

حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي

المصرى للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بميرة

للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى

للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

منهاج الطالبين

للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

للتوفى سنة ٦٨٩ هـ

في فقه الشافعية

تتبعه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحشية القليوبي
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

الجزء الأول

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على نعمه والصلوة
والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه

الحمد لله حمد ابوابي نعمه بمنه وافضاله ويدافع نقمه بعزّه وجلاله ويكافئ من يده بحسن فعاله والصلوة
والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وتابعيه في أقواله وأفعاله مادام المولى يتفضل على عبده بنوالة
(أما بعد) فهذا ما تيسر جمع من الحواشي على المنهاج وشرحه للجلال المحلى وعلى ما يحتاج اليه في
المنهج وشرحه لشيخ الاسلام لم ينسج قبله على مثاله مشتمل على المعتمد من الخلاف فيهما ومبين لغوامض
ما خفي من عبارتهما ومنبه على دفع اعتراضات منهما ومن غيرهما وجامع لما تفرق في الحواشي عليهما
وغيرهما مع زيادات يسر بها الناظر البها وفوائد مهمة يعرفها المطلع عليها ومناقشات جنة محتاج للوقوف
عليها من جود فهمه عن التعسف واحتماله وخال عن الحشو والتطويل وعن العزوف بالارادة التسهيل
وكثرة الافادة والتحصيل وسهولة الاطلاع على المراد من أقواله والله المسئول في النفع به على التعميم وأن
يجعله خالصا لوجه الكريم وسببا للفوز بالنعيم المقيم فانه القادر على ذلك بكرمه واجابة سؤاله وحسب
من جعله وكيلا في سائر أحواله (قوله على نعمته) هو خبر ثان للحمد وقدم الاول لأن استحقاقه للذات
وهذا الموصف وقيد الحمد بالانعام لوقوعه كالواجب أو واجبا لانه مع عدمه محتدل للندب ولم يذكر المنع به
لرفع توهم الخصوص وافادة الاحاطة والشمول لكل ما يتعلق به الانعام للقصور عن تعداده اجالا وتفصيلا
(قوله والصلوة الخ) سيأتي الكلام على الصلاة والسلام ومحمد وأما السيد فيطلق على الشريف في قومه أو
العظيم أو المقتدى به أو المالك وأصله سيود بكسر الواو فقلبت ياء لتحركها واجتماعها مع الياء الساكنة
السابقة عليها ثم ادغمت فيها وأما الآل فهم المؤمنون والمؤمنات من أولاد هاشم والمطلب وقيل عترته
المنسوبة اليه من أولاده وأولاد بناته ماتنا سلا وقيل أمة الأجابة قال الازهرى وهو الاقرب للصواب
واختاره النووي وأصله أهل فقلبت الهاء همزة وان كانت أثقل منها ليتوصل به الى قلبها ألفا وقيل أصله أول
بفتح الواو فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل كل منهما أصل بدليل ما سمع من العرب من تصغيره
على أهيل وأويل واختاره بعض مشايخنا المتأخرين ولا يضاف الا الى العقلاء من الاشراف ولو ادعاء جبر الما
لحقه من التغيير بخلاف أهل ولا ينافي ذلك تصغيره لانه لبيان أصله ولا مكان استعماله فيمن هودون غيره
فليس للتحقير (قوله وأصحابه) جمع محب لاجمع صاحب لانه لم يثبت ومحب اسم جمع لصاحب وقيل جمع له
وهو بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم حال نبوته في حياته وان لم تطل

صحبته أول بره والمراد الاجتماع العرفي فيدخل نحو الاعشى والمجنون والتأثم والصغير والخضر وعيسى صلى الله عليه وسلم ويخرج من رآه في النوم أو اجتمع به في السماء ليلة الاسراء ونحو ذلك ودخل في الصحابي الآدمي والجنى والملاك وخرج بالمؤمن الكافر ولو حكما كالصغير واشترط الموت على الإيمان لدوام الصحبة بضمونه لا لتسميته صحابيا وعطف الصاحب على الآل لتشمل الصلاة باقهم من غير الآل فهو أعم مطلقا بالنظر لقيده السابق ومن وجه بعدم النظر له (قوله هذا) هو إشارة إلى الشرح وهو كبقية أسماء الكتب والتراجم اسم للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني كإياتي وهو الأصح من الاحتمالات الثمانية وهو من جيز علم الجنس فلا حاجة لما أطالوا به كما وضحه في محله فراجع (قوله مادعت) لم يقل ما اشتدت كما قاله في جمع الجوامع لكثرة شروح المناهج وجماله مؤلفها السابقين عليه لا يفرض الله عنه ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمائة ومات رحمه الله أول يوم من سنة أربع وستين وثم ثمانمائة وعمره نحو ثلاث وسبعين سنة وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم العراقي وهو عن الشيخ علاء الدين العطار وهو عن الامام النووي (قوله المتفهمين) جمع متفهم وهو طالب الفهم أي المتعلم أو المعلم (قوله لمناهج الفقه) المناهج والمناهج في الأصل الطريق الواضح وقد وجدت تسمية الكتاب بذلك بخط الامام النووي على ظاهر نسخته وضافته إلى الفقه لاخراج منهاج الاصول وغيره (قوله من شرح) هو الكشف والظهار وهو وما بعده بيان لما دعت (قوله بحل ألفاظه) بيان تراكيها من الفاعل والمفعول ومرجع الضمير المستتر في هذا وما بعده للشرح ومرجع الضمير البارز في ذلك للمناهج وفي جميع ذلك استعارة بالكناية وترشيح وعطف يبين مراده عام على خاص (قوله مفاده) بضم الميم اسم مفعول أو مصدر وجوز بعضهم فتح الميم أيضا والمعنى ما يستفاد منه أو فائدته ومعنى تقيمه الحاق نحو قيد أو الإشارة إلى اسقاطه أو إلى تعميم فيما ظاهره الخصوص أو عكسه ونحو ذلك (قوله على وجه) حال من فاعل الافعال السابقة فهو متنازع فيه أو حال من ما في مادعت أو من شرح (قوله لطيف) أي صغير الحجم بالنسبة لغيره من الشروح فابعد تأسيس أو المراد صغر الحجم وبداعة الصنع فابعدنا كيد وتفسير (قوله خال) أي فارغ عما ذكر بمعنى أنه لم يذكر فيه الحشو وهو الزيادة المتميزة لغيره فأنزلوه وهو الزيادة غير المتميزة على أصل المراد لا لفائدة فهم بمعنى اسم المفعول ويجوز إرادة المعنى المصدرى (قوله حاول لل دليل) وهو ما يذكر لاثبات الحكم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو استحباب فعطف التعليل عليه مغاير لأنه اظهر لفائدة الحكم أو من عطف الخاص على العام لما في التعليل من معنى القياس (قوله والله أسأل) قسم المفعول لفائدة التخصيص وحذف مفعول ينفع إشعارا بالعموم (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل) حسبي بمعنى كافي أو كفييني والوكيل بمعنى الحفيظ أو المعتمد أو المأمجأ أو المعين أو القائم بمصالح خلقه أو الموكل إليه تدبيرهم وجملة نعم الوكيل اما عطف على هو حسبي أو على حسبي بتأويله بالفعل ففيه عطف الانشاء على الخبر وهو محذور في الجمل ويجاب بان جملة هو حسبي انشائية معنى أو بأنه يقدر قبل نعم مبتدأ في الشقين ويجعل نعم متعلق خبره أي وهو مفعول في حقه نعم الوكيل ولا محذور في

بسم الله الرحمن الرحيم

(قول الشارح هذا مادعت إليه) الإشارة لموجود في ذهن إن كانت الخطبة متقدمة أو لموجود في الخارج إن كانت متأخرة وإنما لم يقل اشتدت كما قال في شرح جمع الجوامع لكثرة الشروح على المناهج وجماله مؤلفها (قول الشارح المتفهمين) جمع متفهم (قول الشارح لمناهج الفقه) المناهج والمناهج في الأصل الطريق الواضح وخرج بالفقه منهاج الاصول للبيضاوي (قول الشارح مفاده) بضم الميم بمعنى الذي استفيد منه ويصح أن يكون بمعنى المصدر (قول الشارح على وجه لطيف) يحتمل أن يراد به دقة الحجم وبداعة الصنيع معاليكون قوله خال الخ تفسيره وبياننا والحشو بمعنى الحشو وكذا التطويل والتعليل (قول الشارح عن الحشو) هو

هذا مادعت إليه حاجة المتفهمين لمناهج الفقه من شرح بحل ألفاظه وبين مراده وتعميق مفاده على وجه لطيف خال عن الحشو والتطويل حار للدليل والتعليل والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم)

كون متعلق الخبر انشاء وان عطف على حسي بلا تأويل فهو عطف جلة انشائية على مفرد ولا محذور وفيه
 كعكسه أو أنه من عطف مفرد على مثله يجعل جلة نعم واقعة موقع المفرد لان لها علام من الاعراب على أن
 بعضهم منع كون الواو عاطفة بل هي اعتراضية على مذهب من يجوز آخر الكلام (قوله أفتتح) الأولى
 أولف لانه خاص بالمقام عام لجميع المؤلف وقدره فعلا ومؤخر انظر الاصل العمل ولا قاعة الاختصاص فالجلة
 فعلية انشائية ويجوز كونها خبرية بتقدير فعل ماض وكونها اسمية بتقدير مصدر مبتدأ وعلى كل نحصل بها
 البركة وذ كرجلة الحمد بعد هاتما كيدوسكت الشارح عن تفسير ألفاظها طلبا للاختصار ولا نفرادها بالتأليف
 نعم ذ كرشيعنا الرمي تبع الفيرة أقساما تسعة للامم فينبئ ذ كرها العزتها والاعتناء بها أحدها وقوه على
 الشيء باعتبار ذاته كالأعلام ثانيا وقوه عليه باعتبار جزئه كالجوهر للجسم ثالثا باعتبار صفة حقيقية قائمة
 بذاته كالانود والحر رابعا باعتبار صفة اضافية كالمالك والمملوك خامسا باعتبار صفة سلبية كالأحمى
 والفقير سادسا باعتبار صفتين حقيقيتين واسفافية كالعالم والقادر لتعلقهما بذاته وبعلموم ومقدور وسابعها
 باعتبار صفتين حقيقيتين وسلبية كشجاع لا اعتبار بالمسكة وعدم البخل ثامنا باعتبار صفتين اضافيتين وسلبية
 كاول لانه سابق لغيره ولم يسبقه غير موقوم لانه غير محتاج الى غير ومقوم لغيره تاسعا باعتبار الصفات
 الثلاث كالاله لانه دال على وجوده قاته وعلى ايجاد لغيره وعلى تزييه تعالى والله أعلم (قوله هي من صيغ
 الحمد) أي من جلة الألفاظ التي يؤدي بها الحمد لانه يؤدي بغيرها أيضا كالجلة الآتية بعدها كالجنان والاركان
 اذ هو صر قما يني عن تعظيم المنعم (قوله الوصف) أي الثناء باللسان بدليل جعله من المخلوقين بقوله من
 الخلق وهذا معنى الحمد لغة ولولم يقيد باللسان لشمول حمد الله تعالى لنفسه وفيه ما قرئ في محله ومنه ما قيل عن
 بعضهم هل المراد به اعلام عباد به لا الإيمان به أو الثناء على نفسه به أو هما أقوال ثالثا أولى اعموم قائده
 (قوله الجليل) فهو المحمود به سواء كان اختياريا أو لا وحذف المحمود عليه وهو الفعل الجليل الاختياري
 للعلم به يحتمل أن الباء بمعنى على فهو المحمود عليه فيقيد الجليل بالاختياري وحذف المحمود به لعمومه
 وعلمه من الثناء (قوله اذ القصد الخ) علة لكونها من صيغ الحمد وفيه اشارة الى انه يعتبر فيها قصد الثناء لانه
 خبرية لفظا ومعنى وفيه ما يأتي ويحتمل أن المراد أنه يقع بها الثناء فلا حاجة الى قصد وهو المتعين لحصول الحمد
 بها ممن لا يعرف معنى الانشاء والخبر (قوله على الله بضمونها) متعلقان بالثناء ومن أنه الخ بيان لمضمونها
 ومالك ومستحق اشارة قلني اللام في الله وجميع اشارة قلني اللام في الحمد سواء جعلت للاستغراق أو للعهد أو
 للجنس كما يعلم من محله (قوله لأن محمده) قال شيخنا عميرة لوقاله بدل ذلك لكان أخصر واشمل
 أي لعمومه لما وقع ولما سبق وفيه نظر اذ هذا الوصف ثابت له في الازل فلا يتصور فيه سبق حمد من الخلق
 عليه ففيه اشارة الى ان كل حمد وجد فهو مستقبل بالنسبة لوصفه تعالى به فتأمل (قوله لا الاخبار بذلك)
 اسم الاشارة لمضمونها المتكسر وهذا زيادة تصريح بأنه لا يحصل بها الحمد اذا أر بد بها الاخبار وكلامه متدافع
 في حالة الاطلاق والذي حققه السيد رحمه الله تعالى حصول الحمد بهامع قصد الاخبار للاذعان بمدلوله الذي
 هو الانصاف بصفات الكمال (قوله أي المحسن) أشار بهذا التفسير الى أنه من فضله وانه كالتوطئة لما بعده
 فهو من الترقى ولعموم به بخلفه فهو أعم من قولهم هو الصادق فيها وعدا ولياده أو القبي اذا عبيد أتاب واذا
 دعي أجاب (قوله الجواد) ذكره لانه ورد في رواية ضعيفة انه من أسماءه تعالى أو بناء على أن أسماءه تعالى غير

أي أفتتح (المدته) هي
 من صيغ الحمد وهو الوصف
 بالجليل اذ القصد بها الثناء
 على الله بضمونها من أنه
 مالك لجميع الحمد من الخلق
 أو مستحق لأن يحمدوه
 لا الاخبار بذلك (البر)
 بالفتح أي المحسن
 (الجواد) بالتخفيف

الزيادة المستغنى عنها والتطويل الزيادة على المراد (قول الشارح أي أفتتح) قيل الاحسن أو لفيفه
 تلبس الفعل كانه بضم الله (قول الشارح الوصف) شامل لثناء الله تعالى على نفسه خلاف تفسير بعضهم بالثناء
 باللسان (قول الشارح اذ القصد بها الخ) تعليل لقوله هي من صيغ الحمد (قول الشارح من الخلق) قيد بقرينة
 الملك (قول الشارح لأن محمده) الاخصر له ولجسمهم (قول الشارح بذلك) راجع للمضمون (قول المتن البر)

توقيفية كما شئ عليه المصنف وحقيقة الجود فعل ما ينبغي لمن ينبغي لا يفرض ولا لعل على هذا يكون مختصا
بالله وتفسير الشارح له بالكثير الجود لعله أخذ من اللام أو من رعاية المقام والسماح مرادف له وهو سعة
العطاء فهو أخص وإن قيل بمنع إطلاقه على الله على ما مر والكرم أعم منهما معا (قوله جمع نعمة) بكسر
النون وبالفتح التمتع بالضم المسرة (قوله بمعنى انعام) أي ليناسب ما قبله من كون الحمد على الوصف ولأنه
أمكن من الحمد على التمتع به ولا نعدم نسبة الضبط اليها باعتبار ما يترتب عليها بلغ خلافا لبعضهم والنعمة بمعنى
منعم به مرادف للرزق على الأوجه وقيل ملائم للنفس نعمداً فبقته بدخول الجنة ورتبوا عليه أنه لانهمة لله
على كافر بل هو موزون (قوله أي بجميعها) هو مأخوذ من اللام الداخلة على جمع القلة (قوله وإن تعدوا
نعمة الله) هو مفرد مضاف أي جميع نعمه أو على حقيقته إذ كل نعمة فيها تم لا تحصى فتصو القصة فيها الأقدار
على تحصيلها وتناولها وضعتها واساغتها وهضمها وغير ذلك وفي الخبر لا يستدير الرغيف ويوضع بين يديك
حتى يعمل فيه ثمانية وستون صانعا أولهم ميكائيل وملائكة السحاب والشمس والقمر والأفلاك وملوك
الهواء ودواب الأرض وآخر ذلك الخباز والمراد أفرادها والافهي منه حصرة في جنسين آخرى وهو بالعفو
والرضا وعلو المراتب ودنيوى وهو ما كسب بترك الرذائل والتحل بالفضائل والهيئات المقبولة والجاه والمال
ونحو ذلك وأما ربه وهو أمار روحاني كنفخ الروح والنطق والفهم والفكر وأما جسماني نحو كمال الأعضاء
ومحيطها واعتدالها (قوله المان) أي المعطى فضلاً والمعدد نعمه على عبادته لانه منه محمود ومن العباد على
بعضهم مذموم المصلحة تدفع مفسدة (قوله بالالطف) بضم أوله وسكون ثانيه وبفتحهما يطلق الأول
على الرفق والرحمة والثاني على المبرور به ومنه ما سجد كره (قوله بالأقدار) أن أرى بده الوصف القائم به تعالى
قاله للتعدياً وأرى بده ما ينشأ عنه فالإساءة السببية وصفة العبد هي القدرة فإن أرى بدها سلامة الآلات لم تختص
بالمؤمن وإن أرى بدها العرض المقارن للقدور اختصت به وعلى هذا فالالطف مرادف للتوفيق والطاعة فعل
المأمورات ولونبذ وترك المنهيات ولو كراهة وأخص منها القرية باعتبار معرفتها المتقرب إليه فيها والعبادة
أخص منهما معالانها باعتبار فيها النية (قوله أي الهداية) فسر الارشاد بهما لدخوله في حيزا لمن لانه عطف على
الالطف فهي الدلالة الموصلة (قوله الدال على طريقه) فيه إشارة إلى أن المراد بالهداية مطلق الدلالة ولذلك
عدها بعل (قوله وهو) أي الرشاد وكذا الارشاد والرشد لانها مترادفة معناها الاستقامة والفلاح وفعلها
رشد كجذب أو رشد كحسن ومخالفة تفسيرها الذي سلكه الشارح لمناسبتها لحالها والتي ضد كل منها وأنواع
الهداية لا تنحصر وأجناسها أربعة مترتبة وأولها إفاضة القوى على العقل والحواس الظاهرة والباطنة
ثانيها نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد ثالثها إرسال الرسل وأزال الكتب رابعها
كشف حجاب القلب مطلقاً ولبري الأشياء كما هي وهذا خاص بالأنبياء والأولياء (قوله المقدر) هو
تفسير للوفيق المأخوذ من التوفيق الذي هو خلق الطاعة في العبد المرادف للطف على ما تقدم وضده
الخذلان وهو خلق المعصية في العبد قال القاضي الحسين والمختص بالتعلم من التوفيق أربعة أشياء ذكاه
القرينة وطبيعة صحيحة وعناية مليحة ومعلم ذو نصيحة وإذا جمع المعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على

أي الكثير الجود أي
العطاء (أي جلت) أي
عظمت (نعمه) جمع نعمة
بمعنى انعام (عن الاحصاء)
أي الضبط (بالاعداد) أي
بجميعها وإن تعدوا نعمة
الله لا تحصوها (المان)
أي التمتع (بالطف) أي
بالأقدار على الطاعة
(والارشاد) أي الهداية
لها (الهادي إلى السبيل
الرشاد) أي الدال على
طريقه وهو ضد التي
(الموفق للتفقه في الدين)

يقال بررت فلانا أبره برافانا بره بار (قول الشارح أي الكثير الجود) فضيته أن يقال هو من صيغ المبالغة
(قول الشارح جمع نعمة الخ) لا يقال تنزيه الأثر عن الإحصاء بالعدا بل في التعظيم من تنزيه صفة الفعل
عن ذلك لا نقول أجواء هذه الصفات على البارئ سبحانه وتعالى عقب حده يشعر بأن المصنف حمد على
الانعام قال الشيخ سعد الدين والحمد على الانعام الذي هو من صفات فعل البارئ أمكن في التعظيم من
الحمد على الأثر (قول الشارح أي بجميعها) هو من دلالة اللام لانها تفسد العموم (قول المان بالالطف)
الظاهر أن الإساءة سببية للإلزام تعاقب الانعام بالأقدار على الطاعة (قول الشارح التي) هو الضلال والخبثية كما

المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق واذا جمع المتعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم العقل والادب وحسن الفهم (قوله على التفهم) هو تفسير للفقهاء وهو أخذ الفقه شياً فحياً يقال فقهه اذا فهمه وزناومنى وقفه اذا سبق الى الفهم وزناومنى ايضا وقفه بالضم صار الفقه سجية له وهذا معنى الفقه لغة واما اصطلاحاً فهو العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية وموضوعه افعال المكلفين واستمداده من الكتاب والسنة وغايته تكميل القوى النطقية والشهوية والفضيلية المرتب عليها ابواب الفقه والفوز بالسعادة الابدية (قوله في الشريعة) تفسير للدين سمي شريعة لانه لا ملاء الشارع له علينا وديناً للدين به بمعنى الاتقياء للعمل به ويسمى ملاء ايضا للملاء المذكور (قوله اراد به الخير) لم يفسر اللطف بما سبق فرار من التكرار ولعدم محبة ذلك المعنى هنا ولمناسبة الحديث المذكور واللام في الخير للعموم والكمال اخذاً عما بعده (قوله له) ضميره عائداً على الخير لقر به ورجوعه للفقهاء بعيداً وعدمه رجوعه لله (قوله خيراً) هو التكرار في سياق الشرط فيعم كل خير وتنوينه للتعظيم فهو الخير الكامل فلا يدل على عدم الخير لغيره قال بعضهم وفيه بشرى عظيمة للمتفقه لان ارادة الخير من الله للعبد مغيبة ويستدل عليها بالعلامات وهذه اقوالها لصدرها عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى الفقيه هو الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بامر دينه المداوم على عبادة ربه (قوله وأكله) أى أتمه (قوله المعنى) ليس ذلك المعنى الذي ذكره وافياً بكلام المصنف لان الابطنية وصوله الى مشناه ولا يلزم منها تمامه ولا يلزم من نموه عموماً فاذا جمعت هذه الكمالات رأيت ما ذكره قاصر اعضاً فافتأمل ومعنى أصفه اعترف بانصافه بجميع صفات الكمال لا بمعنى أنه يأتي بها لانه لا يتصور وعلم من كلامه الشاهد معنى الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحسوس والافان تمام لنقص الذات والكمال لنقص صفاتها فتأمل (قوله والقصد الخ) تقدم ما فيه (قوله وهو أبلغ الخ) أى من حيث ان فيه التجدد الى غير النهاية مع وصفه بأوصاف الكمال المتقدمة والاول ارفع أى أكثر تمكناً من حيث تفصيله أى تعيينه بالمالكية أو الاستحقاق وهذا المعنى موجود في الآخر أيضاً لانه من جملة عموم وصفه المفيد لها (قوله وفي حديث مسلم الخ) أشار الى أن ما صنعه المصنف وما غنى لما في الحديث وأشار بتفسيره الى أن الحد الاول علة في صدور الحد الثاني (قوله أعلم) بمعنى أتيقن وأدعن فلا يكفي العلم وحده ولا العلم والتيقن من غير ادعان كما وقع لبعض المنافيقين وضبط المصنف له في شرح مسلم بضم الهمزة وكسر اللام لعله ليناسب معنى أشهد لان الشهادة اعلام الغير لانه المراد منها (قوله بحق في الوجود) ذكرها لانها محل النزاع بين أهل السنة وغيرهم (قوله الواجب الوجود) هو الذي لا يحتاج في وجوده الى شيء أصلاً مع استحالة عدمه (قوله فلا ينقسم بوجه) أى لا فعلاً ولا وهماً ولا فرضاً (قوله فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه) أى لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله (قوله الفقار) قال القرطبي هو مع التعريف بالخاص بالله فيجوز أن يطلق الفعل منه والاسم منكراً أو مضافاً على غيره تعالى (قوله المؤمنين) سر تقييده بهم أنه لما أضاف الذنوب

قوله في الصحاح (قول الشارح أى المقدر) يقتضى مرادفة للطف (قول الشارح أى اراد به الخير) لم يفسره بما سبق وقام بما في الحديث الآتي (قول الشارح له) الضمير فيه راجع للخير من قوله أى اراد به الخير (قول الشارح من يرد الله به خيراً الخ) لا يقال فيه ترتيب التفقه في الدين على ارادة الله به خيراً املاً ان تقول بل على ارادة كل خير اخذاً من عموم التكرار في سياق الشرط ولئن سلم عدم العموم فالتركيب للتعظيم (قول الشارح اذ كل منها جميل) أى والحد هو الوصف بالجميل (قول الشارح من حيث تفصيله) أى تعيينه وهو صفة المالكية (قول الشارح أى تحمده الخ) أى فكان المصنف قال أيضاً أحمد أبلغ حد الخ لانه مستحق للحمد (قول الشارح أى أعلم) أى وأدعن أيضاً (قول الشارح لا ينقسم بوجه) أى لا فعلاً ولا فرضاً (قول الشارح من عبادة المؤمنين) يقتضى أن الكافر

أى المقدر على التفهم في الشريعة (من لطف به) أى اراد به الخير (واختاره) (من العباد) هذا مأخوذ من حديث الصحيحين من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (أحمد أبلغ حد) أى أنهم (وأكله وأزكاه) أى أتماه (وأشمله) أى أجمعه المعنى أصفه بجميع صفاته اذ كل منها جميل والقصد بذلك إيجاد الحد المذكور وهو أبلغ من حده الاول وذلك أوقع في النفس من حيث تفصيله وفي حديث مسلم وغيره ان الحد لله نحمده ونستعينه أى نحمده لانه مستحق للحمد (واشهد) أى أعلم (ان لا اله) أى لا معبود بحق في الوجود (الا لله) الواجب الوجود (الواحد) أى الذي لا تعدد له فلا ينقسم بوجه ولا نظير له فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الفقار) أى الستار للذنوب من اراد من عبادة المؤمنين فلا يظهرها بالعقاب عليها ولم يقل الفقار

المستورة الى من اراد شمل ستر جميعها وهو لا يأتي في الكافر لان ذنب الشرك لا يغفر فلا يجوز الدعاء
بمغفرته ويجوز بمغفرة ما عداه خلافا للنووي وبالرحمة وبصحة البدن وكثرة المال والولد وبالهداية ويجوز
التأمين على دعائه ويجوز طلب الدعاء منه (قوله لان معنى القهر الخ) فيه نظر والاولى أن يقال انه ملاحظة ان
المقام مطلوب فيه الذلة والخضوع فلا ينافي ما في الكتاب العزيز (قوله محمدا) هو علم منقول من صفة
هي اسم مفعول مضاعف بتسكير عينه سماه به جده عبد المطلب بالهام من الله رجاء أن تكثر خصاله الحميدة
فيحمده الناس كثيرا وقد حقق الله تعالى رجاءه كما سبق في علمه كذا قالوا وفيه نظر بما قيل ان تسميته
بذلك بأمر الملائكة لانه به وفيه بحث تأمل (قوله عبده) العبد في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الامماء
والتعبد التذلل والخضوع والعبودية أشرف من العبادة بل هي أشرف صفات الانسان ولذلك وصف الله
تعالى به انبياءه صلى الله عليه وسلم في أشرف المواضع ومن نظم القاضي عياض رحمه الله تعالى

ومما زادني شرفا ونها * وكدت بأخصى أطراف التريا
دخولني تحت قولك يا عبادي * وأن صيرت أحلى نبييا
(قوله ورسوله) وصفه بالمبالغة لانه تتبع أخبار مرسله ولم يقل نبيه لانه أخص اذ النبي انسان ذكر حر
من بني آدم سليم عن منفر طبع ما وحى اليه بشرع يعمل به فان أمر بتبليغه فرسول فكل رسول نبي ولا عكس
(قوله المصطفى) من الصفوة فأصل طائفة ناء والمختار تفسيره (قوله من الناس) هم الانس والجن لا الملائكة
قاله شيخنا مر والراجع خلافه وانما تخصيص الشارح بقوله ليدعوهم الخ فان أراد شيخنا هذه افواضه ويلزم
من ذلك اختياره على سائر الخلق لانهم أفضل أنواع الخلق وخصهم بالذكر لاجل ما بعده والافهم مرسل
لسائر الخلق حتى الملائكة والجماد والصحيح أن خواص البشر وهم الانبياء وعدتهم مائة ألف وأربعمائة
وعشرون ألفا منهم الرسل ثلاثمائة وأربعمائة عشر أو ثلاثمائة عشر أفضل من خواص الملائكة وهم رسلهم
كجبريل خلافا للمعتزلة وانهم أفضل من عوام البشر وهم الاتقياء وهم أفضل من عوام الملائكة وبنات آدم
أفضل من الحور العين الا واتي خلقن من الزعفران أو من تسبيح الملائكة أو غير ذلك (قوله صلى الله وسلم
عليه) الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن غيرهما دعاء والمراد من الصلاة منهم كل لفظ فيه دعاء
كالرحمة والعفو والرضا ومعنى صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم طلب الصلاة من الله عليه اما الزيادة المراتب له
صلى الله عليه وسلم فانها لانهاية لها واما الحصول الثواب لنائها واما لكمال الطالب وتعظيم المطلوب فهي ليس
مناوذلك لا يدخلها الربا بخلاف سائر الاعمال والسلام بمعنى السلامة من النقائص وعدى الصلاة بعلى
لتضمنها معنى الرحمة وان امتنع الدعاء له بالشاعة الالفاظ بايهام الذنب وأتى بالسلام لمشاركته للصلاة في الطلب
وجع بينهما خروجا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر لفظا وخطا معا وقيل لفظا ونية وقيل لفظا فقط (قوله
فضلا وشرفا) عطفه مرادف أو الاول للعارف الباطنة والثاني للاخلاق الظاهرة وهما ولديه معمولات لزياد
(قوله والقصد الخ) فيه اشارة الى أن الجملة انشائية معنى لانه لا يحصل مضمونها ببقائها على التجربة وقياسها
على جملة الحمد فاسد اذ ليس الاخبار بها طلبا للصلاة والسلام فتأمل (قوله القليلة البركة) أي من حيث المعنى
وان تمت في الحسن كعكسه (تنبيهان أحدهما) ان المصنف سكت عن الصلاة على الآل والصحب ويمكن أن
يقال لما كانت الصلاة عليهم مفادها حصول المغفرة وقد حصلت لهم بذكر الغفار فاستغنى به فتأمل ثانياه ما أنه

لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على كفره (قول الشارح القهار بدل الغفار) أي كما في التنزيل (قول
الشارح لان معنى القهر الخ) لا يقال هو معارض بما في التنزيل ولا نأقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على
الرحمة والانعام فكان ذكر الغفار هنا أنسب (قول المتن المختار) صفة كاشفة (قول الشارح من الناس)
الاولى أن يقول من الخلق ليدعوهم لان دعوته نعم غير البشر (قول المتن لديه) ظرف لقوله مزاده

بدل الغفار لان معنى القهر
ما أخذ مما قبله اذ من
شأن الواحد في ملكه القهر
(وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله المصطفى المختار)
أي من الناس ليدعوهم
الى دين الاسلام (صلى الله
وسلم عليه وزاده فضلا
وشرفا لديه) أي عنده
والقصد بذلك الدعاء أي
اللهم صل وسلم عليه وزده
وذكر التشهد لحديث أبي
داود والترمذي كل خطبة
ليس فيها تشهد فهي كاليد
الجنماء أي القليلة البركة

قد اختار في جملة الحمد الفصل وهو عدم العطف للإشارة إلى استغناء ما تقدم البسملة عليها التعلق بها بالانتماء
 بالكتاب والاجماع واختار في جملة الصلاة والسلام الوصل وهو العطف بدخولهما في جملة الشهادتين
 لتبعية التتابع عن رتبة المتبوع (قوله أما بعد) ذكرها مندوب تبعاله صلى الله عليه وسلم في خطبه وكتبه
 ولا يؤتى بها إلا بين من الكلام وأول من نطق بها داود صلى الله عليه وسلم وهي فصل الخطاب الذي
 أوتيه لأن جميع الكتب نزلت على الأنبياء بالعربية ابتداء كما ذكرناه في ليلة النصف من شعبان وقيل قس بن
 ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وأصلها عند الجمهور هـ ما يمكن من شيء بعدما تقدم من
 البسملة والحمد لله وما بعد هما فكذلكهما مبتدأ وضم من معنى الشرط ويمكن فعله وجعلته هي الخبر على الصحيح
 وهي تامة وفاعلها ضمير يعود على مهمال من شيء بيان لما لا يصح كون شيء هو الفاعل ومن زائدة تلو الخبر
 عن رابط يعود على المبتدأ تخفيف مهمال ويمكن وأقيم أمامهما اختصارا وتفصيلا للجمل الواقع في ذهن
 فحين تضمنت معناهما الصوق الاسم والفاء وعملت في الظرف قضاء لحق ما كان بقدر المكان والظرف
 مبني على الضم لنية معنى المضاف إليه وروى منصور بابلانوين لنية لفظه وروى منصور فروعاً ومنصو بالقطعة
 عنهما وهو بعيد جداً والآخر في كلام المصنف صحيح على لغة من رسم المنسوب بصورة المرفوع والمقصود من
 ذلك تعليق فضل الاشتغال بالعلم على وجود شيء في الكون بعد البسملة وما بعدها والكون لا يتخلو عن شيء
 ففضل الاشتغال ثابت لأن المعلق على الوجود يلزمه الوجود (قوله الاشتغال) أي بالتعلم والتعليم لا بطلبها
 وحده (قوله المجهود شرعاً) قال في العلم للعهد الذهني لكل علم يجوز الاشتغال به شرعاً والمراد به المعلومات
 أو أدراكها (قوله بالفقه الخ) رتبها كذلك لأنه اصطلاح الفقهاء في الرتبة ونظر الكثرة للوجود وفضلها على
 عكس ذلك الترتيب (قوله فضل العلم) أي العامل بعلمه على العابد أي المتعبد بعلم والخطاب للصحابه واللامنة
 وهو أمدح وأل فيهما للجنس نحو الرجل خير من المرأة أو للاستغراق أي فضل كل عالم على كل عابد والمعنى
 أن نسبة شرف العالم إلى شرف العابد كنسبة شرفه صلى الله عليه وسلم إلى أدنى الصحابة والامة وفي الحديث
 الذي حسنه بعضهم لفضله واحداً شهد على الشيطان من ألف عابد وفي رواية إن الله وملائكته وأهل
 السموات وأهل الأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في الماء يصلون على معلم الناس الخير وعن أبي ذر
 وأبي هريرة قالاً باب تعلمه من العلم أحب اليان من ألف ركعة تطوعاً وباب من العالم نفعه عمل به أو لم يعمل
 أحب اليان من مائة ركعة تطوعاً وقالوا أحب اليان من سبعين غزوة في سبيل الله وفي ذلك زيادة فضل التعلم على
 التعليم ولعله لا مكان العمل إلا أن كانت الغزوات أفضل من ألف ركعة أو مساوية لها ويكون ذكر المائة
 ركعة مع ما قبله من الاخبار بالاقول قبل الاكثر وقيل لبعض الحكماء هل العلم أفضل أو المال فقال العلم فقالوا
 فما لنا نرى العلماء على أبواب الاغنياء ولا نرى الاغنياء على أبواب العلماء فقال العلماء عرفوا منفعة المال
 والاغنياء جهلوا فضيلة العلم وتقدم حديث مجلس فقه خبر من عبادة ستين سنة وفي حديث فقه بعضهم
 وضعفه بعضهم نظراً في وجه العالم أحب إلى الله من عبادة ستين سنة صياماً وقياماً (قوله أنفقت) يقال في
 الخبر أنفقت وفي غيره أسرفت وضيعت وغرمت (قوله نفائس) جمع نفيسة فلو عبر بدل الاوقات بما
 مفرد مؤنث كالساعات كان أولى قاله الاسنوي (قوله وهو) أي ما أنفقت (قوله شبه الخ) فهو استعارة
 مصرحاً لوقوعها في المصدر ولا تبعية لاشتقاق الفعل منه والجامع الوصول إلى المقصود ويصح كونها استعارة

(أما بعد) أي بعدما تقدم
 (فان الاشتغال بالعلم)
 المجهود شرعاً الصادق بالفقه
 والحديث والتفسير (من)
 أفضل الطاعات) لأنها
 مفروضة ومنسوبة
 والمقروض أفضل من
 المندوب والاشتغال بالعلم
 منه لأنه فرض كفاية وفي
 حديث حسنه الترمذي
 فضل العالم على العابد
 كفضل علي أدناكم (و)
 من (أولى ما أنفقت فيه
 نفائس الاوقات) وهو
 العبادات شبه

(قول الشارح شرعاً) أي فيه فهو منصوب على نزع الخافض (قول الشارح فضل العالم على العابد) الظاهر
 أن المعنى كل عالم عامل على كل عابد (قول الشارح أدناكم) الضمير راجع لاصحابه صلى الله عليه وسلم واللامنة
 (قول الشارح شبه الخ) أي فهو من الاستعارة التبعية المصروفة والجامع ما يحصل بكل منهما من الوصول إلى

مكنية وان التشبيه بالمال واثبات الاتفاق تخييل (قوله شغل) قال الدميري فيه أربع لغات ضم أوله وفتح
مع سكون ثانيه وفتحهم ما وضمه ما وازاد بعضهم عليه كسر الشين والغين وسكون الغين مع كسر الشين وفتح
الشين مع كسر الغين (قوله لانه لا يمكن الخ) فنفاستها في ذاتها وان لم تصرف في شئ (قوله للتنافي) أي بين
الافضلية المطلقة والاولوية المطلقة التي هي المرادة عند الاطلاق لا بالنسبة لبعض الافراد فلا يردها قيل انه
لاتنافي لان النبي صلى الله عليه وسلم من الافضل وهم الانبياء وهو اولاهم (قوله وقد) هي للتحقيق
والتكثير معا والمراد بالاصحاب معظمهم والتصنيف جعل الشئ أصنافا مميزة كالأبواب والفصول والمبسوط
ما كثر لفظه والمختصر ما قل لفظه ولا نظر للمعنى فلا واسطة واختلاف في أول من صنف في الفقه فقيل محمد بن
جرير شيخ مسلم بن خالد الزنجي شيخ الامام الشافعي رضي الله عنهم وشيخ ابن جرير عطاه بن أبي رباح وهو
عن ابن عباس وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل الربيع بن صبيح وقيل سعد بن أبي عروبة وأما غيره
من العلوم فراجع من عمله ومنه المؤلف الذي جمعنا فيه الاوليات الذي ليس له نظير (قوله في العشرة) فهو
المعنى الحقيقي لها (قوله وأتقن) أي أحكم والمحرر المنقح المذهب وكون المحرر مبتدأ وماقبله الخبر أولى من
عكسه نظر الاشهر (قوله أبي القاسم) هي كنية والتكثير بها حرام على واضعها ولو في غير زمنه صلى الله
عليه وسلم ولغير من اسمه محمد كما اعتمد شيخنا الرملي وقد اشهر بها الرافعي ولم يعلم واضعها أو هو ممن يرى
حلها بأن يقيد الحرمة بزمنه صلى الله عليه وسلم أو بمن اسمه محمد أو بهما معا كما قيل بكل منهما (قوله امام
الدين عبد الكريم) فيه تقديم اللقب على الاسم ورأيت في بعض التواريخ أن اسمه محمد بن عبد الكريم بن
الفضل بن رافع فلا مخالفة الا من حيث الاسم وهي طريقة المؤرخين والراجح عند النحاة عكسها (قوله فيما
حكى) أي عن قاضي قزوين مظفر الدين قال رأيت بخط الرافعي وهو عندي في كتاب التدوين في أخبار
قزوين أنه منسوب الى جده رافع بن خديج الصحابي انتهى وفيه رد على من قال هو نسبة الى رافعان بلدة
من الجهم بل قال القاضي جلال الدين لا يعرف في نواح الجهم بلدة تسمى بذلك وعلى من قال هو نسبة الى
بنى رافع قبيلة من العرب (قوله الكثيرة) هو من اللام الداخلة على جمع القلة (قوله في العلم) لانه للاستغراق
فانه كأنقل كان اماما في غالب العلوم شديد الاحترار في ترجيحها وفي نقلها وعزها لاهلها اذا شك في أصلها

المقاصد واعلم أنه يصح تشبيه الاوقات بالمال فتسكون مكنية واثبات الاتفاق تخييل (قول الشارح بلا عبادة)
أي أما الذي فات مشغولا بالعبادة فلا يطلب تعويضه (قول الشارح للتنافي بينهما على هذا التقدير) أي
المدكور وهو العطف على الجار والمجرور مع لانه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الافضل وذكر بعد ذلك
أن الاولى صرف الاوقات النفيسة فيه وذاك أن تقول مفاد الكلام الاول أن الاشتغال بالعلم بعض الافضل
والافضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون الشئ بعض الافضل أن لا يكون أفضل كالنبي صلى الله عليه
وسلم فانه بعض الافضل الذين هم الانبياء مع أنه أفضلهم فلاتنافي ان روعي ما في الواقع من أن الاشتغال
بمعرفه الله سبحانه وتعالى أفضل (قول المتن وقد أكثر) هي للتحقيق والتكثير اذا لامنافة بينهما (قول
المتن أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن من المبسوطات) أي من تصنيفها أو المراد
بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فابعد بيان أيضا (قوله مجازا) يرجع لقوله والصحبة هنا مجاز علاقتها
المشابهة في التودد والتعادل (قول المتن وأتقن مختصر) أي من المختصرات المذكورة (قول الشارح امام
الدين) فيه تقديم اللقب على الاسم وذلك مبني على اصطلاح المؤرخين لاعلى اصطلاح النحاة من تأخيره
عن الاسم (قول المتن ذى التحقيقات) جمع تحقيقة وتحقيق المسائل اثباتها بالدلالة والتدقيق اثباتها بالدلالة
واثبات الادلة بأدلة أخرى (قول الشارح الكثيرة في العلم) أخذه من دلالة اللام لانها تفيد العموم (قول

شغل الاوقات بها بصرف
المال في وجوه الخير المسمى
بالانفاق ووصف الاوقات
بالنفاسة لانه لا يمكن تعويض
ما يفوت منها بلا عبادة
وأضاف اليها صفتها للجمع
وقد يقال هو من إضافة
الاعم الى الاخص كسجد
الجامع ولا يصح عطف
أولى على من أفضل للتنافي
بينهما على هذا التقدير
(وقد أكثر أصحابنا
رحمهم الله من التصنيف
من المبسوطات
والمختصرات) في الفقه
والصحبة هنا الاجتماع
في اتباع الامام المجتهد فيما
يراه من الاحكام مجازا عن
الاجتماع في العشرة (وأتقن
مختصر المحرر للامام أبي
القاسم) امام الدين عبد
الكريم (الرافعي رحمه الله
تعالى) منسوب الى رافع بن
خديج الصحابي كما وجد
بخطه فيما حكى رحمه الله
(ذى التحقيقات) الكثيرة
في العلم والتدقيقات الغزيرة

وكان العلم في أبيه وجده وجدته كافي كتاب الامالي (قوله في الدين) قال النووي كان الرافعي اماما بارعا في
 المعارف والزهد والكرامات الخارقة توفي بقزوين واخر سنة ثلاث وأائل سنة أربع وعشرين وستائة
 وعمره نحو خمس وستين سنة فعلى هذا يكون مولده في سنة سبع أو ثمان وخسين وخمسة مائة ومولد الامام
 النووي بعد وفاته بنحو سبع سنين لانه ولد في المحرم سنة احدى وثلاثين وستائة ومات في رجب سنة ست
 وسبعين وستائة وعمره نحو خمس وأربعين سنة رحمه الله تعالى (قوله ما حكى) أي عن الامام ابن النقيب
 رحمه الله تعالى (قوله أن شجرة) قيل انها من العنب ومن كرامات النووي أنه اضاء له اصبعا لما فقد في وقت
 التصنيف ما يسرجه عليه قال بعضهم وهي سبابة يده اليسرى وهذه باغ كرامة من اضاءة الشجر لانه من
 جنس ما يوقد (تنبيه) أصل التحقيق اثبات المسائل بالدلة والتدقيق اثبات تلك الدلة بالدلة أخرى
 وما ذكره الشارح أعم من ذلك وأضاف الثاني للدين اشارة لغزارة دينه على علمه (قوله عليه) أي التصنيف
 أو الرافعي حين التصنيف (قوله الفوائد) جمع فائدة وهي لغة كل ما استفيد من علم أو غير معروف فكل مصلحة
 ترتب على فعل ولها اسماء بحسب المراد منها كإذ كراه في محله (قوله في تحقق المذهب) أي صوغه على
 الوجه الثابت المحكم والتدقيق على هذا المعان النظر والقوص على غوامض العلم (قوله الشافعي) هو
 الامام الاعظم نسبة الى جده شافع ونسبه مشهور مذكور في محله ولد بغزة وقيل بعسقلان سنة خمسين ومائة
 ومات بمصر ودفن بقراتها سنة أربع ومائتين وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما يناسب مقام ذلك الامام
 (قوله وأصحابه) أي في المذهب كما مر (قوله في المسائل) أي مطلقة أو الراجعة لانها المقصود الاعظم (قوله
 مكان الذهاب) فهو حقيقة في المكان (قوله للفتي) هو من يخبر سائله عن حكم في مسئلته ويجب عليه
 الجواب بشروط سبعة كون السؤال عن واجب وعلمه بالحكم الشرعي وخوف فواته وعدالته وانفراده
 بمعرفة الحكم وتكليفه وتكليف السائل قال المحاسب رحمه الله تعالى يسئل المفتي يوم القيامة عن ثلاث هل
 أفتي عن علم وهل نصح في الفتيا وهل أخلص فيها لله تعالى (قوله وغيره) كالإرس والتعلم (قوله من أولى
 الرغبات) بيان للغير أوله ولما قبله والمراد أولى الرغبات فيه لانه لم يقيد للعلم به (قوله صححه) لو قال رحمه
 كافي أصله لكان أعم وينص بمعنى يذ كراهه يطلق على الدليل وعلى اللفظ الصريح وغير ذلك (قوله
 معظم الاصحاب) أي أكثر اصحاب الامام التابعين له في مذهبه وفي هذا ترشيح الى ان الرافعي أول من
 ابتكر ترجيح واحد من الخلافات المتعددة وتبعه النووي عليه مع زيادة تمييز الاقوال وغيرها ولعل من
 بينهما في الترجيح كذلك وهم ثلاثة فان النووي أخذ عن السكال سلا وهو عن الامام محمد صاحب الشامل
 الصغير وهو عن الشيخ عبد الغفار القزويني صاحب الحاوي الصغير وهو عن الامام الرافعي وهو عن محمد
 أبي الفضل وهو عن محمد بن يحيى وهو عن محمد الغزالي وهو عن امام الحرمين وهو عن والده محمد الجويني
 وهو عن أبي بكر القفال المروزي وهو عن أبي زيد المروزي وهو عن ابن سريج وهو عن أبي سعيد الانماطي
 وهو عن المزني وهو عن الامام الشافعي رحمه الله أجمعين وتقدم مشايخ الامام (قوله حسبما اطلع عليه)
 غرض الشارح من هذا دفع الاعتراض بالاستدراك الذي سيدكره بعد قال بعضهم وفيه نسبة قصور للرافعي
 بعدم اطلاعه على ذلك فالأولى أن يقول حسبما ترجح عنده وقت التأليف ولعل هذا الذي فهمه النووي

في الدين من كراماته
 ما حكى أن شجرة اضاءت
 عليه لما فقد وقت التصنيف
 ما يسرجه عليه (وهو)
 أي المهرر (كثير الفوائد
 عمدة في تحقيق المذهب)
 أي ما ذهب اليه الشافعي
 وأصحابه من الاحكام في
 المسائل مجازا عن مكان
 الذهاب (معتمد للفتي
 وغيره من أولى الرغبات)
 أي أصحابها وهي بفتح
 الغين جمع رغبة بسكونها
 (وقد التزم مصنفه رحمه الله
 أن ينص) في مسائل الخلاف
 (على ما صححه معظم
 الاصحاب) فيها (ورفي)
 بالتخفيف والتشديد (بما
 التزمه) حسبما اطلع عليه
 فلا ينافي ذلك استدراكه
 عليه التصحيح في المواضع
 الآتية (وهو) أي ما التزمه
 (من أهم أو) هو (أهم
 للطلوبات) لطالب الفقه
 من الوقوف على

الشارح لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه عليه (الضمير في قوله عليه راجع للتصنيف (قول المتن عمدة)
 خبرنان (قول الشارح مجاز الخ) أي فهو استعارة تبعية مصرحة (قول المتن معتمد) خبر ثالث (قول المتن
 من أولى الرغبات الخ) بيان لقوله وغيره (قول المتن ان ينص) أي يذ كراهه أو ظاهر (قول المتن على
 ما صححه) أي يرجحه (قول الشارح حسبما اطلع عليه) صفة لمصدر محذوف أي وفاء حسبما الخ (قول الشارح
 في المواضع الآتية) أي التي استدرك عليه بان الاكثر على خلاف ما رجحه

حيث أطلق أنه وفي بما التزم وقول بعضهم أن هذه المواضع لو اطلع الاحباب عليها القبولها فهمي ما عليه المعظم
تقدير الكلام في غاية التفات وحقه أن لا يذكر (قوله المصحح) ذكره لرعاية كلام المصنف والاولى المرجح
كأمر (قوله لكن الخ) هذا شروع في العذر لا اختصاره (قوله منهم) هو عائذ لاهل العصر وفيه اشارة الى أن
استثناء اهل العنايات من اهل العصر فاضافة اهل الأكثر واضافة بعض الى اهل بيانية أو أن لفظة بعض
ولفظة أكثر مقحمتان والمعنى أن اهل العصر فهم اهل عنايات لا يكبر عليهم حفظه وقيل اضافة اهل على معنى
من والاستثناء من الاكثر والمعنى أن الاكثر فهم اهل عنايات وبعضهم لا يكبر عليه حفظه فينضم الى الاقل
الذي علم انهم يحفظونه ولا يلزم كونهم من اهل العنايات وقيل لفظاً أكثر باق على معناه والاستثناء من مفهومه
منقطع بمعنى لكن و اضافته الى ما بعده حقيقة أو بيانية والمعنى أن الكثير من اهل العصر الذي خرج
بالاكثر اهل عنايات وبعضهم أو كلهم لا يكبر عليه حفظه وقيل ضمير منهم عائذ الى الاكثر باعتبار معناه وكأنه
استدراك عليه والمعنى أن الاكثر الذي استفيد من العبارات انهم يكبر عليهم حفظه ليس على اطلاقهم بل
منهم اهل عنايات وبعضهم أو كلهم لا يكبر عليه حفظه فينضمون للكثير الخارج بالاكثر كما تقدم لكن فيه
مناظرة لظاهر كلام الشارح كالذي قبله وقيل غير ذلك (قوله عليه) ضميره عائذ الى البعض وفي نسخة
عليهم أي البعض أيضاً باعتبار معناه أو اهل العنايات وفيه اشارة الى أن الاضافة بيانية فتأمل (قوله من
الرأي) بمعنى الجزم أو المناسب أو نحو ذلك لا من الرؤية (قوله بان لا يفوت الخ) دفع انهم وجود الخلل
الذي ربما يفهم من الاختصار (قوله هو صادق الخ) فالمراد بالنحو الزيادة بقرينة الوجود الخارجي
وأشار بقوله ييسر الى الرد على الاسنوي القائل بأنه قدر ثلاثة أرباعه وسيصرح به (قوله أي المختصر)
المفهوم من اختصاره دفع به رجوع ضميره للحرر كالذي قبله لعدم محته (قوله ذلك المختصر) فالحال من
ضمير حفظه (قوله ان شاء الله) متعلقة بقوله اختصار ما الخ (قوله في أثنا) بيان للضم الموهوم كونه في محل
واحد سابق أو لاحق وفي اطلاق الضم على نحو الابدال تسامح (قوله قرب من ثلاثة أرباع أصله) فهو اقل
منها كاقيل والمشهد كذلك (قوله التنبيه) هو لغة الايقاظ من النية بالضم بمعنى اليقظة أو الفطنة وهو
المراد هنا وفيه اطلاق المصدر على اسم المفعول أي التنبيه وعرف ما علم من عنوان البحث السابق اجالا
وهو لا يناسب هنا فتأمل (قوله قيود) جمع قيد وهو ما يجي به لجمع أو منع أو لبيان الواقع وهو الاصل فيه ان
كان من الحقيقة والا فذكره عبث وما خلا عن بيان الواقع يلزمه الاحتراز وعدم ذكره معيب ان كان
في واحد (قوله متروكات) دفع به توهم ان الخلف يلزمه سبق الوجود وأشار بقوله اكتفاء الخ الى أن

المصحح من الخلاف في
مسائله (لكن في حجة) أي
الحرر (كبر من يحجز حفظه
أكثر اهل العصر) أي
الراغبين في حفظ مختصر
في الفقه (الابعض اهل
العنايات) منهم فلا يكبر
أي يعظم عليه حفظه
(فرايت) من الرأي في
الامور المهمة (اختصاره)
بان لا يفوت شيئاً من مقاصده
(في نحو نصف حجة) هو
صادق بما وقع في الخارج
من الزيادة على النصف
ييسر (ليسهل حفظه) أي
المختصر اسكل من يرغب
في حفظ مختصر (مع ما)
أي مصححاً بذلك المختصر
بما أضمه اليه ان شاء الله
تعالى في أثنا وبذلك
قرب من ثلاثة أرباع أصله
كاقيل (من النقائص
المستحادات) أي المستحسنات
(منها التنبيه على قيود في
بعض المسائل) بان تذكر
فيها (هي من الاصل
محدوفات) أي متروكات

(قول المتن كبر) أي مانع من حفظ أكثر اهل العصر (قول المتن لا بعض اهل العنايات) هو استثناء
منقطع والمراد بالبعض الاقل المقابل للاكثر وضمير منهم لاهل العصر لا للاكثر (قول الشارح بان
لا يفوت الخ) الباء للابسة (قول الشارح من الزيادة) أي من كونه زائداً (قول المتن مع ما أضمه اليه)
فيه دلالة على سبق الخطبة (قول المتن ان شاء الله تعالى) تنازع فيه ليسهل وأضمه (قوله أي مصححاً)
أشار به الى أنه حال من الضمير المجزور في حفظه أي حال كون ذلك المختصر مصححاً بما أضمه اليه (قول
الشارح في أثنا) دفع لما قد يتوهم من أن المضموم مستقل (قول المتن منها التنبيه) أي التنبيه (قول
المتن على قيود) أي سواء كانت مختصة بتلك المسئلة أو معممة وكأنه أنت ضمير فيها باعتبار أن البعض
اكتسب تأنيثاً من المضاف اليه أولاً ومعناه مؤنث (قول المتن قيود في بعض المسائل) أي معتبرة في بعض
المسائل وانما جمعه لان البعض متعدد (قول الشارح بان تذكر) راجع للتنبيه والضمير فيها يعود لبعض
المسائل (قول المتن محدوفات) يرجع لقوله هي من الاصل (قول الشارح أي متروكات) الاحسن أن يقول

المختار في المذهب) الآتي ذكره فيها صحيحا (كما سترها ان شاء الله تعالى) في مخالفتها نظرا للمدارك (والصحات) فذكر المختار فيها هو المراد ولو عبر به أو لا كان حسنا (ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غير مألوف الاستعمال (أو موهما) أي موقعا في الوهم أي القهن (خلاف الصواب) أي الاتيان بدل ذلك (بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات) أي ظاهرات في أداء المراد وأدخل الباء بعد لفظ الابدال على المأني به موافقة للاستعمال العرفي وان كان خلاف المعروف لفة من ادخالها على المتروك نحو أبدلت الجيد بالردى أي أخذت الجيد بدل الردى (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف) قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف المحرر فتارة يبين نحو أصح القولين وأظهر الوجهين وتارة لا يبين نحو الأصح والأظهر (حيث أقول في الأظهر أو المشهور فن القولين أو الأقوال) الشافعي رضي الله عنه (فان قوى

هذا سائق عند المصنفين فراجع (قوله ذكره فيها) أي ذكر المختار في تلك المواضع (قوله في مخالفتها) أي للمختار والجملة كالبديل من تراها لان المراد ترى خلافا فقيهه تقدير مضاف قبل الضمير كما أشار إليه بعد والمدارك الأدلة (قوله بأوضح وأخصر) أي بواضح مختصر كافى ابدال كندوج بوعاء في السرقة ولا يجوز يشترط في أول الطهارة فكل منهما راجع لكل من الغريب والموهم فلا اعتراض ولا إيراد (قوله ظاهرات في أداء المراد) دفع به توهم التكرار فإنه لا يلزم من الابدال بما ذكر دلالة على المراد (قوله وأدخل الخ) هو اعتراض على المصنف وقد اشبهه على الشارح ما في لفظ بغيره فقد نقل شيخ الاسلام ان ادخل الباء على المأخوذ في حيز الابدال هو الأصح المعروف لفة وعكسه في حيز التبديل والاستبدال والتبديل قال وعمله في الشكل ان لم يذ كرمع المأخوذ والمتروك غيرهما فتأمل (قوله بيان القولين) أي ذكر عبارات يعلم منها ان الخلاف أقوال للامام وأوجه لأصحابه أو مركب منهما وحاصل ما ذكره أحد عشر صيغة وهي الأظهر والمشهور والقديم والجديد وفي قول وفي قول قديم والأصح والصحيح وقيل والنص والمذهب والستة الاول للأقوال وان لم توجد السادسة منها في كلامه والثلاثة بعدها للأوجه والعاشرة للمركب منهما يقينا والآخرى محتملة للثلاثة وفي القولين والذين بعده للجنس كاسياني (قوله الخلاف) بمعنى المخالف (قوله قوة وضعفا) تمييزا لراتب باعتبار المجموع لانه انما ذكرها في الأقوال والأوجه فقط فان أراد بالمرتبة الراجح من غيره فهو في الجميع لكن لا يوافق كلامه (قوله في المسائل) متعلق بالقولين وما بعده (قوله الحالات) أي حالات المسائل فهي غيرها خلافا للإسنوي (قوله فتارة يبين) أي نوع الخلاف أخذاعا بعده ويلزمه بيان المرتبة لان بيان النوع من المضاف اليه وبيان المرتبة من المضاف ومن غير المضاف والشارح لم ينظر للمرتبة ويلزمه قصور في كلام المصنف مع صراحته بالمرتبة فيه (قوله في الأظهر) لو أسقط الجار كالذي بعده كان أولى (قوله لقوة مدركة) قوة المدرك وضعفه راجع للدليل الذي استند اليه الامام الشافعي رضي الله عنه وقد لا نعلمه وانما يعلم الراجح بامور كالنص على أرجحيته فالعلم بتأخره فالتفريع عليه يعني لان هذا تفسير مراد اذا الخلف يستدعي سبق وجود (قول الشارح) اكتفاء بذكرها في المبسوطات أي له وألفه (قول المتن ومنها مواضع) معطوف على قوله منها التنبيه (قول الشارح الآتي ذكره الخ) فيه محض للمختار يحتز به عن مختار الرافي فانها مذكورة فيه على وفقه (قول الشارح ذكره) الضمير راجع للمختار (قول الشارح في مخالفتها) أي للمختار (قول الشارح نظرا) علة لقوله سترها (قول الشارح قد ذكر المختار فيها هو المراد) تفريع على قوله الآتي الخ (قول الشارح ولو عبر به) عطف على ذكر فالقوة مقسرة (قول الشارح كان حسنا) لم يقل كان أحسن لانه لا حسن عنده فباوقع من التعبير (قول المتن غريبا) حال (قول الشارح أي موقعا في الوهم) يراد ان المراد بالوهم هنا ما يشمل الاحتمال الراجح والمرجوح والمساوي (قول الشارح أي الذهن) الاحسن الاتيان يعني والمراد بالذهن النفس (قول المتن خلاف الصواب) أي مخالفة أي في اعتقاده (قول الشارح أي الاتيان) تفسير للابدال وأخوه يرتبط بالبديل (قول المتن بأوضح) فضيته أن الاول فيه إيضاح (قول المتن بعبارات جليات) الباء اما سببية أو للملازمة (قول الشارح أي ظاهرات) أي بينات لا مقابل النص (قول الشارح من ادخالها) بيان للمعروف (قول المتن القولين) أو الأقوال وكذلك قوله والوجهين أي أو الأوجه وكذلك قوله والطريقين أي أو الطرق (قول المتن والنص) هو قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجه (قول المتن ومراتب الخلاف) أي المخالف (قول الشارح في المسائل) الظاهر أن سائر ما مر تنازع فيه (قول المتن في جميع الحالات) يعني المسائل التي ورد فيها ذلك (قول الشارح فتارة يبين) أي النوع فقط وقوله وتارة لا يبين أي النوع فقط (قول المتن فان قوى الخلاف) أي المخالف (قول المتن قلت الخ) أي فيما أر بدترجيحه

لضعف مدركه (وحيث أقول الاصح أو الصحيح فن الوجهين أو الواجهة) للاصحاب يستخرجونها من كلام الشافعي رضي الله عنه (فان قوى الخلاف قلت الاصح والا فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الاقوال تأديا مع الامام الشافعي رضي الله عنه كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله (وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق) وهي اختلاف الاصحاب في حكاية المذهب كأن يحكى بعضهم في المسئلة قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما ثم الرجح الذي عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع أو الموافق لها من طريق الخلاف أو المخالف لها كما سيظهر في المسائل وما قيل من أن مراده الاول وانه الاغلب ممنوع (وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رضي الله ويكون هناك) أي مقابله (وجه ضعيف أو قول مخترج) من نصه في نظير المسئلة لا يعمل به (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه أو القديم أوفى قول قديم فالجديد خلافه) والقديم ماقاله الشافعي

فالنص على فساد مقابله فافراده في محل أوفى جواب فوافقته لمذهب مجتهد فان لم يظهر مرجح فلامقلدان يعمل بأى القولين شاء ويجوز العمل بالمرجوح في حق نفسه لافى الافتاء والقضاء اذ لم يجمع بين متناقضين كحل وحرمة في مسئلة واحدة ويجوز تقليد بقية الأئمة الاربعة وكذا غيرهم ما لم يلزم تلفيق لم يقل به واحد كسحق بعض الرأس مع نجاسة كلبية في صلاة واحدة وما لم يقع الرخص بحيث تنحل ربة التكليف من عنقه فان فعل ذلك أثم قال شيخنا الرملى ولا يفسق على المعتمد وقد نظم بعضهم ذلك بقوله

وجاز تقليد لغير الاربعة * في حق نفسه في هذا سعه

لافى قضاء مع افتاء ذكر * هذا عن السبكي الامام المشهر

ثم ما تقدم في الاقوال يجري في الواجهة والله أعلم (قوله يستخرجونها) أى غالبا من قواعد الامام الشافعي وضوابطه وقد تكون باجتهاد منهم من غير ملاحظة كلامه (قوله كما قال) أى النووى رحمه الله تعالى (قوله منه) أى التعبير (قوله مشعر) أى من حيث اللفظ لأن مقابله فاسد من حيث الحكم لا من جواز العمل به واختلف في حكم المأخوذ من الاصح أو الصحيح أيهما أقوى فقبل الاول وعليه جرى شيخنا لزيادة قوته وقيل الثاني لانه قريب من المقطوع به وعليه جرى بعضهم وهو أوجه وكذا يقال في الاظهر والمشهور (قوله المذهب الخ) منه يعلم كون الخلاف طريقا وهو الذى التزمه المصنف فيما سبق ثم ان أريد بمرتبته الخلاف أرجحية المذكور على مقابله فهي معلومة أيضا كما مر وسينبر الشارح اليها وان أريد بها كون المعبر عنه بالمذهب هو الاظهر أو المشهور أو الاصح أو الصحيح مثلا فهو وارد عليه وأما كون الخلاف في الطرق أقوالا أو أوجهها فالمصنف لم يلتزمه فيما سبق فهو غير وارد عليه خلافا لمن زعمه (قوله كأن يحكى) أى يجزم بثبوت القولين مثلا ويقطع بعضهم أى يجزم بثبوت أحدهما سواء في وجود الآخر من أصله أو في حكمه بحمله على غير ما يفيد حكم الاول فعلم أن الحكاية أو الجزم هو الطريق فيجزم عطف على يحكى ولو قال بأن يحكى لكان أولى والاختلاف في كلامه بمعنى المخالف (قوله وما قيل) أى عن الاسنوى كاذ كره بعضهم والمراد بالاول طريق القطع واليه يرجع ضميره أنه الاغلب ثم ان جعلت هذه الجملة حالا من الاول والمعنى ان مراد المصنف الاول غالبا فهو قول واحد أو لا فهو قولان والواو بمعنى أو والمعنى أنه قيل ان طريق القطع مراد المصنف دائما وقيل انه مراده غالبا والمنع منصب على كل منهما فيجوز أن يكون المعبر عنه بالمذهب أحد القولين أو الوجهين من الحاكية وحينئذ فهل هو الموافق لطريق القطع أو المخالف له قال الاسنوى والزر كشي بالاول وخالفه ما شيخنا في شرحه تبعه لابن حجر وكلام الشارح يوافقه (قوله النص) أى عنده الصيغة مخصوصها بخلاف لفظ المنصوص فقد يعبر به عن النص وعن القول وعن الوجه فالمراد به حينئذ الرجح عنده (قوله وجه ضعيف) أى من حيث كونه مقابلا للنص سواء عبر عنه بالاصح أو الصحيح (قوله لا يعمل به) أى من حيث مقابله للنص ولا يجوز نسبتته للامام الشافعي رضي الله عنه الا مقيدا (قوله أوفى قول قديم) أى لو فرض انه عبر بذلك فلا يرد أنه لم يعبر به كما مر (قوله والقديم ماقاله الشافعي

(قول المتن فان قوى الخلاف الخ) لم يزد الشارح رحمه الله نظير ما سلف احالة على ما سلف (قول الشارح فان الصحيح منه) الضمير فيه يرجع لقوله بذلك (قول الشارح كان يحكى بعضهم الخ) الظاهر أن مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب (قول الشارح لمن تقدم) راجع لقوله وجهين (قول الشارح وانه) الضمير فيه يرجع للمراد وقوله ممنوع منع ارادته واضح وأما منع أغلبيته فمقتضاه اما التساوى وهو بعيد واما أغلبية الموافق والمخالف فان أريد أحدهما على التعيين فمنوع وان أريد مجموعهما فربما يسلم (قول الشارح لا يعمل به) أى بذلك القول المخرج (قول الشارح لا يعمل به) أى غالبا ويجوز نسبتته للامام

والجديد ما قاله بمصر والعمل عليه الا فيما ينسب عليه كامتداد وقت المغرب الى مغيب الشفق الاخر في القديم كاسياني (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه) ويقبين قوة الخلاف وضعفه من مدركه (ومنها مسائل نفيسة أضمرها اليه) أي الى المختصر في مظانها (ينبغي أن لا يخطئ الكتاب) أي المختصر وما يضمن اليه (منها) صرح بوصفها الشامل لما تقدم وزاد عليه اظهارا للعذر في زيادتها فانها عارية عن التنسكيت بخلاف ما قبلها (وأقول في أولها قلت وفي آخرها والله أصل) لتتبع عن مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك في استدراك التصحيح عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله في فصل الخلاء ولا يتكلم (وما وجدته) أي الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظة ونحوها على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها) كزيادة كثير في عضو ظاهر في قوله في التيمم الا أن يكون بجرحه دم كثير أو الشين الفاحش في عضو ظاهر (وكذا ما وجدته من الاذكار مخالفا لما في المحرر وغيره من كتب الفقه

رضي الله عنه بالعراق) وكذا بعده قبل دخول مصر ولم يستقر رأيه عليه فيها قال الامام ولا يحل عدمه من المذهب ما لم يدل له نص أو يرجح من هو أهل للترجيح من الاصحاب والمشهور من رواته أربعة الكرايمسي والزعفراني وأبو ثور وأحمد بن حنبل (قوله والجديد ما قاله بمصر) أي بعد دخوله أو ما استقر رأيه عليه فيها وان كان قد قاله بالعراق والمشهور من رواته أربعة المزني والبويطي والربيع المرادي والربيع الجيزي ومنهم حرملة بن عيسى بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي قبر الشافعي في بيته وأبوه (قوله والعمل عليه) فيه اعتراض على المصنف حيث لم ينسب عليه على الراجح منها ما وعده من غوى المقام لا يغيثه عن ذكره وانظر هل هذا وما بعده الى آخر هذه النفيسة داخل تحت أولها من بيان القولين الخ الظاهر نعم وتأخير هذا عن النص لا ينافيه لا اختلاف نوعه لان ما قبل النص في ذكر الراجح وما بعده في ذكر المرجوح فتأمل (قوله والصحيح أو الاصح) لم يقل فالراجح خلافه كالذي بعده لم الراجح في مقابلته من لفظ ضعيف فيه ولم يبين الامور فانه صحيح أو أصح ولما علم أن مقابل ما بعده أقوال ولم تعلم الراجح نص عليها فقد نص في كل على ما لم يعلم من الآخر فتأمل (قوله ويبين قوة الخلاف وضعفه) أي في المقابل للوجه والمقابل للقول وقيل راجع لقوله المذهب الخ (قوله ينبغي) أي يطلب طلبا مؤكدا (قوله وما يضمن اليه) بالمعنى الشامل لما لان الكتاب هنا اسم للحتاج كله وهي من جلته (قوله بوصفها) وهو النفاسة الشامل لما تقدم بقوله من النفائس وزاد عليه بقوله ينبغي الى آخره (قوله اظهارا) علة لصرح وزاد (قوله فانها) علة للعذر والغاء سببية أو تعليلية أي واحتاجت للعذر بسبب أولها لاجل أنها عارية عن التنسكيت أي الاعتراض على المحرر (قوله في أولها) أي عنده وأعرافا في آخرها عقبه وأعرافا (قوله وقد قال الخ) كلام المصنف محمول على الاغلب في مفهومه ومنطوقه ودفع لتوهم عمومهما (قوله وما وجدته) تنبيه على دفع ما عساه أن يتوهم من سهو أو سبق قلم من المصنف (قوله في هذا المختصر) عدوله عن الكتاب الذي هو أقرب يرشد الى انه خاص بالماخوذ من كلام المحرر وهو صريح كلام المصنف والانساب الاعم لعموم ما بعده بقوله وغيره يجعله راجعا للمقابل الاذكار فتأمل (قوله ونحوها) ضميرها عائدة على الزيادة في راديه المبدل والمغير أو على اللفظة فان أريد بها الحرف فنحوها ما زاد عليه أو اللفظة فنحوها يشمل الزيادة عليها والنقص عنها ويشمل نحو الابدال بتجوز لكن ضميرها عائدة للعائد للزيادة يرشد الى عود الضمير في نحوها الى اللفظة فتأمل (قوله فلا بد) أي لا فراق ولا محيد عنها أي في صحة الحكم وان لم يكن معتمدا كإثبات زيادة كثير المذكورة (قوله وما وجدته) أي في المختصر أو الكتاب وتسميته بالمحتاج الذي هو الطريق الواضح قيل لم ترد عن المصنف وانما هي من بعض تلامذته لوجود المعنى المذكور فيه وقيل وجدت بخط المصنف على هامش بعض نسخه ولعله الأقرب

(قول الشارح والجديد ما قاله بمصر) أي احداثا واستقرارا (قول المتن فالراجح خلافه) قياس ما سلف أن يقول فلا يظهر أو المشهور خلافه (قول الشارح في مظانها) أي محالها التي تظن تلك المسائل فيها والظاهر أن مفردة مظنة (قول المتن ينبغي) أي يطلب ويحسن شرعا ترك خلوها منها (قول الشارح اظهارا للعذر) أي لان الزيادة تنافي الاختصار وهو علة لكل من قوله صرح بوصفها وقوله وزاد عليه (قول المتن وأقول في أولها قلت الخ) المراد بالاول والآخر معناه العرفي فيصدق بما اتصل بالاول والآخر بالمعنى الحقيقي وقوله والله أعلم كأنه قصد به التبري من دعوى الاعلمية (قول الشارح لتبني الخ) أي مع التبري من دعوى الاعلمية (قول الشارح وقد قال مثل ذلك) قد هنا للتقليل وكذا قد الآية (قول الشارح وقد زاد عليه من خير تمييز) لكن هذا النوع انما هو في القليل مثل اللفظة والفظتين (قول الشارح في هذا المختصر) الاحسن في هذا الكتاب (قول المتن من زيادة لفظة وقوله بعدها فاعتمدها) أي الزيادة (قول الشارح كثير) راجع للفظه وقوله وفي عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة وقوله في قوله أي النودي (قول المتن وكذا ما وجدته) كذا خبره مقدم وما

فانهم يعنون غالباً بعمام (وقد أقدم بعض مسائل الفصل المناسبة أو اختصار وربما قدمت فصلاً للمناسبة) كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل الفسوات والاحصار (وأرجوان ثم هذا المختصر) وقد تم والله الحمد (أن يكون في معنى الشرح للمحرر فاني لأحذف) أي أسقط (منه شيئاً من الأحكام أصلاً ولا من الخلاف ولو كان واهباً) أي ضعيفاً جداً مجازاً عن الساقط (مع ما) أي آتى بجميع ما اشتمل عليه مصحوباً بما (أشرت إليه من النفائس) المتقدمة (وقد شرعت) مع الشروع في هذا المختصر (في جمع جزء لطيف على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر) من حيث الاختصار (ومقصودى به التنبيه على الحكمة في العدول عن عبارة المحرر وفي الحاق قيد أو حرف) في الكلام (أو شرط للسئلة ونحو ذلك) مما يثنيه (وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها) ومنه ما ليس بضروري ولكنه حسن كقوله في زيادة افظة الطلاق في قوله في الحيض فاذا

كما قاله أشياخذ الذي هو المنهاج بدليل ذكر غير المحرر هنا (قوله فاعتمده) تأكيده للتشبيه بقوله (قوله المناسبة أو اختصار) هي مافعة خلو ادلا يلزم من أحدهما الآخر (قوله للمناسبة) وسكت عن الاختصار هنا لعدم صحته فيه (قوله وأرجو) هو دليل الجواب لثلاثاً آخر الرجاء عن التمام وسيأتى مافى الإشارة (قوله أن يكون في معنى الشرح) لا شمله على بيان دقائقه وخفى ألفاظه ومهمله خلافه وممرنته وما يحتاج اليه من قيد أو شرط وما غلط فيه وما أبده وغير ذلك ولم يجعله شرحاً حقيقة لكونه خالياً عن الدليل والتعليل ونحوهما (قوله فاني الخ) قال بعضهم هو علة لما قبله وهو واضح لقوله مع ما أشرت الخ (قوله منه) أي من المحرر أو من المختصر منه (قوله أصلاً) أي شيئاً أصلاً بمعنى مقصوداً أو من الأصول أو شيئاً أبدأ فهو من تأييد النفي (قوله ولو كان) أي الخلاف بمعنى المخالف بدليل ما بعده ففيه استخدام (قوله آتى) بعد الهمة (قوله بجميع) هو بمعنى لا أحذف شيئاً وما يبان اضمه منه ومصحوباً حالها (قوله مع الشروع) أي عقبه (قوله لدقائق) وقد سمي ذلك الجزم بذلك اللفظ وهي جمع دقيقة وأصلها ما يستخرج من خفايا العلم بدقة الفهم (قوله من حيث الاختصار) أي من أجل اختصاره أي بيان سببه زيادة على ما مر من كبر حجمه (قوله أو حرف) بالمعنى الشامل للكلمة ولو قدمه على قيد لكان أولى ليلتعلق الجار في المسئلة به وبالشرط (قوله مما يثنيه) أي في الجزء اللطيف المذكور فحقو مجرور وعطف على الحاق أو على قيد كما قاله بعض مشايخنا لكن الثاني بعيد جداً بل خال عن المعنى والأقرب الأول فتأمل (قوله وأكثر ذلك) أي الذي في الجزء أيضاً (قوله التي لا بد منها) حال مؤكدة أو صفة كاشفة (قوله ومنه الخ) هو بعض مفهومه لا أكثر (قوله اعتمادى) هو بمعنى استنادى لكن مع مبالغة في هذا لانه شدة الاستناد والمراد منها المعونة والقوة كما أشار إليه الشارح بقوله بان يقدر في الخ (قوله في تمام) قيد به مع احتمال العموم كالذى بعده ليناسب ما رجاء المصنف سابقاً بقوله ان تم هذا المختصر لكن المراد بالمختصر السابق ما كان من كلام المحرر وهنا جميع المنهاج (قوله على تمامه) فيه اشعار بان المراد بالتمام المذكور في كلامه الاتمام ولم يعبر به ابتداء لاجل مراعاة كلام المصنف وفيه إشارة الى أن نسبة التمام الى المختصر مجازية (قوله بما تقدم مبتدأ مؤخر (قول المتن فاعتمده) جواب شرط مقدر (قول الشارح في قوله) الضمير راجع للحديث وقوله لا اعتناء أهله علة لكونها معتمدة (قول المتن ان تم) جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيره يقتضى أن المعلق هو الرجاء والظاهر أنه المرجو كما لا يخفى (قول المتن من الأحكام) من بيانية (قول المتن أصلاً) أي أوصل هذا النفي العام أصلاً (قول المتن ولو كان) أي الخلاف بمعنى المخالف ففيه استخدام (قول الشارح أي آتى الخ) يريد به أن عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فاني لا أحذف الخ (قول المتن النفائس) ينبغي أن يختص بما فيه تنكيت اذا زاد المحض لادخله في شرح عبارة المحرر (قول الشارح مع الشروع) هي بمعنى البعدية لان معية لفظ الآخر من متكامل واحد تكون بمعنى البعدية (قول الشارح من حيث الاختصار) أي الكائنة من حيث الاختصار وقوله أيضاً من حيث الاختصار متعلق بقوله لدقائق (قول المتن على الحكمة) هي السبب الباعث (قول الشارح في الكلام) قد رذلك لان الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة (قول المتن وأكثر ذلك) أي ما ذكر من الدقائق الناشئة عن الاختصار (قول المتن التي لا بد منها) صفة كاشفة (قول الشارح كما قاله) أي كالذى قاله وفي التركيب قلافة (قول الشارح في قوله) أي النوى (قول الشارح في تمام هذا المختصر) قيد بذلك لكون أطراف الكلام متاخية فيقوى الطباق بينهما ويحتمل التعميم نظير ما قيل في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين وتعام بمعنى اتمام أو في حصول تمامه الناشئ عن اتمامه (قول الشارح هذا المختصر) يعنى الكتاب (قول الشارح بان يقدرني) المراد بالقدره العرض انقطع لم يحل قبل الفصل غير الصوم والطلاق فان الطلاق لم يذ كر قبل في المحرمات (وعلى الله الكريم اعتمادى) في تمام هذا المختصر بان يقدرني على اتمامه كما أقصرني على ابتدائه

على وضع الخطبة) هذا أخذ الشارح من قول المصنف ان تم هذا المختصر ومن ذكر الشروع بقوله وقد شرعت الخ لان هذين اللفظين من الخطبة وكل منهما يفيد أن بعض المتهاج سابق عليها نظرا الى ما هو الظاهر منهما وقد يقال ان المراد بقوله ان تم وجوده تاما وبقوله شرعت عزمت على الشروع فالخطبة متقدمة على جميعه كما هو الاصل فيها وسبأني هذا في الشارح ففيه انتقاد عليه وبدل لذلك ما قاله في أسماء الإشارة الواقعة في الخطب من أن المشير بها استحضار ما يريد تأليفه في ذهنه استحضارا تاما كأنه محسوس عنده وأشار اليه وأيضاً ذكر الاتمام يطلق على ما بقي من الخطبة وما بعدها الى آخر الكتاب وأيضاً يحتمل أن وضع الجزء المذكور مقدم على الخطبة بالكلية لاحتمال أن المصنف سبر عبارة المحرر وكتب عليها ما يتعلق بها ثم لما شرع في المتهاج نسجه على منوال ما كتب فتأمل (قوله فانه لا يرد الخ) أشار الى أن المقصود من الجملة الخبرية انشاء الدعاء وكذا الجملة بعدها (قوله تفويض) التفويض رد الامر الى الغير مع البراءة من الحول والقوة وأعم منه التوكيل (قوله في ذلك وغيره) عممه لعموم الاستناد عن الاعتماد كما مر (قوله قدر وقوع المطالب الخ) أي قدر أن الكتاب قد تم فسأل النفع به وفيه دفع توهم تأخير الخطبة المنافي لما تقدم فمراده بالختصر المتهاج وقد انفع بالآخرة لانه المقصود (قوله بتأليفه) وكذا بتعليمه وكتابته ومقابلته فلو عممه لكان أولى الآن يرد بالباء السببية وفيه بحث وحيث خصص هنا فكان الاولى التعميم فيما بعده بان يجعل النفع فيه عاماً لغير التأليف ويجعل سائر معنى الجميع حتى يشمل المؤلف أيضاً وكان يستغنى بذلك عما ذكره بعد بقوله ونفعهم يستتبع الخ (قوله ورضوانه) يطلق الرضا بمعنى المحبة وبمعنى عدم السخط وبمعنى التسليم وبمعنى المغفرة وبمعنى الثواب ويراعى كل محل بما يليق به (قوله جمع حبيب) اما بمعنى محبوب بدليل الفعل المضارع بعده أو بمعنى يحب قال بعضهم وهو الانسب هنا ولا ينافية ما ذكره من تكرار الدعاء للمصنف لانه يحب لنفسه أيضاً (قوله من عطف العام) وهو جميع المؤمنين (قوله على بعض افراده) وهو الاحياء فهو من العطف على الظاهر بقرينة إعادة الجار لا على ضمير على الذي هو ضعيف عند الجمهور بعدم إعادة الجار فلا اعتراض على الشارح خلافاً لمن زعمه وأحكام الاسلام والايمان تطلب من محلها (كتاب الطهارة)

بما تقسم على وضع الخطبة فانه لا يرد من سأل واعتمد عليه (والله تفويض واستنادي) في ذلك وغيره فانه لا ينجب من قصده واستند اليه ثم قدر وقوع المطلوب برجاء الاجابة فقال (وأسأله النفع به) أي بالختصر في الآخرة (لى) بتأليفه (ولسائر المسلمين) أي بآبهم بان يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاشتغال به ككتابة وقراءة وتفهم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالإعانة عليه بوقف أو نقل الى البلاد أو غير ذلك وتفهم ويستتبع نفعه أيضاً لانه سبب فيه (ورضوانه) عني وعن أحبائي بالتشديد والهمز جمع حبيب أي من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام على بعض افراده تكرار به الدعاء لذلك البعض الذي منه المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب الطهارة)

يطلق الكتاب لغة بمعنى الضم والجمع أي المضموم والمجموع أو الضام والجامع واصطلاحاً بمعنى اسم الجنس من الاحكام أو بمعنى اسم جملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً ويرادفة الكتابة والكتب فهي مصادر مشتق منها لا مشتقة من غيرها ولا بعضها من بعض خلافاً لبعضهم وهو من التراجم كالكتاب والفصل ونحوهما والمختار أنها أسماء للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وقيل أسماء للالفاظ وقيل للمعاني وقيل للنقوش وقيل للآتين منها وقيل للثلاثة فهي سبع احتمالات غير الاول المختار ومعانيها عر فامارس وانما تختلف لفة فالباب فرجة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وبالعكس والفصل الحاجز بين الشيئين والفرع ما بني على غيره والاصل عكسه والمسئلة لغة السؤال وعرفا مطلب خبري يترهن عليه في العلم وأشاروا المقارن للفعل لاسلامه الاسباب والآلات فقط وقوله كما أقدرني على ابتدائه مأخوذ من قوله وأرجوان تم الخ اذ هو ظاهر في ذلك وأيضاً من قوله وقد شرعت في جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع في المختصر أرى بعده (قول المتن تفويض) هو رد أموره اليه سبحانه وتعالى وقصده بها وقوله فانه لا ينجب من قصده واستند اليه كأنه يشير لما سلف (قول الشارح ثم قدر وقوع المطالب برجاء الاجابة) الباء سببية لقوله قدر (قول الشارح في الآخرة) الاولى التعميم (قول الشارح تكرار به الدعاء لذلك البعض الذي منه المصنف) هذا مبني على أن العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف اللفظي

(كتاب الطهارة)

بقولهم غالباً إلى خلو بعضها عن بعض والطهارة بضم الطاء اسم للماء الذي يتطهر به وبال كسرهم لما يضاف إلى الماء من سد ونحوه وبالفتح المراد هنا لغة النظافة والخلوص من الأدناس حسية كانت كالنجاسات أو معنوية كالعيوب من الخلق والحسد والزاوالغيبية والذيمة ونحوها فهي حقيقة فيهما ومحجة باليقيني وقيل مجاز في أحدهما وقيل مشتركة وعطف الخلوص تفسير وعرفاً والرفع المترتب على الحدث والخبث قاله القاضي أو صفة حكمية توجب لوصفها صحة الصلاة به أو فيه أوله قاله ابن عرفة المالكى وأشار بالاول للشوب والثاني للمكان وبالثالث للشخص ولم يقل أو عليه يشمل الميت لأنه لا يظهر عندهم بالغسل ولا بد منه عندنا وقضية ما ذكرناه أنها لا تطلق حقيقة على الفعل ولا على المندوب وليس كذلك فإن صريح كلام المصنف في تعريفه لها إطلاقها عليه وعلى المندوب حقيقة حيث قال هي رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما وعلى صورتها كالتييمم والغسل المسنونة والوضوء المجدد وما أشبه ذلك انتهى وأشار بالتييمم لما هو في معنى رفع الحدث بوجود الإباحة ومثله طهارة الضرورة وفي معنى إزالة النجس حجر الاستنجاء كذلك ولا يضر كون ما في المعنى على الصورة أيضاً وبالغسل المسنونة إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأكبر وهو غسل صورة وإزالة النجاسة أيضاً على قول الحرير وأصله أن من موجبات الغسل نجس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه وتجديد الوضوء إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأصغر وبالفصلة الثانية والثالثة إلى ما هو على صورة الأولى في الحدث والنجس فهي شاملة لأنواع الطهارة الواجبة والمندوبة وعرفها ابن حجر بما عيى ذلك أيضاً مع زيادة الاختصار بقوله هي فعل ما ترتب عليه إباحة ولو من بعض الوجوه وأواب مجرد ثم أعلم أن النجاسة قسمان إمامية وهي ما لا تجاوز محل حاول موجبها كالنجاسات وإمامية وهي ما تجاوزه بغسل الأعضاء أو جميع البدن بخروج الخارج ونزول المني وقد تطلق الحكمية على ما لوصفها وستأتي في بابها (فتبيينه) لفظ لغة وعرفاً وشراً اصطلاحاً منصوب على نزع الخافض على الأرجح وقيل على الحال من نسبة الثبوت بين المبتدأ والخبر أو من ضمير مفعول حذف مع فعله أي أعني وقيل على التمييز وقيل غير ذلك (قوله هي شاملة للوضوء الخ) أي للواجب من ذلك لأنه سيد كالمندوب وفيه إجماع إلى أنها مجاز في المندوب وتقدم رده وهذه الأربعة مقاصد الطهارة ولم يذكر مسح الخف لأنه من الوضوء ولم يذكر شموها للدافع ونحوه كافي التحريم وغيره لأنه حالة ومن ذكره فيها أراد بها ما يشملها كإقلاق دم الطيبة مسكواً والخر خلا وبلوغ الماء المستعمل قلتين ونحو ذلك (قوله مع ما يتعلق بها) من الموجبات كالحدث والجنابة والنجاسة ومن الوسائل وهي ثلاثة الماء والتراب وحجر الاستنجاء وعدا الاجتهاد والاولى من الوسائل باعتبار أنها وسيلة للوسيلة (قوله الذي هو الاصل) أي الغالب أو الاكثر والمتبوع لأن غيره تابع له على سبيل الشرطية أو الشرطية أو النيابة (قوله مفتحة بابية) أي دالة على المطلوب وقدمها بشأن الدليل التأخير تبعاً للإمام الشافعي رضي الله عنه والاصحاب كما أشار بقوله كما فعلوا وحكمته أنها كالفقاعة والضابط الذي شأنه التقديم واختاروا هذه الآية على آية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به لأنهم فيها على الطهورية المقصودة والسماء الحرم المعهود حقيقة والسحاب مجاز لأن الماء ينزل من سماء الدنيا قطعاً كباراً على السحاب ثم يجمع عليه وينزل من عيون فيه كالغربال وقيل السماء السحاب حقيقة لما قيل أنه يغترف من البحر الملح كالسفنج ثم يصعد إلى العلو

وهي بضم الطاء بقية الماء الذي يتطهر به (قول المتن طهوراً) نقل النووي رحمه الله تعالى عن ابن مالك رحمه الله تعالى أن فعلاً قد يكون للمبالغة وهي أن يدل على زيادة في معنى فاعل مع مساواته في التعدي كضروب أو اللزوم كصبر وقد يكون اسماً لما يفعل به الشيء كالبرود لما يتبرده به فيجوز أن يكون الطهور من الاول وأن يكون من الثاني اهـ واعلم أنه قد أنكر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول كغفالك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً

هي شاملة للوضوء والغسل وإزالة النجاسة والتييمم الآتية مع ما يتعلق بها وبدأ ببيان الماء الذي هو الاصل في آيتها مفتحة بابية دالة عليه كما فعلوا فقال (قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهوراً) أي مطهراً ويعبر عنه بالطلق

(يشترط لرفع الحدث والنجس) الذي هو الاصل في الطهارة (ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) وان قيد لموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذكر الا مقيدا كماء الورد فلا يرفع الحدث لقوله تعالى فلم يججدوا ماء فتييموا الخ ولا النجس لقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء متفق عليه والذنوب بفتح الدال المعجمة الدلو الملوء والامر للجوب والماء ينصرف الى المطلق لتبادره الى الاذهان فلو رفع مائع غيره ما وجب غسل البول به ولا التيمم عند فقدّه ويشترط الماء المطلق أيضا في غسل المستحاضة والغسل المسنون والوضوء المجدد ونحو ذلك مما لا يرفع الحدث ولا النجس كالفسلة الثانية والثالثة فهما (قالتغير بمستغنى عنه) محط طاهر (كزعفران تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء) لكثرة (غير طهور) كانه غير مطلق

وينعصر فينزل الماء منه ويقصره الهواء والشمس فيحلو وطهورا تائيدا لان الماء منصرف للفرد الكامل كما يأتي في الحديث وجهه في الآية للاعم دون الحديث تحكما وذكريا تائيدا لدفع توهم العموم وكون التأسيس أولى ليس على اطلاقه في كل محل كذا قالوا والوجه أن يكون في الآية للتأسيس وحمل الحديث على الفرد الكامل بموته افتأمل وتفسير الطهور والمراد في المطلق لمناسبة كلام المصنف (قوله يشترط) عدل اليه عن قول أصله لا يجوز لان الشرط يلزم من عدمه العدم فيفيد عدم صحة الطهارة بغير المطلق بخلاف عدم الحوازي فانه بما أفاد الصحة به مع الحرمة وعدم الصحة بالمطلق المحرم كالماء المسبل للشرب أو أفاد عدم حرمة فيه فتأمل والحدث لغة الشيء الحادث وشراعهنا أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص والنجس بفتح النون وكسر هاء مع سكون الجيم وكسرها و بفتح هاء معا لغة الشيء المبعدا والمستقنر وشراعهنا وصف يقوم بالحمل عند ملاقاته لعين من الاعيان النجسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص (قوله الذي هو) أي الرفع الاصل اذ غيره مبنيح لا رافع كالتييم أو مندوب أو محيل كالديغ (قوله ما يقع عليه) أي ما يطلق عليه عند أهل الشرع في عرفهم فيخرج المستعمل ويدخل المتغير بنحو مقرر لا عند الراي لثلاثة عكس ماذ كرفشمل مارشح من بخار الماء المغلي بضم الميم وفتح اللام لانه ماء بناء على انقلاب العناصر الى بعضها وهو الاصح في الحكمة وتلك ينقص الماء بقدره وشمل الزلال وهو صورة حيوان في داخل التاج اذ اخرج منه صار ماء وشمل مانع من الارض على أي صفة من الخلقة وشمل ماء البحر الملح ويقال له المالح والمليح والملاح وشمل مانع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أفضل المياه ثم ماء زمزم ثم الكوثر ثم نيل مصر ثم باقي الانهار على ما صححه السبكي بقوله نظما وأفضل المياه ماء قد نبع من بين أصابع النبي المتبع يليه ماء زمزم فالكوثر فنيل مصر ثم باقي الانهار

وخرج به ما لا يسمى ماء من جامد أو مائع قد ذكر المائع في عبارة بعضهم مضر أو لا حاجة اليه وبذلك خرج الخلل ونحوه ولم يذكره لانه مفهوم جنس (قوله اسم ماء) هو على الاضافة البيانية وأطلق القيد لانه اللازم حيث أطلق والماء جوهر لطيف سيال شفاف يتلون بالون اناته فهو لا لون له (قوله الاعرابي) بفتح الهمزة وهو ذو الخو بصرية التيممي واسمه حرقوص وهو أبواصل الخوارج كذا في ابن حجر وفي القاموس ان الذي بال في المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم هو ذو الخو بصرية التيممي وهو مسلم محابي فليراجع (قوله ذنوبا) أي مظروف ذنوب لانه اسم للدلو الممتلئة ماء أو قرية الامتلاء ولم يذكره لقوله في الحديث من ماء (قوله والامر للجوب) أي في الحديث (قوله والماء) في الآية والحديث أو في الحديث بمعونة الآية كما مر (قوله لما وجب الخ) لان ذكر الماء بعد ذنوب المقيده دليل على تعيينه في اسقاط الواجب وثلاثة فوات الامتنان به المفهوم من المقام يقتضي لتعظيم المنية فيه المنتفية في مشاركة غيره له (قوله ونحو ذلك) كطهارة دائم الحدث وكغسل التيمية أو الجنونة اذا غسلها حليها (قوله فالتغير) هو مفهوم مطلق أو بلا قيد اذ هما بمعنى واحد (قوله بمستغنى عنه) منه ماء متغير بما لا يضر أو غير أشجار ونحوها ولو ورقا كورد لا بورقها ولو ربيعيا (قوله كزعفران) جمعه زعفران كترجان وتراجم (قوله غير طهور) فان زال تغيره رجعا الى طهوريته قيل ولم يقل غير مطلق للخالف الذي عند الراي بقوله ان مفهوم المطلق أعم لشموله المستعمل ولما زاده الشارح وفيه وطهورا فان الطهور هنا ان لم يكن بمعنى الطهر لم يستقم لغوات ما اختصت به الامة (قول الشارح وان قيد لموافقة الواقع) قال الاسنوي الفرض أن يصح الاطلاق من غير تقييد بخلاف ما لا يصح الا مقيدا (قول الشارح ويشترط الماء المطلق أيضا في غسل المستحاضة) لو قال في وضوء المستحاضة لكان أولى (قول الشارح

اذ ماصدق الطهور
والطلق واحد (ولا يضر)
في الطهارة (تفسير لا يجمع
الاسم) لقلته (ولا
متفسير بكت وطحن
وطعلب وما في مقروعه)
ككبريت وزرنيخ لتعذر
صون الماء عما ذكر
فلا يجمع التفسير به اطلاق
الاسم عليه وان أشبه
التغير به في الصورة التغير
الكثير يستغنى عنه
(وكذا) لا يضر (متغير
بمجاور) طاهر (كهود
ودهن) مطيبين أولا (أو
بتراب طرح فيه في
الظاهر) لان تغيره بذلك
لكونه في الاول تروحا وفي
الثاني كدورة لا يجمع اطلاق
الاسم عليه والثاني يضر
كالتفسير بنجس مجاور
في الاول وبزعفران في
الثاني وفرق الاول بخلط
أمر النجس وبطهوية
التراب بخلاف الزعفران
وان كان طاهرا لانه
لا يستعمل في حدث
ولا نجس أما المتغير بتراب
نهب به الريح فلا يضر جزما
وضبط المجاور بما يمكن فصله
والخاطا بما لا يمكن فصله
(ويكره الشمس) أي
ماسخنة الشمس في البدن
خوف البرص بان يكون
بقطر حار كالجلز في
انما منطبع كالحديد لان

نظر فراجع (قوله اذ ماصدق) هو مركب من جى بضم القاف وخبره واحد ومفهومهما مختلف فان مفهوم
الطلق ما يسمى ماء بلا قيد ومفهوم الطهور ما يرفع ويزيل وبذلك رد قول الرافعي فيما مر (قوله في الطهارة)
أي الرفع وازالة النجاسة لافي الطهور المحوج الى تقدير مضاف قبل متغير كذا قيل والوجه تقدير المضاف
وما في شرح شيخنا غير مستقيم وانما قال في الطهارة ولم يقل في الاطلاق الذي هو مقتضى كلام المصنف
لتهاوت العبارة اذ يصير التقدير ولا يضر في الاطلاق الاطلاق (تنبيه) شمل ما ذكر التغير التقديرى كان
وقع في الماء ما يوافق في صفاته من الطهارات فيقدر مخالفا له وسطا فيها كطعم الرمان ولون عصيره وريح اللادن
بالدال المجعولة قالوا ولا بد من عرض الصفات الثلاثة وان لم يكن للواقع الاصفة واحدة ففى لم يتغير في واحدة
فهو طهور وفيه نظر وحيث خرج عن اسم الماء في أحد التغيرين فلا يثبت به من حلف لا يشرب ماء لعدم
وجود المخولف عليه في الواقع عرفا (قوله لكثرت) أي يقينا فلو شك فيها ابتداء أو انتهاء فهو طهور وعلى
المعتمد (قوله وطعلب) أي لم يفت وي طرح فيه ويخالطه بعد طرحه كما تقدم (قوله ككبريت) ولو
مصنوعا لا صلاح المقرر لا صلاح الماء ولا عينا ومنه الجبس والجص والقطران الخاطا أما المجاور فلا يضر مطلقا
والمراد الكبريت المفتت والافهو مجاور وكذا غيره (قوله مطيبين) بفتح التحتية المشددة أولى من
كسر هالانه اذ لم يضر المصنوع فالخلق أولى (قوله بتراب) أي ولو مستعملا والمراد تراب مفتت والافهو
مجاور فلا يضر قطعاً كما مر (قوله طرح) ولومن عاقل قصدا ومثله الملح المائى والنظرون المائى الا ان
كان منعقد من ماء مستعمل (قوله في الاظهر) قد ضعف الرافعي في الشرح كون اختلاف قولين ورجح
أنه وجهان وعلى كل فهو ضعيف فكان الانسب التعبير بالمشهور أو الصحيح (قوله تروحا) ظاهره ان المجاور
لا يضر بالاربع وليس قيد بل الطم واللون كذلك ان وجد ولو شك في أنه مجاور أو مخالط فله حكم المجاور
كذا قيل وهو غير صحيح اذ لا يتصور في الشيء الواحد ان يكون متميزا وغير متميز في رأى العين فتأمل
(قوله وفي الثاني كدورة) هو يفهم أنه ليس للتراب اللون وليس كذلك بل لو وجد له طعم أو ريح كان
كذلك (تنبيه) جواز استعمال المتغير بما لا يضر اما لكونه من المطلق كما مر أو تسهلا على العباد ان
لم يكن منه بد والاول أشهر والثاني أقعد (قوله بطهوية التراب) أي بحسب أصله (قوله وضبط المجاور بما
يمكن فصله) وهو الارجح عند الجمهور وأما يتميز في رأى العين كالتراب وعكسه الخاطا ويمكن رد أحد هاتين
للاخر واعلم أن الشيء قد يكون مجاورا ابتداء ودواما كالمجاور أو دوما كالتراب أو ابتداء كالاشجار
(قوله ويكره الشمس من الماء) وكذا المانع وهو اسم مفعول وفاعله الشمس كما أشار اليه فلا يعتبر فصل
غيرها وكراهته شرعية وان كان أصلها الطب فيشاب ناركها امتثالا لذلك حرم على من ظن فيه الضرر بعمل
ولا ينتظر برودته لو ضاق الوقت بل يجب استعماله ان لم يهلم ضرره واللام يحز استعماله بل يقيم ويصل بخلاف
من معه ماء يحتاج الى تسخينه وهو قادر عليه فيجب الصبر وان خرج الوقت (قوله في البدن) ولوليت أو
البرص وان استحكم برصه أو لئحو خيل مما يتر به البرص وسواء داخل البدن وخارجه (قوله خوف
البرص) ابتداء أو دوما أو تعبدا كالميت (قوله بقطر حار) فالمعتبر القطر الا في بلد خالفت طبعه أصالة
كالطائف بمكة فلا يكره فيه وكحران بالشام فيكره فيها (قوله انما منطبع) أي منطرق أي شأنه ذلك الا

اذ ماصدق الطهور والطلق واحد) هو بالرفع (قول المتن ولا يضر تغير لا يجمع الاسم) دليله أنه صلى الله عليه
وسلم اغتسل هو وميمونة رضي الله تعالى عنهما من اياه واحد فيه أثر الجبين (قول المتن وطعلب) يشترط عدم
الطرح في الطعلب ونحوه دون الطين ففيه خلاف التراب الآتي ثم المراد هنا بالمد كوزات أعم من المفتت
الخاطا (قول الشارح فلا يجمع التغير به اطلاق الاسم) كذا ذكره الامام حيث قال لا يبعد أن يكون عدم
امكان الاحتراز مسوقا لاطلاق عند أهل العرف واللسان (قول المتن وبتراب) أي بخلاف غيره من أجزاء

منعزومة تعول الماء فإذا
لاقت البسمن بسخوتها
خيف أن تقبض عليه
فتحبس الدم فيحصل
البرص بخلاف المستعمل
بالنار فلا يكره لهنا
الزهوة بها (والمستعمل
في فرض الطهارة)
عن الحدث كالفسلة
الاولى فيه (قيل ونقلها)
كالفسلة الثانية والثالثة
والوضوء المجدد والفسل
للسنون (غير ظهور في
الجديد) لان الصحابة
رضي الله عنهم لم يجمعوا
المستعمل في أسفارهم
القليلة الماء ليتطهروا به بل
عدلوا عنه الى التيمم
والقديم انه ظهور لوصف
الماء في الآية السابقة بلفظ
ظهور المقضى تكرر
الطهارة به كضروب لمن
يتكرر منه الضرب
وأجيب بتكرار الطهارة
به فيما يتردد على المحل دون
المنفصل جمابين الدليلين
والاصح أن المستعمل في
نقل الطهارة على الجديد
ظهور وشملت العبارة
ما غسلت به التيمم لتصل
لزوجها المسلم فهو على
الجديد غير ظهور لانه أزال
للمانع وقيل انه ظهور
لان غسلها ليس بعبادة
وماتوضأه الصبي فهو أيضا
غير ظهور اذ المراد بالفرض
هنا ما لا بد منه أتم بتركه أم لا

التقدين والعبرة في المموء بما لا في الماء ان حصل بعرضه على النار شيء (قوله تفصل منعزومة) فلا يكتفى
بمجرد انتقاله الى السخونة (قوله تعالى) أي تظهر في علوه والا فهي منبثقة في كاه (قوله بسخوتها) فحصل
الكره اذا استعمل حال حرارته وتردد العبادي في اعتبار وقت الحر فان برد زالت الكراهة وان سخن
بالنار بعدها بخلاف تسخينه بالنار قبل تبريده فلا نزول به الكراهة أو يطبخ به طعام مانع كذلك (نفيه)
يكره استعمال الماء الشديدة البرودة أو السخونة لمنعه الاسباغ ويكره استعمال كل ماء أو تراب مضروب
على أهله كديار عمود غير بئر النافقود يلقوم لوط وبئر برهوت وبئر ذروان محل مسحره صلى الله عليه وسلم
وأرض بابل (قوله والمستعمل الخ) هو خارج مطلق لانه معطوف على المتغير بمستغنى عنه الخ ولا حاجة
لقول بعضهم وانما جعله جملة مستقلة لاجل الخلاف الآتي في أنه مطلق أولا (قوله عن الحدث) وكذا عن
الحدث وان كان من المعفو عنه وتخصيص الاول لكون الكلام فيه وهو محل الدليل وسيأتي الآخري باب
(قوله كالفسلة الاولى) أي بعد انفصالها عن العضو لانه لا يحكم باستعمال الماء مادام مترددا على العضو
نعم ان انفصل الى ما يغلب تقادفه اليه من نحو رأس المغسل الى صدره لم يحكم باستعماله والكاف استقصائية
أولاد خال ماء المسح أو ماء غسل الجيرة أو الخف بدل مسحهما أو بقية السبع في نحو غسالات الكلب
(فرع) لو انغمس جنب في ماء قليل ونوى رفع الحدث ولو قبل تمام انغماسه ارتفع عنه عن جميع بدنه
بتمام انغماسه فان طرأ له حدث آخر ونواه قبل انفصال شيء من بدنه ارتفع أيضا والا فلا ولو انغمس جنبان
في ذلك فان نويهما بعد تمام انغماسهما ارتفع حدثهما أو قبله ارتفع عمما في الماء منهما أو صرتا ارتفع
حدث السابق مطلقا وان شكا فقال شيخ الاسلام تبع البسط الا نوار انه يرتفع حدثهما معا نظرا لاصل طهارة
الماء مع عدم ترجيح أحدهما وفيه بحث والوجه أنه يرتفع حدث أحدهما مبهما فتأمل (قوله لم يجمعوا
المستعمل) أي ما رفع المانع وهو الفسلة الاولى لاقتصارهم عليها لقلة الماء ومطلقا كالفسلة الثانية والثالثة
لاختلاط ما بينهما الماء الاولى غالبا وتكليف تنشيف الاعضاء بعد الاولى فيه مشقة أولا ان الماء فيها مانع (قوله
والقديم انه ظهور) قال ابن العماد ومع ذلك لا يجب استعماله لقذارته (قوله وشملت العبارة الخ) في شمولها
نظر مع ذكر الخلاف بعده لان شمولها يقتضي الجزم فيها الا أن يراد شمولها من حيث الحكم وان كان مخالفا
لطريقة الشارح فتأمل (قوله التيمم) أو غيرها من السكفار والسلمة المجنونة أو الممتنعة وغسلها زوجها
ولا بد من النية في الجميع وانما قيد بها لاجل ما بعدها (قوله لتحل لزوجها المسلم) هذا ما اعتمده الخطيب
واعتمد شيخنا ان قصد الحل كاف وان كان حليها صغيرا أو كافرا أو لم يكن يرى توقف الحل على الفسل أو لم
يكن لها حليل أصلا أو قصدت الحل لئلا تأنم لو قصدت حنيفة حل وطء حنفي يرى حله من غير غسل لم يكن ماؤها
مستعملا ولا يصح غسلها لانه ليس فيه رفع مانع شرعا وبذلك فارت الكافرة لا كافر (قوله ليس بعبادة)
أي فليس من فرض الطهارة (قوله ومانوضأه الصبي) لو قال وماء وضوء الصبي كان أولى لبطل ماء وضوء
غيره وضوءه في الحج قال شيخنا الرملي وله اذا مبرأ أن يصلي به وفيه بحث دقيق (قوله ما لا بد منه) أي
ما توقف عليه صحة العبادة المقصودة من الفاعل ولو بحسب الاصل كالتيمم المعفو عنه كما مر خرج بذلك ما
غسل الرجل أو الرجلين في الخف بعد مسحهما فهو طهور لان المدة باقية مقيدة بالمسح وهو باق وأما غسل
أعضاء التيمم عن نوضأ بعد التيمم لعذر فان بطل التيمم بالغسل فالماء مستعمل والا فلا وسيأتي في باب الخف
الارض كالنورة (قول المتن قيل ونقلها) قال الاسنوي ليس معناه النفل دون الفرص اذا الاقائل به بل المراد
ان النفل في ذلك على هذا الوجه كالفرض فيلزم أن تكون العلة على الاول الفرض وعلى الثاني أحد الأمرين
من الفرض والنفل فينتج ان غسل التيمم ليس بطهور قطعاً وليس كذلك فكان الصواب أن يقول قيل بل
عبادتها (قول المتن غير ظهور في الجديد) الذي في الروضة ترجع طريق القطع بذلك (قائمة) جزم

مثلا من وضوءه وسيأتي
 المستعمل في النجاسة في
 بابها (فان جمع) المستعمل
 على الجديد (فبلغ قلتين
 طهور في الاصح) كالو
 جمع النجس فبلغ قلتين
 من غير تفسير والثاني لا
 والفرق أنه لا يخرج بالجمع
 عن وصفه بالاستعمال
 بخلاف النجس (ولا
 تنجس قلتا الماء بملاقاة
 نجس) لحديث إذا بلغ
 الماء قلتين لم يحمل الخبث
 صححه ابن حبان وغيره
 وفي رواية لابي داود وغيره
 باسناد صحيح فإنه لا ينجس
 وهو المراد بقوله لم يحمل
 الخبث أي يدفع النجس
 ولا يقبله (فان غيره) أي
 الماء القلتين (فنجس)
 لحديث ابن ماجه وغيره
 الماء لا ينجسه شيء إلا ما
 غلب على ريحه وطعمه
 ولونه (فان زال تغيره بنفسه)
 أي من غير انضمام شيء
 إليه كان زال بطول المكث
 (أو بماء) انضم إليه
 (طهر) كما كان الزوال
 سبب النجاسة (أو بمسك
 وزعفران) وخل أي لم
 توجد رائحة النجاسة بالمسك
 ولونها بالزعفران ولا
 طعمها بالخل (فلا) يظهر

(١) قوله في اختلاف كذا

في النسخة التي بأيدينا واطل

في أخذ الماء فليحترق

ما يخد بقاء نجسه مادام العذر (قوله وسيأتي الخ) هو مفهوم التقييد بقوله عن الحدث كان تقدم (قوله
 فبلغ قلتين) أي لو احتالا ولا يضر تفرقه بعد الجمع (قوله والفرق الخ) هو ممنوع لان الوصف
 بالنجاسة والاستعمال موجود فيهما قبل الجمع فان أخرجه الجمع عن وصف النجاسة فلان يخرج به عن
 وصف الاستعمال بالاولى لان الانتقال في المستعمل الى الطهورية فقط والانتقال في المنجس الى الطهورية
 والطهورية معا فتأمل مع أن وصف الاستعمال وان لم يزل لا يضر لان شرط منعه القلة وتعبير المنهج
 بالطهورية مراده الطهورية وانما اقتصر عليها لانها أقل درجات الطهارة فهي كالبرهان (قوله ولا
 تنجس قلتا الماء) ولو احتالا والمراد الصرف يقينا احتمالي من التعبير السالب للطهورية وان جمع من
 مستعمل أو نجس سواء كان في حفرة أو حفرة بحيث لو سكت واحدة تحركا عنيفا تحرك البقية كذلك
 فخرج ما لو بلغ قلتين بمائع استهلك فيه فإنه ينجس بمجرد الملاقاة ويصير مستعملا بانغماس الحدث فيه
 ويحتاج في الطهارة منه الى نية الاغتراق وإذا وقع فيه طاهر قدر مخالفا وسطا لكن هل يفرض هذا الواقع
 وحده أو مع المستهلك الاول كل محتمل والظاهر هنا الثاني فراجع وخروج الكثير المتغير كثيرا يستغنى
 عنه غير نحو الملح المائي فإنه ينجس بمجرد الملاقاة أيضا وتقدم انه لو زال هذا التعبير أي بالطاهر فيادون
 القلتين عاد طهورا فهنا أولى وخروج ما لو وقعت قلة من مائع في قلتين من ماء ولم تغيره حسا ولا فرضا ثم أخذ
 منه قلة فالباقى حكم القليل على أقرب احتمالين ودخل ما لو شك في كثرة ابتداء أو انتهاء فله حكم الكثير
 ولا رغبة المرتفعة على الماء عند البول فيه حكم الطهارة وكذا التناثر من الرشاش عنده (قوله فان غيره)
 أي النجس يقينا وحده فان شك في نجاسة الواقع لم ينجس أو كان مع النجس طاهر وتغير بهما فرض
 النجس وحده مخالفا فان غيره ضرر والا فلا وكلامه ظاهر فيما إذا تغير الماء جميعه أو ما لو غير بعضه فالباقى
 طهور وان بلغ قلتين ولا يجب التباعد عن المنجس منه بقدرهما على القديم المعتمد هنا (قوله فنجس
 وان قل التغير) أو كان معقوا عنه أو تغير مستغنى عنه أو بمجاور (قوله فان زال) أي ظاهرا كما أشار إليه
 الشارح بقوله كالحرق رأى لم يوجد الخ فلا ينافى ما بعده (قوله من غير انضمام شيء إليه) وان نقل من محل الى
 آخر (قوله أو بماء ولو نجسا) وان لم يختلط صاف بكدر (قوله انضم إليه) أو أخذ منه والباقي قلتان (قوله
 كما كان) أي فالعائد الطهورية (قوله لزوال سبب النجاسة) وهو التغير المذكور وهذا في التغير الحسى
 وأما التقديرى كما لو وقع في الماء نجس لا وصفه فيقدر مخالفا أشد كالون الحبر وطعم الخمل وريح المسك فان
 غيره فنجس ويعتبر الوصف الموافق للواقع كما يأتي ويعرف زوال التغير منه بزوال نظيره من ماء آخر أو بضم
 ماء إليه لوضم للمتغير حسا لزال أو بمضى زمن ذكر أهل الخبر انه يزول به الحسى (قوله أي لم توجد الخ)

الرافى في الشرحين والمحرر بان المستعمل مطلق منع من استعماله تمبدا وقال النووي في تصحيح التنبيه
 انه الصحيح عند الاكثرين لكن صحح في التحقيق وشرح المذهب والفتاوى انه ليس بمطلق (قول
 الشارح وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها) أي هناك يبين انه نجس أو طاهر أو طهور الى غير ذلك من
 الاحكام الآتية ان شاء الله تعالى (قول المتن ولا تنجس قلتا الماء) لو كانت النجاسة جامدة فهل يجب
 التباعد عنها فقلتین أو لا الجديد نعم والفتوى على خلافه فلوفرز أن الماء قلتان فقط فعلى الاول
 لا يجوز الاغتراق منه وعلى الثاني يجوز وان كان الباقي ينجس بالانفصال وقيل لا قاله الرافى (قاعدة)
 نقل الاستوى ان الشافعى رضى الله عنه نص على عدم وجوب التباعد في اختلاف (١) فيكون الفتوى
 على الجديد الموافق للقديم (قول المتن قلتا الماء) أي الطهور فلو كان مسلوب الطهورية لتغيره بمخالط
 طاهر تنجس بالملاقاة على ما يفهم من كلامهم فلو زال التغير بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية ومثل هذا
 لو تغير القليل بما لا نفس له سائلة ثم زال التغير (قول المتن فان غيره فنجس) نقل ابن المنبر الاجماع على

لشك في ان التغير زال واستمر بل الظاهر الاستمرار (وكذا تراب وجص) أي جبس (في الاظهر) لشك المذكور والثاني يطهر بذلك
لانه لا يظلم فيه شيء من الاوصاف (٢٢) الثلاثة فلا يستتر التغير ودفع بانه يكسر الماء والسكودرة من أسباب السترفان صفا

الماء ولا تغير به طهر جزما (ودونهما) أي والماء دون القلتين (ينجس بالملاقاة) المفهوم حديث القلتين السابق المخصص لخطوط حديث الماء لا ينجسه شيء السابق نعم ان ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها (فان بلغها ما جاء ولا تغير به فطهور) لما تقدم (فلو كثر باراد طهور) أي أورد عليه طهوراً أكثر منه (فلم يبلغها لم يطهر وقيل) هو (طاهر لا طهور) لانه مفسول كالتوب وقيل هو طهور حكاه في التحقيق رد ابنه الى أصله والكلام فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولواتفي الايراد والطهورية أو الاكثرية فهو على نجاسته جزما ولا هنا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بهما لكونها على صورة الحرف وهي معه صفة لما قبلها (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها سائل) عند شق عضونها في حياتها كالزنبور والخنفساء (فلا تنجس ماتا) بموتها فيه (على المشهور) لشقة الاحتراز عنها الا أن تغيره بكثرتها والثاني تنجسه كغيرها

يفيد ان أحد الاوصاف لا يستتر غيره فلو زال الرج بالخل أو الزعفران طهر وكذا البقية وانه لا يفرض في التقديرى الأما يوافق صفة الواقع فقط وقارق الظاهر بلفظ أمر النجاسة كذا قيل وفيه تأمل دقيق (قوله لشك الخ) قال شيخنا محل الشك ان ظهر ريج المسك مثلاً والابان خفي ريج النجاسة معاقبه يطهر على المعتمد وكذا البقية قال ومنه ثوب غسل بصابون ولم يظهر وصف النجاسة ولا صابون فانه يطهر فان ظهر وصف الصابون لم يطهر وفيه بحث في وصف غوالون فراجع (قوله لانه لا يغلب الخ) لتعليل الثاني بذلك صريح في أن الاول يقول بان التراب يستتر الاوصاف الثلاثة وبه صرح النووي وغيره رد على الرافعى في جعله من اوصاف الرج فقط وقال بعض مشايخنا ان صفات التراب مختلفة فكل يستتر ما يوافق صفته (قوله فان صفا الماء) أي من التراب والحص المذكورين في كلامه ولا تغير به من اوصاف النجاسة طهر جزما وكذا يطهر التراب والحص لو كان نجسا لانه محاورد وما كاسر (قوله لما تقدم) وهو زوال سبب النجاسة (قوله لمفهوم) أي لاجل اعتبار ذلك المفهوم اذا المخصص منطوق الحديثين اسكن لا اعتبار المفهوم بكونه لم يخرج مخرج الغالب مثلاً (قوله نعم الخ) هو استثناء من الملاقاة الشامل له (قوله بماء) ولو نجسا لا ينعوماء ورد (قوله أي أورد الخ) نفس المراد من محل الخلاف والجميع عام (قوله والكلام) أي في هذه الالوجه الثلاثة الاخيرة فيما اذا خلا الماء عن نجاسة جامدة فهو معها نجس قطعاً وان لم يكن به تغير لانه دون قلتين وتوهم بعضهم كالمخرج رجوع ذلك للوجه الاول الذى بلغ فيه الماء قلتين وهو غير مستقيم لانها ان غيرته لم يصح قول المصنف ولا تغير به وان لم تغيره فهي كالعدم وفرضه بعود التغير ليس في محله فتأمل (قوله اسم) أي على مذهب الكوفيين والقول بانه لا بد أن يتقدم عليها جار لم يوافق عليه (قوله بمعنى غير) ولا يصح كونها عاطفة لفوات شرطها وهوان لا يصدق أحد معطوفها على الآخر ولانها اذا دخلت على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى انها بقرة لا فارض ولا بكر (قوله لادم لها سائل) بالرفع والتنوين ويجوز نصبه كذلك لولا الرسم ولا يجوز بناؤه للفاصل والمراد ما شأنه ذلك فلا يضر وجود دم لها على خلاف الاصل كعكسه ولتولد منها ومن غيرها حكم الغير ولو شك في أنها لها دم لم تنجس وجاز جرحها كما قاله شيخنا في شرحه تبعاً للزالى وخالفه شيخنا (قوله ماتا) قال في الدقائق ومنه الماء الذى ذكره في المحرر فمدوله اليه لعدم له أو لم يحكم الماء منه بالاولى (قوله بموتها فيه) وان تفقت ما لم تغيره سواء طرحت حية فيه أو وقعت بنفسها وسواء ما نشأت منه وغيره (قوله الا ان تغيره بكثرتها) في تنجس فلو زال هذا التغير لم يطهر ان كان ماتا مطلقاً أو ماء قليلاً على المعتمد (قوله ولومات فيما نشأت منه) أي قبل اخراجها منه (قوله ولو طرحت ميتة) ولومن غير آدمي كهيئة الالريج ومثله لو وقعت بنفسها (قوله نجسته) سواء ما نشأت منه وغيره (قوله لو طرح فيه من خارج) أي حياتها مات فيه وهذه مسألة الشرح الكبير وهي في الماء خاصة وما قبلها في المائع فهو اشارة الى ان الماء كالمائع أو هو منه كاسر عن الدقائق فهي من أفراد كلام المصنف الاول وفهم كلام الشارح المذكور على غير هذا اما تعسف أو تكلف وعلم بما ذكر ان المذكور في كلام المصنف والشارح ثلاث مسائل الاولى ما لومات في المائع ومنه الماء بعد طرحتها فيه أو وقوعها بنفسها حية سواء فيما نشأت منه أو لا فلا تنجسه على المشهور الثانية ما لومات فيما نشأت منه من غير اخراجها منه فلا تنجسه جزماً الثالثة ما لو طرحت ميتة سواء فيما نشأت منه أم لا فانها تنجسه جزماً وبقي رابعة ذلك ثم اطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك كما سيأتى قريباً في كلام الشارح (قوله الشارح لانه لا يظلم فيه شيء من الاوصاف الثلاثة) أي لا يغلب عليه صفة التغير

الى

ولومات فيما نشأت منه كالمعلق وورد الخ لم تنجسه جزماً ولو طرحت في المائع جسد موتها نجسته جزماً كما قاله في الشرح الصغير وعلق الكبير فيما نشأ في الماء لو طرح فيه من خارج عدا خلافاً أي بموته فيه (وكذا في قول

وهي ما لو وقعت بنفسها ميتة أو ألقاها الریح والظاهر أنها لا تنجسه جزملو لولا ألقاها حية فماتت قبل الوصول أو
عكسه لم تنجس فيهما على المعتمد عند شيخنا الرملي وشيخنا الزياي (تفسيه) من الميتة المذكورة نحو
قرا أو بق انشق جوفه في المائع وخرج ما فيه ولا يندب غمس غير التباب لعدم المعنى الذي طلب غمسه
لأجله ولو حمل ما فيه هذه الميتة في الصلاة بطلت ومثله خل أو كما فيها ودُميت ونحو ذلك فإني بعض
نسخ شرح شيخنا مما يخالف شيئا من ذلك غير مستقيم (قوله نجس) ولومن مغلظ (قوله بصر) أي
معتدل لا بواسطة نحو شمس ولا بد من فرض لون الواقع عليه مخالف للون النجاسة (قوله لقلته)
سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد إبداء لاطلاقه مع التفصيل في الميتة بعده وبعضهم قيده بما
إذا لم يكن عن قصد وسبأني في شروط الصلاة وسواء كان وقوعه في محل أو محال نعم لو كان إذا جمع
صار كثيرا عرفا لم يعرف عنه على المعتمد (قوله وما يعلق) قال شيخنا الرملي هو عطف على نقطة بول
فهو مما لا يدركه الطرف خلافا لابن حجر وفيه نظر والوجه ما قاله ابن حجر ما لم يكن عرفا (قوله
التباب) المراد به ما يعم نحو النحل والبعوض والفراش (قوله والثوب والبدن كالمائع في ذلك)
اسم الإشارة راجع لعدم التنجس بما لا يدركه الطرف وما بعده وبعضهم جعله راجعا للميتة أيضا وفيه
نظر وسواء في العفونوب المصلى وبدنه وغيره (تفسيه) من المعفو عنه قليل شعر من غير مغلظ ويعنى
منه لا ركب ونحوه أكثر من غيره ومنه قليل غبار نجس ولو من مغلظ وقليل دخان كذلك ومنه بخور طاهر
على نار نجسة كسراجين لأنه يمتاع فينجس وبخار النجاسة طاهر وهو المتصاعد منها بغير واسطة نار كريح
من الدبر ويعنى عن فم نحو صبي كيجنون وولد بقرة التقيم يندى أنه وعن منفذ حيوان غير آدمي ورجل جوفه نالم
تنفصل منه عين النجاسة لأنه يشق الاحتراز عنه نعم لا بد في الحكم بالطهارة على فم نحو هرة أو كلب فأما مثلا
أن تغيب مدة يمكن أن ترد فيها ماء كثير أو يعنى عن زرق طير في الماء وإن لم يكن من طيوره وعن برنج
شاة وقع منها في ابن حين حلبها وعما على نحو كرش مما يشق الاحتراز عنه وعن جرة بغير بكسر الجيم وعن
روث نور الدياسة وعما تلقية القبران في بيوت الاخيلة وإن أدركه الطرف خلافا للخطيب وعن ملاقي ميتة
نحو ذباب ودود أخرج من مائع يعود أو باصبع مرة بعد أخرى ولا يضر وقوعه فيه بعد فصله عنه وعن نحو
زيت خاط يجم فيه دود للأكل وعن الخبز بالنجاسة كالسرجين بأكله أو ترده بمائع كالبخ ولا يجب غسل
القم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا أنه لا يسن أيضا وفيه نظر قال الخطيب ولا تبطل صلاة حامله وخالفه
شيخنا الرملي ونعرف القلة والكثرة في جميع ما تقدم بالعرف (قوله والجاري) أي من الماء كالماء طاهر
كلام الشارح والمائع كالماء وكلام المصنف يشمله كالماء وهو صحيح لأن المراد منه أن الجربة وإن كثرت فيه
تنجس بالملاقاة لأنها كالراكد ولا ينجس ما قبلها مطلقا ينجس بما بعده ما ماس على محلها لأنه تنجس
بها ولو نزل المائع من علو على أرض منجسة لم ينجس إلا ما لاقي النجاسة فقط لا ما فوقه خلافا للخطيب
في هذه (قوله تنجس) وما بعده من واحدة في غير المغلظة ومن سبعة فيها حكم الفسالة هذا إن لم تسكن
النجاسة واقفة ولا متفائلة بأن لازمت الجربة التي وقعت فيها ولا ينجس جميع ما يمر عليها وإن بلغ فلا فإن
جمع في حفرة وبلغ قلتين عاذه ورأى لا يضر تفرقه منها لمروره عليها (قوله بغدادى) نسبة إلى بغداد
اسم بلد وأصله اسم بلدين بينهما نهر وكانت بغداد كذلك والذي بناها هو أبو جعفر عبد الله المنصور سنة
أربعين ومائة وفيها لغات وهي بموحدة أو ميم ثم غين مججمة ثم دال مهملة ثم ألف ثم ذال مججمة أو مهملة أو

نجس لا يدركه طرف)
أي بصر لقلته كنقطة بول
وما يعلق برجل التباب من
نجس فإنه لا ينجس ما
لما ذكر (قلت ذا القول
أظهر والله أعلم) من
مقابله وهو التنجس
كغيره والثوب والبدن
كالمائع في ذلك (والجاري
كراكد) في نجسه بالملاقاة
(وفي القديم لا ينجس بلا
تغير) لقوته فالجربة التي
لألقاها النجس وهي كالماء
في شرح المهذب الذهبية
بين حافتي النهر في العرض
على الجدي ينجس وإن
كان ماء النهر أكثر من
قلتين فلا ينجس غيرها
وإن كان ماء النهر دون
قلتين لأن الجريبات وإن
تواصت حسا متفائلة
حكما إذ كل جربة طالبة
لأمامها هلربة مما وراءها
(والقلتان خمسمائة رطل
بغدادى) أخذا من رواية
البيهقي وغيره إذا بلغ الماء
قلتين بقليل فهو نجس
ثنى والواحدة منها قنطرة
الشافعي أخذا من ابن

التي في الماء (قول الشارح فإنه لا ينجس ما تعلما ذكر) يرجع لقوله لقلته (قول المتن والجاري كراكد)
انظر هل للجاري من المائع غير الماء حكم الجاري من الماء في أن الجربة المتنجسة لا تعدى لغيرها (قول المتن

النباتاته مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة
أصابع درهم
أوبلا أصابع أو ثلاثون
وهجر بفتح الهاء والجيم
قرية بقرب المدينة
التبوية (تقريباً في
الاصح) قدم تقريباً
عكس الحر ليشمله وما قبله
التصحيح والمقابل فيما قبله
ما قبل القلتان ألف رطل
لأن القربة قد تسع مائتي
رطل وقيل مما ساقه رطل
لأن القلة ما قبله البعير أى
يحمل به العرب لا يحمل
غلباً كثر من وسق وهو
ستون صاعاً ثمانية وعشرون
رطلاً عشرين للظرف
والجبل والعدد على الثلاثة
قيل تحديد فيض أى ثنى
نقص وعلى التقريب
الاصح لا يضر في الخمسة
نقص رطلين وقيل ثلاثة
والمساحة على الخمسة
ذراع ور بع طولاً وعرضاً
وعمقاً بذراع الأدمى وهو
شبران تقريباً (والنغير
المؤثر بطاهر أو نجس
طعم أولون أدمج) أى
أحد الثلاثة كاف واحترز
بالمؤثر في النجس عن النغير
بجيفة على الشط (ولو
لشبه ماء طاهر بنجس)
كان ولع كلب في أحد
اللباب واشتبه (اجتهد)

ون بد لها ومقدارهما على مصحح النورى بالمصرى أو بمائة رطل وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أصابع
من رطل وبالمسقى مائة وسبعة أرباط وسبع رطل وعلى مصحح الرافى بالمصرى أو بمائة واحد
وخسون رطلاً وثلاث رطل وثلاثاً وأوقية وبالمسقى مائة وثمانية أرباط وثلاث رطل (قوله الرازى طاهر) من
الرؤية لامن الرواية ولامن الراى (قوله قرية بقرب المدينة النبوية) وهى الحد بين أرض الحجاز واليمن
(قوله فى الاصح) بحرور صفة لتقريباً وقيل مبتدأ مرفوع (قوله نقص الرطلين) أى بحسب الاختيار
الناسخ عن الضابط الذى هو لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت فى النغير بقدر معين من الأشياء المتغيرة
مثال ذلك أن يؤخذ ماء قدر قلتين وأخورد منهما بنحو رطل ويوضع فى كل منهما قدر رطل زعفران مثلاً
ويخض ثم ينظر هل النغير متساو أو متفاوت فإذا وجد متساوياً أخذ ماء ثالث ناقص قدر رطل ونصف ووضع
فيه قدر الزعفران المذكور ويميز النغير فيه فى رأى العين وهكذا وقد اختبر أهل الخبرة ذلك فوجدوا أن
التفاوت يظهر إذا زاد النقص على الرطلين حكموا به فلا يقال إن ذلك من التحديد فتأمل (قوله
والمساحة) أى فى المربع المتساوى الأبعاد الثلاثة على مختار النورى فى رطل بغدادى والأعم لأن التفاوت يسير
(قوله ذراع ور بع) أى خمسة أذرع قصيرة كل ذراع منها قدر ربع ذراع لأنها لو كانت بأعاقبة لكان
الحاصل منها ذراعين إلا ثلاثة أصابع من ربع أعنى الاتسع ذراع تقريباً وذلك باطل فيجعل كل من الطول
والعرض والعمق خمسة ويضرب أحدهما فى الآخر ثم الحاصل فى الثالث فيحصل مائة خمسة وعشرون ذراعاً
قصيرة وهى الضابط فى مقدار القلتين وإذا قسم عليها مقدار أربع عشرة رطل كل رطل أربع رطل وهى مقدار
ما يسع الأمان الذى كل من طوله وعرضه وعمقه ربع ذراع وأما مساحتها فى المدور كراس البئر فهى ذراع
عرضاً وذراعاً ونصف طولاً والمراد بعرضه أطول خط بين حافته وبطوله عمقه فيبسط ذلك أى
أذرعاً قصيرة كامر ويسط المحيط كذلك وهو ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله بالبرهان الهندسى ثم يضرب
نصف العرض وهو اثنان فى نصف المحيط وهو ستة وسبعان أو ربع العرض فى جميع المحيط أو عكسه يحصل
مقدار السطح وهو اثنان عشر وأربع أصابع فيضرب ذلك فى العمق وهو عشرة يبلغ مائة وخمسة وعشرين
ذراعاً قصيرة وخمسة أصابع ذراعاً فهو مقدار القلتين مع زيادة خمسة الأصابع والله أعلم (قوله بذراع الأدمى)
وهو ينقص عن القراع المصرى المعروف بنحوه (قوله واحترز) هو جواب عن أن يقال ذكر
المؤثر فى النجس مستدرك إذا النغير فيه مضر مطلقاً قليلاً وكثيراً (قوله على الشط) أى غير ملاصقة للماء
(قوله ولو اشتبه الخ) هذا شروع فى الاجتهاد الذى هو وسيلة لتطهير المياه بحسب الظن التى هى وسيلة
لإطهارة كاسر (قوله ماء) خصه ليكون الكلام فيه والا فالتراب مثله وكذا غيره مما كاله بغيره ونوب
ظاهر بغيره وغير ذلك فلأوسط لفظ الماء لكان أحصراً وأعم كافه فى المنهج لکن فى كلامه تكرار
وشمول لما لا يصح كما يعرفه الواقف عليه (قوله طاهر بنجس) المراد بالطاهر هنا الطهور نظر للتطهير الآتى
وان كان لا يقيده به بالنجس المتنجس أى المتيقن النجاسة أو مظنونها بخبر ثقة على ما أتى نخرج ما لو رأى
ماء متغيراً مثلاً وشك فى سلب طهوريته فله التطهير به نظر الأصل ولا نظر لشك فيه وبذلك فارق ما لو وجب
عليه الاجتهاد فجهجم وتطهيره بطهارة وان صادف الطهور (قوله المشتبه عليه) وهو الماء بينى الطهارات
اتفاقاً فى الأموال على المعتمد خلافاً لابن حجر فإنه اشترط التكليف فيها أيضاً (قوله بأن يبحث الخ) هذا
معنى الاجتهاد لغة ومعناه عراً فبذل المجهود فى طلب المقصود وعلم من كلامه هنا وما أتى أن شرطه ستة
أن يكون فى متعدد ابتداء اتفاقاً ودواماً على الاصح عند النورى خلافاً للرافى فان المفهوم من كلامه أنه
اجتهد أى لأن أصل الطهارة قد عارضه تعين النجاسة لكنه لما كان ترك الأصل فى غير معين وجب النظر

فى
للتشبه عليه فهما بأن يبحث عما يبين النجس كرشاش حول انائه أو قرب
الكلب منه (وتطهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارة) منها (وقيل إن قدر على طاهر بيقين فلا) يجوز له الاجتهاد فهما فقوله اجتهد أى

إذا تلف أحد الاناءين قبل الاجتهاد لم يسقط وجوبه أو بعده سقط وكان جائزاً وأن يكون في محصور
 فيخرج ما لو اشقه اناءاً أو أن غير محصورة فلا يجب عليه الاجتهاد بل يجوز له استعمالها إلى أن يبقى قدر
 المشقه وقيل إلى أن يبقى محصور به قال ابن حجر وبذلك علم أن هذا شرط لوجوبه للجواز وإن يتأيد
 بأصل الحل المعبر عنه بقولهم أن يكون له أصل فيما يطلب منه وأن يسلم من التعارض وإن توجد العلامة وأن
 يكون لها مدخل ليخرج ما لو اشقه زوجته بأجنبيات وهذا الأخير شرط للعمل به والذي قبله شرط
 لوجوده والثاني شرط لوجوبه والبقية شروط أصحته وزاد بعضهم شرطين أيضاً اتساع الوقت واتحاد مالك
 الاناءين فإن اختلفا نوضاً كل منهما بآثاره ورد هما شيخنا الرمي (قوله كرشاش الخ) وله ذوق أحد الاناءين
 ويتمنع ذوق الآخر ما يفصل فيه بينهما لأنه يصير متميقاً نجاسة فيه لاجتماع الماءين عليه وبذلك علم رد ما
 ذكره بعضهم لجوازه بأنه حال ذوق كل غير متميق نجاسته (قوله جوازاً) أي من حيث العدول عنه وتركه
 ووجوباً من حيث عدم ذلك والافالاجتهاد واجب مطلقاً كافي مسح الخلف وخصال الكفارة المخيرة وهذا ما
 ما قاله الولي العراقي وهو الوجه ومارده به شيخنا في شرحه لا يجدي نفعاً فراجع (قوله إن قدر الخ) وكذا
 لو بلغ قلتين بالخلط في طهورين أو طهور ومستعمل بل يجب الخلط في هذين عند التحجير كذا قاله بعضهم وفيه
 نظر (قوله وجوباً) أي موسعاً بصفة الوقت ومضيقة بصفة فلا يتم ولا يسقط الوجوب وإن خرج الوقت
 على المعتمد (قوله فيما ذكر) أي لا فيما يأتي من أنه يجوز للاعدي أن يقلد عند التحجير ولا يعي أقوى إدراكاً
 منه بخلاف البصير (قوله ماء وبول) مثله تراب طاهر أو طهور وتراب من أجزاء ميتة بليت ومن أعداهما
 خلط جميع أجزاء أحدهما بجميع أجزاء الآخر (قوله لم يجتهد) ولو طاف ناراً وعجن طين أو شرب النجس
 لدواب أو غير ذلك لأن الاجتهاد في ذلك استعمال الشيء المرافق لخلطه في الواقع فيرده إلى أصله وليس ذلك
 المعنى في البول فتأمل (قوله في التطهر) لو قال فيما طلب منه كان أولى (قوله لم يخلطان) أي كلاً أو بعضاً بأن يخلط
 من أحدهما في الآخر ما يسلب طهوريته لو كان مخالفاً أشد من وجه بذلك عن يقين طاهر معه فلا نظراً لحتم
 أن يكون قد صب من الطاهر في المنجس (قوله أو يراقان) أو أحدهما لما ذكره من النظر والتعلق بالطهارة
 بالماء بعد دخول الوقت ومنع التصرف فيه لوجود الاشتباه وعلم من ذلك أنه لا يجب الخلط وإن بلغ به الماء
 قلتين وهو كذلك وبه علم سخافة ما قيل بوجوب صب بول على ماء قلتين مع جماعة لا يكفهم إلا به حيث
 لا يغيره لو فرض مخالفاً أشد ولا يفتقر بذلك ابن حجر له في شرحه على أن ذكره ليس للرضاء ولا لصحته وإنما
 ذكره للرد على الزركشي القائل بأن البول له أصل في التطهير بعوده إلى أصله الذي هو الماء المطلق ثم رأيت
 ما يرد في كلام العلامة العبادي بقوله وما ذكره بعض المخالفين عن مذهبه أن ذكره مثل ما تقدم ثم قال فهو
 غلط بل صرح الشيخ أبو حامد بأنه نجس بلا خلاف (قوله بالاعادة) أي من حيث الماء فلا ينافي كونها قد
 نجس من حيث المحل إن غلب وجود الماء فيه (قوله بخلاف ما إذا صلى) عدل عن الظاهر وهو أن يقول
 بخلاف ما إذا تم الخ لقول السنوي في محبة التيمم وجهان والأصح بطلانه كما قاله شيخ الإسلام وغيره (قوله
 فيعيد) لعدم محبة صلواته المبينة على تيممه الباطل أو عكسه (قوله لأن معه الخ) أي مع تقصيره في إعدامه وعدم
 احتياجه إليه فلا يرد المحتاج إليه لنحو شرب (قوله ولا داعي) أي يجب عليه وإن لم يضق الوقت على المعتمد
 (قوله في هذه الحالة) أي التحجير (قوله التقليد) ولو بأجرة لا تزد على ماء الطهارة وقد عليها ويجب عليه
 طلب من يقلده من محل يلزمه السعي إليه في طلب الماء في التيمم بوضبط بعضهم له محل سمي الجمعة فيه نظر
 ويجب على من قصده الاجتهاد ولو بأجرة ونجس له الأجرة أن لم يرض بمجاناً وانظر هل له أخذ الأجرة وإن تحير
 راجعه (قوله تيمم) وإن اتسع الوقت لكن بعد الإعدام كما مر (قوله عطفاً على لم يجتهد) ولا يصح جزمه عطفاً
 في التعمين (قول الشارح بنون الرفع الخ) أي ولا يصح عطفه على لم يجتهد لثبوت النون وكأن نسخة الجمال

جوازاً إن قدر على طاهر
 بيقين ووجوباً إن لم يقدر
 عليه كما ذكره في شرح
 المذهب (والأصح كصير)
 فيما ذكر (في الاظهر)
 لأنه يدرك أمارة النجس
 باللس وغيره والثاني
 لا يجتهد لفقد البصر الذي
 هو عمدة الاجتهاد بل يقلد
 (أو) اشقه (ماء وبول)
 بأن انقطعت رائحته (لم
 يجتهد) فهما (على
 الصحيح) والثاني يجتهد
 كالماءين وفرق الأول بأن
 الماء له أصل في التطهير يرد
 بالاجتهاد إليه بخلاف
 البول (بل يخلطان) أو
 يراقان (ثم يقيم) ويصلي
 بالاعادة بخلاف ما إذا صلى
 قبل الخلط أو نحوه فيعيد
 لأن معه ماء طاهرًا ييقن
 وقيل لا لتعذر استعماله
 وهكذا الكلام فيما إذا
 اجتهد في الماءين ولم يظهر
 له الطاهر ولا داعي في هذه
 الحالة التقليد في الأصح
 بخلاف البصير قال في شرح
 المذهب فإن لم يجد من
 يقلده أو وجدته فتحبسه
 وقوله بل يخلطان بنون
 الرفع كافي خطه استثنافاً أو
 عطفافاً على لم يجتهد بناء على
 ما قال ابن مالك إن بول
 تعطف الجل وهو هنا وفيما
 بعد للانتقال من غرض

الى آخر (أو) ماء (وماء ورد) بان انقطعت رائحته (توضاً بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيه (ما وقيل له الاجتهاد) فيهما كالماءين وفرق الاول بثلث ما تقدم في البول (واذا استعمل ما ظنه) الطاهر من الماءين بالاجتهاد (أراق الآخر) ندباً لثلاث ينشوش بتغير ظنه فيه (فان تركه) بلا رافة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة الى الطهارة بامارة ظهرت له واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنه فيه (على النص) لثلاث ينتقض ظن بظن (بل يقيم) ويصلى (بلاعادة في الاصح) اذ ليس معه طاهر ييقن والثاني بعيد لان معه طاهر بالظن فان أراقه قبل الصلاة لم يعد جزءاً وخرج ابن مريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني فيورد الماء موارد الاول من البدن والثوب والمكان ويتوضأ منه ويصلى ولا بعيد كما لا بعيد الاول وهل تكفي عنده الفسلة الواحدة في اعضاء الوضوء عن الحدث والنجس قال الرافعي لا وقال المصنف في شرح المهذب نعم وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عنده في مسئلة ييقن النجاسة الآتية في باب الغسل ولو بقي من الاول شيء وتغير ظنه ففيه النص والتخريج لكن بعيد على النص أعطي

على يجتهد لفساد المعنى كما هو ظاهر (تنبيه) لو تظاهر من أحد المشتبهين رشاش على المجتهد أو غير لم يجب غسله لعدم تيقن نجاسته وتصح صلاته معه ان تظاهر بممانته الرشاش أو من غير الاناءين فان تظاهر من الآخر لم تصح صلاته قبل غسله لتيقن النجاسة عليه بهما (قوله أو وماء ورد) ومثله الماء المستعمل وبحث ابن حجر في هذه ان له الاجتهاد ويجزى مثل ذلك في تراب طهور ومستعمل فيقيم بكل منهما مرة وما يقتضيه ظاهر شرح شيخنا غير مستقيم فراجع (قوله توضاً بكل منهما) وان كثرت فية ماء الورد لانه حاصل معه بخلاف ما يريد تحصيله ولا يلزمه العدول الى متيقن الطهورية ويغتفر له التردد في النية ولا يلزمه خلطهما وان كان لا يضر لو قدر مخالفاً وساطوسياً ما يخالفه وما هنا أولى بل قال بعض مشايخنا لا يجوز بعد دخول الوقت والاولى أن يأخذ من كل منهما غرة ويغسلهما على جانبيه وجهه وينوى اذ فيه الجزم بالنية ولا يلزمه ذلك لما في تكليفه من المشقة المعبر عنها في كلامهم بالضرورة (قوله ولا يجتهد) أى للطهارة وله الاجتهاد بهما للشرب ونحوه قيل وعليه يحمل الوجه الثاني وله التطهر بالماء تبعاً على كل من الوجهين قال ابن حجر كما يجوز له الوطء الذي لا يجوز فيه الاجتهاد تبعاً للاجتهاد في الملك في الامة (قوله اراق الآخر ندباً) والافضل اراقته قبل الاستعمال ما لم يحتج اليه (قوله ينشوش) هكذا في الصحاح وفي اختيار الشارح له رد على القاموس هو لحن والصواب ينشوش (قوله بامارة ظهرت له) هو صريح في أن تغير ظنه ناشئ عن اجتهاد وان لم يبق من الاول شيء كما قاله الرافعي والوجه أن يقال ان الامارة التي ظهرت له وكانت موجودة عند الاجتهاد الاول ولم تظهر له الا بعد الاستعمال فهي رابعة الى الاجتهاد الاول وليس هذا اجتهاداً آخر واليه يرمى كلام الشارح وعلى كل فافى شرح شيخنا ليس في محله (قوله لم يعمل بالثاني) وان كان أرجح ولا يستعمل ما بقي من الاول لو كان لتغير ظنه وفيه ما يأتي نعم ان غسل ما أصابه الاول أو كان الاشتباه مع ماء ورد أو ماء مستعمل وجب العمل بالثاني قال البليغى ولا بعيد ما صلاه بالاول وهو قياس ما في الثوبين (قوله بل يقيم) ما لم يكن باقياً على طهارته الاولى والا فصيلي بها وقول شيخنا الرمي يصلى كفافة الطهورين شيئاً في مافيه وصح نيمه مع اعتقاده نجاسة اعضاءه لافاء ظنه بعدم تحقق النجاسة (قوله بلاعادة) من حيث الماء كما مر (قوله قبل الصلاة) قال شيخنا وقبل التيمم (قوله فيورد الماء) أى ان لم يوجد ما تقدم (قوله عنده) أى ابن مريج (قوله وتغير ظنه) أى باجتهاد لوجوبه عليه كما يأتي عن الروضة (قوله لكن بعيد) أى اذا تيمم الاسنوى التي وقعت له بحذف النون فانه قال انه محذور بحذف النون عطفاً على يجتهد انتهى واعلم ان الذي سلكه الاسنوى فيه اشكال فان العطف على يجتهد يفسد المعنى الا أن يقال ان بل تقرر حكم ما قبلها وتثبت ضد ما بعدها وان مع ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المعطوف كالمعطوف عليه (قول المتن توضاً بكل مرة) أى ويعذر في ترده في النية للضرورة قال بعضهم هذه الضرورة تنفي بوجود متيقن الطهارة مع ان الحكم أعم فيما يظهر (فرع) اذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد قال في شرح المهذب ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويغتفر التردد في النية للضرورة انتهى فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة نذر الاجتهاد (قول المتن واذا استعمل ما ظنه) أى جميعه بقرينة قول الشارح الآتي ولو بقي من الاول شيء وحينئذ فنقول وتغير ظنه انما يأتي على طريقة الرافعي بمعنى انه يجوز الاجتهاد ولا يجب لانه على تقدير مخالفته للاول لا يعمل بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسئلة هي المرادة من قول الشارح الآتي بخلاف ما ذالم يبق منه شيء أو ما تلف أحد الاناءين قبل الاجتهاد فلا اشكال في وجوب الاجتهاد وجوازه عند الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر ما لواجتهاد تحبيراً وظن طهارة أحدهما ثم تلف أحدهما في الاولى أو الذي ظن طهارته قبل استعماله في الثانية فانه ينبغي اذا تيمم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى ان يجب الاجتهاد ويجوز عند الامام الرافعي لان المحذور في المسئلة الاولى أعني مسئلة التلف بالاستعمال منتف هنا اللهم الا أن يقال هذا

وصل قبل الاعدام (قوله باقيا على طهارته) أى ولم يتغير ظنه سواء بقى من الاول شئ أم لا فان تغير ظنه فقال ابن حجر والخطيب والعلامة ابن قاسم له أن يصلى بها أيضا كما شملته العبارة لانهم ألغوا ظنه بدليل صحة تيممه كما تقدم فى كلام المصنف مع الجواب عنه فقول شيخنا الرملى يجب عليه غسل أعضائه فان تعذر صلى كفا قد الطهورين ولا يصلى بطهارته ليس على ما ينبغي فراجع (قوله لزومه إعادة الاجتهاد) وفى تغير ظنه وعدمه ما تقدم نعم ان كان ذا كرا الدليل الاول لم يحتج الى إعادة الاجتهاد (قوله بخلاف ما ذالم يبق من الاول شئ) أى فلا يلزمه الاجتهاد وتقدم عن النورى منعه وعن الرافعى جوازه (قوله ولو أخبره) هو اشارة الى تعميم النجس المشتبه أى سواء كان ظن النجاسة فى الاناء حاصل عن معرفته بنفسه أو بغيره (قوله مقبول الرواية) وهو البالغ العاقل العدل يقينا العارف بما ينجس من غيره ولو أعمى أو أخبر عن مثله ولو أعمى (قوله بخلاف الصبي) والمجنون والفاسق ومجهول الدلالة لم يبلغ عدد التواتر أو يعتقد صدقه أو يخبر عن فعل نفسه كبكت فى هذا الماء وألقيت فيه نجاسة ولا بد أن يكون فيه معرفة ما ينجس لئلا يعتقد تنجيس ما لم ينجس ولا يكتفى بنجسته وفى شرح شيخنا عدم قبول اخبار المجنون عن فعل نفسه وفيه نظر الا ان قيد بما ليس له نوع تميز (قوله موافقا) أى يقينا والافلا بد من بيان السبب (قوله فى ذلك) أى فى الحكم بتنجيس الماء وان لم يوافق فى مذهبه بل لو علم منه معرفة الحكم فيها عنده اعتد به وان خالفه فيها فى مذهبه (قوله اعتمده) أى وجوبه ان لم يكن عن اجتهاد وسواء أخبره قبل استعمال الماء أو بعده ولو بمدة ويجب عليه إعادة ماصلاه قبل الاخبار لتبين وجوب الاجتهاد عليه وان كان الذى استعمله هو الطاهر قال بعضهم وفى هذه الاخيرة نظر لموافقة فعله لما فى الواقع وليست كالأوهج كالأبخى (قوله وألفقيه المخالف) أو المشكوك فى فقهها وفى مخالفته (قوله فلا يعتمد) أى فيتوقف ولا يلقى خبره كإرشاد الية الاحتمال (تنبيه) تقدم فى شروط الاجتهاد السلامة من التعارض فلو تعارض عليه هنا مخبران قسم الا كثيرا لا وثق فالبين لأسبب فان لم يكن مرجح تساقط ورجع إلى أصل الطهارة (فروع) يعمل بأصل الطهارة فيما غلبت فيه النجاسة كشياب مدمنى الخمر والجزائرين والصبيان والمجانين ونحو ذلك ولو رفع نحو كبر رأسه من اناء فيه ماء قليل أو مانع وفقر طبل لم يحكم بتنجيس ما فى الاناء ان احتمل تطيبه من غيره والبقل النابت فى النجاسة طاهر وما لا فى النجاسة منه متنجس يطهر بالغسل ولو وجدت قطعة لحم مرمية أو مكشوفة فهى نجسة أو مصونة فى اناء أو خرقة فكذلك ان كانت فى بلد غلب فيها المجوس والافطاهرة (قوله ويجل استعمال الخ) هو شروع فى وسيلة الوسيلة التى هى ظروف المياه لا احتياجها إليها كإمر فى الاجتهاد والمراد بالحل ما قابل الحرمة لانه الأصل فيه ولما يأتى فى الكراهة فخرج به المغصوب وجلد الأذى ولومهدرا كالمرتد وغير ذلك وفارق جواز اغراء الكلاب على جيفة المهدر نظر الزرع فيه وانما اقتصر على استثناء الذهب والفضة لنص الحديث عليهما ما ولنفى توهم جواز استعمالهما أخذ من نفي كراهة الشمس فيهما كإمر ولكن الحرمة فيهما لذاتهما ولذلك حرما ولو على مال كهما بخلاف غيرهما فالحرمة فيه لعارض ومن قيد الحل كفى المتهج لقوله من حيث الطهارة أراد أنه بمعنى الصحة وهو غير معناه الأصل كإمر ويلزم عليه كون الاستثناء منقطعاً وهو خلاف الأصل فيه فتأمل (قوله كل اناء) أى ما يسمى اناء عرفاً وان لم يكن ظرفاً كما يأتى وقد أعطى ما ثبت له من الاجتهاد فلا تنجب إعادة الاجتهاد فيه (قول الشارح لم يعد جزماً) هذا يوجب ان مراده الاراقة قبل الصلاة وقبل التيمم اذ لو أراقه بينهما لم يصح الجزم لان من يجعل الاراقة شرطاً لصحة التيمم لا يعتبر الاراقة بينهما (قول الشارح لزومه إعادة الاجتهاد) أى اذا كان الذى ظن نجاسته باقياً والا فان لم يكن هناك سوى بقية الذى ظن طهارته فلا يستعمله ولا يجتهد بل يقيم ويصلى ولا إعادة سواء تغير ظنه فيه أم لا كما صرح به الكمال المقدسى فى شرح الارشاد وهو ظاهر (قول المتن وكان فقهياً موافقاً) لو شك فى موافقته

ما صلاه بالتيمم لان معه طاهر ايقين وقيل لا لتعذر استعماله فان أراقهما أو خلطهما قبل الصلاة لم يعد جزماً ولو كان المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقياً على طهارته بما ظنه صلى بهاذ كره فى شرح المذهب أو محدثاً وقد بقى مما طهر منه ففى لزومه إعادة الاجتهاد بخلاف ما ذالم يبق شئ ذكره فى الروضة كاصلها (ولو أخبره بتنجسه) أى الماء (مقبول الرواية) كالعبد والمرأة بخلاف الصبي (وبين السبب) فى تنجسه كولو غ كلب (أو كان فقياً) فى باب تنجيس الماء (موافقاً) للخبر فى مذهبه فى ذلك (اعتمده) من غير تبين للسبب بخلاف غير الفقيه والفقيه المخالف فلا يعتمد من غير تبين السبب لاحتمال أن يخبر بتنجيس ما لم يتنجس عند الخبر (ويجمل استعمال كل اناء طاهر) فى الطهارة وغيره بخلاف

أناهما (فيحرم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء قال صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما متفق عليه ويقاس غير الأكل والشرب عليهما (وكذا) يحرم (اتخاذ) أي اقتناؤه (في الأصح) لأنه يجر إلى استعماله والثاني لا اقتصار على مورد انتهى من الاستعمال (ويحل) الأناء (الموّه) أي المظلي بذهب أو فضة أي يحل استعماله (في الأصح) لقلة الموّه فيه فكانه معدوم والثاني يحرم للخبلاء وكسر قلوب الفقراء ولو كثر الموّه به بحيث يحصل منه شيء بالعرض على الناحية حرم جزما (و) يحل الأناء (النفيس) من غير الذهب والفضة (كياقوت) أي يحل استعماله (في الظاهر) والثاني يحرم للخبلاء وكسر قلوب الفقراء ودفع ذلك بأنه لا يدركه الأحوال وعلى الحرمة في المستثنين يحرم الاتخاذ في الأصح أخذاً مما سبق وصرح به المحامي في الثانية كذا كره في شرح المذهب (وما ضب) من أناه (بذهب أو فضة) ضبة كبيرة تزينه حرم

نوضاً صلى الله عليه وسلم من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر والشئ بفتح الشين المحجمة وبالنون كالركوة والمخضب بكسر الميم وسكون الخاء المحجمة وفتح الصاد المحجمة وآخره موحدة أناء كالقدح والأناء بكسر الهمزة والمدمر دوجعه آنية وجمع آنية أو أن (قوله من جلد ميتة) ولو لم ينفذ على المعتمد كارجع إليه شيخنا في شرحه بقوله فيه قيل ومحل الخ (قوله في ماء قليل) أي أن يلزم عليه تضيغ بنجاسة في بدن أو ثوب والأفلاحة كالبول فيه المصرح بكراهته فقط ولو في أناه طاهر (قوله أوماتع) الحاجة كوضع دهن في أناه عاج للوفود وإن قدر على غيره ويكره استعمال أناه نجس جاف في جاف (قوله الأذهابوفضة) فيحرم أن لم يصد أو الألف كالموّه (قوله أناء هما) ومنه المكحلة والمروود والخلال والمجرة والمعلقة والمنشط والابرة ونحوها (فرع) يحرم نوسد قطعة من أحد هما نوسد أناه أو الوزن بقطعة منه وإن لم ينه (قوله لا تشربوا في آنية الخ) علم من الخبر أن الآنية اسم لما يبعد للشرب والصحفة اسم لما يبعد للأكل والمراد هنا الأعم في كل منهما من يجوز استعماله ما ذكرناه من حرم نوسد أو كرو وذهب لجلاء البصر وخرج بالآنية رأس نحو كوز لا يصلح لوضع شئ فيها فلا يحرم (فرع) من الاستعمال المحرم ملاقة الماء بغيره من ميزاب الكعبة إن قرب منه بحيث يبعد استعماله عرفاً (فائدة) طريق من أراد أن يستعمل ما ذكر من غير حرمته أن يفرغ مائه في غيره ولو في كفه لا بقصد استعماله ثم يستعمله (قوله اقتناؤه) خرج به اتخاذ لا جازئ له من يجوز استعماله ونحو نجارة فيه (قوله ويحل الأناء المموّه) وكالاته السقوف والجدران ولولا الكعبة والمصحف والكرسي والصندوق وغير ذلك فيحل استعمالها إن لم يحصل بالعرض على النار شئ منه والأحرم وأما فعل ذلك فحرام مطلقاً خرج بالقوة التحلية وهي قطع من النقد تسمر في غيرها فقال شيخنا الزبدي محلها في نحو الكعبة والمساجد دون غيرها كالصحن والكرسي وغيرها وسيأتي فيه كلام وفي شرح شيخنا الرمي تحريمها في الكعبة والمساجد أيضاً وهو الوجه وعبارته ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة انتهى (تنبيه) ينبغي أن الزركشة من التحلية لأن القوية فتأمل ورابعه (قوله بالعرض على النار) أي لا بالماء الحار (قوله حرم جزما) لما فيه من العين والتحلية (تنبيه) لعكس ما ذكره المصنف حكم عكسه كآناه من نقد طلي بنحو نحاس فإن حصل بالعرض على النار شئ حل والأحرم قال في المنهاج والتصريح بهذه من زيادتي وذلك لأنه إذا حل الاستعمال مع ملاقة عين النقد فمع عدمها أولى ولذلك خلا كلام المصنف على الأولى مع احتياله للثانية على أنه قد يجعل كلام المصنف شاملاً لما فلا تصرح به ولا زيادة فتأمل (قوله ويحل النفيس) أي أنه مع السكر له ما صنعت كآناه من خشب بحكم الصنعة فلا كراهة أيضاً (قوله وما ضب) قال شيخنا وتسمر الدراهم في نحو الأناء كالضبة (قوله من أناه) فكالاته غيره نحو مروود وخلال وغيرهما خرج بالضبة الحلقة والسلسلة والغطاء والصفحة على حوائف الأناء والرأس التي ليست كالاته فلا حرمه فيها كما لا يحرم تناوله الطعام بأصبع اتخذ من نقد (قوله كبيرة) أي يقيناً فلا حرمه مع الشك ولا كراهة أيضاً (قوله صغيرة) وإن تعددت ما لم تكن لو جمعت صارت كبيرة (قوله بقدر الحاجة) والمراد بها إصلاح الأناء أصالة لا عدم غير النقد (قوله فلا يحرم ولا يكره) بلا خلاف ومخالفته فالظاهر أنه كالمخالف وكذا الشك في الفقه الأصل عدمه فيما يظهر (قول الشارح على الرجال والنساء) قال الرافعي لشمول معنى الخبلاء وإن جازهن الحلي بالذهب والفضة تزيينا كان افتراض الحرير يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم اللبس عليهن انتهى وصحح النووي جواز افتراضهن للحرير لا إطلاق الحديث (قول المتن كياقوت) منه العقيق كما قاله في شرح المذهب ثم المراد نفيس الدات دون الصفة فقط (قول المتن أو صغيرة تزينه الخ) استشكل الأسنوي هذا باتفاق الشيخين على تحريم تحلية السكين والمعلقة ونحوهما مطلقاً واتخاذ سن الخاتم ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن النص ورد في تضييب الأواني لكثرة الحاجة

في ضبة الفضة وعلى مقابل الاصح في ضبة الذهب وكذا يقال في الحرمة قبله أي أنها حرام في الفضة بخلاف
وفي الذهب على الاصح (قوله جازي في الاصح) أي مع الكراهة (قوله من صفيحة) قال شيخنا وان عمت
جميع الاناء على المعتد خلافا لما وردى وما قيل ان ذلك لا يسمى ضبة ممنوع (قوله العرف) هو المعتد (قوله
مشعبا) بيان للمراد من السلسلة لاحقيتها السابقة (قوله وتوسع المصنف) فديقال لا توسع بل انها خبر
لكان المحنوفة مع اسمها (تنبيه) قد اوصل بعضهم مسائل الضبة الى اثني عشر ألف مسألة وأربع مائة
وعشرين مسألة خارجا عن مراعاة الخلاف فراجع

(باب أسباب الحدث)

هي جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لقده وضافتها
الى الحدث بيانية ولا ملة للجنس كذا قالوا والوجه بقاء الاضافة على حقيقتها لانها أظهر في المراد وليس
الغائب فيها الا تسمية الاسباب حدثا وليس فيه كبير أمر مع أنه معلوم بما بعده فتأمل وفي اسمها وجه
تقديمها على الوضوء ولموافقة لوجود الطبع والمراد بالحدث في عبارة الفقهاء الاصغر عند الاطلاق وكذا
عند غيرهم الا لقرينة كنية الجنب رفع الحدث فينصرف الى الاكبر بقرينة كونه الذي عليه ويطلق
حقيقة على أمور ثلاثة أحدها الاسباب التي شأنها أن ينتهي بها الطهر وهو المراد هنا كما تقدم وثانيها أمر
اعتباري يقوم بالأعضاء مع وجود تلك الاسباب وثالثها المنع من الصلاة ونحوها المرتب على الاسباب حقيقة
وعلى الأمر الاعتباري اعتبارا لانه نتيجة له والا فلهما متقارنان بل الثلاثة متقارنة كما مررت الاشارة اليه
والمراد بالأعضاء ما يفسل وجوبها من أعضاء الوضوء وهو في الرأس جزء مهم يتعين بوقوع المسح عليه
ودخول المسند وبقيته من حيث شمول اسم الوضوء له وقيل يقوم بجميعها فيدخل فيه المندوب منها وقيل
بجميع البدن ويرتفع بغسل الواجب منها ومنع مس نحو المصحف بغيرها أو ببعضها ولو بعد غسله لغوات
شرطه الذي هو غسل كلها فوقه لم التي ينتهي بها الطهر أي لو كان والا فهي أسباب مطلقة كما مررت الاشارة اليه
ولذلك تمت النية المضافة الى غير الاول منها مثلا (قوله بنواقض الوضوء) ذكره لقول المصنف نقض فيما يأتي
اذا أصل الناقض ما يزيل الشيء من أصله اللازم عليه بطلان ما مضى بما ترتب عليه كالعبادة هنا وليس مرادا
(قوله هي) أي الاسباب التي ترتب على كل منها قيام الحدث بجميع الأعضاء فيها مر (قوله أربعة) الحصر
فيها تعبدى غير معقول المعنى فلا يقاس عليها خامس وشفاء دائم الحدث غير ناقض لان حدثه لم يرتفع كذا
قالوه والوجه خلافه فقد قال القرني وغيره انه لو لم يخرج منه شيء في أثناء الوضوء ولا بعده لم تبطل طهارته بشغائه
وخينئذ بطلانها بشغائه بعد خروج شيء منه في ذلك منسوب الى ذلك الخارج الذي عني عنه في الصلاة
للضرورة وقد زالت فتأمل وبطلان مسح الخف لتنطهر بوجوب غسل الرجلين فقط على أنه بسبب الحدث
السابق فتأمل وأما أفرادها فغير الخارج منها معقول المعنى مقاس عليه وأما هو فلا والحاق النادر فيه بالاعتاد
من حيث عموم الخارج بشموله (قوله خروج شيء) فهو الموجب والمراد يتحقق خروجه فلا نقض بالنك
كما يأتي والانتقاع شرط للصحة والقيام للصلاة ونحوها شرط لضيق الوقت والمراد بما ذكر ما يم
خروج

اليه بخلاف غيره واعلم أيضا أنه لا يجوز زعوه بالسيف والخاتم ونحوهما بالذهب وان لم يحصل منه شيء بالعرض
على النار قال الاسنوي وقد يشكل على ما ذكره من التوبة الآن يقال ذاك محمول على ما يلبس بخلاف
هذا أو يحمل ذاك على نفس الفعل وهذا على الاستعمال قال ابن النقيب الاستعمال أولى بالمنع من الفعل
بدليل جريان الخلاف في الانتحاذ دون الاستعمال

(باب أسباب الحدث)

(قول المتن هي أربعة) قال الاسنوي على النقض بها غير معقولة فلا يقاس على هذه الاربعة غيرها وذلك أن

لحاجة جازي في الاصح) نظرا
للفقر والحاجة ومقابله
ينظر الى الزينة والكبر
(وضبة موضع الاستعمال)
نحو الشرب (كغيره) فيها
ذكر (في الاصح) والثاني
يحرم اناؤها مطلقا لما شرحتها
بالاستعمال (قلت المذهب
تحريم) اناء ضبة الذهب
مطلقا والله أعلم) لان فيه
الخبلاء من الفضة أشد
وأصل ضبة الاناء ما يصلح
به خلله من صفيحة أو غيرها
واطلاقها على ما هو لازمة
توسع ومرجع الكبيرة
والصغيرة العرف وقيل وهو
أشهر الكبيرة ما تستوعب
جانبا من الاناء كشفة أو
أذن والصغيرة دون ذلك
والأصل فيها ما روي أن
قد حصل الى الله عليه وسلم
الذي كان يشرب فيه كان
مسلسلا بفضة لا تصداعه
أي مشعبا بخيط فضة
لان شفاقه وتوسع المصنف
في نصب الضبة بفعلها نصب
المصدر وعبارة المحرر
والمنصب بالذهب والفضة
ان كان ضبته كبيرة الى آخره
(باب أسباب الحدث)
أي المراد عند الاطلاق
وهو الأصغر ويعبر عنها
بنواقض الوضوء (هي
أربعة أحدها خروج شيء

الشيء وبعضه وان عاد واستمر ومنه ما لو سئل عود ادخله في نحو قصبه ذ كرمع بقائها فلم أنه لا نقض
بالدخول ان لم يعلم من الداخل شيء (قوله من قبله) هو مفرد مضاف فيم مخرج البول والحيض وقبلي
الحنثي ويشمل المتعدد الا اذا بقينا على غير سمت الاصل فيم في النقض بالخارج من أحدهما مع الشك
بحث يعلم من الحنثي وغيره ومقتضى كلام العلامة ابن قاسم عدم النقض كما صرح به في اللبس كما يأتي فتأمل
ويعتبر من ذكرين يقول باحدهما يعني من الآخر الاول وحده (قوله المتوضي) أي حقيقة أو فرضا
فهو تقرب والمراد الخي الواضح فلا بد في الحنثي من اخروج من قبله جميعا (قوله المظمن) بكسر الهمزة
وفتحها واصل المظمن فيه غنث الجار فاصل الضمير واستكن (قوله والخارج) قال الجلال السيوطي
من القبل أو الدبر قال الغزالي ولو نادرا كالمهم وكلام الشارح غير مخالفه وحينئذ فلا قياس كما مر
الاشارة اليه (قوله كالمهم) ولو من الباسور قبل خروجه وينقض خروج نفس الباسور أو زيادة خروجه
وكذا مقعدة المزحور ولا يضر دخولها بعد الوضوء ولو بقطة ولا يضر فصل شيء على القطة لانه من المنفصل
قبل الدخول (قوله الا المني) أي منية الموجب للفعل فخرج مني غيره اذا لم يختلط بمنية ومنية الخارج بعد
استدخاله وخرج بالمني الولد ولو علقه ومضغة فينقض الوضوء مع إيجابه للفعل مطلقا وقال شيخنا الرمي
لا ينقض لو كان جافا كالمني ولزوجها وطؤها عقبه قبل الفسل وتفطر به لو كانت صائئة وتنقض به العدة وفي
ذلك تبعيض الاحكام فراجعها وأما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا
الرمي ولا تعيضا فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الفسل بكل جزء لا تعقاده من منيهما ودفع بانه غير
محقق وقال الخطيب تخبر بين الفسل والوضوء في كل جزء (قوله الاعم) أي شموله جميع البدن فهو من
قاعدة ان ما أوجب أعظم الامرين بخصوصه لا يوجب أدونهما معه بعمومه كزنا المحصن فانه أوجب أعظم
الامرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محصن فلا يوجب أدونهما وهو الجلد بعموم كونه زنا فنهنا أوجب
الفسل بخصوص كونه منيا فلا يوجب الوضوء بعموم كونه خارجا ولا بد وجوب الكفارة بالجماع في رمضان
بخصوص كونه جماعا مع وجوب القضاء له بعموم كونه مفطرا ولا وجوب الكفارة في اليمين الغموس بخصوص
كونها غموسا مع التعزير بعموم كونها معصية لعدم المجانسة بين الامرين كما أشار اليه الشارح بقوله الاعم
المفيد ان الادون بعض الاعظم ولا يرد ما لو كفر في رمضان بالصوم لانه بدل لما كان يرد على ذلك أيضا
الحيض والنفاس أجاب عنه الشارح بقوله وانما ينقض الحيض الخ (قوله لا فائدة لبقاء الوضوء الى آخره)
أي بخلافه في المني فليبقائه فائدة في سلس بصلته قطعاً وبانه ينوي بوضوئه فيه سنة الفسل لرفع الحدث
لا يقال قد تصور مثل ذلك في النفاس ونحوه لا نقول هذا نادراً على أنه لا يتصور سلس في الحيض والنفاس
أصلاً لم يصح غسل الحائض ووضوؤها ذلك الفسل في نحو الاحرام لانه غير مبيح وانما المقصود منه النظافة
(قوله انس) بان صار لا يخرج منه شيء وان لم يتحجم (قوله مخرجه) هو مفرد مضاف فيم ما لو انس كل من
قبله ودبره (قوله وانفتح) يفيد طروا فتاحه وعطفه بالواو يفيد شموله لما لو كان الانفتاح قبل الانسداد أو
كان بفعل أو كان على غير صورة الاصل وهو كذلك وخارج به المناقذ الاصلية كاذنه وفيه فلا نقض بالخارج
منها خلافاً لابن حجر وان لم يكن له غيرها (قوله مخرج) فان تعدد وكان بعضه أقرب فينقض الخارج من كل
منها (قوله وهي من السرة الخ) هذا حقيقة عند الفقهاء والاصوليين والفقويين وغيرهم والمراد بها انها من
حيث الاحكام نفس السرة وما حاذها من خلفه وجوانبه كما أشار اليه بما في الفتاوى (قوله المعتاد) أي
للشخص وان لم يوافق ما للانس ومنه الرجح خلافاً لابن حجر ولعل تخصيصه بغير الرجح لا اعتباره بالنقض
تقول التعاليل الآتية في مسائل اللبس تقتضي أنه معقول المعنى (قول المتن من قبله) قيل هذا التعبير من
حيث شموله ما يخرج من مدخل ذكر الزوج في المرأة ومخرج بولها أحسن من قول المحررك فيه أحد السبيلين

من قبله) أي المتوضي (أو
دبره) قال تعالى أوجاه
أحد منكم من الغائط الآية
والغائط المسكان المظمن
من الارض تقضى فيه
الحاجة سمي باسمه الخارج
للمجاورة وسواء في النقض
الخارج المعتاد كالبول
والنادر كالمهم (الا المني)
فلا ينقض الوضوء كان
احتمل التام قاعدة اعلى وضوء
لانه يوجب الفسل الاعم
من الوضوء وانما نقض
الحيض مع إيجابه الفسل
لانه لا فائدة لبقاء الوضوء
معه (ولو انس مخرجه
وانفتح) مخرج (نحت
معدته) وهي من السرة الى
المنصف نحت الصدر أي
انفتح نحت السرة كما قاله
في الفتاوى (مخرج) منه
(المعتاد نقض وكذا نادر
كسود في الاظهر) لقيامه
مقام المنسد في المعتاد ضرورة
فكذا في النادر والثاني
يقول لضرورة في قيامه
مقامه في النادر فلا ينقض
(أو) انفتح (فوقها) أي

فوق المعدة بان افتتح في السرة وما فوقها كما قاله في الدقائق (وهو) أي الاصل (منسد أو منحناه وهو منفتح فلا) ينقض الخارج منه المعتاد (في الاظهر) لانه من فوقها بالتي أشبه اذا تمحيلة الطبيعة (٣١) تدفعه الى أسفل ومن تحته لاضرورة

الى مخرجه مع انفتاح
الاصلي والثاني ينقض لانه
ضروري الخروج نحو
مخرجه الى ما ذكره على
هذا لا ينقض النادر في
الاظهر ولو انفتح فوقها
والاصلي منفتح فلا ينقض
كالتقي وفيه وجه وحيث
قيل بالنقض في المنفتح
فقيل له حكم الاصل من
اجزاء الاستنجاء فيه بالخروج
واجباب الوضوء بمسه
والغسل بالايلاج فيه
وتحريم النظر اليه فوق
العورة والاصح المنع
تخروجه عن مظنة الشهوة
وخروج الاستنجاء بالخروج
عن القياس فلا يتعدى
الاصلي أما الاصل فاحكامه
باقية ولو خلق الانسان
مسدود الاصل فنفتححه
كالاصلي في انتفاض الوضوء
بالخارج منه تحت المعدة
كان أو فوقها والمسدود
كعضو زائد من الخنثى
لا يجب بمسه وضوء ولا
بإيلاجه أو الايلاج فيه غسل
قاله الماوردي قال في
شرح المهذب ولم أر لغيره
تصرح بجوابه أو مخالفته
(الثاني زوال العقل) أي
التمييز بنوم أو غيره كجنون
أو اغماء أو سكر والاصل في
ذلك حديث أبي داود

بالخارج من المنافذ التي منها القوم ولا يتصور الاحتراز منه وألحق غيره به كذا قيل وفيه نظر ومن المعتاد المذني
والودي والمذني كما قاله الدميري وغيره وما ذكره الشارح تبعا لبعض كتب النووي أنها من النادر مراده مالا
يكثر وجوده كالبول أو باصتبار المنفتح وانما لم يجب الغسل بخروج المذني من ذلك لما يأتي في الغسل فراجع
(قوله بأن انفتح الخ) أشار الى أن المراد بقومها فوق تحته فهو على حذف المضاف أو أنه اكتسب
التأنيث من المضاف وفي نسخة فوقه وهي واضحة وفوقها معطوف على تحته لا بقيد الانسداد فلا يخاف
ما بعده (قوله لانه ضروري الخروج) أي في نفسه تحول مخرجه أي صار له مخرج آخر فالعلة صالحة لمقابل
القولين قبله وفارق ما قبله بأنه لا حكم عليه بأنه مخرج قطعاً المناسب فامكن جعله مخرجاً لغيره (قوله وعلى هذا
لا ينقض) بآيات لا على الصواب المتعين لافقد علة الضعيف المذكورة وقال شيخنا الرمي في شرحه
الصواب حذفها كافي بعض النسخ وفيه نظر فراجع (قوله وحيث قيل) أي على الاقوال المذكورة
صحيحها وضعيفها (قوله والاصح المنع) فاحكام الاصل باقية له ما عدا النقض بالخارج ومثله النوم بمكان
ان لم يكن ولا يكفي فيه الحجر ولو لم ينفتح له مخرج أصلاً مع انسداد الاصل في النقض بنومه ما يأتي (قوله
ولو خلق) أشار الى أن ما تقدم في الانسداد العارض وهذا في الخلق والمراد بالانسداد ما تقدم (قوله فنفتححه)
ولو فوق المعدة أو فيها أو على غير صورة الاصل كما مر (قوله بالخارج منه) ولونادرا (قوله كعضو زائد
من الخنثى) جميع أحكام الاصل انتقلت عنه اليه ومنها الاكتفاء فيه بالحجر ومنها ستره عن الاجانب وفي
الصلاة ولو حال السجود ولو كان في الجهة مثلاً على المعتد لانه عورة وكشفها يبطلها خلافاً للخطيب وانظر
قد مر ما يجب ستره ويبطل كشفه في الجهة وغيرها وبذلك علم أن قول شيخ لاسلام وحيث أقيم الخ هو في
الانسداد العارض خلافاً لما تقتضيه عبارته (نبيه) سيأتي حكم خروج المذني من المنفتح في الانسداد
الخلق والعارض فراجع من الغسل (قوله العقل) هو لغة المنع وسمى بذلك لمنع صاحبه من الفواحش
وشرعاً يطلق على التمييز وهو المراد هنا ويعرف بأنه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وهذا ينزله الاغماء
ونحوه وعلى الغريزي ويعرف بأنه غريزة يتبعها العلم بالضرورات أي ضرورة بمعنى قهراً على صاحبه
عند سلامة الآلات أي الحواس وهذا لا ينزله الا الجنون ومحل القلب وله شعاع متصل بالدماع فهو مطلقاً
زوال الشعور من القلب ثم ان كان مع قوة حركة الاعضاء بلا طرب فهو الجنون أو مع طرب فهو السكر أو مع
فتور الاعضاء فهو الاغماء أو مع استرخاء المفاصل فهو النوم ويعرف النوم بأنه رجح لطيفة تأتي من الدماغ
الى القلب فتغطي العين فان لم تصل الى القلب فهو النعاس ولا ينقض به ومن علامته سماع كلام الحاضر بن
وان لم يفهمه ومن علامة النوم الرؤيا لكن لو وجدت الرؤيا ولم يتذكر نوماً أو شك هل نام أو نعس فلا
نقض فيهما وما في شرح شيخنا من النقض في الثانية تبعا لشرح الروض فيه نظر فراجع (قائدة) نوم
الانبياء لا ينقض الوضوء لانهم لا تنام قلوبهم كافي الحديث (قوله كجنون الخ) أشار بالكاف الى ادخال
المنهول والمعتوه والمبرسم والطوب أي المسحور (قوله وكاء السه) بكسر الواو والمد وفتح السين المهملة
لشددة وكسر الهاء وأصل وكاء الحيط الذي يربط به فم نحو القرية لمنع خروج ما فيها فشبهت البيضة به
(قوله وغير النوم بالغ منه) وجهه الا باقية أنه أقوى في زوال الشعور من القلب كما مر وأنه ينقض مع التمكن
والمظنة بمعنى الظن المنزل منزلة اليقين فلذلك بطل استصحاب يقين الطهارة ثم انتقل الحكم الى النوم فصار
ناقضاً وان كان مسدوداً لمخرج أو يقين عدم خروج شيء كاخبار معصوم بعدمه نعم لو قال له المعصوم توضأ وقال

(قول الشارح وعلى هذا لا ينقض النادر في الاظهر) كذا ذكره الاسنوي أيضا (قول الشارح أي التمييز)

وغيره العينان وكاء السه فن نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر ابلغ منه في الذهول الذي هو مظنة خروج شيء من الدبر كما يشعر بها الحديث
اذ السه الدبر وكاءه حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به العينان كناية عن البيضة

(الانوم يمكن مقعده) أى اليه من مقعده فلا ينقض لأن خروج شئ فيه من ذبزه ولا عبرة باحتمال خروج ربح من القبل لندرنه ولا يمكن لمن نام على قفاه ماصقا مقعده (٣٢) مقعده ولأن نام قاعدا وهو هزيل بين بعض مقعده ومقعد تحفاف (الثالث التقاء بشرق

الرجل والمرأة) قال الله تعالى أولاستم النساء أى لمستم كما قرئ به والممس باليد كما فسره ابن عمر رضى الله عنهما والمعنى فى النقض به أنه مظنة للالتئاذ المثبر للشهوة ومثله فى ذلك باقى صور الالتقاء فألحق به وأطلق عليه فى الباب المسمى توسعا (الاحرم) فلا ينقض لمسها (فى الاظهر) لأنها ليست محلا للشهوة والثانى ينقض لعموم النساء فى الآية والأول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة وسببى بيان ذلك فى النكاح (والممسوس) وهو من وقع عليه المس رجلا كان أو امرأة (كلامس) فى انتقاض وضوئه (فى الاظهر) لاشتراكهما فى لغة المس كالمشتركين فى لغة الجماع والثانى لا ينقض وقوفا مع ظاهر الآية فى اقتضائه على اللامس (ولا تنقض صغيرة) أى من لم تبلغ حد التهنى (وشعر وسن وظفر فى الاصح) لانتفاء المعنى فى لمس المذكورات لأن أولها

له لا تنقض وأوجب امتثال أمره فيها سواء نام أولا (قوله الانوم يمكن) ولو فى الصلاة وإن طال ولو فى ركن قصير وخالف شيخنا الرملى فى الركن القصير لأن تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث يعلم بما أتى عنه فى مسح الخف (قوله أى اليه) ولو محتبيا أو راكبا على دابة أو مادارجليه خلافا لبعضهم فى هذه الصورة فلو زالت إحدى أليتيه عن مقعدها فإن كان قبل انقباضه بقينا انتقض وضوؤه والا فلا كالأنتقض لو شك هل كان متمكنا أولا نعم لو أخبره معصوم بخروج شئ منه وجب عليه الوضوء بخلاف ما لو أخبره عدل كما قاله شيخنا لأن استصحاب يقين الطهارة أقوى منه وفارق اعتماده فى تنجس الماء لأنه وسيلة (قوله لندرنه) فلوا عتاده ولو مرة لغيره عند انتقاض وضوؤه بنومه إلا أن مكنته وأمكن (قوله ولا يمكن الخ) أى فهو خارج من كلام المصنف فسطع اعتراض الاسنوى وغيره نعم لو جلس الهزيل على نحو قطن مما يمنع خروج شئ منه فلا نقض والسمن المفرط كالهزال (قوله الرجل والمرأة) يقينا لا مع الشك ولو من الجن فهما وفى أحدهما ولو على غير صورة الآدمى حيث علمت المخالفة كذا قاله شيخنا هنا فى حاشيته وسببى عنه فى النكاح أنه لو تزوج بحنية جازله وطؤها وهى على غير صورة الآدمية ولا ينقض لمسها وضوؤه وسببى فى باب الامامة عنه أيضا أن شرط صحة الاقتداء بالجنى أن يكون على صورة الآدمى وكذا فى صحة الجمعة به حيث كان من الأربعين فالذى يتجه عدم النقض هنا لاجراء للأبواب على نسق واحد ولعدم الاسم كالمسوخ والبهرج آخرى واعتمده وشمل الرجل والمرأة ما لو كانا متصقين فينقض الا فيما يشق وشمل بعض كل حيث سمي رجلا أو امرأة ولم يقيد شيخنا الرملى بما زاد على النصف فعلم أن لمس الميت ينقض وضوء الحى ولا ينقض المسوخ ولو حيا والعدم التسمية فلو مسح بعضه وبقي الاسم على الباقي نقض والا فلا والاصب والصبية كالرجل والمرأة بشرطه الآتى وبذلك علم أن تعبير المصنف بالرجل والمرأة أولى بل هو الصواب فعُدول شيخ الاسلام الى التعبير بذكر وأنثى ليس فى محله فتأمل (قوله وأطلق عليه الخ) هو تصحيح لقوله بعد والممسوس كلامس (قوله الاحرم) ولو احتمالا فلا واستلحق أبوه زوجته ولم يصدقها وشك فى رضاع امرأة واختلط محرمة بغير محصورات فلا نقض فى ذلك سواء قبل نكاحه أو بعده خلافا للخطيب وابن عبد الحق فى الجميع نعم لو لمس من المختلطات زيادة على قدر محرمة فى طهارة واحدة نقض ولا تنقض المنقبة بالعان خلافا للبلقيني (قوله من نكاحها الخ) فتنقض بنت الزوجة قبل الدخول بامها وتنقض أختها وعمتها طلقا وكذا تنقض أم الموطوءة بشبهة وبنتها وإن حرمتا أبدا عليه لأن وطء الشبهة لا يتصف بحمل ولا حرمه فلا تثبت به المحرمية بخلاف النكاح وملك العيىن وهما المراد بالسبب المذكور فى الضابط الآتى وينقض زوجات الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولعلك ضبطوا المحرم من نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمها (قوله وقوفا الخ) تقدم جوابه بقوله وأطلق الخ مع أن الآية ظاهرة فى المذكور ولم يقصرها لثانى عليهم (قوله صغيرة) ولو لزوجها كعكسه (قوله نشهى) أى للطباع السليمة ولم يقيد شيخنا الرملى بسبع سنين وعليه فهل بلغ حد الشهوة يوجد فيها دونها أولا يوجد الا فيما فوقها راجعه وعلى ذلك فامقداره فيها محرره (قوله وإن التذبالنظر اليه) أو بلهسه وهذا جواب عما قالوه فى النكاح من حرمه نظره ولمسه (قوله ولا نقض

أى فالاستثناء الآتى فى المتن متصل (قول الشارح والاول استنبط منها معنى خصصها) اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعديه لآيته أى مع أنها لا تنهى وتنقض (قول الشارح والمحرم من حرم نكاحها) أى على التأييد فلا ترد أخت الزوجة وخروج أصول الموطوءة بشبهة وفروعها يمين وكذا لا يرد عليه أمهات المؤمنين رضى الله عنهن (قول المتن وظفر) فيه لغات ضم الظاء مع سكون الفاء وضمها وكسر الظاء مع

بالتقاء الخ) ولا بالعضو المبان وان تعلق بجلدة حيث وجب قطعها فان التصق بحرارة الدم وحلته الحياة فله حكم
 ما التصق به فينقض عضو بهيمة انصل بالآدمي كذلك وخرج بالتقاء اللس مع الخائل ولو رقيقا ومنه النقض
 الميت على الجلد بخلاف العرق ومنه الزجاج وان لم يمنع اللون ولا ينقض لئس نحو أصبع من نحو قد وان وجب
 غسله عن الحدث (قوله والخنثيين الخ) نعم لو اوضح الخنثي عما يقتضي النقض عمل به ووجب الاعادة عليه
 وعلى من لامسه (قوله والبشرة ظاهر الجلد) ويلحق به اللحم الاسنان واللسان وسقف الحلق وداخل العين
 والانف وكذا العظم اذا وضح وقال ابن حجر بعدم النقض به وهو الوجه كالظفر قال في الانوار والبشرة
 ما عدا الشعر واللسن والظفر أي من ظاهر البدن وان أريد بالجلد في كلام الشارح البدن لم يحتاج الى
 الحلق وكان أولى من عبارة الانوار فتأمل (قوله مس قبل الآدمي) هو مفرد مضاف فيشمل ما لو تعدد
 وهو كذلك الا اذا ايقينا غير مسامتة للاصل كذا قاله شيخنا لكن في المشكوك فيه نظر يعلم من
 الخنثي ولذلك قال العلامة ابن قاسم بعدم النقض فيه ويشمل المنفصل ان سمي فرجا والا فلا والجن
 كالآدمي على ما مر في اللس وفي النقض بقيل الخنثي تفصيل في المطولات ضابطه انه متى مس الأيتين من
 نفسه أو غيره من واضح أو مشكل انتقض وضوءه وان مس أحدهما فان احتمل عدم النقض في وجه
 من وجوه فرضه فلا نقض لان يقين الطهارة لا يرفع بالشك في نقضها (قوله بيطن الكف) وهو ما يستتر عند
 وضع إحدى الراحةين على الأخرى مع تحامل يسير وقيد باليسير ليقول غير الناقض من رؤس الاصابع وفي ذلك
 قصور بالنسبة لبطاطن الابهامين وشمل الكف ما لو تعدد وهو كذلك الا اذا ايقينا ليس على سمت الاصل
 كما تقدم سواء كان الجميع على معصم أو أكثر خلافا للخطيب وفي النقض بالمشكوك فيه ما تقدم وشمل
 الاصابع الاصل منها والزائد والمسامت وغيره وما في داخل الكف أو في ظهره وهو كذلك عند شيخنا وقيل
 ينقض ما في داخل الكف مطلقا ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كاسلمة فيه ما ورد بالفرق الواضح بينهما
 (قوله حديث الترمذي) قدما لانما صح ونحوه كثر وما بعده نفسه (قوله حديث) أي لمنطوقه وصرح
 الحمل عليه لا اعتبار بمفهومه بكونه لم يخرج مخرج الغالب مثلا أو هو من باب المطلق والمقيد كما صرح به شيخ
 الاسلام لأنه من باب الخاص والعام المفترض بأن ذكر فرد من أفراد العام بحكمه لا يخصه لانه ردبان
 العموم انما يكون من حيث الاشخاص وهو موجود في كل من الحديثين وليس الكلام فيه وانما الكلام
 فيهما من حيث الارصاف والعمل فيهما من باب الاطلاق والتقييد كما أشار اليه بقوله ستر ولا حجاب وعطفه
 تفسير بالاعم ليشمل نحو الزجاج فانه حاجب لا ستر وستر بفتح السين ان أريد المصدر بكسر هاء ان أريد
 الساتر وحجب تفسير صحيح لكل منهما (قوله والا فضاء) أي المراد هنا كما مر في القاموس أفضى يده الى
 الارض مسهرا راحته والى المرأة اختلى بها وان لم يجامعها رافضى المرأة خلط مسكها (قوله بيطن الكف)
 وقال ابن سبويه بجميعها ظهر او بطنا ولعلهم يجوزون بعول عليه (قوله أخش) أي من حيث هو أو غالبا
 (قوله لهنك الخ) هو لغة لقوله أخش فعلة النقض في نفسه وفي غيره الفحش وكان بقياس الفحوى في غيره
 اللهم لك لا اللة التي هي الاصل لا تنفأها في مس نفسه وبذلك علم أن التعليل بقول بعضهم ولانما شئ له غير لا تق
 بل غير مستقيم قيل ولعلهم اعباء من يعتبر اللة جرت على لسان غيره ممن غير قصد تأمل وافهم (قوله ولهذا)
 سكون الفاء وكسر هاء اظف فور (قول المان بيطن الكف) خرج به ظهر الكف فلا ينقض خلافا لاجد رضي
 الله عنه وانما سميت كف لانها تكشف الاذى عن البدن (قول الشارح الاصل في ذلك حديث الترمذي الخ)
 ان قلت لم قدمه على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده نص في المقصود من حيث ان الافضاء هو المس
 بيطن الكف بخلاف المس قلت كانه لكثرة مخرجه وايضا فقد قال البخاري هو أصح شيء في الباب (قول
 الشارح ولهذا لا يتعدى النقض اليه) أي بخلاف اللس

بالتقاء بشرقي الرجلين
 والرأيتين والخنثيين
 والخنثي والرجل أو المرأة
 والبشرة ظاهر الجلد
 (الرابع مس قبل الآدمي)
 ذكر كان أو أثنى من
 نفسه أو غيره (بيطن
 الكف) الاصل في
 ذلك حديث الترمذي
 وابن حبان وغيرهما من
 مس ذكره وفي رواية فرجه
 فليتوضأ والمراد المس
 بيطن الكف حديث ابن
 حبان اذا أفضى أحدكم
 يده الى فرجه وليس
 بينهما ستر ولا حجاب
 فليتوضأ والا فضاء المس
 بيطن الكف ومس الفرج
 من غيره أخش من مسه
 من نفسه لهنك حرمة
 غيره ولهذا لا يتعدى النقض
 اليه

وقيل فيه خلاف الملبوس
 ما وراء الشفرين لم يفتق
 بلا خلاف (وكذا في
 الجديد حلقة دبره) أي
 الآدمي قياسا على قبله
 بجامع النقص بالخارج
 منهما والقديم لا ينقص
 بمسها وقوفا مع ظاهر
 الأحاديث السابقة في
 الاقتصار على القبل وعبري
 هرح المذهب بالدبر وقال
 المراد به ملتقى المنفذ أما
 ما وراء ذلك من باطن
 اللاتين فلا ينقص بلا
 خلاف انتهى ولام حلقة
 سا كنة (لا فرج بهيمة)
 أي لا ينقص منه في الجديد
 إذا حرمة لها في ذلك
 والقديم وحكا جمع جديدة
 أنه ينقص كفرج الآدمي
 وللرافعي في الشرح حكى
 الخلاف في قبلها وقطع في
 دبرها بعدم النقص وتعبه
 في الروضة بأن الأصحاب
 أطلقوا الخلاف في فرج
 البهيمة فلم يخصوا به القبل
 (و ينقص فرج الميت
 والصغير ومحل الجب
 والسكر الأشل وباليد
 الشلاء في الأصح) لأن
 محل الجب في معنى الذكر
 لأنه أصله ولشمول الاسم
 في غيره مما ذكر والثاني
 لا تنقص المذكورات
 لا تنقضاء الذكر في محل

(٣٤)

وقد تقدم وقبل المرأة النافض منه ملتقى شفرها ذكره في شرح المهذب قال فان مست

أي الهتك أي يكفيه مما يترتب على المس الهتك فلا يحكم عليه بنقض الوضوء أيضا (قوله وقيل فيه خلاف
 الملبوس) نظر الأصل اللذة وفيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله ملتقى شفرها) لم يقل كغيره
 على المنفذ ليم ما يلتقي على ما بين المنفذين وما فوقهما كالنظر على المعتمد وما نقل عن شيخنا الرمي أن
 النظر قبل قطعه ومحل بعد قطعه نافض لم يثبت عنه وإن وجد في بعض نسخ شرحه والنافض في الرجل جميع
 الذكر لا ما نبت عليه الشعر وفي الدبر ما ينضم من دائره كاسيد كره (قوله قياسا) قدمه لعدم النزاع فيه الذي
 سلكه القديم في الأحاديث السابقة (قوله ولام حلقة سا كنة) أي على المشهور حلقة العلم ونحو الجديد
 (قوله لا فرج بهيمة) ومنها الطيور سميت بذلك لعدم نقطتها وسواء الأصلية والعارضة كالسرخ وما تطور
 من الجن كما مر ولذلك مال شيخنا إلى حرمة وطء زوجته المسوخة حيوانا لأنه كالطلاق كما قالوه في العدد وهو
 وجبه فراجع (قوله في ذلك) لعل مرجع الإشارة هتك الحرمة المعبر عنه في كلام غيره بوجوب ستره
 وتحريم النظر إليه فليراجع (قوله وحكا جمع جديدة) فيه تصريح بأن هذا غير القديم السابق في دبر الآدمي
 فسقط ما هنا من الاعتراض وإن أمكن الجواب عنه (قوله وينقص فرج الميت) قبل أو دبرا (قوله ومحل
 الجب) وهو هنا في الذكر ما حاذى المقطوع إلى جهة الداخل لا من الجوانب خلافا لبعضهم (قوله في معنى
 الذكر) قيد بالذكر لتعريف المصنف بالجب ولو عجل بالفرج لكان أولى ليشمل محل قطع قبل المرأة وهو
 ما حاذى الشفرين من الجانبين لا من الداخل ولا من الخارج ويشمل الدبر وهو ما حاذى ما كان ينضم
 من دائره (قوله وباليد الشلاء) خرج بها المقطوعة وإن تعلقت ببعض جلدها إلا أن كانت الجلدة كبيرة
 بحيث يمتنع انفصالها كما مر فراجع وخرج بها اليد من نحو نقد فلا تنقص بمسها أيضا (قوله ولا تنقضاء مظنة
 الشهوة) لم يقل لعدم هتك الحرمة المناسب لما علة به ولا لأنه لا يصح هنا إذا الثاني لا ينكره وبذلك علم الرد
 عليه (قوله رأس) وفي نسخة رؤوس الأصابع ولو زائدة ويطن السكف كما مر آنفا وكذا ما بعده (قوله
 وما بينها) وهو ما يستتر من جوانبها عند ضمها وحرفها وهو لا يستتر الذي هو جانب السبابة والخنصر وجانبها
 الإبهام وحرف السكف بمعنى جوانب الراحة كما عبر به شيخ الإسلام وغيره وهو من عطف العام بقول بعضهم
 أن المراد بحر فها ما يستتر منها وما بينها النقر التي في أسفلها أو غير ذلك تكلف وخروج عن الظاهر بلا حاجة
 إليه (قوله لانه من جنس الخ) وقياسا على الخف حيث ألحق جوانبه بباطنه ورد بالرجوع إلى الأصل فهما
 لأن الأصل في الخف عدم همة المسح الامتثال الرخصة فيه والأصل في البدن عدم النقص الامتثال النص
 بالنقص فيه (قوله ويجرم بالحدث) المراد بالحرمة في الصلاة والطواف عدم الصحة ولو سهوا وفي غيرهما أنه
 إن كان عامدا عالما وتعمد الصلاة معه كبيرة واستحلها معه كفر وتردد شيخنا في الطواف والمراد بالحدث
 الأمر الاعتباري فدعوى الإجماع محيطة ألا يقول أحد بصحة شيء من ذلك معه ولا يرد صاحب الضرورة
 والمتيقن وفاقد الطهورين لوجود الرخص ولا يصح أن يراد به المنع لنهات العبارة أذ يصير المعنى ويمتنع بالمنع
 وهو فاسد وتعبير شيخ الإسلام بالأحداث مراده بالأسباب لأن غيرها لا تعد فيه ويصرح به ما ذكره
 بقوله أي بكل منها قيل ويلزم عليه عدم همة دعوى الإجماع فيها لا يرد نحو اللبس والجواب بأن المراد بالجنس
 (قول الشارح والقديم وحكا جمع جديدة أنه ينقص كفرج الآدمي) أي بجامع وجوب الغسل بالإبلاج
 في كل منهما (قول المتن الصغير) أي لشمول الاسم وهتك الحرمة بخلاف لمس الصغيرة (قول المتن ولا
 ينقص رأس الأصابع) قال في شرح المذهب لو نبت أصبع زائدة في ظاهر السكف فلا تنقص بها بخلاف ما لو
 نبت على استواء الأصابع في باطن السكف كذا رأيت على هامش القطعة (قول الشارح وحرفها وحرف
 السكف) لا يشكل على هذا الحاق حرف الرجل بالأسفل في مسح الخف لأن الأصل هنا بقاء الطهارة وهناك

أو المجموع لا يصح مع الكلية والوجه أن الكلية صحيحة من حيث الحديث بمعنى أنه يجمع على حرمة نحو الصلاة في كل سبب منها حيث كان حدثاً أو حيث ترتب عليه الأمر الاعتباري مع أن ذكر الكلية لدفع توهم توقف الحرمة على وجود جميعها وانما جاء الاشكال من جهة النظر إلى الأفراد المذكورة هنا بقطع النظر عن ترتب الحدث عليها عند بعضهم فتأمل فانه واضح جلي (قوله الصلاة) سواء الفرض والنفل وكذا الطواف (قوله لا يقبل الله) أي قبول صحة كماله الأصل لا قبول كمال الاحتياجه إلى صارف ولم يقل به أحد (قوله ومنها صلاة الجنائز) نص عليها لأنها لا تشملها الصلاة عرفاً ولذلك لا بحث بها من حلف لا يصلي وردا على الشعبي والطبري القائلين بصحتها مع الحدث (قوله سجدة التلاوة) وكذا سجدة الشكر وخطبة الجمعة (فرع) قال ابن حجر صورة الركوع الواقعة من العوام بين يدي المشايخ حرام وبأنهم فاعلموا ولو بطهارة وإلى القبلة وهي من العظام واخشي أن تكون كفراً وقول الله تعالى وخروا له سجداً أي ركعاً امام منسوخ أو أنه شرع من قبلنا والله شيخنا الرمي وسيأتي (قوله وحمل المصحف) وهو اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدفتين كما في الحديث والمراد به ما يسمى مصحفاً عرفاً ولو قليلاً كحزب ولا عبرة فيه بقصد غير الدراسة (قوله وممس ورقه) المراد ممس شيء منه وانما صرح بالورق لدفع إيهام خصوص جلته ولا دخل هوامشه وما بين سطوره وحمل بعضه من أفراد ما سيأتي وانما صرح على المحرم من الطيب دون حمله نظر للترتبة المفقودة في الحمل ولو قطعت الهوامش لم يحرم مسها مطلقاً وقال بعضهم يجري فيها تفصيل الجلد الآتي وخرج بحمله ومسه حمل حمله ومسه فلا يحرم ان مطلقاً عند شيخنا الرمي وفي ابن حجر أن في حمله التفصيل في حمل المتاع الآتي وكلام الخطيب يوافقه وعند شيخنا الطبري أن محل الحمل أن كان المحمول ممن ينسب إليه الحمل لا نحو طفل نعم يجوز حمله بخوف غرق أو حرق أو تنجس أو وقوع في يد كافر أو ضياع أو سرقه بل يجب حمله في غير الأخيرين وتوسده كحمله أن تعين طريقاً لا نحو الضياع ويجب عند ارادة حمله التيمم أن أمكن ودخل في مسه ما لو كان بمائل ولو تخيلاً حيث يعد ماسعاً (قاعدة) حكى ابن الصلاح وجهاً غريباً بعدم حرمة مس المصحف مطلقاً وحكى في التتمة وجهاً عن الأصحاب أنه لا يحرم الإمساك المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور قاله الاسنوي (فرع) يجوز توسد كتب العلم بخوف الضياع (قوله وهو خبر) أي لفظاً لأنه مرفوع (قوله والمطهر) بفتح الهاء بمعنى المتطهر لا بقاءه الطهارة على نفسه وانما احتيج إلى التأويل ليصح النبي والأئمة إذ لا يكونان إلا فيمن له الخاتمان فليس المراد الطهارة المقابلة للنجاسة في الأبدان ولا الملازمة مع اللوح المحفوظ وهو شامل للسلم والكافر وانما جاز تعليمه عن ظهر قلب لأنه لا اهانة فيه مع احتمال رجاء الاسلام (قوله وكذا جلده) أي يحرم مسه كما يؤخذ من المقابل وسكت عن حمله لدخوله في حمل المصحف إذا الكلام في جلده المتصل به ما المنفصل عنه فيحرم حمله ومسه مادامت نسبته إليه فإن انقطعت عنه وجعل جلده الغبره وان بقيت النسبة فلا حرمة ويصح بيعه للكافر مطلقاً (قوله والثاني الخ) هو مرجوح مبنى على مرجوح فتأمل (قوله وخريطة وصندوق) وهما بالجزء عطف على ورقه أو بالرفع عطف على جلده وعلى كل فهو في حرمة المس واستغنى عن الحمل فيهما بما صر من حمله لأنه فيهما وعلى محل الحرمة.

أن يكون المسح على الظاهر فاستصحب الأصل في الموضوعين (تنبيه) قال بعض العلماء المراد بما بين الأصابع اللحمية الفاصلة بين أصول الأصابع والمراد بحرف الأصابع ما يستتر إذا انضم الأصابع وان كان المتبادر إلى الأفهام تفسير ما بينها بهذا الأخير قلت سبب هذا قول الشارح رحمه الله وحرفها وحرف الكف فإن حرفاً مختصراً والأيهام بدخول في حرف الكف لأنه الراحة مع بطون الأصابع قبل ويجوز أن يكون المراد بحروف الأصابع جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر الكف (قول المتن وممس ورقه) أي سواء كان لباطن الكف أو غيره وسواء كان بمائل أو غيره

الصلاة) اجماعاً وفي
الصحيحين حديث لا يقبل
الله صلاة أحدكم إذا أحدث
حق يتوضأ ومنها صلاة الجنائز
وفي معناها سجدة التلاوة
(والطواف) قال صلى الله
عليه وسلم الطواف بمنزلة
الصلاة لأن الله قد أحل
فيه النطق فمن نطق فلا
ينطق إلا بخبر رواه الحاكم
وقال صحيح على شرط مسلم
(وحمل المصحف وممس
ورقه) قال تعالى لا يمسه
الاطهارون هو خبر بمعنى
النهي والحمل أبلغ من
المس والمطهر بمعنى المتطهر
ذكره في شرح المهذب
(وكذا جلده على
الصحيح) لأنه كالجزء منه
والثاني لا يحرم مسه
لأنه وعاء له ككبسه
(وخريطة وصندوق
فيهما مصحف

فيهما ان كانا لا تقين به وعدا له عرفا لا نحو خاوة وغرارة وان عدتاه ولا نحو صندوق اتمته هو فيه ويحرم من علاقته في نحو كيسه وكذا ما زاد منها عنه أو ما زاد من الخريطة ان كان مناسبا ولا يحرم من الزائد ان كان منهما مفرطا في الطول والكرمى كالصندوق فيحرم من جميعه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي وقال العلامة ابن قاسم لا يحرم من شئ منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضا في به أسوة ولعله أجاب كلا منهما بما سنع له وقت سؤاله وقال بعضهم يحرم من ما حاذى المصحف منه لا ما زاد عليه من أعلاه وأسفله ولعل حرمة المس عند هذا من حيث كونه ماسا للمصحف يحائل لا من حيث من الكرمى وخرج بكرمى المصحف كرمى القارى فيه كالكراسى الكبار المشتملة على الخزان فلا يحرم من شئ منها نعم الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لانهما من الصندوق المتقدم (قوله وما كتب) عطف على خريطة لجمعه معها في اختلاف فكلامه في حرمة من ذلك المكتوب ولذلك جعل حله مقبىسا على مسه وسلك غير هذا في كلام المصنف غير لا تقي به فتأمل (قوله لدرس قرآن) أى بقصد القرآن وحده ولو حرفا واحدا وخرج به ما قصد للتسمية ولوضع القرآن كما يحرم مسها ولا حلقها وان اشتملت على سور بل قال الشيخ الخطيب وان اشتملت على جميع القرآن وخالفه شيخنا الرملي والعبرة بقصد الكاتب لنفسه أو لغيره بلا جرة ولا امر والافقصد المكتوب هو يتغير الحكم بتغير القصد من التهمة الى الدراسة وعكسه (قوله كالج) فيه اشارة الى اعتبار ما بعد الكتابة عرفا لا نحو عمود فلا يحرم فيه الا مس الاحرف وحرمها عرفا ولو تحت احرف القرآن من اللوح والورق بحيث لا تقرأ لم يحرم مسهما ولا حلقهما لان شأنه انقطاع النسبة عرفا وبذلك فارق الجلد (فروع) يحرم لصق أوراق القرآن بنحو النشاء والمراس وجعلها وقاية ولولعلم ووضع ما كحل عليها مع آكله والافلا وبلغها بلا منغ ووضع نحو دراهم فيها ووضعها على نجس ومسها بشئ نجس ولو من بدنه لاحرقها بالية بل هو أولى من غسلها ويجب غسل مصحف نجس وان أدى الى تلفه وكان لمججور ولا ضمان نعم لا تحرم الوقاية بورقة مكتوب عليها نحو البسملة ويحرم السفر بالمصحف الى بلاد الكفار ان خيف وقوعه في أيديهم ويحرم كتابة القرآن بنجس ولو معقواعة ككسبه لا قراءته بنجس وقيل يحرم ويجوز كتابته لا قراءته بغير العربية ولها حكم المصحف في المس والحل ويجوز ما لا يشعر بالاهانة كاللبصاق على اللوح لمحوه لانه اعادة ونحو مدرجه أى وكونه خلف ظهره في نوم أو جلوس لا بقصد اهانة في ذلك وكوضع المصحف في رف خزانة ووضع نحو زجيل في رف أعلى منه ويجوز ضم مصحف الى كتاب علم مثلا في جلد واحد وكل جانب حكمه ولما قابل كل منهما من الكعب حكمه وكذا اللسان ان كان مطبوقا عليه فان كان مفتوحا وهو من جهة المصحف حرم كله أو من الجهة الاخرى حل كله وقال ابن حجر بالحرمة مطلقا تغليب المصحف (تنبيه) يجري في كتب العلم الشرعى وآلته ما في المصحف غير تحريم المس والحل لانه يشعر بالاهانة (قوله حل حله) الضمير راجع للمذكور من المصحف وما كتب لدرس قرآن بالنسبة للمتناع وراجع لذلك باعتبار القرآن بالنسبة للتفسير كما يرشد اليه كلام الشارح ويجوز رجوعه للقرآن مطلقا فتأمل (قوله تبعا) يفيد أن الظرفية والجمعية ليسا للتقييد فيكفي متاع واحد ولو غير ظرف وصورة ان يحمله معلقا فيه مثلا يكون ماسا له أو يقال لا حرمة من حيث الحل وان حرم من حيث المس اذ لا تلازم بينهما وقيد الخطيب المتاع بان يصلح للاستتباع عرفا لا نحو ابرة أو خيطها وعلم من التبعية ان القرآن ليس مقصودا فان قصد وحده حرم اتفاقا أو قصد مع المتاع حرم عند الخطيب كما في قراءة الجنب وخالفه شيخنا الرملي فيها ونفرق بأن هنا ما يستتبع بخلاف القراءة ولا يحرم في الاطلاق ولا في قصد غير القرآن وحده (قول الشارح تبعا لها) أى كما يفهم ذلك من قوة العبارة فتأمل (فائدة) لو كان القرآن منقوشا على خشبة أو طعام امتنع حرق الخشبة وجاز أكل الطعام كذا نقله بعضهم عن القاضي والذي في الروضة كراهة الحرق لا غير

وما كتب لدرس قرآن
كلوح في الاصح) لنسبه
الاولين المدين للمصحف
بالجلد والثالث بالمصحف
والثاني لا يحرم مسها لان
الاولين كالوعاء للمصحف
والثالث ليس في معناه
وحل الثالث كسبه ومس
الاولين وحلقها ولا مصحف
فيهما جائز (والاصح
حل حله في أتمته) تبعا لها

أكثر من التفسير بحرم
قطعا عند بعضهم وصوبه
في الروضة والمس في
الاخيرين كالحل (لا قلب
ورقه يعود) فانه لا يحل
في الاصح لانه في معنى
الحل لا تنقل الورق بفعل
القلب من جانب الى آخر
(و) الاصح (ان الصبي
المحدث لا يمنع) من مس
المصحف واللوح وحملها
لحاجة تعلمه منهما ومشقة
استمراره على الطهارة
والثاني على الولي والمعلم
منعه من ذلك (قلت
الاصح حل قلب ورقه
بعود به قطع العراقيون
والله أعلم) لانه ليس بحمل
ولا في معناه ولو لف كنه
علي يده وقلب به حرم
قطعا وقيل فيه وجهان
(ومن يتقن طهرا أو حدثا
وشك في ضده) هل طرأ
عليه (عمل يتيقنه)
استصحابا لليقين والاصل
في ذلك حديث مسلم اذا
وجد أحدكم في بطنه شيئا
فأشك كل عليه أخرج منه
شيئ أم لا فلا يخرج من
المسجد حتى يسمع صوتا
أو يجدر يحاول المراءاة
التردد باستواء أو رجحان كما قاله
في الحقائق فمن ظن الضد
لا يعمل بظنه لان ظن
استصحاب اليقين أقوى

عندهما كغيرهما (قوله وفي تفسير) لفظ تفسير عطف على أمتعة كما أشار إليه الشارح فهو على الطريق
الجادة في العربية وشمل التفسير ما على هو أمش المصحف قاله شيخنا تبة الشيخنا الرمي قالوا لا نظر لقصد
دراسة فيه وفيه بحث ظاهر قوي (قوله ودانير) وجدان وسقوف وثباب ويحل النوم فيها ولولجنب
وكذا النوم عليها في نحو البساط لا الوطء عليها وقيل يجوز الوطء أيضا لا بقصد اهانة وكلام ابن حجر يروي
اليه والوجه خلافه فراجع (قوله ولو كان القرآن أكثر) قيد بذلك لانه محل القطع فان تساويا حرم على
الأصح كالوشك في الكثرة وفارق الشك في الضمة بأن الاصل في القرآن الحرمة وفي الاناء الحل فعمل ان محل
الحل اذا كان التفسير أكثر يقينا قال شيخنا تبة الابن حجر ونقله عن شيخنا الرمي والعبارة بالكثرة من
حيث الحروف الرسمية بالرسم العثماني في القرآن وبقاعدة رسم الخط في التفسير وقال بعضهم برسم الخط
مطلقا وقال العلامة ابن قاسم العبدة باللفظ ونقله عن شيخنا الرمي وهو يخالف ما صرح عنه فلهذا اختلف
جوابه وكلامه في الشرح محتمل لسلك منهما (قوله والمس في الاخيرين) وهما التفسير والدانير كالحل فلا
يحرم مس الحروف على الدانير ونحوها ما ذكره مطلقا ولا في التفسير كذلك هذا صريح كلامه وبه قال
الشيخ الخطيب وهو واضح وقال شيخنا الرمي بالحرمة الا اذا كان الذي مسه مشتملا على تفسير أكثر
وفيه نظر لانه لو قصد حل القرآن وحده في هذا التفسير لم يحرم وكذا لو قصد به الدراسة كما صرح (قوله لا قلب)
هو بالجر عطف على حل كما أشار إليه (قوله أن الصبي) أي المميز والاف يحرم تمسكه منه لفقد تعلمه وخرج
بالصبي البالغ وان شق عليه دوام الطهارة كدوب الاطفال وما نقل عن الشيخ ابن حجر من جواز المس والحل
لهم التيمم غير معتمد عند شيخنا (قوله المحدث) ولو حدثنا أكبر (قوله لا يمنع) أي لا يجب منعه فيندب
(قوله من مس الخ) ولان القراءة بالولي لجوازها للمحدث (قوله لحاجة تعلمه) ومنها حله من البيت الى
المكتب وعكسه وخرج بها تعلم غيره ومنه حل خادمه له معه الى المكتب فيحرم على البالغ وعلى ولي غيره
تمسكه منه (قوله وبه قطع العراقيون) فالانساب التعبير بالمذهب (قوله لانه ليس بحمل) يفيد أنه
لو انفصلت الزقفة على العود حرم وهو كذلك (قوله ولو لف كنه على يده) كونه على اليد قيد للقطع فان لم
يكن على يده حل عند الشيخ الخطيب وخالفه شيخنا الرمي ولو لف مند يلبس ملبوسا له وقلب به لم يحرم
لانه حينئذ كالعود (قوله حرم قطعا) خلافا للامام أحمد رضي الله عنه (قوله استصحابا لليقين) يفيد ان
المراد باليقين الظن المستند الى استصحابه لاهو لانه لا يجمع الشك (قوله شيئا) أي ربحا يجوز في خوفه
بطلب الخروج (قوله فلا يخرج من المسجد) أي لا يبطل صلاة نفسه بما وجد ويخرج من المسجد
للوضوء أو المراد لا يخرج من صلاته ومما هام مسجد اعجازا (قوله حتى يسمع الخ) أي حتى يعلم انه أحدث
بسمع أو غيره (قوله لان استصحاب) وفي نسخة لان ظن استصحاب اليقين أي الظن المستند الى اليقين
كأمر أقوى من الظن الذي لم يستند الى يقين وان استند الى خبر عدل كأمير عن شيخنا وتقديم ما فيه
(قوله وقال الرافي يعمل بظن الطهر بعد يتقن الحدث) ذكره الشارح ولم ينبه عليه وقد اختلف في الجواب
عنه فقيل هو سهو منه وقيل انه سقط منه لفظة لا والاصل لا يعمل وقيل انه في ظن طهارة أحد الماءين
بالاجتهاد كما صرح وقيل في النوم غير ممكن وقيل انه في المسئلة الآتية عقب هذه وهو الاقرب وما قبله كلام صحيح
في ذاته لكنه بعيد عن المقام (قوله وأسقطه من الروضة الخ) فاسقاطه دليل على عدم محتمه (فائدة) قال
بعضهم واستقرى كلام الشارح فوجد انه متى أطلق لفظ الروضة قرأه زوا ندها ومتى قال أصل الروضة فهو
ما تصرف فيه النووي من كلام الرافي أو زاده بغير تمييز ومتى قال الروضة وأصلها فهو ما اتفقا عليه معنى أو
كأصلها فهو ما اتفقا عليه لفظا فراجع (قوله فهو الآن متطهر) سواء اعتاد التجديد أم لا (قوله يتقن

منه وقال الرافي يعمل بظن الطهر بعد يتقن الحدث قال في الكفاية ولم أر ذلك لغيره وأسقطه من الروضة (فلو تيقنهما) أي الطهر والحدث بأن
وجد لئنه بعد طلوع الشمس مثلا (وجعل السابق) منها (فرضا قبلهما) يأخذ به (في الاصح) فان كان قبلهما محدثا فهو الآن متطهر لانه يتقن

الطهارة) أي الرفعة للحدث الذي قبل الشمس الذي ذكره فلامعارضه بالمثل (قوله وشك في تأخر الطهارة) أي الثانية التي بعد الشمس (قوله ان كان يعتاد تجديد الطهارة) وتنبت العادة ولو مرة في عمره الماضي (قوله فان لم يعلم ما قبلها) أخذ بمثل ما قبل ما قبلها مأخوذ في الافراد الصنف في الاشفاق بالمثل (قوله لزمه الوضوء بكل حال) أي ان لم يعلم شيئاً مما ذكر وكان يعتاد التجديد والافهم ويطهر دائماً (قائدة) قال القاضي رحمه الله تعالى لا يرفع اليقين بالشك الا في أربع مسائل * احداها الشك في خروج وقت الجمعة فيصلون ظهرها * الثانية الشك في بقاء مدة المسح فيغسل * الثالثة الشك في وصول مقصده فيتم * الرابعة الشك في نية الاتمام فيتم أيضاً قال بعضهم لأن هذه رخص لا بد فيها من اليقين وحينئذ فكل رخصة كذلك ولا يختص بالذكورات بل ان غير الرخص يقع فيها ذلك كما مر نفق المس والمس وانظر اليقين المقابل للشك في الاخيرة ما هو فتأمل

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) حقيقة وشروط وآداب والآداب بعد الهزيمة جمع أدب وهو ما يطلب الاتيان به نداء بالالة والمراد به هنا ما يطلب وجوباً أو ندباً لأجل غيره محبة أو كلاً وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه الاكمل وأخره في الروضة اشعاراً بجوازه في حق السليم وأعاد العامل في الاستنجاء دفعاً لتوهم ارادة آداب فقط (قوله داخل الخلاء) أي من أراد دخوله ولو صغيراً أو حاملاً لغيره لغير قضاء الحاجة المخصوصة كوضوء ماء وازالة قدر فهو أولى من تعبير المنهج وغيره بقاضى الحاجة والجواب بأن هذا أعم لشموله الصحراء فدير بأن يراد بالخلاء ما يشمله وسياً في ما يشير اليه مع ان تعميم الحكم دون المحكوم عليه أولى من عكسه فتأمل (قوله يساره) أو بدله أو كذا اليمين (قوله واليمين لغيره) أي غير المستقنر وشمل ما لا تشر فيه ولا خسة فيقدم بمينه كالشريف وهو المنقول المعتمد عن شيخنا الرمي وان كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصويره نظر لأن الاقسام ثلاثة امان مكان لما دونه فيقدم اليسار أو ما هو أعلى منه فيقدم اليمين أو ما يساويه فيستخير كاجزاء المسجد ومنه صعود الخطيب الى المنبر أو نحو بيتين من دار بينهما فرجة نعم يقدم بمينه في خروجه من الكعبة الى المسجد كعكسه قال شيخنا الرمي (فرع) يحرم دخول الصاغة ونحوها من أمكنة المعاصي الا الحاجة بقدرها (قوله والخلاء) بالمكان الخالي أي لغة (قوله نقل) أي عرفاً (قوله الى البناء) لو قال الى المكان كالتى قبله لكان أعم وكان يستغنى عن ايراد الصحراء فيما يأتي ولعله راعى الظاهر وسمى باسم شيطان يسكنه (قوله مكتوب) قدره لصحة نسبة الجمل الى الله كانه معنى لكن فيه تغيير اعراب المتن اللفظي وهو معيب فلا خرف لفظ مكتوب عن ذكر الله كافي بعض النسخ لسلم من ذلك (قوله أو غيره) كمنسوخ ثلاثة ونور اتم تبدل وأسماء الله الخاصة به أو المشتركة بقصده بما في التمام وأسماء الانبياء والملائكة ولو عوامهم قال شيخنا وكذا أسماء صلحاء المؤمنين كالحجابه والاولياء فان دخل بشئ من ذلك غيبه في نحو عمامته ويحرم تنجيسه ولو في غير الاستنجاء فراجع (قوله مكروه) ولو نحو مصحفان حرم من حيث الحدث وعليه يحمل كلام الاذرى بالحرمه (تنبيه) ما نقل عن الجلال السيوطي من حرمة نقش محمد رسول الله على الخاتم للنهي عنه في الحديث ضعيف لضعف الحديث أو محمول على من اسمه محمد على قول في الكنية أو على زمنه صلى الله عليه وسلم على قول فيها أيضاً أو على ارادة المضاهاة (قوله والصحراء كالبنيان) أو ردها نظراً للظاهر وان أمكن شمول المكان لها كما مر نعم قال بعضهم في هذين الاديان فيهما خلاف فهما واردان من حيث الخلاف فليراجع (قوله ولو بالقاء الخ) اعتمده شيخنا الرمي مخالفاً لشيخ الاسلام والمراد بالبعض في عبارته الجلال الشارح وخرج بالبول الفاظ

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) حقيقة وشروط وآداب والآداب بعد الهزيمة جمع أدب وهو ما يطلب الاتيان به نداء بالالة والمراد به هنا ما يطلب وجوباً أو ندباً لأجل غيره محبة أو كلاً وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه الاكمل وأخره في الروضة اشعاراً بجوازه في حق السليم وأعاد العامل في الاستنجاء دفعاً لتوهم ارادة آداب فقط (قوله داخل الخلاء) أي من أراد دخوله ولو صغيراً أو حاملاً لغيره لغير قضاء الحاجة المخصوصة كوضوء ماء وازالة قدر فهو أولى من تعبير المنهج وغيره بقاضى الحاجة والجواب بأن هذا أعم لشموله الصحراء فدير بأن يراد بالخلاء ما يشمله وسياً في ما يشير اليه مع ان تعميم الحكم دون المحكوم عليه أولى من عكسه فتأمل (قوله يساره) أو بدله أو كذا اليمين (قوله واليمين لغيره) أي غير المستقنر وشمل ما لا تشر فيه ولا خسة فيقدم بمينه كالشريف وهو المنقول المعتمد عن شيخنا الرمي وان كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصويره نظر لأن الاقسام ثلاثة امان مكان لما دونه فيقدم اليسار أو ما هو أعلى منه فيقدم اليمين أو ما يساويه فيستخير كاجزاء المسجد ومنه صعود الخطيب الى المنبر أو نحو بيتين من دار بينهما فرجة نعم يقدم بمينه في خروجه من الكعبة الى المسجد كعكسه قال شيخنا الرمي (فرع) يحرم دخول الصاغة ونحوها من أمكنة المعاصي الا الحاجة بقدرها (قوله والخلاء) بالمكان الخالي أي لغة (قوله نقل) أي عرفاً (قوله الى البناء) لو قال الى المكان كالتى قبله لكان أعم وكان يستغنى عن ايراد الصحراء فيما يأتي ولعله راعى الظاهر وسمى باسم شيطان يسكنه (قوله مكتوب) قدره لصحة نسبة الجمل الى الله كانه معنى لكن فيه تغيير اعراب المتن اللفظي وهو معيب فلا خرف لفظ مكتوب عن ذكر الله كافي بعض النسخ لسلم من ذلك (قوله أو غيره) كمنسوخ ثلاثة ونور اتم تبدل وأسماء الله الخاصة به أو المشتركة بقصده بما في التمام وأسماء الانبياء والملائكة ولو عوامهم قال شيخنا وكذا أسماء صلحاء المؤمنين كالحجابه والاولياء فان دخل بشئ من ذلك غيبه في نحو عمامته ويحرم تنجيسه ولو في غير الاستنجاء فراجع (قوله مكروه) ولو نحو مصحفان حرم من حيث الحدث وعليه يحمل كلام الاذرى بالحرمه (تنبيه) ما نقل عن الجلال السيوطي من حرمة نقش محمد رسول الله على الخاتم للنهي عنه في الحديث ضعيف لضعف الحديث أو محمول على من اسمه محمد على قول في الكنية أو على زمنه صلى الله عليه وسلم على قول فيها أيضاً أو على ارادة المضاهاة (قوله والصحراء كالبنيان) أو ردها نظراً للظاهر وان أمكن شمول المكان لها كما مر نعم قال بعضهم في هذين الاديان فيهما خلاف فهما واردان من حيث الخلاف فليراجع (قوله ولو بالقاء الخ) اعتمده شيخنا الرمي مخالفاً لشيخ الاسلام والمراد بالبعض في عبارته الجلال الشارح وخرج بالبول الفاظ

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) (قول الشارح والصحراء كالبنيان) نظير ذلك الصلاة في الصحراء فيقدم اليمين عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار عند قصد الانصراف عنه (قائدة) من الآداب أن

الحدث عنها والاصل عدم تأخره وان كان قبلهما متطهراً فهو الآن محدث لانه ييقن الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والاصل عدم تأخرها ان كان يعتاد تجديد الطهارة فان لم يعتد تجديدها فالظاهر تأخرها عن الحدث فيكون الآن متطهراً فان لم يعلم ما قبلها لزمه الوضوء لتعارض الاحتمالين من غير مرجح والوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلها ويلزمه الوضوء بكل حال احتياطاً قال في الروضة وهو الصحيح هند جماعات من محققي أمهاتنا

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) (يقدم داخل الخلاء يساره والخارج بمينه) لمناسبة اليسار للمستقنر واليمين لغيره والخلاء بالمكان الخالي نقل الى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفاً (ولا يحمل) في الخلاء (ذكر الله تعالى) أي مكتوب ذكر من قرآن أو غيره تعظيماً وحله قال في الروضة مكروه لاسرام والصحراء كالبنيان في هذين الاديان (ويعتمد) في قضاء الحاجة (جالسا يساره) دون بمينه فينصبها لان ذلك أسهل لخروج الخارج ولو بالقاء خارج بينهما

فيستعملهما (ولا يستقبل

القبلة ولا يستبرها) أدبا
في البنيان (ويحرم من
بالصحراء) قال صلى الله
عليه وسلم إذا أنتم الغائط
فلا تستقبلوا القبلة ولا
تستبروها بيول ولا غائط
ولكن شرفوا أو غربوا
رواه الشيخان وروى أيضا
أنه صلى الله عليه وسلم قضى
حاجته في بيت حفصة
مستقبل الشام مستدير
الكعبة وروى ابن ماجه
 وغيره باسناد حسن كقائه
 في شرح المهذب أنه عليه
 الصلاة والسلام ذكر عنده
 ان ناسا يكرهون استقبال
 القبلة بفروجهم أو قد
 فعلوها حوّلوا بمقصدي
 الى القبلة فجمع الشافعي
 رضى الله عنه بين هذه
 الاحاديث بمحمل أولها
 المفيد للتحريم على الصحراء
 لانها لسهنها لا يشق فيها
 اجتناب الاستقبال
 والاستدبار بخلاف البنيان
 فقد يشق فيه اجتناب ذلك
 فيجوز فعله كإفعله النبي
 صلى الله عليه وسلم لبنيان
 الجواز وان كان الاولى لنا
 تركه نعم يجوز فعله في
 الصحراء اذا استبرج برقع
 قدبر ثلثي ذراع فاكثر
 وقرب منه على ثلاثة أذرع
 فاقبل ويحرم فعله في البنيان
 اذا لم يستبر فيه على الوجه
 المذكور الآن يكون في

قائما فهو كالجالس في اعتنا ديساره وان كان القيام مكروها في كل منه - ما نتم ان خشى التنجيس في حالة تعين
 خلافها (قوله القبلة) أي عين الكعبة ولو بالاجتهاد لا جهتها على المعتمد وخرج بها بيت المقدس فاستقبله
 واستدبره مكروه مع عدم الساتر ويكره استقبال القمرين لا استدبارهما (قوله بيول ولا غائط) هو على
 القبر والنشر المرتب أي لا تستقبلوها بيول ولا تستدبروها بغائط لان الاستقبال جعل الشيء قبالة الوجه
 والاستدبار جعل الشيء جهة دبره أي خلفه فلو استقبل وتغوط أو استدبر وبيال لم يحرم وكذا لو استقبل
 ولوى ذكره يمينا أو يسار بخلاف عكسه لوجود الاستقبال بالعورة والخارج معاني العكس دون ما قبله
 وبما ذكره علم سقوط ما شنع به بعض كبار الفضلاء والعلماء على بعض الطلبة حين توقف في حكمه
 تعارضهما لانه لا يتصور وجودهما معا فضلا عن تعارضهما فقد كره شيخنا له في شرحه وغيره غفلة عن الحكم
 المذكور وأما الوزن لا معا فليس من التعارض بل يقال أيهما أشد حرمة فيتجنبه اذا تعارض اجتنابهما معا
 فراجع وحرر وافهم (قوله ولكن شرفوا أو غربوا) أي ميلا عن عين الكعبة الى جهة المشرق أو الى جهة
 المغرب وهو خطاب خاص بمن قبلتهم الجنوب كأهل المدينة الشريفة أو الشمال كأهل عدن لان هؤلاء
 لا يخرجون عن عين القبلة لو شرفوا أو غربوا بخلاف نحو أهل مصر عن قبلتهم المشرق وأهل السند عن
 قبلتهم المغرب وقول بعضهم يؤخذ بعموم الحديث في هذا كما في الخطاب في صدره اعتبارا باللفظ برده التعبير
 بالاستقبال والاستدبار في صدر الحديث على انه لا يوجد ذلك حقيقة الا في بلد مساو لمكة في الطول أو العرض
 كما يعرف من له دراية بذلك ويجب على الولي منع الصبي والمجنون في عدم الساتر ويذب معه (قوله فعلوها) أي
 الكراهة بمعنى اعتقدوها أو بمعنى فعلوها ما بدل عليها أو بمعنى وقعت منهم فهو توبيخ لهم وأشار بقوله حولوا
 بمقعدتي الى القبلة الى انهم انما كرهوا ما نقل عنهم اعتمادا على فعله صلى الله عليه وسلم من جعله مقعدته لغبر
 القبلة فهو تأن كيد في رد ما فهموه والمقدمة اسم لنحو حجر بن عبيد بن جاس قاضي الحاجة غلب ما بينهما من خفص
 (قوله لجمع الشافعي) فندبة الجمع لا لا محاب كافي عبارة بعضهم كالنهي على ضرب من التجوز (قوله أولها)
 وهو حديث لا تستقبلوا الخ (قوله كإفعله) أي في بيت حفصة وهو في غير المعدل لكنه مع الساتر بدليل الحكم
 عليه بكونه خلاف الاولى وان كان المعتمد انه مكروه وسكت عن المعدل المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 حولوا الخ لعله عاذ كراهة ليس خلاف الاولى وان كان الافضل تركه حيث سهل غيره (قوله نعم الخ) فيه
 اشعر بان المراد بالصحراء ما ليس بساتر معتبر وان كان في البنيان وعكسه والساتر في المستقبل لا بيول يكون
 أمامه وفي المستدبر للغائط يكون من خلفه (قوله بمرقع) ولومن زجاج وماء صاف ان تمكن أو بذيله كما
 يأتي وتقديره ثلثي ذراع نظر الغالب فلو كفاه دونهما فله الاقتصار عليه أو احتاج الى زيادة وجبت فلو بال
 قائما وجب ستر عورته وما تحتها الى آخر قدميه لكونه من حريم العورة قاله شيخنا الرمي عن افتاء والده
 والوجه الاكتفاء بما حاذى العورة ظاهرا وقال أيضا لا بد في الساتر أن يكون عريضا يسترجو ان العورة
 فلا يكتفى نحو العزقة والوجه خلافه وفا قال بن حجر رحمه الله تعالى (قوله المهيأ) أي المعد وهو يحصل بان هبأ
 لذلك أو بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه بغير بناء أو بشكر قضاء الحاجة فيه مرات بعدة العرف فيها
 معدا وهل نحو الكيمان التي جرت عادة الناس بقضاء الحاجة عليهما من المعد مال شيخنا الى انها ليست منه
 فراجع (قوله فلا يحرم) ولا يكره ولا خلاف الاولى كما مر وكذا الاحرمة مع العذر بجزء عن الساتر ولو
 لا يبطّل القعود على الخلاء لانه يحدث منه الباسور وهو مكروه كما قاله في الروضة (قول الشارح ولكن شرفوا
 أو غربوا) أي اذا كان قاضي الحاجة في المدينة الشريفة وما ساتها والافقد يكون النشر يقي والتغريب على
 سمت الكعبة (قول الشارح بمرقع الخ) الظاهر أن الساتر في هذا الباب لا بد أن يكون عريضا
 بحيث يستر العورة

البناء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وان بعد الساتر وقصر ذكر ذلك في شرح المهذب وغيره وذكره

حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (ويستتر) عن أعين الناس في الصحراء ونحوها بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو أُرِخِي ذيله حصل به الستر (ولا يبول في ماء راكد) لحديث مسلم فيقال واقد عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبالي في الماء الراكد والنهي فيه للكرهية وإن كان قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجاري فنقل في شرح المذهب عن جماعة الكراهية في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأن فيه اتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (و) لا يبول في (حجر) لحديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبالي في الحجر وهو بضم الجيم وسكون الحاء الثقب وألحق به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قيل إن الجن نسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه (ومذهب راجح) لثلاث يحصل له رشاش البول (ومتحدث وطريق) لحديث مسلم اتقوا اللعائن

بذيله كما مر وتعد ترك الاستقبال والاستبصار بنحو راجح هبت عن جانبي القبلة أن أمكنه أن خشية التنجيس أشد (فتنبه) خرج بالبول والغائط استقبال القبلة واستبصارها بجماع أو بدم فصد أو رجامة أو إخراج قيح أو ريح أو منى أو ألقاء نجاسة فلا حرم ولا كراهية وإن كان الأولى تركه تعظيما لها منم للثقب المنفتحة في الانسداد الخلق حكم الأصلي كما تقدم آنفا (فرع) هل المذي كالبول فيما ذكر راجحه (قوله أنه لو أُرِخِي ذيله) ومثله سلعة فوق عورته وشعر كذلك كاحيته (قوله ويبعد) بفتح أوله وضم ثالثة لأنه من بعد اللازم كحسن لا من أبعاد المتعدي والبال كالماء حيث أمكن البعد وسهل عليه وأمن وأراد به والاسن لغيره من الناس البعد عنه بقدر بعده عنهم ويندب أن يغيب شخصه عنهم أيضا والابنية الواسعة في هذا كالصحراء وانما قيد بها لإخراج الابنية المعدة (قوله ويستتر) لاجتماع ماء صاف بخلاف سائر القبلة كما مر ويقدم الستر على البعد وغيره لو عارضه والستر مندوب عن أعين من لا يحرم نظره إلى عورته سواء كان بحضرة أو احتمال ضرره عليه وواجب في غيره كذلك وجوب الغض لا يسقط وجوب الستر نعم إن علم غرض البصر بالفعل لم يجب الستر (قوله ونحوها) أشار به إلى أن المراد بالصحراء ما يحصل فيه النظر ولو احتمل لا سواء كان في بناء يمكن تسقيفه أو لا والتقييد بثلاثي ذراع وثلاثة أذرع غير معتبر لأنه ناشئ عن توهم اتحاد سائر القبلة والأعين وليس كذلك لأنه لا تلازم بينهما نعم لا يحرم التكشف على محبوس بين جماعة تعذر عليه الستر ولا لمن خاف خروج وقت الصلاة بخلاف خوف خروج أول الوقت أو فوات الجمعة لا تناسع الوقت مع وجود البديل فيها كما يأتي (قوله ولا يبول في ماء) والغائط كالبول وصحهما فيه كذلك (قوله للكرهية) إن كان مباحا أو مأكلا ولم يتعين للطهارة به والاحرم مطلقا قال شيخنا الرمي ما لم يستبحر فتأمله (قوله وينبغي أن تحرم الخ) هو مرجوح إلا أن جل على أن معه نحو تضخم بدن أو ثوب (قوله لأن فيه اتلافا) تقدم جوابه بامكان طهره بالكثرة (قوله فالأولى اجتنابه) أي أن لم يستبحر والحاصل أن نحو البول في الماء مكره بالليل مطلقا لأنه ما دى الجن وإنما يحرم كتنجيس العظم لأنه قد لا يتنجس هنا أولا فيه من تنجس ما يتناولونه بخلاف الماء ويكره بالنهار إلا في را كدم مستبحر وباركثير (قوله ولا في حجر) أعاد العامل لدفع توهم عطف حجر على را كد فيكون المعنى في ماء حجر وليس مراد افتتاحه وكلامه في البول ومثله الغائط كما تقدم (قوله نهى أن يبالي الخ) رصرفة عن الحرمة عدم المقتضى لها ولذلك لو علم أن فيه إيذاء له بها فيه أو لما فيه به حرم إلا في حيوان يندب قتله ولا تعذيب (قوله الثقب) فيه إشارة إلى أن الحجر والثقب مترادفان وهو ما فيها استدارة وان السرب والشق ما فيها استطالة والمراد هنا الأعم فتأمله (قوله ما قيل إن الجن الخ) فيه إشارة إلى أنه غير مرط على غير الجن كذلك كما مر (قوله ومذهب راجح) أي جهة هبوبها حاله هبوبها سواء من الأعلى أو الجوانب أو الأسفل (قوله رشاش البول) وكذا رشاش الغائط المانع أما الجامد ففي شرح شيخنا الرمي تبعا لوجه عدم الكراهية وخالفه شيخنا حصول ريج الغائط وسواء في المعد وغيره كما ذكره ابن عبدالحق وغيره من التعارض هنا بهبوب الراجح عن بين القبلة وشمالها يمكن عقلا لا عذرا فتأمله (قوله تسببا الخ) جواب عن كونهما يلعبان أنفسهما كثيرا المفهوم من الحديث المذكور وسكت عن جواب التشنية لعلها من تعدد المسكان بالطريق والظل (قوله والمعنى الخ) يفيدان في الحديث مضافا محذوفا (قول الشارح يحصل له رشاش البول) أي فيختص بالاستقبال وهذا ما في الراقي وقال فيماري من أنه صلى الله عليه وسلم كان يستمخر الراجح معناه ينظر أين يجراها فلا يستقبلها لئلا يعود عليه البول لسكن يستدبرها انتهى ونازع الولي العراقي في ذلك لما في الاستدبار من عود الرائحة الكريهة (قول الشارح الذي يتخلى في طريق الناس إلى آخره) هذا مفرد واللعائن مثني فلا بد من تأويل وقد يقال هو مثني في المعنى

باعتبار

قالوا وما اللعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم تسببا بذلك في لعن الناس لهما كثيرا

عادة فتنسب إليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سب اللعن المذكور وألحق بظل الناس في الصيف موضع اجتماعهم في الشمس في

التنماء وعملها قول المصنف متحدث بفتح الـ اسم مكان التحدث وكلامه في البول وصرح في الروضة بكرهه في قارة الطريق ومثلها التحدث أما التفوط فقال في شرح المهذب وغيره ظاهر كلام الأصحاب أنه في الطريق (١١) مكروه وينبغي أن يكون محرماً لما

فيه من إيذاء المسلمين ونقل في الروضة كاصلها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام وأقره ومثل الطريق في ذلك المتحدث وعبارة الروضة هنا كاصلها ومنها أي الآداب أن لا يتخطى في متحدث الناس (وتحت ثمرة) صيانة للثمرة الواقعة عن التلويث فتعافها النفس والتفوط كالبول فيكرهان قال في شرح المهذب ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره قال ولم يقولوا بالتحريم لان التنجس غير متيقن (ولا يتكلم) في بول أو تفوط بذكر أو غيره قال في الروضة يكره ذلك الا لضرورة فان عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقد روى ابن حبان وغيره حديث النهي عن التحدث على الفائط (ولا يستنجي بماء في مجلسه) بل ينتقل عنه لئلا يحصل له رشاش بنجسه قال في الروضة الا في الاخيلة المعدة لذلك فلا ينتقل لانه لا يناله فيها رشاش ولا ينتقل المستنجي بالحجر لا تنقاه المعنى المذكور (ويستبرئ من البول) عند انقطاعه

وهو التخلي أي انقوا التخلي الخ والتخلي يشمل البول والغائط فهما مكروهان على المعتمد من الخلاف المذكور في الشارح ومحل الكراهة في الحديث المباح والا فلا يكره ذلك بل قد يجب أن لزم عليه دفع معصية (قوله من إيذاء المسلمين) ودفع بانه غير محقق والمراد بالطريق محل مرور الناس الجائز والا فلا كما مر نعم لا كراهة في مملوك له (قوله انه حرام) هو مرجوح قال بعضهم وفي عدم الحرمة نظر اذ مقتضاه جواز لمن أكل البصل ونحوه كالثوم فراجع (قوله صيانة للثمرة الواقعة) سواء كانت من مأكول أو غيره ولو لولشم أو نحو ثداو كورق ورد وقرظ ليدفع وسدر لافس وغيرها (تنبيه) قال العبادي وسقى الشجر بالماء التنجس كالبول أخذ من العلة فراجع (قوله فيكرهان) من حيث البول وان حرمان كون الارض ملكا لغيره قال شيخنا الرملي والغائط أشد كراهة وخالفه غيره (قوله وقت الثمرة وغيره) مما قبل انعامه حيث ظن بقاء النجاسة الى وقته ولو نحو ردى فان ظن وجود ماء يظهر به المحل قبل وقت الثمرة فلا كراهة ويظهر ان ذلك في البول فتأمل (فرج) يكره قضاء الحاجة في الضفا والمروة ومنى وعرفة والمزدلفة وفرج ومحل الرمي وغيرهما أما كن اجتماع الحاج والبول بالحرمة مرجوح ويحرم ذلك في مسجد ولو في اناء بخلاف القصد فيه للعفو عن جنس الدم ويحرم في مقبرة منبوشة لما فيه من تنجس أجزاء الميت ولو صديدا وعلى قبر مطلقا وقرب قبري ويكره بقرب قبر غيره (قوله ولا يتكلم) عطف على يقدم بان يتلفظه بحيث يسمع نفسه بالفعل ولو كان سمعه معتدلا (قوله في بول أو غائط) أي في محلها سواء قبلهما أو بعدهما وحالهما على المعتمد كما أشار اليه الشارح بالطرفية دون على خلافا للخطيب في غير الأخيرة (قوله بذكر أو غيره) كقرآن وكلام عرقي (قوله الا لضرورة) فلا يكره بل يجب أو حاجة فيندب (قوله حمد الله بقلبه) ومثله الذكرك المطالب لونسه قبل الدخول وأذكار الوضوء ولو تروأ فيه والله كرمه والاولى تأخيرها ويقدم عليه الذكرك المتعلق بالخلاء (قوله ولا ينتقل المستنجي بالحجر) أي ندبا بل لا يجب لتيتم معهما لا يكفيه أو علم عدم وجود الماء في الوقت (قوله ويستبرئ من البول) قال شيخنا الرملي وكذا من الغائط (قوله ونتر) هو بالثنا الفوقية بعد النون ومعناه الجنب والمراد مسح به ذكره باهمامه وسبابته من أسفله الى أعلاه وفي المرأة بمصرعاتها (قوله وغير ذلك) منه المثنى أو أقله كما قيل سبعون خطوة وعبارة الخطيب وابن عبدالحق وأكثرا قيل فيه سبعون خطوة انتهى وفيه نظر ويظهر أنه لا يتقيد بعدد بل بما يغلب به على الظن انقطاعه به (قوله وجوبه) حل على ما إذا غلب على مافي ظنه عدم انقطاعه (قوله عند دخوله) أي قبيل دخول ما ينسب له ولو من أول دهليز طويلا وان كان دخوله لغير قضاء الحاجة كما مر (قوله بسم الله) ويكره اتمامها (قوله اللهم اني أعوذ بك) أي أستجير وأعتصم بك فان كان دخوله بطفل قال انه يعوذ أو اني أعيذه وقدمت البسملة على الاستعاذة هنا عكس القراءة المناسبة ما بعدهما (قوله خروجه) أي بعد اتمامه وان بعد كدهليز طويلا كما مر (قوله غفرانك) ويندب تكرره ثلاثا وسبب سؤاله خوف نقصه في شكر نعم الله تعالى حيث أطعمه وسقاه ثم هضمه ثم سهل خروجه باعتبار الطريق والظل (قول المتن ونحت ثمرة) قال في شرح المهذب سواء في ذلك المباحة والمملوكة (قول الشارح قال في الروضة يكره ذلك الا لضرورة) أي ولو كان ذلك بردا للسلام (قول المتن ويستبرئ) (قائمة) يكره حشوا الذكرك بقطن ونحوه (قول الشارح لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية) زاد في الكفاية أيضا ولا ان الماء يقطع البول على ما قد قيل

(٦ - قليوني وعمره - أول)

بالشحن ونتر الذكرك وغير ذلك وهو مستحب لان الظاهر من انقطاع البول

عدم عوده كما قاله في الكفاية ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه ويشهد له رواية البخاري في حديث القبرين لا يستبرئ (وبقول عند دخوله بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الحب والخبائث وعند خروجه غفرانك)

الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث زاد ابن السكن وغيره في أوله بسم الله وروي أصحاب السنن الأربعة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال غفرانك وروي ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني واخبت بضم الخاء والباء جمع خبث وخبائث جمع خبيثة والمراد بذلك ذكور الشياطين وأنهم كما قاله في الدقائق والاستعاذة منهم في البناء المعد لقضاء الحاجة لانه مأواهم وفي الصحراء لانه يصير مأوى لهم بخروج الخارج (ويجب الاستنجاء) ازالة للنجاسة (بماء) على الاصل (أو حجر) لان الشارع جوز الاستنجاء به حيث فعله كما رواه البخاري وأمر بفعله بقوله فيها رواه الشافعي رضي الله عنه وليس تنج بثلاثة أحجار الموافق لما رواه مسلم وغيره من نهي صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فكان

أول تركه الذي كره في ذلك الوقت وان طلب تركه خصوصاً ان صحبه ترك فلي وغفرانك مفعول مطلق أو مفعول به (قوله الحمد لله الذي الخ) هذا القاضي الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب (قوله بضم الخاء والباء) قال في الدقائق ويجوز اسكان الباء وقال في تهذيب الامماء انه بالضم خاص بماءنا وبالا سكان يطلق على هذا وعلى الشدة والمكروه والكفر وعلى ذلك فلا حاجة لقول الشارح والمراد الخ (قوله ويجب الاستنجاء) أي على سبيل الشرطية وانما عبروا بالوجوب مراعاة لرد قول أبي حنيفة والمزني من أئمتنا بعدم وجوبه وهو بالماء يقال له استطابة وبالحجر استجمار وقيل الاستطابة كالاستنجاء وهو لغة القطع من نجوت الشيء قطعه لقطع المستنجى الذي عن نفسه به وعرفا ازالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه أي الماء بكونه مطلقاً وبالحجر بما يأتي أو بشرط الحجر المذكور قال ابن حجر وتعتبره الاحكام الخمسة أي بحسب عوارضه لان أصله الاباحة ثم انتقل الى الوجوب وقد يندب كجمع الحجر مع الماء كذا قال وفيه بحث والوجه تمثيله بغير الملوث كما يأتي وقد يكره كافي نحو ماء زمزم وسيأتي عن شيخنا أنه خلاف الاولى والاولى تمثيل السكراة بالاستنجاء من الرجح على وجه كما يأتي وقد يحرم كافي النقد المطبوع وقد لا يجزى كافي المطعوم وانما يجب من خارج ملوث كما يعلم من آخر الفصل وان كان قسراً لا يزيله الا الماء خلافاً للخطيب وخرج بالملوث خروج الرجح فلا يجب فيه الاستنجاء بل يكره منه وان كان المحل رطباً لانه طاهر على الراجح بل يحرم لانه عبادة فائدة فراجه (قوله ازالة للنجاسة) فهو ليس على الفور والائم عند خروج وقت الصلاة بتركها فقط نعم يجب الفور لعذر أو على من علم عدم الماء في الوقت كما مروى بتعنيق عليه بارادة القيام الى الصلاة ونحوها وموجبه الخروج بشرط الانقطاع ويجب تقديمه على الوضوء في حق صاحب الضرورة وعلى التيمم مطلقاً (قوله بماء) شمل ماء زمزم وهو مكروه عند الخطيب وابن حجر وقال شيخنا خلاف الاولى لما قيل انه يورث الباسور ويلحق به في خلاف الاولى والسكراة مانع من بين أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وماء الكوثر والماء المغضوب على أهله (قوله أو حجر) قال العلامة ابن قدامة وهو رخصة ومن خصائص هذه الامة وفيه نظر بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم سأل أهل قباء بماذا أثنى الله عليكم بقوله فيه رجال الآية فقالوا اله يا رسول الله لانعرف شيئاً الا اننا كنا نتبع الحجارة بالماء وقد يقال ان الخصوصية من حيث الاقتصار عليه فتأمل وشمل حجارة الذهب والفضة وان حرم بالماء منها وشمل حجارة الحرم ويكره بها وقال شيخنا لا كراهة وشمل الموقوفة غير المسجد مطلقاً ويجزى بها السكن مع الحرمة فيها وسيأتي ما في المسجد وشمل نحو الجواهر (قوله الموافق) هو مجرور نعت لما والحديث الاول دليل الجواز والثاني دليل الوجوب والثالث دليل عدم جواز النقص عن الثلاث وما بعد الاول دافع لتوهم الخصوصية به صلى الله عليه وسلم (قوله بان يقدم الحجر) هو تصور الجمع قال شيخنا ولا يشترط في الجمع طهارة الحجر ولا كونه ثلاثاً فيمكنه بالنجس ولومن مفاظ قال ولا يسن جمع الماء والحجر في غير الاستنجاء من النجاسة ويقدم في الاستنجاء بالماء قبله وفي الحجر ولو مع الجمع دبره لسهولة جفافه المستعمل من الماء قدر يغلب على الظن زوال النجاسة به وعلامته زوال النعومة ولا يندب الاستعانة في الاستنجاء بنحو أشتان ولا شم اليد به فان شمها فوجدها من النجاسة لم يضر ان كان من بين الاصابع ويضر ان كان من الملاقى لأجل لدالته على

(قول الشارح والخبث بضم الخاء والباء) قال في شرح مسلم أكثر الروايات بأسكان الباء فقبل هو المكروه مطلقاً وقيل بشرط وقيل بالكفر وقيل الشيطان (قول المتن ويجب الاستنجاء) خالف في هذا أبو حنيفة والمزني قياساً على الاثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية الى أن الحجر لا يجزى مع وجود الماء وذهب بعض العلماء الى تعين الحجر (قول المتن وجمعها الى آخره) وما في قصة أهل قباء من أن البناء عليهم لهم

واحتز بالجامد الذي زاده على المحرر عن ماء الورد ونحوه كما قاله في الدقائق والطاهر عن النجس كالعصرو والقاع عن غيره كالقصب الامس وبغير محترم عنه كالطعوم في الصحيحين النهي عن الاستنجاء بالعظم زاد مسلم فانه طعام اخوانكم يعني الجن فطعوم الانس كالخبز أولى فلا يجزى الاستنجاء

بواحد مما ذكر وبعض به في المحترم (وجلد دبغ دون غيره في الاظهر) فيه ما وجه الاجزاء في المدبوغ أنه انتقل بالدبغ عن طبع اللحوم الى طبع الثياب ومقابله يقول هو من جنس ما يؤكل ووجه عدم الاجزاء في غير المدبوغ أنه مطعوم ومقابله يقول هو قيد فيلحق بالثياب (وشروط الحجر) لأن يجزى (أن لا يحرف النجس) الخارج (ولا ينتقل) عن الموضع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه (ولا بطراً أجنبي) من النجاسات عليه فان جف الخارج أو انتقل أو طراً نجس آخر تعين الماء (ولو نضر) الخارج كالدم والندى (أو انتشر فوق العادة ولم يجاوز

بقائها فتجب اعادته (قوله وفي معنى الحجر) أي قياساً عليه بجامع ازالة النجاسة وفيه القياس على الرخص وهو صحيح حيث استنبط له معنى كما هنا (قوله الوارد) دفع به قياس الشيء على نفسه (قوله كل جامد) دخل فيه الحرير كالديباج ولول الرجال فيحل على المعتمد (قوله وبغير محترم عنه) أي المحترم فيحرم ولا يجزى ومنه توراة وانجيل لم يبدل ولا وكل علم شرعي وآلته كالنطق الآن لا ما كان لانه كان فلسفة ومنه جزء حيوان متصل مطلقاً ونحو صوف أو منفصل من آدمي ولو مهدراً كحربي ومرد ومنه جزء مسجد وان انفصل وجاز بيعه عند بعض الأئمة وقال شيخنا بصحته فيما يصح بيعه ومنه حجارة السكبة بالاولى من المسجد ولا نظر لمن تردد فيها ومنه جلد مصحف ولو منفصل حيث نسب اليه وجليد علم حال اتصاله (قوله كالطعوم) وهو ما ثبت فيه الربا ومنه جلد حوت جف وخشن بحيث لو بل كل فان لم يؤكل جاز وهذا يجمع التناقض (قوله فانها الرواية) الاولى فانه لعل الشارح رواه بالمعنى (قوله كالخبز) أي ما لم يحرق ولا جاز خروجه عن المطعوم وبذلك فارق العظم فانه لا يخرج بحرقه عن كونه مطعوماً للجن ويحرم حرق كل منهما وقيل يجوز حرق العظم وهل نفس العظم هو المطعوم لهم أو يعود لهم ما كان عليه من اللحم وهل يأكلون عظام الميتة أيضاً راجعه (قوله وبعضه في المحترم) من حيث الاحترام وبعضه في غيره ان قصد العبادة لفسادها وحرمه المطعوم خاصة بالاستنجاء بخلاف زوال نجاسة به أو غسل الأيدي فائز حيث احتجيج اليه بقدر الحاجة (قوله وجليد) هو من أفراد ما قبله وخصه للخلاف فيه وهو مجرور عطف على جامداً ومرفوع عطف على كل أو مبتدأ خبره محذوف أي في معنى الحجر (قوله لانه انتقل) أي جاز الاستنجاء به وان كان يؤكل على المعتمد والاقوال في جلد المذكاة أما جلد ميتة اذا دبغ فالقديم منع أكله وهو المعتمد وأما جلد مالا يدكى كالحمار فلا يجوز أكله بعد دبغه قطعاً (قوله من النجاسات) ولو من بعد انفصالها وكذا من الطاهرات الرطبة ولا نضر الجامدة (قوله فان جف) أي ولم يخرج بعده خارج ويصل اليه ولو من غير جنسه كما رجع اليه شيخنا والاكفي الحجر فيه (قوله أو انتقل) أي بانفصال على ما قاله الخطيب وهو ظاهر وان لم يجاوز الصفحة والحشفة وقال شيخنا الرمي وان لم ينفصل بان سال بعد استقراره مع الاتصال وعلى الاول يتعين الماء في المنفصل فقط وعلى الثاني في الجميع وسيأتي ما فيه (قوله أو طراً) وكذا لو كان سابقاً على المحل من غير الخارج وقيد بالنجس لعمومه في الرطب والجامد ومثله لو كان من الطاهرات الرطبة كبطل من أثر نحو استنجاء نعل لا يضر العرق لانه ضروري (قوله كالدم) أي من غير الخيض (قوله وكالندى) تبع في كونه من النادر الروضة وهو غير صحيح كما مر لان المني والمني والودي ودم الخيض من المعتاد على الراجح فيها خلافاً لمن زعم خلافه الآن يراى بان دور قلة وجوده فليس كالبول مثلاً وهو ظاهر كما تقدم (قوله أو انتشر) ولو بعرق ويعني عما يلاقيه غالباً من ملبوسه (قوله وحشفته) أو قدرها من مقطوعها أو من امثاله من فاقدها في المرأة ولو بكراً أن لا يدخل مدخل الذكر (قوله أما المجاوز لما ذكر) قال شيخنا الرمي وان ابتلى به خلافاً لابن حجر وفي شرحه موافقة ابن حجر وحمله شيخنا على من فقد الماء كافي بعض النسخ وفيه نظر (قوله دون المنفصل عنه)

بين الماء والحجر قال النووي لأصل له قال النووي بل وجه التناء عليهم استعمالهم الماء لان العرب كانت تقتصر على الحجر (قول المتن وفي معنى الحجر كل جامد طاهر الخ) نقل النووي في شرح المذهب عن الخطابي جواز استعمال النخالة ودقيق الباق في غسل الأيدي ونحوها قال الزركشي والظاهر ان عدم استعمال المطعوم لا يتعدى الاستنجاء الى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملح مع الماء في غسل الدم قال وظاهره جواز استعمال الخبز ونحوه في ذلك وفيه نظر (قول المتن وجليد) قيل ان كان ابتداء كلام فلا خبر له وان كان معطوفاً على كل لزم أن يكون قسماً مع انه فرد من كل جامد الخ وكذا اذا عطف على جامد يلزم مثل هذا ولو

صفحته) في الغائط (وحشفته) في البول (جاز الحجر في الاظهر) في ذلك الحاقه لتكرره وقوعه بالمعتاد والثاني لا بل يتعين الماء فيه لان جواز الحجر تخفيف من الشارع ورد فيما تم به البلوى فلا يلحق به غيره أما المجاوز لما ذكر فمتعين فيه الماء جزماً وكذا غيره المتصل به دون المنفصل عنه

(ويجب في الاستنجاء بالحجر لجزئ (ثلاث مسحات) بفتح السين جمع مسحة بسكونها ولو بأطراف حجر) أي ثلاثة أحجار أو بثلاثة أطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها (٤٤)

أطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها (٤٤) ثلاث أطراف حجر لان المقصود عدد المسحات (فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب الانقاء) بالزيادة عليها الى أن لا يبقى الا أثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخنزف (وسن الايتار) بعد الانقاء المذكور ان لم يحصل بوتر كأن حصل براءة فيأتي بخامسة قال صلى الله عليه وسلم اذا استجمر أحدكم فليستجمر وترامق عليه (و) سن (كل حجر) من الثلاثة (لكل محله) فيبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويدبره قليلا قليلا الى أن يصل الى موضع ابتدائه وفي الثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويدبره قليلا قليلا الى أن يصل الى موضع ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين والمسربة جميعا (وقبل بوزعن لجانبية والوسط) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقبل من مقدمها وبالثالث الوسط (ويسن الاستنجاء بيساره) تاسيابه صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو داود وغيره وروى مسلم عن سلمان نهانا رسول الله صلى الله

أي عن المجاوز وهو ما في داخل الصفحة والحشفة سواء تقطع أولا وسواء انتقل أولا وهذا مخالف لما رآنا والوجه الاخذ بهذا العموم هو الحاصل ان المنفصل عن المخرج لا يجوز في الحجر مطلقا وان المتصل به يكفي فيه الجبران لم يجاوز ما ذكر سواء انتقل أولا وبذلك علم أنه لا حاجة لما زاده في المنهج بقوله أو تقطع فتأمل (فرع) لا يجوز في حجر في فرج المشكل ولا في أحد هما الا ان اتضح به أو كان له ثقبه واحدة وتقدم اجزؤه في الثقب المنفتحة في الانسداد الخلق دون العارض (قوله أي ثلاثة أحجار) دفع هذا التفسير إيهام ان كل مسحة بثلاثة أطراف ويكفي طرفان أو طرف واحد لم يتنجس أو غسله وجفأ أو كشط مالا في المحل منه (قوله عدد المسحات) وبذلك فارق رى الجاران المقصود عدد الرميات كذا قالوا وفيه نظر واضح لان المعتبر هو المسح والرمي وهو متعدد فيهما لا الممسوح به والرمي به سواء تعدد فيهما أولا واكتفى بفجر الحجر هنا ايضا لان المقصود زوال النجاسة (قوله ينق) يقرأ بفتح الياء والقاف وبضم الياء وكسر القاف كذا ضبطه بعضهم والمحل فاعل في الاول ومفعول في الثاني (قوله بخامسة) وهو موضع الثالثة فتكون المسربة فان حصل بوتر لم تسن الزيادة عليه فلم أنه لا يسن تثليثه كفسلات الكلب ونقل عن شيخنا الرمي على طلب تثليث النجاسة الكلية وتثليث الاستنجاء بالماء فليستجمر ما هو (قوله وسن كل حجر) فالتعميم مندوب وكل عطف على الايتار قال شيخ شيخنا عميرة وهذا ما في الشرحين والروضة وعليه غالب المحققين ولم أر لشيخنا يعني شيخ الاسلام في المنهج وغيره سلفا في وجوبه واعتد به شيخنا الزبدي والعلامة العبادي ورد على ابن حجر دعوى ان الوجوب منقول واعتد شيخنا الرمي كواله ان التعميم واجب تبعاً لشيخ الاسلام لكن يلزم عليه الغناء الوجه الذي بعده بالتوزيع وجعله لشدة الاعتماد على المعنى له ولا معول عليه (قوله فيبدأ) أي ندبا ويضع الحجر أو لا على محل طاهر ندبا ولا يضر انتقال النجاسة في الادارة (قوله ويسن الاستنجاء بيساره) وهو بالماء واضح وبالحجر في الدبر ما تقدم وأما بالحجر في القبل فلم يذكره وهو في المرأة كالذكر وفي الذكر ان يمسك الحجر بعقبه ان أمكن والا في يساره ويمسك ذكره بيمنه ولا يحركها ويضع الحجر على رأسه مرة بعد أخرى ولا يكرر الوضع في محل واحد وكذا في نحو الجدار وفيه المسح عليه لا على ولا أسفل ويمينا وشمالا حيث لم يتكرر المسح على محل واحد كما مر (قوله بلالوث) خرج المألوث فيجب وان كان قدرا قليلا بحيث لا يزيله الا الماء أو صغار الخنزف كما مر ويكفي فيه الحجر وان لم يزل شيئا كما أنه يكفي على قول التسبب المذكور في غير المألوث وتقدم حكم الرجوع

(باب الوضوء)

هو أول مقاصد الطهارة كما مر وقدمه لعمومه وهو افة النظافة لان أصله من الوضوء وهي النظارة والحسن وشرعا استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بابنية وخصت هذه الاعضاء لانها محل اكتساب الخطايا التي يكفرها الوضوء وفرض مع فرض الصلاة وقيل بعد ستة عشر شهرا من الهجرة ولعلمهم على هذا كانوا قال ومنه جلد كان أولى والمخلص أن يقال هو من عطف الخاص على العام (قول المتن والوسط) كل موضع صلح فيه بين كالف والجماعة والتملادة فانه باسكان السين لا غير وان لم يصلح فيه بين كالف والساحة فالفتح ويجوز الاسكان على ضعف نبه عليه النووي في الهافق

(باب الوضوء)

لا عليه وسلم أن نستنجي باليمين (ولا استنجاء ليدور) بفتح العين (بلالوث في الاظهر) لفوات مقصود الاستنجاء من ازالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لانه لا يتلوه عن رطوبة خفية ويجزى الحجر فيه وقبل فيه قول النادر وهي الاول يستحب الاستنجاء منه خروجاً من الخلاف وقول الحجر لا يجب واضح (باب الوضوء) هو مشتمل على

لا يصلون الا به لكن على سبيل الندب والنظافة لانهم من الشرائع القديمة ولم ينقل وقوع صلاة لغيره عن جوده
فراجعوه وفرض أو لا اسكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق الامع الحديث وعلم انه ليس من خصائص هذه الامة الا
أنه وهو يباح محله يوم القيامة المسمى بالفترة والتحجيل (قوله فروض وسنن) اقتصر عليها لذكرها في
الباب والمراد بفروضه أركانه وأما شرطه كالغسل فهي الماء المطلق والعلم به ولو ظنا بالاجتهاد وعدم المانع
الشرعي كالحيض الا في نحو غسال الحج وعدم المانع الحسي كشمع وجري الماء على العضو ووجود
المقتضى لانحو الشاك والاسلام لغير ذميمة لتحل لجليها والتميز لغير مجنونة كذلك وطفل في الحج وعدم
الصارف كردة ونية تبرد ونحوها وعدم التعليق الابان شاء الله بقصد التبرك فقط وتميز فرائضه من سننه
للاجهل لم يقصد بفرض فقل ودخول الوقت لصاحب الضرورة وتقديم استنجائه وتحفظ احتيج اليه
وأما غسل عضو أو أعضائه والجزء الذي يتم به الواجب من كل عضو فهو ما من الاركان لانها بعضها ويجوز
عدمها شرطاً للاعتداد بها (قوله فيم كل فرض) أي جملة الافراد كما ذكره فهو من الحكم على لفظ العام
لا على حكمه الذي هو كلية محكوم فيها على كل فرد فرد المقتضى ان كل فرد منها ستة فتكون ستة وثلاثين
وهو باطل قطعاً (قوله نية) ويتعلق بها سبعة أحكام نظمها بعضهم بقوله

حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقة العزم أو القصد وشرعا القصد المقارن للفعل وحكمها الوجوب ولو انقل للاعتداد به ومحلها
القلب وزمنها أول العبادات وكيفيةها بحسب الابواب كالصلاة هنا وشرطها الاسلام والتميز والمقصود بها تمييز
العبادات عن بعضها أو عن العادات واشترط بعضهم قصد أفعال الوضوء كالصلاة واستظهره العبادي (قوله
حدث عليه) المراد بالحدث السبب لان غيره لا يكون عليه تارة دون أخرى ولا يحتاج للتأويل بل رفع حكمه
(قوله ما يصدق الخ) لاجمع افراده لانه نكرة فيم (قوله حدث البول) بالاضافة البيانية كما علم (قوله رفع
حكمه) أي انه منزل على ذلك وان لم يلاحظه الناوي أو لم يعرفه وينصرف للرفع العام كما سيأتي (قوله
ليدخل) أي صريحاً بخلاف عبارة المهر ولا يهاهما أن أُل للاستغراق وفي الادخال نظر من حيث الخلاف
(قوله بعض احداثه) أي فردا منها وان بقي بقيتها بخلاف من نوى جزء فردا منها فانه لا يصح كبعض حدث
البول لانه اذ ابقى بعضه بقي كما لعدم تجزئه ولا تعارض بالمثل لقوة جانب البقاء بالاستدامة وفارق الطلاق بانه
ايجاد بعض معدوم وليس دوام العصمة رافعا لباقيها وفي الحقيقة انه لا جامع بينهما وانما نظير ما هنا ما لو قال
أوقف عليك طلقة ورقت بعضها فانه يغلب جانب الباقي وحينئذ فلا مخالفة بينهما فتأمل ولا يشك ما هنا
أيضا بما قاله من الحاق ما يظهر من الشمس بما ظهر في وجود النهار وبقائه لان وجود النهار قد تحقق بما هو
ظاهر وليس بقاء الليل محققا بما خفي لاحتمال ستره عنا بما يمنع من رؤيته على ان اسم النهار يطلق على جزئه
وكاه كالماء ومن هنا يعلم صحة قول البغوي انه اذا نوى رفع حدثه في حق صلاة لا في حق غيره هالم يصح ومثله لو
رفعه لصلاة دون أخرى أو استباح به صلاة دون صلاة أخرى فكانه في ذلك رفع بعضه وأبقى بعضه بخلاف ما لو
قصد أن يضلي به صلاة دون غيرها فيصح لانه في هذه رفع جميعه في صلاة وصلاة غيرها به وكول اليه وانما لم
يصح فيها لوقال أصلي به في محل نجس لوجود المناق فهو كالنوى الصلاة على شهيد المعركة أو ليطوف به حالا
وهو بمصر مثلا أو ليصلي به صلاة لا سبب لها في وقت الكراهة قول شيخنا الرمي بالصحة في هذه يعمل على
ما اذا لم يقيد الصلاة لصحتها في الجملة فهو كالنوى الصلاة عار يافانه صحيح لذلك ولو نوى الوضوء للقراءة ان
كفت والاف للصلاة لم يصح خلافا لابن حجر وفارق الزكاة بانه عبادة بدنية ولو نوى رفع الحدث ان كان عليه
والافتحيد يصح عند شيخنا الرمي (قوله غير ما عليه) قال شيخنا الرمي وان لم يتصور منه كالحيض
للرجل لكن في وجوده تصور الغلط له حينئذ نظر (قوله فنوى رفع حدث النوم) وفيه تنصرف لما عليه

فروض وسنن وبها
بالاول فقال (فرضه) هو
مفرد مضائق فيم كل
فرد منه أي فروضه كما
في المهر (سنة أحدها
نية رفع حدث) عليه
أي ما يصدق عليه
حدث كأن ينوي رفع
حدث البول الصادر منه
أي رفع حكمه كحرمة
الصلاة وعبرة المهر
وضبره رفع الحدث أي
الذي عليه وعدل عنها الى
ما قاله في الحقائق ليدخل
فيه من نوى رفع بعض
احداثه فانه يكفي في
الاصح ولو نوى غير ما عليه
كان بال ولم يتم فنوى رفع
حدث النوم فان كان
عاما لم يصح وضوؤه في
الاصح أو غاطا لم يصح

(أو) نية (استباحة مقننة)
 الى طهر) أى وضوء
 كالصلاة والطواف ومس
 المصحف (أو) نية (أداء
 فرض الوضوء) أو أداء
 الوضوء أو فرض الوضوء
 أو الوضوء وفى شرح المهذب
 فى نية الوضوء وجه أنه
 لا يرتفع به الحدث لانه
 قد يكون تجديدا والاصل
 فى النية حديث الصحيحين
 المشهور انما الاعمال
 بالنيات (ومن دام حدثه
 كمنهضة) ومن به سلس
 البول (كفاه نية الاستباحة)
 كغيره (دون الرفع) البقاء
 حدثه (على الصحيح
 فيها) وقيل لا تكفى نية
 الاستباحة بل لابد من نية
 الرفع معها لتكون نية
 الرفع للحدث السابق
 ونية الاستباحة لللاحق
 وقيل تكفى نية الرفع
 لتضمنها لنية الاستباحة
 (ومن نوى تبردا مع نية
 معتبرة) كنية مما تقدم
 (جاء) له ذلك أى لم يضره
 فى النية المعتبرة (على
 الصحيح) لحصوله من
 غير نية والثانى يضره
 للاشتراك فى النية بين
 العبادة وغيرها ونية
 التنظيف كنية التبرد فيما
 ذكر (أو) نوى (ما ينسب

كأمر وليس عليه نوم فلم تصادف نيته حدثا وانما سمحت للغلط لان نيته صادقة حدثا عليه باعتقاده أنه عليه فهو قادر على رفع المنع ولم يضره الغلط لان التعرض للأسباب لا يجب جملة ولا تفصيلا وبذلك سقط ما لبعضهم هنا (قوله مفتقر) أي فرد من افراد ما يقتصر الى وضوء في نفسه وان يقتصر اليه النوى فيصح بنية صبي استباحة مس المصحف ما لم يقصد الحاجة تعلمه لعدم اقتضائه بهذا القيد ويصح الوضوء بهذه الصيغة أيضا (قوله أي الوضوء) فسر به بذلك أخذ من عدم محتمة بنية ما يندب له الوضوء الآتي وأخذ بعضهم من الاستباحة لا يصح لانه يلزم عليه صحة الوضوء بنية استباحة ما يندب له الوضوء وليس كذلك فتأمل (قوله فرض الوضوء) ومثله فرض الطهارة للصلاة أو الطهارة للصلاة وكذا فرض الطهارة خلافا للعلامة الخطيب وشموها لازالة النجاسة مرسودا لانه لا نية فيها وانما الفرض فيها وقوعها فرضا ولا يكفي نية الطهارة فقط اتفاقا والمراد بالفرض في نية فرض الوضوء الشرط وهو يسمى فرضا لحقيقة الفرض والالكان بأنهم يتركه اذا خرج وقت الصلاة مثلا وكان لا يصح من المجدد ولا قبل الوقت ولا من الصبي فتأمل (قوله لانه قد يكون متجديدا) أي ولفظ الوضوء شامل للواجب والمندوب وورد بان نية فرض الوضوء وأداء الوضوء صحيحة من المجدد أيضا (قوله لبقاء حديثه) أي الامر الاعتباري والمنع العام لانه المنصرف اليه النية كما مر وليس هنا الا هو فقط فلم يدخل الخاص أيضا فلا يقال ان لفظ الرفع مشترك بينهما فينصرف لذلك الخاص بالقرينة وبذلك فارق نية رفع الحدث من الجانب وقولهم اذا نوى الرفع الخاص سمحت نيته انما هو لكون ذلك القصد يتضمن الاستباحة الخاصة التي هي المقصودة منه لا بمعنى أنه رفعت جزأ من حدثه مطلقا لان طهارته أبدا مبيحة لارافعة فتأمل فانه بعض عليه بالنواجذ (قوله لتكون نية الرفع للحدث السابق) أي لرفع المنع المرتب على الحدث السابق على وقت النية لأن الحدث ارتفع وخلفه حدث آخر وكذا نية الاستباحة المذكورة (قوله لتضمنها النية الاستباحة) هذا كلام مسلم لكنه مغالطة لان الاستباحة التي تضمنها الرفع عاملة رفعها الامر الاعتباري أو المنع العام كالتقدم وليس كذلك في صاحب الضرورة لان الاستباحة هي أمر خاص فلا تشبه احدهما بالآخر ولذلك كانت نية الاستباحة في حقه كنية المتييم يستباح بها فرض ونوافل أدنوافل وحدها نعم لو أراد بالرفع رفعها خاصا كفاه لتضمنه الاستباحة التي هي خاصة به (تنبيه) يشترط في وضوء دائم الحدث تقدم الاستنجاء كما مر لا تقدم ازالة النجاسة بخلاف المتييم لقوة الماء قاله شيخنا وفيه نظر لان الاستنجاء من ازالة النجاسة أيضا كما مر وقد يفرق فراجع (فتاوة) قد علم مما تقرر أن النية في حق السليم غير المجدد تؤدي باوجه ثلاثة وهي كونها مضافة الى رفع أو الى استباحة أو الى وضوء وان غير السليم له الوجهان الآخران وان المجدد له الوجه الاخير نعم ان أراد بنية فرض الوضوء أنه فرض عليه لم تصح (قوله ومن نوى تبردا) أي مثلا ومنه غسل لمعة في المرة الرابعة لان قصدها صارف (قوله مع نية معتبرة) أي مع استحضاره لها فان غفل عنها انقطعت وبني السليم على ما مضى بتجديدي نية معتبرة على العضو الذي انقطعت عنده النية ويستأنف غيره ويثاب كل منهما على ما مضى ان لم يكن متوقفا على نية أولى يمكن بطلانه باختياره (قوله لحصوله من غير نية) خرج ما لا يحصل الا بها وهو اما مطلوب للاصلاح كنية الاغتراف في محلها من كون الماء قليلا كذا قيل والوجه خلافه نظرا الى أن شأنها الاصلاح فلا تضر مطلقا ولو نوى رفع الحدث معها ارتفع وصار الماء مستعملا واما ما مطلوب للاصلاح كنية (قول الشارح والاصل في النية الخ) من الادلة أيضا من القرآن قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وان المعنى فاغسلوا الاجلها كما تقول اذا ذهبت الى السلطان فتلبس أي لاجله (قول المتن كفاه نية الاستباحة الخ) بحث الاسنوي جواز سائر الكيفيات في الوضوء المجدد قياسا على الصلاة المعتادة (قول المتن دون الرفع) في شرح الروض نقلا عن الرافعي أن حكمه كالمتييم في أنه ان نوى استباحة الفرض استباحه والا فلا

أونحوها (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكتفيه في النية (في الاصح) لان ما يندب له الوضوء جائز مع الحدث فلا يتضمن قصده قصده رفع الحدث والثاني يقول قصده حالة كماله فيتضمن قصده ما ذكر (ويجب قرنها بأول الوجه) أى بأول غسله فلا يكفي قرنها بما بعد الوجه لخلا أول المغسولات وجوباً عنها ولا بما قبله لانه سنة تابعة للواجب (وقيل يكفي) قرنها (بسنة قبله) لانها من جملة الوضوء كغسل اليدين ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كفت ووجب إعادة المغسول منه قبلها كما قاله في شرح المذهب فوجب قرنها بالاول ليعتد به (وله) تفريقاً على أعضائه) أى الوضوء كان ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا (في الاصح) كما يجوز تفريق أفعال الوضوء والثاني لا كما لا يجوز تفريق النية في الصلاة على أجزائها (الثاني غسل وجهه) قال تعالى فاعسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت شعر) رأسه غالباً ومنتهى لحية) أى آخرها وهما العظامان اللذان عليهما

ما يندب له وضوء فهو كنية التبرد أو غير مطلوب كالتعليق فيضرمالم يقصده به التبرك وحده كما مر (قوله) أى نوى الخ) دفع هذا التقدير ما يوهمه كلام المصنف من أن النوى نفس المندوب الذي هو السبب كما في الاغسال المستنونة وهو لا يصح هنا لان طلب الوضوء لا يتوقف على تلك الاسباب هنا (قوله لقراءة القرآن) بان لاحظ في نيته استباحة القرآن فهو قيد للبطلان فان لم يلاحظ ذلك حال النية صح كما علم مما مر (قوله) قصده حالة كماله) هو فعل ماض وضيمير المستتر عائذ للنوى والبارز للنوى ويصح في حالة كماله أن يكون حالاً من الاول والثاني ولا يصح كونه مصدر المنافاة للقاء بعده وللتصريح بالفاعل بعده ما فتأمله ولا تعدل عنه (فائدة) كل عبادة وقع فيها نشر يك فان فاعلها يشاب عليها ان غلب الاخرى كالأول انفر دقاله الغزالي وقال ابن عبد السلام لا ثواب له مطلقاً والمنقول الاول (قوله ويجب قرنها) أى لا يعتد بها الا كذلك فافهم (قوله بأول غسله) أى بأوله المغسول لا بأول مغسول منه بدليل ما بعده عن شرح المذهب ولو لوجه الشارح على المعنى الثاني المرشد اليه عدول المصنف عن عبارة المحرر وليكون لزيادة لفظ غسل فائدة لكان أولى وكان فيه استغناء عما في شرح المذهب وكان فيه دفع إيهام هدم الاكتفاء بها أو أنها ليست مما يجب فتأمل (قوله بما بعده) كاليدين نعم ان تعذر غسل جميع الوجه وجبت عندهما وكذا بقية الاعضاء (قوله ولا بما قبله) أى مما يطلب النية عنده ندباً من مطلوبات الوضوء كالغسل من ان يغسل شيئاً من الوجه مع أحدهما واقرنت النية به كفت مطلقاً وان قصدهما وحدهما ونجب إعادة غسل ذلك الجزء مع غسل الوجه ان لم يقصد الوجه وحده على المعتمد وقال الخطيب لا تجب ان قصدهما معاً يضاهي حصول ثواب نحو المضمضة ان وجبت إعادة غسل الجزء والا فلا وقال ابن حجر بفواته مطلقاً لا يعتد بالنية ويوافقه شرح شيخنا في بعض النسخ قبل رجوعه عنه (قوله في أثناء غسل الوجه) ولو مقارنة لما يندب غسله منه من الشعر أو البشرة كالخارج من الشعر وعن حد الوجه أو ما استرسل من اللحية نعم لا تكفي مقارنتها الشعر باطن لحية كثيفة ولا لما يجب غسله لانما الواجب ولولم توجد النية مع السنن المتقدمة فأتوا بها وان سقط بها الطلب (قوله على أعضائه) أى الوضوء ولو مندوباً لكن يتجه أنه لا ينوى على المندوبية نحو الرفع بل ينوى الوضوء فقط (قوله كان ينوى رفع الحدث) ومثل رفع الحدث غير من نيات الوضوء السابقة كما يؤخذ من الكافي خلافاً لمنعه في غير الرفع (قوله عنه) وان نفي غيره وهو قيد لكونه تفريقاً لا احتياجاً الى النية فيما بعده ولو لم يقل عنه لم يكن من التفريق اشمول النية لما بعده وكل الاعضاء بعده كذلك كما أشار اليه بقوله وهكذا وظاهر كلامهم أنه لا يوجد التفريق في العضو الواحد فراجع (قوله كما يجوز تفريق أفعال الوضوء) وانما لم يرد لفظه كما زاده في المنهج وغيره لفائدة جواز التفريق لدائم الحدث وان لم يحجزه تفريق أفعاله كما هو المعتمد (قوله والثاني لا كما الخ) ورد بان الصلاة لا يجوز تفريق أفعالها بنحو ثلاث خطوات مثلاً (قوله غسل وجهه) وان تعدد الاما علم زيادته وليس على سمت الاصلى ونجب النية عند كل وجه الا عند الزاوية فينأى فلا تكفي عنده وان وجب غسله ولا بد منها مع كل مشتبه والايدي والارجل كالوجه في الغسل ويجب في الرأس مسح جزء من الاصلى ان علم ومسح جزء من كل ما اشتبه (قوله المأخوذ منها الوجه) أى الذي هي سبب في تسميته بذلك لا بمعنى الاشتقاق اللغوي ولا حاجة لما شنع به بعضهم هنا (قوله اذا لا يجب غسل داخل العين) ولا شعر نبت فيه ومثله داخل القم والافئوان ظهر بقطع ما ستره فم يجب أن يغسل مما ظهر بالقطع ما كان محاذياً للظاهر ويجب غسل ظاهر نحواً ف من قد نكتفي النية عنده ولا ينقض لمسه ويجب غسل جميع ما ذكر عن التجاسة على المعتمد (قول الشارح والثاني يقول قصده حالة كماله) الضمير في قوله قصده يرجع للشخص والضمير في كماله يرجع لقوله ما يندب

الاصنام السفلى (وما بين أذنيه) عرضان المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكره كذا لا يجب غسل داخل العين

ولا يستحب ومتهى الحيين من الوجه وان لم تشمله العبارة (فنه موضع الغم) وهو ما ثبت عليه الشعر من الجبهة وليس منه موضع الصلح وهو ما تحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنه احتراز بقوله غالبا (وكذا التحذيف) بلهجة أى وضعه من الوجه (فى الاصح) لمخاذه يماض الوجه وهو ما ثبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزرعة تعناد النساء والاشراق تنحية شعره ليقسع الوجه (لا الزعتان) بفتح الزاى (وهما يماضان يكنتفان (٤٨) الناصية) أى ليستامن الوجه لانهما فى تدوير الرأس (قلت صحح الجمهور أن

(قوله ولا يستحب) أى بل يكره (قوله وهو) أى موضع الغم فالغم اسم للشعر المذكور ويقال لشعر القفا أيضا والعرب تدم بكل لانه يدل على البلادة والجبن والبخل وضده الازرع ولذلك يمتدح به كقول القائل ولا تنسحجى ان فرق الدهر بيننا * أغم القفا والوجه ليس بانزعا

(قوله التحذيف) من الخلف لانه يزال كما يأتى والعادة تبدل الدال بالفاء وهو اسم للشعر كما يؤخذ من تفسيره (قوله بين ابتداء الخ) سيأتى ضبطه (قوله لا الزعتان) ولا الصداغ (قوله لاتصال شعره الخ) الأولى لانه فى تدوير الرأس ثلاثا برد الغم (قوله هذب) بفتح أوليه معا أو ضمهما معا أو ضم فسكون (قوله وحاجب) سمي بذلك لحجبه عن العين ما يؤذيها وجمعه حواجب وحاجب السلطان جمعه حجاب بتشديد الجيم وضم أوله (قوله وعذار) وهو ما حاذى الاذن وقال ابن حجر هو ما ثبت على العظم الناتئ فوق العارض وهذا ناظر للعارف والذى تصرح به عبارتهم أنه اذا جعل خيط مستقيم على أعلى الاذن وأعلى الجبهة فما تحت ذلك الخيط من الملاصق للاذن المحاذى للعارض هو العذار وما تحتها أيضا مما بين العذار والزرعة هو التحذيف وما فوقه مما حاذى العذار والتحذيف هو الصدغ فابتداء العذار هو أوله الملاصق للتحذيف تحت الصدغ والجبين وهو ما حاذى الجبهة فوق الصدغ فراجع ذلك (قوله وخد) أى شعره (قوله أى ظاهرا وباطنا) مما تفسر للشعر والبشرة فالمراد بها الباطن من الشعر لا محله لدخوله فى حد الوجه السابق وكلامه شامل لما خرج عن حد الوجه وسيأتى ما فيه (قوله وقيل لا يجب الخ) هو وجه ثالث سكت عنه المصنف فاقضى كلامه القطع بفصل باطن الكثيف من غير العنقفة (قوله واللحية) بالمعنى الشامل للعارضين كما قاله ابن سيده وكلامه يشمل الرجل وغيره وسيأتى ما فيه (قوله وأسقط من الروضة الخ) فهى أولى لانه لا خلاف فى عدم وجوب غسل باطن اللحية والكثيفة وباطن الخارج الكثيف وكان المناسب للشارح أن يحمل كلام المصنف هنا على ما فى الروضة والمهرركا هو عادته ولا يعترض عليه اذا الاعتراض بالحل أخف منه بثبوت حكم فاسد بل حكم الشارح عليه بانه زاده مع اطلاق عبارته غير مستقيم فتأمل والحاصل المعتمد فى الشعور أن يقال لحية الرجل وعارضاه وما خرج عن حد الوجه مطلقا يجب غسله ظاهرا وباطنا ان كان خفيفا وظاهرا فقط ان كان كثيفا وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا ظاهرا وباطنا خفيفا وكثيفا من رجل أو غيره والمراد بالخارج ما جاوز حد الوجه من جهة استرساله وبالظاهر فى اللحية ونحوها الطبقة العليا المواجهة للخاطب لا ما واجهه ولا ما بينهما وما وانما لا يجب غسل الصدر بالكثيف الخارج من الشعور ولا انحطاط رتبته بخروجه عن المواجهة الحقيقية (قوله والتحذيف الخ) فان لم يخبر بان لم يكن فى جانب وحده وجب غسل (قول الشارح فى وجوب غسل ظاهر الخارج) هذا مضمونه يشمل الخارج من اللحية وغيرها من الشعور النادرة الكثافة فتستفيد منه أن باطن الخارج الكثيف ولو من عذار ونحوه لا يجب غسله قطعا عند الشيخين فيكون مقال المنهاج فى قول بالنظر للكثيف ايجاب غسل ظاهره فقط وان كان ظاهره قوله وفى قول الخ يأتى ذلك (قول الشارح وزاده مع غيره) هو حكم ظاهر الخارج من غير اللحية

موضع التحذيف من الرأس والله أعلم لاتصال شعره بشعر الرأس ونقل الرافى فى شرحه ترجيحه عن الاكثرين وتبع فى المهرر ترجيح الغزالى للاول (ويجب غسل كل هذب) بلهجة (وحاجب وعذار) بلهجة (وشارب وخد وعنقفة شعرا) بفتح العين (وبشرا) أى ظاهرا وباطنا سواء خف الشعر أم كنف لان كثافته نادرة فألقى بالغالب (وقيل لا يجب باطن عنقفة كثيفة) بلثثة وقيل لا يجب غسل باطن الكثيف فى الجميع لان كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به للمواجهة (واللحية ان خفت كهذب) فيجب غسلها ظاهرا وباطنا (والا) بان ككثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها لسر اقبال الماء اليه وغسل بعضها الخارج عن الوجه بطريق التبعية له لحصول المواجهة بها أيضا (وفى قول لا يجب غسل

خارج عن الوجه) من اللحية وغيرها كالعذار خفيفا كان أو كثيفا لا باطنا ولا ظاهرا يخرج عن محل الغرض (قول

وما ذكر من حكاية القولين فى وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهرا وباطنا نقله فى شرح المهذب عن جماعة وصوبه وحل كلام الرافى وغيره فى حكاية القولين فى وجوب غسل ظاهر الخارج وأن باطنه لا يجب غسله قول واحد على الكثيف وأسقط من الروضة الكلام فى باطن الخارج وزاده مع غيره هنا على المهرر وعبارته وأما اللحية الكثيفة فيكفى غسل ظاهره ما فى حد الوجه منها وان كانت خفيفة فهى كالشعور الخفيف فغسلها ويجب أيضا غسل ظاهر الخارج من اللحية فى أصح القولين انتهى والتحذيف ما ترى البشر من خلاله فى مجلس التخلط

والكثيف ما يمنع الرؤية (الثالث غسل يديه) من الكفين والذراعين (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس قال تعالى وأيديكم إلى المرافق ودل على دخوله ما فعله صلى الله عليه وسلم فيما روى مسلم أن أبا هريرة رضي الله عنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ثم اليسرى حتى أشرع في العضد ثم مسح برأسه (٤٩) ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ (فان قطع بعضه) أي بعض المذكور من اليدين واليمنى وثمة (وجب غسل ما بقي) منه (أو من مرفقيه) بأن فك عظم الذراع من عظم العضد (فرأس عظم العضد) يجب غسله (على المشهور) لأنه من المرفق ومقابله يقول لا وإنما يجب غسله حالة الاتصال لضرورة غسل المرفق ومنهم من قطع بالوجوب ومحمه في أصل الروضة (أو) من (فوقه) (نذب) غسل (بأقضه) محافظة على التحجيل وسبأني (الرابع مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعره في حده) أي حد الرأس بأن لا يخرج بالدهنه ولو خرج عنه بالدهن لم يكفه المسح على الخارج قال المسح على الخارج قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بياصيته وعلى العمامة فدل على الاكتفاء بمسح

الجميع وما في شرح شيخ الإسلام مما يخالف ما ذكره غير معتمد (تنبيه) يجري هنا مسألتان في الفصل من أنه يعني عما تحت طبع عسر زواله وان كثرت نجس أزالته مع الشعران لم يكن فيه مثله والله أعلم (قوله يديه) أي كل يد وان تعددت وعلقت يادتهما مع المسامة كما مروا زاد طول المسامة على الأصلية وسواء بقيت الأصلية أو قطعت وخالف العلامة ابن عبدالحق في الثانية لأن غسلها كان للتبعية وقدرت والكلام في يدنفت في غير محل الفرض والافيجب غسلها مطلقا والجلدة يعتبر فيها محل انتهائها فان ثبت طرافها فكاصلها وفارقت اعتبار الابتداء في شجرة نقل من الحرم أو عكسه لأن النظر فيه إلى الوصف بكونه حرميا أولا ويجب غسل يده التصف في محل يده ولو من غير صاحبها بعدة قطعها بحرارة الدم بحيث يخشى من أزالتها محذور تيم ويجب غسل ظاهر كف أو أصبع من نحو ثقب وغسل موضع شوكة ان كان لو قلع لا ينطبق موضعها ولا يصح الوضوء معها والافلا ويجب غسل ما على اليدين من شعر وان كثف وطال ظاهره أو باطنا ويجب أن الغما عليه ما من نحو جرم كشمع يمنع وصول الماء ولا يضر لون نحو صباغ ولا دهن لا جرم له ويجب إزالة نحو قشوف ميت وما تحت ظفر من وسخ يمنع الماء (قوله مرفقيه) ولو قد برأ من أمثاله (قوله أشرع) بالهمز أوله في الجميع لأن أشرع وشرع بمعنى واحد لغة (قوله لأنه من المرفق) إذا المرفق اسم للعظام الثلاثة (قوله ومنهم من قطع) فيه اعتراض من حيث الخلاف (قوله لبشرة رأسه) ومنها البياض فوق الأذن لا ما حولها (قوله شعر) ويكفي شعرة أو بعضها (قوله في حده) أي حالة مسحه فلا يضر أزالته بالخلق بعده كقطع اليد بعد غسلها ولا خروجه عن الحد بطله بعد المسح أيضا ومثله جلدة تدلت فلا يكفي المسح على ما خرج عن حد الرأس منها (قوله ولو خرج بالدهن) أي من جهة استرساله (قوله لم يكف المسح على الخارج) لأنه لا يسمى رأسا وصح تصديره في الحج لأنه يسمى شعرا تأمل (قوله من وصول البلل) يؤخذ من ذلك أنه لو مسح شيئا على رأسه فوصل البلل إليه أنه يكفي قال ابن قاسم ما لم يقصد ما على الرأس فقط كما في الجر موق وبوافقه بعض نسخ شرح شيخنا الرمل وقال ابن حجر والذي يظهر الاكتفاء هنا مطلقا لأن المسح هنا أصل ولأن ما على الرأس قد يطلب مسحه انتهى وهو ظاهر فتأمل (قوله لا يسمى مسحا) ولعل الأول بوافقه لكنه نظر إلى حصول المقصود من المسح كإلغائه فلا مخالفة إلا في اللفظ إذ حقيقة الغسل غير حقيقة المسح قطعاً (قوله كعبه) ولو قد برأ من فقد هما مخالفة من أمثاله (قوله عطف على الأيدي) كان الموافق للقاعدة العربية أن يقول على الوجوه كما فعل شيخ الإسلام (قوله ومعنى) أي تقديره وهو منصوب بفتحة مقدرة منع منها حركة الجوار لأنها ليست حركة أعراب خلافاً للذي مسمى فقوله لجره على الجوار فيه تسامح لأن الجر بالمجاورة لا يكون مع الولو وبفرض جواره معها على ما قاله النووي لا ينبغي تخرج القرآن عليه (تنبيه) المراد بغسل الأعضاء المذكورة أنفسها سواء بالفعل أو لا سكن مع ملاحظته في الثاني ويكفي ظن غسلها ولا يشترط اليقين كما يدل عليه الحديث الحسن خلافاً لمن نازع فيه أنه صلى الله عليه وسلم في حديث الوادي توضأ وضوءاً لم يبل منه الثرى (فائدة) في ذكر حكمه لجمع المرافق وتنبيه الكعبين في الآية الشريفة مع أن الواقع عكس ذلك وهي أن لكل مرفق ثلاثة عظام فجعل (قول الشارح حتى أشرع الخ) أي دخل فيها ومنه أشرع باباً إلى الطريق أي فتمحه ذكره الجوهري

(٧ - (قيل في وجهه) - أول) البعض والرأس مذكور (والاصح جواز غسله) لأنه مسح وز يادة (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود من وصول البلل إليه ومقابل الاصح فيها يقول ما ذكر لا يسمى مسحا (الخامس غسل رجله مع كعبه) من كل رجل وهما العظامان الناشئان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم قال تعالى وأرجلكم إلى الكعبين قرئ في السبع بالنصب وبالجر مضافاً إلى الأيدي لفظاً في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار والفصل بين المعطوفين للإشارة إلى الترتيب بتقديم المسح على غسل الرجلين

ودل على دخول الكعبين في الغسل فله صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث مسلم في اليدين وغسل الرجلين هو الأصل وسبأني جواز المسح على الخفين بدله (السادس ترتيبه) (٥٠) هكذا أي كاذب من البداءة بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين للاتباع كافي

المرفقين ستة أعظم أربعة من رأس العضدين واثنتان من الساعدين فلو ذكر التثنية فيما اتوهم اخراج الأربعة الأولى وان لكل رجل كعبين ولو ذكرهما بصيغة الجمع لتوهم أن لكل رجل ثلاثة كعوب وليس كذلك فتأمل (قوله ترتيبه) ولا يسقط بجهل ولا نسيان ولا إكراه فلو أكرهه على تنكيسه حصل له الوجه فقط وله أن يقيم من بقية الأعضاء ولا إعادة عليه كالأصابع ماؤه قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله اغتسل) ولو في ماء قليل (قوله غطس) بفتح الطاء يغطس بكسرهما كضرب يضرب (قوله بنية الوضوء) أي بنية من نيته أو بنية من نيات الغسل غلطا ولا بد من مماسة الماء لجزء من الوجه عند التنية لاتمام الانغماس ولو منكسا (قوله بدله) بيان للواقع فلا يعتبر قصده (قوله لان الغسل يكفي الخ) فلو كان عليه الاكبر كفاه أيضا نيته من نية الأصغر وان نقاه لاصح لاجل معه وقضية العلة أنه لو أغفل لمعة من بدنه لم يكتف به عن الأصغر والمعتمد أنها ان كانت في غير أعضاء الوضوء لم يضر أوفيهما وجب غسلها وغسل ما بعدهما من أعضاء الوضوء لوجوب الترتيب حينئذ ولو اغتسل الجنب الأجزاء الوضوء ثم أراد غسلها ولو بعد حدث أصغر قبل غسلها لم يجب ترتيبها ولو اغتسل الأرجل لم يضر ثم أحدث ثم غسلها ثم توضأ لم يجب عليه إعادة غسلها وما يقال هذا وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة وقول بعضهم وخالف عن الترتيب أيضا غير صحيح وهل بقية الأعضاء كالرجلين راجعه (قوله فلا صغرا أولى) لان قيام غسل جميع البدن مقام غسل بعضه أقوى وأحق بالاعتبار (قوله وسننه الخ) قدأ وصلها بعضهم الى نحو الخمسين سنة فالخصر المستفاد من تعريف الجملة بالنظر لذكورهما (قوله أي الوضوء) وكذا التيمم والغسل وان استاك للوضوء قبله على العتد (قوله السواك) أي الاستياك لانه يطلق لغة على آلة الدلك ولو بغير سواك وعلى استعمال الآلة ولو في غير الفم والمراد هنا استعمالها في الفم ولذلك عرفوه بأنه استعمال آلة مخصوصة في أجزاء الفم وأصله الذنب ولا يخرج عنه مطلقا من حيث ذاته وقد يخرج عنه لما رخص من حيث وصفه فيحرم لنحو ضرر أو عديم اذن في سواك غيره ويكره كإيأني ويجب لنحو إزالة نجاسة توقفت عليه وذكر بعضهم أنه من خصائص هذه الامة وفيه نظر ففي شرح شيخنا حديث في الزيتون مخالفا لذلك ولفظه هذا سواك أي وسواك الانبياء من قبله وانه من شجرة مباركة انتهى قال ابن حجر وله أصل في السنة (قوله عرضا) هو سنة مستقلة فلو عطفه بالاول كان أولى (قوله عرض الاسنان) سواء ظاهرها وباطنها ويسن التيامن فيها بأن يبدأ من أول الاضراس من الجانب الايمن الى وسط الاسنان ثم من اليسر كذلك وأقله مرة (قوله كره جماعات) أي من حيث الكيفية اذ هو مندوب في كل حال وفي كل وقت ويحصل به السنة وان حرم كإمر (قوله ويكره طولا) أي في غير اللسان فيسن فيه طولا ظاهره وباطنه (قوله بكل خشن) أي طاهر خلافا لابن حجر وان كان الوجه الوجيه معه كإمر وكلام الشارح يوافقه نعم يقتدر من لثته للشقة (قوله وأولاه الاراك) ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ذورج طيب ثم مالارجله ورطب كل نوع أولى من يابسه ثم المندى بالماء ثم بنحو ماء الورد ثم بالريق فالمندى بالريق من الاراك أولى من رطب الجريد وهكذا ويسن أن يبلغ ريقه أول مرة ويكره بعد المرسين لما قيل انه يورث الجذام (قوله لا أصبعه) قال شيخ الاسلام المتصلة فيسكني بالمنفصلة وبأصبع غيره مطلقا واعتمد شيخنا أن أصبعه لا تكفي مطلقا وان أصبع غيره تكفي ان كانت متصلة من حي والا فلا ويجرم بالمنفصلة ولو من نفسه وأذن صاحبها لا نقطاع حقه منها بقطعها وكلا أصبع غيرها كالشعر ويجزى بجزء غير الآدمي من الحيوان قال بعضهم ولم يظهر لي حكمة تخصيص الأصبع بغيره مع انها منه أبلغ في المراد وكونها من أجزائه لا يظهر به المنع فتأمل (قوله ويسن للصلاة) أي يتأكد لها ولو كل ركعتين قبيل

حديث مسلم السابق وغيره (فلو اغتسل محدث) بنية الوضوء بدله (فلاصح) أنه ان مكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكت (قدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) أي وان لم يمكن تقدير الترتيب فيه بأن غطس وخرج في الحال من غير مكت (فلا) يصح له وضوء (قلت الاصح) الصحة بلامكت والله أعلم لان الغسل يكفي للحدث الاكبر فلا صغرا أولى وقيل لا يصح في المكت أيضا لان الترتيب فيه تقديرى لا تحققي (وسننه) أي الوضوء (السواك عرضا) لحديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره وحديث اذا استسكتم فاستاكوا عرضا رواه أبو داود في مراسيله والمراد عرض الاسنان قال في الروضة كره جماعات من أصحابنا الاستياك طولا أي لانه يجرح اللثة (بكل خشن) للحصول المقصوده وأولاه الاراك قال ابن مسعود رضى الله عنه كنت أجتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكا

من أراك رواه ابن حبان (لا أصبعه في الاصح) لانه لا يسمى استياكا والثاني يكفي واختاره في شرح المذهب حصول (قول) المقصود به يكفي بأصبع غيره قطعاً كما قاله في الفائق ونبه فيها على زيادته المسكتنى والمستكنى منه على المحرر (ويسن للصلاة) لحديث الشيخين

لولا أن أشق على أمتي
 لأمرتهم بالسواك عند
 كل صلاة أي أمرًا يجلب
 (وتغير القم) بنوم أو غيره
 لانه صلى الله عليه وسلم
 كان إذا قام من الليل
 يشوص فاه بالسواك أي
 بذلك رواه الشيخان
 وروى النسائي وغيره
 حديث السواك مطهرة
 للقم بفتح الهم وكسرها أي
 آلة تنظفه من الرائحة
 الكريهة (ولا يكره
 الا للصائم بعد الزوال)
 لحديث الشيخين بخلاف
 فم الصائم أطيب عند
 الله من ريح المسك
 وبخلاف بضم الخاء التغير
 والمراد بخلاف من بعد
 الزوال لحديث أعطيت أمتي
 في شهر رمضان خصال
 وأما الثانية فأنهم يسمون
 بخلاف أفواههم أطيب
 عند الله من ريح المسك
 رواه الحسن بن سفيان
 في مسنده وأبو بكر
 السمعاني في أماليه وقال
 هو حديث حسن كذا كره
 المصنف في شرح المهذب
 عن حكاية ابن الصلاح
 والمساء بعد الزوال وأطيبية
 بخلاف يدل على طلب
 إبقائه فتكره إزالته

الشروع فيها لابعده وقال شيخنا الرمي يطلب بعد الشروع فيها إذا لم يوجد قبلها بفعل خفيف وخالفه
 الخطيب (تنبيه) متى كان السواك مستقلاً ندبه نية فإن كان في ضمن عبادة فلا كذا قالوا وفيه بحث
 فتأمل (قوله وتغير القم) أي يتأكده ولو بلون أو ريح سواء بنوم أو غيره كما كل فإن لم يوجد تغير كره
 للصائم كما يأتي ويتأكد طلبه أيضاً للقراءة وذكر في غير صلاة فيهما ويقدمه على التعوذ للقراءة في غير
 الصلاة ويتأكد تعلم أو تعليم أو مسمع حديث أو علم شرعي أو آلهة وسجود تلاوة وقراءة بعده وسجود
 شكر ولدخول مسجد أو منزل ولومل كالغيره وأخاليا (قوله آلة تنظفه) فظهر بمعنى مزيل ولولغير الريح
 واقتصاره عليه ليس قيداً وتفسيره بذلك يشمل ما لو كان نجساً كما قاله ابن حجر وتقدم خلافه عن شيخنا
 (قوله ولا يكره) أي الاستياك فخرج ما لا يسمى به كالاصبع التي لا تجزى كس (قوله الا للصائم) خرج
 المسك وقيل بالكرهية فيه كما يحرم عليه ارتكاب المحرم وردبان سبب الكراهة بخلاف وهو منتف فيه
 (قوله بعد الزوال) ولو تقدرا ولو للصلاة والوضوء أو غيرهما للتغير القم بتغير الخلاف ولومعه فيسن له فاولم
 يحصل تغير كره رجوعاً لأصله فيهما (قوله أطيب) أي في الدنيا والآخرة والمراد كثرة الثواب عليه
 لان الصوم له تعالى كفي الحديث وبذلك فضل كمداد العلماء على دم الشهيد الذي هو كرم المسك
 (قوله والمراد الخ) أي أن التقييد بالمساء في الرواية الآتية مبين للاطلاق في الرواية الأولى فتحمل عليها
 فهو من المطلق والمقيد لامن الخاص والعام كإدعاء بعضهم اذ ليس فيه ما يبدل على العموم وبذلك علم
 تقييد أحاديث الصلاة والوضوء ونحوهما به أيضاً فتأمل وتقييده بما بعد الزوال لان التغير فيه من أثر
 الصوم وقبله من أثر الطعام غالباً فاولم يوجد طعام يحال عليه التغير كاللواصل والجامع عادت الكراهة بالفجر
 أخذنا بالحكمة المذكورة قاله شيخنا الرمي واعتمده وفيه بحث مع قولهم غالباً كما مر فراجع (قوله وأما
 الثانية الخ) وصدر الحديث أما الأولى فإنه إذا كان أول ليلة من رمضان نظر الله اليهم ومن نظر الله اليه لا يعبده
 أبداً وأما الثانية فإذ كره المصنف وأما الثالثة فإن الملائكة تستغفر لهم في كل يوم ليلة وأما الرابعة فإن الله
 يامر جنته فيقول لها استعدي وتزيني لعبادي أو شك أن يستريحوا من تعب الدنيا إلى دار كرامتي وأما
 الخامسة فإنه إذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعاً فقال رجل أهي ليلة القدر يا رسول الله فقال
 لا ألم تر أن العمال يعملون فإذا فرغوا من أعمالهم وفوا أجورهم (قوله يدل على طلب إبقائه) أي طلباً
 مؤكداً أخذاً من الاطيبية فصح التفرع بقوله فتكره إزالته وتزول الكراهة بالغروب ولو للواصل لعدم
 الصوم بعده نعم إن أزاله غيره نهاراً بغير إذنه حرم كافي دم الشهيد وإذا مات بطل صومه فلا تكره الإزالة وفارق
 حرمة طيب المحرم بعدموته لبقاء أثر الاحرام بعده ومثله دم الشهيد وأعمال تكره المضمضة بعد الزوال لانها
 لا تزال الريح بخلاف السواك (فروع) ينب أن يستاك بميمينه لبعدها عن مباشرة القنبر وغسل
 السواك ان حصل فيه قدر ووضعه خلف اذنه اليسرى والا فعلى الارض منصوباً بالامر ميا وغسله قبل وضعه وان
 لا يستاك بطرفه الآخر ووضعه فوق اجهامه وخنصره وتحت بقية الاصابع وكونه طول شبر وعدم امتصاصه
 وتقدمت نيته وذكر بعضهم له فوائد تدعى السبعين منها انه يبيض الأسنان ويزيل القلح عنها وحفرها
 وينبتها ويزيل بله اللثة وروايتها والرائحة الكريهة ويحمر اللون ويدفع فساد ما يقيم الصلب ويصلب

(قول المتن الا للصائم بعد الزوال) أنظر هل في معناه المسك لترك النية ونحو ذلك (قول الشارح والمراد
 الخلاف الخ) لك أن تستشكل في هذا بأنه من باب ذكر فرد من أفراد العام بحكمه وهو لا يخص إلا أن يقال
 التخصيص واقع بالمفهوم نظيره ما قيل في الحديث من مس ذكره فليتوضأ مع حديث الافضاء ثم تأمل هذا
 الحديث مع أحاديث طلب السواك للصلاة والوضوء ونحو ذلك تجد هما متعارضين فالمرجح للحديث

(والتسمية أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجده فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتى بماء فوضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال توضعوا باسم الله فرأيت الماء يغور من بين أصابعه حتى توضعوا وكانوا نحو سبعين والوضوء يفتح الواو (٥٢) الماء الذي يتوضأ به وقوله بسم الله أي قائلين ذلك وهو المراد بالتسمية وإكملها كما

قال في شرح المذهب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه أن حديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع من جلالة رواياته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قليل البركة (فإن ترك) هذا أو سهواً (ففي أثناؤه) يأتي بها تداركاً ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المذهب لغوات محلها وقال فيه إذا أتى بهافي أثناؤه يستحب أن يقول بسم الله صلى الله عليه وآخره والمراد بأوله غسل الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء وأوله ليثاب على سننه التقديم على غسل الوجه فينبوي ويسمى عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الاقليد (وغسل كفيه) لحديث الشيخين عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ بماء فأكفأ منه على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجها فغمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثاً إلى آخره (فإن

اللحم ويرضى الرب ويرى يد ثواب الصلاة ويذكر الشهادة عند الموت عكس الحشيشة وقد جمع بعضهم فيها مائة وعشرين مضرة دينية وبدنية تراجع من محلها كالمواهب (قوله والتسمية) ويندب قبلها الاستعاذة رب أعوذ بك من هزات الشياطين الآية وإن يقول بعدها الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والحمد لله على الإسلام ونعمته وهي سنة عين للفرد كافي للوضوء وكفاية لغيره كافي للجماع ووضوء جماعة من أناء صغير عرفاً لا شئ بطهره أو قنطرة ويكره على المكروه والحرام عند العلامة البرلسي وقال شيخنا الرملي تحرم على الحرام على المعتمد كطعام مغسول وإن اختلط بملكه ووضوء بماء مغسول كذلك وخالفه شيخنا الزيايدي في نحو الوضوء لأن الحرمة فيه لآلئانه وبه قال العبادي (قوله الذي يتوضأ به) أي الذي يصح منه الوضوء كما هو ظاهر الحديث لا ما اعتدله خاصة (قوله وهو) أي القول المذكور وهو المراد بالتسمية فهو من اطلاق المصدر على اسم المفعول وحملها على الأقل لاجل الدليل وزاد عليه الكل ويمكن شمول كلام المصنفه (قوله وأكملها أفضل) ولولا جنب على المعتمد (قوله ذي بال) أي حال يهتم به شرعاً وتقدم محترزه (قوله وإن ترك) أي المتوضئ فهو مبني للفاعل وقول بعضهم أنه مبني للمفعول وضوءه للآيتين المعلومين قول الشارح يأتي بها ولم يقل يؤدي به لفساد المعنى عليه فتأمل (قوله في أثناؤه) أي الوضوء ومثله غيره الانحوا للجماع بما يكره الكلام في أثناؤه (قوله بعد الفراغ) وليس منه التشهد المطلوب عقبه لأنه بعده وهذا ما اعتمدته شيخنا وفارق الاكل حيث يأتي بها بعد الفراغ منه لأن فيه رغم نف الشيطان حيث يتقيا مأكله وهل يتقيا في الإناء وأخارجه محل نظر (قوله يستحب الخ) أي الاكل ذلك ومنه بسم الله وأخاره بغير لفظ على ولو اقتصر على بسم الله كفي (قوله فينبوي) بقلبه ويسمى بلسانه ثم ينوي بلسانه بنية من نيات الوضوء ولورفع الحديث ويستاك قبل المضمضة فالمراد بالاولية تقدم جميع ذلك على فراغ غسل الكفين أو على المضمضة فلا معارضة ولا حاجة إلى دفعها بقولهم إن السواك أول سننه الفعلية التي فيه لأمه وإن بسلمة أول سننه القولية التي منه وكذا النية وإن غسل الكفين أول سننه الفعلية التي منه أيضاً ولولم ينوع عند ذلك سقط الطلب وفاته الثواب كما مر (قوله بان تردد) أخرج به يمين النجاسة التي شملها كلام المصنف لأن الغمس معه محرم للتضمنع بها (قوله في الإناء) المراد به الماء دون القلتين ولو في غير أناء كما أشار إليه الشارح (قوله إلى احتمال الخ) والاحتمال شامل للاستواء والرحمان المساوي لكلام المصنف (قوله لا يغسلهما ثلاثاً) أي الأبعام الثلاث وهذه الثلاثة مطلوبة خارج الإناء في هذا الفرد المخصوص وهو حالة الشك وألحقوا به حالة اليقين ولأنهم قالوا أنه لو سبق غسلهما عن النجاسة مرتين زالت الكراهة بواحدة خارج الإناء أو مرة زالت الكراهة بمرتين خارج الإناء أيضاً فليس طلبها لاجل طهارة اليد ولا لكون الشارع إذا غاباً حكماً الخ كما قيل ثم هذا الغسل يكفي عن الغسل المطلوب أول الوضوء فإن بقي من الثلاثة شئ فله فعله داخل الإناء وأخارجه ولو كانت النجاسة خارج الإناء مغلفة لم تزل الكراهة إلا بغسلها خارج الإناء سبعاً مع الترتيب قال شيخنا الرملي وهذه السبع مقام واحدة من الثلاثة المطلوبة للوضوء ويندب اثنان أيضاً خارج الإناء وقال شيخنا الخواف (قول المتن وغسل كفيه) قيل في غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق لطيفة وهي الاطاعة بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم والريح

(قول) لم يتيقن طهرهما) بان ترد فيه (كرهه فغسلهما في الإناء قبل غمسهما) لحديث إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده رواه الشيخان الا قوله ثلاثاً فغسل أشار بما علة به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالخمر لأنهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويلحق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تزول الكراهة الا بغسلها ثلاثاً كما ذكر في الروضة عن الشافعي والأصحاب للحديث والقصد بالثانية والثالثة تميم الطهارة قال في الحقائق احتراز بالاناء عن الحركة

وكهو هو المراد اناء فيه دون قلتين فان يتقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كاذ كره في تصحيح التنييه (والضمضة والاستنشاق) لانه صلى الله عليه وسلم فعلهما في رضوته كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ويحصلان بإيصال الماء الى داخل الفم والانتف (والاظهر أن فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي (ثم الاصح) على الفصل (تضمنض بغرفة ثلاثاً ثم يستنشق بخارى ثلاثاً) ومقابله يفعلهما بست غرفات والترتيب بينهما شرط كما أقادهنم (و يبالغ فيهما غير (الصائم) ٥٣) حديث لقيط بن سبرة

أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً صححه الترمذي وغيره وفي رواية للدولابي في جمعه لحديث الثوري أن توضأت فأبلغ في الضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً واسنادها صحيح كما قاله ابن القطان والمبالغة في الضمضة أن يبلغ بالماء أقصى الحنك ووجهي الاسنان واللثات وفي الاستنشاق أن يعمد الماء بالنفس الى الخيشوم أما الصائم فتكرهه المبالغة فيه ما ذكره في شرح المهذب (قلت الاظهر تفضيل الجمع) بينهما (ثلاث غرف) تضمنض من كل ثم يستنشق والله أعلم) حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره وفي البخاري من حديثه تضمنض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات وقبل يجمع بينهما بغرفة يضمنض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً ودليل الفصل بينهما القياس على غيرهما

الطباوى له فعلهما داخل الاناء والمائع في الكراهة المذكورة كالماء (قوله فان يتقن طهرهما) أي مستند للفصل ثلاثاً كما مر (قوله والاستنشاق) وهو أفضل من الضمضة لانه قيل بوجوده عن أبي ثور والامام أحمد وعكسه ابن عبد السلام لان الفم محل القرآن والاذكار والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك (قوله فصلهما) وهو أن لا يجمع بين الضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة والوصل أن يجمعهما فيها (قوله بست غرفات) مع التخلل أولاً (قوله والترتيب بينهما شرط) أي مستحق وهو المعتمد كما في المجموع ومقابله مستحب فلو قدم بعد غسل الكفين الاستنشاق على الضمضة أوهما على غسل الكفين حسب المؤخر دون المقدم لو وقع في غير محله على قول الاستحقاق كتقديم اليدين على الوجه وحسب الجميع على قول الاستحباب كتقديم اليد اليسرى على اليد اليمنى فقول شيخنا الرمي كوالده بمحصل المقدم وفوات المؤخر لفوات محله تبعاً لما في الروضة خلاف الصواب كما قاله الاسنوي ولعل تعبير الشارح بالشرطية إشارة الى ذلك لانه لا يوافق واحداً من القولين نعم ان اقتصر على ما قدمه فقط اتجه حسبانه لانه أولى من فوات الجميع (فائدة) حكمة تقديم هذه الاعضاء الثلاثة في الوضوء ان بها تظهر أوصاف الماء الثلاثة (قوله أما الصائم) ومثله المسك هنا (قوله فتكره الخ) وانما لم يحرم قبلته لان المني سباق فلو علم سبق الماء هنا حرم أيضاً قبل ولان المبالغة هنا مطلوبة في الاصل بخلاف القبلة ولان القبلة بما تؤدي الى فطر شخصين ولو احتاج الى المبالغة لازالة الفجس وجبت ولا يفطر ان سبقه الماء منها لانه مطلوب والا فطر كما في مسألة الخطب (قوله ثم يستنشق) أو يخلل بينهما (قوله القياس الخ) قدمه على النص لعدم صراحته في الفصل (قوله توضحاً) هو بضمير التثنية ومثله افراد (قوله وتثليث الغسل والمسح) لو أسقطهما لكان أخصراً وأعم لانه يشمل السواك والنية والتسمية والدعا وما لا ذكر عقبه وغيرها ويشمل المسح مسح الجبيرة والعمامة لا مسح الخف وهو كذلك على المعتمد ويحصل التثليث بترديد الماء الثانية ان لم يختلط بماء الاولى وبتحريك عضوه في ماء كثير لا قليل خلافاً لابن حجر لانه يصير مستعملاً وفارق ماء الانعاس لقوته بكثرته ونظر فيه وليس من التثليث ما لو توضحاً مرة ثم ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك بل هو مكروه لانه تجديد قبل صلاة بالاولى على المعتمد قال بعض مشايخنا وانما لم يحرم لمافيه من خروج اساءته بالنقص وفيه نظر لانه لم يخرج عنها لعدم حصول التثليث فالوجه الحرمه وينبغي الحرمه اذا جدد بعد الثلاث قطعاً لانه عبادة فاسدة وقد يطلب ترك التثليث ندبا خوفاً من جماعة لا يرجو غيرها أو وجوباً كصيق وقت أو قلة ماء أو احتياجه لشربه أو كان (قول المتن تفضيل الجمع) أي وأما أصل السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك (قول الشارح وفي البخاري من حديثه الى آخره) هذا أصرح من حديثه السابق وذلك لان قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثاً ان كان مرجع الإشارة ادخال اليد وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية مقيدة للغرفات الثلاث كما هنا وان كان مرجعها مضمض واستنشق لم يفد ذلك والله أعلم (قول الشارح ودليل الفصل القياس على غيرهما الى آخره) هذا قد يرده عليه الكيفية الثانية من كيفيتي الوصل المتقدمتين

في انه لا ينتقل الى تطهير عضو الا بعد الفراغ مما قبله وروى أبو داود وحديث أنه صلى الله عليه وسلم فصل بين الضمضة والاستنشاق لكن فيه روضه ويفرورى ابن السكن في كتابه المسمى بالسنة الصحاح المأثورة ان علي بن أبي طالب وعثمان توضحاً ثلاثاً ثلاثاً وأفراد الضمضة من الاستنشاق ثم قال هكذا توضحاً رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتثليث الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم توضحاً ثلاثاً ثلاثاً وحديث أبي داود عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم توضحاً فمسح رأسه ثلاثاً قال في شرح المهذب كان الصلاح اسناده حسن وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم توضحاً مرة مرة وتوضاً مرتين مرتين وفي حديث عبد الله بن زيد السابق انه غسل وجهه ثلاثاً ويديه

مرتين ومسح رأسه فقبل يديه وأدبر مرة واحدة (وياخذك الشاك باليقين) من الثلاث فيتمها وقيل بالاكثر حتى لا يقع في الزيادة عليها وهي مكروهة وقيل محرمة وقيل خلاف الأولى (ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد الله بن زيد السابق والسنة في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ويطبق مسبحته بالأخرى وإيهامه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى فقهه ثم يردهما إلى المبدأ وهذا المن له شعر ينقلب بالذهب والرديصل البلل إلى جميعه والأفلا حاجة إلى الرد فلوردم تحسب ثانية (ثم مسح) (أذنيه) ظاهرهما باطنهما بماء جديد لا ببلل ماء الرأس لما روى البيهقي والخاكم (٥٤) وصححه عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ يأخذ لآذنيه

ماء خلاف الماء الذي أخذه لرأسه ويمسح صاخييه أيضاً بماء جديد ثلاثاً أو أفاض تعبيرة ثم اشتراط تأخير الأذنين عن مسح الرأس خلاف تعبيرة المحرر بالوار (فان عسر رفع العمامة) أولم يرد نزعا (كل بالمسح عليها) لحديث مسلم عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ففسح بناصيته وعلى العمامة والأفضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية (وتخليل اللحية الكثة) بالثلثة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته صححه الترمذي وغيره وكانت كثة وروى أبو داود عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفان ماء فادخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي والتخليل بالأصابع من أسفل اللحية ذكره في شرح المهذب عن السرخسي وقال يستدل

مسبلاً أو مفضو باو يحرم استعمال ماء يكفي لو اجب في مندوب (قوله وهي مكروهة) ان كانت في ماء مباح أو عاوك ويحرم في الماء المسبل وللوللطهارة وعليه يحمل الوجه المشار إليه بقوله وقيل محرمة لأنها بدعة قبيحة وقولهم ترك سنة أولى من الوقوع في بدعة محمول على بدعة متيقنة كالغسلة الثانية أو الثالثة مما ذكر كذا قالوه والوجه أن يقال ان براءة الذمة بالخروج من عهدة الشارع أولى بالرعاية كما في الصلاة (قوله ومسح كل رأسه) وهو أفضل من مسح ناصيته وهو أفضل من مسح ربع رأسه وهو أفضل من أقل منه خروجه من خلاف من أوجبه وسواء في ذلك الرجل والخنثى والمرأة ويقع من ذلك قدر الواجب فرضا والباقي تطوعاً لا مكان التجزئ على القاعدة (قوله ثم مسح أذنيه) وان اقتصر على بعض رأسه على المعتمد ويسن مسحهم مع الوجه ومع الرأس والاستظهار يضافه اثنتا عشرة مرة (قوله لا ببلل الرأس) أي في المرة الأولى (قوله فان عسر) ليس قيداً كما أشار إليه الشارح فالعبارة بارادته (قوله كل بالمسح عليها) فلا يتبدى بها خلافاً للخطيب ولا يقتصر عليها ولا يمسح منها ما يحاذي ما مسح من الرأس ويكفي المسح فوق طيلسان عليها ولا يرفع يده قبل تمام مسحها لأنها تابعة وبذلك فارق التخليل ولا يمسح على ما عليها نحو دم براغيث ولا ما حرم لبسها لأنه كحرم بلا عذر بخلاف نحو المغسوبة (قوله وتخليل اللحية الكثة) وكذا كل شعر يكتفي بغسل ظاهره لا محرم خوف إزالة الشعر لقر به وبذلك فارق المضمضة للصائم وتخليل كل مرة قبلها أولى لأنه أبعد عن الاسراف خلافاً لابن حجر وتقدم ذكر التخليل من حيث طلب التثليث فيه (قوله من أسفل اللحية) أي على الأفضل ويحصل بأي كيفية كانت وكذا يقال في تخليل الأصابع الآتي (قوله بالتشبيك) لأنه لا يكره إلا لمن في المسجد ينتظر الصلاة أو الجأى إليها خرج به وضع الأصابع بين بعضهما فلا يكره مطلقاً (قوله بخنصر اليسرى) هو المعتمد (قوله فيطهر ان دفعة) الانحواً قطع ولا يضرب في التيامن غسل كفيه معا بعد غسل وجهه لدفع استعمال الماء ومخالفة التيامن خلاف الأولى على المعتمد وكذا جميع ما بعده (قوله باعلى الوجه) وفي اليدين والرجلين بالأصابع وفي صبغ غيره عليه بالرفق والكعب ومنه الخنفية المعروفة (قوله

(قول المتن كل بالمسح عليها) الظاهر ان حكمها كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الأولى ولو مسح بعض الرأس ورفع يده ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح صار الماء مستملاً بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثير عند التكميل على العمامة ثم ذلك القدر الممسوح من الرأس هل يمسح بما يحاذيه من العمامة ظاهر العبارة لا (قول الشارح بخنصر يده اليسرى) قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك سواء قال في التحقيق وهو المختار وقال في شرح المهذب وهو الراجح المختار (قول المتن وتقديم اليمنى) قال القفال في محاسن الشريعة الحكمة في تقديم اليمنى اذ اليمنى من اليمين وهو حصول الخبر والتحال تسمى الشوماء

لهبها الحديث (و) تخليل (أصابعه) حديث لقيط السابق في المبالغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق أصابع يديه ورجليه (قول) وفي الروضة كاصلها لم يذكر الجهور وتخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كعب وفيه حديث حسنه الترمذي أي وهو كما قال الرافعي ما روى ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك والتخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل الأصابع بخنصر يده اليسرى يبتدى بخنصر الرجل اليمنى ويختم بخنصر اليسرى وروى البيهقي والدارقطني باسناد جيد كما قاله في شرح المهذب عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (وتقديم اليمنى) من اليدين والرجلين على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع في شأنه كنه

في طهوره وترجله وتنعله والترجل تسريح الشعر وروى أبو داود وغيره عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأتم فابدؤا بميامنكم فان قدم اليسرى كره نص عليه في الامأالكفان والخندان والاذنان فيطهران دفعة واحدة وتسنب البداءة باعلى الوجه لا لا تباع المذكر في شرح المهذب عن الماوردي (وطالة غرته وتحجيله) وهي غسل ما فوق الواجب من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء (٥٥) فن استطاع منكم أن يطيل غرته

فليفعل وحديث مسلم أتم الغر المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء فن استطاع منكم فليطيل غرته وتحجيله وغاية التحجيل استدباب العضدين والساقين وغسل في الغرة صفحة العنق مع مقدمات الرأس (والموالات وأوجها القديم) وهي أن يوالي بين الاعضاء في التطهير بحيث لا يحيف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج قال في الكفاية ويقدر المسح مفسولا دليل القديم حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر درهم لم يصبها الماء فامر أن يعيد الوضوء والله لاة وقال في شرح المهذب انه ضعيف (وترك الاستعانة) في الصب عليه لانها تره لاتلق بالمعبد فهي خلاف الاولى وقيل مكروهة والاستعانة في غسل الاعضاء مكروهة قطعاً وفي احضار الماء لا بأس بها

في طهوره وترجله وتنعله) هو بيان الشأن وتفصيله وليس المذكور كل الشأن الا أن يجب بان الطهور اشارة الى كل الطهارات والترجل اشارة الى كل الشعور والتنعل اشارة الى ما يتعلق بالاعضاء كما كتحال وتغابط وقص شارب وحلق رأس وتقليم ظفر ومصافحة ولبس نحو ثوب ونعل لا خلعهما فهو شامل لكل الشأن (قوله كراه الخ) أي كراهة غير شديدة وهي خلاف الاولى كما مر (قوله وهي غسل الخ) لان الغرة والتحجيل اسم محل الواجب والمنسوب معا ونسقط اطالة الغرة بسقوط غسل الوجه لا التحجيل بسقوط محل الفرض لتبعية الاول دون الثاني قاله شيخنا الرمي (قوله أمتي) أي أمة الاجابة (قوله غرا محجلين) أي يبيض الوجه والايدي والارجل (قوله من آثار الوضوء) فلا بد من وجوده أو بدله وهل يدخل من وضأ المغسل بعد موته قال شيخنا الرمي نعم بل قال ابن حجر في شرح البخاري ان ذلك شأن هذه الامة ليشمل الصغير والمجنون ومن لم يحصل منه ذلك في عمره ولا في موته فراجع (قوله بين الاعضاء) أي أفرادها وأجزائها (قوله بحيث لا يحيف) واستظهر شيخنا عدم الحصول فلا يعتبر الحفاف بالفعل ولا عدمه (قوله الهواء) والمزاج والزمان أيضا (قوله المسح) حقيقة أو حكما كنعومسح ابرة (قوله ضعيف) أو محمول على الزجر مع أنه لا دليل فيه اذ الواقعة في الحديث بعد النمام والقديم في الشروع (قوله وترك الاستعانة) أي التمكن منها ولو بالاطلب ولو من كافر أو نحو قدر دخل منها الخفية المعروفة راجعه ويندب وقوف المدين عن يسار المتوضئ ومثله نحو الابر يق وقوف حامل المندبل عن يمينه ومثله اثناء الاغتراق وبعضهم بحث نحو بل الابر يق الى يمينه عند غسل يساره ليلصب في كفه منه وهو ظاهر والغسل في ذلك كالوضوء وفي قول بعضهم يقف المدين في الغسل عن يمين المغسل محله ان صبه على شقه الايمن ويتحول الى يساره في الابر فراجع (قوله فهي خلاف الاولى) هو المعتمد في غير غسل الاعضاء والافتكره اتفاقا (قوله وحيث كان له عذر فلا بأس) بل يجب اذا احتاج اليها ولو باجرة قدر عليها بما في الفطرة فان عجز صلى بالتيمم وأعاد (قوله وقيل خلاف الاولى) هو المعتمد أيضا (قوله بالرفع) لقيامه مقام المضاف كما أشار اليه وما قيل خلاف هذا فهو كلام سخي لا يعول عليه وهو خلاف الاولى على المعتمد (قوله ينفضه) بيان ليقول بمعنى يفعل والمراد بالتنشيف أخذ الماء عن العضو بنحرقة مثلاً أو بذيله أو كفه كما فعله صلى الله عليه وسلم لبسان جواره فلما لم يبق له شيء من الماء ونقل عن الجلال السيوطي ان فعله بلبوسه يورث الفقر ومحله لغير عذر كبراً وخوف نجاسة غبار وبحث شيخنا الرمي وجوبه في ظن النجاسة (قوله ويقول) مستقبل القبلة رافعا يديه الى السماء قال بعضهم وكذا بصره وسبابيقه فراجع (قوله بعده) فهو ليس منه كما مر خلافاً لبعضهم ويسن بعده قراءة سورة القدر ثلاثا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويقوت بطول الفصل عرفا قال شيخنا بالاعراض (قوله

(قول المتن واطالة غرته الخ) قال الاسنوي كلامه يدل على أنه يشترط اتصالهما بالواجب وان شاء قدمهما وان شاء قدمه انتهى وقول الشارح وهي أي الاطالة لكن عبارة الاسنوي والغرة غسل مقدمات الرأس وصفحة العنق مع الوجه والتحجيل غسل بعض العضدين مع القراعين وبعض الساقين مع الرجلين

ولا يقانها خلاف الاولى وحيث كان له عذر فلا بأس بالاستعانة مطلقا (و) ترك (النفض) للماء لان النفض كالتبري من العبادة فهو مكروه وقيل خلاف الاولى والراجع في الروضة وشرح المهذب أنه مباح تركه وقوله سواء (وكذا التنشيف) بالرفع أي تركه (في الاصح) لانه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنابة أنه ييمونه بالمندبل فرده وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان والثاني تركه وقوله سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي تختاره ونعمل به والثالث انه مكروه (ويقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) لحديث مسلم من توضأ فقال أشهد الى آخره

فتحت له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذى على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت) (٥٦) أستغفرك وأتوب إليك) حديث الخا كم وصححه من توشاً ثم قال سبحانك

اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت إلى آخره كتب برق ثم طبع بطابع ولم يكسر إلى يوم القيامة قوله برق أي فيه والطابع بفتح الباء وكسرها الخاتم ومعنى لم يكسر لا يتطرق إليه الباطل (وحذف دعاء الاعضاء) المذكور في الحرر وهو أن يقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام وزاد على ذلك الرافى في الشرح عند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه (أذلاً أصله) كذا قال في الروضة وشرح المذهب أى لم يجئ فيه شئ عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في الأذكار والتنقيح والرافى قال ورد به الأثر

فتحت له) أى تكريماً وتخيره بينها كذلك والافدخوله من باب عمله المخصوص به (قوله أستغفرك) الغفر الستر فلا يستدعى سبق ذنب فصح وقوعه من الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو هو منهم للتعليم (أتوب) هو فعل مضارع ولا يلزمه التلبس فلا كذب فيه أو المراد طاب توفيقه لها (قوله لا إله إلا أنت) ليس في الحديث لفظ أشهد كما فعل المصنف (قوله عند غسل الوجه) وتقدم ما يقوله عند غسل الكفين ويزيد اللهم احفظ بدى عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرخني راحة الجنة إلى آخر الادعية المذكورة (قوله لا أصل له) أى في حديث صحيح أو حسن فقوله وفاتهما الخ مبنى على ما فهمه أنه لا يجوز معه العمل (قوله للعمل بالحديث الضعيف) لكن بشروط ثلاثة أن لا يشتد ضعفه وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتقد الفاعل سنية ذلك الفعل بذلك الحديث

(باب مسح الخف)

هو جزء من الوضوء قد ذكره عقبه وهو أنسب من ذكر بعضهم له عقب التيمم نظر البدلية و يطلق الخف على الفردتين وعلى أحدهما فيجوز لبسها والمسح عليها حيث لم يبق من الأخرى شئ من نحو الذى يجب غسله في الوضوء وبذلك سقط القول بأن التعبير بالخفين أولى كفى المنهج ولرجل من خشب حكم الأصلية أن وجب غسلها والعلة كالصحيحة فلا يجوز المسح على الصحيحة فقط لوجوب التيمم عن العلة ولزادة وجب غسلها حكم الأصلية أيضاً ويجوز ضم أكثر من رجل في فردة أى من خف ويكتفى عليه مسح واحد ومسح الخف رافع لا مبيح وهو رخصة ولا يضر جواز له المقيم العاصى كالتييم وهو من خصائص هذه الامة وأول مشروعيته في سنة الهجرة والخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطويل مسح الخف ثلاثة أيام والقصر والجمع وفطر رمضان وأربعة عامة لكل الميتة والنافلة على الراحة وترك الجمعة واسقاط الصلاة بالتيمم فتأمل (قوله يجوز) بمعنى لا يحرم فعله ولا يجب ترك الغسل إليه لا بمعنى يباح الذى رتب عليه شيخ الإسلام في المنهج ما فيه تكاف وأصله النذب ومتى وقع كان واجباً كإيأتى فيعتبره أربعة أحكام واستدلوا عليه بأحاديث كثيرة بل متواترة قال الحسن البصرى حدثني سبعون صحابياً بأنه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قال بعضهم وأخشى أن يكون إنكاره كفراً (قوله بدلاً) بمعنى أنه كاف عن الغسل لانه أصل كإيأتى في خصال الكفارة وليس المراد حقيقة البدلية المتوقفة على تعذر الأصل فتى وقع كان واجباً كامراً (قوله والغسل أفضل) كما هو معلوم من الجواز والبدلية وصرح به لدفع توهم حقيقة البدلية ولا يجب لبسه ابتداء اتفاقاً ولومع ضيق وقت وقد كراتنة وقلة ماء وقد يجب على لبسه دوامه مكن معه ما يكفي المسح ولومع سعة وقت ولناقله قاله شيخنا فرأجه وقد يجب المسح لعارض مكن خاف ولو بظن غير مؤكد فوف عرفة والرمى أطواف الوداع أو جماعة متعينة كالجمعة أو خروج الصلاة عن وقتها المعنى في جميع ذلك أنه إذا مسح أدرك الصلاة في وقتها وأدرك ما ذكر ولو غسل أدرك الصلاة فقط فيجب عليه المسح ويحرم الغسل وقد يندب دوامه فيكره نزع خوف فوت جماعة غير متعينة وقد يندب المسح فيكره الغسل كالأقتداء به أو لرغبة من السنة بمعنى أنه يرجح الغسل عليه لنظافته مثلاً لا بمعنى عدم اعتقاد سنيته لانه كفر أولئك في جوازه بمعنى

(باب مسح الخف)

(قول المتن مسح الخف) عن الحسن البصرى أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف انتهى قال بعض الأصحاب القراءة ثان في الأرجل بالنصب والجر كالأيتين فقرأه

عن السلف الصالحين وفاتهم أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت النصب ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال (باب مسح الخف) (يجوز في الوضوء) بدلاً عن غسل الرجلين فالواجب على لبسه الغسل والمسح والغسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر واحتزوا بالوضوء

حديث الجنابة الآتي آخر الباب (المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة بلياليها) لحديث أبي خزيمة وحبان أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوما وليلة إذا ظهر فليس خفيه أن يمسح عليهما وردي مسلم عن شريح بن هاني قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم (من الحدث بعد لبس) لأن وقت المسح يدخل بالحدث فاعتبرت مدته منه واختار المصنف في شرح المذهب قول أبي نور وابن المنذر أن ابتداء المدة من المسح لأن قوة الأحاديث تعطيه والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة من سواء سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا كأن أحدث وقت الفجر فلو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبرت قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم ثم مسح المسافر ثلاثة يستدعي أن يكون سفره قدرها

عدم طمأنينة نفسه اليما ولعارضه دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعا لما سر وقد يكره المسح كالوكره وقد يحرم كغصوب ويصح أو يحرم بلا عذر ولا يصح (قوله عن الغسل) وكذا إزالة النجاسة (قوله وهو) أي عدم كفاية المسح عن الغسل مأخوذ من الجنابة ناصا ومن غيرها قايما (قوله للمقيم الخ) وعند الإمام مالك لا يقيس المسح بمدة لمقيم ولا للمسافر وقيل لا يجوز عنده للمقيم أصلا (قوله أرخص) صريح في أنه رخصة ولولا للمقيم العاصي كما (قوله ثلاثة أيام) منصوب على التوسع بأقامته مقام المصدر المضاف المحذوف لا معمول له لأنه لا يعمل محذوفا لقوله أن يمسح بعده لأن ما بعد الحرف المصدرى لا يعمل فيما قبله وأن يمسح بدل من المصدر المحذوف (قوله من الحدث) أي من آخره كما صرح به شيخ الإسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الأحاديث وهو الوجه وقالوا لشيخنا الرملي واعتدته شيخنا محققنا لما في حاشيته من التفصيل بين الأحداث الذي اعتدته شيخنا الرملي من أنه في النوم واللبس والمس والسكر تحسب المدة من أوله وفي غير ذلك من آخره لعدم ما ذكرنا شأنها أن تكون عن اختيار ويحسب من المدة زمن الانغماء والجنون إن وجد في اثنتاهما ولو اجتمع حدثان باختياره وغيره حسبت المدة من آخر الأول مطلقا وعلى ما مر عن شيخنا الرملي تحسب من أول الذي باختياره وإن تقدم على الآخر كلس في أثناء جنونه ولو تقطع بوله مع نواصل فن آخره والآخر أوله وغسل رجله ولو عن حدث في الخف في أثناء المدة لا يقطعها (قوله لأن وقت المسح) أي الراجع للحدث فلا ينافي في نوب تجديد كافي المجموع (قوله فاعتبرت مدته منه) لأنه لا معنى لوقت العبادة إلا ما يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وهذا هو المقصود لا اعتبار المدة من آخر الحدث مطلقا كما (قوله والمراد الخ) يقيس به معنى الإضافة والأفضلية اليوم سابقة عليه (قوله كأن) الأولى أن يقول بأن لأنه عكس ما قبله يحمل كلام المصنف على الأيام والليالي الكوامل (قوله فلا أحدث) هي من أفراد ما دخل تحت المنفي بقوله أم لا ور بما يشمله كلام المصنف وانما صرح به ليرتب عليه الجواب بعده ولا فائدة لذكر الكاف اذ لم يبق فرد آخر (قوله ثم مسح المسافر الخ) دفعه ما عساه أن يتوهم وهو أن السفر الطويل يشمل ما لو كان يومين لانها مأولة فكيف يمسح فيهما ثلاثة أيام كذا قيل وفيه إيهام منع مسح الثلاثة في اليومين أطولهما وليس كذلك فالوجه أن ذكره ليفيد أن المراد بالسفر ما يقع فيه المسح لا ما قصد المسافر كما أشار إليه بقوله ولودها بابا وبأيا وصورته أن يرجع المسافر بعد يوم ونصف مثلا إلى غير وطنه الحاجة ثم يعود ولو أبدل لفظ قدرها بدوام سفره لكان أولى (قوله والعاصي الخ) فهو مقيم حكما وغاية ما يستبيح حست صلوات أن لم يجمع بالمطر تقدما والافسحة وغاية

النصب للغسل وقراءة الجهر للمسح وهو يرفع الحدث على الأصح في الزوائد خلا فالما دل عليه كلام الرازي في الشرح الصغير (قول الشارح أرخص للمسافر ثلاثة أيام الخ) أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فانتصب المضاف إليه انتصابه على التوسع وانما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفا ولأن صلة أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله وقوله أن يمسح عليه ما بدل من المصدر المقدر ثم الظاهر أنه قدم هذه الرواية على رواية مسلم لانها أتم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة (قول الشارح لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه) هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك (قول الشارح اليوم الأول ليلته) اليوم مفعول مقدم وليته فاعل (قول الشارح كأن أحدث وقت الفجر) عبر في هذا بالكاف وفي الذي قبله بالباء لأن عدم سبق الليلة ليومها صادق بغير مدخول الكاف كما لا يخفى (قول الشارح ثم مسح المسافر ثلاثة) أي وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولودها بابا وبأيا وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لأن الأيام معتبرة بلياليها وكأنه حاول بذلك دفع اعتراض الاستوى حيث قال شرط جواز

كالاستحاضة بمسح
لفرض ونوافل أو لنوافل
فقط كما سيأتي
(فإن مسح حضراتهم سفر
أو عكس) أي مسح سفر
ثم أقام (لم يستوف مدة
سفر) تغلبا للحضر
فيقتصر على مدته في
الاول وكذا في الثاني ان
أقام قبل مضيا فان أقام
بعدها لم يمسح ويجزئه
مامضى وان زاد على يوم
وايلة ولو مسح سفر بعد
حدثه حضرا استوفى مدة
السفر ولو مسح أحدا الخفين
حضرا ثم الآخر مسح
مدة السفر عند الرافعي تبعها
للقاضي حسين والبقوي
ومصح المصنف مقالة المتولى
والشافعي أنه يمسح مدة
الاقامة فقط (وشرطه أن
يلبس بعد كمال طهر)
للحديث الاول فلو لبسه
قبل غسل رجليه وغسلهما
فيه لم يجزئ المسح الا
أن يزرعهما من موضع
للقدم ثم يدخلهما فيه ولو
أدخل احدهما بعد غسلها
ثم غسل الأخرى وأدخلها
لم يجزئ المسح الآن يزرع

ما يباح للمسافر ستة عشر صلاة ان لم يجمع فقد بما والا فسيعة عشر (قوله كالاستحاضة) قال ابن حجر
غير المتعبرة لانه يجب عليها الغسل لكل فرض وهو موجب للزرع نعم لو لبست الخف بعد غسلها وأخرت
بما يقطع الموالاة وجب عليها الوضوء لهذا الفرض ولها المسح فيه قاله شيخنا الرملي ولها المسح ثلاثة أيام
مسافرة أو يوما وليلة مقيمة ان تركت الفرض وصلت النوافل فقط فعلم أن مدته من دام حدثه كغيره وانما
نقصت لوجوب الزرع عليه ان زرع هكذا ذكره وفيه بحث بما يأتي أن وجوب الغسل مبطل للعمدة وان لم
يزرع الآن يقال ذلك فيما يتيقن فيه وجوب الغسل فتأمل وكالاستحاضة متمم لالفقداء وصورته أن يلبس
الخف على نيم محض ثم يحدث ثم يتوضأ فانه يجب عليه غسل رجليه في هذا الوضوء فيمسح عنه وان حرم
عليه ذلك الوضوء للضرر لبقاء علقته وهذا صريح في بقاء طهارته الاولى بالتيمم مع استعماله الماء بالفعل وهو
غير بعيد لبقاء العنفة فراجع (قوله فان مسح حضرا الخ) حاصل هذه المسئلة أنه اذا لبس الخف حضرا
ثم سافر قبل الحدث ثم أحدث أم مدة سفر وان لم يمسح فيه وان أحدث قبله فان مضت مدة الحضر وجب
الزرع وان لم يمسح فيه وان سافر قبل مضيا فان مسح ولو أحدث خفيه حضرا أتم مدة مقيم والا أتم مدة سفر
وان لم يمسح فيه وأنه اذا لبس الخف في السفر ثم أقام فان لم يحدث أو لم يمسح قدر مدة الحضر أتمها وان لم يمسح
في السفر وان أقام بعدها اقتصر على ماضى في السفر وان لم يمسح فيه أيضا فعلم أن اللبس ودخول وقت
الصلاة غير معتبرين مطلقا وان اعتبار المدة من الحدث مطلقا وان قصر المدة مقيمة بالمسح في الحضر بالفعل
أو بالاقامة من السفر مطلقا وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الاسلام (فتبیه) سفر المعصية كالخضر فلو
مسح عاصيا ثم تاب أتم مدة حضرا أو مضت مدة مقيم ثم تاب وجب الزرع ولو تخلت اقامة بين مسحين في سفر
كان مسح في السفر ثم أقام ولم يمسح ثم سافر قبل مضى مدة المقيم ثم مسح فيها فله ل يقتصر على مدة مقيم
لان المسح الاول كانه في الحضر لوجود الاقامة بعده أو يستوفى مدة المسافر لوقوع المسح في السفر كل
محتمل والا قرب الاول فراجع وبذلك علم ان لفظ أو عكس مضر ولا حاجة اليه (قوله بعد حدثه حضرا)
أي وسفره قبل مدة المقيم كما مر (قوله استوفى مدة السفر) وان لم يمسح فيه أصلا أو مسح بعد يوم وليلة من
الحدث المذكور كما تقدم خلافا لبعضهم وابتداء المدة من الحدث في الحضر كما مر آنفا (قوله أو عكس) لا يخفى
انه لا حاجة الى وجود المسح في هذا كما مر فتأمل (قوله ومصح المصنف) هو المعتمد كما مر (قوله وشرطه)
أي الخف أي شرط صحة المسح عليه كما أشار اليه وتفسير بعضهم بالجواز ليس في محله والمراد ما يسمى خفا
عرفا وسيأتي محترزه (قوله بعد كمال طهر) من الحدثين جميعا ومنه ازالة النجاسة لمن طهارته بالتيمم كلا
أو بعضا وبعبارة المحرر بعد تمام طهر وهي أولى لان التمام معتبر فيه عدم نقص الواجب من الذات وهو
المناسب للشرطية والكمال معتبر فيه عدم نقص الاوصاف وهو يناسب الاولوية فتأمل (قوله الآن يزرعهما
الخ) ولم يجمعوا الاستدانة هنا لبسا كافي الايمان لان منبأها على العرف كذا قالوه والذي يتجه أن هذا
الثلاثة أن يكون السفر طويلا فان قيل انما يقيد السفر بالطويل لان القصير وهو ما دون اليوم واليلة
لا يتصور المسح فيه ثلاثة أيام بل يلبسهن قلنا ممنوع فان اسم السفر شامل للذهاب وللاياب وللأقامة بينهما اذا
كانت دون ثلاثة انتهى وقولي يقتضي الخ محل وقفة فتأمل (قول المتن فان مسح حضرا ثم سافر) خرج
بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فانه ان مضت مدة الاقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان
مضى يوم مثلا من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله اسقياء مدة المسافر من ابتداء ما من
الحدث الذي في الحضر هكذا اظهر لي من كلامهم وهو واضح نهيته عليه ولا يذهب الوهم الى خلافه والله
أعلم (قول الشارح ولو مسح سفر بعد حدثه حضرا الخ) أي ولا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من
الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة حضرا فانه يجوز له قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

الاولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلها في ساق الخلف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتدأ اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها الى موضع القدم لم يجزئ المسح ودخل في قوله طهر وضوء دائم الحدث كالمستحاضة والوضوء المضموم اليه التيمم لمرض فجاوز بناء المسح عليهما ويستفاد بهما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض ونوافل أو نوافل فقط ان كان فعلى به فرض ويجب النزوع في الوضوء لفرض آخر (سائر عمل فرضه) وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب غير (٥٩) الاعلى فلورؤى منه بان يكون واسع

الرأس لم يضر ولو كان به تحرق في محل الفرض ضرر قبل أو كثر ولو تحقرت البطانة أو الظهارة بكسر أولهما والباقي صفيق لم يضر والاضر ولو تحقرت من موضعين غير متعاضدين لم يضر (طاهرا) بخلاف التجسس كالتخذه من جلد الميتة قبل الدباغ قال في شرح المذهب والمتجسس فلا يكفي المسح عليه اذ لا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصلى من المسح وماعداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لها من لو كان بأسفل الخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما للنجاسة عليه ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الرافعي كالوجيز أن الحكم كذلك في غير المعفو عنها فيستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة من المصحف وحمله كما قاله الجويني في التبصرة (يمكن اتباع المثنى فيه لتردد مسافر لحاجاته) عند الخط والترحال وغيرها مما جرت

لا يخالف ما في الايمان وان ذلك يسمى لبسها أيضا وانما لم يتعد به هنا لقوات شرطه وهو كون ابتدائه بعد كمال الطهارة فليتأمل (قوله ولو ابتدأ الخ) وفي عكس هذه له المسح بأن نزعهما بعد اللبس الى ساق الخلف ثم أحدث ٤ بالاصل فهما (قوله كالمستحاضة) ولو متحيرة على ما تقدم (قوله عليهما) أى على وضوء دائم الحدث والوضوء المضموم اليه التيمم لمرض يعني اذا لبس كل منهما الخف بعد تمام وضوءه غسله لا سيما ثم أحدث فله أن يتوضأ كوضوءه الاول لا غسل رجله فله المسح على الخف الذي لبسه بعد الوضوء الاول ويصلي بهذا المسح نوافل فقط ان كان صلى بالاول فرضا والافيصلى به فرضا ونوافل (قوله ويجب النزوع لفرض آخر) أى ان أراد فعله والا فتستمر المدة كما مر ويجب مع النزوع الوضوء كاملا على دائم الحدث وان لم يكن محدثا وقت النزوع لان وضوءه مبيح لرافع وكذا الوضوء المضموم اليه التيمم يجب الاتيان به غسله وتيمما لان انضمام التيمم اليه جعله مبيحا لرافعا وقيل يعيد التيمم وغسل الرجلين فقط وصريح كلامهم خلافه ولو أراد فرضا آخر أو أكثر وهو على الوضوء الذي غسل رجله فيه لم يجب سوى إعادة التيمم لكل فرض (قوله سائرا) يعني كونه مانعا من لمس فيكفي الزجاج كما يأتي (قوله محل فرضه) ولومن محل الخرز (قوله غير الاعلى) وفارق ستر العورة نظر الاصل فهما غالبا فلا يبرد السر او يلبس (قوله قل أو كثر) واغتفر الامام أبو حنيفة تحرقا دون ثلاثة أصابع واغتفر الامام مالك التحرق مطلقا حيث أمكن المثنى فيه (قوله والمتجسس) ولو لما زاد على محل الفرض على المعتمد (قوله نعم لو كان الخ) هو المعتمد وان عتمته أو سال الماء البهل ومنها محل خز زه شعر نجس ولومن مغلظ ويطهر ظاهره بالفسل مع الترتيب ويعني عن باطنه وان كانت رجله مبتلته يصلى فيه الفرض لعموم البلوى به وذ كرا الاسفل في كلامه ليس قيدا (قوله ما للنجاسة عليه) فان مسح على النجاسة لم يصح الا ان عتمته قاله شيخنا الرملى وخالفه شيخنا واهل مفارقه عند شيخنا الرملى لنحو ذرق الطيور في المساجد لان الحاجة هنا أشد فراجعهم (قوله ويؤخذ الخ) هذا مرجوح وحمله على نجاسة طرأت بعد المسح لبس من محل الخلاف قطعا (قوله يمكن الخ) والمعتبر حاجات المسافر الغالبة في الاراضى الغالبة يوما وليله للقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر خلافا لابن حنبل في اعتباره في المقيم حاجات الإقامة والاعتبار في القوة باول المدة لا عند كل مسح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أقدرها فله المسح بقدر قوته والمراد قوته من غير معين من نحو مدهاس (قوله والمتخذ الخ) عطف تفسير للجورب (قوله ضيقا يتسع) قال شيخنا أو واسعاً يضيق عن قرب (قوله والرخص لا تناط بالمعاصي) أى لا تتعلق بالمعاصي ورد بان ذلك فيما اذا كانت المعصية سببا للرخصة والخف تستوفي به الرخصة (قوله وغيره) كالذهب والفضة وجلد آدمي وانما لم يصح الاستفاد بهما بذلك الجلد لقوات الشرط بكونه محترما نعم الحرام لذاته تحف لبسه محرم ان غير عذر لا يصح المسح عليه كما مر قطعا (قول الشارح والمتخذ من الجلد الضعيف) هذا بلفظه جعله الاسنوى تفسير الجورب الصوفية وهبارة الرافعي وكذا الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جورب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المثنى عليها وتمنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما الصفاقتها أو لتجديده

به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك لفظه كالخشبة العظيمة أدركته كجورب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك كعتمته أو ضيقه فلا يكفي المسح عليه ولو كان ضيقا يتسع بالمثنى عن قرب كفى المسح عليه (قيل وحلالا) فلا يكفي المسح على المصبوب لانه رخصة والرخص لا تناط بالمعاصي والاصح لا يشترط ذلك فيمكن المسح على المصبوب كالوضوء بماء مصبوب وعلى المسروق وعلى الحرير للرجل وغيره وقوله حلالا وسائرا وما بينهما أحوال من ضمير يلبس أى

وهو بهذه الصفات (ولا يجزئ منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذ إلى الرجل كافي المحرر لوصب عليه كافي شرح المذهب كالتأية مع مو-
قويا كافي البسيط (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها نصوص المسح والثاني يجزئ كالتخريف ظاهره
من موضع و بطائفة من آخر (٦٠) وان نفذ الماء منه إلى الرجل لوصب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل

المسح إلى الرجل لحقيقته لم
يجزئ المسح عليه كاجزم
به الماردى وهو خارج
بشرط امكان اتباع المشي
(ولا) يجزئ (جرموقان
في الاظهر) مما خف فوق
خف كل منهما صالح للمسح
لان الرخصة وردت في الخف
لعموم الحاجة اليه
والجرموق لانهم الحاجة اليه
والثاني يجزئ لان شدة
البرد قد منحوج الى لبسه
وفي نزعه عند كل وضوء
للمسح على الاسفل مشقة
ويجيب بأنه يدخل يده
فيهما ويمسح الاسفل
ولولم يكن الاسفل صالحا
للمسح فهو كاللأفافة
ويجوز المسح على الاعلى
جزوا ولولم يكن الاعلى
صالحا للمسح فهو كخرقة
تلف على الاسفل فان
مسح الاسفل أو الاعلى
ووصل البلل إلى الاسفل
بقصده أو قصدهما أو
أطلق أجزاء وان قصد
الاعلى فقط فلا يلزم بلصاح
واحد منهما للمسح
فواضح أنه لا اجزاء
(ويجوز مشقوق قدم
شد) بالعري (في الاصح)

(قوله وهو بهذه الصفات) فلولم يكن بها أو ببعضها حالة اللبس لم يصح وان صار بها قبل الحدث على
الذي اعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي وقال العلامة ابن قاسم ووافقه بعض مشايخنا انه يكفي لان
المقصود كونه حالة وجوب المسح متصفاً بها كما وسد خرقه أو ظهره بعد لبسه وهو متجه وقول شيخ الاسلام
في المنهج فان قلت الخ لا محل له هنا لانه ليس مما الكلام فيه فتأمل (قوله نفوذ) أي من غير محل خوزه
(قوله لا يمنع وصول بلل المسح) أي حالاً فلا يضر بعد طول المدة (قوله مما خف الخ) كلامه ظاهر في أن كلا
من الاعلى والاسفل يسمى جرموقاً قال ابن حجر وهذا عند الفقهاء واصل الجرموق شيء بلبس كالخف وقال
بعضهم انه امم لا على فقط وكلام الشارح لا ينافية فتأمل (قوله بأنه يدخل يده) أي مثلاً (قوله ويجوز
المسح على الاعلى) قال شيخنا لم يقصد الاسفل لانه صار وفيه نظر فراجع (قوله فان مسح الخ)
ظاهر كلامه رجوعه لما اذا لم يكن الاعلى صالحاً ومثلهما لو كانا صالحين ويمكن شمول كلامه له ولو خاط أحدهما
في الآخر في الصورتين كما تكلف واحد له ظاهر وباطن قاله شيخنا ويتجه عليه انه لا يكفي مسح غير الاعلى
فراجع (قوله قصد الاعلى فقط) قال شيخنا أو قصد واحد الا بعينه وخالفه العلامة ابن قاسم والطبراني
وقال بالاكسقاء فيها (قوله بالعري) وتسمى التخرج بفتح المجهمة والراء وبالجم (قوله فتحت العري)
أي كلها وكذا بعضها اذا ظهر به شيء من الرجل لومشي (قوله لانه اذا امتشى ظهر) فلولم يظهر لم يضر وفارق مالم
أحرم بالصلاة وجيبه واسع بأن المضر هناك رؤية العورة بالفعل لو تأملها (فرع) لو لبس خفاً على جبهة
واجبه المسح بان أخذت من الصحيح شيئاً لم يكف المسح عليه وان مسح الجبهة داخله فان لم يجب مسحها
كفي مسحها ولا يضر نحو شمع على الرجل طراً بعد غسلها ولو قبل لبس الخف (قوله الى ساقه) قال شيخنا
تبعاً لشيخنا الرملي الى أوله لانه لا يندب التحجيل فيه وقال العلامة الخطيب وابن عبدالحق انه يندب فيه
كما يؤخذ من قول شيخ الاسلام الى آخر ما فرقه وحل شيخنا الآخر فيه على الاول بأنه آخر الساق من جهة
أسفله فيه نظر (قوله ولا يسن استيعابه بالمسح) فهو خلاف الاول (قوله ويكره تكراره الى آخره) علل
ذلك بأنه يعيبه ويقصده ومقتضاه طلب ذلك أو عدم كراهته لو كان من نحو خشب قال شيخنا وهو كذلك

القدمين أو النعل على الاسفل (قول الشارح مع كونه قويا كافي البسيط) ففي البسيط اعتبر النفوذ والصب
والقوة (قول المتن ولا يجزئ جرموقان) هو فارسي معرب والجرموق خف فوق خف كذا عرفوه وحيث
فكل رجل فيها جرموق وهو الخف الاعلى والثنية في المتن بهذا الاعتبار (قول الشارح مما خف الخ)
أي كل منهما خف أو أراد بيان حقيقة الجرموق مع قطع النظر عن خصوص الثنية هذا ولكن ظاهر
عبارته كما ترى ان كلامه من الاسفل والاعلى يسمى جرموقاً وان في كل رجل جرموقين وفيه بعد (قول الشارح
كل منهما صالح) بين به أن هذه الصورة هي محل القولين دون باقي الصور الآتية في كلامه (قول الشارح
والثاني يجزئ) أي ويكون الاعلى بدلا عن الخف الاسفل والاسفل بدلا عن الرجل هذا هو الاظهر من
ثلاثة أوجه ثم على الجواز أيضاً يجوز ثالث وأكثروا علم أن عدم الجواز يشكل عليه تجوز بعد الاظهار في
الرابعة في صلاة الخوف مع ان السنة انما وردت بانتظار بن فالفريق (قول الشارح فان مسح الاسفل
الخ) مثل ذلك يجزئ في مسألة القولين السابقة بأن يصور وصول البلل إلى الاسفل من محل الخرز (قول

لحصول الستر والارتفاع به والثاني لا كما لو تلف على قدمه قطعة أدم وأحكمها بالشدة فانه لا يمسح عليها وفرق الاول (قول
بصر الارتفاع بها في الازالة والاعادة مع استيفاز المسافر ولو فتحت العري بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا امتشى ظهر (ويسن
مسح أعلاه) الساتر لشد الرجل (وأسفله خطوطاً) بان يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى
الى أطراف الاصابع من تحت مفرجاً بين أصابع يده ولا يسن استيعابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجزئ ولو وضع يده

للبتة عليه ولم يجرها أو قطر عليه أجزاءه وقيل لا ويجزى بمخرقة وغيرها (ويكنى مسمى مسح بمحاذي الفرض) من ظاهر الخف دون باطنه الملاقى للبشرة فلا يكتفى كما قاله في شرح المذهب اتفاقا (الأسفل الرجل وعقبها فلا) يكتفى (على المذهب) لأنه لم يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقوفا على محل الرخصة (٦١) والقول الثاني وهو يخرج يكتفى

قياسا على الاعلى وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني والعقب مؤخر القدم (قلت حوفه كأصغله والله أعلم) في أنه لا يكتفى الاقتصار عليه لقربه منه (ولامسح لشاك في بقاء المدة) كان شك في وقت الحدث بعد لبس لان المسح رخصة بشروط منها المدة فاذا شك فيها رجع الى الاصل وهو الغسل (فان أجنب) لا لبس الخف في أثناء المدة (وجب) عليه (تجدد لبس) ان أراد المسح بان ينزع ويتطهر ثم يلبس وذلك اللبس انقطعت مدة المسح فيه بالجناية لأمر الشارع بنزع الخف من أجلها في حديث صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سافرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جناية صحبه الترمذي وغيره دل الأمر بالنزع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لاجل الجناية فهي مانعة من المسح قاطبة لمسه حتى لو اغتسل لا بأس

فراجع (قوله مسمى مسح) لانه أصل كالمسح وقال الامام مالك بوجوب تعميمه الا واضع الفضون أي التفتيت وقال الامام أبو حنيفة بوجوب قدر ثلاثة أصابع منه وقال الامام أحمد بوجوب أكثره (قوله من ظاهر الخف) دخل فيه عراه وخط متصل به لا شعر عليه لانه لا يسمى خفا خلافا لابن حجر وبذلك فارق محبة مسح شعر الرأس (قوله دون باطنه) وان نفذ الى ظاهره نعم ان نفذ من محل الخرز ففيه تفصيل الجر موق (قوله وعقبها) خرج به كعها فيكنى مسح ما يحاذيه (قوله والعقب مؤخر القدم) مما وراء الكعب وهو بفتح العين مع كسر القاف وفتح العين وكسر هاء مع سكون القاف (قوله في أنه لا يكتفى الخ) فيه إشارة الى ان التشبيه من حيث عدم الاكتفاء فقط لا في طلب مسحه خطوطا أيضا خلافا لمن زعمه (قوله ولا مسح لشاك) أي لا يصح مسحه ولا صلاته المرتبة عليه لانه رخصة يجب فيها العمل باليقين في قدر المدة والاصالة فلو زال شكك بعدهما والمدة باقية أعاد المسح وما صلاه حالة الشك (قوله فان أجنب) ولو جناية مجردة عن الحدث الاصغر ومثل الجناية الحيض والنفاس لا غسل مندور ولا واجب عن نجاسة اشبهت فيه فلو غسل رجله وأدخل الخف فيه لم تنقطع المدة (قوله وجب تجدد لبس) المراد منه انقطاع المدة وكان الوجه أن يعبر به (قوله لا مسح بقيتها) هو المعتمد خلافا لما ذكره عن الكفاية (قوله ومن نزع الخ) أي أخرج رجله من ساق الخف لا اليه الا لما خرج منه عن الاعتدال وكذا لو خرج الخف عن الصلاحية (قوله أو انتهت) هو عطف عام (قوله غسل قدميه وجوبا) ولا بد من نية من نيات الوضوء لان نيته الاولى منزلة على المسح وقبض زال وشمل ذلك دائماً الحدث وهو كذلك ويستتبع ما كان له لو بقي لبسه كما تقدم

(باب الغسل)

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد الطهارة وأخره عن الوضوء لقلته عنه كما أزاله النجاسة عنهما لتلك ولصحتها ما معها قيل وكان واجبا لكل صلاة ثم نسخ وسكتوا عن كونه من خصائص هذه الامة ويقرب كونه منها وهو بفتح الغين على الافصح وبضمها على الاشهر استعمالا ويقال بالضم للماء الذي يغسل به وبالكسر لما يضاف للماء من السدر ونحوه وهو لغة سيلان الماء مطلقا على الشيء وعرقا سيلان الماء على جميع البدن بنية مرة واحدة كما يأتي وما قيل انه كان يجب سبع مرات ثم نسخ لم يرد ما يدل عليه من نقل معتبر في حديث أو أثر فراجع (قوله موجه) بكسر الجيم بمعنى سببه وان لم يجب أو وجب على الغير كما

(قول المتن ويكنى مسمى مسح الخ) أي خلافا لابي حنيفة بالتقدير بثلاثة أصابع ولمالك في التعميم الامواضع الفضون ولا أحد في التقدير بأكثر الخف لنا تعرض النصوص لمطلق المسح (قول الشارح أو سافرا) جمع سافر كراكب وركب قاله الاسنوي (قول الشارح دل الأمر بالنزع) وجه استفادة ذلك من حديث صفوان أن الاستثناء ليس من يأمر نابل من عدم النزع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد ومحل للطالب المدلول عليه بيا من نافي يكون الاثبات الذي أفاده الاستثناء مطلوباً بأمور اياه ونظر بذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبوا الاياه (قول المتن غسل قدميه) أي والظاهر انقطاع المدة أيضا كافي الجناية ثم رأيت في الكفاية صرح بأن نزع الرجل من الخف مبطل للمدة

(باب الغسل)

(قول المتن الغسل) قيل لما كان الغسل من الجناية معاوما قبل الاسلام من بقية دين ابراهيم عليه الصلاة

لا يمسح بقيتها كما هو مقتضى كلام الرافعي ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا ينطل مدة المسح أنه يمسح بقيتها لا ارتفاع المانع (ومن نزع) خفيه أو أحدهما في المدة وأنهت (وهو يطهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرهما بالنزع أو الانتهاء (وفي قول يتوضأ) لبطان كل الطهارة بطلان بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كابن المنذر أنه لا يلزم واحد منهما ويصل بطهارته (باب الغسل) (موجب)

السكران والميت والمراة الموجب لذاته فلا يرتد نجس جميع البدن لان الواجب فيه ازالة النجاسة ولو بكشط
 الجلد مثلا فيبقى التعرير غير مستقيم (قوله موت) وهو عدم الحياة عمن شأنه الحياة فدخل السقط
 وخروج الجناد وقيل عدم الحياة وقيل عرض يضاد الحياة وقيل مفارقة الروح الجسد (قوله الا في الشهيد)
 اقتصر على استثنائه لحرمة فيه دون غيره (قوله فيجب الخ) هو صريح في أن الخروج موجب وان
 الانقطاع شرط لصحته ولا يجب على الفور ولو على الزاني ويتضيق بإعادة القيام للصلاة ونحوها ويتوسع
 بعدمها وان خرج عن وقت الصلاة وانما بتأخير الصلاة لا بعدم الغسل وعلى هذا ينزل ما ذكره شيخ الاسلام
 والالزم الفساد في بعض الافراد فتأمل (قوله ونفاس) بخروج ولد من آدمية وان كان الولد على غير صورة
 الآدمي ككاتب أو تعدد الولد فيجب بعد كل من التوأمين أو كان من غير طريقه المعتاد ولومع افتتاح
 الاصل وما لشيخنا الى محيى تفصيل المنى خصوصاً مع تعليل الاصح بذلك فلا غسل بولادة الرجل والجن
 كالانس كما يأتي (قوله وكذا ولادة) أي لما ذكره بلابل فهي كالنفاس لكن اعتمد شيخنا الرمي
 أخذ من التعليل انها لا تنقض وضوء المرأة وأنه يجوز وطؤها عقبها وأنها تفطر بها لو كانت صائمة طاهرة
 وفيه بحث ظاهر مع ما فيه من تبعض الاحكام فراجع وخروجها القاء بعض الولد وان عاد فينقض الوضوء
 فقط وقال الخطيب تنخير بين الغسل والوضوء ويجب الغسل بالقاء آخر جزء منه اتفاقاً (قوله والعلاقة
 والمضغة) أو ردها على المصنف لانهم مالم يسا ولادة لكن محل وجوب الغسل لكل منهما ان قال اثنان فأكثر
 من القوابل انها اصل ولد ولو بقيت تصورت (قاعدة) يثبت للعلاقة من أحكام الولادة وجوب الغسل
 وفطر الصائمة بها وتسمية الدم عقبها نفاساً ويثبت للمضغة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء ان لم يقولوا
 فيها صورة أصلاً فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز
 أكلها من الحيوان المأكول عند شيخنا الرمي (قوله وجنابة) وهي لغة البعد لما فيها من البعد عن
 العبادة ومحملها وشرعاً تطلق على دخول الحشفة وخروج المنى بشرطها وعلى أمر اعتباري يقوم بالبدن
 يمنع محبة الصلاة بالمرخص وعلى المنع المترتب على ذلك على ما مر في الحديث (قوله ونحسل) أي توجد
 وتتحقق لانها نفاس ذلك كاتقدم (قوله للرجل) أي الواضح وقيد به لكون الكلام في الفاعل ولقوله
 بعد والمرأة كرجل والمراد بهما الذكر والانثى ولومع الصغر وكذا الحنث بشرطه (قوله بدخول حشفة)
 ولو في هواء الفرج أو بمحائل لا بدخول بعضها الا ان دخل البعض الآخر ولو في فرج آخر ولو من غير الجنس
 (فرع) لو دخل الرجل كله فرجاً قال شيخنا الرمي لا يجب الغسل فراجع (قوله أو فطرها) كلاً أو بعضاً

موت) الا في الشهيد
 فسيأتي أنه لا يغسل
 (وحيض ونفاس) فيجب
 عند انقطاعهما للصلاة
 ونحوها (وكذا ولادة بلا
 بلل في الاصح) لان الولد
 متى منعقد والثاني يقول
 الولد لا يسمى منياً وعلى
 الاول يصح الغسل عقبها
 ذكره في شرح المذهب
 ويجري الخلاف بتمحيصه
 في القاء العلاقة والمضغة بلا
 بلل (وجنابة) ونحسل
 للرجل (بدخول حشفة
 أو فطرها)

والسلام كما بقي الحج والنكاح لم يحتج الى بيان كيفية في الآية بخلاف الوضوء (قول الشارح الا في الشهيد
 فسيأتي أنه لا يغسل) يريد بذلك أن المؤانف رجه الله ذكره فلا يعترض به عليه (قول المتن وكذا ولادة بلا
 بلل) الظاهر أن الولادة المذكورة تحرم الوطء كالحيض والنفاس قيل ان الولادة بلا بلل توجد كثيراً في
 نساء الاكراد (قاعدة) اذا أوجبنا الغسل منها فهل تبطل الصوم الاصح في التحقيق نعم والاقوى في
 شرح المذهب لا كالاغتلام (قول الشارح والثاني يقول الولد لا يسمى منياً) أي ويجب الوضوء كذا في
 الاسنوي وقد يفهم عدم وجوبه على الاول وفيه نظر لانه منعقد من منيها ومنى الرجل (قول الشارح ونحسل
 للرجل) أي تتحقق وتوجد بالدخول للحشفة وخروج المنى فليست غيرها والا فواجهه اضافة الوجوب هنا
 الى أمر مترتب على دخول الحشفة وخروج المنى وعدم اعتبار ذلك في باقي الاسباب كالحيض (قول المتن
 حشفة) قال الامام وفي اعتبار فطر الحشفة في البهيمة كالقرد ونحوه كلام يوكل الى فكر الفقيه (فرع)
 قال في الروضة لو استدخلت المرأة ذكراً مقطوعاً ففيه الوجهان في نقض الوضوء بمسه قال الاسنوي هكذا
 أطلق ومقتضاه عدم التفرقة بين استدخله من رأسه أو أصله أو وسطه بجمع طرفيه وفيه نظر لا يخفى على

كبيرة كانت أو صغيرة حيث اعتبرت من مقطوعها بخلاف فاقدها خلقة فيعتبر قدير حشفة أقرانه (قوله منه) أي الرجل ويعتبر ذلك القدير من المتصل بالقطع لان الكلام في غير المبان (قوله فرجا) ولو مبنا حيث بقي اسمه أو من نيت من حيث فساد العبادة به ولو سجد وعمره ووجوب الغسل على الحي ووجوب كفارته في الحج والصوم وان كان لاحد ولا مهر فيه (قوله قبلا) أي من واضح أيضاً ما الخنثى فلا غسل بالابلاج في قبله فقط ولا بابلاجه في غيره نعم ان كان له ثقبه فقط فكالواضح فان أوج وأوج فيه وجب عليه الغسل بقينا (قوله أودبرا) ولو من خنثى (قوله من آدمي) والخنثى ذكر أو أنثى كالآدمي حيث تحققت الذكورة أو الأنوثة ولو على غير صورة الآدمي قاله شيخنا (قوله أو بهيمة) ولو نحو سمكة ولو ميتة كما تقدم (قوله ويصير الآدمي) المفعول به جنباً ذكر أو أنثى وهذا أهم من قول المصنف الآتي والمرأة كرجل فلا يغني عن هذا فافهم وكلامه في ذكر الرجل المتصل وهو غير قيد فالدكر المبان كذلك حيث بقي اسمه والعبرة بحشفته ان وجدت والافقدها من أي جهة منه وغير الآدمي كالفرد كذلك وتعتبره حشفته بحشفة آدمي معتدل الخلقة وقال شيخنا يرجع الى نظر الفقيه (تنبيه) لاثني على صاحب الفرج المبان من رجل أو امرأة خلافا لما توهمه بعض الطلبة الضعيف الفهم السقيم الادراك وقد أوجج الدهر الى ذكر هذا والله أعلم (قوله وبخروج مني) لا ينزوله في قصة الذكركر وان قطع به مالم يخرج من باقية المتصل شيء ويعتبر في المرأة خروجه الى ما يجب غسله في الاستنجاء والمراد مني الشخص نفسه ولو مع مني غيره فلو قضت المرأة شهوتها واغتسلت ثم خرج منها مني وجب عليها الغسل اقامة للمظنة مقام اليقين ولو خرج المني في دفعات وجب الغسل بكل مرة وان قل (قوله كان انكسر صلبه الخ) هو تمثيل لخروجه من غير المعتاد لما يجب به الغسل لان الخارج لعله من ذلك لا يوجب به وان وجدت فيه الخواص بخلاف الخارج من المعتاد (قوله فيمودفيه التفصيل) وهو المعتمد فان كان انسداد الاصل عارضا وجب الغسل بالخارج من المنفتح في الصلب في الرجل وفي الترائب في المرأة دون غيرها فلا يوجب الغسل وينبغي نقض الموضوع به ان كان عما تحت المعدة لانه من النادر فراجع وان كان الانسداد خلقيا وجب الغسل بالخارج من المنفتح في جميع البدن ولا عبرة بالخارج من المنافذ كما مر ولو تعدد المنفتح المذكور وخرج منه ما فيه خواص المني فقياس ما مر في الحدث وجوب الغسل بكل منها ويحتمل الفرق فراجع (قوله والصلب هنا كالمعدة) صوابه كعتك المعدة اذ الصلب الذي هو فقرات الظهر تحت عظام الرقبة معدن المني هنا وكذلك ترائب المرأة التي هي عظام صدرها (قوله ريج عجين) من نحو حنطة أو ريج طلع نخل ورطباً وجافاً حالاً من المني (قوله فان فقدت الصفات) أي يقينا فلما احتمل كون الخارج منه منياً أو ودنياً كان استيقظ من نومه فوجد بباطن ملبوسه شيئاً أبيض نجساً تخبر بين حكميهما فيغتسل أو يتوضأ وانما أقصر على البياض والشحن دون الريج لانهما مناط الفقيه (قول الشارح من مقطوعها) يجوز أن يكون حالاً من المضاف وكذا من المضاف اليه لان المضاف بمعنى المائل فهو عامل ولانه كالجزء أيضاً وعلى الاحتمال الثاني تفيد العبارة أن القدير معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والغرض من كونه منه ابضاح المراد من العبارة ببيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص بخلاف أن يوهم خلاف ذلك بسبب تكبير الحشفة بذلك على أن هذا امراده أن الماتن في الكلام على التحليل في باب النكاح قال اذا طلق الحر ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح ونغيب بقبلها حشفته أو قدرها قال الشارح من مقطوعها ولم يقل منه لان الصغير هناك يغني عنه (قول الشارح منه) حال من المضاف اليه في قدرها (قول الشارح ويصير الآدمي جنباً) نعم يستثنى منه الميت فلا يجب اعادته غسله لا لقطع التكليف عنه (قول المتن وبخروج مني) سمي بذلك لانه يني أي يصب فيقال أمني ومني والاول أفصح (قول الشارح مع فتور الذكركر الخ) يرجع

من مقطوعها منه (فرجا) قبلاً أو دبراً من آدمي أو بهيمة ويصير الآدمي جنباً بذلك أيضاً (وبخروج مني من طريقه المعتاد وغيره) كان انكسر صلبه فخرج منه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير المعتاد حكم المنفتح المذكور في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كالمعدة هناك وفي شرح المهذب انه الصواب وجرم به في التحقيق (ويعرف بتدقيقه أولدة) بالمجسة (بخروجه) وان لم يتدفق لقلته مع فتور الذكركر عقب ذلك ذكره في الروضة كاصلها وأسقطه من الحرر لاستلزام اللذة (أوريج عجين رطباً أو بياض بيض جافاً) وان لم يتدفق أو يلتصق كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل (فان فقدت الصفات)

الاشقباء وقول بعضهم لعل بعض الخواص كاللذة وجد ولم يلم به لثقل النوم فيه نظر لما قالوا انه لو وطئ زوجته وهي نائمة لم يجب عليها بخروج المني منها ثانياً غسل لانها لم تقض شهوتها فانه صريح في عدم اللذة في النوم وانما تخير لتعارض الامرين عليه وفارق وجوب الصلاتين على من نسي احدهما باشتغال ذمته بهما وكذا نازكاة الاكثر في المختلظ من التقدين لا مكان التمييز فيه وله الرجوع عن اختيار احدهما الى الآخر ولا يعيسا فله بالاول من صلاة ونحوها نعم ان تغير اختياره في الصلاة فيمتجه البطلان للتردد حينئذ في محتمل عدم تحقق انعقادها فقام له واختص التخيير بالغسل والوضوء فلا يتعدى الحكم الى غيرها كحرمة القراءة أو المكث في المسجد باختيار المني وتنجس ما اصابه باختيار غيره للشك في ذلك وخرج بباطن ملبوسه ظاهره فلا شيء عليه فيه لاحتمال كونه من غيره ولونين له الحال على وفق ما اختاره فهو كوضوء الاحتياط فيلزمه الطهر واعادة ما فعله وقال العلامة ابن قاسم لا ظهر عليه ويجز به ما فعله هنا لانه غير متبرع به بخلاف وضوء الاحتياط فراجع (قوله المذ كورة) يشير الى أن المراد بها الخواص لا الصفات حقيقة نحو البياض كامر (قوله فلا غسل) أي مطلوب فلا يجوز لانه عبادة فاسدة وعلى ذلك يحمل ما في المنهج (قوله تحصل بما ذكر) برد عليه الوجوب عليها بوطء نحو فردو بالذ كرا المبان وقدر التنبيه عليه الا أن يقال ليس في كلامه ما يفيد الحصر أو المنع وقد يقال كلامه شامل لذلك لمن تأمله (قوله وفي ان منها الخ) هو المعتمد وعبر بالصفات موافقة لكلام المصنف (قوله بالجنبية) ولا يصح رجوع الضمير للوجبات المذ كورة لان ما يحرم بالحليض والنفاس شيئاً في بابه ولا معنى للحرمة في الموت ولان الولادة امان من النفاس واما من الجنبية (قوله والمكث) أي لمسلم غير نبي بما يعد مكثاً عرفاً ولو دون قدر الطمأنينة على المعتمد ومنه ركوب على دابة أو نحو ممر على الاعناق ان لم ينسب سير ذلك اليه والا فهو عبور ومن المكث دخول المسجد الذي ليس له الاباب واحد أو أكثر ودخل من باب واحد بقصد الرجوع منه لان عن ذلك بعد ومنه دخوله لاجل أخذ أجره حمام قال شيخنا الرمي الا أن يقيم قبل دخوله ومكث بقدر حاجته ونزوع فيه ويجب على الولي منع غير المميز وكذا المميز الحاجة تعليمه أما الانبياء فلا يحرم عليهم المكث تعظيماً لشأنهم وخصوصية لهم والقراءة منهم كالمكث وخرج بالمسلم الكافر ذكراً كان أو أنثى الا الحائض فلا يمنع من المكث فيه لانه لا يعتد حرمته ولذلك فارق حرمه بيع الطعام له في رمضان لانه يعتد حرمه الفطر في الصوم ولكنه أخطأ ويمنع من الدخول له الا باذن بالغ غسل أو نحو الاستفتاء من العلماء أو مصلحة لنا أو أحد الامور كاف كما صرح به ابن عبد الحق وشرح شيخنا لا يخالف ذلك لمن تأمله فان دخل بغير ذلك غرر ودخولنا ما كنهم كذلك ولو احتلم المسلم في المسجد ولم يجد موضعاً يأمّن فيه على نفسه وخشى ضرراً بخروجه جاز له المكث بقدر حاجته ويجب عليه غسل ما لا يضره من بدنه والتيمم ولو بتراب المسجد الداخل في وقفه وان حرم عليه وهذا التيمم لا يبطله الاجنبية أخرى (فرع) أجاز الامام أحمد المكث في المسجد للموضي الجنب ولو بلا عشر وعنده أن خروج المني ناقض (قوله في المسجد) ولو مشاعاً أو مظلواً بالاجتهاد بالقرينة خلاف لابن حجر وسواء أرضه وهو أوه ولو طارفيه وروشن متصل به وان خرج عن ستمته لا غصن خارجه من شجرة أصلها فيه كمال اليه شيخنا (قوله أي الجواز) دفع به توهم جواز التردد الذي شمله العبور ويحرم الجماع في العبور ولو على دابة وفي لقول المتن أوله بخروجه (قوله المتن والمكث في المسجد) أي ولو في هوائه ولو كان بعض المكان مسجداً على سبيل الشيوع حرم أيضاً بخلاف الاعتكاف وصحة الصلاة للمأموم المتباعد عنه امامه فوق ثلثمائة ذراع (قول الشارح ولا جنباً الا عابري سبيل) أي فانه دليل على أن المراد بالصلاة في الآية مواضعها قال الله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات (فائدة) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد جنباً وما ليه النووي رحمه الله

المذ كورة في الخارج
(فلا غسل) به (والمرأة
كرجل) قل أن جنباً
تحصل بما ذكر وفي أن
منها يعرف بالصفات
المذ كورة وقال الامام
والغزالي لا يعرف منها الا
بالتلذذ (ويحرم بها) أي
بالجنبية (ما حرم بالحدث)
من الصلاة وغيرها
التي تقدم في بابه (والمكث
بالمسجد لا عبوره) أي
الجواز به قال الله تعالى
ولا جنباً الا عابري سبيل
وخرج بالمسجد الرباط

ونحوه (والقرآن)

ولو بعض آية حديث الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الخاض شيئا من القرآن ويقرأ روى بكسر الهمزة على التثنية وبضمها على الخبر المراد به التثنية ذكره في شرح المذهب (وتحلى أذكاره لا بقصد

قرآن) كقوله عند الركوب

سبحان الذي سخر لنا هذا

وما كنا له مقرنين وعند

المصيبة آتاه وانا اليه

راجعون فان قصد القرآن

وحده أوسع الله حرمة

وان أطلق فلا كإقتضاه

كلام المصنف خلافا للمحرر

ونبه عليه في الدقائق وقال

في شرح المذهب أشار

العراقيون الى التحريم

قال في الكفاية وهو

الظاهر (وأقوله) أي الغسل

عن الجنابة أو الحيض أو

النفاس (نيرفع جنابة)

أوحيض أو نفاس أي

رفع حكم ذلك (أو استحابة

مفتقر إليه) أي الى الغسل

كان ينوي به استحابة

الصلاة أو غيرها مما يتوقف

على الغسل (أو أداء

فرض الغسل) أو فرض

الغسل أو أداء الغسل كافي

لحاروي الصغير قياسا على

أداء الوضوء وفي شرح

المذهب قال الروياني

لوني الجنب الغسل

لم يجزئه لانه قد يكون

عادة وقد يكون مندوبا

المسكت لعند روى ما جاز فيه ولا يجرم الغسل فيه وان دخل له بلا مسكت (قوله والقرآن) من بالغ مسلم غير يني ويجوز تعليمه لكافر غير معاند ورجى اسلامه سواء التذكر والانتى وهذا مراد من عبر بقراءته لانهما بمعنى اقرانه اذ قراءته لا يمنع منها مطلقا وعبر وافي الكافر بعدم المنع من المسكت والقراءة ولم يعبروا بالجواز لبقاء الحرمة عليه لانه مكلف بفروع الشريعة وينع من مس المصحف وحمله لان حرمة أبلغ بدليل جواز قراءة المحدث دون نحو موه (قوله ولو بعض آية) أو لو حراف وان قصد الاقتصار عليه وشرط الحرمة مع ما عساه نفسه ولو تقدير أو إشارة الاخرى كالنطق وقيد هاشيخنا بلسانه وهو غير بعيد لكن الاول هو الموافق لقولهم إشارة الاخرى كالنطق الا في ثلاثة الشهادة والحنث واطلاق الصلاة ويظهر هنا عدم الحرمة مطلقا بدليل عدم إيجابها عليه بدلا عن الفاتحة في الصلاة فتأمل نعم يجب على فاقد الطهورين قراءة الفاتحة فقط آخر الصلاة قال بعضهم وكذا لو نذر قراءة في وقت معين وفيه بحث يتأمل (قوله وتحلى اذكاره) وكذا غيرها (قوله وان أطلق فلا حرمة) هو المعتمد ولا بحث لو حلف أن لا يقرأ لان الجنابة صارف وانما حرمت القراءة في قصد القرآن مع غيره هنا بخلاف ما صرح في حل المصحف مع غيره بقصد هما عند شيخنا الرمي لعدم جرم يستتبع هنا كما مر وخالفه الخطيب (قوله أي ما هيته الشاملة للمندوبات وللندوب اذ الواجب في الغسل ليس له أقل وأكمل وتقييد الشارح بالواجب بخصوص المحل (قوله عن الجنابة الخ) قيده بها ليناسب ما بعده وسكت عن الموت لانه لا يصح فيه نحونية رفع الحدث وعن الولادة لانهما تصح بنية الجنابة قاله شيخنا (قوله بنية رفع جنابة الخ) أي من الغسل المميز ولو صبيا وأثابه كزوج مخنونا وممتنعة ولو كافرة بعد حيضها وله وطؤها الى اسلامها ولو تبعها الى حيض آخر وان طال زمنه ويصح الغسل بنية رفع الحدث ان قصده عن جميع البدن وكذا ان أطلق لانصرافه لما عليه فان عين وأخطأ لم يضرفان نوى الاصغر غلطاً لرفع الحدثان عن أعضاء الوضوء غير الرأس لان واجبه المسح فلم تقناوله النية بخلاف بقية أعضائه لان واجبه الغسل في الحدثين وقضية ذلك بقاء الحدثين على الرأس ونقل شيخنا الرمي عن والده أنه يرفع عنها الاصغر لان الغسل يكفي عن المسح وفيه نظر فراجعه ويؤخذ من التعليل اختصاص الرفع بالقدر الواجب من اليدين والرجلين لان نحو عضد وساق وفي كلام العلامة ابن عبد الحق ما يشعر بخلافه ويندب له الوضوء اذا أراد غسل باقي بدنه بل هو أولى من تجرد جنابته عن الحدث (قوله أوحيض أو نفاس) ويصح رفع الحيض بنية النفاس وعكسه ولو عهدا لم يرد حقيقة الشريعة ويصح كل منهما بنية حل الوطء وان لم يكن لها تحليل (قوله رفع حكم ذلك) أي فالنوى الاسباب وينصرف الى حكمها ان لم يقصد ولم يعرفه كما مر في الحديث (قوله كان ينوي استحابة الصلاة) أو يأتي بنفس تلك الصيغة كما مر في الوضوء (قوله وغيرها) كمس مصحف وسجدة تلاوة وحل وطء كما مر وله بذلك فعل الصلاة المفروضة وفي نية صاحب الضرورة ما مر في الوضوء (قوله فرض الغسل) ويدخل مندوباته تبعاً كافي نية فرض الصلاة وفي الاغسال المندوبة ينوي أسبابها وكسنية فرض الغسل نية الغسل الواجب (قوله لم يجزئه) ما لم يصفه لمفتقراً وغيره مما مر كالغسل للصلاة ولمس المصحف ومثله نية الطهارة لقلبك وفي نية الطهارة الواجبة ما مر في الوضوء فتكفي خلافاً للخطيب (قوله لانه قد يكون عادة وقد يكون مندوبا) أي فلا ينصرف للواجب الا بالنص عليه لانه لما تردد القصد فيه بين (قول المتن والقرآن) أي باللفظ ومثله إشارة الاخرى قاله القاضي في فتاويه (قول الشارح أوحيض) لو كان على المرأة حيض وجنابة فنوت أحدهما فقط ارتفع الآخر قطعاً واستشكل القطع مع جريان الخلاف في نظيره من الوضوء قال الامام النووي والفرق صعب انتهى قلت قد يلوح فارق من جهة أن نية رفع الحدث الاكبر من حيث اقتضاؤها تعميم جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاختصاصها ببعض الأعضاء بذلك على قوتها استتباعها للاصغر دون العكس (قول الشارح وقد يكون مندوبا) فيه نظر فان الوضوء قد

وهو أول ما يغسل من
البدن فلو نوى بعد غسل
جزء وجب إعادة غسله
ومقرونة بالرفع في خط
المصنف وقيل بالنصب
صفة نية المقطرة المنصوبة
بنية الملقوطة (وتعميم
شعره) بفتح العين
(وبشره) حتى الاظفار
وما يظهر من صمغى
الاذنين ومن فرج المرأة
عند قعودها لقضاء
الحاجة وما تحت الشعر
الكثيف ويجب نقض
الضغائر ان لم يصل الماء
الى باطنها الا بالنقض (ولا
يجب مضمضة واستنشاق)
كافي الوضوء (وأكله ازالة
القنر) بالمججمة كالني
على الفرج (ثم الوضوء)
كاملا (وفي قول يؤخر غسل
قدميه) فيغسلهما بعد
الفعل لحديث الشيخين
هن عائشة أنه صلى الله
عليه وسلم توجأ في غسله
من الجنابة وضوءا للصلاة
زاد البخاري في روايته عن
ميمونة غير رجله ثم
غسلهما بعد الفسل (ثم
نعمد معاطفه) كفضون
البطن والابط (ثم يفيض
الماء على رأسه ويخلله)
وفي الروضة وأصلها انه يخلل
الشعر بالماء قبل افاضته
ليكون أبعد عن الاسراف
في الماء وفي المذهب ويخلل اللحية أيضا (ثم على) شقه الايمن ثم الايسر

أسباب ثلاثة العادة كالتنظيف والندب كالعيد والوجوب كالجنابة احتاج الى تعيين بخلاف الوضوء ليس له
الاسباب واحد وهو الحدث فلم يخرج الى تعيين لانه لا يكون عادة أصلا ولا مندوب بالسبب وليست الصلاة
بالوضوء الا لأول للجسد سببا للتجديد وانما هي مجوزة فقط لا مطلوبة له ولذلك لا يصح اضافته اليها فافهم
ذلك فانه مما يكتب بالتبر فاضلا عن الخبر فرحم الله ترى قبر هذا الشارح مأدرا به اساليب الكلام ومأقوى
ادراكه بتأدية المرام والله ولي التوفيق والاهام (تنبيه) لا تصح نية نحو مسح المصحف من الصبي اذا
قصد حاجة تعلمه كالوضوء ولو شك المغسل بعد الفسل في نيته وجبت اعادته كالوضوء (قوله وهو أول
ما يغسل من البدن) وان كان عن سنة سابقة عليه كالوضوء فيه أو لم يقع غسله عن البدن كالوضوء غسل
متنجسا بمغلف ونوى عنده فيعتد بالنية ولو في أول غسله منه وان وجبت إعادة غسله عن الحدث كما مر في
غسل الجزء من الوجه مع المضمضة قاله شيخنا واعتمده ونقل بعضهم عن شيخنا الرملي خلافه (تنبيه)
ظاهر كلامهم ان تفريق النية على الاعضاء لا يأتي في الغسل لان البدن كالعضو الواحد فراجعه اذا لم مانع
منه (قوله وتعميم شعره) الا ما ثبت داخل العين أو الانف فلا يجب ولا يسن وان طال وخرج عن حد الوجه
كما صرح به العلامة ابن عبد الحق (قوله حتى الاظفار) قال بشرة هنا أعم من الناقص في الوضوء ومنها
ظاهر أنف وأصبع أو رجل من نقبها وخشب كافي الوضوء (قوله وما تحت الشعر الكثيف) نعم يعنى عما
تحت نحو طبوع عسر زواله وان كثرت ويجب ازالته مع الشعر ان لم يكن فيه مثله كالحية المرأة (قوله ويجب
نقض الضغائر) ان لم يصل الماء الى داخلها الا به بخلاف ما تعتقد بنفسه فلا يجب نقضه وان كثرت ان كان بفعل
عنى عن قليله ولو بقي من أطراف شعره مثلثا ولو واحدة بلا غسل ثم أزالها بقص أو تنف مثلام يكف فلا
بد من غسل موضعها بخلاف ما ألزأها بعد غسلها (قوله ولا يجب مضمضة واستنشاق) نص عليه ما ردا للقول
بوجوبهما عندنا هنا ولا يكفي عنهما فاعلم ما في الوضوء قبله (قوله وأكله) أى مطلق الغسل كما مر (قوله
ازالة القنر) أى الطاهر كما مثل وسيأتى التجسس ويندب أن لا يغسل الا بعد بول وان يقدم غسل الفرج
وما حواه ان اغتسل نحو ابريق لا احتياجه الى غسله بعد فيلزم من ناقص أو احتياج الى لف خرقة مثلا
قال ابن حجر ويجب بعد غسله غسل ما أصابه الماء من يديه عند غسل فرجه بعد نية الغسل بنية من نيات
الوضوء لعود الحدث الاصغر عليه وهذا مما يغفل عنه فليتنبه له (قوله ثم الوضوء) والافضل كونه قبله ثم في
أثنائه سواء الغسل الواجب والمندوب وينوى به سنة الغسل ان تجردت جنابته عن الحدث والانوى له نية
معتبرة وان أخره عن الغسل لاجل الخروج من الخلاف لانه لا يفوت بتأخيرها ولا يبطل بتأخير الغسل عنه
وان طال الزمن قال شيخنا ولا يجد منه قبله وفيه نظر لما مر من الخروج من الخلاف وقال ابن حجر نسن اعادته
(قوله كاملا) فبيد انه لا بد فيه من المضمضة والاستنشاق والترتيب وعن شيخنا الرملي خلافه لانه تابع للأكبر
وفيه نظر فتأمل (قوله والابط) والموق والمقبل من الانقبو ويميل رأسه عند غسل أذنيه لئلا يدخل فيهما
الماء فيضرم أو يقطر به لو كان صائغا (تنبيه) الترتيب في السنن المذكورة للافضلية (قوله وفي الروضة الخ)
هو المعتمد والافضل تقديم أعضاء الوضوء وأعلى بدنه عن أسفله والشق الايمن من رأسه وعلم مما ذكر ان
بعض الاعضاء قد يتكرر غسله (قوله تحليل لحيته) وكذا بقية شعوره (قوله شقه الايمن) ويقدم مقدمه
يكون مندوباً ويصح بنية الوضوء (قول المتن وتعميم شعره) لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنابة فعلى به كذا وكذا من النار قال علي فمن ثم عادت
شعر رأسى وكان يجز شعره (قول الشارح حتى الاظفار) ليست من البشرة (قول المتن ولا يجب مضمضة
واستنشاق) خلافاً لأبي حنيفة (قول المتن ثم الوضوء) الظاهر أنه يستحب أيضاً في الاغسال المسنونة أيضاً
(قول الشارح كفضون البطن والابط) وكذا السرة وبين الاليتين وتحت الاظفار وتحت الركبتين

من خلاف من أوجبه
(وینثك) كالوضوء
فیصل رأسه ثلاثاً ثم شقه
الایمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً
(وتنج) المرأة (لحيض
أثره) أى أثر الدم (مسكا)
بان نجسه على فطنة وتدخله
فرجها للأمر بما يؤدي
ذلك فى الصحيحين من
حديث عائشة وتفسيرها
قوله صلى الله عليه وسلم
لسائلته عن الفسل من
الحيض خذى فرصة من
مسك فطهرى بها بقولها
لها يعنى تنبى بها أثر الدم
ويكون ذلك بعد الفسل
وحكمته تطيب المحل
والنفاس كالحيض فى
ذلك والفرصة بكسر الفاء
وبالصاد المهملة القطعة
والاثر يفتح الهمزة والمثلثة
(والا) أى وان لم يتيسر
المسك (فنجوه) من
الطيب فان لم يتيسر فالطين
فان لم يتيسر كفى الماء
ونبه فى الحقائق على عدوله
عن قول المحرر مسكا
ونجوه للأعلام بالترتيب فى
الأولوية (ولا يسن تجديده)
أى الفسل لانه لم ينقل
(بخلاف الوضوء) فيسن
تجديده اذا صلى بالاول
صلاة تاروى أبوداود
وغیره حديث من توضأ
على طهر كتب له عشر
حسنات (ومن أن

(قول الشارح خروج من خلاف الخ) لنا قوله صلى الله عليه وسلم أما أنا فأحسنى على رأسي ثلاث حشيات فإذا أنقذت طهرت (قول الشارح كالوضوء) بل أولى (قول المتن وتقع لحيض) لو تركته كره (قول الشارح كفى الماء) عبارة الاسنوى كفى أى فى حصول السنة كذا قاله الرافعى اه وقال غيره كفى فى ازالة اللوم المترتب على ترك هذه السنة المؤكدة لأنه كافى فى حصولها ثم الظاهر أن المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعى لا إدخال ماء فى الفرج بدل الطيب المذكور (قول الشارح للاعلام بالترتيب فى الاولوية) فيعبر على الاسنوى حيث قال لا يؤخذ ذلك من عبارة الكتاب وإفادة الترتيب ظاهرة وكونها فى الافضلية لا يفيد المتنازع (قول المتن بخلاف الوضوء) أى ولو كان مكتملا للتيمم وأما التيمم فلا يستحب تجديده ولو مكتملا للوضوء (قول الشارح اذا صلى بالاول صلاة ما) كأن حكمة ذلك أن لا يكون بدونه فى معنى الكرة الرابعة قال الاسنوى وهو مكروه اذا لم يؤد بالاول شيئا قلت ينبغى أن تكون كراهة محرم لا تعصاة فاسدة حينئذ (قول المتن والغسل عن صاع) من السنن أيضا أن يقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قاله فى الروضة وفى التحقيق يقول بعده ما يقوله بعد الوضوء (فرع) تسن الموااة فيه أيضا كالوضوء

لا يتقص ماء الوضوء عن موال الغسل عن صاع) لحديث مسلم عن سفينة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ويوضئه الدرع (ولا يحمله) حتى

بمحس يفسله ثم يغتسل ولا
تكتفى لهما غسلة واحدة
(وكذا في الوضوء) وذلك
وجه في المسئلتين صححه
الرافى لان الماء يصير
مستعملاً أولاً في النجس
فلا يستعمل في الحدث
(قلت الاصح تكفيه والله
أهل) ويرفعهما الماء معا
(ومن اغتسل لجنبه وجعته
حصلاً) أى غسلهما
(أولاً أحدهما حصل) أى
غسله (فقط) هما لاجتماعهما
في كل وقيل لا يصح الغسل
في الأولى للامتناع في النية
بين الغسل والغرض وفي
قول يحصل بغسل الجنبه
غسل الجمعة لان المقصود به
التنظيف وفي وجهه يحصل
غسل الجنبه بغسل الجمعة
لان المقصود به حالة كمال
ولا تكون الا بعد ارتفاع
الجنبه (قلت) كما قال
الرافى في الشرح (ولو
أحدث ثم أجنب أو عكسه
كفى الغسل) وان لم ينو معه
الوضوء (على المذهب والله
أعلم) لا ندراج الوضوء في
الغسل والوجه الثانى لا يكتفى
بالغسل وان نوى معه
الوضوء بل لابد من الوضوء
معه والثالث ان يرى مع
الغسل الوضوء كفى والا فلا
وفي الصورة الثانية طريق
قاطع بالاكتفاء لتقدم

لوقص) ولو احتاج لزيادة زاد (قوله يفسله ثم يغتسل) المراد انه يفسله قبل غسل محله عن الحدث وان لم
يقدمه على الغسل (قوله ويرفعهما الماء معا) اذا لم يبق للنجاسة وصف وتقدم الا اعتداد بالنية عنده (قوله
أو عكسه) مرفوع كابدله كلامه بعد (قوله وان لم ينو معه الوضوء) بل وان نفاه كفى المجموع (قوله
لا ندراج الخ) هذا يفهم انه واجب وأنه سقط وهو صريح الخلاف وقول شيخنا الرملى انه اضمحل معه فيه
نظر الا ان أراد انه يحصل فهر اعليه على ما هو المعتقد (قوله ولو وجد الحدثان معا) هو تجميع لاقسام المسئلة
وسكوت المصنف عن مراعاة الخلاف كما قيل (تمة) لو اجتمع عليه أغسال واجبة أصالة كفى نية واحد منها
عنها وان نفي باقها ومعنى الكفاية فيها رفع الامر الاعتبارى أو المنع المرتب عليها فلا يصح الغسل بعده
بنية واحد من باقها والغسل المنسوبه كذلك وقال ابن حجر معنى الكفاية فيها سقوط الطلب لاحصول
الثواب فلما أراد الغسل لواحد آخر لم يصح ومال شيخنا الرملى الى أن الواجب بالنذر كالا صلى وفي كلام العلامة
ابن قاسم الميل الى خلافه وهو الوجه اذ ليس فيه امر اعتبارى ولا منع فلا تشمل نية ما فيه ذلك فتأمل
(فائدة) قال في الاحياء لا يبنى للانسان أن يزيل شيئاً من شعره أو يقص شيئاً من ظفره أو يستحد
أو يخرج دماً أو يبين من نفسه جزءاً وهو جنب اذا ستر أجزائه ترذليه في الآخرة فيعود جنباً ويقال ان كل
شعرة تطالبه جنباً انتهت وفي عود نحو الدم نظروا في غيره لان العائد هو الاجزاء التى مات عليها الا نقص
نحو عضو فراجع

(باب النجاسة وازالتها)

وهي موجب أى سبب وازالتها مقصد فهو المقصد الثالث والواجب فيها في غير نجاسة نحو الكلب مرة
واحدة كما يأتي فاقيل ان غسلها كان سبع مرات ثم نسخ غير مستقيم وان قال به الامام أحمد لعدم ورود ما يدل
عليه من نقل معتبر في حديث أو أثر فراجع وازالتها واجبة عند ارادة استعمال ما هي فيه وعند التضمخ
بها عبثاً وعند تنجيسه ملك غيره وعند ضيق الوقت وعن الميت اذا خرجت منه ومن المسجد والنجاسة
في الاصل مصدر نجس نجس كعلم أو حسن وقدمت على التيم لان ازالتها شرط في صحتها بخلاف الوضوء والغسل
ولو لصاحب الضرورة فيها وتقدم اشتراط تقدم استنجائه عند شيخنا وتقدم ما فيه وهي كما في أول الكتاب
اما حكمية بأن جاوزت محلها كالجنبه واما عينية لم تجاوزه وهذه تطلق على الاحيان النجسة وعلى
الوصف القائم محلها واطلاقها على الاعيان مجاز مشهوراً وحقيقة عرفية وقال لها باعتبارها لغة كل مستقدر
وشرعاً مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج واسناد المنع اليها صحيح بدليل ما لوحها أو باعتبار محلها
والمراد الاستقذار الشرعى لا بمعنى عدم قبول النفس ليصح الاستدلال به على نجاسة الميتة بعدم استقذارها
في التعريف المطول وهو كل عين حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها ولا
(قول الشارح لان الماء يصير مستعملاً أولاً في النجس فلا يستعمل في الحدث) أى ولا يضر في ذلك قصد
الحدث معه بل لوجود القصد للحدث ارتفع الحبث دونه على رأى الرافى رحمه الله تعالى وقوله مستعملاً
يوافق بحث الشيخين في مسئلة تجديد الحدث للنجس السالفة في الطهارة وقول الشارح ويرفعهما الماء
معا أى جميعاً (قول المتن حصلاً) قال في البحر والا كمل أن يغتسل للجنبه ثم للجمعة ذكر ما محابنا
انتهى ولو صام يوم عاشوراء عنه وعن نذر قال الاسنوى القياس عدم الصحة لواحد منهما لكن أفتى
البارزى بمحصولهما معا

(باب النجاسة)

(قوله هي كل مسكر) لما كان الاصل في الاعيان الطهارة لانها خلقت لمنافع العباد وان كان في بعضها ضرر

الا كبر فيها فلا يؤثر بعده الاصغر فالمراد بان في مجموع الصورتين من حيث الثانية لا في كل منهما ولو وجد الحدثان
مضافاً كالتقدم الاصغر (باب النجاسة) (هي كل مسكر مائل) كالخمر وهي المتخذة من ماء العنب والتبند كالمخمر من الزبيب واحترق

لاشتقاقها ولا لضررها في بدن أو عقل كما ذكره في شرح الروض مع محتزاته فليراجع ويقال لها باعتبار الوصف وصف يقوم بالحل ينفع صحة الصلاة حيث لا مخرج و يقال له مع وجود طم أولون أو ربح نجاسة عينيه ومع عدمها حكمية من باب مجاز المشاكاة وقد تعرف الاعيان بالعد وهو أولى فيما قلت أفراده ولذلك سلمه المصنف بقوله هي كل مسكر مائع وكباب الخ وقد ضبطها بالبقينى رحمه الله بقوله الاعين جاد وحيوان والمراد بالجاد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان فالجاد كله طاهر إلا المسكر والحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما وأصل الحيوان كلني والعلقة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزء الحيوان كبقته كذلك والمنفصل عن الحيوان إما رشح رشحا كالعرق وله حكم حيوانه وإما له استحالة في الباطن كالبول فهو نجس إلا ما استثنى (قوله عن البنج) ونحوه من كل ما فيه تخدير ونعطة للعقل فهو طاهر وإن حرم تناوله ولذلك قال بعض مشايخنا ومنه الدخان المشهور وهو كذلك لأنه يقع مجارى البدن ويهيئها لقبول الأمراض المضرة ولذلك ينشأ عنه الترهل والتنافيس ونحوها ويرى ما أدى إلى العمى كما هو محسوس مشاهد وقد أخبر من يوثق به أنه يحصل منه دوران الرأس أيضا ولا يخفى أن هذا أعم ضررا من المسكر الذي حرم الزكشي كله لضرره وما ذكره الشارح مبنى على ما فهمه المصنف عن الرافعي من أن المراد بالكلب ما يفتى العقل وليس كذلك بل إنما هو ذو الشدة المطربة سواء الحامد والمائع فلا حاجة إلى احتراز وجواب ذلك ما هو كذلك نجس ولو من كشك أو بوزة وغير ذلك قاله شيخنا الرملي (قوله وكتب وخنزير) وإن صار ملحا قال شيخنا الرملي ويندب قتل الخنزير مطلقا وكذا الكلب كما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه وقال شيخنا يحرم قتل النافع منه وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر وبعضهم قال بوجوب قتل العقور (قوله أو مع غيره) شمل الآدمي وهو كذلك إن كان على غير صورة الآدمي اتفاقا فإن كان على صورته ولو في نصفه الأعلى فأفتى شيخنا الرملي كوالده بطهارته وثبوت سائر أحكام الآدمي له ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات كدخوله المسجد وعدم النجاسة بمسه مع رطوبة وعدم تنجس نحو مائع بمسه ومحفة صلاته وإمامته واعتكافه ومحفة فضائه وتزويجه موليته ووصايته ويعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته وتسريحه وإربه ولو من أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلف فيما يجب فيه على قاتله فقل دية كامل وقيل أو سب الديات وقيل أخسها وقيل قيمته وقال الخطيب بنعنه من الولايات وقال ابن حجر يجوز تسريحه إذا خاف العنت وقال شيخنا بآبائه من أمه وأولاده ومال إلى وجوب دية كامل فيه (قاعدة) نظم بعضهم أحكام الفرع مطلقا في جميع أبواب الفقه بقوله يتبع الفرع في انتساب أباه والأم في الرق والحريه والزكاة الاخف والدين الاعلى والذي اشد في جزاء وديه وأخس الاصلين رجسا ونجسا وكما هو الأصل والانجيه

وبذلك علم أن الكلب المتولد بين آدميين طاهر ولا يضر نفسه بصورته كالسبع وإن الآدمي بين السكبين نجس قطعاً ويظهر أنه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرملي من إعطائه حكم الطاهر في الطهارات إلى آخر ما مر عنه فراجع وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم بالناس ويجوز ذبحه وأكله انتهى وقياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم أن المتولد بين سبك وآدمي له حكم الآدمي انتهى ومقتضاه حرمه كله وهو ظاهر ومقتضاه أيضا أنه مكلف فانظره كالذي قبله (قوله أي مطهره)

ففيه نفع من جهة أخرى شرع المؤلف في ضبط الاعيان النجسة ليعلم أن ما عداها في حكم الطهارة وقد استدل على نجاسة الحجر بالاجماع حكاهما أبو حامد وابن عبد البر قال الاسنوي كأنهما أرادوا إجماع الطبقة المتأخرة من

هنا بمائع الزبد على الحرر
عن البنج وضربه من
الحشيش المسكر فانه حرام
ليس بنجس قاله في العقائق
ولا ترد عليه النجاسة المعقودة
فانه مائع في الأصل بخلاف
الحشيش المذاب (وكتب
وخنزير وفرعهما) أي
فرع كل منهما مع الآخر
أو مع غيره من الحيوانات
الطاهرة تغليباً للنجس
والأصل في نجاسة الكلب
ما روى مسلم ظهور أنه
أحدكم إذا وقع فيه الكلب
أن يغسل سبع مرات
أولاهن بالتراب أي مطهره
والخنزير أسوأ حالا من
الكلب

لانه لا يجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكلب وميته غير الآدمي والسك والجراد لحمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم وميته السمك والجراد طاهرة لخل تناولها وكذا ميتة الآدمي في الاظهر لقوله تعالى ولقد ذكرنا نبي آدم وقضية التكريم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت وسواء الكفار والمسلمون (ودم) لما تقدم من تحريمه (دقيق) لانه دم مستحيل (وقى) كالفاط (وروث) بالثالثة كالبول (وبول) للامر بصب الماء عليه في حديث الصحيحين المتقدم أول الطهارة (ومدى) بسكون الدال المجهمة للامر بفعل الذكر منه في حديث الصحيحين في قصة علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ويحصل عند ثوران الشهوة (ودى) بسكون الدال المهملة كالبول وهو يخرج عقبه أو عند حل شيء ثقيل (وكذا) في غير الآدمي في الاصح (لاستحالة في الباطن) كهم (قلت) الاصح طهارة من غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما والله أعلم لانه أصل حيوان طاهر ومنى الآدمي طاهر لحديث الشيخين عن عائشة أنها

ظهر بضم الطاء (قوله لا يجوز اقتناؤه) أي مع صلاحيته للاقتناء فلا يراد بالحشرات (قوله وميته) وهي ما زالت حياتها بغير ذكاة شرعية فهما لا تفصل له سائلة ومنها مذبح المحرم من الصيد ومنها مذبح من لا يحل منا كحته كالجموس ومذبح غير المأكول وليس منها جنين الذكاة ولا جنين في جوف هذا الجنين ولا صدمات بثقل جارحة ولا بغير عقر حين شرده وبحوز ذلك (قوله غير الآدمي) وكالآدمي الجن والملك على المعتمد (قوله لحمة تناولها) مع عدم الاستعداد وضرره (قوله في الاظهر) فيه اعتراض على المصنف ومقابله أن الميت نجس وبه قال الامام مالك وأبو حنيفة وعليه تستثنى الانبياء قال بعضهم والشهداء وهل يطهر بالفصل على هذا القول قال أبو حنيفة والبقوى من أئمتنا انه يطهر ومقتضى المذهب خلافه (قوله وقضية التكريم) أي قضية عمومها في الآية اذ لم يرد تخصيص (قوله الكفار) وأما قول الله تعالى انما المشركون نجس فالمراد بنجاسة اعتقادهم أو اجتنابهم كالنجس وغير المشركين مثلهم أو المراد بهم مطلق الكفار والموت كالحياة (قوله دم مستحيل) أي الى فساد فلا يراد نحو المني كاللبن (قوله وقى) حيث وصل الى المعدة التي هي المنخفض تحت الصدر ولوماء وعادحالا بلا تغير لأن شأن المعدة الا حالة فلا يجب تسبيغ فم من قايماً مغلظاً قبل استحالة ولا بد منه ذلك وقال شيخنا الرملي بوجوب تسبيغ الفم في غير المستحيل وقال ابن حجر بوجوب تسبيغ الدبر أيضاً في غير المستحيل نعم ما ألقاه الحيوان من حب ولو زرع لنبت ويض لوحض لفرخ متنجس يطهر بالفصل لا نجس وكذا نحو حصة وعظم (فرع) يعني عن التي ملن ابتلى به وان كثرت ثوبه وبذنه وعن ماء يخرج من فم النائم اذا علم نجاسته بأن كان من المعدة يعرف بأنه منها بتغيره والا فهو طاهر (قوله ووروث) ولو من ماء كوال لحم خلافاً لما كان من غيرا من تعبير أصله بالعنرة لانها فضلة الآدمي خاصة ومثله البول (قوله ومدى بسكون الدال المجهمة) أي مع تخفيف الياء وكسر الدال مع تخفيف الياء وتشديد ياء وهو ماء أبيض رقيق وقيل أصفر رقيق وقيل أبيض نخين في الشتاء وأصفر رقيق في الصيف نعم يعني عنه ملن ابتلى به بالنسبة للجماع (فرع) قال شيخنا كغيره بحرم جماع غير المستنجى بالماء وان عجز عن الماء (قوله في قصة علي رضي الله تعالى عنه) لما قال كنت رجلاً مذاء فاستحييت أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم لقربا بتهمني فأمرت المتغيرة فسأله فقال يفصل ذكره ويتوضأ (قوله وودى بسكون الدال المهملة) وفي ضبطه ووصفه ما مر قبله (قوله ومدى الآدمي) ان بلغ أو أنه ولو خصاوم وسوا وعيننا وخنثى فان لم يبلغ أو أنه كابن دون تسع سنين فقال شيخنا الزبدي بطهارته قياساً على لبن الصغير وهو مردود والفرق واضح وسأني أنفما يصرح بنجاسته (قوله كانت تحك المني الخ) قيل لا دليل فيه لان الصحيح أن فضلاته عليه الصلاة والسلام كسائر الانبياء طاهرة ورد بان القائل بالنجاسة استدلالاً بالحك المذكور لان القول

المتهددين والافقدن الف في ذلك ربيعة شيخنا مالك والمزني (قول الشارح لانه لا يجوز اقتناؤه بحال) نقضه الاسنوي بالحشرات انتهى وذهب مالك رحمه الله الى طهارة الكلب والخنزير ولكن يفصل من ولوغهما تعبداً (نبيه) ما عدا ذلك من الحيوانات طاهر الا السود المتولد من الميتة والحيوان المر ببلين كلبه على وجه مرجوح فيهما (قول الشارح وكذا ميتة الآدمي في الاظهر) خص الاحوذى في شرح الترمذي اختلاف بغير الشهيد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالفصل عند أبي حنيفة واختاره البغوي قال الاسنوي والمعروف من مذهبننا خلاف ذلك (قول المتن وقى) لوقاء الماء ونحوه قبل الاستحالة فينبغي كقول الاسنوي أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالكثرة أخذاً من مسئلة الحب الصحيح اذا ألقته الدابة (قول المتن ووروث) قال في الحقائق هو شامل للخارج من الآدمي وغيره بخلاف العنرة فانها خاصة بالآدمي (قول الشارح أنها تحك المني الخ) قال المحاملي رحمه الله يستحب غسلها وطبا وفركه يابساً اه قلت لو قيل

فيه ومنى الكلب ونحوه

نجس قطعاً (ولبن مالا يؤكل غير الآدمي) كلبن الاثنان لانه يستحيل في الباطن كالدم ولبن ما يؤكل لحمه طاهر قال الله تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين وكذلك اللبن الآدمي لانه لا يلبق بكرامته أن يكون منشؤه نجسا ومن ذلك يؤخذ أن الكلام في لبن الانثى الكبيرة فيكون لبنه قد كره والصغيرة نجسا كما صرح به بعضهم (والجزء المنفصل من الحى كيمتته) طهارة ونجاسة فيد الآدمي طاهرة وألبه الخروف نجسة (الاشعر المأ كول) بفتح العين (فطاهر) وفي معناه الصوف والوبر قال الله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاناً ومتاعاً الى حين واحتراز بالمأ كول عن شعر غيره كالجار فهو نجس (وليس العلقه والمضغة ورطوبة الفرج) من الآدمي (بنجس في الاصح) لان الاولين أصل الآدمي كالنبي والثالث كحرقه والقائل بالنجاسة يقول الثالث متولاه من محلها ينجس ذكر الجميع ويلحق الاولين بالدم اذ العلقه دم غليظ والمضغة علقه جدد فصارت كقطعة لحم قدر ما ينجس والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة وينبئ عليها في الثالث تنجس البيض

بطهارته طارئ مع أن القول بعدم الدليل مبنى على انفراد منبه وحده وهو لا يتصور لانه لا يحتمل وإنما يكون منبه عن جماع ويلزم اختلاطه بمنى زوجته لان الفقهاء أقاموا فيه المظنة مقام اليقين حيث أزموا الزوجة بالنفس من خروج منى منها بعد الجماع وحينئذ ففيه منى عاتشة يقيناً فنهض كونه دليلاً وفي كلام ابن حجر التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم كان يحتمل لانه رؤيته في النوم لانه معهما من الشيطان فراجع (قوله نجس قطعاً) فأيابوهم كلام الرافعي من جريان الخلاف فيه غير مراد (قوله ولبن ما يؤكل لحمه) لو ذكر ولو على لون الدم ان انفصل منه بعدئذ كيته أو انفصل في حياته ولو من ذكر كالثور أو من ولدت غيراً كولد كثر من شاة فان انفصل بعد موته من غير ذكر كانه نجس ان كان مما يقتضيه نجسة والا كجراد لو كان له لبن فينبئ بطهارته لانه نهيًا للخروج كالبيض وقال بعضهم بنجاسته (قوله وكذلك اللبن الآدمي) ولو بعد موته ومثله الجن والملاك كما مر (قوله ومن ذلك يؤخذ الخ) رده الزركشي بان اللبن من حيث هو من الآدمي ولو من صغير منشأه بخلاف المنى لان المقصود منه الاحبال ولذلك لا تثبت أمية الولد في أمه صغير وقد يسلك فيه بكون لبن الصغيرة لا يحرم في الرضاع الا ان يقال لعدم التغذي فيه بالفعل فراجع (قوله والجزء المنفصل) منه المشيمة وبرنس الولد وثوب الثوبان ونحوها (قوله الاشعر المأ كول) مالم ينفصل مع قطعة لحم تقصده والا فهو نجس تبعاً لما هو ان لم يقصده فهو طاهر دونها وتفصل أطرافه ان كان فيها رطوبة أو دم وعلى هذا يحمل ما في شرح شيخنا وغيره (قوله من الآدمي) قيد به لاجل الخلاف والافهى طاهرة من غير الغلط (قوله بنجس) قال الدميري بفتح الجيم فهو مصدر فصح وقوعه خبراً عن المؤث ولا يصح بكسر الجيم لانه اسم عين (قوله لان الاولين أصل الآدمي) لو سكت عن لفظ الآدمي لكان صواباً اذ هما من الحيوان الطاهر طاهران أيضاً ويلزم على تقييده سكونه عنهما نعم يحرم أكلهما بخلاف الجنين من المأ كول (قوله والثالث) وهو رطوبة الفرج وان انفصل عنه وهي ماء أبيض يخرج مما بين ما يجب غسله في الاستنجاء وآخر ما يصله ذكر الجميع المعتدل فأوراء ذلك نجس قطعاً وما قبله طاهر قطعاً وفي كلام الشارح وغيره كشيخنا الرملي وابن حجر وغيره ان هذه الاقسام الثلاثة في فرج الآدمي لافي فرج البهيمة وهو المعروف بالمشاهد ثم رأيت من البلقيني انه لبس للبهيمة الامتنع واحداً لبلول والجماع فراجع (قوله تنجس البيض) ان اتحاد المخرج وهو المعروف بالمشاهد يعني عنه وقال شيخنا الرملي ان مخرج البيض مستقل وتقدم رده (فروع) سائر البيوض طاهرة ولو من غيراً كولد وان استحال دما بحيث لو حنفت لفرخت ولكن يحرم كل ما يضر كبيض الحيات وكلها بالصاد الا من الخلل فبالظاء المشالة والريش والعظام والوبر والشعر محكوم بطهارتها وان وجدت ملتقة على المزابل وكذا قطع الجلود لا قطعة باستحبابه مطلقاً خروجه من الخلاف لم يكن بعيداً (قول الشارح من الآدمي) الظاهر أنه قيد بذلك لان الامام الرافعي رحمه الله قائل بنجاسة منى غير الآدمي فكذلك علقته ومضغته فيما يظهر ثم رأيت الاسنوي قال يشترط في طهارة العلقه والمضغة على قاعدة الرافعي أن يكونا من الآدمي فان منى غيره نجس عنده فهما أولى بالنجاسة منه قال ويدل عليه تردد في هذا الكتاب في نجاستهما مع جزمه بطهارة المنى يعني من الآدمي وأما على ما ذهب اليه المصنف من طهارة المنى المذكور ففيه نظر اه قال ابن النقيب لك أن تمنع كونهما أولى بالنجاسة من المنى فانهما صارا أقرب الى الحيوانية منه وهو أقرب الى المسموية منهما وأما جزمه بطهارة المنى فهو في منى الآدمي والشارح رحمه الله لم يفرض الكلام فيه بل فرضه في منى غيره والخلاف فيه اه (قول الشارح بنجس ذكر الجميع) أي ويجب غسل البيض قال في الشامل أما الولد فلا يجب غسله اجماعاً (قول الشارح أولى بالنجاسة) أي منها في الآدمي أي فيكون الاصح الطهارة في العلقه والمضغة غلبة الامر انان قلنا بالرجوح وهو النجاسة في الآدمي فهنا أولى وهذا كما ترى ظاهر أو صريح في ان

لحم لان شأنه ان يحفظ فان كانت ملفوفة في نحو خرقة أو في اناء فطاهرة وبرز القز طاهر والمسك التركي نجس
لانه من دم خرج من فرج الفزال كالحيض وفي ابن حجر انه من حيوان غير مأكول وأما الذي من خراج
من تحت سترته فطاهر كفاؤه ان انفصل من حي أو مذكي أو نهيأ للوقوع قبل الموت كالبيض والزال باد طاهر
لانه لبن سنور بحري أو عرق سنور بري وهو الاصح ويعني عن قليل شمر فيه عرفاني مأخوذ بما مدوني
مأخوذ منه مائع والعنبر طاهر لانه نبات بحري على الاصح نعم ما يتلعه منه حيوان البحر ثم يلقيه نجس لانه
من التي أو يعرف بسواده وعسل النحل طاهر وهو من فم النحلة على الاصح وقيل من دبرها وقيل من
ندى صغير لها وعلى كل فهو مستثنى والنشادر نجس ان علم أنه من دخان النجاسة والسم نجس وتبطل الصلاة
بما ظهر منه لا بما خفي كالذي من العقب لانه في الداخل لانها تبرز ابرتها في داخل الجلد والنخامة بالميم أو
بالعين وقيل الثاني اسم لما نزل من الرأس نجسة ان كانت من المعدة يقيئها والافطارة ويعني في الاولى عما يشق
لن ابتلي به منها وأما الانفحة بكسر الهمزة وقصعها مع تخفيف المهملة وتشديد هاء وقد تبدل الهمزة بها لجلدها
وتسمى انفحة أيضا بطاهرة والانفحة التي في تلك الجلدة نجسة ويعني عنها في نحو الجبن وقال شيخنا الرمي
وابن حجر والخطيب بطاهرة ما فيها ان انفصلت من حيوان لم يأكل غير اللبن ولولبن مغلف وذبح حال وفيه نظر
ظاهر وأما الحاجة التي على بها لا توجب الطهارة وانما توجب العفو والخصاة طاهرة ما لم يخبر طبيب عدل انها
انفقدت من البول في المثانة أو غيرها ومثلها الخرزة البقرية والجرة بكسر الجيم ماء بجرة البعير نجسة لكن
لا يحكم بنجاسة ما تطاير منها ولا بنجاسة مائع وضع فيه الا ان انفصلت فيه عين نجاسة يقيئها وكذا يعني عن
منفذ الحيوان وفيه وجهه المتيقن بنجاسته ما وان وضع في مائع ما لم ينفصل فيه عين النجاسة وأوعية
الفصلات كجلدة المرارة طاهرة لا ما فيها (قوله الاخر تخلل) كدنها ولومن غسل أو سكر أو غير محرمة بان
عصرها من يعتبر قصده ولو سكران أو كافرا بقصد التجربة و يتغير الحكم عليها بتغير القصد واعتبر شيخنا
قصد الموكل وبعضهم أجرى هذا في القيمة وهو ظاهر (قوله بطرح) المراد منه مصاحبة عين لها حالة
التخلل فان زرعت قبله وهي طاهرة ولم يتخلل منها شيء يقيئها طهرت والا فلا ومن العين المضرة تلويث
ما فوقها من الدن بوضع العين فيها أو بغيره لا ارتفاعها بنفسها فان وضع عليها في الاول ما يصل الى محل
ارتفاعها ما يأتي طهرت كوضع خر على خر ولومن غير جنسها كنبينه وكوضع ما يتخلل معها كعسل وسكر
وفي شرح شيخنا كابن حجر ان وضع العصير عليها مضر فراجع وكوضع شيء لطيفها أو نرد بها كورد وزرع
قبل تخللها ويعني عما يشق الاحتراز منه أو ما يحتاج اليه كحبات قليلة ونوى تمر كذلك ويطهر ما تخلل في
حباته وكذا ما وضع عليه خل أو نحو عسل غير مغلوب قال شيخنا الرمي وفي نحو العسل نظر لما مر أنه لا يضر
مطلقا لانه يتخلل معها ولو زرعت الخمرة ووضع مكانها عصير لم يطهر لتنجسه حال وضعه قاله البغوي أي لانه
ليس معه ما يتخلل معه فلا يخالف ما مر (قوله وكذا ان نقلت) والنقل مكروه على المعتمد لاحرام خلافا
للشارح وحديث اتخذ الخمر خلافا لا يحول على نجس العين (قوله والخمر المشتد الخ) تعريفها هنا لبيان
حقيقتها لا بخلاف ما مر (قوله وقال البغوي) تقدم ما يعلم منه أنه المعتمد (قوله والجلد) لا غيره من

(ولا يظهر نجس العين الا
خر تخللت) أي صلت
خلا من غير طرح شيء فيها
فتطهر (وكذا ان نقلت
من شمس الى ظل وعكسه)
تطهر (في الاصح فان
خلت بطرح شيء) فيها
كالصل والخبز الحار
(فلا) تطهر لتنجس
المطروح بها فينجسها
بعد انقلابها خلا وقيل
لاستجالة بالمعالجة المحرمة
فوق بصد قصده وينبغي
على العلتين الخلاف في
مسئلة النقل المذكورة
والخمر المشتد من ماء العنب
ويؤخذ من الاقتصار
عليها ان النبيذ هو المتخذ
من غير العنب كالزبيب
لا يظهر بالتخلل به صرح
القاضي أبو الطيب لتنجس
الماء به حالة الاشتداد
فينجسه بعد الانقلاب خلا
وقال البغوي يطهر لان الماء
من ضرورته (و) (الا) جلد

الشارح رحمه الله يرى أن الرافعي قائل بطهارتهم ما من الحيوان الطاهر فيوافق ما سلف في النجاسة عن ابن
الزقيم (قول الشارح والخمر المشتد الى آخره) كأنه عرفها هنا لوقوعها في المتن أو ليرتب عليها المذكور بعد
ذلك والا فقد عرفها أول الباب بقوله هي المتخذة من ماء العنب (قول الشارح وقال البغوي الخ) قلت بدل
له ما قال أعني الامام البغوي لو ألقى الماء في عصير العنب حالة عصره لاستقاء ما فيه واستخراجه لم يضر
بلا خلاف لانه من ضروريته

نحس بالموت فيظهر بدبغه ظاهره وكذا باطنه على المشهور) حديث مسلم اذا دبر الاهاب فقد طهر والثاني يقول آله الدبغ لا تصل الى الباطن ودفع بانها تصل اليه بواسطة الماء وطوبى الجلد فعلى الثاني لا يصل (٧٣) فيه ولا يباع ولا يستعمل في الثوب

الرجل واحترز بقوله بالموت عن النجس حال الحياة كجلد الكلب فلا يظهر بدبغه (والدبغ نزع فضوله بحريفة) بكسر الحاء كالقرط والعفص والبث بالثلثة (لا شمس وتراب) فلا يحصل بهما الدبغ لبقائه فضلات الجلد وعفوقته اذا لوث في الماء عاد اليه النتن (ولا يجب الماء في أثنائه) أي الدبغ (في الاصح) بناء على انه حالة ومقابله مبنى على انه ازالة ولا يضر عليه تغيير الماء بالادوية للضرورة (والمدبوغ) على الاول (كثوب نجس) لملاقاة الادوية التي تنجست به قبل طهر عينه فيجب غسله (وما نجس بملاقاة شيء من كلب غسل سبعة احوالها بتراب) قال صلى الله عليه وسلم اذا واغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات رواه الشيخان زاد مسلم في رواية اولاهن بالتراب وفي أخرى وعفروه الثامنة بالتراب والمراد ان التراب يصاحب السابعة كما في رواية أبي داود السابعة بالتراب وبين هذه ورؤية اولاهن تعارض في محل التراب فيتنساقطان في تعيين عمله

الاجزاء كلهم وشعرهم يعني عن قليل شعر اتصل بالجلد وقال ابن حجر انه يظهر تبعاً (قوله ظاهره) وهو ملاقي الدبغ وقيل الوجهان وهو مشكل الا ان حل على وضع الدبغ عليهما (قوله كجلد الكلب) خلافاً لابي حنيفة قيل واقتصاره عليه لما نقل عن صاحب العدة أن شعر الخنزير في لحمه ولا جلده لسن ظاهر كلام الفقهاء بخالفه وفي الكافي اشارة اليه (قوله كالثب بالثلثة) اسم شجر مر الطعم طيب الریح وبالموحدة أحد المعادن وكثر في الطيور وهو بالذال المجهمة (قوله اذا لوث في الماء عاد اليه النتن) فان لم يعد بقول أهل الخبرة أو بالفعل طهر ما لم يكن فيه بيس قاله شيخنا الرمي وعطف الفساد على النتن عند من ذكره معه تفسير أو مرادف والمراد بالدبغ الاندباغ لانه لا يعتبر الفعل (قوله فيجب غسله) ولو سبعا بتراب ان كان من مغلظ كرويه (تنبيه) مما يظهر بالاستحالة انقلاب دم الظبية مسكاً ان أخذ منها حال حياتها أو بعد موتها وقد نهي عن الوقوع والدم لبنا أو منيا وبينة استحالة دمها ثم فرغوا ما مستعمل بلغ قلتيين وانما اقتصر على الخمر والجلد لعدم انقلاب الحقيقة فيهما كذا قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في تفریق الصفقة فليراجع (قوله وما نجس الخ) هذا شروع في المقصد الثالث من مقاصد الطهارة وهو إزالة النجاسة وشيخ الاسلام في المنهج قديماً نجس بكونه من جامد وسيأتي المانع وقيد ابن حجر بطاهر أيضاً لان النجس لا يظهر وكل منهما من نوع في النجاسة الطارئة اذا اصلية معلوم بقاؤها الماص حوايه فيما لو أصاب شيء من نحو كلب بولا من غير كلب أو ماء كثير امتغيرا بنجس من انه يجب غسل كل سبع مرات مع الترتيب ليظهر من النجاسة الكلبية وحيث ثبت ذلك في المانع فالجاء إلى وسيأتي أيضاً هنا فها لواجتمع نجاستان على محل وغسل فبقي من احدهما الریح ومن الأخرى اللون أنه لا يضر فتأمل (قوله غسل) أي كفي انفساله ولو احتمل المأقضى به البلقين فيما لو تنجس حمام بنحو كلب من انه اذا احتمل مرور الماء عليه سبعا مع الترتيب ولو من نعال داخلية طهر ويجب الغسل حالا على من تضمخ بالنجاسة وفارق غسل الزاني لان ما عصى به هنا باق مستمر (قوله سبعا) ولو بسبع جريات أو تحريكات وبحسب ذهاب الماء وعوده مرتين وفارق عقد ذهاب العضو وعوده في الصلاة مرة واحدة نظر للعرف وتحرز من المشقة ولانه اغتفر جنس الفعل في الصلاة (تنبيه) كون الغسل سبعا وبالتراب تعبدى (قوله والمراد أن التراب الخ) أي فالتراب هو الثامنة ويندب ثامنة بالماء خروجا من خلاف الامام أحمد ولا يندب ثلث هذه النجاسة لان المكبر لا يكبر قاله شيخنا في شرحه وقاله غيره أيضاً (قوله فيتنساقطان) بناء على انه من المطلق والمقيد وهو المعتبر وقيل انه من العام والخاص وقد يقال لا تنساقط على كل منهما ويحجب عن الثاني بان كلاهما فرد من افراد العام الذي هو رواية احدهما بحكمه فلا يخصه وعن الاول أيضاً باحتمال الشك من الراوى كما قال في رواية اولاهن أو قال اخرهن أو يحمل اولاهن على الافضل واخرهن على الاجزاء واحداً على الجواز وفي ابن حجر عكس هذا وهو لا يصح (قوله لانه اذا وجب الخ) يشير الى ان القياس من حيث الحكم بالنجاسة واذا ثبت لزوم الغسل سبعا احداً

(قول المتن وكذا باطنه) فترأيت على هامش قطعة الاسنوى حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيظهر قاله أبو الطيب انتهى (قول الشارح كجلد الكلب) خالف في هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قول المتن بحريفة) هو الذي يحرف الهم قاله الاسنوى (قول المتن لا شمس وتراب) مثلها الملح كما في الزوائد (قول المتن في أثنائه) ربما يقتضى عدم جواز تقدمه وليس كذلك اذا لوث في الماء ثم استعمل الادوية طهر على الاصح (قول المتن غسل سبعا) قال المجمل في شرح الوسيط وتستحب ثمانية (قول الشارح لكثرة ما يلهت) اللهم ادلاع اللسان مع كثرة التنفس

(١٠) - (قلوبى وعمبره) - اول) ويكتفى بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية الدارقطنى احداً بالبطحاء ويقاس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر في فقه مع انه أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهت في غيره بطريق

الاولى (والاظهر تعين التراب) جمع بين نوعي الطهور والثاني لا يقوم غير مقامه كالاشنان والصابون وسيا في جواز التيمم برمل فيه غبار فهو في معنى التراب وجوازه هنا أولى (و) الاظهر (ان الخنزير ككلب) فيأذ كره لانه أسوأ حالاً منه كما تقدم والثاني لا يل يكتفى الفصل منه مرة واحدة بالتراب كغيره من النجس ويجرى الخلاف في المتولد من كلب وخنزير والمتولد من أحدهما وحيوان طاهر لانه ليس كلباً ذكره في الروضة (ولا يكفي تراب (٧٤) نجس ولا) تراب (ممزوج بمائع) كالحل (في الاصح) نظراً الى ان القصد بالتراب

التطهير وهو لا يحصل بما ذكر فلا بد من طهوية التراب ومنزجه بماء ومقابل الاصح ينظر الى مجرد اسم التراب والى استعماله ممزوجاً مع المحافظة على وجود السبع بالماء كما صرح به ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء ستاً والسابعة بالتراب الممزوج بمائع لم يكف قطعاً وما في الروضة كاصلها انه يكفي في وجهه قال في شرح المهذب هو خطأ ظاهر وحكي في التنقيح عن بعضهم انه يكفي المزج بمائع مع الفصل سبعة بالماء دون الفصل به ستاً ثم صحح عدم الاجزاء في الصورتين والواجب من التراب لما يكسر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء الحبل وقيل يكفي ما ينطلق عليه الاسم ولا يجب استعمال التراب في الارض الترابية اذ لا معنى لترتيب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها (وما نجس ببول صبي لم يطعم غير ابن فضال) بان يرش عليه ماء يعمه ويغلبه من غير

بالتراب اذ لا فارق بين فضلانه فسقط ما قيل انه لا قياس في التعدييات (قوله أولى) لا كتفاء هنا بالطين الرطب وبخلط قليل لا كثير على المعتمد (قوله فيأذ كره) من كونه سبعة بالتراب وفيه القياس على التعبدى وهو لا يصح وقد يقال القياس من حيث استواءهما في النجاسة ويترتب عليه ما ذكر على نظير ما صرح (قوله لانه ليس كلباً) هو علة الجريان الخلاف فيه (قوله نجس) أى متنجس (قوله ولا ممزوج بمائع) أى من غير اضافة ماء اليه والا فيكفى ان لم يغيره كثيراً (قوله التطهير) فالتراب مطهر على سبيل الشرطية لا الشطرية على الاصح والتراب المستعمل في غير السابعة نجس وفيها طاهر كالغسل القمعة بشرطها واذا زالت الاوصاف قبل السابعة فلا بد من اتمامها أو بعضها حسب سابعة وان كثرت ما قبلها وقولهم كلما زال العين بحسب مرة واحدة لا يخاف ذلك هنا لانهم انما قالوه أصالة في غير النجاسة السكبكية ثم أجروها لان السبع فيها كالمرء الواحدة في غيرها وحينئذ في زال الوصف ولو مع الجرم في مرة سابعة فأكثر كفى هنا كما يكفي في غير ما هنا فقول بعضهم انها الاولى من السبع المرتب عليه ما استشكل به الذي احتاج الى الجواب عنه بقوله ان كلامهم هنا ليس على اطلاقه وانما المراد منه ان العين بمعنى الجرم اذا توقفت ازالة الاوصاف بعدها على ست غسلات حسب ما قبل هذه الستة غسلة واحدة فتأمل وافهم بالا نصاب والرجوع الى الحق أولى من الاعتساف ولا يضرز زيادة على السبع بعد الترتيب (قوله فلا بد من ظهوره بالتراب) فلا يكفي المستعمل في رفع الحدث أو ازالة الخبث كما في حجر الاستنجاء لكن المستعمل فيه مالا في الحبل فقط فلو كسطة كفى ما تحته ولو في التيمم وانما كفى في الاستنجاء بالطاهر ولو ورد به الحجر (قوله ومنزجه بماء) سواء من جه قبل وضعه في الاناء وهو أولى أو بعده وسواء وضع التراب في الاناء قبل الماء أو بعده وسواء كانت عين النجاسة باقية حال الوضع أو لا (قوله ثم صحح الخ) ان أريد به جريان الخلاف في الصورتين لزم ذكره لما حكم بخطئه فهو اعتراض وان أريد به الاعتماد الذي لا ينافي القطع فلا اعتراض (قوله في الارض الترابية) ولو كان ترابها نجساً وطارها عليها وهي حجر أو رمل ولو طار منها شيء قبل تمام السبع وجب تربيته مطلقاً وغسله سبعاً كان من الاولى والا فبقي من السبع وقال شيخنا ما بقي من السبع مطلقاً فيفصل في الاولى ستاً فقط وهو الموافق لقولهم لوجه ماء السبع وطار منه شيء وجب غسله ستاً مطلقاً مع تربيته ان لم يكن التراب في الاولى (قوله ببول صبي) ولو غلطاً بأجنبي أو منطلياً من ثوب أو مثلاً وخرج بقية فضلانه والانتفى والحنثي (قوله لبن) ولورائباً وفيه منفحة وأقطاً أو من مغلاظ وان وجب تسبيح فله اسمنه وجنبه وقتضته الاقشعة لبن أمه فقط (قوله نضح) بماء مهملة أو بمجعة (قوله بأن يرش) بعد ازالة الاوصاف ولا يضر طراوة محله بلارطوبة تنفصل ويكفي ازالة الاوصاف مع الرش (قوله أم قيس) واسمها أميمة (قوله لم يأكل الطعام) أى ولم يبلغ حولين والا غسل (قوله أرق الخ) ولانه في أصل الخلقة من ماء وطين وهي من دم (قول المتن غير ابن) أى ولومن غير آدمي ولو مغلاظاً (قول الشارح فضحه) قال الجوهرى النضح بالمجعة مثل النضح بالمهمله سواء انتهى وقيل ما نحن كالطين فبالمجعة ومارق كالماء فبالمهمله (قول الشارح

سيلان بخلاف الصبية فلا بد في بولها من الفصل على الاصل ويتحقق بالسيلان هو الاصل في ذلك حديث أى الشيخين عن أم قيس انها جاءت بان لها صغير لم يأكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فضحه ولم يفصله وروى الترمذى وغيره وحسنه حديث يفصل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بان الائتلاف يحمل الصبي أكثر تخفيف في بوله وبانه أرق من بولها فلا يلصق بالحبل لصوق بولها به وقوله لم يطعم بفتح الباء أى لم يتناول وقوله

غير بل أي للتغذي كما ذكر في شرح المذهب فلا يمنع النضج تحنيكه أول ولادته ثم ونحوه ولا تناول السوفوف ونحوه للاصلاح (وما يحسن بغيرهما) أي بغير السكب ونحوه وغير بول الصبي المذكور (ان لم تكن عين) من النجاسة فيه كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح (كفي جرى الماء) عليه مرة (وان كانت) عين منها فيه (وجب ازالة الطعم) ومحاوله غيره (٧٥) (ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر زواله) كلون الدم وريح الخمر بخلاف ما اذا سهل فيض (وفي الريح قول) أنه يضر بقاءه في طهر المحل وفي اللون وجه كذلك فترسب المشقة في زوالها (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (فان بقيام معاضرا على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتهم على بقاء العين والثاني لا للشفقة في زوالها كما لو كانا في عينين ولا نجب الاستعانة في زوال الاثر بغير الماء وقيل نجب وصححه المصنف في التحقيق والتنقيح (ويشترط ورود الماء) على المحل (لا العصر) له (في الاصح) فيهما ومقابله في الاولى قول ابن سريج في الماء القليل اذا أورد عليه المحل النجس ليظهره كالثوب يغمس في اجانة ماء كذلك انه يظهره كالألوان واختلف مالوا لقته الريح فيه فينجس به واختلف في الثانية مبنى على الخلاف الآتي في طهارة الفسالة ان قلنا بطهارتها وهو الاظهر فلا يشترط العصر والا شترط ويقوم

ولحم من ضلع آدم (قوله للتغذي) بأن اقتصر عليه ولو مع لبن مغلوب ولو مرة في الحولين وان عاد الى اللبن (قوله للاصلاح) وان حصل به التغذي (قوله ان لم تكن عين) بالمعنى الشامل للوصف كما ذكره ومنه عجن دقيق أو طين به أو طبخ لحم أو صبيغ ثوب أو سقى حديد فيكفي غسل ذلك ان وصل الماء الى جميع أجزاء نحو البجين ولو بدقه ولا يشترط احماء الحديد ولا طبخ اللحم نابيا (قوله جف) أي بحيث لو عصر لا ينفصل منه مائية فلا تضر طراوته كما مر (قوله وجب ازالة الطعم) ويجوز ذوق محله لمعرفة بقاءه فان عسر بان لم يزل تحت بالقوية أو قرص بالمهمله ثلاث مرات عني عنه مادام العسر ويجب ازالته اذا فسر ولا يعيد ماصلا مثلا بالاول ولا يجب قطع الثوب ولا ينجس ما أصابه مع رطوبة وغير ذلك (قوله ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر) ولومن مغلف فيعني عنه وقيل يطهر ويرده قول شيخنا الرملي بوجوب ازالته اذا فسر عليها فراجع (قوله فان بقيامعا) أي من نجاسة واحدة في محل واحد وهذا زيادة على المحرر واستدراكه بجمع أو مائة خلوا وجمع (قوله وقيل نجب الاستعانة) هو المعتمد قطعاً في الطعم وعلى الاصح في غيره ان قدر على ذلك بما يجب تحصيل الماهية للطهارة واذا عسر ففيه ما مر (تنبيه) لا يحكم بالنجاسة بغير تحقق سببها فالألماء المنقول من البحر للازبار في البيوت مثلا اذا وجد فيه وصف النجاسة يحكم بطهارته للشك قاله شيخنا الرملي وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعاً للبعوى بأنه محمول على ما وجد سببها ويجب غسل مصحف تنجس وان تلف وكان لمحجور عليه كما مر ولا بد من صفاء غسالة ثوب صبيغ بنجس ويكفي غمر ما صبيغ بمنجس في ماء كثيراً وصب ماء قليل عليه كذلك فيطهر هو وصيغه (قوله على المحل) كانه امتنع جس كله فوضع فيه ماء وأدبر عليه فيطهر كله ما لم تكن فيه عين النجاسة ولو مائة واجتمعت مع الماء ولو معقوا عنها والذلك قال ابن حجر وافتاء بعضهم بطهارة ماء صب على بول في اجانة محمول على بول لاجرم له وقول الماوردي انه اذا اضمحل بطهر طريقة ضعيفة وبذلك علم أن التفصيل في الفسالة محله في الاجرم للنجاسة فيها لكن قولهم لو صب ماء على نحو دم رايغت فزال عينه طهر المحل والفسالة بشرطه ينافر في ذلك فراجع وحره (قوله قطعاً)

أي للتغذي الخ) عبارة ابن يونس شارح التنبيه لم يستقل بالطعام أي يكفيه عن اللبن انتهى وقال ابن يونس شارح التيجيز المراد بالمستقل أن يكون غير اللبن غالباً في غذائه انتهى (قول المتن ولا يضر بقاء لون الى آخره) أي لما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انه ليس لي الاثوب واحد وأنا أحيض فيه فكيف أصنع فقال اذا تطهرت فاغسله ثم صلى فيه قالت فان لم يخرج الدم قال يكفيك الماء ولا يضر كثره وأبو داود ولسكن فيه ابن طيبة مختلف فيه (قول الشارح كلون الدم وريح الخمر) خصهما بالتمثيل لان لنا وجهها بالعفوع لون الدم دون غيره ووجهها بالعفوع ريح الخمر دون غيره (قول الشارح وفي اللون وجهه) عبارة المحرر تفسيده (قول الشارح كافي المستعمل في رفع الحدث) نظير لقوله لا تنقل المنع اليها (قول الشارح وفي القديم انها مطهرة) يعبر عن هذا بأن الفسالة حكم نفسها قبل الورد وعن الثاني بأن لها حكم المحل قبل الورد وعن الاول بأن لها حكم المحل بعد الورد وعلى هذه الأقوال ينبغي حكم المنطاب من غسالات السكب فلو تطابرت من الاولى فعلى الاظهر يغسل متواو على الثاني سباعاً على القديم لاشئ (قول الشارح

مقامه الجفاف في الاصح) والاظهر طهارة غسالة تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل لان المنفصل بعض ما كان متصلاً به وقد فرض طهره والثاني انها نجاسة لا تنقل المنع اليها كافي المستعمل في رفع الحدث ومنه خرج وفي القديم انها مطهرة لما تقدم في المستعمل في رفع الحدث فان انفصلت متغيرة أو غير متغيرة ولم يطهر المحل فنجسة قطعاً

وزيادة وزنها بعد اعتبار ما يأخذ المحل كالتغير في الاصح وهل يحكم بنجاسة المحل إذا انفصلت متغيراً وزائدة الوزن ولا أثر به بدرك وجهات أحدهما في التتمة نعم والمستعمل في الكرة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط (ولو نجس مائع) كالحل والدهن والدهن (تسريحاً) بالمهجمة (تطهيره) وقيل يطهر الدهن (كلزيت) (بفسله) بأن يصب عليه في إناء ما يقلبه ويحرك بمخضبة حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ثم إذا سكن وحل الدهن الماء يفتح الإناء من أسفله ليخرج الماء بناء على اشتراط العصر وردها الوجه بحيث أتى داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال إن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائعاً فلا تقر به وفي رواية ذكرها الخطابي فأريقوه فلا يمكن تطهيره شرعاً يقل فيه ذلك وقد أعاد المصنف المسئلة في باب البيع (باب التيمم) هو إصالة التراب إلى الوجه واليدين بشرط كما يؤخذ مما ساقى

راجع للمسئلتين له بناء على الظاهر (قوله وزيادة وزنها) هو في الفسالة القليلة ولا يضر في الكثيرة إلا التغير (قوله أحدهما في التتمة نعم) هو المعتمد فيحكم على بقاء نجاسة المحل بنجاسة الفسالة وعكسه مطلقاً وعلى طهارة المحل بطهارة الفسالة لا عكسه (قوله ولو نجس مائع) أي وإن جدد بعد ذلك كعسل انعقد سكر أو لبن انعقد لبناً أو جبناً بخلاف عكسه كدقيق عجن به ولو انما عا فيطهر بالنسل ككاسر وأما نحو السكر فإن نجس بعد جوده طهر ظاهره بالنسل أو بالكشط أو حال انما عا لم يطهر مطلقاً كالعسل كما تفيد عبارة ابن قاسم وهو ظاهر كاسر ومن الجامد الزئبق بكسر الزاي المجهمة وهمزة ساكنة فوحدة مفتوحة فلا يشترط بوضعه في نحو جلد كب حيث لا رطوبة ولا فيطهر بالنسل مطلقاً أو مع التتريب في النجاسة السكبية ما لم يتفتت ولا فيتغير تطهيره فلو مات فيه فأرقت نجسته قاله ابن القطن أي حيث لا رطوبة (تنبيه) لا يطهر لبن بكسر الباء عجن بسرجين مطلقاً (وقد سئل) شيخنا الزايد عن سؤال صورته ما قولكم رضي الله عنكم في الجرار والازيار والابانات والقلل وغير ذلك كالبراني والاصح مما يجهن من الطين بالسرجين هل يصح بيعها ويحكم بطهارة ما وضع فيها من مائع أو ماعدون الفلتين ويجوز استعماله وفي الجبن المعمول بالانفحة المتنجسة هل يصح بيعه ويحكم بطهارته ويجوز أكله حتى لو أصاب شيئاً من بدن أو ثوب ويحكم بطهارته وكذلك ما تولى منه من المش المعمول به الكسكك هل يجوز أكله ويحكم بطهارته ولا يجب المضمة منه ولا غسل ما أصابه لأن هذا ما تيم به البلوى وهل يجوز بيع الطوب المجهن بالزبد إذا أحرق وبناء المساجد وفرش أرضها به ويصلى عليه بلا حائل وإذا اتصل به شيء من بدن المصلي أو ملبوسه في شيء من صلاته تصح صلاته أفقونا أنابكم الله الجنة آمين (فاجاب) بما صورته بحرقه من خطئه الحمد لله الخرف وهو الذي يؤخذ من الطين ويضاف إلى الطين السرجين مما عمت البلوى به في البلاد فيحكم بطهارته وطهارة ما وضع فيه من الماء والمائعات لأن المشقة تجلب التيسير وقد قال الامام الشافعي رضي الله عنه إذا ضاق الأمر اتسع والجبن المعمول بالانفحة المتنجسة مما عمت به البلوى أيضاً فيحكم بطهارته ويصح بيعه وأكله ولا يجب تطهير الغم منه وإذا أصاب شيء منه ثوب الآكل أو بدنه لم يلزمه تطهيره للمشقة وأما الأجر المجهن بالسرجين فيجوز بيعه وبناء المساجد به وفرش عرصاته وتصح الصلاة عليه بلا حائل حتى قال بعضهم يجوز بناء الكعبة به والمش المنفصل عن الجبن المعمول بالانفحة طاهر لعموم البلوى به حتى لو أصاب شيء منه بدناً أو ثوباً لم يجب تطهيره والله أعلم وكتبه على الزايد الشافعي ثم سألت شيخنا المذكور في درسه عن ذلك فقال قلته من عندي وإن كان مخالفاً لظاهر المذهب ولم أر أحد نصراً يحابه وإنما خرجته على قواعد الامام الشافعي رضي الله عنه ثم رأيت ما ذكره شيخنا عن الامام الشافعي في منظومة ابن العماد وشرحه الشيخ الاسلام (تنبيه) يتجه عدم صحة صلاة حامل شيء من هذه المذكورات إذا ضرورة فيها حينئذ على نظير قول شيخنا الرملي بطلان صلاة حامل الخبز المفعو عنه فراجع وحرقه (فرع) ما تنجس من المائع نجب أراقته ما لم ينتفع به في شرب دواب أو قوداً ونحو ذلك ومنه غسل تنجس فيسقى للنحل ولا ينجس عسلها بعده (باب التيمم)

كأنحل الخ قال الاسنوي أما غير الدهن فبالاجاع وأما الدهن فبحل الخلاف كما قاله في الكفاية فيما إذا تنجس الدهن ببول أو غير نحوهما لا دهنية فيه فإن كان المنجس له وذلك الميتة لم يطهر بخلاف ولو عصي الشخص بأصابته النجاسة كأن ضمخها ثوبه أو بدنه وجب ازالتها على الفور والأفلا نظير الصلاة ونحوها ذكره الاسنوي فبإسقاط الروضة ثم قال وأما العاصي بالجناية فيحتمل الحاقه بذلك والمتجه خلافه لأن ما عصى به في النجاسة باق بخلاف الجنب

(باب التيمم)

وهو المقصد الرابع ولفظه مأخوذ من ائمه وتأتمته وتجمته قصدته فهو لفظ المقصد وشرعا ما ذكره وهو ينوب عن طهارة الحدث في الوضوء وغيره لاعن غسل نجاسة وفرض سنة أربع وقيل سنة خمس وهو الرابع وقيل سنة ست وهو من خصائص هذه الامة كما يدل له الحديث الآتي وهو رخصة مطلقا لانه انتقال من صعوبة الى سهولة وانما جاز بالتراب المصنوب لانه لا يسبب مجوز ووجوبه على العاصي لحرمة الوقت وقيل عز لما ذكره والرخصة في اسقاط القضاء وقيل رخصة في القصد الشرعي دون الحسي ودليله خبر مسلم جعلت لنا الارض كلها مسجدا وتر بها طهورا فمير لنا عائله صلى الله عليه وسلم ولا منه وتنا كيد الارض بكلها للرد على الامم السابقة حيث خصوا اجواز العبادة بالبيع والكنائس ولفظ التربة دليل لتخصيص التيمم بالتراب وبها تقيد كل رواية لم تذكر فيها مفهومه عدم محته بغير التراب وما قيل ان لفظ التربة لقب لا مفهوم له وانه فرد من أفراد العام بحكمه فلا يخصه ولذلك جوزة الامام مالك بما اتصل بالارض كالثجر والزرع وأبو حنيفة وصاحبه محمد بنهما من جنس الارض كالزربخ والامام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما لا يغبار فيه كالخمر المسكوب عنه بأنه ليس من باب العام بل من باب المطلق والمقيد كافي تقيد الرقبة والطلاق في الكفارات وبأن الآية الشريفة دالة على اعتبار المفهوم بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه اذ لا يفهم من من الاتبعيض نحو مسحت الرأس من الدهن والغبار والغالب أن لا يغبار لغبر التراب فتعين وجعل من للابتداء خلاف الحق والحق أحق من المراء والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وأجيب بغير ذلك بما يعرف من محله (قوله والجنب) عطفه على الحديث مغاير بحمل الحديث على الاصغر أو خاص بحمله على الاعم وصرح كلام الشارح هو الاقل لقوله ومثله الخائض والنفساء ومثله كل غسل مأمور به وهذا أولى من قول شيخ الاسلام ومأمور بغسل لا يراد الملبث الا أن يقال ذكره لمناسبة ما قبله وأولى منهما أن يقال وطهر مأمور به ليدخل الوضوء الجديد وخرج بالوضوء أبعاضه المنسوبة نحو غسل الكفين أو مسح الاذنين اذا امتنع استعمال الماء في المرض أو قلة ماء بحيث يكفي للفرض فقط فلا يسن التيمم عنها خلافا لابن حجر (قوله لاسباب) أي لاحد أسباب وترك ذلك لوضوحه وفي الحقيقة أن السبب واحد وهو الحجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وغيره أسباب له حقيقة وللتيمم تجوز أو عدها المصنف هنا ثلاثة وفي الروضة سبعة والخلاف لفظي من حيث العدد ونظم بعضهم الاسباب السبعة المذكورة بقوله

ياسألني أسباب حل تيمم هي سبعة بسماعها تراج
فقد وخوف حاجة اضلاله مرض يشق جيرة وجراح

(قوله فان تبين) أو ظن بخبر عدل ولو رواية أو تصديق بخبر وقيد شيخنا الاخبار بكونه مستندا الى طلب فراجع (قوله المسافر فقده) هو جري على الغالب فالمقيم مثله كما ذكره شيخ الاسلام وغيره وفيه ما سيأتي (قوله فقده) أي الماء في حد الغوث أو القرب كإسباتي ولا عبرة بوجوب ماء مسبل للشرب يقينا وظنا ولو بحسب العرف كالسقايات على الطرق (قوله توهمه) قال ابن حجر ضمه عائدا لضاف اليه على حد قوله فانه رجس وهو متعين لانه المراد انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله جوز ذلك) أشار الى أن المراد بالتوهم مطلق التردد ولو

(قول المتن يقيم المحدث والجنب) قبل حكمة تخصيصهما كونهما محل النص في القرآن والسنة (قول المتن فان تبين المسافر فقده) قبل التقييد به للغالب قلت لك ان تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة تبين الفقده وتوهم الوجود وتبين الوجود كما يعلم بالنظر في كلامه رحمه الله وحينئذ فالحال الثالث لك أن تتوقف في كون المقيم فيها كالمسافر من كل وجه بدليل أن المقيم يقصد الماء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر (قوله أيضا فان تبين المسافر فقده) قال الولي العراقي هو مثال لا قيد قال الاسنوي هو للغالب (قول الشارح أي وقع في توهمه أي ذهنته الخ) يعني ليس المراد بالتوهم في المتن معناه المعروف عند الاصوليين وهو الطرف

(يقيم المحدث والجنب)
ومثلهما الخائض
والنفساء (لا سبب
أحدها فقد الماء) قال الله
تعالى وان كنتم جنبا
فاطهروا الى قوله تعالى فم
تجدوا ماء فقيموا (فان
تبين المسافر فقده تيمم بلا
طلب) اذ لا فائدة فيه (وان
توهمه) أي وقع في توهمه
أي ذهنته وجوده أي جوز
ذلك

براجية ويخرج يقين الوجود والعدم وما ألحق به مما روي وقول بعضهم التجوز يشمل يقين الوجود وهم من حيث الحكم كإسباني (قوله بعد دخول وقت الصلاة) أي وقت كل صلاة مادام التوهم ولا يجب الطلب قبله وإن علم استقرار الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا الرمي وإن أوممه كلامه في شرحه وفارق السعي إلى الجمعة لأنه وسيلة بخلافها وبأنها مضافة إلى اليوم وإذا ضاق الوقت قطع الطلب وتيمم وصلى نعم لو طلب قبل الوقت لعطش أو فائتة كفي وخارج بالطلب الإذن فيه قبل الوقت فيجوز ما لم يقيد به بما قبل الوقت وفارق عدم الاكتفاء بالأذن في القبلة بأن مبناها على الاجتهاد ولا يقوم اجتهاد شخص عن آخر (قوله من رحله) وهو ما ينسب إليه من أمتعته وأعيته وزاده ومركبه ونحو ذلك (قوله ورفقته) وهم المنسوبون إليه الموافقون له عادة في الخط والترحال والمساعدة وغير ذلك وإن كثروا ولزم على استيعابهم خروج الوقت لكن يقطع الطلب منهم إذا ضاق الوقت كما هو وما زاد على الرفقة داخل فيها بعده فيكفي فيه النظر ولو بلا سؤال (قوله بوجوده) إن ظن منهم السماح به والافئدة بالبيع إن قدر على التمن كإسباني (قوله حواله) ويقال حواله وحوله وحواله (قوله تردد) أي في الجهة المحتاج إلى التردد فيها (قوله يترددان لم يخف الخ) ظاهره أنه لا يشترط الأمن على ما ذكر في الطلب من رحله ورفقته وليس كذلك وتقدم أنه يشترط الأمن على الوقت فيأتي هنا وسواء وجد الطلب في أول الوقت أو في أثنائه وإن أخره لغيره وإن توقف بعضهم في بعض ذلك (قوله على نفسه) ذاتا أو منفعة والعضو كذلك (قوله وأماله) وإن قل وكذا اختصاصه والمراد المحترم من ذلك لا نحو قاطع طريق تحتم قتله ولا زان محصن ولا عضو مستحق القطع في نحو سرقة ولو قال نفس أو مال لكان أخصر وأعم وأولى ليشمل نفس غيره وماله غيره المحترمين وإن لم يلزمه القلب عنه كما بصرح به كلامهم ولا بد أن لا يخاف الانقطاع عن رفقة أيضا ولو لمجرد الوحشة وفارقت الوحشة هنا ما في الجمعة لانها مقصد قال شيخنا والمراد بالوحشة أن يستوحش إذا ذهب لطلب الماء فله ترك الطلب والتيمم وليس المراد بالوحشة برحيلهم عنه لأنه كما قال شيخنا الرمي له أن يرحل معهم وإن لم يحصل له وحشة كما لو كان وحده إذ ليس لصلاته محل يلزمه وقوعها فيه فتأمل ذلك وراجع (قوله إلى حد يلحقه فيه غوث الرفاق) وهو قدر ما يسمعون صوته المعتدل ولذلك سمي حدث الغوث وأوله من محله وقيل من آخر رحله وقيل من آخر رفقته ولم يرضه شيخنا (قوله قيل وما هنا الخ) فيه رد على الأسنوي وإشارة إلى أن المستفاد من العبارات الثلاثة واحد مسافة قدر نظره في المستوى هي قدر مسافة غلوة السهم أي غاية رميه وقدر المسافة الذي يلحقه فيها غوث الرفاق وبذلك علم أن في المستوى متعلق بقدر لا يتردد وخارج بالتردد في وجود الماء في هذا الحد تيقن وجوده المشار إليه بقولهم بخلاف من معه ماء فلا يجوز له التيمم وإن خرج الوقت إلا مانع ولو حسبا كسبح كما يعلم مما يأتي فتأمل (قوله فإن لم يجد) ولو حكما كعدم الأمن على ما روي (قوله لظن فقده) بالمعنى الشامل لتيقنه أو بالأولى واعتبر الظن هنا لكونه مستندا إلى طلب ومنه أخبار عدل بعده أو غير عدل واعتقد صدقه كما هو ولا عبرة بأخبار فاسق بوجود الماء لخالفت لاصل عدم إلا أن اعتقد صدقه كما قاله شيخنا ومثل فقد خوف الفرق لمن في سفينة أو استقى وعلمه أن نوبته في نحو بئر لمزدجين لا تنتهي إليه إلا بعد الوقت وظاهر كلامهم عدم وجوب إعادة فيها للأسافر والمقيم وفيه بعضهم بما إذا لم يغلب وجود

(طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوبا مما توهمه فيه (من رحله) بأن يفش فيه (ورفقته) بضم الراء وكسر هاء مستوعبا لهم كأن ينادى فيهم من معه ماء بوجوده (و) أن لم يجده في ذلك (نظر حواله) إن كان بمستوى من الأرض أي بينا وشمالا وخلفا وأماما (فإن احتاج إلى تردد) بأن كان هناك هدة أو جبل (تردد قدر نظره) في المستوى وهو كافٍ الشرح الصغير غلوة سهم وفي الروضة كاصلها أنه يتردد إن لم يخف على نفسه أو ماله إلى حد يلحقه غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم قيل وما هنا كالمحرر أزيد من ذلك بكثير (فإن لم يجد تيمم) لظن فقده (فأبوا مكشوضه

المرجوح بل المراد به وقوع الشيء في الذهن راجعا أو مرجوحا أو مستويا وقوعه وعدمه (قول المتن طلبه) إنما وجب الطلب لأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة مع إمكان الماء وقوله من رحله هو مسكن الشخص من حجر أو شعر أو غيره ويطلق أيضا على ما يستصحبه من الأثاث (قول المتن ورفقته) هم الجماعة ينزلون معا ويرحلون معا سوا بذلك لا رتفاق بعضهم ببعض (قول الشارح مستوعبا لهم) قال العراقي إلا أن يخشى فوت الوقت (قول المتن ضرر نفس الخ) مثله مجرد الوحشة بخلاف نظيره من الجمعة وتنكير النفس والمال لا فائدة علم

فالأصح وجوب الطلب لما
 (يطراً) كان دخل وقت
 صلاة أخرى لأنه قد يطلع
 على ماء والثاني لا يجب لأنه
 لو كان ثم ماء لظفر به بالطلب
 الاول لو حدث ما يحتمل
 معه وجود الماء كطالع
 ركب واطباق غمامة وجب
 الطلب قطعاً ولو انتقل الى
 مكان آخر فكذلك لكن
 كل موضع تيقن بالطلب
 الاول أن لاماء فيه ولم
 يحتمل حدوثه فيه لم يجب
 الطلب منه (فلو علم ماء
 يصله المسافر لحاجته)
 كالاحتياط والاحتشاش
 وهذا فوق حد الغوث
 السابق (وجب قصده ان
 لم يخف ضرر نفس أو مال)
 بخلاف ما إذا خاف ذلك
 قال في شرح المذهب الآن
 يكون المال قد راى يجب بذله
 في غصيل الماء ثمناً أو أجرة
 أي فيجب القصد مع
 خوف ضرره (فان كان
 فوق ذلك تيمم) ولا يجب
 قصده الماء لبعده ولو انتهى
 الى المنزل في آخر الوقت
 والماء في حد القرب ولو
 قصده خرج الوقت قال
 الرافعي وجب قصده
 والمصنف لا يجب وكل منهما
 نقل ما قاله عن مقتضى
 كلام الاصحاب بحسب
 مافهمه (ولو تيقنه

الماء في ذلك المحل بغير ما حصل فيه الحيولة وفيه نظر فان وجود البئر يجعل المحل مما يغلب فيه الوجود قال
 العلامة العبادي الآن يقال انه قد يوجد فيها الماء في وقت دون وقت مثلاً فراجع (قوله وجوب الطلب)
 أي تعلقه بزمانه ويسقط بشئ مما تقدم وقال بعض مشايخنا اذا أمن النظر الاول لم يجب الطلب بعده لما
 ذكره اليه يشير كلام الشارح بقوله لكن كل موضع الخ (قوله صلاة أخرى) أي واجبة ولو جمعا وقضاء أو
 ندرا (قوله فكذلك) أي يجب الطلب قطعاً (قوله فلو علم) أو ظن بخبر عدل أو فاسق اعتقد صدقه كما مر
 لا بغير ذلك (قوله فوق حد الغوث السابق) ويسمى حد القرب وأوله من آخر حد الغوث ومن ضبطه
 بنصف فرسخ أدخل فيه حد الغوث السابق (قوله بخلاف ما إذا خاف ذلك) وكذا لو خاف خروج الوقت
 بأن لم يبق منه ما يسعها وتيممها أو خاف الانقطاع عن الرفقة كما مر وصرح بهما شيخنا الرملي في شرحه
 (قوله الآن يكون المال الخ) علم منه أنه لا يشترط على الاختصاص وان كثر (قوله لبعده) أي لبعده الماء
 في نفسه فلو ذهب للاحتياط مثلاً الى آخر الامن حد القرب فرأى الماء قريباً منه لكنه في حد البعد من
 محله أو من رحله لم يجب طلبه وكذا لو كان في آخر حد الغوث وتوهمه في حد القرب وقول بعضهم بوجوب
 الطلب في ذلك لقرنه بالفعل فيه نظر فراجع (قوله والماء في حد القرب) أي بقينا (قوله بحسب مافهمه)
 قال بعضهم فهم الرافعي من كلام الاصحاب في محل يغلب فيه وجود الماء فأوجب الطلب وان خرج الوقت وفهم
 النووي أن كلامهم في محل يغلب فيه الفقد فلم يوجب في هذا الجمع فساد من وجوه منها انه يلزم عليه عدم
 صحة قول شيخ الاسلام ذكر المسافر جري على الغالب ومنها عدم صحة عموم الاحوال التي ذكرها بعده ومنها
 عدم صحة قولهم بخلاف من معه ماء الى آخر ما تقدم ومنها افتضاؤه ان الحدود الثلاثة خاصة بمن في محل الفقد
 ومنها غير ذلك من اللوازم التي لا تستقيم بذلك علم عدم صحة ما ذكره ابن حجر بقوله ان الخلاف في محل
 الفقد خلافاً للرافعي والذي يتجه ان يقال ان الرافعي فهم من كلام الاصحاب في هذه الصورة عدم مراعاة
 الوقت لعدم تصريحهم به وأن النووي فهم أن اطلاقهم فيها محمول على ما في غيرهما من مراعاته واشتراط
 الامن عليه فتأمل ذلك وراجع وحره (تنبيه) علم مما تقدم ان للمتيمم أحوالاً في حدود ثلاثة أو لها حد
 الغوث فان تيقن فقد الماء فيه تيمم بلا طلب وان تيقن وجوده فيه لزمه طلبه ان لم يكن مانع ولا يقيم وان
 خرج الوقت وان تردد فيه لزمه طلبه أيضاً بشرط الامن على ما مر ومنه الامن على الاختصاص والوقت ثانياً
 حد القرب فان علم فقد الماء فيه تيمم بلا طلب فيه بالاولى عما قبله وأعلم وجوده فيه وجب طلبه بشرط الامن
 كما مر ومنه الامن على الوقت لا على الاختصاص والمال الذي يجب بذله لماء الطهارة وان تردد فيه لم يجب
 الاختصاص به واعلم ان خوف خروج الوقت مثل ذلك كما سيأتي في كلام الشارح (قول الشارح قال في
 شرح المذهب الخ) لم يتعرض لمثل ذلك في الطلب من حد الغوث السابق وهو ما اعتمد شيخنا في المنهج
 وشرحه وقرر بحصول اليقين هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات بغيرها ولا تفترق هناك (قول
 المتقن فان كان فوق ذلك تيمم) انظر هل الامر كذلك في المقيم أو لا لان القضاء لازم له على كل حال وفي شرح
 المقدسي ان المقيم يجب قصده الماء المتيقن وان خرج الوقت ناقلاًه عن الروضة كأصلها وعمله بما ذكرناه
 ثم رأيت في الروضة مسطوراً كما قال رحمه الله فسئلة البئر التي قالوا فيها لا يجب الصبر الى بعد الوقت اذا كانت
 النوبة لاتصل اليه الا بعد خروج الوقت يتعين فرضها في السفر (قول الشارح ولو انتهى الى المنزل في
 آخر الوقت والماء في حد القرب) الظاهر ان حد الغوث كذلك بدليل مسألة البئر اذا علم ان النوبة
 لاتصل اليه الا بعد خروج الوقت (قوله قال الرافعي وجب قصده) هو ما اقتضته عبارة المنهاج والمصنف
 لا يجب الظاهر ان المراد بعدم الوجوب ما يشمل عدم الجواز (قول الشارح ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة
 على الصلاة بالتيمم أول الوقت) يعني ان فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كما ان مفضولية التجيل ناشئة عما

آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تجهيل التيمم لبأني بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت (أو ظنه) آخر الوقت (فتجهيل التيمم أفضل) من انتظره (في الاظهر) لبأني بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها والثاني انتظره (٨٠)

أفضل لما تقدم قال الامام القولان فيما اذا اقتصر على صلاة واحدة فان صلى بالتيمم أول الوقت والوضوء آخره فهو النهاية في احراز الفضيلة وتبعه المصنف كالرافعي في ذلك واعترضه ابن الرفعة بان الصلاة بالتيمم لا تستحب اعادتها بالوضوء كما قاله القاضي حسين وذكر المصنف في شرح المذهب ان الروياني نقله ايضا عن الاصحاب ويحجب بان هذا فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق الكلام ولو ظن عدم الماء آخر الوقت فتجهيل الصلاة بالتيمم مستحب قطعاً ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه قال الرافعي فتجهيل الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ولا وثوق بهذا النقل وتعبه المصنف بتصريح الشيخ أبي حامد والماوردي والمحاسلي وآخرين بجرى القولين فيه (ولو وجد ماء لا يكفيه) فالأظهر وجوب استعماله في بعض أعضائه محدثاً كان أو جنباً ونحوه (ويكون قبل التيمم) عن الباقي لثلاث تيمم ومعه ماء

طلبه مطلقاً انها بعد وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقاً سواء في جميع ذلك المسافر والمقيم ومحل القعد والوجود وما في كلام العلامة ابن قاسم تبعاً لشيخنا الرملي وغيره من أنه متى لزم التيمم القضاء لزمه طلب الماء اذا علمه ولو في حد البعد فيه نظر ظاهر بل لا يستقيم كما علمته من اللوازم السابقة (قوله آخر الوقت) بزم من يسع الوضوء والصلاة كاملة (قوله فانتظاره أفضل) هو ظاهر أو صريح في أن الماء يأتي اليه في منزله ويمكن شمله لذلك ولعكسه وهو المعتمد وما قاله الماوردي صريحاً في رابعه (قوله فتجهيل التيمم أفضل) خلافاً للثلاثة (قوله قال الامام الخ) هو المعتمد كما قاله شيخنا (قوله ويحجب الخ) اعتمد شيخنا هذا الجواب وقول بعضهم بحمل عدم الاستحباب فيه على الاعادة منفرداً فيه نظر (قوله مستحب) لم يقل أفضل لعدم الفضيلة في التأخير بالكلية فتأمل (تنبيه) متى اشتملت إحدى الصلاتين على فضيلة خلت عنها الاخرى فهي أفضل مطلقاً كجماعة وستر وخلو من حدث (فرع) يقدم الصف الاول على غير الركعة الاخيرة وتقدم هي عليه ويقدم ادراك الجماعة على آداب الوضوء كالتثليث ويجب ترك الآداب لضيق الماء أو الوقت أو ادراك الجمعة (قوله ولو وجد ماء) وهو معدود كما هو صريح كلام الشارح والمراد بوجوده ان يقدر عليه ولو بحفر لا مشقة فيه (قوله لا يكفيه) أي لا واجب وقيل له مع المندوب (قوله في بعض أعضائه) ويجب الترتيب في الاصغر ويندب تقديم ما يطلب تقديمه في الغسل في الاكبر ويجب تقديم ازالة نجاسة على بدنه أو ثوبه تغلر نزعاً على التيمم لتوقف صحته على ازالته سواء في ذلك المقيم والمسافر على المعتمد وما في المجموع من وجوب استعمال ثلج أو برد لا يذوب قال شيخنا ان كان في الرأس بعد غسل ما قبلها فصحح والافير معتمد (قوله عن الباقي) يفيد أنه يكفيه تيمم واحد عن بقية أعضائه وهو كذلك ولا بد لهذا التيمم من نية مستقلة ولا يكفي عنه نية الوضوء قبله لان نيته مع النقل وهو مسح (قوله ولو لم يجد تراباً الى آخره) فيدل على الخلاف (قوله ولو لم يجد الا تراباً الخ) يفيد أن كلام المصنف في الماء ومثله التراب ولو جعلت ما موصولة لشملة ما معها (قوله ويجب شراؤه) وكذا استنجاره (قوله أي الماء) وكذا التراب بعد ما هو عبارة الاسنوي رحمه الله لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتواه أفضل (قول الماتن فتجهيل التيمم أفضل) هذا قد يشكل عليه استحباب التأخير بان رجاء زوال عذره المسقط للجمعة قبل خروج الوقت وفرق بينهما في شرح الروض بأن الجمعة تفعل أول الوقت غالباً وتأخير الظاهر الى فواتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع ان راجي الماء لا حد لتأخيره فيلزم منه التأخير الى آخر الوقت ويحذف معه فوات الصلاة (قول الشارح والثاني انتظره أفضل) هو مذهب الاثمة الثلاثة (قول الشارح لما تقدم) ولان تأخير الظاهر ما موره عند شدة الحر محافظة على الخشوع المسنون فتأخير الصلاة محافظة على الوضوء المفروض أولى والفرق لا ثم (قول الشارح واعترضه ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادتها بالوضوء) اعترضه أيضاً بأن الفرض هو الاول على الاصح ولم تشمله فضيلة الطهارة بالماء ومدرك القائل بالتأخير اداء الفرض بالماء وهو منتفها (قول الشارح ان الروياني نقله أيضاً عن الاصحاب) الضمير في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب اعادتها (قول الماتن ولو وجد ماء لا يكفيه) الاحسن قراءته بالمد والهمز ليحترز به عما لو وجد شيئاً أصبح للمسح خاصة كبرداً وثلج لا يذوب فان التيمم يكفيه ويجب القضاء على الحاضر دون المسافر على الاصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب (فرع) لو كان جنباً مثلاً وعلى بدنه نجاسة ووجد ماء يكفي أحداهما تعين للنجاسة في غسلها ثم يتيمم ولو تيمم قبل غسلها جاز في الاصح (قول الشارح والثاني لا يجب) أي كماله وجد بعض الرقبة في الكفارة وجوابه ظاهر

والثاني لا يجب استعماله ويعمل الى التيمم مع وجوده ولو لم يجد تراباً وجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان ولو لم يجد الا تراباً لا يكفيه للوجه والبدن وجب استعماله قطعاً وقيل فيه أنه لان (ويجب شراؤه) أي الماء للطهارة ثم

وان لم يكفهم كل منهما أو هما ما ولو بمحل يجب فيه القضاء ولو وجد ماء لا يكفيه ورايا يكفيه قسم القرب
لكمال الطهارة فيه كذا ذكره شيخنا فانظر مع ما مر قريبا والوجه خلافه وكالماء آلة استقاء كالماء
والشراء بالكسر والماء (قوله بضمن مثله) أو أجرة مثله ومنه مؤجل زيادة على الحال تليق بالاجل فلا حاجة
لاستثنائه (قوله في ذلك الموضوع في تلك الحالة) أي على العادة فلا عبرة بحالة الاضطرار فقد تساوى الشربة
فيها دناير كثيرة (قوله ولا يجب الشراء بزيادة) بل يسن ان قدروا لا يجب قبل الوقت وان استغرقه كاسر
في الطلب بل يسن أيضا (قوله وان قلت) ولو نافه نعم يجب شراء الآلة بزيادة على ثمن المثل بقدر ثمن الماء
لو اشتراه كما قاله الرافعي وهو معتمد (فرع) يجب قطع ثوبه مثلا ليجعله رشاء ان لم يزد قمصه على ثمن الماء
أو أجرته (قوله لدين) أي يلزمه وفاؤه لله تعالى وألادى نعلق بالعين أو بالتمتع حالا كان أو مؤجلا الا ان امتد
الاجل الى محل يجد فيه ما يفي بدينه (قوله مستغرق) هو مستدرك لان الزائد غير محتاج اليه ولا واجب عنه
بعضهم بما فيه نظر فراجع (قوله مؤنة) منها النفقة والكسوة والمساكن والخدم والمركوب وان لم يكن ذلك
لا تقابه على المعتمد بخلافه في الحج لوجود اللبل هنا (قوله سفره) أي الذي يريده ولو ما لا وسفر غيره اذا
لزمه كسفره ومنه أجنبي خيف انقطاعه عن رفقته وكسوته ونفقته عند خوف ضرره ويعتبر في القيمة مؤنة
يوم ويلة (فرع) يقدم ستر الصلاة ثمنا وأجرة على شراء الماء ويعدل الى التيمم لانها أكد (قوله
أو نفقة) أي مؤنة كاسر (قوله معه) أو مع غيره والمراد القافة مثلا (قوله كل رند) ومثله تارك الصلاة
بشرطه وكذا الزاني المحصن ثم يقدم شرب نفسه على تيممه لانه محترم على نفسه يؤخذ من العلة أن غير
الزاني مثله وهو ظاهر كلام شيخنا في شرحه فيقدمون شربهم على طهارتهم لما ذكرنا بحث بعضهم أنه
يجب على صاحب الماء أن يقول لهم ان يتم تركت الماء لكم وتيممت والاتوضأت به وتركتكم تموتون وفي
الوجوب نظر مع أنه لا يتصور التوبة في الزاني المحصن وانما امتنع على العاصي بالسفر الشرب والتيمم قبل
توبته لقدرته عليها (قوله والكلب العقور) لا غيره لانه محرم قتله على المعتمد عند شيخنا الزياي وأجاز
والشيخنا الرمي قتل ما لا يتفق به منه لانه قد صح عن الشافعي رضي الله عنه الامر بقتله كاسر لكن قال
شيخنا انه نسخ (تنبيه) شملت الحاجة للعطش ولو ما لا وكذا اللطبخ وبل الكعك وغير ذلك وقيد
شيخنا الرمي الحاجة لبل الكعك في الماء بما اذا لم يتيسر تناوله بدون الماء وشيخنا لم يعتبر غير العطش
وفي شرح شيخنا ما وافقه ويمكن حله على ما يمكن استغناؤه عن الماء واعلم أنه لو وصل الى الماء أو فضل مما
ادخره شيء لم يعتبر ان كان بسبب تقير أو سرعة سيره ولا واجب قضاء كل صلاة محبها (قوله ولو وهب له ماء)
واجب القبول وكذا الوأعير لصحة اعارته على المعتمد وكذا اقراضه كاسيد كره (قوله وأعير دلو) لان
ثم نصيرهم بشر بالجواز كما حتى اذا استعمل المقدور عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كذا قاله الاسنوي
(قول المتن بضمن مثله) قال الرافعي فيه ثلاثة أوجه أظهرها عندنا أكثرين انه المقدار الذي تنتهي اليه
الريجات في ذلك الموضوع في تلك الحالة والثاني كالأول الا انه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات (قول
الشارح ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن المثل وان قلت) مثل ذلك آلة الاستقاء لكن بحث الرافعي فيها
اغترار الزيادة التي يجب بذلها في تحصيل الماء قال لان الآلة تبقى له والماء يجب تحصيله فيقتصر ثمنه (قول المتن
الا أن يحتاج اليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره) لو كان معه ماء لا يحتاج اليه للعطش لكن يحتاج الى ثمنه في
شيء من ذلك جاز له التيمم ذكره في شرح المذهب (قول المتن لدين) ولو مؤجلا (قول المتن مؤنة سفره)
أي ولو مباحا ومثله سفر غيره لمن يخاف انقطاعه عنه (قول المتن حيوان محترم معه) فيد الشارح بالمعية
هنا وترك ذلك في العطش الآتي والظاهر أنها سواء وقول المتن محترم أي ولو كافر أو قول الشارح معه هذه
عبارة الروضة وليست بشرط فيما يظهر (قول المتن ولو وهب) يقال وهب له ووهب منه باع له وباع منه فالأولى

بضمن مثله) في ذلك الموضوع
في تلك الحالة ولا يجب
الشراء بزيادة على ثمن
المثل وان قلت (الا أن
يحتاج اليه) أي الثمن
(لدين مستغرق أو مؤنة
سفره) في ذهابه وإيابه
(أو نفقة حيوان محترم معه)
كزوجته وعبدته وبهيمنته
فيصرف الثمن الى ما ذكر
ويقيم واحترز بالمحترم من
غيره كالمرتد والكلب العقور
(ولو وهب له ماء أو أعير
دلو) أو رشاء (وجب
القبول في الاصح) ولو
وهب ثمنه فلا يجب قبوله
قطعا لعظم المنفعة وخفتها
فيما قبله ومقابل الاصح
فيه ينظر الى أصل المنفعة في
الهبة ويقول في العارية
اذا زادت قيمة المعارض
ثمن الماء لم يجب قبولها لانه
قد يتلف فيضمنه ولو وهب
آلة الاستقاء لم يجب قبولها
ولو أقرض الماء وجب قبوله
على الصحيح وفي شرح
المذهب بناء على وجوب

أقرضه أو وهبه أو عننه فم لا يستعبرولي المحجور عارية مضمنة بل غير مضمنة كالإعارة من مستأجر (قوله)
 أنه يجب سؤال الهبة الخ) فالمراد في جميع ماوجب مايم القبول والسؤال (قوله والاولى) قال العلامة
 البرلسي هي قبول الهبة وقال ابن عبيد الحق هي سؤال الهبة كقاي الروضة والحاصل أنه يجب في الماء
 الهبة والقرض والشراء والاعارة وفي الآلة الاجارة والشراء والاعارة فقط ولا يجب في الثمن شيء
 ويتضيق الوجوب بضيق الوقت ولا يجوز له مع صفته أن يقيم حتى يسأل (قوله لولم يقبل) أولم يسأل
 (قوله أنه لا يجب الخ) دفع به توهم وجوب الهبة ونحوها على المالك بسؤال غيره مخرج بالطهارة العطش
 وسبأني (قوله أي الماء) ومثله عن رآلته (قوله ثم تذكره) في النسيان ووجده في الاضلال (قوله)
 قضى في الاظهر) ومحل الخلاف أنه ان أمعن في النظر والاقضى قطعاً (قوله لوجود الماء معه) أي حالة
 تيممه ولو احتمالاً فان تبين له أنه تلف يقيناً قبل تيممه فلا قضاء (قوله فلا يقضى) أي ان أمعن في النظر
 والاقضى قطعاً وفارق ما هنا اضلاله في رحله بان تخيم الرفقة أو سجع من تخيمه قال ابن حجر شأنه ذلك وان
 اتسع تخيمه أو ضاق تخيم رفقته واعتمد شيخنا خلافة تبعاً لشيخنا الرملي وأخذنا من العلة (قوله لانه)
 لم يكن معه حال الصلاة ماء) أي قادر على استعماله حالة التيمم وعلمه بكونه معه قبل الاضلال لا يضره بذلك
 علم أنه لو أدرج في رحله أو خفيت عليه بئر هناك أو غصب منه أو تلف أو أنقله وان أمه به في الوقت أو ضل
 عن الرفقة أو القافلة أو عن الماء كالبرأ وحال نحو سجع أو علم انتهاء نوبته بعد الوقت كما مر فلا قضاء في جميع
 ذلك ولا يجوز التصرف في الماء أو في عننه وألته بعد دخول الوقت ويلزمه استرداده ويصح قبل الوقت
 مطلقاً ان أمكن عوده في الوقت كبيع بخيار أو هبة لفرعه وجب الفسخ والرجوع وفارق ما هنا صحة
 بيع نحو عبد محتاج اليه لنحو دين أو كفارة بان الديون والكفارات متعلقها القيمة وليس لها وقت
 محدود (فرع) يحرم الحدث على من تطهر بعد دخول الوقت وقبل الصلاة حيث لا ماء معه (قوله محتاج)
 ظاهر كلامه أنه مبنى للفاعل وضبطه غيره بالبناء للفعول ليشمل حاجة غير من هو معه ولو في قافلة كبيرة
 ولذلك قال النووي يحرم الوضوء في ركب الحاج لانه لا يتجاوز عن عطشان وقواه ابن حجر وفيه نظر بقوله لم يعتبر
 في العطش المبيع ما يعتبر في المرض من قول الاطباء والمراد بالاحتياج وقت التيمم والصلاة فلا يضر طرو
 عدم الحاجة بعدهما كحدوث مطر فوتين أنه غير محتاج اليه أو الى بعضه ولو لماء يكفي صلاة واحدة وجب
 اعادة كل صلاة وجدت مع بقاء غير المحتاج اليه (فرع) يجب جمع الماء بعد التطهر به عن حدث أو خبث
 لسقي دابة وغيره يميز ويجوز في غيرهما فلن مع ماء مستعمل وطهوران يشرب الماء الطهور ويقيم (قوله اليه)

القبول فيما ذكر أنه يجب
 سؤال الهبة والعارية في
 الاصح ومثلهما القرض
 والاولى في الروضة وأصلها
 وأن لم يلزم قبل في هذه الصورة
 وصلى بالتيمم أم دلزمته
 الاعادة وفيه أنه لا يجب على
 مالك الماء الذي لا يحتاج
 اليه بذلة لطهارة المحتاج
 اليه ببيع أو هبة أو قرض
 في الاصح (ولو نسيه)
 أي الماء (في رحله أو أضله
 فيه فلم يجده بعد الطلب)
 هذا تفسير

لغة القرآن والثانية جاءت بها أحاديث كثيرة (قول المتن وجب القبول) أي اذا كان ذلك بعد دخول الوقت
 (قول الشارح والاولى في الروضة وأصلها) يريد بالاولى قبول الهبة والعارية والقرض والثانية سؤال ذلك
 (قول الشارح أم دلزمته الاعادة) أي مادام امكان الوضوء باقياً فان تعذر بالرجوع أو التلف فلا كمال
 أتلف الماء الذي معه بعد دخول الوقت ولو لغیر غرض شرعي قاله ابن المقرئ وكذا لو بلغ فوق حد القرب
 (قول الشارح أي الماء) مثل الماء عننه (قول المتن فلم يجده بعد الطلب) في الرافعي تصوير المسئلة بما اذا
 لم يجده وغلب على ظنه عدمه قال الاسنوي وهو للاختراز عما اذا تحقق بقاءه ولكن التمس عليه وضاق
 الوقت فانه لا يقيم بل يستمر على الطلب الى أن يجده كنظيره من الازدحام على البئر انتهى قلت قد قالوا في
 مسئلة البئر لو علم ان النوبة لا تنتهي اليه الا بعد خروج الوقت تيم وقول الشارح الآتي ووجد كذا هو في
 الرافعي وشرح المذهب وهو يقتضي الجزم بعدم القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى مراده
 ما يشمل الاعادة في الوقت أي فالقولان جاربان سواء وجد بعد ذلك في الوقت وأخارجه هذا هو الظاهر
 وخلافه بعد جداً (فتبيه) قيد الاسنوي محل القولين في الثانية بما اذا أمعن في الطلب ناقلاً ذلك عن

اضفه (فتيمم) في المسكتين وصلى ثم ذكره ووجده (قضى) الصلاة (في الاظهر) لوجود الماء معه ونسبته في ايماله حتى نسيها واضه الى التقصير والثاني لا يقضى اعذره بالنسيان وعدم الوجدان (ولو اضل رحله في رحال) فتيمم وصلى ثم وجده وفيه الماء (فلا يقضى) لانه لم يكن معه حال الصلاة ماء وقيل في قضائه القولان (الثاني) من الاسباب (٨٣) (أن يحتاج اليه) أي الماء (لعطش)

حيوان (محترم) من نفسه أو رفيقه أو غيره ذلك (ولو) كان الاحتياج اليه لما ذكر (ما لا) أي في المالك أي المستقبل فانه يجوز التيمم مع وجوده صيانة للروح أو غير هاهن التلف وخرج بالمحترم غيره كاتقدم (الثالث) من الاسباب (مرض بخاف معه من استعماله) أي الماء (على منفعة عضو) بضم أوله وكسره ان نذهب كأن يحصل باستعماله عي أو خرس أو صمم وفي المحرر والشرح والروضة الخوف على الروح أو العضو أيضا (وكذا بقاء البرء) أي طول مدته (أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر) والاصل في التيمم للرض قوله تعالى وان كنتم مرضى الى فتيمموا الى آخره أي حيث خفف من استعمال الماء ما ذكر ومقابل الاظهر بقول ليس في البقاء والشين المذكور كبير ضرر والشين الاثر المنكر من تغير لون أو

أي الماء وقول بعضهم يعود الضمير الى الماء أو غننه أو أكلته لا يناسب ما بعده مع ما فيه من التكرار مع ما تقدم فتأمل (قوله لعطش) قيد به لقوله ولو ما لا لان غيره فيه خلاف تقدم (قوله رفيقه) بالفاء والقاف بعد الراء (قوله أو غير ذلك) من كل محتاج اليه ولو في القافلة كما مر. ويعتبر في الحاجة للعطش ما يأتي في خوف المرض من قول طبيب عدل على ما يأتي ومقتضى ذلك عدم جوازه ولو مع مشقة لا تحتل عادة خصوصاً مع عدم وجود طبيب وفي ذلك من الحرج ما لا يخفى ومحاسن الشريعة تأتي ذلك صيانة للروح فهو كالاضطرار ولذلك جاز للعطشان وغيره لاجله أن يأخذ الماء من مال كذا لم يكن عطشان ولا معه عطشان فهر اعليه ومقاتلته ولا ضمان لو تلف لانه ظالم بمنعه بل الطالب مضمون لو تلفه لانه مظلوم كافي الصائل والموصول عليه وكالعطشان من معه حيوان عطشان ويقدم حاجة العطشان الحالية على حاجة مال كذا المائية (فرع) يقدم في الحاجة الى الماء العطشان ثم الميت ثم أسبق الميتين ثم المتنجس ثم الحائض والنفساء ثم الجنب ثم المحدث نعم ان كفي المحدث دون الجنب قدم وإذا استوى اثنان قدم بالرحم ثم بالافضية ثم بالقرعة نعم ان كفي أحد هما دون الآخر قدم الاول على نظيره ما قبله ويحرم الوضوء بالماء المحتاج اليه كاتقدم (قوله غيره) كما تقدم (ومنه العاصي بسفره فليس له التيمم قبل توبته في العطش والمرض الآتي) (قوله منفعة عضو) أي محترم كافي شرح شيخنا كابن حجر ومثل العضو غيره (قوله ان نذهب) ونقل ولو في المستقبل (قوله وفي المحرر الخ) وهو مفهوم بالاولى (قوله بقاء البرء) بضم الموحدة وفتحها فمهما ومثله زيادة الالم (قوله أي طول مدته) قال بعضهم لا يبعد ضبط أقل الطول بقدر وقت صلاة فراجع (قوله والشين) أي من حيث هو (قوله المهنة) بفتح الميم وحكى كسرها (قوله وسكت الخ) أي فهم ما واحد كما قاله شيخ الاسلام (قوله واستشكه ابن عبد السلام) فقال قدم من الزيادة في الثمن ولو تافه تجاوز العدول الى التيمم وما هنا يشمل مالو كان المستعمل رقيقا ينقص قيمته نقصا فاحشا وأجيب بان الزيادة في الثمن محققة وفيها تقويت حاصل ولا كذلك في الرقيق مع أنه لا يلزم من نقص القيمة نقص الثمن وهذا هو الوجه في الجواب وغيره منقود

تصوير الرافعي رحمه الله (قول الشارح وقيل في قضائه القولان) محله اذا أمعن في الطلب (قول المتن ولو ما لا) قال الشيخ أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج اليه للعطش لو استعمال ماء معه لزمه استعماله والظاهر أن هذه مقالة في الروضة له أن يتزوده وان كان يرجو الماء في الغد ولا يتحققه على الاصح (قول المتن مرض بخاف معه) مثله الخوف من حدوث المرض (قول المتن على منفعة عضو) أي كلاً أو بعضاً (قول الشارح أي طول مدته) أي وان لم يزد الالم ومثل ذلك زيادة المرض وان لم تطل المدة وعلة الاظهر أن الضرر بهذا أشد من بذل الزيادة البسيرة على ثمن الماء وقد جوز والتيمم لاجلها (قول الشارح ومقابل الاظهر الخ) استفدنا له أيضاً الى ما ورد عن ابن عباس من تفسير المرض بالعدى يخاف معه التلف ولان الشين المذكور قوات جال فقط (قول الشارح فلا أثر لخوف ذلك) الاشارة ترجع اسكل من قوله قليل سواد وقوله عن الفاحش (قول الشارح واستشكه) الضمير فيه يرجع لقوله ذلك ووجه الاستشكال ما فيه من الضرر لاسيما اذا كان ذلك في عموك نفيس فان الخسران فيه أكثر

نحول أو استحشاف وثقرة تبقى ولجة تزيد قاله الرافعي في آخر الديات في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرافعي هنا ما يبدو عند المهنة غالباً كالوجه واليدن وقال في الجنائيات في الاختلاف في سلامة الاعضاء ما يؤخذ منه انه مالا يكون كشفه هتكاً للرواة وقيل ما عدا العورة وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضوعين واحترزوا بالفاحش عن البسيرة كقليل سواد وبالتقييم بالظاهر عن الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكه ابن عبد السلام ويعتمد في خوف ما ذكره قول

هذه الرواية وقيل لا بد من اثنين (وشدة البرء كرض) في جواز التيمم لها اذا خيف من استعمال الماء المجوز عن تسخينه ما ذكر من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك (٨٤) (واذا امتنع استعماله) أي الماء (في عضو) لعله (ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم

وكذا غسل الصحيح على المذهب) والطريق الثاني في وجوب غسل القولان فيمن وجد من الماء مالا يكفي في ذلك في شرح المذهب وذكر في الفتاوى انه عدل عن قول الحرر غسل الصحيح والصحيح أنه يتيمم الى ما في المنهاج لانه السواب فان التيمم واجب قطعاً زائد في الروضة للتأني في موضع الكسر بلا طهارة وقال لم أر خلافاً في وجوب التيمم لاحد من أصحابنا ويتلطف في غسل الصحيح المجاور للعليل بوضع خرقة مبلولة بقربه ويتعامل عليها لينفصل بالتقاطر منها ما حواه من غير أن يسيل اليه (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم والفصل (للجنب) وجوبه بالاولى له تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب في الجنب ونحوه في الحديث (فان كان) من به العلة (محدثاً) فلاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل (رعاية لترتيب الوضوء) والثاني يتيمم متى شاء كالجنب لان التيمم عبادة مستقلة والترتيب اعتباري في العبادة الواحدة (فان جرح عضواً) أي المحدث (فتيممان) على الاصح

فراجعه (قوله عدل في الرواية) وهو البالغ العاقل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصّر على صغيرة وكالعدل فاسق ولو كافراً اعتقد صدقه ويعمل بعمرته لنفسه ان عرف الطب مطلقاً واعتمد شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي عدم الاكتفاء بالتجربة واكتفى بها الاسنوي وابن حجر وغيرهما واعتمده بعض مشايخنا وهو الوجه كافي جواز العدول الى الميتة مع الخوف من استعمال الطاهر في المضطر والجواب بان لزوم الصلاة محقق لا يجدي نقماً ولا يكتفي بخرد الخوف اتفاقاً ولا بد من سؤال الطبيب في كل وقت احتمال فيه عدم الضرر ولو لم يجد الطبيب وصلى بالتيمم لزمه إعادة ما صلاه وان وجد بعد ذلك وأخبره بجوازه قاله شيخنا فراجعه (قوله وقيل لا بد من اثنين) كالوصية وفرق بانها حق آدمي ومقتضاه اعتبار كونهما عدلي شهادة وبصرح الاسنوي كالتقاضي (قوله المجوز عن تسخينه) ويجري هنا فيما يسخن به ماصراً في طلب الماء من الحدود السابقة وأحوالها (قوله واذا امتنع) أي حرم ولو في بطن البرء والشين خلافاً لابن حجر وقيد شيخنا الرمي الحرمة بما اذا غلب على ظنه الضرر وقيل المعنى امتنع الوجوب فلا حرمة قال ابن حجر الا في قرن منعه سيده (قوله في عضو) ومنه الوجه فيقيم على اليدين بنية عندهما (قوله ان لم يكن سائر) وكذا ان كان ولم يأخذ من الصحيح شيئاً (قوله غسل الصحيح) أي من باقي العضو العليل وأما غيره فلا خلاف في غسله كما سجد كره المصنف وبدن الجنب كعضو واحد (قوله واجب قطعاً) فذكر المحرر الخلاف فيه معترض وسكت عن تغييره بالصحيح عن المذهب لانه لا اصطلاح له فلا يعترض به عليه (قوله لينفصل الخ) فهو غسل حقيقة فان تعذر غسله غسل خفيفاً كما قال الشافعي رضي الله عنه أسماه ماء بلا فاضة ولا يكتفي مسحه بالماء وما قيل ان الشافعي قال مسحه بماء فهو خطأ وتحريف في عبارة الامام السابقة وفارق الاكتفاء بمسح الجبيرة عنه لان مسحها بديل عن غسله وما هنا أصل ولا يكتفي بالمسح عنه لان الغسل أقوى ولذلك قال بعضهم لو قدر على غسل محل العلة غسل خفيفاً يكف عن التيمم لان التيمم أقوى منه ونجس الاستعانة على ما ذكر ولو بأجرة قدر عليها فان تعذر وجب القضاء ولا يجب سائر خفيف من نزع والواجب النزاع خلافاً للأئمة الثلاثة (قوله ولا ترتيب الخ) لكن الاولى كون التيمم وقت طلب غسل محل العلة ويجب امرار التراب على محل العلة ولو على أفواه العروق (قوله وفي الحديث) أي اذا كانت العلة في أعضاء التيمم (قوله فتيممان) أي ان وجب الترتيب بينهما من الحسرات الحاصل من الزيادة على ثمن المشل وأوجب بما حاصله انه يغتفر في الاستعمال من الضرر مالا يغتفر بسبب التجصيل بديل ان الماء المستغنى عنه يستعمله في المفارقة ولو بلغت قيمته أضع عاف ثمن ماء الطهارة وبان نقصان القيمة غير محقق بخلاف الزيادة المذكورة قال بعضهم ولان الحسرات في مسئلة الشراء يرجع الى المستعمل بخلاف هذه أي فان الحسرات فيها يرجع الى مالك الرقيق (قول المتن غسل الصحيح) المراد من ذلك العضو الجرح أما باقي الاعضاء فلا خلاف في وجوبه وعلى وجوب غسل باقي العضو الجرح بالقياس على وجوب غسل باقي الاعضاء عند فقد أحدها (قول الشارح قول الحرر غسل الصحيح) هو اقتضاه منه على الطريقة القاطعة لانها الراجحة (قول الشارح لينفصل بالتقاطر منها الخ) لو تعذر بنفسه وجبت الاستئابة ولو بأجرة فان تعذر في شرح المذهب أنه يقضى لندوره ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف منه لان الواجب انما هو الغسل كذا نقله الرافعي عن الأئمة انتهى واستشكله الاسنوي بان الجبيرة اذا تعذر غسل ماتمتها من الصحيح يجب مسحها نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب فانت قد تفرق بان واجب الجبيرة المسح وهو بديل عن الصحيح الذي تحتها غلبت أمكن مسح الصحيح انجبه وجوبه بخلاف هذه المسئلة (قول المتن فان جرح عضواً الخ)

سار (كجيرة لا يمكن نزعها) بان يخاف منه عند زعمه سابق (غسل الصحيح ونجم كاسبق) بما فيه من الخلاف وما يترتب عليه من المسائل السابقة وفي التيمم هنا قول انه لا يجب مع وجوب غسل الصحيح ومسح (٨٥) الجيرة بالماء والقول بعدم وجوب

غسل الصحيح هو على القول بوجوب التيمم ١. كتفاء به والرافى في الشرح حكى في قسم الساتر في وجوب غسل الصحيح الطريقين وفي وجوب التيمم القولين ثم قال في قسم عدم الساتر غسل الصحيح وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في القسم الاول والجيرة ألواح نهياً للكسر والانحلال لجعل على موضعه واللصوق بفتح اللام ما يحتاج اليه الجراحة من خرقاً وقطنة ونحوهما وله ولعله حكم الجيرة وعملها فيما تقدم وما سياتى (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) استعمالاً للماء ما يمكن (وقيل بعضها) كالتخف ولا يتأقت مسحها ومسح الجنب متى شاء والمحدث وقت غسل العليل واحتذر بماء عن التراب فلا يجب مسحها به اذا كانت في محل التيمم ويشترط فيها ليستكنى بالامور الثلاثة المذكورة أن لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله وجب بان يضع خوفة

والا كما لو عمت العلة الوجه واليدين فيكفى لهما تيمم واحد منهما وكذا لو عمت جميع الاعضاء لسقوط الترتيب (قوله سار) أى على عمل العلة وأخذ من الصحيح زيادة على قدر ما يحتاج اليه ومنه عصاة الفصد (قوله لا يمكن نزعها) هو شرط لوجوب المسح وصحته لا لتسميتها ولا للحكم عليها (قوله كاسبق) لا يصح رجوعه لما في المهرر لاقتضائه القطع في غسل الصحيح ولما في المنهاج لاقتضائه القطع في التيمم وأشار الشارح بقوله بما فيه من الخلاف الى تمهيد الاعتراض عليه بما ذكره بعده (قوله وما يترتب عليه) من الترتيب في غير الجنب وعدمه فيه وما لو جرح عضواً وغير ذلك (قوله وفي التيمم الخ) أى لان مسح الجيرة عنده كاف هما تحتها من الصحيح والعليل معا (قوله كتفاء به) أى بالتيمم عن العليل والصحيح معا (قوله والرافى في الشرح) هو ظاهر في تقرير الاعتراض عن المصنف في التشبيه المذكور (قوله وله ولعله الخ) هو مستدرك لدخوله في الساتر السابق (قوله ومسح كل جبيرته) ان كانت كلها في محل الفرض والام يجب مسح ما حاذى الخارج عنه ويعنى عن الدم عليها وان اختلط بماء المسح فصدنا لانه ضرورى ويتوقف صحة المسح عليه قال شيخنا فلوجد الدم على العلة حتى صار كالجيرة وجب المسح عليه وكفى (قوله ولا يتأقت الخ) دفع به توهم التأقت المستفاد من التشبيه بالخشبة فلو ادب منه من حيث الا كتفاء بمسح البعض ومعلوم أنه يتأقت مسحها بمكان النزاع (قوله فلا يجب) أى بل يندب اذا كان معه مسح بالماء على ما سياتى (قوله ويشترط الخ) جعل الاسنوى ذلك شرطاً لعدم وجوب القضاء بالمسح عليها واقع عما أخذته من الصحيح المحتاج اليه وغيره وانما وجب القضاء لفوات شرطه بأخذنا زاد على الحاجة وبذلك قال شيخنا وأتباعه ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه بان يراد بقوله ليكتفى أى في عدم القضاء وظاهر كلامه خلافه وأن المسح لم يقع عن الجزء الزائد على قدر الحاجة بل ان قدر على نزع الساتر عنه وغسله فذاك والا فهو باق على عدم الطهارة فصلاته معه كصلاة فاقد الطهور بن فوجوب القضاء لذلك لعدم وضع الجيرة على طهر فتلك مسألة

لا يقال اذا جرح بعض وجهه ويده مثلاً ثم غسل صحيح الوجه ينبغي أن يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبراً فيما يمكن غسله ساقطاً فيما لا يمكن لاننا نقول أوجب بان العضو الواحد لا تتجزأ طهارته ترتيباً وعدمه (قول المتن كجيرة الخ) ايضاحه ما قاله الرافى رحمه الله المعتبر في حاجة الالتقاء أن يخاف شيئاً من المضار السابقة لولم يلحقها قال والغالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه اصال الماء وانما يقصد الانجبار انتهى وقوله لا يمكن نزعها قال الاسنوى الاولى ولا يمكن نزعها لان العبارة توهم أن الممكن النزاع لا يسمى سار اقل يمكن دفعه بان كان ناقصة والله أعلم (قول الشارح بان يخاف منه محذور مما سبق) منه يعلم ان الجيرة يجب نزعها وان وضعت على طهر لم يبخش المحذور غاية الامر أنها ان وضعت على حدث وجب القضاء والا فلا (قول الشارح وفي التيمم هنا قول انه لا يجب الخ) علواً ذلك بان المسح على الجيرة بدل عن الصحيح الذي تحتها دون الجريح فالتعليل مشكل نعم ظاهر عبارة الرافى وغيره انه بدل عن جميع ما تحتها وهذا التعليل يعضده قول الشارح ولا يتأقت مسحها أى على الاصح ومقاربه ثلاثة أيام للسافر ويوم و ليلة للقيم قال الامام محل الخلاف اذا أمكن الرفع عند انقضاء المدة من غير ضرر فان لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدانة انتهى وفيه نظر راجع من الاسنوى (قول الشارح فلا يجب مسحها به) لكن يستحب واما عند عدم الساتر فيستحب مسحها بالتراب (قول الشارح ولو قدر على غسله وجب) لو نفر غسله وان كان مكن مسحها بالماء وجب ايضاً (قول الشارح على طهر) أى كامل كالتخف لا طهارة العضو فقط وبحت في الخادم أن من عليه حدث أصفر لو وضعها في غير أعضاء الوضوء ثم

مبلولة عليه ويعصرها لينفصل بالمقطار منها وسيأتى أن الجيرة ان وضعت على طهر لم يجب القضاء أو على حدث وجب (فاذا تيمم المذكور (لفرض ثان) بأن أدى بطهارته فرضاً اذا التيمم وان انضم اليه غسل الصحيح لا يؤدى به غير فرض ونوافل كاسياتى (ولم يثبت

له بعد الجنب غسلا لما
غسله (ويعيد المحدث)
غسل (ما بعد عليه) حيث
كان رعاية للترتيب (وقيل
يستأنفان) الغسل
والوضوء وبأني المحدث
بالتيمم في محله وهذا يخرج
من قول تقدم في مسح
اختصاصه اذ انزهه وأتمت
المدة وهو يظهر المسح
توضاً وجه التخرج أن
الطهارة في كل منهما مركبة
من أصل وبدل وقد بطل
الأصل بطلان البدل هناك
فكذا هنا (وقيل المحدث
بجنب) فلا يعيد غسل
ما بعد عليه لبقاء لمهارته
اذ يستنفل بها وانما يعيد التيمم
لضعفه عن أداء الفرض
(قلت هذا الثالث أصح
والله أعلم) لما ذكر واحتز
بقوله ولم يحدث مما اذا
أحدث فانه كما سبق يغسل
الصحيح من أعضاء
الوضوء ويتيمم عن
العليل منها وقت غسله
وبمسح الجبيرة بالماء
ان كانت وان كانت العلة
بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب
مع الوضوء للجنبانية
(فصل) يتيمم بكل تراب
طاهر (قال تعالى فتيمموا
صعيدا طيبا أى ترابا طاهرا
كما فسره ابن عباس وغيره
وطاهر هنا بمعنى

أخرى أشار إليها قوله وسياً في الخ (تنبيه) علم مما تقدم أن التيمم بدل عن العليل فقط وان المسح بدل عما
تحت الجبيرة من الصحيح المحتاج اليه وحده أو وما زاد عليه على ما مر وانما ألوم تأخذ من الصحيح شيئاً سقط
المسح وان المسح رافع كالفصل وانه لا يجب مسحها بالتراب وأنه لا يجب مسح ما وقع منها في غير محل الواجب
وانه اذا سقط الترتيب لعموم العلة ولا أعضاء متواليه اثنين فاكثر كفي عنها تيمم واحد ولو عمت الجبيرة الرأس
بان لم يبق مما يجزئ عن الواجب شيء وجب التيمم عن الواجب وعن كله المشتمل على الواجب وسقط المسح
ولا يكتفي به عن التيمم فان بقي من الواجب شيء بقدر استمسائك الجبيرة وجب المسح ولا بد من مسح كل
الجبيرة وان كان ما تحتها أكثر من الواجب لان مسح كلها شرط في الاعتداد بمسح كل جزء منها وسقط التيمم
بل لا يكتفي به عن المسح على المعتمد وقال بعضهم يكتفي بأحدهما والمسح أفضل والجمع بينهما أكمل ولو امتنع
استعمال الماء في بعض الوجه أو بعض اليدين أو بعض كل منهما تعدد التيمم في الثالثة ووجب مسح
محل العلة بالتراب في الكل ان لم يكن ساتراً ونبد عليه ان كان ولو عمت العلة أعضاء الوضوء وأعضاء التيمم
وعمت الجبيرة أعضاء التيمم سقط المسح والتيمم كالفصل كما قال في الكفاية ان التراب ضعيف لا يؤثر
فوق حائل فيصلي كفاقد الطهورين ويعيد وعن بعضهم وجوب المسح هنا قال ولو عمت أعضاء الوضوء
وجب الوضوء مسحاً وعن بعضهم هنا وجوب التيمم فوق الجبيرة ولو بقي من عضو التيمم شيء صحيح بقدر
الاستمسائك تحت الجبيرة وجب مسحها في التيمم ما علمت وعن بعضهم ندب التيمم هنا ولا يجب (قوله
وانما يعيد التيمم) ويكفيه تيمم واحد وان تعدد في الأول بوجوب الترتيب وبذلك علم سقوط الترتيب في
التيمم مع تعدد محال العلة ومنه جنب به علة في أعضاء الوضوء وعلة في غيرها فيكفيه تيمم واحد عنهما وله
تقديمه على غسل الصحيح وتأخير عنه وتوسطه فلا أحدث وأراد فرضاً آخر فكذلك اسقوط الترتيب
بالنسبة لذلك المقدار ولا نظر لاختلاف المحل ومنه جنب في ظهره جبيرة فغسل الصحيح من بدنه وتيمم عن
العليل ومسحها بالماء وصلى فرضاً ثم أحدث ثم جرح يده ثم أراد الصلاة فيكفيه تيمم واحد لما مر والقول
ب لزوم تيممين في ذلك لا اختلاف المحل فيه نظر خصوصاً اذا تيمم وقت غسل يده (قوله بغير أعضاء الوضوء) ليس
للتقييد وله تقديم التيمم على الوضوء لانه عن الجنبانية ويدخل فيه الا صغر تبعاً كذا قاله شيخنا واعتمده
وهو يؤيد ما تقدم ومن أحدث وجب عليه التيمم لحديثه الا كبر ان أراد فرضاً غير ما فعله والا كفاه
الوضوء كالم لم يكن صلى فرضاً وكذا الجنب لا يعيد التيمم لعله في غير أعضاء الوضوء الا ان كان فعل فرضاً
وأراد فرضاً آخر كما تقدم (تنبيه) لو رفع الساتر فرأى العلة قد اندملت أعاد كل صلاة كانت بالمسح مع
الاندمال ولو احتمالاً ولو سقط الساتر أو توهم البرء فرفعه فان ظهر فمهما من الصحيح شيء بطل تيممه وصلاته
والا بطلت صلاته لتردده في محله لا تيممه لبقاء موجهه وتحقق البرء كوجدان التيمم الماء في التفصيل الآتي
(فصل فيما يتيمم به وكيفية التيمم وما يتبعهما) (قوله يتيمم) أى يصح أن يتيمم الخ وهو أولى من تقدير
الجواز وهو ما بصيغة الفاعل أو المفعول (قوله بتراب) هو اسم جنس وقال المبرد هو جمع واحدة تراباً ويقال
له الرغام بفتح الراء (قوله طاهر) ولو احتمالاً كتراب مقبر لم تنبش بقينا أو باجتهاد كان تنجس أحد جانبي
الصبرة من التراب أو كان به خليط مانع واجتهاد فيه فيما سواء تفرقت أو لا بخلاف ما لو اختلط بجميعها وان
تفرقت فقول بعضهم لا بد لصحة الاجتهاد من تفرقها غير صحيح منطوقاً ومفهوماً (قوله بمعنى
أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن لم يعد) بضم أوله وقوله غسلًا بفتح أوله (قول الشارح غسل) هو
بفتح أوله (قول الشارح الغسل والوضوء) قال في شرح المهذب اتفق الاصحاب في كل الطرق على ان
استثناف الغسل غير واجب وقال الراعي فيه خلاف كأي الوضوء قال والذي قاله ضعيف أو متروك انتهى
(فصل) (قول المتن يتيمم بكل تراب) ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه الى جوازه بكل ما هو من جنس

الطهور لما سبأني في نبي

التيتم بالمستعمل (حتى ما يداوى به) كالطين الارمني بكسر الهمزة وفتح الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (وبرمل فيه غبار) لانه من طبقات الارض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لا يعمدن) كنورة وزرنيخ بكسر الزاي (وسحافة خرف) وهو ما يشغف من الطين ويشوى كالسكران لانه ليس في معنى التراب (ومختلط بدقيق ونحوه) لان الخليط يمنع وصول التراب الى العضو (وقيل ان قل الخليط جاز) كما في الماء (ولا يستعمل على الصحيح) كالماء والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث بخلاف الماء يدفع بانه انتقل اليه المانع (وهو) أي المستعمل (مابقي بعضوه) حالة التيمم (وكذا مانتائر) بالثلاثة حالة التيمم من العضو (في الاصح) كالتقاط من الماء والثاني يقول التراب لكثافته يدفع بعضه بعضا فلم يعلق مانتائر منه بالعضو بخلاف الماء لرفقه ويؤخذ من حصر المستعمل فيما ذكر جواز تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيمم بالتراب النجس وهو ما أصله

الطهور) وقال ابن حجر بمعنى ما يشمل الطهور فقول المصنف لا يستعمل تصریح بالمفهوم على الاول وقيد لاخراج بعض ما دخل على الثاني وهو أولى اذا تصریح بالمفهوم من شأن الشروح فدعوى انه خلاف الصواب ليست في محلها (قوله حتى ما يداوى به) تعميم في ارادة أنواع التراب كما في أنواع الماء من يياض أو حمرة أو خضرة أو غيرها (قوله ومن شأن الخ) قد ذكره تصریح بما هو معلوم (قوله وبرمل) أي لا يلبس بالعضو فيه غبار أي منه كأن سحق حتى صار له غبار كما يصرح به قول الشارح لانه أي الرمل من طبقات الارض فدعوى بعضهم أن الغبار ليس من الرمل بل هو فيه وان صواب العبارة أن يقول وبغبار في رمل خلاف الصواب فتأمل (قوله ويشوى) أي يحرق بأن يصير كالخجر أو الرماذ ما سواده بالشيء فلا يضر لانه ليس خرفا (قوله ونحوه) منه رمل يلقى وقتات أوراق تقع على الارض (قوله وقيل ان قل الخليط) قال الامام بحيث لا يرى وقال الرافعي لو اعتبرت الاوصاف الثلاثة في الماء لكان مسلحا وتبعه المصنف وصرح به الغزالي بمعنى لو اعتبر التراب ما عوفرض الخليط مخالفا وسطا (قوله كما في الماء) وفرق بأن الخليط في الماء لا يمنع وصوله الى البشرة لرفقه الماء بخلاف الخليط هنالك كثافة التراب (قوله بانه انتقل اليه المانع) فهو كما في وضوء صاحب الضرورة فلا يصح بتراب غسلا نحو الكلب وان طهر ولا بما لا في المحل من حجر الاستنجاء وانما جاز تكرار الاستنجاء به لان المعتبر فيه الطاهرية لا الطهورية (قوله وهو أي المستعمل) في رفع الحدث وتقدم المستعمل في رفع الخبث (قوله مابقي بعضوه) أي الممسوح أو الماسح ولم يحتاج الى ترده فيهما وهذه المحترز عنها بقول الرافعي وأعرض التيمم عنه (قوله حالة التيمم) احتراز اعماع على عضوه قبل المسح أو تناثر منه قبل المس فانه باق على طهوريته فيما أما المتناثر بعد المس فلا يصح التيمم به وان احتاج اليه كأن أخذه من الهواء كامر (قوله والثاني الخ) قال بعضهم هذا الوجه واجدا أو غلط فكان ينبغي التعبير عنه بالصحيح ثم اذا تأملت ذلك وجدت عمل الخلاف فيما شك في اصابته وعدمها وأما ما علم من اصابته فلا يصح جزما وما علم من عدمها فيصح به جزما وانما امتنع مع الاحتمال لوجود السبب كما في بول الظبية في الماء فلا ينافي مامر (قوله ولا يجوز الخ) هو تصریح بما علم بالاولى من المستعمل والمراد بالنجس المتنجس الارض كالاشجار وغيرها وذهب مالك رضي الله تعالى عنه الى ذلك وزاد الصحة بكل ما هو متعلق بالارض كالاشجار والزرع ولنا الآية فانها دالة على ذلك خصوصا مع قوله تعالى منه فانها تدل على ان المسح بشئ يحصل على الوجه واليد من بعضه وقد أنصف الزحشرى من الحنفية فانه ذكر سؤالا يدل على المنع بالحجر ونحوه ثم قال قلت هو كما يقول الحق أحق من المراء اه ولنا من السنة أيضا حديث جعلت لنا الارض مسجدا وترابها وفي رواية وتر بها طهورا حيث لم يقل وطهورا والتراب اسم جنس وقال المبرد جمع واحد ترابة (قول الشارح ومن شأن التراب) أي فترك المصنف تقييده في الغبار كما فعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعي رضي الله عنه تراب له غبار ولذا قال الاسنوي لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار (قول المتن وبرمل فيه غبار) أي منه حتى لو سحق الرمل وتيمم به جاز كما قاله النووي في فتاويه لانه من طبقات الارض والتراب جنس له قال ابن النقيب في عبارة المتن المذكورة التيمم بالغبار لا بالرمل (قول المتن ومختلط بدقيق ونحوه) ولومن فتات الاوراق التي تقع على الارض بكثرة (قول المتن وقيل ان قل الخليط جاز) نقل الرافعي عن الامام أن ضابط القلة والكثرة ظهور الرؤية وعدمه ثم قال أعني الرافعي ولو اعتبرنا الاوصاف الثلاثة كما في الماء لكان مسلحا (قول الشارح والثاني يجوز) لانه لا يرفع الحدث (كذا عله الرافعي رحمه الله قال الاسنوي وقياسه جاز ان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قول المتن وكذا مانتائر) قال الرافعي انما يثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية وأعرض التيمم عنه قال الاسنوي وعليه فلا أخذه من الهواء وتيمم به جاز (قول الشارح فلم يعلق) هو بفتح اللام (قول الشارح ولا مانع من ذلك) أي كما يجوز وضوء

قصده) أى التراب قال الله تعالى فتجسسوا صبدا أى اقصده بان تنقلوه الى العضو (فلو سفت ربح عليه فردده ونوى لم يجزئ) بضم أوله لا تنفاه القصد بانفاه النقل المحقق له وقيل ان قصد بوقوفه في مهبط الريح التيمم أجزأ ما ذكر كالوبرز في الوضوء للطهر (ولو يم باذنه) بان نقل المأذون التراب الى العضو وردده عليه ونوى الآذن (جاز) وان لم يكن عن إقامة لفعل مأذونه مقام فعله (وقيل يشترط عنذر) ولو يم بغيره ان لم يجزئ كما لو سفت ربح (وأركانه) أى التيمم (نقل التراب) الى العضو لما تقدم في الآية وفي ضمن النقل الواجب قرن النية به كما سيأتى القصد وانما صرحوا به أولا رعاية للفظ الآية على أن جماعة اكتبوا عن التصريح به بالنقل ذكره في الشرح الصغير بأصح مما في الكبير (فلو نقل) التراب (من وجهه الى يد) بان حدث عليه بعد مسحه (أو عكس) أى نقله من يد الى وجهه (كفى في الاصح) وكذا لو أخذه من العضو وردده اليه يكفي في الاصح والثاني لا يكفي فيه لانه نقل في محل الفرض كالنقل من بعض العضو الى بعضه ودفعه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه

(قوله مائع) ومنه صديد الموتى في مقبرة نبشت وهذا لا يظهر بالفصل ومثله تراب وقع فيه ذرة من نجاسة جامدة واشتبهت فيه وان كثر أم المائع غير ما ذكر في طهر التراب منه بالفصل ويصح التيمم به اذا جف (قوله قصده) أى التراب بخلاف قصد العضو فلا يعتبر كإيأتى (قوله بأن تنقلوه) يفيد انه عبر عن النقل بالقصد وليس غيره وقيل الباء للتعليل أى لاجل النقل فهو عبارة غائية للقصد وقيل انها بمعنى مع وسيأتى في كلامه التصريح بهذا (قوله عليه) أى العضو ولم يحركه لاخذ التراب به والا كفى أخذ من التمتع الآتى (قوله فردده) أى بغير انفصاله عنه وعوده اليه والا كفى كإيأتى (قوله بضم أوله) اختاره على فتحه لانه لا يلزم من الحرمة الفساد (قوله وقيل ان قصد الخ) واختاره السبكي وهو مردود والفرق أن الطهارة بالماء قوية (قوله ولو يم) أى بعمه غيره وهو مكروه بلا عنذر وغير مكروه معه بل واجب ان توقف عليه ولو بأجرة قدر عليها كفى الاستعانة في الوضوء (قوله ونوى الآذن) أى عند نقل المأذون وعند مسح الوجه كالنقل بنفسه (قوله إقامة لفعل مأذونه الخ) هذا يقتضى انه لا بد من اسلام المأذون له وتعيينه وبه قال بعضهم واعتمد شيخنا خلافة في كفى كافر وحيوان كقرد ولو غير معلم لانه آلة (قوله ولو يم بغيره لم يجز) يفيد ان المراد باذنه نيته لأمره بغيره في كفى بغير أمره بل ومع نية (تنبيه) سيأتى ما يتعلق بعزوب النية والحدث (قوله وأركانه) عدها المصنف خمسة كما يؤخذ من كلامه وغدها في الروضة سبعة يجعل القصد والتراب ركنين ومال شيخنا الى موافقته في التراب فهي عنده ستة وفارق عدم عده الماء في الوضوء لضعف التيمم والوجه خلافة (قوله نقل التراب) فلا يشترط الضرب والمراد به وجود النية قبل مماسة الوجه حالة كون التراب على ما مسح به كاليد (قوله وفي ضمن النقل الخ) أى قصد التراب جزء من النية المقارنة للنقل فلا يوجد انفكاكه عنه فالمراد النية والنقل المعتبران شرعا سقط ما قيل لا يلزم من النقل القصد ولا عكسه (قوله رعاية للفظ الآية) اذ ليس فيه معنى زائد عليه (قوله ذكره) قال شيخ شيخنا عميرة ضميره يعود لقوله وفي ضمن الخ وقال غيره عائد لقوله على ان الخ وعلم بما ذكرناه لا يشترط قصد العضو بل ولا يضر قصد غيره فلونقل بقصد الوجه فتبين انه مسح به اليدين (قوله بعد مسحه) أى ولم يختلط بتراب مسحه (قوله فيها) أى صورتي

الجماعة من اناء واحد قاله الاسنوى (قول المتن وأركانه الخ) ذكره خمسة أركان وجعل القصد شرطا لكنه في الروضة جعلها سبعة فعده القصد والتراب ركنين وما في المنهاج أولى قال بعضهم جعل القصد ركننا أولى من النقل لتعرض الآية بخلاف النقل (قول الشارح لما تقدم) يعنى من ان القصد شرط وانما يتحقق بالنقل قال الرافعي وغير هذا الاستدلال أوضح منه انتهى (قول الشارح ذكره في الشرح الصغير الخ) الظاهر أن مرجع الضمير قوله وفي ضمن النقل الى هنا (قول الشارح وكذا لو أخذه من العضو الخ) مثله في جريان الخلاف والترجيح لو سفت الريح ترابا على كفه فمسح به وجهه نعم لو أحدث بعد نقل التراب من الارض وقبل المسح قال الاسنوى بطل نقله وعليه النقل ثانيا واستشكل بما سلف وبمسئلة التمتع اه وأجاب شيخنا في شرح الروض بان محل الاحتياج الى النقل ثانيا اذ المجدد النية بعد الحدث فان قلت على ما قاله شيخنا منى ينوى قلت بمقتضى أن يكون محلها عند رفع اليد من يد المسح الوجه ويحتمل تحريكه على التمتع في كفى بها عند وصول التراب للوجه وفيه بعداذ النظر الى ذلك يقتضى عدم اشتراط النية عند أول نقل التراب نعم ينبغي أن يلحق بالتمتع ما لو وضع وجهه على التراب الذى بيده مع النية لانه حينئذ يصدق عليه أنه نقل بالعضو الممسوح اليه كما علق بذلك مسألة التمتع وبالجملة فهذا المحل مشكل يحتاج الى تأمل فان قولهم يجب افتتان النية بأول النقل واستصحابها ذكرنا الى المسح يشكل على ما قاله شيخنا ويرجع كلام الاسنوى فليتأمل (قول الشارح والثاني لا يكفي فيها) الضمير يرجع لكل من قول المتن فلونقل من وجهه الخ ومن قول الشارح وكذا لو أخذه من العضو وردده (قول الشارح كالنقل من بعض العضو الى بعضه) يريد

بخلاف ترديده عليه وعلى

الاول في الاولى لو نقل من
احدى البدن الى الاخرى
بخرقة مثلاً فغيب وجهاً في
الكفاية أحد هـ لا يكفي
لأنهما كعضو واحد
والثاني وصححه في الجواهر
يكفي لانفصال التراب ولو
تملك في التراب بالعضو من
غير عذر قيل لا يكفي لعدم
النقل والاصح أنه يكفي لأنه
نقل بالعضو المسوح اليه
ذكر التعليل في الشرح
الصغير (ونية استباحة
الصلاة) أو نحوها كالطواف
ومس المصحف (لارفع
الحدث) لان التيمم لا يرفعه
(ولو نوى فرض التيمم لم
يكفي في الاصح) والثاني
يكفي كما في الوضوء وفرق
الاول بان التيمم طهارة
ضرورية لا يصلح أن يكون
مقصوداً ولذلك لا يستحب
تجديده بخلاف الوضوء
ولو نوى التيمم لم يكف جزماً
والكلام هنا في النية
المصححة للتيمم في الجملة
وسياً في ما يستباح به بسببها
(ويجب قرنها بالنقل) أي
بأوله الحاصل بالضرب
(وكذا استدامتها الى مسح
شيء من الوجه على الصحيح)
والثاني لا اكتفاء بقرنها
بأول الأركان كما في الوضوء
وأجاب الاول بان أول
الأركان في التيمم مقصود
لغيره بخلافه في الوضوء
(فان نوى بالتيمم فرضاً)

المتن والشرح وجمع المقابل للاتحاد العلة (قوله في الاولى) قيد بها لكونها فيها نقل من عضو الى آخر بخلاف
الثانية (قوله وصححه في الجواهر) هو المعتمد وصوره بالخرقة لانه لا يمكن مسح العضو بنفسه (قوله
والاصح انه يكفي) وهو المعتمد (قوله لا يرفع الحدث) ولا الطهارة عنه (تنبيه) صريح كلامهم فيها لو تعدد
التيمم في الطهارة الواحدة أنه لا بد من النية في كل تيمم وأنه لا يكفي نية الوضوء في غسل الصحيح منه لو كان فيه
جراحة عن نية التيمم فراجع (قوله لا يرفعه) لانه منصرف الى الرفع العام في المنع أو الى الامر الاعتباري
وانما ينصرف للرفع الخاص لعدم القرينة عليه كما مر في الوضوء ولو أراد كفي ويكفي نية الاصغر عن الاكبر
غلطاً (قوله لم يكف) قال شيخنا الرمي كابن حجر مالم يقصد البدلية عن الوضوء والغسل الواجب ولم يضم اليه
ما يتوقف على استباحة كصلاة ومس مصحف (قوله والثاني يكفي) قال في شرح المذهب وعليه يستباح ما عدا
الفرض (قوله لا يستحب تجديده) ولو مضموم المغسول ويندب تجديد المغسول وحده كما تقدم في الوضوء
(قوله لم يكف جزماً) أي مالم يوجد ماسر أو يذكرك البدلية في الغسل المنسوب كنيوت التيمم أو بدلا عن
غسل الجمعة (تنبيه) لو قال نيوت استباحة مفتقر الى تيمم كفي من الجانب دون المحدث اشموله لنحو
القراءة (فرع) له تفريق نية التيمم على أعضائه كما في الوضوء (قوله بأوله الحاصل بالضرب) قيد به ليصح
ذكر الاستدامة بعده اذ النقل شامل لما قبل مسح الوجه كما مر ولا استدامة فيه وهذا التفسير لبعض أفراد
الواجب هو أكلها فصح تسليط الوجوب عليه (قوله الى مسح شيء من الوجه) وهذه الغاية داخلة في المغيا
لما يأتي (قوله والثاني لا) أي لا يجب الاستدامة المذكورة (قوله اكتفاء الى آخره) صريح ما قرره الشارح
يدل على أن محل الوجهين فيما اذا لم توجد النية بعد النقل لامع الوجه ولا قبله وهو بقيد أنها اذا وجدت مع
الوجه اكتفي بها قطعاً وحينئذ فلا استدامة ليست معتبرة لذاتها على الوجهين وانما اعتبرت على الاول لاجل
مقارنة النية للوجه وهذا يدل على صحة ما اعتمد شيخنا الزيد بنعالي شيخنا الرمي فيما لو عزبت
النية بعد النقل منه أو من مأذونه أو منهما أو وجد الحدث كذلك أنه لا يضر حيث استحضر النية مع
المسح فقط دون ما قبله وسقط ما أطالوا به من الكلام هنا نعم اعتمد شيخنا الرمي فيما لو نقل بنفسه وأحدث
بعده أنه يشترط وجود نية قبل عماسة الوجه ومعه فتأمل (قوله فان نوى بالتيمم فرضاً) أي عينياً بأن تلفظ به
كالظاهر ولا حظه وكذا ان أطلق كما رجح اليه شيخنا عما كان اعتمده تبعاً لشيخه عميرة قال لان الاطلاق
منصرف اليه نظر القرينة كونه عليه أصالة بلا صارف عنه وصلاة الجنازة نادرة وليست عليه فليست
صارفة الامع حضورها أو ملاحظتها فهي الآن صارفة وتمكين الخليل نادراً يضاد لا يتصور من الذكر
فلا تنصرف النية اليه الامع حضوراً أو ملاحظته (تنبيه) فرض الطواف ولولو ادع كفر فرض الصلاة
ونقله كغفلها فلو نوى قرئين فأكثر لم يضر وله استباحة واحد فقط ولو نيين أن الفرض الذي نواه ليس
عليه أو خطأ فيه لم يصح تيممه فيها لعدم تعين الاستباحة ولوجوب التعرض للفرض هنا وبذلك

به التردد على العضو بدليل قوله الآتي بخلاف ترديده عليه يعني أن التردد المذكور غير كاف لعدم تحقق
النقل به لانه تردد لا نقل كما سلف في قول المتن فلو سفته رجع (قول الشارح بخلاف ترديده عليه) أي فانه
لا يسمى نقلاً (قول الشارح لانفصال التراب) أي وبه ينقطع عن التراب حكم المنقول منه كما تقدم (قول
الشارح والاصح أنه يكفي الخ) ينبغي أن يكون مثله ما لو أخذ التراب بيده من غير نية أو سفته رجع عليها ثم
وضع وجهه عليه مع النية (قول المتن لا يرفع الحدث) أي لان التيمم لا يرفعه لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة
عمر ويا عمر وصلت بأصحابك الصبح وأنت جنب ثم إن امامته بهم مشكلة على قول الشافعي تلزم الاعادة في
التيمم من البرد (قول الشارح والثاني يكفي كما في الوضوء) قال ابن شعبة وتكون كمن تيمم للنفل ثم رأيت
الاستنوى عزاء لشرح المذهب (قول المتن)

(أو) نوى (فرضا) فله
النفل) معه (على المذهب)
تبعاله وفي قول لآلانه لم
ينوم وفي ثالث له النفل بعد
فعل الفرض لآقيه لان
التابع لا يتقدم وهذه
الاقوال تحصلت من حكاية
قولين في النفل المتقدم
وطريقين في المتأخر
أحدهما فيه القولان
وأصحهما القطع بالجواز
(أو) نوى (نفلا أو الصلاة
تنفل) أى فعل النفل
(لا الفرض على المذهب)
أما فى الأولى فلان الفرض
أصل للنفل فلا يجعل تابعه
وأما فى الثانية فلاخذ
بالأحوط وفى قوله فعل
الفرض فهما أما فى الأولى
فكما لو نوى بوضوئه
استباحة صلاة النفل فله
فعل الفرض وأما فى الثانية
فلان الصلاة تتناول الفرض
والنفل وفى ثالث له فعل
الفرض فى الثانية دون
الأولى والاقوال تحصلت
من حكاية قولين فى المسئلتين
كما فى شرح المذهب وطريقه
قاطعة فى الثانية بالجواز
وقطع ببعضهم فى الأولى
بعضه والرافعى حكى
اختلاف فى الثانية وجهين
وتبعه فى الروضة ولو نوى
نافله متعينة أو صلاة الجنائزة
جزأه فعل غير هلمن التوافل

فارق الوضوء (قوله جازله فعل فرض غيره) وان دخل وقته بعد التيمم كأن نوى فاتته فدخل وقت
حاضرة أو عكسه (قوله فله النفل) وان نفى فعله فان نوى عدم استباحته لم يصح التيمم (قوله فلاخذ
بالاحوط) أى فيما نسأت أفراده فى الطلب بغير تدور فى بعضها فلا يخالف مامر (قوله فكالونوى
بوضوء الخ) وأجيب بقوة طهارة الماء (قوله وقطع بعضهم) هو مصدر مجرور مضاف معطوف على
حكاية لافادة أن فى كل من المستثنين طريقين لكن طريق القطع فيهما مختلفة (قوله والرافعى
الخ) فيه اعتراض على الروضة فى تبعيتها للرافعى فى كون اختلاف أوجهها لافعلى الرافعى لانه ليس له
اصطلاح (قوله أو صلاة الجنائزة) فهى فى مرتبة النفل جزا وان تعينت كما قاله ابن حجر فهو شامل لما لو
تعينت بانفراد أو تدور وتقييد الشارح لها بالاول فيما يأتى ليس قيد او ان كان الوجه معه وأما خطبة الجمعة فقال
شيخنا انها كالفرض مطلقا وكذا قاله شيخنا الرملى فى شرحه الا فى جواز جمع خطبتين بتيمم تبعالا بن
حجر وقال شيخ الاسلام يتمتع أن يصلى بالتيمم لها الجمعة مطلقا وان يجمعهما بتيمم وأن يجمع بين
خطبتين كذلك وهو قياس الاحتياط (قوله دون النفل) ومثله تمكين الحليل وان كان فرضا وحاصل
ما ذكره ثلاث مراتب الاولى فرض الصلاة والطواف ولو بالنذر فيهما الثانية نفلهما وصلاة الجنائزة الثالثة
ما عدا ذلك كقراءة وان تعينت وسجدة التلاوة والشكر والاعتكاف ومس مصحف وجملة ومكث
بمسجد وتمكين حليل وان تعين ذلك أو شئ منه بنذر أو غيره وله فى كل مرتبة استباحتها وما دونها ولو
متكررا

أوفرض الخ) لوني فرضين استباح أحدهما ولو ظن أن عليه فائقة فيقيم لها فبان خلافه لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوب نية الاستباحة ولأنه يرفع الحدث (قول المتن أيضا أوفرض الخ) له مع القرض أيضا صلاة الجنائز كما سيأتي في المتن وأما خطبة الجمعة فهل له فعلها مع القرض وقع لشيخنا في المنهج وشرحه التصريح بجواز ذلك حيث قال له مع القرض نفل وصلاة جنازة وخطبة جعة ثم قال بعد ذلك لوني بالتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع بينهما وبين صلاة الجمعة اه قلت قد صرح الاسنوي عند قول المنهاج ولا يصلي بتيمم غير فرض بشمول القرض فيه لخطبة الجمعة وهذا هو المنقول والحق بل كلامه في شرح البهجة كالصريح في ذلك والذي أوقعه في ذلك نظره الى أنها من فروض الكفاية فألقها بالجنازة ثم لما وجدهم مصرحين بامتناع الجمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم حاول حل ذلك على ما اذا تيمم لخطبة الجمعة فلا يصلي به الجمعة لأنها أعلى ورتب على فهمه هذا أن له بنية النفل فعل خطبة الجمعة كإله صلاة الجنائز حيث قال في المنهج أو نوى نفلا فله غير فرض عيني من النوافل وفروض الكفایات اه وبالجمل فليس لأن يجمع بين القرض وخطبة الجمعة كما هو صريح في كلامهم وأما استفادة خطبة الجمعة بنية النفل فكلامهم كالصريح في امتناعه أيضا كما أنه كالصريح في صحة القرض بنية خطبة الجمعة والله أعلم ثم رأيت ابن المقرئ صرح بما قلته في إرشاده حيث قال والتيمم لفرض فرض واحد كخطبة ومنذورة ولوني غيره مع نفل وجنائز اه (قول المتن أو نفلا) لوني النفل وفي القرض لم يسبق القرض قطعا فمما يظهر (قول الشارح) ما في الأولى فكما لوني بوضوئه الخ) هذا بوجه بأن الوضوء يرفع الحدث (قول الشارح) وأما الثانية فلأن الصلاة تتناول القرض والنفل اختاره الاسنوي وعضده بأن المقرئ المحكي باليعم وبأن ما استند إليه الأول من القياس على ما لو تحرم بنية الصلاة حيث تنعقد فلا يرد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح (قول الشارح) وله بنية النفل صلاة الجنائز) زاد في المنهج وسائر فروض الكفاية وقضيته أنه يستباح بنية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر (قول الشارح) لأن النفل أكسما أي لأنه من مهمات الدين بدليل

4

معه لوله بنية النفل صلاة الجنائزة كما سيأتي وسجوده التلاوة والشكر ومن المصحف وجهه لان النفل آكد منها
فلونوي من المصحف استنباحه دون النفل ذكر ذلك في شرح المذهب

(قوله ومسح وجهه ثم يديه)
 مع مرفقيه (قوله مع مرفقيه)
 وجه الاستيعاب وما يغفل
 عنه ما يقبل من الانقباض على
 الشفة وعطف ثم لا فائدة
 وجوب الترتيب كما
 في الوضوء (ولا يجب ايصاله)
 أي التراب (منبت الشعر)
 بفتح العين (الخفيف)
 لعسره (ولا ترتيب في نقله
 في الاصح فلو ضرب يديه)
 دفعة واحدة (ومسح
 يمينه ووجهه ويساره يمينه
 جاز) والثاني يجب الترتيب
 في النقل كالمسح وفرق
 الاول بان المسح أصل
 والنقل وسيلة (وتندب
 التسمية) كالوضوء (ومسح
 وجهه ويديه بضربتين
 قلت الاصح المنصوص
 وجوب ضربتين وانما مكن
 بضربة بخرقه ونحوها
 والله أعلم) لانه الوارد
 روى أبو داود أنه صلى الله
 عليه وسلم يقيم بضربتين
 مسح باحدهما وجهه
 وروى الحاكم حديث
 التيمم ضربتان ضربة
 للوجه وضربة لليدين الى
 المرفقين ولو كان التراب
 ناعما كفي وضع اليد عليه
 من غير ضرب (ويقسم
 يمينه) على يساره (وأعلى
 وجهه) على أسفله كما في
 الوضوء (ويخفف الغبار)
 من الكفين ان كان كثيرا
 بان ينفضهما أو ينفضه

(قوله ومسح) أي اصال التراب الى الوجه ولو بغير اليد (قوله وجهه) أي جميعه وان تعدد الازاء ما يقينا
 ليس على سمت الاصل كما مر في الوضوء وكنتي أبو حنيفة بغالبه (قوله مع مرفقيه) خلافا للامام
 مالك وان اختاره النووي وقيل انه قول قديم عندنا (قوله ما يقبل الخ) ومثله مسترسل اللحية (قوله
 وجوب الترتيب) ولو في الحدث الاكبر والغسل المندوب لعدم استيعاب البدن فيه (قوله كما في الوضوء)
 يفيد أنه لا يسقط بجهل ولا نسيان ولا إكراه (قوله ولا يجب ايصاله) لما تحت الشعر الخفيف ولا يندب أيضا
 وان طلبت ازالته ولا لما تحت الاظفار كما رجح اليه شيخنا (فرع) لا يكفي النقل بعضه متنحس لن كان
 بغير نجس معفو عنه اذ لا يصح التيمم معه والا فيصح كافي الروضة فليراجع ولا يكفي الضرب على عضو
 امرأة لا مانع من النقض بل مسحها ان لمسها فان منع التراب لمسها صح (قوله ولا ترتيب في نقله) أي ضربه
 أخذ بما بعده اذ لا يتصور عدم الترتيب في النقل (قوله دفعة واحدة) ذكره نظر الاظهر و يعلم منه عكس
 الترتيب أيضا كالوضرب باحدى يديه نأر يوجهه ثم ضرب بالآخرى نأر يديه وله مسح وجهه بالثانية ويديه
 بالاولى (قوله التسمية) ولو جنب وكأله أفضل (قوله وجوب ضربتين) بمعنى عدم جواز
 النقض عنهما وتكره الزيادة عليهما لغير حاجة (قوله وان أمكن الخ) قال بعضهم هذه الغاية لا تستقيم
 والاولى أن يقال انها قضية شرعية لا تستلزم الوقوع فانه لو ضرب بخرقه كبيرة ومسح ببعضها وجهه
 وقصد مسح يديه بياقها ومسحهما به كفي لان الضرب ليس شرطا وانما الاعتبار بالنقل وهذا نقل
 آخر انتهى وهذا خطأ أمر ودفعان الفعل الذي تقترب به النية وان كثرت بعد نقلة واحدة والنية الثانية
 لا تلقى النية الاولى فالبعض الذي قصد به مسح اليدين بقية النقلة الاولى لا نقلة أخرى فهو نظير ما لو ضرب
 يديه معا ومسح باحدهما وجهه والآخرى يده فانه لم يقل أحد بأن مسح اليد باليد الثانية نقلة ثانية مع
 قصد ما كسر بل أوجبوا عليه نقلة أخرى وأيضاً يلزم على قول هذا القائل استحالة قول الرافعي بالاكتفاء
 بنقطة واحدة وهذا واضح جلي لا غبار عليه ويتعين اتباعه والمصير اليه به يتضح كلام المصنف ويندفع
 ما أطالوا به عليه من الاعتراض والاشكال وكثرة القيل والقال والله ولي النعمة والافضل (قوله ضربة
 للوجه وضربة لليدين) هو بيان للاكل والافضل فلو مسح بضربة وجهه وبعض يديه وبالآخرى ما بقي
 من يديه وان قل كاصبع أو عكسه كفي (قوله ولو كان التراب الخ) يشير الى أن التعبير بالضرب في الحديث وكلام
 المصنف التابع له ليس شرطا (قوله كفي) وان لم يظهر منه غبار نعم ان كان عدم الغبار لنحو ندرة لم يكف
 حله للتحيرة ومنعهام من المصحف والقراءة في غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك (قول المتن ولا ترتيب)
 هو بالفتح لا بالرفع عطفا على ايصاله ثم المراد في الوجوب لا السنة (قول المتن فلو ضرب يديه) قال
 الاسنوي يفهم منه أن الشرط عند من يوجب الترتيب تأخر الضربة الماسحة لليدين الماسحة للوجه
 لا عن مسحه ويفهم منه أيضا أنه لو ضرب اليمين قبل اليسار ثم مسح يساره ووجهه ويمينه يساره جاز أيضا
 اه وانظر هل يشترط في الاخيرة أن ينوي مع ضربه باليسار أولا (قول المتن ومسح وجهه الخ) اعلم أنه
 اذا ضرب راحته بعد مسح الوجه نادى فرضهما مجرد الضرب ومماساة التراب وقيل لا والا لم يصلح
 الغبار الذي عليه المسح محل آخر من اليدين فعلى الاول يكون ماذ كروه في الكيفية المشهورة من أنه
 عند انقائها مسح احدى راحته بالآخرى مستحبا وعلى الثاني واجبا ثم انهم اغتفروا نقل التراب من
 احدى اليدين الى الاخرى بخلاف الوضوء قال ابن الصباغ وغيره الفرق أن اليدين كعضو واحد فلا يحكم
 بالاستعمال الا بالافصال والماء منفصل بخلاف التراب وأيضا التيمم يحتاج الى ذلك فانه لا يمكنه اتمام
 القراع بكفها نقله الاسنوي (قول المتن وجوب ضربتين) ويستحب في كل ضربتان تكون باليدين جميعا

(قوله في مسح الوجه) وكذا في اليدين (قوله وموالة التيمم كالوضوء) هي جملة مستقلة لا فائدة وجوبها في صاحب الضرورة قطعاً فهي أولى من جعلها عطفاً على التسمية ويندب هنا أيضاً السواك والقرة والتحجيل وعدم تكرار المسح كالخف ومسح الغبار بعد الصلاة لا قبلها وذكر الأعضاء والشهدة عقبه وصلاة ركعتين عقبه ولو عن طهارة مندوبة وأن يمسح بالكيفية المشهورة بأن يلمص بطون أصابع يده اليسرى سوى الإبهام بظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا يخرج أنامل أحدهما عن مسبحة الأخرى ويمرّجها تحتها ضاماً أطراف أنامله على ساعده فاذا وصل إلى المسح على المرفق أدار بطن كفه إلى بطن ذراعه رافعاً إبهامه حتى يمر ببطنه على ظهر إبهام المسحوة ثم يمسح إحدى راحتيه بالأخرى ويشبك بين أصابعه موضع مسح إحدى يديه راحتيه مع اختلاف العضو للحاجة إليه (قوله وقيل يجب) ظاهر ما أنه وجه وفي نسخة وفي القديم يجب وهي الصواب كما مر في الوضوء (قوله ويجب نزع خاتمه) أي إزالته عن محله بقدر ما يصل التراب لما تحته من البشرة ولا يكفي تحريكه من محله بخلاف الماء لقوة سريانه (قوله في الثانية) لأنه وقت مسح اليدين فوجوب الإزالة حالة المسح لا حالة الضرب وعلم بما ذكر أن تراب الأولى بين الأصابع لا يمنع من محبة المسح بتراب الثانية بل لو اقتصر على المسح به كفي بخلاف تراب على العضو قبل الضرب فلا بد من إزالته إن منع وصول تراب الضرب ولو توقف وصول التراب إلى ما بين الأصابع على تفريقها وجب (قوله ومن تيمم) أي من اتصف بطهارة تيمم من ميت أو حي ولو صلاة جنازة على المتمدن قال العلامة السباطي ومنه يعلم أنه لو تيمم الميت بمحل يظلم فيه الوجود وصلّى عليه ودفن ثم وجد الماء بعد ذلك لم يجز نبشه ونحرم الصلاة عليه بالوضوء لبطلان تيممه انتهى (قوله فوجده) أي طرأت له القدرة عليه ولو حكماً بمحل يجب عليه تحصيله منه فيخرج من وجده بعد نسيانه أو أضالته بشرطه فإنه يقين عدم محبة تيممه ويدخل من قدر على ثمنه وأكثه ومثل القدرة شفاء العلة من المريض (قوله إن لم يكن في صلاة) بأن كان في غيرها كطواف وقراءة كما سيأتي أو لم يكن في شيء أصلاً والمراد بكونه فيها أن يتلبس بها بإتمام الرأى أي جزئها من تكبيرة الاحرام (قوله بطل تيممه) لأنه لم يشرع في المقصود وإن ضاق الوقت على ماسيأتي (قوله إن لم يقرن وجوده بمانع) بأن طرأ المانع أو لم يوجد (قوله بخلاف ما إذا اقترن) بأن سبقه أو استمر أو وجداً معاً كزوبق ماء وسبع معاً والمراد بالمانع وجود حالة يسقط معها وجوب طلب الماء أو وجوب استعماله ولذلك قالوا من المانع خوف خروج الوقت لمن علم الماء في حد القرب كما تقدم أو لمن ازدحم على بثروه لم تأخر نوبته عن الوقت كما مر ومنه ما لو سمع من يقول عندي أغائب ماء وقيد شيخنا الرمي بما إذا علم بغيبته وعدم رضاه ومنه ما لو سمع من يقول عندي من نحن حرماً وذلك شيخنا الرمي في هذه لوجوب البحث عن صاحب الماء ومنه كما قال شيخنا الرمي ما لو مر على بثروه لم يعلم بها أو على ماء نائم كما مثلاً ولم ينتبه حتى بعد عنه فإنه لا يبطل تيممه ومنه حدوث نجاسة في الصلاة كغاف ثم وجود ماء بقدر ما يزيلها وسأني زيادة

(قول الشارح لأنه بلغ الخ) أي ولا غشائه أيضاً من اشتراط التخليل لكن إذا فرق في الأولى فقط يجب عليه التخليل لأن الواصل قبل مسح الوجه غير معتد به في المسح وإن كان كافياً في النقل لعدم اشتراط الترتيب فيه (قول الشارح ليكون مسح جميع الوجه باليد) (تتمه) لو كانت اليد نجسة فضرِب بها على تراب ومسح بها وجهه جاز على الأصح ذكره في الروضة (قول المتن فوجده) من ذلك ما لو سمع شخصاً يقول عندي ماء وأدعنيه فلان بخلاف ما أدعني فلان ماء قلّه الرافعي في كفارة الظهار عن بعضهم وأقره (قول المتن أيضاً فوجده) مثله وجود ثمنه ومثل الوجدان نومه بشرط أن يكون قبل الصلاة (قول المتن بمائع) قال الاسنوي منه أن يكون به مرض يمنع من استعماله ثم مثل الوجدان التوهم لكن شيخنا في شرح المنهج ألحقه به قبل الصلاة وجعله غير مؤثر مطلقاً أثناء الصلاة قلت ورأيت في كلام الاسنوي ما يخالفه بعمومه حيث قال في التعليل قول

منهما لئلا يشوبه في مسح الوجه (وموالة التيمم كالوضوء قلت وكذا الفصل) أي موالاه كالوضوء كما ذكره الرافعي في الشرح في باب الوضوء أي نسي الموالة فيهما وفي القديم يجب (ويندب تفريق أصابعه أولاً) أي أول كل ضربة لأنه بلغ في آثاره الغبار فلا يحتاج إلى زيادة على الضربتين (ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم) ليصل التراب إلى محله وأما في الأولى فندوب ليكون مسح جميع الوجه باليد (ومن تيمم لفقد ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل) تيممه بالاجماع (إن لم يقرن) وجوده (بمائع كعطش) بخلاف ما إذا اقترن بمائع فلا يبطل (أو في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم كصلاة المقيم كما

أخرى (قوله بطلت) الأولى بطل التيمم لأن التيمم هو المحدث عنه ويلزمه بطلان الصلاة لانها تابعة (قوله
محافظة على حرمتها) شامل للفرض والنفل كما سبذ كره الشارح فقول بعضهم ان النفل يبطل قطعاً مخالفه
أو هو طريقي لم ينظر اليها الشارح ولم يعتمدها وتعليل بعضهم بوجوب القضاء وعدمه فيه قصور فانه يندب
قضاء النفل أيضاً (قوله فلا تبطل) نعم لو نوى القاصر الاتمام أو نوى الإقامة أو اقتدى بعم أو وصلت سفينة دار
إقامته بعد رؤية الماء أو معه على المعتمد بطلت صلاته ومثله لو نوى المتنفل الزيادة أو خرج وقت الجمعة
وبفراغ الصلاة يبطل التيمم وان تلف الماء قبله وله التسليمة الثانية لانها ملحقه بالاسجود سهو ولو تذكرة
بعد السلام عن قرب وانما بطلت صلاة أعمى قلبه بصيرا في القبلة ثم أبصر فيها لانه لم يفرغ من البدل وكذا
صلاة من تحرق خفه فيها التقصير بترك البحث عنه قبل الشروع (قوله ان قطعها) وان عزم على أعادتها
بالماء لوجوده معه بلا مانع فلا يخالف ما مر عن الماوردي أو كان في جماعة تقوت بالقطع كما قاله ابن حجر
واعتمده شيخنا مخالف لما في حاشيته عن شيخنا الرمي (قوله أي الفريضة) في محل الخلاف فقطع النفل
أفضل قطعاً لرؤية الماء تؤثر فيه أقوى من الفرض لما قيل يبطلانه كما مر وبذلك علم أنه لا يندب قلب
الفريضة نفلاً ولكنه يجوز وقال ابن حجر بعدم الجواز وهو وجيه لانه كافتتاح صلاة أخرى كما مر فيلزم من
قلبه بطلانه فتأمل (قوله ليتوضأ) ولو وضأ مكمل بالتيمم كاشمله اطلاقهم (قوله حيث وسع الوقت)
أي جميعها والاحرم القطع على المعتمدوا كتنفي ابن قاسم ركعة ونقله عن شيخنا الرمي (تنبيه) خرج
بوجود الماء فيها الذي هو بمعنى العلم به ما لو تردد فيه كان رأي ركبنا طالع أو استحابة فظنها ممطرة أو رأى طيراً
فظنه يحوم على الماء أو سمع من يقول عندى ماء أو أتى عقبه بقوله لغائب أو نجس أو ودعة لفلان مثلاً فلا
يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً وخرج بقولنا فيهما قبلها فيبطل تيممه بجميع هذه التوهمات ان كان في حد
الثبوت والا فلا وخرج بقولنا في محل يجب طلبه منه ما لو وجدته في حد البعد فلا يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً
وخرج بالصلاة الطواف وقراءة القرآن ولو لقدر معين ولو بنذر أو غيره ذلك فيبطل تيممه مطلقاً بوجوب
الماء بتوهمه في حد القرب كما مر ومن أتقن ما ذكرناه لم يخف عليه ما في عبارة شرح المنهج من الخلل الذي
منشؤه المحافظة على الاختصار (فروع) يجب على الواطئ النزاع اذا رأت موطأته الماء وعلم برؤيتها
والا فلا لبقاء تيممها عنده ولو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود وصلى بمحل لا يغلب فيه أو عكسه فالعبارة بمحل
الصلاة عند شيخنا وخالفه العلامة السنباطي والطندتائي ولو اختلف محل أول الصلاة وآخرها فالعبارة بالتحرّم
ولو صلى في محل ثم شك هل يلزم فيه القضاء أو لا لم يلزمه كالمشك في ترك شرط بعد الفراغ والقضاء انما يلزم بأمر
جديد ويؤخذ من التشبيه لزوم القضاء اذا شك في المحل قبل فراغ الصلاة وهو واضح ان قارن الشك تحريمه
فراجع ولو زرع الجبيرة لتوهم البره فوجد الجرح لم يبرأ لم يبطل تيممه وكذا الوسط قط جبيرته لكن لو كان
المنهاج وان أسقطها فلا لانها لم تبطل في هذه الحالة بالتوهم فكذلك بالتحقق لانها متلازمان ألا ترى
انهما يؤثران قبل الشروع ولا يؤثران بعد الفراغ اهـ وهو كما ترى دال على أن التي لا يسقط فرضها بالتيمم
يؤثر فيها توهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لمقتضى الارشاد
وتصریح شارحه (قول المتن والشرح فلا تبطل) استشكل ذلك الاسنوي بما لو أبصر الاعمى في الصلاة بعد
التقليد في القبلة (قول المتن وقيل يبطل النفل) قال الاسنوي ادخله للنافلة في الصلاة المنقسمة الى ما يسقطها
وما لا يسقطها فيبدأ بالتيمم المقيم ونحوه كما يلزمه قضاء الفريضة يستحب له قضاء النافلة المؤقتة على خلاف
ما يقتضيه كلامهم (قول المتن والاصح ان قطعها الخ) أي ولا يستحب قلبها نفلاً لانه انشاء نفل وتأثير الماء في
الفرض كهو في النفل (قول الشارح من اتمامها) خروجاً من خلاف من حرم الاتمام (قول المتن لا يجاوز
ركعتين) أي لانه الاحب والمعهود فيه (قول الشارح اذا وجد الماء قبل اتمامها) خرج به ما لو شرع في

سيأتي) بطلت صلى
المشهور) والثاني لا بل
يغنيها محافظة على حرمتها
والخلاف كافي الروضة
وغيرها وجهان وعبرني
المحرر بالاصح وفي شرح
المهذب بالمشهور بعد
حكاية الثاني وجهها فها هنا
موافق له مخالف لاصطلاحه
السابق (وان أسقطها)
كعلاة المسافر كما سيأتي
(فلا) تبطل فرضاً كانت
أو نفلاً (وقيل يبطل النفل)
لقصور حرمة عن حرمة
الفرض (والاصح أن
قطعها) أي الفريضة
(ليتوضأ) ويصلي بدلها
(أفضل) من اتمامها حيث
وسع الوقت لذلك والثاني
اتمامها أفضل (و) الاصح
(أن المتنفل لا يجاوز
ركعتين) في النفل
المطلق اذا وجد الماء

في صلاة بطلت فيهما مطلقا (قوله قبل اتمامهما) فان رأى في اثناء ركعة بعدهما انهما مطلقا (قوله لا انعقاد نيته عليه) اما قصدا أو تزيلا كان أطلق في الوتر فإنه ينصرف الى ثلاثة اقل الكمال ويتردد النظر على ماذا يقتصر على قول الخطيب انه بتخبر بين افراد الوتر فراجع و يظهر أنه يفعل ما اختاره فتأمله ومثل انعقاد نيته ما لو نوى زيادة بعد التحريم وقبل رؤية الماء ويمكن شمول كلامه (قوله ولا يصلي) بالبناء للفاعل والمفعول وغير مفعول أو نائب فاعل والطواف كالصلاة (قوله غير فرض) ان أغنى عن القضاء فله جمع معادة ولو وجوبه بجمع أصلها وله جمع جمعة وظهر معادة وجوبه بوجه صلاة بمحل يغلب فيه الوجود معها بمحل يغلب فيه الفسقة وشمل ما ذكر الصبي نعم ان بلغ قبل صلاة الفرض لم يصله قاله شيخنا الرملي وغيره وشمل الفرض المذكور المؤداة والمقضية ومنها ما يقضيه نحو المحنون بعد كماله والصبي بعد بلوغه والكافر بعد اسلامه عند من يقول بطله وفيه نظر واضح يعلم بما يأتي في النسبة وفي قضاء الخائض والوجه جواز الجمع (قوله والنذر) أي المنذور من كل نوع كفره الاصل لو كان أو المراد المنذور من الصلاة والطواف بخلاف غيرهما كندرك القراءة والاعتكاف ونحو ذلك كما مر فله جمع فروض منه بتمام فقول المصنف ولا يصلي الخ وان كان في مفهومه تفصيل أولى من قول شيخ الاسلام ولا يؤدي لعدم محته في غير الطواف والصلاة وليس منه نفل نذر اتمامه لبقائه على التولية وان حرم الخروج منه والمراد بالنذر ما انعقدت صيغته عليه أو عذخله واحدة فلو نذر التراويح كفاه تيمم واحد لجميعها وكذا الوتر أو الضحى وان نذر فيها التسليم من كل ركعتين لأن وجوبه بالنذر لا يزبد على وجوبه الاصل كافي التراويح ولو نذر وترين لزمه تيممان لكل وتر تيمم كما مر وهكذا وهذا الذي اعتمدته شيخنا آخر أو قال في مرة متى سلم لزمه تيمم بد التيمم والا فلا وفي مرة ان نذر السلام وجب تيمم بد التيمم والا فلا وقال ابن حجر في نذر الوترين مثلا يكفيه تيمم واحد وفيه نظر (فرع) نذر أربع ركعات من النفل المطلق فان صلاها بأحرام واحد كفاه تيمم واحد اتفاقا وأباحرامين كأن سلم من ركعتين ولو بغير نذر السلام منهما لزمه تيممان كذا قاله شيخنا تيمم بد التيمم وفيه نظر ظاهر والوجه خلافه فراجع (قاعدة) ذكر الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في شوارب الفوائد لفرا نظام يتعلق بما ذكرهنا بقوله

أليس عجيبا أن شخصا سافرا الى غير عصيان تباح له الرخص
إذا ما تروضا للصلاة أعادها وليس معيد التي بالتراب خص

ثم قال وصورة كافي الروضة ما لو أجنب مسافرو نسي الجنبه وصار يصلي بالوضوء اذا وجد الماء يصلي بالتيمم اذا فقد فيعيد صلاة الوضوء لبقاء الجنبه على غير اعضائه لاصلاة التيمم لرفعها عن جميع البدن بقيامه مقام الفسل ويتجه أن ذلك فيما لو نوى رفع الحدث الخاص بالفرض أو استباحة ذلك ولم يلاحظ الحدث الأصغر فيها لانه ينصرف الى الجنبه بقريته كونها عليه مع جعل نسيانه لها كالغلط والا فالتييمم كالوضوء فراجع ذلك وحرره (قوله في الاظهر) الاولى التعبير بالشهور لضعف المقابل جدا كافي الروضة (قوله في أصح الوجوه) هو المعتمد (قوله والأصح) انما ذكره الشارح مراعاة لكلام المصنف والا فالاولى التعبير بالصحيح لضعف المقابل كافي الروضة (قوله ان من نسي إحدى الخمس) ولو احتمل لافيهام مع غيرها كالوشك حاج في أن متروكة طواف أو صلاة فيجب عليه الخمس مع الطواف ويكفيه تيمم واحد للجميع ذكره في الثالثة فله اتمامهما (قول الشارح ولو كان المنوى ركعة لم يزد عليها) واردة على الكتاب لان الواحد لا يسمى عددا (قول المتن ولا يصلي بتمام غير فرض) له أن يصلي به مع الفرض المعادة في الجماعة كالنسي في خمس يجمعها بتمام لان الفرض واحد (قول المتن غير فرض) خالف في هذه أبو حنيفة رضي الله عنه (قول الشارح في جواز الترك) أي وعدم انحصار العدد

قبل اتمامهما ليس عنهما ويتروا ويصلي ماشاء (الامن نوى عدد اقبتمه) وان جاوز ركعتين لا انعقاد نيته عليه ومقابل الاصح في الاول أنه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان المنوى ركعة لم يزد عليها (ولا يصلي بتمام غير فرض) لانه طهارت ضرورية (ويتفضل ماشاء) لان النفل لا ينحصر بخفف فيه (والنذر) بالمجسمة (كفرض في الاظهر) والثاني لافله أن يصلي مع الفرض الاصل (والاصح محته جناز مع فرض) لشبه صلاة الجنائز بالنفل في جواز الترك وتعيينها عند انقضاء المكاف عارض والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث ان لم تتعين عليه محته وان تعينت فلا ونصح أيضا مع نفل نيته في أصح الوجوه في شرح المهذب وصبر فيه بالجمع كما هنا ليفيد الصحة في المفرد المعبر به في المهر من باب أولى (والاصح) أن من نسي إحدى الخمس ولا

الروضة وله الاجتهاد في أبيهما المتروك قال شيخنا وله الاجتهاد في المتروكة من الخمس أيضا وكذا لو نذر قرربة
 وحك في أنها صوم أو صدقة أو عتق أو صلاة فله الاجتهاد على المعتمد فراجع (قوله لمن) هو متعلق بكفاه كما
 هو الأصل في التعلق بالفعل فيدخل ما لو تيمم لغيرهن أو لواحدة منهن قال شيخنا الرمي وله بالتيمم لواحدة
 منهن ان يجمع بينهما وبين فرض آخر وان يصلي به فرضا آخر ونظريه باحتمال أن التيمم لها في الأولى هي
 التي عليه وأنها في الثانية غير التي عليه وهي واقعة نافذة نعم ان قصد في الثانية بتيممه التي عليه منهن فهو
 قريب ولو نذر كرمسية بعد ذلك لم تجب اعادةها على المعتمد وفارق وضوء الاحتياط بإمكان اليقين فيه
 بنحو المس ووجوب الفعل هنا (قوله لان الفرض واحد) فلو كان المنسى اثنين وجب تيمم كل واحد وكذا لو قد
 جعلوا ذلك ضابطا كيا بعبارة مختلفة أحداها أنه يتيمم بعد المنسى ويصلي بكل تيمم عدد غير المنسى مع
 زيادة واحدة ثانياً ان يضرب المنسى في المنسى فيه ويزاد على الحاصل قدر عدد المنسى ثم يضرب المنسى في
 نفسه ويسقط الحاصل من الجملة فالباقي هو المقضى موزعاً على التيممات التي بعد المنسى كما مر ثالثاً ان يزداد
 مثل عدد غير المنسى فأكثر على عدد المنسى فيه بحيث ينقسم محبباً على المنسى فالجتماع هو المقضى موزعاً على
 التيممات المذكورة تضاف في نسيان صلاتين يجب تيممهما ويصلي بكل تيمم أربع صلوات بقدر عدد غير المنسى
 مع زيادة صلاة أو يضرب المنسى وهو اثنان في المنسى فيه وهو خمسة يحصل عشرة يزداد عليها عدد المنسى
 المذكور وهو اثنان يجتمع اثنا عشر ثم يسقط منها مضروب الاثنين في نفسها وهو أربع يسبق ثمانية تقسم
 على التيممين كما مر ويزاد على المنسى فيه وهو خمسة مثل عدد غير المنسى وهو ثلاثة يحصل ثمانية وقسمتها
 صحبة على المنسى الذي هو اثنان فيحصل كل تيمم أربع صلوات كما مر أيضاً (قوله مختلفتين) أي يقينا
 سواء علم أنهما من يوم أو من يومين أو لم يعلم ذلك (قوله صلى كل صلاة الخ) أي ندبا على الوجه الأول ووجوباً
 على الوجه الثاني (قوله وان شاء) أي على الوجه الأول (قوله ليس منها التي بدأ بها) فيحرم فعلها لانها عبادة
 فاصدة قاله شيخنا وقال في حرمة فعلها فيصلي بكل تيمم خمساً لان محل المنع من فعلها اذا ترك واحدة غيرها
 والأول هو الوجه (قوله لانه لا يخلو الخ) وجموع ذلك عشر احتمالات واحد بقوله الصبح والعشاء وستة
 بقوله أو أحدهما مع إحدى الثلاث وثلاثة بقوله أو يكون من الثلاث تأمل (قوله وهو المستحسن) لقلة
 التيمم فيه وفي شرح البهجة ان هذه الطريقة لا تسكني فيما اذا لم يعلم تخالف المنسى المتعدد لاحتمال ان الذي
 عليه من جنس ما فعله مرة واحدة (قوله ولأه) مثال لا شرط فهو من التوالى لان الموالاة كفاهم بعضهم
 (قوله متفقتين) ولو احتمل الأخذ بالاحوط كالوجهل عدداً عليه من الصلوات ولو نسي ثلاث صلوات من
 يومين وشك هل فيها متفقتان لزمه صلاة يومين وكذا لو نسي أربعاً أو خمساً أو سبعة أو ثمانية فانه
 يلزمه صلاة يومين فان كانت الثلاث مثلاً من ثلاثة أيام لزمه صلوات ثلاثة أيام كذا نقله شيخنا الرمي عن
 فتاوى القفال ومعلوم أنه لا بد في الثلاث من ثلاثة تيممات وفي الرابع من أربعة وهكذا فانظر كيفية فعل
 صلوات اليومين بها فالوجه ان يقال يصلي الخمس ثلاث مرات أو أربع مرات وهكذا (قوله قبل الوقت)
 عدل اليه عن قول المصنف وقت فعله ليفيد ان مؤدى العبارة واحد أو معنى وقت فعله وقت يصح فيه فعله
 في ذاته لا بالنظر لشخص بعينه خلافاً لما فهمه العلامة البرلسي وبنى عليه ما أتى عنه على أن وقت الفعل
 بالفعل ولو لشخص بعينه ليس معتبراً بالاجماع والأماصح التيمم قبل السترة أو الاجتهاد في القبلة أو بالجمعة
 قبل الخطبة أو بالخطبة قبل اجتماع من تنعقده ولما صح ايراد المتنحس كما يأتي فيصح التيمم للراتبة التي بعد
 الفرض قبل فعله ويفعل به القبلة أو غيرها وقول شيخنا شيخنا عميرة بعدم محتمل يذكره على أنه المذهب

(قول المتن لمن) متعلق بكفاه لا يتيمم (قول المتن ليس منها التي بدأ بها) الظاهر أن فعله للأولى بالتيمم الثاني
 حرام فتأمل (قول المتن قبل وقت فعله) قضيته أن الراتبة البعدية لا يصح التيمم لها الا بعد فعل الظهر وفيه

يعلم عنها (كفاه تيمم
 لمن) لان الفرض واحد
 وماعداه وسيله والثاني
 يجب خمسة تيممات لوجوب
 الخمس (وان نسي مختلفتين)
 لا يعلم عنهما (صلى كل
 صلاة) من الخمس (يتيمم
 وان شاء تيمم مرتين وصلى
 بالأول أربعاً ولأه) أي
 الصبح والظهر والعصر
 والمغرب (وبالثاني أربعاً
 ليس منها التي بدأ بها) أي
 الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء فيخرج عما عليه
 لانه لا يخلو أن تكون
 المنسيتان الصبح والعشاء
 أو أحدهما مع إحدى
 الثلاث أو يكونان الثلاث
 وعلى كل صلى كلا منهما
 بتيمم والثاني هو المستحسن
 عند الأصحاب وقوله ولأه
 مثال لا شرط (أو) نسي
 (متفقتين) لا يعلم عنهما
 من صلوات يومين
 (صلى الخمس مرتين
 بتيممين) وفي الوجه السابق
 بعشر تيممات (ولا يتيمم
 لفرض قبل) دخول
 (وقت فعله) لان التيمم
 طهارة ضرورة ولا ضرورة
 قبل الوقت ويدخل في وقت
 الفعل ما يجمع فيه الثانية
 من وقت الأولى (وكذا
 النفل المؤقت) كالرواتب
 مع الفرائض وصلاة العيد
 لا يتيمم له قبل وقته (في
 الأصح) والثاني يجوز
 ذلك توسعة في النفل وصلاة

بل أخذ من لفظ فعله من كلام المصنف وقد علمت بطلانه فاعتماد غيره له ليس في محله ولا يرد عدم صحة التيمم
 بنية العصر قبل فعل الظهر لمن يجمع تقديم الان وقت الجمع لم يدخل لتوقفه على نيته في الاولى ولا بطلان تيممه
 لها بعد فعل الظهر اذا بطل الجمع بعده بدخول وقتها مثل التين أنه قبل الوقت فهو كالوطن دخول الوقت
 وتبين خطأه فلا حاجة لقولهم لأنه لم يستبجح مانواه بصفته لم يستبجح غيره بالاولى وانما توقفت صحة التيمم
 على ازالة النجاسة لانه لا ساح معها ما ينويه ولا غيره (قوله الغسل) أى الواجب ولو تيمم لجنازة فحضرت
 أخرى جز أن يصلى به على الثانية قبل الاولى أو معها ونحو الصلاة على الميت من التيمم وان لزمه القضاء مع
 المتوضئ وكذا منفردا اذا سقطت به ولومع وجود المتوضئ على المعتمد خلافا لابن حجر وحله بعضهم على
 ما اذا لم يصل المتوضئ والمحل لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم وهو واضح بدخول وقت صلاة الاستسقاء باجماع
 غالب الناس لمن يريد فعلها جماعة وبارادته ان أرادها فرادى وصلاة الكسوف بالتغير سواء أرادها جماعة
 أو فرادى ووقت الفائتة بتذكرها والمنذورة المطلقة بارادة فعلها وكذا ما تأخر سببه (قوله الا وقت
 الكراهة) أى الان أراد فعله في وقتها فلا يصح التيمم له ولو قبلها فان لم يرد فعله فيه صح التيمم له ولو فيه لانه
 وقت محتمه في الجملة (قوله ومن لم يجد ماء) في المحل الذي يجب طلبه منه على مامر ولا تزايا كذلك لانه يجب
 طلبه كلامه (قوله لزمه الخ) اعلم أن اللزوم في كلامه مستعمل في الوجوب والصحة معا بدليل حكاية القديم
 لقول النذب والحرمة وليس في النفل لزوم كما هو معلوم فتقيده بالفرض لاخراج النفل انما هو من حيث
 المصلحة المشار اليها بقول الشارح واحتراز الخ فسقط ما ذكره بعضهم هنا فراجع (قوله أن يصلى) أى
 عندئذ أشبه منهما ولو في أول الوقت وهي صلاة حقيقة بحث بها من حلف لا يصلى ويبطلها ما يبطل غيرها
 ويحرم قطعها بلا عذر نعم تبطل بتوهم الماء أو التراب في محل يجب طلبه ما منه وان كان يسقط به فيه القضاء
 على المعتمد (قوله الفرض) أى الصلاة المفروضة الموقفة ولو بالنذر في وقت معين وله التشهد الاول
 وغيره من المنذوبات منها الا نحو السورة للجنب ويجب عليه قصد القراءة في الفاتحة ولا يجوز المنذوبات
 فيها كسجدة التلاوة ولو في صبح الجمعة وسجود السهو الاتبع لالامامه فيهما ودخل في الفرض الجمعة
 فتلزمه وان وجب اعادة نظرها ولا تجب على الاربعين كذا قالوه وظاهر هذا عدم محتمهم لو كان
 فيهم منهم أو كانوا كلهم كذلك وهو يخالف ما قبله فراجع ودخل صلاة الكسوف اذا فطرها ويصلها
 بالهيئة التي قصدتها في نذر أو بما تحمّل عليه عند الاطلاق ولا تقضى اذا خرج وقتها (قوله حرمة الوقت)
 أى الحقيقي فلا يجوز قضاء فاتتة تذكرها وان فاتت بغير عذر (قوله ويعيد) صوابه التعبير بالقضاء
 لانه محل الاقوال وأما الاعادة في الوقت فلا خلاف في وجوبها ولو بالتراب في محل لا تسقط به فقول بعضهم
 نظري يقوى عند خروج وقت الفريضة (قول الشارح وسياق في أو آخر الجنازة) هذا الكلام ربما يؤخذ
 منه عدم صحة التيمم للجمعة قبل فعل الخطبة لكن صرح شيخنا في شرح المنهج بخلافه (قول الشارح
 حرمة الوقت) أى ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فها كت فأرسل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أناسا في طلبها فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فصاوا وهم على غير وضوء فأنزل
 الله آية التيمم رواه الشيخان وقد تمسك من منع وجوب الاعادة بهذا الحديث وأجيب بان ذلك كان قبل
 نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاصاتهم اذذاك بغير طهور ناشئة عن عذر عام ويستفاد
 من قوله حرمة الوقت أن الفائتة ولو بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أى لا يجوز فعلها (قول المتن ويعيد)
 اعلم أن كل موضع وجبت فيه الاعادة فالذى عليه الجمهور أن الفرض هو المعادة وقيل كاتنا هو الافقه
 وقيل الاولى وقيل احدهما لا بعينها قال في شرح المذهب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها اذا أراد أن
 يصلى الثانية بتيمم الاولى

الجنازة كالنفل ويدخل
 وقتها بانقضاء الغسل
 وسياق في أو آخر الجنازة
 كراهتها قبل التكفين
 فيسكره التيمم لما قبله أيضا
 كما يؤخذ من شرح المذهب
 والصلاة المنذورة في وقت
 معين كالغرض الاصل
 والنفل المطلق بتيمم له كل
 وقت أرادته الا وقت الكراهة
 (ومن لم يجد ماء ولا ترابا)
 كالمحبوس في موضع ليس
 فيه واحد منهما (لزمه في
 الجديد أن يصلى الفرض)
 لحرمة الوقت (ويعيد) اذا
 وجد أحدهما وفي القديم
 أقوال أحدها يشد به
 الفعل والثاني يحرم ويعد
 عليهما والثالث يجب ولا
 يعيد حكاه في أصل الروضة
 واختاره في شرح المذهب
 في فهم قوله كل صلاة
 وجب فعلها في الوقت مع
 خلل لم يجب قضاؤها في قول
 قال به المزني وهو المختار
 لانه أدى وظيفة الوقت
 وانما يجب القضاء بأمر
 جديد ولم يثبت فيه شيء
 وذكر فيه وفي القباوى
 على الجديد أنه انما يعيد
 بالتيمم في موضع يسقط
 به الفرض فان كان فيما

لا يسقط به كالحضرم لتجب الاعادة اذ لا فائدة فيها واحترز بالفرض عن النفل فليس له فعله قطعا (ويقضى المقيم التيمم لفقد الماء) لنسور فقده في الاقامة وعلى المختار السابق لا يقضى (للمسافر) التيمم (٩٧) • لفقده له وم فقد في السفر (الا

العاصي بسفره) كالآتي
فيقضى (في الاصح)
والثاني لا يقضى لوجوب
تيممه كغيره وعورض بأن
عدم القضاء رخصة فلا
تنال بسفر المعصية وفي
وجه لا يصح تيممه فليتب
ليصح وما ذكر من القضاء
في الاقامة وعدمه في السفر
جري على الغالب فلو أقام
في مفازة وطالت اقامته
وصلاته بالتيمم فلا قضاء
ولو دخل المسافر في طريقه
قرية وعدم الماء وصل
بالتيمم وجب القضاء في
الاصح (ومن تيمم لبرد قضى
في الاظهر) لنسور فقد
ما يسخن به الماء والثاني
لا يقضى مطلقا ويوافقه
المختار السابق والثالث
يقضى الحاضر دون المسافر
(أو) تيمم (المرض يمنع
الماء مطلقا) أي في جميع
أعضاء الطهارة (أو في
عضو ولا سائر) بذلك من
جيرة فأكثر مثلا (فلا)
يقضى لعموم المرض (الا
أن يكون بجرحه دم كثير)
فيقضى لعدم العفو عن
الكثير فيما رجحه الرافعي كما
سيأتي في شروط الصلاة
وزاد المصنف لفظه كثير
وقال في الدقائق لا بد منها أي

المراد بها إيم القضاء غير مستقيم (قوله لتجب الاعادة) أي ولا يجوز فتحرم (قوله واحترز بالفرض
عن النفل) سواء المؤقت وغيره ومثله صلاة الجنائز فلا يجوز وإن تعينت عليه بأن لم يكن غيره فيدفن
الميت بلا صلاة ومثله قراءة الجنب القرآن بقصده ومكثه بالمسجد وتمكين الخليل فلا يجوز شيء منها
(تنبيه) يلحق بفقد الطهورين في المنع من النفل ونحوه من على يده نجاسة بخاف من غسلها ومن
حبس على نجاسة على المعتمد بخلاف غيرها كفاقد ستره ومتيمم بمحل يغلب فيه الوجود ونقل عن
شيخنا الرملي الحاق بنحوه بوط على خشبة بفقد الطهورين في ذلك (قوله المقيم الخ) المراد به كاسيد كره
من في محل يغلب فيه الوجود وبالمسافر عكسه (قوله الا العاصي بسفره) المراد بالسفر هنا حقيقة فيلزمه
التيمم ويصلى ويقضى وهذا في الفقد الحسي وأما الشرعي كعطش فلا يصح منه التيمم حتى يتوب ومثله
أكل الميتة وخرج به العاصي بالاقامة فلا يقضى لانه ليس من شأنها الفقد فلا فرق فيها بين الفقد الحسي
والشرعي والعاصي بها وغيره (قوله بأن عدم القضاء رخصة) قال بعضهم هذا يقتضي أن التيمم عزيمة
وبدل له تعليل المقابل القائل بعدم وجوب القضاء ولعل سكوت الشارح عنه لذلك وقبه ما تقدم (قوله أو
المرض) ولو في محل يغلب فيه الوجود وكالمرض حيولة نحو سبيع أو خوف راكب سفينة في البحر من
الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك (قوله لعدم العفو) اعترض بأن التيمم باطل لعدم صحته مع النجاسة
كأمر بالقضاء لبطالته لا لعدم وجهه شيخنا الرملي على دم طرأ بعد التيمم أو على أن في مفهوم الكثير تفصيلا
وفيه نظر اذ ليس في كلامه ما يفيد صحة التيمم بل عدم العفو صريح في بطلانه فتأمل (قوله ورجع المصنف
هناك) أي فيأتي مثله هنا وهو كذلك (قوله بالأعضاء) أي غير أعضاء التيمم كاسيد كره وأخذ السائر
بقدر الاستمسك فقط (قوله على طهر) أي من الحدثين على المعتمد فلا يكفي طهر عضو السائر مثلا خلافا

(قول الشارح لتجب الاعادة اذ لا فائدة فيها) قضية كلامه في شرح المذهب تحرر بها (قول المتن ويقضى المقيم
التيمم) هذا بعمومه يشمل صلاة الجنائز فيستكلف الشخص التوجه الى القبر ليعيد الصلاة اذ وجد الماء
بعد أن صلى عليها بالتيمم ويحتمل خلافا للشقة نعم نقل الاسنوي عن ابن خيران أن المقيم لا تصح صلاته
بالتيمم على الجنائز (تنبيه) لو ييم الميت وصلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله لانه خاتمة أمره ذكره البغوي
ولكن نازع فيه الزركشي في إلزامه وحله على الحضرم (قول الشارح التيمم لفقده) ولو لظما أو سبيعا أو آلة
الاستقاء ونحو ذلك (قول الشارح لوجوب تيممه) أي واذا وجب صار عزيمة لا رخصة ذكره الرافعي وحله
الامام بأنه لما لم يلزم فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة ثم محل هذا اذا كان الفقد حسسيا فان كان الماء
موجودا وأراد التيمم لمرض أو عطش أو نحوه فانه لا يصح التيمم ذكره في باب المسح على الخفين من
شرح المذهب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الاسنوي (قول الشارح وما ذكره من القضاء
في الاقامة الخ) انظر هل العبارة بمحل التيمم أو الصلاة الذي في شرح الارشاد الاول (قول الشارح وجب
القضاء في الاصح) أي وان كان حكم السفر نافيا (قول الشارح والثالث يقضى الحاضر دون المسافر)
بدل له قضية عمرو اذ لم ينقل أنه أمرهم بالقضاء وأجيب بأنه على التراخي وتأخير البيان جاز (قول الشارح
لعموم المرض) أي فكان مسقطا للشقة كما أن الحيض لعمومه أسقط القضاء (قول الشارح وما سيأتي
له) أي للرافعي (قول المتن على طهر) هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الاول كالتيمم نعم بحث
الزركشي أن الحديث حدنا أصغر لو وضع اللصوق في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر

(١٣) - (قلوبى وعميره) - أول) في مراد الرافعي للعفو عن القليل في محله وما سيأتي له في شروط الصلاة من تشبيهه بدم الاجنبى
فلا يعنى عنه في الاصح محمول بقرينة التشبيه على المنتقل عن محله ورجح المصنف هناك العفو عن القليل والكثير (وان كان) بالأعضاء
أو بعضها (سائر) كجيرة فأكثر (لم يقض في الاظهر ان وضع) السائر (على طهر) لانه حينئذ وقدم مسحه بالماء كما تقدم وجوبه شييه

بالحنف وماضحه لا يقضى

والثاني يقول مسحه للعذر وهو نادر غير دائم (فان وضع) السائر (على حث وجب نزعه) ان أمكن بان لا يخاف منه ضررا كما ذكره في شرح المذهب ليتطهر فيضه على طهر فلا يقضى كما قدم (فان نذر) نزعه تخوف عن نور عما ذكره في شرح المذهب (قضى) مع مسحه بالماء (على المشهور) لا تنفاء شبهه حيثما بالحنف والثاني لا يقضى للعذر والخلاف في القسمين فيما اذا كان السائر على غير محل التيمم فان كان على محله قضى قطعاً لنقص البذل والمبدل جزم به في أصل الروضة ونقله في شرح المذهب كالرافعي عن جماعة ثم قال اطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى وابن الوكيل قال الخلاف في القضاء اذا لم تقل يتيمم فان قلنا يتيمم وتيمم فلا قضاء قطعاً واستغنى المصنف بتعبيره بالمشهور المشعر بضعف الخلاف عن تعبیر المحرر كالشرح باصح الطريقين والثانية حاكية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المستثنين الاظهر أنه ان وضع على طهر فلا إعادة والاوجب انتهى وعلى المختار السابق له لا يجب (باب الحيض)

للسنباطي تبعا للزركشي وغيره (قوله على حث) أي أو على طهر من حيث وجوب النزاع (قوله فان نذر) أي في الوضع على الحدث (قوله لنقص البذل) يؤخذ منه أنه لو لم يكن سائر ولكن لم يمكنه أساس محل العلة بالتراب أنه يجب القضاء وهو كذلك (قوله واستغنى الخ) أي ان التعبير بالمشهور يشعر بان مقابله من الخلاف غير قوي سواء كان طرفاً أو اقوالاً فآثر التعبير به عن التعبير بالمذهب وألاظهر كذلك فتأمل (باب الحيض)

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس فهو من الزيادة على الترجعة وليس معيباً وهو الحيض لغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وسر عادم جبلة أي طبيعة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة وتعدد الفرج يعتبر بما في الحدث وحكمته الأصلية أنه لما سال ماء الشجرة حين كسرتها حواء في الجنة قال الله تعالى لها لأدمنك كما أدمنها فأول وجوده كان فيها وقول بعضهم أول وجوده في بني اسرائيل يحمل على أول ظهوره وانتشاره والاستحاضة ويقال لها دم فساد لغة كالحيض وسر عادم علة يخرج من أدنى رحم المرأة من عرق يقال له العاذل بمهمة ومهمة وبالراء بدل اللام مع الانحجام والنفاس لغة الولادة واصطلاحاً دم الخارج عقب فراغ الرحم من الحمل وقبل مضي خمسة عشر يوماً فابن التوأمين حيض في وقته ودم فساد في غيره وكذا ما يخرج مع الولد وسمى نفاساً لأنه عقب نفس غالباً يقال نفست المرأة بضم النون أفصح من قهها وكسر الفاء ويقال للحائض نفست بفتح النون وكسر الفاء وللحيض عشرة أسماء نظمها بعضهم بقوله حيض نفاس دراس طمس اعصار فحك عراك طمت اكبار

والذي يحيض من الحيوان ثمانية كما ذكره الجاحظ يحيم ثم جاء مهملة مكسورة وظاء مشالة أربعة باتفاق وهي المرأة والأرنب والضبع والخفاش وأربعة على الاصح وهي الناقة والحجرة أي الاتي من الحمل والكلبة والوزغة قال بعضهم ولعل معنى حيض غير المرأة رؤيته دمها وليس حياً حقيقة فلا يعتبر له أقل ولا أكثر ولا غيرهما من الاحكام وقد جمعها بعضهم بقوله

ثمانية في جنسها الحيض يثبت ولكن في غير النساء لا يوقت
نساء وخفاش وضبع وأرنب كذا ناقة وزغ وحجرة كلبة

(قوله أقل سنه تسع سنين) وغالبه عشرون سنه ولا حدلاً أكثره وقبل ستون سنة واقطع تسع في كلامه كغيره مرفوع من الخبر المرفوع عن أقل لا منصوب طرفاً من الخبر الجملة عنه خلافاً لمن زعم ذلك في كلامهم ورب عليه عدم معرفة قدر الأقل لكونه مظهراً في التسع وهذا معنى ما في المنهج فقوله فيه والتسع مبتدأ وابست ظرفاً خبره وما قيل مبتدأ أيضاً وليس بشئ خبره وما بينهما اعتراض فراجع (قوله قرية) منسوبة الى القمر لاعتبارها به من حيث اجتماعه مع الشمس لامن حيث رؤيته هلالاً وهي ثلثاته وأربعة وخسون يوماً وخمس يوم وسدسه على الاصح وخرج بها الشمسية المنسوبة الى الشمس لاعتبارها بها من حيث

(قول المتن قضى على المشهور) الذي في الشرحين وشرح المذهب وأشعرت به عبارة المحرر حكاية طريقتين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الحنف فكان ينبغي التعبير بالمذهب كما قاله الاسنوي (قول الشارح وابن الوكيل الخ) قضية اطلاقه أن كلامه هذا في الموضوعه على حث

نقل البخاري في صحيحه عن بعضهم أن الحيض أول وقوعه في بني اسرائيل انتهى وقيل بل وقع لامناحوا عند قطع الشجرة (قول المتن تسع سنين) أي تمام التاسعة وقيل نصفها وقيل الطعن فيها وهي جارية في إمكان بلوغها بالانزال بخلاف الصبي فتمام التاسعة وقيل نصف العاشرة وقيل تمامها والفرق حرارة طبع النساء ذكره النووي في شرح المذهب (قول الشارح قرية) أي هلالية وهي ثلثاته وأربعة وخسون يوماً وسدس

تقريباً فلورأتهم

قبل تمام التسع ما لا يحس
حيضاً وطهر أفرجه حيضاً
أو بما يسعهما فلا (واقفه)
زمناً (يوم وليلة) أي قدر
ذلك متصلاً كما يؤخذ ذلك
من مسألة تأتي آخر الباب
(وأكثره خمسة عشر)
يوماً (بلياليها) وإن لم يتصل
أخذاً من المسئلة الآتية
وغالبه ستة أو سبعة كل
ذلك بالاستقراء من الامام
الشافعي رضي الله عنه
(وأقل طهر بين الحيضتين)
زمناً (خمس عشر) يوماً
لأن الشهر لا يتخلو عادة عن
حيض وطهر وإذا كان
أكثر الحيض خمسة عشر
يوماً لم يزل أن يكون أقل
الطهر كذلك واحتراز
بقوله بين الحيضتين من
الطهر بين الحيض
والنفاس فإنه يجوز أن
يكون أقل من خمسة عشر
يوماً تقدم الحيض كما سيأتي
آخر الباب أو تأخر بان
رأت النفساء أكثر
النفاس وانقطع الدم ثم
عاد قبل خمسة عشر يوماً
ذكره في شرح المهذب
(ولا حداً أكثره) أي
الطهر وغالبه بقية الشهر
بعد غالب الحيض (ويحرم
به) أي بالحيض (ما حرم
بالجنباء) من الصلاة
وغيرها (وصور المسجد
لن خافت تلويثه) بالثلاثة

حلولها في نقط رأس الجمل إلى عودها الباهية ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً ويرجع يوم على الاصح الأجزاء
من ثلثمائة جزء من اليوم (قوله أو بما يسعهما فلا) أي فليس حيضاً وإن اتصل بدم قبله فلورأت دماً
عشرين يوماً من آخر التاسعة فأربعة أيام وجزء يوم من أول العشرين فساد (تنبيه) ذكر شيخنا
الرملي هنا في شرحه أن سن النبي في الذكر والاتى قريبي كالحيض فإذا رأى أحدهما منبأ في زمن لا يسع
حيضاً وطهراً حكم ببلوغه وذكر في ذلك الشرح في باب الحجر أنه تحدى فيها وهو الوجه واعتمده شيخنا
لأن الشيء يرجع بذكره في باب ولا يقدر بوقت محدود (قوله يوم وليلة) أي متواليين سواء اعتدلا
أولاً وأشار بقوله قدرهما إلى دخول ما لو طرأ في أثناء يوم أو ليلة وبقوله متصلاً إلى أن الأقل حقيقة لا يتصور
الامع الاتصال (قوله كما يؤخذ الخ) هو راجع لاعتبار ذلك القدر حيث اعتبر وأما لو تخطى فقاء أن لا تنقص
أوقات النساء عن أربعة وعشرين ساعة قدر اليوم والليلة بحيث لو أدخلت قطنة في الحمل تلوثت بالدم وقوله
كما يؤخذ الخ لوقال كما يأتي الخ لكان حسناً إذا يؤخذ الشيء من نفسه فتأمل (قوله بالاستقراء) أي التام فلو
اطردت عادة امرأة بأقل من يوم وليلة أو بأكثر من خمسة عشر لم تعتبر واعتبار الاستقراء لعدم ضابط هنا
لذلك شرعاً ولغة فليس مخالفاً لقول الأصوليين بتقديم الشرع ثم العرف ثم اللغة (قوله لا يتخلو عادة) وعبرة
شرح المنهج غالباً أي جرت عادة النساء وغلب فيهن لا اشتغال كل شهر على حيض وطهر وأما كون الحيض
خمس عشر فلا يتوقف على عادة ولا غلبة لثبوت الحكم بالفرد النادر فالزوم المذكور صحيح وبذلك علم أنه
لا ينافي الحكم في اعتبار السنين بالقمرية فتأمل (قوله بين الحيض والنفاس) وكذا بين النفاسين كان
وطئ عقب الولادة وألقت علقه بعد الستين أكثر النفاس لكون خمسة عشر يوماً (قوله تقدم الحيض)
الانصب تقدم أو تأخر كما هو صريح عبارة شيخ الإسلام في المنهج فراجع (قوله من الصلاة الخ) وتاب
الحائض على ترك ما حرم عليها إذا قصدت امتثال الشارع في تركه لا على العزم على الفعل لولا الحيض بخلاف
المرضى لأنهم لا يملأ عزمهم عليه حاله عزمه (قوله وعبور المسجد أن خافت تلويثه) المراد بالخوف ما يشمل
التوهم وأما عبور غير المسجد كالرباط وملك الغير فأنما يحرم مع الظن ويكره لما عبور المسجد مع الأمن
لفظ حدتها ولذلك كان خلاف الأولى في الجنب نعم لا كراهة ولا خلاف الأولى إذا كان الحاجة كقرب
طريق (تنبيه) كل من به نجاسة تلوث كجراحة فضاحة حكم الحائض فيأخذ كرسوا في بدنها وثوباً أو غلظ
ويحرم ادخال النجاسة في المسجد وبقاؤها فيه ومنه تحوّل مبيت في ملابس نعم يعني عن ذلك في تحوّل
للضرورة ويحرم القاء نحو القمل حياً مطلقاً عند شيخنا الرملي وقيدته ابن حجر بما إذا علم أنه يتأذى أو يؤذي
والأفكره كالثبات في محل فيه تراب مسجد أو غيره ويجوز قتله في المسجد أن أسرع بإخراجه ويجوز القصد
فيه أن لا يلوّث وأسرع بإخراجه وفارق حرمة البول فيه مطلقاً ولو في أثناء للعفو عن جنس الدم ويحرم تقديره
يوم لقوله تعالى يسألونك عن الأهلة (قول الشارح تقريباً) وقيل تحديداً وعليه فقيل بغير بقية اليوم
وقيل إن رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة وبعدها يوماً وليلة فالجميع حيض وإن انعكس فليس بحيض وإن
كان يوماً وليلة بعضه قبل وبعضه بعده ففيه وجهان والثاني قول المتولي ورجحه في التحقيق (قوله كما يؤخذ)
يرجع لقوله متصلاً (قوله أيضاً كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي) هي قول المصنف والنقاء بين الحيض إذا قضية
جعل أقل النقاء المتخلل بين دماء أقل الحيض حيضاً لأن تكون دماء الأقل التي تخللها ذلك النقاء أقل
الحيض في حالة تخلل بل الحيض هي مع ذلك النقاء فيعلم بالرب أن شرط تحقق أقل الحيض حيضاً فقط أن
يكون دماء متصلة قدر يوم وليلة فالخامس أن تحقق وجود الأقل فقط لا يكون الامع الاتصال إذ لو فرض
نقاء في خلال دم اليوم والليلة زاد الحيض عن الأقل (قول المتن خمسة عشر) ذهب الحنفية إلى أن أكثر
الحيض عشرة (قول الشارح أخذ من المسئلة الآتية) يرجع لقوله وإن لم يتصل

بالتطهيرات كغسور البطيخ والقاء الماء المستعمل فيه ويجوز الوضوء فيه وان وقع ماؤه في أرضه لعدم
الامتنان في ذلك ويحرم غسل نجاسة فيه وبساق ولو بقطع هوائه لا أخذ من فمه بشو به مثلاً ودفن البصاق
فيه مكفر لانه قال شيخنا ابتداء ودوا ما ولو في تراب من وقفه أو في حصيره أو في خزانته وأغبرها وان حرم من
حيث استعماله الملك غيره (تنبيه آخر) سيأتي أنه يحل لها الطهر بعد انقطاع الحيض لاقبله فيحرم الا
لاغسلان نحو حج وعيد وحضور جماعة قال شيخنا وطها الوضوء لتلك الاغسلان لانه تابع فان قيل ان الجنب
كالخائض لا يصح طهره حالة خروج النية أوجب بان المنع في الحيض لذاته ولذلك لا يتوقف على خروجه
كزمن النقاء بين دمائه والمنع في الجنب لوجود المنافي ولذلك صح مع وجوده في سلسه ويجوز لها كل عبادة
لا تتوقف على نية غير ما استثنى (قوله والصوم) فريضته لا أداء وقضاء ونحوه يعبدى وقيل لئلا يجتمع
عليها ضعفان (قوله ويجب قضاؤه) أي الصوم أي بامر جديد لا انعقاد سببه في حقها كافي نحو النوم (قوله
بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها وافتراق الصوم بالمشقة بكثرتها وانها لم تكن على أن تؤخر ثم تقضى بل امان لا
تجب أو تجب ولا تؤخر ونفي وجوب القضاء بهوم جواز قضاؤها لكن مع كراهتها تزجها خلافاً لقول البيضاوي
بحرمها وعلى كل لا تتعقد لوقوعها لان العبادة اذا لم تطلب لم تنعقد به قال شيخنا كاتخطيب وغيره وخالف
شيخنا الرملي فقال بصحتها وانعقادها على قول الكراهة المعتمد وسيأتي الفرق بينه وبين الصلاة في
الاقوات المكروهة وعلى الصحة فلها جمع صلوات يتيم لانها دون النفل المطلق فراجع (قوله أي مباشرة)
أي مسه بلا حائل ولو بلا شهوة فخرج النذور ولو بشهوة خلافاً للزركشي وخرج نفس السرق والركبة ولفظ
مباشرة يقتضي حل وطها بحائل ومس شعرها وليس كذلك فيهما بخلاف مسها بشعره ويحرم عليها
مباشرة بشئ مما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه ويحرم عليه تمكينها منها وعكسه ولو أخذ به بالحيض حرم
عليه مباشرة ان صدقها والا فلا وإذا صدقها وادعت دوامه صدقت ولا يحرم عليها حضور المختصر ولا يكره
استعمال ما مسته بطبخ وغيره ولا فعلها ولا غسل الثياب (تنبيه) الوطء في الحيض كبيرة ويكره مستحله
ولو بعد انقطاعه الا في زمن يقول أبو حنيفة يجوز له ان يمسها بمسها بغيره وبندب
لمن وطئ فيه ولو زناً أن يتصدق بدينار أو ما يساويه ان وطئ في اقباله ونصف دينار في ادماره كذلك ويتكرر
التصدق بتكرار الوطء والمراد بدار من زمن ضعفه وتناقصه وبعده الى الغسل كذلك (فرع) قال في
المجموع ومن ترك الجمعة بلا عذر يندبه ان يتصدق بدينار ونصفه وعظمه بعضهم في اتيان كل معصية
(قوله وسيأتي الخ) هو نوطئة لما بعده (قوله أي الحيض) ومثله النفاس وسيأتي (قوله قبل الغسل)
الاولى الطهر ليشمل التيمم (قوله غير الصوم والطلاق) أي والطهر كافي المنهج وعلل الشارح الاولين لانه لم
يذكر الثالث وعلل الثلاثة في المنهج بقوله لا تتفاء علة التحريم وهي المانع في الصوم وطول المدة في الطلاق
والتلاعب في الطهر وقيل علة الاول اجتماع المضعفين كما مر وقول بعضهم في عبارة المنهج تهافت لانه استثنى
(قول المتن والصوم) اي بالاجماع قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه وقيل معناه كونه بضعفها (قول المتن وما
بين سرتها) أي لانه حرم للوطء أو ما لوطء فظاهرو يؤخذ من قوله ما بين سرتها وركبتها جواز الاستمتاع بهما
(قول الشارح أي مباشرة) هو موافق في ذلك لعبارة التحقيق وشرح المذهب فيجوز الاستمتاع بالنظر
خلافاً لما اقتضته عبارة الروضة والشرحين وابن الرفعة من المنع حيث عبروا بالاستمتاع قال الاسنوي
القياس يحرم مباشرة ما فيها بين سرتها وركبتها (قول الشارح بوطء) وهو كبيرة (قول المتن وقيل لا يحرم
غير الوطء) أي ولكن يكره (قول الشارح واختاره المصنف) أي لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شئ
الا النكاح وظاهر ان المراد على هذا القول الوطء في الفرع (قول الشارح وسيأتي في كتاب الطلاق الخ)
نوطئة لصحة استثناء الطلاق أي اذا كانت حرمت معلومة بمأذ كره في كتاب الطلاق فكأنه ذكره هنا

بهم لغلبته أو عدم احكامها
الشدة فان أمنت جاز لها
العبور كالجنب (والصوم
ويجب قضاؤه بخلاف
الصلاة) فلا يجب قضاؤها
للمشقة فيه بكثرتها (وما
بين سرتها وركبتها) أي
مباشرة بوطء أو غيره
(وقيل لا يحرم غير الوطء)
واختاره المصنف في
التحقيق وغيره وسيأتي
في كتاب الطلاق حرمتها
في حيض بمسوسة لتضررها
بطول المدة فان زمان
الحيض لا يحسب من العدة
فان كانت حاملاً لم يحرم
طلاقها لان عدتها انما
تتقضى بوضع الحمل (فاذا
انقطع) أي الحيض (لم يحل
قبل الغسل) مما حرم (غير
الصوم والطلاق) فيحلان
لا تتفاء مانع الاول والمعنى
الذي حرمه الثاني ولغظة
الطلاق زادها على المحرم
وقال انها زيادة

الطهر من نفسه فكأنه قال لم يحل قبل الطهر الا الطهر مردود لانه انما استثناه من عموم ما حرم فتأمل (قوله
وهي ان يجاوز الدم) فيه قصور لان كل دم ليس في زمن حيض ونفاس استحاضة وان لم يتصل بهما ولعله
ذكر ذلك اشارة الى تقديمها على النفاس فتأمل (قوله حدث دائم) هو بيان الحكم من احكامها لتفسير
هذا لئلا يلزم أن سلس المذي والبول ونحوه يسمى استحاضة ولا قائل به كذا قالوا وفيه نظر اذ هذا كقولنا
الانسان حيوان ذو رجلين ولا يلزمه أن يكون كل ذي رجلين انساناً تأمل (قوله فلا تمنع الصوم والصلاة)
ولو فلا ولا غيرهما فله الوطء ولومع جريان الدم ولا كراهة فيه الا في متحيرة على ما يأتي (قوله فتغسل) بالماء
أو تمسح بالاعشار (قوله وجوبا) بيان للراد من الطلب (قوله مشقوقة الطرفين) أي أو الطرفين المقدم فقط
قال بعضهم ولا بد في الحشو أن لا يكون شيء من القطن مثلاً بارزاً الى ما يجب غسله في الاستنجاء لئلا يصير حاملة
للتصل بنجس فراجع (قوله وان تأذت) أي ولو بمجرد الحرقان تركته وكلامه في الشد ومثله الحشو ولا
يضر خروج الدم بعد ذلك وان لو لم يلبسوها في تلك الصلاة خاصة ولا يجوز لتحو السلس تعليق نحو قارورة
ليطرفها بوله مثلاً وهو في الصلاة بل تبطل صلاته به (قوله صائئة) أي ولو فلا تركت الحشو نهراً وان
احتاجت اليه وتحشوا ليلاً فلو أصبحت صائئة والحشوا باق فهل لها نزعه با دخال أصابعها لاجل صحة الصلاة
حرره كذا قال بعضهم وفيه نظر مع ما مر في شرط الحشو (تنبيه) علم بما ذكر أن صلاة الصائئة مع ترك
الحشو صحيحة كصومها فإعادة الصوم انما حصلت بترك الحشو وبذلك علم سقوط استشكل ما هنا مسألة الخط
الآتية في الصوم التي فيها لزوم بطلان أحدهما وهي ما لو ابتلع خيطا قبل الفجر وأصبح صائئاً وطرفه خارج
حيث راعوا فيها الصلاة بنزعه لصحتها الصوم ببقائه وبطلانها فلا حاجة للجواب عنها لان الاستحاضة علة
من منتهى بما يتعدى معها قضاء الصوم فتأمل (فرع) قد مر أنه لا يشترط في وضوء دائم الحشوت تقسم ازالة
النجاسة لان الطهارة بالماء قوية فتكون طهارة المستحاضة كذلك بل انها من افرادها (قوله وتتوضأ)
أو تقيم ولو عبر بالغاء في الحشو والعصب والوضوء لكان أولى كما فعل شيخ الاسلام في المنهج لافادة القورية
الواجبة (قوله وقت الصلاة) تنازعه ما قبله من الغسل وما بعده (قوله كالتيتم) أي من حيث النية وما
يستباح به الوقت وتثليث الغسل والوضوء ونحوها خلافاً لمن منع ذلك وعلم من التشبيه انها لا تغسل لفرض
الكفاية وهو يخالف ما سياتي في المتحيرة ولعل الفرق تحقق عدم الحيض فراجع وعلم أيضاً أنه لا يلزمها
صلاة الفرض التي تطهرت له فلو تطهرت لحاضرة فتذكرت فائتة أو عكسه فلها فعل أيها ما شاءت كما نقل عن
الاذرعي (قوله وتبادر) أي وجوباً لا يفترق قدر ما بين صلاتي الجمع ولها فعل الرواتب القبلية قبل الفرض
(قوله تقليلاً للحديث) أي للدم النازل عليها (قوله وانتظار جماعة) أي كون صلاتها جماعة ولو بواحد معها
وذهب لمسجد ونحو أذان واقامة واجابتهما والمراد بالأذان في حقها الجائز منه لانه غير مطلوب منها (قوله
لم يضر) أي وان طال الزمن وان خرج به الوقت وان حرم عليها نعم ان كانت عاداتها لا تقطع بقدر الطهر
والصلاة امتنع التأخير (فرع) لها أن تصلي النوافل المؤقتة في الوقت بعده والمطلقة في الوقت فقط قال

حسنة (والاستحاضة)
وهي أن يجاوز الدم أكثر
الحيض ويستمر (حدث
دائم كالسلس) أي سلس
البول وهو أن لا ينقطع
(فلا تمنع الصوم والصلاة)
للضرورة (فتغسل
المستحاضة فرجها وتغيبه)
وجوباً بان تشده بعد
حشوه مثلاً غرقة مشقوقة
الطرفين تخرج أحدهما
الى بطنها والآخر الى صلبها
وتربطهما غرقة تشدها
على وسطها كالتيكة وان
تأذت بالشد تركته وان
كان الدم قليلاً يدفع
بالحشوا فلا حاجة للشد وان
كانت صائئة تركت الحشو
نهراً واقتصرت على الشد
فيه (وتوضأ وقت الصلاة)
كالتيتم (وتبادر بها)
تقليلاً للحديث (فلو أخرت
لمصلحة الصلاة كسر
وانتظار جماعة لم يضر والا
فيضر على الصحيح)
والثاني لا يضر كالتيتم
(ويجب الوضوء لكل
فرض) كالتيتم لبقاء
الحديث (وكذا تجديد
العصاة في الاصح) وان
لم تزل عن موضعها

ولا ظهر الدم بجوانبها قياسا على تجديده الوضوء والثاني لا يجب تجديدها الا اذا ازلت عن موضعها والاولى وقوع أو ظهر الدم بجوانبها وحيث قيل بتجديدها فتجديدها يتعلق (١٠٢) بهامن غسل الفرج وابدال القطنه التي يفهم (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم

تتعد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك (دوسع زمن الاقطاع) بحسب العادة (وضوء الصلاة) بأقل ما يمكن (وجب الوضوء) أما في الحالة الاولى فلا احتمال الشفاء والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء العبادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل امكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضوؤها باق بحاله صلى به ولو لم يسع زمن الاقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلو امتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقصرت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة

(فصل) اذا (رأت) دما (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبأ كثره) أي لم يجاوز (فكله حيض) أسود كان أو أحمر أو أشقر مبتدأة كانت أو معتادة تغيرت عاداتها أولا الا أن يكون عليها بقية طهر كان رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر قه ثم ثلاثة أيام دما ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساد لا حيض ذكر ذلك في شرح المذهب مفرقا (والصفرة والكثرة) أي

والشيخنا الرمي وبهذا يجمع بين كلام الروضة والمجموع وفيه نظر فراجع (قوله ولا ظهر الدم) نعم معنى عن قليل سال منه فلا يجب تجديدها بالعصب وتعبيره بالعصابة فيه تجوز والاولى العصب ولو زالت العصابة لضعف الشد وأخرج الدم في الحشا وشفيت بطل الوضوء سواء وجد ذلك فيه أو بعده (قوله ولو انقطع دمها) ولو في الصلاة في الوقت أو بعده (قوله واعتادت) أي أو خبرها ثمة (قوله دوسع) راجع للصورتين قبله كما يصرح به بعد (قوله بأقل الخ) أي بأخف ممكن على العادة وقول الاسنوي يعتبر في المسافرة ركعتان ربما يوهو وجوب القصص عليها وليس كذلك (قوله وجب الوضوء) وكذا اعادته ماصلته كما يأتي (قوله فلو عاد الدم الخ) فلو كانت نواصت تبين بطلان هذا الوضوء الثاني لبقاء الاول ولان هذا الوضوء كان لزوال الحدث وقد تبين بقاؤه (قوله تبين الخ) نعم ان كانت شرعت في الصلاة قبل الانقطاع في هذه وما قبلها لم تجب اعادتها (تنبيه) محل بطلان الوضوء والصلاة فيأذ كر ان خرج منها دم في الوضوء أو بعده قبل الصلاة أو فيها والا فلا تبطل طهارتها وتصل بها ولا تبطل صلاتها ولا تجب اعادتها لعدم المانع تأمل (تنبيه) من به جراحة فضاحة كالاستحاضة في وجوب الغسل وما ذكر معه كما صرت الاشارة اليه

(فصل في بيان المستحاضة وأقسامها) وهي سبعة كاذ كرها بقولهم لانها ما مبتدأة ومعتادة وكل منهما اما بيزة أولا وهذه اما حافظة للقدور والوقت أو ناسية لهما أولا أحدهما وستاني زيادة على ذلك (قوله رأت) أي الاثني ولو بوجوده كالخني اذا حاض لانه يتضح به (قوله أقله) أي قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة كاسر (قوله ولم يعبأ) أي الدم لا يبعد كونه أقله (قوله الا أن يكون الخ) يفيد أن المراد بسن الحيض زمنه الذي يمكن وجوده فيه وهذا الاستثناء معلوم مما صرح بقوله وأقل الطهر الخ فليس واردا على كلامه خلافا لمن ادعاه (قوله كان رأت الخ) فلورأت ثلاثة دما ثم ثلاثة نقاء ثم اثني عشر دما أو اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما فالذي ينصبه فيهما ان حيضها السابق فقط وهو الثلاثة في الاولى والاثناعشر في الثانية فراجع ثم ان الحكم على الثلاثة الاولى بانها حيض فقط ربما ينافيه ماسياتي آخر الباب من انتفاء الحيض فيها لوزادتها وقات السماء مع النقاء بينها على خمسة عشر الا أن يقال ان ماسياتي محمول على ما اذا لم يكن في أوقات السماء مقدار حيض كامل كما صوروه أو على ما اذا لم تزد أوقات الدم والنقاء على أكثر الحيض فراجع وخرج بقوله ثم انقطع ماله استمراره أن يمكن كونه كله حياضاً لم يعبأ ما زاد على خمسة عشر فلا يبعد الحكم عليه بأنه كله حيض وان لم يمكن وكانت مبتدأة لا بيزة لحيضها يوم وليلة من الثلاثة الاول فقط أو كانت معتادة لا بيزة تردت لعادتها فراجع ذلك (قوله والصفرة والكثرة حيض) فهما من السماء سواء اجتماعا مع غيرها أو انفراداً أو أحدهما ولم يجاوز

الشارح والثاني لا يجب تجديدها) أي لانه لا معنى للاصر بازالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الامر بالطهارة مع استمرار الحدث قال الاسنوي والوجهان جريان فيما لو انتقضت طهارتها بالجنس أو رجح وأنحوه كالأوراد صلاة فرض ثان فان بالتوجب التجديد قطعاً (قول المتن بعد الوضوء) أي ولو في الصلاة (قول الشارح فوضوؤها باق بحاله) قال في شرح البهجة الا اذا حدثت الوضوء بعد الانقطاع فانه يبطل بهذا العود لانه وضوء أزال الحدث فتأثر به

(فصل) (قول الشارح فأكثر) اندفع بهذا ما قيل أقله لا يمكن أن يعبأ كثره (قول الشارح أو معتادة) رأت الدم بصفة أو بصفتين ولو ناسخ القوي لان الفرض عدم عبوره خمسة عشر (قول الشارح في غيرها) أي غير أيام المعتادة هذا بعمومه يفيدك ان الخلاف ثابت في الصفرة والكثرة الواقعتين للمعتادة في غير أيام عاداتها وللمبتدأة المستحاضة وغيرها وظاهره اقتضاء استواء الخلاف في الكل والذي في القطعة الحال

الثاني

كل منهما (حيض في الاصح) مطلقا لانه الاصل فيما تراه المرأة في زمن الامكان والثاني لانه ليس على لون الدم للمعاد الا في أيام العادة فهو فيها حيض اتفاقا وقيل يشترط في كونه حيضاً في غيرها تقدم دم قوي

المجموع خمسة عشر (قوله وفي شرح المذهب الخ) أي فيمكن حل ما في الروضة عليه المنزل عليها إلى المنهج (قوله باشتراط تقدم الخ) وقياس ما مر ان يقال وتأخره عنه وعلى هذين يكفي أي قدر من القوى وقيل لا بد من يوم وليلة واقتصار الشارح على الاسود والاخر يقتضي أنه لا يكفي تقدم الاصفر والاكثر ولعله لمحل الاتفاق والدم الخارج مع طلقها ليس بحيض ان لم يقع في زمنه وان لم يسبقه يوم وليلة كالمات بعد رؤيته قبل يوم وليلة ولا نهال ولم تلد لاستمر حكم الحيض وانما انقطع ذلك الحكم بالنفاس لانه عارض قوى ولا يوصف الدم الواحد بكونه حيضاً ونفاساً معاً كذا قالوه فتأمل (قوله أي أو لما ابتدأها الدم) أي فهي بفتح الدال اسم مفعول وفيه رد على ابن الصلاح القائل بأنه لم يسمع في كلامهم ابتداء الشيء وانما هي بكسر الدال أي مبتدئة في الدم (قوله بشروطهما) هو قيد للحكم في قول المصنف فالضعيف الخ وظاهر كلامه كالشارح أنه قيد لتسميتها بميزة كما سيأتي (قوله أقواهما) والاصفر أقوى من الاكدر فان تساوى الدمان حمل بالاسبق (قوله والضعيف استحاضة) أي وان طال ونمادى سنين كالجورات يوماً وليلة اسودنم اطبقت الحرة نعم لورات قويوا وضعيفاً وأضعف بالقوى مع ما يناسبه في القوة من الضعيف حيض بثلاثة شروط تقدم القوى واقبال المناسبة له وصلاحيتهما مع الحيض خمسة اسودنم خمسة أحرثم اطبقت الصفرة والا عشرة اسودنم ستة أحرثم اطبقت الصفرة وأخسة أحرثم خمسة اسودنم اطبقت الصفرة أو خمسة اسودنم خمسة أصفرثم اطبقت الحرة فالحيض في الكل هو الاسود فقط والحكم على القوى بالحيض والضعيف بالاستحاضة في أي زمن وجداهما الشروط اذ الكلام فيمن دام دمها كما يستدل عليه بقوله فان عبره الخ أما لو انقطع فلا تأتي فيه الشروط ولا ترد عليه كأن رأت عشرة اسود وعشرة أحرثم وانقطع فالحيض العشرة الاسود وثبت لها به عادة (قوله والقوى حيض) أي وان نخله تقاماً وضعيف أو عقبه ضعيف على ما تقدم

الثاني أن تكون مبتدئة فاذا رأت صفرة أو كدرة فلو وقع في مردها حكم الواقع في غير أيام العادة عند الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرافعي وغيره وظاهر هذا التصوير انما هو في المستحاضة فلو رأت المبتدئة ذلك ولم يجاوزاً أكثر الحيض فهل يتخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع في غير أيام العادة محل نظر انتهى (قول الشارح من سواد أو حرة) اقتصاره عليها يقتضي أن تقدم الصفرة لا يكفي (قول الشارح بين المبتدئة والمعتادة) أي ولو كانت الصفرة والكدرة واقعيتين في أيام العادة ولا ينافي ذلك قوله وحكاية وجهه ويجوز أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة واعلم ان الذي في الاسنوي عن صاحب التتمة حكاية وجهين في أيام العادة أحدهما هذا الذي نقله الشارح رحمه الله عن شرح المذهب والثاني اشتراط دم قوى سابق على الصفرة وألا حق هكذا ذكره الاسنوي بعد ان نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في الواقع في أيام العادة (قول الشارح أي أول ما ابتدأها الدم) أي فهي بفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح على قولك ابتداء الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أي ابتدأت في الدم (قول المتن بأن ترى قويوا وضعيفاً) يرجع لقوله بميزة (قول المتن فالضعيف استحاضة) أي وان تمادى سنين لان أكثر الظاهر لاحد له صرح به الاسنوي وغيره والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش اذا كان دم الحيضة فانه دم اسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئي وصلي فانما هو عرق رواه أبو داود (فرع) لورات خمسة اسودنم اطلقت الحرة فالعشرة حيض وكذا كل دور بعد ذلك فيما يظهر أخذ من نظيره في المعتادة كإيائى ان شاء الله تعالى (قول المتن والقوى حيض) أي مع لاحقه نسبي يمكن الجمع بينهما (قول المتن ان لم ينقص عن أقله الخ) هذه الثلاثة شروط في تحقق التمييز مطلقاً سواء كان تمييزاً بمبتدئة أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها هنا عدم

لن لم ينقص من أقله ولا عبرا كثره ولا نقص الضعيف من أقل الطهر بأن يكون خمسة عشر يوما متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط كان رأت خمسة أيام أسود ثم أطبق الأحمر إلى آخر الشهر أو خمسة عشر يوما أحمر ثم خمسة عشر أسود أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم باقي الشهر أحمر بخلاف ما لورأت يوما أسود ويومين أحمر وهكذا إلى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط تمييز وسيأتي حكمها وفي وجه في الصورة الثالثة أن خمسة الأحمر مع خمسة الأسود حيض (أو مبتدأة لا مميزة بان رأتها بصفة أو) بصفتين مثلا لكن (فقدت شرط تمييز) من شروطه السابقة (فلا ظهر أن حيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون) بقية الشهر والثاني تحيض غالب الحيض ستة أو سبعة وقيل تتخبر بينهما والأصح النظر إلى عادة النساء أن كانت ستة فسته أو سبعة فسبعة وبقية الشهر طهرها والعبرة بنساء عشرينها من الابوين وقيل بنساء عصباتها خاصة وقيل بنساء بلهارا حاجتها كذا في

(قوله ان لم ينقص الخ) هذه الشروط معتبرة في المعتادة أيضا (قوله ولا نقص الضعيف الخ) أي لا مكان جعله طهرا بين حيضين (قوله أو تأخر) لانه لا يلحق الاضعف بالا قوى الا ان تقدم الا قوى كما مر كان رأت خمسة عشر أحمر ثم خمسة عشر أسود ثم أطبقت الصفرة قال الرافعي فتترك الصلاة شهر أو ليس لنا من تركها شهرا الا هذه واعترض عليه بأنها قد تتركها ثلاثة أشهر ونصفا كأن ترى خمسة عشر من كل من الاكدر ثم الاصفر ثم الاشقر ثم الاحمر ثم الاسود الساذج ثم الاسود المذيق فقط ثم الاسود المذيق التخين وأجاب عنه ابن حجر بان الدور شهر وقد تم فلم ينظر إلى القوة بعد تمامه فهي فاقدة شرط تمييز كافي شرح الروض خيضا يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون انتهى وفيه بحث فتأمل (قوله من شروطه) شمل كلامه ما لورأت عشرة أسود ثم عشرة أحمر ثم عشرة أسود وهكذا فيقتضي أن حيضها يوم وليلة وفيه نظر بما قالوه فيما لورأت خمسة دما ثم عشرة نقاء ثم عشرة دما ن حيضها خمسة الاولى والاخيرة لوقوعهما في زمن الحيض وهل فرق بين النقاء والدم الضعيف راجعه وهذا فيمن عرفت وقت ابتداء الدم والافتحيرة كما سيأتي (قوله أو بصفتين) ينبغي أن فقدت عطف على صفة فهي غير مميزة وقيل عطف على لا مميزة فهي مميزة مقيدة بفقد شرط ومضى عليه في المناهج والاول هو ما في الروضة وأصلها والخلاف في الاسم مبتدأ والافالحكم واحد والثاني أقعد (قوله يوم وليلة) أي من كل شهر كما يؤخذ مما بعده (قوله وطهرها) مرفوع مبتدأ خبره ما بعده وهو ظاهر كلام الشارح بعده وقيل منصوب عطف على حيضها فهم من محل الخلاف قال الاسنوي وهو ظاهر عبارة الكتاب وأصله وترك التام من العدد لان المعدود محذوف أو تغليب الليالي (قوله بقية الشهر) لم يقل تسع وعشرون كما فعل المصنف قبله لان المعتبر هنا الشهر الهلالي كما مر وقال شيخنا المراد شهر المستحاضة لان دورها ثلاثون دائما من غير اعتبار هلال ولوطرأ لها تمييز زدت اليه نسخا لماضي بالمعجز (قوله تحيض) هو بضم الفوقية وتشديد المثناة التحتية مبنى للجھول (قوله فسبعة) فان نقص كاهن عن الستة أوزدن عن السبعة حيض مثلهن أو اختلفن فسبعة أيضا وفي كلام شيخ شيخنا عميرة انه يعتبر الاغلب جريانها في تمييز المعتادة الآتي (قول المتن ولا نقص الضعيف الخ) قال الرافعي رحمه الله لا نازر بدان نجعل الضعيف طهرا والقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوي لذلك بما لورأت يوما وليلة أسود وأربعة عشر أحمر ثم عاد السواد فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه فجعلنا القوى حيضا والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخر يلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى (قول المتن أيضا ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) عبارة الروضة ولا نقص الخ ليمكن جعله طهرا بين حيضتين (قول الشارح ثم خمسة عشر أسود) أي فهي الحيض فلو جاوز الاسود خمسة عشر ولومع نق تجدد في خمسة عشر الاخيرة فهي فاقدة شرط تمييز خلافا في المهمات فيما اذا كانت خمسة عشر الاخيرة أغلظ مما قبلها نبه عليه شيخنا في شرح الروض (قول الشارح بخلاف ما لورأت يوما أسود الخ) أي فليس هذا من التمييز المعتبر وان كانت جملة الضعيف لا تنقص عن خمسة عشر (قول الشارح وفي وجه في الصورة الثالثة الخ) بطلته الحجة قويت بالسبق والسواد باللون (قول المتن فلا ظهر ان حيضها الخ) علة ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر محقق وفيما عداه مشكوك فيه وليس ثم أمارة ظاهرة من تمييز أو عادة ثم محل هذا اذا علمت وقت ابتداء الدم والافتحيرة (قول المتن وطهرها) ينبغي أن يقرأ بالنصب لا وان وفرعنا على الاظهر لنا قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطا (قول الشارح بقية الشهر) أولى من قول المتن تسع وعشرون فليتأمل (قول الشارح والثاني تحيض) بتشديد الباء كما ضبطه الشارح رحمه الله (قول الشارح والعبرة بنساء عشرينها الخ) قال الرافعي فهلا اعتبر عادتتهن في الطهر دون بقية الشهر ولو حاضت بعض العشرات ستا وبعضهن سبعا اعتبر الاغلب فان استوى البعضان أو حاض البعض دون الست والبعض

ان وجد والاحيض ستاحتياطا فراجعهم (قوله وهي غير مميزة) أي بأن تراها بصفة فقط (قوله فسر او وقتنا) وان بلغت سن اليأس أو زادت عاداتها على تسعين يوما كان لم تحض في كل سنة الا خمسة أيام فبقية السنة طهر (قوله من العود الخ) قال الاسنوي وهو استدلال باطل لان لفظ العادة لم يرد به نص فيتعاقب به انتهى ومحل اعتبار العادة ان لم تختلف وسكت الشارح عن اختلافها وقد ذكره شيخ الاسلام في المنهج بقوله اما لو اختلفت فان تكرر الدور وانتظمت عاداتها ونسبت انتظامها أو لم تنتظم أولم يتكرر الدور ونسبت النوبة الاخيرة فيها ما حيضت أقل النوب واحتاطت في الزائد انتهى ومعنى التكرر عود الدور مرة أو أكثر ولو على غير نظام الاول ومعنى الانتظام كون كل شهراً أكثر مما قبله أو أقل مما قبله فلورأت في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم في شهر سبعة أو عكسه فهذا انتظام فان عاد الدور كذلك فهو تكرر أيضاً ولو رأت في شهر ستة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة فهذا عدم انتظام فان عاد الدور كذلك فهو تكرر أيضاً وادعى بعضهم أن هذين من الانتظام أيضاً توافق الدورين وليس كذلك وان لم يعد الدور بان أطبق الدم بصفة واحدة فلا تكرر في ذلك كله ولا انتظام في الأخير وفي هذه الاقسام كلها ترد في كل شهر لما يقابله ان حفظت ذلك والاحيض أقل النوب وهو الخمسة فيأخذ كروا احتاطت بالغسل بعد الستة والسبعة ولونكر الدور من غير توافق كأن رأت في شهر سبعة ثم في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم رأت في الشهر الرابع ستة ثم في الخامس سبعة ثم في السادس خمسة وهكذا ردت الى النوبة الاخيرة ان حفظتها لانها نسخت ما قبلها والاحتاطت كما مر وظاهر كلام المنهج المذكور أنها ترد الى النوبة الاخيرة في قسمي عدم الانتظام السابقين وليس كذلك وأشار بقوله فيهما الى قسمي عدم الانتظام وعدم التكرر وفي بعض نسخها فيها بضمير الجماعة والوجه الاول وشمول كلامه لبعض صور ليست في كلامهم صريحاً غير مضر خلافاً لما نازع فيه فتأمل (قوله بالتمييز لا العادة) أي ان لم يتخلل بينهما انقضاء أو ضعف قدر أقل الطهر والاعمال هما فلا كانت عاداتها خمسة من أول الشهر ثم رأت في شهر عشرين ضعيفاً ثم خمسة قويا فهذه الخمسة حيض لقوتها والخمسة الاولى من العشرين حيض أيضاً لوقوعها في محل العادة وقد أشار الى ذلك في المنهج بقوله أما اذا تداخل بينهما أقل طهر كأن رأت بعد خمسة أي السابقة التي نبتت بها العادة عشرين ضعيفاً ثم خمسة قويا ثم ضعيفاً فقد ر العادة أي من أول العشرين وهو خمسة حيض أي لوقوعه في محل العادة والقوى حيض آخر أي لقوته فراجعهم (قوله حكم بان حيضها العشرة) ثم ان انقطع الدم بعد شهر تلك العشرة ثبت لها بها عادة ناسخة للاولى فلورأت بعد ذلك بصفة واحدة حكم بان حيضها عشرة منه في محل تلك العشرة فان لم ينقطع الدم رجعت الى خمسة الاولى فقط لان ثبوت العادة بها محقق بوجود الطهر بعدها بخلاف العشرة فقوله لم يثبت للعادة بالتمييز عادة ناسخة للاولى محمول ما اذا انقطع الدم بعدها وبذلك علم سقوط ما أطال به شيخنا عن غير فراجعهم (قوله أو متحيرة) سميت بذلك لتحيرها في أمرها فهي بكسر التحتية وقيل بفتحها من باب الخذف والايصال والاصل متحيرة في أمرها يقال لها محيرة بكسر التحتية لانها حيرت الفقيه في أمرها وفتحها لان الشارح فوق السبع ردت الى الست احتياطا فان قصت عاداتهن كلهن عن الست أو زادت على السبع فالاصح اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لانه أقرب الى عاداتهن (قول الشارح ثم ستة في آخر ثم استحيضت) أي في آخر (قول الشارح حكم بان حيضها العشرة على الاول) اعلم أن المبتدأة المميزة ذكر وفي شأنها ان ما بعد القوى استحاضة وان تمادى سنين وقضية قولهم هنانا التمييز يفسخ العادة السابقة ويثبت به عادة جديدة ان الاشهر التي تلي شهر التمييز تحيض المرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز وان أطبقت السماء فيها بصفة واحدة وقد يشكك على ما تقرر في المبتدأة قال ابن الصلاح فليحمل قولهم نبتت العادة بالتمييز على من ثبت لها به مع الحيض طهر غير عن الدم المطبق (قول المتن أو متحيرة الخ) قال الرافعي

الروضة كاصلا ومعنى من الابوين بقرينة الثاني المعبر في مهر المثل ما في الكفاية انه لا فرق بين الاقارب من الاب أو الام (أو معتادة بان سبق لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (فتد اليه ما قرا ووقتاً) بان كانت حافظة لذلك (وتثبت العادة) المرتب عليها ما ذكر (بمرة في الاصح) لانها في مقابلة الابتداء والثاني بمرتين لانها من العود في حاض خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت ردت الى الخامسة على الثاني لتكررها والى الستة على الاول ومن حاضت خمسة ثم استحيضت ردت اليها على الاول وهي كابتداء على الثاني ذكره الشيخ في المذهب (وبحكم للعادة المميزة بالتمييز لا العادة) المخالفة له (في الاصح) لانه أقوى منها بظهوره والثاني بحكم بالعادة فلا كانت عاداتها خمسة من أول الشهر وبقية طهر فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أخر حكم بان حيضها العشرة على الاول والخمسة الاولى منها على الثاني والباقي عليها طهر (أو) كانت (متحيرة)

حبرها فيه وهي من المعتادة لكنها ناسية لعادتها قدرا ووقتا وأجد هما ويلحق بها من شكت في الوقت أو في انها مبتدأة أو معتادة فلو قال كأن كان أولى ليشمل هذه الأقسام لكنه ناظر الى قول بعضهم ان اطلاق التحجير على غير الناسية لها محار أي من حيث الاسم لا من حيث الحكم فتأمل (قوله فتحيض) بالتشديد والبناء للجبهول كما تقدم (قوله يوم وليلة) أي من أول الشهر الهلالي على هذا القول المرجوح اتعذر معرفة وقت ابتدائه فلا ينافي بما مر من أن شهر المستحاضة ثلاثون يوما فتأمل (قوله وجوب الاحتياط) قال شيخنا الرمي قبل سن اليأس فلا يجب بعده وفيه نظر بما مر من ردها لعادتها وان بلغت سن اليأس الآن يجب بان لها هناك وقت حيض معلوم فاحتمل خلافه هنا فتأمل نعم تعدد بثلاثة أشهر في الحال دفعها للضرر (قوله فيحرم الوطء) قال بعضهم الامن خاف العنت بالاولى من جوازها حينئذ مع الحيض المحقق كما مر وغير الوطء من المباشرة حرام أيضا وانما خص الوطء لانه محل الاتفاق وتجب نفقتها على زوجها ولا خيار له في الفسخ لتوقع الوطء بالنساء (قوله والقراءة) أي بقصد القرآن فلا حرمه في الاطلاق أو قصد الفرك كما في الجنب وحينئذ فلا حاجة لقولهم وتدفع النسيان بالنظر في المصحف أو باجرائه على القلب أو بالقراءة في الصلاة لجوازها فيها ولو لجعل القرآن طلب القراءة فيها مع عدم تحقق المانع وبذلك فارت الجنب لا يقال يلزم على هذا أنه لا يعتد بقراءتها الفاتحة في الصلاة بغير قصد القراءة لانا نقول ان كانت حائضا فصلاتها غير معتد بها فلا فائدة في قصد هاتوا لقراءتها معتد بها بلا قصد وبذلك علم أن طلبهم قصد القراءة في غير الفاتحة الا لزم على قولهم يجوز لها قراءة جميع القرآن فيها لا حاجة اليه بل الوجه تركه وليس طلب السورة منها أو ارادة الثواب لها محجوزا لذلك مع احتمال الحرمة فتأمل (قوله وتصل) أي ولو في المسجد كما يدل له كلام اصحاب وصريح به ابن حجر وغيره كما في الجنابة المشكوك فيها كما مر ولا وجه لقول شيخنا انه لا يجوز لها دخوله الا لما يتوقف عليه كالتحية والطواف فراجع (قوله الفرائض) ولو نذر او كفاية فتكتفي صلاة الجنابة منها ويسقط بها الحرج ولو مع وجود متطهر كامل قاله شيخنا الرمي وأتباعه ويتجه خلافه موافقة للخطيب ومن ثمة تؤخر لما بعد (قوله وكذا النقل) من راتب وغيره قبل الفرض وبعده في الوقت وبعده بالنقل المطلق بعد الوقت كما تقدم عن والشيخنا الرمي وتقدم ما فيه وغير الصلاة مثلها كاعتكاف وطواف من فرض ونقل (قوله وتغتسل) أي تتطهر لكل فرض ولو كفاية ولا يلزمها المبادرة به وان خرج وقته وحرم عليها نعم ان أخرت الاصلحة الصلاة لزمها الوضوء (تنبيه) اكتفاؤهم بالغسل صريح في اندراج وضوئها فيه وهو كذلك

انما يخرج الحافظة للقدر عن التحجير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقد رخص الحيض انتهى (قول المتن بان نسبت) يعني لم تعلم ليشمل من اعتبرها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم أفادت وهي مستحاضة (قول الشارح ولا تميز) أمام التمييز فهو المعتبر (قول المتن في قول كابتدأة) أي فعلى هذا القول لا عبرة بالتحجير بل يقضى بان حيضها يوم وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها الاحتياط نعم تخالف المبتدأة السابقة في أن حيض ذلك من أول رؤية الدم وحيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتدائه (قول الشارح فتحيض) بتشديد الياء يوم وليلة أي لان العادة المنسية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالمعدومة كما أن التمييز اذا فقد بعض الشروط كان كالعدم ولما في القول الثاني من المشقة وقوله يوم وليلة أي من أول الشهر لانه الغالب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول (قول الشارح وطهرها ببقية الشهر) أي الهلالي (قول المتن والمشهور وجوب الاحتياط) لكن تعدد بثلاثة أشهر في الحال دفع للضرر (قول المتن فيحرم الوطء) أي وعليه النفقة ولا خيار لان وطأها يتوقع (تنبيه) حكم الاستمتاع بها بغير الوطء كالحائض (قول المتن والقراءة في غير الصلاة) بخلاف الصلاة ولو اغير الفاتحة (قول المتن وكذا النقل في الاصح) خلاف نفل الصلاة جاري نفل الصوم والطواف

بان نسبت عادتها قدرا ووقتا) ولا تميز (في قول كابتدأة) غير مميزة فتحيض يوم وليلة وطهرها ببقية الشهر على الاظهر السابق (والمتشهور وجوب الاحتياط) وليست كالمبتدأة لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر (فيحرم الوطء ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة) لاحتمال الحيض (وتصل الفرائض أبدا) لاحتمال الطهر (وكذا النقل في الاصح) اهتماما به والثاني بقول لاضرورة اليه (وتغتسل

لانه ان كان غسلها بعد الانقطاع في الواقع فهو مندرج فيه قطعاً والا فهو وضوء بصورة الغسل فقول بعضهم بعدم اندراجها في غسلها لانه لا احتياط غير مستقيم ورده أيضاً قولهم انها لو نوت فيه الا كبر كفها لان جهل حدثها جعلها كالغالطة ولما فعل النفل بغسل الفرض كما علم (فرع) قال الشيخ الطبري لولم تحدث بين الغسلين لم يجب عليها الوضوء وفيه نظر لان ارادة غير حدثها الدائم لا يستقيم وحيث وجب الغسل بحدثها الدائم مع احتمال كونه ليس حيضاً فأولى أن يجب الوضوء لتحقق كونه خارجاً ولو غير حيض وانما اغتفر وجوده في المعتادة للضرورة وحيث بطل بالنسبة للغسل فأولى أن يبطل بالنسبة للوضوء فتأمل (قوله لاحتمال الانقطاع) وانما ألوا هذا الاحتمال حالة الطهارة وقبل الصلاة وفيها لانه لا حيلة في دفعه كما ألوا احتمال طرو الحيض قبل الصلاة فلم يوجبوا تركها ولا المبادرة بها وقبل الطلاق فلم يحرموه كل وقت نعم قدم عن شيخنا الرمي أن حيضها يوم وليلة من أول الشهر الهلالي ومقتضاه الحرمة فيه قطعاً والجواز في بقية الشهر قطعاً وسيأتي في العدد انها لو طلقت وقدمت من الشهر أكثر مما يسع حيضاً وطهرت انقضت عدها بشهرين بعد تلك البقية ومقتضاه الحرمة فيها وفيما يقابلها من الشهرين قطعاً والحل في غير ذلك قطعاً وقد يجاب بأن اعتبار ذلك للضرورة ولا يمنع من قيام الاحتمال مطلقاً فتأمل (تمة) قد نص الشافعي رضي الله عنه والاصحاب قاطبة على أنه لا قضاء على المتحيرة وان صلت في أول الوقت واعتصمه شيخنا الزبيدي وشيخنا الرمي كوالدهما الخطيب وغيرهم وقال الشيخان بوجوب القضاء عاها في كيفية طرق تطالب من المطولات (قوله وتصوم رمضان) أي وجوباً وكذا كل صوم فرض ولو نذر ما صومها طواصوم النفل بالأولى من صلاته كما ص (قوله كاملين) حال مؤسسة وصح بحجتها من النكرة لجمعها مع المعرفة واعتبار السكال فيهما لقوله فيحصل من كل أربعة عشر نعم ان سبقت عاداتها بانقطاع الدم ليل يحصل من كل خمسة عشر ولا يبقى عليها شيء (قوله ويطرأ الدم في يوم الخ) وهذا ما عليه الأكثر ونص الشافعي وأصحابه على أنه يحصل من كل خمسة عشر لان تقدير طريان الحيض نهارة تقدير للفقد بعد الانقضاء والاصل عدمه محمول على ما اذا علمت الانقطاع ليلاً كما تقدم وفيه نظر لان هذا الحل لا يناسب التعليل المذكور مع أن قولهم انه من تقدير طريان المفسد انما يناسب اليوم الاول وانما يقال فيما بعده انه من سبق المانع الا ان يقال لما كان فساد غير الاول مرتباً على الطرق فيه جعل طروا في الجميع فتأمل (قوله من ثمانية عشر) قال ابن قتيبة ترسم بالالف مع اثبات هاء التأنيث ومع حذفها واثبات المثناة التحتية مفتوحة وساكنة ومع المثناة وكسر النون وفتحها ويرسم بحذف الف مع اثبات المثناة هكذا ثمانية عشرة وأشار المصنف بقوله ثم تصوم الخ الى انه يشترط أن يقع قدر ما بقي عليها في طهر يقينا سابق على الحيض أو متأخر عنه وله قواعد منها

أيضا لكن محل جواز النفل مطاقاً ما لم يخرج وقت الفريضة على ما في المجموع والتحقيق وشرح مسلم خلافاً لما في الزوائد (قول المتن لكل فرض) ثم يكفي غسل واحد للطواف وركعتيه اذا أوجبتاها (قول الشارح بعد دخول وقته) أي ولا يلزمها البدار لانه يمكن تكرار الانقطاع بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع الفعل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه وبحث الرافعي وجوب البدار لان فيه تعليل الاحتمال (قول المتن كاملين) ولو قال كاملاً كان أولى نعم حصول أربعة عشر من كل تتوقف على كون رمضان ثلاثين (قول المتن ثم تصوم من ثمانية عشر الخ) إشارة الى طريقة مذكورة في الحاوي وغيره كما أن قوله بنقد ويمكن قضاء يوم الخ إشارة الى طريقة أخرى كذلك ذكر صاحب البهجة الأولى بقوله

أو فتصم مثل الذي فات ولا ثم من السابع عشر تبعاً

وبين ذين اثنين كيف وقع هذا الضعف سبعة أيام

والثانية بقوله قبل ذلك

وأزول الخ

لكل فرض) بعد دخول وقته لاحتمال انقطاع الدم حينئذ قال في شرح المذهب عن الاصحاب فان علمت وقت انقطاعه كعند الغروب لزمتها الغسل كل يوم عقب الغروب وتصل به المغرب وتتوضأ لباقي الصلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه (وتصوم رمضان) لاحتمال أن تكون طاهرة جميعه (ثم شهراً كاملين) بان يكون رمضان ثلاثين وتأتي بعده بثلاثين يوماً متوالية (فيحصل لها) (من كل) منهما (أربعة عشر) يوماً لاحتمال أن تحيض فيهما أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم وينقطع في آخر فتفقد ستة عشر يوماً من كل منهما فان كان رمضان ناقصاً حصل لها منه ثلاثة عشر يوماً (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوماً (ثلاثة) أو لها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان) لان الحيض ان طرأ في اليوم الاول من صومها فغايته ان ينقطع في السادس عشر فيصح لها اليومان الاخيران وان طرأ في اليوم الثاني

صححها الاول والاخير أو في الثالث صححها الاولان أو في السادس عشر صححها السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر صححها السادس عشر (١٠٨) عشر والسابع عشر (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر) من

اليوم الاول لان الحيض ان طرأ في اليوم الاول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الاول وان كان آخر الحيض الاول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وان حفظت شيئا) من عادتها دون شيء كان حفظ الوقت دون الفسر أو عكس ذلك (فلا يقين) من حيض وطهر (حكمه وهي في المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطء وطاهر في العبادة وان احتمل انقطاعا وجب الفصل لكل فرض) احتياطا ويسمى محتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه والذي لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه والحافضة للوقت كأن تقول كان حيضي يتبدى أول الشهر فيوم و ليلة منه حيض بيقين ونصفه الثاني طهر بيقين وما بين ذلك محتمل الحيض والطهر والانقطاع والحافضة للقدركان تقول حيضي خمسة في الشهر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها أو علم اني في اليوم الاول طاهر فالسادس حيض بيقين والاول طهر بيقين كالعشرين الاخيرين

ما يمكن فيها قضاء أربعة عشر يوما فأقل وهي ان يقال تصوم قدر ما عليها متواليات تصوم قدره كذلك من سابع عشر أول صومها وتصوم يومين بين الصومين سواء وصلتهما بالصوم الاول أو بالثاني أو لم تصلهما بواحد منهما أو وصلت أحدهما بالاول والاخر بالثاني ومن هذا الاخير ما ذكره المصنف في قضاء اليومين (تنبيه) أوصل بعضهم صور قضاء اليومين الى ألف صورة وصورة واحدة فليراجع (قوله ويمكن قضاء الخ) أشار بذلك الى طريقة ذكرها الدارمي استدراكا على الاصحاب في اقتصارهم على الاولى مع أن الصوم عليها أقل منه على الاولى لكنها انما تأتي في قضاء سبعة أيام فأقل وهي ان يقال تصوم قدر ما عليها مع زيادة يوم مفرقا في خمسة عشر يوما ثم تصوم قدره أيضا مفرقا بعد سادس عشر أول صومها بشرط ان تترك بين هذين الصومين بقدر ما بين الاثنين فأقل ويمكن قضاء اليومين عليها بصوم خمسة أيام فقط بان تصوم يوما وثلاثة وخامسة وسابع عشرة وتسعة عشر وقد أشار اليها في المنهج فراجعها (تنبيه) هذا الذي تقدم في صوم غير متتابع أما المتتابع بنحو نذر فان كان سبعة فأقل صامت قدره متواليات ثلاث مرات بشرط كون الثالث من سابع عشر الاول وان تفصل بين الصومين بيوم فأكثر وان كان أربعة عشر فأقل صامت قدره كذلك بالاضطر الاول مع زيادة صوم يومين متصلين بالصوم الاول وان كان شهرين صامت مائة وأربعين يوما متواليات والله أعلم (قوله وان حفظت) أي المتحيرة لا بقيد ههنا السابق (قوله شيئا) أي الوقت فقط أو القدر فقط بقيد الآتي وأخر هذين القسمين عن حكم الصوم في القسم السابق لمخالفتها له من حيث ان فيهما حيضا محققا وطهرا محققا (قوله حيض بيقين) أي باعتبار اخبارها وكذا الطهر (قوله في الشهر الاول) فيلاد منه فان قالت خمسة ولا أعلم ابتداءها فهي من القسم الاول ونبه بالوطء على ما لحق به مما مر وبالعبادة على ما لحق بهما مما تقدم أيضا ومحل غسلها لكل فرض فيما فيه احتمال الانقطاع والافسك فيها الوضوء كافي شرح البهجة وغيره (قوله محتمل للانقطاع أيضا) اقتضت هذه العبارة أن الطهر الذي بعد السادس ليس ناشئا عن الانقطاع وأنه أصلي كالتي قبله وليس كذلك لانه غير ممكن مع تبين الحيض قبله فالوجه أنه ناشئ عن الانقطاع أيضا قطعاً فاعلم المراد أن الانقطاع ممكن الوجود في الثاني دون الاول مع قطع النظر عن وصف الطهر (قوله والنقاء) أي الذي لم يباغ خمسة عشر يوما (قوله بين دماء أقل الحيض) أي قدر أقله فاكثر كما مر

ومرة تأتي بفوت الصوم مع واحد حتى يده في عشره مع خمسة مفرقا ومنه سابع عشر كل صوم والى خامس عشر الثاني عنه فعلا

الخ ثم اقتصر المصنف على قضاء الصوم ظاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة لكنه رجح كالأقوى الوجوب (قول الشارح صححها الثاني والثالث) أي لان الحيض السابق ينقطع في الاول فيفسد (قول المتن والسابع عشر) إشارة الى طريق الدارمي وعلى الطريقة الاولى انما يخرج عن عهدة اليوم باربعة أيام (قول الشارح كان تقول الخ) هذا المثال يرشدك الى ما قاله الدارمي رحمه الله من ان الحافضة لقدر الحيض انما يخرج عن التحريم المطلق اذا حفظت أيضا قدر الدور وعلمت وقت ابتداءه هذا القطة ومنه نقات (قول المتن والاطهر ان دم الحامل الخ) أي ولا تنقض به العدة بالاقراء أي ان كان الحمل لصاحبها ومن شبهة فان كان من زنا انقضت العدة به (قول الشارح ومقابلها فيها يقول هو دم فساد) ويستند أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا وطاس ألا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وجه الدلالة أنه جعل الحيض دليلا على براءة الرحم فدل على ان الحمل لا تحيض ورد بان الشارع انما يحكم ببراءة الرحم به بناء على الغالب فان

وقوع والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر محتمل للانقطاع أيضا (والاظهر ان دم الحامل والنقاء بين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) أما في الاولى فلانه بصفة دم الحيض ومقابلها فيها يقول هو دم فساد اذا الحمل يسهل مخرج دم الحيض

وسواء على الاول نخلل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوما أم أقل وقبل في نخلل الأقل ليس محبب وأما الثانية وهي ان ترى وقتها ووقتاً نقاء وهكذا ولم يجاوز ذلك خمسة عشر يوماً ولم تنقص الدماء (١٠٩) من أقل الحيض فهي حيض

والنقاء بينهما حيض في الاظهر تبعاً لها والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق والنقاء بعد آخر الدماء طهر قطعاً وان نقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وان زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوماً فهي دم استحاضة (وأقل النفاس) أي الدم القوي أوله يعقب الولادة (لحظة وأ كثره ستون) يوماً (وغالبه أربعون) يوماً فيما استقرأه الامام الشافعي رضي الله عنه وعبر بدل اللحظة في التحقني كالتنبية بالجمعة أي الدفعة وفي الروضة كالشرح بانه لاحداق له أي لا يقتصر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاساً ولا يوجد أقل من حجة ويعبر عن زمانها باللمحة فالمراد من العبارات واحد (ويحرم به ما حرم بالحيض) قياساً عليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما صرح به الرافعي في بابه والمصنف هنا (وعبوره ستين) يوماً (كعبوره) أي الحيض (أ كثره) فينظرأ مبتدأة في النفاس

(قوله والثاني) فيه اشارة الى أن محل الخلاف في غير العدة ونحوها (قوله النفاس) سمي بذلك لانه يعقب نفاساً غالباً كما هو ولغة الولادة أي ونحوها وشرعاً ما ذكره كاعلم (قوله يعقب الولادة) لوقال يعقب فراغ الرحم من الحمل كما مر لكان أولى ليشمل نحو المضاغة وليخرج ما بين التوأمين فانه دم فساد أو دم حيض ان كان في زمنه كما مر والمراد يعقب الولادة أن يوجد قبل مضي خمسة عشر يوماً من تمامها وان لا يوجد في أثنائه نقاء خمسة عشر يوماً متصلاً والا فهو حيض والاول خالية عن النفاس وحيث لم تر نفاساً يعقب الولادة فلزوجها وطؤها وعليها أن تصلي وغير ذلك لان الاصل عدم وجوده فان وجد قبل مضي خمسة عشر يوماً فهو نفاس وكذا ما قبله كما في نقاء الحيض فاصلته مثلاً يقع لها نفاساً مطلقاً لكان لا تنقطع الحرمة على وطء الزوج وهكذا بقية الاحكام وقال شيخنا الرمي انما يحجب من النفاس من حيث عدده من الستين يوماً أو الاربعين يوماً مثلاً لان غير ذلك حتى لو لم تكن صلت فيه وجب عليها قضاء صلاته وغير ذلك ونوزع فيه بما هو واضح فراجع (قوله وأ كثره ستون) وقال أبو حنيفة وأحدأ كثره أربعون يوماً (قائمة) قد أبدى أبو سهل الصعلوكي حكمة لكون أكثر النفاس ستين يوماً فقال لان دماء الحيض غذاء للحمل بعد نفخ الروح فيه فلا يبقى منه شيء يخرج بعد الولادة وقبل ذلك أربعة أشهر نصفها حيض وهو ستون يوماً يحتاج الى خروجه بعد الولادة في مثلها أي ولا نظر الى كونها قد جمع الدم فيها في أزمنة متفرقة وخروج في أزمنة متوالية فتأمل (قوله قياساً عليه) أي قياساً للنفاس على الحيض فهو مثله قال الرافعي الا في أمرين أحدهما عدم نعلق البلوغ به لوجوده قبله وثانيهما عدم نعلق العدة والاستبراء به أيضاً لخصوصهما قبله بمجرد الولادة نعم لا تنقضي العدة بحمل الزنا كما يأتي وينبغي أنها تنقضي بالنفاس بعده فراجع وزاد بعضهم ثالثاً وهو عدم سقوط صلاة بأقله (قوله والمصنف هنا) أي في هذا الباب من الروضة (قوله ولا يضبط في الضعيف) أي فهو مستثنى وقوع حيض الحامل نادر فاذا خاضت المرأة حصل الظن ببراءة الرحم اذا اظهر عدم حملها فان بان خلافه على التدور بأن تبين بعد ذلك أنها حامل وجب العمل بما بان (قول الشارح وسواء على الاول نخلل الخ) بل لو اتصل بها كان كذلك (قول الشارح ولم يجاوز الخ) أي فان جاوزه فهو استحاضة وان نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر (قول الشارح والنقاء بينهما حيض في الاظهر) أي ولو كثر جداً (قول الشارح والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها) أي كالجامع (قول المتن النفاس) هو لغة الولادة (قول الشارح أي الدم الذي أوله يعقب الولادة) مثله لو ولدت ولداً جافاً ثم رأت الدم قبل خمسة عشر يوماً فانه نفاساً من حين الولادة على الاصح وقوله الولادة أي ولو عاقبة أو مضغة ولو خرج بين توأمين فهو حيض لان نفاس (تنبيه) لو ولدت ولم ترد ما أصلاً الا بعد خمسة عشر يوماً قال فلا نفاس لها بالكاية في أصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب انتهى قلت ومنه يؤخذ جواز وطء هذه المرأة يعقب الولادة (قول المتن وأ كثره ستون) قال الاستوى أبدى الاستاذ أبو سهل الصعلوكي لذلك معنى لطيفاً دقيقاً نقله عن ابن الصلاح في فرائد رطله وهو ان المني يكت في الرحم أربعين يوماً لا يتغير ثم يكت مثلها علقه ثم يكت مثلها مضغة ثم ينفخ فيه الروح والولد يتغذى بدم الحيض وحينئذ فلا يجمع الدم من حين النفخ لانه غذاء للولد وانما يجمع قبل ذلك ومجموع المدة السابقة أربعة أشهر وأ كثره الحيض خمسة عشر يوماً فيكون أكثره ستين يوماً انتهى قلت قضية هذا أن يكون الغالب أي غالب النفاس أربعين يوماً وعشرين أو ثمانيناً وعشرين ولم يقولوا به (قول الشارح أي الدفعة) وهي بضم الدال (قول الشارح ولا يضبط في الضعيف) أي لان الطهر بين أكل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر

أهم معتادة مميزة غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فتد البتة المميزة الى التمييز بشرط أن لا يزيد القوي على ستين يوماً ولا يضبط في الضعيف وغير المميزة الى لحظة في الاظهر والمعتادة

من التشبيه كما استثنى منه نقص القوى عن الأقل أيضا (فرع) يجب على المرأة تعلم أحكام الحيض وما
معه ويحرم على زوجها منعها من الخروج لتعلمه إلا أن علمها بنفسه أو بسؤاله ويحرم عليها الخروج لزيارة
القبور أو أهلها أو غيرهم أو لحضور مجلس ذكر أو جماعة بغير رضاه وله وطؤها عقب طهرها بلا كراهة
وان خافت عود الدم لكن يندب له التوقف احتياطا (فائدة) الوطء قبل الفسل في الحيض أو بعده يورث
الجنام في الولد كاقيل والله أعلم

(كتاب الصلاة)

بالمعنى الشامل للفرض والنفل وهي تطلق لغة بمعنى الرحمة وبمعنى التعبد وبمعنى الدعاء وغير ذلك ومنه ما مر
أول الكتاب أنهم من الله رحمة الخ وقال النووي أنه معنى شرعى أيضا فهو مما اتفق فيه الشرع واللغة وهي
ما خوذت من ذلك أو من صلبت العود بالنار لئلا ينبت لانها تلين القلب ولا مانع من كون ذلك اشتقاقا إذ يجوز
اشتقاق الواوى من البأى وعكسه كالبيع مشتق من الباع والعيد مشتق من العود أو مأخوذة من الصلوات
وهما عرفان عند خاطرة المولى من الجانبين ينحنيان بانحنائه عند ركوعه وسجوده وقيل غير ذلك وشرعا
أقوال وأفعال مفتوحة بالكبير محتزمة بالتسليم غالبا أو وضعها فلا ترد صلاة الأخرس والمريض لعروض
المانع ودخل في التعريف صلاة الجنابة لأن قياماتها أفعال وان لم يحدث بها من حلف لا يصلى نظرا للعرف
وخرج سجدة التلاوة ونحوها لأن المراد بالاقوال والأفعال الواجبة فقط لأن المندوب ليس من حقيقته بل
هو تابع عارض فيها وفرض ليلة الأسراء سبع وعشرين من رجب قبل الهجرة بسنة ونصف على الأصح
وهي أفضل أركان الإسلام بعد الإيمان ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة على الصحيح (قوله أى المفروضات) هو
تفسير بالمرادف كما يصرح به كلام الشارح في الأذان كإتأني وذكر بعضهم أن المكتوب أعظم فيشمل المندوب
(قوله فى كل يوم وليلة) أى ولو تفدير أيهما كأيام الدجال وليلة طلوع الشمس من مغربها فقد ورد أنها
قدر ثلاث ليال خلا فالن نازع فيه (قوله خمس) أما خصوص كونها خسا فتعبدى وكذا خصوص عدد كل
صلاة وكذا مجموع عدد الخمس من كونه سبع عشرة ركعة وبعضهم ذكر لهذا حكمه بأن ساعات اليقظة سبع
عشرة ساعة منها النهار اثنا عشر ونحو ثلاث ساعات أول الليل وساعتين آخره فكل ركعة تكفر ذنوب
ساعة فتأمل ودخل في الخمس الجمعة لأنها خامسة يومها وإيراد بعضهم لها مردود بقوله كل يوم مع أن الأخبار
بوجوب الخمس وقع قبل فرض الجمعة وحين فرضت لم تجتمع مع الظهر فتأمل وجع الخمس من خصوصيات
هذه الأمة فقد ورد أن الصبح كانت لآدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء لليونس
كما قاله الرافى وأفضل الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرهما ثم صبحها ثم صبح غيرهما ثم العشاء ثم الظهر
ثم المغرب وأفضل الجماعات تابع لفضل الصلاة كما قاله العبادى لكن الذى نقله شيخنا الرملى وغيره أن جماعة
عصر الجمعة وغيره سواء وأنهم مؤخرون عن جماعة العشاء وستأتى (قوله كما هو معلوم) أى كونها خسا معلوم
من الدين بالضرورة أى علم ذلك ضرورى يشترك فيه كل أحد لا يتوقف على نظر واستدلال بعد ثبوت
أصله بما سيذكره (قوله خمسين صلاة) لكن غير هذه الخمس لم تعلم كقيمتها ولا كقيمتها وفى كلام الجلال
السيوطى ما يرشد إلى أنها على هذه الكيفية فكانت الظهر ثلاث عشرة والعصر كذلك وهكذا وقال أيضا إن
النسخ لم يقع فى حقه صلى الله عليه وسلم فبقاؤها من خصوصياته ونازع فيه بعضهم بأنه لم ينقل أنه فعلها
كذلك فى يوم ولا فى وقت مع توفر الدواعى على الحرص عليه وأجاب بعضهم بأن من حفظ حجة على غيره

(كتاب الصلاة)

(قول الشارح أى المفروضات) أى على العين (قول المتن خمس) الصبح لآدم والظهر لداود والعصر لسليمان
والمغرب ليعقوب والعشاء لليونس ذكره الرافى فى شرح المسند وأورد فيه خيرا (قول الشارح ليلة الأسراء

المبصرة إلى التمييز لا العادة فى
الأصح وغير المبصرة الحافظة
إلى العادة وتثبت بجمرة فى
الأصح والناسية إلى مرد
الابتداء فى قول وتحتاج فى
الآخر الأظهر فى التحقيق
(كتاب الصلاة)

(المكتوبات) أى
المفروضات منها كل يوم
وليلة (خمس) كما هو
معلوم من الدين بالضرورة
وأصله قوله صلى الله
عليه وسلم فرض الله على
أمتى ليلة الأسراء خمسين
صلاة فلم أزل أراجع
وأساءه التخفيف حتى

جعلها خسا في كل يوم
وليلة وقوله للاعرابي خسا
صلوات في اليوم واليلة
ولعاذ لمابعته الى الجن
أخبرهم أن الله تعالى قد
فرض عليهم خمس صلوات
في كل يوم وليلة رواها
الشيخان وغيرهما (الظهر
وأول وقته زوال الشمس)
أي وقت زوالها وعبرة
الوجيز وغيره بدخل وقته
بالزوال (وأخره مصير)
أي وقت مصير (ظل الشيء)
مثله سوى ظل استواء
الشمس) أي الظل الموجود
عنده وبيان ذلك أن
الشمس اذا طلعت وقع
لكل شاخص ظل طويل
في جهة المغرب ثم ينقص
بارتفاع الشمس الى أن
تنتهي الى وسط السماء
وهي حالة الاستواء ويبقى
حينئذ ظل في غالب البلاد
ثم تميل الى جهة المغرب
فيتحول الظل الى جهة
المشرق وذلك الميل هو
الزوال والاصل في المواقيت
حدث أمي جبريل عند
البيت مرتين فصلى في
الظهر حين زالت الشمس
والعصر حين كان ظله أي
الشمع مثله والمغرب حين
أفطر الصائم والعشاء حين
غاب الشفق والفجر

(قوله جعلها خسا) أي من الصلوات بدليل خبر الاعرابي مفروضة بدليل خبر معاذ ووجوبها عينها لا مجال
للعقل فيه وهو موسع في جميع وقتها لكن يجب في أول العزم على الفعل أو الشروع فيه ولا يفتى عن هذا
العزم ظهور حال الشخص أنه لا يخرج الصلاة عن وقتها ولا العزم العام عند أول التكليف على الاتيان
بكل واجب في وقته واذا مات قبل الفعل لم يأنم مالم يغلب على ظنه الموت لان تأنيبه بخروج الوقت محقق
وبهذا افارق الموت قبل الحج من استطاع فانه يأنم من آخر سني الامكان عند شيخنا وقال غيره من أولها
(قوله الظهر) بدأ بها لانها أول صلاة ظهرت في الوجود بل وأول صلاة فرضت اما باخبار الله صلى الله عليه
وسلم أو بتوقف الوجوب على التعليم بالفعل لا بالقول خلافا لمن توهمه وسميت بذلك لما مر ولفعلمها في وقت
الظاهرة ولان وقتها أظهر الاوقات وصرح به نداء وما يأتي أنه صلاها بهذه الهيئة فما قيل انه صلاها بغير ركوع
غيره مستقيم فراجع (قوله بدخل وقته بالزوال) أي فوقت الزوال ليس من الوقت وان أهميته عبارة
المصنف مع أن فيها إيهام الاخبار بالمعنى عن الزمان وقد أشار الشارح الى الجواب عنه والزوال المراد هو
ميل الشمس عن وسط السماء كما سيذكره ويعرف بحديث الظل بعد عدمه أو بزادته فهو تنهاى قصره
وذلك بحسب ما يظهر لنا والافقد قال جبريل أن حركة الفلك بقدر النطق بالحرف المحرك قدر خمسمائة عام
أو أربعة وعشرون فرسخا (قوله ظل الشيء مثله) لا يخفى أن الظل يوجد في جميع النهار ويقال له بعد
الزوال التي أيضا وهو لغة السترو اصطلاحا أمر وجودى خلقه الله لنفع البدن وغيره لا عدم الشمس بل هي
دليل عليه والمثل القدر ويقال له القامة وهو طول كل شاخص على بسط الارض وطول كل انسان بقدره
سنة أقدام ونصف قدم تقر بياؤه ذاجلة الوقت وينقسم الى ستة أوقات وقت فضيلة وسبأى أنه بقدر
الاشتغال بها وبأسبابها وسننها وشروطها وأكل لقم يكسر بها حدة الجوع وتحفظ من حدث دائم ونحو
نعم وتنقسم وكن ذلك بالوسط المعتدل وقول القاضي انه الى ربع الوقت ضعيف ثم وقت اختيار قال
القاضي وهو الى نصف الوقت ثم وقت جواز الى أن يبقى ما يسع واجباتها واذا أحرم بها فيه فله الاتيان بسننها
لان تأخر بعضها الآن من المداخلة ثم وقت حرمة أي يحرم تأخيرها اليه لان إيقاعها فيه واجب ويحرم
الاتيان بمندوباتها اذا أحرم بها فيه ثم وقت ضرورة بادرارك قدر تكبيرة آخره ثم وقت عنده وهو وقت العصر
لمن يجمع (قوله أمي جبريل) أي صلى اماماني (قوله عند البيت) فيما بين الحجر بكسر الحاء والمحل المعروف
بالمحجة كذا قالوا وهو صريح في أنهم كانوا مستقبليين الكعبة وهو مخالف لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى
الى بيت المقدس بامر الله قبل الهجرة ثلاث سنوات لا يقال انهم صلاوا في ذلك المحل مستقبليين الشام لما ورد
انه لما أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل الكعبة بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك المحل فتأمل ذلك
وراجعه من أما كنه قال بعضهم انه لما أتى جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم لاجل تعليمه نادى صلى الله عليه
هي قبل الهجرة بسنة وقيل بستة عشر شهرا (قول المين الظهر) بدأ بها لانها أول صلاة صلاها جبريل
بالنبي صلى الله عليه وسلم فان قيل إيجاب الخمس كان ليلة الامراء فلم بدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهر
دون الصبح فالجواب محمول على حصول اعلامه صلى الله عليه وسلم بان أول وجوب الخمس من الظهر ذكره
النووي في شرح المهذب وأجاب غيره بأن الاتيان بها يتوقف على بيانها ولم يبين الا عند الظهر (قائمة)
قال الجوهري الظهر بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى وقيل سميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت
أو لانها تفعل وقت الظهيرة (قول المتن ظل الشيء مثله) الظل في اللغة السترو ثم الظل يكون في أول النهار الى آخره
والتي تختص بما بعد الزوال (قول الشارح الى وسط السماء) هو بفتح السين (قول الشارح وذلك الميل
هو الزوال) هذا الميل طريق معرفته حدوث الظل بعد فقد حالة الاستواء أو زيادته على الموجود فيها
وعبرة الاستوى ثم اذا مالت الشمس الى جانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق ان لم يكن قد بقي عند

وسلم الصحابة فاجتمعوا فقال ان جبريل جاء بهكم الصلاة فأحرم جبريل وأحرم النبي صلى الله عليه وسلم خلفه وأحرمت الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لكنهم لا يرونه فصاروا يتابعون النبي صلى الله عليه وسلم كالراية قال بعضهم وفي هذا نظر فراجعوا واحتياجه صلى الله عليه وسلم الى التعليم هنا تفصيلا لا ينافي كونه أعطي علم الاولين والآخرين اجمالا لان ذلك من مجزائه وهي ثلاثون ألف معجزة سوى القرآن وفيه ستون ألف معجزة (قوله حين حرم الخ) قال بعضهم هذا يفيدانه كان هناك صوم واجب لان الحرمة لا تتعلق بالمندوب الا أن يقال المراد حين امتنع على من يريد الصوم ولو نفلا (قوله فلما كان الغد) هو من طلوع الشمس نظرا الى حقيقة الاصلية فالصبح من اليوم الاول لذلك (قوله ما بين هذين الوقتين) أي ما بين مسلاصق أول الاولى عما قبلها وما لاصق آخر الثانية مما بعده وهذا من التقدير الذي تتوقف صحة الكلام عليه خصوصاً في وقت المغرب فيجب تقديره والتأويل بخلاف ذلك لا يخالف عن تكلف مع عدم الوفاء بالمراد تأمل (قوله قاله الشافعي رضي الله عنه) فيه حوازة بمحاذ وقت الفراغ والشرع فالمراد عقبه وبذلك يعلم ان صلى الله عليه وسلم مستعمل في الاعمال من الشروع والفراغ (قوله نافيا به اشترا كهما في وقت واحد) رد الما قاله الامام مالك من انهما مشتركان في قدرار بعركات ووافقه المزني من أنهما متناولاه قاله الامام أبو حنيفة من أنه لا يخرج وقت الظهر الا بمصير ظل الشيء مثليه وبه قال المزني في ثاني قوله (قوله وهو) ضميره عائذ الى ما قاله الشافعي ففي الحديث دليل على ذلك التأويل فقدم على عكسه الذي قيل انه الاول لانه الموافق للاصل من حل المقيد على المطلق مثلاً فتأمل (قوله دخل وقت افطاره) أي وقد كان معلوما عندهم فلا ينافي أن رمضان كان لم يفرض بعد اذ المراد وقت الافطار من مطلق الصوم فافهم (قوله اذا قبل الليل من ههنا) أي من جهة المشرق وأدبر النهار من ههنا أي من جهة المغرب والتسميح الذي ذكره الممنهج في كلام القاضي وغيره من شمول وقت الجواز في كلامهم لوقت الضرورة والحرمة (قوله العصر) وهو لغة العشي وهي الصلاة الوسطى في أرجح الاقوال (قوله وبه يدخل) أي فهو ليس من وقت العصر بل من وقت الظهر كما (قوله حتى تغرب) أي يتم غروبها حتى يمتد الى ما بعدها خارج وشمل الغروب حقيقة وتقديرا كما مر ولو عادت بعد غروبها عادت وقت العصر فصلاته الآن أداء كما في قصة الامام علي رضي الله عنه ونجى اعادة المغرب على من صلاها وقضاء الصوم على من أفطروا ولو حسبت استمرار الوقت (قوله وروى ابن أبي شيبة الخ) دفع بهذا الحديث ما يتوهم من الذي قبله ان مادون الركعة ليس من الوقت ولانه أصرح في المراد (قوله والاختيار) سمي بذلك لان جبريل صلى الله عليه وسلم اختار الصلاة فيه والاختيار وقوعها فيه والاختيار أن لا تؤخر عنه وهذا هو الذي اختاره المصنف

الاستواء ظل وزداد ان كان قد بقي والتحول الى المشرق بحديثه أو زباده هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر (قول الشارح والعشاء الى ثلث الليل) أي منتهاه الى الثلث (قول الشارح فأسفر) يحتمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الاسفار والافطاهه كما ترى انه أوقعها في الاسفار (قول الشارح أي مصير ظل الشيء مثله) قال الاسنوي غير انه لا بد من حدوث زيادة وان قلت وتلك الزيادة من وقت العصر لان خروج وقت الظهرا لا يكاد يعرف بدونها وقيل انها من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما (فائدة) العصر لغة العشي قال الجوهرى ومنه سميت صلاة العصر اه والعصران الغداة والعشي (قول الشارح وروى ابن أبي شيبة) انما احتاج الى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحة هذا دون ذلك فليتأمل اذ يحتمل أن يريد فقيرا أدركها بمعنى وجبت (قول المتن والاختيار الخ) قال الاسنوي من هذا التعبير يعلم أن تسميته بالاختيار لم يفيده من الرجحان أي على غيره من باقي الوقت وقال في الاقييد سمي بذلك لاختيار جبريل لايامه عبارة المصنف وصديقه يفيدك أن جميع وقت الظهر اختيار وهو كذلك

هل الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله أي الشيء مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كاشرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه نافيا به اشترا كهما في وقت وهو موافق لحديث مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر وقوله حين أفطر الصائم أي حين دخل وقت افطاره وفي الصحيحين حديث اذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله (أول وقت العصر) وعبرة الوجيز وقبره وبه يدخل وقت العصر (ويستقي) وقته (حتى تغرب) الشمس لحديث الصحيحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبة وقت العصر ما لم تغرب الشمس واصله في مسلم (والاختيار ان

اليها الوقت ما بين هذين
محول على وقت الاختيار
وبعد وقت جواز الى
اصفرار الشمس ثم وقت
كراهة أى يكره تأخير الصلاة
اليه (والمغرب) يدخل
وقتها (بالغروب ويبقى
حتى يغيب الشفق الاحمر
في القديم) كما سيأتى
واحتز بالأحرى ما بعده
من الاصفر ثم الابيض ولم
يذكره في المحرر لانصراف
الاسم اليه لغة (وفي الجديد
ينقضى بمضى قدر) زمن
(وضوء واسترورة وأذان
واقامة وخمس ركعات)
لان جبريل صلاها في
اليومين في وقت واحد
بخلاف غيرها وللحاجة الى
فعل ما ذكر معها اعتبار
مضى قدر زمنه والاعتبار
في جميع ما ذكر بالوسط
المعتدل وسيأتى سن
ركعتين خفيفتين قبل
المغرب في وجهه محجه
المصنف فقياسه كما قال في
الشرح الصغير اعتبار
سبع ركعات (ولو شرع)
فيها (في الوقت) على الجديد
(ومد) بالتطويل في
القراءة وغيرها (حتى غاب
الشفق الاحمر جاز على
الصحيح) من الخلاف
المبنى على الاصح في غير
المغرب أنه لا يجوز

(قوله بالنسبة اليها) ذكره في هذه وفي العشاء والصبح اشارة الى الجواب عن اختلاف صلاة جبريل
فيها في اليومين مع قول جبريل الوقت ما بين هذين الوقتين بخلاف وقت الظهر والمغرب (قوله وبعده
وقت جواز) أى زيادة على ما قبله من وقت الفضيلة والاختيار ومعنى الجواز فيه جواز أن تؤخر اليه
فرائضها والام بجزله المدقعا بل يحرم الاتيان بالمندوب فيها كما مر أو في وقت يسع فرائضها ففي جواز
مده وجهان أحدهما جوازه وان لم يدرك ركعة في الوقت وقلنا انها قضاء والثاني عدم جوازه على ما تقدم
(قوله ثم دقت كراهة) أى حتى يبقى ما يسعها فوق حزمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عند كما مر فلها
سبعة أوقات (قوله والمغرب) سمي بذلك لفعلها وقت الغروب اذ الغروب لغة البعد أو وقته أو مكانه
(قوله وضوء) الاولى طهر ليشمل التيمم والغسل وازالة النجس عن بدن أو ثوب ومكانه ويقدر مطلقا
(قوله عورة) لو أسقطه لكان أولى لما مر (قوله الى فعل الخ) خرج به القول وسيد كره (قوله
بالوسط المعتدل) أى لغالب الناس كما قاله شيخنا الرملى أو لفعل نفسه كما قاله ابن حجر ويلزم عليه طوله تارة
وقصره أخرى (قوله ولو شرع الخ) حاصله أنه اذا شرع في غير المغرب في وقت لا يسع الصلاة وان أدرك
ركعة في الوقت وقلنا انها أداء واذا شرع في مثل ذلك في وقت المغرب على القول الجديد فعلى الجواز في
غيرها يجوز فيها قطعاً وعلى عدم الجواز فيه يجري فيها وجهان أحدهما لا يجوز كغيرها والصحيح الجواز كما
بدل له الحديث فقوله ومد أى طول حتى استغرق وقت الشفق كما يدل له كلام الشارح ولبس المراد
به المد المخصوص لانه جاز في جميع الصلوات ولا كراهة فيه على الصحيح والمراد بقوله حتى غاب الشفق قرب
من غيبه فالغاية خارجة كما صرح به الشارح بعد نظر الإرادة هنا ومراده بقوله وبناء قائل الثاني الخ أنه خص
التطويل بالمد المخصوص أى وهو ممنوع عنده لانه لا يقول به هذا صريح ما قاله الشارح ولا يتجه فهم خلافه
ومافى غالب الشروح والخواشي من مخالفته ينفي عدم الميل اليه وعدم التعويل عليه والله الموفق

(قول المتن وفي الجديد الخ) قالوا وذلك يسع العشاء لو جعت معها فان لم يسع بسبب الاشتغال بالاسباب فلا
جمع وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز مدها وسلف لك ما في معناها ونقضه
بان سائر الصلوات يجوز مدها (قول المتن واسترورة) انظر هل المراد ستر جميع البدن أو أقدام الاسنوى رحمه
الله أن الحرقة في غير الصلاة لا يجب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط (قول الشارح بالوسط المعتدل) قال
الاسنوى السورة المعتبرة في الفرض تكون من قصار المفصل (قول المتن ومد حتى غاب الشفق) عبارة
الرافى ومد الى غروب الشفق قال الاسنوى وهو يقتضى الاتساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة الكتاب
قلت عبارة الكتاب أحسن خلافاً لابن النقيب (قول الشارح على الاصح في غير المغرب) هذا المبني عليه
صورته ما لو أخر غير المغرب من غير فعل حتى خرج بعضه بدليل قول الشارح كما سيأتى وهذا هو الآتى وأيضاً
فقوله المبني على الاصح صريح في ذلك لما استعرفه من كلام الروضة وأيضاً فكلام الروضة صريح
أو كما لصريح في ذلك قلت فما حكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت اذا شرع في وقت يسعها قلت قال في
الروضة لم يأت قطعا ولا يكره على الاصح ونقل من زوائده عن تعليق القاضى وجهاً قائلاً بالاسم قال الاسنوى
رحمه الله وقياس هذا الجزم بالجواز في المغرب انتهى قلت لعلها فارت غيرهما من حيث ان النبي صلى الله
عليه وسلم فعلها في اليومين في وقت واحد فكان ذلك ظاهراً في عدم جواز اخراج بعضها عن الوقت في
الصورة المذكورة فذهب اليه مقابل الاصح ومن ثم اتضح لك (٢) كون النبي صلى الله عليه وسلم المبني
عليه هو تأخير غير المغرب من غير مد أى اذا قلنا بتصريم ذلك على الاصح قلنا في المغرب اذا خرج بعضها بالمد
خلافاً لاختصاصها عن غيرها بكونها فعلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها فلا يرد ما عساه يتوهم

تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداه كاسياتي والثاني المنع كافي غير المغرب واستدل الاول بانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالاعراف الى الركعتين كاتهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقرأته لها تقرب من مغيب الشفق لتدبره ومدة في الصلاة الى ذلك يجوز بناؤه على (١١٤) امتداد وقتها اليه وعلى عدم امتدادها اليه وبناء قائل الثاني على الامتداد فقط

(قلت القديم أظهر والله أعلم) ورجحه طائفة قال في شرح المذهب بل هو جديد أيضا لان الشافعي علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت فيها أحاديث منها حديث مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق (والعشاء) يدخل وقتها (مغيب الشفق) أي الاحر المنصرف اليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويبقى الى الفجر) أي الصادق وسياق الحديث مسلم ليس في النوم تفريط وانما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس أي غير الصبح لما سياتي في وقتها (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) الحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (وفي قول نصفه) حديث لولا أن أشق على أمتي لأخرت صلاة العشاء

(قوله قلت القديم أظهر) ورجحه جماعة كثيرة منهم ابن المنذر وابن خزيمة والخطابي والسهيلي والغزالي والبقوي والروياقي والمجالي وابن الصلاح والطبري والنووي في جميع كتبه وأجاب النووي عما اعترض به الجديد من حديث جبريل بان جبريل انما يبين الاوقات المختارة ونحن نسلم أن وقت الاختيار في المغرب مساو لوقت الفضيلة نعم سقتني من كلام النووي الظاهر لما مر فيها ولولم يغيب الشفق عند قوم كأن طلع الفجر مع غروبه اعتبر بعد غروب الشمس زمن يغيب فيه شفق أقرب بلد اليهم أي قدر ذلك وبمضي ذلك يصلون العشاء ويخرج وقت المغرب مع بقاء شفقهم والمراد بقدر ذلك بالنسبة الجزئية الى ليل البلد الاقرب مثاله لو كان البلد الاقرب ما بين غروب شمس وطولها مائة درجة وشفقهم عشرون منها فهو خمس ليلهم لخمس ليل الآخرين هو حصة شفقهم وهكذا طالع فجرهم وعلى هذا فلا حاجة لما ذكره بعضهم من الاستدراك على عبارته وغيره كما علم بما رجحه وعلى هذا القديم فلها خمسة اوقات حقيقة وسبعة اوقات اعتبارا وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وهو أوله بقدر وقت الجديد ووقت جواز بكرة الى أن يبقى ما يسعها على ما مر ووقت حرمة بعده ووقت ضرورة ولها وقت عشر وزاد بعضهم وقتا آخر وهو ما زاد على وقت الفضيلة من وقت الجديد وسماه وقت جواز بلا كراهة وفيه نظر كما علم (قوله ظاهره) أي فليس صريحا وقال بعضهم بل هو صريح لان في التفريط يلزم كونها في وقتها وهو ما قبل الاخرى الا أن يقال يحتمل أن يراد في الحديث صلاة معهودة فلا يكون فيه لعموم المراد من الدليل (قوله والعشاء) وهي لغة أول الليل وليست من خصائص هذه الامة كما علم بما مر خلافا لمن قاله (قوله المنصرف اليه الاسم) قال فيه للعهد اما القهني كما مر في كلام الرافي أو الذي ذكرى هنا تقدمه في كلام المصنف (قوله لولا أن أشق) أي والمشقة تنافي الوجوب لا الندب (قوله عن ثلث الليل) أي الاول وللعشاء سبعة اوقات وقت فضيلة أوله واختيار الى آخر ثلثه وجواز بلا كراهة للفجر الاول ويكره الى الفجر الثاني ووقت حرمة وضرورة وعذر (قوله والصبح) بالضم ويجوز فيه الكسر وهو لغة أول النهار ويقال له الفجر وتسميته غداة خلاف الاولى لا مكروه على المعتمد (قوله معترضا) أي في عرض الافق من جهة المشرق فيما بين شماله وجنوبه والمستطيل الصاعد الى الاعلى الى وسط السماء والعرب تشبهه بذهب السرحان بكسر السين أي من ان المد في المغرب أولى بالجواز من غيرها (قول الشارح ومده) هو بضم الدال (قول المتن والعشاء) قال الاسنوي هو اسم لأول الظلام سميت الصلاة لانها تفعل فيه (قول الشارح المنصرف اليه الاسم) يعني عن هذا أن يقول الالف واللام فيه للعهد الذي كرى (قول المتن ثلث الليل) يجوز فيه ضم اللام واسكانها والنصف مثلث النون ويقال فيه نصيف على وزن رغيف وقالوا أيضا في الخمس خيس وكذا في الثمن والتسع والعشر واختلفوا في الربع والدرهم والسبع قال أبو عبيد ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى واعلم انه قسم هذا الحكم على القول بعده مع ان حديثه ثابت قال في الكفاية لانه تصافر عليه خبر جبريل في رواية ابن عباس وخبر أبي موسى الاشعري قال الشيخ أبو حامد ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (قول المتن والصبح بالفجر الصادق) أي لما روي مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغرنكم أذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير والصبح بالضم كما قاله الاسنوي وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة (قول الشارح مستطيل) هذا تشبهه العرب بذهب المستطيل من حيث الاستطالة وكون النور في

اعلاه

الى نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المذهب يقتضي أن الاكثرين عليه (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المنشترضوه معترضا بالافق) أي نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيل انهم يذهب ويعقبه ظلمة (ويبقى) الوقت

حديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) حديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (قلت يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنهي عن الاول في حديث البخاري لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم ألا انها العشاء وهم يعتمون بالابل بفتح أوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناه أنهم يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الابل أي يؤخرونه الى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث بعدها) لانه صلى الله عليه وسلم كان يكرههما رواه الشيخان عن أبي برزة (الاف خير والله أعلم) كقراءة القرآن والحديث ومذاكرة الفقه وايناس الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (وبسن نهجيل الصلاة لأول

الذنب وكونه تعقبه ظلمة غالب (قوله حتى تطلع الشمس) وطلوعها بطالع جزء منها بخلاف غروبها الحاقاً للحنى بالظاهر بخلافه في الكسوف لثلا يلزم عدم صلاته غالباً (قوله أن لا تؤخر عن الاسفار) أي اليه فمن معنى الى فوق الاسفار ليس من وقت الاختيار فقوله في الحديث فأسفر أي قد دخل بعد الفراغ في وقت الاسفار الذي هو وقت الجواز بلا كراهة الى الاجرام بكرهه حتى يبقى ما يسعهم من حرمة ثم ضرورة فلهذا أوقات (قوله ويكره) للنهي عنه وما ورد من تسميتها بذلك بيان للجواز أو خطاب لمن لا يعرفها الا به (قوله تسمية المغرب عشاء) ولومع التغليب أومع وصفها بالاول كما يشير اليه كلام شيخ الاسلام ونقل عن شيخنا الرمي عدم الكراهة في التغليب ومشى عليه الخطيب (قوله والعشاء عتمة) أي يكره ذلك وقيل خلاف الاول قاله في المجموع وأصل العتمة الظلمة (قوله والنوم قبلها) أي قبل فعلها وبعد دخول وقتها الاغلبية نوم فلا يكره والا لظن استغراق الوقت بالنوم فيحرم ويجب ايقاظه على من علم به في هذه ويندب في غيرها أما قبل دخول وقتها بخلاف الاول وان علم استغراق خروج الوقت به بالنوم والحديث ونحوه فلا يكره ويجري ما ذكر في غير العشاء من بقية الصلوات ولو جمعة فلا يكره النوم قبل الزوال وان لم يفته فواتها به على المعتمد عند شيخنا الرمي وخالفه غيره (قوله والحديث بعدها) أي بعد فعلها في وقتها الاصلى خوفاً من فوات الصبح بالنوم بعد الحديث ولا يكره بعد فعلها بمجموعة مع المغرب الا بعد مضى ما يسعهم وقتها الاصلى بخلاف النفل المطلق بعد فعل العصر بمجموعة مع الظهر لتعلق الكراهة فيه بالفعل وال كلام في حديث مباح فيه أشد كراهة أو حرمة هنا (قوله وايناس الضيف) غير نحو الفاسق والا فيحرم بغير عنبر (تنبيه) قد علم أن ما ذكر من كراهة النوم والحديث يجري في سائر الصلوات وانما خصت العشاء بذلك لانهما محل النوم أصلاً فواتها يكره الحديث قبل الفعل لان الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه (فروع) يندب ايقاظ من نام أمام المصلين أو في المحراب أو في الصف الاول أو في بيت وحده أو على سطح لا حائله أو في عرفة وقت الوقوف أو في بدو رمح غمر بالغين المجهمة أي زفر كنحو لحلم أو نام بعد الصبح وان صلاه الآن الارض نعيم أي تصبح مستسكية الى الله من ذلك أو نام مستلقياً وهو أثنى أو منكأ وهو ذكراً لانها نومة يبغضها الله تعالى وصلاته ليل ونحو تسحر (قوله ويسن تهجيل الصلاة) بإيقاع جميعها في وقت الفضيلة ولا يكفي الإحرام فيه خلافاً لمن زعمه ويجوز تأخيرها عنه بشرط العزم كما مر وقد يطلب التأخير كما يأتي

أعلاه (قول الشارح حديث مسلم) قدم هذا على حديث الصحيحين لانه أصرح منه (قول المتن عن الاسفار) أي الاضاعة يقال أسفر الصبح وأسفر ويجب حل هذه العبارة على استعمال عن بمعنى الى لتوافق عبارة الروضة وغيرها أو يرد الجزء الاول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق انها أخرت عن الجزء الاول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنة آخرها للجزء الاول من الاختيار فالتأويل الاول أولى بل متعين (قول المتن قلت يكره الخ) أي وما ورد من التسمية بذلك محمول على بيان الجواز وهو خطاب مع من يشقه عليه الحال (قول المتن عتمة) هي في اللغة شدة الظلمة (قول المتن والنوم قبلها) قال الاستوى سياق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما يعرض بعد دخول الوقت وقبل الفعل ولقائل أن يقول ينبئ الكراهة أيضاً بله المعنى السابق يعني خوف استغراق الوقت بالنوم وقوله والحديث بعدها قال الاستوى اطلاقه يشمل ما لوجه مع المغرب جمع تقديم والمتجه خلافه قال فان قلنا بعدم الكراهة فهل تكون بدخول الوقت أم بمضي قدر من الفعل محل نظر قال واطلاق المصنف والحديث يقتضي الكراهة سواء أوى السنة أم لا (قول المتن ويسن تهجيل الصلاة لأول الوقت) قال القاضي ولا خلاف في انه لو افتتح الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسناً وخالف الغزالي في الاحياء فقال ان

الوقت) حديث ابن مسعود سالت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها رواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم انه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لو قتها في شغل أول الوقت بأسبابها كالطهارة والستر

ونحوهما إلى أن يفعلها وسواء العشاء وغيرها (وفي قولنا تأخير العشاء أفضل) أي ما لم يجاوز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٦) يستحب أن يؤخر العشاء وجوابه ما قال في شرح المهذب إن تقديمها هو الذي

واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم (ويسن الإبراد بالظهر في شدة الحر) إلى أن يصير للحيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة لحديث الشيخين أبردوا بالصلاة وفي رواية للبخاري بالظهر فإن شدة الحر من فيج جهنم أي هيجانها وفي استحباب الإبراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة وأصحهما لا لشدة الخطر في فواتها المؤدى إلى تأخيرها بالتكاسل وهذا مفقود في حق النبي صلى الله عليه وسلم (والأصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا تطل في طريقهم إليه فلا يسن في بلد معتدل ولا لمن يصلي في بيته منفردا ولا لجماعة مسجد لا يأتهم غيرهم ولا لمن كانت منازلهم قريبة من المسجد ولا لمن يمشون إليه من بعد في ظل والثاني لا يختص بذلك فيسن في كل ما ذكر لا إطلاق الحديث وذكر المسجد جرى على الثالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة (ومن

(فرع) يندب التحجيل في النقل ذي الوقت أو السبب يضاور بما شملهما كلام المصنف (قوله ونحوهما) كأذان واقامة وكلام قصير وشغل كذلك وطلب ماء ووزاب وتفرغ حدث وفعل راتب وأكل لقمة لسدر من وتحقق وقت وكل ذلك معتبر بالوسط المعتدل لغالب الناس وهذا مقدار وقت الفضيلة سواء احتاج فيه لما ذكر أو لا لكن المبادرة فيه أفضل (قوله كان يستحب تأخيرها إلخ) ليس هذا من أخباره صلى الله عليه وسلم إنما هو من أخبار الراوي بحسب ما فهمه من تأخيرها صلى الله عليه وسلم لفعلها أحيانا يبالغوا في الذي ربما يتوهم من عظمها منعه ولذلك رد عليه بالمواظبة على التحجيل وبه يرد ما دعوى قوة دليل التأخير المستند إلى أن كان مع المضارع تفيد التوام على ما ذكرناه ينزل ما في المنهج فراجع (قوله ويسن الإبراد بالظهر) أي تأخيرها لوقت البرد طلبا للخشوع أو كماله القات بشدة الحر وهذا من أفراد ما طلب فيه التأخير نديا أو جوبا في جميع الصلوات وقد وصلها بعضهم إلى نحو أربعين مسألة وضابطها اشتغال التأخير على كمال خلاصته التقديم كقدرة على قيام أو ستر أو ماء وجماعة أو بلوغ صبي أو انقطاع حدث أو نزول مسافر أو إيقاعها في مسجد ولو فرادى أو وقوف بعرفة أو رمي جارا أو نقاذ غريبي وخرج بالظهر أذانها فلا يسن الإبراد به الا تقوم يعلم أنهم لا يتخلفون عن مناعته وخرج بها أيضا الجمعة كما مر وسائر الصلوات (قوله في شدة الحر) خرج به الاعتدال وشدة البرد لما سيأتي ولا يبر بما يستغرق الوقت (قوله إلى أن يصير للحيطان ظل إلخ) وغايته إلى نصف الوقت وبما ذكره علم أنه لا يطلب الإبراد في أيام الدجال (قوله أصحهما لا) أي لا يطلب الإبراد في الجمعة وهو المعتمد كما تقدم (قوله ببلد حار) لا معتدل كمصر ولا بارد كالشام وعمل اعتبار البلدان خالف وضع القطر والافالعة بالبر بالقطر خلافا لابن حجر وقد مر مثله في الماء المشمس ويعتبر أيضا حرارة الزمن (قوله وجماعة مسجد) سيأتي في الشرح عدم اعتبارها (قوله يقصدونه) أي يأتون إليه (قوله من بعد) أي بحيث يحصل لهم مشقة لا يحتمل عادة لغالب الناس وقيل للشخص نفسه والمشقة المذكورة هنا ما ذهب الخشوع أو كماله (قوله ولا لمن يصلي في بيته منفردا) وكذا جماعة (قوله ولا لجماعة مسجد لا يأتهم غيرهم) فان كان يأتهم غيرهم ممن يسن له الإبراد سن هؤلاء الإبراد لا لهم (قوله ومن وقع بعض صلاته في الوقت إلخ) اعلم أن الأحرام بالصلاة في وقت يسع جميع فرائضها ليس حراما بلا خلاف وله المدفعا على الأصح كما تقدم وله أن يفعل مندوبا بها كتطويل قراءتها وإن خرج بعضها أو كمالها عن الوقت وفارق ترك تثليث الموضوع مثلا لانه وسيلة وتأخير النفل لأن الفرض أهم ثم ان وقع منها ركعة فأكثر في الوقت فالجميع أداء والإفقاء وأن الأحرام بها في وقت لا يسع ما ذكر ليس حراما أيضا ان كان تأخيرها العذر ويجرى فيه ما تقدم والأحرام قطعها وليس له الاثبات بشئ من مندوباتها ثم ان وقع منها ركعة فأكثر في الوقت فأداء أيضا والإفقاء مع الأثم فيهما وظاهر كلام الشارح تخصيص كلام المصنف بهذه مع شمولها لغيرها مما ذكر ولعله لترتب الحرمة على الخلاف وشملت الصلاة الفرض والنفل ودخل فيها الجمعة وهو كذلك من حيث تسميتها أداء وقضاء وان كونها جماعة وان حرم لفوات شرطها كما يأتي (قوله فالجميع أداء) أي على المجاز كما هو ظاهر كلام الشارح وألحقيقة العرفية (تنبيه) لا يجوزنية القضاء في ذلك مع ظن ادراك ركعة في الوقت ولا نية الأداء مع ظن عدم ذلك ولا يضر في صلته تبين خلاف ما نواه

المداي خروج وقت الفضيلة خلاف الأفضل (قول المتن ويسن الإبراد إلخ) الحكمة في ذلك ما في الحركة في ذلك الوقت من المشقة السالبة للخشوع (تنبيه) محصل ما في الاسنوي ان أذان الظهر كصلاته

وقع بعض صلته في الوقت) وبعضها خارجة (فالأصح أنه ان وقع) في الوقت (ركعة) فأكثر (فالجميع) (قول) أداء (والا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (ففضاء) لحديث الشيخين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومة لمن لم يدرك ركعة فلا يدرك الصلاة مؤداة والفرق

ان الركعة تشتمل على
معظم أفعال الصلاة اذ معظم
الباقى كالتركيب لها جمل
ما بعد الوقت تابع لها بخلاف
مادونها والوجه الثاني أن
الجميع أداءه مطلقا تبعاً لما في
الوقت والثالث أنه قضاء
مطلقا تبعاً لما بعد الوقت
والرابع ان ما وقع في الوقت
أداء وما بعده قضاء وهو
التحقيق وعلى القضاء بآثم
المصلي بالتأخير الى ذلك
وكذا على الاداء نظراً
للتحقيق وقيل لانظراً الى
الظاهر المستند الى الحديث.
(ومن جهل الوقت) لنعيم أو
حبس في بيت مظلم أو غير
ذلك (اجتهد بورود نحوه)
تخيطة وقيل ان قسراً على
الصبر اليقين فلا يجوز
له الاجتهاد فقوله اجتهاد أي
جواز ان قسراً وجوباً ان
لم يقدر وسواء البصر
والاعمى (فان يتيقن صلاته)
بالاجتهاد (قبل الوقت)
وعلم بعده (قضى في
الظاهر) والثاني لا اعتباراً
بظنه فان علم في الوقت أعاد
أي بلا خلاف كما قاله في
شرح المذهب (والا) أي
وان لم يتيقن الصلاة قبل
الوقت بان يتيقنها في الوقت
أو بعده

(قوله ان الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة) أي وأقوالها وأراد بالافعال ما يشملها تغليباً وأولها
فعل اللسان (قوله كالتركيب لها) أشار بالكاف الى أنه ليس تكرار حقيقة لا اعتباره في نفسه ولزادته
بالشاهد وما معه (قوله وعلى القضاء الخ) فيل ان ما ذكره الشارح هنا مخالف لما ذكره في شرح جمع
الجوامع وليس كذلك خلافاً لنزعه (قوله نظراً الى الظاهر المستند الى الحديث) لان لفظ الادراك
فيه يفهم منه أنه كمن أدرك جميعاً في الوقت وهو لا يتم فيه وهذا مثله (قوله ومن جهل الوقت) أي جهل
دخوله لعدم ظنه بفرج من أخبره به عدل رواية عن علم أو سمع اذانه في الصحراء أو اذن مأذونه ولو صبيا
مأموماً في ذلك أو رأى من رآه وضعها عارف ثقة أو أقرها لانتها كالخبر عن علم ومثلها من كتاب مجرب أو أقوى
منها ميت الابرار المعروف لعارف به (قوله بورود نحوه) لفظ نحوه قيل مستبرك لان ما دخل تحته من
الورد وكلام الشارح يشير الى رده لان الورد ما كان بنحو ذكر أو قراءة ونحو ما كان بنحو صناعة ومنه
سماح صوت ذلك مجرب وسماح من لم يعلم عدالة أو من لم يعلم أن اذانه أو خبره عن علم وسماح اذان ثقة عارف
في القيم لكن له في هذه تقليده وخرج بالثقة المذكور الفاسق ومجهول العدالة ولو مستورها والصبي وان كان
مأموماً عارفاً في محو ما نقل عن المتولى والهروى من قبول قول الصبي فباطل بيقينه المشاهدة كروية التجاسة
ودلالة الاعمى على القبلة وخلو الموضع عن الماء وطاوع الفجر والشمس وغروبهما لا فباطل بيقينه الاجتهاد
كالافتاء لم يعتمد عليه شيخنا الرملي (قوله جواز الخ) هو نظير ما مر في المياه فالمعنى أنه يجوز له ترك الاجتهاد
مع القدرة على غيره لاستغنائه عنه به ولا يجوز له تركه مع الجزم وتيقن وقوعه كان واجباً والقدرة نعم ما كان
بالصبر كما ذكره الشارح وما كان بغيره كوجود مخبر عن علم عنده أو في محل يجب طلب الماء منه وتمكن من
سؤاله بلا مشقة وهو هنا كذلك وفارق منع الاجتهاد وجوب السؤال في مثله في القبلة بتكرار الوقت
وقول شيخ الاسلام في المنهج بجواز التقليد له ولو لأعمى أقوى ادراكاً منه وان كان قادراً على الاجتهاد
كالصبر العاجز ليجز البصير حقيقة والاعمى في الجملة يقتضي أن التقليد لا يجب على الاعمى العاجز وأنه يمتنع
تقليد المجتهد البصير القادر لمجتهد آخر ومقتضى ما بعده عن النووي جوازه له كما مر والذي اعتمد عليه شيخنا
الرملي أنهم ان كانا عاجزين وجب التقليد أو قادرين تخيرا بين تقليد المجتهد والاجتهاد وهذا مستثنى من
منع تقليد القادر على الاجتهاد لمجتهد للشقة هنا بذلك فارق منع تقليد الاعمى لغيره في الاواني ما لم يتحجر
(نبيه) قال شيخنا معنى الاجتهاد بالورد أنه اذا فرغ من الورد صلى من غير بحث وفيه نظر والوجه
خلافه لان الورد سبب للاجتهاد تأمل ولنجم العمل بحسابه وجوبا كافي الصوم وقياسه أن من صدقه
منه وقول المنهج انه كالخبر عن علم أي بعد اخباره لانه يمتنع الاجتهاد حينئذ كما مر (قوله فان يتيقن)

(قول الشارح والرابع ان ما وقع في الوقت أداء الخ) الظاهر انه على هذا ينوي الاداء فقط نظراً الى
الافتتاح قاله المحب الطبري (قول الشارح وعلى القضاء بآثم الخ) عبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا
القضاء ومرجع الاشارة التحقيق (قول المتن اجتهد بورود نحوه) لو أخبره عدل عن عيان كروية
الفجر طالعاً لمتنع الاجتهاد ومنه اذان المؤذن في الصحوا اذا كان ثقة عارفاً وأما في يوم النجم فقد صحح النووي
اعتماده خلافاً للرافعي قال الاسنوي لانه لا يتقاعد عن الديك انتهى قلت ظاهر هذه العبارة أنه في هذه
الحالة لا يمتنع عليه الاجتهاد (فرع) لو صلى من غير اجتهاد أعاد ولو ظن دخول الوقت وتبين وقوعها فيه
(قول المتن قضى في الاظهر) اعلم أن لنا خلافاً فيما لو تبين وقوعها بعد الوقت أي تقع قضاء أم أداء والصحيح
الاول فالظاهر هنا مبني على القضاء ووجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابلته مبني على الاداء (قول
الشارح أو بعده) أي ولا تضرنية الاداء (قول الشارح ان فات بعفر) حكى ابن كعب عن ابن بنت

أوأخبره عدل أن صلته كلها أو بعضها قبل الوقت سواء علم في الوقت أو بعده وتقييده بقوله وعلم بعده بيان
 محل الخلاف كما ذكره ولتسميتها قضاء (فرع) يجب القضاء على من جهل وجوب الصلاة أو الصوم لانه
 ليس عن رافهو على الفور أيضا (قوله أولم يتبين الحال) بأن يعلم أنها قبل الوقت وفيه أو بعده أي ظن شيئا
 من ذلك أو شك فيه نعم ان غلب على ظنه أنها قبل الوقت وجب قضاؤها كما اعتمده شيخنا الرمي كالوشك
 بعد الوقت هل صلى أو لا بخلاف مالوشك بعده هل عليه صلاة أو لا وهذا يجمع بين التناقض وبفرق بأن
 الأول شك في الفعل والاصل عدمه والثاني شك في براءة ذمته والاصل براءتها وعلى هذا ينظر في كلام
 النووي في أي الصورتين هما فتأمل ولو قضى صلاة شك فيها لم تبين أنها عليه لم يحجزه ما قبله ويجب قضاؤها
 وفيه بحث ولومات قبل أن يظهر له الحال لم يعاقب في الآخرة وإذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى ما لم
 يتيقن فعله قاله القاضي وهو الراجح في المذهب عند المتأخرين كشيخنا الرمي وأتباعه وقال النووي
 يقضى ما يتيقن تركه فقط على الأصح ثم قال ويبنى أن يختار وجه ثالث وهو أنه ان كان يصلي تارة ويترك
 أخرى ولا يبعد فهو كقول القاضي وان كان تركه نادرا فهو كقابله (قوله فلا يقضى) وان وصل بعد فراغ
 صلته الى بلد لم يدخل وقتها فيه كخالفته مطلقه كن أقام بعد فراغه من مجموعة مقصورة قاله شيخنا وفيه نظر
 بما قالوه في الصوم ان له حكم البلد المنتقل اليه في جميع الاحكام وقياسه على ما ذكره غير مستقيم وفي شرح
 شيخنا وجوب الاعادة وهو واضح والمراد بالقضاء ما يشمل الاعادة ليدخل ما لو يتيقن في الوقت أنها وقت
 قبله (قوله كالنوم والنسيان) مما مثالا للعدو يمكن أن يكونا لغيره بأن حصل عن نحو لو كعب شطرنج
 (قوله ويسن ترتيبه) أي والبداءة بأول ما فاتته وشمل ذلك ما لو سبق ما فاتته بغير عنده وهو كذلك لان
 مراعاة الترتيب أولى بل قال شيخنا انه لائم عليه اذا شرع في القضاء ولو أفسد صلاة عمدا لم يجب فعلها فورا
 على ما اعتمده شيخنا الرمي وقال شيخنا يجب فعلها فورا ويتجه أن يقال بالفورية ان ضاق الوقت والا فلا
 وعليه يحمل التناقض المذكور واللام في حديث فليصلها للامر بصرفه عن وجوب الفورية حديث الوادي
 وقد ينزع فيه بأن التأخير في حديث الوادي لكونه كان به شيطان كما صرح به في الحديث فتأخيره ليفارقه
 لاجل ذلك لا يدل على عدم الفورية فتأمل (قوله لا تصير فائتة) يفيد أنه يقدم الفائت حيث كان يدرك

أولم يتبين الحال (فلا)
 يقضى (ويبادر بالفائت)
 وجوبا ان فات بغير عنده
 ونفيا ان فات بعذر كالنوم
 والنسيان مسارعة الى براءة
 التهمة (ويسن ترتيبه) كان
 يقضى الصبح قبل الظهر
 والظهر قبل العصر (وتقدمه
 على الحاضرة التي لا يخاف
 فوتها) مما كاة للاداء فان
 خاف فوتها بدأ بها وجوبا
 لئلا تصير فائتة (ونكره
 الصلاة

الشافعي أن غير المعذور لا يقضى عملا بمفهوم الحديث من نسي صلاة وأنام عنها الخ قال الاسنوي وحكمته
 التغليظ وهو مذهب جماعة وقواء الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الاقليد وأيده بان
 تارك البعض عمدا لا يسجد على وجهه مع أنه أحوج الى الجبر * واعلم ان القاضي والمتولي والزواني في باب
 صفة الصلاة صرحوا بان من أفسد الصلاة صارت قضاء وان وقعها في الوقت لان الخروج منها لا يجوز قال
 الاسنوي وحيث أنه يقال ان أوجبتا الفور لم يحجز تأخيرها الى آخر الوقت وان لم نوجبه ففي جواز
 اخراجها عن الوقت الاصل نظرو ويتجه المنع انتهى (قول المتن ويسن ترتيبه) أي ولا يجب وان كان الوارد
 يوم الخندق هو الترتيب في قضائه صلى الله عليه وسلم قياسا على الصوم قال الاسنوي ولان العمل المجرد لا يدل
 عندنا على سوى الاستحباب ولو فاتته الظهر بعذر والعصر بغير عنده فالظاهر مراعاة الترتيب أيضا ويحتمل
 خلافه (قول المتن التي لا يخاف فوتها) صادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين
 والروضة بالانساع والضيق لا بالقوات وعدمه (فرع) قال في شرح المهذب يراعى الترتيب ولو فاتت الجماعة
 قال فيصلى أولا الفائت منفردا ثم ان أدرك الجماعة في الحاضرة صلاها والا صلاها منفردا ومثله في زوائد
 الروضة في آخر صفة الصلاة واعترضه الاسنوي وأطال في ذلك وتقل عن البغوي وغيره أنه يبدأ بالحاضرة
 (فرع) لو شرع في الفائتة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شك بعد الوقت هل الصلاة
 عليه لم يلزمه قضاؤها فلو قضاها ثم تبين أنها عليه لم يحجزه بخلاف قول فلولم يتبين حتى مات فالظاهر أن ذلك

بعد (العصر حتى تغرب)

لأنه في حديث

الشيخين وليس فيه ذكر

الرمح وهو قريب وفي

المحرر وغيره وعند

طلوع الشمس حتى ترتفع

كرمح وعند الاصفرار حتى

تغرب أي للنهي عنها

في حديث مسلم السابق من

غيره كقول الرمح ولم يذكر

ذلك المصنف كغيره مع

قوله في شرح المهذب ان

ذكره أجود رعاية

للاختصار فانه يندرج في

قوله بعد الصبح والعصر

أي لمن صلى من حين

صلاته ولم يصل من

الطلوع والاصفرار وأشار

الرافعي إلى ذلك بقوله ربما

انقسم الوقت الواحد إلى

متعلق بالفعل وإلى متعلق

بالبزمان (الاصلاح) (السبب

كفاية) فرض أو نفل أو

صلاة جنازة كافي للمحرر

(و) صلاة (كسوف

ونجدة) للمسجد (وسجدة

شكر) أو تلاوة فلا تنكره

في الاوقات المذكورة لانه

صلى الله عليه وسلم فانه ركعتا

سنة الظهر التي بعده فقضاها

بعد العصر رواه الشيخان

وأجمعوا على صلاة الجنازة

بعد الصبح والعصر وقيس

غير ذلك مما ذكر عليه في

الفعل والوقت وحل

من الحاضرة ركعة في وقتها وبه صرح في الكفاية واعتمده شيخنا تيمم الشيخ الرمي وقتضى ما في
الروضة والشرحين أنه لا بد من ادراك جميعها فيه واعتمده الطبراني وابن حجر وخرج بفوتها فوت جاعتها
ولو جمعة لم يدرك غيرها وهو كذلك فإذا رأى اماماً في حاضرة وعليه فاتة فلا يفضل فعل الفاتة منفرداً
ثم إن أدرك مع الامام من الحاضرة شيئاً فله والا فلا وله أن يحرم بها خلف الحاضرة أو يحرم بالحاضرة
مع الامام لكن في الاول اقتضى في مقضية خلف مؤداة وفي الثانية عدم الترتيب وفيها خلاف
ولو شرع في حاضره فتدكر فيها فاتة أنهما وجوبا وإن اتسع الوقت وكانت الفاتة بغير عذر ولو شرع
في حاضرة منفرداً رأى جماعة فله قلبها نفلًا ويقتصر على ركعتين إن لم يكن جازهما واتسع الوقت والا
فلا ولو شرع في فاتة معتقداً ساعة الوقت فبان ضيقه عن جميع الحاضرة وجب قطعها ولا يجوز قلبها نفلًا
وإن أتم ركعتين وكان في التشهد لأن اشتغاله ولو بالسلام يفوت جزءاً من الوقت وهو حرام قاله شيخنا
واعتمده وهو الوجه ونقل عن شيخنا الرمي جواز قلبها نفلًا ولم يرعه شيخنا فراجع (قوله عند
الاستواء) ولو تقديره كافي أيام الدجال أي لو صادف التحريم لم تنعقد لانه وقت ضيق (قوله بعد الصبح)
أي المؤداة المغنية عن القضاء وكذا يقال في العصر (قوله كرمح) وهو قدر سبعة أذرع في رأي العين تقريباً
والافلاسافة طويلة لأن الفلك الأعظم يتحرك في قدر النطق بحرف محرك أربعة وعشرين فرسخاً
كحمار (قوله بعد العصر) ولو مجموعة تقديره على المعتمد (قوله كغيره) أي كالم يذكره غيره فهو تابع
له وهذا ما قاله الاسنوي وإن خالفه ظهر عبارة الشارح (قوله إن ذكره أجود) لأن من الطلوع إلى
الارتفاع ومن الاصفرار إلى الغروب متعلق بالزمان سواء صلى الصبح والعصر أولاً (قوله فقضاها بعد
العصر) أي وداوم على ركعتين في ذلك الوقت كما قالوا لأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه إذا فعل شيئاً
داوم عليه (قوله وأجمعوا على صلاة الجنازة الخ) أي سواء حضرت بعد صلاة الصبح أو العصر أو قبلهما
لم يتحرر فعلها تأخيرها لاجل صلاتها في ذلك الوقت وأما الواقع الآن من قصد تأخيرها لاجل كثرة الجماعة
فلا يضر (قوله وقيس غير ذلك الخ) أي وقيس على سنة الظهر المقضية الثابتة بفعله صلى الله عليه وسلم وعلى
صلاة الجنازة الثابتة بالاجماع غيرهما من نحو التحية ومأمعها (قوله لا سبب لها) أي أصلاً كالنافلة المطلقة
وإن لم يقصد تحريمها وإن نسي الوقت وألحقها ما لها سبب متأخر وسيدكره كركعتي الاحرام والاستخارة
(قوله كراهة تحريم) هو المعتمد (قوله فلا يحرم بها) أي على التحريم أو التنزيه أخذاء بعده لم تنعقد
والحرمة على التحريم ذاتية وعلى الآخر للتلبس بالعبادة الفاسدة كما قاله ابن عبدالحق وغيره فراجع (قوله
وقيل تنعقد) أي على التنزيه أخذاً من التشبيه بقوله كالصلاة في الحمام وفرق بأن تعلق الصلاة بالوقت لتوقفها
عليه أشد من تعلقها بالمكان لعدم ذلك وإن انتهى في الوقت راجع للذات وبالمكان لمعنى خارج (قوله
وفي الروضة الخ) أشار إلى أن ماله سبب غير متأخر إذا تحراه لا ينفع أي مادام قاصداً للتحري وإذ خاف
الموت فإن نسي التحري أو تدكره لكن قصد إيقاعها لا لأجله أو أعرض عنه انعقدت صلاته في ذلك كما
اعتمده الطبراني وهو واضح وإن ترد فيه شيخنا ولو قصد التأخير جازها لأنه لم يحرر فهل تبطل صلاته لو جرد
التحري أولاً لجهله فيه نظر وظاهر ما ذكر في النسيان الثاني (قوله ليصلى التحية) فإن قصد بها فقط فلا تنعقد
قال شيخنا ومع غيرهما لا تنعقد أيضاً وكذا يقال في الثانية (قوله وسجدة شكر) خرج سجدة التلاوة وإن
ينفع في الآخرة كالوضوء احتياطاً (قول الشارح والاستثناء في حديث أبي داود) فيه أيضاً إن جهنم
لا تسجر يوم الجمعة (قول الشارح رعاية للاختصار) علة لقوله ولم يذكر ذلك المصنف (قول الشارح فانه)
الضرب فيه يرجع لقوله ذلك (قول الشارح لم تنعقد) قال بعضهم لأن الامر بالفعل لا يتناول جزئياته
المكروهة

النهي على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة وكرهتها كراهة تحريم عملاً بالأصل في النهي وقيل كراهة تنزيه فلا يحرم بها لم تنعقد كصوم

وأصلها لو دخل المسجد في أوقات الكراهة ليصلي التحية فوجهان أقيسهما الكراهة كالأخر الفاتنة ليقضيها في هذه الاوقات ولا تكرر صلاة الاستسقاء فيها على الاصح والثاني ينظر الى أنها لا تقوت بالتأخير وتكره ركعتا الاحرام فيها على الاصح لانه السبب ولم يوجد وقد لا يوجد والثاني يقول السبب ارادته وهي موجودة قال في شرح المهذب وهو قوي وسيأتي في صلاة العيد أن وقتها من طلوع الشمس وذكراها المناوردي وغيره من فوات السبب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة الضحى على ما في الروضة وان وقتها من طلوع الشمس فلا تكرر ان قبل ارتفاعها ويسن تأخيرهما اليه كما سيأتي (والا) صلاة في حرم مكة المسجد وغيره لاسبب لها فلا تكرر (على الصحيح) لحديث يابني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح والثاني تكرر فيه كغيره قال والصلاة في الحديث ركعتا الطواف ولها سبب

فرا بقصد السجود في وقت الكراهة حرمت القراءة والسجود ولا تنعقد ولا بقصد فلا يسن وتنعقد (قوله) ولا تكرر صلاة الاستسقاء) وكذا صلاة الكسوف وان تحرى فعلها لانها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها وسببها وهو أول التغير متقدم على صلاتها أو مقارن لها ان علمه وأوقع احرامه مع أوله وقد يكون مقارنا لوقت الكراهة والتحية كذلك والحاصل أن السبب ان اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الاصح فهو امامتقدم عليها أو متأخر عنها أو بالنسبة للوقت فقد يكون مقارنا أيضا (قوله) بان السبب ارادته (الخ) ورد بان السبب هو الاحرام والارادة من ضرورياته لاسببه اذ لو كانت الارادة سببا لما امتنع النفل المطلق مطلقا لسبب ارادته على الاحرام به فتأمل (قوله) فلا يكره ان هو المعتبر في العيد والمرجوح في الضحى لان المعتبر أن أول وقتها من الارتفاع وعدم الكراهة هنا في العيد من حيث وقت الكراهة لا ينافي كراهتها من حيث طلب تأخيرها كما يأتي في باب (تنبيه) خرج بما ذكره من الاوقات الثلاثة أو الخمسة غيرها كوقت اقامة الصلاة وبعد طلوع الفجر الى صلاة الصبح وبعد غروب الشمس الى صلاة المغرب ووقت صعود الخطيب الى المنبر فالصلاة في تلك الاوقات مكروهة كراهة تنزيه ومنعقدة واما الصلاة حل الخطبة فحرام ولا تنعقد اجاماً ولو فرضا الاركتي التحية ولومع غيرها حتى لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنعت الصلاة مطلقا لعدم طلب التحية في غير المسجد (فائدة) قال بعضهم تكره الصلاة في سبع أاما كن على الكعبة وعلى صخرة المقدس وعلى طور سيناء وطور زينا وعلى الصفا والمروة وعلى جرة العقبة وعلى جبل عرقات فليراجع (قوله) والثاني تكره) وبه قال مالك وأبو حنيفة والمعتزلة عندنا تأنها خلاف الأولى لا مكروهة خروجاً من خلافهما قال المحاملي وفيه نظر وتعميم الشارح في الحرم لغير المسجد دفع لتوهم ارادة المسجد وحده نعم يتجه أن الصلاة وقت الخطبة لا تنعقد في الحرم كغيره فراجعوه والله أعلم

(فصل في شروط وجوب الصلاة) ومن تجب عليه وما يتبعهما (قوله) انما تجب أي يطلب فعلها وجوباً (قوله) كل مسلم أي يتيقن فلو اشبهه صبيان مسلم وكافر بل غامع بقاء الاشتباه لم يطالب أحدهما بها ويقال على هذا الناشخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة اذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا الرمي في شرحه عن الاذرعى أن من لم يعلم له اسلام كصغار المالك الذين يصفون الاسلام بدارنا لا يؤمر بها لاحتمال كفره ولا بتركها لاحتمال اسلامه وقال الخطيب الوجه أمره بما قبل بلوغه وجوبها عليه بعد وهو ظاهر (قوله) بالغ عاقل أي سالم الخواس وبلغته الدعوة فلا يطالب بها من خلق أعمى وأصم وأبكم ولا من لم تبلغه الدعوة ولا يجب على الاول القضاء اذا صحت حواسه بخلاف الثاني فيجب عليه القضاء فوراً كما مر اذا بلغته لنفسه الى تقصير فيما حقه أن يعلم في الجملة ولا بد من أهلية الخطاب ليخرج النائم والساهي والجاهل بوجوبها لعدم تكليفهم ووجوب القضاء عليهم وجوب انعقاد سبب كاسيائي

(قول الشارح كالصلاة في الحمام) الفرق بينهما ان تعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أمكنة مخصوصة وأيضاً فالنهي في الوقت راجع للذات وفي المكان لمعنى خارج كما بين في الاصول (قول الشارح والثاني ينظر الى أنها لا تقوت بالتأخير) ونظر أيضاً الى أن سببها متأخر وهو الدعاء فكانت صلاة الاستخارة قال الرافعي ولصاحب الوجه الاول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة (قول الشارح فلا تكرر) قال المحاملي لكن الاولى أن لا يفعل خروجاً من خلاف مالك وأبي حنيفة (قول الشارح والثاني تكرر فيه كغيره) قال الاسنوي ولان الحديثين اذا كان كل منهما أعم من الآخر من وجه لا يقدم خصوص أحدهما على عموم الآخر لا يرجع انتهى ذلك ان تقول المرجح أن أحاديث النهي في هذه الاوقات دخلها التخصيص بخلاف هذا

(فصل) (قوله) انما تجب الصلاة (على كل مسلم بالغ عاقل) ذكرنا كان أو أنثى (طاهر) بخلاف الكافر فلا تجب

عليه وجوب المطالبة بها

الدين لعدم متهمة له لكن
تجب عليه وجوب عقاب
عليها في الآخرة كما تقرر
في الأصول لعدم تمكنه من
فعلها بالاسلام وبخلاف
الصبي والمجنون لعدم
تكليفهما وبخلاف
الحائض والنفساء لعدم
متهمة منهما (ولا قضاء
على كافر) اذا أسلم
ترغيبه في الاسلام (الا
الموتد) بالجر فانه اذا
عاد الى الاسلام يجب عليه
قضاء ما فات في زمن الردة
حتى زمن الجنون فيها
تعليظا عليه بخلاف زمن
الحيض والنفساء فيها
والفرق ان اسقاط الصلاة
فيها عن الحائض والنفساء
عزيمة وعن المجنون
رخصة والموتد ليس من
أهلها (ولا قضاء على
الصبي) ذكرنا كان
أو أنى اذ بلغ (ويؤمر بها
لسبع ويضرب عليها
اعشر) لحديث أبي داود
 وغيره صروا الصبي بالصلاة
اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ
عشر سنين فاضربوه
عليها وهو حديث صحيح كما
قاله المصنف في شرح
المهذب قال والأمر والضرب
واجب على الولي أبا كان
أوجدا أو وصيا أو قبا من
جهة القاضي وفي الروضة
كاملها يجب على الآباء

(قوله لعدم متهمة له) أي مع تصغيره بعدم الاسلام كما سيذكره (قوله وجوب عقاب الخ) لان الكافر ولو
حر بيا مطالب من الشارع بجميع الشرعيات وجوب باقي الواجب وندب باقي المندوب وقيل ان خطاب الحر في
العدم دمه (قوله فلا تجب على الحائض) وان تسببت في الحيض بدواء ونحوه وثاب على الترك امتثالا
(قوله ولا قضاء على كافر) قال شيخنا الرمي أي مطلوب فلو قضى لم ينعقد وقال الخطيب يندب له القضاء وهو
ظاهر وعليه فينبغي أن يجري في قضائه ما يأتي في قضاء الصبي فراجع (قوله ترغيبه في الاسلام) اذ في وجوبه
عليه تنفيره عنه ومشقة شديدة واذا أسلم الكافر أثيب على ما فعله في الكفر عما لا ينوقف على نية كصدقة وعتق
(قوله الا المرتد بالجر) على التبعة أي فهو أولى وخرج بالمرتد المنتقل من دين الى آخر قبل اسلامه فلا قضاء
عليه على المعتمد عند شيخنا الرمي والزيادة وفي قضائه ماسر (قوله حتى زمن الجنون فيها) أي في الردة
ان استمرت فلو حكم بالاسلام تبعالا حاد أبوه فلا قضاء لما بعد ذلك الحكم فتأمل (قوله بخلاف زمن الحيض
والنفاس فيها) ولوامع الجنون خلافا لما في المجموع وحمل شيخنا الرمي ما فيه على جنون سبق الحيض أو تأخر
عنه ويراد فيه بذى الحيض من بلغت سن الحيض وفيه نظر ظاهر الا أن يقال فيه خروج عن السهو الى
التكرار وهو أسهل (قوله رخصة) أي لغة وهي السهولة والخفة لاصطلاحاتها المعلق بفعل المكاف (قوله
ولا قضاء على الصبي) أي واجب فيندب له قضاء ما فات في زمن التمييز ولوقبل سبع سنين وحكم قضائه كأدائه
من تعين القيام فيه وعدم جمعه فرضين بقيم وعدم وجوب نية الفرضية عند شيخنا الرمي ولا يقضى ما قبل
زمن التمييز ولا ينعقد لو فعله ويحرم عليه وفي كلامه اطلاق الصبي على الانثى وهو من أسرار اللغة (قوله
ويؤمر بها) مع التهديد لسبع أي بعد تمامها على المعتمد ان يزول قبل السبع وان ميراثا والتمييز هنا أن
بأكل وحده ويشرب وخذوه ويستنجي وحده وكالصلاة في الأمر والضرب سائر الشرائع الظاهرة ولومندوبة
كالسواك أي بما يقتضيه الولي ويدخل فيها ما توقف عليه كالظاهرة للصلاة ويدخل فيها أيضا ما يطلب منه
فصاؤه مما بعد السبع كالاداء (قوله ويضرب عليها عشر) أي من ابتدائها على المعتمد عند شيخنا الرمي
تبعالا للصبي بفتح الميم على الافصح خلافا لشيخ الاسلام لانها مظنة البلوغ (قوله والضرب واجب على
الولي) أي لاجل التأديب لالكونه عقوبة فيتقيد بالمكاف أي فهو بولاية المقصود منها التأديب فلا
يشكل بما يأتي (قوله وفي الروضة الخ) أشار به الى أن المراد بالولي فيما قبله الجنس وأن المراد هنا ولاية
خاصة لشمولها للامهات ولومع وجود الآباء وان وفي الاول بمعنى الواو فيفيد بطلبه من الامهات وان
علون مع وجود الآباء وان قربوا وهو فرض كفاية في حق الجميع وبعدهم الزوج لكن في الأمر لافي
الضرب لان له الضرب لحق نفسه لا لحق الله ثم الوصي أو القيم ثم الملقط والمستعبر والوديع ثم المسلمون
ولغير الزوج الضرب والفقهاء في المتعلم كالزوج فله الأمر لا الضرب الا من حيث ان له التأديب فان وكله الولي
قام مقامه ومن وجب عليه الأمر وجب عليه النهي عن المحرمات ولوصفا من مترك القيام في الصلاة

به عدم وجوب المطالبة والعقاب معا ورد الكافر وان أريد أحدهما فقط لم يعلم حكم الآخر مع ورود
الكافر أيضا على تقدير ارادة الثاني ذكره الاسنوي (قول الشارح اذا أسلم ترغيبه في الاسلام) ويناب على
القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق (قول المتن الا المرتد) (فرع) لو انتقل النصراني الى التهود مثلاً ثم أسلم
فالظاهر انه لا قضاء في مدة التهود أيضا (قول الشارح تعليظا عليه) أي ولانه اترم الصلاة بالاسلام فلا تسقط
عنه بالردة كحقوق الأديمين (فرع) لو أسلم أبوه في حال جنون الولد من الردة فالظاهر انه لا يقضى من
الآن لانه جنون في زمن الاسلام المحكوم به تبعاً (قول الشارح ذكرنا كان أو أنى) ظاهره اطلاق الصبي على
الانثى وبه صرح الاسنوي نقلاً عن اللغة (قول المتن ويؤمر بها الخ) يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع الى
البلوغ فان بلغ لم يؤمر ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام ثم انه لا بد في بلوغ السن المذكور من التمييز فلا

ولو مقضية أو معادة كإم (فرع) إذا بلغ الصبي رشيدا سقط الطلب عن الأولياء والاستمرار وأجرة تعليمه ولو لم يندوب في ماله ثم على الأب ثم على الأم ويجب تعليمهم ما يضطرون اليه من الأمور التي يكفر جاحدها ومنها أنه صلى الله عليه وسلم أبيض مشرب بحمرة ولد بمكة وبعث فيها وهاجر إلى المدينة ومات بها ودفن فيها (قوله) ولا قضاء على شخص ذي حيض أو نفاس) أي لا قضاء مطلوب منهما اتفاقا فيسكروه لكل منهما القضاء وقال شيخنا الرملي وينعقد لو فعلته ويقع نفلا مطلقا فلها جمع صلوات منه بغيرهم كإم وهل تجب فيه نية الفرضية راجعه وأجاب عن استنساخه بعدم الانعقاد في الأوقات المكروهة على القول بالكراهة بفساد الوقت هناك وفيه نظر قوي وقال شيخنا الزبدي كالتطبيب بالكراهة وعدم الانعقاد كما مر عنه في الحيض وقدر الشارح لفظ شخص ليصح عطف الاغشاء والجنون عليه (قوله) أو جنون أو اغشاء) أي لا قضاء واجب عليهم ما فينبى لهما القضاء ويجب فيه ما في الاداء من قيام وغيره كإم في الصبي وإنما وجب قضاء صوم يوم استغفر فيه الاغشاء لعدم تكرره فلا مشقة فيه واستشكل طلب القضاء هنا مع عدم طلبه من الصبي غير المميز وأجيب بأن الكلام هنا فيمن وصل إلى سن التمييز كسبع سنين فأكثر على المعتمد وقيل الكلام هنا فيمن سبق له تمييز وقيل فيمن سبق له تكليف وقيل فيمن وصل إلى سن التكليف وهو الوجه الوجه ومحل عدم القضاء في الجنون والاعشاء والسكر في غير المتعدي بها بعد البلوغ ولم يقع فيما تعدي به والاروجب القضاء فيها ومنها الواقع في نحو جنون بلا تعدي في ردة أو في سكر بتعد فيقضى ما انتهى إليه زمن الردة أو السكر لا ما بعده فقولهم لو سكر مثلا بتعد ثم جن بلا تعدي قضى زمن السكر لا زمن جنونه بعده بخلاف زمن جنون المرتد لأن من جن في ردة مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعا انتهى كلام ساقط متاهات والفرق المذكور فاسد لأن زمن الجنون الذي لا يقضى هو ما اتصل بالسكر لا ما وقع فيه كأن الجنون في الردة انما يقضى ما انتهى إليه زمن الردة فقط لا ما بعده كالأول سلم أحد أصوله في زمن جنونه للحكم بأسلامه تبعاً كإم فهم ما في الحكم سواء حتى لو كان له أصل مسلم قبل جنونه لم يقض من زمن الجنون شيئا فقامل وافهم (تنبيه) ما اقتضاء كلامهم من دخول كل من الجنون والاعشاء والسكر على مثله أو غيره منها راجع فيه أهل الخبرة وحينئذ ينتظم منها صور كثيرة تزيد على مائة وأربعين صورة لأن كلامنا الثلاثة إما بتعد أو لا وكل منها إما في ردة أو لا فهذه اثنا عشر صورة وكل منها إما مع مثله أو مع غيره فهي مائة وأربعون صورة بحسب الضرب والممكن تصورها منها ستة وستون صورة بحسب العقل والواقع منها ما يقول أهل الخبرة به وحاصل الحكم فيها أن ما وقع منها في ردة وانفرد بالتعدي أو اجتمع مع متعد به أو يضاف من مثله أو غيره منها وجب فيه القضاء وإن كان بغير تعد سواء انفرد به علم التعدي أو اجتمع مع غير متعد به من مثله أو غيره لم يجب فيه القضاء وأنه إذا اجتمع ما تعدي به وغيره وجب قضاء زمن المتعدي به سواء أسبق أو تأخر والله المعين والملمهم (قوله) الأسباب) كان الأولى التعبير بالموانع لأن المراد موانع الوجوب كالصبا لموانع الصحة الآن يراد أسباب المنع وهو بعيد (قوله) قدر تكبيرة) أي فأكثر إلى قدر زمن لا يسعها فهو مساو لوقت الحرمة ولا بد أن يتصل بذلك بالخلو من وقت

والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين (ولا) قضاء على شخص (ذو حيض) أو نفاس إذا طهر (أو جنون أو اغشاء) إذا أفاق (بخلاف) ذي (السكر) إذا أفاق منه فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة زمنه لتعدي به بشرب المسكر فإن لم يعلم كونه مسكرا فلا قضاء (ولو زالت هذه الأسباب) أي الكفر والصبا والحيض والنفاس والجنون والاعشاء (وبقي من الوقت تكبيرة) أي قدرها (وجبت الصلاة) لادراك جزء من الوقت

يكفي أحدهما قال الاسنوي والتعليم والضرب عليه بشرعان عجزد التمييز كما هو المعهود الآن من المعلمين (قول المتن ولا ذي حيض) أي ولو تيسبت بخلاف الجنون إذا تيسبت في حصوله ومثله الاغشاء (قول المتن أو جنون) وذلك لأنه ورد النص في الجنون أعني حديث رفع القلم عن ثلاث وقيس على الجنون من في معناه والاصل أن من لا تلزمه العبادة لا يلزمه قضاؤها خراج النائم والناسي حديث من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فيبقى من عدا على الاصل (فرع) ذكر ابن الصلاح والنووي في طبقاتهما عن البيضاوي في شرح التبصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للجهلي أنه مكرره وكذا في البحر قال يكره للحائض ويستحب للجنون والمغنى عليه (قول المتن بخلاف السكر) أي ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف

التي بعدها فان لم يتصل به لم يعتبر الا ان كان قدر ايسع الصلاة وطهرها فان وسع التي قبلها أيضا وجبت ان كانت
تجمع معها (قوله كما يجب على المسافر الخ) مقتضى هذه التشبيه الوجوب بدون قدر تكبيرة وأجاب عنه ابن
حجر بما حاصله أنه لما كان أقل من التكبيرة غير محسوس يتعذر الوقوف عليه أنيط الحكم بقدر محسوس
بخلاف الربط في صلاة المسافر فإنه يوجد بأي جزء منها وفيه بحث فتأمل (قوله أخف ما يقدر عليه أحد)
يفيد أنه لا يعتبر الوسط المعتدل ولا فعل الشخص نفسه وسيأتي ما فيه (قوله كما أن الجمعة الخ) وأجيب
بأن ما هنا فوات أصل وما في الجمعة فوات وقت أو بأن ما هنا ادراك اسقاط وما في الجمعة ادراك اثبات
فاحتيط في كل منهما أو يقال ما هنا فوات بغير بدل فاكتفى بالوجوب فيه بالقدر اليسير بخلافه في
الجمعة فتأمل (قوله بل لا بد الخ) مقتضى تعليل هذا القول اشتراط ادراك قدر زمن طهارة الاولى في
وقتها أيضا وظاهر ما سيأتي من أنه لا يشترط في الوجوب على القولين ادراك ذلك بخلافه فتأمل (قوله
ركعتين للمسافر) قال شيخنا ان لم يرد الاتمام والا اعتبر قدر أربع ركعات وقال بعض مشايخنا
الوجه اعتبار ركعتين في حقه مطلقا بدليل أنهم اعتبروا أخف ما يقدر عليه أحد كما مر وأنهم اعتبروا في
الفرض قدر واجباته فقط لامع سنه كالسورة والقنوت فراجع (قوله ويشترط فيه) أي في الوجوب
والاستقرار أيضا امتداد زمن السلامة في وقت الثانية أي امتداد امتصلا كما يشير اليه لفظ الامتداد فيخرج
ماله خلا قدر الظهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر أنه لا وجوب واليه مال شيخنا واعتمده
فراجع (قوله زمن امكان الطهارة والصلاة) أي قدر زمن الواجب من طهارة الحديث وان تعددت ومن
طهارة الخبث وان كثرت ومن أفعال الصلاة وأقوالها الواجبة ولا نظر لامكان تقديم الطهارة من نحو الصبي
والكافر على المعتمد عند شيخنا وهذا يقتضي اعتبار كل شخص بحاله فتأمل وقول ابن حجر ان اعتبارهم
هنا زمن الطهارة الممكن تقديمهما من نحو الصبي وعدم اعتباره منه فيما يأتي مشكل انتهى مردود بان زمن
نلك الطهارة لم يعتبر من وقت الصلاة التي وجبت في المحلين وانما زمن الطهارة المعتبر هنا من وقت الصلاة الثانية
لأجلها لا لاجل الاولى المدرك منها قدر التكبيرة تأمل فان المحلين سواء ولا بد مع ذلك من الخلو من الموانع
قدر المؤداة وطهرها فلو أدرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة قدر ما يسع ركعتين لم تجب واحدة من الثلاث
أو قدر ثلاث ركعات أو أربع وجبت المغرب فقط أو قدر خمس أو ست وجبت العصر أيضا على المسافر دون
المقيم أو قدر سبع أو ثمان أو تسع أو عشر وجبت الظهر أيضا على المسافر أو قدر إحدى عشرة ركعة فأكثر
وجبت الثلاثة أيضا على المقيم أيضا ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعة ومن وقت المغرب قدر ثلاث ركعات
وجبت المغرب فقط ولو كان قد شرع في العصر وقعت له نفلا مطلقا وبقيت المغرب في ذمته ولو أدرك من
وقت العصر ركعتين ومن وقت المغرب كذلك لم تجب واحدة منهما فان كان قد شرع في العصر وقعت نفلا
أيضا قاله شيخنا الرمي وأتباعه فراجع و يقاس بهذا ادراك الزمن في وقت الصبح بعد ادراك جزء من وقت
العشاء (تنبيه) قد اعتبر ووقت الطهارة وسكتوا عن وقت الستر والاجتهاد في القبلة ونحو ذلك ولعله
لشدة احتياج الصلاة الى الطهارة دون غيرها بدليل وجوب الاعادة فيها مطلقا (قوله بالسن) قيد به لانه
الممكن في الاعمال وقد يتصور بالمضى فما إذا أحسن به في قصة الذكر ولم يخرج الى الظاهر فنعمه من الخروج
ما لوجه حاله (قول الشارح أخف ما يقدر عليه أحد) ظاهره أنه لا يعتبر فعل الشخص نفسه (قول الشارح
كما أن الجمعة الخ) أي ولم يفهم حديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ورواه القنوي بان
المفهوم لا يفيد عدم لزوم وانما يفيد أنها لا تكون مؤداة (قول الشارح وثلاث للمغرب) أي ثلاثة
للمغرب في آخر وقت العشاء زيادة على التكبير في آخر وقت العشاء (قول الشارح زمن امكان الطهارة)
لوزال الصبا آخر الوقت ثم اعتراجه تنون مثلا بعد زمن يسع الفرض فقط فينبغي لزومه لان الطهارة يمكن

كما يجب على المسافر
الاتمام باقتدائه بمقيم في
جزء من الصلاة (وفي
قول يشترط ركعة) أخف
ما يقدر عليه أحد
كما أن الجمعة لا تدرك بأقل
من ركعة (والاظهر) على
الاول (وجوب الظهر
بأدراك تكبيرة آخر)
وقت (العصر) وجوب
(المغرب) بأدراك تكبيرة
(آخر) وقت (العشاء)
لان وقت الثانية وقت
للاولى في جواز الجمع
وكذا في الوجوب والثاني
لا تجب الظهر والمغرب بما
ذكر بل لا بد من زيادة
أربع ركعات للظهر في المقيم
وركعتين في المسافر وثلاث
للمغرب لان جمع الصلوتين
الملحق به انما يتحقق
اذا تمت الاولى وشرع في
الثانية في الوقت ولا تجب
واحدة من الصبح والعصر
والعشاء بأدراك جزء مما
بعدها لا تنفاه الجمع بينهما
ولا يشترط في الوجوب
ادراك زمن الطهارة
ويشترط فيه امتداد
السلامة من الموانع زمن
امكان الطهارة والصلاة
(ولو بلغ فيها) بالسن

بأسا كه بخلاف مثلا فانه يحكم ببلوغه ويتم صلاته ويجري فيها ما في البلوغ بالنسب ولا يجب عليه غسل حتى
لوقوع الذكر وفيه المني لم يجب الغسل أيضا ما لم يبرز من المتصل بالبدن شيء ولو يسيرا كما مر فتأمل (قوله
وأجزأته) ولو مجموعة مع التي قبلها أو كانت بالتييم وان لم ينو فيها الفرضية على ما اعتمده شيخنا الرمي فلا
تجب عليه أعادتها ولا تجب عليه الجمعة ولو أدركها ثم ندب له فعل الجمعة حينئذ وينبغي انعقادها به لو كان من
الاربعين (قوله ولا تجزئه) أي على هذا القول كالجمعة وفرق بأن الحج وظيفة العمر فاعتبر فيه الكمال
وكالصبي العبد اذ اعتق بعد ان شرع في الظهر ولو في يوم الجمعة قبل فعلها فلا تجب عليه وان أمكنه فعلها ثم
يندب له فعلها حينئذ كما مر (قوله والثاني تجب) فيه ما تقدم (قوله لوقوعها حال النقصان) أي وطرو
الكمال في أثناء الوقت منه في أوله وعلم من ذكره الحيز أن المراد بالاعادة في هذه والتي قبلها على القول
بالوجوب المرجوح وعلى الندب المعتمد ما يعم ما بعد الوقت وفيه نظر لانها ان كانت من المعادة في صلاة الجماعة
فشرطها الوقت أو مما يطلب قضاؤه ما منه فهدى ليست مقضية لانه فعلها قبل بلوغه فراجعه وخرج بالصبي
الغني اذا انضح بالذكورة ولو بعد فعل الظهر فتجب عليه الجمعة ان أدركها لتبين أنه من أهل وجوبها
ويجب عليه أعادة الظهر ان لم يدرك الجمعة (قوله أول الوقت) هو قيد لصحة الحكم بكون الظهر يمكن
تقديمه وخروج الغلو في أثناءه زمنا لا يسع الفرض وطهره متصلا كما مر فهو أولى من عدول شيخ الاسلام
عنه الى الانشاء لشموله لما لو حصل ذلك القدر في أزمته متعددة كأن أفاق قدر الطهارة ثم جن ثم أفاق قدر
ركعتين ثم جن ثم أفاق قدر ركعتين أيضا ثم جن ولا ينبغي الوجوب في مثل ذلك لما مر من شرط اتصال
الغلو ولما لو خلا في نحو وسط الوقت قدر الفرض فقط فانه يقتضي الوجوب ان كان الظهر عما يمكن تقديمه
وليس كذلك خلافا لما يقتضيه كلامه في شرح الروض ولانه يلزم استدراك ما زاده بقوله وطهره لا يمكن
تقديمه فتأمل (قوله أخف ما يمكنه) كذا عبر هنا وهو يقتضي اعتبار فعل نفسه وقال فيما مر أخف ما يمكنه
أحد وهو لا يقتضي ذلك وقد يبرحه بقوله هنا انه لو شرع في الصلاة أول الوقت لا يمكنه أتمامها قبل طرو
المانع وهو صريح في اعتبار فعل نفسه بخلاف ذلك فتأمل وقال بعض مشايخنا ينبغي اعتبار الوسط المعتدل
من فعل غالب الناس في ظنه حتى لو شك في ادراك ذلك لم يلزمه فراجعه (قوله فان لم تجزئ طهارته قبل
الوقت الخ) هذا يفيد أن الكلام فيمن حصل له ذلك أول الوقت وكان قبله من أهل الصحة فانظر مع ما مر
(فصل في كيفية الاذان والاقامة) وحكمهما وما يطلب فهما وعبير بعضهم بالباب وهو أنسب لانه ليس من
أجزاء الصلاة والاذان من آذن بعد الهزمة أو آذن بتشهد الدال بمعنى اعلم ويقال له التأذين والاذن لغة
الاعلام واصطلاحا لفاظ مخصوصة يعلم بها دخول وقت الصلاة والاقامة لغة كالاذان وشرعا لفاظ مخصوصة
تقال لاستقضاء الحاضرين لفعل الصلاة وهم ساق للصلاة على القديم المعتمد غالبا وقيل للوقت وينبغي على
ذلك أن المسافر المؤخر هل يؤذن للدولى وقتها (قوله أي كل منهما) هو تأويل لصحة الاخبار (قوله

تقديمها على زوال المانع بل ينبغي جو بان مثل ذلك في زوال الكفر لان الطهارة ممكنة بان يسلم هذا ولكن
فضية المتن والشرح خلاف ذلك (قول المتن وأجزأته على الصحيح) أي لانه مأمور بها مضروب
عليها وقد شرع فيها بشرائطها فلا يضر تغير حاله الى الكمال كالعبد اذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم
عتق قبل أتمامها وقبل فوات الجمعة (قول المتن فلا إعادة على الصحيح) لا يقال هذا انفصل فكيف
يسقط الفرض لا ما نقول أوجب بانه مانع من تعلق الفرض لاسقاط (قول الشارح لعدم التحكم من فعلها)
أي وكما لو هلك النصاب قبل التحكم من أدائه

(فصل الاذان الخ) الاذان في اللغة الاعلام يقال أذن بشئ اذا نواته واذينا وأعلم به ومنه وأذان من الله
ورسوله الى الناس أي اعلام والاذان بفتح الهمزة والدال الاستمتاع (قول المتن والاقامة) سميت بذلك لانها

(أتمها) وجوبا (وأجزأته
على الصحيح) والثاني
لا يجب أتمامها بل يستحب
ولا تجزئه لا بتدائها في حال
النقصان (أو) بلغ
(بعدها) في الوقت بالنسب أو
الاحتلام أو الحيض (فلا
إعادة على الصحيح) والثاني
تجب لوقوعها حال النقصان
(ولو حاضت) أو نفست
(أو جن) أو أغشى عليه
(أول الوقت) واستغرقه
ما ذكر (وجبت تلك)
الصلاة (ان أدرك) من
عرض له ذلك قبل ما عرض
(قدر الفرض) أخف
ما يمكنه لتمكنه من فعله
بأن كان متطهرا فان لم
تجزئ طهارته قبل الوقت
كالتييم اشترط ادراك زمن
الطهارة أيضا (والا) أي
وان لم يدرك قدر الفرض
(فلا) تجب تلك الصلاة
لعدم التحكم من فعلها
(فصل الاذان) بالمجعة
(والاقامة)

أى كل منهما (سنة) مؤكدة لمواظبة السلف والخلف عليها (وقيل فرض كفاية) لاتهم من شعائر الاسلام الظاهرة فان اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا على الثاني دون الاول (وانما يشرعان للمكتوبة) دون (١٢٥) النافلة (ويقال فى العيد ونحوه)

مما تشرع فيه الجماعة كالسكوف والاستسقاء والتراويح (الصلاة جامعة) لوروده فى حديث الشيخين فى السكوف ويقاس به نحوه ونصب الصلاة على الاغراء وجامعة على الحال كما قاله فى الدقائق (والجديد نديه) أى الاذان (للمنفرد) بالصلاة فى صحراء أو بلدان لم يبلغه أذان المؤذنين وكذا ان بلغه كما صححه المصنف فى التحقيق والتنقيح والاصل فيه الحديث الآتى والقديم لا يندب له لان المقصود من الاذان الاعلام وهو منتف فى المنفرد قال الرافى بعد ذكر القولين كالوجيز والجمهور اقتصروا على أنه يؤذن ولم يتعرضوا للخلاف وأفصح فى الروضة بتجميع طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالحرر ويكتفى فى أذانهامع نفسه بخلاف أذان الاعلام (ويرفع صوته) ندياروى البخارى عن عبدالله بن عبد الرحمن ابن أبى معصعة أن أبى سعيد الخدرى قاله انى أراك تحب التعم والبادية فاذا كنت فى غنمك أو باديته فاذنت للصلاة

سنة) أى على الكفاية فى حق غير المنفرد وكذا فى حقه وتعينهما عليه عارض كصلاة الجنائز وقيل سنة عين فى حقه وبه قال شيخنا فى شرحه ولا بد فى البلسم ظهور الشعار ولومع تعدد احتياج اليه (قوله لمواظبة السلف والخلف عليها) هو دليل للتأكيده للازم له السنة وقيل دليل للسنة فقط والتأكيده من القول بالوجوب بعده فتأمل (قوله وقيل فرض كفاية) أى للجماعة فقط (قوله وانما يشرعان) أى ينجبأ ووجوبه فاهو جارى على القولين وأول ظهور مشروعتيهما فى السنة الاولى من الهجرة فى المدينة الشريفة فلا ينافى ما قيل ان جبريل أذن وأقام فى بيت المقدس لصلاته صلى الله عليه وسلم بمن فيه ليلة الاسراء ولا ما قيل انه صلى الله عليه وسلم رآها ليلة المعراج فى السماء على أن رؤيته لهما لا تقتضى مشروعتيهما قيل وبذلك يعلم أنهم ليسا من خصائص هذه الامة فراجع (قوله للمكتوبة) أى من الخمس كما يؤخذ مما يأتى لان اسم المكتوبة خاص بهما عند الاطلاق أولانها المرادة فى الاطلاق فهمما حق لها أصالة كما سر فلا يرد طلب الاذان فى أذن من ساء خلقه ولو بهيمة أو المغموم أو المصروع أو الغضبان أو عند من دحم الجيش أو على الحريق أو وقت تقول الغيلان وطلبهما معا خلف المسافر وفى أذن المولود (قوله دون النافلة) ومنها المعادة وكذا المنسورة وصلاة الجنائز فيكرهان فى جميع ذلك (قوله ويقال) أى بدلا عن الإقامة أصالة على العتمده فهو مرة واحدة عند ارادة الجماعة الفعل فلا يرد عدم طلب ذلك للمنفرد (قوله فى العيد) أى اذا فعل جماعة (قوله ونحوه) أى العيد من كل نفل تطلب فيه الجماعة اذا أريد فعله جماعة فخرج صلاة الجنائز قال شيخنا ويندب فى كل ركعتين من التراويح لانهما كصلاة مستقلة وكذا من التور ونحوه اذا فعل كذلك فراجع (قوله الصلاة جامعة) ومثله هلموا الى الصلاة أو الى الفلاح أو الصلاة بحكم الله ونحو ذلك (قوله ونصب الخ) أى فى غير عبارة المصنف لتعين الرفع فيها نيابة عن الفاعل ويجوز فهمها على المبتدأ والخبر ورفع الاول ونصب الثانى وعكسه على ما ذكر (قوله أى الاذان) دفع بذلك عود الضمير لكل الموهم لجريان الخلاف فى الإقامة وليس كذلك (قوله للمنفرد) أى الذى ذكر كما يأتى (قوله وكذا ان بلغه) أى يطلب له الاذان لنفسه وان بلغه أذان غيره الا ان سمع الاذان من محل وقصد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يطلب له الاذان فيه (قوله واكتفى عنها) أى طريق الجمهور بذكر الجديد ولعل وجهه أن القائل بالجديد قد يكون نافيا للقديم فهو قاطع وقد لا ينفيه فهو حاك وقيل غير ذلك (قوله ويرفع صوته) أى المؤذن المنفرد زيادة على ما يسمع نفسه المذكور قبله توطئة وقيل المؤذن مطلقا (قوله قاله) أى لعبد الله بن عبد الرحمن وقيل لعبد الرحمن كان نقل عن الشافى رضى الله عنه (قوله سمعت ما قلته لك وهو انى أراك تحب الخ) بخطاب لى من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يأتى (قوله وأوردوه) أى ذكره للاردى والامام والغزالى الحديث المذكور بلفظ يدل على أنه كله من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم على حسب فهمهم ولفظ الماردى أنه صلى الله عليه وسلم قال لاني

تقيم الى الصلاة (قول المتن سنة) أى وليس بفرص لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بها فى حديث الاعرابى المسىء صلاته مع ذكره الوضوء والاستقبال والقائل بالفرضية استدلل بحديث فليؤذن لكم أحدكم (قول المتن للمكتوبة) أى من الخمس (قول الشارح مما تشرع فيه الجماعة) أى الا الجنائز لان المشيعين حاضرون ولا ترد على المنهاج لانها ليست نحو العيد من الاذان والإقامة فى هذين مكروهان (قول الشارح أى الاذان) احتراز عن الإقامة فانها مندوبة على القولين كما سينبه عليه الشارح رحمه الله فيقول بلفظ لغاتة (قول الشارح وأفصح الخ) أى بخلافه هنا فانه وان لم يفصح قد أشار اليه (قول المتن ويرفع صوته) الضمير فيه يرجع للمنفرد من قوله والجديد نديه للمنفرد (قول الشارح ليظهر الاستدلال) الاحسن أن يجعل هذا صلة

فرفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا نهي الا شهده يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أى سمعت ما قلته لك بخطاب لى كما فهمه الماردى والامام والغزالى وأوردوه باللفظ الدال على ذلك ليظهر الاستدلال به على أذان

المنفرد ويرفع صوته به
وقيل ان ضمير سمعته لقوله
لا يسمع الى آخره فقط
(لا يسجد وقعت فيه
جماعة) قال في الروضة
كاملها وانصرفوا أي فلا
يرفع في ذلك لتلايتهم
السامعون دخول وقت
صلاة أخرى سباني يوم
الغيم وذكر المسجد جري
على الغالب ومثله الرباط
ونحوه من أمكنة الجماعة
ولو أقيمت جماعة ثانية في
المسجد سن لهم الاذان في
الظاهر ولا يرفع فيه الصوت
خوف اللبس على
السامعين وتسن الإقامة
في المسكتين على القولين
فيهما (ويقيم للفائتة) من
يريد فعلها (ولا يؤذن)
لها (في الجديد) والقديم
يؤذن لها أي حيث تفعل
جماعة لجامع القديم السابق
في المؤداة فإنه اذا لم يؤذن
المنفرد لها فالفائتة أولى
كما قاله الرافعي وعلى ما تقدم
عنه من اقتصار الجمهور في
المؤداة على أنه يؤذن
بجري القديم هنا على
الطلاقة ويحل للجديد
حديث أبي سعيد الخدري
أنه صلى الله عليه وسلم فإنه
يوم الخندق الظهر والعصر
والغرب فدعا بلأفامر
فأقام الظهر فصلاهما ثم أقام
العصر فصلاهما ثم أقام
للغرب فصلاهما ثم أقام

سعيد الخدري أنك رجل تحب الغنم والبادية فاذا دخل وقت الصلاة فأذن وارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع
مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهد له يوم القيامة (قوله وقيل ان ضمير الخ) وهذا ما ذكره
الشافعي رضي الله عنه وفيه الدلالة على ندبه للمنفرد فان طلب رفع صوته مستلزما لطلبه (قوله لا يسجد
الخ) أي لا يرفع المنفرد صوته بالاذان لنفسه في مسجد صلت فيه جماعة وانصرفوا بكافي الروضة وسيأتي في
الشرح الاشارة الى أن المنفرد والمسجد والجماعة جرى على الغالب وكذا الانصراف ودفع الصلاة
أخذ من التعليل بقوله لتلايتهم السامعون ولو غير المصلين أو غير المنصرفين (قوله دخول وقت صلاة
أخرى) ان كان هذا الاذان قريبا من آخر الوقت أو عدم دخول وقت تلك الصلاة قبله ان كان قريبا من
أوله (قوله سن لهم) أي للجماعة الثانية وان لم تنصرف الجماعة الاولى أو كانت الجماعة مكروهة (قوله
ولا يرفع فيه) أي الاذان للجماعة الثانية الصوت فوق ما يسمعون (قوله خوف اللبس على السامعين) من
توهم ماسر والمراد أن شأن ذلك اللبس فلا يرد ما لو لم يكن هناك الاعراف (قوله وتسن الإقامة في
المسكتين) وهم مسئلة المنفرد في كلام المصنف ومسئلة الجماعة في كلام الشارح (قوله من يريد فعلها)
أي عند ارادة فعلها سواء الذكر وغيره (قوله ولا يؤذن) أي الذكر لها لان الاتي لا يطلب منها الاذان
مطلقا كما يأتي (قوله لجامع القديم السابق) فيه اشعار بان القديم هنا غير القديم الاول وحينئذ فلا حاجة
لقوله لجامع الخ لا احتمال أن القديم هنا يقول بنده للمنفرد في المؤداة فان كان هذا هو الاول فكان
المناسب أن يقول لانه لا يقول بنده للمنفرد في المؤداة فالفائتة أولى فتأمل وافهم (قوله وعلى ما تقدم عنه)
أي عن الرافعي الموافق لما في الوجيز (قوله من اقتصار الجمهور) وهي الطريقة القاطعة النافية للقديم
هناك الموافقة للجديد من الحاكية (قوله فإنه يوم الخندق الخ) ولم يصل صلاة الخوف لانهم لم تكن شرعت
لأوردوه ويمكن أن يجعل علة لقوله أي سمعت (قول المتن لا يسجد وقعت فيه جماعة) قال الاسنوي
التقييد بالمسجد يقتضي أنه يرفع في غيره وكان سببه شدة الاعتناء في المساجد بأمر الاذان فيكون الابهام
فيها أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلان الاذان قبلها لا يستحب له لانه مدعو بالاول انتهى
وهذا الكلام يقتضي أن قولهم في المنفرد يؤذن وان بلغه أذان غيره يجب حمله على منفرد يريد الصلاة
بعد إقامة الجماعة أو يصلي في غير المسجد وفيه نظر (قول الشارح ولو أقيمت الخ) لا يقال يعني عن هذا
قول المنهاج ويرفع صوته لا يسجد الخ لاننا نقول ذاك في المنفرد وقوله ولا يرفع فيه صوته يستثنى الرفع
بقدر ما يسمع الحاضرون فإنه شرط في الاذان للجماعة كما استعرفه (قول الشارح في المسكتين) أي هذه
ومسئلة الجديد وقول الشارح في الظاهر توجيهه مقابله أن كل واحد من الجماعة الثانية مدعو بالاذان الاول
وقد حضروا فكأن الجماعة الاولى اذا حضروا لا يطلب منهم اعادته كذلك الثانية لاشتراك الجميع في
الدعاء بالاول ووجه الظاهر ظاهر والله أعلم (تنبيه) قد استفدنا من هذا الكلام ان أحاد الجماعة بالاول
قبل اقامتها لا يطلب منهم أذان لانهم مدعون بالاول وهو كذلك لكن قالوا ان المنفرد يؤذن وان بلغه
أذان غيره وذلك بعمومه يشمل ما لو حضر المسجد بعد سماع الاذان يصلي منفردا وقد سلف ان الاسنوي
قال في قول المنهاج وقعت فيه جماعة ان قيد الوقوع مخرج ما قبله فلا يستحب له الاذان لانه مدعو بالاذان
الاول انتهى وقد يحمل هذا على سريده الصلاة مع الجماعة لكن يمنع منه أن كلام المنهاج في المنفرد (قول
المتن ويقيم للفائتة) أي اتفاقا (قول الشارح أي حيث تفعل جماعة) يقتضي ان المنفرد لا يؤذن للفائتة
لا في الجديد ولا في القديم ويكون قوله قلت القديم أظهر خاصا بالجماعة نعم على طريق الجمهور لا اشكال
(قول الشارح على اطلاقه) أي فلا يقيد بالفعل جماعة وذلك لان ما عمل به التقييد من قوله لجامع القديم
الى آخره لا يأتي على هذا التقدير

العشاء فصلها رواء الشافعي واحد في مستنديهما باسناد صحيح كقوله في شرح المذهب واستدل في المذهب القديم بحديث ابن مسعود في ذلك أيضا وفيه فأمر بالاذان ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر إلى آخره رواه (١٢٧) الترمذي فقيهه زادة علم بالاذان على الاول فقدم عليه ثم ظهر انه

منقطع فان الراوي عن ابن مسعود هو ابنه أبو عبيدة لم يسمع منه كقوله الترمذي لصغر سنه فقدم الاول عليه في الجديد (قلت القديم أظهر والله أعلم) لحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فصاروا حتى ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة (فان كانت فوائت لم يؤذن لغير الاولى) قطعاً وفي الاولى الخلاف (ويندب لجماعة النساء الاقامة) بان تأتي بها احدها من (لا الاذان على المشهور) فيهما لان الاذان يخاف من رفع المرأة الصوت به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين وليس فيها رفع الاذان والثاني يندب بان تأتي بهما واحدة منهن لكن لا ترفع صوتهما فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا يندب ان الاذان لما تقدم والاقامة تبع له ويجرى الخلاف في المنفردة بناء على ندب الاذان للمنفرد قال في شرح المذهب والخفي

حينئذ (قوله وأمر بالاذان الخ) لا يقال هذا الاذان للحاضرة لانه لا يندب لها اذان في هذه الصورة على الاظهر الآتي (قوله ثم ظهر انه منقطع) أي فلا يستدل به على طلب هذا الاذان (قوله قلت القديم) هنا القائل بالاذان للقاتنة أظهر وبه قال الاثمة الثلاثة (قوله حتى ارتفعت الشمس) أي وخرجوا من الوادي الذي أخبر صلى الله عليه وسلم أن به شيطانا (قوله ثم أذن بلال بالصلاة) قال بعضهم في تعديته بالباء دون اللام اشعار بان معنى أذن أعلم الناس بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ليحضرها لا بمعنى الاذان المشهور فراجع (قوله صلاة الغداة) أي صلاة الصبح التي كانت بالنوم ونومه صلى الله عليه وسلم بعينه اللتين يتعلق بهما رؤية الشمس لا ينافي أنه لا ينام قلبه (قوله فان كانت فوائت) أي وصلاتها متوالية وان تذكر كل واحدة بعد فراغ ما قبلها وكذا الوالي بين حاضرة وفاتنة وان قدم القاتنة أو والي بين حاضرتين كافي صلاة الجمع وتقييد المصنف بالفوائت لان عدم الاذان للقاتنة مع الحاضرة على الاظهر لا مقطوع به كما أشار إليه الشارح بقوله قطعاً نعم ان دخل وقت الحاضرة بعد فراغ ما قبلها أذن لها الدخول وقتها الحقيقي فلا يخالف ما مر وكذا لو أذن لصلاة ثم راد تقديم غيرها عليها فالوجه أنه يؤذن له أيضا فراجع (قوله لم يؤذن لغير الاولى) فيحرم بقصده لانه عبادة فاسدة (قوله ويندب لجماعة النساء الاقامة) لا الاذان على المشهور * اعلم أنه يستفاد من كلام الشارح ان كلام من الاقامة والاذان للنساء حرام مع رفع الصوت قطعاً وهو المعتمد في الاذان فقط وكذا لو قصدت فيه التشبيه بالرجال والافيكراه وليس أذانا مطلقاً بل على صورته (قوله ويجرى الخلاف في المنفردة) بجميع أحكامه المذكورة وأشار بقوله بناء على ندب الاذان للمنفرد الى أنه لا يندب لها قطعاً اذا لم يندب له وأنه يندب لها الاقامة قطعاً وما في كلام شيخنا عميرة هنا غير مستقيم فراجع (قوله والخفي المشكل في هذا كله كالمرأة) في الحرمة والكره اجتماعا وانفرادا وفي جريان الخلاف أيضا وخرج بالاذان قراءة القرآن والغناء بكسر أوله مع المد من ذكر فلا يحرم ان ولو رفع الصوت لانها ملبسا من وظائف الرجال والحق ابن عبد الحق القراءة بالاذان واعلم أنه يحرم سماع الاجنبي لشيء من ذلك مع الشهوة أو خوف الفتنة (قوله ان يشفع) بفتح أوله وفتح الفاء أي ان يأتي به شفعا (قوله ثم المراد معظم الاذان والاقامة) والمصنف راعى لفظ الرواية وأشار بقوله فان كلمة التوحيد يدخل الى أن المراد معظم من حيث الكلمات لانه أخرج به التكبير أول الاذان والتوحيد آخره وهما خمس كلمات من خمس عشرة كلمة وأخرج به التكبير أول الاقامة مع لفظ الاقامة وهما أربع كلمات من إحدى عشرة كلمة ورد عليه ان التكبير آخر الاقامة مثني أيضا فهو مع ذلك ست كلمات من إحدى عشرة كلمة كورة ودعوى أنه لم يعتبره لتكراره أو لتساوي الاذان والاقامة فيه لا تستقيم مع عدمه المذكور ولو أراد معظم من حيث النوع لكان أولى لان أنواع الاذان ستة أو سبعة ان عد التكبير مرتين وهي تكبير ثم شهادة الله ثم شهادة لرسوله ثم حيلة صلاة ثم حيلة فلاح ثم تكبير ثم توحيد ومنها ستة أنواع مثني وأنواع الاقامة كذلك مع زيادة لفظ الاقامة فهي سبعة أو ثمانية ومنها خمسة فرادى فتأمل وافهم وكانت الاقامة أقل من الاذان لانها كثران له كافي خطيتي الجمعة وتكسرات العيد وقراءة

(قول الشارح على الاول) متعلق بقوله فقيهه زيادة (قول المتن قلت القديم أظهر) بهذا قال الاثمة الثلاثة (قول المتن لم يؤذن لغير الاولى) أي اذا والى بينهما ولو والى بين مؤداة وفاتنة وقلنا لا يؤذن للقاتنة لم يؤذن للمؤداة أيضا أي اذا قدم القاتنة (قول الشارح ويجرى الخلاف في المنفردة) أي خلافا لما اشعر به عبارة المنهاج وقوله بناء على ندب الاذان للمنفرد اقتضى ضيقه رحمه الله اننا اذا قلنا لا يندب الاذان للمنفرد يجري هذا الخلاف في المنفردة وذلك يفيد أمرين أحدهما عدم أذانهما جزماعلى

المشكل في هذا كله كالمرأة (والاذان مثني والاقامة فرادى الالفاظ الاقامة) فانه مثني لحديث الشيخين أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كافي للناسي ثم المراد معظم الاذان والاقامة فان كلمة التوحيد في آخر الاذان مفردة

لأدراجها وترتيله) للأمر بذلك في حديث الحاكم والأدراج الإسراع والترتيل الثاني (والترجيع فيه) وهو كافي الدقائق إن يأتي بالشهادتين مرتين سرا قبل قولهما جهرًا لوروده في حديث مسلم والمراد بالسرا والجهر خفض الصوت ورفعهما كما عبر بهما في شرح مسلم وغيره (والتشويب) بالثنية (في الصبح) وهو أن يقول بعد الحيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين لوروده في حديث أبي داود وغيره بإسناد جيد كما قاله في شرح المذهب قال وسواء ما قبل الفجر وما بعده انتهى وقيل إن ثوب في الأول لم يثوب في الثاني واحتج بالصحيح عما عداها فيكره فيه التشويب كما قاله في الروضة (و) يسن (أن يؤذن قائمًا) لحديث الشيخين يابلل قم فناد ولأنه أبلغ في الإعلام (للقبلة) لأنه المنقول سلفًا وخلفًا والإقامة كالآذان فيما ذكر ويسن الالتفات فيهما في الحيعلتين يمينًا في الأولى وشمالًا في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما (ويشترط ترتيبه ومولاته) لأن تركهما يخل بالإعلام (وفي قول لا يضر كلام

الصلاة (قوله) والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع) لا يخفى أن الصواب عدم اعتبار الترجيع هنا لأن به يصير كل من الشهادتين أربعًا فيأتي المعظم السابق فليتنامل (قوله) والأدراج الإسراع) لأنه أبلغ في استنهاض الحاضرين (قوله) والترتيل الثاني) لأنه أبلغ في إعلام الغائبين والمراد به كما قيل إن يأتي بكل كلمة في نفس التكبير والوجه أن يراد مع ذلك امتداد الحروف وتطويلها (قوله) إن يأتي الخ) فهو اسم للأول على المعتمد وقيل للثاني وقيل لهما موضعًا بان إسقاطه لا يخل بالاذان وفيه نظر (قوله) سرا) بأن يسمع المنفرد نفسه وغيره أهل المسجد ونحوهم (قوله) قبل قولهما جهرًا) فإن جهر في الأولين أعاد هاتسرا (قائدة) قول المؤذن الله أكبر أي من كل شيء وأشهد أعلم وأذعن والفلاح الفوز بالمطلوب والقياس ضم راء أكبر الأولى والقول بفتحهما غير صحيح خلافًا لما في شرح الروض تبعًا للمبرد وما علل به ممنوع (قوله) والتشويب) من ثاب إذا رجع لأنه طلب ثان بالحضور إلى الصلاة وأصله أن دعا شخصًا من بعد يلوح إليه بشو به ليراه وخص بالصحيح ولم يقضيه لما يعرض في وقتها من التسكاسل بالنوم والقضاء يحاكي الادعاء ويندب أن يقول المؤذن بعد الأذان على الأولى أو بعد الحيعلتين لا بدلًا لأنه يبطل الأذان في الليلة ذات المطر والرجأ والظلمة أو الصلوة في رحالكم ويكره أن يقول حتى على خبر العمل مطلقًا (قوله) الصلاة خير من النوم) أي اليقظة لها خير من راحته (قوله) قائمًا) فيكره قاعدة ومضطجعًا أشد الاعتذر كراكب (قوله) للقبلة) فيكرهه غير ما في المنفرد مطلقًا وفي غيره إلا أن توقف الإعلام على تركها كال دوران حول المنار في وسط البلد ولا يشترط أن يسمع آخر أذانه من سماع أوله ولو في المسافر على المعتمد والإقامة كالآذان ويندب فيه كونه على عال كمنارة المسجد أو سطحه وأن يضع أصبعيه أو أحدهما في أذنيه والمسبحة أو ليعلم البعيد أنه يؤذن فيجيب (نفيه) الدوران حول المنارة لجهة يمين المؤذن حال استقباله القبلة كما أن الطواف كذلك وإن كان عكس ما هنا في الصورة وكذا دوران دابة الرحى والسانية والدراسة لأنه عن يمين مستقبلها فتأمل (قوله) ويسن الالتفات) لأنه أبلغ في الإعلام في الآذان والإقامة وبذلك فارق الخطبة (قوله) فيهما) أي في الحيعلتين أي نوعيهما في الآذان والإقامة لأنهما خطاب آدمي كالسلام بخلاف غيرهما منه التشويب لأنه ذكر (قوله) يمينًا) في مرقى الحيلة الأولى فيه بدأ مستقبلًا وبتمهاتهم ملتفتًا وكذا يسار في مرقى الحيلة الثانية (قوله) ويشترط ترتيبه ومولاته) فلا يعتد بغير ما رتب ويعيده في محله ويكره عدم ترتيبه إن لم يغير المعنى ولا فيحرم ولا يصح ولا يعتد بغير المتوالي على ما يأتي والإقامة كالآذان ولم يجعل الضمير عائداً إلى كل كما فعل أول الباب نظراً للظاهر ولما تقدم من الإشارة إليه ويشترط كونهما بالمرية إلا في أعجمي نفسه أو لأعجم ويشترط سماع نفسه ولو بالقوة وسماع جماعة أذن لهم ولو واحد منهم ولو بالقوة وسماع أهل بلد بحيث يظهر الشعار ولو بالقوة هذا التفرع وهو كذلك الأمر الثاني عدم إقامتها جزماً وعليه منع ظاهر لأن المنفرد وإن قلنا لا يؤذن بغير جزماً كما سلف وقد يعتذر عنه بأن قوله بناء إلى آخره راجع للخلاف في الآذان فقط (قول المتن وترتيله) يستثنى التكبير فإنه يجمع كل تكبيرتين في نفس واحدة خلفه لفظه (قول الشارح كافي الدقائق) بخلاف ما في شرح مسلم من أنه اسم للآذان بالشهادتين ثانياً وبخلاف تعبير الشرحين والروضة من أنه اسم للأمرين معا وقيل الترجيع ركن لوروده كباقي ألفاظ الآذان ورد بعدم ذكره في أصل الآذان من حديث عبد الله بن زيد الرائي قلت وفي الرد بذلك نظر (قول المتن والتشويب في الصبح) شامل للمقضية بناء على أنه يؤذن للثغانة وهو محل نظر (قول المتن ويسن أن يؤذن قائمًا) ويكره من جلوس مع القدرة على القيام إلا في حق المسافر الركب (قول الشارح يمينًا في الأولى) أي يقول الأولى مرتين في مرقى الالتفات والثانية كذلك (قول الشارح كغيره من الأذكار) الضمير يرجع لقول المتن ترتيبه

(قوله ولا يضرب السبيل) من السلام والسكوت وان قصد بهما القطع لانه لا يخل بالاعلام وبذلك فارق
 الفاتحة ولا يندب الاستئذان في ذلك ولا يضرب في كل من الاذان والاقامة لمن لكن يكره للقادر وقيل يحرم
 ان يضرب المعنى ومشي عليه العبادى ولا يضرب فيها يسير نوم أو اغشاء أو جنون لكن يسن الاستئذان
 ولو عظم جد الله بقلبه ويسن تأخير رد السلام وتسميت العاطس حتى يفرغ منها كالصلى ولا يكره لو رد
 نعم فديح الكلام لنحو روية أعني يقع في أثر أو عقرب تدب الى انسان مثلاً ولا يشترط لهمانية بل عدم
 الصارف عدا فلا يضرب الغلط فيما أذن له ويشترط عدم بناء غيره وان اشتبه صوتاً والعملة للأغلب أو المراد
 الشأن (قوله) وشرط المؤذن) ومثله المقيم كإمام وانما خصه لما بعده (قوله) فلا يصح أذان الكافر
 أى ولو لم تدالككن للتردي فيه أن يبنى ان قصر زمن الردة ويستحب أن يؤذن غيره للريبة وبحكم
 بالسلام الكافر اذا أتى بالشهادتين ويستأنف سامضى نعم لا يحكم بالسلام عيسوى ولا يعتد بأذانه وهم
 طائفة من اليهود منسوبة الى أبى عيسى اسحاق بن يعقوب الاصفهاني كان يعتقد أن محمداً صلى الله
 عليه وسلم رسول للعرب خاصة قال بعضهم وهذا مشكل لانه حيث اعتقد رسالته ونبوته لزمه تصديقه
 وقد قال مما صح عنه أرسلت الى الناس كافة بالعجم والعرب فتأمل (قوله) وسكران) أى الا في أوائل نشأة
 السكر (قوله) وليسوا من أهلها) يفيد عدم صحة نصب الامام لواحد منهم ومثله بالغ غير أمين أو غير عارف
 بالاوقات بنفسه أو بخبر ثقة عن علم وان صح أذانهم ولا يستحقون المعلوم قاله شيخنا وقول شيخنا الرملى
 متى صح أذانه صح نصبه وان حرم على الامام ويستحق المعلوم فيه نظر بما سياتى عنه في نصب من يكره
 الاقتداء به حيث قال لا يستحق نصبه ولا يستحق المعلوم فالوجه أن ما هنا مثله بل أدى الى لا ينجى ولعله عند
 ذكر هذا لم يكن مستحضراً ما ذكره هناك فتأمل وراجع ويجوز للامام وغيره الاستئذان للادان
 بشرط ذكر مدة وأجرة معلومتين نعم لو قال الامام استأجرتك كل شهر بكذا من بيت المال صح وكذا
 لو وقف عليه منه وليس للامام أن يرزق مؤذناً أو يقف من بيت المال وهناك متبرع وتدخل الاقامة في
 الاجارة للادان ولا يصح افرادها بالاجارة لعدم الكلفة فيها (قوله) والذ كورة) ولومن نحو أمر د وان حرم
 سماعه لمن خشى منه فتنه (قوله) للرجال الخ) أشار بذلك الى دفع التكرار في كلام المصنف أى عدم صحة
 أذان المرأة والخنثى للرجال مذ كور هنا وعدم صحته منهما لهما وللنساء مذ كور فيما مر فهو منهما ليس أذاناً
 مطلقاً وان كان على صورته ولذلك حرم منهما التشبيه بالرجال كما تقدم فليس التقييد بالرجال لاجل الصحة
 منهما الغيرهم كما أشار اليه الشارح خلافاً لما فهمه بعضهم فرتب عليه صحة أذانهم لهما وللنساء اللازم عليه
 مناقضته لما سبق بل قال شيخنا ان الذ كورة شرط في أذان نحو المولود عامراً ونظر فيه بعضهم ووجه النظر
 ظاهر فتأمل ذلك وحوره (قوله) ويكره للمحدث) أى يكره الاذان للصلاة من المحدث غير المتيمم وغير فاقد
 الطهورين ولو لنفسه وفي استثناء المتيمم نظر لانه غير محدث فتأمل فلا يكره لفعل الصلاة كنحو المولود ولا
 للمتيمم لنفسه واغيره ولا فاقد الطهورين لنفسه فقط ويكره أذان الاعلام أيضاً من الفاسق والاعمى
 والصبي المميز ويحصل باذانهم طلب الشعار واذان الصبي فرض الكفاية اذا قلنا به كصلاة الجنائز منه (قوله)
 وللجنب أشد) ومنه الجنب المحدث (قوله) والاقامة أغلظ) والحائض أغلظ أى وان اختلف المحدث كاذان

(قول الشارح ولا يضرب السبيل) قال الاسنوى لكن يستحب ترك ذلك بل يكره فلو عظم جد الله
 في نفسه ولو سلم عليه انسان لم يحبه ثم قال وحيث قلنا في شئ لا يكون قاطعاً استحباب الاستئذان الا في
 السكوت والكلام اليسيرين (قول الشارح للرجال) عمومهم يشمل المحارم وقوله كلما منهما لك أن تتوقف
 في هذا القياس (قول الشارح في الحدث والجنابة) قال الاسنوى ويتجه استواء أذان الجنب واقامة
 المحدث (قول الشارح لانه أبعث على الاجابة) عبارة الاسنوى لان الدعاء من العادات الى العبادات جنب

لا يعد مع الاول أذاناً ولا
 يضرب السبيل جزماً وفي رفع
 الصوت بالكلام اليسير
 تردد للجويني وبينى في
 ترك الترتيب فيه على
 المنتظم منه ولو ترك كلمة منه
 أتى بها وأعاد ما بعدها
 (وشرط المؤذن الاسلام
 والتمييز) فلا يصح أذان
 الكافر وغير المميز من صبي
 ومجنون وسكران لانه
 عبادة وليسوا من أهلها
 (والذ كورة) فلا يصح
 أذان المرأة والخنثى
 المشكل للرجال كما منهما
 لهم وصبي أذانهم لنفسهما
 وللنساء (ويكره
 للمحدث) حدناً أصغر
 لحديث الترمذى لا يؤذن
 الامتوضي (وللجنب
 أشد) كراهة لفظ الجنابة
 (والاقامة أغلظ) من
 الاذان في الحدث والجنابة
 لقربها من الصلاة (ويسن
 صبت) أى على الصوت
 لأنه أبلغ في الاعلام
 (حسن الصوت) لأنه
 أبعث على الاجابة بالحضور

(قلت الاصح انه أفضل منها والله أعلم) لانه لاعلامه بالوقت أكثر فعمامتها والثالث هما سواء في الفضيلة (وشرطه) أي الاذان (الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح فن نصف الليل) يصح الاذان لها كما صححه في الروضة وقبل من سبغ يتي من الليل في الشتاء ونصف سبغ في الصيف تقريبا لحديث فيه ورجحه الرافعي وكأنه أراد به قوله في المحرر آخر الليل قال في الدقائق قول المهاج نصف الليل أوضح من قول غيره آخر الليل والاصل في ذلك حديث الشيخين ان بلالا يؤذن بليلى فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر) وآخر بعده (لحديث المذكور فان لم يكن الا واحد أذن لها المرتين استحبابا أيضا فان اقتصر على مرة فالاولى أن يكون بعد الفجر (ويسن لسامعه) أي المؤذن (مثل قوله) لحديث الشيخين اذا سمع النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن (الافى حيطته فيقول) بدل كل منهما

جنب مع اقامة محدث خلافا لقول الاسنوى باستوائهما في هذه نعم لو طرأ الحدث في أثناء الاذان أو الاقامة فامامهما أفضل ولا كراهة لانه دوام (قوله عدل) أي في الشهادة لانه المنصرف اليه عند الاطلاق ان أريد نفيه لهما والا كفي عدل الرواية (قوله أنه أفضل منها) أي الامامة ولوللجمعة ومن خطبتها وان ضم اليهما الاقامة والامامة أفضل من الاقامة وامامة الجمعة أفضل من خطبتها اذا أخذت الافضلية عموم النفع ثم الوجوب وبهذا علم سقوط تبري شيخ الاسلام نظرا الى ان فضل الاذان في الخبري نفسه لا على غيره وإلى أن السلف والخلف واظبو على الامامة دونه وإلى انها فرض كفاية دونه وفيحجاب بشغلهم بمصالح المسلمين وبانه لا مانع من تفضيل السنة على الفرض كابتداء السلام ورد وجواب الزركشي فيه نظر فراجع (قوله وشرطه الوقت) أي ولو في الواقع كما علم من عدم احتياجه الى نية كما مر ويحرم قبله مع العلم ان قصد الاذان والا فلا الا لشيء مما مر وهو صغيرة على المعتمد قال شيخنا ويحرم تكرير الاذان وليس منه أذان المؤذنين المعروف وببحث العلامة ابن قاسم عدم الحرمة في التكرير ان حصلت به فائدة وهو ظاهر ووقت الاقامة عند ارادة الدخول في الصلاة بشرط أن لا يطول الفصل الا عندئذ كإمام يتسوية الصفوف بنفسه أو غيره فانه يندب له اذا كبر المسجد أن يامر من يطوف عليهم ويناديهم بذلك الا في الجمعة (قوله فن نصف الليل) هو المعتمد شتاء وصيفا لكن الاولى كون الاذان في الشتاء والصيف على عكس ما في الوجه الآخر وهو سبع الليل صيفا ونصف سبعة شتاء لتساوي الزمن في ذلك تقريبا (فائدة) السحر اسم للسدس الاخير من الليل وقال الخطيب اسم للنصف الثاني من الليل (قوله ابن أم مكتوم) وكان اسمه عمرا وقيل الحصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبدالله وعمرى بعد بر بستين على الاصح واسم أبيه قيس بن زائدة واسم أمه عائكة وماروى من حديث ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان بلال فقلوب قاله في فتح الباري (قوله ويسن مؤذنان) أي فاكثر بحسب الحاجة يؤذن كل وحده سواء في الصبح وغيره وكلام المصنف والحديث لا يغلب لالتقييد ولفظ المسجد كذلك (قوله يؤذن واحد للصبح) وكذا أذان الجمعة ما يخرج وقت الاختيار والاقتصر على واحد فان تنازعوا في رفع لاستواء الاذنين في الفضيلة والاذان الاول في الجمعة حدث في زمن الامام عثمان رضي الله عنه ويندب كون الاذان في المسجد ويكره خروج المؤذن عنه الا محل قريب منه ولا يكتفى أذان مكان عن آخر ويكره خروج المؤذن قبل الصلاة لغير عنبر (قوله ويسن لسامعه) أي ولو كان كل منهما جنبا أو محدثا أو السامع نحو الحائض أو لم يفهم كلاما أو قارنا الى خلاف ما تقتضيه الطباع (قول المتن عدل) خرج به الفاسق فانه يجوز أذانه مع الكراهة وصرح في شرح المذهب باستحباب الحرية (قول الشارح لانه لاعلامه بالوقت الخ) أي وأما عدم مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه فلا احتياجه الى فراغ لمراعاة الاوقات وكان صلى الله عليه وسلم مشغولا بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه صلى الله عليه وسلم انه اذا عمل عملا داوم عليه لكان هذا الحكم استشكله الاسنوى من حيث ان الاذان سنة والامامة فرض كفاية من حيث انها اقامة للجماعة التي هي فرض كفاية (قول الشارح فلا يصح قبله) قال الاسنوى ولا يجوز (قول المتن فن نصف الليل) (فائدة) السحر السدس الاخير من الليل (قول المتن لسامعه) أي وان لم يستمع أي بقصد السماع قال في شرح المذهب ولو علم الاذان ولكن لم يسمع لبعده أو صم فظاهر أنه لا تشرع له الاجابة واذا ترك الاجابة حتى فرغ المؤذن فظاهر أنه يتدارك قبل طول الفصل لابعده قال الاسنوى ولك أن تقول تكبير العيد أي الذي يقال عقب الصلوات يتداركه التماسي وان طال الفصل فما الفرق انتهى واذا لم يسمع الترجيع فظاهر أنه يجب فيه لقوله مثل ما يقول واذا سمع مؤذنين واحد بعد واحد يجب الكل ولكن الاول متأكد يكره تركه كذا في ذلك كله في شرح المذهب

أَوْذَا كَرَأُوطَانَمَا أَوْمَدْرَسَا أَوْمَصَلِيَا وَالْأُولَى لَهُ تَأْخِيرُهُ لِفَرَاغِهَا وَتَبْطُلُ بِالْحَيْعَلَاتِ لِأَجْوَابِهَا وَبِالتَّشْوِيبِ
 وَجَوَابِهِ الْإِنْخَوْصُ صَدَقَ الْقُرْآنُ سَوَاءَ سَمِعَ الْكُلُّ أَوِ الْبَعْضُ وَيَجِبُ فِي الْكُلِّ مَرْتَبًا وَيَقُوتُ بِطُولِ
 الْفَصْلِ قَالَ الْأَسْنَوِيُّ بِخِلَافِ الذِّكْرِ عَقِبَ الْعِيدِ فَرَاغَهُ مِنْ مَحَلِّهِ وَدَخَلَ فِي الْأَذَانِ مَا كَانَ لِفَرَاغِ الصَّلَاةِ
 كَأَذَانِ الْمَوْلُودِ وَخَالَفَهُ فِي الْعِبَابِ وَخَرَجَ أَذَانُ الْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَذَانًا وَدَخَلَ فِي الذِّكْرِ مَا كَانَ عَقِبَ
 الْوُضُوءِ لَكِنْ قَالَ الْبَلْقَيْنِيُّ يَقْدُمُ ذِكْرُ الْوُضُوءِ إِذَا عَارَضَهُ الْإِجَابَةُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِمَا تَعَارُضٌ
 فَرَاغَهُ نَعَمْ لَا نَسْنِ الْإِجَابَةَ لِقَاضِي الْحَاجَةِ وَلَا جَمَاعٍ وَنَحْوَهُمَا الْإِبْعَادُ الْفَرَاغُ وَقَبْلُ طُولِ الْفَصْلِ وَخَرَجَ
 بِسَامِعِهِ نَفْسَهُ وَالْإِصْبَعُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَيَشْمَلُ مَا ذَكَرْنَا لَوْ تَعَدَّدَ الْمُؤَذِّنُونَ وَاخْتَلَطَتْ أَصْوَاتُهُمْ فَيَجِبُ
 الْكُلُّ وَإِذَا تَرْتَبُوا فَاجْلِبُوا الْأَوَّلُ فَضْلُ الْإِفْئَاذِي صَبِيحٌ وَجَعَةٌ فَلَا أُوْلِيَّةُ (قَوْلُهُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ عَقِبَهَا) أَيُّ كَمَا
 اسْتَفِيدَ مِنْ سَامِعِهِ فَهُوَ الْأَفْضَلُ وَلَا تَضُرُّ مَقَارِنَتُهُ وَلَا سَبْقُهُ بِفَرَاغِ الْكَلِمَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَا يَبْقِيَةُ الْإِجَابَةُ
 قَبْلُ فَرَاغِ الْأَذَانِ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ مِثْلُ مَا يَقْرَأُ دُونَ مِثْلِ مَا يَسْمَعُ قَالَ شَيْخُنَا وَإِذَا أَجَابَ بَعْدَ فَرَاغِهِ
 كَالْمَصْلِيِّ مِثْلَ فَيْعِيدِ الْأَذَانِ إِلَّا الْحَيْعَلَاتُ فَيَقُولُ جَوَابُهَا وَلَا يَمِيدُهَا فَرَاغَهُ (قَوْلُهُ فَيَقُولُ الْخ) وَلَا يَنْدُبُ
 أَنْ يَقُولَ مَعَهَا حَى عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ كَمَا لَا يَكْفِي عَنْهَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ بَلْ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ مُطْلَقًا كَمَا سَمِعْنَا (قَوْلُهُ
 وَالْإِقَامَةُ كَالْأَذَانِ) أَوْرَدَهَا لِيَجْعَلَ ضَمِيرَ سَامِعِهِ لِلْأَذَانِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَلَوْ جَعَلَهَا رَاجِعًا لِكُلِّ الْمُتَرَجِّمِ بِهِ
 أَوَّلُ الْبَابِ لَمْ تَرُدَّ وَيَكْرُرُ أَلْفَاظُ الْإِجَابَةِ فِي إِقَامَةِ الْخُفْيِ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْمَفْعُولِ (قَوْلُهُ وَيَأْتِي الْخ) أَيُّ فَالْتَّثْنِيَّةُ
 فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِاعْتِبَارِ التَّنَوُّعِ (قَوْلُهُ فَيَقُولُ صَدَقْتَ الْخ) وَتَقْدِمُ مَا يَزِيدُهُ فِي نَحْوِ اللَّيْلَةِ ذَاتِ الْمَطَرِ وَنَحْوَهَا
 وَيَقُولُ الْمُجِيبُ لَهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَالْحَيْعَلَةِ (قَوْلُهُ وَيَسْتَحِبُّ لِكُلِّ مَنْ الْمُؤَذِّنُ وَسَامِعُهُ) أَيُّ وَالْمَقِيمُ
 وَسَامِعُهُ وَلَوْ أَدْخَلَهُ فِي كَلَامِهِ كَمَا سَمِعْنَا لَكَانَ أَوَّلَى وَإِنْ خَالَفَ الظَّاهِرَ (قَوْلُهُ أَنْ يَصِلَ) وَيَسْلَمُ كَمَا فِي الْمَنْهَجِ
 وَغَيْرِهِ (فَائِدَةٌ) أَوَّلُ حَدِيثِ السَّلَامِ الْمَشْهُورِ كَانَ فِي مِصْرَ فِي عَامِ أَحْمَدَ ثَمَانِينَ وَسَبْعِمِائَةَ عَقِبَ عِشَاءِ
 لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِالْخُصُوصِ ثُمَّ حَدَّثَ فِي بَقِيَّةِ الْأَوْقَاتِ إِلَى الْمَغْرِبِ لِقَصْرِ وَقْفِهَا فِي عَامِ أَحْمَدَ ثَمَانِينَ وَسَبْعِمِائَةَ أَحَدِنَهُ
 الْمُحْتَسِبُ نَوْرُ الدِّينِ الطَّنْبُذِيُّ وَاسْتَمَرَ إِلَى الْآنِ وَيَنْدُبُ أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ وَالْمَقِيمُ وَمَنْ يَسْمَعُهُمَا بَعْدَ الْمَغْرِبِ
 اللَّهُمَّ هَذَا أَقْبَالَ لَيْلِكَ وَإِدْبَارَ نَهَارِكَ وَأَصَوَاتُ دَعَائِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَيَعْكَسْ أَوَّلُهُ بَعْدَ الصَّبْحِ وَيَطْلُبُ الدُّعَاءَ
 بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لِمَا وَرَدَ أَنَّ الدُّعَاءَ بَيْنَهُمَا لَا يَرُدُّ (تَنْبِيْهُ) عِلْمٌ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ
 فِي كُلِّ مِنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ الْإِسْلَامَ وَالْتِمِيزَ وَالتَّرْتِيبَ وَالْمَوَاقِفَ وَدُخُولَ الْوَقْتِ وَالْعَرَبِيَّةَ لَكِنْ
 فِيهِمْ عَرَبِيٌّ وَاسْمَاعِيلِيٌّ فَتَنْفَرِدُ وَاسْمَاعِيلِيٌّ فِي الْجَمَاعَةِ وَيَنْفَرِدُ الْأَذَانُ بِاشْتِرَاطِ الْكُورَةِ وَأَنَّهُ يَنْدُبُ فِيهِمَا
 الطُّهَارَةَ وَالْعَدَالَةَ وَالْقِيَامَ وَالْإِسْتِقْبَالَ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الْحَيْعَلَاتِ بِمِثْنَاوِشْمَالَا وَالْإِجَابَةُ طَمَاحُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ عَلَى
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقِبَهُمَا وَانْفِرَادُ الْإِقَامَةِ بِالْإِدْرَاجِ وَانْفِرَادُ الْأَذَانِ بِالْتَّرْجِيعِ وَالتَّرْتِيبِ وَرَفْعِ الصَّوْتِ
 وَكَوْنِهِ عَلَى عَالٍ وَوَضْعُ الْأَصْبَعِ فِي الْأُذُنِ وَالْإِدَارَةُ حَوْلَ الْمَنَارَةِ أَنْ يَحْتَسِبَ إِلَيْهِ نَعَمْ إِنْ حَاطَ بِهَا فِي الْإِقَامَةِ إِلَى
 (قَوْلِ الْمُتَنِّ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) بِعَبْرَتِهِمَا بِالْحَوْفِ لِقَوْلِهِ بِالْحَوْلَةِ أَمَّا الثَّانِي فَظَاهِرٌ مَا أَخَذَهُ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَالْحَاءُ
 مِنْ حَوْلٍ وَالْقَافُ مِنْ قُوَّةٍ وَاللَّامُ مِنْ اللَّهِ قَالَ الْأَسْنَوِيُّ وَهُوَ أَوَّلَى لَشُمُولِهِ جَمِيعَ الْأَلْفَاظِ (قَوْلُ الشَّارِحِ وَيَأْتِي
 لِتَكْرِيرِ الْحَيْعَلَتَيْنِ) مِنْ هُنَا قَالَ الْأَسْنَوِيُّ لَوْ جَمَعَ فَقَالَ الْإِفْئَاذِي حَيْعَلَاتُهُ لِيَشْمَلَ الْأَلْفَاظَ الْأَرْبَعَ لَكَانَ أَوْضَحَ
 (قَوْلُ الشَّارِحِ تَخْبِرُ وَرَدَفِيهِ) قَالَ الْأَسْنَوِيُّ مَا إِذَا عَاهَ مِنَ الْوَرْدِ وَغَيْرِ مَعْرُوفٍ قَالَ وَفِي وَجْهِهِ يَقُولُ صَدَقَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ قَالَ أَعْنَى الْأَسْنَوِيُّ وَهُوَ وَجْهُ مِنْقَاسِ (قَوْلُ الشَّارِحِ وَيَسْتَحِبُّ
 أَنْ يَجِبُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ عَقِبَهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ أَيُّ لَا يِقَارَنُ وَلَا يَتَأَخَّرُ وَمُقْتَنَاهُ الْإِمْتِنَاعُ عِنْدَ التَّقْدِمِ
 وَلَوْ كَانَ السَّامِعُ فِي صَلَاةٍ أَوْ جَمَاعٍ وَنَحْوِهِ أَجَابَ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَلَوْ كَانَ فِي قِرَاءَةٍ أَوْ ذَكَرَ اسْتَحْبَبَ قِطْعَهُ
 لِيَجِبُ وَفِي الْمَهْمَاتِ لَوْ قَارَنَهُ كَفَى وَلَقَدْ عَلِمَ (قَوْلُ الْمُتَنِّ أَنْ يَصِلَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ إِفْرَادُهَا عَنِ السَّلَامِ

(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)
 لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ وَإِذَا قَالَ حَى
 عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ أَيُّ سَامِعُهُ
 لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَإِذَا
 قَالَ حَى عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ
 لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 وَالْإِقَامَةُ كَالْأَذَانِ فِي ذَلِكَ
 وَيَأْتِي لِتَكْرِيرِ الْحَيْعَلَتَيْنِ
 فِيهِ عَجُوزَتَيْنِ أَيْضًا كَمَا قَالَ
 فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَيَقُولُ
 بِدَلِّ كَلِمَةَ الْإِقَامَةِ أَطْمَاحُ اللَّهِ
 وَأَدَامُهَا لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ
 (قَالَ وَالَا فِي التَّشْوِيبِ
 فَيَقُولُ) أَيُّ بِدَلِّ كُلِّ مَنْ
 مِنْ كَلِمَتِهِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ
 الْمَهْذَبِ (صَدَقَتْ وَبَرَّرَتْ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ) قَالَ فِي السَّكْفِيَّةِ
 تَخْبِرُ وَرَدَفِيهِ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ
 يَجِبُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ عَقِبَهَا
 (و) يَسْنُ (لِكُلِّ) مَنْ
 الْمُؤَذِّنُ وَسَامِعُهُ (أَنْ يَصِلَ
 عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَعْدَ فَرَاغِهِ) لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ
 إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا
 مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَى
 وَيُقَاسُ الْمُؤَذِّنُ عَلَى السَّامِعِ
 فِي الصَّلَاةِ (تَمَّ) يَقُولُ (اللَّهُمَّ
 رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الثَّامَّةُ
 وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا

الوسيلة والفضيلة وأبعشه
مقاما محمودا الذي وعدته
الحديث البخاري من قال
حين يسمع النداء ذلك
حلت له شفاعتي يوم القيامة
أي حصلت والمؤذن يسمع
نفسه والندوة الأذان
والوسيلة منزلة في الجنة رجا
صلى الله عليه وسلم أن
تكون له والمقام المذكور
هو المراد في قوله تعالى
هسي أن يبعثك ربك
مقاما محمودا وهو مقام
الشفاعة في فصل القضاء
يوم القيامة يحمد فيه
الأولون والآخرون وقوله
الذي وعدته يدل بمقابله
لانت

(فصل استقبال القبلة)
أي الكعبة (فصل صلاة
القادر) عليه فلا تصح
صلاة بدونه أجماعا بخلاف
العاجز عنه كريض لا يجد
من يوجهه إلى القبلة
ومربوط على خشبة فيصلى
على حاله ويعبد ويعتبر
الاستقبال بالصبر لا بالوجه
أي لا أن الالتفات به
لا يبطل الصلاة كما يؤخذ
عماسياتي من كراهته (الا
في شدة الخوف) أي
لا يشترط الاستقبال فيها
كما سيأتي في باب

رفع صوت أو علو ندب فيها أيضا والله أعلم **(قوله الوسيلة والفضيلة)** لم يقل كأصله والدرجة العالية الرفيعة
لما قالوا إنها لم ترد في شيء من طرق الحديث وعطف الفضيلة على الوسيلة مرادف أو مغاير لما قيل إنها مقبتان
في أعلى عليين أحدهما محمود وآله والأخرى لأبراهيم وآله والأولى من ياقوته بيضاء والثانية من ياقوته
حمره وقائمة سؤاها مع تحقق أنها لها اظهار شر فهما وصول الثواب للداعي بهما **(قوله والمؤذن يسمع
نفسه)** أي فيدخل في حديث الصلاة المذكورة لا مطلقا فلا يجب نفسه كما مر ولذلك أدخله شيخ الإسلام
بالقياس ولو فعل الشارح مثله لكان أولى إذ دخوله في هذا دون ما قبله ترجيح بلا مرجح فتأمل **(فروع)**
يندب الفصل بين الأذان والاقامة بقدر اجتماع الناس وفعل الراتبة القلبية ويحمل قول الشافعي رضي الله عنه
فيما إذا تعدد المؤذنون أن الامام لا يبطئ بالخروج حتى يفرغ من بعد الأول بل يخرج ويقطع عليه الأذان على
ما إذا خيف فوات وقت الفضيلة فلي تأمل **(قوله والندوة)** الأذان التامة السالمة من النقص **(قوله لانت)**
لنقد شرطه من التعريف والتكبير ويجوز كونه مفعولا محذوفًا وخبرًا كذلك والله أعلم

(فصل في حكم استقبال القبلة في الصلاة) وعبر بعضهم بالباب وهو أنسب لما مر في الأذان **(قوله أي
الكعبة)** أي هيئتها يقينًا مع القرب وظنًا مع البعد عند ما منا الشافعي رضي الله عنه ودليله الشطر في الآية
لأنه العين لغو تخسيرها بالجهة اصطلاح لبعض الفقهاء بل قال بعضهم أن أصل الجهة لغة العين لأن من انحرف
عن مقابلة شيء لا يقال أنه متوجه نحوه فالشافعي رضي الله عنه لم يخرج عن المعنى اللغوي أصلا ومن جعل
الجهة أعم من العين أراد المجاز والحقيقة معا مع أن هذا لم يقل به غير الشافعي رضي الله عنه واعتبر الامام مالك
الجهة والامام أحمد اعتبر العين مع القرب والجهة مع البعد واعتبر الامام أبو حنيفة جزأ من قاعدة مثلث
زاوية العظمى عند ملتقى بصره وكانت الكعبة قبله آباءه صلى الله عليه وسلم فكان يستقبلها ثم لما أمر
بالتوجه لبيت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنوات كان يحمل الكعبة بينه وبينه فلما هاجر إلى المدينة تعذر
عليه ذلك فحوت القبلة إليها بعد الهجرة بستة عشر شهرا وأربعة عشر شهرا في رجب في صلاة الظهر بعد
صلاة ركعتين منها فاستدأروا من معه إليها وقول البخاري أن أول صلاة صلاها بالكعبة العصر محمول على
الكاملة وسميت كعبة لتربعها وقبلة لأن المصلي يقابلها بوجهه وصدرة **(قوله شرط)** فلا يسقط بجهد ولا
غفلة ولا أكرام ولا نسيان نعم لو استدبر ناسيا وعاد عن قرب لم يضر قاله شيخنا الرملي **(قوله القادر)** أي
حسا بدليل ما به من التتميل والاستثناء **(قوله فلا تصح صلاة بدونه)** أي الاستقبال لا بقيد كونه للعين
بدليل نذكر الضمير فالاجماع في عمله فتأمل **(قوله كريض)** ومثله من يخاف نحو غرق بنفسه مثلا وكذا
من يخاف ضياع ماله أو تخلفا عن رفقة وتزيمهم الأعادة بخلاف ما سيأتي فيمن خطف نعله بالفعل قاله شيخنا
(قوله ويعبد) أي لعدم استقباله ومنه يعلم أن الاستقبال شرط في حق العاجز أيضا الآن يقال أنه للقادر
شرط للصحة والعاجز شرط للأجزاء فتأمل **(قوله بالصدر)** أي بجميعه يقينًا مع القرب وظنًا مع البعد ولو
خرج جزء منه عن محاذة العين لم تصح صلاته والمعتبر في الاستقبال في الركوع والسجود العرف لا الصدر
قال العلامة العبادي ومتى كان بين الامام والمأموم أكثر من سمت القبلة بطلت صلاتهما كما قاله الفارق
وهو ظاهر جلي ولا ياتي فيه قولهم الخطأ غير محقق لأنه مع عدم الرابطة انتهى معنى وهو وجيه ولا يجوز
العدول عنه والله العيين نعم في بطلان صلاة الامام نظر إذا ظن أنه مقابل للعين فتأمل **(قوله لا بالوجه أيضا)**

(قول المتن الذي وعدته) والحكمة في سؤاها مع وقوعه لا محالة اظهار شرفه وعظم منزلته **(قول الشارح بدل
مقابله لانت)** وذلك لأن ما قبله منكر وقد وقع هذا منكر في جميع البخاري وجميع كتب الحديث حكاية
لما في القرآن **(تمه)** يستحب الدعاء بين الأذان والاقامة فإنه لا يرد كبراه أو بوداود والترمذي وحسنه
(فصل في استقبال القبلة) **(قول المتن القبلة)** هي في اللغة الجهة **(قول الشارح اجماعا)** هو بذلك على

كما يؤخذ مما سياتى لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على راحلته فى السفر حينما توجهت به أى فى جهة مقصده رواه الشيخان وفى رواية لها غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة وفى رواية للبخارى فاذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألقى الماشى بالراكب وسواء الرابطة وغيرها وقيل لا يجوز العبد والكسوف والاستسقاء للراكب وفى شرح المذهب والماضى لنسبتها (ولا يشترط طول سفره على المشهور) والثانى يشترط كالقصر وفرق الاول بان النفل يتوسع فيه بجوازه قاعدا للقادر على القيام ويشترط ما سياتى فى باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر معصية وأن يقصده موضع معين فليس للعاصى بسفره والهاشم التنفل راكبا ولا ماشيا كما أفصح به فى شرح المذهب (فان أمكن استقبال الراكب فى مرقده) فى جميع صلاته (واتمام ركوعه وسجوده لمزمه) ذلك لتيسره عليه (والا) أى وان لم يمكن الراكب ذلك (فالاصح أنه ان سهل

أى فى القائم والقاعدا ما المضطجع والمستلق فيجب بالوجه مع تقدم البدن فيهما ومع رفع الرأس فى المستلق ان تيسر (قوله كما يؤخذ مما سياتى) أى فى انحراف الدابة وغيره (قوله الا فى شدة الخوف) أى وما الحق به من قتال وغيره مما سياتى فى بابه (فرع) لو قصر على الاستقبال قاعدا لاقام على قاعدا مستقبلا لانه قد عهد ترك القيام كفى النفل مع القدرة دون الاستقبال (قوله نقل السفر) أى نفل يفعل فيه وان فات حضرا (قوله فلهما سفر) يفيد أنه مباح وان الاستقبال مستحب والمراد ما دام السفر فلا تركه أتمها للقبلة وجوبا فان لم يفعل بطلت الا ان اضطر اليه (قوله را كبا وما شيا) ولا يضرهما التحول عنها للمعطفات الطريق ولولن حوزة أو غبار أو سهولة ولا يكلفان التحفظ ولا الاحتياط ولا عدم العدو للراكب الركض لحاجة ولوللحق بعيد ولو لو طئت الدابة نجاسة رطبة مطلقا أو يابسة ولم يفارقها حالاً أو وطأها نجاسة ولو يابسة أو اتصل بها نجاسة ولو فى عضو من أعضائها أو بالت بطلت صلاته ان كان زمامها بيده فى جميع ذلك والا فلا ولو وطئ الماشى نجاسة عمد اولو يابسة أو رطبة سهواً أو يابسة سهواً ولم يفارقها حالاً أو عدل عن طريقه لا لما صر بطلت صلاته نعم ما عتبه بالوى لا يضر بشرطه كدق الطيور فى المساجد والمراد بالماضى غير الراكب فيشمل نحو الزاحف (قوله وفى رواية للبخارى) دفع هاتوهما تركها وأصلاتها على الأرض لمقصده (قوله ولا يشترط طول سفره) وأقوله نحو ميل ويقرّب منه محل لا يسمع فيه النداء فى الجمعة وشرط شيخنا مع ذلك أن يعد مسافرا عرفاً ونزع فيه وله التنفل بمجرد مجاوزة السور أو العمران خلافاً لابن حجر (قوله ويشترط الح) أشار به الى تقييد السفر هنا بما سياتى ولا حاجة اليه لانه المفهوم عند الاطلاق كاسر (قوله فى مرقده) ومثله كفى البهجة وغيرها المحقة المعروفة والسفينة لغير ملاح وهو من له دخل فى سير السفينة ومثله سير الدابة كما قاله شيخنا فانها كغيرها ومعنى الامكان السهولة كما سيذكره (قوله وان لم يمكن الراكب) أى المدكور وهو من فى المرقد كما هو ظاهر كلامه والاعم وسياتى ما فيه (قوله ذلك) أى اتمام جميع الاركان والاستقبال فى الصلاة جميعها وهذا صادق بما اذا لم يسهل عليه شئ منهما أو سهل عليه أحدهما أو بعض أحدهما أو بعض كل منهما فتأمل (قوله فالاصح أنه ان سهل عليه الاستقبال) أى فى جميع الصلاة كما يؤخذ من الوجه الآتية (قوله وجب) أى الاستقبال لا بقيد كونه فى جميع الصلاة كما هو صريح الوجه أيضاً (قوله والا فلا) أى وان لم يسهل عليه الاستقبال فى جميع صلاته لم يجب عليه شئ منه وان سهل (قوله مطلقاً) هو تعميم على الوجهين فى مقابلة الاصح أى سواء سهل أو لا (قوله فان تعذر) أى الاستقبال فى جميع صلاته على الوجه

انه أراد بالقبلة أعم من العين (قول الشارح للضرورة) قال تعالى فان خفتم فرجالاً أو ركباناً قال ابن عمر مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لأرى عبد الله رضى الله عنه ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وسلم (قول المتن والافى نقل السفر) أى حيث لم يمكنه الاستقبال وتمام الاركان فى هودج ونحوه كما سياتى وخرج بالنفل الجنائز فانها ملحقة بالفرائض لان تجوزها على الراحلة يؤدى الى محصورتها قال الرافعى وقضية العلة جوازها على الراحلة قائماً اذا تمكن منه بعضى فى حال مشيها واستظهره الاسنوى وقال قياسه عنهما ماشيا فى الصلاة على الغائب وغيره لكن فى شرح المذهب قد صرح بامتناع المشى والله أعلم وجوز الاصطخرى فعل النافلة للحاضر المتردد فى حوائجه (قول المتن للمسافر) ظاهره كغيره انه يستحب الاستقبال (قول الشارح وفى رواية للبخارى) انما ذكر هذه لان ما قبلها لا يمنع من ان يصلى المكتوبة على الأرض لجهة مقصده (قول الشارح كالقصر) أى بجامع ان كلامهما تغيير فى الصلاة نفسها ورد بان المعنى الذى شرع هذا لاجله هو الخوف من الانقطاع واحتياجه الى كثرة النوافل وملازمة الورد موجود فى الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد كليل والقاضى والبغوى أن يخرج الى حد

الاستقبال وجب والا فلا) يجب والسهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريفها أو سائرته بيده زمامها وهى سهلة وغير السهل ان تكون مقطوعة أو صعبة والثانى لا يجب مطلقاً وجوبه ينشئ عليه السير الثالث يجب مطلقاً ان تعرف لم تصم الصلاة

ابن الصباغ القياس أنه ما دام واقفا لا يصلي الا الى القبلة ويدل للاول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فاراد أن يتطوع استقبال بناقته القبلة فكبر ثم صلى حبس وجهه ركابه رواه أبو داود بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب (ويحرم انحرافه عن طريقه) لانه بدل عن القبلة (الا الى القبلة) لانها الاصل فان انحرف الى غيرها علمنا بطلان صلاته وانما سبنا وعاد عن قرب لم تبطل وان طال بطلت في الاصح (ويومي بركوعه وسجوده أخفض) من ركوعه أي يكفيه الايماء بهما ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع تمييزا بينهما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومي ايماء الا الفرائض وفي حديث الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالايماء يجعل السجود أخفض من الركوع (والاظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي احواله) أي يلزمه ذلك لسهولة عليه باللبس (ولا يمشي) أي لا يجوز له المشي (الا في قيامه ونشده) لطلوعها والثاني يكفيه ان يومي بالركوع والسجود كالراكب ولا يلزمه الاستقبال فيهما

الثالث لم تصح صلاته وان سهل في بعضها (قوله ويختص الاستقبال) الذي سهل في جميع صلاته على الاصح والتحريم فلا يلزمه في غيره مع سهولته بدليل ما بعده (قوله ويدل للاول) أنظر هذا الدليل فانه لا يطابق الاول الا ان كانت راحلته صلى الله عليه وسلم يسهل استقباله عليها في جميع صلاته فتأمل (فتبينه) ما قررناه في كلام المصنف والشارح هو صريح كلامهما وغيرهما من الشراح والمنهج وغيره وقد تقدم أن الراكب اما خاص بمن في نحو المرقدا وشاملا له وحاصل ما في كلامهم من حيث الحكم أن ذلك الراكب ان سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته واتمام جميع الاركان لزمه وان لم يسهل عليه ذلك لم يلزمه شيء منه وان سهل الا الاستقبال في التحريم لمن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وهو ما مشى عليه ابن حجر وغيره واعتمد شيخنا الزبيدي وشيخنا الرملي ان من في نحو المرقدا لم يستقبل في جميع صلاته ولم يتم جميع الاركان لم تصح صلاته فيتركها وأن غيره يجب عليه ما سهل من الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها ومن اتمام الاركان كلها أو بعضها وهو ما قاله الاسنوي وزعم بعضهم أن كلام الاسنوي في الدابة الواقعة كما فعل ابن الصباغ غير مستقيم وليس في شرح الروض ولا غيره ما يفيد تقييده بذلك لمن تأمله والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (قوله ويحرم انحرافه) أي بنفسه أو دابته فان أحرفه غير مولوقهرا بطلت صلاته مطلقا ولو قال ولا ينحرف لكان أولى لان النهي يفيد الفساد بخلاف الحرمة ولوقصد بالانحراف قطع الصلاة لم يحرم تبطل صلاته لجواز قطع النفل ويجوز ركوب الدابة مقلو بالجهة القبلة ولكن لا يكلفه (قوله الا الى القبلة) أي فلا يحرم ولا تبطل صلاته بانحرافه اليها وان كانت خلفه على المعتمد (قوله وأناسيا واجاهلا) وكذا الجاح الدابة أو غفلته عنها أو اضلال طريق فلا يضر ذلك ان عاد عن قرب ويسجد للسهو في الجميع على المعتمد واذ اتوى الرجوع لمقصدا آخر فليتنحرف فوراً وله سبوك طريق لا يستقبل فيه وان سهل ما يستقبل فيه (قوله يومي) أي الى الراكب الذي لا يلزمه اتمام الاركان كامر (قوله أي يكفيه الايماء) دفع بذلك ايهام كلامه وجوب الاقتصاد عليه فله اتمام ان سهل ولا يكاف بذل وسعه في الايماء ولا السجود على نحو عرف الدابة وان سهل (قوله ولا بد من كون السجود أخفض) دفع به ايهام كلامه عدم وجوبه ومحل ان سهل عليه (قوله ان الماشي يتم ركوعه وسجوده) أي وجوبه او كذا استقباله فهم ما في احواله فان عجز عن شيء من ذلك لم تصح صلاته نعم ان شق عليه اتمامه لنحو وحل أو خوض في ماء كفاه الايماء أيضا (قوله وفي احواله) ومثله الجاوس بين السجدين (قوله ولا يمشي) معطوف على يتم ففيه الاظهار ويقابله تخصيص المشي بالقيام وانظر لم سكت عنه الشارح (قوله الا في قيامه) ومثله الاعتدال وتشهده ومثله السلام والعلة للاغلب وبذلك انتظم ما يقال ان الماشي يمشي في أربع ولا يمشي في أربع فيستقبل فيها ويحيا وافراد السلام بالذكرا لجاء الخلاف فيه على لا يلزمه فيه الجمعة لعدم معاه النداء (قول المتن ويختص بالتحريم) قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحوه لزمه الاستقبال قال ابن النقيب وبومي المتوجه الى القبلة فان سار سير القافلة جاز أن يتجه الى جهة مسيرهم وان كان هو المرشد للسيرة لزمه ان يتجه الى القبلة بل ان كان زل في أنما لزمه ذلك قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه التوجه اه وقوله قبل ركوبه أي والحال انه المرشد للسفر وهذا هو الظاهر ويحتمل خلافه والحكمة في الاختصاص بالتحريم أن يقع أول الصلاة بالشروط ثم يجعل ما بعده تابعه كالنية (قول الشارح لا يصلي الا الى القبلة) أي فاذا سار ولو بلا رادته تم جهة مقصده ومحملة الشائتي وخالف الماوردي فكان الشارح رحمه الله يريد ضعف مقالته لكنه اعتمدها في شرح المذهب (قول الشارح عامدا) مثله المكروه وان قصر الفصل لنور ومثل النامي ما اذا انحرف خطأ أو الجاح الدابة (قول الشارح ولا بد ان يكون السجود أخفض من الركوع) أي ولا يلزمه بذل وسعه في خفضه بعد التمييز بينهما (قول المتن ويستقبل فيهما الخ) ظاهر اطلاقهم سواء سهل ذلك أم لا (قول المتن ولا يمشي الخ) هذا التعليق يفيد المشي

القولين لعدم طوله فاعتبر سهولة المشي فيه كالأغصان (قوله ولو صلى فرضاً) ولو كفاية أو بحسب أصله وأعرضاً
فشمّل صلاة الجنائز وصلاة الصبي والمعادق ولو نذر بالمدنورة وخرج النفل وإن نذر تمامه لجوازه قاعدة
وعدم وجوب قضائه لو فسد وقول شيخنا الرمي أنه كالعرض غير مستقيم كقوله عن والده أنه لو نذر ركعتين
على الدابة صح فعلهما عليها لأن الوصف ينافي بالنذر ولا حاجة لجعل هذه مستثناة فراجع (قوله على دابة)
ومنها الآدمي ومثلها الأرجوحة والسفينة والسريير على الأعناق (قوله وهي واقفة جاز) وكلا واقفة
ما لو كان زمامها بيد ممزوك كذا حامل السريير ولو واحد من حامله حيث ضبط بأقيهم وكذا لو كان مسير
السفينة غيره لعدم نسبة سير ما ذكر إليه ولذلك لا يصح طوافه عليه (قوله أو سائرة) ولو في أنثائها ومنها
القطورة فلا يصح نعم إن خاف من نزوله عنها نحو انقطاع عن رفقتها وإن لم يتضرر صلى عليها وأعاد وقال ابن
حجر بلاعادة وقول المنهج لما قيل أراد به الجزء في أول الباب وإن كان ذلك حسياً وقيل أراد به ما في التيمم
وهو بعيد وإن كان في شرح الروض (تنبيه) لومشت الدابة الواقفة ثلاث خطوات متوالية أو وثبت وثبة
فأحس ولو سهواً بطلت صلاته كذا قالوا وفيه نظر فراجع وفي كلام شيخنا الرمي أنه محتمل ولا يضر تحريك
ذنبها ورأسها ورجلها (قوله ومن صلى في الكعبة) وهي أفضل من المسجد وأفضلها جهة الباب والصلاة فيها
أفضل منها خارجها إلا نحو جماعة خارجها إن كانت أكثر ثم نفل السبب فيه أفضل منه فيها (قوله)
واستقبل جدارها الخ) وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع فلا يكتفى باستقبال هوأئله بخلافه من خارجها
فيكفيه هوأؤه ولو أوى على منها ومحل هدمها أو محل جزء هدم بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه وخرج بذلك
جدار الحجر بكسر الحاء وهوأؤه فلا يكتفى بهما قالوا لأن ثبوته من البيت ظني فراجع (قوله مع ارتفاع
عتبتها ثلثي ذراع) تقر يباً ومثلها ترابها غير المختلط بغيره ومثلها شجرة نابتة فيها وخشبة مسمرة فيها أو مبنية
أو مدفوعة كالوندوان لم يكن لها عرض لا مغرزة ولا مربوطة ولا حشيش نابت فيها وذلك علم أن قول
بعضهم أنه يكفي هنا ما يدخل في البيع عند الإطلاق لا يستقيم منطوقاً ولا مفهوماً فليتامر ولو أزيل الشخص
في الأثناء لم يضر كالأبطة قاله شيخنا والخطيب وخالفهم ما شيخنا الرمي وفرق بأن أمر الاستقبال أشد ولو
خرج عن محاذاته في الأثناء كخشبة معرضة في هواء الباب أو بين ساريتين بطلت عن ركوعه أو سجوده لا
إن صلى على جنازة للمواضع المحاذة فيها (فرع) لو كان يسمر الشخص إذا صلى ويزيله إذا فرغ كفي عنده
غير شيخنا الرمي (قوله كؤخرة الرجل) عيم مضمومة فهمزة ساكنة وقد تبدل واواً كذلك غناء
مجمدة فراء مهيمة مفتوحتين ثمراء وحاء مهملتين وهي الحقيبة المحشوة التي يستند إليها الركاب خلفه
من كور العبر (قوله ومن أمكنه) أي سهل عليه كما يشير إليه بلا مشقة لا تحتل عادة من ذكر أو أنثى حر
أو رقيق بالغ أو غيره بصيراً وأعمى (قوله علم القبلة) أي علم مقابلة عينا برؤية بصيراً ولبس الأعمى ولو
بواسطة كإخبار مضموم أو عدد تواتر مطلقاً أو فعلهم في حق بصير وكوضع نشأته بنحو مكة وعلم فيه أصابة

في الاعتدال دون الجنوس بين السجدين وهو كذلك والفرق بين (فرع) لو خاف انقطاعاً عن الرفقة
بسبب الاستقبال وإتمام الأركان فهل يغتفر ذلك ويومئ هو محتمل (قول الشارح ويلزمه في الأحرام في
الأصح) تفرع على الثاني وقضيته الزوم وإن لم يسهل (قول الشارح بدليل جواز الطواف) أي بخلاف
السفينة فإنها كالدار ونظر بعضهم في هذا بأنه لو عم السبيل حول الكعبة فطاف في زورق فإظهار الصحة
قلت بل الظاهر خلافه وأيضاً العدول إلى السير في السفينة متعذراً ومتعسر في حال السير بخلاف الدابة
(قول الشارح في الصحيحين الخ) روى الشيخان أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة والجواب
عنه أن الدخول وقع مرتين لم يصل في الأولى وصلى في الثانية كذا رواه الإمام أحمد في مسنده وذكروه ابن
حبان في صحيحه (قول المتن علم القبلة) قال الأسنوي وعمراب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وكل موضع

ويلزمه في الأحرام في الأصح
ولا يلزمه على القولين في
السلام على الأصح (ولو
صلى فرضاً على دابة واستقبل
وأتم ركوعه وسجوده وهي
واقفة جاز) وإن لم تكن
معقولة لاستقراره في نفسه
(أو سائرة فلا) يجوز لأن
سيرها منسوب إليه بدليل
جواز الطواف عليها فلم يكن
مستقراً في نفسه (ومن
صلى في الكعبة واستقبل
جدارها أو بابها مردوداً
أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبتها
ثلاثي ذراع أو على سطحها
مستقبلاً من بنائها ماسبق)
أي ثلاثي ذراع (جاز) أي
ما صلا بخلاف ما إذا كان
الشخص أقل من ثلاثي
ذراع فلا تصح الصلاة إليه
لأن الشخص ستره المصلي
فاعتبر فيه قدرها وقد سئل
صلى الله عليه وسلم عنها فقال
كؤخرة الرجل رواه مسلم
وهي ثلاث ذراع إلى ذراع
تقريباً بذراع الأدمى ولا
فرق في الجواز بين الفرض
والنفل وفي الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم صلى
فيها ركعتين (ومن أمكنه
علم القبلة)

عينا وكروية أو ليس محراب أجمع على أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه ومال شيخنا الى أنه يلحق بذلك
 القرينة القطعية (قوله ولا حائل الخ) هو قيد لوجود المشاهدة الممكنة والمس كذلك بعد زوال مانعها
 المشار اليه بقوله وشك الخ (قوله لسهولة علمها) بالمشاهدة أو بالمس في نحو الاعشى كاسر (قوله وقول
 الروضة الخ) هو كذلك لان العلم مقدم على خبر الثقة وهو مستفاد من قول المصنف والاعشى الخ وربما
 أدخله المصنف في التقليد ويرشده اليه تقديمه على الاجتهاد فتأمل (قوله ولو حال الخ) هذا مفهوم ما تقدم
 وهو مما يمنع العلم بالقبلة فينتقل لما بعده وشرط البناء أن لا يكون متعديا به والا كفازالتة أو صعوده أو
 دخول المسجد (قوله للشقة في تكليف المعينة) قال بعض مشايخنا ومن المشقة تكليف الاعشى الذهب
 الى حائط المحراب مع وجود الصغوف أو تعثره بالجالسين أو بالسواري ونحوها وصلاته خلف امام بعيد عن
 حائط المحراب (قوله ويؤخذ الخ) هو استدراك على ما فهمه كلام الروضة من تقديم الاجتهاد على الخبر عن
 علم مع أنه ليس كذلك وأشار اليه بما سيأتي من أن شرط الاجتهاد فقد الخبر عن علم (قوله أخذ بقول ثقة)
 هو عدل الرواية كما يأتي (قوله يخبر) عدل عن قول بعضهم أخبر عن قول بعضهم مع اخباره ليفيد أن
 وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل اخباره كما أشار اليه الشارح فيجب سؤاله حيث لا مشقة وكان في محل يجب
 طلب الماء منه كما يأتي (قوله من علم) كروية للكعبة ولنحو المحراب السابق وليس منه الاخبار برؤية
 القطب ونحوه خلافا لمن زعمه لانه من أدلة الاجتهاد كما يأتي وأما الخبر عن الخبر عن علم فهو في مرتبة وان قدم
 الاول عليه (قوله بخلاف الفاسق) قال شيخنا ما لم يصدق منه الكافر وسياق ما فيه (قوله والمميز) ما لم
 يصدق وكان الانسب أن يقول وغير البالغ لان الخارج بالقياس لا بجماعه ولعله نظر الى ما يمكن منه الاخبار
 (تنبيه) يقدم بعد الخبر عن علم روية محراب ثبت بالأحاد أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه أو الاخبار به
 وبعده محراب معتمد بان كثر طرقوه العارفون ولم يطعنوا فيه ولو ببلد صغير وفي مرتبة بيت الابرار
 المعروف فلا يجتمع شيء من ذلك نعم لاجتهاد في هذين بمنه ويسر بخلاف ما قبلهما من جميع ما تقدم
 (فائدة) أصل المحراب صدر المجلس لغتوسمي بذلك لان المصلي يحارب فيه الشيطان ولا تنكره الصلاة فيه
 ولا بمن فيه خلافا للجلال السيوطي (قوله فان فقد) أي الثقة بالخبر عن علم وكذا ما ألحق به مما ذكر بان لم
 يوجد في محل يجب طلب الماء منه أو لحق به مشقة لا تحتل عادة (قوله بان كان عارفا بأدلة القبلة) هو تصوير
 لامكان الاجتهاد ولا بد أن يكون معرفة الأدلة من معلم مسلم أو من كافر بلغ حد التواتر أو أقر عليها مسلم
 عارف والا فلا عبرة بها ولا يعتمد عليها وان صدق المعلم عليه قاله شيخنا الرمي واعتمده وقد تقدم عن شيخنا
 اعتبار التصديق (قوله والنجوم) عطف عام على الشمس والقمر ومنها قلب العقرب الذي هو نص في قبلة
 مصر عند طلوعه من الافق ومنها الكوكب المسمى بالجدى بالتصغير وبالقطب اقر به منه وبالوتد وبفاس
 الرحي وهو أقوى الأدلة وأعما لانه يستدل به في جميع الاماكن للملازمة مكانه فيجعل في العين قبلة الوجه
 وفي نحو الشام خلف الظهر وفي نحو العراق خلف الاذن اليمنى وفي نحو مصر خلف الاذن اليسرى وقد قيل
 في ذلك نظما من واجه القطب بارض اليمن وعكسه الشام خلف الاذن

عراق اليمنى ويسرى مصر قد صحح استنباه في العمر

(قوله من حيث الخ) هو بيان المراد من معرفة ما ذكر ليخرج به معرفة ذواتها وأسمائها ونحو ذلك

ثبت صلاته فيه ينزل منزلة الكعبة في جميع ما ذكر فيها (قول المتن حرم عليه التقليد) لو قال بدله الرجوع
 الى غيره كان أولى ليوافق عبارة الروضة الآتية (قول المتن أخذ بقول ثقة) مثل ذلك المحارب الموجودة
 في بلاد المسلمين السالمة من الطعن (قول الشارح بان كان عارفا بأدلة القبلة) أي أو أمكنه التعلم مطلقا
 على ما في المنهاج تبعاً للرافعي أو بشرط السفر على المختار في الروضة كما سيأتي كل ذلك آخر الصفحة واهة

ولا حائل بينه وبينها كان
 كان في المسجد أو على جبل
 أبي قيس أو سطح وشك
 فيها الظلمة أو غيرها (حرم
 عليه التقليد) أي الأخذ
 بقول المجتهد بان يعمل به
 فيها (والاجتهاد) أي العمل
 به فيها بسهولة علمها في
 ذلك وقول الروضة كاصلها
 لا يجوز له اعتماد قول غيره
 يتم المجتهد والخبر عن علم
 ولو حال بينه وبينها جبل
 أو بناء في الروضة وأصلها
 له العمل بالاجتهاد للشقة
 في تكليف المعينة بالعود
 أو دخول المسجد ويؤخذ
 مما سيأتي انه يعمل بقول
 الخبر عن علم مقدما على
 الاجتهاد (والا) أي وان لم
 يمكنه علم القبلة (أخذ بقول
 ثقة يخبر عن علم) سواء كان
 حراً أم عبداً ذكر أم أنثى
 بخلاف الفاسق والمميز
 وليس له أن يجتهد مع
 وجوده (فان فقدوا أمكن
 الاجتهاد) بأن كان عارفاً
 بأدلة القبلة كالنجم
 والقمر والنجوم من حيث
 دلالتها عليها

(حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد فان ضاق الوقت عنه صلى كيف كان ونجى الاعادة (وان نجى)
أدلة (لم يقل في الاظهر) لجواز زوال التحجير عن قرب (وصلى كيف كان) لحزمة (١٣٧) الوقت (وبقضى) وجوبا

والثاني بقله ولا يقضى قال
في شرح المذهب والخلاف
جاء سواء ضاق الوقت أم لا
عند الجمهور وقال الامام
محله اذا ضاق الوقت ولا
يجوز التقليد قبل ضيقه
قطعا لعدم الحاجة انتهى
وسكت في الروضة كاصلها
على مقالة الامام وانه قال
بعدها وفيه أي التقليد
احتمال من التيمم أول
الوقت (ويجب تجديد
الاجتهاد لكل صلاة
تخضر) من الخمس أداء
كانت أو قضاء (على
الصحيح) اذا تيقن ببقاء
الظن بالاول والثاني لا يجب
لان الاصل بقاء الظن ولا
يجب للنافلة جزا وخص
بعضهم الخلاف بما اذا لم
يفارق موضعه كافي طلب
الماء في التيمم حتى اذا
فارقه يجب التجديد جزا
وفرق الرافي بان الطلب
في موضع لا يفتيد معرفة
العدم في موضع آخر وأدلة
القبيلة أكثرها مماوية
لا تختلف دلالتها بالمسافات
القريبة نعم الخلاف مقيد
بما اذا لم يكن ذا كالدليل
الاجتهاد فالذا كالدليل
لا يجب عليه تجديد قطعا
كما قال في الروضة في كتاب
القضاء في مسئلة وقوع

(فتبينه) من الادلة الجبال والرياح وهي أضعفها وأصولها أربع الشمال ويقال لها البحرية ومبدؤها من
القطب المتقدم فالحاكم فيها تقدم ويقاس عليها غيرها بما يناسبها ويقابلها الجنوب ويقال لها القلبية
لكونها الى جهة قبل المدينة الشريفة ومبدؤها من نقطة الجنوب والصابو يقال لها الشرقية ومبدؤها من
نقطة المشرق ويقال لها الدبور ويقال لها الغربية ومبدؤها من نقطة المغرب (قوله حرم التقليد) أي العمل
بقول مجتهد آخر ولو أعل من معرفة (قوله ووجب عليه الاجتهاد) ولو على الاعمى (قوله وان نجى لم يقلد)
أي ان كان بصيرا ولا فله التقليد ولو لا اعمى أقوى ادرا كانه (قوله فان ضاق الوقت عنه) أي الاجتهاد صلى
فلا يصلي قبل ضيقه لانه لحزمة الوقت قال شيخنا الان ايس من زوال التحجير صلى وقت يأسه ولو في أول
الوقت وليس له أن يؤخر حتى يخرج الوقت وفارق من علم ما في حد الفوت حيث يجب عليه طلبه وان خرج
الوقت لتيقن الماء معه (قوله والخلاف) أي الاظهر في أنه لا يقلد ومقابل جاز سواء ضاق الوقت أم لا
فالتعليل بحزمة الوقت براديه عدم خلو الوقت عن الصلاة (قوله وقال الامام محله) أي الخلاف المذكور
(قوله وسكت في الروضة كاصلها على مقالة الامام) أي ارتضاها حينئذ فالمسئلة ذات طرق فتأمل (قوله
وانه قال) أي وسكت في الروضة على أن الامام قال الخ وهذا يفيد أن الخلاف قبل آخر الوقت انما هو من بحث
الامام وهو معارض لما ذكره في شرح المذهب من جريان القولين فيه فسكوت المصنف عليه في غير محله فتأمل
(قوله وفيه) أي التقليد احتمال بجوازه أول الوقت كالتيمم (قوله ويجب تجديد الاجتهاد) ولو على الصبي ومثله
تجديد الاعمى ونحوه من يجوز له التقليد وكلامه شامل لمن نجى في وقت السابقة ولا مانع منه لا مكان زوال
التحجير في هذه (قوله لكل صلاة تخضر) أي يدخل وقت فعلها بدليل شموله للقضية كما ذكره الشارح
(قوله من الخمس) ومنها المعادة وجوبها بخرج بها غيرها بما يحضر وقت فعله كصلاة الجنائز والنافلة ولو
مؤقتة ومنها المعادة ندبا خلافا لابن حجر وألحق الاسنوي المنذورة بالخمس وضعف (قوله وفرق الرافي)
أي من حيث الخلاف لا الحكم قال بعضهم والمراد بالمسافة أي القرية ما وافقت في الاقليم الواحد وبالبعيدة
ما خالفت فيه وفيه نظر ظاهر فراجع (قوله فالذا كالدليل) أي الاجتهاد عند حضور الفرض الثاني لم يحتج
الى اجتهاد وظاهر هذا جواز الفرض الاول وان نسي فيه الدليل قبل شروعه فيه كأن أخر مولو بلا عذر
وهو الذي مال اليه شيخنا آخر اعتمده وفارق المعادة لفساد الاول بانها فرض ثان صورة ومعنى تذكر
الدليل الاول أن لا ينسى ما استند اليه في الاجتهاد الاول كالشمس أو القطب وقيل ان لا ينسى الجهة التي صلى
اليها أولا (قوله ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة) فهو من عطف السبب على المسبب لان المجز عن
الاجتهاد بالمجز عن تعلمها كذا قالوا والوجه أن يراد بالمجز عن تعلم الادلة عدم معرفتها وان قدر على تعلمها
لماسيا أي أنه فرض كفاية وما ذكره الشارح نفسه لا يجوز في ذاته قال شيخنا ويجوز تعلمها من كافر كما قاله
المأوردى وقال شيخنا الرمي بحرمته وعلى كل لا يعتمدها الا ان أقر عليها مسلم عارف كافر (قوله فلدنقة

أعلم أي بعد قول المتن فيحرم التقليد (قول الشارح وسكت في الروضة كاصلها على مقالة الامام) قال
الاسنوي رحمه الله نقل الرافي كلام الامام وأقره ثم جزم في آخر المسئلة في الكلام على لفظ الوجيز بأن
الاطلاق محمول على هذا التقييد وغفل عنه في الروضة فنقل كلام الامام ساكتا عليه انتهى (قول
الشارح وفيه أي التقليد احتمال من التيمم أول الوقت) أي اذا علم وصوله الى الماء آخره (قول المتن على
الصحيح) هذا الخلاف يجري في المفتي في الاحكام الشرعية وفي المقلد هنا أي في القبلة وهناك وفي الشاهد
اذا ذكر كتم شهد ثانيا بعد طول الزمن وفي طلب التيمم الماء اذا لم ينتقل عن موضعه (قول المتن فلدنقة) لو

(١٨) - (قليوبى وعمره) - اول
الحادثة مرة أخرى للمجتهد المقيسة على مسئلة القبلة انه ان كان ذا كالدليل لم
يلزمه التجديد قطعا (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كاعمى) لعدم رؤيته لها وبصير ليس له أهلية معرفتها (فلدنقة

عارفاً) أي بالادلة المجتهده (قوله والمميز) قال شيخنا ما لم يصدق ومثله الفاسق ومنه الكافر كما تقدم (قوله ولا يقضى ما يصليه بالتقليد) أي ان لم يظهر له الخطأ فلو أبصر الاعمى أوزالت الظلمة فرأى أنه ليس على الصواب أعاده ان كان بعد ها واستأنفها ان كان فيها بطلانها ولو اختلف عليه عارفاً فله تقليد أيهما شاء لكن يتدب تقديم الاوثق والاعلم ولو في الصلاة فيتحول كما يأتي بيانه نعم ان قال له الثاني أنت على الخطأ قطعاً وان لم يكن أعلم أو قال له خطأ بك الاول وكان هو أعلم وجب الاخذ بقوله مطلقاً ولو فيها فيتحول وجوباً بان ظهر له الصواب مقارناً للخطأ كان أخبر به أيضاً والابطال وان ظهر له الصواب حالاً وفارق هذا ما قبله بدعوى الخطأ في هذا دون ذلك (قوله ويعيد فيه السؤال) أي وجوباً يلزم إعادة الاجتهاد من المسؤول لا يجهل له وحمل وجوب السؤال ان لم تكن مشقة بما يسقط الجمعة والاصلي وأعاد كما مر (قوله وان قدر بما يصرفه في الحج) ولو بالسفر الى مسافة القصر وتعتبر القدرة في المسلم من بلوغه وفي الكافر من اسلامه بعده (قوله الشخص) أشار به الى أن الضمير ليس عائداً لمن أمكنه التعلم فقط كما يرهمه كلام المصنف والى شموله لغير الذكرك كما مر (قوله وقال في الروضة الح) أفاد كلامها وجوب التعلم عيناً على المنفرد سفر أو حضر أو كفاية على غيره كذلك وليس كذلك بل المعتمد أنه ان وجد محراب معتمد في حضر أو سفر في طريقه أو مقصده أو وجد عارف ولو واحداً في بلد كبير أو ركب وان كفر فرض كفاية والا ففرض عين ويمكن حمل كلامها عليه بان يراد بالسفر فيه اعدام العارف وبالحضر وجوده وبذلك علم أن قول شيخ الاسلام ولم يمكنه تعلم أدلتها مبني على المرجوح المفهوم من كلام الروضة وقد ذكر من يوثق به أنه ساقط من نسخة المؤلف وان ولده ألقه بهامشاه صحح عليه والوجه اسقاطه كما علم من أن للمتمكن من التعليم أن يقلد عارفاً لانه ليس عارفاً فلا ينافي ما هو المعلوم من أنه ليس للجهل أن يقلد مجتهداً آخر لانه في العارفين فتأمل (قوله بالاجتهاد) أي بسببه منه أو من مقلده وكذا بخبر ثقة عن علم أو غيره مما مر كالخبر (قوله فتبين الخطأ) وان لم يظهر له الصواب والمراد باليقين ما يمنع معه الاجتهاد في شمل خبر الثقة المعين للكعبة أو القطب أو المحراب المعتمد وخارج به الظن ولو بخبر الثقة كما مر نعم لا عبرة بتعدد يحصل في حال الصلاة لانه لا يمكن التحرز عنه غالباً (قوله قضى) أي لزمه فعل الصلاة ثانياً لاستقراره في ذمته ولو في الوقت ولا يفعل حتى يظهر له الصواب ولو بعد الوقت لانه متمكن من اليقين بالصبر أو بالانتقال الى محل آخر وبذلك فارق عدم لزوم القضاء بالا كل تاسياف الصوم وبالخطأ في وقوف عرفة ونحو ذلك لانه لا يأم من وقوع الخطأ في القضاء أيضاً (قوله وجب استئناسها) بمعنى أن فعلها يستقر في ذمته ولا يلزمه الا اذا ظهر له الصواب كما تقدم (قوله

عارفاً) بهما ولو كان عبداً أو امرأة بخلاف الفاسق والمميز ولا يقضى ما يصليه بالتقليد ويعيد فيه السؤال لكل صلاة محضراً على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية (وان قدر) الشخص عـ على تعلمها (فلاصح وجوب التعلم) عليه (فيحرم التقليد) فان ضاق الوقت عن التعلم صلى كيف كان وأعاد وجوباً والثاني لا يجب التعلم عليه بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصليه به هذا ما ذكره الرافعي وقال في الروضة المختار ما قاله غيره انه ان أراد سفره ففرض عين والا ففرض كفاية وصححه في شرح المذهب وغيره (ومن صلى بالاجتهاد فتبين الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (قضى في الاظهر) والثاني لا يجب القضاء لعسره بالاجتهاد (فلو تبينه فيها وجب استئناسها) بناء

اختلف مجتهدان فلا حجب تقليد الاعلم قبل يجب فان استويا تخير (قول المتن فلاصح وجوب التعلم) كالوضوء وغيره من شروط الصلاة (قول الشارح بل هو فرض كفاية) أي لان الحاجة اليه نادرة (قول الشارح ان أراد سفره افترض عين) أي لكثر الاشياء فيه (قول المتن فتبين الخطأ) أي ولو باخبار ثقة ومثله محارب المسلمين السالمة من الطعن (قول المتن قضى) بوجه اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما في نظير ذلك من الاجتهاد في الوقت لكن في كتاب دلائل القبله لابن القاص جريان القولين مطلقاً كما مشى عليه الشارح ثم ما ذكره في المجتهد اذا تبين الخطأ أو تغير اجتهاده يجري في المقداد اذا أخبر من قلده بيقين الخطأ أو تغير اجتهاده وأخبره بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده (قول المتن في الاظهر) أي لانه يتبين الخطأ فيما يأم من مثله في القضاء بخلاف الخطأ في الوقوف بعرفة بخلاف الأكل تاسياف الصوم (قول الشارح والثاني لا يجب) هو مذهب الاثمة الثلاثة لانه ترك الاستقبال لعنرف كان كالترك للقتال واستدلوا بقضية أهل قباء في نحوهم لما بلغهم النسخ وأجيب بأن النسخ ان لم يثبت في حقهم الا بعد الخبر فلا إشكال وان ثبت قبل ذلك فهم كانوا متمسكين بنسخ فلا ينسبون الى تفصيل بخلاف المجتهد فقد يكون قصر (قول الشارح بناء على القضاء) قد

فظهره الصواب) أي مقارنا لظهور الخطأ أو عقبه من غير تحمل زمن والابطال كما لم تأدى جزء منها الغير القبلة بغير ظنها (قوله عمل بالثاني) وجوباً مطلقاً كان أرجح فإن تساوى بالمتنع العمل بالثاني فيها ونحو غيرها قبلها وبعد ما فعله كقوله البغوي لتردد حال الشروع (قوله وسواء الخ) هذا التعميم صحيح بالنسبة لعدم القضاء للعمل بالثاني كما علمت وفائدة العمل بالثاني بعدها بالنسبة للصلاة أخرى (قوله أربع ركعات لأربع جهات) وكذا أكثر في أكثر وهذا حيث لم يظهر له خطأ فيها أو بعدها في جهة منها (قوله ويندرج فيها الخ) أي والتخصيص بالجهة أولى مراعاة لقول المصنف لأربع جهات (قوله أو فيها انحراف) أي أن كان الثاني أرجح كما مر (تنبيه) قال السبكي محل جواز تقليد محارب المسلمين إذا لم يظهر له فيها خطأ باجتهاده فيها والالم يحز تقليدها اهـ

(باب صفة الصلاة)

أي بيان ما اشتملت عليه ذاتها وما كانت الصفة أصالة للامر الحال عند الذات القائم بها سواء كان لازماً لها أو لا وهذا لا تصح إرادته هنا لأنه يخرج الأركان المقصودة بالذات احتياجاً إلى تفسير الصفة بالكيفية التي هي اسم للأركان والسنن والشروط لأنها من كفيات الفعل أي كون أفعالها مقارنة للوضوء مثلاً وبذلك صح اشتغالها على الشروط (قوله وهي) أي الكيفية ولا يصح رجوعه للصلاة لأنها اسم حقيقة للأركان خاصة ولهذا واقتصر عليها كفاء وكانت صلاة حقيقة ولاهم قالوا أنه سمي ما يجبر بالسجود بهما شبهة للبعض الحقيقي لا يقال يلزم على ذلك أن مازاد على أقل ما يجزئ من الأركان ليس منها لا نأقول مفهوم الركن يشمله مطلقاً كما أن مفهومها يشمل غير الأركان مما هو منها الدخول في نيتها (قوله وعلى سنن) ويسمى ما يجبر بالسجود منها بعضاً وما لا يجبر به شيء وسكت عن الشروط لعدم ذكرها في الباب وإن كانت من الكيفية كما مر وقولهم شبهت الصلاة بالإنسان فركنها كركاسه وشرطها كحياته وبعضها كعضوه وهيئتها كشمعه أرادوا بها الصلاة باعتبار كيفية الفعل لا بحسب مفهومها الثنا (قوله كالجزء) أي

أشار إلى ذلك المتن بقوله فلو بالغاه (قول الشارح وينحرف الخ) استدلل به بقصة أهل قباء (قول المتن وإن تغير اجتهاده) أي ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح فظهر له الصواب) يريد أن محل العمل بالثاني إذا اقرن ظهور الصواب بظهور الخطأ والأفان كان خارج الصلاة فهو متحيراً أي فلا يقلد ويصلي كيف كان ويقضي وإن كان فيها وجب الاستئناف وإن قدر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته إلى غير قبلة محسوبة (فائدة) قال في شرح الإرشاد والمراد بالمقارنة أن يظهر معاً أو يظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا إشكال في قولنا يريد أن محل العمل الخ واعلم أن الاجتهاد الثاني إذا كان مساداً للاول فالذي جزم به البغوي وصوبه الطبري والاسنوي وجوب البقاء على الجهة الأولى فما صححه في المجموع من وجوب التحول في هذه الحالة أيضاً أخذاً بإطلاق الجمهور ودوبل قال الاسنوي أنه باطل ومخالف لما اقتضاه كلام الرافعي من وجوب الاستئناف وعبرة الاسنوي في القطعة عند قول المنهاج وإن تغير اجتهاده عمل بالثاني مانعه التنبيه الثاني محل ما سبق إذا رجح الثاني فإن استويا وكان خارج الصلاة فهو مخير وإن كان فيها فإن محجز عن إدراك الصواب عن قرب بطلت وإن قدر فهو ينحرف ويبنى أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كذا قاله الرافعي وزاد في الروضة الصواب الاستئناف قال الاسنوي وما ذكرناه هنا لا يستقيم فراجع من المهمات انتهى ومراده ما سلف نقله عنه كالبعوي من البقاء على الاول (قول الشارح أو فيها انحراف وأنها) قال الاسنوي لا يعود فيه الخلاف المذكور في الجهة لأن التيامن والتيامر أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد في الجهة في أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح

(باب صفة الصلاة)

على القضاء وينحرف على مقابله إلى جهة الصواب ونحوها (وإن تغير اجتهاده) فظهر له الصواب في جهة غير جهة الاول (عمل بالثاني ولا قضاء) لما فعله بالاول لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلاة أم فيها (حتى لو صلى) صلاة (أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لها لما ذكر ويندرج في عبارة المصنف الخطأ في التيامن أو التيامر فإن يتيقنه بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الاظهر فيها وإن ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحراف وأتمها

(باب صفة الصلاة)

أي كفيتهما وهي تشمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سنن تأتي معها (أركانها ثلاثة عشر) وفي الروضة سبعة عشر عدتها أطمأنته في محالها الأربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزء من ذلك وهو اختلاف في

بدليل عدم اعتبارها ركناً في التقدم والتأخر (قوله دون المعنى) لأنها لا بد منها مطلقاً ولا بد من تداركها
 إذا شك في فعلها مثلاً ولم يعدوا المعلى ركنها هنا لتحقيق صورة الصلاة عقلاً وحسباً في الخارج بدونه وبذلك
 فارتفع الصوم بمعنى الامساك والبيع بمعنى التملك (قوله وهي القصد) أي هي لغة ذلك ومفهوم القصد يصح
 ما كان فيه ملاحظة للفعل أولاً وما كان مقارناً للشرع في الفعل أولاً فان لوحظ الفعل واقتربت بأوله فهي
 النية شرعاً ولذلك يقال النية شرعاً قصد الشيء مقترناً بفعله فقوله أراد أي شرع وقول بعضهم إن النية لغة
 وشرعاً قصد الفعل مطلقاً واعتبار الاقتران مصححاً له ليعتد به مردود وكذا قول بعضهم اعتبار الأمور
 الثلاثة الآتية في النية مخالف لتعريفها فتأمل (قوله فرضاً) أي ولو مندوراً أو جنازة ونكفي نية التذرع
 في المنذور عن نية الفرضية وأما مندور الانعام فهو باق على النغاية ومثله نذر المحافظة على الرواب مثلاً
 ولا تنكفي نية الكفاية عن نية فرضها لأنها قد تكون في المنسوب (قوله ما هو فرض) أشار بذلك إلى أن
 المراد بالفرض ما يوصف بالفرضية ولو على غير الفاعل فلا ينافي ما بعده ويشمل صلاة الصبي والمعدة والضحية
 في فعله عائد إلى ما بهذا المعنى فتأمل (قوله وهي هنا إلخ) لا يخفى أن هذا الحاجة إليه لأن النية من الصلاة
 لا من فعل الصلاة لدى هو في كلام المصنف والشارح وحينئذ فلا حاجة لقول بعضهم أنها كالإشاعة في الزكاة
 ترك نفسها وغيرها ولا لقول بعضهم بغير ذلك بل لا يصح ذلك أيضاً سيما في على أنه يتعين إخراج التكبير
 من ذلك أيضاً لأنها بقصد بها التحريم وفعل غيرها ولا يصح قصد فعلها فيها المستعرفه واختلاف في المراد بقوله
 لأنها لا تنوي قبيل معناه أنه لا يتصور نيتها على الوجه المراد هنا وقد علمت بطلانه وقيل إن المعنى أنه لا يجب
 نيتها وإن أمكن ملاحظتها منفردة كأن ينوي أنه ينوي الصلاة مثلاً وهو باطل أيضاً لأن أفرادها بمعنى
 سبقها الفعل كما مثل ليس مرادها هنا مقتضى عدم وجوبها تصور هاهنا المقارنة وهو غير صحيح لأنه إن نوى
 مع التكبير أنه ينوي الفعل لم يصح تكبيره ولا صلاته وإن نوى نفس الفعل فليس هذا نية النية وسيأتي مثل
 ذلك في نية التكبير فيها فتأمل وقول المنهج ولو فلا هو غاية للصلاة لا للنية أي الصلاة ولو فلا لا بد من نية
 فعلها فلا يكفي قصد الصلاة من غير تعرض للفعل كما قاله وقد يقال هو غاية لا ككتفاء بنية الفعل في النقل فلا
 يحتاج للتعرض للنغاية على المرجح الآتي فهو إشارة لرد الخلاف الذي جرى على طريقته والمراد بقوله لتمييز
 عن بقية الأفعال أي التي لا تحتاج إلى نية وألنية غير الصلاة (قوله ولذلك قيل إنها شرط) قيل فائدة الخلاف
 تظهر فيما لو افتتحها مع مقارنة مفسدة تكبث وزال قبل انتمامها فلي الركنية لا تصح وعلى الشرطية تصح
 وهو مردود بان مفاد الشرط والركن في اعتبار الصحة واحد ولأنه تمام التكبير يتبين أنه في الصلاة من
 أوطأ فيلزم مقارنة جزئيتها لعدم الشرط وهو مفسد وقد صرحوا فيما يأتي أن الكلام الكثير ولو سهواً في
 أثناءها مبطل وغير ذلك فافهم وتأمل (قوله بالرفع) أي عطا على قصد لا بالجر عطفاً على فعله لأن قصد
 التعيين لا يكفي في النية اهـ (قوله من ظهر أو غيره) من كل ما يفيد التعيين في الظاهر نحو صلاة يسر
 الأبرار طار في الصبح نحو صلاة يشوب لها أو صلاة الغداة أو صلاة الفجر أو صلاة يقنت لها أو نحو ذلك
 كذا قالوا وفيه نظر وسيأتي قوله في المنهج لتمييز عن النقل أي لأن قصد الفعل والتعيين من حيث هو
 موجودان في النقل فلا يميز الفرض عنه الابنية الفرضية وليس المراد بالتعيين تعييناً مخصوصاً كالظاهر مثلاً
 ومراده بالنقل الأصلي فسقط ما توهمه بعضهم من إرادة تعيين مخصوص فوجب إسقاط هذا التعليل فتأمل
 والمراد بالفرض ما صرحت به فتجب نية الفرضية والتعيين في المعادة على المعتد (قوله مع ما ذكر) هو قصد
 الفعل والتعيين وضحية الصادق ويتعين عائد إلى ما ذكر وهذا بناء منه على عدم وجوب نية الفرضية في

اللفظ دون المعنى (النية)
 وهي القصد (فإن صلى
 فرضاً) أي أراد أن يصلي
 ما هو فرض (وجب قصد
 فعله) بأن يقصد فعل
 الصلاة وهي هنا معادة
 النية لأنها لا تنوي ولذلك
 قيل إنها شرط (وتعيينه)
 بالرفع من ظهر أو غيره
 (والاصح وجوب نية
 الفرضية) مع ما ذكر

المعادة وقد علمت ضعفه وأما صلاة الصبي فيجب فيها نية الفرضية أيضا عند شيخ الاسلام وغيره كوالله
 شيخنا الرملي وضعفه شيخنا تقي الدين الرملي واعتمد ما في المجموع وفارقت المعادة بان صلاته تقع نفلا
 اتفاقا وبذلك علم أنه لو قضى ما فاته في زمن التمييز كما مر لم تجب عليه نية الفرضية فيه وان كان الآن مكفاه
 خلافا لبعضهم (قوله الا بقصد الاعادة) مقتضى ذلك وجوب قصد الاعادة فيها على القول الثاني فراجع
 (قوله دون الاضافة الى الله تعالى) أي لا يجب التعرض لها بمعنى ملاحظتها لتحقيق معنى الاخلاص فلا
 ينافي كونها لا تنفك عنها اذ لا يتصور في عبادة الموحدان تكون لغير الله تعالى ومثلها اليوم والشهر والسنة
 وعدد الركعات والقبلة لكن يسن التعرض لما ذكر ولا يضر الخطأ فيه ولو بالتأخير الا في عدد الركعات
 كما قاله شيخنا الرملي وغيره وفيه نظر لان الخطأ بالغالب فتأمل (قوله ان نوى جاهل الوقت الخ) ظاهره
 وان قصد معناه الحقيقي وتبين خلافه وبه قال بعض مشايخنا وفيه نظر والوجه خلافه كما يؤخذ من تقييد
 مسألة البارزى وهي أنه سئل عن رجل كان محبوسا في موضع مظلم عشرين سنة وكان يترامى له الفجر
 فيصلي ثم تبين له بعد ذلك أنه خطأ سابق على الوقت فماذا يقضى فاجاب بأنه يلزمه قضاء صلاة واحدة لان
 صلاة كل يوم تقع قضاء عن اليوم الذي قبله بناء على الاصح انه لا يشترط نية القضاء والاداء قال العلامة ابن
 قاسم والوجه أن محل ذلك ما لم يقصد فرض ذلك الوقت الذي ظنه مخصوصه والا فلا تقع عن الفائتة ووافقه
 على ذلك شيخنا ابن حجر والرملي وذو كرم مثل ذلك في مسألة الروضة المذكورة اذا كان عليه صلاة فائتة (قوله
 أما العالم فلا تنعقد) أي ان قصد المعنى الحقيقي والابان قصد المعنى اللغوي وهو ان الاداء بمعنى القضاء وعكسه
 أو أطلق لم يضر وتوقف شيخنا في الاطلاق ولا تنكفي نية صلاة الوقت قالوا لانه من الجائز ان يتذكر فائتة
 وهذا وقتها وفيه نظر مع الاكتفاء بنحو الظاهر أو العصر أو بنحو صلاة الصبح أو صلاة يشوب لها مع وجود
 المعنى المذكور في ذلك وقد يجاب بان الاشتباه في هذا ما هو من النوع فقط فيرجع الى نية الاداء والقضاء
 وقدر عدم اعتباره وفي الاول أعم من ذلك فلم يكتفوا به لعمومه مع أن نحو الصبح علم والاشتراك فيه
 لفظي (قوله وتعيينها كصلاة عيد) أي وان نذرهما مع نية الفرضية كما مر (قوله والوتر) ولا يكفي راتبة
 العشاء فيه وان كان من الرواتب كما سيأتي (قوله وجهان) ذكروهما في المحرر بالتعريف فاقضى أنهما
 الوجهان السابقان في نية الفرضية وأن الاصح وجوب نية النافلة هنا وتبعه المصنف أولا ثم كشط أداة
 التعريف ومصحح عليه ليفيد أنهما وجهان غير الاولين ولذلك عبر هنا بالصحيح والاستدراك حينئذ على
 مقتضى اطلاقهما وفي قول الشارح كافي نية الفرضية دون أن يقول هما السابقان في نية الفرضية أو نحو
 ذلك اشارة الى هذا فتأمل (قوله وفي اشتراط الخ) أورد ذلك عليه مع إمكان ادخاله في التشبيه السابق جريا
 على ترتيب كلام المصنف من ذكره نية الاداء وما بعده بعد نية الفرضية فيما قبله وحيث لم تجب نية النافلة
 فهي مندوبة كما ذكر (قوله وهو لا يتقيد الخ) فيه اشارة الى وجه تسميته بالمطلق (قوله ولم يذكر
 المؤلف أولا في ذات الفرض لا في صفته وثانيا على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوي رحمه الله (قول الشارح
 الصادق الخ) يرجع لكل من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح لان العبادة لا تكون الا لله تعالى)
 مثله قول الرافعي في توجيهه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن سمي أو لم يسم
 (قول الشارح لتحقيق معنى الاخلاص) استدلل بعضهم بقوله تعالى وما لأحد عنده من نعمة تجزي الا به وجه
 الدلالة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تقع بمجرد الفعل حتى يفتى بها وجهه ربه الا على (قوله الشارح
 وتعيينها) معطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح كافي نية الفرضية) من هنا قال الاسنوي لو قال
 الوجهان كان أدنى (قول الشارح وفي اشتراط نية الاداء والقضاء الخ) عبارة المتن تفيد ذلك فتأمل أي كما

اليها بدون هذه النية فلا يجب
 بخلاف المعادة فلا ينصرف
 اليها الا بقصد الاعادة
 (دون الاضافة الى الله
 تعالى) فلا تجب لان
 العبادة لا تكون الا لله
 تعالى وقيل تجب ليتحقق
 معنى الاخلاص (و)
 الاصح (أنه يصح الاداء
 بنية القضاء وعكسه) هو
 قول الاكثرين القائلين
 بأنه لا يشترط في الاداء نية
 الاداء ولا في القضاء نية
 القضاء وعدم الصحة مبنى
 على اشتراط ذلك
 ومرادهم كما قال في الروضة
 الصحة لمن نوى جاهل
 الوقت لفهم أو نحوه أي
 ظانا خروج الوقت أو بقاءه
 ثم تبين الامر بخلاف ظنه
 أما العالم فلا تنعقد
 صلاته قطعا لتلاعبه نقله في
 شرح المذهب عن
 نصريهم (والنفل ذو
 الوقت أو السبب كالفرض
 فيما سبق) من اشتراط
 قصد فعل الصلاة
 وتعيينها كصلاة عيد الفطر
 أو النحر وصلاة الضحى
 وراتبة العشاء والوتر وصلاة
 الكسوف والاستسقاء
 (وفي) اشتراط (نية النافلة
 وجهان) كما في نية
 الفرضية (قلت الصحيح
 لا يشترط نية النافلة والله
 أعلم) لعدم المعنى المطلوبه

في الفرضية وفي اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفي في النفل المطلق) وهو لا يتقيد بوقت ولا صاحب
 (نية فعل الصلاة) لحصوله بما لم يذكرها خلافا في اشتراط نية النافلة ويمكن مجيئه كما قال الرافعي وبجىء الخلاف في الاضافة الى الله تعالى

(الح) فيه اشارة الى تدب ذلك هنا وقول المنهج بخلاف الفرضية ولم يقل نية الفرضية ليفيد أن نية الفرضية في العادة لا تجعلها فرضا في الواقع الذي هو المنظور اليه في الفرق فتأمل والحق المنهج سنة الوضوء والتحية والاحرام والاستخارة بالنفل المطلق هو من حيث الاكتفاء في ذلك بنية فعل الصلاة من غير تعرض الى سببه في نية فهو مستثنى من وجوب نية السبب فيها له سبب وهذا كما ترى يفيد أنه من النفل المقيد لكن اطلاقه صادق بوقوعه في وقت الكراهة وهو واضح فيما وجد سببه كالتحية وسنة الوضوء لحصوله فورا عليه لا فيما يقع كالاستخارة لانه مع ملاحظة سببه لا يصح فحدها لا يصح بالاولى فليخص الاستثناء بغير وقت الكراهة أو بما وقع سببه ولو من غير الاربعة التي ذكرها كأي في وهذا علم عدم صحة قول بعضهم لا حاجة الى الاستثناء لانه نفل مطلق حصل به ذلك المقيد خصوصاً مع قول بعضهم ان ماله سبب متأخر لا بد من ملاحظته حال الشروع وشملت سنة الوضوء ونحوها ما لو وقعت باكثر من ركعتين وهو كذلك والتعبير بها أولى من التعبير بركعتي الوضوء ونحوها كما علم من مراجعة صلاة النفل وبما لحق بذلك أيضا صلاة الطواف والحاجة والزوال وازادة السفر والعود منه ونزول المسافر ومفارقة المنزل ونحو ذلك (قوله وسبق لسانه) وكذا لو تممه (قوله بالمنوى) أي ما تطلب نيته وجوبا أو نذرا ولو غير المذكور هنا كالفرضية والافتداء والجماعة والتغلبة والاداء والاضافة الى الله تعالى ولاجل اهمام اقتصار كلام المصنف على هذه حوله الشرح وما قبل غير هذا مردود وخروج بالمنوى التكبير والنية كما مررت الاشارة اليه (لكن لا يضر النطق بالنية كقوله نويت كذا بل قال بعضهم بنديه ولم يخالفوه فراجع وخروج بذلك التعليق بالمشيئة بل هو مبطل للنية الأعم قصد التبرك كسائر العبادات فيضرب الاطلاق هنا لان مبنى النيات على الجزم بخلافه في نحو العقود يضر هنا التعليق بغير المشيئة أيضا كحصول شيء وان لم يكن متوقفا الا ان كان مما يجوز شرطه في الاعتكاف كإسبائ في بابه (قوله تكبيرة الاحرام) سميت بذلك لانه يحرم على الآتي بهما كان حاله قبلها في الفرض مطلقا وفي النفل ان لم يقصد الخروج منه ولا يسن تكرارها خلافا لابن حجر فان كررها لا يقصد شيء أو يقصد الله كرم يضر أو يقصد الافتتاح خرج بكل شفيع ودخل بكل ور ويدخل بكل ان قصد الخروج قبله ولو شك هل أحرم فأحرم لم تنعقد ولو كبر بنية أربع ركعات لم تنعقد أيضا ولو كبر امامه مرتين لم يفارقه حلا على الحال ويندب النظر قبله الى موضع سجوده واطراق رأسه قليلا (قوله الله أكبر) خص هذا اللفظ لانه يدل على القدم والعظم بخلاف غيره ويندب أن يجهر به الامام وان لا يقصر بحيث لا يفهم وان لا يطول بالقطيعة فالامراع به أو لمع من تعطيطه لثلاث زول النية بخلاف تكبير الانتقال ثلاثا بخلافها عن الله كرو بذلك علم أن مده وان طال لا يضر وهو ما أفق به شيخنا الرمي وفي شرحه خلافه حيث كان عالما وطول الى حد لا يقول به أحد من القراء وقدر الطول ست ألفات واعتمده

(والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كان قصد الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويندب النطق) بالمنوى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الاحرام ويتعين) فيها (على القادر الله أكبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري فلا يكفي الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كافة الأكبر)

يؤخذ من قوله كالفرض فيما سبق (قول المتن تكبيرة الاحرام) يقال أحرم الرجل اذا دخل في حرمه لانه تنكح قاله الجوهري قال الاسنوي فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور قبلها لتكبيرة الاحرام انتهى وذهبت الحنفية الى انها شرط بدخل في الصلاة عقبها وفائدة الخلاف تظهر في النجاسة اذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضر المصلى عظمت من تهيأ للوقوف بين يديه لتمثل هيئته فيخشع ولا يغيب قلبه (قول المتن الله أكبر) قال الاسنوي هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يوهم انه يجب على المصلى قطعها وليس كذلك اذ يصح أن يقول مأموما الله أكبر بوصلها جزم به في شرح المذهب (قول المتن ولا تضر زيادة لا تمنع) جعل الماوردي من أمثلة عدم الضرر الله لا اله الا هو أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلل الرافعي ذلك بان هذه الزيادة تخرج عن التكبير (قول المتن كافة الأكبر) علله

شيخنا الزبدي ووصل هزة الله خلاف الأولى نحو ما موما الله أكبر وقطبها أفضل وأبدالها وأبطل
 كدها وكابدال هزة أكبر وأوال العالم دون الجاهل وقيل لا يضر مطلقاً لأنها لغة كذا في شرح شيخنا
 وكادخال وأوسا كنه أو متحركة بين السكنتين وكابدال كافاً أكبر همزة الالجز أو جهل عفر به أولن
 هي لفته وكز يادة ألب بعد الموحدة والراء أو تشديدها ولا يضر إلا حين فيها ولا تشديد الراء ولا تكسرها
 ولا رفعها وما ورد من أن التكبير جزم فليس حديثاً وبفرضه فغناء الجزم بالنسبة بعدم التردد فيها لانه
 مبطل كالأول كان في أثناء الصلاة فترددت في غيرها وكان تردده على الظاهر أنه في ظهر أو عصر أو ظن أنه في
 عصر فأني ببعض الصلاة ثم ذكر أو صلى سنة الصبح أنه في الصبح ففقت ثم تذكر أو نحو ذلك ففي جميع ذلك
 أن طال الفصل أو فعل ركن أو قولي مع التردد بطلت والأفلا ومثله ما لو شك في الطهارة ولم يعلم حاله قبل
 الشروع (قوله الله الجليل) ومثله كل وصف لم يطل بزيادة على ثلاثة أوصاف نحو عز وجل ونحوه الرحمن
 الرحيم بخلاف الضمير ونحوه والثناء والطويل نحو الله هو أكبر والله سبحانه أكبر والله تعالى أكبر والله
 يارحمنا أكبر والله لا اله الا هو أكبر خلافاً لظاهر كلام شيخ الاسلام في هذه (قوله لأ أكبر الله) فلا أتى بلفظ
 أكبر بعده لم يصح إلا أن قصد الاستئذان بلفظ الله ويجب في التكبير أن يسمع نفسه أو بحيث يسمع
 أن لم يكن يصح السمع أو كان نحو لفظ (قوله لانه لا يسمى تكبيراً) وبذلك فارق محبة عليكم السلام في
 الخروج من الصلاة لانه يسمى سلاماً كما يأتي (قوله عن التكبير) أي بالربية وقدر بغيرها (قوله ولا يعدل
 الخ) أي لان غيره من الازكار ليس فيه ما يؤدي عنه كما هو بهند فارق القاتحة ونحوها (قوله ووجب
 التعلم) ووقته من البلوغ في المسلم ولو تبعوا من الاسلام في البالغ واعتبر ابن حجر التميز في المسلم ولا تصح الترجمة
 من الصبي القادر على العربية (قوله وبالسفر) أي ولو سفر القصر وان طال أن أطافه ووجده مؤتمته بما في
 وجوب الحج (قوله عند ضيق الوقت) أي أن رجى التعلم فيه والأفله الصلاة ولو من أوله (قوله ويجب على
 الاخرس) أي الطاريء خرسه ومنه مرض يمنع من النطق بخلاف الاصل لا يلزمه ذلك وان قصر عليه (قوله
 تحريك لسانه الخ) أي أن تمكن منه بمحاولة تخرج الحروف السابقة له واللهاته الجملدة الملتصقة في سقف
 الحنك (قوله وهكذا حكم الخ) أي وجوباً في الواجب ونحوه في الندوب وإذا عجز عن ذلك نواه بقلبه كالريض
 (قوله ويسن رفع يديه) أي كفيه إن وجدوا أو الأفراس ساعديه والأفراس عضديه سواء الرجل وغيره
 الاسنوي بانه دال على التكبير مع زيادة مبالغة في التعظيم وهو الاشعار بالتخصيص (قول المتن لأ أكبر
 الله) أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بانه يسمى سلاماً وهذا لا يسمى تكبيراً
 (قول المتن ومن عجز ترجم) أي فهمي بالعربية واجبة ودليله ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وقال صلوا
 كما رأيتموني أصلي وقوله ترجم أي لان التكبير ركن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب اليه من غيرها (قول
 الشارح بأى لغة شاء) وقيل تتعين السريانية أو العبرانية لان الله أنزل بهما كتاباً فان عجز فبالفارسية فان
 عجز فبأبهاشاه وقيل الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لانها أقرب الى العربية (قول الشارح ولو
 بالسفر الى بلد آخر) ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وقية نظر (قول الشارح ويجب على الاخرس الخ) فان
 عجز نواه بقلبه (قوله تشهد) الاحسن جعل الضمير عائداً على المصلي لا على الاخرس فقط (قول المتن
 ويسن رفع يديه) لما فرغ من بيان واجب التكبير شرع في بيان سنته (فروع) لو قطعت يده من الكوع
 رفع الساعداً ومن المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون بل كان اذا رفع يده أو ينقص يائى
 بالممكن فان قدر عليه ما فالز يادة أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وان يفرق الاصابع تفريقاً
 وسطاً وان يائى بالتكبير أي تكبير التحريم مبيناً بلامدو الحكمة في تفريق الاصابع أن يكون لكل عضو
 استقلال في العبادة بصورته (قول المتن حذو) قال الاسنوي معناه مقابل

بزيادة اللام (وكذا الله
 الجليل أكبر في الاصح)
 والثاني تضرار زيادة فيه
 لاستقلالها بخلاف الأولى
 (لأ أكبر الله) أي لا يكفي
 (على الصحيح) لانه
 لا يسمى تكبيراً والثاني
 يمنع ذلك (ومن عجز)
 ناطق عن التكبير (ترجم)
 عنه بأى لغة شاء ولا يعدل
 الى غيره من الازكار
 (ووجب التعلم ان قصر)
 عليه ولو بالسفر الى بلد آخر
 وبعد التعلم لا يجب قضاء
 ما صلاه بالترجمة قبله الآن
 يكون آخره مع التمكن
 منه فانه لا بد من صلاته
 بالترجمة عند ضيق الوقت
 لحرمته ويجب القضاء
 لتفريطه بالتأخير ويجب
 على الاخرس تحريك لسانه
 وشفتيه ولهاته بالتكبير
 قدر امكانه قال في شرح
 المهذب وهكذا حكم تشهد
 وسلامه وسائر أذكاره
 (ويسن رفع يديه في
 تكبيره حذ ومنكبيه)
 لحديث ابن عمر انه صلى
 الله عليه وسلم كان يرفع
 يديه حذ ومنكبيه اذا
 افتتح الصلاة متفق عليه
 قال في شرح مسلم وغيره

ويندب في التكبير لمن ذكر كشفهما ولما لفؤس أصابعهما للقبلة وتفرقها وسطا ليكون لكل عضو استقلال بالعبادة ولا يكره سترها وينوت سن الرفع بفراغ التكبير (قوله أن يجاذى الخ) أي أن كان معتدلا سليما والاراعى ذلك القدر أن أمكن والأفعل الممكن من الزيادة أو النقص فإن تعارض فعل الزيادة (قوله والأصح في وقت الرفع) أي الأفضل فيه ذلك والافتحص السنة بجميع ما ذكره فيها اهـ (قوله وقيل يسن أنها وهما معا) ضمير المثنى عائدا إلى الخط والتكبير كما هو الظاهر من كلامه والمعتمد خلافه وهو انتهاء الرفع والتكبير معا وبعضهم قال إن هذا هو الذي في كلام الشارح يحتمل ضمير عائدا إلى الرفع والتكبير وفيه نظر فراجعه ويجعل يديه بعد التكبير تحت صدره وإن صلى مضطجعا أو مستلقيا وهذا في القيام أو بدله وأنظر ما علمهم في نحو الاعتدال وفي القيام بدل القعود (قوله يعني يجب قرنهما الخ) بأن يتصور في ذهنه كل ما يجب في النية أو يندب من قصد الفعل وغيره قبيل التكبير ويستمر مستحضرا لذلك من أول التكبير إلى آخره وهذا معنى قول بعضهم استحضارها ذكر الاحكام أو أنه يستحضر ذلك مع النطق بأوله وإن غفل عنه في بقية التكبير وهذا معنى الاستحضار حكما وهو أن لا يأتي بما ينافيها فقوله ويتصور الخ جار على القولين وقيل معنى قرنهما أن يحدد ذلك القصد عند كل جزء من التكبير قال بعضهم وهذا ظاهر كلام المصنف وأشار الإمام إلى أن هذا لا تقدر عليه القوة البشرية (قوله وقيل يجب بسطها عليه الخ) أي أن يقصد فعل الصلاة في جزء من التكبير والتعيين في جزء آخر والغرضية في آخر وهكذا واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعدم مستحضر الصلاة وهو المعتمد عند شيخنا الرمي والزيادة وغيرهما واختلافوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية حال التكبير مع بذل المجهود وقال شيخنا الرمي المراد به الاكتفاء باستحضار ما صير في جزء من التكبير أو له أو وسطه أو آخره وقال بعضهم هو استحضار ذلك قبيل التكبير وإن غفل عنه فيه وفاقا للأئمة الثلاثة والذي يتجه هو المعنى الأول لأنه المنقول عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضر الصلاة أي لما يطلب استحضاره لها وأما استحضار ذاتها من غير تعرض لغبر ذلك فلا يكفي قطعاً (تنبيه) هل يجب قرن النية بما زاد بين لفظ الله وأكبر اعتماد شيخنا الرمي عدم الوجوب قال لكن ظاهر كلامهم بخلافه ونقله العبادي عنه وبه قال ابن عبد الحق كالبقيتي كذا قالوا وفيه نظر والوجه أن يقال هل يكفي افتتان النية بذلك أولا لأن المعتمد كما مر الاكتفاء بالمقارنة في جزء من التكبير فتأمل (قوله الثالث القيام) والواجب منه الذي يؤدي به الركن قدر الطمأنينة كبقية الأركان وطوله بقدر الفاتحة لضرورة الاتيان بها وكذا اللسورة وهو أفضل (قول المتن والأصح رفعه مع ابتداء) لترك حتى أتى ببعض التكبير سن الرفع أيضا بخلاف ما لو فرغ منه قبل الرفع (قول الشارح ويكبر مع خط يديه) أي ويكون انتهاء وهما معا ثلاثا بخلافه من الصلاة بلا ذكر كذا ساق الأسنوي هذا الوجه لكن هنا وجه ثان وفي الأسنوي ثالث وجعل الأسنوي الثاني أن يرفع غير مكبر ثم يكبر ويداه قارنان فإذا فرغ أرسلهما (قول الشارح واستصحابها) قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقيس المراد أن يستمر استحضارها إلى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية واجب مالم يسببها لادليل عليه وقيل يوالى أمثالها فإذا وجد القصد المعتبر ولا جدمثله وهكذا من غير تخلل زمن وليس تسكير النية كتسكير التكبير يضر لأن الصلاة لا تنمقد إلا بالفراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن لها كل أحد ولا يغفل (قول المتن وقيل يكفي) علل هذا الوجه بأن استصحاب النية ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرف الأول بأن النية شرط في الانقضاء وهو لا يحصل الاتمام التكبير وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير (قول الشارح وقيل يجب بسطها عليه) هذا يتخلف في النفل المطلق لأنه فيه مقصود واحد (قول المتن الثالث القيام)

معنى حذو منكبيه إن يجاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وأبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه وذال حذو وما تصرف منه مجمعة (والأصح) في وقت الرفع (رفع مع ابتداءه) أي التكبير والثاني يرفع قبل التكبير ويكبر مع خط يديه وسواء على الأول انتهى التكبير مع الخط لم لا وقيل يسن أنها وهما معا (ويجب قرن النية بالتكبير) يعني يجب قرنهما بأوله واستصحابها إلى آخره كما في الروضة وأصلها والمحرر وغيره (وقيل يكفي) قرنهما (بأوله) ولا يجب استصحابها إلى آخره وقيل يجب بسطها عليه ويتصور قرنهما بأوله بأن يستحضر ما ينوي قبيله (الثالث القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الاحرام به وهذا معنى قوله في الروضة كاصحابها يجب أن يكبر قائما حيث يجب

القيام (وشرطه نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فان وقف منحنيا) الى امامه أو خلفه (أو ماثلا) الى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه (فان لم يطق اتصا بالوصار كرا كح) لكبرا وغيره (فالمصحيح أنه) (١٤٥) يقف كذلك) لقرب من الاتصا (ويزيد المحنة لركوعه ان قدر) على الزيادة وقال الامام يقعد فاذا وصل الى الركوع ارتفع اليه لان حده يفارق حد القيام فلا يتأدى القيام به (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله بظهره (قام وفعلها بقدر امكانه) في الانحناء لهما بالصلب فان عجز فبالرقبة والرأس فان عجز أو ما اليهما (ولو عجز عن القيام) بان يلحقه به مشقة شديدة أو زيادة مرض أو خوف الفرق أو دوران الرأس في السفينة (فعد كيف شاء واقتراشه أفضل من تربعه في الاظهر) لانه فعود عبادة بخلاف التربع وعكسه وجه بان الافتراش لا يجتمع عن فعود التشهد بخلاف التربع ويجرى الخلاف في فعود النفل (ويكره الاقواء) في هذا القعود وسائر فعدات الصلاة (بان يجلس) الشخص (على ركبته) وهما أصل الفخذين (ناصبا ركبته) ودليله حديث نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقواء في الصلاة صححه الحاكم (ثم ينحني) هذا المصلي قاعدا

الاركان ثم السجود ثم الركوع ولا يضرد قوفه على ظهر قدميه ولو بلا غير ولا استناد له لنحو جدار ولو بحيث لو أزيل لاسقط ما لم يكن معلقا واما اول الاركان وقع مازاد على قدر الواجب منها فلا كسح الرأس لا مكان تجزى ذلك خلافا لما في شرح الروض وشمل وجوب القيام ما لو كان مع الاعانة بشئ كعصا سواء احتاج اليه لنهوضه فقط أو لتمام قيامه أو لتمام ما على المعتمد ونحو الجرة ان توقف عليها وقدر عليها بما في التيمم وقال شيخنا بما في الفطرة وأخر القيام عن النية والتكبير لان ركنيته معهما وبعدهما وهو قبله ما شرط لصحتها فلو فرض مقارنتهما الاول جزء منه كفى ولا نهما معتبران في الفرض والنقل بخلافه (قوله في فرض) ولو كفاية أو بالاصالة فشمّل صلاة الصبي والجنابة والمعداة والمنذورة (قوله فيجب حالة الاحرام) أي على سبيل الركنية كما علم وتفسير كلام المصنف بما ذكره فيه قصور لخروج القيام بعد الاحرام عنه مع شموله له وحمل ما في الروضة وأصلها عليه غير مستقيم لتصريحهما بوجوب القيام فتأمل (قوله فقاره) هو جمع مضاف مفردة فقارة كما أشار اليه الشارح بتذكيره نظرا للجمع وجمع العظام نظرا لحناء (قوله بحيث لا يسمى قائما) بان صار الى أقل الركوع أقرب خلافا للاذري في حالة الاستواء (قوله فان لم يطق) بلحق مشقة تذهب خشوعه أو كماله كما مر (قوله يقف كذلك) أي وجوبا وكذا يزيد ويكفيه ذلك ولو في النفل المطلق ولا يكلف تأخيرها الى الفرة (قوله ان قدر) فان لم يقدر على الزيادة وجب قصد الركوع بقلبه (قوله وقال الامام يقعد) أي حالة الاحرام والقراءة (قوله ولو أمكنه القيام ومثله الجلوس أو الاضطجاع) (قوله قام) أي وجوبا ولو بعين كما مر (قوله أو ما اليهما) أي باقائه فان عجز فبقبله وسيأتي (قوله مشقة شديدة) أي بما مر وقال شيخنا بان لا تحتمل عادة ولو تسبب في عجزه فانه الثواب ولا إعادة عليه (قوله أو زيادة مرض) وكذا حدوده بالاولى ولو استمسك نحو بول حالة الجلوس وجب الجلوس قاله شيخنا الرمي ولو كان لو صلى جماعة جلس ولو صلى فرادى قام جازا الامر ان قاله شيخنا ونقله ابن قاسم عن شيخنا الرمي وفيه نظر والوجه مراعاة القيام وقصد عود مجوز للجلوس لا رؤيته ولا فساد تدبير (قوله واقتراشه أفضل) ثم بعده الاقواء المنسوب ثم التربع وليس في كلام المصنف مخالفة لذلك كما زعم (قوله ويجرى الخلاف في فعود النفل) أي فالقادر كالعاجز (قوله ويكره الاقواء) وكذا ما ذكره الجليلين أو أحدهما أو تقديمها على الآخر معتمدا عليها كالمتروح (قوله بأن يجلس الخ) خرج بذلك جلوسه على عقبه ناصبا قدميه فانه اقواء مندوب في كل جاوس بعقبه حركة ويكره فيه فرش قدميه (قوله ناصبا ركبته) وان لم يضع يديه على الارض على الاصح (قوله وهما على وزان الخ) أي تقريبا في الآتي وتحقيقا هنا كلابيخي (قوله بالمعنى السابق) وهو المشقة أي لحقه مشقة في أنواع القعود (قوله صلى

بكره أن يقدم إحدى رجليه على الأخرى وان يلمص قدميه ويستحب اطراق الرأس (قول المتن فقاره) جمع مفردة فقارة (قول الشارح وقال الامام) اعترض بان الامام وافق على إيجاب القيام على الركبتين مع انها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن ولو أمكنه القيام الخ) لو قدر على الركوع دون السجود نظر ان قدر على أقله أي به مرتين مرة للركوع ومرة للسجود وان قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع الاقتصار على الأقل لما فيه من تقوية سنة (قول المتن بقدر امكانه) لاحتاج في ذلك الى اعتماد على شئ لزمه (قول المتن فعد كيف شاء) لو قدر صلاة ركعتين قائما فجزأه فجزأه الجلوس وجهان (قول المتن من تربعه) وكذا بابي الجلسات (قول الشارح بالمعنى السابق) يعني كيف شاءه والوجه ان يرجع

(١٩) - (قليوبى وعميرة) - أول) (ركوعه بحيث تحاذى جهته ما قدم ركبته) وهذا أقل ركوعه (والا كمل ان تحاذى موضع سجوده) وركوع القاعدة في النفل كذلك وهما على وزان ركوع القائم في المحاذاة وسيأتي (فان عجز) المعلى (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى)

الجنبه) أي عليه وجوبا (قوله استحبابا) متعلق بالآمين أن قدر على الأيسر أيضا والافوجوبا (قوله ويجوز على الأيسر) وإن كرم مع القدرة على الآمين فإن عجز عنه وجب الأيسر (قوله فإن عجز عن الجنب) أي عن كل من الجنين (قوله فستلقيا على ظهره) ولا يجوز منكبا على وجهه إلا في الكعبة ويظهر منع الاستلقاء فيها إذا لم تكن مسقفة فراجع (قوله ورجلاه للقبلة) ندبا أن رفع رأسه قليلا أو كان في الكعبة وهي مسقفة والافوجوبا (قوله أي بهما) أي تأمين بالفعل (أو مأبهما) أي بجميع بدنه كما أشار إليه فإن عجز أو مأ برأسه وجوبا فإن عجز أو مأ بأجفانه كذلك فإن عجز فيقلبه ويجب كون الأيماء للسجود أخفض منه إلى الركوع في جميع ذلك خلافا لابن حجر في بعضه (تنبيه) لو طرأ العجز في أثناء الصلاة فكما سمن فعل الممكن لكن يجب عليه القراءة في هويته من القيام قبل فراغ الفاتحة كما قاله الشيخان خلافا لما في العباب ولو طرأت القدرة في أثناءها وجب النهوض فورالمافقر عليه من اضطجاع أو قعود أو قيام ويجب تأخير القراءة كلا أو بعضا لما اتفق عليه أن كان قبل فراغها ولا يقرأ في نهوضه ولا يتدب أعادتها ولو قدر في الركوع مثلاً على القيام قام راكعاً وجوبا ولو بعد الطمأنينة فإن انتصب بطأت صلاته على المعتمد وفيه نظر بعد الطمأنينة أوفى الاعتدال على القيام مثلاً لم يجز له القيام إن كان بعد الطمأنينة إلا لنحو قنوت فإن قام بطلت صلاته ويجب القيام إن كان قبلها ليطمئن فيه فإن لم يقم بطلت صلاته (قوله وللأقادر على القيام التنقل قاعدة) أي مع اتمام الركوع والسجود له القيام في أثناءه أي إن لم يكن في محل وجوب الجلوس كالشاهد الآخر ودخل في كلامه قعود القائم وفي القراءة قمار في طرد العجز والقدرة في الفرض (قوله) وكذا مضطجعا) أي له مع القدرة على القيام أن يصلي النفل مضطجعا على أحد جنبيه ابتداء أوفى الانتهاء مع اتمام الركوع والسجود أيضاً بأن يقعد لهما وجوبا وله القعود والقيام في الانتهاء وفي القراءة مأمراً ولا يجوز للصلى قائماً أن يقرأ في الهوى للركوع ولا في النهوض للقيام خلافاً للخطيب (تنبيه) يقدم القيام الواجب على الجماعة ويجوز تركه لما في المندوب وانفراده فيه أفضل ولو أمكنه قراءة الفاتحة في القيام دون السجود جازله فعلها من قعود وتركها أفضل (فرع) المعتمد عند شيخنا الزيادي وشيخنا الرمي تفضيل عشر ركعات من قيام على عشرين ركعة من قعود لأن القيام أفضل وأشق واعتمد ابن حجر تفضيل العشرين من حيث كثرة القراءة والاذكار وتفضيل العشرين من حيث القيام وتوقف شيخنا البلقيني في ذلك لوجوه منها أنه لا تكاد أن تتفق الصلاة في الخشوع والتدبر والطمأنينة وعدم حديث النفس والقراءة والاذكار قال والوجه أن يحمل التفضيل في الحديث على خصوص القيام مجرداً عن غير مولى به أسوة فانه واضح جلي (قوله والمراد بالنائم) أي في الحديث المضطجع لاجبة النائم للعلم بانتفاؤه بنقص وضوئه بالنوم وتسميته

ذلك المعنى للجهاز السابق أوله وللعود معاً (قول الشارح ويجوز على الأيسر) لا إطلاق الحديث (قول المتن مستلقيا) أي ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة قيل يرد على المنهاج جواز الصلاة مستلقيا للأقادر على القيام إذا احتاج إلى ذلك لمداواة بصره (قول الشارح والسجود أخفض من الركوع) فإن لم يمكنه ذلك أو مأ بطرفه وكذا حاجبه كاذ كره الحضري شارح المذهب فإن عجز أبوى الأفعال على قلبه (فرع) لو شرع في السجود فججز كلها قاعداً ولا يلزمه قطعها بالركع (فرع) لو صلى منفرد الصلي قائماً ولو صلى مع جماعة قعد في بعضها الأولى أن يصلي منفرداً كذا قالوه ورضهم أنه يجوز له أن يحرم قائماً مع الجماعة ثم إذا عرض له العجز جلس فليعلم ذلك (قول الشارح لحديث البخاري الخ) قال الأسنوي هو وارد والالم ينقص الاجز (قول الشارح ومقابل الأصح الخ) عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض ويقول المراد به المريض الذي يمكنه القيام والقعود مع شدة مشقة فيجوز العود إلى القعود والاضطجاع والاجر على النصف وإن تحمل المشقة وأتى بما يقدر

الجنبه الآمين) استحباباً ويجوز على الأيسر (فإن عجز) عن الجنب (فستلقيا) على ظهره ورجلاه للقبلة والاصل في ذلك حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير صل قائماً فإن لم تستطع فقاعد فإن لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فإن لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفساً الا وسعها ثم إذا صلى على هيئة من هذه الهيات وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والا أو مأبهما منحنيًا وقرب جهته من الأرض بحسب الامكان والسجود أخفض من الركوع (وللأقادر) على القيام (التنقل) قاعداً وكذا مضطجعا في الأصح) حديث البخاري من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد والمراد بالنائم المضطجع

نأثم من حيث كونه على صورته فتأمل **(قوله واليمين)** أى الجنب اليمين أفضل من الجنب اليسار ان قدر
 عليهما معا ولا تعين المقدور منهما واذا قدر عليهما فهل يكره اليسار على نظير ما مر في العاجز في الفرض
 فراجع **(قوله وقيل روى بهما)** أى الركوع والسجود مع بقائه على جنبه والاباء على هذا بالاجفان أو
 بالقلب وظاهره الاكتفاء بالثاني مع القدرة على الاول فراجع ذلك وحره **(قوله القراءة)** فيه إشارة
 الى أن الركن هو مطلق القراءة وكونها للفاتحة شرط عند من يقول بتعيينها ولذلك كفى بغيرها عند من
 لا يعينها وكونها في القيام معلوم من الترتيب الآتي ومن ذكرها عقبه فتأمل **(قوله ويسن)** أى لكل مصل
 ولو أتى أو خشي أو عاجز عن الفاتحة أو غيرها أو ما موماسمع قراءة امامه على ما سيأتي **(قوله بعد التحريم)**
 أى لا قبله خلافا للإمام مالك وشمل ما بعد التحريم وان طال الفصل لم يشرع في التعوذ أو القراءة لانه
 يفوت بذلك ولو سهوا أو جهلا ومرا من غير عقب الافتتاح كالمسح تقديمه على ما ذكرنا حقيقة العقبة
 ويفوت أيضا بالسجود مع الامام ولو لاوة لا يتأمنه لقراءة امامه **(قوله لفرض)** أى غير صلاة الجنازة ولو
 على القبر وغيره ما أحرم به في وقت الحرمة ونحو ذلك **(قوله أو نفل)** أى من الصلاة كما هو المراد لاسجدة
 تلاوة وشكرو يظهر عدم ندبه في نفل يخرج به كله أو بعضه عن وقته لان وقوعه كله في وقته اولى وفي ذي
 سبب يخرج به سببه قبل فراغه **(قوله دعاء الافتتاح)** سمي بذلك لكونه في مفتتح الصلاة **(قوله نحو)**
(وجه) فلا يتقيد بما ذكر ان كان بغير المأثور لكن المأثور أفضل ومنه هذا المذكور ومعنى وجه
 وجهى أقبلت بذاتي أو بعبادتي وفطرتي أو بعبادتي على غير مثال سبق والسموات جمع سماء وهي لغة امم
 لما علا والمراد بها الاجرام المخصوصة المسماة بالافلاك العلوية الدائمة الحركة لنفع العالم وجمعها لا تتفادنا
 بجميع الاجرام التي فيها من الكواكب السيارة وغيرها وهذا معنى قولهم بجميع أجزائها لان السبعة
 السيارة وهي زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر مشبوبة في السموات السبع على
 هذا الترتيب وما عداها في الفلك الثامن المسمى بالكرومى وعلى هذا فالمراد بالسموات ما يشمله وأفرد
 الارض لا تتفادنا بالعلماء فقط وحينما تأملنا ما يخالف الدين الحق أو مستقيما لا طلاقه عليهما أو على ملة
 ابراهيم مسلما منقادا أو أئمة المؤمنين المشركين يقول الله كروا لاني على أنه للتغليب أو منزلا على ارادة الشخص
 ان صلاتي المروفة ونسكي عبادتي فهو عطف عام على خاص ومحياى أى احيائى ومماتى أى اماتتى لله لا لغيره
 رب أى مالك العالمين الخ لوقات لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وبذلك المذكور أمرت من
 الله وأئمة المسلمين فيه مامروا يجوز الايمان بنظم الآيات أو بالمراد المسلمين على ارادة معنى ما قبله أو مطلقا فان
 أراد معناه لم يجز بل يكفر بذلك **(قوله ثم التعوذ)** أى وان لم يفتتح ويفوت به الافتتاح ولو سهوا على
 مامروا بآتي به وان خرج الوقت حيث كان من المداخل أو الافلا من لو أحرم والامام في غير القيام تابعه فيما
 عليه ثم أجره وذكرا زيادة على ذلك فراجع من شرحه **(قول الشارح لمن يقيس الاضطجاع الخ)** لك ان
 تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرط المقيس ان لا يكون نائبا بالنص **(قول المتن ويسن بعد التحريم)**
 خلافا لما لك في استحبابه قبله **(قول المتن دعاء الافتتاح)** لو تعوذ قبله ولو سهوا لم يعد اليه ولا يفعله المسبوق
 اذا أدرك الامام في التشهد وقعد مع الامام ثم قام بعد سلامه **(قول الشارح نحو وجه)** أقبلت بوجهي
 وقيل قصدت بعبادتي وفطرتي ابتداء الخلق على غير مثال وجع السموات فقط دون الارض لانها أشرف وقال
 القاضي أبو الطيب لانها لا ينتفع من الارض الا بالطبقة الاولى بخلاف السموات فان الشمس والقمر
 والنجوم موزعة عليها والحنيف يطلق على المائل المستقيم فعلى الاول المراد المائل الى الحق والحنيف
 أيضا عند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص
 وما أئمن المشركين يقول هكذا ولو كان أمرا أو مثله من المسلمين

واليمين أفضل من اليسار كما
 قاله في شرح مسلم ويقعد
 للركوع والسجود وقيل
 بوجهي ما ومقابل الاصح
 يقول لمن يقيس الاضطجاع
 على القعود الاضطجاع
 بمحوصورة الصلاة بخلاف
 القعود قال في شرح مسلم
 فان استلقى مع امكان
 الاضطجاع لم يصح **(الرابع)**
(القراءة) أى للفاتحة كما
 سيأتي **(ويسن بعد)**
(التحريم) لفرض أو نفل
(دعاء الافتتاح) نحو وجهت
 وجهي للذي فطر السموات
 والارض حينما سلما وما
 أئمن المشركين ان صلاتي
 ونسكي ومحياى ومماتى لله
 رب العالمين لا شريك له
 وبذلك أمرت وأئمن
 المسلمين للانبات في ذلك
 رواه مسلم الا كلمة مسلما فان
 حبان **(ثم التعوذ)**

لقراءة لقوله تعالى فاذا
 قرأت القرآن فاستمع باهتة
 من الشيطان الرجيم أى
 اذا أردت قراءته فقل
 أهوذ بالله من الشيطان
 الرجيم (ويسرهما) أى
 دعاء الافتتاح والتعوذ في
 السري والجمهوريه وفي قول
 يستحب في الجمهوريه الجهر
 بالتعوذ (ويتعوذ كل ركعة
 على المذهب) لانه لا يبتدئ
 فيه قراءة (والاولى أكد)
 مما بعدها والطريق الثاني
 قولان أحدهما هذا
 والثاني يتعوذ في الاولى
 فقط لان القراءة في الصلاة
 واحدة (وتتبعين الفاتحة
 كل ركعة) لحديث الشيخين
 لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة
 الكتاب أى في كل ركعة
 لما في حديث المسمى صلته
 في رواية ابن حبان وغيره ثم
 اقرأ بأم القرآن الى أن قال
 ثم اصنع ذلك في كل ركعة
 (الركعة مسبوق) فانها
 لا تتبع فيها على الاصح
 الآتي في صلاة الجماعة
 (والبسملة منها) أى من
 الفاتحة عملا لانه صلى الله
 عليه وسلم عدها آية منها
 صححه ابن خزيمة والحاكم
 ويكنفي في ثبوتها من حيث
 العمل الظن (وتشديداتها)
 منها لانها هيأت لحروفها

هو فيه الا ان أحرم في الجلوس الاخير ولم يجلس معه فله الاتيان به في هذه ويحصل التعوذ بغير الصيغة المشهورة
 عما فيه دفع الشيطان (قوله للقراءة) ولو بدلا وكذا لبدلها من ذكر أودعاء خلافا للاسنوي وشملت
 القراءة غير المطلوبة كقراءة السورة قبل الفاتحة يتعوذ للفاتحة لا للسورة كما يأتي (قوله اذا أردت قراءته)
 أى ولو في غير الصلاة ولو في نحو مدارس غير الاول أيضا (قوله الشيطان) هو اسم لكل متمرد وهو من شاط
 بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعد لبعده عن الخير والرحمة وعن تعوذ الرجيم بمعنى المرجوم باللعن أو الطرد
 أو بمعنى الرجم بالوسوسة (قوله كل ركعة) أى في قيامها ولو في النفل حيث قام فيه وفى بدله ولا تجز به في النفل
 القراءة في نهوضه الى قيامه ولا في هويته منه خلافا للخطيب فيها ولا غيره كابن حجر في الثاني وتعليقهم بانه
 أكل من الجلوس الجائز فيه ذلك مردود لانه حيث التزم القيام فيه اعتبر حكمه بالزامها فيه ولو قال كل قراءة
 في صلاة لكان أولى ليدخل صلاة الكسوف في كل من القيامين ويدل له التعليق المشهور ويسن التعوذ
 والتسمية لكل قراءة خارج الصلاة الا التسمية في سورة براءة على ما يأتي ويحبر بها ان جهر بالقراءة ولو
 من أثناء السورة ولا يتعوذ بعد سجدة التلاوة لافي الصلاة ولا خارجها (قوله مما بعدها) وهو مرتبة واحدة
 (قوله في الاولى فقط) قال شيخنا فلولا يأت به فيها فات في البقية ولا يتعوذ للسورة بعد الفاتحة لما ذكره من
 العلة (قوله كل ركعة) أى مرة في غير صلاة الكسوف وفيها مرتين في كل ركعة وقد تعدد لعارض كالمؤذنان
 يقرأ الفاتحة كلما عطس وقلنا بصحة النذر على المعتمد لانه مر غوب فيه لما فيه من راحة البدن فاذا عطس
 في القيام قرأها فيه كذا قالوا وفي بحث ظاهر والوجه عدم شمول النذر لهذا لانه مكروه أو حرام ثم على محته
 ان عطس فيها كررها أو بعدها أعادها أو قبلها فقد تعارض عليه واجبان فيحتاج الى تمييز فراجع وان
 عطس في غير القيام أعادها بعد الفراغ من الصلاة ومر في العاجز تعددها في بعض أحواله عند انتقاله الى
 أكل (قوله المسمى صلته) من الاساءة بمعنى النقص في أفعالها المخطئة بها واسمه خلاص رافع الزرقى الانصاري
 وذكر الحديث الأول لقوته ودلالته على عدم الصحة (قوله مسبوق) وهو هنا من لم يدرك مع الامام زمانا يسع
 قراءتها للوسط المعتدل سواء أدرك في الركعة الاولى أو غيرها ولو في الركعات الاربع كبطيء الحركة والافتداء
 بأتمة متعددة فقول بعضهم انه في غير الاولى كسبوق حكما لا حاجة اليه بل هو حقيقة وقولهم مع الامام يشمل
 ما لو أحرم منفردا أو سكت مدة طويلة ثم اقتدى بمن في الركوع فانه يركع معه وتسقط عنه القراءة ولا يبعد
 التزامه فراجع (قوله فانها لا تتبعين) ظاهره رجوع الضميرين للفاتحة فيكون المعنى لا يستقر تعيينها عليه
 لتحمل الامام لها عنه ويحتمل عودهما للقراءة ورشدا ليه ما بعده من التأويل بقوله أى الفاتحة فلا حاجة
 الى التأويل السابق (قوله والبسملة منها) ومن كل سورة الاسورة براءة لتزولها في وقت الحرب والسيوف
 والبسملة للامان فتكره في أوها وتندب في أثناءها عند شيخنا الرملي وقال ابن حجر والخطيب وابن عبد
 الحق يحرم في أوها وتكره في أثناءها وتندب في أثناء غيرهما اتفاقا (قوله عملا) أى من حيث العمل فلا
 يجب اعتقاد أنها من الفاتحة أى ولا من غيرها بل ولا يجب اعتقاد أنها قرآن فلا يكفر جاحد قرأ فيها
 ولا مثبتها لعدم توازها والكلام في غير البسملة التي في أثناء سورة النمل (قوله وتشديداتها) أى شدتها
 الاربع عشرة شدة فلو خفف شدة فقيه تفصيل الابدال الآتي أو شد خفقا أو زاد حرقا حرم عليه ولا تبطل
 (قول الشارح للقراءة) فمن لا يحسنها ينبغي عدم الاستحباب في حقه وقوله من الشيطان الرجيم الشيطان
 اسم لكل متمرد من شطن اذا بعد أو شاط اذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وفي الاقيد هو بمعنى
 فاعل لانه يرمي بالوسوسة (قوله فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) هو بيان للاكمل (قول الشارح أى
 دعاء الافتتاح والتعوذ الخ) قياسا على الاذكار المستحبة (قوله وفي قول يستحب في الجمهوريه الجهر) أى
 تبع للقراءة أو كما في خارج الصلاة (قوله والثاني يتعوذ في الاولى فقط) لو تركه على هذا في الاولى أتى به فيما بعد

صلاته الا ان غير المعنى ونعمه (قوله ووجوبها) أى الحروف شامل لحياتها من الهيات الحركات والسكنات والمد والقصر ونحو ذلك فان خالف شيأ من ذلك ففيه التفصيل الآتى أيضا (قوله ولو أبدل ضادا بظاء) قيد بها لانها محل الخلاف فغيرها مثلها (قوله أى بدلها) أشار الى دفع توهم أن الباء داخلة على المتروك كما مر عنه وتقدم ما فيه أول الكتاب (قوله لتلك الكلمة) وفي غيرها التفصيل الآتى فى القطع وظاهره عدم بطلان الصلاة وفيه ما يأتى * والحاصل أنه متى خالف فى شئ مما يجب فى الفاتحة سهوا لم يحرم مطلقا ولا تبطل صلاته ولا قراءته لكن يجب إعادة ما فيه ابدال أو تغيير معنى عندئذ كرهو يكتفى ما فعله قبل اعادته فان لم يتذكر حتى ظال الفصل بعد الفراغ وجب الاستئذان أو عمدا حرم مطلقا وبطلت صلاته حالا ان غير المعنى فان عاند واعتقد منه كفو وان لم يغير وجب اعادته ولو مع غيره ان قطع القراءة قبل الركوع فان ركع قبل اعادته بطلت صلاته والحرمة فيما ذكر صغيرة ومن المفير للمعنى ابدال الضاد بالظاء والحاء بالهاء والذال المجهمة بالمهملة أو بالزاي وتخفيف الياء وكسر كافها وكسرة نونها أو ضمها والكلام فى القادر أو من أمكنه التعلم وليس من المفير ضم راء الرحمن ولا فتح الموحدة فى تعبد ولا كسر نونه ونون نستعين ولا ضم صاد الصراط ولا النطق بقاف العرب المترددة بين القاف والكاف لانه ليس ابدال بل حرف غير صاف خلافا لابن حجر ومثل الفاتحة فى جميع ما تقدم بدلها من القرآن وكذا من غيره من حيث البطلان قال بعضهم والحرمة أيضا فراجعها والقراءة بالشاذ فيها التفصيل المتقدم وهى ما وراء السبعة وعند الشيخين واعتمده شيخنا الرملى أو ما وراء العشرة واعتمده الطبرلاوى وابن حجر كما نقل عنه (قوله فلو بدأ بنصفها الثانى لم يعتد به) أى مطلقا سواء بدأ به عمدا أو سهوا (قوله ويبنى) أى يكمل الفاتحة بقراءة النصف الثانى على النصف الاول الذى قرأه بعد النصف الثانى الذى بدأ به ان سها بآخيره كالاول أى لم يقصد عند شروعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به أولا ولم يطل الفصل بين فراغه من النصف الاول وبين شروعه فى الثانى الذى يعيده بعد الاول ويستأنف ان نعمدنا خبر الاول ان قصد عند شروعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به (قوله أو طال الفصل) أى عمدا يبنى ما ذكر فالضرر قصد التكميل وعدمه وانما عبروا بالسهو وعدمه نظرا للغالب من أن الساهى لا يقصد ذلك والعمد يقصده (قوله فان تخلل ذكر) أى من عمدا علم ومنه الحمد عقب العطاس مثلا فيقطع القراءة وان قلنا انه مندوب حالة قراءة الفاتحة مع أن الوجه عدم ندبه كما قاله العلامة ابن قاسم وبما ذكره علم أن الذى ذكر الكثير ساهيا كالسكوت الكثير ساهيا فلا يضر على المعتمد ودخل فى الذى ذكر القرآن غير الفاتحة مطلقا ولو قرأ بعضها مع الشك فيما قبله كأن شك هل قرأ ما قبله ثم تبين أنه قرأ لزمه استئذانها كلها على الوجه وقيل يعيد ما قرأ مع الشك وحده ولو كرر آية أو كلمة منها فان كان لاجل صحتها يضر والافعال المتولى ان كرر ما هو فيه أو ما قبله واستصحب بنى والافلا وقال ابن سريج يستأنف مطلقا وقال الامام والبخارى يبنى مطلقا والمعتمد الاول عند السنباطى وشيخنا (فائدة) الذى ذكر بكسر أوله ضد السكوت وقد يطلق على ما يقابل كلام الآدميين وهو المراد هنا وبضمة ضد النسيان وقيل هما لفتان فهما (قوله قطع الموالاة) وان لم يقصد فيه القطع بخلاف السكوت أى لمنافاته للاعجاز وبذلك فارق نحو الاذان والوضوء (قوله كتمانته لقراءة امامه) وان لم يؤمن الامام لانه مندوب ويلحق به كل مندوب تعلق بامامه كسؤال رجة عند قراءة آيتها أو استغفار كذلك أو استعاذة من عذاب كذلك

ثم هذا الخلاف يجرى فى القيام الثانى من صلاة المسبوق (قول المتن لم تصح قراءته) هذا اذا لم يعتمد والا فالوجه بطلان الصلاة لتغيير المعنى (قول المتن فان تخلل ذكر) أى ولو قرأ ناقلا الاسنوى لو أتى بذلك ناسيا للصلاة فقتضى كلام الرافعى انه كالسكوت الكثير ناسيا وهو لا يضر (فائدة) الذى ذكر باللسان ضد الانصات وذلك مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذلك مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما لفتان بمعنى

المشدة ووجوبها شامل لحياتها (ولو أبدل ضادا) منها أى أى بدلها (بظاء لم تصح) قراءته لتلك الكلمة (فى الاصح) لتغييره النظم والثانى تصح لسر التغيير بين الحرفين على كثير من الناس (ويجب ترتيبها) بان يأتى بها على نظمها المعروف فلو بدأ بنصفها الثانى لم يعتد به ويبنى على الاول ان سها بآخيره ولم يطل الفصل ويستأنف ان نعمدنا أو طال الفصل (وموالاتها) بان يأتى بأجزائها على الولاية (فان تخلل ذكر) كتنسيب لداخل (قطع الموالاة) وان قل (فان تعلق بالصلاة كتمانته لقراءة امامه) وفهمه عليه

أو سجود تلاوة كذلك أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كما قاله المجلي وقال النووي بعدم سبها
وحمله شيخنا الرمي على مالو أتى بالظاهر نحو اللهم صل على محمد لانه يشبه الركن وحمل الاول على الاتيان
بالضمير وشيخنا الزيدى قال بعدم القطع في جميع ذلك حيث تعلق بامامه وبالقطع ان تعلق بغيره وان كان
مندوباً بابل تبطل صلاته في جميع ذلك ان لم يقصد التذكير كما أتى وفي شرح الروض عدم القطع بقراءة غير الامام
ولم يعتمدوه (قوله اذا توقف) أي في القراءة ولو مندوباً فلا يفتح عليه مادام يردد هاتان فتع عليه حينئذ
قطع الموالاة ولا بد من قصد التذكير في الفتح ولو مع الفتح والابطلت صلاته وظاهر كلامهم ان الفتح مندوب
ولو في الواجب وفيه نظر في القراءة الواجبة في الركعة الاولى من الجمعة وقياس النظائر وجوبه في هذه وأنه
لا يقطع وان طال وهو كذلك على المعتمد (قوله مندوب) أي لمصلحة الصلاة والا فالتمسح بالداخل والحمد
للعاطس مندوب مطلقاً مع انه يقطع القراءة كما مر (قوله ويقطع السكوت الطويل) العمد بالفعل ولولدت
أو تأمل أو غيرهما الا عند كاهية أو جهل أو غلبة نحو سعال أو تذكرة آية على المعتمد أو نسيان للموالاة أو
للمصلاة وللقرأة ولا يغتفر نسيان الترتيب في القراءة والاركان لانه أقوى وأكد (قوله وكذا يسير) أي
بالفعل حالة العمد مع قصد القطع (قوله لوشك في قراءة الفاتحة) أي في ثبوت منها قبل فراغها استأنفها أو بعده
لم يؤثر وكذا سائر الاركان (قوله لان قصد القطع لا يؤثر وحده) أي من غير سكوت لانه لم يشرع في القاطع
وبذلك علم أنه لا يضر قصد قطع بقية الاركان كقطع الركوع وهو فيه لان ذلك غير مناف للنية بخلاف قصد
قطع الصلاة وأنه لو سكنت في الفاتحة مع قصد الاتيان بسكوت طويل انقطعت اعنه لشرعه في القاطع
وانه لو قصد الاتيان بثلاثة أفعال وشرع فيها ابطلت صلاته والفرق بأن الفعل مناف للصلاة يرد بأن السكوت
مناف للقراءة فتأمل (قوله لم يعرفها وقت الصلاة) أي لم يعرف شيانها حال فعل الصلاة والا يلزمه الاعادة
لو عرفها بعده ولو في الوقت مالم يقصر وسيأتي ما لو عرف بعضها أو أشار بقوله تعذرت الى أنه المراد بعدم المعرفة
وفسر الجهل بعدمها المدفع توهم أن من جهل شيئاً لا يأتي فيه قصد الاتيان ببدل عنه فتأمل (قوله لعدم العلم
أو المصحف) دخل في عدم الخسبان لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب الماء منه والشرعي بان توقف على أجرة
محجز عنها كافي في شراء الماء والاوجه أنه لا يلزم مالك المصحف اعارته ولا اجارته وان لم يكن غيره ولا يلزم
المعلم اعارة نفسه وان انفرد ويلزمه اجارته وفارق المصحف بدوام نفع المتعلم وبانه قد صدقت الاستعانة
بالايدان بلا بدل ولم يعهد بذل المال بالبدل الا في المضطر كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي وفي
شرحه ما يفيد عدم اللزوم كالمصحف فراجعه وفارق ما هنا وجوب اعارة محل تعين للضراب بوجوب البدل
هنا فتأمل (فروع) لو قدر على مصحف لغائب لزمه القراءة فيه مع بذل الاجرة ولو تعارض عليه القراءة
مع القيام كان كانت الفاتحة منقوشة في أسفل جدار امامه وتعذر عليه قراءتها من القيام أو مع الاستقبال
كان كانت منقوشة خلفه أو معهما كان كانت منقوشة في أسفل جدار خلفه وجب عليه قراءتها قاعداً
ولغير القراءة ويجب عليه القيام والاستقبال في كل ركعة قبل قراءته وبعدها للركوع وقال بعضهم له قراءتها
في غير الركعة الاولى قبل أن يقوم فراجع (قوله أو غير ذلك) كبلادة وضيق وقت قال بعضهم ومنه نسيانها
كلها حفظها غيرها (قوله فسمع آيات) أنظر هل يجب موالاة الموالاة الذكروا الدعاء كالفاتحة راجعه
وبتبعه اعتباره في ذلك وظاهر كلامهم عدم وجوب توالي الآيات المتوالية من حيث الاكتفاء بها هنا
(قول المتن فلا في الاصح) قال الاسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر (قوله)
وقيل ليس بمندوب) هو شامل لما اذا ترك الامام للتأمين فاقم المأموم (قوله العمد) قال الرافعي سواء
كان مختاراً أم لعارض كالسهال والتوقف في القراءة ونحوهما فان كان ناسياً لم يضر قال في الكفاية
والاعياء كالنسيان (قول المتن فسمع آيات) أي بشرط أن تستعمل على الشدات أو على حرفين بدل الحرف

اذا توقف فيها (فلا) يقطع
الموالاة (في الاصح) بناء
على ان ذلك مندوب وقيل
ليس بمندوب فيقطعها
(ويقطع السكوت) العمد
(الطويل) لا شماره
بالاعراض عن القراءة
(وكذا يسير) قصد به قطع
القراءة (في الاصح) والثاني
لا يقطع لان قصد القطع
لا يؤثر وحده والسكوت
اليسير لا يؤثر وحده فكذا
اذا اجتمع وجوابه المنع
(فان جهل الفاتحة) أي
لم يعرفها وقت الصلاة
بطريق أي تعذرت عليه
لعدم العلم أو المصحف أو غير
ذلك (فسمع آيات متوالية)
يأتيها بدل الفاتحة التي هي
سمع آيات بالبسملة (فان
محجز) عن المتوالية
(فتفرقة قلت الاصح)

فراجع (قوله جواز المتفرقة) وإن لم تقدم معنى منظوما كنم نظر ومنها فواتح السور من الحروف المتفرقة
وان لم يقصد القراءة بها لان المعبر عدم الصارف وكذا في الذكر والدعاء الآتي (قوله يجب سبعة أنواع من
الذكر) الشامل للدعاء ولا يجب تقديم الذكر على الدعاء لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بالجمجمة
على ما يتعلق بالله نيا ولو بالعربية وشمل ما ذكره ما كانت السبعة أنواع من التسبيح وحده متلاقا بعض
مشايخنا وهو كذلك ولعل صورته أن يقول سبحان الله آمين بالله وهكذا النحو سبحان الله مسبح لله ما في
السموات ونحو ذلك وفيه بحث وشمل ما ذكره ألفاظ التعوذ ودعاء الافتتاح لكن يتجه في الركعة الأولى
أن يقصد به البدلية لانه محله أصالة كما مال إليه شيخنا الزياي وهو الوجه وفي كلام العلامة ابن قاسم عن
شيخنا الرمي خلافة وقال ابن قاسم وينبغي أن يقال أن طلب البدل الاثني بالتعوذ والافتتاح حتى لو لم
يقدر على غيرهما كرهما من المنسوب والواجب والمتجه اعتبار قصد البدلية والافلا فراجع (قوله والأول
أقرب) هو المتمدد لان الأنواع كالأيات (قوله ولا يجوز نقص حروف البدل) ولا يجب أن نساوي حروف
كل نوع من الذكر وأية من القرآن لكل آية من الفاتحة (قوله وحروفها) بالبسملة مائة وستة وخمسون
حرفا و يقوم المشدد عن المشدد وللنفس كان من البدل عن المشدد لا عكسه كما اعتمد شيخنا الرمي ومال
شيخنا إلى خلافة (تنبيه) قولهم لو قدر على بعض الفاتحة أي وهو آية فاكثرها شيخنا الرمي واستدل
بعدهم الحمد لله من الذكر ولم يجعلوه من بعض الفاتحة حيث قالوا أنواع الذكر سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن مثل الفاتحة في ذلك غيرهما من
القرآن قال بعضهم بدليل عدمه ما شاء الله من الذكر مع أنها بعض آية أيضا والمقدور عليه من آيات الفاتحة
أو بعض القرآن ولم يبلغ قدر الفاتحة يكرره ان لم يقدر على بدل من الذكر والدعاء ولو قدر على بعض
الفاتحة وبعض القرآن ولم يبلغ مجموعهما قدر الفاتحة كمل عليهم ما من الذكر والدعاء ان قدر عليهما والا
كرر بقدر الباقي قال بعضهم ويقدم تكرير بعض الفاتحة على تكرير القرآن ولا بد من رعاية الترتيب
فيما يحفظه من الفاتحة مع غيرها فاذا كان المجوز عنه آية فاكثرا وأخرا فاقدم ما يحفظه منها وأخر البدل
أو وسطها وسطه كذلك أو طرفيها قدمه وأخره كذلك ويقدم البدل ولو بترجة الذكر والدعاء على
التكرير كما يقدمه على الوقوف ولا تكرير في الذكر والدعاء بل يأتي بما يحفظه منه ويتم عليه من الوقوف
بعده وقال الشيخ عبيدة يكرره كالقرآن ورده شيخنا و فرقه بانه واجب بدلا فلا يقوم عن بدلين واجبين
أصليين ولا يرد القرآن لشرفه فتأمل فان فيه بحثا دقيقا (قوله وقف قدر الفاتحة) ومثلها السورة
والشهاد وكذا بقية الاذكار وجوب في الواجب وتنبأ في المنسوب (قوله في ظنه) اقتضى أنه لا يشترط
اليقين وهو يخالف ادراك الركعة بالركوع كما سيأتي والفرق بأن ذلك في أصل الاثني بالشيء بخلاف
هذا فيه نظر والأولى أن يقال ذلك رخصة بخلاف هذا ولو قدر على مرتبة قبل الفراغ مما بعده أعاد
اليها وجوبا أو بعد الفراغ ندب العود اليها ولا يجب ولو بالوقوف (قوله ويسن) أي بعد سكتة لطيفة
المشدد (قول المتن جواز المتفرقة) نازع الاسنوي في ذلك وقال ان الذي استند اليهم المصنف في الجواز لم
يصرحوا به بل أطلقوا الكلام اطلاقا يصح معه الحل على ما قيد غيرهم (قوله سبعة أنواع) تشبيها لمقاطع
الأنواع بغايات الآيات نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ما شاء الله كلن وما لم يشأ لم يكن كذا ورد (قول المتن ولا يجوز نقص حروف البدل) يشترط أيضا ان لا يقصد
غير البدلية ولو افتتحا أو تعوذوا وبحث الاسنوي اشتراط قصد البدلية فيهما المكان القريبة عند الاطلاق
بخلاف غير الافتتاح والتعوذ (قول المتن وقف قدر الفاتحة) مثلها التشهد والقنوت قال الاسنوي والسورة
فيما يظهر اه ثم انظر هل يجب تحريك لسانه كافي الاخرس (قول المتن ويسن عقب الفاتحة) أي لكن بعد

المخصوص جواز المتفرقة
مع حفظه متواليه والله
أعلم فان عجز) عن القرآن
(أي بذكر) غيره كنسبيح
وتهليل قال البغوي يجب
سبعة أنواع من الذكر
وقال الامام لا قال في الرضة
كاصلها والأول أقرب (ولا
يجوز نقص حروف البدل)
من قرآن أو ذكر (عن
الفاتحة في الأصح) وحروفها
مائة وستة وخمسون حرفا
بقراءة مالك بالالف والثاني
يجوز سبع آيات أو سبعة
أذكار أقل من حروف
الفاتحة كما يجوز صوم يوم
قصير قضاء عن يوم طويل
ودفع بان الصوم يختلف
زمانه طولا وقصرا فلم يعتبر
في قضاءه مساواة بخلاف
الفاتحة لا تختلف فاعتبر في
بدلها المساواة (فإن لم
يحسن شيئا) من قرآن
ولا ذكر (وقف فسر
الفاتحة) في (ظنه) ولا
يترجم عنها بخلاف التكبير
لقنوت العجز فيها دونه
(ويسن عقب الفاتحة)
لقارئها (أمين) لا انباع
رواها أبو داود

عقب الفاتحة وكذا بدلتها ان اشتمل على دعاء ولو من أوله وفارق نذب التعوذ في البدل . طلقا لانه
 لدفع الشيطان وشمل قارئها في غير الصلاة وخرج بعقب نحو سجوده ولوسهوا في قوت به وبحسن بعد آمين
 والمحبقة قرب العالمين ولا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن حجر رب اغفر لي لوروده وبدل له قولهم انه
 من أما كن اجابة الدعاء ولم يوافقوه عليه (قوله بالبد) قالوا هو أفصح ونظر وافي به انه بهذا الوزن ليس
 عر بيا كبحر به الرافي وغيره لان هذه الصيغة من أبنية الجعم كقاييل واعتذار بعضهم بأن الالف
 متولدة من اشباع الفتحة غير صحيح تأمل ويسن بعد آمين سكتة أيضا وهي من الامام بقوله قراءة المأموم
 الفاتحة ويسن سكتة ثالثة قبل الركوع وقول الزركشي بسكتة بعد التحريم فيه نظر لانه يتعوذ فيها ويفتح
 سرا كما مر الآن يقال انه سكوت عن الجهر أو مجاز أو المراد سكتة بين التكبير والافتتاح كما زاد ابن حجر سكتة
 بين الافتتاح والتعوذ وسكتة بين التعوذ والقراءة فتكون سكتات ستة (قوله مبنى على الفتح) أى للتخفيف
 ولوشد الميم لم يضر الا ان قصد غير الدعاء وحده فلا يضر الاطلاق على المعتمد وكذا لو شرك على قياس نظائره
 ونحوه في الامالة مع المد والقصير (قوله في الجهرية) أى بالفعل وان كانت في الاصل سرية وفي شرح شيخنا
 الرملي ما يقتضي خلافه (قوله مع تأمين امامه) أى في الوقت الذي يطلب منه فيه سواء أمّن الامام فيه أو قدمه
 عنه أو أخره أو تركه ويؤمن المأموم لنفسه أيضا فان فرغ معا فكفاه تأمين واحد يسر المأموم في تأمين نفسه
 واما كن طلب الجهر من المأموم خمسة هذا والفتح على الامام ودعاء القنوت في محله الثلاثة ولا يؤمن
 المأموم اذ لم يسمع قراءة الامام أو لم يميز لفظه وفي العباب والسميرى انه يؤمن اذا سمع تأمين المأمومين
 وضعف (قوله الملائكة) وهم من شهد تلك الصلاة في الارض أو في السماء وقيل الحفظة وقيل جميع الملائكة
 لانه محل تأمينهم في صلاتهم (قوله ونسن سورة) لغیر الجنب الفاقدا للظهور بن والا الفاتحة لمن يعرفها وتركه
 في غير القيام لافيه ولو قبل الفاتحة ولا تحصل بها السنة قبلها وهي اسم لقطعة من القرآن أقلها ثلاث آيات
 والمراد هنا أعم من ذلك ولو بالبسلة أو بعض آية ونقل الاسنوى عن الجويني أنها تحصل ولو غير مرتبة
 وفيه نظر ان خرجت بذلك عن القرآنية والافتتاحية الحصول وان كرم أو حرم من حيث الاعجاز فراجع
 فان قيل لم تجب السورة كالفاتحة لحديث صلوا كما أتموني أصلي أجيب بأنه لم يواظب عليها ولحديث أم
 القرآن عوض عن غيرها وليس غيرهما عوضا عنها وأقل كمال السورة ثلاث آيات وسورة كاملة كمل من
 قدرها أو أكثر منها كمل منها وتحصل السورة بالذكور والدعاء لمن عجز عن القرآن ولا يكرر الفاتحة ان حفظ
 شيئا من ذلك فان لم يحفظ غير الفاتحة كررها عن السورة قال شيخنا وفي هذه لو ظهر له خلل في قراءته الاولى
 كفته الثانية كجلسة الاستراحة ويحتمل خلافه كوضوء الاحتياط راجعه (قوله الا في الثالثة والرابعة) أى
 أى من الصلوات الخمس وان ترك الشهادتين الأولى أو ما غيرهما فقرأ السورة مالم يقشده (قوله والسورة على الثاني
 أقصر) أى مجموع القراءة في الاخيرتين أقصر من مجموعها في الاولتين ويسن تطويل قراءة الاولى بأن
 تكون الثانية على النصف من الاولى أو قريبة منه كما في الخادم (قوله لما قام عندهم) قالوا هو اتفاق
 الشيخين البخاري ومسلم على النبي وانقر ادمسلم بالاثبات والتخفيف على المصلي (قوله وفيه تفصيل) أى
 الفصل بسكتة لطيفة ليميز القرآن من غيره (قول المتن خفيفة الميم) لوشد مع الميم تبطل صلاته لانه دعاء
 اذ المعنى حينئذ قاصدين اليك وأنت أكرم من أن نخيب من قصدك (قول المتن ونسن سورة) أى غير
 الفاتحة (قول المتن في الاظهر) هذا القول نص عليه في القديم وكذا في الجديد من المزني والبيوطي وأفتى
 به الاكثرون والثاني نص عليه في الام (قوله لا لتابع) فان قلت فقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما أتموني
 أصلي فهل اوجب السورة في الاولين قلت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن عوض عن غيرها
 وليس غيرها عوضا (قوله والسورة على الثاني) اقتصر في الخادم على النصف أو قريب منه

وغيره (خفيفة الميم بالمد
 ويجوز القصير) وهو اسم
 فعل بمعنى استجب مبنى
 على الفتح (ويؤمن)
 المأموم في الجهرية (مع
 تأمين امامه) فان لم يتفق له
 ذلك أمّن عقب تأمينه
 (ويجهر به في الاظهر)
 تبعاله والثاني يسره
 كالتكبير والمغفر ويجهر به
 أيضا (ونسن سورة بعد
 الفاتحة الا في الثالثة والرابعة
 في الاظهر) للتابع في
 الشقين رواء الشيخان
 ومقابل الاظهر دليله
 الاتباع في حديث مسلم
 والاتباعان في الظاهر
 والعصر ويقاس عليهما
 غيرهما والسورة على الثاني
 أقصر كما اشتمل عليه
 الحديث وسيأتي آخر الباب
 من تطويل قراءة الاولى
 على الثانية في الاصح وكذا
 الثالثة على الرابعة على الثاني
 ثم في ترجيحهم الاول تقديم
 لدليله الثاني على دليل
 الثاني المثبت عكس الراجع
 في الاصول لما قام عندهم
 في ذلك والعبارة تصدق
 بالامام والمنفرد بالمأموم
 وفيه تفصيل يأتي

في المأموم وأما الامام والمنفرد فلا تفصيل فيهما بل يقرأ في الاولتين مطلقا ولا يقرأ في الاخيرتين مطلقا
ولم يقرأ أحدهما في الاولتين لم يتدارك القراءة في الاخيرتين قياسا على ما سبقنا في ولان هياتهما عدم
القراءة كما في الجهر وعدمه ولولسوا ونسيان وقول بعضهم انه يتدارك فيه نظر (قوله فان سبق بهما) أي
بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها فيهما بشروط ثلاثة أن لا يقرأها في الاولتين وأن لا يتمكن من قراءتها
فيهما وأن لا تسقط عنه تبعاً للفتحة فيهما قال بعضهم وفي هذا السقوط نظر لان الامام لا يطلب منه السورة
فيهما فكيف يحتملها الا أن يراد بسقوطها عدم طلبها من المأموم لعدم ادراكها منها فليراجع وليتأمل
وكلامهم في الرابعة ومثلها الثلاثية ويقرأ في الثالثة سورتي الاولين كما ذكره في شرح العباب ولعله فيها
لوفاته فيهما وطلبت في الثالثة فان فاتته في احدهما طلبت صورتهما فقط وفي كلامه نظر وما يقرأ في قيام
الركعة يسمى سورة وان كثروا ليس هنا طلب سورة معينة لكل ركعة كما في الجمعة فراجع (قوله على
النص) ومقابله قاسه على الجهر قال الاسنوي تبعا لشرح المذهب والاول قال السنة في آخر الصلاة عدم الجهر
والسورة لا يسن فعلها وبينهما فرق ورد به بعضهم بان مفاد العبارتين في المعنى واحد لرفض الاباحة مع ان
الثانية ابلغ لادائها السكراة نفا تاما (قوله وهو مفرع الخ) فيه نظر على القول الثاني لانها عليه مطلوبة
أصالة فلا حاجة لاستدراك عليه ولا على السبق أيضا وما ذكره شيخنا عميرة غير مستقيم فتأمل
(قوله ولا سورة للمأموم) أي لا ينبغي له في الجهرية لفعل الامام ولو في السرية ويسن للمأموم تأخير
فاتحته عن فاتحة الامام في الاولتين ولو في السرية بغلبة ظنه ويشغل اذا لم يسمع بقريها (قوله فلم يسمع
قراءته) أفاد أن المراد بالبعد عدم السماع فيشمل الاصم وكذلك سمعها ولم يميز ألفاظها وفارق ما هنا الجابة
المؤذن بطلب البدل هنا (قوله قراءة السورة) قال شيخنا الربلي ولو سورة السجدة أو آية فيها سجدة
وخالفه ابن حجر واعتد به شيخنا وغيره لانه طلب من المأموم خصوص عدم قراءة آية فيها سجدة خلف
الامام لعدم تمكنه من السجود فيخصص به العموم هنا فتأمله وأفتى شيخنا الربلي بطلان صلاة من قرأ
آية سجدة بقصد السجود الا في صبح الجمعة بخصوص سجدة سورة الم تنزيل وخالفه شيخنا في غير
السورة قال لانه محل السجود في الجملة فلا يضر قصد السجود في غيرها وظاهر ذلك البطلان بمجرد
القراءة والوجه عدمه حتى يشرع في السجود (قوله ويسن) أي لمنفرد وامام محصورين لان
المطلوب هنا نوع القراءة لا خصوص سورة معينة نعم يسن في صبح المسافر سورتا الاخلاص (قوله طوال)

(قول المتن فان سبق بهما) لو تركها المصلي عمدا في الاولين فالظاهر تداركها في الاخيرتين كخطيئة من
سجد السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه ان الركعتين الاخيرتين من صلاة نفسه لم يركبها مع الامام
وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فيهما أي في الركعتين الاخيرتين من صلاة نفسه عند تداركهما بهذا
التقرير صار الضمير ان من قوله بهما وفيهما راجعين لشي واحد خلافا لما شرحه الاسنوي (قول المتن قرأها
فيهما) الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر أن القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكانت أخف على ان
مقابل النص قائل بعدم التدارك قياسا على عدم الجهر ووفق في شرح المذهب بان السنة في آخر الصلاة
الاسرار بخلاف القراءة لا نقول يسن تركها في الاخيرتين بل نقول لا يسن فعلها وبينهما فرق (قوله وهو
مفرع على القولين) أما تقريره على الاول فواضح وأما على الثاني فوجه تقريره مقابل النص عليه ما يلزم هنا
من تطويل الاخيرتين على الاولتين (قوله فلم يسمع قراءته) قال الاسنوي أو سمع صوتا لا يميزه كادل عليه
كلامهم (قول المتن وكانت سرية) مثل ذلك الاسرار بالجهرية وأما عكسه فحل نظر ثم رأيت في شرح
البيهجة أن للعكس المذكور حكم الجهرية وعزاه للروضة وشرح المذهب في الشقين واقتصر الاسنوي
على نقل الشق الاول وعزاه لشرح المذهب (قول المتن طوال) بكسر الطاء جمع مفردة طويل وطوال

(قلت فان سبق بهما) من
صلاة نفسه (قرأها فيهما)
حين تداركهما (على النص
والله أعلم) لنلا نخلص لانه
من السورة ذكره الرافعي
في الشرح في آخر صلاة
الجماعة وهو مفرع على
القولين فيهما وقيل على
الثاني فقط (ولا سورة
للمأموم) في الجهرية للنهي
عن قراءتها رواه أبو داود
 وغيره (بل يستمع) لقراءة
الامام قال تعالى وإذا قرئ
القرآن فاستمعوا له (فان
بعد) فلم يسمع قراءته
(أو كانت) الصلاة (سرية
قرأ) السورة (في الاصح)
والثاني لا لاطلاق النهي
وان ورد في الفجر (ويسن
للاصبح والظهر طوال

المفصل والعصر والعشاء
أوساطه والغرب قصاره
حديث النسائي وغيره في
ذلك وأول المفصل الحجرات
كما صححه في الفائق قال
بعضهم وطوله إلى عثم ومنها
إلى الضحى أوساطه ومنها
إلى آخر القرآن قصاره
(ولصبح الجمعة في الأولى
ثم تنزيل وفي الثانية هل
أتى) بكاملهما للاتباع
رواه الشيخان وهذا
تفصيل للسورة فيما سبق
ويتأدى أصل الاستحباب
بقراءة شيء من القرآن
لكن السورة أحب حتى
أن السورة القصيرة أولى
من بعض سورة طويلة
أي وإن كان أطول كما يؤخذ
من الشرح الصغير وفي
أصل الروضة أولى من
قصرها من طويلة (الخامس
الركوع) ومعلوم أنه انحنا
(وأقله) للقيام (أن ينحني

بكسر الطاء جمع طويلة وفي شرح الروض والمنهج جواز ضمها بضاهي لغة صحيحة وفي ابن حجر جواز
تشديد الواو مبالغة في الطول ولا مانع منه وقول التثاني المالكي طوال بكسر الطاء لا غيره جمع طويل
وبعضها الرجل الطويل وبفتحها المدة لا ينافي ذلك فله من المشترك في بعض أحواله وقول بعضهم الوجه
أن يقال طولات المفصل جمع طويلة لأنه اسم للسور مردود لعدم التأنيت الحقيقي مع أن نقل الثقات
لا مطعن فيه (قوله المفصل) سمي بذلك لكثرة فواصل سورته والمعتمد أن الظهر يسن فيها القريب من
الطوال كافي الروضة (قوله وطواله الخ) الغاية في ذلك داخلة فيما بعدها على الأصل فيها واعتد شيوخنا الرمي
والزبادي كالنهج اسقاط هذا التحديد لورود نحو لم يكن مع الطارق (قوله الحجرات الخ) هذا هو المرجح
وقيل أوله القتال وقيل أوله الجائنة (قوله ولصبح الجمعة) عطف على للصبح قبله فيفيد أن الكلام في غير
الماثوم وهو دليل لما مر عن ابن حجر والمراد بالامام هنا ما يعم غير المصور بن ويسن دوام ذلك ولا نظر
لتوهم اعتقاد العوام وجوبها (فائدة) قال السبكي يسن بسورة الجمعة والمنافقين في عشاء ليلة الجمعة أبدا
وسورتي الاخلاص في مغربها كذلك لوروده (قوله الم تنزيل الخ) وكذا غيرهما على ما تقدم (قوله
بكاملهما) على الاكمل وله الافتصار على بعض كل ولو آية السجدة بل هو أولى ان ضاق الوقت وقراءة
سورتين قصيرتين أولى من ذلك البعض مطلقا (قوله وهذا) الاشارة لقوله ولصبح الخ تفصيل للسورة فيما
سبق بقوله وتسن سورة بعد الفاتحة (قوله بقراءة شيء) ظاهره ولو كلفه ذلك خلافا لمن منعه وتقدم
كاملها (قوله وان كان أطول) مرجوح كما مر (قوله وفي أصل الروضة) هو المعتمد كما تقدم وكون
السورة أحب هو في الركعة الأولى مطلقا وكذا في الثانية ان كانت أقل مما قرأ في الأولى والافتصا صرنا على
مادون الأولى وتسن القراءة على ترتيب المصحف وموالاته حتى لو قرأ في الأولى سورة الناس قرأ في الثانية
من البقرة أقل منها لم يقرأ هل أتى في الأولى من صبح الجمعة قرأ سورة الم تنزيل في الثانية ولو لم يقرأ واحدة
منهما في الأولى وان قرأ غيرهما جمعهما في الثانية ولو لم يقرأهما فقرأ بدهما صبح وهل أتاك والاقراء
سورتى الاخلاص ويستثنى من أفضلية السورة ما ورد فيه نص ببعضها كآيتي البقرة وآل عمران في ركعتي
الفجر وكالتراجم المطلوب فيها القيام بجميع القرآن في الشهر قال شيخنا الرمي فان لم يرد فيها القيام
بجميع القرآن فالسورة أفضل (تنبيه) يسن الجهر لغير ما موم في صبح وأولتي المغربين والجمعة
والعیدین وخسوف القمر والاستسقاء وكذا التراجم ووتر رمضان وان وصله وركعتا الطواف
لبلا أو وقت صبح والمقضية لبلا أو وقت صبح لان العبرة فيها بوقت القضاء على المعتمد ويسر في غير
ذلك ولو رتبة الصبح والعشاء والمغرب ويسن للمرأة والخنثى الاسرار مطلقا حيث يسمع أجني والى
فالتوسط بين الجهر والاسرار كنفو اقل الليل المطلقة ولو للرجل ان لم يحصل نشو يش على نام أو
مصل والا كره وقيل يحرم والاسرار بقدر اسما ع نفسه والجهر ما فوق ذلك وان لم يسمع من يقر به وعلى
هذا تصور الواسطة بينهما بخلاف الاول فيراد بها عليه الاسرار في بعض والجهر في بعض فتأمل (قوله
الركوع) وهو لغة الانحناء مطلقا وشرعا الانحناء مخصوص قال ابن حجر وهو من خصائص هذه الامة ونظر
فيه بأنه شاركهم فيه سجود الملائكة لآدم وسجود اخوة يوسف وأبو له فانه كان بصورة الركوع وبما
يصرح به الإمامة من أن هذه الصلاة كانت خمسة من الانبياء وكلما ثبت لني فهو لامته الامتياز اختصاصه به
وبذلك علم رد ما قيل ان صلاة جبريل الظهر صبيحة الاسراء كانت بغير ركوع فتأمل (قوله ان ينحني) ولو
بمعين ولو باجرة قدر عليها كما مر أو مع ميل لا يخرج عنه الاستقبال فان عجز فبرقبته فان عجز فبقصده ويغني
بضم الطاء وتخفيف الواو وسمى المفصل لكثرة الفصل فيه بين السور (قوله وهذا تفصيل) الاشارة فيه
راجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر الخ (قوله ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن)

عن قصده الاتيان بذكره ويشترط في الانحناء أن يكون خالصا يقينا والافلا يكفيه وتبطل صلاته ان تعمد
فقوله ومعلوم أنه انحناء مستدرك مع ما تقدم الآن يكون قول المصنف أن ينحنى ساقط من النسخة التي
وقعت للشارح فراجعهم رأيت بعضهم ذكر أنها مكتوبة بهامش نسخة المؤلف بغير خطه (قوله إذا أراد الخ)
لا حاجة اليه مع التعبير قبله بقدر بلوغ الخ (قوله بحيث الخ) هو تفسير للطمأنينة لأنها تكون بين حركتين
ولا يكفي عنها زيادة خفض الرأس أو غيره (قوله عن هويه) بضم الهاء وفتحها وقيل بالضم الصعود
وبالفتح السقوط من هوى يهوى كرى يرمى وأما هوى يهوى كبتى يبقى فهو بمعنى أحب (قوله ولا يقصده
غيره) أي يجب أن لا يقصد بالهوى غيره فقط من غير أفعال الصلاة فلا يضر قصد غيره معه ولو من غير أفعال
الصلاة ولا قصد غيره من أفعال الصلاة فلو شك بعد ركوعه في قراءة الفاتحة فعاد بقصد قيامها لقراءتها فتذكر
فيها أو بعدها أنه قرأها كفاء هذا القيام عن الاعتدال كما يأتي (قوله فلهوى للتلاوة) أي بقصدها فقط
(قوله لم يكف) أي لم يكفه هو به للتلاوة عن هويه للركوع لان التلاوة ليست من أفعال الصلاة نعم ان كان
تابعاً لامام قرأ آية سجدة لتلاوة ثم هوى فهو يهوى معه يقصد التلاوة على ظن أنه يسجد لها فتبين أن امامه هوى
للركوع كفاء هويه معه للركوع لوجوب المتابعة عليه فتبين له ذلك بعد سجوده وجب عليه العود
فركوع فقط فان عاد للقيام عامدا لما بطلت صلاته (تنبيه) لو هوى للسجود ساهيا عن الركوع فتبين أنه لم
يقصده لم يكفه هويه عنه بل يجب عليه الاتصاف بركوع منه خلافا للاسنوي لا لغا فعل الساهي كذا قيل والوجه
ما قاله الاسنوي كما مر قبله (قوله ونصب ساقية) لوقال نصب ركبتيه اسكان أولى لانه يلزمه نصب الساقين
دون عكسه (قوله لجهتها) دخل فيه بين العين ويسارها وخارج عنه بين اليمين ويسارها وهو ما ذكره
شيخنا في شرحه (قوله ويكبر) بالرفع عطفا على نسوية ويجوز نصبه أيضا (قوله كما تقدم في تكبيرة الاحرام)
أي من حيث مقارنة ابتداء الرفع ابتداء التكبير في حالة القيام فيمدا التكبير هنا بعد خط يديه الى الركوع كما
في بقية الاركان (قوله ثلاثا) هذا الكل متصل وأكمل منه للمنفرد ونحوه خمس فسمع فتسع فاجدى عشرة
ونحصل السنة بدون الثلاث ولو بغير هذه الصيغة (قوله ويزيد بالمنفرد الخ) والتسبيح السابق أفضل من

ظاهره ولو كلمة وفيه نظرو يفتي اشتراط الفاتحة (قول المتن راحته) جمع الراحة راح بغير ناء (قول المتن
بحيث ينفصل رفعه عن هويه) هذا وكذا تفسير الشارح رحمه الله الآتي فيفيدك أن زيادة الهوى على أقل
الركوع من غير استقرار لا يفتي عن الطمأنينة شيئا وهو كذلك ثم الهوى بالضم والفتح السقوط والضم
الصعود والفعل هوى يهوى كضرب يضرب بخلاف هوى يهوى كمل يمل بمعنى أحب (قول المتن ولا يقصده
غيره) أي وأما أن يقصد بالركوع الركوع فليس بشرط وكذا سائر الاركان اكتفاء بالنسبة الى النية الاولى
(قوله بل عليه أن يعود الخ) الظاهر أنه يسجد للسهو أيضا (قوله للاتباع) هو ما ورد من أنه صلى الله عليه
وسلم كان اذا ركع يشخص رأسه ولم يصوبه ومعنى يشخص يرفع ويصوب يخفض (قوله لأنها أشرف
الجهات) أي وقبلة السجود فان ذلك وارد فيه (قول المتن ويكبر الخ) قال الاسنوي في شرح هذا المحل
اعلم أن لكل الركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ المصنف منه والثاني في الذكر وقد شرع الآن فيه
اه قلت وحيداً في يجوز قراءة يكبر بنصب الراء عطفا على نسوية فيكون التقدير أكله وقد يسوى وأن
يكبر قال الاسنوي وكيفية الرفع أن يبتدىء به قائما وهو قائم مع ابتداء التكبير فاذا حاذى كفاء منكبيه
انحنى تقه في شرح المذهب عن الاصحاب وتغيير المنهاج بخلافه (قوله مع ابتداء التكبير) قال الاسنوي ولا
يعود هنا الخلاف هناك في الابتداء أو الانتهاء (قول المتن ويقول سبحان رب العظيم الخ) العمدة في
عدم وجوب هذه الاذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي عدم ذكرها للشيء
صلاته ولك أن تقول يحتمل أنه تركها للعلم به كما اعتز به امتناع ترك الشهادتين والسلام وغيرها وقد قال

وضع الراحتين على الركبتين
بالانحناس وحده أو مع
الانحناء لم يكف ذلك في
الركوع والراحة ماعدا
الاصابع من الكف كما سيأتي
في السجود وتقدم ركوع
القاعد (بطمأنينة بحيث
ينفصل رفعه عن هويه)
بان تستقر أعضاؤه قبل
رفعه ودليله قوله صلى الله
عليه وسلم للشيء صلاته
ثم اركع حتى تطمئن راكعا
متفقا عليه (ولا يقصده
غيره) أي بالهوى غير
الركوع (فلهوى للتلاوة
لجعله) عند بلوغ حد
الركوع (ركوعا لم
يكف) عنه بل عليه أن
يعود الى القيام ثم يركع
(وأكله نسوية ظهره
وهنقه) كالصفيحة
للااتباع رواء مسلم (ونصب
ساقية) لانه أعون
(وأخذ ركبتيه يديه
وتفرقا صابعه) للااتباع
رواه في الاول البخاري
وفي الثاني ابن حبان وغيره
(للقبلة) أي لجهتها لأنها
أشرف الجهات (ويكبر في
ابتداء هويه ويرفع يديه
كأوامه) أي يرفعها خذو
منكبيه مع ابتداء التكبير
كما تقدم في تكبيرة الاحرام
(ويقول سبحان رب
العظيم ثلاثا) للااتباع رواء
في التكبير والرفع الشبان

رواه مسلم الى عصى وابن
حبان الخ جعل اطوله زيادة
للفرد وألحق به امام قوم
محصورين رضوا بالتطويل
(السادس الاعتدال قائما)
حديث ثم ارفع حتى تعتدل
قائما متفق عليه والمصلى
قاعدا يعود بعد الركوع
الى القعود (مطمئنا) لما في
حديث النبي صلى الله عليه
رواية ابن حبان وغيره
فاذا رفعت رأسك أى
من الركوع فاقم صلبك حتى
ترجع العظام الى مفاصلها
(ولا يقصد به غيره فلو رفع
فرعا) أى خوفا (من شئ لم
يكف) رفعه لذلك عن رفع
الصلاة (ويسن رفع يديه
خدا ومشيكيه مع ابتداء
رفع رأسه قائلا سمع الله
لمن حده فاذا اقتصب قال
ربنا لك الحمد ملء
السموات وملء الارض
وملء ما شئت من شئ بعد
ويزيد المنفرد أهل الثناء
والحمد أحق ما قال العبد
وكأنك عبد لا مانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت
ولا ينفع ذا الجند منك
الجند) للاتباع رواه
البخارى الى لك الحمد ومسلم
الى آخره جعل عجزه لطوله
زيادة للفرد وألحق به
امام قوم محصورين رضوا
بالتطويل ويجهر الامام

الاقتصار على هذه الزيادة وانفهام التسبيح الثلاث اليها أفضل من بقية التسبيح (قوله خضع الخ) هودعاه
أو المراد على صورة الخشع وفي المحرر بعد عصى شعري وبصري (قوله قدى) هو من ردمضاف والالقال
قدماى والمراد جميع بدنه ويدخل فيه الملبوس لانه يكره كفه لكونه يسجد عليه (فرع) تكره القراءة
في غير القيام في الصلاة ان قصد القراءة ولومع غيرها والافلا للصارف كما في الجنابة (قوله لله) قال بعضهم هو
بدل من كاف لك وفيه نظر لان شرط ابدال الظاهر من المضمرا أحداً أمور الاحاطة أو الشمول أو كونه بعضا
أو كالبعض فراجع (قوله الاعتدال) ولو في نقل وفي القعدة عليه والمجز عنه مامر وهو لغة الاستقامة
والمساواة ونحوهما (قوله قائما) لو أسقطه أو عبر بما يأتي لكان أولى ونصبه قيل على الحال من فاعل
الاعتدال ونظر فيه بان المصدر لا يتحمل ضميرا (قوله والمصلى قاعدا) لوقال وغير القائم الذى هو مفهوم
كلام المصنف لكان أولى لوقال المصنف والاعتدال يعود لبدنه كما قال في المنهج لكان أولى وأعم فيدخل
فيه المصلى مضطجعا ومستقبلا لانه يجب على كل منهما القعود ليركع منه فيعود الى بدنه وهو القعود فمن زعم
أن هذه العبارة تقتضى عود المضطجع الى الاضطجاع والمستلق الى الاستلقاء لم يصح وهو اما ما أو مثله
أو ركن فهمه عن الصواب وادغم من قدر في الفرض على القيام بعد ركوعه قاعدا المجز يجب عليه العود الى
القيام عكسه وبكسه ولا يرد للعذر (قوله مطمئنا) منصوب على نزع الخافض وأصله بطمأ نينة وعدل عنه
لمناسبة قائما وقيل في اعرابه مامر (قوله أى خوفا) أشار الى أن فرعا بفتح الزاى مفعول لاجله ليكون فيه
محض القصد لغير الاعتدال فهو أولى من كونه حالا بكسر الزاى أى فازعاج معنى خائفا لانه لا ينافى قصد الاعتدال
معه وهو لا يضر كما مر (قوله لم يكف) ويجب عليه أن يعود الى المحل الذى وجد فيه الخوف ويندب له سجود
السجود حيث أتى بما يبطل عمده كما سيأتى (قوله ويسن) أى لكل مصل أى ولو مأموماً وأمره ارفع يديه
أى كفيه مع ابتداء تكبيره ثم يرسلهما ويمد التكبير كما مر (قوله قائلا) اماماً أو مأموماً وخص الامام
مالك التسميع بالامام والتحميد بالمأموم (قوله سمع الله لمن حمده) ومثله من حمد الله سمعه أو سمع له (قوله
ربنا لك الحمد) قال ابن حجر وهى أو لورودها ويجوز ربنا لك الحمد قال شيخنا وهى أولى لان يادنها ويجوز
اللهم ربنا لك الحمد أو لك الحمد ربنا أو لك الحمد ويندب أن يز يد حمدا طيبا كثيرا ممدركا
فيه لما ورد أنه يتسابق اليها ثلاثون ملكا يكتبون ثوابها فائلاها الى يوم القيامة وحكمة الثلاثين كونها عند
حروفها (قوله ملء السموات الخ) ذكر في المجموع أنه لا يسن لامام غير المحصورين وكلامه هذا بخلافه
(قوله والمبلغ كالامام) أى في ندب الجهر وعدمه وفي ندب ربنا لك الحمد خلافاً لثمة الثلاثة (قوله بتقدير
كونه جسماً) أى من نور كائن السيات تقدر جسماً من ظلمة ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة أيضاً (قوله
بعد) هو صفة شئ أى شئ كائن بعد أو حال منه ويصح تعلقه بملء وشئت أيضاً ومن قال لا يصح تعلقه بشئ
أجد بوجودها (قوله لله رب العالمين) الظاهر انه بدل من الكاف فى لك (قوله الى آخره) أى وهو رب العالمين
التي زادها الشارح (فرع) يكره قراءة القرآن في غير القيام (قول المتن فرغا) يصح قراءة تكسر أيضاً
اسم فاعل منصوب على الحال (قول المتن سمع الله لمن حمده) لوقال من حمد الله سمعه كفى ذكره الاسنوى
نقلاً عن الروضة (قول المتن ربنا لك الحمد) روى أيضاً في الصحيح بالواو وهى عاطفة على محذوف أى
أطعناك ولك الحمد على ذلك (قول المتن بعد) الظاهر انه متعلق بملء دون شئت لما سيأتى في كلام الشارح
ويجوز تعلقه به على معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قوله ويسر بابعده) أى لان ذكر الاعتدال كذا كر
الركوع والسجود (قوله كالكرسى الخ) هذا يفيد ان قوله بعد متعلق بملء دون شئت لئلا يلزم أن يكون
خلق الكرسي متأخرا عن السموات والارض والظاهر خلافه ويجوز تعلقه بشئت على معنى ما شئت

وسع كرسية السموات والأرض وأهل بالنصب منادى والثناء المدح والمجد العظيمة وأحق مبتدأ ولا مانع الخ خبر وما بينهما اعتراض والجاء الغنى ومنك بمعنى عندك قاله الأزهري (ويسن القنوت في اعتدال نانية الصبح وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ) كفا في المحرر وتتمه كافي الشرح وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيها أعطيت وقتي شر

(١٥٧)

لانه يقتضي تأخر خلق الكرمي غير مستقيم تأمله (قوله وسع كرسية) أي فهي فيه حلقة ملقاة في أرض فلاة وكذا كل سماء مع ما في جوفها قال بعضهم وكذا العناصر والكرمي وما حوى بالنسبة للفلك الأعظم المسمى بالعرش وبالفلك الأطلس كذلك (قوله منادى) ويجوز رفعه خبر الانت أي أنت المتأهل (قوله وأحق مبتدأ) ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله أي هذا القول أحق نحو لا اله الا الله كنزا وخبراً عن الحمد فلك خبر أول أو متعلق بالحمد (قوله ولا مانع الخ خبر) أي لفظاً وهو مقول القول معنى وعدم نصب مانع بلا ما أنه لغتاً وأنه من باب وصف المنادى لانداء الموصوف (قوله وما بينهما اعتراض) أي بين المبتدأ وخبره وأفراد عبد باعتبار كل من جهة لفظه (قوله والحمد) أي بفتح الحيم واما بكسرهما فلا جتهاد ويطلق الاول على أب الأب مثلاً وعلى القطع ويجوز ارادة الثاني في الحديث أيضاً (قوله ويسن) أي بعد ما يطلب الاتيان به للتفرد أو غيره (قوله القنوت) وهو لفظة العبادة أو الدعاء مطلقاً وشرعاً ما اشتمل على دعاء وثناء ولو آية قصدها (قوله في الاعتدال الخ) فلو قنت قبله لم يجز نه خلا لا لا امام مالا كاسر (قوله اللهم اهدني الخ) وهذا أفضل من قنوت عمر الآتي في سجود السهو وهو أفضل من غيرهما وجمعهما أفضل مطلقاً ويقدم هذا على ذاك (قوله فيمن) أي معهم أو أكن فيهم (قوله لا يذل) بفتح فكسر أي لا يحصل له ذلة في نفسه أو يضم ففتح أي لا يذله أحد ومثله يمز الآتي (قوله قال في الروضة الخ) وقال فيها أيضاً ويسن لك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك لانها وردت أيضاً (قوله والامام بلفظ الجمع) أي ويسن للامام أن يأتي في القنوت ولو بغير ما ورد بلفظ الجمع لان المأمومين يؤمنون على دعائه وهذا فرق ببقية أدعية الصلاة فلا ولي فيها اتباع الوارد فتكره مخالفتها فيها بخلاف القنوت (قوله سن الصلاة) وكذا السلام عليه وكذا الصلاة والسلام على آله وعلى أصحابه كما سيأتي في سجود السهو (قوله وحمل على الامام) وحديث ما من امام يؤم قوماً فيخضر نفسه بدعوة الاخوانهم محمول على القنوت فقط ولو بغير ما ورد للامام (قوله رفع يديه فيه) أي في القنوت وكذا في سائر الادعية ولو في غير الصلاة فرفع يديه مقتضى ابتغى أوجع وهو أولى وكشفهما ورفع أصابعهما وجعل بطونهما الى السماء في الثناء مطلقاً وكذا في الدعاء ان لم يكن يدفع شئ والافكسه ويكره بيد نجسة ورفع بصره الى السماء قال بعضهم

ملاؤه بعد ذلك (قوله وأحق مبتدأ) جوز ابن الصلاح مع ذلك أن يكون خبراً لما قبله أي هذا القول أحق ما قاله العبد الخ (قوله والجاء الغنى) قال الاسنوي وروى بالكسر وهو الاجتهاد في الحرب (قول المتن ويسن القنوت) لو قنت قبل الاعتدال لم يجز نه ويسجد للسهو ولغله مطلقاً بقولنا لم يبطل فعله (قاعدة) القنوت له معان منها الدعاء كما هنا سواء كان بخبراً أم بشر يقال قنت له وقنت عليه (قول المتن فيمن هديت) أي معهم مثل قوله تعالى فادخلي في عبادي (قول المتن والامام بلفظ الجمع) علله في الاذكار بان الامام يكره له تخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه ومقتضاه اطراده في سائر أدعية الامام وبه صرح الغزالي في الاحياء وكذا الجبلي ونقله ابن المنذر عن الشافعي ثم قال وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم باعدي بيني وبين خطاياي الخ اللهم نقني اللهم اغسلني وبهذا يقول قال الاسنوي وعلى هذا فالفرق بين الكل ما مورون به هناك بخلاف القنوت اه قلت وكلام الشارح هنا اذا تأملته تجده ظاهرة في اختصاص ذلك بالقنوت (قوله بلفظ وصلى الله على النبي) أي هكذا من غير زيادة قاله الاسنوي

(والصحيح سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) رواها النسائي في قنوت الوتر الذي عليه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن ابن علي وهو ما تقدم مع زيادة فاء في انك ورواها انه بلفظ وصلى الله على النبي فالخبر به قنوت الصبح والثاني يقول لم زد في قنوته (و) الصحيح سن (رفع يديه) فيه لما تقدم في حديث الحاكم والثاني قاسه على غيره من أدعية الصلاة

كافس الرفع فيه على رفع
النبي ربه كما صلى الفداة
يدهو على الذين قتلوا
أصحابه القراء يتر معونة
رواه البيهقي (و) الصحيح
انه (لا يمسح وجهه) أى لا
يسن ذلك لعدم وروده
والثاني يدخله في حديث سلوا
الله يبطون أ كفكم ولا
تسألوه بظهورها فاذا فرغتم
فامسحوا بها وجوهكم
لكن قال أبو داود روى
من طرق كلها واهية
وإخلاف كما قال الرافى اذا
قلنا برفع يديه فان قلنا لا
فلا يمسح جزما وسكت عن
ذلك في الروضة للعلم به (و)
الصحيح (أن الامام يجهر
به) لا لاتباع في ظاهر حديث
الحاكم المتقدم والثاني
لا كسائر الادعية لما
المنفرد فيسره جزما (و)
الصحيح بناء على جهر
الامام به (أنه يؤمن المأموم
لادعاء ويقول الشاء) وأوله
انك تقضى والثاني يؤمن
فيه أيضا وألحقى المذهب
الطبرى الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بالدهاء
فيؤمن فيها هذا ان سمع
الامام (فان لم يسمعه) لبعد
أو غيره (قنت) كما قنت
بناء على أنه يسر (ويشعر

في الصلاة خاصة ويكره للخطيب رفع اليدين مطلقا (قوله كافس) هذا من تحمة كلام الثاني أى فهو معارضة
قياس بقياس أى القول الاول قاس الرفع في القنوت على الرفع في صلاة الفداة والثاني قاس عدم الرفع فيه
على عدم الرفع في غيره من بقية ادعية الصلاة واعتضد الاول بحديث الحاكم المذكور وبمناسبة القنوت
والدهاء في محله (قوله الفداة) هى صلاة الصبح وذلك مدة ثلاثين يوما كما سيأتى وقال الاسنوى ولعل الحامل
على ذلك دفع تمرد القاتلين ومن دعائه فيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم مكث فسر تلك المدة يدعو على عامرين
الطفيل العامري حتى مات كافرا يقول اللهم اكفنى عامرين الطفيل بمأشئت وابتعت عليه داء يقتله فارسل
الله عليه طاعونا فمات به (قوله لا يسن) أى بل يسن تركه ففعله خلاف الاولى (قوله) والثاني يدخله في
حديث الخ) وأخرجه الاول منه بان الصلاة يطلب الكف فيها فيسن خارجها وقيل البيهقي لم يرد المسح في
الصلاة في حديث ولا أثر ولا قياس وورد خارجها من طرق صحيحة فيسن ويكره مسح الصدر وغيره مطلقا
(قوله) وأن الامام يجهر به) أى في الجهرية والسرية ولو قضاء كصبح أو زرت نهارا بان طلعت الشمس وهو
فيه وقبله وشمل القنوت الدعاء والثناء وللنازلة وغيرها وهو كذلك وكذا يسن للامام أن يجهر بكل دعاء
دعائه في الصلاة كسؤال الرحمة واستعاذة من عذاب وان يوافق المأموم فيه (قوله) أما المنفرد فيسره به) وفي
شرح شيخنا الرملى تبع الالفاء والده أنه يجهر به في النازلة ولم يرتضه شيخنا الزياى (قوله يؤمن) أى
جهر (قوله ويقول الشاء) أى سرا أو يقول فيه جهرأشهد أو بلى أو أنا من الشاهدين أو يقول فيه
صدقت وموافقته الامام أولى كبقية ادعية الصلاة وانما لم تبطل بصدقت وبررت مع أنه خطاب آدمى لما بين
الامام والمأموم من الرابطة ولو روده أيضا وبذلك فارق اجابة المؤذن في الصلاة لانها مكرهة من المصلى كما مر
وقال الخطيب بالبطان فيهما كالثناء الاستعاذة من النار وسؤال الجنة ونحوهما مما يطلب من المأموم ففعله
فيوافق الامام فيه ان جهر به والاأسره (قوله فيؤمن فيها) أى في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال
بعضهم ينبغي أن يؤمن ان أنى فيها بلفظ الامر نحو اللهم صل على محمد ووافق فيها ان أنى بغير لفظه نحو صلى
الله على محمد وقول بعضهم لا يأتى بهذه الصيغة لانها ركن في التشهد الاخير مردود وان نقل عن بعض
المصنفات ولو أتى الامام بقنوت الامام عمر فقال شيخنا الزياى نقلنا عن شيخ الاسلام أنه يشارك من
أوله الى اللهم عنب الرفة فيؤمن الخ ويتوقف في أوله لانه دعاء (قوله فان لم يسمعه) وكذا لو سمع صوته
ولم يجز حروفه (قوله قنت) أى سرا كما قنت المأموم بناء على القول بان الامام يسر كما تقدم (قوله) ويشعر

(قوله كافس الرفع فيه الخ) فيه بحث اذ كيف يسوغ القيام مع كون الحكم منصوبا عليه في
حديث الحاكم (فقوله أى لا يسن ذلك) من هنا قال الاسنوى لو قال لا يمسح وجهه كان أولى اه قال
البيهقي لم يرد في المسح في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس وانما ورد خارج الصلاة حديث ضعيف
مستعمل عند بعضهم خارجها فقط (قوله فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم) قال الاسنوى ورد في
حديث حكمة ذلك وهى الافاضة عليه مما أعطاه الله تعالى اه (قول المتن وان الامام يجهر به) أى
حتى بالثناء ولو قلنا ان المأموم يوافق فيه هذا قضية إطلاقه وقال الاسنوى يحتمل أن يسره ويحتمل
أن يجهر به كإسأل الامام الرحمة واستعاذة من النار فانه يجهر ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح المذهب اه
والذى ذكره من أن الامام يجهر بالدهاء مسئلة مهمة لا يفعلها أتمه هذا الزمان (قول المتن وأنه يؤمن) أى
يجهر كتابينه لقراءة امامه وأما اذا قال الشاء فالظاهر أنه يسره (قوله والثاني يؤمن فيه أيضا) أى
لا إطلاق الحديث والظاهر ان التأمين وان قارن الشاء يرجع الى الدعاء الاول فان الشاء للد كورلة ارتباط بمعنى
الدعاء السابق (قول المتن فان لم يسمعه قنت) لو سمع صوتا لم يفهمه فالظاهر أنه كعدم السماع بالكتابة (قوله كما
قنت بناء) يرجع لقوله كما قنت وقوله على أنه يسر الضمير فيه يرجع للامام من قوله هذا ان سمع الامام

القنوت) أو يستحب (في سائر المکتوبات) أي باقیها (لنزالة) كالوباء والقحط قال في شرح المذهب والمولانا صلى الله عليه وسلم قنت شهر ابد عو على قاتلي أصحابه القراء بیتر معونة رواء الشیخان ویقاس غیر الموعولیه (۱۵۹) (لاما مطلقا على المشهور) لعدم

وروده فی اعدا النازلة والثانی
یتخیر بین القنوت وهدمه
لانه دعاء ویجهر الامام به
فی السریة والجمهوریه ومحل
اعتدال الزکوة الاخیره
(السابع السجود وأقله
مباشرة بعض جهته مصلاه)
بان لا یتكون علیها حائل
کصلبه فان كانت لجرأحة
أجزأ السجود علیها من
غیر اعادة ذکر فی الروضة
والمراد ما فی شرح المذهب
عن الجوینی أن شرط
جواز ذلك أن یتكون علیه
مشقة شدیة فی ازالة
العصابة ومشی علیه فی
التعقیق فقال وشق ازلتها
(فان سجد علی متصل به)
کطرف عمامته (جزان لم
یتحرك بحركته) فی
قیامه وقعوده لانه فی معنی
التمفصل عنه بخلاف ما
یتحرك بحركته فلا یجوز
السجود علیه لانه کالجزء
منه فان سجد علیه عامدا
عالما بتحریمه بطلت صلاته
أو جاهلا أو ساهیا لم یطل
ویجب اعادة السجود
فی شرح المذهب (ولا یجب
وضع یدیه ورکبته وقدمیه)
فی السجود (فی الاظهر)
لانه لو وجب وضعها لوجب

القنوت) أي المتقدم فی الصبح وقال ابن حجر یبغی أن یؤتی فی کل نازلة بما یناسبها (قوله أي باقیها) لأن
الصبح فیها القنوت مطلقا وخرج بالمکتوبات غیرها فیسکره فی الجنازة وفی نفل لم تطلب فی الجماعة ویباح
فیما طلبت فی الجماعة منه (قوله للنزالة) أي العامة أو الخاصة بن قنت أو بغیره وتعدی نفعه کعالم وشجاع
کما فیده شیخنا الرملی وابن حجر تبعه الاسنوی ولم یقیده شیخنا الزیادی کالأذری (قوله كالوباء
والقحط) وكذا الجراد والطاعون علی المعتمد (قوله والثانی یتخیر) أي یداح فی النازلة وغیرها والثالث
ذکره فی الروضة یتستحب مطلقا (قوله ویجهر الامام به) أي لا المنفرد وفیه مامر (قوله السجود) وهو
لغة الطامن والذلة والخضوع وشرعاً ماسیاً فی قد یطلق علی الرکوع ومنه وخروا له سجدا کما مر ومنه واذ
قلنا لانه سجدوا لآدم وحکمة تکراره مرتین کونه محل اجابة الدعاء ولأن آدم صلى الله علیه وسلم
سجد لما أخبر بان الله تاب علیه فین رفع رأسه رأى قبول توبته مکتوباً علی باب الجنة فسجد ثانیاً ولأن
النفس عاتبت صاحبها بوضع أشرف أعضائه علی محل مواطئ الاقدام وقرع النعال فاعاده ارغاماً لها ولأن
ابلیس لما امتنع منه حین أمر به لآدم فکثر رر غماله أولغیر ذلك (قوله جیهته) وهی طو لا ما بین صدغیه
وعرضها ما بین منابت شعر رأسه وحاجبیه (قوله بان لا یتكون علیها حائل) نعم لا یضر شریت علیها وبعضها
فیکفیه السجود علیه وان لم یتوسع بها وان سهل علی الخالی منه لانه مثل بشرتها وخصت بالسکشف دون
بقیه الاعضاء لسهولة ولما فیها من غلبة التواضع بمباشرة الانسان بأشرف أعضائه مواطئ الاقدام وقرع
النعال کما مر ولا نهال یستعور فی الصلاة لکل أحد أصالة (قوله مشقة شدیة) أي لا تحتمل عادة وان لم
تبع التیمم ولا اعادة الا ان کان تحتها نجس غیر معفوعنه (قوله علی متصل به) أي لیس جزءاً من یدنه کشعره
وسلعة فیها والا فلا یصح السجود علیه مطلقاً فی غیر مامر (قوله کطرف عمامته) أي رهی علی رأسه أو
کتفه مثلاً فان كانت فی یده لم یضر کتفید بل وعود فیها ولو التصق بجیهته شیء فی سجدة فان نجاه قبل سجوده
ثانیاً لم یضر والام بحسب (قوله بخلاف ما یتحرك بحركته) أي فی قیامه ان صلی قائماً أو فی قعوده ان صلی
قاعدا وهذا علیه عامة الاحباب والمتأخرین ومشی علیه شیخنا واعتمد شیخنا الرملی أن ما یتحرك فی قیامه
یضر وان صلی قاعداً یلزم علیه استمراره قولهم أو قعوده فتأمل والحركة خاصة بالجبهة (قوله بطلت صلاته)
أي ان رفع رأسه قبل زواله وسجوده الشرعی والام تبطل نعم ان قصداً ابتداء الاقتصار علی ذلك بطلت بمجرد
شروعیه فیها لانه قصد المبطول وشرع فیها (قوله ولا یجب وضع جزء الخ) أي عند الرافعی وصح النووی
وجوب وضع ذلك الجزء وهو یشمل بعض باطن أصبع فیکفی وان کره الاقتصار علی جزء من بقیه الاعضاء

(قوله أي باقیها) أي وأما الصبح فقد سلف (ننبیه) لو كانت النازلة خاصة فهل یتستحب لمن زلت به ولغیره
القنوت محل نظر (قوله قنت شهراً) قال الاسنوی وغیره کان الحامل له علی القنوت فی هذه القصة دفع غمرد
القاتلین (قوله والثانی یتخیر) أي عند عدم النازلة کما شرحه كذلك الاسنوی قلت الکلام حینئذ یحتاج
الی تأویل لان قوله والثانی یتخیر یقتضی ان الخلاف فی الجواز وقول الشارح أولاً أن یشرع بمعنی یتستحب
یقتضی ان المنفی بعد ذلك عدم الاستحباب لاعدم الجواز فلیتأمل فینبغی أن یتكون هذا مقابلاً لأول
الکلام وهو قوله وشرع القنوت الخ (قول المتن السجود) هو افاقة التطنان (قول المتن وأقله مباشرة)
سیأتی دلیله فی حدیث أمرت أن أسجد علی سبعة أعظم وكثیر ما یقع للشارح مثل هذا یتروک لللیل أولاً
لعموم دلیل یأتی بعد محافظة علی الاختصار

الایما به اعند العجز عن وضعها والایما بها لا یجب فلا یجب وضعها (قلت الاظهر وجوبه وانه أعلم) لحدیث الصحیحین أمرت أن أسجد
علی سبعة أعظم الجبهة والیدین وأطراف القدمین والاول یقول الامر فیها أمر یتدب فی غیر الجبهة یتکفی علی الوجوب وضع جزء
من کل واحد منها والاعتبار فی الید بباطن الکف

(قوله سواء الاصابع والراحة) أي غير الاصبغ الزائدة كما يأتي (قوله يبطون الاصابع) أي الاصلية ولو قطعت الكف والأصابع من الرجل سقط الواجب كما قالوه وظاهره السقوط وان جعل له ابدالاً من نقد أو غيره وقياس نظائرها وجوب وضع البدل ان سهل فراجعه وقديفرق بمشقة وضع الباطن هناء في الجلة أو يقال ان وجب غسله وجب وضعه والا فلا وهو محتمل ولو تعددت الاغضاء فان علم الزائدة منها لم يكف وضعه أو الاصل كفي وضع جزء من واحد منه كما مر وأشبهه وجب وضع جزء من كل من المشبهين ولا يكفي المشبه مع عدم وضع أصلى كما هو معلوم (قوله ولا يجب كشف شيء منها) بل يكره كشف الركبتين مطلقاً والقديمين واليدين من غير الذكر بل يحرم كشفها ان لم عليه بطلان الصلاة (قوله ويجب أن يطمئن) أي حال وضع جميع ما يجب وضعه من الاعضاء في وقت واحد وهو حال وضع الجبهة (قوله بفتح الجيم) أي على الافصح ويجوز كسر هالكن فيه إيهام الموضع المتخذ مسجداً لانه من المشترك (قوله ويظهر أثره) أي ان يحس به حيث أمكن عرفاً لا نحو فطارق بن مثلاً ومن ذلك الصلاة على التبن ولا يجب التحامل في غير الجبهة كما قاله الزركشي وهو المعتمد خلافاً لما في المنهج (قوله بان يهوى الخ) دفع بذلك ما يوهمه كلام المصنف من وجوب قصد نفي الغير فلا يصح التفريع عليه بقوله فلا يسقط الخ لكن في كلامه إيهام أن الهوى بقصد غير السجود معه مضر وليس كذلك كما مر وانما ضمير الاطلاق لسبق قصد الصارف عليه فاستصحب ولولم يسبق قصد الصارف لم يضر الاطلاق (قوله ان نوى الاعتماد عليها) أي فقط لم تحسب عن السجود لوجود الصارف ويجب عليه العود الى المحل الذي نوى الاعتماد فيه فان زاد عليه عامداً علماً بطلت صلاته وهذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره فقول شيخنا الرمي يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع واذا زاد عليه بطلت صلاته فيه نظر لان هو به قبل نية الاعتماد معتد به وبعدها لاغ فرفعه ان كان لما قبلها فهو زيادة فعل بلا موجب فيضراً ولما بعده فهو نقص عما عليه فلا يكفي وبهذا علم ما في قول المصنف من العود الى الاعتدال وما في قول شيخنا الزبائي تبعاً لشيخه الطنطاوي من وجوب عوده لمحل السقوط فتأمل (قوله والا) بأن لم ينو الاعتماد على جهته فقط سواء نوى السجود وحده أو مع الاعتماد أولاً ينو شيئاً (قوله حسب) أي استصحباً لما كان قبل الصارف لان السقوط بغير اختياره فلا يبعد فعلاً ولو سقط لجنبه وجب عليه العود لمثل ما مر فان لم يقصد غير الهوى فله السجود من غير جالس ان لم ينو رفعه منه الاستقامة فقط والاوجب

(قوله ولا يجب كشف شيء منها) في الحديث شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حوال الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا وهو دال على وجوب كشف الاكف وهو قول للامام الشافعي رحمه الله وعلى عدم الوجوب بان المقصود اظهار الخشوع والتواضع ووضع الجبهة قد حصل به غاية التواضع وايضا هي بارزة لانتق مباشرة الارض بها بخلاف الكفين فقد تشق مباشرة الارض بهما لحرأ وبرد كذا قالوه والرواية المذكورة في مسلم ودلائلها بينة تحتاج الى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم أجاب بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد بني عبد الاشهل وعليه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقبه برد الحصى رواه ابن ماجه (قوله بضبط المصنف) انما ضبطه بذلك لان الكسروان كان جائزاً ايوبهم هنا ارادة الموضع المتخذ مسجداً (قوله فان سجد على قطن الخ) الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جهتك من الارض ولا تنقرنقرا وذهب الامام الى عدم اشتراط التحامل قال ويكني مجرد الامساس بل الشرط أن لا يقر رأسه اهـ (فرع) ظاهر كلامهم ان الاعضاء الستة لا يشترط فيها التحامل وقديوجه (قوله ولو هو يلبس سجداً الخ) مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شعبة وفيه نظر (قوله والا حسب) استصحباً بالقصد الاول أي ولا يقدح كون السقوط ليس فعلاً بالاختيار

سواء الاصابع والراحة قاله في شرح المهذب وفي الرجل يبطون الاصابع ولا يجب كشف شيء منها وعلى عدم الوجوب يتصور رفع جميعها بان يصل على حجرين بينهما حائط قصير ينبطح عليه عند السجود ويرفعها قاله في شرح المهذب (ويجب أن يطمئن) الحديث الصحيحين ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً (وينال مسجده) بفتح الجيم بضبط المصنف أي موضع سجوده (ثقل رأسه) فان سجد على قطن أو نحوه وجب أن يتحامل عليه حتى ينكس ويظهر أثره في يده لو فرضت تحت ذلك (وأن لا يهوى لغيره) بان يهوى له أو من غير نية (فلا يسقط لوجهه) أي عليه في محل السجود (وجب العود الى الاعتدال) ليهوى منه لا تنفاه الهوى في السقوط ولو هو يلبس سجداً فسقط على جهته ان نوى الاعتماد عليها لم يحسب عن السجود والا حسب (وان ترتفع

أسافله على أعاليه في الاصح) بأن يرفع أسافله فيما إذا كان موضع الجبهة مرتفعا قليلا والثاني يجوز تساوي الاسافل والاعالي فلا حاجة
 الى رفع الاسافل فيما ذكر ومهما كان المكان مستويا فلا سافل أعلى ولو كانت الاعالي أعلى من الاسافل لارتفاع موضع الجبهة كثيرا لم
 يجزئه جزما لعدم اسم السجود كالواكب على وجهه ومدرجليه نعم ان كان به علة لا يمكنه السجود الامم ود الرجلين أجزاء ذكره
 المتولى وأقره في شرح المذهب (وأكله يكبر طوبى به بالرفع) ليديه (١٦١) (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي كفيه

للا اتباع رواه في التكبير
 الشيخان وفي عدم الرفع
 البخاري وفي الباقي
 الاربعة وحسنه الترمذي
 (ثم جبهته وأنفه) للاتباع
 في ضم الانف الى الجبهة
 رواه أبو داود (ويقبل
 سبعان ربي الاعلى ثلاثا)
 للاتباع رواه من غير
 تثليث مسلم وبه أبو داود
 (ولا يزيد الامام) على
 ذلك تخفيفا على المأمومين
 (ويزيد المنفرد اللهم لك
 سجدت وبك آمنت ولك
 أسلمت سجد وجهي
 لذي خلقه وصوره وشق
 سمعه وبصره تبارك الله
 أحسن الخالقين) للاتباع
 رواه مسلم جعل أطوله
 زيادة للمنفرد وألحق به
 امام قوم محصورين رضوا
 بالتطويل (ويضع يديه)
 في سجوده (حسنوا
 منكبهم) للاتباع رواه
 أبو داود (وينشر أصابعه
 مضمومة للقبلة) للاتباع
 رواه في النشر والضم
 البخاري وفي الباقي البيهقي
 (ويفرق ركبتيه ويرفع
 بطنه عن خلفه ومرفقيه

الجالوس ليسجد منه ولا يقوم فان قام عامدا عالما بطلت صلاته (قوله أسافله) وهي عجزته وما حوله ما و أعاليه
 رأسه ومنكباه وكذا ابتداء (قوله ومهما الخ) أي متى سجد على الهيئة المطلوبة في السجود من رفع بطنه
 عن خلفه وكان المكان مستويا لزم أن ترتفع الاسافل وهذا واضح ولا يجوز فهم غيره من كلام المصنف
 (قوله أجزاء) أي ولا إعادة عليه وكذلك يمكنه السجود الا بوضع نحو وحدة تحت رجليه أو رأسه فيجب
 ولو بأجزاء قدر عليها ان حصل حقيقة السجود بتسكيس وغيره والا فيندب فلو كان في سفينة ولم يمكنه
 التسكيس لميلها صلي على حسب حاله لحمة الوقت وتلزمه الاعادة كالتواضع عليه بعض الاستقبال أو تمام
 بعض الاركان وليس لصلاة النفل مع شيء من ذلك كما مر (قوله وأكله يكبر طوبى) أي يتندى بالتكبير مع
 ابتداء الهوى وبعد التكبير الى السجود (قوله وأنفه) أفاد بالواو ندب وضعهما معا ويندب كشفه وبشم فيما
 قبله الترتيب ومخالفة شيء من ذلك مكروهة وخلاف الاولى (قوله للاتباع) أي في حديث أبي داود وفيه
 بحث لان الذي في الحديث المذكور يدل على وجوب وضع الانف وفي الصحيحين أيضا ما يدل له كما قاله في
 شرح المذهب ولا يعارضه حديث السبعة المذكور لانه زيادة ثقة وقد يجاب بأنهم أجمعوا على أن الامر فيه
 للندب ولذلك لم يستدلوا به على وجوب الجبهة (قوله سبعان ربي الاعلى) خص هذا بالسجود لدفع توهم
 البعد عن الله بالتخفاه وأقله مرة وأدنى كماله ثلاث كذا كرهوا كثره إحدى عشرة والا في زيادة بحمد
 وتقدم في الركوع بيان الافضل منه ويأتي المأموم عما يمكنه من غير تخلف (قوله وصوره) دفع به توهم
 ارادة خلق المادة فقط (قوله وشق سمعه وبصره) أي منفذهما (قوله تبارك الله) أي تعالى شأنه في خلقه
 وحكمته والخالقين المقدرين تقديرا (قوله ويضع) أي المصلي مطلقا (قوله ويفرق) أي الذكر كما صرح
 به شيخنا الرمي في شرحه كابن حجر (قوله ركبتيه) سواء صلي قائما أو قاعدا (قوله ويرفع مرفقيه عن
 جنبه) أي الذكر ويندب رفع الساعدين عن الارض في السجود ولو امرأة وخشيت الانحطوطول
 السجود (قوله بين القدمين) أي في القيام والسجود قال في القواعد كويسن تفريق أصابع الرجلين أي
 ان أمكن (قوله في الركوع والسجود) لو أسقطه لكان أولى ليشمل ضم القدمين والركبتين في

(قول المتن أسافله على أعاليه) المراد بالاسافل الجبهة وبالأعلى الرأس والمنكبان ودليل ذلك ان ألباء
 ابن عازب رضي الله عنه وضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجزته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يسجد (قوله والثاني يجوز تساوي الاسافل والاعالي) هل يحصل اسم السجود بذلك (قوله
 ومهما كان المكان مستويا الخ) اذا نظرت الى ما سلف من اعتبار وضع الركبتين وأطراف اليدين
 انضح لك ما قاله الشارح (قول المتن وأنفه) وجوب وضع الانف قوى من جهة الدليل ولا يرده حديث
 أمرت أن أسجد على سبعة أعظم حيث أسقط الانف لان ذكره زيادة ثقة وقد ورد ذلك في أبي داود
 قال في شرح المذهب وهو صحيح وفي الصحيحين ما يدل له اه (قول المتن ويضع يديه) لو قسمه على
 التسبيح في السجود كان أولى (قوله يستحب التفريق بين القدمين بشبر) قال في القواعد ويستحب
 أيضا تفريق أصابع الرجلين (قوله ويقاس به التفريق بين الركبتين) أي في الركوع والسجود

(٢١ - (قيلوبى وعبره) - اول) عن جنبه في ركوعه وسجوده) للاتباع في الثلاثة في السجود وفي الثالث في الركوع
 رواه في الاولين في السجود أبو داود وفي الثالث فيه الشيخان وفي الثالث في الركوع الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس الاولان
 فيه المزبدان على المحرر وغيره بالاولين في السجود وفي الروضة يستحب التفريق بين القدمين بشبر ويقاس به التفريق بين الركبتين
 (ونضم المرأة والخشني) بعضهما الى بعض في الركوع والسجود كما اقتضاء السياق لانه أسترها وأحوط له وضم الخشني المزبد على المحرر

مذكور في الروضة كالمصلي في الركوع وفي نواقض الوضوء من شرح المذهب في السجود أيضا وفيه هنا نص الام ان المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين الى الجنبين (الثلث) (١٦٢) الجلوس بن - حديثه مطمئنا حديث الصحيحين ثم ارفع حتى تطمئن

جالسا (ويجب ان لا يقصد برفعه غيره) فلورفع للذقة عقرب أو دخول شوكة في جبينه عليه ان يعود للسجود قاله القاضي حسين في فتاويه (وأن لا يطوله ولا الاعتدال) لانهما للفصل وسيأتي حكم تطويلهما في باب سجود السهو (وأكله يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مفترشا) للاتباع رواه في الاول الشيخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الافتراض (واضعا يديه) على خذيبه (قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه) مضمومة للقبلة كافي السجود أخذنا من الروضة (قائلار ب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود وباقيه ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالاولى) في الأقل والاكمل كما في المحرر (والمشهور من جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد لحديث مالك بن الحويرث انه رأى النبي

الركوع والقيام والقعود وضيم البطن الى الفخذين والمرفقين الى الجنبين في السجود والعمارة كالمرأة ولو في خلاء ويجب الضم على سلس يستمسك بوله به ويسن كشف قدمي الذكرك كما مرو لا يكفي سترها كالكفين (قوله أي المرفقين الخ) لو سكت عنه كان أولى ليشمل جميع ما تقدم (فرع) يندب في السجود أيضا - بوج قدوس رب الملائكة والروح اللهم اغفر لي ذنبي كله دق وجله وأوله وآخره سره وعلايته اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ويندب كثرة الدعاء في السجود مطلقا لورود الاجابة فيه كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء في سجودكم فممن أن يستجاب لكم وقن بفتح القاف وكسر الميم أو فتحها بمعنى حقيق (فرع) لو قال سجدت لك في طاعة الله أو ثبت الى الله لم يضر مطلقا بخلاف ما لو قال استعنا بالله بعد قول الامام وياك نستعين فلا بد من قصد الدعاء ولو مع غيره وفي شرح شيخنا الرمي في الكلام على الشرط أن التشريك مضر وفيه نظر (قوله للذقة عقرب) اللذغ بالمهجمة ثم الموحدة ثم الموحدة السموم وبكسها لغيرها كثار ولم يرد في اللغة اهلها ولا اعجابهما (قوله وأن لا يطوله الخ) أي مالم يطاب تطويلهما فلم يضر تطويل اعتدال الركعة الاخيرة من سائر الصلوات لانه طلب تطويله في الجملة وسيأتي في سجود السهو ان تطويل الاعتدال المبطل بقدر ما يسع الفاتحة للوسط المعتدل فأكثر زيادة على ما يطلب لذلك المصلي عند ابن حجر وشيخنا الرمي وعلى ما يطلب للمنفرد مطلقا عند بعضهم وتطويل الجلوس بقدر ما يسع التشهد الواجب على ما ذكر (قوله يكبر مع رفع رأسه) ويعد الى جلوسه (قوله واضعا يديه على خذيبه) وان تسامت رؤسهما آتوا الركبتين فلو أرسلهما في جانبيه فلا بأس (قوله واجبرني) أي في كل ما يحتاج الى جبر وقيل معناه اغثنى فطفرارزقني بعده عام وقيل معناه ارزقني فطفره مرادف فباعده تأكيده وطلب الرزق ينصرف للحلال منه وكون الرزق ما ينفع ولو حراما هو فيها اذا استعمل بالفعل فالطلب المطلق لا ينصرف اليه اتفاقا فاعترض به بعضهم هنا ناشئ عن الغفلة وعدم التأمل (قوله وعافني) أي من بلاء الدنيا والآخرة واعف عني رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الا كرم رب هب لي قلوبا تقيا نقيما من الشرك بريالا كافرا ولا شقيا (قوله والاكل) ومنه التكبير مع رفع رأسه ويعد الى القيام ولا يكبر مرتين ثم يسجد السجدة الثانية (قوله كالاولى) فهما ركن واحد في العدد وركنان في التقديم والتأخر كما يأتي (قوله خفيفة) أي بقصر الجلوس بين السجدين كما قالوه واهل المراتبه المندوب ولو ضبطت بقدر المطلوب في التشهد الاول كان أولى فراجعهم ولما موم ولو بطيء الحركة فعلها لكن مع الكراهة وان تركها الامام بخلاف التشهد الاول فيجب تركه اطوله ويكره تطويلها على ما ذكر ولا تبطل به الصلاة خلافا لابن حجر وغيره وهي فاصلة بين الركعتين على الاصح (قوله في كل ركعة) خرج بها سجود التلاوة ونحوه فلا تنس فيه (قوله يقوم عنها) ولو بارادته فشم من قصد ترك التشهد الاول فتسن له وخرج من يصلي قاعدا (قوله (قوله على خذيبه) ولو أرسلهما من جانبي خذيبه كان كارساهما في القيام قاله في الروضة ولو انعطفت اطراف أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله الرافعي (قول المتن ثم يسجد الثانية كالاولى) انما تشرع تكرار السجود في كل ركعة لانه بلغ في التواضع ثم ان صنيع المصنف كما ترى يقتضي أن السجدة مزارك واحد وفي ذلك وجهان حكاهما الغزالي وغيره رحمه أعني الغزالي انهما ركنان قال في الكفاية فائدة ذلك انظر في التقديم على الامام والتأخر عنه (فرع) جزم في الروضة بان القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع (قول

المتن صلى الله عليه وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا رواه البخاري والثاني لانسن لحديث وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من السجود استوى قائما ذكره صاحب المذهب وغيره قال المصنف وهو غريب ولو صح وجب حمله ليوافق غيره على تعيين الجواز في وقت وأوقات ثم السنة في هذه الجلسة الافتراض للاتباع رواه الترمذي

بيانه (فالتشهد وقعوده ان عقبهما) مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (سـ سلام ركنان والا فستتان) أما القسم الثاني فلائنه عليه الصلاة والسلام قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم رواه الشيخان دل عدم تداركه على عدم وجوبه وأما القسم الاول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى الدارقطني والبيهقي وقالوا اسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الخ والمراد فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فينبغي في الوجوب (وكيف قعد) في التشهدين (جاز ويسن في الاول الافتراش فيجلس على كعب يسراه) بحيث ينال ظهرها الارض (وينصب عناءه ويضع أطراف أصابعه منها) للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويضع يده

التشهد) سمي بذلك لاشماله على الشهادتين (قوله فالتشهد وقعوده) أي لا بقيد كونهما ركنين فليس التعريف لهما عهدا كرى أنه يقطع النظر عن قيده (قوله مع الصلاة) نص عليها لاجل قول المصنف ان عقبها سلام لاسكوتها عنها لانه صيد كرها بعد ذلك وكان الانسب جعل التشهد شاملا لها لتدخل فيه مع قعودها ويكون ذكر كرها بعد لبيان وجوبها دفعا لتوهم أنها كبعض ألفاظ التشهد المندرجة فتأمل (قوله ان عقبهما) المراد بالعقب البعدية وغلب في ذلك التشهد على القعود لان السلام فيه لا عقبه كما تأتي الإشارة اليه وفي بعض نسخ المنهج ان عقبهما ضمير التثنية الراجع للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنسب مما في بعض النسخ من ضمير غير التثنية الراجع الى الثلاثة التشهد والصلاة والقعود لانه ان أريد قعودهما خرج قعود السلام والقعود مطلقا لم كون السلام عقب قعوده وكل باطل وفيه تسميح أو الراجع الى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقط لانه يؤهم وجوب التشهد في غير الآخر وفيه ما ذكر (قوله ركنان) والركن من التشهد ألفاظه الواجبة ومن القعود ما قارنها مع الصلاة والسلام وان لم تشملها العبارة قبل وقول بعضهم الركن من القعود جزء بطمأنينة ولو قبل التشهد كاقبل يمثل ذلك في قيام القراءة كما تقدم برده قولهم هنا والقعود طمأنينة أي التشهد والصلاة والسلام والوجه مساواة ما هنا لما هناك ولا معارضة فتأمل نعم لا يجب القعود في نفل المسافر المائتي ويكفي الاضطجاع في نفل غيره كما تقدم فيهما (قوله أما القسم الثاني) قدمه لسهولته مع دليله (قوله كنا نقول) أي في السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الاخير كما هو الظاهر والمتعين فلا حاجة لقوله والمراد فرضه الخ الآن يكون ذكر كره لقوله وهو محله الخ وضمير تقول عائد الى الصحابة ولعلمهم كانوا تابعين له صلى الله عليه وسلم ولجبريل فيه فكنا يقولونه اذ يبعد اختراع الصحابة له (قوله قبل أن يفرض علينا التشهد) ظاهره ان القول السابق لم يكن مفروضا أصلاً ولم يعلموا بفرضيته ويحتمل توجه الفرضية الى ألفاظه المخصوصة فلا ينافي كون الاول كان مفروضاً مع فرض الصلاة ثم بدلت ألفاظه وهو الظاهر من ملازمهم عليه اذ لم ينقل تركه وقول المنهج قبل عبادته هو بيان لانهم كانوا يقدمون ذكر الله على ذكر عبادته لانهم كانوا يلقظون بذلك (قوله على فلان) بيان انهم كانوا لا يقتصرون على ذكر جبريل مثلاً بل يذكرون غيره نحو ميكائيل واسرافيل وليس ذلك من ألفاظهم لكن لم يرد مقدار معين فيما يقوله فراجع (قوله لما تقدم) أي في حديث انه قام من ركعتين الخ وهذا دليل لكونه في الآخر وأما دليل كونها في الصلاة فهو صريح خبر الصحيحين ولفظه كافٍ شرح الروض وغيره أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا اه وعلى هذا فلا حاجة لقوله وأولى أسوال وجوبها الصلاة لان ما ذكر نص في ذلك واردة الصلاة عليه من التأويل البعيد ولعل الامام الشافعي رضي الله عنه لم يستدل به لذلك (قوله والاولى) بمعنى الانسب أن يكون وجوبها خاصاً بالصلاة والتبري بقوله قالوا لما ذكره الكشف من أن وجوبها خارج الصلاة ثلاثة أقوال ووجه المناسبة الجع بين الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم في محل الختام (قوله جاز) أي بالاجماع بمعنى لم يحرم فلا ينافي كراهة الافعاء كما مر وصرح به شيخنا الرملي هنا (قوله ويسن في الاول) أي في غير الاخير الافتراش سمي بذلك لان رجلاه كالفرش له كما سمي التورك بذلك جلوسه على التورك وعند الامام مالك رضي الله عنه يسن التورك مطلقاً وعند الامام أبي حنيفة يسن الافتراش مطلقاً (قوله ويضع أطراف أصابعه) أي بطونها ويضع يديه على الخدين كافي الجلوس بين السجدين (قوله للقيام) أي أصالة فينصب كالتورك لمن يصلي من المتن والصلاة الخ) اختار الحلبي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كاذ كر (قوله قبل أن يفرض) هنا وكذا قوله الآتي قولوا الخ موضع الاستدلال (قوله لما تقدم) يرجع لقوله قام من ركعتين من الظاهر الخ (قول المتن جاز) أي بالاجماع (قول المتن معناه) أي قدمها

بالارض) للتابع فيهما رواه البخاري والحكمة في ذلك ان المصل مستوفى في الاول للقيام بخلافه في الآخر والقيام عن الافتراش أهون

السجود بعده والثاني يتوركان الاول متتابعة لامامه والثاني نظرا الى انه فعود آخر الصلاة والثالث في الاول ان كان جلوسه محل تشهده افترض والا تورك للمتابعة (ويضع فيهما) أي في التشهدين (يسرا على طرف ركبته اليسرى) (منشورة الاصابع) للاتباع رواه مسلم (بلاضم) بان يفرج بينها تفرجا مقتصدا (قلت الاصح الضم والله أهمل) ليتوجه جميعها الى القبلة (ويقبض من يمينه) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الخنصر والبصر) بكسر أولهما وثالثهما (وكذا الوسطى في الاظهر) للاتباع رواه مسلم والثاني بحلق بين الابهام والوسطى للاتباع أيضا رواه أبو داود وغيره والاصح في كيفية الصلح أن يحلق برأسهما والثاني يضع رأس الوسطى بين عقصتي الابهام (وبرسل المسبحة) وهي التي تلي الابهام (ويرفعها عند قوله الاية) للاتباع رواه مسلم (ولا يحررها) للاتباع رواه أبو داود وقيل يحررها للاتباع أيضا رواه البيهقي وقال الحديثان صحيحان اه وتقدم الاول

جالوس وفيه اعلام غيره بالتشهاد الذي هو فيه ودفع اشتباه ما فعله من الركعات (قوله يفترض المسبوق) أي ولو خليفة عن الامام الاصل ولو في الجمعة ويقدم على مراعاة المستخلف للاتفاق هنا (قوله والسأهي) أي من طلب منه سجود السهو ولو لم يعد ولم يتركه وان كان مأموما وعلم من امامه تركه ولو أراد السجود بعد التورك فله الافتراش كتمكسه ويندب الافتراس والتورك ولو لم لا يحسن التشهد ولو لم يصل مضطجعا ان أمكن وطلب الافتراش هنا لمن أطلق ليكون الجالوس الاخير محل سجود السهو أصالة لا ينافي طلب ترك الرمل في طواف القدوم لمن لم يرد السهي عقبه لان محله أصالة طواف الافاضة (قوله الاصح الضم) ولو للابهام (قوله الى القبلة) أي ليمينها غالبا فلا يرد ضم من صلى في الكعبة أو مضطجعا أو مستلقيا (قوله ويقبض من يمينه) أي بعد وضعها منشورة كما صرح به شيخنا الرمي كخطيب وشيخنا الزيادي وظاهر كلام غيرهم ان القبض مقارن للوضع فالواو في يضع في عبارة المنهج وغيره على الاول للبعدية وعلى الثاني للمعية (قوله وثالثهما) الافصح الفتح في ثالث الخنصر قاله الفارسي (قوله ويرسل المسبحة) بكسر الباء سميت بذلك لانه يشار بها الى التسبيح وتسمى السبابة لانه يشار بها عند السب أيضا (قوله ويرفعها) أي عمالة الرأس ان قدر على رفعها والا فلا يرفع سبابة اليسرى عنها بل يكره لان هيئتها عدم الرفع فلانغير بل قال بعضهم لا تسمى مسبحة لانها ليست للتزنية (قوله عند قوله) أي معه ان قدر والافوقته كما يرفع العاجز عن القنوت يديه في الوقت له ويقصد ان المعبود واحد فيجمع في التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد وخصت بذلك لان لها عرفا متصلا بانياب القاب فرفعها يحررها لينتبه للتوحيد ويدبر رفعها الى القيام أو السلام بخلاف الوسطى فان لها عرفا متصلا بالذكر ولذلك يستقبح الاشارة بها ولو جعل للسبابة بدلا وأمكن رفعه ندب (قوله ولا يحررها) لانه مكروه خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى (قوله لما قام الخ) وهوان المطلوب في الصلاة عدم الحركة أو لان التحريك يذهب الخشوع ويحركه صلى الله عليه وسلم لها البيان الجواز بل قال البيهقي ان المراد بالتحريك في حديثه الرفع فلا معارضة (قوله ضم الابهام اليها) بحيث تكون رأس الابهام على طرف الراحة عند أسفل السبابة (قوله كما قد ثلاثة وخسين) هذا قول المتقدمين وشرط فيه التأخرون وضع الخنصر فوق البصر والافهوى

(قول المتن والسأهي) المراد به من عليه سجود سهو كما عبر به في المحرر سواء جعل له سببه لسهو أو عمد ثم ان هذا واضح ان أراد السجود أو أطلق والا فالتوجه التورك (قول المتن بلاضم) أي قياسا على وضعها على الركبة في الركوع (قول المتن قلت الاصح الضم) حتى الابهام (قوله وثالثهما) قال الفارسي الفصيح فتح صاد الخنصر (قول المتن ويرسل المسبحة) سميت بذلك لانها يشار بها الى التوحيد والتزنية ومن البين ان التسبيح هو التزنية وتسمى أيضا السبابة لانها يشار بها عند الخاصة والسب (قول المتن ويرفعها) حكمة الرفع الاشارة الى أن المعبود واحد فيكون جامعاً في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة اليسرى ولو من فاقدها من اليمنى (قوله وقيل يحررها) قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في هذه الرواية هو الرفع (قوله لما قام عندهم) منه أن التحريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم (قول المتن والاظهر الخ) قال الاسنوي والثاني يرسلها أيضا مع طول المسبحة وقيل يقبضه ويجعله فوق الوسطى قال فقول المصنف اليها يعني الى المسبحة خرج به القول بقبضها وجعلها فوق الوسطى وقوله كما قد ثلاثة وخسين أشار به الى جعل الابهام مقبوضة تحت المسبحة فخرج به قول ارساها معها وهذا التقدير هو المواب وذكر المصنف ان عقد ثلاثة وخسين شرطها عند الحساب أن يضع طرفها خنصر على البصر وأما الصورة المذكورة فهي تسعة وخسون وانما عبر الفقهاء بالاول دون الثاني اتباعا لرواية ابن عمر

النافي على الثاني التثبت لما قام عندهم في ذلك (والاظهر ضم الابهام اليها كما قد ثلاثة وخسين) للاتباع والثاني يضع الابهام على الوسطى المقبوضة كما قد ثلاثة وخسين للاتباع أخبارا واحدا مسلم (والملاءة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الآخر ثم

نسمة وخسبون والخلاف في الافضل وتحصل السنة بالجميع ومنها التحليق بين الابهام والوسطى ووضع رأس
الوسطى بين عقدتي الابهام وارسال الابهام بجانب السبابة فهي كيفيات خمس ويلصق ظهوراً صابغاً بركبته
(فرع) لو عجز عن هيئة الافتراض أو التورك المعروفة وقدر على عكسها فاعله لانه المنصور ولو قدر على
بعضه كنصب يمينه فقط أتى بما قدر عليه لانه هيئتها فلا تغير كافي المسبحة في يمينه (قائدة) في كيفية العدد
بالكف والاصابع المشار الى بعضه بقولهم كما قد ثلاثة وخسين كما نقل عن بعض كتب المالكية قالوا ان
الواحد يكتفي عنه بضم الخنصر لا قرب باطن الكف بضمه والاثنين بضم البنصر معها كذلك والثلاثة بضم
الوسطى معها كذلك والاربعة برفع الخنصر عنهما والحسبة برفع البنصر معه مع بقاء الوسطى والستة بضم
البنصر ووحده والسبعة بضم الخنصر ووحده على لغة أصل الابهام والثمانية بضم البنصر معه كذلك والتسعة
بضم الوسطى معها كذلك والعشرة بحمل السبابة على نصف الابهام والعشرين بمد هما معا والثلاثين
بلصوق طرفي السبابة والابهام والاربعة عشر بمد الابهام بجانب السبابة والخمسين بعطف الابهام كأنها راحة
والستين بتعليق السبابة فوق الابهام والسبعين بوضع طرف الابهام على الأتلة الوسطى من السبابة مع
عطف السبابة عليها قليلا والثمانين بوضع طرف السبابة على ظفر الابهام والقسدين بعطف السبابة حتى
تلتقي على الكف وضم الابهام اليها والمائة بفتح اليد كما (قوله وفي معناه الخ) أو ردها نظراً الى ان لغة
آخر يستدعي سبق أول ولو حل الآخر على معنى آخر الصلاة لشم ذلك اهـ (قوله وأولى أحوالها الخ)
أي لانضمامها الى السلام الذي في التشهد للخروج من كراهة افرادهما وقول امامنا الشافعي رضي الله عنه
بوجوبهما قدوافقه عليه جمع كثير من الصحابة وغيرهم فمن الصحابة عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وأبو
مسعود البدرى وجابر بن عبد الله ومن التابعين محمد بن كعب القرظي والشعبي ومقاتل ومن غيرهم اسحق
ومالك بن المواز وبوامشدة وآخره زاي مججمة وابن الحاجب وابن العربي وأحمد في آخر قوله فمن ادعى
أن امامنا الشافعي رضي الله عنه شذ في ذلك ولا سلف له فيه فقد غلط مع أن إيجابها لم يخالف لها ولا إجماعاً
ولا قياساً ولا مصلحة راجحة ووجوبها كان في السنة الثانية من الهجرة كما مر وقيل ليلة الاسراء (قوله
والمنعني انها بعده) أي أخذ من اضافة المعية اليها والافلية صادقة بعكسه (قوله أي الاتيان الخ) أشار الى
أنه لا خلاف في سننها خلافاً لما يوهمه كلام المصنف وانما الخلاف في الاتيان بها وعدمه المستند للقياس وعدمه
(قوله والخلاف) الذي هو الاظهر ومقابله المذكور ان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
الاول يجز بان في الصلاة على آل فيه بناء على القول بوجوبها في الاخير وان قيل بتدبهما في الاخير وهو
الراجح لم تندب في الاول قطعاً وهذه الطريقة القاطعة هي المعبر عنها في كلام المصنف بالصحيح وان كان
على خلاف اصطلاحه كما شار الى ذلك الشارح بذ كر البناء فتأمل (قوله كالذي بعدها) فيه تصريح بأنه

ثم نقل أغنى الاسنوي عن صاحب الافيد انه أجاب بان اشتراط وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة
وخسين طريقة قباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك اهـ (قائدة) كيفما فعل المصلي من
الحيات المذكورة حصل السنة وانما الخلاف في الافضل (قوله والمناسب لها منها التشهد آخرها) كان
وجه المناسبة للتشهد اشتماله على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلانه خاتمة الصلاة (قوله فتجب فيه أي معه)
انما صنع هكذا لان قوله فتجب فيه بمعنى قوله فرض في التشهد فهو المستدل عليه ثم فسر بقوله أي معه
ليكون هذا التفسير تفسير اللين وقوله فالمنعني انها بعده أي المراد من المتن (قوله قياساً على الآخر) أي
ولان السلام سنة مشروع فيه فلهذا كان الصلاة كذلك لان جمعها مستحب (قوله لبنائه على التخفيف)
في أبي داود انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على الرضف والرضف الحجارة المحماة
(قوله والخلاف كما في الروضة وأصلها) والاسنوي انا اذا قلنا بالوجوب في الثاني ففيها في الاول الخلاف

آمنوا صلوا عليه وأولى
أحوال وجوبها الصلاة
والمناسب لها منها التشهد
آخرها فتجب فيه أي معه
كأعبر به الغزالي ومعينة
لفظ آخر من متكمم معنى
البعيدة فالمنعني انها بعده
وذلك موافق لما سياتي
من وجوب ترتيب الاركان
وشرح به في شرح المذهب
فقال يشترط أن يأتي
بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد فراغه من
التشهد (والاظهر سنهاني
الاول) أي الاتيان بها فيه
قياساً على الآخر وتكون
فيه سنة لكونه سنة والثاني
لأنسن فيه لبنائه على
التخفيف (ولا تسن)
الصلاة (على آل في الاول
على الصحيح) وقيل
تسن فيه والخلاف كما
في الروضة وأصلها مبني
على وجوبها في الآخر فان
لم تجب فيه وهو الراجح كما
سيتأتى لم تسن في الاول جزماً
(وتسن في الآخر وقيل
تجب) فيه حديث أمرنا الله
أن نصلي عليك فكيف
نصلي عليك قال قولوا اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد
الخ رواه الشيخان الاصح
فلم فالصلاة فيه على آل
الزينة في الجواب مطلوبة
قال الثاني على وجه
الوجوب كالجواب وقال

الاول على وجه التندب كالذي بعدها وهو اظهر ومنهم من حكى

على النبي ولم ينسأ فيه أو
صلى فيه على الآل ولم ينسأ
فيه مع قولنا بوجوبها في
الثاني فقد نقل ركنا قولنا
من محله الى غيره فتبطل
الصلاة بعده في وجه يأتي
في باب سجود السهو وآل
النبي صلى الله عليه وسلم
أقاربه المؤمنين من بني
هاشم وبني المطلب (وأكل
التشهد مشهور) ورد فيه
أحاديث اختار الشافعي
رضي الله عنه منها حديث
ابن عباس قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يمسح بالتشهد فكان يقول
التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله
السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا
الله وأشهد أن محمداً رسول
الله رواه مسلم (وأقله
التحيات لله سلام عليك
أيها النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين أشهد
أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمداً رسول الله) إذا بعد
التحيات من الكلمات
الثلاث نوابغ له وقد سقط
أولها في حديث غير ابن
عباس وجاء في حديثه سلام
في الموضعين بالتنوين رواه

لا خلاف فيه خلافاً لزم بعضهم جريان الخلاف في الصلاة على إبراهيم فراجع (قوله هذا الخلاف) المذكور
بقوله نسن في الآخر وقيل يجب وصوب الاسنوى ما في المنهج كشرح المذهب (قوله في وجه) أي صرح جرح
ولا ينسأ بسجود السهو في هذا أيضاً على الرجح كإسباني (قوله أقاربه المؤمنين) أي والمؤمنات فهو تغليب
وقيل كل مسلم واختاره النووي في مقام الدعاء (قوله اختار الشافعي منها حديث ابن عباس) مع أنه انفرد به
مسلم على حديث ابن مسعود الذي هو في الصحيحين لم يافيه من الفوائد كذكر المبركات الموافقة لقوله تعالى
تحية من عند الله مباركة وغير ذلك (قوله التحيات) جمع تحية بمعنى البقاء الدائم والسلامة من الآفات وهي
مبتدأ والله خبر عنها وما بعد هانت أن لم يذكر معه الخبر والأفهي جل وقد ورد فيها العطف أيضاً والسلامة بمعنى
التسليم أو السلامة من النقائص أو أمم الله تعالى وضمير علينا للجماعة الحاضرين من أمم وجن وملائكة
ولو غير الصالحين كما قاله الاسنوى وقيل لكل مسلم والصالحين جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عباده
فعطفه خاص (قوله وأقله) أي التشهد فلا يجوز إسقاط كلمة وحرف منه وتبطل الصلاة إن لم يعدده نعم
لا يتعين الجمع بين لفظ أشهد الثانية والواو فجعلهم من الأكل كما قاله شيخنا الزبيري نقلاً عن شيخنا الرملي
ولا يضر إسقاط شدة الراء من رسول ولا إسقاط شدة اللام من أن لا إله إلا الله كما نفي به شيخنا الرملي وخالفه
شيخنا الزبيري في الثانية وهو ظاهر وفي شرح شيخنا أنه يضر في العالم دون الجاهل ويظهر أن التنوين في
محمد كذلك ولا يجوز إبدال كلمة منه كالنبي والله ومحمد والرسول والرحمة والبركة بغيرها ولا أشهد بأعلم ولا ضمير
علينا بظاهر ولا إبدال حرف منه ككاف عليك باسم ظاهر ولا ألشهد بالنون ولا هاء بركاته بظاهر
وجوزه بعض مشايخنا في الثاني ويجوز إبدال ياء النبي بالهمز ويضر إسقاط هاء ما قال مشايخنا في الوقف
ويضر إسقاط تنوين سلام المنكر خلافاً لابن حجر ولا يضر تنوين المعرفة ولا زيادة بسم الله أول التشهد بل
يكره فقط (قوله وقد سقط أولها) قال النووي في ثابتهما وثابتهما (قوله وقيل يقول وان محمداً رسوله) وهذا
المذكور في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاول اه وهذا البناء كإحدى فضيته ترجيح السنية
خلافاً لظاهر كلام الشارح وقد يعتز عنه بأن مراده الخلاف من حيث هو لا هذا الخلاف الذي في المنهاج
بترجيحه (قوله اختار الشافعي الخ) قال الاسنوى لا مورد منها زيادة المبركات على وفق قوله تعالى تحية من
عند الله مباركة طيبة ومنها أن صغر سن الراوي يقوى مع رجحان المتأخر وأعلم أن حديث ابن عباس في مسلم
وحديث ابن مسعود رواه الشيخان وهو أصح (قوله فكان يقول التحيات) قال الاسنوى جمع تحية فقيل
هي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وقيل الملك وهو المعروف سمي بذلك لأن الملوك
كانت تحياتهم معروفة كمصباحا وأبيت اللعن وانما جمعت لأن كل ملك كانت له تحية والمعنى أن
الالفاظ الدالة مستحقة له تعالى (قوله المبركات الخ) تقديره والمبركات وكذا الذي بعده بدليل
التصرع بالعاطف في بقية الروايات فاما المبركات فعناها التاميات والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل
صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والطيب ضد الخبيث والمعنى أن الكلمات الطيبة الصالحة للثناء على الله انما
يستحقها الباري دون غيره وقيل المراد بها الاعمال الصالحة وقوله سلام عليك فيه قولان حكاهما
الازهرى أحدهما اسم السلام أي اسم السلام عليك فانه من أسمائه تعالى لانه المسلم من الآفات والثاني سلام
الله عليك نسلياً وسلاماً وقوله علينا أي على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة اه (قول المتن
وأشهد) انما وجبت الواو وهذا دون الاذان لان كلمات الاذان يطلب فيها السكوت على كل كلمة ثم ألحقته به
الاقامة هذا حكمته فيما يظهر والعمدة الانواع (قوله وقد سقط أولها الخ) قد جعل الرافعي الضابط في جواز
الاسقاط كون اللفظ تابعاً لغيره أو ساقطاً من بعض الروايات (قوله يقول) أي في الاتيان بأقل التشهد وأن

محمد

الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح (وقيل يحذف بركاته) للفتي عنه بركته الله (و) قيل يحذف (الصالحين)

الفتي عنه بإضافة المبدأ الى الله لا نصرافه الى الصالحين كقول تعالى هيناً يترعبها عباد الله (و) قيل (يقولون إن محمداً رسوله) بدل

وأشهد الخ لانه يؤدى معناه (قلت الاصح) يقول (وأن محمد رسول الله وثبت (١٦٧) في صحيح مسلم واقه أعلم) لكن

بلفظ وأن محمد عبده ورسوله
فالمراد اسقاط لفظ أشهد
والمراد بقوله وقيل الخ حكاية
ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه
وفي الروضة كاملها لو أدخل
بترتيب التشهد نظران غير
تغييرا مبطلا للمعنى لم
يحسب ما جاء به وأن نعمده
بطلت صلاته وأن لم يطل
المعنى أجزاء على المذهب
وقيل فيه قولان والتحية
ما يحيا به من سلام وغيره
ومنه الصلاة أى الدعاء بخير
والقصد الثناء على الله بأنه
مالك لجميع التحيات من
الخلق والمباركات التاميات
والطيبات الصالحات (وأقل
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم وآله اللهم صل
على محمد وآله) كذا في
الروضة وأصلها هو يقتل
الصلاة الواجبة والمندوبة
في التشهدين على ما تقدم
وأكل من قوله وآله أن
يقال وعلى آل محمد كما تقدم
في الحديث (والزيادة الى
حيد مجيد) الواردة فيه وهي
كما صليت على آل ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل
محمد كما بركت على آل
ابراهيم انك حميد مجيد
(سنة في التشهد الآخر)
بخلاف الاول فلا تنس فيه
كالانسن فيه الصلاة على
الآل لبناته على التخفيف

الوجه قد اعتمده شيخنا الرملى وشيخنا الزبائدي (قوله لو أدخل الخ) هذا الاخلال حرام وإن أجزأ
ومسارفته للفاتحة ظاهر وعن العلامة العبادي أنه إن غير المعنى وتعمد بطلت صلاته وإن لم يتعمد لم يجزئه
فراجعه وتشرط الموالاته فيه أيضا وتعتبر بماسر في الفاتحة نعم لا يضرز بادة ميم في عليك ولا ياء نداء قبل أيها
ولا وحده لا شريك له بعد أشهد أن لا إله الا الله لورودها في رواية كقوله شيخنا ولاز بادة عبده مع رسوله ولا
زيادة سيدنا قبل محمد هنا وفي الصلاة عليه الآتية بل هو أفضل لأن فيه مع سلوك الادب امتثال الامر وأما
حديث لا تسيدوني في الصلاة فباطل باتفاق الحفاظ (تنبيه) اللحن في اعراب التشهد كالترتيب (قوله
مالك لجميع التحيات) فذلك جعت لانه كان لكل ملك تحية مخصوصة به كأنهم صباحا أو مساء وأبيت
اللعن وغير ذلك (قوله وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويجرى فيها ما جرى في التشهد من الترتيب
والموالاته واللحن ويجوز فيها صلى الله على محمد والصلاة على محمد وقيدته ابن حجر بما إذا قصد الانشاء ولم
يذكره شيخنا في شرحه ولعله لا يشترطه ويجوز ابدال الصلاة بالرحمة وفي زيادة سيدنا ما تقدم ويجوز
ابدال لفظ محمد بالنبي والرسول لا يغيرهما كاجد والعاقب والخاتم وعليه فارق الخطبة بعدم الورود هنا (قوله
وأكل الخ) أى أن لفظ محمد أكثر حر ومان الضمير الذي حذف فهو من الاكل (قوله الواردة فيه) أى
في الحديث (قوله ابراهيم) خص بالذكر لاختصاصه بجميع الرحمة والبركة له بقوله تعالى رحمة الله وركانه عليكم
أهل البيت والتميمه في كماله عائد لآل محمد لانه أيضا لأنه أفضل من ابراهيم وآله الآن يقال انه من حيث
طلب الدعاء أو الكيفية ولذلك قال الشافعي رضي الله عنه ان التشبيه لاصل الصلاة باصل الصلاة أو
المجموع بالمجموع قال النوري وهذا أحسن الاجوبة وقيل لافادة المضاعفة صلى الله عليه وسلم دون
ابراهيم (قوله سنة) وإن ضاق الوقت لانه من حيث أحرم في وقت يسع جميعها (قوله في التشهد الآخر)
أى لامام ومأموم ولو لم يسبقوا تبعالامامه (قوله بخلاف الاول) فلا تنس فيه بل تذكره للامام والمأموم ولو فرغ
المأموم منه قبل امامه وهما في غير التشهد الآخر فللمأموم أن يدعو بما شاء ولو بالمأثور ولا يأتي بها ولا بما
بعدها من تمام التشهد ولا يجوز الدعاء له صلى الله عليه وسلم بالرحمة فيكره وقيل يحرم لعدم وروده وما قبل من
وروده وهم (فرع) ولعجز عن التشهد جالسا لكونه مكتوبا على رأس جدار مثلا قام له كافي الفاتحة في
عكسه ثم يجلس للسلام (تنبيه) كان تشهد صلى الله عليه وسلم كتشهدنا بلفظ وأن محمد رسول الله فقول

محمد رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به الاسنوي وغيره وأن محمد عبده ورسوله (قوله فالمراد اسقاط
لفظ أشهد) قال الاسنوي لكن هذا الاستدلال يعرك عليه تعين لفظ الجلالة فانه قد ثبت الاتيان بالضمير
بدلها اه ومراده ثبوت ذلك في البخاري ومسلم كانه عليه قبل ذلك (قوله لو أدخل بترتيب التشهد الخ)
أما الترتيب بين التشهد والصلاة فهو ركن كما سلف (قوله وأكل من قوله وآله الخ) انما شبه على هذا ان لا
قول المعلن الآتي والزيادة الخ لا يفيد ذلك لان المعنى والزيادة على الأقل الله كور لا يقال وعلى آل محمد يصدق
عليه انه زيادة على الأقل الله كور لان فوات الضمير من أله مانع من كون ذلك زيادة عليه نعم هو زيادة على
بعض الأقل الله كور فرجه الله ونفعنا به ما أدراه بأساليب الكلام (قوله الواردة فيه) أى في الحديث يريد
رحمة الله أن آل في الزيادة للعهد الذهني وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المعلن سنة في الآخر) قال
الاسنوي داليل عدم وجوبها فيه وعدم استحبابها في الاول الاجماع (قوله فلا تنس فيه) لو أدرك المسبوق
ركعتين من الرباعية تشهد التشهد كاملا تبعا للامام (قوله وفيما قاله اشارة) يريد أن قوله والزيادة بعد قوله
وأقل الصلاة الخ يفيد أن ما في الحديث هو أكل الصلاة يعني بمعونة أن آل في لفظ الزيادة للعهد الذهني وهو
الوارد في الحديث (قوله وفي الروضة وأصلها الخ) قال في شرح المذهب وينبغي أن يجمع ما في الاحاديث

وفيما قاله اشارة الى أن ما في الحديث أكل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الاكل على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في الموضعين هو
ما أخذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها أيضا بعد آل ابراهيم الثاني في العالمين

وآل إبراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أي بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله سنة للإمام وغيره
بدني أودنيوي لحديث إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله إلى آخرها ثم ليتخير من المسئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى
البخاري ثم ليتخير من الدعاء أعجبه (١٦٨) إليه فيدعو به أما التشهد الأول فلا يسن بعده الدعاء لما تقدم (ومأثوره) عن النبي

(أفضل) من غير المأثور
(ومنه اللهم اغفر لي)
ما قدمت وما أخرت الخ)
أي وما أسررت وما أعلنت
وما أسررت وما أنت أعلم
به مني أنت المقدم وأنت
المؤخر لا اله إلا أنت لا تتابع
رواه مسلم (ويسن أن
لا يزيد) الدعاء (على
قدر التشهد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم)
وفي الرخصة كصلاتها الأفضل
أن تكون أقل منهما لانه
تبع لهما فان زاد لم يضر الا
أن يكون اما فيكره له
التطويل اه (ومن عجز
عنهما) أي عن التشهد
والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم وهو ناطق
والكلام في الواجبين لما سبأني
(ترجم) عنهما وتقدم في
تكثير الاحرام أنه يترجم
عنه بأي لغة شاء وأنه يجب
التعلم ان قدر عليه ولو
بالسفر الى بلد آخر فيأتي
مثل ذلك هنا أما القادر
عليهما فلا يجوز له ترجعتهما
(ويترجم بالدعاء) الذي
تقدم انه مسنون (والذكر
المنسوب) كالشهاد الاول
والصلاة على النبي فيه
والفنون وتكبيرات

المهج نقلا عن الرافعي انه كان يقول واني رسول الله مردود لانه لم يرد في الصلاة وانما ذكر بعضهم على
تردد أنه قال ذلك في أذان فعله مرة في سفر (قوله وآل إبراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما) وكل
الانبياء بعدهما من أولاد اسحق وليس من أولاد اسمعيل نبي غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قال
بعضهم وفي ذلك حكمة امتيازهم وانفرادهم صلى الله عليه وسلم بسائر أنواع الكلمات والفضائل وفيما
ذكر تصريح بأن المراد بأولادهما ما يعم الانبياء وغيرهم فتأمل (قوله وكذا الدعاء) أي بغير محرم
ولا تعليق والاقبطل فيهما (قوله فليقل الخ) وصرفه عن الوجوب الاجماع (قوله فلا يسن بعده
الدعاء) ولولم يفرده امام محصورين بل يكره فيه لما مر كما تقدم (قوله ما قدمت وما أخرت) المعنى
ما مضى من ذنوبي كلها ما تقدم منها على غيره وما تأخر عنه أو المعنى ما سلف منها وما سيقع ومعنى غفرانه
على هذا عدم مؤاخذته به اذا وقع ومن المأثور اللهم اني أعوذ بك من عذب القبر ومن عذاب النار ومن
فتنة الحميا والممات ومن فتنة المسيح الدجال اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم اللهم اني ظلمت نفسي ظلما
كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم والمسيح بالخاء
المهملة أو المجهة والمأثم بالثناة الفوقية أو المثلثة الهم والمغرم بالعين المهملة ما يلزم أداءه بلا حق
وربما يوجد فيه خلف وعد أو خلف كذب أو نحو ذلك وفتنة الحميا بالذنيا والشهوات ونحوها كترك
العبادات وفتنة الممات بنحو ما عند الاحتضار أو فتنة القبر (قوله وفي الرخصة) هو المعتمد والمراد أقل مما
أتى به منهما سواء الأقل أو الاكمل (قوله الا أن يكون اما) أي لا يترجم محصورين فيكره له ولا يكره ولا
يندب لامامهم فله أن يطيل ما شاء ما لم يقع في سهو كالمنفرد (قائدة) قال في الام فان لم يزد أي المصلي مطلقا
على ذلك أي التشهد والامالة كرهته (قوله والكلام في الواجبين) انما قيد بذلك نظر للاختلاف بعده في
المنسوب (قوله ان قدر) وقبل القدرة يأتي بذكر غيرهما ولا يترجم (قوله فلا يجوز) أي وتبطل صلاته
(قوله العاجز) وان قصر في التعلم (قوله فلوترجم) أي القادر بطلت صلاته (قوله فلا يجوز اختراع الخ)

الصحيحه فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي وعلى آله وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في
الصلوات انك جيد مجيد اه (قائدة) انما خص إبراهيم صلى الله عليه وسلم لان الصلاة من الله هي الرحمة ولم يجمع
الرحمة والبركة لنبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جيد مجيد فسأل النبي صلى الله عليه
وسلم اعطاء ما تضمنته الآية مما سبق اعطاؤه لإبراهيم وبذل كما قال الاسنوي على ان الاشارة بهذه الآية اتفاق
آخرها مع آخر التشهد في قوله جيد مجيد والجيد المحمود والمجيد بمعنى الماحد وهو الكامل في الشرف
والكرم (قوله أودنيوي) لناوجه بانه اذا قال اللهم ارزقني جارية حسناء صفحتها كذا ونحوه تبطل صلاته
(قوله لحديث الخ) الصارف عن الوجوب الاجماع (قول المتن وما أخرت) قيل معنى هذا طلب غفران
ما سيقع على تقدير الوقوع وقيل أراد المتأخر من الذنوب التي صدرت منه وهذا الاخير هو الذي ذكره
الاسنوي في بعض شرح الرسالة نقلا عن الاصحاب والاول بحثه رحمه الله (قول المتن على قدر التشهد
والاصلاة) قال الميرى الظاهر أن المراد أقلهما اه وقال ابن الرفعة أقلهما والاف كانت سنة عند اسقاط
سنة (قول المتن العاجز) أي قياسا على الواجب

(قول) الاتقالات والتسبيحات (العاجز لا القادر في الاصح) فيهما العذر الاول دون الثاني فلوترجم بطلت صلاته والثاني يترجم (قول)
أي يجوز لهما الترجمة لقيام غير العربية مقامها في أداء المعنى والثالث لا يترجم اذا لا ضرورة الى المنسوب حتى يترجم عنه ثم المراد الدعاء والذكر
المأثور ان فلا يجوز اختراع دعوة أو ذكر بالجهمية في الصلاة قطعا نقله الرافعي عن الامام نصر يحناني الاولى واقتصر عليها في الرخصة واشعار في

ثانية للأقل (قلت الاصح المنصوص لا يجزئه والله أعلم) قال في شرح المهذب ثبتت الاحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم لم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد (و) الاصح (أنه لا تجزئ نية الخروج من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني نجتمع السلام ليكون الخروج كالدخول بنية لكن لا يحتاج الى تعيين الصلاة (وأكله السلام عليكم ورحمة الله مرتين يمينا وشمالا لمتفتتا في الاولى حتى يرى خده الايمن وفي الثانية الايسر) للاتباع في ذلك رواه الدارقطني وابن حبان وغيرهما ويتشبه السلام في المرتين مستقبل القبلة وبينيه مع تمام الالتفات (ناويا السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن) مؤمنين أي ينويه بكرة اليمين على من على اليمين وبكرة اليسار على من على اليسار اما كان أو أموما والمنفرد ينويه بالمرتين على الملائكة كذا في الروضة كاصلا (وينوي الامام السلام على المقتدين هذا يزيد على ما تقدم بالمقتدين خلفه وليس في

أي وتبطل الصلاة بذلك من العاجز كالقادر (قوله وأقله السلام عليكم) وكذا عكسه وإن كره لتأديته معناه وحكمة السلام أن المصلي كان مشغولا عن الناس ثم أقبل عليهم وشرطه اجماع نفسه وموالاته وعدم زيادة فيه وتعيينه والخطاب فيه وميم الجمع ولا يضرنه مع التنوين ولا زيادة أو قبله وفارق التكبير بالا حياط للانعقاد ولا زيادة التام بعد السلام ولا سكوت لا يقطع الفتحة ولوقال السلم عليكم بكسر فسكون أو فتح فسكون أو فتح فان قصد به السلام كفي والا فلا لأنه يكون بمعنى الصلح والانعقاد ونحوه أصالة (قوله بالتنوين) فيغير تنوين لا يجزئ اتفاقا (قوله لا يجزئه) بل تبطل صلاته إن نعد وخاطب أو قصد الخروج (قوله لكن لا يحتاج الى تعيين الصلاة) أي على الوجهين فالوعين غير ما هو فيه عمدا بطلت عليهما أو خطأ بطلت على الثاني المرجوح دون الاول الراجح نعم من صلى نقلا مطلقا وسلم قبل انعام ما عينه من غير نية اقتصار ولا قصد خروج بطلت صلاته كذا قاله شيخنا الرملي (قوله ورحمة الله) ولا يسن زيادة وبركانه (قوله مرتين) والثانية من ملحقات الصلاة لانها فتحرم لعروض مانع كحدث وخروج وقت جفة وتخرق خف وكشف عورة وطرد ونجاسة لا يعفى عنها ولو سلمها معتقدا أنه سلم الاولى فبان عدمها أعادها معا لوجود الصارف لما لبس منها وسجد للسجود قبل سلامه بخلاف مالوشك في انه سلم فيجب عليه أن يسلم وإن طال الفصل ولا يسجد لانه سكوت في ركن طويل (قوله يمينا) أي في المرة الاولى وشمالا أي في المرة الثانية ولو سلم الاولى عن يساره سلم الثانية كذا قاله شيخنا الرملي وقال بعضهم يسلم الثانية عن يمينه على نظير ما في قراءة سورتي الجمعة والمنافقين في الجمعة فراجعهم (قوله مستقبل القبلة) أي بوجهه في ابتدائها وينتهي مع انتهاء الالتفات ويفصل بينهما بسكتة لطيفة ولو اقتصر على تسليم واحدة فقامها الى القبلة الاولى (قوله ناويا السلام الخ) وانما احتسب الى ذلك لان وضع السلام من الصلاة للتحلل منها ولو حضة للسلام عليهم أولا علامهم بفرار صلاته بطلت صلاته (قوله اما ما كان أو أموما) هذا تعميم في فاعل ناويا مجرد ورعى وبذلك تكرر مع ما يأتي بقوله وينوي الامام الخ وأجاب عنه الشارح بقوله هذا يز يداح فتأمل (قوله مؤمنين) هو صفة كاشفة في الملائكة وقيد في الانس والجن ودخل فيهم غير المسلمين ولو مع بعد المسافة الى منقطع الارض كما مر (قوله كذا في الروضة) تبرأ منه لانه يقتضي أن الامام والمأموم لا ينويان على من خلفهما أو أمامهما وإن المنفرد لا ينوي على المؤمنين مطلقا وليس كذلك وقول بعضهم ان الكلام في المسلمين مع بعضهم بخلاف المنفرد برده عليه مأموم في طرف صفي يمينا أو شمالا (قوله في ذلك) أي فيمن خلفه وكذا أمامه والمنفرد كلا مأموم كما مر (قوله فينويه منهم الخ) وهو مبني على المطلوب من تأخر تسليمي المأموم عن

(قول المتن السلام) قال القفال في المحاسن في السلام معنى وهو أنه كان مشغولا عن الناس وقتا قبل عليهم اه ثم كلام المؤلف يفهم أن الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قوله بالتنوين) أما غيره فلا يجزئ قولوا واحدا (فرع) اذا قلنا بعدم الاجزاء كان الايمان به مبطلا للصلاة فيما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كغيرهما من العبادات ولانها أغنى النية لتليق بالافعال دون التروك كذا قاله الاسنوي وأحسن منه ما قاله غيره لان النية الاولى شاملة لذلك (قوله مع السلام) أي الاول وانظر هل يجب الامر ان ياوله أو يجميعه (قوله لكن لا يحتاج الى تعيين الصلاة) لكن لو عين عمدا غير ما هو فيه بطلت صلاته لتلاعه (فرع) المتفتتا اذا نوى عددا ثم سلم قبل تمامه ان لم ينو التحلل بطلت صلاته كما قاله في الخادم (قول المتن ورحمة الله) مقتضاه أنه لا يقول وبركانه وهو المشهور والثاني يستحب والثالث في الاول دون الثاني حكاه السبكي واختار الثاني قال الاسنوي واذا اقتصر على واحدة فعلها تلقاء وجهه كان حكمة هذه المحافظة على العدل في حق من يسلم عليهم وقيل يبدأ بهما يمينا ويكملها شمالا (فائدة) يسن أن يفصل احدي التسليمتين عن الاخرى (قوله والمنفرد الخ) هذا قد يشكل عليه حديث سنة العصر الآتي وامل الشارح أشار الى ذلك بقوله كذا في الروضة

يسره بالاولى ومن خلفه
بأيتهم شاء بالاولى أفضل
ويستحب أن ينوي
بعض المأمومين الرد على
بعض والاصل في ذلك
حديث على كان النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي قبل
المصر أربع ركعات
يفصل بينهن بالتسليم على
الملائكة المقرئين ومن
معهم من المسلمين
والمؤمنين رواء الترمذي
وحسنه وحديث سمرة
أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن نرد على الامام
وان نتحاب وأن يسلم
بعضنا على بعض رواء أبو
داود وغيره ويستحب
لكل مصل أن ينوي
بالتسليمة الاولى الخروج
من الصلاة أيضا ان لم نوجها
(الثالث عشر ترتيب
الاركان) السابقة (كما
ذكرنا) في عدها المشتمل
على وجوب قرن النية
بالتكبير ومعلوم أن محله
القيام كالتقديم وان فعود
التشهد مقارن له فالترتيب
المراد فيما عدا ذلك وعده
من الاركان بمعنى الفروض
كالتقديم أول الباب صحيح
وبمعنى الاجزاء فيه تغليب
(فان تركه) أي الترتيب
(عمدا) بتقديم ركن فعلى
(بان سجد قبل ركوعه
بطلت صلاته) لتلاعبه
خلاف تقديم القولى كان

تسليمي الامام والحاصل أن كل مصل ينوي السلام على من لم يسلم عليه وينوي الرد على من سلم عليه من عن
يمينه ويساره أو خلفه أو أمامه (قوله حديث على الخ) هو في السلام ولو في غير المقتدين وشامل للجهات
الأربع وعطف المؤمنين فيه مرادف أو خاص لشمول ما قبله للناقضين لاجراء أحكام الاسلام عليهم
ظاهرا (قوله وحديث سمرة) هو في الرد على الامام ويقاس عليه غيره فكان الانسب للشارح ذكره
(قوله أن نتحاب وأن يسلم بعضنا على بعض) هو من عطف السبب أو المرادف أو المغاير بحمل المحبة
على نحو عدم المشاحنة قال ابن حجر ومصاحفة المصلين خلاف الاولى من حيث كونها خلف الصلاة
(قوله أن ينوي الى آخره) أي مقارنا للسلام أو لبعضه فان نوى الخروج قبله بطلت صلاته وصريح
هذا وما قبله أنه لا يشترط قصد السلام من الصلاة مع ذلك مع أنه صارف وقد تقدم أنه يشترط قصد
الاركان معه فذلك مال بعضهم الى الاشتراط وانما سكتوا عنه لعدم الوجوه عدم الاشتراط
هنا ويفرق بان موضوع السلام للتحلل من الصلاة فنية غيره لا يخرج عنه الا ان تمحضت لغیره
ولذلك قيل بوجوب نية الخروج معه والى هذا مال شيخنا (تنبيه) هل يجب على غير المصل الرد
لسلام المصل عليه الوجه نعم ان علم أنه قصده به (قوله ترتيب الاركان) خرج بها السنن مع بعضها ومع
الاركان فترتيبها شرط للاعتدائها من حيث حصول ثوابها وسكت عن موالات الصلاة والوجه فيها ان
يقال ان فسرت بعدم تطويل الركن القصير أو بطول الفصل بعد السلام ناسيا فهو شرط للصحة والافلا
(قوله ومعلوم) أي فلا يضر عدم تقديمه في الاركان السابقة (قوله التشهد) المشتمل على الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله فيما عدا ذلك) فيه نظر بالنسبة للقيام مع القراءة الا أن يقال ان الشارح يرى أن
القيام يحصل بجزء مما قبل القراءة وفيه ما تقدم (قوله وعده الخ) هو مبنى على أن الترتيب بمعنى المترتب
الذى هو الهيئة الحاصلة للشيء المرتب والافهم من الافعال لانه جعل كل شيء في مرتبته (قوله صحيح) أي
حقيقة والافهم صحيح مطلقا (قوله ركن فعلى) أي على فعله لا على حاجته لقولهم أو على قولى ليدخل
تقديم الركوع على القراءة فانه مبطل لان البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذى هو فعلى ولذلك
قال بعضهم لا يتصور تقديم فعلى على قولى محض ولا عكسه ولا فعلى على مثله كذلك ولا قولى على قولى كذلك
والجواب بما قيل ان الركن الفعلى في القيام والقعود هو ما سبق على القولى مردود بان محل القول منه
اتفاقا ولذلك عدوه ركنا طويلا ولا يلزم أن الفاتحة ليست في القيام وأنها في قيام آخر وكل باطل أو بما قيل
ان المنظور اليه في محل القولية هو الاقوال والفعل تابع له لعدم تصور وجودها بدونه مردود أيضا بعدم
سقوط الفعل بل سقوط الاقوال عند الجزع عنها والوجه أن يقال ان الفعل المقدم على محله يخرج عن الركنية
لعدم الاعتداده كاهو صريح قولهم فابعد المتروك لغو ولذلك نجب اعادته ولا نظر الى قصده ولا الى صورته
التي سموه ركنا لاجلها ولا يتصور تقديم ركن على محله مع بقاء ركنيته مطلقا وانما جاء البطلان من جهة
اخلل بترك الركن المتقدم وكان حقه البطلان مطلقا وانما اختص البطلان بالفعلىين المختلفين لوجود انحراف
هيئة الصلاة فيهما دون غيرهما فتأمل هذا وارجع اليه وعض عليه بالنواجا فانك لا تعثر على مثله في مؤلف
والله الموفق والملمم (قوله بخلاف تقديم القولى) على مثله أو على فعلى كالتشهد قبل السجود وهذا كله
بحسب الصورة يخرجها عن الركنية كما مر البطلان بتقديم السلام على محله للخروج به من الصلاة لا من
كاصلها (قول المتن الثالث عشر ترتيب الاركان الى آخره) لحديث المسبي صلاته ولانه الوارد مع قوله
صلوا كما رأيتهم أنى أصلى قال في شرح المذهب وجعل الترتيب والموالات شرطين أظهر من جعلهما ركنين
وصورتك الموالات بطويل الركن القصير (قول المتن الاركان) أما السنن فالترتيب بين اركان أو شرط في
الاعتدائها لا في الصلاة (قوله ومعلوم) انما قال ذلك لانه لم يدخل في عده السابق بخلاف قرن النية بالكبير

صل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الشهادتين بعد (وان سها) في الترتيب بترك بعض الاركان (غا) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فان تذكر) المتروك (قبل بلوغ مثله فعله والا) أي وان لم (١٧١) يتذكر حتى فعل مثله فركعة

أخرى (تنبه) أي غشه المفعول (ركعتي) المتروك آخرها لوقوعه في محله (وتدرك الباقي) من الصلاة ويسجد في آخرها للسهو كما سيأتي في باب (فلو) يتقن في آخر صلاته ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة سجدها وأعاد تشهد) لوقوعه قبل محله وسجد للسهو (أو من غيرها) لزومه ركعة) لان النافعة

جهة الركنية (قوله فيعيد لها بعده) أي وجوبها بالابطال صلاته لعدم الاعتداد بها لخروجها عن الركنية كالقعود لها لان الاعتداد به تابع للاعتداد بها فليس فيها ترك فعل محل بل ولا تقديم فعل على مثله كما تقدم (قوله فان تذكر المتروك) أي علم بتركه أو شك فيه (قوله فعله) أي وجوبها فوراً ولو مكث لتذكره بطلت صلاته الا في قراءة الفاتحة قبل الركوع و بعد المأتم و تبعاً لامامه فيتدارك بعده (قوله المتروك آخرها) أي حقيقة أو حكماً لان ما بعد المتروك لغو كما أشار اليه بقوله لوقوعه في غير محله غلاً آخر متروك أبدأ وخرج بركعة أخرى فعل مثله في ركعة كقراءة في نحو سجود لمن تذكر أنه لم يقرأ في القيام فلا يعتد به ولا يقوم سجود التلاوة مقام سجود الصلاة لانه ليس منها وبذلك فارق جلسة الاستراحة حيث تقوم مقام الجلوس بين السجدين (قوله في آخر صلاته) أو بعدها وقبل طول الفصل وان مشى قليلاً عراً أو نكحاً كذلك أو استدبر القبلة وكذلك لو طوى نجاسة غير معفو عنها عند شيخنا وخالفه شيخنا الرملي (قوله وأعاد تشهد) أي ويحسب جلوسه عن الجلوس بين السجدين ولو بقصد التشهد لانه من الصلاة ومثله جلوس من صلى من قعود بقصد القيام وكذلك لو من لسي الركوع فيقوم عند تذكره كما على المعتد وبطل صلاته بانتصابه يقول ابن حجر وان تبعه شيخنا في شرحه وغيره وجوب انتصابه غير مستقيم الا ان حمل على هوى ليس في صورة هوى الركوع فتأمل (قوله ان شك) أي تردد راجحاً أو مرجوحاً (قوله أي في أيتهما) (الح) أشار الى أن ترك السجدة متيقن وانما التردد في محلها وهما الركعة الأولى والمصنف ولا يتقيد الحكم به بل الشك في فعلها كذلك وكذا بقية الاركان نعم الشك في النية والتكبير ليس في صلاة خلافاً لمجمع (قوله لقصده سنة) تقدم أنه لا يضر (قوله وان علم) والشك مثله كما تقدم (قوله سجدة من قيامه) أي نزل ساجداً فان نزل جالساً بطلت صلاته (قوله اكتفاء بالقيام) ورد بانه لاغ وليس على صورة ما طلب في موضعه (قوله رابعة) نسبة الى باع المعدول عن أربع (قوله ويلغو باقيهما) مما بين المتروك والمحسوب (قوله أخذ بالاسواء) أي بما فيه الأوزم أكثر في جميع الصور ومقابلته في الأولى لزوم ركعة فقط بكون السجدين من ركعة فقط أو من ركعتين متواليين (قوله وفي المسئلة الثانية) على الاختصاص أو مقابله لزوم ركعة وسجدة فقط يجعل المتروك سجدين من ركعة غير الاخيرة وسجدة عن الاخيرة قال الاسنوي تبعاً لغيره والصواب في هذا لزوم سجدة وركعتين لان الاسواء فيها ترك الأولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة وفي الاربع لزوم ثلاث ركعات يجعل المتروك مثل ما ذكر في أولى الصورة السابقة مع سجدين من الثالثة وفي لست لزوم سجدين وثلاث ركعات يجعل المتروك ما ذكر مع سجدين من الرابعة وهذا التقدير

(قول المتن تمت به) الضمير فيه يرجع الى المثل من قوله قبل بلوغ مثله كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أي بمثله المفعول (قوله المتروك آخرها) انما قيد بذلك لقوله تمت به ركعتي وذلك لانه لو كان المتروك من أثنائها قام المأثم به مقام ذلك المتروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعتي (قول المتن أو من غيرها) أي سواء علم عينها أو لم يعلم (قول المتن رابعة) هو نسبة الى باع المعدول عن أربع (قول المتن وجب ركعتان) قال الاسنوي الصواب في المسئلة الثانية انه يلزمه ركعتان وسجدة لان الاسواء ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فان قيل اذا قدرنا ترك السجدة الأولى وبطلان السجود الذي بعدها فلا يكون المتروك ثلاث سجرات فقط قلنا هذا خيال فاسد فان المعدود تركه انما هو المتروك

كملت بسجدة من التي بعدها ولغا باقيها (وكذا ان شك فيهما) أي في الاخيرة وغيرها أي في أيتهما المتروك منها السجدة فانه يلزمه ركعة أخذاً بالاحوط ويسجد للسهو في الصورتين (وان علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الأولى (فان كلف جلس بعد سجدة) التي فعلها (سجد) من قيامه اكتفاء بجلوسه سواء نوى به الاستراحة أم لا (وقيل ان جلس بنية الاستراحة لم يكفه) لقصده سنة (والا) أي وان لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئناً ثم يسجد وقبل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن

الجلوس لان القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام ويسجد في الصورتين للسهو (وان علم في آخر رابعة ترك سجدة أو ثلاث جهل موضعها) أي الخمس في المسئلتين (وجبر ركعتان) أخذاً بالاسواء وهو في المسئلة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فينجز بران بالثانية والرابعة ويلغو باقيهما وفي المسئلة الثانية ما ذكر وترك سجدة

لا يحصى عنه فان قيل هذا فيه ترك شيء آخر وهو الجلوس وكلام الاصحاب في ترك السجدة فقط قلنا هذا خيال فاسد لان المأني به وهو باطل شرعا كالترك حسا لترك أسوأ التقادير انتهى كلامه وهو ظاهر جلي اذ لا يتصور أن يحسب الجلوس مع عدم سجود قبله وقد علمت بهذا رد ما قاله السبكي وغيره كيبأني وان تبعه شيخنا الرمي في شرحه وما قيل في رد ذلك الاعتراض بتصوير الاصحاب المسئلة بما لو سجد على كور عمامته لا يجدي نفعاً وما قيل ان السنوي ذكر الاعتراض ورده فغير مستقيم ولعله متقول عليه وقد ذكر ابن التاج السبكي في التوشيح ما يوافق كلام السنوي في المسئلة الثانية بقوله نظم هذه الايات

وتارك ثلاث سجدة ذكر وسط الصلاة تركها فقد أمر

بجعلها على خلاف الثاني عليه سجدة وركعتان

وأعمل الاصحاب ذكر السجدة وأنت فانظر تاني ذاك عده

ولما رآه والده السبكي كتب عليه جواباً من رأس القلم بقوله

لكنه مع حسنه لا يرد اذ الكلام في الذي لا يعقد

الا لسجود فاذا ما انضم له ترك الجلوس فليعامل عمله

وانما السجدة للجلوس وذاك مثل الواضح المحسوس

وقد علمت رده عما ذكره السنوي فيما مر فتأمل والله الموفق والمهدي (قوله من ركعة أخرى) يعني الثانية أو الرابعة (قوله جهل موضعهما) في الجميع فان علم محلها فهو واضح وقد صرح به في الغياب وغيره فراجع (قوله فتلقوا الاولى) فيه تسامح والمراد ما بعد المتروك منها كما هو معلوم هنا وفيما يأتي ولو قال فتكمل الاولى بالثانية والثالثة لكان أولى ومقابل الاسوأ في هذه لزوم ركعتين فقط بجعل المتروك سجدة من كل من ركعتين (قوله فتكمل) أي الثالثة لو قال فتكمل الاولى بالثالثة والرابعة لكان أولى بل كان صواباً ومقابل الاسوأ في هذه لزوم سجدة وركعتين بجعل السجدة الخامسة من الركعة الرابعة (قوله وأنه في الست الخ) ومقابل هذا لزوم سجدة وركعتين بجعل المتروك سجدة من كل ركعة غير الثالثة (قوله وفي الصور السبع) وهي ترك سجدة وركعتين وما بعدهما ولا حاجة لجهل المحل في السبع ولا في الثمان وتصوير بعضهم له بمن أدرك سجدة من آخر صلاة الامام صحيح لكن لا مفهوم له (قوله ويتصور) أي الترك لا بقيد الجهل كما علم (قوله ادامة نظره) ولو بالقوة كالاعشى والعاجز ومن في ظلمة أو على جنازة وكذا الوصل خلف نبي أو عند الكعبة أو فيها نعم يندب النظر الى جهة العدو في الخوف والى مسبخته ولو مستورة عند رفعها في التشهد الى

حسب المأني به حسا الباطل شرعا لترك أسوأ التقادير اذ لو قلنا به لزم في كل صورة وحيدة فيستحيل قولهم لو ترك ثلاث سجدة أو أربع لكانا اذا جعلنا المتروك من الركعة الاولى هو السجدة الثانية كما سلك الاصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود باطلا وهكذا في غيرها وحيد فلا يكون المتروك هو السجود فقط بل أنواع من الاركان قال وانما تركت هذا الخيال وان كان واضح البطلان لانه قد يتخلى في صدر من لا حاصل له والافن حق هذا السؤال الخفيف أن لا يدون في تصنيف ومقتضى اشكاله هذا أن يلزم في الأربع كالسبع ثلاث وفي السبع كالست ثلاث بعد سجدة بان يقدر في الأربع ترك أولى الاولى وثانية الثانية وثلث من الثالثة وفي الست يقدر الخامسة والسادسة من الرابعة فيأتي بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدراك لابن الخطباء في كتابه على التنبيه ذكره في مسئلة الثلاث فتبعه غيره كابن المقرئ (قوله فتلقوا الاولى) ينبغي أن تكمل الاولى بالثانية والثالثة ويلغو باقيهما (قول المتن يسن ادامة نظره الى آخره) أي ولو كان نجما الكعبة وقوله لانها أقرب الى الخشوع أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الاطلاق جريان ذلك في حالة الركوع

من ركعة أخرى (أو أربع) جهل موضعها (فسجدة ثم ركعتان) لا احتمال انه ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فتلقوا الاولى وتكمل الثانية بالثالثة (أو خمس أو ست) جهل موضعها (فتلات) أي فيجب ثلاث ركعات لا احتمال أنه في الخمس ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتكمل بالارابعة وأنه في الست ترك سجدة من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل موضعها (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان الحاصل لركعة الاسجدة وفي ثمان سجدة يلزمه سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور ترك طمأنينة أو سجود على عمامة وفي الصور السبع يسجد للسهو (قلت يسن ادامة نظره) أي المصلي الى موضع سجوده) لانها

البيك مبارك ليديروا اليه
(والذكر) قياسا على
القراءة (ودخول الصلاة
بنشاط) للذم على من
ذلك قال تعالى وإذا قاموا
إلى الصلاة قاموا كسالى
وفراغ قلب) من الشواغل
لأنها تشوش الصلاة (وجعل
يديه تحت صدره أخذًا يمينه
يساره) غيبر بين يديه
أصابع اليدين في عرض
المفصل وبين نشرهما في
صوب الساعد روى مسلم
عن وائل بن حجر أنه صلى
الله عليه وسلم رفع يديه
بين دخوله الصلاة ثم وضع
يدهما تحت يمينه على اليسرى زاد
ابن خزيمة على صدره رأى
آخره فيكون آخر اليد تحت
رؤس روى أبو داود على ظهر
كف اليد اليسرى والرسغ
والساعد واليمين في الرسغ
فصح وهو المفصل بين
لكف والساعد (والدعاء
سجوده) لحديث مسلم
قرب ما يكون العبد من
به وهو ساجدًا كثيرًا
للدعاء أي في سجودكم
وأن يعتمد في قيامه من
سجود القعود على يديه
بطنه ما على الأرض لانه
عون له وهو مأخوذ من
حديث البخاري في صفة

وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استتموا حالة التشهد فانه ينظر للسميحة وقول المتن نظر ماى ولولى ظلمة
(قول المتن قبل يكره نغميض عينيهِ) قائله العبد رى من أصحابنا (قوله لفعل اليهوديه) ولانه خلاف مانقتضيه
الطبيعة من استرسال الاعضاء فيكون متكافيا (قول المتن ان لم يخف ضررا) أى من نحو عدو (قول المتن
والخشوع) هو السكون وفسره الامام بلين القلب وكشف الجوارح والحديث فى شخص عمت فى صلانه
باجته لو خضع قلب هذا الخشعت جوارحه وفى الرافعى وجه انه شرط لكن فى بعض الصلاة كما قاله المحب
الطبرى والعبث مكرره حتى لو سقط رداؤه أو طرف عمامته كره له نسويته قاله فى الاحياء (قول المتن وتدبر
القراءة) قال بعضهم لان مقصود المصلى من الفعل والترك سؤال الرحمة والتعوذ من العذاب ونحو ذلك
متفق عليه (قول المتن و فراغ قلب) قيل اذا كثرت حديث النفس أبطل قال فى الكفاية ولو تنسكرفى أمور
الآخرة فلا بأس (قول المتن رجعل يديه) أى فى القيام وبدله وكذا فى الاضطجاع ان لم يشق (قوله تخيما
الح) هو ما نقله الرافعى عن القفال وأقره (قول المتن والعود على يديه) أى نحو قعود التشهد

صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام (ونظروا في قراءة الأولى على الثانية في الأصح) للاتباع في الظهور والعصر

رواه الشيخان وفي الصحيحين ورواه مسلم ويقاس غير ذلك عليه والثاني لا يسن تطويلها للاتباع في التسوية بينهما في الظهر والعصر ورواه مسلم ويقاس عليهما غيرهما في تطويل (١٧٤) الثالثة على الرابعة اذا قلنا يقرأ السورة فيهما الوجهان أحدهما من قياسي تطويل

الاولى على الثانية والثاني لا يسن تطويل بينهما للاتباع في حديث مسلم في الظهر والعصر ويقاس عليهما العشاء وصحح في الروضة الاول وتقديم القياس فيه على النص لان دليل أصله وهو الحديث المذكور الثاني لقراءة السورة في الاخيرتين مقدم على حديث اثباتها المذكور كما تقدم (والذكر بعدها) أي الصلاة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من الصلاة قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياه وان كانت مثل زبد البحر رواه مسلم ويسن بعد الصلاة الدعاء أيضا (وان ينتقل للنفل من موضع فرضه)

فيما لم يطلب عكسه فيه كصلاة ذات الرقاع وكسبح وهل أتاك (قوله رواه الشيخان) ومنه الحديث المتقدم المتيقن للقراءة في غير الثالثة والرابعة (قوله لان دليل أصله الخ) أي دليل القراءة في الاولين الثابت فيه تطويل الاولى على الثانية مقدم فالقائل بالقراءة في الاخيرتين يقول بتطويل الاولى منهما على الثانية منهما قياسا على الاولتين فسقط بذلك اعتراض بعضهم هنا (قوله كما تقدم) أي عند قولهم فيما مر وتسن سورة بعد الفاتحة الخ (قوله والذكر بعدها) أي عقبها فيقفوت بطول الفصل عرفا وبالرابعة الا المغرب لرفعهما مع عمل النهار ولا يفوت ذكره بذكر آخر وقال شيخنا ان ما ورد به أمر مخصوص بفوت بمخالفته كقراءة الفاتحة والمعوذتين والاختلاص بعد صلاة الجمعة قبل أن يثنى رجلاه ويفوت بانهما رجلاه ولو يجعل يمينه للوقوف وقال ابن حجر لا يفوت الذكر بطول الفصل ولا بالرابعة وانما الغائب كماله فقط وهو ظاهر حيث لم يحصل طول عرفا بحيث لا ينسب اليها (قوله وله الحمد) وفي رواية زيادة بحجى ويمت (قوله لا مانع الخ) تقدم ما يتعلق به في ركن الاعتدال (قوله من سبح الخ) أي قال سبحان الله والحمد لله والكبر ولا فرق بين أن يرتبها كما ذكر أولا ولا بين أن يأتي بعد كل نوع وحده أولا والزيادة على العدد المذكور لا تنصرف خلافا للصوفية لاهم قالوا الله ذكر كاستناب المفتاح اذ ادلم بفتح ويندب أن يقدم القرآن ان طلب كآية الكرمي ثم الاستغفار ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الخ ثم التسبيح ومأمعه (قوله دبر كل صلاة) أي من الخس قال شيخنا لو أوصالة فتدخل المعادة وفيه نظر الا ان يحمل على المعادة وجو باظهار التعبير بكل قوات الثواب المذكور بترك ذلك الذكر أو بعضه ولو في صلاة واحدة ولو سهوا وتوافقه على مداومة ذلك في بقية عمره وفي ذلك نظر فراجع (قوله غفرت خطاياه) هو بظاهاه يشمل الكبائر وخصه غالب الحديثين والفقهاء بالصغار وذكروا النوى أنه يقتل من الكبائر اذ لم يكن له صغائر حتى يحوها (قوله ويسن الدعاء) أي بما شاء دينار دنيا ويكره لامام غير محصورين تطويله ان انتظروه ومثله الذكر المتقدم ويسن الامرار بهما الا نحو معلم (قوله وان ينتقل للنفل من موضع فرضه) وكذا عكسه وكذا من محل فرض لغرض آخر ومن نفل لنفل آخر وتقييد المصنف لاجل ما بعده لا لاخراج غيره ولو قال ان ينتقل من محل صلاة لاخرى لشمع الجميع ويندب الانتقال بعد الاحرام بفعل خفيف لمن لم ينتقل قبله خلافا للخطيب ويسن لمن لم ينتقل الفصل بكلام انسان أو نحوه ولا يسن لكل ركعة مثلا بغير احرام (قوله وأفضله الى بيته) أي وفعل النفل في البيت أفضل منه في المسجد ولو المسجد الحرام ولم ينه خارج الحرم ويسن ثني من ذلك صور ككفى الطواف والاحرام من ميعات به مسجد والاستخارة (قوله لان دليل أصله الى آخره) لك ان تقول دليل أصله المذكور ناف للقراءة في الاخيرتين وقضيه اعتباره رفع هذا الحكم الثابت بالقياس وأيضا فتطويل الثالثة على الرابعة فرع عن نبوت القراءة فيها وهو فرع عن اعتبار الدليل وهو مانع من تقديم الاول فلا يكون عاضدا للقياس (قول المتن والذكر بعدها) قد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستغفر الله ثلاث مرات اذا انصرف من الصلاة قال الاسنوي بعد سوق الاذكار الواردة ويستحب ان يبدأ من ذلك بالاستغفار المتقدم كما قاله أبو الطيب (قوله الدعاء أيضا) من الوارد في هذا المحل اللهم أعني على ذكرك الحديث ومنه ما سلف استحبابه بين السجدين ومنه اللهم اني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أزدل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب الاسرار بالدعاء والدعاء الاعتدال في التعليم (قول المتن وان ينتقل للنفل) قال في شرح المهذب فان لم ينتقل فليفصل بكلام انسان في مسلم النهي عن وصل صلاة بصلاة الا بعد كلام أو خروج (قوله فانها تشهد له) قد ورد في تفسير قوله تعالى فما بك عليهم السماء والارض ان يؤمن

والضحى وإنشاء سفر وقدم منه وما شرعت فيه جماعة وسنة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد أو خوف فوت وقت أو تبكير في جمعة أو تعلم أو تعليم أو خوف تكاسل أو في اعتكاف أو نحو ذلك (قوله مكتوا) أي الرجال ولو احتمالاً فيشمل الخنثى وينصرف الخنثى فرادى قبل الرجال وبعد النساء وقول الاسنوى في المهمات والقياس استحباب انصرافهم فرادى أما قبل النساء أو بعدهن لا يخالف ما تقدم لانه بالنظر لكونهم فرادى وهو مطلوب مطلقاً أمل ويسن للنساء المشاورة في الانصراف ويندب انصراف المرد كاختناني بعدهم (قوله فيمينه) هو مجرور كإشارته إلى الشارح والمراد به عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلاً وقبل عند انصرافه من مكان مصلاه نعم إن كان جهة يمينه طريقه التي جاء منها انصرف جهة يساره تقديم مخالفة الطريق (قوله وتنقض القدوة بسلام الامام) أي بفرأغه من الميم من عليكم في التسليمة الاولى ولا تنصرف مقارنة المأموم له فيها لان القدوة تختل بشروعه فيها ولذلك لو أحرم شخص خلف الامام حينئذ لم تنقض صلاته عند شيخنا الرملي وأتباعه خلافاً لابن حجر والخطيب كما سيأتي ولو سلم المأموم قبل شروع الامام في الصلاة عامداً لم يطل صلاته إن لم يكن نوى مفارقتها ويندب للمأموم أن لا يشرع في التسليمة الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية ويندب للامام بعد فرأغه أن يتحول عن القبلة بحيث يعلم الداخل أنه ليس في الصلاة وهذا امر ادمن عبر بالقيام ويندب جعل يمينه للقوم ولو حال دعائه الا في مسجده صلى الله عليه وسلم لمن في مقابلة الحجرة الشريفة فيجعل يساره اليهم ثلاثاً يستدبر القبر الشريف ويندب لمن صلى على ميت في ذلك أن يجعل رأسه لجهة القبر أيضاً يخرج بما ذكرنا في المسجد من امام الحجرة وخلفها فهو كغيره من المساجد ونظر فيه بعضهم بان فيه مخالفة للادب أيضاً (قوله فللمأموم) أي الذي فرغت صلاته والا فان كان جالوسه مع الامام في محل جالوسه لو كان منفرداً كالتشهد الاول فله التطويل وان كرموا الا فليقيم فوراً بعد فراغ الامام من تسليمته فان مكث بعد هماز يادة على قدر جلسة الاستراحة المطلوب وهو بقدر ما بين السجدين أو بقدر ألقاظ الشهادتين كأمير بطلت صلاته وان كان عامداً عالماً والله أعلم

(باب)

بالتنوين لقطعه عما بعده ويجوز تركه على نية الاضافة للجملة بعده وعلى كل هو خبر لمخدوف أو عكسه والمذكور فيه شروط الصلاة وموانعها وأخره عما قبله مع ان الشروط تتقدم على الشروط اما لان الاعتبار فيها مقارنتها له أو اضعاف الموانع اليها وهي لا تصور تقديمها (قوله شروط الصلاة) هي جمع شرط بسكون الراء ويجوز فتحها ويجمع المفتوح أيضاً على شرائط واشراط ويقال له شريطة والشرط لغة العلامة وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والوجه ان يراد بالعدم في أوله ما يعنى عدم الصحة كالقادر على الطهارة وعدم الاجزاء كفاقد الطهورين وخروج به السبب فانه ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وخروج باخره المانع فانه ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته واخرجه بهذا أنسب من اخرجه باوله وقيد لذاته زاده ابن السبكي ليدخل الشرط المقارن

اذا مات بكى عليه مصلاة من الارض ومصد عمله من السماء ثم هذه العلة تقتضي أن ينتقل للفرض من موضع نفعه التقديم وأن ينتقل لكل صلاة بفتحهما من أفراد النوافل كالضحى والتراويح (قول المتن والافمينه) قال الاسنوى قد أطلق النووي في رياض الصالحين انه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات أن يذهب في طريقه وان يرجع في غير هاهو باطلاً في مخالفة ما هنا (قوله التسليمة الاولى) لكن يستحب للمأموم أن لا يسلم الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية (قول المتن فللمأموم الى آخره) أي ويسجد للسهو ان سها

(باب شروط الصلاة الخ)

(قول المتن شروط الصلاة) الشرط في اللغة الاكراه كافي شرح البهجة لا العلامة كافي الاسنوى والشرط

مكتوا حتى ينصرفن) للاتباع في مكث النبي صلى الله عليه وسلم والرجال معه لذلك رواه البخاري (وان ينصرف في جهة حاجته) أي جهة كانت (والافمينه) أي وان لم يكن له حاجة فينصرف في جهة يمينه لانها محبوبة (وتنقض القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى (فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (نتين والله أعلم) احوازا لفضيلة الثانية

(باب) بالتنوين (شروط الصلاة) وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست

للسبب أو المانع فإن لزوم الوجود للاول والعدم للثاني لمقارنة ما ذكره لآليات الشرط قال شيخ الاسلام ولا حاجة اليه وذكره ايضا لان قوله ما يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وصدوره عنه وخص الجلال المحلى ذلك القيد بشرط التعريف الثاني والوجه رجوعه لاوله أيضا ليدخل فقد الشرط المقارن لموجب كسالة فاقدا الطهورين فإن محتمل المحرمة الوقت لا لعدم اشتراط الطهارة والا لا يجب قضاءها فأمل وعد الموانع من الشروط مجاز أو حقيقة عرفية وهو ما مال اليه الامام الرافعي رحمه الله تعالى وهو أولى لصدق تعريف الشرط السابق عليه لان عدم العدم وجود وقولهم مفهوم الشرط وجودي يصدق عليه أيضا وما وجه به الاول من انه يلزم من جعل الموانع شروطا بطلان الصلاة بالكلام القليل ناسي لان الشروط لا يؤثر فيها النسيان مردود بان هذا ليس مما دخل في الشرط كما لم يدخل النجس المعفو عنه في طهارة الخبز فتأمل (قوله خمسة) أي بعدم عد الموانع شروطا والا فهي تسعة كما عدها شيخ الاسلام كذلك ولم يعدوا الاسلام والتمييزا ككتفاء عنهم ما بطهر الحدث ولا يرد بقاء طهارة المرتد لانه قطع في الدوام ولا طهارة نحو الولي لغير المميز كالصبي اطوافه لوجود الشرطين في التبة وانما اعتبرت من غير القاعل للضرورة ولانية الكافر في نحو الكفارة ونية الكافرة في الطهر من نحو الحيض لان الكلام هنا في نية التقرب لانية التمييز لم يعدوا العلم بالكيفية لانه غير معتبر مطلقا فان من اعتقد أن جميع أفعال الصلاة وأقوالها فرض محض صلاته مطلقا أو أن جميعها نفل لم تصح صلاته مطلقا أو أن بعضها فرض وبعضها نفل لم تصح صلاته ان لم يقصد بفرض نفلا والام تصح قال ابن حجر وسواء في هذا العايم والمتفقه وخصه شيخنا الرملي بالعايم ليخرج المتفقه وهو من عرف من العلم طرفا يتهدى به الى باقيه فلا بد فيه من معرفة الفرض من السنة حقيقة والام تصح صلاته (قوله أي العلم الخ) أشار الى ان المراد بالمعرفة ما يعم العلم والظن وأن في كلام المصنف مضافا عندنا وهو المقصود (قوله لم تصح) وان رقت في الوقت وهذا شأن كل ماله نية لتوقفها على الجزم بخلاف غيره كالأذان وفطر رمضان (قوله وسر العورة) وهي لغة النقص والمستقيم عن الاعين ولومن الجن والملائكة (قوله فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته) بخلاف العاجز عنه ويجب عليه ان تمام جميع أركان صلاته كركوعه وسجوده ولا إعادة عليه ومنه احتياجه لفرض سترته على نجس محبوس عليه أو تنجسها مع محجزه عن ما يغسلها به أو عن ثمن مثله أو أجرة مثله ويجب قطع ثوبه ان لم ينقص بقطعه قدر اذاعن أجرة ثوب يصلى فيه ولا نظر لمن ماء ولا غيره على المعتمد ولا يباع فيها مسكن ولا خادم (قوله وعورة الرجل) أي الذكر يقيناً ولو غير مبرز يطوف الولي به (قوله ما بين الخ) شمل البشرة والشعر وان خرج بالبدن عن العورة وقيل عورة الرجل سواء أذاعن فقط وخرج السرة والركبة فليست من العورة لكن يجب ستر الجزء الملامق منها لها التمام سترها الواجب وكذا عورته مع النساء المحارم وأمع الرجال مطلقا وأما مع النساء الاجانب فجميع بدنه وأما في الخلوة فسواء أذاعن (قائدة) السرة محل القطع والسر مثلت بفتح الراء العلامة ووجهه أشراط (قوله أي العلم بدخوله الخ) أي ليس المراد ما تصدق به العبارة الاولى من تصور حقيقته ونحو ذلك (قول المتن وسر العورة) هي في اللغة النقصان والمستقيم وسمى بها المقدار الآتي لقبح ظهوره (قول المتن وعورة الرجل) المراد به مقابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مبرز وان كان يجوز النظر الى عورة غير المميز لكن قائمة ذلك اذا أحرم الولي عنه فيجب الستري الطواف (قائدة) السرة الموضع الذي يقطع منه السر وهو الذي يقطع القابلة وفيه ثلاث لغات سر على وزن فعل وسرر بكسر السين وسرر يفتحها يقال عرفتك قبل أن يقطع منك ولا يقال سرتك لانها لا تقطع قاله الجوهري (قوله الخاقا لها بالرجل) يجمع ان رأسها ليس بعورة نعم يفتقان في أن لنا وجهان عورة الرجل القبيل والوبر خاصة وهذا لا يجري في الامة

منها (خسة) أو لها (معرفة الوقت) يقينا أو ظنا كما عبر به في شرح للمذهب أي العلم بدخوله أو ظنه كما عبر به في الرضة كاصلها فمن صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت (د) ثانيا (الاستقبال) على ما تقدم في فصله (د) ثالثا (ستر العورة) صلى في الخلوة أو غيرها فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته (وعورة الرجل) سرا كان أو عبدا (ما بين سرتي وركبتي) حديث البيهقي واذن زوج أحدكم أمته عبده أو أجبده فلا تنظر الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا الامة) عورتها ما بين السرة والركبة (في الاصح) الخاقا لها بالرجل والثاني عورتها كالخبرة الاراسها أي عورتها ماعدا الوجه والكفين

الاول هو ما يقطع منها (قوله عورتها) أي الامة في الصلاة وكذا مع الرجال المحارم والنساء وأما مع الرجال
 الاجانب فجميع بدنهما على ماسياتي في النكاح وفي الخلوة كالرجل كما قاله ابن حجر وقال شيخنا كالحرمة
 وسياتي ولو عتقت في صلاتها مكشوفة الرأس مثل لم تبطل ان كانت عاجزة عن سترتها أو سترتها فوراً بلا فعل
 كثير بلا استدبار قبله ولا بطلت وان جهت العتق ولو قال لها سيدها ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها
 فصلت مكشوفة الرأس صحت صلاتها مطلقاً وعتقت ان عجزت عن الستر والا فلا (قوله وكذا المبعضة) فصلها
 لان فيها وجهها انها كالحرمة مطلقاً كما في الاسنوي (قوله وعورة الحرمة) أي في الصلاة وقيل لبس باطن قدميها
 من العورة وأما عند النساء الكافرات فلا يبدو عند المهنه وأما عند النساء المسلمات والرجال المحارم كالرجل
 وأما عند الرجال الاجانب فجميع البدن وأما في الخلوة فكالمحارم وقيل كالرجل (تنبيه) عورة الخنثى
 الرقيق لا تختلف والخنثى الحر كالانثى الحر ابتداء وكذا دوماً عند شيخنا الرمي وخالفه الخطيب وشيخنا
 الزيادي وابن عبد الحق واعتمدوا أنه لو انكشف شيء منه من غير ما بين السرة والركبة بعد احرامه لم تبطل
 صلاته للشك بعد تحقق الانعقاد كما في الجمعة لو كان زائداً على الاربعين ثم بطلت صلاة واحد منهم وفرق شيخنا
 الرمي بان الشك هنا في شرط راجع لذاته وذلك في شرط راجع لغيره لا يجدي نفعاً لمن تأمله فراجع (فرع)
 يجوز التكشف في الخلوة لادنى غرض كتنديد وكس زاب وتنظيف وخوف غبار سواء المرأة أو الرجل ولا
 يجب ستر عورة الشخص عن نفسه مطلقاً الا في الصلاة لاجلها (قاعدة) قال الفقهاء لما كان للتمثيل بين يدي
 كبير من العباد يتجمل بظاهرة الثياب والبدن فيبين يدي رب العباد أولى وأحرى (قوله ما منع) أي جرم
 منع كاسياتي وجعل ماصدريه لاجل محبة الجلال لا يمنع من ذلك لتلا بر عليه نحو الظلمة ودخل في الحرم
 الحر للرجل وان حرم عليه بان وجد غيره ولو طيناً وحشيشاً ولا يلزمه قطع ما زاد على العورة منه ويقدم
 عليه النجس في غير الصلاة ويقدم غير الحرير فيها ولو نحو طين عليه كحرام ويقدم الحرير على المصنوب
 ومن الجرم خيمة خرقيها في عنقه وجب ضيق الرأس وحفرة كذلك وكذا أرض المصطجع أسبل فوقه ثوب
 قاله بعض مشايخنا ونوزع فيه لكن يذني الا كشفها قطعاً في باطن قدمي المرأة الواقعة ويكفي ارتخاء ذيلها
 على الأرض فان نقص حاله ركوعها بطلت صلاتها ويجب قبول عار به السترة واستئجارها وسؤالها ان
 يجوز الاعطاء ولو باجرة قدر عليها ولا يجب قبول هبتها ولا قرصها ولومن نحو طين فيهما ولا تنهما مطلقاً وحرم
 التصرف فيها بعد دخول الوقت ولا يصح لو وقع ولا صلاته عارياً ويحرم غصبها من مالها الا ان حوحر أو برد
 مضر (قوله ولو هو طين) فطين خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر لكان فلا اعتراض بان لو تخلص بالافعال
 وأنه يجب نصب طيناً خبر السكبان (قوله على جنازة) أي وأغبرها أو يمكنه ان تعلم ركوعه وسجوده في الماء بلا
 مشقة قال الخطيب وابن حجر وفي هذه الصلاة على البراءة بلا اعادة فان كان مشقة فكذلك عندهما بالاولى
 ويخبر في هذه عند شيخنا الرمي بين ما ذكره بين أن يصلي في الماء بالاماء أو بالخرق يسجد على البر ويعد
 الى الماء ولا اعادة فيهما أيضاً (قوله على فاقه الثوب) أي فاقد السترة ولو بغير الثوب وهي المراد به ويظهر
 أن يعتبر في محل فقد هما قيل في فقد الماء في التيمم فراجع (قوله ولا يكفي الخ) لكن يجب السترة بالثوب
 (قوله في حال خدمتها) أي قياساً على الحرمة (قوله وهو مفسر الى آخره) ولانها لو كانت من العورة ما وجب
 كشفها في الاحرام (قاعدة) صوت المرأة لبس بعورة على الصحيح فلا يحرم سماعه ولا تبطل الصلاة
 به لو جهزت والخنثى كالانثى رفاً وحرية (قول المتن ما منع) ماصدريه (قول المتن لون البشرة) أي بشرط
 أن يكون له جرم كما هو ظاهر وأما ما يصف الحجم دون اللون كالسراويل الضيقة فيسكرها لراة وهو خلاف
 الاول للرجل وفيه وجه ببطلان الصلاة (قول المتن البشرة) هي ظاهر الجلد والباطن يسمى ادمة (قول المتن
 ولو طين) أي ولو مع وجود الثوب

والرأس والثالث عورتها
 ما لا يبدو منها في حال
 خدمتها بخلاف ما يبدو
 كالرأس والرقبة والساعد
 وطرف الساق وسواء
 القنة والمذبرة والمكاتبه
 والمستولده وكذا المبعضة
 (و) عورة (الحرمة ماسوي
 الوجه والكفين) ظهرهما
 وبتنهما الى الكوعين
 قال تعالى ولا يدين زينت
 الا ما ظهر منها وهو مفسر
 بالوجه والكفين
 (وشروطه) أي الساتر
 (ما منع ادراك لون البشرة
 ولو) هو (طين وماء
 كدر) كان صلى فيه على
 جنازة وفي كل منهما وجه
 أنه لا يكفي في السترة لانه
 لا يعد ساتراً (والاصح)
 على الاول (وجوب التطين
 على فاقه الثوب) ونحوه
 والثاني لا يجب لما فيه من
 المشقة والتلوين ولا يكفي
 ما يدرك منه لون البشرة
 كالثوب الرقيق والخلط

المذكور عند عدم غيره ولومن الطين ولا تصح صلاته بدونه مع وجوده لانه المبسور وخرج بلون البشرة ما يحكي حجمها كالسراويل فلا يضر بل يجب الستر به وان كان مكروها وحده في المرأة وخلاف الأولى في الرجل والبشرة ظاهر الجلد ويقال لباطنه ادمه (قوله والماء الصافي والزجاج) لا يكفي وكذا لون الجبر والحناء ونحوهما (قوله فستر مضاف الى فاعله) فالعنى يجب أن يستر على الساتر وجوابه العورة ويجوز كونه مضافا الى مفعوله أي يجب أن يستر المصلى أعلاه وجوابه أي على عورته وجوانبها وهذا ان احتاج الى مضاف أولى مما قبله لا يخفى ويجب سترها حتى عن نفسه وان لم يرها هو كالأعمى أو لولم يرها غيره (قوله من جيبه) وكذا من كنه الواسع فيجب اراؤه ولو رؤيت منه بعد الارخاء لم يضر كافي كم المرأة الواصلة الى ذيلها بخلاف القصير انحو الرسغ (قوله في الاحسن) أي في الثلاثة أما الثالث فلعدم صلاحية بين فيه بعدم تعدده فلا فصيح مع صلاحيتها السكون وأما الثاني فلخفته ومقابل الاحسن فيه الضم ولا يجوز الكسر وأما الاول فلعدم مناسبة الواو المتولدة من اشباع ضمة الهاء والاصح في هذا الوجوب خلافا للعلب في تجويزه الكسر والفتح أيضا نظرا الى أنه قد يكون قبل الواو ما لا يناسبها (قوله من ذيله) أي في قيام أو ركوع أو سجود سواء أراها هو أو غيره لان نقص ثوبه بل انحوجع ذيله على عقبه فلو قال كان الخ كان أولى وله قصره لكونه في الحرر (قوله في القسمين) هما الجيب والذيل (قوله بحيث ترى) أي بحيث لو وجه الناظر نظرها اليها لراها على حالتها التي هو عليها سواء رؤيت بالفعل أم لا (قوله أصحها الاول) هو المعتبر وقال بعض مشايخنا ينبغي أنه ان قصد حال احواله انه لا يزره مثلا في جميع صلاته لم تنعقد نيته فليحمر (قوله له) أي يكفيه أخذ من مقابله فهو واجب يده ويكفيه يد غيره وان حرم ولا يجب على واحد منهما بهما مع الحرمة وظاهره يشمل ما لو كان البعض المكشوف قدر يده أو أكثر ولو جمع العورة وخص شيخنا الوجوب بالاول وفي العباب يجب على العاري وضع ظهر احدى يديه على قبله والاخرى على دبره ولم يررضه شيخنا واذا ستر يده سقط عنه وجوب وضعها على الارض في السجود بل لا يجوز له مراعاة الستر لانه متفق عليه بين الشيخين قاله البلقيني وتبعه الخطيب واعتمده شيخنا لزيادى وقال شيخنا الرملي بوجوب الوضع تبعا للروايات لانه الآن عاجز عن الستر ونقله عنه شيخنا في حاشيته وقال ابن حجر شيخنا بينهما تعارض الواجبين عليه ولو تعارض القيام أو الفاتحة مع الستر لنحو قصر الساتر فعلى ما ذكر من الخلاف قال شيخنا وستر العورة باليد خارج الصلاة كوقوفها (قوله والكلام في غير السواة) وهي ما ينقص مسها الوضوء وهي المراد بالقبل والظهر فيما بعده كذا قالوه وفيه نظر اذ ما ينقص في الدبر مستور بذاته والوجه ان يراد به ما يستر بالايدين فتأمل (قوله لانه للقبلة) أي أو بدلا كقصد المسافر المتنفل ومقتضى هنا تخصيص الحكم المذكور بالصلاة الآن تجعل مستندات للاقوال

(قوله أي الساتر) أي وليس الضمير عائدا على الشخص لفساد المعنى حيثئذ (قول المتن من جيبه) يقال جبت القميص أجببه وأجوبه اذا قورته (قوله بضم الراء) لمكان الضمير (قوله لم يضر ذلك) أي لان العادة لم تجر رؤيته من أسفل (قوله في القسمين) هما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح من ذيله (قوله أصحها الاول) وجه الثاني ان الساتر اما شعر لحيته أو رأسه والتصاق صدره بموضع ازاره عند الركوع والستر ببعض الانسان لا يصح على وجهه يأتي ومذكور الاول صحة الستر ببعضه كذا في الاسنوى (قول المتن تعين لهما) ولا يأتي الوجه القائل بعدم استعمال الماء الغير الكافي للطهارة لوضوح الفرق نعم لنا وجه أنه لا يتعين للسواتين لا شتر اك الجميع في وجوب الستر صرح به الاسنوى وسيصرح به الشارح في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب الى آخره (فائدة) ليس للعاري أخذ ثوب من ماله كقهره ويلزمه قبول العارية لا الهبة نعم يتجه الوجوب في الماء الكدر والطين والثوب النجس كالعدم بخلاف الحرير فإنه يجب لبسه

بينهما لتعارض المعنيين والمعنى أنه يجب أن يستتر به قبله وقيل بدبره وقيل أيهما شاء وسواء الرجل والمرأة في المسكتين ومنهم من حكى بطل الوجوب فيهما الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فيهما إلى غير السواتين وفي الثانية (١٧٩) على الوجه الأول إلى الله بروطى

الثاني إلى القبل لم نصح صلاته كما يفهم من شرح للذهب وعلى الاستحباب نصح (د) رابع الشروط (طهارة الحدث) فالولم يكن متطهرا عند إحرامه لم تعتد صلاته وإن أحرم متطهرا (فان سبقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كولو تعمد الحدث (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (يبني) بعد الطهارة على ما فقهه منها لعنقه بالسبق بخلاف المتعمد ويلزمه أن يسبى في تقريب الزمان وتقليد الافعال ما أمكنه وما لا يستغنى عنه من الذهاب إلى الملة واستغائه ونحو ذلك فلا بأس به ويشترط أن لا يتكلم الا اذا احتاج اليه في تحصيل الماء وليس له بعد نظيره أن يعود إلى الموضع الذي كان يسبى فيه ان قدر على الصلاة في أقرب منه الآن يكون اما ما لم يستخاف أو ما مائة صد فضل الجماعة فلهما العود اليه كذا في الروضة كاصلا والمراد في الامام اذا انتظره المأمومون وفي المأموم اذا

(قوله وسواء الرجل والمرأة) وكذا الختني والمراد بقوله أكتا الرجل والنساء فان كفى أحدهما قدم آلة الرجل بحضرة النساء وعكسه والاختير وهذا يقتضى عدم التخبر في الواضح فراجعه ولو تعرض جمع فينبى تقديم الحرة ثم الرقيقة ثم الختني ثم الحر ثم الرقيق ثم الامرد ثم الرجل ويقدم من يستتر جميع عورته ولو رجلا على من يستتر بعضها ويقدم المصلى على الميت عليه ثم بعد فراغ الصلاة يكفنه به هكذا ذكره العلامة ابن قاسم (قوله متطهرا) ليس قيدا من حيث الحكم ففقد الطهورين ودأثم الحدث في غير حدته ما دام كذلك وانما قيد به لعله القول الآخر (قوله فان سبقه) وكذا الواو كره عليه أما لو نسبته فتبطل اتفاقا كولو تعمد قاله شيخنا الزياى وكشيخنا الرملى ويثاب التامى وغيره على ما لا يتوقف على نية كالأذى والقرأة في غير الخنب وعلى قصد العبادة ويندب لمن أحدث في الصلاة أن يأخذ بأفقه ليوم الناس أنه عرف للآياتم الناس بالوقعة فيه وكذا كل من ارتكب ما يوجب الوقعة فيه حديث ورد في ذلك (قوله بقصد فضل الجماعة) قال الاسنوى فالجماعة عنده مطلقا والمفرد والامام المستخلف كذلك فتأمل (قوله وتعد دفعه) أى فيهما والفاؤه في الثوب أيضا كإسباني وخرج بذلك نجاسة جافة ألقاها حالاً ورطبة وأتى ثوبه بها من غيره من ولا حل فيها فلا تبطل نعم ان لزم تمجس مسجد في القاء الرطبة واتسع الوقت حرم الفاؤها وتبطل صلاته (فرغ) بحرم تنجيس بدنه أو ثوبه في غير الصلاة بغير حاجة ويعنى عن ذرق طير في فراش أو ارض ان عمت الباوى به بشرط عدم رطوبته في أحد الجانبين وعدم مكان خال منه وعدم تعمد وطئه ولا يلزمه التحفظ في مشيه ولا جلوسه ولا سجوده فان تبين أنه واقف مثلاً عليها وجب التحول حالاً فان لم يجد مكاناً خالياً منها بطلت صلاته قاله شيخنا فراجع فان الوجه خلافه (قوله في الحال) قال شيخنا ومنه الغسل كمنقطة

(قوله والمعنى أنه يجب إلى آخره) أى فالخلاف في الوجوب بل في الصحة أيضا (قوله في المسكتين) هما وجوب ما يكفي السواتين ووجوب ما يكفي أحدهما وقوله فيهما الضمير فيه وفي قوله قبله فيهما راجع للسواتين (قول المتن فان سبقه) هذا قد يخرج به تعمد اخراج باقية لكن حكى العراقيون عن النص أنه لا يضر أى تقر بها على القديم لان طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثاً آخر كان الحكم كذلك وكذا صححه في شرح المذهب تقر بها على القديم لكن صحح في التحقيق البطلان تقر بها عليه أيضا انتهى (قوله كولو تعمد) أى فانها تبطل قطعاً ولو كان ناسباً للصلاة وأما المكروه في البيان أنه على القولين قال الاسنوى والمتجه أنه ان لم يحدث منه فعل كان ألتى على امرأه فان يكون كالسابق وان حدث منه فعل نقض قطعاً كالسأهى (قول المتن وفي القديم يبنى) أى ولو كان أكبر (تنبيه) لو سبقه في الركوع وفرعنا على القديم قال الصيدلانى يعود اليه وفعل الامام فقال ان سبقه قبل الطمأئنة عاد اليه أو بعدها فالظاهر عدم العود اليه لان ركوعه قدم قال الرافعى بعد حكاية ذلك ويجوز أن يجرى كلام الصيدلانى على اطلاقه كي ينتقل من الركوع الى الركن الذى بعده فان الانتقال واجب والله أعلم (قوله كذا في الروضة كاصلا) يشير بهذا إلى شئ ذكره النووى في التحقيق يخالف هذا قال الاسنوى الصواب هو المذكور في التحقيق ان الجماعة عنده مطلقاً فيدخل المفرد والامام المستخلف (قول المتن لم تبطل) أى بلا خلاف قال الامام والقياس مخير على القولين انتهى ومدركه النظر الى أن تلك اللحظة من الصلاة وقد سبقه الى ذلك العراقي شارح المذهب لا بما ذكرناه (قول المتن بطلت) حله السبكي على ما لو دخل ظامسعة الوقت فان قطع بانقضائها قبل الفراغ فالمتجه عدم الاعتقاد انتهى وفيه نظر حيث أمكن الغسل في الصلاة قبل

لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بان يكون في الصف الاخير لم يسبأنى في كراهة وقوف المأموم فردا (ويجربان) أى القولان (في كل مناقص) أى منافع الصلاة (عرض) فيها (بلا تعصير) من المصلى (وتعد دفعه في الحال) كان تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج الى غسله لعدم الضرر عما تنجس به فتبطل صلاته في الجديد وبينى في القديم على ما فقهه منها (فان أمكن) الدفع في الحال (بأن كسفته

رجح فسفرى الحال) أو تنجس ردؤه فالقاء في الحال (لم تبطل) صلاته ويستقر هذا العارض (وان قصر بان فرغت مدة خف فيها) أى في الصلاة فاحتاج الى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعاً لتقصيره حيث افتتحها وبقية المدة لا تسعها (د) خامس الشروط (طهارة التنجس) (١٨٠) في الثوب والبدن والمكان) فلا تصح الصلاة مع التنجس الذي لا يعنى عنه في واحد

منها (ولو اشتبه طاهر ونجس) من نوين أو يتبين (اجتهد) فيها للصلاة قال في المحرر كافى الاوانى أى جواز ان قدر على طاهر ييقن ووجوبه ان لم يقدر عليه كما قال في شرح المهذب ومن القدرة عليه أن يقدر على ماء يغسل به أحدهما ولو صلى فيما ظنه الطاهر من التوئين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديده الاجتهاد في الاصح ذكره في شرح المهذب والتحقيق فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الاصح ذكره في الروضة كاصلها فيصلى في الآخر من غير اعادة كما لا يجب اعادة الاولى ومقابل الاصح يصلى هريانا وتلزمه الاعادة ذكره في شرح المهذب ويقاس بالتوئين فيما ذكر اليتان ويقال فيهما في مقابل الاصح يصلى في أحدهما ويبعد ولو اجتهد في التوئين فلم يظهر له شيء صلى هريانا وتجب الاعادة ذكره في الروضة (ولو نجس بعض ثوب أو بدن

بول وهو بجانب نهر فلا تبطل صلاته (قوله ربح) ليس قيداً بل الحيوان ولو آدمياً كذلك وتبطل بكشفه عورة نفسه مطلقاً ولو سهواً أو نسياناً أو باكره غير له على كشفها وكذلك لو أكرهه على الانحراف عن القبلة لندرة الاكراد فيها بخلاف ما لو دفعه فأحرفه عنها أو ضايقه كذلك ان عادحاً لا فيها (قوله فالقاء في الحال) أى على ما تقدم ومنه خروج الدم بشحوف قد حيث لم يلوث ما لا يعنى عنه فيه (فرج) لا تبطل ببلوغ العقرب بخلاف الحية (قوله على القولين) أحدهما الاول كما تقدم في الطهارة (قوله لتقصيره) ظاهره أنه افتتحها عالماً بقصر المدة وقال السبكي وشيخنا الرملى اذا علم بانقضاء المدة قبل فراغها لم تنعقد من الابتداء وشمل ما ذكره ما لو كان واقفاً في ماء وهو كذلك لضرورة الحكم بالحدث قبل الغسل وفارق دفع التنجس حالاً فيما صر به لم تعد صلاة مع حدث بلاعادة نعم لو أحرم من النفل المطلق بقدر لا تسعه المدة صح إحرامه على الوجه لا مكان اقتصره على قدر ما تسعه منه (قوله والبدن) أى ولو داخل عينه أو أذنه أو فمه (قوله مع النجس) أى وان جهله ويجب على من رآه اعلامه به (قوله من نوين أو يتبين) وكذا من بدنين كأن تنجس بدن واحد من ثلاثة واشتبه في كل اثنين مع الثالث ما في البيتين أو التوئين مما ذكره الشارح (قوله على ماء يغسل به أحدهما) واذا غسله بالاجتهاد فله الصلاة فيهما ولو مجموعين ولو خفيت النجاسة في مكان كبيت وجب غسل كله ان ضاق عرفاً ولا فلا وله الصلاة في كله ولو بغير اجتهاد الا قدر موضع النجاسة ومن هذا يعلم أن الشك في النجاسة لا يضر في صحة الصلاة ابتداءً ودواماً ومنه ما لو وضع يده المبتلة على محل مشكوك في نجاسته فلا يحكم بنجاسة يده ولا يلزم غسلها وله أن يصلى بحاله ولو كان في أثناء الصلاة لم تبطل بالاولى للشك بعد تحقق الانعقاد وما في شرح الروض من البطالان في هذه وفي غيره من البطالان فيما لو نقل رجله وهو في أثناء الصلاة الى محل مشكوك في نجاسته مبنى على البطالان بالشك وتقدم ضعفه واعتماد شيخنا الرملى له فيهما فيه نظر وان وافقه غيره عليه نعم ان كان البطالان لتردده في بطلان نيته أو في بطلان صلاته فهو ممكن مع النظر فيه لالغاء هذا التردد كما في الشك في التقدم على الامام وكفى الشك في حدثه غير ذلك فراجع ذلك وحرره (قوله لم يجب تجديده الاجتهاد في الاصح) أى لان الدليل هنا غير محقق للتغير وبهذا فارق وجوب تجديده في القبلة والاوانى (قوله عمل بالاجتهاد الثاني) أى كفى القبلة وكفى الاوانى اذا غسل

فراغ المدة (قول المتن وطهارة التنجس) قال الرافعي النجاسة قسمان قسم لا يقع في مظنة العذر والعفو وقسم يقع فيهما أما الاول ثم ذكر ما هنا الخ واعلم انه ورد الامر بالطهارة في اللباس والبدن والمكان والامر بالشيء يفيد النهي عن ضده والنهي في العبادات يقتضى الفساد ولو صلى بنجس لم يعده بطلت لانه من باب خطاب الوضع بدليل تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقيل يعذر الجاهل بالنجس نظراً الى أنه من قبيل المناهي بدليل تنزهه من البول ونحوه والجاهل يعذر في خطاب التكليف وستأتى هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قبيل الفصل الآتى (قول المتن في الثوب) لقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الحيف واذا أدبرت اغسلي عنك الدم وصلى وقوله في حديث الاعرابى صبو عليه دتو بامن ماء الحديث الاول للثوب والثاني للبدن والثالث للمكان (قوله من نوين) زاد الاسنوى أو بدنين وانما اقتصر الشارح على ذلك تبعاً للرافعي رحمه الله (قول المتن ولو نجس) يجوز فيه فتح الجيم وكسرهما

(قوله)

وجهل ذلك البعض في جميع الثوب أو البدن (وجب غسل كله) لتصح الصلاة فيه

اذا اصل بقاء النجاسة مابقي جزء منه بلا غسل ولو أصاب شيء رطب بعض هذا الثوب لم يحكم بنجاسته لانا لا نتيقن بنجاسة موضع الاصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلاً وجعل وضعها وجب غسل مقدمه فقط (فالوطن) بالاجتهاد (طرقاً) منه النجس كالكسب واليد (لم يكف غسله على الصحيح)

لان الواحد ليس محلاً للاجتهاد ومقابله المز يد في الحرر على الشرح يجعل الواحد باعتبار أجزائه كالمعدد وفي الشرح ولو اشتهب مكان من بيت
أو بساط لا يتحرى في الاصح أي لم يجزى التحري كما عبر به في الروضة وفي شرح (١٨١) المذهب لو أخبره ثقة بأن البس هذا

السك مثلاً يقبل قوله في كفى
غسله (ولو غسل نصف
نجس) كشوب (ثم باقية
فلاصح أنه ان غسل
مع باقية مجاوره) من
المفسول أولاً (طهره
والا) أي وان لم يغسل
المجاور (فغير المنتصف)
بفتح الصاد يطهر والمنتصف
وهو المجاور نجس لملاقته
وهو رطب للنجس والثاني
لا يطهر بذلك لانه نجس
بالمجاور مجاوره وهلم من
النصفين الى آخر التوب
وانما يطهر بنفسه دفعة
واحدة ودفع بأن نجاسة
المجاور لا تتعدى الى ما بعده
كالمن الجامد ينجس
منه ما حول النجاسة فقط
(ولا تصح صلاة ملاق
بعض لباسه نجاسة وان
لم يتحرك بحركته)
كطرف عمامته المتصل
بنجاسة من غير حركة
أومعها (ولا قابض طرف
شئ) كحبل (على نجس
ان تحرك) ذلك الشئ
الكائن على النجس
بحركته (وكذا ان لم
يتحرك بها) (في الاصح)
لانه حامل لمتصل بنجاسة
في المسائل الاربع فكانه
حامل لها ومقابل الاصح
في الرابعة يقول ليس محلاً

اعضائه بين الاجتهادين اذ ليس فيه نقض اجتهاد باسخر لانه بفصل اعضائه من ماء الاجتهاد الاول في المياه
وبترع الثوب الذي صلى فيه بالا جتهاد الاول هنالم يجمع بين مقتضى الاجتهادين لان اتصال الاجتهاد الاول من
الثاني ولو لم يغسل اعضائه بين الاجتهادين أو صلى هنابالثلث لم تصح صلاته لاجتماع مقتضى الاجتهادين
عليه وبذلك علم أن ما هناسا وما في المياه فالفرق بينهما كما في كلام بعضهم غير مستقيم فتأمل (قوله لان
الواحد) أي حالة الحكم عليه بالنجاسة ولو شققت نصفين مثلاً لم يجز الاجتهاد فيهما لاحتمال انقسام النجاسة
فيهما فقول بعضهم لو فصل كما جاز الاجتهاد بحمل على ما اذا علم عدم انقسامها ولا يتقيد بالسك فتأمل (قوله
بالاجتهاد) ونسباً في الاحتراز عنه بقوله في شرح المذهب لو أخبره الخ (قوله ولو اشتهب مكان من بيت أو بساط)
أشار بذلك الى أن قول المنتصف فيما تقدم بعض ثوب أو بدن ليس قبيحاً فيجب غسل كله أيضاً لكن ان ضاق
عرفاً الخ ما تقدم (قوله لم يجز التحري) أي فيحرم فهو بفتح أوله من الجواز لاضمه من الاجزاء كما قاله
الاسنوي قال شيخنا والحكمة من حيث العمل بالاجتهاد لان حيث ذاته فراجعة (قوله ولو غسل) أي
بالص في غير اجابة ما بالص فيها فلا يطهر الا بغسل كله دفعة كما قاله شيخنا الرمي لان ما لم يغسل منه ملاق
للماء القليل في الاجابة مع عدم المشقة وهذا فرق غسل الاناء المنتجس نعم ان غسل النصف الثاني مع
مجاوره الذي هو المنتصف في الاجابة جارية فكذا (قوله نصف نجس) أي منتجس كله يقينا
أو بعينه واشتبه لكن في نجاسة الماء اذا غسل بعضه في اجابة بالص الخلاف السابق في المنتجس بالشك
(قوله فغير المنتصف) أي جانباه وهما غير المجاور لهما (قوله لا تتعدى الى ما بعده) أي من بقية الثوب
المفسول فلو وقع في مانع أو ماء قليل نجسه أو مسه أو مسع رطوبة تنجس ما مسه به (قوله بعض لباسه) وكذا
محموله وبدنه (قوله وان لم يتحرك بحركته) وفاق محبة السجود على ما لم يتحرك بحركته بأن المعتبر
هنا الاتصال بالنجس وهناك كون السجود على قرار (قوله ولا قابض) أي حامل ولو بلا قبض كوضعه على

(قوله لان الواحد ليس محلاً للاجتهاد) بل لو فصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضاً لاحتمال أن تكون النجاسة على
موضع الشئ نعم ان كان صوراً فالمسئلة اصابة النجاسة لموضع متميز كالسك ثم عرض اشتباهه بالسك الآخر فهنا
يجوز الاجتهاد بعد فصل أحد السكمين (قوله وفي الشرح الى آخره) موقع هذا الكلام عما قبله التعرض للبيت
والبساط (قول المتن ولا تصح صلاة ملاق) قال في الروضة ولو صلى في موضع نجس نجس فيه مثلاً وتعارض
ستر العورة وتغطية المحل فقام ثوبه وصلى عرياً ولا إعادة على أظهر القولين والثاني يصلي على النجاسة ويعيد
انتهى وعبرة الاسنوي هنالحو نجس في موضع نجس وجب عليه أن يصلي ويتحامل قدر الممكن ولا يجوز
أن يضع جبهته على الارض بل ينحني الى السجود الى القدر الذي لو زاد عليه أصاب النجاسة ثم يعيد كذا
في شرح المذهب انتهى (قول المتن بعض لباسه) يفهم حكم البدن بالاولى (قول المتن وان لم يتحرك
بحركته) أي لانه معدود من لباسه فصار كذيل قيصة الطويل الذي لا يرتفع بارْتِفاعه فانه لا تصح الصلاة مع
تنجس الذيل المذكور واستشكل السبكي ذلك بصحة السجود عليه قال وهو يحتاج الى دليل (قول المتن
ولا قابض طرف شئ الى آخره) مثل القبض الشديد في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الاسنوي ولو كان طرف
الحبل ملقاً على ساجور كلب أو مشدود بالساجور وهو الخشبة التي تجعل في عنق الكلب فوجهان مرتبان
على مسئلة الكتاب وأولى بالصحة لان بين السكب وطرف الحبل واسطة ولو كان طرف الحبل على موضع
ظاهر من حمار عليه نجاسة فعلى الخلاف في الساجور وأولى بالصحة لان الساجور قبيح من توابع الحبل
وأجزائه ذكره الرافعي ومصحح في أصل الروضة البطلان في المسئلتين قالت فرض الارشاد المسئلة بما لو شد

لا طرف المتصل بالنجاسة بخلاف طرف العمامة المتصل بها لانه من ملبوسه (فلا وجه له) أي طرف الشئ الكائن على نجس (فتخرجه
صحت) صلاته (مطلقاً) أي سواء تحرك بحركته أم لا

عاققه ولو اتصل نحو الحبل بطاهر متصل بنجس كأن كان على ساجور كلب وهو ما يجعل في عنقه أو على ظهر دابة بها نجس في محل آخر أو على محل طاهر من سفينة فيها نجس فإن لم يكن مشدودا به لم يضر مطلقا ولا بطلت نعم إن لم تنجر السفينة بجزء من الحبل أو الشخص بأن لم يكن فيها معا أو في أحدهما فوثة تنجر بها عرفا في بر أو بحر لم تبطل ولو حل طرف حبل مربوط بتدوير به حبل سفينة فيها نجس متصل به فينتجه أنه إن كان بين الحبلين ربط بطلت والا فلا فراجع (فرع) لو حبس على محل نجس لزمه أن يصلي فيه بالأيام وينخفض في سجوده إلى حيث لو زاد لمس النجس وتلزمه الإعادة نعم إن كان معه ما يفرشه على النجس ولو سائر عورته فرشه عليه وجوبه باصلي عار يؤولو بحضرة من يحرم نظره ويجب عليهم غص بصرهم ولا إعادة عليه كما مر (قوله ولا يضر الخ) نعم يكره أن يقرب منه بحيث يعد محاذياله عرفا ومثل صدره ظهره وبقية بدنه من سائر جهاته ولو قال يحاذي شيئا من بدنه أو ملبوسه اشمل ذلك (قوله ولو وصل) أي المكاف المختار العائد إلى الملوغ غير معصوم خلافا لابن حجر لانه معصوم على نفسه كما مر في التيمم (قوله واحتياجه) بنحو خلل في العضو أو مبيح نجس (قوله لفقد الطاهر) أي لعدم القدرة عليه في محل يجب طلب الماء منه في التيمم في وقت ارادة الوصل ولا عبرة بوجوده بعده كالأعيرة بوجوده عظم الآدمي ولو حرى بالانه ممنوع من الوصل به مطلقا لا احترامه (قوله الصالح للوصل) أي وليس النجس أصلح منه والا كعظم كلب لقول أهل الخبرة أنه أرفق العظام لعظم الآدمي فقال الاسنوي انه بعدنرفيه ورافقه شيخنا كاختطاب وخالفهم شيخنا الرملي (قوله فعنوز) أي فيعطى حكم الطاهر مطلقا فلا تبطل صلاته حمله ولا يتنجس مانع به ولا جامد بمس مع رطوبة وإن لم يكتس لحا أو جلدا كإسباني ومثل هذا ما لوفعه غير مكاف كصبي ومكره ولا يلزمه نزع به كماله (قوله وليس عليه نزع إذا وجد الطاهر) وهو المعتمد بل يحرم أن خيف منه ضرر كما يأتي (قوله أي وجده) يعني إذا كان الطاهر الصالح موجودا مقدورا عليه فيما تقدم وقت الوصل بالنجس وإن فقدته بعده (قوله وجب عليه) ولو حاضرا ولو بعد الوصل أو جهن لكن بعد افاقته نزع ذلك النجس ومثله المحترم سواء اكتفى لحا أو جلدا فيه ما أولا لكن مع أمن الضرر لأن حكم التعدي مستمر عليه وبذلك فارق ما في التهمة لانه دوام وإذا امتنع من نزع بنفسه نزعها لحا كم قهر عليه ويؤخذ من العلة المذكورة وجوب النزع على الكافر إذا أسلم دون المكروه كالصبي كما تقدم (قوله والاصح) أي عند خوف

طرف الحبل بالساجور أو الجار فأفهم إن الالتقاء بخلافه قال شارحه وقول الحاذي لا ساجور كلب أي لا حبل لقي ساجور كلب فلا تبطل أيقنوا صورة الشد والراجع فيها البطلان وجهه على ملاقاته بدون شد خلاف الظاهر انتهى وهو يخالف كلام الاسنوي وقوله الكائن على النجس أي فالمضر تحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا إن لم يتحرك بحركته أي قياسا على مسئلة طرف العمامة (قوله لعدم الحبل له) فأشبهه بالوصل على بساط طرفه متنجس أو تحت البساط نجاسة (قول المتن يحاذي صدره) الخلاف جاريا يحاذي شيئا من بدنه كافي أصل الروضة سواء الركوع وغيره وهو يؤهم جريانه في الأعلى والجوانب قال الاسنوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري انه يكره استقبال الجدار النجس أو المتنجس (قول المتن ولو وصل عظمه الخ) حكم الوشم كالوصل وكذا الوخايط جرحه بخيط نجس ونحوه ولو وصل جوفه محرم نجس أو غيره ولو مكره هادجب عليه أن يتقياه (قوله وقضية ما في التهمة الخ) فان قلت يلزم إذا اتحاد الشقين قلت فيدفع بأنّه على هذا يحتمل أن يكتفى بأى ضرر وإن لم يرتق إلى مبيح التيمم أو يقال قوله الآتي قيل وإن خاف لا يأتي هنا فافترق (تنبيه) لو كان الوصل بالنجس أمرع انجبارا من الطاهر فيحتمل أن يكون ذلك عن درا (قوله وهو ما يبيح التيمم) منه بقاء البرء (قوله رعاية لخوف الضرر) أي ولان النجاسة يسقط حكمها عند خوف الضرر كما كل الميتة كذا قالوه ولك أن تقول يشكل عليه منع المضطر

لعدم الحبل له (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح) لعدم ملاقاته له والثاني يقول المحاذي من مكان صلاته فتعبر بطهارته (ولو وصل عظمه) لانكساره واحتياجه إلى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (فعنوز) في ذلك فتصح صلاته معه وليس عليه نزع إذا وجد الطاهر كافي الروضة وأصلها وقضية ما في التهمة انه يجب نزع إن لم يخف منه ضررا (والا) أي وإن لم يفقد الطاهر أي وجده وجب عليه (نزع) أي النجس (إن لم يخف) من نزع (ضررا ظاهرا) وهو ما يبيح التيمم كتلف عضو فلا تصح صلاته معه (قيل وإن خاف) ذلك وجب عليه نزع أيضا لتعدي به بوجهه والاصح عدم الوجوب رعاية لخوف الضرر (فان مات) من وجب عليه التيمم قبله (لم يزع) منه

الضرر وعدم الوجوب قال شيخنا بل يحرم النزح كافي الميت الآتي (قوله أي لم يجب النزح كافي المحرر) ولو قال لم يجب النزح كما هو مفاد عبارة المصنف لو افاق المعتد وكان أولى من حله على عبارة المحرر ونصح الصلاة عليه وغسله وإن لم يكن جلدًا ولا لحًا (قوله لا يلقى الخ) هذه علة المرجوح ونظر وافيه بأن الأجزاء يوم القيامة ترد إلى أصحابها وأجيب بان المراد لقي ملائكة الله في القبر والمراد أول أحوال قدمه على الله (فروع) كل ما مر من أحكام الوصل يجري في الوشم وخياطة الجرح بخيط نجس والتداوي بنحو دهن نجس فيحرم فعله على مكاف مختار عام عالم بالتحريم بغير عذر ولو حاشا ورفيقا ونجس أزالته عليه مع عدم الخوف ولا تصح صلاته معه وينجس مالا قاه مالم يكن جلدًا ولو رفيقا ويجب على من أكل حراما أو شربه تكثير قال شيخنا ولو لعن كراه أن يتقايها مع عدم خوف الضرر من صلاته معه بحجة لانه في معدن النجاسة بخلاف نحو الوصل كما مر ويحرم استعمال شيء من أجزاء الأدمى ولو مهدرا كما مر وأما الخطاب وصبي نحو الشعر والنقش ونظير نفخ الصابغ ونحوها الوجه ونحوها الشعر فحرام بالنجس مطلقا وكذا بالسواد اللحية الرجل المحارب لأرهاب العدو وكذا بغير السواد إن منع منه حليل والأفلاجوز لكن مع الكراهة في الخلية ومنع الندب بنحو الحناء في نحو يد المرأة ولحية رجل ويحرم أخذ شعور نحو اللحية والحواجب ووشر الأسنان أي ترقيقها بنحو المبرد ويكره تنف الشعر ولو من لحية رجل وأخذ شعرا للرقبة وقص اللحية ويجوز عجن نحو مرجين ولورط بالفرس والأفحرم وكما حرم فعله نجس أزالته فوراً (قوله ويعني عن محل استجماره) وكذا عما يلاقيه من البدن والثوب غالباً عادة ولو بركباً وجلس ولا يضر عرق المحل وسيلانه إلا أن جاوز صفحة أو حشفة فيجب إزالة الجميع وعلى هذا يحمل التناقض في الروضة وغيرها (قوله في صلاته) بخلاف غيرها كتنجس مائع أو ماء قليل وقع فيه نجس قاله شيخنا ومقتضى هذا عدم العفو في الطواف والوجه خلافه (قوله ولو جل مستجمراً بطلت) وكذا لو جل حائله وكالحل القابض على ثوبه أو يده أو عكسه وكالمستجمر كل ذي نجاسة ولو معفوا عنها كحيوان من نجس المنفذ وصبي بثوبه أو بدنه نجس أو غير مستنجج وبيضة استحال دما وعنفود استحال باطنه فخراميت وميتة ومذكاة ولو من نحو سمك ومنه من وصل عظمه بنجس قاله شيخنا وهو يشمل ما لو كان لعن أو أكل كفتى جلدًا أو لحافاً في عمومهم وقفة فراجع ومنه ما خبر بسرجين عنده شيخنا الرمل وخالفه العلامة الخطيب قال بعضهم ومنه ما وقعت فيه ميتة لادم لها سائل وفيه نظر لانه باق على طهارته إلا أن يحمل على ما لو حله وهي فيه فراجع (فروع) يحرم انغماس مستجمر في نحو ماء قليل لتنجسه به وبذلك فارق غمس نحو الدباب ونحوهم الجماعة مع استجمار أحد الزوجين ولزوجه منعه وأجازه بعضهم لنحو مسافر اه (قوله وطين الشارع) وكذا ماؤه والمراد به محل المرور (قوله التيقن نجاسته) ولو نجس عدل مالم يتميز عن النجاسة والأفلاحي عنها وشملت نجاسة الطين ما لو كانت من مغلظ ولومن دمه وهو كذلك (قوله يعني عنه) أي في الصلاة ونحوها كما قاله شيخنا الرمل في هذا جميع المعفوات الآتية وخروج به نحو الأكل والشرب والماء القليل والمائع ودخول المسجد وتلاوته فلا يعني في شيء من ذلك وقال ابن حجر ينبغي العفو عما يشق الاحتراز فيه من ذلك كإخراج مائع من ظرف ويجري ذلك في جميع ما يأتي وسواء أصابه الطين المذكور من شارع أو من شخص أصابه أو من محل انتقل إليه ولومن نحو كعب انتفض كما مال إليه شيخنا آخر ألا يكلف التحرز في صوره العاصي منها فلتشترط التوبة (قوله لعدم الحاجة إلى آخره) هذا التعليل اقتصر عليه المذهب وشرحه وذكر الرافعي تعليلاً آخر وهو أن في النزح مشقة وهتكاً لحرمة الميت قال وقضية هذا التعليل حرمة النزح كما إن قضية الأول الجواز (قول المتن مستجمراً) مثله لو جل شخصاً عليه نجاسة معفوها وطهرها من نجس لمنفذ قال في شرح الإرشاد وأما فيه نجاسة لادم لها سائل وإن لم يصبر حوايه

أي لم يجب النزح كافي المحرر
(على الصحيح) لعدم
الحاجة إليه بزوال التكليف
والثاني يجب النزح لثلا يلقى
الله تعالى حاملاً لنجاسة
تعدى بحملها وسواء في
وجوب النزح في الحياة
أو الموت أكتفى العظم
للحم أم لم يكنه وقيل إن
أكتسبه لا يجب نزحه
(ويعني عن محل استجماره)
في صلاته رخصة (ولو جل
مستجمراً) في الصلاة
(بطلت في الأصح) إذ لا
حاجة إلى حله فيها والثاني
لا تبطل للعفو عن محل
الاستجمار (وطين الشارع)
التيقن نجاسته يعني عنه

عنه ولا المدول الى مكان خال منه (قوله عما يتغير) اي عن القدر الذي يشق الاحتراز عنه وهو ما لا ينسب صاحبه الى سقطة أو كبر أو قلة تحفظ (قوله ويختلف) أي العفو في الطين المذكور يفي في حق الاعمي ما لا يفي في حق البصير (فرع) مياه الميازيب والسقوف ونحوها يحكم بطهارتها وافتي ابن الصلاح بطهارة أوراق تبسط رطبة على الحيطان المعمولة بالرماد النجس فراجع (قوله ويفي) أي في الصلاة فقط أو فيها وغيرهما ممر على ممر (قوله عن قليل دم البراغيث) ومثله فضلات ما لا نفس له سائلة قال شيخنا عميرة ومثله بول الخفاش كما في شرح شيخنا ورجح العلامة ابن قاسم العفوع عن كثيره أيضاً قال وذرقه كبوله وقال تبعه ابن حجر وكذا سائر الطيور ويفي عن ذرقها وبولها ولو في غير الصلاة على نحو بدن أو توب قليلاً أو كثيراً رطباً وجافاً قليلاً أو كثيراً المشقة الاحتراز عنها فراجع مع ما ذكره في ذرق الطيور في المساجد فانه صريح في مخالفتها ممر عن شيخنا الرمي من عدم العفو مطلقاً في غير نحو الصلاة والعفو مطلقاً فيها فالوجه حل ما هنا فيها على ما قاله فتأمل وحرر (قوله وونيم الذباب) هو رونو وهو عطف على دم البراغيث والمراد القليل عند الرافعي وبوله كذلك ان كان له بول ولعل تعبيرهم بالبول في الطيور ان وجد والا فالشاهد عدمه والذباب مفرد على الاصح وجهه ذبان وأذبة كغراب وغربان وأغربة (قوله في التوب والبدن) سواء الخفاف والربط بعرق أو غيره ولا يخرج من العفو ملاقاة لا جنبي يشق الاحتراز عنه كاه وضوء أو غسل أو ماسحاً من نحو كل أو شرب أو بصاق أو ماء حلق أو دهن ريشة فصادة وغير ذلك (قوله ثم تمجها) يفيد أن دم البراغيث من التي لا من الروث فراجع (قوله وهو مقيد باللبس) أي العفو المذكور في دم البراغيث وونيم الذباب مقيد باللبس في الصلاة فقط كما مر والمراد باللبس المحتاج اليه ولو للتجمل وقيد بالكثير للعفو عن القليل ولو لغير اللبس كما مر (قوله العفو مطلقاً) أي كثيراً كان أو قليلاً لكن في اللبس في الصلاة على ممر عن شيخنا الرمي ومحل العفو ما لم يختلط باجنبي لا يشق فيها وما لم

زمن الصيف ويصفي في القيل والرجل عما لا يفي عنه في السك والبدن ولا يتغير الاحتراز عنه غالباً لا يفي عنه وما نطق نجاسته لغلبته فيه فولا الاصل والظاهر أظهرهما طهرته عملاً بالأصل وما لم يظن نجاسته لا بأس به (و) يفي (عن قليل دم البراغيث وونيم الذباب) أي رونو في التوب والبدن (والاصح لا يفي عن كثيره) أكثرته (ولا) عن (قليل) منه (انتشر بعرق) لمجاوزته محله (وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة) ويختلف باختلاف الاوقات والاماكن فيجتهد المصلي في ذلك فان شك في شيء أقليل هو أم كثير فله حكم القليل في أرجح احتمالي الامام والثاني أحوط (قلت الاصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم) لعدم البلوى بذلك وقوة كلام الرافعي في الشرح تعطى تصحيح العفو في كثير دم البراغيث كما صححه في أصل الروضة وهو مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حمل توب براغيث أو صلى عليه ان كثر دمه ضرر والا فلا في الاصح ويقاس بذلك ملقيه الوقيم ثم دم البراغيث

(قوله وما نطق نجاسته الى آخره) قال في التحقيق وغلطوا من ادعى طرد القولين في كل أصل وظاهر فقد تجزم بالظاهر كالبيئة والخبر ومثله الغيبة أو بالأصل كمن ظن طهارة أو أحداً أو أنه صلى أربعاً (قول المتن) وقبل دم البراغيث الى آخره) وكذا القمل والبق وغيرهما مما لا نفس له سائلة وبول الخفاش لانه تم به البلوى (فائدة) البراغيث مفردة برغوث بالضم والفتح قليل والذباب مفرد يجمع على ذبان وأذبة كغراب وأغربة وغربان ولا يقال ذبابة بنون في آخره وجع القملة أذبة والكثرة ذبان كغراب وأغربة وغربان انتهى (قوله لمجاوزته محله) هذا التعليل موجود في محل النجوا ذاهرق وقد قال الرافعي فيه بالعفو ولا حسن ما قاله غيره من التعليل بعدم هموم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الاسنوي وكان الشارح لم يرض ذلك حيث علل العفو الآتي بعدم البلوى وعلله الاسنوي بان الغالب في هذا عصر الاحتراز فأحق غير الغالب منه بالغالب كالتقصير في السفر (قول المتن بالعادة) أي فيما يقع التاطع به غالباً ويعسر الاحتراز عنه قليل وان زاد فكثير لان أصل العفو ثبت لمشقة الاحتراز فينظر أيضاً في العرف اليه قاله الرافعي (قول فله حكم القليل) لان الأصل العفو الا عند تحقق الكثرة قاله الرافعي (قول المتن مطلقاً) هو شامل لكثير المنتشر بعرق بل ولا لكثير الحاصل بالقتل ولكن الاصح خلافه في الثاني كما في التحقيق وغيره (قوله في الشرح) أي الشرح الكبير (قوله كما صححه) أي النوي (قوله وهو مقيد باللبس) قيداً أيضاً بعدم القتل كما في متن الارشاد ونقله الاسنوي عن التحقيق وشرح المذهب (قوله ثم دم البراغيث الخ) لعل هذا مذكوراً ثمة لعني القشبية الآتي (قوله بسكونها) والفتح لغة (قول المتن وقيل ان عصره) معطوف على قوله كالبراغيث (قوله وصحح) أي

وشحات نهما من بدن الانسان ثم تمجها ريس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره (ودم البثرات) بفتح المثناة جمع بثرة بسكونها وهي خراج صغير (كالبراغيث) أي كسماها في عن قليله فقط على تصحيح المهررسوا أخرج

بنفسه أم عصمه (وقيل ان عصمه فلا) يعني عنه لانه مستغنى عنه وصح في أصل الروضة العفو عن كثير من المصوم ولم يفيد بالقتل كما
 قيه به في شرح المذهب كالرافعي وظاهر المنهاج تصحيح العفو عن الكثير المصوم وغيره (واللهاسمى والقروح) أى الجراحات (وموضع
 القصد والحجامة قبل كالبيثرات) فيعني عن دمها قليلا وكثيره على ما سبق (والاصح) (١٨٥) ليست مثلها لانها لا تكثر كثيرا

فيقال في دمها في جزئيه
 (ان كان مثله بدوم غالبا
 فكلا استحضاه) أى
 كدمها فيحتمل له كقتل
 في الشرح الصغير بقرينة
 ما أصاب منه وعصب محل
 جروحه عند ارادته الصلاة
 نظير ما تقدم في المستحاضة
 ويعني عما يستصحب منه
 بعد الاحتياط في الصلاة كما
 ذكره الرافعي في المستحاضة
 هنا (والا) أى وان لم يكن
 كذلك بان كان مثله لا بدوم
 غالبا (فكدم الاجنبى فلا
 يعني) أى دم الاجنبى كثيرا
 كان أرق قليلا لانه لا يثني
 الاحتراز عنه (وقيل يعني
 عن قلبه) للتساع فيه
 فيكون حكم ذلك الدم
 الذى لا بدوم مثله غالبا
 كذلك ففيه عدم العفو
 في الاحتياط فى الذى يدم
 مثله غالبا عدم العفو أيضا
 وما يفي بعده ضرورى
 لا خلاف فيه (قلت
 الاصح أنها كالبيثرات
 والظاهر العفو عن قليل
 دم الاجنبى) من انسان
 وغيره (واقه أعلم) قال في
 شرح المذهب وفيه
 صاحب البيان بضرب
 السكب والتحزير وما تولى

يكن كثيرا بفعله أو بفعل غيره ولو غير مكلف بأمره أو رضاه قصد افهما كقتله في نو به أو بدنه لا في نحو نوم
 (قوله عن الكثير المصوم) هو خلاف المعتمد (قوله أى الجراحات) تفسير للقروح ثلاثية كروم مع ما بآتى
 (قوله وكثيره) اعلم على الوجه المرجوح (قوله في جزئيه) أى بالنظر لى كل دمل على انفراد (قوله
 ثم في الاحتياط الخ) أشار بذلك الى الرد على الاسنوى حيث قال لا خلاف في عدم العفو عما بدوم منها
 (قوله والظاهر العفو) أى في الصلاة فقط على ما مر (قوله عن قليل دم الاجنبى) أى ما لم يكن من مفظ ولم
 يختلط باجنبى ولم يتضح به عبثا كما نقله شيخنا في شرحه عن افتاء والده وصرح كلام ابن حجر العفوع عن
 التضح به أيضا الآن يتضح به في الصلاة فتبطل به وهو ظاهر ومثل ذلك التضح بما لا يدركه الطرف
 ونحوه من المفوات والمراد بالاجنبى ما يدم غيره ودم نفسه اذا جاوز محل سيلانه غالبا أو انتقل عن محله
 ولومن العضو اليه أو من عضوه له ضوه الآخر وشمل المفوما كان متفرقا ولو جمع صار كثيرا عرفا وهو كذلك
 للتوسع في الهم وقارق بذلك ما لا يدركه الطرف كما مر في محله (قوله كالمدم) أى دم البيثرات في نجاسته
 (قوله في جميع ما ذكر فيه) أى فيعني عن قلبه وكثيره بشرطه السابق من عدم العفو عند اختلاط ما جنبى
 النورى (قوله كافيده الخ) وكذا في التحقيق وعليه مشى الارشاد وهو المعتمد قال الاسنوى صرح في شرح
 المذهب بان الوجهين في العصر محلها عند القلة ثم قال يعني في شرح المذهب والوجهان كل وجهين السابقين في
 دم القحمة ونحوها اذا قتلها في بدنه أو نو به قال الاسنوى والذى قاله جميعه يقتضى ان المصوم الكثير لا يعنى
 عنه جزما وان الحكم في دم المقتول من نحو القمل كذلك وبصرح ابن الرفعة وحينئذ فيكون العصر هنا
 نظير القمل هناك فاذا خرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا عني عنه جزما وكذا ان كثر في الاصح وان خرج
 بعصر أو قتل فان كثر لم يعف عنه وان قل عني عنه في الاصح قال وعبارة الكتاب نثر بان الاصح قائل
 بالعفو عن دم البراغيث وان كان كثيرا مع المصوم وليس كذلك اه (قوله كالرافعي) أى في الشرح الكبير
 (قوله وظاهر المنهاج الخ) أى في قوله وقيل ان عصمه فلا (قول المتن قبل كالبيثرات) أى لانها وان لم تكن
 غالبه فليست بنادرة فاقا وجدت الساميل دامت (قول المتن والاصح ان كان مثله الخ) قال الاسنوى تعبير
 المهرز والكتاب يقتضى جريان الخلاف فيما بدوم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحاضة بلا شك
 كما تقدم في الحيض وصرح به في التحقيق هنا وشرح المذهب قال في الوجيز ولطخات الساميل والقصدان
 دام غالبا فكدم الاستحاضة والافى الحاقها بالبيثرات تردد اه قلت يمكن حل ما في الكتاب على ما بدوم مثله
 غالبا وليس سيلانه دائم والذى في هذا الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فان تصحيح المصنف العفو
 كما سياتى لا فرق فيه بين ما بدوم وما لا بدوم (قول المتن والاصح) مقابل قوله قبل كالبيثرات فيعني (قول المتن
 فكدم الاجنبى) أى لان البيثرات أهم وجودا منها وأغلب لكن سلف في التيمم أن الشارح حمله على المنتقم
 بفريضة التشبيه بدم الاجنبى (قوله ففيه عدم العفو ثم في الاحتياط الخ) غرضه من هذا أن يوضح وجه
 اشتغال التشبيه المذكورين في المتن على عدم العفو كى يتضح بذلك وجه مقابله (قوله في الاحتياط الخ)
 توجيهه لجريان الخلاف فيما بدوم غالبا بان القول بالا احتياط معناه عدم العفو والا لما وجب الاحتياط (قول
 المتن قلت الاصح الخ) هنا تصحيح لقوله فيما تقدم قبل كالبيثرات (قول المتن والظاهر العفو عن قليل الخ)
 لو تلطخ به عمدا فالظاهر عدم العفو عن ذلك قال في التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد

ومنه رطوبة المنافذ عند شيخنا الرمي كدمعه وريقه وخالفه ابن حجر لانه ضروري ومن عدم العفوع عن الكثير بفعله كعصر الدم أو محل الفصد أو الحجم أو حرك الدم وضع دواء عليه ولو مكرها على ذلك أو بفعل غيره بامر أو رضاه وليس من الفعل جبر الدم بنحو إبرة كقوله شيخنا (فرع) البلغم الخارج من غير المعدة طاهر والخارج منها نجس ولا يعفى عنه إلا عن فم من ابتلى به يعفى عن الخارج من فم النائم إن كان من المعدة يقينا مطلقا ولو في ثوبه وبدنه للشبهة بكثرة فأن لم يكن من معدته يقينا فهو طاهر (تنبيه) متى أريد غسل نجس معفوعه كطابن الشارع وجب فيه ما في غيره ومنه التسبيع والتراب في نحو كلب نعم قدم في النجاسة عن العلامة ابن قاسم أنه لو غسل ثوبه بدم راغيت لاجل تنظيفه من الوسخ لم يضر بقاء لون الدم فيه ولا يضر اختلاطه بماء الفسل فراجع (قوله وجب قطعا) حل المذهب على طريق القطع لقريظة العدول عن الاظهر اليه وليوافق ما في شرح المذهب من تصحيحها وليس في الروضة ولا أصلها تر جميع لواحد من الطريقين (قوله لفوات الشرط) هو أولى من تعليل شيخ الاسلام بالتفريط اذ لا تفريط مع عدم العلم أصالة ولما يلزم على التفريط من وجوب القضاء فور ابعاد الوقت مع أنه على التراخي وذكر الشارح التفريط في الثانية لاجل طريق القطع فيها وعليه فالقضاء فيها على الفور وقيل على التراخي (قوله بخلاف ما احتمل الخ) أي فلا يجب قضاؤه وهو يشمل ما راجحة أو وجوبه أو استواء وهو المعتمد نظر التخفيف على وزن من شك بعد صلاته في ترك فرض نعم قدم فيمن عليه فوات أنه يقضى ما لم يتحقق فعله منها وهو المعتمد وقد يفرق بان هنا قد وجد الفعل يقينا فلم يوجبوا القضاء مع الشك في الصحة قيل وفيه نظر لان الشك ليس في الفعل وعدمه اذ لا جامع حينئذ وانما الشك في أنه هل عليه شيء من الصلوات وتقدم أنه لا يلزم في هذه قضاء وما هنا من هذه فتأمل قال بعضهم وفي الاول بعد ولعله محمل قول القاضي بوجوب القضاء اهـ (فرع) لومات قبل علمه بوجوب القضاء وقبل تمكنه منه ففي وسع الله أن يعفوه عنه لعذر حاله الفعل ولا ينافيه الحكم عليه بالتفريط على ما مر لانه لترتب القضاء عليه في ذمته ويجب اعلام من على بدنه نجاسة كما مر وان لم يعلمها ويجب قبول خبر العدل فيها وفي نحو كشف عورة وكل مبطل فيلزمه الاعادة الا في كلام قليل مبطل ويجب تعليم من رآه يحل بعبادة في رأى مقلده عينا ان لم يكن ثم غيره وله أخذ الاجرة عليه ان قبولها ولا يلزم مع عدم بذلها ويلزم القادر عليها بذلها ومحل الوجوب مع سلامة العاقبة

(فصل في بقية شروط الصلاة) التي هي الموانع وتسمى شروطا باعتبار عدمها كافي الطهارة من الحدث والنجس كما مر (قوله تبطل) ويراد فقهائنا لان الباطل والفاسد عندنا سواء قال النووي الا في أربع مسائل النسك والعارية والكتابة والخلع واعترضه الاسنوي بان غير هذه الاربعه مثلها كالبه والاجرة

نصر بها بخالفته ولا موافقته قال الاسنوي قسوا فقه الشيخ نصر في فتاويه المقصود قال أعني الاسنوي وما يعفى عنه البلغم اذا كثر كما سبق في النجاسات (قوله لانه أصلها) عبارة الاسنوي لانها دمان مستحيلان الى ثنن وفساد (قوله كالدلم في نجاسته) قياسا على القيح والصد يد (قول المتن وكذا بلارح) قال في التحقيق وشرح المذهب وحيث نجسناه فيكون حكمه حكم دم البثور لادم القروح (قوله أي أنه طاهر قطعا) يريد أن المذهب غير به عن طريقة القطع وانما قيل ذلك من الاظهر ومقابله على طريقة الخلاف (قوله لعذر الجاهل) ولحديث النعل (قول المتن وجب على المذهب) (فرع) لو رأينا في ثوب شخص نجاسة لا يعلمها وجب علينا اعلامه لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العيصيان بل هو كزوال المقد قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله لكن يستحب) يؤخذ من هذا أنه يستحب للانسان اعادة الصلاة التي يشك في أنها عليه (فصل تبطل

لانه أصلها) وكذا ما القروح والمنطقة الذي له ربح) كالدلم في نجاسته وما ذكر فيه (وكذا بلا ربح في الاظهر) لتعطله بعلة والثاني هو طاهر كالمعرق (قلت المذهب طهارته والله أعلم) أي أنه طاهر قطعا كما حكاه الرافعي (ولو صلى بنجس) غير معفوع عنه (لم يعلمه) ثم علمه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجديد) لان ما أتى به غير معتد به لفوات شرطه والقديم لا يجب القضاء لعذره بالجهل (وان علم) بالنجس (ثم نسي) فصلى ثم تذكر (وجب القضاء على المذهب) أي وجب قطعا الاعادة لتفريطه بترك التطهير والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذره بالنسيان والمراد بالقضاء الاعادة في الوقت أو بعده ويجب اعادة كل صلاة تيقن مصاحبة النجس لها بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها فلا يجب اعادتها لكن يستحب كقوله في شرح المذهب (فصل تبطل) الصلاة

أفهما أولا بحرفين (أو

حرف مفهم) نحو ق من الوقاية (وكذا مدة بعد حرف في الاصح) لانها ألف أو أ أو واء والثاني قال انها لا تعد حرفا وهذا كله يسير فبالكثير من باب أولى والاصل في ذلك حديث مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المقهم وضربه الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنحاة (والاصح ان التنصيح والضحك والبكاء والابتن والنفي ان ظهر به) أي بكل مما ذكر (حرفان بطلت والا فلا) تبطل به والثاني لا تبطل به مطلقا لانه ليس من جنس الكلام (ويعتري يسير الكلام ان سبق لسانه) الله (لنسي الصلاة) أي نسي انه فيها (أوجهل تحريمه) فيها (ان قرب عهده بالاسلام) بخلاف بعيد العهد لتقصيره بترك التعلم (لا كثيره) فانه لا يعتد فيه في الصور الثلاث (في الاصح) لانه يقطع نظم الصلاة بخلاف اليسير والثاني يقول يسوي بينهما في العبر كما سوي بينهما في العمدة واليسير بالعرف ويصدق بما في الشرح عن الشيخ أبي حمزة انه كالكاملين والثلاث

اذ الباطل ما كان لفقد ركن من أركانه ولا يترتب عليه حكم من ضمان أو غيره وفعله بعد ذلك لا يسمى قضاء والفساد ما كان لفقد شرط من شروطه وحكمه كصحيحة في الضمان وعدمه وفعله بعد ذلك يسمى قضاء فتأمل (قوله بالتنطق) أي التلظ قال شيخنا ولو بغير اللسان كاليد والرجل والان فان سمع نفسه ولو كان حديث السمع أو كان بحيث يسمع لو كان معتدله (قوله من غير القرآن الخ) دخل في الغير منسوخ التلاوة والتوراة والانجيل والاحاديث ولوقدسية ولو قال قال الله أو قال النبي أو قال أوصاد بطلت مالم يقصد أنه من القرآن وخرج بالتنطق الاشارة ولومن أخرس أو باللسان وان قصد بها الافهام كإياني ويندب للصلي رد السلام بها كيجوز رده والنسب بغير الخطاب نحو عليه السلام ورحمة الله كإسياني (قوله بحرفين) أي بمسماو كذا الحرف (قوله أفهما) أي مجموعهما فلا بد من تواليهما كما قاله شيخنا الرمل وهو ظاهر قال المصنف وانظر ما ضابط الموالاة هنا قال بعضهم ينبغي اعتبار العرف فراجع (قوله مفهم) أي في نفسه وان قصد به عدم الافهام كعكسه (قوله نحو ق) من الوقاية وع من الوعى وف من الوفاء وش من الوشي وحذف هاء السكت في ذلك من الخطأ صناعة لوجوبه فيها جبراً للكامة بما دخلها من الوهن بالخذف حتى بقيت على حرف واحد ولا يتركب الكلام من أقل من حرفين كما أشار اليه الشارح بصرف الحديث اليه (قوله ان ظهر) أي وجد من عالم غير معذور (قوله به) أي بما ذكره ولو لم يرض أو من خشية الله أو لمصلحة الصلاة (قوله حرفان) أو حرف مفهم أو مدة بعد حرف كما مر (قوله لانه) أي ما ذكره ليس من جنس الكلام فلا يعتبر ما اشتمل عليه (قوله أو نسي الصلاة) خرج من نسي تحريم الكلام فيها فتبطل (قوله أوجهل تحريمه) أي تحريم ما أتى به فلا تبطل وان علم تحريم جنس الكلام فيها لانه مما يخفى ومنه تكبير مبلغ أو امام جهرا وتسييح من منبه على خطأ وقامح على امام بقصد الاعلام في ذلك فلا تبطل مع الجهل بتحريمه ومنه من أتى بشئ غير مبطل وظنه مبطلا فتكلم بقليل عامدا فلا تبطل وفارق من أكل في الصوم ناسيا فظن أنه أظرفاً كل عامدا فانه يفسد على الاصح عند النووي بأن جنس الكلام اغتفر عهده في الصلاة وخرج بما ذكر من علم تحريم ما أتى به وجهل كونه مبطلا أو نسي حرمة الكلام وفي الصلاة كما قاله الخطيب فانها تبطل (قوله ان قرب عهده بالاسلام) أي أسلم قريبا ولو تخالفا لناقبه ومثله من بعد عن العلماء بحيث لم يجد ما يوصله اليهم بما يجب بذله في الحج (نذيه) محل هذا في الأمور الظاهرة أماد قاتق العلم كقصد الاعلام في المبلغ مثلاً فيعتبر فيها مطلقا لانه لا ينسب ناركها الى تقصير كما علم (قوله لانه) أي للكلام الكثير (قوله يقطع نظم الصلاة) أي فلا مساواة مع هذا الفرق الظاهر كما يقول المقابل (قوله يصدق) أي الكلام اليسير عرفا بما في الشرح وهو خمس كلمات فأقول لان نحو الشئ لا يساو به ويصدق بغيره وهو الاكثر من ذلك فقتضى ما في الشرح البطلان بالسة ومقتضى ما في غيره عدم البطلان بأكثر منها والمعتمد خلافهما وهو عدم البطلان بالسة الى مادونها والبطلان بما زاد عليها افلذلك أسقطهما من الروضة والمعتبر من الكلمات العرفية بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالاعادة بقوله وائسكل أماما شأنكم تنظرون الى لما

ونحوها وأسقط ذلك من الروضة (و) يعتد (في التنصيح ونحوه) مما تقدم وغيره كالسعال والطاس

وان ظهر به حرفان (للغلبة)
هي راجعة للجميع (وتنظر
القراءة) للفاتحة هو راجع
الى التنحني فقط كما اقتصر
عليه في الروضة كما صلتها
(الاجهر) بالقراءة (في
الاصح) لانه سنة لا ضرورة
الى التنحني هو الثاني ينظر
في التنحني اقامة لشعاره
وسكتوا عن ظهور أكثر
من حرفين (ولو أكره على
الكلام بطلت في الاظهر)
لنمرة الا كراه فيها والثاني
لا تبطل كالناسي وهذا يشمر
بان الخلاف في اليسر وأنها
تبطل بالكثير جزما (ولو
نطق بنظم القرآن بقصد
التفهيم كياجي خذ
الكتاب) مفهوما به من
يستأن في أخذ شيء ان
ياخذ (ان قسده) أي
التفهيم (قراءة لم تبطل) كما
لو قصد القراءة فقط (والا)
بان قصد التفهيم فقط (بطلت)
به وان لم يقصد به شيئا في
شرح المذهب ظاهر كلام
المصنف وغيره أنها تبطل
لانه يشبه كلام الآدمي فلا
يكون قرآنا لا بالقصد وفي
المعانيق والتحقيق الجزم

قال لا ما طس برحك الله ونظر اليه الصلابة نظر اعتراض فضرىوا بأيديهم على أخذهم مع أن ذلك أكثر
من سبع كلمات نحوية وقيل الكثير ما زاد على ثلاث كلمات وقيل ما زاد على ما وقع في قصة ذى اليدين
وقيل ما وقع في قدر ما يسع ركعة من تلك الصلاة وقيل ما يسع الصلاة كلها فهذه ستة أقوال (قوله للغلبة) أي
وكان قبل الاعراف في الجميع ولا نظر لحروفه وان كثرت لان المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه نعم ان
صار طبيعة له بحيث لا يتخلو منه من يسع الصلاة عنده مطلقا ولا يضر الصوت الغفل أي الخالي عن الحروف
وعن نحو تنحني مطلقا وفيه بعضهم بما اذا لم يكن متصلا بحرف والا فيضرب لانه كالسنة فراجع له ولوصهل
كالفرس مثلا فهو كالتنحني فيبطل ان ظهر فيه حرفان (قوله للفاتحة) وكذا كل قول واجب كالقنهد
الاخير (قوله راجع الى التنحني) أي لان غيره مما ذكر معه لا تتوقف القراءة عليه ولا يتقيد العنرف
هنا بقاء ولا بكثرة بل بقدر الحاجة وان كثرت حروفه ويعنرف في التنحني أيضا لاخراج نخامة خفيف منها
بطلان صومه أو صلواته كان حصلت في حد الظاهر (قوله لاجهر بالقراءة) ولو للفاتحة وكذا غير القراءة
كتنكيره الاحكام والتبليغ وان توقفت محبة صلاة غيره عليه لانه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره نعم ان
توقفت محبة صلاة نفسه عليه كجهر مبلغ توقف عليه مباح الاربعين في الركعة الاولى من الجمعة عنده (قوله
وسكتوا الخ) أي في السعة الواحدة مثلا لانه الذي في الروضة وأصلها كقوله شيخ شيخنا عميرة (قوله
ولو أكره على الكلام بطلت) وكذا لو أكره على الصلاة بغير طهر أو بغير استقبال أو بغير ستره بخلاف ما لو
غصبت منه (قوله بنظم القرآن) أي بصورة قرآن على نظمه المعروف وزاد لفظ نظم ليصح التقسيم
وسواء ابتدأ به أو انتهى في قراءته اليه أو قاله تبعا لامامه أو لم يصلح للفهام ومنه كهيص مثلا وخرج بذلك
نحو ق من ونحو يا ابراهيم سلام كن فان قصد القراءة مع كل منها على انفراد لم تبطل صلواته ولا بطلت
سواء جمعها أو فرقها وخرج نحو ان الذين آمنوا عملوا الصالحات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فتبطل
ان تعدوا الا فلا ويسجد لله هو قال القفال ويكفران تعدوا واعتقد معناه (قوله ان قسده) أي التفهيم
قراءة أي أؤذ كانه يصح قصد ذلك بالقرآن لا عكسه (قوله وان لم يقصد به شيئا) هذه مما يشملها كلام
المصنف وانما أفرد ما عنه لضرورة التقسيم (قوله كلام المصنف) هو أبو اسحق صاحب المذهب (قوله
انها تبطل) هو المعتمد كالمقصود التفهيم فقط (قوله فلا يكون) هو تفرغ على ما يشبه المستفاد من القرينة
ونحوها فاول الشارح رحمه الله الثالث الى الاول (قوله وان ظهر به حرفان) مشى في الارشاد على اعتبار
القليل دون الكثير وبحسب الاسنوي اغتفاره وان كان كثيرا للغلبة (قوله للجميع) أي قول المتن وفي
التنحني ونحوه (قوله اقامة لشعاره) قيل يدخل في هذا التعليل انه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة ثم
احتاج للتنحني لاجهر لا ينجز ما لان الشعار قد وجد بقراءة بعض السورة (قوله وسكتوا عن ظهور أكثر
من حرفين) هو كما قال بالنظر الى السعة الواحدة مثلا فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتها كذلك فقول
الاسنوي عند قول المنهاج للغلبة مقتضى كلام الشيخين في كتبهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن
في الشرح والروضة أن غلبة الكلام والسعال يفرق فيها بين القليل والكثير يجب أن يكون المراد به
الكثرة والقلة في نفس السعال لا في الاحرف اختار جة بالسعة الواحدة وعبارة الروضة الحال الثاني في الكلام
بمنز من سبق لسانه الى الكلام من غير قصد أو غلبه الضحك أو السعال فبان منه حرفان أو نكلم ناسيا أو
جاهلا تحريم الكلام فان كان يسيرا لم تبطل وان كثرت بطلت على الاصح اه وهو عند التامل يورث
نظرا في قول الشارح رحمه الله وسكتوا (قوله وهذا) يرجع الى قوله كالناسي (قول المتن ولو نطق الخ) ثم روي
في بيان القرآن والتدكر قد يلحق بالكلام المضر لعارض (قوله كالمقصود القراءة) عليه غيره بالقياس على
النسيح الوارد في الفتح على الامام

الصلاة كقراءة الجنب (قوله ولا تبطل بالذكر) وإن لم يقصده حيث خلا عن صارف أو قصده ولو نزع
 الصلح كإمر في القرآن ومنه سبحانه الله في التنبيه كما يأتي وتكبيرات الانتقالات من مبلغ أو أمام جهرا قال
 شيخنا ولا بد من قصد الله في كل تكبيرة واكتفى العلامة الخطيب بقصد ذلك في جميع الصلاة عند أول
 تكبيرة ومنه استغنت بالله أو توكلت على الله عند سماع آيتها ومنه عند شيخنا الرمي وشيخنا الزياي كل
 ما لفظه الخبر نحو صدق الله العظيم أو آمنت بالله عند سماع القراءة بل قال شيخنا الزياي لا يضر الإطلاق في
 هذا كافي نحو سجدت لله في طاعة الله ومنه ما لو قال الفاعر أو السلام فإن قصد أنه اسم الله أو الله كرم تبطل
 والابطال (تنبيه) من الذكر التلطف بالقرب كندر وعق ووقف وصدة حيث خلت عن خطاب
 وتعليق قاله شيخنا كابن حجر وشيخ الاسلام واعتد شيخنا الرمي البطلان في غير نذر التبرر سواء قال الله
 على كذا أو نذر على كذا أو نذر لله كذا ولا يتقيد ما ذكره بالكلام القليل (قوله والدعاء) غير المحرم ولو
 منخل وما خلا فالابن عبد السلام ومسجعا أو مستحيا خلافا للعبادى لعدم حرمة ولا نه من التقى أو ضمنا
 نحو أنا المذنب كم أحسن إلى وأسأت ولو قال النعمة أو العافية فلم يقصد الدعاء بطل (قوله الآن بخاطب
 به) أي بقدر أو الدعاء ولو لم يقرأ قل كقوله للقرير في ربي وربك الله وما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال لا بليس
 في الصلاة ألعنك بلعنة الله فلعنه كان سهوا أو قبل ورود المنع أو صرّى بالحكاية وتقديم جواز الله كروا الدعاء
 بغير العربية لما توردون غيره (قوله ورسوله) أي لا تبطل بخاطب رسول الله محمد نبينا صلى الله عليه وسلم
 ولو في غير القصد كالصلاة عليه عند سماع ذكره كصلى الله عليك يا محمد (تنبيه) يؤخذ مما ذكر أن
 إجابته صلى الله عليه وسلم ولو بعد موته ولو بكثير القول أو الفعل ولو مع استنابار القبلة كما يؤخذ مما بعده
 لا تبطل الصلاة به حيث لم يزد على قدر الحاجة كخطابه والمراد بها جواب كلامه ولو بلا مناداة فلا ابتداء للمصلي
 بها بطلت صلاته وإذا تمت الإجابة بالفعل أنتم صلاته مكانه وسئل شيخنا عما لو كان الجنب اماما ولم تأخرو
 عن القوم أو تقدمه عليهم باكثر من ثلاثمائة ذراع هل يجب عليهم نية المفارقة حالا أو بعد التلبس بالمبطل
 أو بعد فراغ الإجابة أو يغتفر له عوده إلى محله لاول أو لم يتابعته في محله الآن كشدة الخوف فقال سئل
 شيخنا الرمي عن ذلك فاجاب بان القلب إلى الاول أو ميل وفيه بعد والوجه الميل إلى الثاني إلا ان كان هو
 المراد من كلامه ما غير نبينا من الانبياء فتحجب إجابته بالقول والفعل ولو بعد موته ولو في الفرض وتبطل
 الصلاة بها على المعتد كخطابهم أيضا ونقل عن والده شيخنا الرمي أن إجابته مندوبة وضعف وأما الإجابة
 غير الانبياء فمرام في الفرض مطلقا ومكره في النفل الا لو ألتى أو بعيدا ان شق عليه عدم الإجابة
 فلا تنكره وتبطل الصلاة في الجميع (قوله ولو سكت طويلا) ولو عمدا بلا قصد قطع لم تبطل ومثله نوم يمكن ولو
 في ركن قصير إذا لم يتعمده فيه (قوله ويسن الخ) المعنى أن التسبيح للرجل والتصفيق للأنثى بالكيفية
 المذكورة عند التنبيه مندوب والخشى كالأنثى فلو فعل ذلك لا لعارض أو صفى الرجل مطلقا أو المرأة بغير
 الكيفية المذكورة أو سبغت حصلت سنة التنبيه وإن كره من حيث المخالفة وعلى هذا يحمل ما في المنهج
 وغيره والتنبيه في نحو انذار الاعمى واجب فلا توقف على مشى أو كلام مبطل وجب وبطلت به ولا بد في
 التسبيح من قصد الذكر ولو مع غيره كما مر ولا يضر في التصفيق قصد الاعلام ولا تواليه ولا زيادته على
 (قوله وخطاب الله ورسوله لا يضر) لا تبطل بإجابة النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسنوي وكذا إجابته
 بالفعل (قوله في الاول) هو الطويل ناسيا (قول المتن ويسن لمن نابه الخ) عبارة الكتاب تنقض ان الخشى
 يسبح وليس كذلك بل السنة في حقه التصفيق كما جزمه القاضي أبو الفتوح (قول المتن كتنبه امامه)
 مثل ذلك لعلام غيره بامر متأرا دالملى اعلامه به (قول المتن وانذاره أعنى الخ) المراد من كلام الكتاب
 التفرقة بين حكم الرجل والنساء فلا ينافي كون الانذار واجبا

بالبطلان (ولا تبطل بالذكر
 والدعاء إلا أن يخاطب) به
 (قوله لعاطس رحك
 الله) فتبطل بخلاف رحمه
 الله وخطاب الله ورسوله
 لا يضر كما علم من أذكر
 الركوع وغيره ومن التشهد
 (ولو سكت طويلا) هذا
 (بلا غرض لم تبطل في
 الاصح) لان السكوت
 لا يحرم هيئة الصلاة والثاني
 يقول هذا السكوت مشعر
 بالاعراض عنها أما
 السكوت اليسير فلا يبطل
 به جزما وكذا الطويل
 ناسيا أو لغرض كتنكر
 مانسبه وقيل في كل وجهان
 لكنهما في الاول مبنيان
 هل ان عمده مبطل وسياى
 في باب يلى هذا ان طويل
 الركن القصير بسكوت يبطل
 عمده في الاصح لا خلاه
 بالموالة (ويسن لمن نابه
 شئ) في صلاته (كتنبه
 امامه) على سهو (واذنه
 لداخل) أى لم يستأذن
 في الدخول (وانذاره
 أعنى) ان يقع في بئر مثلا

(ان يسبح) الرجل أى يقول سبحان الله (ونصف المرأة بضرب) بطن (اليمين على ظهر اليسار) فلا وضرب على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وان كان قليلا (١٩٠) لمنافاة اللعب للصلاة الاصل في ذلك حديث الصحيحين من ناله شيء في صلاته فليسبح وانما

ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد احدى اليدين عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بانه فعل خفيف وبذلك فارق دفع المار الآتى (قوله بضرب بطن اليمين على ظهر اليسار) أو عكسه أو ضرب ظهره على ظهره أو بطن على بطن وكل يدهما اماضرباً ومضروبة فالكيفيات ثمانية (قوله على وجه اللعب) أى فقط كما هو ظاهر كلامهم فلا يضرب قصد اللعب مع غيره كما في الذكر فراجعه وخصت هذه الكيفية بذلك لقلبه فيها فغيرها كذلك وكذا كل فعل خفيف كرفع الاصبع الوسطى بقصد الفاحشة (فرع) قال ابن حجر يكره التصفيق خارج الصلاة مطلقا ولو يضرب بطن على بطن وبقصد اللعب ومع بعد احدى اليدين عن الاخرى وقال شيخنا الرملى انه حرام بقصد اللعب وكالتصفيق فبإذ كر ضرب الصبي على بطنه أو بنحو قضيب أو ضرب خشب على مثله حيث حصل به الطرب (قوله كز يادة ركوع) أى صورته لغير مقتض فلا يضرب وجوده لنحو مندوب كقتل حية صالت عليه وان كثراى مالم يتوال كإتياى ولا فى نحو هو به لسجود ولولتلاوة وان قطعه لتركه ولا فى قيامه منه ولا فى قيامه عن الجلوس ولا فى توركه أو افتراشه فى التشهد خلافا لابن حجر وأشار الشارح الى بعض ذلك بقوله ولو اقتدى الخ (قوله وجبت متابعتة) يفيد أنه لو فرغ الامام من السجدة وأحدث قبل شروع المأموم فيها امتنع عليه فعلها فيما فان فعلها عمدا بطلت صلاته (تنبيه) لورفع المصلى رأسه عن محل سجوده لنحو خشونته أو نقل جبهته لغيره آخر فان كان بعد تمام السجود بطلت والا فلا (قوله بكثيره) أى يقينا ولو فى تكبيره لا حرام قبل تمامها لانه يتبين به أنه فى الصلاة من أولها نيم ان عذرى الكثير لنحو جرب أو حكة أو قل لم يضرب (قوله ويستثنى الخ) فى هذا الاستثناء نظر لانه ان كان من الفعل فليس مما يأتى أو من الماء كقول فليس مما هنا فتأمل (قوله فاطخطوتان) مثنى خطوة وان اتسعت جدا حيث خلت عن الوثبة وهى بفتح الخاء نقل القدم عن محل سواء أعاده الى محل أو غيره فان أعاده لذلك بعد سكونه خطوة ثانية والا فواحدة وضمها ما بين القدمين وذهب اليد وعودها كالرجل والفرق بان شأن اليد العود الى محلها بخلاف الرجل غير مستقيم (قوله والثلاث كثير) فتبطل بفعلها أو بالشروع فيها بعد قصد هاسواء كانت بعض أو أعضاء كيديه ورأسه معا ومتوالية وسواء كانت لعنركقتل حية صالت عليه أو دفع مار بين يديه أولا (قوله الفاحشة) صفة كاشفة لان الوثبة لا تكون الا كذلك فتبطل بها ولو لعنرك كاسر (قوله كتحريك أصابعه) أى مع فرار ساعده وراحته وهى المراد بقول بعضهم مع فرار كفه لان الاصابع بعض الكف بل الوجه الا كتفاء بقرا ساعده فقط فراجعه وكلا صابغ آذانه وأجفانه وحواجبه ولسانه وشفتاه وذكرة واثنياء (قوله فى سبحة) أرلحل عقداً وعينا لا بقصد لعب كما

التصفيق للنساء (ولو فعل فى صلاته غيرها ان كان من جنسها) كز يادة ركوع أو سجود (بطلت) لتلاعب بها (الا ان ينسى) انه فعل مثله فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا وسجد للسهو ولم بعدها متفق عليه ولو اقتدى فى حال سجود الامام مثلاً وجبت متابعتة فيه وسياى فى باب يلى هذا انه لو نقل ركنا قوليا عمدا لم تبطل صلاته فى الاصح وكذا لو قاله مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك احتز بقوله فعل دون آتى (والا) أى وان لم يكن من جنسها كالشى والضرب (فتبطل بكثيره لا قليله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمانة فكان اذا سجد وضعها واذا قام حملها متفق عليه وسياى فى صلاة شدة الخوف انه يمتد فيها فى الكثير لحاجة فى الاصح ويستثنى من القليل الا كل فتبطل به لما سياى (والكثرة) والثقة (بالعرف فاطخطوتان أو الضربتان قليل والثلاث) من ذلك كثير

(قول المتن أن يسبح) قال فى شرح المذهب هو مندوب اذا كان التنبيه قربة ومباح اذا كان مباحا قال غيره وواجب اذا كان واجبا قال الاسنوى والفتح على الامام فيه تفصيل القراءة السابقة اه بمعناه (قول المتن بكثيره لا قليله) وجه ذلك بعد كثرة الأدلة أن المصلى يعسر عليه السكون على هيئة واحدة فى زمان طو بل ولا بد من رعاية التعظيم فعنى عن القليل الذى لا يخل بالتعظيم دون الكثير (قول المتن فاطخطوتان) الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم ما بين القدمين قاله الاسنوى (قول المتن ان نوات) أى ولو من أجناس خطوة وضربته وخلع نعل (قول المتن فى سبحة) مثله مالم يحركها فى عقد شيء أو حله قال الاسنوى أولفربسبب (قوله والثانى ينظر الخ) أى وعليه يكون ذهب الاصبع وجذبها حركة واحدة

ان نوات) لان تفرقت بانة الثانية مثلاً منقطعة عن الاولى عادة (وتبطل بالوثبة الفاحشة) قطعاً كما قال فى أصل الروضة الحاقاً لها بالكثير (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه فى سبحة أو حرك فى الاصح) الحاقاً لها بالقليل (والثانى ينظر الى كثرتها) (وسهو الفعل) الكثير (كعمده) فى بطلان الصلاة به (فى الاصح)

(قوله الذي اقتصر عليه الجمهور) وقالوا لان الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ استيلاء السفيه دون اعتاقه لا يقال قد اغتفر هنا قليل الفعل عمدا لانه لمشقة الاحتراز عنه (قوله بقليل الا كل) بضم الهزرة أى المأكل والمراد به كل مقطر فيشمل المشروب وغيره ولو بادخال نحو عود في اذنه (قوله أو جاهلا) أى معذورا كما قاله شيخنا الرملي (قوله فلا تبطل به) أى بقليل الا كل ناسيا أو جاهلا وعمله ان لم يشتمل على مضغ كثير لانه من الفعل (قوله بطلت في الاصح) قال شيخ شيخنا عميرة قد اعترض على هذا بتصحیح طریق القطع في كثير الفعل سهوا مع العفو عن قليله وعدم العفو عن قليل الا كل انتهى وقد يجاب بأنه لما اعتبر هنا المقطر وكثير الا كل ناسيا غير مقطر فكان قياسه أن لا تبطل به الصلاة فلا يقال بالقطع فيه فتأمل (قوله وعدل الخ) قال بعضهم الوجه اسقاط هذا لانه منبى على أن المراد بالآكل في هذا ذكر الفعل وليس كذلك كما تقدم نعم في كلام الاسنوي ما يفيد أن الاختلاف مركب منهما معا فليراجع (قوله ويسن الخ) وانما لم تجب مع حرمة المرور مراعاة حرمة الصلاة من طلب التხოوع وعدم الحركة فيها (قوله للمصلي) فرضا أو نفلا وقدم هذا على النقل لما سبأني في سجود السهو ومثل المصلي من أحرم بسجود ثلاثة أو شكر وبسن الدفع لغير المصلي عنه لان حكمته الاصلية ازالة المنكر وتنويع التხოوع (قوله اذا توجه) قدر توجه ليصح عطف بسط وخط عليه وقد راد الدفع توهم أن توجه مصدر نائب الفاعل فيتكرر مع ما بعده ولا فائدة من طرية الدفع واختصاصه بوقت وجود السترة حقيقة أو حكما في جميع صلاته أو بعضها سواء موضعها المصلي أو غيره ولو نحو رجوعه لو مقصودا بذات أعلام أو متنجسة أو نجسة لان الحرمة والكره لا مر خارج نعم لا تعتبر سترته في محل مقصوب لانه لا قرار لها ودخل فيها ما لو كانت حيوانا أو غير آدمي ومنه الصفوف والجنائز وهو ما قاله ابن حجر وعليه حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يعترض راحلته فيصلي اليها واعتمد شيخنا الرملي والزبدي أنه لا بعد الحيوان ستره بل يكره استقبال الرجل وأمرأة وفيه نظر لما مر أن الكراهة لاتنافي اعتبار السترة فتأمل (قوله الى جدار أو سارية) وهما في مرتبة فأوفيهما التخيير وفيما بعدهما التنويع فلا ينتقل الى مرتبة مع قدرته على ما قبلها

(قوله الذي اقتصر عليه الجمهور) يعني أن الجمهور اقتصروا على حكم البطلان ولم يذكروا الوجه الآخر ولهذا كان الاصح في هذه المسئلة طريقة للقطع بالبطلان لانه الذي ذهب اليه الجمهور وعليه ذلك بان الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ احبال السفيه دون اعتاقه وقالوا لا يعترض بان الصلاة تبطل بقليل الكلام العمدة دون قليل الفعل العمدة لان القليل من الفعل يعسر الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قوله واختاره في التحقيق) صححه أيضا في التتمة وهو قوي يشهد له حديث ذي اليمين (قوله أخذنا مما سبأني) الذي سبأني هو قوله مع النسيان أو جهل التحريم (قوله لا شعاره بالاعراض عنها) أى فليس كغيره من الافعال ومثل الأكل سائر ما يفطر الصائم والحاصل أن الامساك عن المفطرات شرط كما يشترط ترك الافعال وترك الكلام (قول المتن في الاصح) اعترض على هذا بتصحیح طریق القطع في الفعل الكثير سهوا مع أن قليل الأكل مضر بخلاف قليل الفعل (قوله لحصول المقصود) اعلم أنه اختلف في الابطال بالآكل قليل لما فيه من العمل وقيل لوجود المفطر وهو الاظهر وبقي عليهم الوجهان في مسئلة السكره اذا وصلت من غير فعل (تنبيه) لو زلت نخامة من رأسه وتعارض بلعها مع ظهور حرقين فأكثر في قطعها فالظاهر أنه يقطعها وينتفرظ ظهور ما ذكر (قوله اذا توجه) تقدير لصحة عطف بسط وخط قال بعضهم ويجوز أن يكونا من الجملة الحالية أو الموصوف بها لان لام المصلي للجنس فتكون الحالية باعتبار اللفظ والوصفية باعتبار المعنى (قول المتن أو سارية الخ) لا يقال ظاهر المنهاج استواء الجميع في الرتبة لان غرضه بيان حكم دفع المار في هذه الاحوال والكل سواء في تمكن المصلي من الدفع واما بيان حكم الصلاة اليها فلم يتعرض له نعم في كلامه اشارة

الذي اقتصر عليه الجمهور
لانه يقطع نظمها والثاني
واختاره في التحقيق انه
كعدم قليله فلا تبطل به
وجهل التحريم كالسهو
أخذنا مما سبأني (وتبطل
بقليل الا كل) لا شعاره
بالاعراض عنها (قلت لا
ان يكون ناسيا أو جاهلا
نحر به والله أعلم) فلا تبطل
به كما ذكره الرافعي في هذه
الشرح بخلاف كثيره
فتبطل به مع النسيان أو
جهل التحريم في الاصح
والقلة والكثرة بالمعرف
(فلو كان بضمه سكرة)
قد ابت (فيلع) بكسر اللام
(ذوبها بطلت) صلته
(في الاصح) لحصول
المقصود من الاكل والثاني
لا تبطل لعدم المضغ وعبارة
المحرر كالشرح سكرة مذوب
وتسوغ أى تنزل الى الجوف
من غير فعل وعدل عنه الى
البلع لانه أظهر في التفرع
وهو قريب من تعبير
الغزالي بامتصاصها (ويسن
للمصلي) اذا توجه
(الى جدار أو سارية) أى

الروضة (دفع المار) بينه وبين أحد المذكورات المراد بالمصل منها أعلاه إذا لم يزد ما بينهما على ثلاثة أذرع بذراع آدمي قال صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى شيء يستتر منه الناس فأراد أحدان يجتاز بين يديه فليدفعه رواء الشيخان هو ظاهر في الثلاثة الأولى وألحق بها الباقيان لاشتراك الخسة في سن الصلاة إليها المبنى عليه سن الدفع وقوله بين يديه أي أمامه إلى السترة التي هي غاية المكان سجوده المقدر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حيثئذ) أي حين سن الدفع قال صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصل ماذا عليه لكان أن يقف أو يعين خبراه من أن يمر بين يديه رواء الشيخان هو بعد حله على المصل إلى سترة محتمل لذكره المكافحة للصحيح وظاهر في التحريم ويدل عليه نص رواية البخاري من الإنم بعد قوله عليه ولو صلى من غير سترة أو تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه قاله في الروضة وفيها إذا صلى إلى سترة فالسنة

والألم يعتبر حكمها كاذ كرم الشارح (قوله عصا) ومثلها رمح ونشاب وغيرهما (تنبيه) قال الفراء أول شيء سمع من الأذن هذه عصا في رأيي عصا كفي الكتاب العزيز (قوله كسجادة) ومثلها متاع أو تراب جمعه ولا يدح في اعتبار السجادة مكان جمعها كالمتاع ولا كراهة الصلاة عليها وألها إذا كانت ذات أعلام وكذا نحو الجدار كاسر (قوله أي تجاهه) هو تفسير لقبالته من حيث معناها اللغوي وليس معتبرا كما يأتي (قوله طولاً) أي فيما بين جهة القبلة وموقف المصل لا عرضاً بين يمينه ويساره خلافاً لابن عبد الحق وابن حجر وفي شرح شيخنا موافقة ابن حجر في أن أصل السنة تحصل في العرض أيضاً يظهر بقاء طلب الدفع فراجع (قوله دفع المار) أي بالأخف فالأخف لأنه صائل بأفعال لا تبطل الصلاة ولا ضمان عليه بالتلف ودخل في المار ما لو كان غير عاقل ولو حاملاً أو رقيقاً أو غير مكلف وأدمية حاملاً (قوله المراد بالمصل) بفتح اللام أي ما يصلي عليه وأمامه (قوله أعلاه) أي من جهة القبلة ومثله الخط (قوله إذا لم يزد ما بينهما) أي بين أحد المذكورات الجدار والسارية والعصا باعتبار أسفلها والمصل والخط باعتبار أعلاه كاسر وبين المصل بكسر اللام بمافي التقدم على الامام في القائم قدامه وفي القاعد ألبا في المضجع جنبه وفي المستلقي رأسه وعلى ذلك يحمل ما في كلام شيخنا الرمي بما يوجب مخالفة في بعض ذلك واعتبر العلامة السنباطي في القاعد ركبته وفي المستلقي قدميه وله وجه إذا كان طول المصل بكسر اللام ثلاثاً ذراعاً فأكثر وانظر ما حكمه على الأول ويظهر أنه يعتبر طوله فراجع (قوله إلى شيء يستتر منه الناس) لعل المعنى ما يمنع الناس شراً من المرور بين يديه أخذاً بما بعده فتأمل والمراد بإراد أن يمر أي يشترع في المرور بين يديه (قوله فليدفعه) وفي رواية فليقاتله فاعلم هو شيطان بمعنى أنه شيطان الناس أو معه شيطان من الجن بأمره بذلك وصرف الأمر عن الوجوب كاسر (قوله وألحق بها الباقيان) وهما المصل والخط لأن البيئة فيهما انما تحصل بتخطيهما أو من أسفلهما أو من أحد جانبيه إذا كانا عن يمين المصل أو شماله وهذا هو المراد بقوله إلى السترة التي هي عليه الخ (قوله وتحريم المرور) أي على العامد العالم المكلف المعتدل للحرمة وإن زالت السترة كاسر ويحرم على الولي تمكين موليه غير المكلف من المرور نعم إن قصر المصل بوقوفه في محل المرور لم يحرم المرور ولا يسن الدفع (قوله أو يعين) في رواية البزار أربعين خروفاً أي عاماً (قوله ظاهر في التحريم) أي من لفظ عليه فقدم على التدب وعليه فالدفع أخف لأنه كالتنبيه (قوله رواية البخاري) فيرد على من قال كابن حجر إن لفظة من الإنم لم توجد في رواية (قوله أو تباعد عنها) ومن التباعد مجاوزة أعلى المصل أو الخط على ثلاثة أذرع من موقف المصل وإن لم يكن طوله ما ثلاثة أذرع (قوله إلى سترة) خرج المصل على سترة كالسجادة لأن الصلاة عليه لا إليه (قوله ليمينه أو شماله) ظاهره استواءهما في الفضيلة ويكره أن يصعد إليها إلا في نحو جدار عرض يسير فيه ذلك ولا يخرج بالكرهية عن سن الدفع وحرمة المرور كما علم مما مر (قوله إن يكون الخط كذلك) أي يكون طوله فيما بين أعلاه إلى جهة المصل ثلثي ذراع فأكثر وصرح بهذا مع شمول ما قبله لعدم دخوله في سترة القبلة المقيس عليها ما هنا والمصل كالخط وسكت عنه لأنه تسن الصلاة عليه اتفاقاً كما علم (قوله المشار إليه) أي المستفاد حكمه من كلام المصنف من غير توجه إلى إفادته كاستفادة محبة صوم الجنب

إلى سن الصلاة عليها (قول المتن أو عصا) قال الفراء أول لحن سمع هذه عصا في رأيي كما قال الله سبحانه وتعالى عصا (فرع) يكره أن يصلي وبين يديه امرأة أو رجل مستقبله (قول المتن والصحيح تحريم المرور) إن قلت فهذا وجب الدفع إزالته لذكر كبحته الاستنوي في المهمات قلت كأنه لما في الفعل من منافاة الخشوع المطلوب في الصلاة قال الامام وإذا قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهي الحال إلى دفع محقق ولكن يسن برفق بقصد التنبيه (قوله المشار إليه) منشأ الإشارة جعل سن الدفع في هذه الأحوال فانه يفيد أنها

أن يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ولا يصمد لها بضم الميم أي لا يجعلها تلقاء وجهه وهي كاتقدم في استقبال القبلة ثلثاً ذراعاً قال بعضهم ويظهر أن يكون الخط كذلك وسن الصلاة عليها المشار إليه في كلام المصنف دليله الاتباع ورواه الجليل أبو دارود بإسناد صحيح

وفي الاسطوانات العززة أي العمود والخرقة الشيخان والمصلي قيس على الخط المأمور به أن لم يكن معه عصا في حديث أبي داود وابن ماجه ومحمد بن حبان وغيرهما أي الخط والمصلي عند عدم الشاخص كافي الروضة وأصلها (قلت يكره الالتفات) بوجه (الاحاجة) لحديث عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس (١٩٣) يجتلسه الشيطان من صلاة العبد

رواه البخاري ولا يكره الحاجة لأنه صلى الله عليه وسلم صلى وهو يلتفت إلى الشعب وكان أرسل إليه فارسا من أجل الحرم رواه أبو داود بإسناد صحيح (ورفع بصره إلى السماء) لحديث البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ليتبين عن ذلك أولئك خطفن أبصارهم (وكف شعره أو ثوبه) لحديث أم حنتمة أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا رواه الشيخان وهذا لفظ مسلم ولفظ البخاري أمرنا أن نسجد ولا نكف والمعنى في النهي عن كفه أنه يسجد معه قال في شرح المهذب والنهي أسكل من صلى كذلك سواء نعهده للصلاة أم كان قبلها للمعنى وصلى على حاله وذ كر من ذلك أن يصلى وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كعشمر (وضع يده على فمه بلا حاجة) لحديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغطي الرجل فاه في الصلاة رواه أبو داود

من آية أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم وقول بعضهم أن هذا من الاقتضاء لتوقف صحة الكلام عليه فيه نظر (تنبيه) تقدم السيرة المذكورة على الصف الأول لوتعارضها (قوله والعززة) بفتح العين المهمة والنون والزاي المهمة هي الحربة بفتح الحاء وتكون الراء المهملتين ثم موحدة كما فسرها الشارح (قوله والمصلي قيس على الخط) لكن قدم عليه لأنه أظهر في المردول لا يقدح فيه كراهة الصلاة عليه إذا كان فيه أعلام كأمير (قوله في حديث أبي داود) ومن لفظه فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما أمر أمامة انتهى ومعنى لا يضره عدم نقص أجره بتشويش خشوعه كما جمل القطع في حديث يقطع الصلاة المرأة والكاب والجار على قطع الخشوع كما في شرح الروض (قوله يكره) أي تنزيها الالتفات لا بقصد لعب والاحرام وبطلت صلاته وكذا الولوى عنقه خلف ظهره (قوله لا حاجة) فلا يكره كلعج البصر (قوله اختلاس) أي نقص من ثواب الصلاة (قوله ورفع بصره) ولو أعمى الاحاجة وكذا جميع المكروهات وذ كر الحاجة في بعضها لحكمة كنص حديث أنعموه (قوله في صلاتهم) فلا يكره في غير هابل يندب في دعاء الوضوء كافي الأحياء ولا اعتبار كما قال ابن دقيق العيد ولا نه يزيل العموم (قوله وكف) أي في الصلاة مع انكشاف ذلك ولو كان سابقا على إحرامه أو بغير فعله ومثله شد وسطه ولو على جلده (قوله شعره) أي المصلي نعم يجب كف شعر امرأة وخشيت توقفت صحة الصلاة عليه ولا يكره بقاؤه مكفوا بالضفر فيها (قوله أو ثوبه) أي ملبوسه ولو نحو شد على كنفه قال ابن حجر وكثير من جهلة الفقهاء يفرشون ما على اكتافهم ويصلون عليه ولعله مالم يكن لعذارو حاجة كدفع غبار أو حوا برد (قوله والمعنى) أي حكمته الأصلية فلا يرد أنه يكره الكف في صلاة الجنابة وللغاد والطائف (قوله ووضع يده على فمه) وكذا غيرها (قوله كالتناؤب) وهو مكروه إذا كان باختياره وعلم من الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يثأب قط (قوله بيده) والاولى بظهور اليسار (قوله لأنه نكف) يفيد أنها مرفوعة عن الأرض وهو المسمى بالمافن فلا يكره كونه على الأرض مع عدم الاعتماد على الراحة مثلا ويندب تفريق قدميه بنحو شبر فيكره ضمهما ويسمى الصافد (قوله والصلاة حافئا وحاقبا) أحدهما بالموحدة للغائط والآخر بالنون للبول والميم لهما وسياق في الأولى تفرغ نفسه وإن فاته الجماعة ويجب تفرغ أحوال كمال حيث ارتبط السن بها (قوله ومحمد بن حبان وغيره) عبارة الروضة قلت وقال جماعة في الاكتفاء بالخط قولان للشافعي رضي الله عنه قال في القديم وسنن حرملة يستحب ونفاه في البويطي لاضطراب الحديث الوارد فيه وضعه انتهى قلت واختار الامام وغيره أن الخط لا يكفي وعليه بانه لا يظهر للمارة (قول المتن قلت يكره الخ) أي وهذه أمور يطلب اجتنابها في الصلاة (قوله لحديث عائشة الخ) روى أبو داود والنسائي عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته مالم يلتفت فإذا التفت انصرف عنه وورد أيضا لو يعلم المصلي من يناجي ما التفت يمينه أو شمالا وفي التتمة انه حرام (قول المتن ورفع بصره) (فائدة) نقل الدميري عن الغزالي في الأحياء انه قال يستحب انه يرمق ببصره السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله ولا أكف ثوبا الخ) الذي في الاسنوي أمرت ان لا أكف الشعر ولا الثياب وأسندوه رواية الشيخين قال والكف الجمع (قوله أو كعشمر) أو مشدود الوسط أو مفروز خذبة العمامة قاله في شرح المهذب (قوله نهى الخ) قال الاسنوي حكمة ذلك منافاته لهيئة الخشوع (قوله فليمسك بيده الخ) في رواية لمسلم أيضا بدل هذا فليكظم ما استطاع (قول المتن والصلاة حافئا الخ) قال

(٢٥ - (فليوبى وعمره) - أول) ومحمد بن حبان وغيره ولا يكره الحاجة كالتناؤب فيسن فيه لحديث مسلم إذا تائب أحدكم فليمسك بيده على فيه فان الشيطان يدخل (والقيام على رجل) واحدة لأنه تكلف ينا في هيئة الخشوع نعم ان كان الحاجة كوضع الأخرى فلا كراهة فيه (والصلاة حافئا) بالنون أي بالبول (أو حاقبا) بالموحدة أي بالغائط (أو

نفسه ان خاف ضررا يبيع التيمم وان خرج الوقت ولا كراهة في العارض في الاثناء وفي خوف حبسه
 ما ذكر **(قوله بحضرة)** بتثليث الحاء وماقرب حضوره عرفا كالحاضر **(قوله أي يشتاقي)** فسر به
 التوقان ليفيد أنهما مساويان لشدة الجوع عند من عبر به فياً كل قدر الشبع الشرعي على المعتمد كما قاله
 النووي وخرج الشوق وهو ميل النفس الى الاطعمة اللذيذة فلا كراهة معه وتوقان الجامع بحضرة حليته
 كالاكل **(قوله الاخيشان)** استدلاله بذلك لاحدهما يفيد أن لامة للجفص ويصدق بهما معا بالاولى
 ويسمى الحاقم بالميم كما مر **(قوله مدافعة الريح)** ويسمى الحافز بالغاء والزاي وكذا بالخف ويسمى
 الحازق بالزاي والقاف وذكروا النووي في تفسيرهما عكس ذلك ولا مانع منه لانه حجة **(قوله قبل وجهه)** بكسر
 القاف وفتح الموحدة أي جهة امامه ولو غير جهة القبلة كنفل السفر **(قوله أو عن يمينه)** اكراما للملك لانه
 كاتب الحسنات **(قوله بخلاف يساره)** قيل لعدم مراعاة ملكه لانه كاتب السيئات وقيل لانه ينضح عنه حالة
 الصلاة وهذا امر دودوان ذكره شيخنا في شرحه كما علم من محله نعم بكره لجهة اليسار في الروضة الشريفة
 اكراما له صلى الله عليه وسلم ولو في غير الصلاة ويكره البصاق خارج الصلاة قبل وجهه مطلقا ووجه القبلة
 وجهة يمينه أيضا **(قوله فانه ينجس به)** مدلول الحديث أكثر مما يفيد الدليل فتأمل **(قوله حرم البصاق)**
 فيه أي في المسجد قال العبادي وادخل البصاق فيه حرام أيضا وجدرانه ولو من خارج مثله ومحل الحرمة في
 ذلك ان اتصل بجزء منه وليس مستهلكا في نحو ماء مضمضة لأن قطع هواء المسجد بالبصاق مكروه **(فرع)**
 يحرم البصاق اذا اتصل بغير ملكه ولو في غير المسجد كحصر المسجد وخزائنه من حيث استعماله غير ملكه
 ويحرم اخراج أجزاء المسجد منه كحص وحجر وتراب وغيرها وكذا الشمع والزيت قاله العبادي فراجع
 ويحرم استعمالها فيما لا يجوز **(قوله ولكن عن يساره)** وفي رواية أو تحت قدميه أي ان لم يكن يساره
 فارغافا والتنويع ومحل ذلك في غير المسجد كما علم **(تنبيه)** نكره الصنائع في المسجد واتخاذها حائوتا
 لها ان لم يكن تضيق على المصلين ولا ازراء به فيهما والاحزوت كالموضوع مع العنبر على حصيره **(قوله)**
 وكفارتها قتها أي اذهب صورته ولو في تراب المسجد الداخل في وقفه أو على بلاطه أو حصيره وان حرم
 من حيث استعماله ملك غيره مثلا والدفن المذكور قاطع لدوام الاثم عند شيخنا الرملي ولا بدائه أيضا
 عند شيخنا الزيدائي **(قوله لغتان)** ويقال بالسين أيضا فهي ثلاثة **(قوله ووضع يده الخ)** ويسمى

بحضرة طعام يتوق اليه
 بالثناء أي يشتاقي الحديث
 مسلم لا صلاة بحضرة طعام
 ولا هو يدافعه الاخيشان
 أي البول والغائط ونكره
 أيضا مع مدافعة الريح ذكره
 في الروضة كاصلها في صلاة
 الجماعة وسواء في الطعام
 المأكول والمشروب (وأن
 يصفى) اذا عرض له البصاق
 (قبل وجهه أو عن يمينه)
 بخلاف يساره الحديث
 الشيخين اذا كان أحدهم
 في الصلاة فانه ينجس به عز
 وجل فلا يرفق بين يديه
 ولا عن يمينه ولكن عن
 يساره وهذا كما قال في شرح
 المهذب في غير المسجد
 فان كان في مسجد حرم
 البصاق فيه الحديث الشيخين
 البزاق في المسجد خطيئة
 وكفارتها دفنها بل يصفى
 في طرف ثوبه من جانبه
 اليسر ككفه ويصفى
 ويزق لغتان بمعنى (وضع
 يده على خصرته) الحديث

الاسنوي ويستحب تغريفه من هذه الامور وان فاتته الجماعة **(قول المتن يتوق الخ)** مثل هذا فيما يظهر لو كان
 بحضرة حليته وهو يتوق الى جامعها وقوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا
 من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل
 التوقان كان الحكم كذلك كذا ذكره في الكفاية تبعاً لابن يونس واعتذر عن الشيخ في ذكر الحضور بالتبرك
 بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضي زوال الكراهة بزوال التوقان وان لم يحصل الشبع وهو كذلك فيما
 يظهر قياسا على ما قاله في الاعذار المسقط للجماعة نقلا عن الاحباب نعم في الصحيحين اذا اقيمت الصلاة
 فابدؤا بالمشاء ولا تجالوا حتى يفرغ منه قال في شرح مسلم فيه دليل على انه يأكل حاجته بكاملها وهذا هو
 الصواب وامامنا وله بعض الاحباب من أنه يأكل لقما يكسرها سورة الجوع فليس بصحيح قال الاسنوي
 كلامه هذا يخالف الاحباب وجعل العذر قائما الى الشبع الا انه لا يلزم بقاء الكراهة في مستثلنا الى الشبع
 يعني مسألة الكتاب المذكورة ووجه عدم اللزوم انه يجوز ان تنقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة
 الجوع وان طلب منه استيفاء الشبع اذا لا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعد اكل اللقم **(قوله في غير)**
 المسجد الاولى في هذه الحالة ان يبصق في ثوبه فان فيه اذهاب الصورة بخلاف البصق على اليسار وان كان
 هنا جازا **(قوله حرم)** قال الاسنوي المشهور في كتب الاحباب الكراهة **(قوله لغتان)** بمعنى وبالسين

الاختصار كما في الحديث ويكره المشي كذلك خارج الصلاة لغيره من لائها مشية ابليس (قوله لمجاوزته أكله) يفيد أن المراد بالمبالغة ما خالف الكل سواء خفض رأسه فقط أو مع صدره وأقل الركوع كأكله ولا تقوم هذه المبالغة مقام الطمأنينة كما مر فلي هذا لا يصح ركوعه في هذه وتبطل صلاته إن اعتدل قبل أن يطمئن فراجع (قوله في الحمام) أي القديم بأن كشفت فيه العورات وإن درس أو هجر ما لم يتخذ نحو مسجد لافي الجديد خلافاً لابن حجر وتكره في الحش مطلقاً لأنه يصير ماوى الشياطين من ابتدائه ولا تتركه على سطحهما مطلقاً (قوله والطريق) أي محل المرور في وقت المرور كما قاله شيخنا في شرحه والمراد بمكان المرور ماشانه الطروق وبوقت المرور ما جرت العادة بالمرور فيه في ذلك الوقت ولو في البرية على المعتمد كالاسواق ورحاب المساجد (فرع) تكرر الصلاة خلف شبائك المدارس على الشوارع فتترك الصف الأول فيها أوفى (قوله وألحقت الخ) يفيد عدم الكراهة على سطحها وهي معبد اليهود والبيعة بكسر الموحدة معبد النصارى وعكس ذلك الذي اشتهر في العرف بين العامة خلاف الأصل (قوله نجاستها تحت الثوب) إن كانت منبوشة ولا تفكره على ما حاذى الميت لنجاسة ماتحته من الصديد وذلك لا تكرر في مقابر الانبياء والشهداء (تنبيه) محال النجاسة كمحال القضاين كالمقبرة فيما ذكر (فرع) تحرم الصلاة متوجهاً بقبري وتكره في غيرهما ولا تبطل فيها ما قاله شيخنا (قوله وفي عطن الابل نفارها) لأنه شأنها وإن لم توجد ولا تكرر في مثل ذلك من غنم وبقر وحمار مع وجود النفار بالفعل والله أعلم

(باب في بيان سجود السهو وما يتعلق به)

وقسمه على صلاة النفل وسجدة التلاوة والشكر مع طلبه فيها اهتماماً بشأن الفرض ولأنه محل طلبه أصالة على أنه لو أخرج عن النفل وغيره لثوهم توقف طلبه على وجود أسبابه كلها فيه وليس كذلك إذ ترك المأمور به من الإيعاض لا يأتي في النفل منه إلا الصلاة على الآل في القشهد الأخير وارتكاب ما لا يؤهم باطلاً أولاً من عكسه فتأمل وقدم سجود السهو على سجود التلاوة لاختصاصه بالصلاة وأخر سجود الشكر لاختصاصه

خلافاً لنكرها (قوله في ذلك) يرجع إلى قوله نهى (قول المتن والمبالغة الخ) قال السبكي التقيد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والاحتجاب برضى الله عنهم أجمعين ولكأن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة قبلها والزيادة على ذلك تصدق انهما مبالغة فلا اشكال (قول المتن في الحمام) هل ذلك بأنه ماوى الشياطين واعتداه الشيخان وقيل لكثرة النجاسة ونص عليه في الام ويبنى عليها الصلاة في المسلخ أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكر مأخوذ من الحميم (قول المتن والمزلة) بفتح الباء وضمها (قول المتن والكنيسة) هي للنصارى والبيعة لليهود ولو منع أهلها من دخولها حرم (قول المتن والمقبرة) بثلاث الباء (قوله اشتغال القلب بمرور الناس) يؤخذ من هذه العلة أنه لو استقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قوله نجاستها تحت الثوب الخ) قال الاسنوي هذا في البسط على النجاسة أما البسط على ما غلبت فيه النجاسة فإنه يزيل الكراهة على ما تلخص من كلام الرافعي لأنه أمر قد ضعف بالحوائل (قوله لنجاسة ماتحتها بالصديد) ثم الذي دل عليه كلام القاضي كما قال في الكفاية احترامه قال الاسنوي ومن المعنيين يظهر لك أن صورة المسئلة فيها لو حاذى الميت حتى لو وقف بين الموتى فلا كراهة نعم يكره استقبال القبر الأقرب صلى الله عليه وسلم فيحرم انتهى وما صور به المسئلة خالفه في الكفاية فقال تكرر على القبر وبجانبه واليه (تمه) قال في الأحياء تكرر الصلاة في الاسواق والرحاب الخارجة عن المسجد

(باب سجود السهو)

كاذ كره في شرح المهذب (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لمجاوزته أكله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره وعنقه كما تقسم (والصلاة في الحمام) ومنه مسلخه (والطريق والمزلة) أي موضع الزبل (والكنيسة وعطن الابل) هو الموضع الذي تنحى إليه الابل الشاربة شيئاً فشيئاً إلى أن تجتمع كلها فيه ففساق إلى المرحى (والمقبرة الطاهرة) بأن لم تنبش (واقة أعلم) لحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في المد كوراث خلا الكنيسة فلم زد في حديث وألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فيها انهما ماوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المزلة نجاستها تحت الثوب الفروش عليها مثلاً وفي عطن الابل نفارها المنشوش للخنوع وفي المقبرة غير المنبوشة ولم يفيد في الحديث نجاسة ماتحتها بالصديد أما المنبوشة فلا تصح الصلاة فيها من غير حائل ومعه تكرر وألحق بعطن الابل مأواها لئلا

للعنى المد كور فيه ولا تكرر في مراح الغنم بضم الميم أي مأواها لئلا تتفاء ذلك المعنى فيها وإن تصور فيها مثل عطن الابل فلا تكرر فيها أيضاً

(باب بالتنوين سجود السهو)

بخارجها ووسط سجود التلاوة لوجوده فيهما وأصل مشروعيته لجبر الخلل في الصلاة غير المبطل وقد يطلب
 لرغم أقف الشيطان والسهولة التي ويرادفه القهول والغفلة والنسيان وقيل السهو زوال الصورة عن
 الحركة دون المحافظة والنسيان زوالها عنهما معا والغفلة تعمهما والقهول مثلها ومع زوال الحكم وشرعا
 سجدة ثان إلى آخر ما يأتي (قوله بالتنوين) دفع به توهم الإضافة المقنض لفقدان حركتي الاسناد وهو
 المبتدأ (قوله وهو) أي سجود السهو والسهو على ما مر (قوله سنة مؤكدة) لنيابته عن سنة وذلك
 فارق جبرانات الحج (قوله من الصلاة) خرج به المندوب فيها كقنوت النازلة وسجود التلاوة فلا سجود
 لتركها ميسرا (قوله ولو بالشك فيها) أي المأمور والمنهي فالاول كالشك في ترك بعض والثاني كالشك
 هل صلى ثلاثا أم أربع كما يأتي فلما راد بالمنهي ما يعم ما هو من جنس أفعال الصلاة أولا (قوله فرضا كانت
 الصلاة أو نفلا) نعم لا سجود في صلاة الجنائز وألحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولا مانع من زيادة الجابر
 لانه للخلل وهو فيها واحد (قوله بالكاف) قيل لانه الذي في خط المصنف وقيل لان اللام تقتضي أنه
 لا يشرع السجود للزيادة أو تقتضي طلب السجود لها دائما وليس كذلك فيها وقيل لا دخال لمسألة
 الشك المذكورة لان السجود فيها للتردد في الزيادة وليس فيها زيادة وقيل لان اللام توجب أن يكون
 السجود فيه لكونه من الفعل المنهي عنه فلا يصح جعله من ترك المأمور به كإفعل المصنف فتعين أنه
 بالكاف مثالا وإيناحه أن يقال ان المصنف لما ذكر أن الركن ليس من المأمور الذي يكفي السجود لتركه
 وأنه لا بد من تداركه أشار إلى حكم آخر يترتب عليه وهو طلب السجود مع تداركه ولما كان من المعلوم ان
 طلبه غير منحصر في الزيادة أشار الشارح إلى انها مثال لا قيد ولعل هذا هو الاقرب والحق أن الكاف في
 كلام المصنف ليدفع به ما يارزم على اللام من الاعتراض فتأمل (قوله من حصولها) أي لامن السجود لها
 أيضا كإتمامه العبارة (قوله وقديقال بسجده) هو مرجوح والمعتمد خلافه وفي كلام الشارح هنا
 أمور منها أن ما ذكره بقوله وقد تقدم الخ صريح في أن الكلام في السكوت الطويل عمدا وصرح بمقابله
 بقوله فتذكر أنه في السكوت سهوا ومنها أن ما سيأتي مبطل فلا سجود فيه ليؤخذ منه السجود في هذا
 ومنها أنه ان أراد أن السجود هنا مأخوذ من مقابل الاصح فيها سيأتي في كان حقه أن يقول وقديقال يجري
 في الأخذ هنا وجهان الخ ومنها أن أخذ الحكم من ضعيف يجري على جميع في غاية البعد ومنها أن صريح
 ما يأتي أن السكوت الطويل سهوا في الركن القصير لا يبطل جزا وصرح ما تقدم أن فيه وجهين في الركن
 الطويل وهذا مما لا يسع القول به ولا المصير إليه فتأمل واهم (قوله وهو القنوت) أي المعبود شرعا وهو
 ما اشتمل على ثناء ودعاء سواء أورد عنه صلى الله عليه وسلم أو عن عمر أو عن غيره ما ترك بعض أحد
 الأولين بعد الشروع فيه أو أبدال حرف منه بغيره ولو بعناء كترك كلة (قوله أو قيامه) أي كلة أو
 بعضه بان لا يقف زمانا يسع أقل قنوت مما مر والام بسجدة وعلى هذا جعل شيخنا الرمي افتاء والده
 بعدم السجود (فرع) لو اقتدى شافعي بحنفي في الصبح سجدة الشافعي وان قنت كل منهما لان
 المأموم يرى طلبه في صلاة الامام فتركه لا اعتقاد عدمه يجعل كالسهو بتركه وفعله له ليس في محله عنده
 فهو زيادة في الخلل الذي هو غير مبطل عنده ومثله ما لو اقتدى صلى أظهر بمصلي الصبح ولم يقنت لا اعتقاد
 المأمور خلا في صلاة الامام بخلاف عكسه وبخلاف ما لو اقتدى بمصلي الصبح بمصلي سنة لعدم الخلل

وهو كاسيأتي سجدة ثان
 بين التشهد والسلام سنة
 هندية (مأمور به) من
 الصلاة (أو فعل منهي عنه)
 فيها ولو بالشك على ما سيأتي
 بيانه فيهما فرضا كانت
 الصلاة أو نفلا (فالاول)
 للمترك منها (ان كان تركنا
 وجب تداركه) بفعله (وقد
 يشرع) مع تداركه (السجود
 كزيادة) بالكاف (حصلت
 بتداركه ركن كاسيأتي في)
 ركن (الترتيب) من حصولها
 وقد لا يشرع السجود بان
 لا تحصل زيادة كما اذا كان
 المتروك السلام فتذكره
 ولم يطل الفصل فيسلم من
 غير سجود فان طال
 الفصل فهو مسألة السكوت
 الطويل وقد تقدم في باب
 يليه هذا أنه لا يبطل
 الصلاة على الراجح وقد
 يقال بسجدة أخذها
 سيأتي في تطويل الركن
 القصير بالسكوت (أو)
 كان (بعضا وهو القنوت
 أو قيامه)

(قول المتن سنة) الصارف لا حاديته عن الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له نافلة والسجدة ثان ولان البطل
 كبطله أو أخف ولذا وجبت جبرانات الحج دون هذا والله أعلم (قوله من الصلاة) خرج به قنوت النازلة
 ونحوه لان ذلك سنة في الصلاة لا منها (قوله ولو بالشك) دفع لما اعترض به من قصور العبارة عن افادة إيقاع
 الركن مع التردد في فعله (قوله من حصولها) أي لامن السجود أيضا كإتمامه العبارة (قوله بسجدة) أي

وان استلزم تركه ترك القنوت (أو التشهد الاول أو قعوده) وان استلزم تركه ترك التشهد (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الاظهر) بناء على الاظهر انها سنة فيه كما تقدم (سجد) لتركه وان كان عمدا (وقيل ان (١٩٧) ترك عمدا فلا) بسجدة قلت

وكذا الصلاة على الآل حيث صنفها والله أعلم) وذلك في التشهد الاول على وجهه في الآخر على الاصح كما تقدم فانه يسجد لتركها (ولا يجبر سائر السنن) أي باقية اذا تركت بالسجود لعدم وروده فيها بخلاف البعض لو روده في بعضها فانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدين رواه الشيخان فيه ترك التشهد مع قعوده المشروع له وفي معناه ترك التشهد وحده وقيل عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه المشروع له بجامع الله في المقصود في محل مخصوص والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقه بالتشهد لما ذكره وسميت هذه السنن أبعاضا لغيرها بالجبر بالسجود من البعض الحقيقية أي الأركان وفي الروضة لو أراد القنوت في غير الصبح للنازلة وقلناه فنسبه لم يسجد لسهوه على الاصح ذكره في البحر (والثاني) أي الفعل المهي عنه في الصلاة (ان لم يبطل هذه كالاتعت والتطوئين لم يسجد

في صلاة الامام وتحمله خلل المأموم (قوله وان استلزم الخ) يعني أن القيام ببعض وان لم يتصور تركه منفردا فيجوز قصد جبرخله وحده بالسجود وأما قيام من لا يحسنه فواقع أصلا وبدلاً أو بدلاً فقط كقيام الفاتحة ومثل هذا يقل في قعود التشهد (قوله أو التشهد الاول) أي في الصلوات الخمس قال شيخنا الرملي وكذا المقصود في النقل المطلق فلا حرم باربع ركعات وأكثر وقصد أن يشهد عقب كل ركعتين مثلاً فترك واحدًا ما قصد له ولو سهواً فانه يسجد وخالفه ابن حجر وكذا ابن قاسم وهو الوجه وذلك لان التشهد ان لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وان عزم عليه لان عزمه لا يجعله مطلوباً وان طلب فالوجه السجود له وان لم يعزم عليه فتأمل (قوله فيه) أي في التشهد أعاد الضمير للتشهد وهو متعين لقوله في الاظهر وعوده للقنوت أيضاً كما فعله شيخ الاسلام غير مستقيم لانه ليس في كلام الشافعي وانما ذكر طلبه من بعض المتأخرين واعتمدوه (قوله بناء الخ) أي القول بانها بعض مبنى على القول بانها سنة ومقابله مبنى على مقابله (قوله حيث صنفها الى آخره) خصه الشارح بالتشهد دون القنوت لما تقدم وجهه البعض في كلام المصنف ستة القنوت وقيامه والتشهد الاول وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وعلى آله بعد الاخير وان عد قعودهما ففي ثمانية وزاد المتأخرون الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه بعد القنوت وهذه ستة باسقاط القيام لها وسبعة بعده واحداً واثنا عشر باعتبار كل منها فجمعتها على هذا عشر دون والاختلاف في عددها لفظي ويتصور السجود لترك الصلاة على الآل في التشهد الاخير بترك امامه لها لانفسه لانه ان سلم عامدا تركها فأتى أو ساهيا وعاد لها طلب فعلمها بالسجود عنها فتأمل ذلك (قوله ولا يجبر سائر السنن) فلو سجد لشيء منها عامدا لم يبطل صلاته والام تبطل ويندب له سجود السهول للخلل الحاصل بهذا السجود (تنبيه) لا يلزم من معرفة طلب السجود معرفة محله خلافاً لمدعيه (قوله بجامع الخ) أي مع كونه من الشعائر الظاهرة أو مع كونه ليس تابعا ولا مقدمة لغيره فلا يرد نحو أذكار السجود ودعاء الافتتاح (قوله وفي الروضة الخ) هو مفهوم ما سبق قوله منها لان قنوت النازلة مسنون فيها كسجود التلاوة فلا سجود له وان قصد تركه لاجل السجود بخلاف قنوت وتر رمضان (قوله ماسيأتي) أي في نقل القولي (قوله كذا العمدة) ولو قال المصنف لم يسجد له لشمها وما الوجهل بالمشروعية كالسهو فيما يظهر اذا علم بعد تركه فراجع (قوله فانها تبطل) أشار الى أن الخلط في البطلان لاقى السجود

عمدا كان ذلك أو سهواً أخذ من المأخوذ الآتي (قوله بناء على الاظهر) أي ومقابل الاظهر مبنى هنا على مقابل الاظهر هناك ولما فهم ذلك من ذكر البناء استغنى به عن التصريح بالمقابل وكثيرا ما يقوله ذلك (قول المتن سائر السنن) فلو سجد فيها ظاهرا جاز به بطلان صلاته الا أن يكون قريب العهد بالاسلام أو نشأ ببادية بعيدة قاله البغوي ونظيره الاسنوي وبين العراقي النظر بان من هو كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن عرف ذلك عرف محله غالبا (قوله بجامع الخ) هذه العلة موجودة في تكبيرات العيد وفي أذكار الركوع ونحوه ومع ذلك لا يسجد ولذا علل الغزالي اختصاص السجود بهذه البعض بانها من الشعائر الظاهرة المخصوصة بالصلاة انتهى وخارج بالمخصوصة بالصلاة تكبيرات العيد قاله الاسنوي (قوله والصلاة على النبي الخ) علل غيره السجود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بانها ذكر يجب الاتيان به في التشهد الاخير فيسجد لتركه في الاول قياسا على التشهد (قوله لم يسجد لسهو) لانه سنة في الصلاة لا منها فلا يرد على المتأخر

لسهوه لعدم ورود السجود له ويستثنى من ذلك ماسيأتي وقوله لسهو كذا العمدة كذا في التحقيق وشرح المذهب (والا) أي وان أبطل عمدا تركه فزائدة (سجد) لسهوه (ان لم تبطل الصلاة) بسهوه (كلام كثير) فانها تبطل بسهوه (فما لاصح) كما تقدم ودليل

السجود أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجدا سهوا بعد السلام رواه الشيخان وقياس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم المتخلف في السفر إذا انحرف عن طريقه إلى غير القبلة ناسيا أو عاد على قرب فإن صلاته لا تبطل بخلاف العائد كما تقدم ولا يسجد للسهو على المنصوص المذكور في الروضة (١٩٨) كاصلا ومحمدا في شرح المهذب (وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر

لم يشرع فيه (يبطل عمده في الأصح) لا خلاه بالموالاته (في سجدة لسهو) والثاني لا يبطل عمده وفي السجود لسهو وجهان أحدهما نعم (فلا اعتدال قصير) لأنه لفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في الأصح) لأنه لفصل بينهما والثاني طويل كجلوس بعدهما (ولو قل ركنا قوليا) إلى ركن طويل (كفاتحة) أو بعضها (في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر وكتشهد أو بعضه في قيام (لم يبطل بعمده في الأصح) والثاني يبطل كنفصل الركن الفعلي وقرن الأول بأن نقل الفعلي بغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القولي ولو نقل بعض الفاتحة أو التشهد إلى الاعتدال ولم يطل فيه اختلاف ولو أطاله بنقل كل الفاتحة أو التشهد بطلت في الأصح وهذا من صور ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على علم البطلان (يسجد لسهو في الأصح) لترك التحفظ بالمأثور به

ولم يذكره المصنف لكان أولى إذا لا سجود مع البطلان (قوله ولا يسجد) المعتمد أنه يسجد فلا استثناء (قوله وتطويل الركن القصير) وهو في الاعتدال بقدر ما يسع الفاتحة للوسط المعتدل زيادة على ما يطلب لذلك المصلي قاله شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي تبعه ابن حجر لا زيادة على ما يطلب للفرد مطلقا وفي الجلوس بين السجدين بقدر ما يسع التشهد الواجب زيادة على ما ذكر نعم لا يضر تطويل مطلوب كصلاة التسبيح ولا تطويل اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح قال شيخنا ومن غير هالأنه طلب فيه التطويل في الجملة وتقسيم أن القنوت للنازلة في نحو العيد غير مكروه وفي الرواتب مكروه ومقتضاه البطلان لعدم طلبه والوجه خلافه (قوله لأنه لفصل) بدليل أنه لم يشرع فيه ذكر واجب مع موافقته للعادة كالقيام ولا يرد التشهد الأول والقنوت لانهما مسنونان والمراد أظهر مقاصده الفصل فلا ينافي أنه مقصود في نفسه أيضا بدليل وجوب الطمأنينة فيه ليوجد فيه الخشوع والسكينة وكذا يقال في الجلوس واختار النووي من حيث الدليل انهما طويلا ونقله عن الأكثرين (فرع) لو قام ناسيا للتشهد الأول فعادله بعد ما صار إلى القيام أقرب طلب منه أن يسجد لأن عمده في غير محله يبطل فهو من قاعدة ما يبطل عمده (قوله ركنا) سيأتي مفهومه (قوله قوليا) أي غير التكبير والسلام لأن نقل أحدهما يبطل وغير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد فلا يسجد لأن القعود محلها في الجملة يظهر أن غير الفاتحة من بدلها من قرآن أو ذكر لا يكون ركنا لا بقصد وكذا نحو التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله إلى ركن طويل) قيد به لاجل تمثيله بالفاتحة لانها في القصير مبطله وتقيد التشهد بالآخر لجملة ركنا لا حترار فالوجه عدم التقيد فيهما ولا يلزم من وجود الفاتحة في الاعتدال تطويله لا مكان وجودها في قدر زمن الفكر المطلوب فيه ولأن اعتبار الركن غير مشروط (قوله وعلى هذا استثنى الخ) وكذا يستثنى ما لو فرقه الإمام في صلاة الخوف مثلا أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثا بالآخرى ركعة فإنه يسجد على المعتمد لما لفته بالانتظار في غير محل ورود ما مع كونه غير منهي عنه فلا يرد عدم طلب السجود للانتظار في نحو الركوع والسجود لأنه مكروه ويسجد أيضا من حضر ذلك الانتظار أو اقتدى بعباءه (قوله لا خلاه بالموالاته) قال الرافعي وكما لو قصر الأركان الطويلة ونقص بعضها وعبارة ابن الرفعة في إيراد ما علل به الشارح رحمه الله نقل لالان سائر الأركان قد يجوز تطويلها فاذا طول القصير أيضا فانت الموالاته وهي شرط في صحة الصلاة قال الرافعي ولمن ذهب إلى الوجه الآخر أن يقول معنى الموالاته ان كان بان لا يتخلل فصل طويل ليس من الصلاة بين أركانها فهو مقصود هنا وان كان بمعنى آخر فلا نسلم اشتراط الموالاته بمعنى آخر (قوله أحدهما نعم) علمه الرافعي بأن المصلي مأمور بالتحفظ واحضار الذهن أمر مؤكدا كنا كيد التشهد الأول فيسجد عند تركه قياسا عليه وقضيته كما قال الاسنوي أن يسجد عند عهد ذلك أيضا اه وسيا في ذلك في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن قصير) أي فيؤمر المصلي فيه بالتخفيف ولهذا لا يسن تكرار الذكر فيه بخلاف غيره (قوله بخلاف نقل القولي) زاد الاسنوي ولهذا لا تبطل الصلاة بشكر يرد على المنصوص (قوله ولو أطاله بنقل كل الفاتحة الخ) ظاهره ولو خلا الاعتدال عن الذكر المشروع فيه تبطل وأنه لا يقدح في ذلك كون الذكر المشروع فيه أطول من الفاتحة وفي شرح الروض ما يوافق ذلك حيث ذكر ما حصله أن التطويل يلحق بقدر القيام الواجب انتهى (قوله ما تقدم) المراد به قوله بسكوت أو

في الصلاة مؤكدا كنا كيد التشهد الأول (وعلى هذا استثنى هذه الصورة من قولنا) المتقدم (ما لا يبطل عمده ذكر لا يسجد لسهو) ويضم إليها ما تقدم في تطويل القصير تفرع على المرجوح وقوله ويسجد لسهو كذا العمده كما سوى بينهما في شرح الهيب ويقتضى به العمدة في تطويل القصير على المرجوح فيه وذلك في الروضة في صفة الصلاة

انه لو قنت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يعيده بعد الرفع من الركوع ويسجد السهو على الاصح المنصوص وذلك صادق بالصحة
والسهو فتضم مسئلة السهو الى المستثنى (ولو نسي التشهد الاول) مع قعوده أو وحده (١٩٩) (فذكره بعد انتصابه لم يصح)

لتلبسه بفرض فلا يقطعه
لسنة (فان عاد) عامدا
(علما بتحريمه بطلت)
صلاته لم يادنه قعودا همدا
(أوناسيا) انه في الصلاة
(فلا) تبطل ويلزمه القيام
عند تذكره (ويسجد
للسهو أو جاهلا) تحريمه
(فكذا) لا تبطل (في
الاصح) لانه مما يخفى على
العوام ويسجد والثاني
تبطل لتقصيره بترك التعلم
هذا كله في المشرود وفي معناه
الامام ولو تخلف المأموم عن
انتصابه للتشهد بطلت صلاته
الا ان ينوي مفارقه فينظر
ولو عاد المأموم قبل قيام الامام
حرم قعوده معه لوجوب
القيام عليه باتصاف الامام
ولو انتصب معه ثم عاد هو لم
يجزله متابعتي في العود لانه
اما خطيئه فلا يوافق في
الخطا أو عامدا فصلاته باطله
بل يفارقه أو ينتظره جلا
على انه عاد ناسيا وقيل
لا ينتظره ولو عاد معه علما
بالتحريم بطلت صلاته
أوناسيا أو جاهلا لم تبطل
(وللمأموم) اذا انتصب
دون الامام سهوا (العود
لمتابعة امامه في الاصح)
فهو مجوزة لعوده الممتنع
في غيره والثاني ليس له العود
لتلبسه بركن القيام كغيره

(قوله انه لو قنت الخ) أشار الى بيان مفهوم الركن والمعتمديه أنه اذا نقل التشهد الاول أو القنوت
أو السورة سجد ان نوى ذلك والا فلا ولا سجود لنقل نحو التسبيح وان نواه نعم لا سجود لتقديم
السورة على الفاتحة في القيام ولا تقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على القنوت في قيامه أو على التشهد
في جلوسه ولو الاخير كما تقدم لان ذلك عملها في الجملة ولا للصلاة على الآل في التشهد الاول لانه قيل بنسبها
فيه ولا للتسمية قبل التشهد وان كرهت على المعتمد كما تقدم (تنبيه) قد علم ان الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم تكون ركنا تارة كالتشهد الاخير وبعض تارة كالاول وسنة تارة عند سماع ذكره ومكرهه
تارة كتقديمها على محلها فاذا أتى بهافي غير محلها فينتجه أنه لا يسجد الا أن يقصدها أحد الاولين فراجع
وقول العبادي بعدم السجود في نقل التشهد في الجلوس بين السجدين فيه نظر ظاهر (قوله ولو نسي)
أي المصلي مطلقا ولو أموما بدليل وجوب العود عليه كيان في وليس النسيان قيد اوسيا في وقول الشارح
هذا كله الخ راجع لقوله فان عاد الى آخره ورجوع الضمير ونحوه لبعض أفراد العام صحيح ولا يخصه (قوله
بعد انتصابه) أي الى محل تجزئه القراءة فيه بأن صار الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع ومثل القيام نائبه
كشروع المصلي قاعدا في القراءة همدا فان عاد اليه في هذه بطلت صلاته على المعتمد عند شيخنا الزياي
كشيخنا الرملي ولم يعتمد افتاء والده بعدم البطلان كافي قطع القراءة والعداء الافتتاح أو التحوذ لوجود الفرق
لما مر من النيابة هنا ويتجه ان عدم البطلان هو الاصح لان المخالفة واقعة في القصد لا في الفعل كما هو ظاهر
وعلى هذا فلا يتجه ما رتب عليه بقوله فان عاد ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ويسجد السهو على القاعدة (قوله
فان عاد) لم يقل له كما قال غيره لانه لا ينتظم مع قوله أوناسيا أنه في الصلاة (قوله أوناسيا أنه في الصلاة)
كذا ذكره الشارح وتبعه عليه غيره من الشراح وفيه نظر اذ كيف يفساهم انه عائد الى التشهد
فيها فالوجه أن يفسر بنسيان تحريم العود كاذ كروه مع انه ظاهر كلام المصنف أو صريحه ومثل نسيان
حرمة العود شبهة فيها وفارق بطلانها لمن نسي حرمة الكلام بان العود من جنس أفعال الصلاة وبعدهم اغتفار
قليل الكلام همدا وتبطل لمن جهل البطلان مع علمه حرمة العود (قوله مما يخفى على العوام) أي وكما
شأنه ذلك بعد في جهل المتفقه وغيره لانه من دقائق العلم كما مر (قوله عن انتصابه) أي الامام وان جلس
للاستراحة أو بقصد التشهد لم يأت به لان الجلوس لا يكون للتشهد الا بذكره (قوله بطلت صلاته) قال
شيخنا ان طال الفصل أو قصد التخلف أو شرع في التشهد لفحش المخالفة في الاولى وشرعه في المبطل في
الثانية ولانه أحدث جلوس تشهد لم يفعله امامه في الثالثة وبذلك فارق تخلفه للقنوت لموافقه للامام في قيامه
كذا قالوا وفيه نظر لانه قد وافق الامام في الجلوس اذا جلس ولانه هناك أحدث قيام قنوت لم يفعله امامه
فتأمل (قوله بل يفارقه) وهو أولى من انتظاره ولا يعتد بما فعله قبل المفارقة من تشهدا وغيره (قوله
سهوا) قيد لوجوب العود في العمد يستحب وان انتصب وسيا في (قوله الاصح وجوبه أي العود) الا ان

ذكر (قوله انه لو قنت قبل الركوع) صورة ذلك أن يقنت بنية القنوت والا فلا سجود قاله الخوارزمي
في الكافي وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في ذلك (قوله وفي معناه الامام) لك أن تقول هلا أدخله
في العبارة نصا وقد يعتذر بان افراد الضمائر السابقة تمنع من ذلك لا يقال يمكن رجوعها الى المصلي لانا
نقول المصلي يشمل الامام (قوله سهوا) هو تصريح بمقتضى عبارة المتن لان كلامه في النسيان وأما عدم
القيام فسيأتي في قوله ولو نسي عدا فلا ينبغي أن ترد صورة عدا المأموم على عبارة الكتاب وانما تعرض لها
الشارح رحمه الله قريبا تمهيدا لاحكام أقسام المأموم (قوله لوجوب متابعة الامام) عبارة غيره لان المتابعة

يلزم الى أن يلحقه الامام (قلت الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته وأصل الخلاف هل
يعود أولا وجهان حكاهما الامام والفرازي في الجواز والشيخ أبو حامد ومن تبعه في الوجوب وحاصل ذلك

ثلاثة أوجه كما حكاه
المصنف في أصل الروضة
مع تصحيح الوجوب فيه
أخذ من قوة كلام الشرح
ولو انتصب عمدا فقطع
الامام بحرمة العود كالأ
ركع قبل الامام عمدا
وتعقبه الرافي بآب
المراقبين في المقيس عليه
استحبوا العود فضلا عن
الجواز بمعنى فيأتي مثل
ذلك المقيس ورجحه فيه
في التحقيق حاكيا فيه
الوجوب أيضا (ولو تذكر)
المصلي (قبل انتصابه عاد
للتشهد) الذي نسيه لانه لم
يتلبس بفرض (ويسجد
ان كان صار الى القيام
أقرب) منه الى القعود
لتغييره نظم الصلاة بما فعله
بخلاف ما اذا كان الى
القعود أقرب أو كانت
نسبته اليهما على السواء
فلا يسجد لقلة ما فعله حينئذ
(ولو نهض عمدا) من غير
تشهد (فعاد بطلت) صلاته
(ان كان) فيما نهض (الى
القيام أقرب) من القعود
بخلاف ما اذا كان الى
القعود أقرب أو كانت
نسبته اليهما على السواء
فلا تبطل صلاته وشمل
الصورتين قول الروضة
كاملها وان عاد قبل ما صار
الى القيام أقرب

لحقه الامام قال شيخنا الرملي في شرحه أو نوى فراقه فلا يجوز له العود ولا يعتد بما فعله قبلهما على المعتمد
وفي نية المفارقة نظر لان فعله لا يغني عن فراقه ولا يعتد به الى الاعتداده بخلاف لحوق الامام له لان
في عوده حينئذ غش مخالفة مع موافقة الامام فيه وفارق الاعتداد بلحوقه هنا وجوب العود على من قام
ظان سلام امامه وان سلم امامه بعد قيامه أو نوى مفارقتها بعده بانه هنا فعل شيئا للامام فعله وقدا وافقه فيه
(تنبيه) يجري ما ذكر في عكسه بان سجد المأموم والامام قائم واعلم أن معنى عدم الوجوب على العائد من
حيث ان صلاته لا تبطل لولم يعد والا فهو حرام لانه من السبق ولومن ابتدائه ومعنى الوجوب على الساهی
من حيث بطلان صلاته لولم يعد بعد فعله والا فلا حرمة عليه ومحل وجوب العود عليه ان صار للقيام أقرب
قبل علمه في صورة القيام أو بلغ حد الرأى في عكسه والا ندبه العود لعدم غش المخالفة وقيل يجب العود
هنا مطلقا لفاء ابتداء فعله فراجع (قوله ثلاثة أوجه) وهي يجب يجوز لا يجوز لان لا يجب مساو له يجوز فهما
واحد ثم يدخل التدب في عدم الوجوب وليس مرادا (قوله انتصب) أي وصل الى محل اجزاء القراءة
وهو قيد لقول الامام بحرمة العود اذ فيه لحرمة (قوله استحبوا العود) هو المعتمد والعمد هنا كالسهو
لعدم غش المخالفة (قوله فيأتي مثل ذلك) أي الاستحباب وهو المعتمد كما في التحقيق (قوله المصلي ولو
ماموما) لكنه لا يسجد لتحمل الامام عنه (قوله عاد) أي نداء مطلقا (قوله ويسجد) أي ان دامت
صلاته فان نوى المتنفل الاقتصار على ما فعله وعاد لم يجزه السجود (قوله منه) أي من نفسه (قوله ولو نهض
الخ) قال شيخنا في شرحه هو مختزن نسي فيما تقدم وهو كذلك لكن في اطلاقه نظر يعلم مما يأتي فالمراد بالتشهد
فيه الاول والمراد بقوله عمدا عزمه على ترك ذلك التشهد حال نهوضه وحال عود مفيد لان صلاته بالعود فقط
بانه عبت ولذلك رتب المصنف عليه بقوله فعاد بطلت صلاته فقول بعضهم ان بطلانها بالنهوض والعود معا غير
مستقيم لان نهوضه محسوب له مطلقا وقول الاسنوي انه تبطل صلاته بوصوله الى ذلك المحل هو فيما اذا كان
قيامه في التشهد الاخير لان نهوضه حينئذ عبت لعدم حسبانها له وسيأتي ما يصرح بان هذا هو الحق الذي
يجب المصير اليه (قوله فعاد) أي بالفعل فلا تبطل بقصد العود نعم ان عزم في ابتداء نهوضه على العود بطلت
صلاته بمجرد نهوضه لانه شروع في المبط (قوله ان كان صار الى القيام أقرب) أي منه الى القعود فان عاد
قبله لم تبطل صلاته مطلقا ولو بعد فراغ صلاته لانه من الفعل القليل كالخطوتين فتأمل (تنبيه) حاصل
المسئلة أن من قام عن التشهد الاول غير قاصد تركه فله العود ما ينتصب ويسجد للسهو ان صار الى القيام
أقرب منه الى القعود والا فلا وان قام عنه قاصدا تركه لم تبطل صلاته بالقيام مطلقا ثم ان عزم على فعله بعد
قصد تركه فله العود ايضا ما ينتصب لان النقل يجوز فعله بعد قصد تركه ما لم يفت محله ويسجد للسهو ان صار
الى القيام أقرب كما مر والا فلا وان قام عن التشهد الاخير ساهيا غير قاصد تركه فله العود وان انتصب
ويسجد للسهو ان صار الى القيام أقرب والا فلا وان قام قاصدا تركه بطلت صلاته ان صار الى القيام أقرب
أو قصد وصوله لذلك وان لم يعد لانه مما يبطل عمده والا فلا كما يأتي وعلى هذا ينزل كلامهم فافهم هذا فانه مما
يجب المصير اليه ولا يجوز العدول عنه الى غيره ولا التعويل عليه

أمرها متاكد بدليل سقوط القيام والقراءة بها عن المأموم (قوله ولو انتصب عمدا) أهمل الشارح رحمه
الله ما لو صار المأموم في نهوضه عمدا الى القيام أقرب فيحتمل أن يكون حكمها كالانتصاب كما أن الامر
كذلك في حق غير المأموم فيجوز فيها ما تقرره عن الامام وغيره ويحتمل تعيين ما سيأتي عن التحقيق
(قوله منه) أي من نفسه (قوله لتغييره نظم الصلاة) عبارة الرافي لانه أنى بفعل غير نظم الصلاة ولو أتى به عمدا
في غير موضعه لبطلت صلاته واعلم انه في التحقيق وشرح المذهب صح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقا
(قول المتن ولو نهض عمدا) هو قسم قوله السابق ولو نسي التشهد الاول كما أن قوله السابق ولو تذكر

(ولوى قنونا قد كره في سجوده لم يعله) لتلبسه بفرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (٢٠١) (وسجد للسهوان بلغ حد الرأى) في

هو به لا يذنه ركوعا بخلاف
ما إذا لم يبلغه فلا يسجد
(ولوشك في ترك بعض)
بالمعنى السابق كالقنوت
(سجد) لأن الأصل عدم
فعله (أو ارتكاب نهى)
أى منهى يجبر بالسجود
ككلام قليل ناسيا (فلا)
يسجد لأن الأصل عدم
ارتكابه ولوشك هل سهوه
بالأول أو بالثاني سجد لتيقن
مقتضيه ولوشك في ترك
مندوب في الجلة لا يسجد
لأن المتروك قد لا يقتضيه
(ولوسها) بما يجبر بالسجود
(وشك هل سجد) أولا
(فليسجد) لأن الأصل
عدم السجود (ولوشك)
أى نردد (أصل ثلاثا أم
أربعا أتى بركعة) لأن
الأصل عدم فعلها (وسجد)
للتردد في زيادتها ولا يرجع
في فعلها إلى ظنه ولا إلى
قول غيره وإن كان جمعا
كثيرا والأصل في ذلك
حديث مسلم إذا شك أحدكم
في صلاته فلم يدرك أصلى
ثلاثا أم أربعا فليطرح
الشك وليبن على ما استيقن
ثم يسجد سجدتين قبل أن
يسلم فإن كان صلى خسا
شفعن له صلاته أى ردتها
السجدتان إلى الأربع
(والاصح أنه يسجد وإن
زال شكه قبل سلامه) بأن
تذكر أنها رابعة لفعلها مع

(قوله ولوى) أى المصلى مطلقا وتختلف بعض الأحكام في المأموم لا يضر والنسيان ليس قيداً
(قوله لتلبسه بفرض) فهو بعد وضع الأعضاء السبعة كما قاله الخطيب واعتبر شيخنا معه التحامل
والتكيس وإن لم يطمئن ومن عاد بعده هو به أو سجوده إليه ففيه ما مر في القائم عن الشهيد الأول (قوله إن
بلغ حد الرأى) أى أقل الركوع (قوله ولوشك في ترك بعض) أعلم إن جلة صور ترك المندوب ولو يقينا
أو غير بعض عشرة أحدها تيقن ترك بعض معين كالقنوت وفيه السجود ثانياً تيقن ترك بعض مبهم في
الابعض كالقنوت أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه مثلاً وفيه السجود أيضاً وإن كان معلوماً من
كلام المصنف بالأولى ثالثاً الشك في ترك بعض معين كالقنوت هل فعله أو لا وفيه السجود لأن الأصل عدم
فعله وهذا هو الذى فى كلام المصنف رابعاً الشك في ترك بعض مبهم فيها كأن شك هل فعل جميع الابعاض
أو ترك شيئاً منها والوجه فيها عدم السجود كما في المنهج لأنها المحترز عنها بقوله معين لأنه اجتمع فيها مضعفان
الشك والابهام خامساً تيقن ترك مندوب مبهم في الابعاض والهيئات سادساً تيقن ترك هيئة معينة
كتسبيح الركوع سابعاً الشك في فعل هيئة معينة كاذكر ثامناً تيقن ترك هيئة مبهمة ناسعاً الشك في
ترك هيئة مبهمة عاشرها الشك في ترك مندوب مطلقاً ولا سجود في هذه الستة كما فهم من كلام المصنف لأن
المتروك فى أولها قد لا يقتضى السجود وفى البقية ليس بعضاً وعدم السجود فى الشك فيها أولى من عدمه
مع تيقنها وبما ذكر علم أن تقييد شيخ الإسلام البعض بالمعين لا بد منه ولا يفتر بما انتقد به عليه بعض
أكابر الفضلاء والعلماء والحق أحق بالتابع والتسليم له أولى من النزاع (قوله بالمعنى السابق) وهو كونه
بما يجبر بالسجود (قوله أصل ثلاثا أو أربعا) أى فى صلاة رباعية ولو من النفل المطلق الذى عقد نيته عليه
وجواز الإقصار له لا يمنع من ذلك (قوله للتردد الخ) أشار إلى أن السجود ليس للشك فى فعل المنهى عنه
فلا يخالف ما مر فى كلام المصنف (قوله ولا يرجع فى فعلها إلى قول غيره) ولا فى تركها كذلك إلا أن تذكر
ذلك وعليه يحمل ما وقع فى قصة ذى الدين من أنه صلى الله عليه وسلم قد ذكر ما وقع له حين نبهوه عليه وهذا
أولى من قول بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم رجع إلى قول الصحابة لبأوغهم عدد التواتر كما يأتى لأنه يحتاج إلى
ثبوت كونهم كانوا كذلك على أن ذلك فى وقت جواز نسخ الأحكام وتغييرها كما أشار إليه ذى الدين فيها
ذكره فتأمل (قوله وإن كان جمعا كثيرا) أى ولم يلفوا عدد التواتر والارجع إلى قولهم لأنه يفيد اليقين
قال شيخنا وفعلهم كقولهم كفى صلاة الجمعة ونحوها (قوله ردتها السجدتان إلى أربع) أشار إلى أن
سجود السهو نزع منها الزيادة الواقعة بها الخلل فرجعت إلى أربعة كاملة كما هو أصلها وجمع ضمير شفعن
باعتبار انضمام ما بين السجدتين اليها وهذا اندفع ما قيل إن معنى شفعن له صلاة جعلها سنا بضم
السجدتين بعد جعلها ماركمة مع الركعة الزائدة إلى الأربع وكذا ما قيل إن معناه أن السجدتين شفعن وقد
انضما إلى شفع ولا يخفى نكارة هذين القولين إذا قائل بأن السجدتين بركعة ولا بأن بعض ركعات الصلاة
الواحدة فرض وبعضها نفل فإذا ذكر فى بعض الأحاديث مما يؤهم أن الزيادة نافلة برأيه مطلق الزيادة أو
أنه يشاب على ما لا يتوقف فيه على نية ثواب النافلة أو أن الحديث ضعيف أو مروى بالمعنى (قوله ما يصلبه

اقتصابه قسم قوله السابق قد كره بعد انتصابه (قول المتن إن بلغ حد الرأى) شرط لقوله ويسجد للسهو
(قوله أى نردد) أى باستواء أو رجحان فلا يعمل بظنه ولا بقول غيره لأن لفظ الشك وقع فى الحديث وهذا
معناه فى اللغة (قوله للتردد في زيادتها) هذا التعليل هو المعتمد وقيل العلة الخبر ولا يعقل معناه لأنه لم يتيقن
ترك مأمور ولا فعل منهى (قوله ولا يرجع فى فعلها الخ) لا يقال يشكل عليه قصة ذى الدين لأنهم لم يخبروه
بالفعل إنما أخبروه بالترك نعم قضيتها تأثير الشك بعد السلام المستند إلى قول الغير إلا أن يجاب بأنه صلى الله
عليه وسلم قد كره عقب أخبارهم (قوله أى ردتها الخ) يعنى إن الخامسة والخلل الحاصل بزادته زال شرعا

مترددا واحتمل كونه زائدا) انه يسجد للتردد في زيادته وان زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذ زال شكه مثله شك في الثالثة) في الواقع من الرابعة (أثالثه هي أم أربعة فتدكر فيها) أنها ثلثة وأنى برابعة (لم يسجد) لان ما فعله منها مع التردد لا بد منه (أو) تدكر (في الرابعة) التي أتى بها أن ما قبلها ثلثة (سجد) لان ما فعله منها قبل التدكر محتمل للزيادة (ولوشك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور) لان الظاهر وقوع السلام عن تمام والثاني يؤثر لان الأصل عدم فعله فينبى على المتيقن و يسجد كافي صلب الصلاة ان لم يطل الفصل فان طال استأنف كافي أصل الروضة ومرجع الطول العرف ولا فرق في البناء بين أن يتكلم ويمشي ويستدبر القبلة وبين أن لا يفعل ذلك (وسهوه حال قدوته) كان سهوا عن التشهد الاول (بعمله امامه) كما يحمل عنه الجهر والسورة وغيرها (فلوطن سلامه فلم يبان خلاف ظنه) أي خلاف ظنه (سلم معه) أي بعد سلامه

مترددا) وكان مما يبطل عمده (قوله في الواقع) رفع به التناقض في كلامه لانه لا يتصور الشك في أنها ثلثة أو أربعة مع علمه أنها ثلثة (قوله أو في الرابعة) قال الاسنوي وكذا الوتد كقولهما بعد ان صار الى القيام أقرب منه الى القعود واعترضه شيخ الاسلام بأن المبطل انما هو النهوض مع العود لا النهوض وحده وهنا لم يحدوده ابن حجر وانتصر للاسنوي وهو الوجه ولذا قال في الروضة لو قام امامه خامسة فان فارقه قبل ان صار الى القيام أقرب لم يسجد ولا سجدوا قدم ما يتعلق بذلك فراجع (فرع) سلم من ركعتين من رابعة مثلا طائعا امامها وأحرم باخرى بعدها ثم تدكر حاله فان طال الفصل بين سلامه واحرامه فالثانية صحيحة ويعد الاولى أو بين سلامه وتدكره بعد احرامه بالثانية بطلتا وزمه اعادتهما فان لم يطل الفصل بنى على الاولى وأتمها ولا يحسب ما فعله من الثانية فيجب أن يقعد ثم يقوم لاتمامها ولا يضر احرامه بالثانية ولا استدباره القبلة قبل احرامه ولا وطؤه نجاسة ولا مفارقه مملا ولا كلام قليل ونحو ذلك (قوله ولو شك بعد السلام) أي طرأ له بعد سلامه التردد في حاله قبل صلاته أو فيها وخرج بالتردد تدكر حاله واخبار عدد بالتواتر قال شيخنا وكذا ظنه بخبر عبد لان الظن معه كاليقين (قوله في ترك فرض) عدل عن أن يقول في ترك ركن ليشمل الركن وبعضه والشرط وبعضه والمعين منهما والمهم كترك الفاتحة أو بعضها أو الركوع أو طمأنتيته أو بعض الأركان أو الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها أو الاسترك ذلك أو الوضوء أو بعضه ولو نيته وان كان الآن غير متطهر أو بية الاقتداء في غير الجمعة وبعض ذلك ومنه ما لو يقن الطهار قوشك في الحدث أو عكسه وقال شيخنا بوجوب الاعادة في صورة العكس نعم التردد في نية الصلاة وتكبيره الاحرام موجب الاعادة لان التارك لواحدة منهما ليس في الصلاة الا ان تدكر فعلهما ولو بعد طول الزمان وخرج بالتردد بعد الفراغ كما هو المتروك قبل الشروع وحكمه ظاهر والمتروك في أثناء الصلاة فيلزمه فعل ما تردد فيه في غير الشروط وتبطل صلاته فيها نعم التردد في بعض الركن بعد فراغه منه لا يؤثر فيه فلا يلزمه اعادته (فرع) عليه صلاتان فصلى واحدة منهما ثم بعد فراغه منها شك في أيتهما التي صلاها لزمه اعادتهما معا لتبرأ ذمته بقيتا وهو ظاهر وليس هذا من الشك في النية كزعمه بعضهم (قوله لان الظاهر وقوع السلام عن تمام) والاصل في أفعال العقلاء وقوعها على السداد (قوله وسهوه حال قدوته) أي مدة وجودها حسا أو حكما كسهو الفرقة الثانية في ركعتي الثانية في صلاة ذات الرفاع (قوله بعمله امامه) ان كان أهلا لتحمل والمراد أنه يحمل مقتضاه كما قاله ابن حجر وغيره قال شيخنا وهو سجود السهو فلا يطلب من المأموم ويتجه أنه يحمل الخطأ الواقع في صلاته أيضا بمعنى كأنه لم يوجد فراجع (قوله كما يحمل) أي قياسا على ذلك وقدم القياس على الحديث لانه ضعيف وأعل ذلك كره حينئذ لبيان ضعفه كإسباني (قوله وغيرها) كالقنوت في الجهرية قال العلامة ابن قاسم وكسجود التلاوة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له فراجع (قوله أي بعد سلامه) أي المأموم أي يجب على المأموم أن يسلم ثانيامع الامام أو بعده بعد سلامه الواقع منه قبل سلام الامام لو وقوعه لغوا في غير محله وهذا ما قاله العلامة ابن عبدالحق ومشي عليه شيخ الاسلام وقيل ضمير سلامه عائد للامام فبعد تفسير لمع أي يجب على المأموم أن يسلم بعد سلام الامام وهذا مع بعده يومهم عدم صحة سلام وذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من نقصان نارة ومن الزيادة أخرى (قوله أو تدكر في الرابعة) لو تدكر بينهما قال الاسنوي فالقياس السجود ان كان بعد ما صار الى القيام أقرب والا فلا قال وقد يقال يسجد مطلقا بناء على ان الانتقال واجبة (قول المتن ولو شك بعد السلام الخ) قضية حديث ذي الدين انه يؤثر عند اخبار الجمع الا ان يحمل على أن النبي صلى الله عليه وسلم تدكر الحال عقب اخبارهم له (قوله لان الظاهر الخ) علل أيضا بان عروض هذا الشك للمصلي كثير فلو كلف بتدركه بعد السلام عسر وشق (قول المتن بعمله امامه) لحديث معاوية بن الحكم القدي تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ولا سهو) لان سهو

حال القدوة (ولو ذكر في
تشهده ترك ركن غير النية
والتكبير قام بعد سلام
امامه الى ركعتيه) التي فاتت
بفوات الركن كان ترك
سجدة من ركعة غير الاخيرة
فان كانت من الاخيرة
كلها (ولا يسجد) لان
سهو في حال القدوة زاد
على المهر ر قوله كالشرح غير
النية والتكبير لان
التارك لواحدة منهما ليس
في صلاة (وسهو بعد
سلامه) أي سلام امامه
(لا يحمله) أي امامه لا انتهاء
القدوة (فلو سلم المسبوق
بسلام امامه) قد ذكر حاله
(بني وسجد) لان سهو
بعد انتهاء القدوة ولو سها
المنفرد ثم اقتدى لا يحمله
الامام سهو (ويلحقه)
أي المأموم (سهو امامه)
كما يحمله الامام سهو
وفيها حديث ليس على
من خلف الامام سهو
فان سها الامام فعليه
وعلى من خلفه السهو رواه
الدارقطني والبيهقي وضعفه
(فان سجد) أي امامه
(لزمه متابعتي) فان تركها
عمدا بطلت صلاته واستثنى
في الروضة كاصحابها اذا
تبين له حدث الامام فلا
يلحقه سهو ولا يحمله
الامام سهو وما اذا تبين

المأموم مع الامام وليس كذلك الا ان يحمل على الاكمل (قوله ولا يسجد) وان كان ما فعله مبطلا وتعمله
(قوله ولو ذكر) أي تذكروا أي علم وخرج به الشك في سجدة لا احتمال الزيادة كما مر (قوله ولا يسجد) جواب
لكلام المصنف لقول الشارح كلها (قوله لان التارك لواحدة منهما) أي النية والتكبير (قوله ليس
في صلاة) وكلامه في العلم بتركها ومثله الشك فيه ما لم يتذكره قبل فعل ركن أو مضى زمنه قال شيخنا
الرملي والشروط مثلها فبما ذكره وقدر ويجرى الشك في النية والعلم بتركها في غير الصلاة من العبادات
واستثناء بعضهم الصوم من الشك ليس في محله الا ان حل على الشك في أن النية فيه وقعت قبل الفجر
أو بعده فراجع (قوله وسهو بعد سلام امامه) هذا صريح في ان سهو مع سلام امامه محمول عنه فقوله
بسلام امامه يعني بعده لا أنه تصور لما قبله ولذلك فرعه بالفاء وهذا ما قاله ابن حجر قال واذا أحرم شخص
خلف الامام حينئذ انقضت صلاته جماعة ولا يضر في ذلك اختلال القدوة بالشروع في السلام لبقاء
حكمها وخالفه شيخنا الرملي فقال ان سهو في ذلك غير محمول في سجدة ولا ينعقد احرام الشخص المذكور
لاختلال القدوة بما ذكر وقال العلامة الخطيب يحمله السهو فلا يسجد له وبانقضاء احرام الشخص المذكور
فرادى لا جماعة وفيه نظر لان فيه جماعين الضدين (قوله ولو سلم المسبوق) خرج ما لو قام لبأني بما عليه
ظان سلام الامام فبان عدمه فيجب عليه القعود ولا يعتد بما فعله قبله ولا يكفيه نية المفارقة في قيامه نعم ان
كان حصل منه قعود فينبغي أن يعتد به وبما بعده كأن لم يتذكر الا في ركعة ثانية بعد قيامه فراجع وعلى كل
يسجد للسهو (قوله ويلحقه سهو امامه) وان اقتدى به بعد سجدة للسهو كما يفيد غوى كلامهم وجبر
الخلل لا يمنع وجوده فتأمل (قوله فان سجد أي امامه) ولو لم يسجد كاعتقاد حنفي ترك القنوت في الوتر
وان أتى به المأموم معه في محله لزمه متابعتي وان لم يعلم سهو له لانه الآن لمحض المتابعة حتى لو ترك بعضه
امتنع على المأموم اتمامه وبذلك فارق عدم متابعتي في قيامه خامسة واما السجدة لاجل سهو الامام فهو
في الاخير نعم ان كان المأموم مسبوقا وسجد الامام الحنفي بعد سلام نفسه لم يجز له متابعتي وانما يسجد
في آخر صلاة نفسه وكذا لو كان الامام شافعيًا موافقا ولم يتم المأموم التشهد الواجب أو الصلاة على النبي
الواجبة فيجب عليه التخلف لاتمامها لانه يسجد جابرًا لمحض المتابعة وهو لا يقع جابرًا قبل تمام الواجب
خلافا لابن حجر فلو سجد قبل تمامها عمدا باطلت صلاته لانه غير معتد به ثم يجب عليه أن يسجد بعد
تمامها ولو بعد سلام الامام لا استقراره عليه بفعل الامام فان لم يسجد وسلم عامدا أو سها وباطل الفصل
بطلت صلاته فيهما والاوجب عليه العود الى الصلاة ليسجد فان لم يعد بطلت أيضا ولو لم يسجد الامام لم يتعين
على المأموم السجود ولو سجد الامام في هذه سجدة فقط لم يتعين عليه أيضا ولا يجوز للمسبوق
فعل الثانية ويندب للموافق فعلها كما في غير هذه وهو أولى مما لو تركه الامام (قوله همدا) فلو كان سهوا وجب
عليه فعله بعد التذكر ولو بالعود بعد سلامه وان سلم الامام فان لم يفعل بطلت صلاته على ما تقدم (قوله بطلت
صلاته) أي بشروع الامام في الهوى للسجدة الاولى ان قصد المأموم التخلف والافشروع للهوى للسجدة
الثانية (قوله وما اذا تبين غلط الامام الخ) قال ابن الملقن وغيره كما في التصحيح لابن قاضي مجنون وهذه
المسئلة مشككة تصويرا وحكما واستثناء اذ كيف يتصور تبين الغلط مع كونهما في الصلاة وكيف لا يسجد مع
(قول المتن قام بعد سلام امامه) كذلك الحكم فيما لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أولا قال
القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجعت وقلت لا يسجد قال العراقي السجود أظهر كالمسبوق اذا شك
في ادراك الركوع (قول المتن فلو سلم المسبوق) لو اقتصر على قوله السلام ثم تذكر قبل الخطأ قال الاسنوي
لم يسجد كما قاله البغوي ثم بحث أعني الاسنوي السجود اذا أتى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام
(قول المتن سلام امامه) ظاهره ولو كان معا (قول المتن لزمه متابعتي) أي ويكون سجدة لاجل سهو الامام
غلط الامام في ظنه وجوده مقتض السجود فلا يتابعه فيه (والا) أي وان لم يسجد امامه

(فيسجد) هو (على النص) وفي قول خرج لا يسجد هو ناظر الى انه لا يلحقه سهو امامه وان لم يتابعته في السجود وهذا الكلام في الموافق (ولو اقتدى مسبقاً بمن (٢٠٤) سها بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح) وسجد الامام (فالمصحيح) في الصورتين

(انه) أي المسبوق (يسجد معه) رعاية للتابعة (ف) يسجد أيضاً (في آخر صلاته) لانه محل سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح انه لا يسجد معه نظراً الى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الاولى وجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (فان لم يسجد الامام سجد) هو (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) ومقابله القول المخرج السابق (وسجود السهو وان كثر) أي السهو (سجدتان كسجود الصلاة) في واجباته ومنذوباته وحكي بعضهم انه يستحب أن يقول فيهما سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يتق بالحال وقوله في المحرر بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجديد أن محله) أي السجود (بين تشهد وسلامه) أي تشهدته المختوم بالصلاة على النبي وآله كقوله في الكفاية

أن سجود الامام غلطاً موجب للسجود وكيف يستثنى غير الساهی من الساهی وأجيب بأنه يتصور التيقن بكتابتته أو ريد السجود للسورة مثلاً أو بانه تكام بذلك قليلاً ناسياً أو جاهلاً أو بعد سلام نفسه وقبل سلامه بأن الحكم المنفي هنا عدم متابعتة في هذا السجود وأما كون سجوده هذا يقتضي السجود في آخر صلاته فذلك حكم آخر وبان الاستثناء من حيث الصورة (قوله فيسجد هو) أي المأموم السجدتين سواء تركهما الإمام أو واحدة منهما أو كان يرى السجود بعد السلام وقصد ذلك لان القدوة انقطعت (قوله وهذا ناظر إلخ) هو صريح في أن لحوق سهو الامام للمأموم فيه خلاف ولم يتقدم ما يدل عليه فراجع (قوله وهذا الكلام) أي قوله ويلحقه سهو امامه (قوله في الموافق) والمراد به هنا من تتم صلاته مع تمام صلاة الامام (قوله رعاية للتابعة) فالسجود معه واجب ولو خليفة عن الامام الاصل في أن لم يسجد معه علمداً علماً بطلت صلاته كما تقدم (قوله ثم يسجد إلخ) قال شيخنا الرمي ندبا وان قاتته المتابعة بنحو غفلة وفارق الموافق المتقدم بأن سجود الامام فيه في محل سجوده هو كما تقدم وقال ابن حجر بالجواب هنا أيضاً (قوله وفي قول) هو من مقابل الصحيح وعبر عنه بالقول لانه خرج (قوله سجد هو) أي ندبا كالموافق (قوله وان كثر السهو) ويقع السجود جابر الجميع الخلل ان لم يقصد به جبر خلل معين والافات جبر غيره ولا يكرره ولو تبين أنه لم يسه بغيره سجد للخلل بهذا السجود ويدخل معه جبر غيره ان لم يقصد تركه (قوله سجدتان) أي بنية سجود السهو وجوباً بالقلب فقط قال ابن حجر ولا يحتاج المأموم الى نية كما هو واضح وبه قال شيخنا الرمي في شرحه واعتمده شيخنا الزبدي كافي سجود التلاوة الآتي ولا يحصل الجبر بسجدة واحدة بل ان قصد الاقتصار عليها قبل فعلها بطلت صلاته بشروعه فيها أو بعد فعلها لم تبطل ولو عني له السجود بعد ذلك لم يكفه سجدة واحدة لان قصد ترك السجدة التي لم يفعلها ألغى التي فعلها كذا نحرر مع بعض مشايخنا فليراجع (قوله في واجباته) فان أدخل شئ منها فهو كالترك فيه التفصيل المذكور آنفاً (قوله بين تشهد) أي الشامل للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يؤخره عن الواجب وجوباً وعن المندوب ندباً ولا يضر طول الفصل قبله ولا بعده ولا تشهد بعده أيضاً (قوله قبل السلام) نعم يندب للامام تأخير سجود ما بعد سلامه في السريقة وان طال الفصل قاله شيخنا الرمي وفيه نظر فراجع (قوله ويرز) (قوله

وفي القديم ان سها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعد وفي القديم آخر يتخير ان شاء قبله وان شاء بعده لثبوت فعل الامرين عنه صلى الله عليه وسلم في الحديثين الاولين في الباب واستند القديم الاول الى أن السهو في الاول بالنقص وفي الثاني بزيادة

من التعرض للزيادة (فان سلم همدا) على الجديد وكذا القديم في النقص من غير سجود (فات في الاصح) ومقابلته انه كالسهوان قصر الفصل سجد والا فلا (أوسهوا وطال الفصل) ومرجه العرف (فات في الجديد) بخلاف القديم في السهو بالنقص فلا يفوت عليه (والا) أي وان قصر الفصل (فلا) يفوت (على النص) لما تقدم من الحديث المحمول على ذلك وقيل يفوت حفر من الفاء السلام بالعود الى الصلاة (واذا سجد) في صورة السهو على النص أو القديم (صار عائدا الى الصلاة في الاصح) فيجب أن يعيد السلام كما صرح به في شرح المهذب واذا أحدث بطلت صلاته والثاني لا يضر لحصول التحلل بالسلام ودفع بأن نسيانه السهو القوي لو ذكره لسجد لرغبته في السجود بخروج السلام عن كونه محلا واذا سجد على مقابل الاصح في السلام همدا لا يكون عائدا الى الصلاة قطعا (ولو سهوا امام الجمعة وسجدوا) فبان فوتها أو نحوها (ويعجلوا) أيضا لتبين ان ذاك

أي فقط أومع النقص (قوله وحمل الجديد الخ) فان قيل انه لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم فسلم بعد السجود قلنا هذا كاف في سقوط دليله الذي استند اليه مع أنه لم يرد أنه لم يسلم بعده أيضا (قوله لما في الحديث) أي السابق في كلامه المتعرض للزيادة بقوله فان كان صلى خسا شفعن له صلاته وهذا يدل على أن الزيادة نقص في المعنى كما مر (قوله في النقص) قيد به لقوله أو سهوا (قوله وطال الفصل) أي بين تذكره وسلامه ومثله لو وطئ نجاسة أو تكلم كثيرا أو أتى بفعل مبطل وكالسهو الجهل (قوله فلا يفوت) أي وان خرج الوقت لانه من المدة نعم يفوت بعروض مانع كتنخرق خف وفراغ مدته وحدث وان ظهر عن قرب وروى يما علمتيم ولا يصح العود فيها بنية اتمام أو اقامة مضيقة وقت جمعة عنه ويصح عوده في ذلك ولو لمع العلم به ولا يضر في عوده انقلاب الجمعة ظهرا وان كان حوا ما لقوات الوقت ولا لزوم الاتمام ونحوه ويؤخر السجود الى قبيل السلام وهذا ما اعتمدته شيخنا الرمي كما نقله عنه العلامة العبادي ولا يخالفه من نظر خصوصا في تصوير لزوم الاتمام فتأمل (قوله واذا سجد) أي أراد السجود (قوله صار عائدا الى الصلاة) أي على القول بأن السجود قبل السلام أم على الآخر فلا يصير عائدا على الاول لو تذكر ركع أو شك فيه لزمه تداركه قبل سجوده فان سجد قبله بطلت صلاته وهذا يلغز فيقال لنا شخص أتى بسنة فزله فرض (تنبيه) لو كان اماما وخلفه مأموما فان كان مسبوقا وجب عليه العود اليه والجلوس معه وان كان قد قام وبلغ ما فعله وله موافقته الى سلامه أو مفارقتها وان كان موافقا وقد سلم قبل عود الامام أو سجد للسهو وأمره فيم له تعدد قدونه بعود الامام ولا يلزمه موافقته والاعادت ولزمه موافقته وهذا ما يستفاد من شرح شيخنا وغيره فراجع (قوله والثاني لا يضر) قال الاسنوي ويجب اعادة السلام كافي التهذيب وغيره (قوله بأن نسيانه السهو) أي فالنسي السهو وأما سلامه فعمد مطلقا (قوله كما يجبر غيره) أي ما وقع فيه بعده أي اذا وقع كان مجبورا ان لم يقصد بالسجود جبر معين جبره فقط وفات جبر غيره وليس له السجود ثانيا لجبره وتقدم أن السجود لا يجبر نفسه (باب في حكم سجودي التلاوة والشكر)

وذ كرهما هنا استطرادي ومحلها بعد صلاة النفل لانه أكل (قوله بالتوين) تقدم ما فيه (قوله تسن) (قوله من التعرض للزيادة) أي ولان الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يشكل على هذا قولهم في مسألة الحديث الثالث ان السجود للتعدد لا للزيادة (قول المتن فات في الاصح) أي لان محله قبل السلام وقد قطع الصلاة بالسلام ففوته على نفسه عمدا ووجه مقابله القياس على النوافل التي تقضى لافرق بين تركها عمدا وسهوا (قول المتن فات في الجديد) لتعذر البناء (قوله بخلاف القديم الخ) علله الرافي بأنه جبر ان الصلاة فجاز أن يترسخ عنها كجبر ان الحج قال الاسنوي فضيته عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قوله في السهو بالنقص) انما قيد بذلك لاجل قول المتن أو سهوا فلا يرد ان القول بالسجود بعد السلام يوجب المبادرة أيضا (قوله من الفاء السلام) الذي هو ركن بسبب سنة تداركه لانه يصير الامر في الانفاء وعدمه موقفا على اختياره وذلك غير معهود قلت بل هو معهود كالتقدم المأموم على امامه بركن كركوع فانه يجوز له العود فيلغو (قوله ودفع بأن نسيانه الى قوله يخرج السلام عن كونه محلا) انظر كيف يتجه ذلك مع عدم وجوب العود فان عدم ايجاب العود دليل على كونه محلا ويوجب بأن المراد يخرج به عن كونه محلا اذا عاد (قوله قطعا) قال الاسنوي كذا قاله الامام فقلده فيه الرافي وليس كذلك بل في عوده هنا وجهان صرح بهما الفوراني والعمراني (تنبيه) سكت المصنف عن التفرع على القول بأن السجود بعد السلام قال الاسنوي وحكمه وجوب المبادرة واذا سجد لا يصير عائدا للصلاة جزما (باب تسن سجديات التلاوة)

السجود ليس في آخر الصلاة ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه (سجدي في الاصح) لزيادة السجود الاول والثاني لا يسجد لان سجود السهو يجبر نفسه كما يجبر غيره (باب في سجودي التلاوة والشكر) (تسن)

سجدة الثلاث (فتح والنحل والاسراء ومريم والفرقان والنمل والتميز وحمل السجدة وثلاث في الفصل في التجم والانشاق وقرأ في القديم احدى عشرة باسقاط ثلاث الفصل واستدل للجديد بحديث عمرو بن العاص أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدتان رواه أبو داود باسناد حسن والسجدة الباقية منه سجدة ص وسيا في الكلام فيها واستدل للقديم بحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من الفصل منفكول الحديث رواه أبو داود وضعفه البيهقي وغيره (لا) سجدة (ص) أي ليست من سجدة التلاوة (بل) هي سجدة شكر) كانص عليه (تستحب في غير الصلاة وتحرم فيها) وتبطلها (في الاصح) لمن علم ذلك فان جهلها ونسى انه في صلاة فلا لكن يسجد للسهو والثاني لا تحرم فيها ولا تبطلها لتعلقها بالتلاوة بخلاف غيرها من سجود النكرو وفي وجه لابن مريخ انها من سجدة التلاوة للحديث الاول والصارف عنه الى الشكر حديث النسائي سجدة داود توبة وسجدة شكر أي على قبول توبته كما قاله

سجدة التلاوة) للاحاديث الواردة فيها حديث مسلم عن أبي هريرة قال اذا قرأ ابن آدم آية سجدة وسجد اعززل الشيطان يبكي يقول يا ويلته أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فعصيت في النار وعمل السنية ان قرأ في غير الصلاة وغير وقت الكراهة ولو بقصد السجود أو قرأ في الصلاة لا بقصد السجود أو في صبح يوم الجمعة ولو بقصد السجود لكن خصه شيخنا الرملي بسجدة لم تنزل فقط وعمه شيخنا الزبادي في كل آية سجدة وما عدا هذا لا يسن لكن ان قرأ في الصلاة بقصد السجود وسجد بطلت صلاته وان قرأ في وقت الكراهة لا بقصد السجود لم تكراهة القراءة ولا يسن السجود ولا يبطل وان قرأ فيه لبسجد بعده فكذلك مع الكراهة للقراءة وان قرأ فيه أو قبله بقصد السجود فيه فيهما حوت القراءة والسجود وكان باطلا (تنبيه) لا يصح نذر السجود اذا لم يسن كسائر العبادات ولو تعارض مع النية قدمه عليها لقول أي حنيفة بوجوده ولا يفوت أحدهما بالآخر (فرع) يقوم مقام السجود للتلاوة أو الشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم يرد فعلها ولو متطهر او هو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر كما يأتي (قوله أربع عشرة) سجدة قال ابن حجر وحكمة اختصاص السجود بهذه المواضع ان فيها مدح من يسجد ودم غيره تصرحاً وتلوياً بحاجته (قوله منها سجدة الحج) نص عليهما لخلاف الامام مالك وأبي حنيفة في الثانية منهما وعملها بعد تفلحون وعمل الاولى بعدما يشاء (قوله في الاعراف) أي بعد آخرها وفي الرعد بعد الوصال وفي النحل بعد يؤمرون وفي الاسراء بعد خشوعا وفي مريم بعد بكيها وفي الفرقان بعد نفور او في النمل بعد العظيم وفي الم السجدة بعد لا يستكبرون وفي حم السجدة بعد لا يسأمون وفي النجم بعد آخرها وفي الانشقاق بعد لا يسجدون وفي اقرأ بعد آخرها (قوله أقرأني) أي ذكر لي أو أخبرني (قوله وضعفه البيهقي) أي فلا يحتج به بفرض محتجج بأن الاول مثبت أو بأن الترك انما ينافي الوجوب (قوله لا سجدة ص) وعملها بعد أناب (قوله بل هي سجدة شكر) فتصح من قارئها وسامعها بنية الشكر لا بنية التلاوة وظاهر كلام المصنف محتجها في الطواف وفي شرح شيخنا أنها تندب فيه وليس في كلام ابن حجر ما يخالفه قال بعضهم ينبئ ندب سجود الشكر فيه مطلقاً (قوله وتبطلها) أي بمجرد الهوى وان جهل البطلان أو ان نوى معها التلاوة ويجب على المأموم مفارقة امامه غير الخنفي والابطلت صلاته وله انتظار امامه الخنفي لانه لا اعتقاده لها كالمسهي وهو أفضل لان المأموم يرى السجود في الجهل وبذلك فارق وجوب مفارقتها في المس ونحوه ويسجد المأموم ان لم يفارقه قبل الهوى وسجوده لاجل سجود امامه لا لا تتطاره لانه كالمسهي به وهو محمول على الامام وعلى هذا يحمل القول بعدم السجود ولو هوى معه لظنه انه يركع فالوجه انتظاره في الركوع ويعود معه (قوله وفي وجه الخ) وعليه فينوي بها التلاوة وتدخل الصلاة (قوله على قبول توبته) أي تقع كذلك وان لم يلاحظه أو لم يعرفه وخص داود صلى الله عليه وسلم بذلك لانه لم يقع لني غيره ندم على ما وقع منه مثله لانه بكى حتى نبت العشب من دمعه ولا يرد آدم صلى الله عليه وسلم لان بكاءه لا مردنيوي ولا يعقوب صلى الله عليه وسلم لذلك ولانه ليس على أمر وقع منه أولانه حزن لا بكاء فيملا يلزم أن يكون بياض عينيه عن بكاء (قوله وأسقطه الخ) أي لايهامه اعتبار الملاحظة (قوله للقاري) ومعلوم أنه مزيلوا أصم وأتى وصغير الجميع الآية فلا يكفي سماع بعضهما من غير قراءة مشروعة بان لا تكون حراماً لأنها كقراءة جنب مسلم بقصد هاولا مكروهة لأنها كقراءة متصل بقصد السجود أو في جنازة مطلقاً أو في غير القيام وان حرمت تخرج كرفع صوت امرأة بمحضرة أجنبي أو كرهت كذلك كقراءة في سوق (قوله حديث النسائي) قال الاسنوي المشهور انه مرسل الا انه حجة لا اعتضاده بقول ابن عباس رضي الله عنهما ليست من عزائم السجود

(قوله)

والصارف عنه الى الشكر حديث النسائي سجدة داود توبة وسجدة شكر أي على قبول توبته كما قاله الرافعي وأسقطه من الرضة (وبسن) السجود (للقاري)

والمستمع) أي قاصد السماع (وينا كدله بسجود القاري قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويسن السامع) من غير قصد للسماع (واقعه أهل)
 روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها (٢٠٧) سجدة فيسجد وتسجد معه

حتى ما يجهد بعضه لوضعا
 لمكان جهته وفي رواية
 لمسلم في غير صلاة (وانقرأ
 في الصلاة سجدة الامم
 والمنفرد) أي كل منهما
 (القراءة فقط) أي ولا
 يسجد لقراءة غيره (و)
 سجد (المأموم لسجدة
 امامه) أي ولا يسجد لقراءته
 من غير سجود ولا القراءة
 غير الامام من نفسه أو غيره
 (فان سجد امامه فتخلف)
 هو (أو انعكس) ذلك أي
 سجد هو دون امامه
 (بطلت صلاته) لخالفته
 وقول المصنف الامام
 والمنفرد تنازع فيه قرأ
 وسجد فالقراء يعملهما
 فيه والكسائي يقول
 حذف فاعل الاول
 والبصريون يضمرونه
 وهو مفرد لامثنى لما تقدم
 من التاويل فالتركيب
 صحيح عليه كغيره (ومن
 سجد خارج الصلاة) أي
 أراد السجود (نوى)
 سجدة التلاوة (وكبر
 للاحرام) بها (رافعا يديه)
 كالرفع لتكبير الاحرام
 (ثم) كبر (للهوى بالرفع)
 ليديه (وسجد) سجدة
 (كسجدة الصلاة ورفع)
 رأسه (مكبرا) وجلس
 (وسلم) من غير تشهد
 وقيل لا ومذكرك الخلاف

أو في طريقه فدخل قراءة المعلم والمتعلم والمدرس ومن يقرأ عليه فيسجد كسليمه ودخل الخطيب لكن
 لا يسجد سامعوه وان سجد فوق المنبر أو تحته لانه اعراض (قوله والمستمع) أي لجميع الآية فلا يكفي
 بعضا من قارئ واحد فلا يكفي من اثنين فأكثر ميمز ولوجنبا أو ملكا أو كافرا ولوجنبا أو معاندا لعدم
 اعتقاده الحرمه لامن مجنون ونائم وساء وسكران وطير قراءة مشروعة بمأمر ومنها قراءة متصل في
 القيام ولوقبل الفاتحة لانه محلها ولا يسجد لبذل الفاتحة ولو الآية الاخيرة منه ولا يسجد من لم يسمع
 لصم أو بعد وان علم أنه يسجد تلاوة نعم يتردد النظر في مباح قراءة صبي ميمز جنب بقصد التعلم (قوله
 وينا كدخاله) فلا يتوقف سجود أحدهما على سجود الآخر ولا يسن الافشاء ولا يضر (قوله
 في غير صلاة) لعل هذا فرد من أفراد العام بحكمه فلا يخصه فلا يقال يلزم خلو السجود في الصلاة عن
 دليل (قوله ولا يسجد لقراءة غيره) لعدم طلب اصفاته له ولو لمصليا أيضا (قوله ولا يسجد لقراءته)
 أي لا يسجد المأموم لقراءة امامه من غير سجود امامه مالم يفارقه وله فراقه للسجود وهو فراق بعذر
 لا يفوت به فضل الجماعة ومالم يحدث امامه والا فيسجد ولو تبين له حدث الامام قبل قراءة الآية لم يسجد وان
 سجد الامام واذالم يفارقه في الاولى سجد بعد الفراغ ان لم يطل الفصل ويندب للامام تأخير السجود الى
 ما بعد الفراغ ان خشي على بعض المأمومين التخلف لبعده أو صمم أو جهل أو امراره في القراءة أو نحو ذلك
 ولو علم المأموم بسجود امامه بعد انتصابه لم يسجد وأقبله وجب أن يهوى خلفه فان رفع الامام قبل سجوده
 هو وجب عود معه ولا يسجد وفارق سجود السهو فيها بانه يطلب فعله من المأموم وان تركه الامام كذا
 قالوا وفيه نظر بمأمر فالاولى أن يقال ان سجود السهو جائز بخلاف هذا وفيه نظر أيضا والوجه أن يقال
 انه هنا للتبعية كسجود السهو للسجود فتأمل (قوله من نفسه) أي لا يسجد المأموم لقراءة نفسه خلف
 الامام أي مالم يفارقه والا فان قلنا انه يكره للمأموم قراءة آية سجدة خلف الامام لم يسجد أيضا وهو ما قاله
 ابن حجر وان قلنا لا يكرهه ذلك فلهما السجود وهو ما قاله شيخنا الرمي ان كانت قراءته لا يقصد السجود
 كما تقدم (قوله أو غيره) أي غير نفسه وغير امامه وان فارق امامه كما مر (قوله بطلت صلاته) أي
 بمجرد شروعه في التخلف عن هوى الامام أو بمجرد شروعه في الهوى دون الامام ان قصد الخالفه فيها
 لانه شروعه في البطل فان لم يقصدها فرفع رأس الامام من السجدة الاولى وبسجوده هو في الثانية ان
 خالف بعد علمه وقال بعضهم انما تبطل برفع رأسه من السجود أيضا (قوله من التاويل) بقوله كل منهما
 (قوله نوى سجدة التلاوة) أي نوى السجود للتلاوة ولا تجب ملاحظة الآية ولا عينها (قوله وكبر للاحرام)
 أي من جلوس أو قيام ولا يندب القيام لباتي بهامنه لعدم ورود (قوله ثم كبر للهوى) فلو كبر تكبيرة
 واحدة ففيه ما باتي فيمن أدرك الامام راكعا (قوله وتكبير الاحرام شرط) أي ركن وكذا ما بعدها
 كما أشار اليه الشارح وجعله ما ذكره من الاركان أربعة النية وتكبير الاحرام والسجدة والسلام
 (قوله روى الشيخان) قال الاسنوي من الادلة على دخول السامع قوله تعالى واذقري عليهم القرآن
 لا يسجدون وقال من لم يسمع بالسكينة وان دخل في الاطلاق فهو خارج بالاتفاق وان علم الحال برؤية
 الساجدين ونحوه (قوله حذف فاعل الاول) أي وهو اسم ظاهر وهذا فارق مذهب البصريين (قول
 المتن وكبر للاحرام) قال الاسنوي قياسا على الصلاة واستحب الرافعي القيام ليحوز فضيلته وخالفه النووي
 فصحح استحباب تركه (قول المتن وكذا السلام) قال الرافعي لانها تقتصر الى التحريم فتفتقر الى التحلل
 كالصلاة (قوله ولا يستحب التشهد) كانه لا يستحب القيام وظاهر العبارة جواز التشهد كالقيام

كنسليم الصلاة وتكبير الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الاظهر) أي لا بد منهما وتشتد النية أيضا
 في هذه الثلاثة ان السجدة تلحق بالصلاة أو لا تلحق بها ولا يستحب التشهد في الاصح

(كبر للهوى وللرفع) من السجدة ندبا (ولا يرفع يديه) فيها (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (والله أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داود وغيره من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذي (ولو كرر آية) خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في جلستين سجدة لكل) من المرتين عقبها (وكذا المجلس في الأصح) والثاني تكفيه السجدة الأولى عن المرة الثانية والثالث يكفيه أن لم يطل الفصل فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه سجدة عنهما (وركعة كمجلس) فيما ذكر (وركعتان كمجلسين) فيسجد فيهما (فإن لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر فيسجد ومرجع الطول والقصر العرف ومن كان محدثا عند القراءة وتطهر على القرب يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت صلاته (وتسن لهجوم نعمة

وأما الرفع من السجود فهو واجب لأن به يتم السجود وسكت عن الجلوس للسلام لعدم تعيينه إذ يكفي عنه الاضطجاع كافي للنفل المطلق فلا يكفي غيرها عند شيخنا الرملي وكلام ابن حجر لا يخالفه خلافا لمن زعمه (قوله كالتطهارة) أي من الحدث والنجس غير المعقوف عنه في الثوب والبدن والمساكن (قوله والستر) لما بين السرة والركبة في غير الحرة وفيها لماعدا الوجه والكفين وبقي من الشروط أنه لا بد من تمام الآية فلا يجوز للقارئ أو السامع أن يسجد قبل تمامها ولو بحرف وأنه لا بد من قراءة كلها أو سماعها من قارئ واحد كما تقدم وغير ذلك مما مر (قوله ومن سجد فيها) أي في الصلاة اماما أو منفردا أو اماموما وتجب نيتها على غير المأموم وتندب له وقال الخطيب لا يجب لها نية مطلقا لشمول نية الصلاة لها بواسطة شمولها للقراءة والنية بالقلب فإن تلفظ بها بطلت كالكبير بقصد الاحرام (قوله ولا يجلس للاستراحة) أي لا يندب له ويسن أن يقرأ قل ركوعه شيئا من القرآن (قوله ويقول) أي ندبا وهذا داخل في التشبيه السابق قد ذكره ايضا ويندب أن يقول أيضا اللهم اكتب لي بها عندك أجرا واجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا وتقبلها عني كما قبلتها من عبدك داود أي كما قبلت جنسها منه (قوله أي أتى بها مرتين) يفيد أن قصد التكرار غير مراد والتقيد بالمرتين قال العلامة ابن عبد الحق لكونه محل الخلاف وهو ظاهر جلي وقال غيره لأن حقيقة التكرار لما قال السعدان ما زاد على المرتين تكرارات متعددة وعلى كل لا يتقيد بالحكم بمرتين والمراد بالجلستين تعدد محل قراءته (قوله وكذا المجلس) أي لو كرر الآية فيه سجدة لكل مرة عقبها (قوله إن لم يطل الفصل) أي بين السجدة وقراءتها (قوله كفاه سجدة عنهما) أي عن المرتين وظاهر كلامه أن هذا جار على الأوجه الثلاثة ومحله على الأول ما لم يقصد بها إحدى المرتين بعينها والا يكفي عنها ويسجد للآخرى إن لم يطل الفصل ولو زاد على مرتين فله تكرار السجود بعده وإن أخره عن جميعه كالأول طاف أسابيع من غير صلاة لكن محله هنا أن لم يطل فصل بين كل مرة وسجودها وله جميعها في سجدة واحدة كافي الطواف وسواء كررها خارج الصلاة أو فيها أو فيهما معا ولا يحتاج المصلي إلى قيام لما بعد السجدة الأولى نعم لا يسجد في الصلاة لقراءة قلبها فقط فيما يظهر (قوله عهدنا) أي عهدنا أصغر مطلقا أو أكبر وهو غير القارئ وسكت عن قوائمه بالأعراض مع قصر الفصل والذي نقله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملي عدم القوائمه العود والذي قاله شيخنا أنها تقوت به كافي التحية (تنبيه) سجدة التلاوة إذا فاتت لا تقضى وكذا سجدة الشكر وإن فترهما كذوات السبب (قوله وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) هو تصريح بما علم بالأولى من سجدة ص كاسر (قوله فلو فعلها فيها بطلت) إن كان عامدا عالما والا فلا تبطل (قول المتن وتشترط شروط الصلاة) منها دخول الوقت قال في شرح المذهب وذلك بان يكون قد قرأ الآية أو سمعها واذكر في الشرحين والروضة قرييانه قال الاستوى وهو يقتضي أن يسمع الآية بكاملها شرط كافي القراءة فلا يكفي سماع كلمة السجدة ونحوها فليفتطن له انتهى (قول المتن ولا يرفع يديه الخ) أي كافي سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج في هذا السجود إلى نية اتفاقا لأن نية الصلاة تنسحب عليها أي بخلاف سجود السهو فإن سببه لم تشمل نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة من غير نية (قوله من غير لفظ وصورة) ولذا حذفها في التحقيق وقوله والثاني تكفيه إلى آخره أي كانت كافي الثانية عن الأولى عند تركه في الأولى (قول المتن وركعة كمجلس) أي وإن طالت وركعتان كمجلسين أي وإن قصرتا نظرا للاسم فيهما قال الرافعي ولو قرأ الآية في الصلاة ثم أعادها خارجها في مجلس واحد فلم أره منصوصا وإطلاق الخلاف في التكرار يقتضي طردها (قوله بخلاف ما إذا قصر الخ) لو قصد عدم السجود ثم بدله فالظاهر أنه يسجد أعني مع قصر الفصل (قوله وفي المحرر الخ) هذا الذي في المحرر وغيره مستفاد من لفظ الهجوم فيستغنى عنه ثم انظر لو طال الزمن هل يسقط أولا

أو اندفاع نقمة) وفي الحرر
والروضة كالشرح من
حيث لا يحسب قال في
البحر الاول كحدوث ولد
أرماله والثاني كنجاة
من الهدم والفرق روى
أبو داود وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم كان اذا جاءه
شيء يسره ترساجدا ولا يسن
السجود لاستمرار التمس
(أورؤبه مبتلى) كزمن
(أوعاص) قال في الكفاية
عن الأصحاب يتظاهر
بعضيانه روى الحاكم أنه
صلى الله عليه وسلم سجد
لرؤية زمن والسجدة
لذلك على السلامة منه
(و يظهرها للعاصي) لعله
يتوب (لأله مبتلى) لثلا
يتأذى و يظهرها أيضا
لحصول نعمة أو اندفاع
نقمة كما في الروضة وأصلها
وفي شرح المذهب فان
خاف من اظهار السجود
للفاسق مفسدة أو ضررا
أخفاء (وهي كسجدة
التلاوة) خارج الصلاة في
كيفية شروطها
(والاصح جوازهما) أي
السجدين (على الراحة
للمسافر) بأن يومي بهما
لمسقة النزول والثاني
لألفوات الركن الاظهر
أي السجود (فان سجد
لتلاوة صلاة جاز عليها
قطعا) كسجود الصلاة
عليها

(باب بالتوبين •)

ويستجد لسهو (قوله أو اندفاع نقمة) هو عطف على النعمة فيعتبر فيه المحجوم أيضا ولا بد من كون محجوم
النعمة واندفاع النقمة ظاهرين أي يخرج مالا وقع له وقول المنهج ليخرج المعرفة وسائر المساوي ضعيف
والمعتمد السجود لهما (قوله من حيث لا يحسب) أي في وقت لا يتيقن حصولها فيه وإن كان متوقعا لها قبله
قال شيخنا الرمي كابن حجر وقد يحترز به عن شيء وقع عقب سببه عادة كرجح متعارف للتاجر وفيه نظر (قوله
كحدوث ولد) نعم لأن سن له بحضرة عقيم وكذلك نعمة بحضرة من ليس له مثلها (قوله مال له) وكذلك الولد
أوصد يقه أو نحو عالم أو لعموم المسلمين وكذا يقال في اندفاع النقمة (قوله لاستمرار التمس) أي التمس المستمرة
كسوام السمع والبصر والشم ونحو ذلك لا يؤدي ذلك لاستغراق العمر في السجود (قوله أورؤبه مبتلى)
أي العلم به ولولا عي (قوله كزمن) ومثله نقص عضو ولو خلقه أو اختلال عقل أو ضعف حركة أو نحو ذلك
(قوله أوعاص) وإن لم يفسق كصغيرة لم يصير عليها على المعتمد فهو أولى من تعبير المنهج بفاسق قال شيخنا
ومنه الكافر وشافعي يرى حنفيًا يشرب نبيذا ومنه رؤيته مقطوع في سرقة أو عجلود في زنا ويستجد العاصي
لرؤية عاص آخر إلا أن اتحاد اجناسا ونوعا وصفة ومحللا وقدر انهم في سجد صاحب الاكثر في القدر نظر فتأمل
وفي كلام العبادي عدم تصور الاتحاد في العصيان فراجع (قوله يتظاهر بعضيانه) اعتمده شيخنا قال
وتجب التوبة من الصغيرة ولو بعد فعل مكفر لها وقا قول السبكي به والتكفير به أمر يتعلق بالآخرة وعليه
في سجد لرؤيته بعد المكفر ولا يستجد لرؤيته بعد التوبة لكن التعليل بالسلامة منه يخالفه وقد صرح في
شرح البهجة بالسجود لكن لا يظهر له وهو الوجه كما علم عاصر (قوله و يظهرها الخ) ولو اجتمع فيه
الابتلاء والعصيان أظهرها له وبين السبب (قوله وهي كسجدة التلاوة) في جميع ما تقدم فيها ومنه فواتها
بطول الفصل أو الاعراض ولو مع قصره وعدم قضائها اذا فانت ولو مندورة ومنه تكررها بتكرار السبب
ولو من شخص واحد كعاص في سجد ككارة وله جمع أسباب في سجدة واحدة لاجتماع تلاوة وشكر في
سجدة واحدة فلا يصح وفارق الطهارة لانها مبنية على التداخل (قوله في كيفية) شمل أركانها وسننها
ومنها النية فينوي سجد الشكر وإن لم يلاحظ كونه عن نعمة أو دفع نقمة أو لم يعين سببا بعينه فان عينه
كان عنه وله السجود لغيره بشرطه (تنبيه) علم عاذكر أنه لا يجوز التقرب الى الله تعالى بسجدة
من غير ما ذكر ولو عقب صلاة ولا بركوع ونحوه كذلك ولا بصلاة بنية الشكر أو بنية التلاوة ومن ذلك
صورة الركوع عند تحية العظماء فهو حرام بل قيل انه كفر وحله شيخنا الرمي على من قصد تعظيمهم
كتمظيم الله تعالى كما مر

(باب بالتوبين)

أي لا بالإضافة لما تقدم في البابين قبله واعلم أن النقل مطلقا لغة الزيادة وفي فائه السكون والتحريك أو
التحريك في الاموال وشرعا مطلب الشارع ففعله وجوز تركه وبرادفه المنسوب والمرغب فيه والحسن
اتفاقا وكذا السنة والمستحب والتطوع على الاصح وقيل السنة ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم على فعله

(قوله كحدوث ولد الخ) يقتضي كلام الكفاية ان حدوث النعمة على الولد ونحوه كهي عليه قال الاسنوي
والظاهر أن المراد ما يشمل العلم به وإن كان في ظلمة ونحوها (قول المتن أورؤبه مبتلى أوعاص) لورأهما
وهجمت عليه نعمة مثلا فهل يكفيه سجد واحد الظاهر نعم كظهيره من سجد التلاوة السابق ويحتمل
خلافه ويفرق ولو تأخر سجد الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل وعدمه كسجود التلاوة
(قول المتن و يظهرها للعاصي الخ) ظاهر صنيعة أنه لو أسرف في العاصي وأظهر في المبتلى حصل أصل السنة وقد
يمنع في الثاني (قوله بأن يومي بهما الخ) صنيعة يشعر بأنه لو استوفى الشروط مما صوب المقصد عليها قطعا
وهو محل نظر ثم أحرمه للقبلة لا بد منه فيما يظهر (قوله والثاني لا) رجع هذا في الجنائز لتدبرتها

(باب صلاة للنفل)

والمستحب ما فعله أحيانا أو أمر به والتطوع ما ينشئه الانسان من نفسه ولذلك لم يعبر المصنف كالوجيز والتفنيه وغيرهما بواحد من هذه ولم يعبر بالحسن لما قيل انه يشمل الواجب والابرغ فيه لطول عبارته ولا بالمندوب لما فيه من الحذف والا يصل اذ أصله المندوب اليه وأصل مشروعيته لجبرخلل يحصل في العبادات الاصلية غير مبطل لها أو ترك شئ من مندوباتها كترك خشوع وتدبر قراءة في الصلاة وفعل نحو غيبة في الصوم ولا يقوم مقام الفرائض وقال النووي لا مانع من قيامه عنها اذ لم يكن فيما فعله منها خلل وتحسب بقدر زيادة فضلها عليه كأن يجعل في الصلاة مثلا كل سبعين ركعة منه ركعة منها (قوله وهو) أى النفل لا بقيد كونه في الصلاة ما عدا الفرض من عبادات البدن لان العبادة اما قلبية كالايمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ورسوله والطهارة من الرذائل وأفضلها الايمان ولا يكون الا واجبا وقد تكون تطوعا بالتجديد واما بدنية كالاسلام والصلاة والصوم والحج والزكاة وأفضلها الاحلام وفيه ما مر في الايمان ثم الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة وفرض كل منها أفضل من نفلها بسمعين درجة ففرض الصلاة أفضل الفرائض البدنية ونفلها أفضل النوافل كذلك وانما كانت أفضل أعمال البدن لانه اجتمع فيها ما تفرق في غيرها من ذكر الله ورسوله وقراءة وتسييح ولبس وطهارة وسنة واستقبال وترك أكل وشرب وغير ذلك وزادت بالركوع والسجود ونحوهما والكلام في الاكثر منها مع الاقتصار على الآ كد من غيرها أو في شغل الزمن المعين بواحدة منها وهذا أوجه وأدق والافصوم يوم أفضل من ركعتين بلا خلاف وفي الاحياء أن اختلاف فضيلة هذه الاركان باختلاف أحوالها كما يقال التصديق بالخبر للجائع أفضل من الماء ولا طشان عكسه والتصدق بدرهم من غنى شديد البخل أفضل من قيام ليلة أو صيام يوم ونحو ذلك (قوله قسم لا يسن جماعة) قدمه لانضمام بعضه الى الفرض ولكثرة وقوع أفراد وهو مهمها وكونه كاليسيط ولكثرة تكراره ونحو ذلك وانما أخر النفل المطلق لانه يعتبر في تعريفه وفقد القسمين معا فتأمل (قوله على التخييز) أى لا على الحال افساده للزوم عدم ندبه ولو فعل جماعة وليس كذلك (قوله لم يكره) بل هو خلاف الاولى والمراد انه لا تسن الجماعة فيه على الدوام فلا يرد نذب الجماعة في نحو وتر رمضان (قوله في الرواتب مع الفرائض) يطلق الراتب على التابع لغيره وعلى ما يتوقف فعله على غيره وعلى ماله وقت معين فقوله مع الفرائض بيان للواقع على الاول وقيد لاخراج نحو التهجدة على الثاني وفيه تجوز بالنسبة للراتب المتقدم ولاخراج نحو العيد على الثالث (قوله ركعتان قبل الصبح) وكانتا واجبتين عليه صلى الله عليه وسلم من خصائصه كافي العباب ويسن الاضطجاع بعدهما ولو في القضاء وان أخرهما عن الصبح وحكمته تذكير ضجعة القبر ليفرغ وسعه في الاعمال الصالحة من أول النهار فان لم يضطجع نذب أن يفصل بكلام أو نحوه لثلاثة ايام قد العوام أن الصبح أربع كاتقال من محله لا بصلاة نفل لانه غير مطلوب بين الفرائض ورواتها وفي بينهما عشر كيفيات سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو الفجر أو البرد بسكون الرء أو الغداة أو الوسطى على قول ولا يضر لو قال ركعتي الفجر سنة الصبح وما قيل انه يطلب تخفيفهما يعارضه قولهم وينذب فيهما قراءة آية البقرة قولوا آمنا بالله وما أنزل اليها الى قوله مسلمون في الاولى وآية آل عمران قل يا أهل الكتاب اطعوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الى قوله مسلمون في الثانية أو قراءة سورة الكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية قال الغزالي وقراءة ألم نشرح في الاولى وألم تر كيف في الثانية لما قيل ان من قرأ فيه ما يأم وألم لا يمسه في ذلك اليوم ألم أى وجع أو ضرر مثلا (قوله وبعد

(صلاة النفل) وهو ما عدا الفرائض (قسمان قسم لا يسن جماعة) بالنصب على التخييز المحول عن نائب الفاعل أى لا تسن فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكره قاله في الروضة في صلاة الجماعة (فنه الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد

(قوله وهو ما عدا الفرض) شامل لما واظب عليه صلى الله عليه وسلم ولما فعله أحيانا أو أمر به ولما ينشئه الانسان من الاوراد واطلاقه على ذلك متفق عليه بخلاف التطوع فان منهم من خصه بالخير (قول المتن لا يسن جماعة) لو قال يسن فرادى كان أولى (قوله بالنصب على التخييز) أى لا على الحالية لثلاثهم أن يكون

المغرب والعشاء) لحديث الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر (وقيل لأرابعة للعشاء) وما ذكر بعدها في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل (وقيل) من الرواتب (أربع قبل الظهر) لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد ركعتين (وقيل وأربع بعدها) لحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار وصححه الترمذي (وقيل وأربع قبل العصر) لحديث (٢١١) على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم حسنة الترمذي (والجميع سنة وإنما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيد فعلى الوجه الأخير الجميع مؤكداً وعلى الأول الراجح المؤكد العشر الأول فقط (و) قيل من الرواتب (ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت عماسنة على الصحيح ففي صحيح البخاري (المرجها) ولفظه صلوا قبل صلاة المغرب أربعين ركعتين كافي لفظ أبي داود وفي صحيح ابن حبان أنه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل لمقابل الصحيح بما روى أبو داود عن ابن عمر قال ما رأيت أحداً يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده حسن كما قال في شرح المذهب ودفع بما روى

المغرب) قال شيخنا الرمي والا كمل تطويلهما ومقتضى كلام الروضة بخالفه نعم إن حل الأول على من أخرها عن أول وقتها والثاني على من يادر بها لكان وجبها لأن الملائكة تنتظره إذا بادر بها لترفعها مع عمل النهار فلا ينبغي التطويل عليهم بانتظارهم له فتأمل (قوله والعشاء) ولولا حاج بعرفة ويندب له ترك النفل المطلق (قوله كان يصلي ما ذكر) أي بواجب عليه أخذ من كان الداخلة على المضارع والمواظبة اللازمة على الشيء بأن لا يتركه الا لعذر (قوله يجوز أن يكون من صلاة الليل) أي فانتفت المواظبة عليها المقتضية للتأكد فقوله لأرابعة للعشاء أي مؤكدة فقوله بعد ذلك والجميع سنة الخ صحيح (قوله والجميع سنة) أي مؤكدة أخذ من كان الداخلة على المضارع فيه كإمرو وخروج البعض عن التأكد على القول الأصح لمعارضته بعدم المواظبة بالفعل فقول المنهج وزيادة ركعتين قبل الظهر الخ مراده الزيادة على المؤكد لأمته بدليل رفع المعطوف بعده وإذا أحرم قبل الظهر بركعتين انصرف فتألمؤ كدتين وإن لم يقصد محاولة أن يحرم بالأربع في إحرام واحد وكذا في المتأخر وله إذا أخر المتقدم أن يحرم بالثمانية بإحرام واحد فإن أحرم حينئذ بأربع انصرف للمؤكديات القبلية والبعدية ولا بد في إحرامه مطلقاً بعين القبلية أو البعدية أوهما (قوله هماسنة) أفاد أن الخلاف في أصل سنتيهما كما يصرح به كلام الرافعي الآتي لا في التأكد وعدمه ويقدم عليه ما جواب المؤذن لو تعارض أن أمكن تعارضهما ويؤخرهما لما بعد صلاة المغرب أن عارضهما بخوف ضيعة التحريم مع الامام (قوله وبعد الجمعة أربع ركعات) أشار إلى أنهما ماضان للشافعي رضي الله عنه وينوي بالقبلية سنة الجمعة وإن لم يتحقق وقوعها وكذا البعدية إن لم يشك في وقوعها وإذا وجبت الظهر صلاها باستنها وتقلب سنة الجمعة التي صلاها قبلها نفلاً مطلقاً ولا تنقلب إلى سنة الظهر (قوله وقبلها ما قبل الظهر) لم يقل وقبلها أربع كالتأني بعدها إشارة للقياس كما ذكره

يكون المعنى في سنتيه حل كونه جماعة وهو فاسد (قول المتن والجميع سنة الخ) انظر هل يشك على هذا قول الشارح رحمه الله في رابعة العشاء وما ذكر بعدها يجوز أن يكون من صلاة الليل (قوله من حيث التأكد) أي في كلام المتن أن الجميع سنة رواتب وإنما الخلاف في أنها مؤكدة أم لا هكذا ذكره في الروضة وشرح المذهب فهم من يقول الجميع مؤكدة كدلتها الأدلة السابقة ومنهم من يقول العشر فقط لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها (قوله فعلى الوجه الأخير الجميع مؤكدة) وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لأنها تفيد أن قائل ذلك قائل بما قبله (قوله قبل شروع المؤذن الخ) أي بعد إجابة المؤذن كما قال الأسنوي أنه المتجبه بدليل حديث بين كل أذانين صلاة انتهى قلت فلو كان الاشتغال بالإجابة يمنع فعلها ما قبل إقامة الصلاة فيحتمل أن تراعى الإجابة لا مكان تدارك الركعتين أداء بعد صلاة المغرب (قوله كره الشروع) خرج الدوام فإنه يكمل النقل ما لم يخش فوت الجماعة كما سيأتي في صلاة الجماعة (قوله قال الرافعي الخ) أي وبهذا يتضح لك أن ما يفهمه ظاهر المتن من أنهما من الرواتب المؤكدة ليس مراداً ووجه الأفهام عطفها عليها (قول المتن وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر) هذا الصنيع يقتضي أن الأربع بعدها رواتب مؤكدة

الشيخان عن عتبة بن عامر وأتس أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنس وكان يرانا يصلهما فلم ينهنا قال في شرح المذهب واستحبناهما ما قبل شروع المؤذن في الإقامة فإن شرع فيها كره الشروع في غير المكتوبة لحديث مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عند من قال باستحبها ولم يصرح بذلك في الروضة للعلم به (و بعد الجمعة أربع) وكذا ركعتان كافي الروضة الأول لحديث مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً والثاني لحديث الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) من ركعتين وأربع الأول لحديث

ابن ماجه جاء سليلك الفطفاي ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخطب فقال له أصليت قبل أن نجيء قال لا قال فصل ركعتين وتجوز فيهما والثاني بالقياس على الظهر قال في الروضة (٢١٢) ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة بعا

(قوله أصليت قبل أن نجيء) صريح في أنه ليس المراد بالركعتين تحية المسجد بل هما سنة الجمعة فيصح الاحرام بما يقصد سنة الجمعة والتحية داخلة فيهما وإن لم ينوها وهي المصححة لما حتى لو كان في غير مسجد استغناء أصلاً كما صرح به الخطيب واعتمده شيخنا الزبدي وفيه نظر مع مقتضى الحديث المذكور فتأمل (قوله أي من القسم الخ) أي فليس هو من الرواتب وفي الروضة أنه منها ومشي عليه في المنهج وحلوا الاول على معنى أنه لا تصح اضافته في النية الى الفرائض كسنة العشاء مثلاً والثاني على أن وقته وقت رابعة العشاء لسكن يرد على هذا التهجد والتراخي وقد يعتذر بعدم طلبهما ما دوماً كذا أو بان المراد تصحيح القسمية (قوله وأقله ركعة) والاقتصار عليها خلاف الاول كما قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي للخلاف في جوازها وسيأتي (قوله وأدنى السكال ثلاث) قال شيخنا الزبدي تبعاً لشيخنا الرملي وعليها يحمل نيته المطلقة ونذره المطلق فلو قام الرابعة فيهما بطلت صلاته أو نواها مع الغرض في الثاني بطلت نيته وقال الشيخ الخطيب كالعلامة السنباطي أنه في الاطلاق يقتصر بين ما عدا الركعة ويندب أن يقرأ في أول هذه الثلاثة سورة سبح وفي الثانية منها الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمودتين سواء اقتصر عليها أو زاد عليها بوصل أو فصل ومتى صلى الركعة المفردة وحدها أو مع غيرها سواء وصل أم لا وبقي منه شيء لم يحز الاثبات به لغواته وإن كان منذوراً عند شيخنا خلافاً لابن حجر وغيره ومتى صلى شيئاً منه غير حاصل له ثواب كونه من الوتر (قوله وحل على أنها الخ) أي إن أم سلمة لما رأت أنه صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العشاء ثلاث عشرة ركعة ظنت أنها كلها وتر فأخبرت به وعلى الراجع لأحرمها كذلك بأحرام واحد بطل الجميع أو بركتين ركعتين بطل الاحرام السادس فإن كان جاهلاً بوقعه فلا مطلقاً (قوله الفصل) أي فصل الاخيرة بأحرام مستقل سواء فصل ما قبلها أو وصله وفيه حينئذ تشهد في كل ركعتين أو أكثر وله فيه أن ينوي سنة الوتر أو مقدمة الوتر أو من الوتر أو يضل ولا يصح بنية الشفع ولا بنية سنة العشاء ولا بنية صلاة الليل وما قيل إن وصل الثلاثة الاخيرة أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة رده الامام الشافعي رضي الله عنه بان محل سرعاً الخلاف اذ لم يوقع في حرام أو مكروه كها هنا (قوله وهو) أي الفصل أفضل من الوصل قال شيخنا الرملي إن تساوى باعداد فراجع (قوله بتشهد) وهو أفضل لأن تشبيه الوتر بالمغرب مكروه (قوله الشفع) أي الزوج الشامل لركعتين أو أربع أو ستاً وثمان أو عشر لكن

قال واستناده ضعيف جداً (ومنه) أي من القسم الذي لا يسن جماعة (الوتر) وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة (ركعة وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدنى السكال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله في شرح المذهب فيحصل بكل ما ذكر قال صلى الله عليه وسلم من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواه أبو داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب وروى الدارقطني وأتوا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة وروى الترمذي وحسنه عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وحل على أنها حسبت فيه سنة العشاء (ولمن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلم فينوي ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله في شرح المذهب (وهو أفضل) من الوصل الآتي لأن يادته عليه بالسلم وغيره (والوصل بتشهد) في الآخرة (أو تشهدين في

وان ما قبلها كالظهر والمعتمد ما صرح به في التحقيق واقتضاء كلام الروضة وشرح المذهب من أنها كالظهر (قوله قال فصل ركعتين وتجوز فيهما) إن قيل محتمل أنهما التحية قلت يمنع منه قوله أصليت قبل أن نجيء (قوله أي القسم الذي لا يسن جماعة) فاقضت عبارة الكتاب أنه قسم للرواتب والمعتمد ما في الروضة من أنه قسم منها وأفضلها وعلى ذلك مشى شيخنا في المنهج رحمه الله قال ابن المنذر ولا أعلم أحداً وافقاً بأحنية على وجوبه حتى صاحبيه (قوله لزيادته عليه بالسلم وغيره) منه التكبير والنية وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجوز المفصول قال الاسنوي والذي رأيته في اللطيف مجزوماً به إن الوصل يكره وقيل الأفضل في حق المنفرد الفصل بخلاف الامام لأنه يقتدي به المخالف وغيره وعكس الروي يقال أنا أصلي منفرداً وأفضل ما ملأ لثاتي وهم خلل فيما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه وهو ثابت صحيح قال الاسنوي محل الخلاف إذا أوتر بثلاث فإذا زاد الفصل أفضل بخلاف كما في شرح المذهب والتحقيق (قول المتن بتشهد) أي وهو أفضل من التشهدين كما صححه في التحقيق والمراد التشهدان من غير سلام ولا فهو فصل فاضل على غيره (قول المتن أو تشهدين) أي من غير سلام في الاول والاخر عن الوصل (قوله كان يفصل بين الشفع والوتر بقسائم) اعلم ان الشارح ساق هذا دليلاً للفصل الفاضل كما فعل الاسنوي

الآخريين) قال ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليم رواه ابن حبان وغيره وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس الا في آخرها وقالت لما سئلت عن وتره صلى الله عليه وسلم كان يصلي تسع

ركعت لا يجلس الا في الثامنة ولا يسلّم والتاسعة ثم يسلّم رواه مسلم ولا يجوز في الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أو لمّا قبل
الآخرين لانه خلاف المتقول من فعله صلى الله عليه وسلم (ورفته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) حديث أبي داود وغيره ان
الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها فيما بين العشاء الى (٢١٣) طلوع الفجر وفي رواية الترمذي فيما

بين صلاة العشاء وقيل
ورفته وقت العشاء (وقيل
شرط الا يتأخر بركعة سبق
نفل بعد العشاء) من
سقتها أو غيرها ليوتر النفل
(ويسنّ جعله آخر صلاة
الليل) حديث الشيخين
اجعلوا آخر صلاتكم من
الليل وترًا فمن لم يهجد أي
تفعل في الليل بعد نوم يؤخر
لو تر ليفعله بعد التهجد ومن
لا يهجد له يوتر بعد راتبة
العشاء ووتره آخر صلاة
الليل كذا في الروضة
وأصلها وفي شرح المذهب
ان من لا يهجد له اذا نوى
باستيقاظه أو آخر الليل
يستحب له أن يؤخر الوتر
ليفعله آخر الليل لحديث
مسلم من خاف أن لا يقوم
من آخر الليل فليوتر أوله
ومن طمع أن يقوم آخره
فليوتر آخر الليل (فان
أوتر ثم يهجد لم يعبده)
لحديث لا وتران في ليلة
رواه أبو داود وغيره
وحسنه الترمذي (وقيل
يشفعه بركعة) بأن يأتي بها
أول التهجد (ثم يعبده)
بعد تمام التهجد كما فصل
ذلك ابن عمر وغيره

لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه زاد في أحرام على ركعتين كذا قيل ويرده ما ذكره الشارح عقبه بقوله
خلاف المتقول الخ ويندب أن يقول بعد الوتر سبحان الملك القدوس ثلاثا اللهم اني أعوذ بركم من سخطك
وبما فاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (قوله ولا يجوز في الوصل
الخ) فلو جلس وتشهد وأجلس بقصد التشهد في ذلك بطلت صلاته قاله شيخنا وفيه نظر فراجع (قوله صلاة
العشاء) فلا بد من فعلها ولو مقضية أو مجموعة تقديمها وهل وان لم تكن عن القضاء فراجع (قوله جر) هو
بسكون الميم جمع أجر لا يضمها جمع جار وخصها بالذكرة لانها أعز أموال العرب عندهم (قوله وقيل ورفته وقت
العشاء) أي فلا يتوقف على فعلها وهو كالقول الاول من حيث الزمن (قوله يهجد) هو في الاصل اسم لليقظة
يقال هجد اذا نام وتهجد اذا زال نومه (قوله أي تنفل) ليس قيد ابل الفرض كقضاء كذا حيث وقع بعد
فعل العشاء وبعد نوم ولو قبل وقت العشاء ويقع الوتر في هذه التهجد او ترا لوجود النوم قبله (قوله ان من
لا يهجد له الخ) أشار به الى أن قول المصنف صلاة الليل لا مفهوم له وفعل بعضه آخر الليل ولو فرادى أفضل من
كله أوله ولو جماعة (قوله لم يعبده) أي لم يحجز اعادته فيبطل من العالم العامد ويقع لغيره فلامطلقا (قوله
لا وتران في ليلة) أي أداء ولو بركعة وان كان الاقتصار عليها خلاف الاولى على المعتمد وصح أنه صلى الله
عليه وسلم أوتر بركعة وحمل على بيان الجواز ويجوز أكثر من اثنين قضاء (قوله وقيل يشفعه الخ) قال شيخنا
فيخرج من كونه وترًا الى النفل المطلق على هذا الوجه ولا ينازع فيه بقوله ثم يعبده لان المراد يعبده صورته
(قوله وفي الوتر بركعة) أو ردها على كلام المصنف نظرا الى أن المراد آخر ركعات وتره ولو حمل على آخر
ما يقع وترًا اشملها وبه صرح في المنهج (قوله لما جمع عمر رضي الله عنه الناس) أي جمع الرجال على أبي بن
كعب ليصلي بهم التراويح وجمع النساء على سليمان بن أبي حشمة بمهمة فثلاثة ساكنة ليصلي بهم كذلك
(قوله واقضاء السجود) أي سجود السهو بتركه وكذا بفعله في غير محله لعدم بطلان صلاته به كالأوقفت
في النصف الاول وان طال به الاعتدال كما عتمد شيخنا تقدم عن شيخنا الرمي بطلان صلاته بتطويله

رحمه الله (قوله ليوتر النفل) قال الاسنوي في الرد على هذا يكفي كونه وترًا في نفسه أو وترًا لما
قبله فرضا كان أو سنة (قول المتن ثم يهجد) الهجود في اللغة النوم يقال هجد اذا نام وتهجد اذا زال النوم
كأنهم وناثم وفي الاصطلاح صلاة التطوع ليلًا بعد النوم قاله الرافعي قال وسُميت بذلك لما فهمان ترك
النوم فهو من باب قصر العلم على بعض أفرادها ذكر الماوردي أنه من الاضداد يقال تهجد اذا سهر وتهجد
اذا نام انتهى أقول وقوله وسُميت بذلك ظاهره الرجوع الى الهجود وبأباه قوله فهو من باب قصر العلم على
بعض أفرادها ولو جعل مرجع الاشارة التهجد لاستقام (قوله كما فعل ذلك ابن عمر وغيره) يسمي هذا
نقض الوتر قال في الاحياء وقد صح النهي عن نقض الوتر (قوله وفي الوتر بركعة) أشار بهذا الصنيع الى
أن هذه الصورة غير داخلية في عبارة الكتاب كما قاله الاسنوي (قوله روى أبو داود الخ) أي وحيث فعل ذلك
عمر رضي الله عنه ولم يخالف فهو اجماع (قوله لا طلاق ما تقدم الخ) لهذا قال في شرح المذهب هذا الوجه قوي
وقال في التحقيق انه المختار أقول وقصة عمر رضي الله عنه قد يقال لا تخصه لانها من ذكر بعض أفراد العالم
بحكمه ورد بأن العموم من لفظ الراوي فلا حجة فيه بل هو مطلق كما أشار اليه الشارح بقوله لا طلاق

(ويندب القنوت آخر وتره) بثلاث أو أكثر وفي الوتر بركعة (في النصف الثاني من رمضان) وروي أبو داود أن أبي بن كعب قنت
فيه لما جمع عمر الناس عليه فصلي بهم أي صلاة التراويح (وقيل في) كل السنة لا طلاق ما تقدم في قنوت الصبح من أنه صلى الله عليه
وسلم كان يقنت في وتر الليل وعلم الحسن بن علي قنوت الوتر (وهو قنوت الصبح) في لفظه ومحله والجمهور به واقضاء السجود بتركه كما صرح
بها في المحرر وفي رفع اليدين وغيره مما تقدم (ويقول فيه اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الى آخره) أي ونستهديك ونؤمن بك

وتوكل عليك وثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع وترك من يفجر ك اللهم اياك نعبد ولا نعبد الاك وبك نسجد واليك نسبي ونعبد
 أي نسرع نرجو أرحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفر ملحق هذا في الحرر رواء البيهقي بنحوه من فعل عمر رضي الله عنه (قالت
 الاصم) بقوله (بعده) قال في الروضة لان قنوت الصبح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر أي كما تقدم ذكره في شرح المهذب في
 باب حقة الصلاة ان الجمع بين (٢١٤) القنوتين لا منفرد ولا مام قوم محصورين رضوا بالتطويل وأن غيرهما يقتصر على

قنوت الصبح (وان
 الجماعة تنسب في الوتر)
 المأتي به (عقب التراويح
 جماعة والله أعلم) بناء
 على نذهب في التراويح الذي
 هو الاصح الآتي وقوله
 عقب وجماعة جرى على
 الغالب فلا مفهوما له
 ليوافق ما في الروضة
 وأصلها اذا استجيبنا
 الجماعة في التراويح
 نستحبها في الوتر بعدها
 فانه يصدق مع فعلها جماعة
 وفردى ومع كون الوتر
 عقبا ومترائيا عنها ولو
 أرادته جدا بعد التراويح
 آخر الوتر ذكره في شرح
 للمذهب كالتنبيه وترغبر
 رمضان لا يندب فيه الجماعة
 (ومنه) أي القسم
 الذي لا يسن جماعة
 (الضحى وأقلها ركعتان
 وأكثرها ثنتا عشرة)
 ركعتين وسلم من كل ركعتين
 قال أبو هريرة أوصاني
 خليلي صلى الله عليه وسلم
 بثلاث صيام ثلاثة أيام من
 كل شهر وركعتي الضحى
 وان أوتر قبل أن أنام

(قوله ونعبد) الحقد هو بالمهملة آخره الاصراع والجند بكسر الجيم الحق أو الذي لا يتخلف والملحق بكسر
 الحاء المهملة وقتحها بمعنى الا لاحق بهم أو الذي ألحقه الله بهم (قوله هذا في الحرر) وعن القاضي أبي
 الطيب زيادة اللهم عذب الكفرة أهل الكتاب والمشركون الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسولك
 ويقاثلون أولياءك ويدينون ديننا غير دينك اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات وأصالح
 ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك صلى الله عليه وسلم
 وأوزعهم أن يوفوا بعهدهم الذي عاهدتهم عليه وأنصرهم على عدوك وعدوهم الله الحق فاجعلنا منهم انتهى
 والحكمة المرادة هنا ما يمنع من القبيح وأصلها وضع الشيء في محله ومعنى أوزعهم ألهمهم والمراد بالعهد القيام
 بأوامر الله واجتناب نواهيه ولا يسن قراءة آخر سورة البقرة مثالا لكراهة القراءة في غير القيام كما مر (قوله
 وأن الجماعة تنسب في الوتر) أي ولو قضاء كالترايح قاله بعض مشايخنا وفيه نظر يعلم من عدم طلب الجماعة
 في المقضية من الخمس فهذا أولى فراجع (قوله ولو أراد الخ) ليس قيدا كما تقدم بل ولو ترك التراويح أيضا
 (قوله الضحى) وهي صلاة الاوابين وصلاة الاشرار على المعتمد عند شيخنا الرمي وشيخنا الزايدى وقيل كما
 في الاحياء انها صلاة ركعتين عند ارتفاع الشمس (قوله ركعتان) وقراءة سورة في الاخلاص فيها ما أفضل
 من قراءة الشمس والضحى (قوله وأكثرها ثنتا عشرة ركعة) هذا وجه مرجوح (قوله والا فضل
 يسلم الخ) فيه اشعار بجواز جمع أربع أو ست أو ثمان في احرام واحد وهو كذلك وله التشهد في كل شفع فان
 تشهد في وتر ففيه ما في النفل المطلق وسيأتي (قوله وأن أوتر قبل أن أنام) لانه صلى الله عليه وسلم علم أنه
 لا يستيقظ آخر الليل فيفوت وقته (قوله وضعه في شرح المهذب) فسقط كونه دليلا (قوله وأكثرها
 عند الاكثرين ثمان ركعات) فضلا وعدا وهذا هو المعتمد فان زاد عليه افكها كالوزاد في الوتر كما مر ولا مانع
 من أفضلية الأقل على الاكثر كما في القصر لمن بلغ سفره ثلاث مراحل (قوله من ارتفاع الشمس) هو
 المعتمد وكونه الى الزوال هو المعتمد أيضا وهو المراد بقول الرافي الى الاستواء وهذه صاحبة وقت فلا يؤثر فيها
 ما تقدم ومن البيان أن المطلق يحمل على المقيد (قوله وتوكل عليك) التوكل هو الاعتماد واطهار الهجر
 وقوله نحفده هو من حقد وأحقد لغة فيه والجند معناه الحق قال ابن مالك هو بالفتح النسب والعظمة والحظ
 وبالكسر نفقيض الهزل وبالضم الرجل العظيم انتهى وملحق بالكسر ويجوز الفتح (قوله ومترائيا عنها)
 زاد بعضهم ومع ترك التراويح (قوله وترغبر رمضان الخ) هذا يغني عنه قول المتن السابق ومنه الوتر
 (قول المتن الضحى) قال الاسنوي ذكر جماعة من المفسرين انها صلاة الاشرار المشار اليها في قوله تعالى
 يسبحن بالعتي والاشراق أي يصلين ولكن في الاحياء انها غير ها وان صلاة الاشرار ركعتان بعد طلوع
 الشمس عند زوال وقت الكراهة (قوله وأفضل منه ست) زاد الاسنوي نقلا عن الشرح المذكور انه
 يسلم من كل ركعتين وينوي ركعتين من الضحى انتهى أقول الظاهر ان التسليم المذكور سنة وان الوصل
 جائز ثم رأيت شيخنا في شرح المنهج صرح بأنه سنة

رواه الشيخان وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعين يوما يزيد ما شاء زواه مسلم
 وقالت أم هانئ صلى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين رواء أبو داود باسناد على شرط البخاري كما قاله
 في شرح المهذب وفي الصحيحين عنها قريب منه والسبعة بضم السين الصلاة وعن أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم قال ان صليت الضحى
 عشرا لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وان صليت ثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة رواء البيهقي وقال في اسناده نظر وضعفه في شرح
 للمذهب وقال فيه أكثرها عند الاكثرين ثمان ركعات وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست ثم وقتها فيما يجزم به الرافي من ارتفاع الشمس

الى الاستواء وفي شرح المذهب والتحقيق الى الزوال وفي الروضة قال أصحابنا وقت الضحى من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها
الى ارتفاعها وقال الماوردي وقتها المختار اذا مضى ربع النهار انتهى وكأنه سقط من القلم (٢١٥) لفظة بعض قبل أصحابنا ويكون

المقصود حكاية وجه بذلك
كالاصح في صلاة العبد
وان لم يحكمه في شرح
المذهب والاول اوفق لمضى
الضحى وهو كافى الصالح
حين تشرق الشمس بضم
أوله ومنه قال الشيخ في
المذهب ووقتها اذا شرقت
الشمس الى الزوال أى
أضاءت وارتفعت بخلاف
شرقت فغناه طلعت
(وتحية المسجد) لداخله
على وضوء (ركعتان)
قبل الجلوس لحديث
الشيخين اذا دخل أحدكم
المسجد فلا يجلس حتى
يصلى ركعتين قال في شرح
المذهب فان صلى أكثر
من ركعتين بتسليمة
واحدة جاز وكانت كلها
تحية لاشتمالها على
الركعتين (وتحصل
بفرض أو نفل آخر) سواء
نويت معه أم لا لان المقصود
وجود صلاة قبل الجلوس
وقد وجدت بما ذكر ولا
يضره نية التحية لانها
سنة غير مقصودة بخلاف
نية فرض وسنة مقصودة
فلا تصح (لاركعة) أى
لا تحصل بها التحية (على
الصحيح قلت) كما قال
الرافعي في الشرح (وكذا

وقت الكراهة (قوله المختار) أى الذى يختار تأخيرها اليه لاعتنه (قوله وكأنه سقط) أى من عبارة الروضة
(قوله وتحية المسجد) التحية ما يحياه الشئ أو يعظم به وهى أنواع فتحية المسجد ولو المسجد الحرام
بالصلاة وتحية البيت بالطواف ولا يفوت أحد هاتين الاخر والاولى تقديم الطواف وتحية الحرم بالاحرام وتحية
منى بالرمى وتحية عرفة بالوقوف وتحية المسلم عند لقائه بالسلام وتحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة ونفوت
التحية بالاعراض أو بطول الفصل ولونسياناً أو جهلاً أو بالجلوس عمداً لا لئلا يأتى بهامنه ولو تمكنوا ولا الشرب
ورضوء ونحوهما مستوفزا ولا سجدة ثلاثاً سمعها عند دخوله ومثلها سنة الوضوء وشمل المسجد المشاع
والمنقول بعد اثباته كبلاطه ونحو رداعاً ثبتته ووقفه مسجداً ثم أزاله وشمل المظنون بالاجتهاد لا بالقرينة
كمنارة ومنبر وتزويق وشراريف فلا دلالة في ذلك على المسجدية قال شيخنا الرملى وتسبب التحية لكل
واحد من المساجد المتلاصقة ولم يرتضه شيخنا الزياى لان لها حكم المسجد الواحد في جميع الاحكام
وهو الوجه ونخرج به الرباط والمدرسة ومضى العيد ومضى حرم النهر وما أرضه محتركة أو مستأجرة نعم
ان بنى في هذين دكة مثلاً ووقفها مسجداً فلها حكم المسجد ما لم يكن فيه مخالفة لشرط الواقف والا فلا
يصح وقفه مسجداً فلم أن قول المنهج غير المسجد الحرام غير مستقيم الا أن يراد به نفس السكبة لان تحيتها
الطواف كإمساك (قوله لداخله) ولو زحفاً وحبوا أو محمولا وان لم يرد الجلوس فيه على المعتمد نعم ان خاف
فوت جماعة ولو فى نفل أو غير الجماعة القائمة أو كان قد صلى جماعة أو خاف فوت راتية مثلاً كرهت له
تخطيب دخل في وقت الخطبة فقول المنهج يرد الجلوس فيه ضعيف (قوله على وضوء) وكذا التوضأ فيه
على قرب ان جلس له مستوفزا كما مر قال في الاحياء يكره دخول المسجد على غير طهر فان لم يكن متطهراً
أو لم يرد التحية بالصلاة فليقل سبعاً الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر أربع مرات كفاي الاذكار
فانها تعدل ركعتين زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهى الباقيات الصالحات والقرض
الحسن والذكر الكثير وصلاة سائر الحيوان والجماد لقوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده واستثنى
بعضهم الحمار والكلب والغراب الا بقع (قوله أكثر من ركعتين) شفعاً وتورا عين عدداً اولاً وله التشهد
في كل ركعتين أو أكثر كما في النفل وانظر لوني عدداً أهل له النقص عنه أو الزيادة عليه كل محتمل
والقلب الى الجواز أميل (قوله وتحصل الخ) أى تحصل التحية وفضلها ما لم تنف والاسقط الطلب فقط
وردي الاطلاق بان نية غيرهما يحصل به نية لها ضمناً فنيها معه تصرح بها ولو خرج من المسجد في
أثناءها بطلت للعامة العالم وانقلب نفلًا مطلقاً لغيره ولونوى قلبها نفلًا مطلقاً بطلت كما مال اليه العلامة ابن
قاسم قيل وهو وجه وفيه نظر (قوله لانها سنة غير مقصودة) ومثلها سنة الوضوء وركعتا الطواف والاحرام
والاستحارة وقدم المسافر ونحو ذلك مما سياتى ويتجه في ذلك جوازاً أكثر من ركعتين أيضاً وقياس
ما مر جواز الزيادة والنقص فيما نواه فيها فليراجع (قوله لحصول الاكرام بها الخ) لكن أجيب بأنه ليس
في معنى ما ورد به الحديث (قوله ويدخل وقت الرواتب الخ) هذا المذهب كور في وقت الفعل وأما الوقت الزماني

(قوله كالاصح في صلاة العبد) يرجع الى قوله بذلك (قوله على وضوء) أى أما اذا كان على غير
وضوء فليقل سبعاً الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر قاله في الاحياء وحكام النورى عن بعض السلف
قال لا بأس به وحزم به ابن بونس وابن الرفعة وزادوا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وذكر النورى ان ذلك
يستحب اذا كان له شغل يشغله عن الصلاة أسنوى (قوله سواء نويت معه أم لا) نظريه في المهمات وقال

الحنابلة وسجدة ثلاثاً (شكر) أى لا تحصل بها التحية على الصحيح للحديث السابق والثاني تحصل بواحدة من الاربع
لحصول الاكرام بها المقصود من الحديث (وتكرر) التحية (بتكرار الدخول على قرب في الاصح والله أعلم) كالبعد والثاني لا لامشقة
وهذه المسئلة زادها في الروضة أيضاً (ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعبه

النفل المؤقت) كصلاحي العيد والضحي ورواتب الفرائض (ندب قضاؤه في الاظهر) كما تقتضي الفرائض بجامع التأنيث والثاني لا يندب قضاؤه لان قضائية التأنيث في العبادة اشتراط الوقت في الاعتداد بها خولف ذلك في الفرائض لاصري جديد ورد فيها كافي حديث الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها والثالث يقضي المستقل كالعيد والضحي لمشايعته الفرائض في الاستقلال بخلاف رواتبها وكل هذا بالنظر الى القياس واستدل لادول بطلاق الحديث المذكور وبانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر للتأخرة بعد العصر رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد الشمس لما نام في الوادي من الصبح رواه ابوداود بسناد صحيح وفي مسلم نحوه ثم على القضاء يقضى اهل الحق قول يقضى فانت النهار ما لم تغرب شمس وقت الليل ما لم يطلع فجره ولا مدخل للقضاء في غير المؤقت مما له سبب كالتحية (وقسم بسن جماعة كالعيد

فيدخل بوقت الفرض فيها بدليل ما بعده (قوله بعله) أي ولوفى القضاء (قوله باطلاق الحديث المذكور) اسمه وله للنفل والفرض (قوله قضى ركعتي سنة الظهر الخ) وورد أنه واطب على صلاة ركعتين في ذلك الوقت أبدا وهو من خصائصه (قوله ولا مدخل للقضاء الخ) وان نذر ذلك وان أم صلاته بغير عنبر ومنه صلاة الاستسقاء وفعلاها بعد السقيا لشكر لا قضاء نعم يندب قضاء نفل مطلق أبطله أو ورد له فانه (تنبيه) علم من لفظ من في كلامه أولا ان أفراد هذا القسم غير منحصرة فيما ذكره وهو كذلك كما يأتي وينوي في أفرادها أسبابها مطلقا وله فعلها ولو في وقت الكراهة الاما تأخر سببه كركعتي الاستسقاء ومن أفراد ركعتان بمنزلة عند ارادة السفر وبعد قدوم منه قبل دخول منزله وكونهما بمسجداً أفضل وركعتان عقب خروج من حمام أو من مسجد صلى الله عليه وسلم للسفر أو في أرض لا يعبد الله فيها ولمن زفت له عروس قبل الوقاع وطأ أيضا وبعد الخروج من الكعبة مستقبلا لهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن وبعد الوضوء والغسل والتيمم وتنف الا بط وقص الشارب وحاق العانة وحاق الرأس قال في الاحياء وبعد الاكل والشرب عند بعض العوفية ولا استسقاء ولا حاجة الى الله ولا دمي وأوصلها في الاحياء الى اثنتي عشرة ركعة وله في الحاجة الى الله لا الى الآدمي فراجع وللقتل ولوبحى ولالتوبة قبلها وبعدها ولومن صغيرة وصلاة الاوابين عند غير شيخنا الرمي المعروفة بصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء وأقلها ركعتان وأكثرها عشرون ركعة وبعد الزوال ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح أربع ركعات اما بتسليمة واحدة وهي نهارا أفضل أو بتسليمتين وهو أفضل بليل يقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة وقبل الركوع خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد في الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما وبعدهما عشرتا فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة وثلاثمائة في الركعات الاربع وفي الحديث انه يطلب فعلها في كل يوم أو في كل جمعة أو في كل شهر أو في كل سنة أو في العمر مرة وأما صلاة الرغائب وهي ثمان عشرة ركعة في أول جمعة من رجب وصلاة مائة ركعة في ليلة نصف شعبان فهما بدعتان مدمومتان قبيحتان سواء فعلتا جماعة أم فرادى (تنبيه) أفضل هذا القسم الوزن ثم ركعتا الفجر عقبه ثم الرواتب المؤكدة ثم الضحي ثم ما يتعلق بفعل أو سبب غير فعل كالزوال ثم ركعتا الطواف والاحرام والتحية وسنة الوضوء ثم النفل المطلق هذا ما اعتمد عليه شيخنا الزبائدي (قوله وقسم بسن جماعة) سكت عن اعرابه لعله مما تقدم وهو أفضل مما لا يسن جماعة أي من حيث مقابلة الجنس بالجنس فلا ينافي ما بعده وأفضل هذا القسم صلاة عيد الاضحي ثم الفطر ثم كسوف الشمس والقمر ثم الاستسقاء ثم التراويج واذا جمع مع القسم الاول فهما على ترتيبهما الا أن مرتبة التراويج عقب الرواتب غير المؤكدة (قوله كالعيد الخ) قيل هذه الكاف استقصائية وفيه نظر لان لم يذكر التراويج والوتر هنا

لوقيل بأن الامر يسقط ولا يحصل ثواب التحية لانه قلت ويؤيده حديث انما الاعمال بالنيات (قوله ففعل القبلية الخ) هو مستفاد من جعل الخروج مترتبا على الخروج ولنا وجه ان المتقدمة يخرج وقتها بفعل الفرض ووجه أن سنة الظهر المتأخرة يدخل وقتها بدخول وقت الفرض قال الاسنوي والقياس طرده في سائر السنن (قوله مما له سبب) برده على هذا الاستسقاء فان صلاته لا تقوت بالسقيا قاله الاسنوي أقول ولنا أن نقول هي أداء لا قضاء فلا استثناء ولا ورود (قول المتن وقسم بسن جماعة) يأتي في نصبه ما سلف في القسم الاول وكأنه رحمه الله استغنى عن ذلك هنا كتفاء بما سلف رومالاختصار (قوله بسن الجماعة فيه) حكى في الكفاية وجهها أنها فرض كفاية في المذكورات (قول المتن الراتبة للفرائض) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المؤكدة وغيرها ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وهذا الاخير هو

وسلم على الرتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراويح لماسيا في فيها والثاني تفصيل التراويح على الرتبة لمن الجماعة فيها فلن
فلنالنس فيها فالرتبة أفضل منها جزأ (و) الأصح (ان الجماعة تسن في التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر نسلبات في كل ليلة من
رمضان بين صلاة العشاء وطاوع الفجر والاصل فيها ما روى الشيخان عن (٢١٧) عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله

(قوله على الرتبة) أي على جنسها كما مر (قوله كما يؤخذ من أدلتها السابقة) من دخول كان على
المعارض غالبا كما مر آنفا (قوله دون التراويح) أي دون مواظبته على جماعة التراويح التي هي سبب
في تفصيلها فلا ينافي ماسيا في وصلاتها بجميع القرآن أفضل من سورة الاخلاص (قوله وهي عشرون
ركعة) فيسئل والحكمة في ذلك أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ففوضت في رمضان لان وقت
اجتهاد وتشمير وكانت ليل القوة الابدان فيه بالفطر ولانه محل عدم الرياء (قوله خرج من جوف الليل)
أي فيه وهو ما بين العشاء والفجر والمراد أوله (قوله ليالي) أي ثلاثا لقوله بعده فلم يخرج لهم في الرابعة
قالت عائشة رضي الله عنها واستمر يصلونها في بيته فرادى الى آخر الشهر (تنبيه) هذا يشعر كاتري
أن صلاة التراويح لم تشرع الا في آخر سني الهجرة لانه لم يرد انه صلاها مرة ثانية ولا وقع عنها سؤال
فراجع (قوله خشيت ان تفرض عليكم الخ) أي خشيت المشقة عليكم بتوهم فرضيتها وفرضية الجماعة فيها
بسبب الملازمة وأما ان الله كان أخبره بأنه ان لازم على جماعة فرضتها هي أو جاعتها أو هما أو أن الله أخبره
بين ان يجعلها فرضا فيلزم عليها أولا فلا وغير ذلك (قوله حضري الليلة الثالثة) أي وكان الباقي منها ثمان
ركعات أخذ بما قبله وعلى هذا فلا حاجة الى تضعيف رواية البيهقي من حيث معارضتها في العدد (قوله
ففعل بعضهم ذلك) أي صلاها جماعة في المسجد (قوله لجمعهم) أي جمع عمر رضي الله عنه الرجال على أبي بن
كعب لانه أكثر قرأنا والنساء على سليمان بن أبي حشمة كانه موقبل على نعيم الهادي (قوله أي يستريحون)
أي من فعل الصلاة يطوفون طوافا كاملا بين كل ترويحتين ثم ان أهل المدينة الشريفة لما لم يكن عندهم
طواف جعلوا بدل كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستة وثلاثين ركعة ينوي بها كلها التراويح وكان
ابتداء حدوث ذلك في آخر القرن الاول ولم يتكرأ حد فصار اجام وقال الامام الشافعي العشرون في حقهم
أحب الى ولا تجوز الزيادة المذكورة لغيرهم لشرعهم بهجرته صلى الله عليه وسلم ودفنه ووطنه والمراد بهم
من وجد فيها أو في مزارعها ونحوها في ذلك الوقت وان لم يكن مقبلا بها والعبرة في قضائها بوقت الاداء فمن فاتته
وهو في المدينة فله قضاءها ولو في غير المدينة ستا وثلاثين أو وهو في غير المدينة قضاها ولا في المدينة عشرون
ولو أدرك بعض رمضان في المدينة وبعض في غيرها فلا بكل حكمه وهل يكفي في ادراك اليوم جزء من ليلته
أو نهاره أو منهما كل محتمل ويظهر الا كنفاء بكل ذلك فراجع (قوله لم تصح) فتبطل ان علموهم لم يمسوا
فهو نفل مطلق (قوله لانه خلاف المشروع) أي مع تأكيده بطلب الجماعة فيها فاشبهت القرائن فلا
تفريع عن الاجماع الوارد فيها بذلك فارتفع جواز جمع سنة الظهر ونحوها مما مر (قوله كغيرها من صلاة
الصواب ثم رأيت صرح به في من البهجة وغيره (قول المتن تسن في التراويح) قال الاسنوي التراويح سنة
بالاجماع وأفتى ابن الصلاح وابن عبد السلام بان ختم القرآن في مجموعها أفضل من قراءة سورة الاخلاص
ثلاثا في كل ركعة وفي منهاج الحلي أن السنة في وقتها ربع الليل فصاعدا وان فعلها بالعشاء في أول الوقت
من بدع الكسائي وليس من القيام المستنون انما القيام ما كان في وقت النوم عادة ولذا سمي فعلها قياما
(قوله فلم يخرج لهم) قال الاسنوي في الصحيحين انه صلاها في بيته بقية الشهر (قوله خشيت ان تفرض
عليكم) قال الاسنوي معناه خشيت ان تتوهموا فرضها (قوله ذلك) يرجع الى قوله جماعة (قوله عقبها)

عليه وسلم خرج من جوف
الليل ليالي من رمضان
وصلى في المسجد وصلى
الناس بصلاته فيها وتكاثروا
فلم يخرج لهم في الرابعة
وقال لهم صبيحتها
خشيت ان تفرض عليكم
صلاة الليل فتجوزوا عنها
وروى ابن خزيمة وحبان
عن جابر قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في رمضان ثمانين
ركعات ثم أوتر فلما كانت
القابلة اجتمعنا في المسجد
ورجونا أن يخرج بنا حتى
أصبحنا الحديث وكان
جابر انما حضر في الليلة
الثالثة والرابعة وما روى
أنه صلى بهم عشرين
ركعة كما قال الرافي ضعفه
البيهقي واقطع الناس عن
فعلها جماعة في المسجد
الى زمن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ففعل
بعضهم ذلك لجمعهم
عمر على أبي بن كعب فعلى
بهم في المسجد قبل ان
يناموا. رواه البخاري
وروى البيهقي وغيره
بالاسناد الصحيح كما قال في
شرح المذهب انهم كانوا

(٢٨ - (فليؤتي وعمره) - اول) يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان عشرين ركعة
وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث وسميت كل أربع منها ترويجة لانهم كانوا
يتروجون عقبها أي يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان قال ولو صلى أربع
بقسبينة لم تصح ذكره القاضي حسين لانه خلاف المشروع ومقابل الاصح ان الافراد بها أفضل كغيرها من صلاة

(البيل) يقال لقياس مع الفارق بان هذه أشبهت الفرائض كما تقدم (قوله ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم اليه) ويرد بان رجوعه كان لحوف المشقة لا لافضيلته فتأمل (تنبيه) ما يقع عند فعل التراخي من الوقود والتنافس فيه ان كان من ربيع وقف علم الواقف به في زمنه أو من مال مطلق التصرف وفيه نفع جاز والا فحرام (قوله وهو) أي النفل المطلق لا لا يتقيد أي ما ليس محمدا بوقت ولا معلقا بسبب (قوله خير موضوع) باضافة موضوع اليه أي أفضل عبادة وردت كما تقدم وقال بعضهم يشترط بينهما ويلزمه مساواة الصلاة لغيرها وفوات الترغيب المشار اليه بقوله استكثر أو أقل وكل غير مستقيم (قوله وله أن يصلي الخ) أشار الى أن المراد بالحصر المذكور من حيث العدد في نيته لا بالمقابل لا لا تنحصر أفراد (قوله من ركعة) بلا كراهة ولا خلاف الأولى بخلافها في الوزن للخلاف في جوازها فيه (قوله فله التشهد) أي من غير تسليم أخذها ما بعده (قوله في كل ركعتين) أو كل ثلاث أو كل أربع وهكذا وان كان مأحرم به فردا وشارك الوتر بشيئين الوارد فيه (قوله منعه في كل ركعة) بأن يشهد عقب الركعة الأولى مع إحرامه بأكثر منها أو بان يوقع ركعة بين تشهدين ولم يرد الاقتصار في الصورتين فتبطل بشروعه في التشهد حتى لو قصد ذلك في نيته لم تنعقد له شيئا لزيادة كشيئنا الربوي ويجري هذا الحكم في غير النفل المطلق من التوافل والفرائض وخالف ابن حجر في الفرائض لانها لا تستقر أو أمرها لا يضر فيها ما ذكر اذا غابته أنه نقل مطلوب قولي لغير محله وهو وجوبه حيث أنه على كلام شيخنا لو شهد في الثالثة من الرباعية دون الثانية هل تبطل صلاته نظرا للتشهد المطلوب بعد الثالثة أو لا نظر القوله فراجع (تنبيه) نوى ركعة وتشهد عقبها ثم قصد زيادة ركعة يأتي بها وتشهد عقبها ثم قصد أخرى وهكذا هل ذلك من المنوع فتبطل صلاته أو لا كل محتمل والقلب الى الصحة أميل لان كل تشهد مطلوب منه حاله حرره ولو قصد النقص في أثناء ركعة بترك باقيها فهل تصح ويترك باقيها ولا تبطل صلاته لجواز ترك النفل وتبطل ويختص قصد النقص بركعة كاملة حررها أيضا والقلب الى البطلان أميل ويصرح به إيراد الشارح الركعة على كلام المصنف في النقص (قوله اذ لا عهد بذلك في الصلاة) أي لم

الضهير فيه يرجع الى قوله كل أربع (قوله أم أطلقها) قاله لا سنوي هذه الحالة لم تعرض لها المصنف وانما تعرض للأولى ولم يستوفها يعني تعرض للأولى بقوله فان أحرم بأكثر الخ وبقوله واذا نوى عددا وعدم الاستيفاء من جهة ان الركعة الواحدة ليست بعدد وكان الشارح رحمه الله حاول الاستفادة ذلك من صدر المتن (قول المتن في كل ركعتين) كذا في ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فان قلت صنيع الشارح رحمه الله في هذا المحل لا يفي بذلك وما مراده رحمه الله قلت مراده والله أعلم ببيان مراد الرافعي على وفق ما في الشرح الكبير حيث قال رحمه الله ثم ان تطوع بركعة فلا بد من التشهد فيها وان زاد فله ان يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وله أن يشهد في كل اثنتين كما في الفرائض الرباعية فلو كان العدد وتر فلا بد من التشهد في الأخيرة أيضا وهل له أن يشهد في كل ركعة قال امام الحرمين فيه احتمال لا بالانجاء في الفرائض صلاة على هذه الصورة لكن الاظهر الجواز لان له أن يصلي ركعة ويتحلل عنها فيجوز له القيام منها الى أخرى انتهى فقوله رحمه الله ويشهد في الركعة ان اقتصر عليها هي المسئلة الأولى من كلام الرافعي وقول المتن فان أحرم بأكثر الخ قول الشارح في الآخرة هو قول الرافعي وله أن يشهد من كل اثنتين الى قوله أيضا فقول المنهاج بأكثر من ركعة شامل للشفع والوتر كما فصله الشارح رحمه الله في العدد الشفع وفي المد والوتر وقول الشارح رحمه الله يأتي تشهد في الأخيرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الآخرة أيضا كما قال الرافعي لكان أوضح وقول المتن وفي كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الامام هو قول الرافعي وهل له أن يشهد الخ ثم لا يخفى ان قول المتن وفي كل ركعة مراده سواء كان العدد شفعًا أو وترًا وقول الشارح رحمه الله الى آخره ليس في الكبير فله في الصغير وقوله أعني الشارح رحمه الله آخر

البيل بعده عن الرياء ورجوع النبي اليه بعد البالي السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يني في الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان في صحيحه فله ان يصلي ما شاء من ركعة وأكثر سواء عين ذلك في نيته أم أطلقها يشهد في الركعة ان اقتصر عليها (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كما في الرباعية وفي العدد الوزيات يشهد في الآخرة (وفي كل ركعة) لجواز التطوع بها ذكره الامام والفزالي قال الرافعي وفي كلام كثير من اصحاب ما يقتضي منعه (قلت الصحيح منعه في كل ركعة ولعله أعلم) اذ لا عهد بذلك في الصلاة وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة لأنه لو اقتصر عليه في الفريضة لجاز فان اقتصر عليه قرأ السورة في جميع الركعات

ومن أتي بشهدين ففي قراءتها بعد الأول القولان في الروضة (وإذا نوى عدد أقله أن يزيد) عليه (و) ان (ينقص) منه (بشرط تغيير النية قبلهما) أي قبل الزيادة والنقصان (والا) بان زاد أو نقص قبل التغيير عمدا (٢١٩) (فتبطل) صلاته لمخالفته لما نواه (فإن نوى ركعتين فقام إلى ثلاثة

يهدي لنا صلاتاً أكثر من ركعة يقع فيها ركعة غير الأخيرة بين الشهدين الخ (قوله في قراءتها إلى آخره) أي متى أتى بشهدين لا يقرأ السورة فيها بعده وعدم الشهادتين لسكثرة القراءة ويكره ما فيه تشبيه بالمغرب بان تقع الركعة الأخيرة بين شهدين وخالف بعضهم في هذه فقال لأن ذلك خاص بالوتر كما هو ظاهر أخذ إمامنا من عدم ركعة الركعة هنا وفارق قراءة السورة هنا عدم قراءتها في الفرائض بعد الأولتين وان ترك الشاهد الأول لطلبه بعدهما بخصوصه ولذلك يسجد لتركة (قوله فله أن يزيد عليه) الامتناع كزوجة ما قبل الزيادة (قوله فتبطل صلاته) بمجرد شروعه في النقص كهوى من قيام أو تشهد في جلوس أو في الزيادة كشروعه في القيام لأن ذلك شروعه في المبط (قوله فقام) أي أو صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود كما أشار إليه بقوله ويسجد للسهو فان لم يصل إلى ذلك لم يسجد كما تقدم ولو شك في عدد ما نواه اقتصر على اليقين فان قام لغيره بلا نية زيادة بطلت صلاته فراجع (قوله أنه يقعد) أي يجب عليه القعود وان لم يصل إلى حد الركعة (قوله ثم يقوم) أي ان شاء القيام فله أن يصلي الزيادة من قعود لا نهانفل ويمكن رجوع قول المصنف ان شاء إلى هذه أيضاً وان خالفه ظاهر كلام الشارح (قوله والثاني الخ) أجيب عنه بان النية لقول فوقعها في فعل لاغ (قوله ولو نوى ركعة) أو ردها على كلام المصنف لأنها ليست عمدا لعدم وجود النقص فيها على ما مر (قوله ثم آخره أفضل من أوله) أي نصفه الآخر أفضل من نصفه الأول كما ذكره الشارح عن الروضة ويدخل فيه السدس الرابع والخامس وان كانا أفضل من بقية وما قبل بخلاف هذا غير واضح ويتجه ان السدس الخامس أفضل من السادس والمراد بالليل في جميع ما ذكر جوفه المتقدم (قوله أي الصلاة أفضل الخ) فلا بد من تقدير مضاف في السؤال أو في الجواب بمعنى أي أوقات الصلاة أفضل صلاة جوف الليل أفضل (قوله ينزل أمره) أي حامل أمره كافي رواية ان الله يامر مناديا ينادي إلى آخره (قوله بان ينوبهما) فان نوى

وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان العدد شفعاً أو وتره أو قول الرافي أو لا وان زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والله أعلم (قوله وان أتى بشهدين الخ) شامل لما اذا تشهد من كل ركعة على القول به قال الاسنوي وهو المتجه ومقتضى تعليل ذكره القاضي حسين انتهى (قول المتن وان نوى عدد الخ) لو نوى خمسة من الوتر فلا فعل له الزيادة والنقص ولا يحل نظر (قول المتن ان شاء) يرجع لقوله يقوم (قوله والثاني لا يحتاج الخ) علله الاسنوي بان القيام في النافلة ليس بشرط (قوله قعد وتشهد) لا يقال لو ترك قعداً استغنى عنه لا نأقول يلزم من ذلك جريان الخلاف في القعود وهو فاسد (قول المتن قلت نفل الليل الخ) قال الاسنوي فان قيل اطلاق المصنف والاحاديث والمعنى يقتضي ان تكون الرواتب الليلية أفضل من النهارية قلت منع من ذلك حكمهم بتفضيل سنة الفجر انتهى (قول المتن وأوسطه أفضل) قال الاسنوي هذا اذا قسمه إلى ثلاث متساوية فان أراد الاثنيان بثلاث متافاً لأفضل الرابع والخامس لحديث صلاة داود عليه الصلاة والسلام (قوله كما قال في الروضة) عبارتها فان أراد نصف الليل فالنصف الثاني أفضل وان أراد أحد أثلثه فالأوسط وأفضل منه السدس الرابع والخامس انتهى وعبارة الاسنوي فان أراد الاثنيان بسدس متافاً لأفضل الرابع والخامس انتهى ثم لا يخفى ان هذا الأخير أفضل منهما (قوله وأفضل منه الخ) علل هذا بان النوم قبل القيام أكثر فيكون أنشط مع ما ورد في حديث صلاة داود والقي يظهر من كلامهم أن الآتي بهذا أفضل مطلقاً بلبه الثلث الأوسط ويلهما أحباء النصف الثاني أي ولو جمعه كما هو صورة المسئلة (قوله وقال أحب الصلاة الخ) معطوف على قوله وأفضل منه وقوله حين يبقى ثلث الليل فنية هذا ان عمل هذا النزول آخر الثلثين الأولين لأنفس الثلث الثالث وقد يجاب بان النزول في هذا

من طرفيه (ثم آخره) أفضل من أوله كما قال في الروضة النصف الثاني أفضل من الأول والثلث الأوسط أفضل الأثلاث وأفضل منه السدس الرابع والخامس سئل صلى الله عليه وسلم أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال جوف الليل وقال أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كن بنام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وقال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير

فيقول من يدعوني فاستجب له ومن يسألي فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له روى الأول مسلم والثانيين الشيخان ومعنى ينزل ربنا ينزل

أمره (و) حسن (ان يسلم من كل ركعتين) في النفل المطلق في ليل أو نهار بان ينوبهما

أو يطلق النية قال صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى رواه الشيخان وفي السنن الأربعة صلاة الليل والنهار ومعه ابن حبان وغيره (ويسن التهجيد) وهو التنفل في الليل بعد نوم قال تعالى ومن الليل فتهجد به (ويكره قيام كل الليل دائماً) قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل قلت بلى يا رسول الله قال فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فإن لجسدك عليك حقا إلى آخره رواه الشيخان وقوله دائماً احتراز عن أحياء الليل منه ففي الصحيحين عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العشر الآخر من رمضان أحيا الليل (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) حديث مسلم لا تخص الليلة الجمعة بقيام من بين الليالي (و) يكره (ترك تهجد اعتاده والله أعلم) قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان (كتاب صلاة الجماعة)

أكثر منها فالأفضل الاتيان به ولا يندب التنفل بالادوار ولا يكره التشبيع بالمغرب كما مر (قوله أو يطلق) أي الأفضل لمن أطلق النية أن يقتصر على ركعتين وإن كان له أن يزبدلها شاء (قوله مثنى) أي اثنتين اثنتين والثاني تأكيده فنعوهم ارادة اثنتين فقط (تنبيه) لا يجوز الزيادة ولا النقص في غير النفل المطلق وما ألحق به وتبطل الصلاة فيهما من أحرم بفرض منفرد ثم رأى جماعة يدركه فله بشرط أن لا يجاوز ركعتين أن ينوي قلبه فلا يقتصر عليهما ويسلم ويدرك الجماعة (قوله أي التنفل) ولو بالوتر فهو حينئذ وتر وتهجد كما مر والفرض ولو قضاء أو نذرا كالنفل (قوله بعد نوم) ولو قبل وقت العشاء وبعد فعله ولو بمجموعة تقديم كما تقدم (قوله ومن الليل فتهجد به) أي بالقرآن أي صل بالليل صلاة تسمى بالتهجد أو سميت الصلاة قرآناً لأنها عليه (قوله ويكره قيام كل الليل) أي سهره ولو بفرض صلاة أو ما بعده فيكره أن حصل به ضرر أو افلا (قوله دائماً فيكره) وإن لم يضر لانه شأنه ذلك فربما يغوت به مصالح النهار من غير استدراك وهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر لانه يستدرك بالليل ما فات في النهار (قوله ليلة الجمعة) لانه ربما حصل ضعف عن إهمال نهاره بخلاف بقية الليالي ولا كراهة في ضم غيرها إليها للحصول الأمان غالباً سواء كان قبلها أو بعدها متصلاً بها قبل أو منفصلاً عنها كما في الخروج من كراهة الأفراد في الصوم وفيه نظر والفرق ظاهر (قوله بقيام) أي بصلاة فقط لا غيرها كقرآن وذكر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل هذه فيها أفضل من القرآن غير سورة الكهف (قوله اعتاده) قال شيخنا ويندب قضاءه إذا فاتته فراجع (قوله مثل فلان) قيل أنه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورد به ابن حجر بأنه لم يقف عليه في شيء من الطرق (فروع) يندب عدم الإخلال بصلاة الليل وإن قلت وإن ينوبها عند النوم وإطالة القيام فيها أفضل من كثرة الركعات وإن يعتاد منها ما يظن مداومته عليه وإن مسح وجهه من النوم إذا تيقظ منه وإن ينظر إلى السماء وإن يقرأ آية إن في خلق السموات والأرض وإن يفتح تهجده بركعتين خفيفتين وإن ينام إذا نفض فيه وإن يكثر من الدعاء والاستغفار خصوصاً عند السحر لما مر من نزول أمر الله تعالى

(كتاب صلاة الجماعة)

أي بيان أحكام الجماعة في الصلاة وأفضل الجماعة ما في الجمعة ثم في صبحها ثم في صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولومن يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذا عند شيخنا الرمي وجعل ابن قاسم فضل الجماعة ثمانية أضعاف الصلوات وقد تقدم وقال بعضهم الأولى تفضل جماعة يوم الجمعة على غيرها (قوله فيها) وكذا في غيرها لأن أقل الجماعة لغة اثنان وأقل الجمع ثلاثة (قوله امام) وإن لم ينو الإمامة إذا تنوقت الجماعة ولا فضلها للأمام على نيتها من كباي (قوله ما يدل على ذلك) يدل عليه في الحديث قوله تقام فيهم دون يقيمون (قوله سنة)

الوقت ثم يستمر (قول المتن كل الليل الخ) بخلاف صيام كل الدهر لأن ما يفوته من المأكل كل نهاراً يمكن استيفاءه ليلاً بخلاف قيام كل الليل دائماً فانه يعطل عليه المصالح النهارية مع ضرره للزوجة وغيرها وظاهر كلامه أنه لو ترك من الليل ما بين المغرب والعشاء مثلاً لم يكره والظاهر التعويل على ما يضر (قول المتن ونخصيص ليلة الجمعة إلى آخره) كان حكمته خوف التقصير في التكبير للجمعة بخلاف المعتاد وفي هذا نظر

(كتاب صلاة الجماعة)

(قوله أقل الجماعة الخ) أي سواء كان الرجل مع ولده أو زوجته أو رفيقه لقوله صلى الله عليه وسلم الاثنان فما فوقهما جماعة وهذا حكم شرعي ما خذ ما التوقيف فلا ينافي ما اشتهر في المذهب من أن أقل الجمع ثلاثة لأن البحث عن أقل الجمع بحث لغوي ما خذ ما للسان قال ابن الرفعة (قوله درجة) قال ابن دقيق العيد لا يظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من المواظبة ومن الحديث الأول أيضاً وأما عدم الوجوب فمن لفظ

من صلاة الفجر سبع وعشرين درجة رواه الشيخان وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم من بعض الهجرة وذ كوفي خرج
للذهب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف سبع وعشرون درجة (٢٢١) ومن صلى في اثنين كذلك لكن

درجات الاول أكسل
وسباني في باب الجمعة أن
الجماعة شرط في صحتها
فتكون فيها فرض عين كما
عبروا به هنا وقوله غير
بالنصب بمعنى الأعراب
اعراب المستثنى وأضيفت
اليه كما نقرر في علم النحو
(وقيل فرض كفاية للرجال
فتجب بحيث يظهر الشعر
في القرية) مثلاً في القرية
الصغيرة يكفي اقامتها في
موضع وفي الكبيرة والبلد
تقام في المحال فلو أطبقوا
على اقامتها في البيوت لم
يسقط الفرض (فان
امتنعوا كلهم) من اقامتها
على ما ذكر (فوتوا)
أي قاتلهم الامام أو أتاه
وعلى السنة لا يقتلون وقيل
نعم حذرا من اقامتها (ولا
يتأكد النصب للنساء
تأكد للرجال في الاصح)
لمزيتهم علم قال تعالى
والرجال عليهم درجة
والثاني نعم لعدم الاخبار
فيكره تركها للرجل
دون النساء على الاول
ولست في حقهن فرضا
جزوا (قلت الاصح
المخصوص انها فرض
كفاية) كما صح في أصل
الروضة (وقيل) فرض

أي على الكفاية لانه صلى الله عليه وسلم لم يعاتب من تركها واستحوذ الشيطان يكون في ترك المندوب
كل واجب (قوله الفند) بالفاء والفتح المجهمة أي المنفرد (قوله درجة) أي صلاة وقدمت رواية سبع
وعشرين بنظر الاهتمام بالفصائل قال البلقيني وحكمته أن أقل الجمع ثلاثة والحسنة بعشرة أمثالها فهي
ثلاثون يرجع لكل رأس ماله واحد فيبقى ما ذكر انتهى أي والحكمة في شيء لا يلزم اطرادها في غيره (قوله
بعد الهجرة) متعلق بواظب لانه لم تنفع جماعة بمكة ولم تشرع الا بعد الهجرة قاله ابن حجر وغيره ولعله بعد
اليومين اللذين صلى فيهما جبريل فتأمل (قوله أكل) أي أكثرنا بامن حيث الكيفية (قوله بالنصب)
أي على الاستثناء لانها بمعنى الا ويجوز على الحالية لان غير لا يتعرف بالاضافة الا اذا وقعت بين ضدين
وبجوز فيها الجبر يجعل اللام للجنس لانه يصير مكررة في المعنى (قوله الشعر) بكسر أوله المجهمة وفتح
جمع شعيرة بمعنى علامة أي بحيث يظهر عند أهل البلد اقامتها فيها (قوله في القرية الخ) بيان لبعض
أفراد ما يظهر به الشعر والمراد المحال التي يسهل حضور طلب الجماعة اليها (قوله في البيوت) ومثلها
ما تقصر فيه الصلاة (قوله لم يسقط الفرض) أي ان لم يظهر به الشعر (قوله على ما ذكر) أي على
الوجه الذي لم يظهر به الشعر من أهل وجوبها فلا عبرة بظهوره من غيرهم (قوله فوتوا) أي كالبغاة
(قوله فيكره الخ) يفيد أنها غير مؤكدة في حق النساء وبه صرح في العباب وغيره فيحمل
التأكيد في كلام المصنف على مجرد الندب (قوله الاصح المنصوص) هو نص الامام فالاصح بمعنى
الراجح والتعبير عنه أولا بقيل حكاية لكلام أصله وحكاية مقابلة بقيل محببة لانه وجه للاصحاب وكان
الانصب بكلامه التعبير بالنص (قوله انها فرض كفاية) هو المعتمد في المذهب وعليه يشترط في الوجوب
كونه على الاحوال المذكورة بالغاين العقلاء المقيمين غير المعنويين بمرض ونحوه وكونه في الركعة الاولى من
المؤدات من الخمس وان لم تكن عن القضاء وتندب للرفيق ولو بغیر اذن سيده ولقي سفر وامرأة لا بصراء
عرة في ضوءه في الانفراد في حقهم سواء ولذي عذر ان لم يكن منه ولا جبر ان رضى مؤجره ويظهر
حرمة الاجارة بطلانها على من توقف عليه الشعار وحرمة السفر كذلك (قوله الاستحواذ عليهم الشيطان)
وبقية الحديث فعليك بالجماعة فاعلم يا كل الذنب من الغنم القاصية أي البعيدة (قوله حزم) بضم الحاء
وروي بكسر هاء مع فتح الزاي المجهمة فيها جمع حزمة أي جملة من اعداء الخطب (قوله فأحرق الخ) هو ما

أفضل (قوله بعد الهجرة) يرجع الى قوله معلوم (قوله بمعنى الا الى آخره) أعربه الاستوى حالاً وما قاله الشارح
أفعد وانما جعلها صفة فممتنع لعدم كونها معرفة (قول المتن وقيل فرض كفاية) هذا قول المعنى لا يجريان في
المعادة (قوله في المحال) جمع محلة وهي الحارة (قوله لمزيتهم عليهم) ولما في اجتماعهم من العسر والمشقة
(قوله فيكره تركها) فضية فوات ثواب الصلاة منفردا حيث ترك الجماعة لغبر عذر (فرع) اذا قلنا بانها
فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر انها متأكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضا كما يرشد
لذلك عموم قولهم وعذر تركها كذا كذا الخ وقول المهاج الآتي ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا لغير
(قول المتن قلت الاصح الخ) قال الاستوى والذي استدل به الاولون بحول على من صلى منفردا القيام غيره
بفرض الكفاية انتهى ومراده بطلبه صلى الله عليه وسلم أفضل من صلاة الفناء المراد بالفناء بمن
صلى متفردا بالسقوط الفرض بغيره (قوله الاول لحديث ما من ثلاثة الخ) كان وجه حل الحديث على
الكفاية ان الفرض من الجماعة اظهار الشعار وذلك حاصل بفعل البعض والصواب استفادة ذلك من قوله

(عين) وليست بشرط في محبة الصلاة كما قاله في شرح المذهب (والله أعلم) الاول لحديث ما من ثلاثة في قرية لم يستقلوا ولا تقام فيهم الصلاة
الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب روادها بولود وغيره ومعه ابن حبان وغيره والثاني وحكاية الرافي أيضا حديث لقد همت ان أقصر
بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم أطلق معي رجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم النار

رواه الشيخان وأجيبانه بدليل السباق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المؤادة
أما القضية فليست بالجماعة فيها (٢٢٢) فرض عين ولا كفاية قطعاً لكن هامة في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم

صلى بالجماعة الصبح جماعة
حين فاتهم بالوادي وبين
في شرح المنهب لن سفيها
في مثل ذلك مما يتفق
فيه الامام والمأموم كان
يخونهما ظهر أو عصر واما
غير ذلك فسبأى الكلام
فيه والمنسوخ لا يشرع
الجماعة فيها أي لا تستحب
كالمسجد في الروضة وتقدم
بأنه في الجماعة من
التخل في باب (و) الجماعة
(في المسجد لغير المرأة
أفضل) منها في غير المسجد
كالبیت وجماعة المرأة في
البیت أفضل منها في المسجد
قال صلى الله عليه وسلم فيها
رواه الشيخان أفضل
صلاة المرأة في بيته
الا المكتوبة أي فهي في
المسجد أفضل وقال
لا تمنعوا نساءكم المساجد
ويؤتون خبرهن رواه
أبو داود وصححه الحاكم
على شرط الشيخين واما
الرجل لمن أفضل من امانة
المرأة حضورهن المسجد
في جماعة الرجال بكرة
لشوا ب دون الجائز
خوف الفتنة (وما كثر
جمع) من المساجد
(أفضل) مما قل جمعة قال
صلى الله عليه وسلم صلاة
الرجل مع الرجل أزكى من

للزجر أو قبل تحريم حرق الحيوان أو خصوص هؤلاء أو باجتهاد ثم نقض أو أنه يحرق البيوت دون
أصحابها كقولهم لمن أحرق مال غيره ما حرق على فلان ماله أو المراد اتلاف المال كما يقال لمن اتلف ماله أحرقه
بالنار نقرير الم (قوله السباق) وهو أول الحديث بقوله انقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر
ولو يعلمون ما فيها لا تؤمها ولو جوا أو قدمتم الخ (قوله ولا يصلون) أي فالتحرير عليهم يحتمل أن
يكون لتركم الصلاة لا الجماعة أو لتركم الجماعة مع توقف الشعار عليهم فسقط الاستدلال به على كون
الجماعة فرض عين (قوله أي لا تستحب) أي ان لم تنذب الجماعة فيها قبل التمر والافهي على أصلها
كالعبد وإذا فعلت الجماعة فيما لم تنس فيه مع غيره مما هو محلها أصالة فهمها أو في أحدهما كفرض خلف
نقل ولو مطلقاً وعكسه حصل فضل الجماعة فيما أصالة الجماعة كما قاله شيخنا الرمي وسيأتي ما فيه ويصح نذر
الجماعة بمن لا يتوقف عليه الشعار لا نهائياً كمنه في حقه نداء وكفاية أو مطلقاً نظراً لأصلها ويكره تركها
وإذا نذر هار لم تفسره سقطت عنه (قوله في المسجد) أي وان قلت أفضل منها في غيره وان كثرت والمراد
بغير المرأة المذكور يقيناً ولو غير بالغين (قوله وجماعة المرأة في البيت) وان قلت أفضل منها في المسجد وان
كثرت وألحق بها الخنثى والامرء الجليل عند شيخنا (قوله أفضل صلاة المرأة) سواء طلبت فيها الجماعة ولا
في بيته ولو منفرداً الا المكتوب بمثلها ما طلبت فيه الجماعة وألحق بها صلاة الضحى وسنة الاحرام والطواف
والاستخارة وقدم السفر وفي هذا الحديث ما يقتضي أن الانفراد بالمكتوبة في المسجد أفضل من الجماعة
فيها في غيره وهو وجه ولم يوافق عليه شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي (قوله لا تمنعوا) فيكره منعهم منها (قوله
وامانة الرجل) أي الذي كرم الخلق لمن أفضل ولو مع خلوة محرمة وحرمتها تلجرج (قوله المسجد) أي محل
الجماعة ولو مع غير الرجال فذكر المسجد والرجال جرى على الغالب ومثل الشوا ب ذوات الهيئات أو الرج
من الجائز ويحرم الحضور على ذات الحليل بغير اذنه ويحرم عليه الاذن لماع خوف الفتنة منها وعليها
وبس الحضور للجائز على المعتمد كالعبد وحينئذ تكون الجماعة في المسجد لمن أفضل من الانفراد في
بيوتهم (قوله من المساجد) وكذا غير المساجد ولعل تقييده بالقول المصنف أو تطلعي مسجد وان كان
ليس قيماً أيضاً من جماعة المساجد الثلاثة وان قلت بل الانفراد فيها أفضل من جماعة غير هار أو في شيخنا
الرمي بأن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وان الانفراد في مسجد المدينة
أفضل من الجماعة في الأقصى ويحمل قولهم فضيلة لذات مقدمة على فضيلة المكان على ما إذا لم تكن فضيلة
المكان متضاعفة فتأمل وتوقف شيخنا كالعلامة ابن قاسم في الثاني ولم يهمل اسوة لان الصلاة في مسجد
المدينة بملائين في الأقصى والجماعة بسبع وعشرين (قوله كالمعزلى) والقدرى والرافضى والجسم وكل

فيهم (قوله بدليل السباق) يريد صدر الحديث وهو ما في البخارى ان أنقل الصلاة على المنافقين صلاة
العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لا تؤمها ولو جوا أو قدمتم الخ واستدل الرافى على عدم
الوجوب بحديث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاة مع الرجلين أفضل من صلاته مع
الواحد (قول المتن وفي المسجد الخ) لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد ففي الحاوى المسجد أولى
وفي تعليق القاضى البيت أولى قال الزركشى وهو قضية تقدبهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانها انتهى
والظاهر ان صلاته في المسجد جماعة أولى وان لم يزل على ذلك صلاة أهله على الانفراد ويحتمل خلافه (قوله
وحضورهم الخ) كذا قاله الرافى قال الاسنوى وهو صريح في استحباب ترك الخروج للجائز
وقال في خروجهم للجمعة لا بأس به اذا احتزن عن الطيب وصح استحبابه في العبد والمتركة في الجميع

أفضل من غيره في ذلك
(وأدراك تكبيرة الاحرام)
مع الامام (فضيلة وانما
تحصل بالاستغفار بالتحريم
عقب تحريم امامه) بخلاف
المترابي عنه (وقيل) يحصل
(بأدراك بعض القيام وقيل
بأول ركوع) أي بأدراك
الركوع الاول كما في المهرر
وغيره قال في الروضة نقلاً
عن البسيط وأقره الوجه
الثاني والثالث فيمن لم
يحضر احرام الامام فلما من
حضره وأخر فقد فاتته
فضيلة التكبيرة وان أدرك
الركعة (والصحيح ادراك
الجماعة ما لم يسلم) أي الامام
وان لم يجلس معه بأن سلم
عقب تحريمه والثاني
لا تدرك البركة لان
مادونها لا يحسب من صلاته
ودفع بحبان التحريم
فتحصل به فضيلة الجماعة
قال في شرح المذهب لكن
دون فضيلة من أدركها من
أهلها (وليخفف الامام)
تدبياً (مع فعل الابعاض)
والهايات أي السنن غير
الابعاض فيخفف في القراءة
والاذكار كما في المذهب
قال في شرحه فلا يقتصر
على الاقل ولا يستوفى
الاكمل المستحب للفرد
من طوال المفصل وأوساطه
وأذا كان الركوع والسجود
والاصل في التخفيف حديث

بدعة لا يكفر بها ومثله الفاسق والمتهمة والخالف كالمالكي والحنفي اذا لم يأت بمبطل ولا يضر اعتقادهم
سنية بعض الواجبات كالاقتداء بالمتفعل وتحصل الفضيلة خلف هؤلاء مطلقاً ولا كراهة ان تعذر
الجماعة بغيرهم قال شيخنا الرملي لان الكراهة في ذلك خارج فلا ينافي بقاء الكراهة فيه وفيه نظر وينظر
ما معنى الخارج هنا (قوله مسجد قريب) ليس قيداً بل جماعة يمتد اذا تعطلت لغيبته وان قلت أفضل من
المسجد نعم من عليه امامة في مسجد يجب عليه الصلاة فيه وان لم يحضر أحد يصلي معه لانه لا يقوت المنصور
بالمسور بخلاف مدرس لم يحضر طلبته لانه لا تعلم بلا متعلم (قوله بالاستغفار بالتحريم) ولا يندب الا مراعاة
لادراكها أو غيرها ولو جتمع الركعات الاخوف فوت الوقت أو الجماعة أو الجمعة بل يجب على من لزمته
وتوقف ادراكها عليه (قوله بخلاف المترابي عنه) مطلقاً لغيره وسوسة خفيفة أو بقدر ركنين منها
(قوله أي بأدراك الخ) هو دفع لما يورثه كلام المصنف من أن ادراك الجزء الاول من كل ركوع كاف
في الفضيلة (قوله قال في الروضة الخ) يفيد حصول الفضيلة في الوجه الاول سواء حضر تكبير الامام
أولاً وهو واضح فراجع (فرع) يقدم الصف الاول على فضيلة التحريم وعلى ادراك غير الركعة
الاخيرة (قوله ما لم يسلم) أي بشرع في التسليمة الاولى والا فلا تنعقد صلاته جماعة ولا فرادى عند شيخنا
الزبدي تبعاً لشيخنا الرملي وان كان شرعه لا يفيد وعند الخطيب تنعقد صلاته فرادى وعند ابن حجر
تنعقد جماعة نعم لو لم يعلم بسلام الامام الابداعودة للصلاة لنحو سجود سهو فالوجه انعقاد صلاته جماعة
لتبين ان الامام لم يخرج من الصلاة فراجع (قوله دون فضيلة الخ) ولهذا الوجه جماعة يدركها من
أولها يندب له انتظارها لم يخف خروج وقت فضيلة أو اخياري وانما أدرك الفضيلة في هذه من أول صلاته
لان صاحب الجماعة عليها به هذا فارق الامام اذا نوى الامامة في أثناء صلاته حيث لا تعطف الجماعة على
ما مضى وفارق نية الصوم قبل الزوال لانه لا يفيض (قوله من طوال المفصل وأوساطه) أي فلا ياتي بها
بل بالقصار ولا ياتي ببعض السورة من الطوال مثلاً لان السورة اكمل من بعضها كانه قدم وينقص من
الاذكار فربما يظهر به التخفيف نعم لم تنزل وهل آتى في صبح يوم الجمعة يندب أن يستوفيهما مطلقاً
(قوله يستحب) هو المعتمد ومحله في غير الارقاء والاجراء ونحوهم فلا عبرة برضاهم بغير اذن لهم في التطويل
ولورضى المأمومون الا واحداً أو اثنين مثلاً راعاه ان لم يكن ملازماً والمراد بالمحضورين ان لا يصلي وراءه
واحداً ولا يجب على الزوج الاذن لغيره ولا شبهة كما قاله في شرح المذهب (قول المتن وأدراك تكبيرة
الخ) دليله قوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كتب له براءتان
براءة من النار وبراءة من النفاق رواه الترمذي وقال انه مرسل لان عمارة يدرك أن سارضى الله عنه كذا
قاله الاسنوى وهو لا يحسن الاستدلال به (قول المتن بالاستغفار) أي بشرط أن يكون حضر التكبيرة
وذلك لانه علق الحصول في الحديث الذي في الحاشية على الادراك قاله الاسنوى ويدل به أيضاً اذا كبر
فكبروا انتهى أقول وهو محسن أن يكون عاضداً للرسالة المذكورة في الحاشية أي التي قبل هذه (قول
المتن وقيل بأدراك الخ) أي لانه محل التكبير وتعليل الثالث القياس على ادراكه بالركوع (قوله وان لم
يجلس معه الخ) علل ذلك بأنه لو لم يدرك الجماعة بذلك لم يكن لجواز الاقتداء في هذه الحالة معنى ولو أحرم
معتقداً ادراك الامام فتبين سبق الامام له بالسلام ثم عاد الامام عن قرب لسجود سهو فالظاهر انعقاد القدرة
(قول المتن وليخفف الامام فان طول كره) ذكره في شرح المذهب وهو يفهم بالاولى من قول المتن
الآتي ويكره التطويل ايلحق آخرون (قول المتن الآن يرضى بتطويله الخ) قال الاسنوى نقلاً عن شرح
المذهب فان جهل حاله أو اختلفوا في الاختيار أو كان المسجد مطروقا بحيث يدخل في الصلاة من لم يحضر

النسخين اذا أم أحدكم الناس فليخفف وغيره (الا ان يرضى بتطويله محصورون) أي لا يصلي وراءه غيرهم فلا بأس بالتطويل كافي الروضة
وأصلها في شرح المذهب عن جماعة يسحب

(ويكره التطويل) بلحق آخرون أو رجل ثم يف كافي المهر وغيره لتضرر المتقدمين به قال في مخرج المذهب سواء كان المسجد في سوق أو محططة الناس باتونه بمسألة الاقامة (٢٢٤) فوجافوجا أم لا سواء كان الرجل المنتظر مشهورا بعلمه أو دينه أو دنياه (ولو

أحسن) الامام (في الركوع
أو التشهد الأخير بداخل)
يقصد به (لم يكره انتظاره
في الاظهر ان لم يبلغ فيه)
أي الانتظار (ولم يفرق)
بضم الواو (بين الداخلين)
بانتظار بعضهم لصداقة أو
سيادة مثلا دون بعض
بل سوى بينهم في الانتظار
لله تعالى للتودد اليهم
واسمالة قلوبهم (قلت
المذهب استحباب انتظاره)
بالشروط المذكورة (والله
أعلم) وأصل الخلاف هل
يتظره أولا قولان أحدهما
فهم بالشروط المذكورة
حكما كما قال في شرح
المهذب كثير من
الاصحاب في الكراهة نافية
الاستحباب وآخرون في
الاستحباب نافية الكراهة
فعنى لا ينتظر على الاولى
يكرم على الثاني لا يستحب
تفصل من هذا الخلاف
أقوال بكره يستحب لا يكره
ولا يستحب وهو مراد
الرافى بما رجحه أى يباح
كما حكاه الماوردى وجه
الكراهة ما فيه من التطويل
المخالف للامر بالتخفيف
ووجه الاستحباب الاعانة
على ادراك الركعة في
المسئلة الاولى والجامعة في
الثانية ووجه الاباحة

غيرهم ولو غير محصورين بالعدد كما أشار إليه الشارح (قوله ويكره التتويّل) وكذا تأخير الأحرار ولو قبل الإقامة (قوله ولو أحسن الإمام) ومثله المنفرد ولكن لا يشترط فيه ما يأتي (قوله في الركوع) أي غير الثاني من صلاته الكسوف (قوله بداخل) أي في عمل الصلاة وإن بدا لا خارجه وإن قرب وهو المسجد والبيت المقدس إقامة الجماعة وما يناسب إليه عرفاً في الصحراء (قوله يقتدى به) أي وهو يعتقد أدراك الركعة بالركوع وأدراك الجماعة بالشهيد لم يكن به وسوسة ولم يخف الإمام خروج الوقت أو بطلان صلاة الداخل كأن يركع قبل تمام التكبيرة ويحرم الانتظار عند خوف خروج وقت الجماعة مطلقاً في غيرها إن امتنع المد (قوله إن لم يبالغ فيه) بأن يطول زمناً ولو زرع على جميع أركان الصلاة لظهر أثره ولو بانضمام مأموم لآخر (قوله بل يسوي بينهم في الانتظار) هذا يوافق ما في الروضة من أن معنى الانتظار أنه هو التسوية بينهم وفي شرح المنهج ما يخالفه وهو الظاهر ويمكن حل كلام الشارح عليه فيخرج ما لو سوى بينهم في الانتظار لتودد أو نحوه (قوله أحدهما نعم بالشروط المذكورة) أي والثاني لا بالشروط المذكورة أيضاً أخذاً بما سيذكره صرح به اعطيط (قوله فعني لا ينتظر على الأول بكره) ومعنى ينتظر عليه لا يكره أي يباح (قوله وعلى الثاني) أي ومعنى لا ينتظر عليه لا يستحب أي فيباح ومعنى ينتظر عليه يستحب (قوله أقوال) أي ثلاثة أحدها يكره وهو معنى لا ينتظر على الأول وثانيها يستحب وهو معنى ينتظر على الثاني وثالثها لا يكره وهو معنى ينتظر على الأول ولا يستحب وهو معنى لا ينتظر على الثاني وهما بمعنى يباح فالقولان الأولان صريحان والثالث ضمني وهذه الأقوال مأخوذة من طرق كما يصرح به الشارح بعد فتعييره بالذهب صحيح والمراد بالباحة عدم الكراهة فهي خلاف الأولى (قوله ولا ينتظر في غيرهما) نعم يندب الانتظار في السجدة الثانية لنحو من حرم أو لموافق تخلف لاتمام الفاتحة خوفاً من فوات الركعة عليه وفي القيام مأموم أحسن به قبل الركوع وظن عدم علمه بشروط التكبيرة (تنبيه) شمل الانتظار المذكور وعدم الجماعة المطلوبة والمكروهة بناء على حصول فضيلة الجماعة فيها وقول المنهج كما فهمه بعضهم إشارة إلى الجلال المحلى شارح الأصل وما فهمه الجلال هو الوجه الوجهية إذا الطريقة التي في المجموع هي طريقة الغزالي التي اعتمدها في وجيزه وقال الرافعي

أولاً لم يطول بالاتفاق (قول المتن ويكره التطويل الخ) لو حضر بعض المأمومين والامام رجوز يادة فالمستحب ان لا يؤخر الاحرام قاله في شرح المذهب ولو اقيمت الصلاة لم يحل له الانتظار بلا خلاف وقوله ليحق آخرون أي لم يحس بهم هذا مراده فلا يكون تكرار مع قوله الآتي ولا ينتظر في غيرهما لان ذلك مفروض فيها لو احس بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول المتن احس) هي الافة المعروفة وقية لغة أخرى بدون همزة من الاولى قوله هل تحس منهم من أحد (قول المتن ان لم يبلغ) لو لحق آخر وكان انتظاره يؤدي الى المبالغة مع ضميمة ما حصل قبل دخوله فحكمه كما لو كان يؤدي الى المبالغة على انفرادة قاله الامام (قوله لا للتودد الخ) قال الاسنوي هي واردة على المصنف يعني لو سوى بينهم في التودد كان الحكم كما لو فرق بينهم (قوله على الاول يكره) أي لان فيه تشريك في العبادة ولما قاله الشارح من التطويل (قوله أي يباح) مثل هذا في الاسنوي (قوله ووجه الاستحباب الاعانة الخ) قد استدل عليه أيضاً بالقياس على الحكم المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة من يتصدق على هذا (قوله يحزم بكرة الانتظار الخ) عبارة الاسنوي بعد ذكر قولي الكراهة ولهما شروط الثاني أن لا يفرق بين الله اخلين فان خص بعضهم به اصد اقته وأشرفه كان ممنوعاً جزواً وكذا اذا غمهم ولم يقصد التقرب الى الله تعالى بل التودد والاستماله قال وحيث انتظر لا يقصد التقرب بطلت عدلته بالاتفاق قوله

الرجوع الى الاصل لتساقط الدليلين بتعارضهما ودفع التعارض بان المراد من التخفيف عدم المشقة
والانتظار المذكور لا يبق على التامومين وحيث اتفق شرط من الشروط المذكورة يجزم بكرة الانتظار على الطريق الاول وبمعهم

استحبابه أي بإباحته على الثاني (ولا ينتظر في غيرهما) أي غير الركوع والشهد الأخير (٢٢٥) من القيام وغيره جزأ أي يحزم

بكرهته لعدم الحاجة إليه وقيل يطرد اختلاف فيه لإفادة بركة الجماعة (ويسن للمصلي) صلاة من الخس (وحده) وكذا جماعة في الأصح أعادتها مع جماعة يتركها في الوقت قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصلياه معهما وقال صلى الله عليه وسلم إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصلياها معهما فالحكمان مثله رواه أبو داود وغيره وصححه الترمذي وغيره وقوله صليتما يصدق بالانفراد والجماعة ومقابل الأصح يقصره على الانفراد نظرا إلى أن المصلي في جماعة قد حصل فضيلتها فلا تطلب منه الإعادة وجوابه منع ذلك وسواء على الأصح استوت الجماعة أم زادت الثانية بفضيلة ككون الإمام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المكان أشرف وقيل لا نسب الإعادة في المستويين والعبارة تصدق بما إذا كانت الأولى أفضل من الثانية وسيأتي ما يؤخذ منه الاستحباب في ذلك (وفرضه) في الصورتين (الأولى في الجديد) لما سبق في الحديث وفي القديم أحدهما لا يعينها بحسب

أنها كالركبة من الطريقين الأولين ولم يعول عليها (قوله ويسن للمصلي) صلاة لا تنزم أعادتها ولو أتى أو خشي أو صبيا أو رقيقا في مسجد أو غيره (قوله من الخس) ومنها الجمعة فيعيد بها جماعة من أدركها في محل آخر من بلد ما وغيرها ولا تصح أعادتها ظهرا ولا عكسه نعم لو أدركها معذور بعد أن صلى ظهره صلاها لكن لا يقال لها إعادة قال شيخنا لأنها فرضه الآن وتقلب ظهره فلا مطلقا ولذلك تنعقده لو كان من الأربعين فراجعها ومنها صلاة الخوف وصلاة السفر وتجوز إعادة المقصورة تأمة وعكسه حضرا وسفرا على ما ذكر في محله وخرج بالخس صلاة الجنائز كإتاني والوزر وان طلبت فيه الجماعة أو نذرته والنفل المطلق وان نذرته فلا تصح إعادة شيء من ذلك ومنه ما له سبب كالنجية ولا تندب إعادة النفل المؤقت وان نذرته لسكن تصح أعادته نعم تندب إعادة ما تسن فيه الجماعة وان نذرته (قوله مع جماعة) أي في جماعة فيسكني معه إمام أو مأموم وان كانا معيدين (قوله يتركها) أي الجماعة في جميعها بأن لا يتركها بجزء منها كتأخر إحرام مأموم عن إحرام إمام معيد أو تأخر سلام مأموم معيد عن سلام إمامه ولو نكحها تشهد واجب أو لإرادة سجود سهوا أو لتدراك نحوركن فانه فاقطع في جميع ذلك ولا ينعقد إحرام مسبوق بركعة منها وظاهر كلام ابن حجر انه يكفي إدراك الجماعة ولو يجز منها ولا بد في الجمعة من إدراك ركعة فأكثرمع الجماعة وقال الخطيب لا بد من إدراك ركعة فأكثرمع الجماعة مطلقا في الجمعة وغيرها (تنبيه) ظاهر كلام ابن حجر والخطيب انه لا تنقيد الإعادة بمرّة وسباني وقال شيخنا الرمي لا تجوز الإعادة إلا مرة فقط وان جرى خلاف في صحة الأولى وقال شيخنا الزياي إذا جرى خلاف في صحة الأولى ولو مذهبيا قوي مدركه جازت أعادتها ولو بالانفراد إذا أتى بما يرفع الخلاف كخروج من حمام صلى فيه وتجوز أعادتها ثالثا بالجماعة وقال الشيخ الطبري وغيره كالزني من أتممتا تجوز الإعادة أكثر من مرة ولا تنقيد بعدد ولا بجماعة (قوله في الوقت) أي في وقتها وان كان وقت كراهة ويكفي فيه إدراك ركعة لادونها لوجود الأداء فيها وبذلك فارت الجماعة عند شيخنا الرمي ونقل عنه اعتبار إيقاع جميعها في الوقت (قوله بعد صلاة الصبح) وكان في مسجد الخيف يعني (قوله ومقابل الأصح الخ) فيه نظر لان جماعة الثانية لا تنقلب إلى الأولى قطعا واستدراك جابر لمقات من الكمال لا يشوق على جماعة في الثانية وغير ذلك نعم ان كان المقابل مبنيا على القديم فهو ظاهر لكن جوابه المذكور غير مستقيم (قوله منع ذلك) أي منع عدم الطلب المذكور لا حصول الفضيلة (قوله أفضل من الثانية) وكذا لو خلت الثانية عن الفضيلة كمرأة بصراء في ضوء (قوله وفي القديم الخ) وقيل فرضه الثانية وقيل كل منهما فرض للأمر في الحديث فينوي الفرض فيهما وعليه فالمراد بالنافلة في الحديث مطلق الزيادة (قوله ينوي بالثانية الفرض) لكن لا يقصد انه عليه والام تصح فيه كفيه الاطلاق في الكفاية للتشريك انتهى وفيه نظر فقد صرح الشيخان بعدم البطان على قول الكراهة (قوله أي بإباحته) هذا يقتضي أن يراد بالشرط المنع عود الركوع والشهد لما تقدم من الحزم بالكراهة في غيرهما (قول المتن مع جماعة) لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة ثم قصدا الإعادة من غير أن يكون معهما أحدهم يحضر الجماعة فالظاهر الاستحباب ويحتمل خلافه (فرع) ربما استفاد من شرط الجماعة وجوب نية الإمامة كالجمعة (قوله بعد صلاته الصبح) من فوائد هذا الحديث الرد على الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا الصبح والمصر (قوله منع ذلك) ويؤيد المنع قصة معاذ في إمامته بقومه (قوله وفي القديم الخ) لان الثانية لو تعينت للنفلة لم يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لان الثانية مأمور بها الأولى مسقطه للحرج كما يفعل فرض الكفاية ثانيا بعد فعلها أولا ولو تذر كخلا في الأولى أفنى الفزالي بجزء الثانية لكن نقل النووي في رؤس المسائل عن القاضي أبي الطيب وأقره وجوب الإعادة لان الثانية تطوع محض (قول المتن ينوي بالثانية الفرض) خطري في توجيه ذلك القياس على فرض الكفاية إذا

أيضا والثاني واختاره امام الحرمين ينوي الظهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض قال في الروضة الراجح اختيار امام الحرمين قال ويستحب لمن صلى اذا رأى لمن يصلي تلك الفريضة وحده أن يصلها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب حديث أبي سعيد الخدري أنه رجلا جاء الى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلى معه رجل رواها أبو داود والترمذي وحسنه قال المصنف في شرحه (٢٣٦) فيه استحباب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وان كانت الثانية أقل

من الاولى وانه يستحب الشفاعة الى من يصلي مع الحاضر عن له عذر في عدم الصلاة معه وان الجماعة تحصل بامام واموم وان المسجد المطروق لا تتركه فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) هي (سنة) لتأكدها (الا بعذر) لحديث من سمع النداء فلم يأتها فلا صلاة الا من عذر رواه ابن ماجه ومعه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كطر) لئلا كان أو نهارا لبسه الثوب ومثله تلج يبل الثوب (أورج عاصف) أي شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) بفتح الحاء (شديد على الصحيح) لتأويله الرجل بالمشي فيه والثاني قال يمتد به بالخف ونحوه (أو خاص كمرض) لمشقة المشي معه (وحر وبرد شديدان) لمشقة الحركة فيهما لئلا كان أو نهارا

أو كونها فرضا في الجملة أو على المكلف (تنبيه) لوتبين له الفساد في الاولى لم تجزئه الثانية عنها وتقع نفلا مطلقا وقول الفزالي بالاكتفاء حله شيخ الاسلام على القول القديم بان الفرض احدهما لا بعينها وقال شيخنا بالاكتفاء ان أطلق فيها نية الفريضة وهو وجوبه ويحمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ أي نفلا يسمى ظهر امثلا لو فرض وجوده نعم ان نسي الأولى عند فعل الثانية كفت عنها وحل عليها شيخنا الرمي ما في المنهج وفيه نظر واضح (قوله الراجح الخ) أي من حيث المعنى لأنه المذهب (قوله وهذا) أي استحباب الصلاة مع الثاني (قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فصلي معه رجل) هو الامام أبو بكر الصديق رضي الله عنه (قوله عن له عذر) متعلق بالشفاعة وليس قيدا لكن مامعنى العذر هنا (قوله وان المسجد المطروق) وهو ما تكرر فيه الصلاة ولو فرادى ولا تتركه الصلاة فيه جماعة قبل الراتب ولا بعده ولا معه وتكرره في غير المطروق الا باذن الراتب وهو ما لا يصلي فيه الصلاة واحدة أول الوقت ويقفل الى صلاة أخرى وأخذ المصنف ما ذكره من الحديث فيه نظر لان الواقعة فيه بالاذن ولا يثبت بها الطروق (قوله ولا رخصة) أي لا تسقط الكراهة على قول التذنب أو الحرمة على قول الوجوب عمن يتوقف عليه الشعار فيهما الا بعذر نعم يحصل ان قصد فعلها مع الجماعة لولا العذر ثواب قصده والرخصة بسكون الحاء المحجمة لغة السهولة وعرفا انتقال من صعوبة الى سهولة العذر مع قيام السبب الاصل فيل ويفتح الحاء اسم للشخص نفسه (قوله الا بعذر) وهو ما يذهب الخشوع أو كماله والتعليل بغيره لازمه له (قوله عام) وهو ما لا يختص بعين (قوله كطر) لمن لم يجد كفا يمشي فيه وتقاطر السقوف كالماطر (قوله وحل) بفتح المهملة وسكونها لغريدته (قوله عاصف) وصف للريح باعتبار لفظها لأنها مؤنثة ومثلها الباردة وشدة الظلمة (قوله بالليل) ومنه ما بعد الفجر (قوله لتأويله الرجل) هو تفسير للشدة وسواء في الليل والنهار (قوله واقتصر في الروضة) هو ضعيف (قوله في معناها) هو المعتمد (قوله وذكرا) أي الحر والبرد من الخاص هنا أي في المنهاج كالمحرر وهو يخالف ما في الروضة وأصلها وأشار الى فعله فرقة ثانية بعد سقوطه بالاولى لكن يفرق بانها تقع لهم فرضا بخلاف الاعادة هنا (قول المتن ولا رخصة) هي بالسكون ويجوز الضم وأما بالفتح فهو الشخص المترخص والرخصة لغة التسهيل وشرعا معروفة (قوله الامن عذر) زاد الدميري وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصحح في شرح المذهب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الاسنوي وغيره ونقلوا الحصول عن الاحاديث وعن جماعة من اصحاب أقول وقد يؤيد بان من صلى قاعدا العجز فله مثل أجر القائم واختاره السبكي فيمن كان له عادة ثم جسه العذر (قوله أي شديدة) أفاد بهذا ان الريح مؤنثة وهو كذلك وانما قال عاصف نظرا للفظ (قوله بفتح الحاء) واسكنها لغة ردئية (قوله لتأويله) قال بعضهم هو أشق من المطر قال الاسنوي والمراد ما لا يؤمن معه التأويل وان لم يكن الوحل متفاحشا (قوله لئلا كان أو نهارا) روى أبو داود وعن ابن عمر قال كان منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي بالمدينة في الليلة المطيرة والغداة القرية الا صلا في رحالكم والقرية بالفتح الباردة مشتقة من القر بالضم وهو البرد (قوله ثم قال) أي الرافي

(قوله) كما اقتضاه كلام الرافي واقتصر في الروضة في شدة الحر على الظهر كما اقتصر عليه الرافي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البرد بين الليل والنهار ان شدة الحر في معناها ولم يذكرك ذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذكرا هنا كالمحرر من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لانهما قد يحسن بهما ضعيف الخلقة دون قويا فيكونان من الخاص بخلاف ما إذا أحسن بهما قوي الخلقة فيحسن بهما ضعيفهما من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كمالها وحضره

الطعام والشرب وتاقت نفسه اليه فيبدأ بالاكل والشرب فيأكل لقماً تكسر حدة الجوع الآن يكون الطعام مما يؤتى عليه من خواصه كالسويق واللقن (ومدافعة حدث) من بولاً وغائطاً أو ریح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لان الصلاة تكسر مع هذه الامور كما تقدم في آخر شروط الصلاة فلا تطلب معها فضلاً عن طلب الجماعة فيها وعمل عن قول الحر وغيره شديدين الى ما هو بمعناه ليخالف التعبير به فيما قبله ومن قوله وغيره أيضاً الاخبثين بالثلاثة أي البول والغائط الى حدث ليشمل الريح (٢٢٧) المصرح به في الشرح والروضة

(قوله وتأقت) هو تفسير للظهور المساوي للاشتياق وخرج به الشوق وهو الميل الى الاطعمة اللذيذة فليس عنراوما قرب حضوره كالخاضر (قوله فيأكل لقماً الخ) قال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي بلياً كل الى أن يصل الى حالة لا يعثر فيها ابتداء (قوله فيبدأ) أي ان اتسع الوقت وان فاتته الجماعة والاحرم قطع الفرض ان لم يخش ضرراً يقينا أو ظناً والاوجب قطعه وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في أثناءها (قوله ظالم) ليس قيماً اذا اعتبر فوات معصوم من نفس أو مال وان قل أو اختصاص ومنه فوات وقت بذر بتأخير وفوات تلك مباح كصيد وفوات ریح لم توقعه وأكل طير بلذر أو ذرع وتلف خبز في تنور (قوله أولن يلزمه القرب) أي الدفع عنه ليس قيماً وهو بالقال المجمة والموحدة وخرج بالمعصوم نفس مرتد أو حربي وزان حصن وتارك صلاة وأموالهم (قوله بإضافة غريم) أي ليكون الخوف منه مذكوراً والافيجوز تنوينه وما بعده صفة له أو حال ولكن كلام المصنف لا يساعده ويراد بالغريم المدين والماثل والخوف منه محذوف (قوله وعسر الخ) فلو قدر على اثبات اهساره ولو جهين من غير حبس لم يكن عنرا (قوله أياما) وان كثرت وبلغت شهوراً أو سنين مادام يرجو العفو كسبي حتى يبلغ (قوله كالقصاص) ومثله التعزير ولولته (قوله كحد السرقة) وكل ما لا يقبل العفو كحد الزنا والشرب (قوله والتخفيف) أي يجوز الغيبة المؤدى للتأخير (قوله وأجاب) أي الامام قال الاذرى والاشكال أقوى (قوله وعري) بكسر الراء المهملة مع تخفيف التحتية وبكسر هاء مع التشديد والمراد به عدم وجود لباس لائق به ومثله عدم وجود دم كوب كذلك (قوله لسفر لغريزة) ويكنى مجرد الوحشة (قوله وأكل ذيرج كربه) كشوم وكرات واصل وجعلوا كلها مكروه في حقه صلى الله عليه وسلم على الراجح وكذا في حقنا ولو في غير المسجد يكره دخول المسجد لمن أكلها ثم قال ابن حجر وشيخ الاسلام لا يكره أكلها لمن قدر على ازالة ريحها ولا لمن لم يرد الاجتماع مع الناس ويحرم أكلها بقصد اسقاط واجب من ظهور شعار أو جمعة ويجب السعي في ازالته ريحها ويجب الحضور وان تأذى الناس به ويصلى معتزلاً وحده وتقييد الشارح بالثاني تبع فيه الجمهور وقال ابن حجر وشيخنا الرملي ان الحكم معلق بظهور ريحها سواء كانت نيفة أو مطبوخة أو مشوية (تنبيه) يلحق بذلك من به ریح كربه في بدنه أو ملبوسه

(قوله لان الصلاة تكسر مع هذه الامور) راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومدافعة حدث (قول المتن على نفس أو مال) قال الاسنوي ومن الخوف على المال أن يكون خبزه في التنور وقدره على النار ولا تعويض قال فلا حذف المصنف لفظ ظالم لشم ذلك (قوله بإضافة غريم) أي فيكون مفعول المصدر محذوفاً تقديره وخوف ملازمة غريم معسرايه أي للعسر ويجوز أيضاً التنوين مع نصب معسر أو مع جوه أيضاً وعلى الاخرة يكون فاعل المصدر محذوفاً (قول المتن وعري) يقال فرس عري أي لا شيء عليه ويقال أيضاً عري من ثيابه اذا عري كمن عري عرياً بضم العين وكسر الراء وتشد البداء كره الجوهرى قال الاسنوي فيجوز قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قوله وأحسن) أي لان المطبوخ من الثوم مثلاً له رائحة كريهة ولكن اغتفرت لقلتها أي في الاكتفاء بالكريهة نوع خفاء

(وعري) وان وجد سائر العورة لان عليه مشقة في خروجه كذلك الا أن يعتاده (وتأهب لسفر مع رفقة) نرحل للمشقة في التخلف عنهم (وأكل ذيرج كربه) كبصل وكرات ونوم في ولم يمكنه ازالته ريحاً بغسل ومعالجة للتأذى به بخلاف المطبوخ لقلتها يبقى من ريح فيفتقر واسقط من الحرر وهوئى استغناء عنه بكريه ولو ذكره كان أوضح وأحسن (وحضور قريب محضر) أي حضره الموت وان كان له متعبد

بالحاضر لتضرر المريض بغيته حفظه أو تأنيسه أفضل من حفظ الجماعة والملوك والزوجة وكل من له مصاهرة والصديق كالقريب بخلاف الاجنبي الذي له متعهد أما الذي لا متعهد فالحضور عنده عند كاشمله قول المحرر المحرر عن غير اذا لم يكن للمريض متعهد ولو كان المتعهد مفعولا بشراء الادوية مثلا عن الخدمة فكالم لو لم يكن متعهد

(فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته) كعبه بحمدته أو نجاسة ثوبه لانه ليس في صلاة (أو يعتقد) أي البطلان (كجهتدين اختلاف في القبلة أو) في (اناءين) من الماء طاهر ونجس بان أدى اجتهاد أحدهما الى غير ما أدى اليه اجتهاد الآخر في المسئلتين وتوضاً كل من اناءه في الثانية فليس لواحد منهما أن يقتدى بالآخر في كل من المسئلتين لاعتقاده بطلان صلاته (فان تعد الطاهر) من الآنية كأن كانت ثلاثة والطاهر منها اثنان والمجتهدون ثلاثة وظن كل منهم طهارة اناءه فقط (فالاصح الصعفة) أي محنة اقتداء بعضهم ببعض (مام) يتعين اناء الامام للنجاسة

كبخر وصنان وجراح منقنة (فائدة) ذكر بعض الثقات ان من أكل الفجل ثم قال بعد خمس عشرة مرة في نفس واحد اللهم صل على النبي الطاهر لم يظهر منه رجح ولا يتجشئ منه وقال بعض الاطباء لو علم أكل رؤس الفجل ما فيها من الضر لم يعض على رأس فجلة قال ومن أكل عروقه مبتدئاً بطرافها لا يتجشئ منه أيضاً (قوله لنا قريبه) أي الحى بغيته عن المريض (قوله أي بالحاضر) ولو بظن الحاضر (قوله والصديق) ومثله الزوجة والملوك والمعتق والعتيق والاسناد (قوله كاشمله قول المحرر) بخلاف كلام المتهاج لان الأنس ليس عنرا في الاجنبي بخلاف المحرر (نتيجه) من الاعذار زلزلة ونعاس وسعى في تحصيل مال ولو لغيره ودخولهم عليه أو اشتغال بما يتعلق بميت ونسيان أو كرام أو تطويل قراءة امام وبطء قراءته وتركه سنة مقصودة وكراهة الاقتداء به وفسقه ولو بالهمة واشتغال بمندوب نحو مناضلة ومسا بقة وسمن مفرط وخشية فتنة له أو به ووجود مؤذنه ولو بالشتم وعي وان أحسن المشي بالعصا الا ان وجد قائدا لا تقابه ولو باجرة فسر عليها بما في الفطرة وبرص وجذام ويندب للامام منع صاحب مامن المسجد ومخالطة الناس والجمعة والجماعات

(فصل في صفات الأئمة) الواجبة على معنى الشروط والمنسوبة على معنى الكمال وقد يتعين كون الانسان اماما كأعمى أصم لا يهتدي بغيره أو ماموما كالنخ مع قارئ (قوله أو يعتقد ماى البطلان) كما يأتي واعلم أن المختبر في محنة الاقتداء كون صلاة الامام مشتملة على ما لا بد منه من الاركان والشروط عند المأموم ولا يضر اعتقاد ندب بعضها الناشئ عن تقليد المذهب بخلاف الموافق فلا يصح الاقتداء به ولو الامام الاعظم وتدفع الفتنة بصورة المتابعة من غير ربط وبهذا علم محنة اقتداء شافعي نوى الاتمام بحنفى نوى القصر وقد نوى اقامة أربعة أيام مع أن الشافعي يرى القصر في الجلة ومحنة الحكم باستعمال ماء طهارة الحنفى بلانية مع أن الشافعي يرى ذلك في غسل النجاسة فتأمل (قوله فليس لواحد الخ) فلا يقتدى ثالث باحدهما مع ظن طهارته فله الاقتداء بالآخر اذا تغير اجتهاده فيه على قياس مسئلة الثوبين ولا وجه لمن نازع فيه (قوله فقط) أي بان لم يظن في واحد من الاثنتين الآخرين طهارة ولا نجاسة (قوله وهو) أي الاناء لا صاحبه بدليل ما بعده بقوله بصاحبه (قوله الثالث) المراد به ثالث دائرة الثلاثة وهو اناء امام الثالث مع امام الاولى والثانية واناء امام الثانية مع امام الثالثة (قوله والثاني لا يصح) وبه قال أبو حنيفة كافي نسيان واحدة من الخمس قال ابن حجر ويؤخذ من ذلك أن الاقتداء مكروه فلا فضيلة فيه وظاهر عبارة شيخنا الرملى مخالفته

(قوله عطف على محضر) يلزم على هذا اخراج الاجنبي المحتاج الى المتعهد مع أن حكمه كالقريب وقد ذكر في المحرر من الاعذار غلبة النعاس والسمن المفرط

(فصل لا يصح اقتداؤه) (قول المتن أو يعتقد) أي يعتقد البطلان من حيث اجتهاد نفسه كافي الاجتهاد في القبلة والادوات أو من حيث اختلاف الأئمة في الفروع كافي مسئلة الحنفى الذي مس ذكره والحاصل أن المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاده وغير صحيحة في اعتقاد المأموم الناشئ مما ذكرناه بخلاف القسم الاول فانه لا اعتداد بصلاة الامام أصلا ونه الاستوى رجحه اناء أن المراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب لا مصطلح الاصول في الحكم الجازم لغير دليل (قول المتن كجهتدين) مثل الاثنين في القبلة الا كثر منهما كما أن مثل الاثنين الا كثر منهما اذا كان الطاهر واحدا (قوله وهو في الثلاثة الثالث) أي بخلاف الثاني لانه جاهل بحاله والاصل عدم وصول النجس الى اناءه فسوح في ذلك وجوز كما اذا لم يعلم المأموم حال الامام في الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الثالث فانما بعد أن حكمنا بصحة الاقتداء بالثاني لما ذكرنا من الثالث للنجاسة اذ لا سبيل الى الحكم بصحة الاقتداء بالكل لتيقن النجاسة

خسة) من الاواني (فيها

نجس على خسة) من الرجال

(فطن كل طهارة له

فتوضأ به وأم كل) منهم

(في صلاة) من النجس

بالباق مبتدئين بالصبح

(ففي الاصح) السابق

(يعينون العشاء الامامها

فيعيد المغرب) لتعين

انها للنجاسة في حق

من ذكر من المتقدمين

فيها والثاني يعيد كل

منهم ماصلا ماموما وهو

أربع صلوات لعدم صحة

الاقتداء لما تقدم (ولو

اقتدى شافعي بخني من

فرجه أو اقتصد فالاصح

الصحة) أي صحة الاقتداء

(في الفصد دون المس

اعتبارا بنية المقتدى) أي

باعتقاده والثاني عكس

ذلك اعتبارا باعتقاد

المقتدى به أن الفصد ينقض

الوضوء دون المس ولو

ترك الاعتدال أو الطمأنينة

أو قرأ غير الفاتحة لم يصح

اقتداء الشافعي به وقبل

يصح اعتبارا باعتقاده

ولو حافظ على واجبات

الطهارة والصلاة عند

الشافعي صح اقتداؤه ولو

شك في اتيانه بها فكذلك

نجسنا للظن به في توقي

الخلاص (ولا تصح قسوة

لكونه عنه (قوله تردد الخ) كان الانسب أن يقول لتردده في طهارة امامه وانما ألتى هذا التردد لمعارضته بالاجتهاد عند الاصح (قوله السابق) أشار إلى أنهما الوجهان السابقان خلافا لما توهمه عبارة المحرر كالمحتاج من أنهما غيرهما (قوله لتعين انهما) أي امامي العشاء والمغرب للنجاسة بحسب فعلهم لانه لا مانع من الاقتداء مع احتمال الطهارة وعدم ظن النجاسة وبالاقتداء لم تزل الطهارة ولم يبق في الاخير احتمالها فامتنع الاقتداء فيه حيث خالف لزمته الاعادة والاضابط أن يقال يعيد كل منهم ماصلا ماموما آخر ابعاد النجس ولو كان النجس اثنين أعاد كل منهم صلاتين وهكذا (قوله لما تقدم) وهو التردد المذكور (قوله أي باعتقاده) أي فاعتقاده المأموم الصحة ألتى اعتقاده الامام البطلان وان كان الامام عالما بحال نفسه بدليل تعليل مقابل الاصح بأنه متلاعب وحمل شيخنا الرمي الاصح على أن الحنفى غير عالم بحال نفسه وحمل التلاعب على صورة التلاعب غير متجه فتأمل (قوله ولو ترك) أي يقينا لانه ماموما بعد مفهوم الظن السابق والمراد الترك بالفعل فالاعتداء به قبل الترك صحيح وان علم من عادته الترك لاحتمال مخالفة العادة والمراد بقوله لم يصح الاقتداء به أي دوامه بالمتابعة بل نجح نية المفارقة حال ان علم أنه ترك عمدا والافتداء انتقاه الميركن بعده لاحتمال السهو وقول شيخنا بعدم صحة الاقتداء من الابتداء برده مسئلة الجيب المفتوح لاحتمال دوام الصحة نعم ان علم أنه قاصد للترك حال احرامه لم يصح الاقتداء به ابتداء (قوله ولو حافظ) أي يقينا كاعلم (قوله ولو شك الخ) هذا الحكم يأتي في الموافق في المذهب أيضا واذا وجد الترك ففيه ما مر ان علم حاله والا ففيه ما يأتي فيقال بان امامه امرأه الخ وبذلك علم أنه لا يجب على المأموم ان يبحث عن حال الامام ولو فاسقا كما لا يلزمه البحث عن طهارة الماء ولو رأى من أغفل لعة في أعضاء وضوئه لم يصح اقتداؤه وحله على التجديد بعيد ولو طول الامام الاعتدال لكون مذهبه يراهم دون مذهب المأموم فله موافقته فيه كمن اقتدى فيه بمن في القيام وله السجود وانتظاره فيه لانه تركن طويل وقول شيخنا الرمي بتعين الثاني غير متجه وسيأتي ما فيه (قوله في توقي الخلاف) أي في مراعاته بفعل ما يطلب فيه (قوله بمقتد) ولو احتملا حال قسوته ولو حكما فلو وقف اثنان سواء يصليان جماعة فمن ظن منهما أنه امام صح صلاته ومن ظن أنه مأموم أو شك في أنه امام أو مأموم لم تصح ويجب عليه الاستئذان ان شك في الابتداء لعدم صحة النية منه مطلقا وكذا ان شك قبل الفراغ وطال الفصل أو فعل ركعتا مع الشك كما في أصل النية وأما بعد الفراغ فان قد كرر ولو بعد سنين انه لم يلم فلا اعادة أو أنه مأموم أعاد فان لم يتدكر شيئا فعلى قول شيخنا الرمي ان الشك في نية الاقتداء بعد الفراغ لا يؤثر في غير الجمعة لا يلزمه الاستئذان أيضا وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الشك والظن (قوله فلا يجتمعان) أي التسعية والاستقلال (قوله كقيم نجم) أي بمحل يطلب فيه وجود الماء وعلم المأموم بحاله والا فهو من تبين الحديث الآتي ولوتين قادرا على القيام والستره وجبت الاعادة بخلاف مثل ذلك في الخطبة لانها

في أحد الآنية (قوله في الاصح) عبارة المحرر فعلى الاصح قال الاسنوي وتبعه ابن النقيب يجوز أن يكون مراده مراد المحرر ويجوز أن يكون عبارة الى الغاء إشارة الى أن هذا خلاف في قدر المقضى مفرغ على الاصح السابق قال الاسنوي ويرشد الى الثاني اتيانه بالغاء في قوله فلا يشبه الخ انتهى فليتنامل (قول المتن) فالاصح الصحة الى قوله اعتبارا بنية المقتدى أي فهو كالأختلاف الاجتهاد في القبلة أو الاواني لا يقتدى أحد المختلفين بالآخر نظرا الى اعتقاده ومقابل الاصح قال به القفال وعلم بان الحنفى متلاعب في الفصد ونحوه فلا يقع منه نية صحيحة بخلاف المس قال الاسنوي بولمه الحق اه وأجيب من طرف الاصح بان صورة المسئلة ما اذا نسي الامام الفصد ودخل في الصلاة بنية جائزة فله الزكشي عن صاحب الخواطر السريعة واستحسنه أقول لو علم المأموم فصدته ثم علم اماما فالظاهر صحة الاقتداء حلا على أنه نسي وان

بمقتد لانه تابع لغيره يلحقه سهو ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهو الغير فلا يجتمعان (ولا يجزى عادة كقيم نجم) لعدم المأمون فافقه للظهور بن لعدم الاعتداد بصلاته وقبل يجوز اقتداء مثله به (ولا) قسوة (قارىء

بهي (قوله باهي) نسبة الى الام كانه على حالة ولادته واسمه لغتمن لا يكتب واخلافه على ما هنا قيل مجاز
 وسيله (قوله باهي) نسبة الى الام كانه على حالة ولادته واسمه لغتمن لا يكتب واخلافه على ما هنا قيل مجاز
 وقيل حقيقة عرفية ولا يصح الاقتداء به من الابتداء كالانتي خلافا للاسنوي (قوله وقيل يجوز الخ) أي
 فلاعادة (قوله مخرج) أي من الجديد السابق في صلاة القائم بالقاعد (قوله أم لا) يشمل ما لو شك في
 أميته وهو ما قاله ابن حجر (قوله أو تشد بدة) دفع به توهم ارادة الحرف الحقيقي فيا قبله فهو عطف خاص
 (قوله من الفاتحة) وبدلها مثلها بخلاف غيرها كالقش هـ والسلام وتكبيره الاحرام على المعتمد عند
 شيخنا وقضية ذلك أن المحل بشئ من هذه لا يسمى أميا في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته
 وهو غير مستقيم لما سياتي ان شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجمعة عند شيخنا الرملي وتقدم أن
 الاخلال ببعض الشدات في التشهد محل أيضا فراجع فان كان المراد من حيث التسمية فهو ممكن وعليه
 فالوجه اسقاط بدل الفاتحة على أن المتعريفه مقدار حروفها بحيث لا يتأمل (قوله بدغم) ويلزمه الابدال
 (قوله يبدل الخ) ولومع الادغام فكل أرت ألتغ ولا عكس نعم لا قصر للغة بسيرة لا تخرج الحروف عن أصلها
 (قوله في الكلمة) أي أن يحد محل الحرف المجوز عنه في الكلمة الواحدة وان اختلفا في المأني به كغيغ
 وغيم فان اختلف محل الحرف لم يصح وان اختلف الحرف المأني به والكلمة كان أحد هما يبدل ونون
 نستعين الاولى والآخر يبدل الثانية (قوله بخلافهما في الكلمتين) وان اختلف الحرف المجوز عنه كان
 أبدل أحدهما الرامن الصراط والآخر الرامن صراط (قوله وبخلاف الارت بالألتغ وعكسه) فلا تصح
 سواء كان في كلمة أو كلمتين نعم ان اختلفت الكلمة والحرف المجوز عنه وعمله صح الاقتداء كان أبدل أحدهما
 سين المستقيم مثله وأبدل الآخر مثناة وأدغمها فبا بعدها وقول شيخنا عميرة بالصحة فيها لو أسقط
 أحدهما حروفا وأبدل الآخر فيه نظر لان صلاة من لم يأت يبدل باطلا من أصلها (قوله ومن هذا التعليل) وهو
 المذكور بقوله لان كلامهما يحسن ما لا يحسنه الآخر ومنه يؤخذ أيضا بعدم صحة اقتداء آخرس باخرس
 وقيد شيخنا بالخرس الطاري فيهما لا يجب على طاري الخرس نحر يك لسانه وشفتيه ولطانه بقدر
 امكانه فبد يحسن أحدهما لا يحسن الآخر من ذلك فان كان أصليا فيهما صح اقتداء كل منهما بالآخر وان
 اختلفا صح اقتداء الاصل بالطاري دون عكسه قال ذلك شيخنا تبا شيخنا الرملي وفي شرحه اطلاق
 عدم الصحة للآخرين مطلقا وقال أيضا انه يصح اقتداء الادنى بالا على في ذلك كمن يحسن غير الفاتحة بمن
 يحسنها دون عكسه والوجه الصحة فيهما مع الجز كافي اقتداء القائم بالقاعد ولا وجه لمنعه مع أن قضية

فرض دخول الحنفى في الصلاة وهو عالم بالقصد وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فانه لا يتناولها
 الا ان يقال هو جازم باعتبار ما عند المأموم (قول المتن في الجديد) محل الخلاف اذا لم يقصر في التعلم
 (قوله والقديم الخ) عبارة الرافعي والقديم ان كانت مرتبة صح والافلا بناء على القول القديم فان
 المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل عنه الامام وفي السرية يقرأ لنفسه فيجوز له ذلك اه اقول فلو سبق
 على هذا في السرية فانظر ما حكمه (قوله فيتحمل الامام) أي في الجهرية (قوله وفي ثالث) أي جديد (قوله
 بناء على لزوم الخ) استند قلته أيضا الى القياس على اقتداء القائم بالقاعد والموى وقرق بان الاركان الفعلية
 لا يدخلها التحمل وبعموم البلوى في الجز عن القيام بان الجز عنه ليس بنقص بخلاف القراءة في الجميع
 (قوله أو تشد بدة) قاله الاسنوي بنى عنه ما قبله ونه على انه اذا لم يبلغ الشخص في التشديد كرهت صلاته
 (قول المتن بدغم في غير موضعه) اما بالابدال كقارئ مستقيم بناء مشددة أو سين مشددة واما بزيادة
 كتشديد اللام من مالك أو الكلف منه قال الاسنوي والبطلان خاص بالقسم الاول كما يعرف ذلك من
 مسألة الفأفاء قال ولا يرد على المصنف لانه جعل الارت قسما من الامي وقد فسر الامي بن يخل بحرف أو
 تشد بدة (قوله في يخل به) لو أبدل السين ناما وأبدل الآخر اينا فظاهر الصحة ومثله فيما يظهر لو كان يسقط

ومن يكرر التله (والفافة)

وهـ مزني ممدودا وهو

من يكرر الفاء وذلك في غير

الفاتحة اذ الفاء فيها جواز

القدوة بهما معز ياذنهما

لغيرهما فيها (واللاحن)

بما لا يغير المعنى كضم هاء

لله (فان غير معنى كاعنت

بضم أو كسراً بطل صلاة

من أمكنه التعلم) ولم يتعلم

(فان عجز لسانه أو لم يرض

زمن امكان تعلمه فان كان

في الفاتحة فكافي) فقدوة

مثله به محببة وقدوة صحيح

اللسان به كقدوة قارئ

بأبي (والا) بان كان في غير

الفاتحة (فتصح صلاته

والقدوة به) قال الامام ولو

قبل ليس لهذا اللاحن

قراءة غير الفاتحة لم يكن

بعيد الا انه يتكلم بما ليس

بقرآن بلا ضرورة ولا تصح

قدوة رجل ولا ختنى بامرأة

ولا ختنى) لان المرأة ناقصة

عن الرجل والختن المأموم

يجوز ان يكون ذكراً

والامام أتى وتصح قدوة

المرأة بالمرأة وبالختن كانه

قدوة الرجل وغيره بالرجل

(وتصح القدوة للتوضي

بالتيمم) الذي لا يلزمه

اعادة (وبما سح الخف)

للاعتداد بصلاتهم وللقيام

بالقاعد والمضطجع) وللقاعد

بالمضطجع روى الشيخان

عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعداً وأبو بكر والناس قياماً فهو ناسخ لما في حديثه ما عناه انما جعل الامام ليؤتم به من

التعليل المذكور عدم الصحة في جميع ذلك (تنبيه) يجري في الامي الذي أمكنه التعلم ما في اللاحن الآتي
(قوله وتكره بالفتح) وكذا مجهول الاسلام والحرية والامية والانوثه وغيرها قال بط بهم صحيح ولا يضر
الشك في ذلك لانه لا يجب البحث عن حال الامام كأم ولا ينافي ذلك وجوب الاعادة عند العلم بنفسه كإياني
نعم يجب البحث بعد الفراغ عن حال من أسرف في جهرية ولا تجب مفارقتة في الانتهاء وان تردد فيه عند
الاقتداء أو بعده ولا تلزمه الاعادة الا اذا علم الخلل بخلاف ما قال بعد السلام أمرت لعلمي بجوازه أو لم
يعلم حاله (قوله وهو من يكرر التاء) أشار الى أن الميم زائدة وأشار بالفاء الى ان غير الفاتحة مثلها في ذلك
وكذا سائر الحروف (قوله لغيرهما) ليس قيداً لغير المذكور مثله لان المكرر وحرف قرأتى على الصحيح
(قوله واللاحن) من اللحن بالسكون على الافصح الخطاطى الاعراب والتعريف بك الفطنة كذا في الصحاح
وفي القاموس أنه بالتعريف والسكون يطلق على الفطنة وعلى الخطاطى الاعراب اه والمراد هنا الاغم منها
(قوله بما لا يغير المعنى) وان كان عالماً عامداً وان حرم عليه في الفاتحة وغيره ما منه ضم هاء لله أو لاه وكسر
دال المحسوس كسرون نستعين أو كسرتائه أو نون نعيد أو فتح بائه أو كسرها أو ضم صاد الصراط أو هاء عليهم
أوراء الرحمن ونحو ذلك (قوله كاعنت بضم أو كسر) أو تخفيف اياك وابدال الحاء ها وذال الذين زايلاً
دال المهملة وسباني (قوله أطل صلاة من الخ) يلزمه بطلان امامته وهذا في الفاتحة مطلقاً وكذا في غيرها ان
علم وتعمدوا لامحت صلاته وامامته وقت امكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتلام للسلم العاقل والافن الاسلام
أو الالفقة والمراد بامكان التعلم القدرة على الوصول الى العلم بما يجب فعله في الحج وان بعدت المسافة (قوله
فتصح صلاته الخ) نعم ان كان عالماً عامداً قادر الم نصح صلاته ولا امامته ويجب على المأموم به مفارقتة ان علم
بذلك والافله ان تظاهرة الى الركوع فان لم بعد القراءة على الصواب فارقه (قوله ليس لهذا اللاحن الخ) فتحرر
عليه القراءة على المعتمد وفي البطلان مأمراً والحاصل أن اللحن حرام على العالم العامد القادر مطلقاً وان مالا
يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقدوة به مطلقاً وأما ما يغير المعنى ففي غير الفاتحة لا يضر فيها الا ان كان عامداً
عالم قادراً وأما في الفاتحة فان قدر وأمكنه التعلم ضر فيها ما والافسكأى (قوله ولا تصح قدوة رجل الخ)
سواء في الابتداء والقوام فلا يصح الربط لمن علم في الابتداء وبقين البطلان لمن علم في الانتهاء أو بعد
الفراغ (تنبيه) يكره لمن اتضح بالانوثه ان يقتدى بالمرأة وللرجل ان يقتدى بمن اتضح بالذكورة نعم
ان اتضح بامر قاطع لم يكره كالولادة ونحوها (فرع) يصح الاقتداء بالملك وان لم يتصف بذكورة أو انوثه
والجن كالانس قال العلامة العبادي وان لم يكونوا على صورة البشر وخالفه شيخنا وهو الوجه هنا وتقدم
فيه زيادة في باب الخلل (قوله وللقاعد والمضطجع) وكذا غير المستلقي به مع علم الاشتقالات (قوله فهو
ناسخ) أي لانه آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم لان امامة أبي بكر بالناس كانت في ظهر يوم الاحد
الحرف الاخير والآخر بيده (قول المتن من أمكنه التعلم) هذا اذا كان عالماً عامداً سواء الفاتحة وغيرها
فان كان مع الجهل أو النسيان لم يضر في غير الفاتحة وضر في موالاتها فان تظن للصواب واستأنف صح ثم
امكان التعلم في الكافر من وقت الاسلام وفي المسلم من التمييز فيما يظهر حينئذ فلا تصح صلاة المميز ولا
الاقتداء به اذا أمكنه التعلم هذا حاصل ما في الاسنوى (قول المتن والافصح الخ) اقتضى هذا جواز قراءة
غير الفاتحة خلافاً لما حوله الامام لكن هل يتدب له السورة محل نظره مثله قال في الفاء ونحوه في اللحن
التي لا يغير المعنى (قوله لان المرأة ناقصة) ولحديث ابن خلدون قول قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه
لا تؤمن امرأة رجلاً (قول المتن والمضطجع) أي ولو مومياً (قوله فهو ناسخ الخ) قال البيهقي لان ذلك كان
في صلاة الظهر يوم السبت والا حذمت توفى صلى الله عليه وسلم نهي يوم الاثنين

عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعداً وأبو بكر والناس قياماً فهو ناسخ لما في حديثه ما عناه انما جعل الامام ليؤتم به من

قوله واذا صلى جالساً فلو ساء جميعه ويقاس المضطجع على القاعد فقوة القاعدة من باب أولى (د) تصح (للكامل) أى البالغ
الحرم (بالصبي والعبد) للاعتداد بصلاتهم سواء في الصبي الفرض والنفل وروى البخارى أن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين وإن عائشة كان يؤمها عبد هاذ كوان نعم البالغ أولى من الصبي والحرا أولى
من العبد قال في شرح المذهب والعبد (٢٣٢) البالغ أولى من الحر الصبي (والاعمى والبصير سواء على النص) وقيل الاغمى أولى لانه

اخشع وقيل البصير أولى
لانه عن النجاسة أحفظ
ولتعارض المعنيين سوى
الاول بينهما (والاصح
صحة قدوة السليم بالسلس)
بكسر اللام أى سلس
البول (والطاهر
بالمستحاضة غير المتحيرة)
لصحة صلاتهما من غير
قضاء والثاني يقول صلاتهما
صلاة ضرورة ويفهم مما
ذكر الجزم بصحة قدوة
مثلهما بهما كفى الامى بمثله
أما المتحيرة فلا تصح القدوة
بها الطاهرة ولا متحيرة على
الصحيح كذا كفى الروضة
في كتاب الحيض لوجوب
القضاء عليها على الصحيح
(ولو بان امامه) بعد
الصلاة على خلاف ظنه
(امراة أو كافر املنا)
بكفره كاليهودى (قيل أو
مخفيا) كفره كالزندق
(وجبت الاعادة) لصلاته
في الاولين لتقصيره
بترك البحث فهما اذ تمتاز
المرأة بالصوت والهيئة
وغيرهما ومثلها الخنثى
لان امره ينتشر ويعرف
معلن الكفر بالغيار وغيره

وكانت وفاته صلى الله عليه وسلم عقبه في صبيحة يوم الاثنين (قوله أجمعين) بالنصب حالاً من الضمير أو
بمحذوف على أنه تأكيده مقطوع أو وأنه مفعول به أى أعنيكم (قوله والحرا أولى من العبد) أى ان استويا
بلوغاً أو عدمه الا ان كان العبد أقره فيساويان (قوله في شرح المذهب الخ) هو تأكيده كيداً شمله عموم
الاستثناء قبله (قوله والاعمى) وكذا الاصم (قوله أى سلس البول) قيد به نظر المأهوا المتعارف عند
الاطلاق والافراد الا العم (قوله فلا تصح القدوة) قال شيخنا الرملى وجب القضاء اذا تبين الحال قال بعضهم
وفيه نظر لان هذا من تبين الحدث بل أولى بعدم القضاء منه (قوله لوجوب القضاء عليها على الصحيح)
أى عند الشيخين وتقدم عن شيخنا الزيدى كشيخنا الرملى ووالده أن المعتمد عدم وجوب القضاء عليها
ومع ذلك لا يصح الاقتداء بها على المعتمد أيضاً نظر للقول بالوجوب ويمكن تنزيل كلام المصنف عليه
(قوله امرأه) هو وما بعده منصوب على التمييز المحول عن الفاعل وأمراد الفاعل والاصل ولو بان تأنيده
امامه أو كفره وهكذا سواء كان المأموم في المرأة رجلاً أو خنثى وان ظنها عند الاقتداء رجلاً (قوله أو
كافراً) أى ولو بقوله نعم لو سلم وصلى اماماً ثم أخبر عن نفسه أنه لم يكن أسلم عن حقيقة وأنه ارتد لم يقبل خبره
ولا تلازمه الاعادة لانه كافر بهذا القول (قوله لتقصيره بترك البحث) في هذا التعليل نظر مع ما مر من
أنه لا يجب البحث عن حال الامام الا أن يقال ان الامور التي قل أن تخفى على أحد ينسب تاركها الى التقصير
في البحث عنها أو يقال هذا لتعليل من وجب البحث جرى على لسان غيره وليس مقصوداً عنده فراجع
(قوله جنباً أو محدثاً) وكذا كل ما يخفى على المأموم كترك النية وكونه مأموماً ونية إقامة مبطله ونحو ذلك
وسواء تبين ذلك في الانشاء أو بعد الفراغ وتجب نية المفارقة في الاولى ان استمر الامام في صورة الصلاة
وفضل الجماعة حاصل للمأموم في ذلك نعم ان تبين ذلك في الجمعة وكان من الاربعين وجبت عليه الاعادة
(قوله واذ نجاسة خفية) هي عند شيخنا الزيدى والرملى الحكمية بان لا ندرك بطعم أو لون أو ريح
ومقابلها الظاهرة وستأتى وعند الطبرلاوى والسنباطى وغيرهما هي التي لو تأملها المأموم بفرضها فوق ملبوس
الامام ومع القرب منه لم يرها وظاهر شرح شيخنا موافقة هذا (قوله الاصح) بمعنى الراجح والمنصوص
بمعنى النص للامام الشافعى رضى الله عنه وقول الجمهور بمعنى ترجيحهم له (قوله هنا) قيد به لانه محل
(قول المتن بالصبي والعبد) وكذا الصبي العبد فلو أسقط الواو دخلت هذه الصورة ولو اجتمع عبد
فقيه وحر فقيه حكى في شرح المذهب ثلاثة أوجه أحدها أنهم سواء وحكاها في التقديم في امامة الجنابة
من غير ترجيح ورجح النووي هناك تقديم الحر قال الاسنوى والبابان سواء (قوله وقيل البصير) ورجحه
النووى في مختصر التهذيب معلل بان التحرر عن النجاسة شرط والخشوع سنة (فائدة) الاصم
في هذا كالاغمى قاله الاسنوى (قوله لصحة صلاتهما الخ) أى وكفى النجاسة المعفوعة عنها (قوله لوجوب
القضاء عليها) أى فهو مستفاد من المهاج في هذا المثل قاله ابن النقيب (قول المتن أو كافراً) ولو بأخباره كما
نص عليه (قول المتن وجبت الاعادة) علل الشافعى رضى الله عنه مسألة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون اماماً
بخلاف الجنب كفى حالته وعلله الاصحاب بما ذكره الشارح قال الرافعى وينبئ على العلتين مسألة مخفى

الكفر

بخلاف مخفیه فلا تجب الاعادة فيه في الاصح (لا) ان بان (جنباً) أو محدثاً كفى الحر (وذا نجاسة خفية) في ثوبه
أو بدنه فلا تجب اعادة صلاة المؤتم به لا تنفاه التقصير منه في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وفيها كلام يأتى (قلت الاصح المنصوص هو قول
الجمهور ان مخفى الكفر هنا كعمله والله أعلم) فتجب اعادة صلاة المؤتم به لنقصه بالكفر بخلاف الجنب مثلاً لا نقص فيه بالجنب فلو كرف
الروضه نحو المنز يد هنا ان ما صححه الرافعى من عدم وجوب القضاء هو الاقوى دليلاً

ولن صاحب التتمة والتهديب وغيرهما قطعوا بان النجاسة كالحديث ولم يفرقوا بين الخفية وغيرها وان الامام أشار الى أن الظاهرة كسنة الزندقي لانهم من جنس ما يخفى أى فتكون على الوجهين فيه قال في شرح (٢٣٣) المهذب وهذا أقوى وعليه يحمل كلام

الشيخ في التنبيه أى فانه أطلق النجاسة وحكم بالاعادة ونعقبه في التصحيح بالخفية معبرا بالصواب لكنه قال في التحقيق ولو بان على الامام نجاسة فكمحدث وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان وفي الكفاية عن حكاية القاضي الحسين وجوب الاعادة فيها (والامى كالمرأة في الاصح) بجامع النقص فيعيد القارئ المؤتم به والثاني كالجنب بجامع الخفاء فلا يعيد المؤتم به والخلاف مفرع على الجديد المانع من قدوة القارئ بالامى ولو بان في أثناء الصلاة كون الامام محدثا أو جنباً نوى المأموم المارقة وآتم الصلاة بخلاف ما لو بان امرأة أو نحوهما ذكر فيستأنفها كما هو ظاهر ولو عرف المأموم حدث الامام ولم يتفرقا ولم يتطهر ثم اقتدى به ناسيا وجبت الاعادة (ولو اقتدى رجل (بخفى) وقد علم ما تقدم من عدم صحة القدوة انه يجب القضاء (فبان) رجلا لم يسقط القضاء في الظاهر) لانه وجب لعدم صحة القدوة به في الظاهر لتردد في حاله والثاني ينظر

المخالفة بين الرافعي والنووي لان الكافر ليس من أهل الصلاة لا ظاهرا ولا باطنا فملك اعتمده النووي فيه وجوب الاعادة هنا وفي غير ما هنا لا مخالفة (قوله وان صاحب التتمة والتهديب الخ) حاصل ما ذكره أنه لا خلاف في عدم القضاء في الخفية وان في الظاهرة طرق ثلاثة أحدها قاطعة بعدم القضاء فيها كخفية وهي ما في التتمة والتهديب وغيرهما ثانيها قاطعة بالاعادة فيها وهي ما في التنبيه والكفاية وهي الراجحة ثالثها حكاية لوجهين وهي ما في التحقيق وكلام الامام واخلاف جاري البصير والامى وقال شيخنا ان الامى لا قضاء عليه مطلقا على المعتمد وفي ذكر الشارح كلام التحقيق اعترض على المصنف بمخالفة كلامه في كتبه (قوله معبرا بالصواب) أى قائلا بالاعادة في الخفية على الصواب (قوله والامى كالمرأة) فتجب الاعادة فيه ومنه كل ما شأنه عدم الخفاء كترك القيام والستر والقراءة وبعضها والتكسيرة والتشبه والسلام نعم لو كبر المأموم عقب تكبيرة الامام ثم كبر الامام ثانيا للشك في تكبيره الاول مثلا ولم يعلم المأموم به لم يضر (قوله واخلاف الى آخره) يشير الى ان تعبير المصنف بالاصح في محله خلافا لما اعترض عليه (قوله ولو بان في أثناء الصلاة الخ) أشار بذلك الى ضابط هو أن كل ما لا يلزم فيه الاعادة بعد الفراغ اذا تبين في الأثناء بحج فيه المارقة حالاً من غير استئذان ولا يفتى عن ترك المتابعة وان كل ما يلزم فيه الاعادة بعد الفراغ اذا تبين في الأثناء بحج فيه ويبطل ما مضى (قوله ولو عرف الخ) هذه مستثناة مما مر من ان بيان الحدث لا يوجب الاعادة (قوله ولم يتفرقا) قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا زمنيا يمكن فيه طهر الامام فلا اعادة نظر الظاهر من حاله وبذلك فارق مسألة المرة حيث لم يحكم بطهارة فيها وان لم يحكم بنجاسة ماء ولغ فيه كذا قالوه والوجه أنهم سواء فتأمل (قوله ولو اقتدى بخفى) أى في الواقع بدليل التعليل بالتردد في حاله أى في أنه رجل أو خنثى وهذا التردد لا يضر في النية كما مر لا اعتضاده بالجل على الكمال وليس المراد بالتردد في حال كونه في نفس الامر ذكر أو أنثى مع علمه بأنه خنثى لعدم اعتقاده في ذلك بخلاف وكذا يقال فيما يأتى وشمل التردد الظن والشك والوهم وخروج به ما لو جزم بأنه رجل في اعتقاده حالة النية ثم تبين أنه خنثى واتضح بالذكر كورة قبل طول الفصل في أثناء الصلاة ومطلقا بعد فراغها فلا اعادة على المعتمد عند شيخنا الرملى فراجع (قوله والمأموم امرأة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها أو المأموم امرأة وعليها ما صور أربع أى سواء بان المأموم في الاولى امرأة أم لا أو بان الامام في الثانية رجلا

الكفر (قوله وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان) قد جعل طريقة الخلاف ضعيفة في مخالف ما سلف عن شرح المهذب (قول المتن والامى كالمرأة في الاصح) اعلم انه قد سلف في المتن ولا قارى بأى في الجديد وتقدم هناك عن الشارح أن مقابلة قول قديم بفصل بين السرية والجهرية وقول مخرج بالصحة مطلقا وان النووي قال في الروضة ان هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام أميا أم لا اه لا يقال قوله أم لاهى عين المسئلة كورة هنا كيف عبر بالاصح واخلاف أقوال لا نأقول معنى الكلام انا اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الاصح لا تصح ويجب الاعادة والثاني يقول انما يطلب القدوة فقط والصلاة صحيحة لا يجب اعادةها والله أعلم (قوله والثاني كالجنب الخ) فرق الرافعي بين فقد القراءة نقص في الصلاة بخلاف الجنابة بان الوقوف على كونه قارئا أسهل من الوقوف على كونه متطهرا وان شاهد الطهارة فعرض الحدث بعدها أسهل بخلاف عوده أميا بعد ما سمع قراءته (قوله ولو بان في أثناء الصلاة) هو قسم قوله السابق بعد الصلاة الخ (قوله للتردد) هكذا ذكره الشيخان وهو يقتضى عدم القضاء في الوطن كونه رجلا من أول الامر ثم ظهر انه كان خنثى

(٣٠ - (قليوبى وصمير) - اول) الى ما في نفس الامر ولو بان في أثناء الصلاة استمر المأموم فيها على الثاني واستأنفها على الاول ويجرى القولان فيما اذا اقتدى خنثى بامرأة ثم بان امرأة أو خنثى بخنثى ثم بان رجلا أو امرأة أو امرأة

أن لا يحافظ على الشرائط
(والاصح ان الافقه أولى
من الاقرأ) أى الأكثر
قرأنا (والاورع) أى
الأكثر ورعا وهو زيادة
على العدالة بالعفة وحسن
السيرة لانه يحتاج فى الصلاة
الى الافقه لكثرة الوقائع
فيها وقيل الاورع أولى من
الآخرين لانه أكرم عند
الله وما يقع فى الصلاة مما
يحتاج الى كثير الفقه فنادر
وقيل يستوى الافقه
والاقرأ لتقابل الفضيلتين
وقيل الاقرأ أولى من
الآخرين حكاية فى شرح
المهذب وبدله فيما قبل
حديث مسلم اذا كانوا
ثلاثة فليؤمهم أحدهم
وأحقهم بالامامة أقرؤهم
وأجيب بأنه فى المستويين
فى غير القراءة كالفقه لان
أهل العصر الاول كانوا
يتفقهون مع القراءة فلا
يوجد قارئ الا وهو فقيه
فالحديث فى تقديم الاقرأ
من الفقهاء المستويين
على غيره وفى أصل الروضة
فهما من الشرح أن الاقرأ
يقدم على الاورع عند
الجمهور (ويقسم الافقه
والاقرأ على الاسن بالنسب)
فعلى أحدهما من باب
أولى أما الافقه فلما تقدم
وأما الاقرأ فلحاقبه والمراد
بالاسن من يضى عليه فى
الاسلام زمن أكثر من زمن الآخر فبه والنسب من ينسب الى قریش وغيرهم بما يعتبر فى الكفاءة كالعلماء

أم لا (قوله والعدل) أى فى الرواية ولو رقيقا وامرأة وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة وغلبت
طاعته على معاصيه (قوله أولى من الفاسق) فالفاسق حق فى الامامة ولذلك يحصل فضل الجماعة فى الاقتداء
به مطلقا عند شيخنا الرملى وان كان يكره الاقتداء به الا اذا تعذر غيره (فرع) قال شيخنا الزبائدى وشيخنا
الرملى يحرم على الامام والقاضى أو الواقف أو الناظر أن ينصب فى الامامة من يكره الاقتداء به كفاسق
ومبتدع ولا يصح نصبه لو وقع منه ولا يستحق المعلوم وقول بعضهم وليس منه من يتمه أكثر القوم بأمر
مذموم شرعا لانه يكره له ان يصلى اماما ولا يكره الائتمام به كما أشار اليه شيخ الاسلام بقوله ويكره امامته
الى آخره فيه نظر ووضح فتأمل (قوله الافقه) أى بأحكام الصلاة ومحل هذا التقديم فى المستويين فى البلوغ
وغيره مما مر (قوله أى الا كثر قرأنا) أى الا كثر حفظا بعد الاستواء فى صحة القراءة بالسلامة من اللحن
وتغيير أوصاف الحروف ونحو ذلك والا فلا قبل أولى ويقدم من تميز بقراءة من السبعة بعد ذلك على غيره
(قوله وهو) أى الورع من حيث هو يقدم به على من بعده والمراد بالعفة ترك ما فيه شبهة وبحسن السيرة
الذكر بين الناس بالخير والصلاح وأعلى الورع الزهد كما قالوا فيه بحث دقيق وهو ترك ما زاد على قدر الحاجة
من الحلال وقبله مراتب متفاوتة ولعلماهم من أقسام الورع كما مرّت الاشارة اليها فيقدم منها الأعلى فلا على
فصح التعبير فيه بأفضل التفضيل بقوله الا كثر ورعاً فيقدم به على غيره لانه ليس بعده مرتبة أعلى منه فتأمل
(قوله كالفقه) أى فقه الصلوة بعد فقه القرآن وحينئذ فى الحديث دلالة على ان تقديم الاقرأ فيه ليس من
حيث زيادة قراءته بل من حيث زيادة فقهه الا لازم لها فاذا استويا فيها وزاد أحدهما بقية السنة فهو المقدم
فتأمل (قوله وفى أصل الروضة الخ) دفع بهما وأهمه كلام المصنف من استواء الاقرأ والاورع وليس
كذلك لان الاقرأ مقدم عليه على المعتمد (قوله من يضى الخ) أى فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم
اليوم ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً لما لم يبلغ قبل اسلام الآخر قاله شيخنا وفيه نظر اذا الكلام
فيما اذا استويا فى البلوغ كما تقدم واذا استويا فى سن الاسلام قدم بسن الكبر فى العمر (قوله
مستكلاً ثم اوضح بعد ذلك كونه رجلاً قاله الاسنوى وهو ظاهر لاسيما اذا لم يمس قبل تبين الرجولية
ركن قال وقد ذكر الروايات عن والده احتمالين فى نظيره هنا وهو ما لا يقتضى خشيته بامرأة يظهر رجلا ثم
بان الخشنى أى رأى ان قول الشارح للتدريج حاله هى عبارة الرافعى وعبارة الاسنوى التى نسبها للرافعى
وبنى كلامه عليها لا تتقدم النبوة وليس الامر كما قال ثم ان آخر كلامه كما ترى يؤهم انه لو انكشف
الخثوثة ثم الانضاح فى أثناء الصلاة محتم وان تأخر الانضاح وليس كذلك وقوله للتدريج حاله يقتضى انه
اقتدى به وهو يعلم الخثوثة وبه صرح السبكي حيث قال يخشى فى ظنه وحينئذ يلزم أن يكون الثانى قائلاً
بمصلحة الاقتداء مع علم الخثوثة وان القضاء وعدمه متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قول المتن والعدل أولى
الخ) ما سلف الى هنا متعلق بمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح ومن هنا الى آخر الفصل فيه من هو أولى بالامامة
(قول المتن والاصح ان الافقه) أى فيما يتعلق بالصلاة (قوله أى الا كثر قرأنا) يعنى فليس المراد الا كثر
تلاوة نعم لو كان الاقل قرأنا أصح لتكون الا كثر يلحن لحنا لا يغير المعنى فيحتمل أن لا يكون من محل
الخلاف واستدل فى الاقل على تقديم الافقه بتقديم أى بكر فى الصلاة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وغيره كثر قرأنا كآبى ومعاذوز يدين ثابت وآبى زيد وآبى الدرداء فان كلامهم جمع القرآن رضى الله
عنهم أجمعين قال الاسنوى وهو دليل جيد اه أقول الجواب عن حديث مسلم الآتى فى كلام الشارح
رحمته يشكك عليه هذا الدليل فتأمل والله أعلم (قوله لكثرة الوقائع فيها) بخلاف الذى يجب من القراءة
فى الصلاة فانه محصور والوقائع لا تنحصر (قوله وأما الاقرأ الخ) عبارة غيره لان الفقه والقراءة يختصان

والصالحاء (والجديد تقديم الاسن على النسب) لان فضيلة الاول في ذاته والثاني في آباءه وفضيلة بالذات أولى والقديم تقديم النسب لان فضيلته مكتسبة بالآباء وفضيلة الآخر مضي زمن لا كتاب فيه والفضيلة المكتسبة (٢٣٥) أولى وسكت المصنف كامله عن

المجرة وهي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى دار الاسلام بعده من دار الحرب وفي الروضة كأصلها عن الشيخ أبي حامد وجاعة تأخيرها عن السن والنسب نافين الخلاف في ذلك وعن صاحب التتمة والتهذيب تقديمها عليهما واختاره في شرح المذهب والتحقيق وقدم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب وأخره في التنبيه عن الكل وأقره في التصحيح (فان استويا) أي الشخصان في الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن في الاسلام والنسب وكذا الهجرة (فنظافة الثوب والبدن) من الاوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه يقدمها لانه تنفسي الى استعمال القلوب وكثرة الجمع أي يقدم بكل منها على مقابلة فان استويا فيها وتشاحا أقرع بينهما ذكره في التحقيق وشرح المذهب (نعم) يقدم في النسب الهاشمي أو المطلب من قريش على غيره وسائر قريش على سائر العرب وجميع العرب على جميع

مكتسبة بالآباء) أي في الآباء كاذ كره أولاً ولذلك قال الرافعي ان شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء والمعنى ان الشرف الحاصل لهذا انما يمرى اليه بسبب فضيلة اكتسبها آباؤه ولا يبعد ان يقال ان فضيلة هذا مكتسبة له بسبب آباءه كما هو ظاهر العبارة (قوله واختاره في شرح المذهب) وهو المعتمد وما في التنبيه مرجوح فيقدم بالورع على الهجرة وهي على السن وهو على النسب ويقدم في الهجرة الاقدم هجرة على غيره (قوله على من لم يهاجر) وان لم يطلب منه الهجرة على المعتمد كأهل المدينة الشريفة (قوله وأولاد من هاجر) وكذا أولاد من تقدمت هجرته ومثلهم أولاد من يقدم بصفة مما تقدم كالفقه والافق (تنبيه) ما اقتضاه ما ذكر من تقديم التابعي وولده على الصحابي وولده صحيح وليس فيه ما يقتضي تفضيل التابعي على الصحابي كما فهم بعض سخفاء العقول واغتر به غيره (قوله فنظافة الثوب الخ) أي بعد حسن السيرة أي الذكر بين الناس كما مر والمعتمد في هذه الصفات ترتيبها خلافا لما يوهمه كلام المصنف فيقدم بعد حسن السيرة بنظافة الثوب فالبدن طيب الصنعة حسن الصوت حسن الوجه المشار اليه بقول المصنف ونحوها وقدم الاذرعى بلبس البياض على غيره وهو واضح (قوله يقدم في النسب) أي بعد تقديم المنسب الى المهاجر ومن قبله والمنسب الى الهاشمي مثلاً يقدم على المنسب الى من بعده وهكذا البقية مما ذكره الشارح وغيره (تنبيه) في ذكر حاصل ما تقدم على ما هو الراجح وهو أنه يقدم العدل فالافقه فالأقرأ فالأورع فالهاجر فالأقدم هجرة فالاسن فالنسب فالأولاد هؤلاء على ترتيب الآباء فالأحسن سيرة فالأنظف ثوباً فبدناً فالطيب صنعة فالأحسن صوتاً فالأحسن وجهاً (قوله الاجنبي) فبده لثلاثين عاماً يأتي من تقدم السيد والمعبر بالصلاة الاول لمعرفة أحكامها والثاني شرط فيها بخلاف السن والنسب وغيرهما (قوله لان فضيلة الاول في ذاته الخ) لم يستدل بحديث مالك بن الحويرث أيؤمكم أكبركم رواه الشيخان لان ظاهره كبر السن المعروف ولان النووي قال انه خطاب للمالك ورفقته وكانوا في الاسلام والنسب والهجرة والفقه والقراءة سواء اه والحب ان الاسنوى استدل به مع نقله هذا الكلام عن النووي فيقول ذلك ليسير وتبعه شيخنا في شرح الهجة وقد يوجه ما قالاه ويدفع الاشكال بان نقول العبرة بموم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله والقديم تقديم النسب الخ) استدل به بقوله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن رواه مسلم يعني الامامة العظمى وقيس عليها الصغرى وعلى نسب قريش غيرها (قوله لان فضيلته مكتسبة بالآباء) عبارة الرافعي لان شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء اه وهي أوضح من عبارة الشارح بل عباره لا تكاد تفهم فتأمل ولو قال الآباء لوافق صنيع الرافعي (قول المتن فان استويا الخ) قال الاسنوى فيقول هذا يتلخص ان المرجحات الاصول ستة الفقه والقراءة والورع والهجرة والسن والنسب فان استويا فيها فسيأتي وان اختص أحدهما بأحد مع الاستواء في الباقي وان قدم تعارضت ففيه ما سبق اه (قوله على أولاد غيرهم) ربما يشمل ذلك ولذا الهاشمي وصرح به شيخنا في شرح المنهج ووجهه ان الهجرة مقدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كأبيه وهذا الكلام فيه نظر لان الرافعي قد صرح بان فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب واتفق الشيخان على تقديم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك أن يذهب ذاهب الى تقديم ولد المهاجر غير القرشي على ولد القرشي هذا وهم من شيوخنا بلا شك وأما عبارة الشارح رحمه الله فقابلية للتأويل والله أعلم (قول المتن ونحوه) مثل الاسنوى رحمه الله بلوصى له بالنفقة مدة حياته فانه يستحقها ولا يملكها لانه لا تورث عنه وحيث عباره المناهج لا تشمل المستعبر والعبد (قوله من غيره الاجنبي) فبده لثلاثين عاماً يأتي من تقدم السيد والمعبر

الجمهور في الهجرة من هاجر على من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته على أولاد غيرهم (ومستحق النفقة بملك ونحوه) كاجارة واعارة واذن من سيد العبد (أولى) بالامامة فيما استحق منفعة اذا كان أهلاً لها من غيره الاجنبي

من ذلك الموضع (فان لم يكن أهلاً) لها كاهراً أرجالاً (فهذا التقديم) لمن يكون أهلاً وفي ذلك حديث مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لا يداود في بيته ولا في سلطانه وعبرة الروضة كأصلها والمحرر وساكني الموضع بحق وصدقه على الصور الأربع المذكورة كافي الروضة وأصلها أوضح من (٢٣٣) صدق قوله مستحق المنفعة عليها اذ نوزع في صدقه على الاخيرتين منها (و يقدم)

السيد (على عبده الساكن) باذنه سواء أذن له في التجارة أم لا رجوع فائدة السكون اليه دون العبد فلا يجزئ فيه خلاف المستعير الآتي لرجوع فائدة السكون اليه (لما كان في ملكه) أي المالك لان سيده أجنبي منه (والاصح تقديم المكثري على المكثري) المالك نظر الى ملك المنفعة والثاني نظر الى ملك الرقبة (و) تقديم (المعبر على المستعير) للملك الرقبة والرجوع في المنفعة والثاني تقديم المستعير لانه صاحب السكنى الى ان يمنع والامام الراتب للمسجد أولى من غيره فان لم يحضر استعير أن يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات أول الوقت استعير ان يثقله غيره (والوالي في محل ولايته أولى من الافقه والمالك) فما ذكر معهما أولى وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم أيضاً على الامام الراتب في المسجد والمعنى فيه أن تقدم غيره بحضرته لا يليق ببذل الطاعة فان أذن في تقديم غيره فلا بأس ثم راعى

فان لم يكن أهلاً ولو بنحو أنوة أو كفر فله تقديم من هو أهل وعلم بذلك ان لمن هو أهل أن يقدم غيره بالاولى وشملها قول شيخ الاسلام ولتقدم بمكان تقديم وخروج به المقدم بالصفات كالفقه فلا يعتبر تقديمه (قوله) لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) أي لا يتقدم الرجل على الرجل في محل استحقاقه ويقاس بما فيه غيره ودفع بالرواية الثانية حل السلطان على الملك وحده (قوله وصدقه) الاولى وصدقها الا أن يؤول بالمذكور وما ذكره مبنى على ان ونحوه في كلام المصنف مجرور عطفاً على ملك كما جرى عليه بعضهم فان جعل مرفوعاً عطفاً على مستحق كان صدقه على الاخيرتين أولى من عبارة الروضة لا يقال هذا لا ينافي الا ونحوه للايهام في الرفع والجبر لرد بيان كلامهم في فساد الصدق لا في ايهام الاعراب فتأمل (قوله السكون) هو مصدر بمعنى السكنى (قوله لان سيده أجنبي منه) أخذ بعضهم من هذه العبارة ان هذا في المالك كتابة صحيحة وفيه نظر لانه مستقل بالكسب في الفاسدة أيضاً فراجع (قوله المالك) فيه لانه محل الخلاف كما يفيد تعليل المقابل وأما تقديم المستأجر من المستأجر عليه فلا خلاف فيه (قوله للملك الرقبة) أي والمنفعة كما علم عاقله (قوله والامام الراتب الخ) أي ان الامام الراتب يقدم على غير الوالي ويقدم الوالي عليه الا ان كان قبره الامام الاعظم فيقدم على الوالي أيضاً وهذا في مسجد غير مطروق بان لا يصل في فيه في كل وقت الاجاعة واحدة ثم يقفل كما مر والافا راتب كغيره ولو لم يحضره فلا تكرر جماعة غيره حينئذ معه ولا قبله ولا بعده كما تقدم ويقدم الراتب في محله ولو على الساكن فيه الاعلى من ولاء (قوله والوالي الخ) ولو فاسقاً وجائزاً والمراد به ما يعم القضاة ويقدم منهم الاعم ولاية فالاعم والاعلى فالاعلى وفي كلام ابن حجر ما يقتضي أن محل تقديم الوالي ان شملت ولايته الامامة فراجع

(فصل) في شروط الاقتداء وآدابه وشروطه سبعة عدم التقديم في المكان واتحاده وعلم الانتقال وتولية (قول المتن فان لم يكن) اسم يكن ضمير يعود على المستحق فيفيد ان المستعير لا يأذن بحضرة المعبر به عليه الاسنوي رحمه الله ووجه الاقادة ان المستعير والعبد على ما شرح الاسنوي لا يستفادان من المنهاج (قوله على الاخيرتين منها) اذا المستعير لا يستحق المنفعة قال الاسنوي ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر أقول لوقري ونحوه بالرفع انصح شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المثال الذي نكاهه الاسنوي واعلم ان الاسنوي جعل قول المنهاج بملك عائداً على ملك المنفعة والشارح رحمه الله أبقى الكلام على ظاهره من ملك الرقبة كما يلوح ذلك من صنيع المصنف (قائمة) السكون مصدر سكن المكان (قوله لرجوع فائدة السكون اليه) زاد الرافعي فهو المالك والساكن (قوله اليه) الضمير فيه راجع لقوله المستعير (قول المتن على المكثري) أي المالك للرقة كما أشار اليه الشارح رحمه الله فيما يأتي أما المكثري غير المالك فالمكثري مقدم عليه بلا خلاف (قوله للملك الرقبة) الاحسن ما قاله غيره لانه قادر على منع المستعير ووجه الاحسنية شمول هذا المعبر غير المالك للرقة فانه مثل مال الكفا بما يظهر (قول المتن والمالك) أي اذا رضى باقامة الجماعة في ملكه قال الاسنوي والوالي يشمل القضاة وغيرهم (قوله فما ذكر معهما أولى) لك أن تقول من جهة ما ذكر العدل والمتجه انه أولى من المالك الفاسق أعني اذا رضى باقامة الجماعة في ملكه اللهم الا أن يقال معنى أولوية الامام انه بعد رضا المالك باقامة الجماعة يسن له التقديم من غير توقف على اذن المالك له بخصوصه ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق (فصل)

في حضور الولاية تفاوت درجاتهم فالامام الاعظم أولى من غيره ثم الاهل فالاعلى وعبرة المهر كالمشرح والوالي في محل ولايته أولى من غيره وان اختلف ذلك الغير بصفات مرجحه وهو أولى من مالك المنفعة أيضاً فعلى المصنف عن بعضها الى ما قاله نظر المالك (فصل)

(فإن تقدم) عليه (بطلت)

صلاته (في الجنب) كما

تبطل بنفسه عليه في الفصل

والقديم لا تبطل كما لا تبطل

بوقوفه على يسارة وعجالة

الحر لم تنقصد والشرح

لا تنقصد لو تقدم عند الحرم

وتبطل لو تقدم في خلها

وفي شرح المذهب لو شك

في تقدمه عليه فالصحيح

المتموص في الام نصح

صلاته لان الاصل عدم

التقدم وقيل ان جاء من

خلف الامام صحت لان

الاصل عدم تقدمه أو من

قباه لم نصح لان الاصل

بقاء تقدمه قال في الكفاية

وكذلك في (ولا نصر

مساواته) (لا امام) وينتدب

تخلقه عنه (قبلا) فتكره

مساواته كما قاله في شرح

المذهب (والاعتبار)

في التقدم والمساواة في

القيام (بالعقب) وهو مؤخر

التقدم فلو تساوى فيه

وتقدمت أصابع المأموم

يضر ولو تقدم عقبه

وتأخرت أصابعه ضرر في

العمود باللبسة وفي

الاضطجاع بالجنب ذكره

البخوي في فتاويه

(ويستديرون في المسجد

الحرام حول الكعبة)

ويستحب أن يقف الامام

خلف المقام (ولا يضر

الاقتداء والتبعية وموافقة نظم الصلاة وعدم المخالفة في السنن وأشار المصنف الى الذين بقوله فان اختلف
فصلهما الخ أي نظم صلاتهما الا لقنوت والتهديد ولذا كورهن الثلاثة الاول (قوله لا يتقدم) أي يبيننا
في غير صلاة شدة الخوف على امامه فيما توجه اليه ولو جهة مقصد في المسافر والمراد بالتقدم كونه متقدما على
الامام سواء كان بفعل نفسه أو بفعل الامام كان تأخر عن المأموم أولا بفعلهما كدوران سرير أو سفينة
ونقل عن افتناء شيخنا الرمي في الثانية قطع التعمد دون البطلان فراجع والمراد بالموقف مكان الصلاة ولو
بغير وقوف وذكر الوقوف للاغلب والاكثر فان تقدم بغيرنية مفارقة حرم عليه في الفرض وبطلت صلاته
مطلقا ان كان عامدا طالما طافا أو جاحلا أو ناسيا وطال الفصل عرفا والافلا (قوله في الفعل) أي المبطل كما
سيأتي (قوله كما لا تبطل الخ) أي قياسا على ذلك بجامع مخالفة المطلوب فيهما (قوله وبعبارة الحر لم تنقصد)
فهى ظاهرة في الابتداء وحصول المصنف الى الانتهاء لم الابتداء منه بالاولى ولعمومته تقليدا أو حقيقة فهى
مسارعة لعبارة الشرح (قوله لو شك) ولو حال النية لان الاصل عدم المقدام لم يتحقق (قوله نصح صلاته)
هو المعتمد (قوله قبلا) أي عرفا (قوله فتكره مساواته) ولو في امامة النسوة نعم تنسب المساواة في امامة
على امرأة بصراء في ضوء (قوله بالعقب) أي لمن اعتمد عليه وفي السجود بالركبتين لمن اعتمد عليهما وفي
الجلوس بالاية كذلك وفي المستاق بالراس ومقدم البدن وفي المضطجاع بالجنبين وفي المعلق بالحبل المعلق به
والضابط في ذلك كل ما لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء اتحد في
القيام أو غيره أو اختلفا وقد أصلها بعضهم الى ست وثلاثين صورة فلو قدم المأموم رجلا وأخرى فان
اعتمد على المتقدمة وحدها بطلت صلاته والافلا (قوله وفي القعود بالاية) أي جميعها أو بما اعتمد عليه
منها كاعلم (قوله وفي الاضطجاع بالجنب) أي جميعه أو بما اعتمد عليه منه فلا يضر التقدم في جزء من
ذلك كاعلم (قوله ويستديرون) نداءهم أفضل من غيرهما وان اتسع المسجد وقفا أو أخواته (قوله
خلف المقام) بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان وجهه كان من جهتها والقرب منه أفضل وان
فوتر كفى الطواف على غيره لقصر زمن الصلاة (قوله ولا يضر) أي في صحة الاقتداء وان كرهت
المساواة والافرية المقوتتان لفضيلة الجماعة وبذلك علم أن المصنف الاول هو المتصل بما رواه الامام كقوله
شيخنا كابن حجر وغيره وقول شيخنا الرمي انه من ليس بينه وبين الكعبة حائل وان كان أقرب من الامام
فيه نظر لما قلناه من كونه بعدد فمالو لم يكن مثلا الارجلان متقدما في جهة واحدة فتأمل (قوله في جهته)
أي الامام ومنها بعض كل من الركبتين عن يمينه وشماله فلا يستقبل المأموم أحدهما لم نصح ان اعتمد على
الرجل التي من جهة الامام وكذا ان اعتمد عليهما لوجود التقدم هنا حقيقة وبذلك تارقى ما مر ولو استقبل
الامام ركنا لم يجز التقدم عليه في إحدى الجهتين عن يمينه وشماله ولا في أركانها على ما مر (قوله والجمهور
قطعوا الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث اختلاف وتقدم موافقة للروضة مع عدوله عن عبارة أصله
ويجوز ذلك في المسئلة بمسما كما أشار اليه الشارح

لا يتقدم الخ (قوله كما لا تبطل الخ) أي بجامع انها مخالفة في الموقف (قول المتن ولا نصر مساواته) قال ابن
الرفعة بالاتفاق (قول المتن وينتدب تخلقه الخ) قال الاسنوي خوفا من التقدم ومراعاة للمرتبة بل تكره
المساواة له (قوله وهو مؤخر التقدم) ايضاح هنا ما نقل القاضي عياض عن الأصمعي انه القدر الذي
أصاب الارض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت العقب ما فضل من مؤخر التقدم عن السابق اه أقول وهذا
الاخير فيه نظر فان كثيرا من الناس في ساقه فهو يروى لا يفضل شيء من مؤخر قدمه عن ساقه واقفا علم (قول
المتن ويستديرون) كأنه قال عمل ما سلف اذا بسوا عن الكعبة والا فحكمهم هذا

كونه أي المأموم (أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام) منه اليها في جهته (في الاصح) فترى ما على الجديد لا تنقصد تقدمه عليه
والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه ودفعه بانه لا يظهر به مخالفة منكورة بخلاف الاقرب في جهة الامام فضعف ما رواه الجمهور وقطعه المالط

وعبر فيه في الروضة بالذهب وقول المهر في الاظهر أى من الخلاف (وكذا لو وقفا) أى الامام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلف جهتها) كأن كان وجه المأموم الى وجه الامام أو ظهره الى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب الى الجدار الذى توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه في الاصح لما تقدم وزاد في أصل الروضة حكاية طريق القطع به وتصحيحهما مذكوره الرافعى في الاولى ولو وقف الامام في الكعبة والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى أى جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التى لتقدمه حينئذ عليه (ويقف الذكرك عن يمينه) أى الامام بالغا كان المأموم أو وصيا توجه اليها الامام على الجديد (٢٣٨)

(فان حضر آخر) في القيام (أحرم عن يساره ثم تقدم الامام أو يتأخران) حيث أمكن التقدم والتأخر لسعة المكان من الجانبين (وهو) أى تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال بت عند خاتمي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسي فأقامني عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أدارني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعا حتى أقامنا خلفه ترجم البيهقي عليه باب الرجل يأتم بالرجل وعلى الاول باب الصبي يأتم برجل ولو جاء الثاني في التشهد أو السجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وان لم يكن الا

(قوله ولو وقفا بالعكس) هذه تمام الاحوال الاربعة والضابط فيها أن يقال يشترط أن لا يكون ظهر المأموم الى وجه الامام حقيقة أو تقديرًا (تنبيه) لو وقف صف طويل في أخريات المسجد أو خارجه صحت صلاة من حاذى بدنه كله جرم الكعبة فيجب انحراف غيره الى عيناها والقول بان الحرم الصغير كلما بعد كثرت محاذاته فاسد كما لا يخفى على عاقل فضلا عن فاضل لان الذى يكثر بمعنى يتسع انما هو قاعدة الزاوية الحادثة من الخططين المتتبعين على مركزه الخارجين الى غير نهاية وتقدم أنه متى كان بين الامام والمأموم أكثر من سمت الكعبة بطلت صلاتهما على ما سرفتم (قوله عن يمينه) وان فاته نحو سماع قراءة على المعتمد (قوله ثم تقدم الامام الخ) ظاهره استمرار الفضيلة لما بعد تقدم الامام وان دام على موقفهما من غير ضم أحدهما الى الآخر وكذا لو تأخرا ولا بعده لطلبه هنا منهما ابتداء فلا يخالف ما سياتى فراجع (قوله في القيام) ومنه الاعتدال (قوله فاخذ برأسي الخ) وهذا من مجزاته صلى الله عليه وسلم ومنه يؤخذ طلب الارشاد ولو بالفعل لمن خالف سطاوبا (قوله أو السجود) ومثله الركوع على المعتمد عند شيخنا وفى شرح شيخنا الحاقه بالقيام تبع الشيخ الاسلام ويظهر أنه الأقرب لسهولة (قوله حتى يقوموا) أى ان قاموا فلا تقدم لمن يصلى جالسا (قوله رجلا) والاولى كون الحر أو البائع منهما لجهة اليمين (قوله امرأة) ولو محرما له أو حليته وكذا ما رأيت (قوله أم سليم) بضم السين وفتح اللام هى أم أنس واسمها مليكة (قوله ويقيم) واسمها ضميرة وقيل سليم ابن أم سليم المذكورة (قوله لا احتمال أنه امرأة) هذه علة عدم مساواته للرجل وما بعده علة عدم مساواته للمرأة ويؤخذ من ذلك أنه لو حضر خنثى منفردا مع الامام أنه يقف فيما بين يمينه وخلفه لتعارض الاحتمالين (قوله ثم الصبيان) ان لم يكن في صف الرجال ما يسهمهم والا كل بهم واستوجه بعضهم تقديم الاحرار على الارقاء ولا بعده وأفضل صفوف الرجال أولها ان لم يكره ثم ما يليه وهكذا وكذا النساء الخالص وأفضل صفوفهن مع الرجال الخالص أو الخنثى آخرها ثم ما قبله وهكذا اه ومثلهن الخنثى واذا اجتمع الخنثى مع الرجال والنساء فالقياس تفضيل أوسط صفوفهم ثم ما يليه مما قبله وما بعده وهكذا ومتى أمكن جعل الخنثى صفا واحدا فلا ينبغي تعددهم وأفضل كل صف يمينه وان فات نحو سماع قراءة كاسر (تنبيه) يؤخر جنس النساء ولو بعد احرامهن لغيرهن وتؤخر الخنثى لجنس الذكور ولا تؤخر الصبيان للرجال وتؤخر المرأة للمستورين من جنسهم (قوله ثلاثا) ان كان المراد انه قال ماذكر ثلاثا بعد المرة الاولى فقيه دليل لحكم الخنثى والا فلا وتقدمهم على النساء للاحتياط (قوله أولوا الاحلام والنهى) أما الاحلام فهى جمع حلم بضم الحاء المهملة وسكون اللام بعدها يعنى الاحتمال أى (قوله والمرأة خلف الرجل) لو كانت محرما للرجل فالظاهر انها ما يصفان خلفه (قوله ويقيم خلفه) أى فثبت ذلك في الصبي والرجل في الرجلين من باب الاولى

(قول) التقدم والتأخر لضيق المكان من أحد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر) مع الامام في الابتداء (رجلان أو رجل وصي صفا) أى قاما صفا (خلفه وكذا امرأة أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه وان حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر معه امرأ أو رجلان أو رجل وصي قام الرجلان أو الرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفه روى الشيخان عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أم سليم خلفه وأم سليم خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة وخنثى وقف الرجل عن يمينه والخنثى خلفه لا احتمال أنه امرأة والمرأة خلف الخنثى لا احتمال أنه رجل (ويقف خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء) قال صلى الله عليه وسلم ليلى منكم أولوا الاحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليلي

بشدة النون بعد الياء وبخفها وتخفيف النون روايتان والنهي جمع نهيية يضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الأشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس في الصلاة الرجال ثم الصبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كالتنبيه ثم الغنائم ثم النساء (وتقف امامتهن وسطهن) يسكون السين روى البيهقي باسنادين صحيحين (٢٣٩) ان عائشة وأم سلمة رضی الله

عنهما أمتا نساء فقامتا وسطهن ولوأمن خنثى تقدم عليهن ذكره في الروضة وكل ما ذكر مستحب ومخالفته لا تبطل الصلاة (ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصفان وجدا سعة) فيه (والأفليحرج شخصا) منه (بعد الاحرام) ويساعده (المجرور) بموافقة فيقف معه صفا روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلى هل ادخلتني الصف أو جرت رجلا من الصف فيصلي معك أحد صلاتك وضعفه والاصح بالاعادة للاستحباب لما روى البخاري عن أبي بكر أنه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل ان يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرجا ولا تعد وفي رواية لابي داود بسند البخاري فركع دون الصف ثم مشى الى الصف ولم يأمره بالاعادة مع أنه أتى ببعض الصلاة منفردا خلف الصف وفي الروضة

وقته وهو البلوغ وقيل جمع حلم بكسر الحاء بمعنى الثاني ويلزمه العقل وأما النهي يضم النون وفتح الجاء فهي جمع نهيية كغرفة وهو العقل وقيل هما بمعنى البلوغ (قوله بشدة النون) وهي امانون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها والفعل فيها مبنى على فتح آخره وهو الياء وعمله جزم بلام الامر ومع التخفيف فالنون للوقاية والفعل مجزوم بحذف الياء (قوله امامتهن) وكذا امام عرارة بصراء في ضوء كاسر (قوله يسكون السين) على الافصح وكذا كل ما صلح فيه معنى بين والا فالافصح الفتح كوسط الدار (قوله فقامتا وسطهن) وكان ذلك بعلم النبي صلى الله عليه وسلم أو أمره فتأمله (قوله وكل ما ذكر) بقوله ويقف الله كرا الى هنا (قوله ومخالفته لا تبطل الصلاة) لكنهما مكرهة نفوت بها فضيلة الجماعة على الامام ومن معه ولو مع الجهل بها ولو احراما معان يمينه ولم يتقدم امامهما ولم يتأخر خلفه (قوله فردا) بأن يكون في كل من جانبه فرجة تسع واقفا كما ذكر وان كان بين الصفوف والقائمتين في قطع الصفوف فضيلة الصف لافضيلة الجماعة عند شيخنا الرمي وأتباعه (قوله سعة) بفتح السين والمراد بها هنا ما يشمل الفرجة وأصلها ما دون الفرجة وأقل الفرجة ما يسع واقفا كاسر (قوله فليحرج) ندبا ولو قبل احرامه وسيأتي وقته الفاضل (قوله شخصا) أي حرا أو قريبا مع سلامة عاقبته ويدخل الرقيق في ضمانه وان جهل رقه (قوله منه) أي الصفان كان أكثر من اثنين والأوقف معهم ان أمكن والاخر فهما وصف مع الامام ولثلاثة فضيلة الصف الاول لعذرهم ولو صف شخص أو أكثر امام الصف الاول بلا عذر كرهه لم يقبل يحرم وليس لهم فضيلة الصف الاول ولا فضيلة الجماعة أيضا على الوجه الوجهية لمخالفتهم المطلوب من حيث الجماعة خلافا لمن ادعاهم ان قصر الصف الاول كعبده عن الامام بأكثر من ثلاثة أذرع قائمتهم حينئذ هو الصف الاول كما هو ظاهر (قوله بعد الاحرام) فيكره قبله ان لم يكن المجرور مكرها والاحرام المجرور (قوله ويساعده المجرور) ندبا وان جهل الحكم كأن أمره اليه قبل جره بل يندب التأخير ولو بلا جرح ويحصل له بالاعانة أجر كأجر صفه أو أكثر وقيل تبقى له فضيلة صفه (قوله للاستحباب) ولو منفردا كما قاله شيخنا وفيه نظر لما مر أنه لا تندب الاعادة منفردا الا لمن جرى خلاف في بطلان صلاته الآن يقال هذا لخصوص الامر بالاعادة فيه فراجع (قوله أن يخرج الصف) وان تعدد وخرج بالخرق التخطي فهو كالجمعة (قوله فرجة) فلا يخرج للسعة على المعتمد (قوله لتقصيرهم) خرج ما لو تركوها نحو حرا أو مطرا أو طرأت بعد احرامهم (قوله فوات فضيلة الجماعة) هو المعتمد والقائمتين جميع الدرجات فيما فات فيه لا في غيره (قوله علمه) أي قبل سبعة بمبطل كركنين فعليين وان لم يعلم وقال الطبري لا بطلان مع عدم العلم ويجري على نظم صلاة نفسه الى أن يوافق الامام (قوله يسمعه) أي الامام ولو فاسقا أو صديقا (قوله مبلغا) ولو غير مصل ان كان عدل رواية أو غيره ولو كافرا واعتقد صدقه أو صديقا مونا وبعض

(قول المتن وسطهن) قال الجوهري جلست وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل موضع صلح فيه بين فهو بالاسكان والافهه بالفتح وير بما يسكن وليس بالوجه اه (قوله روى البيهقي الخ) في الكفاية عن الشافعي رضي الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان بن سليم قال من السنة اذا أمت المرأة النساء أن تقف وسطهن قال الشافعي رضي الله عنه وذلك ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول المتن ويساعده المجرور) ينبغي أن تحصل لهذا المساعد

كأصلها له ان يخرج الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قدما له لتقصيرهم بتركها ويؤخذ من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سيأتي في المقارنة (ويشترط علمه) أي المأموم (باتقالات الامام) ليتمكن من متابعتها (بان براهه أو بعض صف أو يسمعه أو مبلغا) وفي الروضة كأصلها

وقد يعلم بهداه غير ما إذا كان أعمى أو أصم في ظلمة (وإذا جهه ما مسجد صح الاقتداء وإن بعدت المسافة وحالت ابنية) نافذة أغلق أبوابها أولا وقبل لا يصح في (٢٤٠) الاغلاق وإذا لم تكن نافذة لا بعد الجامع لها مسجدا واحدا (ولو كانا

بفضاء) أي مكان واسع (شرط أن لا يزبد ما بينهما على ثلثة ذراع) بنزاع الأدبى (تقريبا وقيل تحديدا) وهذا التفسير مأخوذ من عرف الناس فانهم يعدونهما في ذلك مجتمعين وعلى التقريب لا تضرب يذرع بسيرة كتلة ونحوها وتضرب على التحديد قاله في شرح المهذب (فإن تلاحق شخصان أو صفان) كذا في المحرر أيضا والمراد به متى للروضة كاسلها أنه لو وقف خلف الإمام صفان أو شخصان أحدهما وراء الآخر (اعتبرت المسافة) كذا كورة (بين الأخير والاول) من الشخصين أو الصفيين لا بين الأخير والإمام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الإمام والأخير فرسخا جاز (وسواء) في الحكم كذا كورة (الفضاء المملوك والوقف والمبعض) أي الذي بعضه ملك وبعضه وقف والموات كافى المحرر والمحوط والمسقف كذا شرح المهذب كاصل للروضة فهما من الشرح (ولا يضرب) بين الشخصين أو الصفيين (الشرع للطرز في النهر المخرج إلى

الصف كالمبلغ) (قوله أعمى وأصم) وفي نسخة أعمى أو أصم وهي أولى لتلازم استدراك الظلمة (فرع) زوال المبلغ في الانتهاء كالاتداء فتجب نية المفارقة إن لم يبرج وجوده قبل مبطل (قوله وإذا جمعها) أي بشرط أن يجمع الامام والمأموم مكان مسجد أو غيره فلا بد من التحايد بالقرب وغيره وقال عطاء بكفى العلم بالاتقالات وإن بعدت المسافة وحالت ابنية كثيرة قيل وهو مخالف للكتاب والسنة والمراد بالمسجد الخالص ومنه رتبته وهي ما حوط عليها عند البناء لا جهون هجرت وأنتهكت ويلزم الواقف تمييزها عن المسجد قاله شيخنا الرملى فإن علم حوتها بعده فهي كريمة وهي ما حوط عليها لاجل الفاء نحو قيامته وليس له حكمه والمساجد المتلاصقة المتنافذة كالمسجد الواحد وانفرد كل بلام ولا يضرب نحو نهر فيها إلا أن كان سابقا عليها (قوله نافذة) بحيث يمكن الاستمرار فيها مدة بلا نحو وثبة فاحشة (قوله أغلق أبوابها) ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح مالم تسمر فإن سمرت ولو في الانتهاء مركز والمرتقى دكة أو سطح ليس لها غيره كجدار حائل بينهما وفيه مشيخنا الرملى كابن حجر بما إذا كان بأمرهما ولا فلا يضرب قال بعض مشايخنا وجرى منه في التفسير وغيره عاصم (قوله لا يمدح) فلا تصح القدوة وإن وجدت برؤية من نحو شبك ولوى المسجد خلافا لاسنوى (قوله بنزاع الأدبى) وهو شران تقريباً يوزن على النزاع المصرى بنحو ثمة (قوله من عرف الناس) لأن ملاضباط لهفة ولا شرعاً فرجه المرفوع حكمته وصول صوت الامام للمأموم في ذلك غالباً (قوله ونحوها) مما هو دونها كاصرح به الاسنوى وغيره فنضرب الزيادة على الثلاثة مطلقاً (قوله والمراد به الخ) فالتلاحق ليس معتبراً (قوله وراء الآخر) قيد به لانه القى في الروضة وسيأتى العيين واليسار وعبارة المصنف شاملة لهما كما قاله الاسنوى فلو أبقاها التلويح على عمومها لكان أولى (قوله حتى لو كثرت الخ) لكن لا يصح احرام واحد من صف بينه وبين من قبلها كثر من المسافة إلا بعد احرام واحد من الصف الذي قبله ولو زال بعض الصفوف بعد الاحرام بغير اذن من خلفه وبغير أمره لم يضرب ولا يتوقف أفعال صف على أفعال من قبله لانها ليست برباط لبعضها (قوله في الحكم كذا كورة) الذي هو اعتبار المسافة كذا كورة (قوله وبعضه وقف) أي بعضه الشائع موقوف مسجداً أو غيره أو بعضه المعين موقوف غير مسجد (قوله والموات) عطف على المملوك أي الذي كله موات وكذا بعضه المعين إذا تصور الشيوع في الموات مع غيره (قوله المطروق) أي الذي يكثر طريقه بالفعل ولو في وقت الصلاة (قوله عن

فضيلة القى كان فيه ولا يضرب تأخره عنه (قوله وقد يعلم بهداه غير الخ) منه تعلم ان المؤلف رحمه الله لوعبر بالكاف بدل الباء كان أولى ونبه الاسنوى رحمه الله على أنه لا يشترط العلم بالاتقال في حال الاتقال بل دليل الاكتفاء برؤية بعض الصف قال وحينئذ فالتوجه حصول العلم قبل تأخره عن شيء يكون به متخلفاً بغير عذر ونبه أيضاً على أن قضية اطلاقهم ان المبلغ لا فرق فيه بين المولى وغيره وأنه ينبغي ان يقبل خبر الصبي في ذلك كدلالة الاعمى على القبلة فقد قال في شرح المهذب يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة قال الاسنوى ومستلثنا فردمته اه (قوله نافذة) منه قد يؤخذ ان الواقف في نفس جدار المسجد إذا حال بينه وبين المسجد شبك لا تصح صلاته لكن خالف في ذلك البلقيني وأفتى هو وكذا الاسنوى بالصحة في الصورة كذا كورة قال بعضهم هو متجه لان مدار ما علل به الشيخان عدم الصحة عند عدم النفوذ على أنه لا بعد البناء حينئذ مسجد أو ذلك متخلف في الصورة كذا كورة اه أقول وهو سند قوى والله أعلم (قول المالك تقريباً) قال الامام كيف يطعم الفقيه هنا في التحديد ونحن في اثبات التقريب على علالة تهى وعلة الفقيه من عدم ورود ضابط (قول المالك ولا يضرب الشارع الخ) أي قياساً على غير ذلك من الفضاء وكلوا كافى

سفيتين

سباحة) بكسر السين أي حوم (على الصحيح) ومقابله يقول الشارع قد تكثرت فيه الزحمة

فيحسر الاطلاع على أحوال الامام والماء حائل كالجدار وأجيب بمنع العسر والحيولة كذا كورة ولا يضرب جزماً الشارع غير المطروق

والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه إلى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقه والمنشئ فيه أو على جسر محدود على حافته موز كرفي شرح
المذهب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصفيين عن بين الامام أو يساره أيضا (فان كانا في بناء من كسحن وصفة أو بيت) من
مكان واحد (فطريقان أحدهما ان كان بناء المأموم بيننا أو شمالا) لبناء (٢٤١) الامام (وجب اتصال مضمين
أحد البنائين بالآخر)

كان يقف واحد بطرف
الصفة وآخر بالصحن متصلا
به وذلك ليحصل الربط
بين الامام والمأموم في الموقف
الذي أوجب اختلاف البنائين
افتراقهما فيه (ولا تضمر)
في الاتصال المذكور (فرجة
لا تسع واقفا في الاصح)
نظر العرف في ذلك والثاني
ينظر إلى الحقيقة (وان
كان) بناء المأموم (خلف
بناء الامام فالصحيح) من
وجهين أحدهما منع
القدوة لا تتفاء الربط بما
تقدم (صحة القدوة بشرط
ان لا يكون بين الصفيين)
أو الشخصين بالبناءين
وقف أحدهما بالآخر بناء
الامام والثاني باول بناء
المأموم كما في الروضة
وأصلها (أكثر من ثلاثة
أذرع) تقريبا القدر
المشروع بين الصفيين
لامكان السجود بعدان
بمتصلين وهذا الاتصال
هو الرابط بين الامام
والمأموم في الموقف هنا
(والطريق الثاني لا يشترط
الاتصال القريب كالفضاء) بل
لا يربط بين الامام والمأموم

بين الخ) ويدخل فيه أو يقاس عليه أعلاه وأسفله (قوله من مكان واحد) بأن لا يكون بينهما ما يقتضي
تعدده ببعده المسافة أو نحو جدار لا منفذ فيه (قوله فطريقان) هما طريق الخراسانيين ويقال لطريق
المرأزة وهي الاولى في كلامه وطريق العراقيين وهي الثانية المعتمدة (قوله ليحصل الربط الخ) قضيته
توقف جعل المكانين واحدا على المأمومية بمعنى أنه يشترط تقدم احرام هذا الواحد الواقف على احرام غيره
لا تقدمه في الموقف على غيره ولا توقف افعال غيره عليه ونقل عن بعضهم ما يخالف ذلك وليس بمتمجه (قوله
فرجة لا تسع واقفا) ومثلها عتبة كذلك فان كانت عريضة فلا بد من وقوف واحد عليها (قوله وقف
أحدهما الخ) وفي تقدم احرام هذا الواقف على احرام غيره وتقدم افعاله وغير ذلك ماسر (قوله تقريبا) أي
فلا تضمر زيادة قدر لا يسع واقفا كالذي تقدم (قوله القدر المشروع) مجرور صفة لثلاثة أذرع وجعله
بعدان إلى آخره خبر مبتدأ محذوف ويجوز رفعه مبتدأ ويعدان خبره على معنى أنه علة (قوله ما فيه) هو
من تقدير ما توقف صحة الكلام عليه اذ لا يصح كون الباب النافذا لا (قوله بخدائه) أي في مقابلته ولو
من يمينه أو يساره بحيث لا يخرج بدنه أو بعضه عن محاذاته وان بعد بحيث ان لا يربط بين ذلك الواقف
وبين آخر المسجد ولا يبينه وبين الصف وراءه ولا بين كل صفين وراء الحائل على ثلثمائة ذراع (قوله فوجهان)
اعلم أنه لم يقع في كلام المصنف اطلاق الوجهين من غير ترجيح الا في هذا الموضع وفي باب النفقات وفي
موضع ثالث في باب دعاوى بناء على مرجوح وقيل رابع في صفة الصلاة قيل وخامس في كتاب الوكالة
وأوجب من هذين بأن الترجيح فيهما معلوم من تعريفهما (قوله أي لم تصح القدوة) أي ولا الصلاة كما
صرح به ابن حجر وتأويل الشارح لدفع توهم سبق الانعقاد بذكر البطلان وقول المنهج أو لم يقف صوابه
ولم يقف بالواو كذا قيل فراجع وتأمله

سفينتين مكشوفتين من مكان واحد وقضيته انه لو كان البيت والصحن مثلثا من مكانين لم تصح الصلاة لعدم
الاجتماع وهو انما يتجه بالنسبة إلى الطريقة الثانية لكن الاسنوي رحمه الله ادعى ان الذي دل عليه كلام
الرافعي ان المكانين كما كان قال أعني الاسنوي رحمه الله لكن مع مراعاة باقي الشروط من محاذاة الاسفل
للأعلى بجزء منهما اه وقوله لكن مع مراعاة الخ أراد به أن أصحاب الطريقين يشترطون مع الذي اعتبره
فيهما المحاذاة أيضا وقد تبعه على ذلك صاحب الارشاد لكن الشارح كما سيأتي خصه بالاولى ثم انما اقتضاه
صنيع الاسنوي رحمه الله من صحة الصلاة في البناءين من مكانين حتى عند أصحاب الطريقة الثانية هو الحق
فقد رأيت في التحقيقات التصريح بذلك والله أعلم وقوله أيضا من مكان واحد متعلق بالثلاثة قبله وذلك كافي
المدارس المشتملة على هذه الامور الثلاثة فاذا وقف الامام في أحدها والمأموم في آخره فكمه مذكوره
الشيخ رحمه الله (قول المتن أحدهما) عبارة المحرر وأولاهما لم يصرح في غيره بترجيح والاولى معروفة
بالخراسانيين والعراقيين (قول المتن كالفضاء) أي قياسا على الفضاء ففي كلامه إشارة للدليل (قول
المتن ان لم يكن حائل) قال الاسنوي أي ما ذكرناه من الطريقين محله ان لم يكن الخ والتعبير فيه فلاقة
ويقتضي أن الباب النافذ يسمى حائلا اه وأما الشارح فانه فرض الكلام في الطريقة الثانية ثم ألحق

(٣١ - (قلوب في وعيمه) - اول)

على ثلثمائة ذراع (ان لم يكن حائل أو حال) ما فيه
(بل نافذ) يقف بخدائه صفاً أو رجل كأي الروضة وأصلها (فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك (فوجهان) أحدهما في أصل الروضة
عدم صحة القدوة أذ كان تصحيحه الآتي في المسجد مع الموات (أو) حال (جدار بطلت) أي لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) والوجهان
في المسئلة قبلها على كل من الطريقين أيضا

ويلحق بالجدار الباب
المعلق والشباك الباب
المردود أخذنا مما سبأني
ويؤخذ من فرض الجدار
على الطريقة الاولى فرض
الباب والشباك بحملهما
عليها قلت الطريق الثاني
أصح وأهمل وإذا صح
اقتداء في بناء آخر على
الطريق الاول أو الثاني
(صح اقتداء من خلفه وان
حال جدار بينه وبين
الامام) ويكون ذلك
كالامام لمن خلفه لا يجوز
تقدمهم عليه قال القاضي
حسين ولا تقدم تكبيرهم
أي للاحوام على تكبيره
وجزم به في التحقيق (ولو
وقضى علوا وامامه في سفلى
أو عكسه) كصحن الدار
وصفة من نفعة أو سطحها
(شرط محاذاة بعض بدنه)
أي المأموم (بعض بدنه)
أي الامام كان محاذي رأس
السافل قدم العالي فيحصل
الاتصال بينهما بذلك
والاعتبار في السافل معتدل
القامة حتى لو كان قصيرا
أو قاعدا لم يحاذ ولو قام معتدل
القامة لحاذى كفي ذلك ثم
هذا الشرط المبني على
الطريقة الاولى ليس كافيا
وحده بل يضم الى ما تقدم
حتى لو وقف المأموم على
صفة مرتفعة والامام في
الصحن فلا بد على الطريقة
للمذكورة من وقوف رجل
على طرف الصفة ووقوف

(قوله ويلحق بالجدار) أي على الطريقين أيضا الباب المردود ففيه الوجهان وأشار بقوله ويؤخذ الخ
الى ان الباب المردود والشباك قد ذكرهما المصنف في الحائل بين المسجد وغيره فيأتي مثله هنا في الحائل
في غير المسجد على الطريقين أيضا ولا بد من عدم الحائل أو وقوف واحد بجدار الباب النافذ على الطريقة
الاولى أيضا (قوله من خلفه) وكذا من بأحد جانبيه وتعتبر المسافة التي هي ثلاثمائة ذراع بينهم وبينه لا بينهم
وبين الامام ولو أغلق الباب ورد أو سمر بينهم فان كان نبي من ذلك بفعل أحدهما أو بامر أو بذهنه
بطلت صلاته ولا فلا تبطل ما لم يطل الزمن من غير عود فتحة أو نية المفارقة (قوله وان حال الخ) أي بان كان
بحيث لا يصل الى الامام الا باستدبار القبلة (قوله كالامام) فيشترط كونه عن يصح اقتداء من خلفه به بخلاف
أنه لا كورا أو أي لقاري ولو تعدد الرابطة فلا بد من تعيين واحد للتابعة وظاهره تعيين كونه واحد للجميع
وفيه بحث ويظهر أنه يصح أن يكون لكل طائفة رابطة بحسب مرادهم ولو نوى ترك متابعتها بطلت
صلاته لقصد المبطل لا لقطع نية كانت عليه ولو أراد نقل المتابعة من رابطة رابطة أخرى بالعدد امتنع
لما ذكره فان نقل بطلت الا ان فسدت صلاة الاولى كذا قاله العبادي وفيه تأمل فراجع على وجوب تقدم
احوام الرابطة لا يجوز بطله من تأخر احواصه عنه نعم ان بطل الرابطة بفساد صلاته انجبه جواز الرابطة بالمتأخر
للضرورة هنا تأمل وحرر (قوله لا يجوز تقدمهم عليه) أي لا في المكان ولا في الافعال وان كان بطيء
الحركة أو تخلف لعذر وان فاتهم الركعة تبعاله وله سبقهم ولو سبقه أحد منهم بركنين فعليين بطلت صلاته
ولو تخلف هو عن الامام بركنين فعليين عمدا بلا عذر وجب عليهم نية مفارقتة ويتابعون الامام ان علموا
باتقالاته ولو بالسجدة كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي كالوزالت الرابطة في الانشاء فراجع (قوله
ولا تقدم تكبيرهم) أي للاحوام وكذا اسلامهم (قوله في علو) أي بنحو انية لا بنحو ارتفاع المكان
كجبل أو حذاء في أسفله والآخرة على منه عليه فلا يعتبر بينهما الا قدر المسافة فقط كما في شرح الروض
(قوله أو عكسه) بالجر عطف على علو وضيمه يعود على الوقوف المفهوم من وقف (قوله حتى لو كان الخ)
وأما عكس هذه بأن وجدت المحاذاة بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذ فلا يضر لوجود المحاذاة حقيقة وقيل
يضر (قوله المبني على الطريقة الاولى الخ) أي وأما الطريقة الثانية الراجعة للعبارة فيها بالمسافة المتقدمة
وذكر العلامة ابن قاسم ان الارتفاع يعتبر من المسافة ممتدا وهو قياس ما قاله الشيخ حمزة في قرية على قلة
جبل يسمعون نداء الجمعة وقد خالفه شيخنا الزياي وغيره كشيخنا الرمي في ذلك واعتبروا زواله وفرض
القرية على محاذة محلها من الارض وقياس ذلك عدم اعتبار قدر مسافة الارتفاع هنا فراجع ذلك وحرره

الاولى به في الباب المغلق والمردود والشباك كانه عليه آخر (قوله فرض الباب) أي المغلق والمردود بل
وكذا المفتوح فيما يظهروه به يظهر لك أن صنيع الشارح رحمه الله أحسن من صنيع الاسنوي السالف في
الحاشية التي قبل هذه (قول المتن أو عكسه) قال الاسنوي ضميره يرجع الى الوقوف (قوله أي المأموم)
كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار انه المحدث عنه وخالف الاسنوي فقال أي بعض بدن أحد هما بعض بدن
الآخر (قوله والاعتبار في السافل الخ) لو كان محاذيا بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذ فالظاهر الصحة خلافا
لما في شرح الروض (قوله المبني على الطريقة الاولى) خالف الاسنوي في ذلك حيث قال وصورة المسئلة
أن لا يكون في مسجد فان كانا صحيحا مطلقا اه فاقضى صنيعة ان الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعه
صاحب الارشاد وضم الى مسئلة المسجد ما لو كان المرتفع آ كما انظر الى انهما في قرار واحد وان اختلفا
علوا وسفلا ولكن العراقي فهم كما فهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة في جريان ذلك على
الطريقين (قوله على الطريقة المذكورة) لعل هذا المحل مأخذا للشارح البناء على الاولى (قول المتن

أخرى للصحن متصلاً به قاله الرافعي وأسقطه في الروضة (ولو وقف في موات وإمامه في مسجد) اتصل به الموات (فإن لم يحمل شيئاً) بين الامام والمأموم (فالشرط التقارب) أي أن لا يزيد على ثلثائة ذراع كافي الفضاء (٢٤٣) (معتبراً من آخر المسجد) لأنه محل

الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وقيل من آخر صف) فيه فإن لم يكن فيه إلا الامام فمن موقفه (وإن حال جدار) لا باب فيه (أو) فيه (باب مطلق منع) الاقتداء (وكذا الباب المردود والشباك في الاصح) نظراً إلى منع المشاهدة في الاول ومنع الاستطراق في الثاني والمقابل ينظر إلى المشاهدة في الثاني لكن جانب المنع أولى بالتغليب أما الباب المفتوح فيعجز اقتداء الواقف بهذاته والصف المتصل به وإن خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداءه للعائل وقيل يجوز إذا كان الجدار للمسجد لأنه من أجزائه والشارع المتصل بالمسجد كاللوات وقيل يشترط اتصال الصف من المسجد بالطريق والفضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كذا كره في شرح المهذب والتحقيق وهو جامع لما في الروضة كأصلها إن البغوي قال بإشراط اتصال صف من المسجد بالفضاء وأنه ينبغي أن يكون كاللوات (قلت يكره ارتفاع

(قوله وأسقطه في الروضة) أما العلم به عامر وأما عدم اعتباره استغناء عنه بمحاذاة البدن المذكورة (قوله في موات وإمامه في مسجد) وكذا عكسه كافي نسخة وبذلك تتم الاحوال الاربعة والمراد بالموات هنا ما ليس بمسجد خلاصاً وفي نسبة الاتصال للوات اعتباراً تأخير عن المسجد فهو أولى من عكسه ويجري ما ذكره في الموقوف في مسجد بين موات أو شارع أو نهري ليست أرضه مسجداً كما مر (قوله فإن لم يحمل شيئاً) أي عما يمنع المرور أو الرؤية (قوله وإن حال جدار) وأقله كحال شيخنا أن يحوج الموثبة فاحشة ومثل الجدار وهذه بينهما كأن كانا على سطحين بينهما شارع مثلاً فلا يصح إلا أن كان لكل منهما درج مثلاً من المنخفض بحيث يمكن استطراق كل منهما إلى الآخر من غير استدبار للقبلة وهذا المراد بقوله ازورار وانعطاف وهو من عطف التفسير أو المراد في أو الاخص ولا يصح نحو تيامن أو تيامر (قوله والشارع المتصل) ومثله البناء كما مر (قوله والفضاء المملوك) وكذا المبعوض وظاهر كلام المصنف والشارع أن الطريقين في البناء لا يجريان في المسجد والفضاء وظاهر كلام شرح الروض جريانها فيهما (قوله ينبغي أن يكون) هو المعتمد وكلام البغوي مرجوح (فرع) لو كان في سفيتين صف اقتداء أحدهما بالآخر وإن لم يكونا مكشوفتين ولم تربط أحدهما بالآخر بشرط المسافة وعدم الحائل والماء بينهما كالنهرين المكانين (قوله يكره ارتفاع المأموم على امامه وعكسه) ولو على جبل أو حائط في المسجد وغيره وتفاوت به فضيلة الجماعة خلافاً لابن حجر في مسجد بني كذا والمعاد ارتفاع يظهر في الحص عرقاً وإن لم يكن قدر قامة وضـمير عكسه عائداً لارتفاع المأموم فهو انخفاضه عن الامام والمعنى أنه يكره لكل مأموم أن يكون موقفه مرتفعاً عن موقف الامام أو منخفضاً عنه وهذا بظاهره يشمل ما لو ارتفع الامام وحده أو انخفض وحده ونسبة الكراهة للمأموم لأنه تابع والوجه في هذين نسبة الكراهة للامام حيث لا عنصر على أن ظاهر كلام المصنف أن العكس راجع لارتفاع الامام فنسب الكراهة إليه بدليل الاستثناء بعده بقوله كتعليم الآن يؤول بأنه مستثنى من ارتفاع الامام المفهوم من انخفاض المأموم وما بعده مستثنى من ارتفاع المأموم فتأمل (قوله ولا يقوم) أي يندب والمراد يتوجه ولو قاعد ودخل فيه الامام نعم يندب للقيم أن يقيم قائماً وكذا بطيء الحركة أن يقيم في وقت يدرك فضيلة التحريم (قوله مريد الصلاة) هو أولى من التعبير بالمأموم كاعلم (قوله المؤذن) المراد المقيم وإن لم يؤذن والتعبير به للغالب

وقيل من آخر صف) أي نظراً إلى أن الاتصال مراعى بينه وبين الامام لا بينه وبين المسجد (تنبيه) لو كان المأموم في المسجد والامام خارجه فلا اعتبار من آخر المسجد أيضاً لأن موقف المأموم به عليه الامام رحمه الله (قول المتن منع) أي وإن علم المأموم الانتقالات (قوله وقيل يشترط اتصال الخ) يعني وقيل يأتي هنا طريق المرازمة وقس عليه ما سياتي عن البغوي (فرع) الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيهما الطريقان (قوله وهو جامع لما في الروضة الخ) وذلك لأن قوله في الفضاء المملوك أنه كالشارع مقتضاه أن الصحيح الحاقه بالموات وقيل يشترط الاتصال فالخاقه بالموات هو ما يحته في الروضة واشتراط الاتصال المحكي بقيل هي مقالة البغوي (قوله وهو جامع أيضاً) الضمير فيه راجع لقوله كذا كره وقوله بالفضاء راجع لقوله والفضاء المملوك (قوله وأنه) الضمير راجع لقوله أن البغوي (قول المتن ولا يقوم) قال الاسنوي ينبغي أن يريده التوجه والاقبال ليشمل من يصلي من غير قيام (قول المتن حتى يفرغ المؤذن) ينبغي أن يحمل على معناه الاغوى ليشمل ما لو أقام غير من أذن (قوله إذا أقيمت الصلاة) وفي رواية ابن حبان إذا أخذ المؤذن في

المأموم على امامه وعكسه الحاجة) كتعليم الامام المأمومين صفة الصلاة وكتبليغ المأموم تكبير الامام (فيستحب) لارتفاعه ذلك (ولا يقوم) مريد الصلاة (حتى يفرغ المؤذن من الإقامة) لأن وقت الدخول في الصلاة

كان فيه آتية ان لم يحش
فوت الجماعة) بتمامه
(واقعه أعلم) فان خشية
قطع النقل ودخل في
الجماعة لانها أولى منه
بهرضيتها أو تأكدها
وقد تقدم أنها تدرك مالم
يسلم الامام ففوتها بسلامه
كما شرح به هنا في شرح
المذهب

(فصل شرط القدوة)
في الابتداء (ان ينوي
المأموم مع التكبير
الاقتداء أو الجماعة) والأفلا
تكون صلاته صلاة
جائزوية الجماعة سالحة
للإمام وعبر بها فيه أبو
اسحق ذكره في الكفاية
وتعيين بالقرينة الحالية
للاقتداء وللإمامة وقد
قل القاضي حسين عن أبي
اسحق ان الامام ينوي
الجماعة وصح انه لا ينويها
قصرها على الاقتداء
وذكر ذلك في باب صفة
الصلاة وسياق جواز قدوة
المفرد في خلال صلاته في
الظاهر ولا تكبير فيها
(والجمعة كغيرها) في
اشتراط النية المذكورة
(على الصحيح) والثاني
يقول اختصت بانها لا تنصح
الا بالجماعة فلا حاجة
الى نيتها فيها (فلو ترك
هذه النية وتابع في
الافضل بطلت صلاته على

(قوله ولا يتعدى نفلا) أي فيكره (قوله فوت الجماعة) أي ان لم يبرج جماعة بعدها والأفلا يقطعها (قوله
قطع النقل) أي ينافي غير الجماعة ووجوب باقيها وخرج بفوت الجماعة فوت بعض الركعات والتحرر من النقل
الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه الجماعة تندب فيه بأن يكون في نومه وليس فور ياولا المؤدى منه
ان ضاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل جماعة تندب فيه بعد قلبه نفلا وتندب اتمام ركعتين
منه بعد قلبه نفلا ويسلم منهما ان لم يخف فوت الجماعة وفي شرح شيخنا ما يفيد ان له ان يسلم من ركعة بعد
قلبه نفلا فراجع

(فصل في ذكر بعض بقية شروط الاقتداء السبعة المتقدمة) والمذكور منها هنا ثلاثة نية الاقتداء موافق
نظم الصلاة والموافقة في السنين التي تفحش مخالفتها (قوله في الابتداء) فيسببه لقوله مع التكبير لانه
محل الاتفاق وسياق مفهومه (قوله مع التكبير) أي مع جزء منه كافي أصل النية وأولى ولو قصد
عدم الاقتداء في جزء من صلاته كان قال نوي الاقتداء الا في الركعة الاولى مثلاً أو الا في تسبيحات الركوع
مثلاً صح الاقتداء ولغا ما قصده (قوله وتعين بالقرينة) والقرينة صارفة للنية الى ما صدقتها كنية
المأمومية المطلقة المنصرفة الى الامام الحاضر بقرينة الحضور أو كنية الحدث المطلق من الجنب المنصرفة
الى الجنبية بقرينة كونها عليه فتأمل (قوله والجمعة كغيرها) من حيث اعتبار المتابعة والا فالجمعة
لا تصح بدونها كالعادة والمجموعة بالمطر تقدماً وقيداً المذكورة لاخراج النية في الثناء الآتية (فرع)
قال شيخنا الرمي من شرط عليه الإمامة في محل لا يجب عليه نية الإمامة فراجع (قوله ولو ترك هذه النية)
أي لم يتحقق الاتيان بها ولو لنسيان أو جهل ولم يتذكر الاتيان بها قبل طول الفصل بطلت صلاته في نحو الجماعة
وصار منفرداً في غيرها كما قاله شيخ الاسلام واعتدوه (قوله وتابع) علماً وأجلاً غير معذور (قوله في
الافعال) ولو فعلاً واحداً فلا يملك للجنس ومثله السلام (قوله لانه وقفها على صلاة غيره) أي مع انضمام المتابعة
لان الانتظار لا يضر كما يأتي ان كان يسيراً مطلقاً أو كثيراً مع عدم المتابعة ولو انتظر في كل ركن يسيراً ولو جمع
كان كثيراً لم يضر عند شيخنا الطبري ولا في خالفه العلامة ابن قاسم (قوله لا لاجله) أي الامام أو فعله (قوله
فلا نزاع في المعنى) لانه ان كان الاتيان بالفعل لاجل فعل الآخر اتفاقاً أو لاجل فعله لم يضر اتفاقاً (قوله
ولا يجب تعيين الامام) باسم أو صفة بلسان أو بقلب الا ان تعددت الاثمة فيجب تعيين واحد (قوله
الحاضر) هو بيان للواقع فلا حاجة للملاحظة لتعيينه بالقرينة كما مر (قوله معه) ليس قيدا (قوله فان

الاقامة (قوله ان لم يحش الخ) بحث الاسنوي اتمامه اذا راجعاً جماعة أخرى بسبب تلاحق الثاني قال وحينئذ
فينبغي أن يجعل ال في الجماعة للجنس لا للعهد اه (قوله لانها أولى منه بفرضيتها الخ) عبارة الاسنوي
لأنها فرض أو صفة فرض ونقله عن الرافعي رحمه الله ثم نقل عن ابن الرفعة انه قال يقتصر منه على
ما يمكن قال أعني الاسنوي وهو أصوب من تعبير غيره يعني بالقطع ونقل عنه أيضاً انه يطلب منه ذلك خوفاً
فوت فضيلة التحريم وان ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب الفرائض ثم رحمه

(فصل شرط القدوة الخ) (قول المتن مع التكبير) قال الرافعي كسائر ما ينويه وقضيته كما قال الاسنوي
أن يكون من أول التكبير الخ ثم اعترض اشتراط كونها مع التكبير بمحضها في خلال الصلاة وانما اشترطت
النية لان المتابعة حمل وقال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات (قوله وتعين بالقرينة الحالية للاقتداء)
عبارة السبكي كان مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التي مع الامام فيرجع ذلك الى نية الاقتداء (قوله فلا
حاجة الخ) ذكر الاسنوي به وكان التصريح بنية الجمعة مغنياً عن التصريح بنية الجماعة (قوله من غير
رابط بينهما) زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيمنع منه (قوله في النية) هو معنى عبارة

الروضة الصحيح) لا يوقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما والثاني يقول المراد بالمتابعة هنا ان يأتي بالفعل بعد الفعل
لا لاجله وان قصده انتظار كثيره فلا نزاع في المعنى (ولا يجب تعيين الامام) في النية بل تكفي نية الاقتداء بالامام الحاضر أو الجماعة مع

(فان عينه وأخطأ) كان

نوى الاقتداء بزيد فبين انه حمرو (بطلت صلاته) لمتابعته من لم ينو الاقتداء به فان قال الحاضر أو هذا فوجهان قال في الروضة الأرجح صحة الاقتداء (ولا يشترط للإمام نية الامامة) في صحة الاقتداء به (ونستحب) له لينال فضيلة الجماعة وقيل بناها من غير نية لتأدي شعار الجماعة بما جرى وقال القاضي حسين فيمن صلى منفردا فاعتدى به جمع ولم يعلم بهم ينال فضيلة الجماعة لانهم نالوها بسببه كذا في أصل الروضة عن القاضي حسين زاد في شرح المذهب عنه انه ان علم بهم ولم ينو الامامة لم يحصل له الفضيلة وعبر في قوله بالوجه الثالث ومن فوائد الوجهين انه اذا لم ينو الامامة في صلاة الجمعة هل تصح جمعة والاصح لا تصح وبه قال القاضي حسين وسكت الشيخان عن وقت نية الامامة وذكر الجويني في التبصرة انها عند الاحرام وقال في البيان في باب صفة الصلاة يجوز بعدم وقال هنا لا تصح عنده أي لانه ليس بامام الآن (فلو أخطأ في تعيين تابعه) الذي نوى الامامة به (لم يضر) لان غلطه في النية لا يزيد على تركها وهو يتركها

عينه) أي قلبه بأن لاحظ اسمه كمن يداو وصفه المعلق باسمه كالحاضر من حيث انز بدو لم يلاحظ شخصه وأخطأ بان ظهر أنه غير زيد بطلت صلاته ولم تنعقد فان لاحظ الحاضر من غير تعلق بالاسم أو لاحظ شخصه ولو مع تعلقه بالاسم لم تبطل لان الشخص لا يمكن فيه الخطأ وهذا معنى قولهم فان أشار إليه الخ وليس المراد الاشارة الحسية وعلى هذا التقدير ينزل كلامهم الذي ظاهره المخالفة أو التناقض فتأمل وافهم (قوله لمتابعته) أي لم يطمع متابعتها من لم ينو الاقتداء به واذا بطلت في هذا مع كون المتبوع ممن يصح الاقتداء به فبطلت آثار بطها بمن لا يصح الاقتداء به أولى كالورأي شخصاً فظنه مصلياً فنوى الاقتداء به فبين أنه غير مصلي أو رأي جاداً ملفوفاً في ثوب كالأدعي فاعتدى به فقول بعضهم في ذلك ونحوه انها تنعقد فرادى مردود (فرع) لو نوى الاقتداء بمنزلة كيد مثلاً فان نوى به جلته صح والا فلا قاله شيخنا الرملي (قوله ونستحب) أي ان رجا من يقتدي به والا فلا نستحب لكن لا تضر لو أتى بها من نجب نية الامامة في كل صلاة شرطها الجماعة كالجمعة (قوله ومن فوائد الوجهين الخ) سكت عن الثالث لانه لا يخرج عنهما (قوله والاصح لا تصح) وهو المعتمد أي لا تصح جمعة الامام بغيرية الامامة وكذا القوم ان علموا به والا فكالو بان محدثاً (قوله يجوز بعده) أي تصح نية الامامة من الامام بعد الاحرام في أثناء الصلاة في غير نحو الجمعة ولا تنعطف على ماضى قبلها بخلاف الصوم لانه لا يتجزأ وبخلاف المأموم المسبوق لانه استصحاب (قوله لا تصح) نية الامام الامامة عند الاحرام على الوجه المرجوح قال الاذري ولو في الجمعة وهو غير مبوع عليه فينبغي القورية بها عند الاحرام واحداً من خلفه ويفتقر مضى ذلك الجزء فرادى أو يقال بانعطاف النية هنا للضرورة (قوله لا يلبس بامام الآن) وأجيب بانه سيصير اماماً لا يخفى أن هذا الجواب مساوٍ للاشكال (قوله لم يضر) أي الخطأ نعم يؤخر من العلة أنه يضر الخطأ في نحو الجمعة لانه مما يجب له التعرض فيه للمأموم جملة ولو عين في الجمعة دون أربعين بالعدد وبالاماء لم يضر الا ان نوى عسم الامامة بغيرهم فيضرسوا كان زائداً على الاربعين أولاً كذا ذكره شيخنا كغيره وفيه بحث فتأمل مع ما مر

الروضة وحيث قال لا يجب على المأموم أن يعين في نيته الامام اه وعلة ذلك انه قد لا يعرفه فيشق تكليفه المعرفة (قول المتن فان عينه الخ) ليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته وانما المراد أن يعتقده بقلبه زيداً فيبين همراً كذا كره الشارح لكن لو عبر الشارح بالبلاء بدل الكاف كان أولى فيما يظهر فليتأمل (قوله لمتابعته) اشار بهذا الى أن وجه البطلان المتابعة بعد ذلك والافتقار انعقدت منفرداً واذا لم يتابع لا بطلان وهذا ما حاوله السبكي والاسنوي وخالف شيخنا تبعاً للزركشي ويشهد لها حالة سبق الامام بالتحريم ومالو صلى خلف رجل فبان أتى (قوله فان قال الحاضر) ليس المراد تعين القول اللفظي وانما المراد أن يقصد بقلبه الحاضر أو يشير اليه اشارة قلبية وقوله فان قال أي في حالة التعيين ثم الخطأ فقتضى ذلك أن التعيين قد يفارق الابطال القلبي بالحاضر وتصويره عسر قال في النهاية وان تكلف متكلف تصوير عقد الاقتداء بزيد مطلقاً من غير بط بمن هو في المحراب فهذا في تصويره عسر مع العلم بانه يعنى من حضر ومن سبى ركع بركوعه ويسجد بسجوده اه (قوله في صحة الاقتداء به) أي أوصالة الامام فصحيحة على كل حال لان أفعاله غير مبروطة بفعله غيره بخلاف المأموم نعم اذا لم ينو كان منفرداً على الصحيح وكذا لا تصح جمعة وخالف القفال فجعل نية الامامة شرطاً في صحة الاقتداء به اذا علم بهم ولنا قول أيضاً انها شرط كذهب أحد (قوله ومن فوائد الوجهين) أحدهما قول الشارح وقيل بناها لمن غير نية ومقابلته المستفاد من حكايته (قوله والاصح لا تصح) أي ولكن اذا كان زائداً على الاربعين وجعلوا حاله في جمعهم صحيحة كالو بان محدثاً وفي قول الشارح جمعة دون الجمعة اشارت لقائه نعم ان قلنا بالوجه الشاذ ان نية الامام للامامة شرط في صحة الاقتداء احتمل حينئذ أن لا تصح الجمعة واحتمل أن تصح كسنة المحدث لعهرهم بالجهل

والمتنفل بالمفترض وفى
العصر بالظهر ولا يضر
اختلاف نية الامام والمأموم
(وكذا الظهر بالصبح
والمغرب وهو) أى المقتدى
فى ذلك (كالمسبوق)
يتم صلاته بعد سلام امامه
(ولا تضر متابعة الامام
فى القنوت) فى الصبح
(والجلوس الاخير فى المغرب
وله فراقه اذا اشتغل بهما)
بالنية واستمراره أفضل
ذكره فى شرح المذهب
(وتجوز الصبح خلف
الظهر فى الاظهر) وقطع به
كمكسه بجامع انهما صلاتان
متفقتان فى النظم والشأن
ينظر الى فراغ صلاة المأموم
قبل الامام (فاذا قام) الامام
(لثالثة فان شاء) المأموم
(قارقه) بالنية (وسلم وان
شاء انتظره ليسلم معه قلت
انتظاره أفضل والله أعلم
وان أمكنه القنوت فى
الثانية) بان وقف الامام
يسيرا (قنت والازركه)
قال فى الروضة كاصلها ولا
ثم عليه أى لا يجبره
بالسجود لان الامام يحمله
عنه (وله فراقه) بالنية
(ليقنت) تحصيل السنة
ولو صلى المغرب خلف الظهر
فاذا قام الامام الى الرابعة لم
يتابعه بل يفارقه بالنية
ويجلس ويتشهد ويسلم
وليس له انتظار فى الاصح

(قوله وتصح قدرة المؤدى الى آخره) وهذا مفاد شرط اتفاق نظم الصلاتين وهذا الاقتداء فصاحبه
الكرامة ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة فيما اطلب فيه أصالة عند ابن حجر وتبعه شيخنا الزى يادى وشيخنا
الرملى كالمخالف عند شيخنا الرملى وتقدم عن ابن حجر خلافة وعدل عن قول الحرى يجوز وان لزمه الصحة
لان الكلام فى الاشتراط وعدمه مع ايهام الجواز للاباحة والسنية (تنبيه) هذه الانواع متداخلة
ان لم نحمل على ما لا يدخل فيه (قوله ولا يضر اختلاف الخ) لعدم غش المخالفة فيها (قوله ولا تضر متابعة
الامام الخ) وهذا مفاد شرط عدم مخالفة الامام فى سبب تفحص المخالفة فيها وهذا تضرع عدم متابعتها كأن هوى
المأموم للسجود والامام فى قيام القنوت وقام عن التشهد الاول والامام فيه أو جلس للاتيان بالتشهد المذكور
بعد قيام الامام وكذا لو تخلف لتمامه كما قاله شيخنا كابن حجر وخالفه شيخنا الرملى فى هذه وجعله من
المعذور أيضا كما مر وتختلفه لان تمام الفاتحة بعده كذا قالوا هنا فانظر مع ما مر فى سجود السهو فى قولهم لو قام
المأموم عن التشهد وانتصب والامام فيه أو نزل الى السجود عن القنوت والامام فيه حيث قالوا انه ان كان
ساهيا أو جاهلا وجب عليه العود الى الامام أو عامدا عالما بخير بين العود وبقائه حتى يلحقه الامام والافضل له
العود قالوجه ان يخص المخالفة هنا فى السنن المطلوبة فى الصلاة لانها كسجود الثلاثة فراجع وانظر روسيا فى
قريب ما يفيد ذلك (قوله وله فراقه) أى ولا تفوته الفضيلة (قوله كمكسه) وهو لا خلاف فيه فالناسب فيه
التعبير بالمذهب (قوله فارقته بالنية) أى بعد تشهده معه وتجوز قبله (قوله قنت) أى ندبا بان أدرك فى
السجدة الاولى وجواز ان لم يسبقه بركنتين فعليين والافضل صلاته ان لم ينو مفارقه قبل تمامهما (قوله
لا يجبره بالسجود) هو المعتمد بخلاف ما لواقضى يخالف فى الصبح فانه يسجد مطلقا لا اعتقاده خلافا صلاة
امامه كما مر (قوله وله فراقه) فعلم المفاارقة أفضل (قوله بل يفارقه بالنية) أى وجوبه بان جلس الامام
للاستراحة أو تشهد لان ذلك فى غير محله (قوله لانه أحدث الخ) أى لان المأموم أحدث جالس تشهد لم يفعله
الامام مع طلبه منه ومن ذلك ما لواقضى على الصبح بمضى الظهر وقام الامام من غير تشهد أول فتجب
نية المفاارقة على المأموم والاضابط أن يقال تجب على المأموم نية المفاارقة الا ان فرغت صلاته فى محل يطلب
للإمام فيه التشهد وتشهده فيه بالفعل نعم لا انتظار فى السجدة الاخيرة كالواقضى به فيها وكذا الواقضى به
فى التشهد (قوله وكسوف) أى وهذا مفهوم شرط اتفاق نظم الصلاة فعمل البطلان لمن أحرم فيها ركوعين
وكذا لا يجوز الاقتداء فى صلاتى كسوف احدهما بركوع والاخرى بركوعين نعم يصح الاقتداء بمضى
الكسوف بركوعين بعد الركوع الاول من الركعة الثانية لاتفاق النظم حيثئلا ولحق به ابن حجر وابن
عبدالحق ما بعد التكبيرة الرابعة من صلاة الجنائز ولم يرتضه شيخنا الرملى والزى يادى ولا يصح اقتداء المصلى
بمن يسجد للثلاثة أو الشكر وصح عكسه ويصح الاقتداء بمضى صلاة التسبيح ويغتفر له تطويل الاعتدال
والجلوس للتابعة قاله شيخنا الزى يادى عن شيخنا الرملى وفى شرحه ما يخالفه تبعه لابن حجر وعليه فينتظره

(قول المتن والمفترض بالمتنفل) دليله قصة معاذ رضى الله عنه وقبس عليه الاولى والاخيرة (قول المتن
كالمسبوق) فيه اشارة الى الدليل اعنى القياس على المسبوق (قوله ذكره فى شرح المذهب) أى ويستحب
له أيضا استمراره القنوت والتشهد كالمسبوق وربما يؤخذ ذلك من قول المناهج كالمسبوق (قول المتن ويجوز
الصبح خلف الظهر) ولا تجوز الجماعة اذا كان من الاربعين خلف الظهر ولو لمقصورة (قوله كمكسه) راجع
لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر (قوله والثانى ينتظر الخ) أى وذلك يحوج الى المفاارقة ورد بانها غير
لازمة بل الانتظار أفضل قال الاسنوى ويستفاد من تعليل البطلان ان الامام لو سبقه بالاولتين من الظهر
صح الاقتداء جزما (قوله ولا تثنى عليه) قال الاسنوى القياس السجود اه ولعل وجهه القياس على المخالف
اذا تركه لا اعتقاده عدم مشروعية الركوع بعده (قول المتن وله فراقه) قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع

صلاته فاذا احدى صلى المكتوبة بمصلي الجنزة لا يتابعه في التكبيرات والاذا كثر التي بينها بل اذا كبر الامام الثانية فخير هو بين أن يخرج نفسه عن المتابعة وبين أن ينتظر سلام الامام أو يحل الكسوف تابعه في الركوع الاول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارقه وان شاء انتظره قبل الرفع ولا ينتظره بعدد ما فيه من طول بل الركن الصغير

(فصل بحج متابعة الامام في أفعال الصلاة بان يتأخر ابتداء فعله) أي المأموم (عن ابتداءه) أي الامام أي ابتداء فعله (ويتقدم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أي فراغ الامام من الفعل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سباني بيانه

وفي صحيح مسلم حديث لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا وفي الصحيحين حديث انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا (فان قارنه) في الفعل أو القول (لم يضر الا تكبيرة الاحرام) فتضر المقارنة فيها أي تمنع انعقاد الصلاة ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن

اذا اعتدل في السجود بعد ما وفي الركوع قبله وهو اولى واذا جلس في احدى السجدين والاوى اولى (قوله أوجنازة) لو عبر بالاول شامل الصور الست (قوله لتعذر المتابعة) أي بحسب الوضع ولو في الابتداء ولم يعلم بنية الامام أو جهل البطان في ذلك والله أعلم

(فصل في بقية شروط الاقتداء) والمذكور فيه شرط واحد وهو التبعية (قوله متابعة) الاولى تبعية الامام اذ لا معنى للمتابعة الا بالامام (قوله بان يتأخر ابتداء فعله الخ) هو من المفرد المضاف أي بان يتأخر ابتداء كل فعل من أفعال المأموم عن ابتداء مثله من أفعال الامام (قوله ويتقدم الخ) أي ويتقدم ابتداء كل فعل من أفعال المأموم على فراغ مثله من أفعال الامام كما ذكره الشارح وحينئذ فقوله ويتقدم الخ متعين لا بد منه خلافاً لمن زعم أنه مستترك للايضاح وبذلك سقط اعتراض بعضهم على المصنف وما في شرح شيخنا كابن حجر غير مستقيم ثم تفسير المتابعة الواجبة بما ذكره صحيح سواء أريد بها ما يبطل تركها كالتخلف أو السابق بركنين أو ما يحرّم تركها وان لم يبطل كالسابق بركن أو بعضه أو ما يشمل تركها المكروه كالمقارنة على نظير قولهم تندب الطهارة ثلاثاً مع وجوبها ولاها وتفسيرها بالنسبة لا يستقيم (تنبيه) تندب المقارنة في بطلان القراءة وفيمن علم أنه لا يطعن مع الامام الا بها ويندب للامام انتظار المأموم ليطعن معه (قوله لا تبادروا الخ) فيه نفى السابق فقط فذكر الحديث الاول لصراحته في النهي (قوله أو القول) زاده ليكون الاستثناء في كلام المصنف متصلاً (قوله فتضر المقارنة) أي في التكبيرة يقينا أو ظناً أو شكاً في الابتداء أو الاثناء الا ان تذكر قبل طول الفصل في تأنيها أو بعد ما مطلقاً نعم لو كبر عقب تكبيرة امامه ثم كبر امامه ثانياً خفية لشكه في تكبيرة مثلاً ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين المعتمد وانما أثر الشك هنا للاحتياط للنسبة فلا ينافي الشك في حال الامام كإمراة وقول الأذري فيمن ظن إحرام امامه فأحرم أن صلاته تنعقد فرادى من وجوب (قوله) يشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام) يقينا أو ظناً ولا يكفي الشك كإمراة وذكر هذه لفدح إيهام أن المقارنة السابقة لا تنصرف الى الجميع كما هو الظاهر منها (قوله ثم المقارنة في الأفعال) أي المطالب فيها عدمها ومثلها الأقوال المطالب فيها ذلك ولو أدخلها في كلامه هذا كما فعل أولاً لكان أنسب (قوله مكروهة مفقودة فضيلة الجماعة) أي فيما قارن فيه فقط وخرج بالمقارنة السابق فهو مكروه في الفاحشة مطلقاً كما يأتي في كلام المصنف وحرام في الأفعال كإمراة (قوله ان الجماعة تحصل) أي فتصح

القدوة بالعنبر (قول المتن أوجنازة) قال الاسنوي لو عبر بالواو لأفادست مسائل في المذكورات (فصل بحج متابعة الامام) (قول المتن متابعة) لو عبر بالتبعية كان اولى لان المتابعة مفاعلة من الجانبين (قول المتن بان يتأخر الخ) هذه العبارة تفيد ان المأموم يطلب منه الشروع في المتابعة عقب شروع الامام في الهوى للركوع أو السجود وان لم يصل الامام اليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أي ابتداء المأموم على فراغه يصدق بما لو وقع ابتداء المأموم عقب ابتداء الامام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الامام رأسه منه وبما لو سبقه المأموم بالركوع بعد تأخر الابتداء وليس مراداً (قوله على ما سباني بيانه) أي ففهوم العبارة فيه التفصيل الآتي فلا اعتراض وأما المقارنة فقد صرح بها (قوله انما جعل الامام الحديث) هذا الحديث يستفاد منه منع التقدم والتأخر والأول خاص بمنع التقدم لكن دلالة أصرح (قوله) يشترط الخ) غرضه من التنبيه على هذا ان عبارة المتن لا تنفي به بل يبرر بما توهم جواز الشروع قبل فراغ الامام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم فيهم منها امتناع التقدم في التكبيرة فقوله بعدد ولو سبق امامه بالتحرّم لم تنعقد من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك (قوله مفقودة فضيلة الجماعة) ينبغي أن يختص تقويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة (قوله وفي أصلها) أي والذي في أصلها الخ

جميع تكبيرة الامام وقيل تضر المقارنة في السلام أيضاً اعتبار التحلل بالتحريم ثم المقارنة في الأفعال مكروهة مفقودة فضيلة الجماعة جزم به في الروضة وفي أصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه ان الجماعة تحصل لنباتها وأن المتابعة بشرط في حصول فضيلتها (وان تخلف)

تبطل) صلاته وان لم يكن
عذر (في الاصح) لأن
مختلفه يسبر والثاني تبطل في
التخلف من غير عذر ولو
اعتدل الامام والمأموم في
القيام لم تبطل صلاته في
الاصح في الروضة (أو)
تختلف (بركنين بان فرغ)
الامام (منهما وهو فيما
قبلهما) كان ابتداء الامام
هو السجود والمأموم
في قيام القراءة (فان لم
يكن عذر) كتخلفه لقراءة
السورة (بطلت) صلاته
لفحش تخلفه من غير عذر
(وان كان) عذر (بان
أمرع) الامام (قراءته
وركع قبل تمام المأموم
الفاتحة) وهو بطيء
القراءة ولو اشتغل بتمامها
لاعتدال الامام وسجد
قبله (فقبل يتبعه وتسقط
البقية) للعذر (والصحيح)
لا بل (تجهوا ويسعى خلفه
ما لم يسبق باكثر من ثلاثة
أركان مقصودة وهي
الطويلة) فلا يعد منها
القصير وهو الاعتدال
والجلوس بين السجدين
كالتقدم في سجود السهو
فيسعى خلفه اذا فرغ من
الفاتحة قبل فراغ الامام
من السجدة الثانية أو مع
فراغه منها بان ابتداء في الرفع
اعتبارا ببقيّة الركعة
(فان سبق باكثر) من

معها الجمعة ويخرج بها عن نذرهما ونصح معها المعادة ويسقط بها الشعار ويجري فوات الفضيلة في كل مكروه
من حيث الجماعة كالانفراد خلف الصف لافي أثنائه ولا في نحو صلاة حاقن وقول شيخنا بالغوات في المفارقة
الخبر فيها بين الانتظار وعدمه كبطى والقراءة الآتي فيه نظر فراجع (قوله والثاني الخ) كلامه يفيد أن تعميم
الاول من حيث الحكم دون الخلاف ومقتضى ذلك أن هذا التخلف حرام لقول مقابله بالطلان واعتمد
شيخنا الرملي أنه مكروه كراهة تنزيهية كالمقارنة ولعل التخلف في المسئلة بعد حرام عنده كغيره (قوله)
ولو اعتدل الخ) هو تخلف بركن وبعض ركن وفيه الخلاف خلافا لما يروى كلام المصنف والتخلف بركن
أو بعضه معلوم من كلام المصنف بالاولى وعلم من ذلك أن المأموم لو طوّل الاعتدال بما لا يبطله حتى جلس
الامام بين السجدين لم تبطل صلاته وفارق البطلان بمثل ذلك في سجود التلاوة بأنه ليس من الصلاة وبان
الطلان فيه من غش المخالفة لا من سبق وما في شرح شيخنا هنا فيه نظر (قوله لقراءة السورة) ومثلها
القنوت وجلوس الاستراحة والتشهد الأول ولولا تمامه كما تقدم عن شيخنا كان حجر وفي شرح شيخنا ان
التخلف لتمامه مطلوب والتخلف لهذا الامام معذور كبطى والقراءة وفيه نظر كأمير (قوله بطلت
صلاته) أي بمجرد تخلفه ان قصده والا فبعد تمامها نعم لو كان في التشهد وشك في سجديته فله فعلها بعد
سجدة في الامام وكذا لو شك فيها قبل قيامه وبعد قيام الامام لعدم المخالفة الفاحشة واعتبارا للدوام في
ذلك (قوله من غير عذر) منه نوم لم تبطل به كان نام في التشهد الأول ثم انقبه فقام فركع الامام فانه يتخلف
ويتم الفاتحة وهو متخلف بعذر كبطى والقراءة كذا في شرح شيخنا وقال ابن حجر يجب أن يركع معه حيث
لم يدرك قدر الفاتحة وهو الوجه ومن العذر نسيان الفاتحة أو الشك فيها قبل ركوع امامه ولو بعد ركوعه
فيعود اليها وجوباً بالامم يركع معه الامام قبل عوده ومن العذر ما لو نسي أنه في الصلاة ومن العذر انتظار
الموافق فراغ امامه من الفاتحة في الأولتين ولو في السرية سواء اشتغل بدعاء الافتتاح أولاً ومن العذر
وسوسة خفيفة عرفها وليس منه ترك قراءة الفاتحة عمداً لغير موجب كما يأتي (قوله وهو بطيء القراءة) أي
خلة وأشار بهذا الى أن الاسراع في كلام المصنف هو القراءة المعتدلة أما الاسراع الحقيقي فيسكن في المأموم
فيه ما قرأه ولو بطيء القراءة ويجب عليه الركوع مع الامام فان لم يركع بطلت صلاته نعم ان كان اشتغل بسنة
فقياس ما قبله أنه يتخلف لقراءة قدر ما فاتته من زمن الفاتحة لا بقدر ما أتى به وهو حينئذ معذور (قوله)
اذا فرغ الخ) يفيد أن السبق بركنين فيما قبله شامل لما في المال وان خالفه ظاهر كلامه (قوله بان ابتداء في
الرفع) ومنه الشروع في النحوس ما لم يكن الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع كما أشار اليه بقوله قائم لانه
حينئذ شروع في الركعة التي تليها وما قبله منسوب الى الاولى لقوله اعتبارا ببقيّة الركعة مع ان الركعة تم تمام
(قوله بركن) أي فقط (قول المتن لم تبطل في الاصح) لكنه مكروه نقله السبكي عن النووي (قوله ولو
اعتدل الامام الخ) كان وجهه عدم ادراج هذه في عبارة المنهاج (قوله ولو اشتغل الخ) حكمة ذكر هذا بيان
شرط جو بان الخلاف ثم انظر كيف هذا مع فرض المقسم فيمن تخلف بركنين (قوله أو مع فراغه منها بان
ابتداء في الرفع الخ) فضيته انه لو ابتداء في الرفع قبل فراغه لا يسمى على نظم صلاته لكنه قد فسر الاكثر فيما يأتي
بان لم يفرغ الا والامام قائم عن السجود أو جالس للتشهد فهذه الصورة كما ترى تجاذبها الطرفان لكن يؤيد
الثاني ما في الرافعي والروضة من ان محل القواين فيمن زحم عن السجود اذ اركع الامام في الثانية وقبل
ذلك لا يوافق اه لكن قال الاسنوي ان الرافعي مثل الاكثر تصريح بما يفهم من هنا والله أعلم ولا
يجوز ان يقال المقارنة ولو في جزء لا نأقول المراد من المقارنة في المتن المساواة بما ذكر ومثله أيضاً ما اذا رفع
الامام رأسه من السجدة الثانية والمأموم في القيام اه فليراجع الرافعي فاني لم أر الثاني فيدل لكن مع محجة
في الكشف (قوله اعتبارا ببقيّة الركعة) أنظر هل المراد بهذه البقية الجزء الاخير الذي فيه الامام من

أوجلس للتشهد (فقبل يفارقه) بالنية لتضرع الموافقة (والاصح) لا يفارقه بل (يتبعه فيها هو فيه ثم يتركه بعد سلام الامام) مطلقه
كالمسبوق وقيل راعى نظم صلاة نفسه ويجرى على أثر الامام وهو معذور (ولو لم يتم) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركن
الامام (ممنور) كبطل القراءة فيأتي فيه ماسبق (هذا كله في) المأموم (٢٤٩) (الموافق) بان أدركه محل الفاتحة

(فما مسبوق ركن الامم
في فاتحته فالاصح أنه ان لم
يشغل بالافتتاح والتعوذ
ترك قراءته وركع) مع
الامام لانه لم يدركه فيما
قرأه (وهو) بالركوع مع
الامام (مدرك للركعة)
حكما (والا) أى وان
اشتغل بالافتتاح أو التعوذ
(لزمه قراءة بقدره) لانه
أدرك ذلك القدر وقصر
بتفويته بالاشتغال بعلم
يؤمر به والثاني يترك
القراءة ويركع مع الامام
مطلقا وما اشتغل مأموره
في الجملة والثالث يتخلف
ويتم الفاتحة مطلقا لانه
أدرك القيام الذي هو
محله فان ركع مع الامام
على هذا والشق الثاني من
التفصيل بطلت صلاته وان
تخلف عن الامام على
الوجه الثاني والشق الاول
من التفصيل لا تمام الفاتحة
حتى رفع الامام من
الركوع فاتته الركعة لانه
غير معذور ولا تبطل
صلاته اذا قلنا التخلف
بركن لا يبطل وقيل تبطل
لانه ترك متابعة الامام فيما
فاته بركعة فهو كالتخلف

السجود (قوله أوجلس للتشهد) بان شرع فيه والافهوجاوس استراحة فلا يعتبر واطلاقة التشهد يشمل
الاول والثاني وبه قال شيخنا الرمي وخالف الخطيب في الاول وانما بطلت بالفرغ من الركعتين لعدم اغتفار
الاكثرية فيهما (قوله لا يفارقه) أى لا يلزمه مفارقه (قوله والاصح يتبعه فيها هو فيه) وهو قيام الثانية
وهل يتدنى لها قراءة أو يكتفى بقراءته الاولى عنها اعتمد شيخنا الثاني اذ لم يجلس وعليه لو فرغ مما لزمه
قبل الركوع ركن معه وفي شرح شيخنا ترجيح الاول وتبعه جماعة وعليه فيترك ما بقى مما لزمه ويشرع في
قراءة جديدة للثانية ويأتي فيها ما وقع له في الاولى وهكذا على الثاني أيضا ولم يفرغ مما لزمه الا في الرابعة تبعه
فيها ويفتقر في كل ركعة ثلاثة أركان لانه بموافقة الامام في أول القيام تجدله حكم مستقل وان لم يقصد موافقته
بل وان قصد مخالفته (قوله لشغله بدعاء الافتتاح الخ) وان لم يطلب منه كان علم عدم ادراك الفاتحة مع شغله
به (قوله هذا في الموافق) وهو من أدرك أول القيام مع الامام ولو في غير الركعة الاولى كما اشار اليه بقوله أدرك
محل الفاتحة دون أن يقول قدر الفاتحة وقد يطلق الموافق على من يدرك زمانيس قدر الفاتحة للمعتدل
وان لم يدرك أول القيام وهذا معتبر في الزامه باتمام الفاتحة وفيه ما يأتي في كلام البغوي كما تأتي الاشارة اليه
(قوله فاما مسبوق) هو من لم يدرك أول القيام وان أدرك قدر الفاتحة (قوله ترك قراءته وركع) ويكفيه
ما قرأه وان كان بطي والقراء فان لم يركع بطلت صلاته كالمسبوق ويجرى هذا في الموافق بالاولى (قوله حكما)
لتحمل القراءة عنه كما يأتي عن الروضة (قوله وان اشتغل) أو سكت (قوله بقدره) أى بقدر زمنه لا بقدر
حروفه خلافا لما في شرح شيخنا وابن حجر وغيرهما (قوله بما لا يؤمر) أى بحسب الاصل (قوله على الشق
الثاني) وهو ان لم يشتغل والاول هو ان اشتغل (قوله فاتته الركعة) فيقع الامام في هوى السجود ولا يركع
فان ركن بطلت صلاته وتلقو قراءته (قوله والمتولى كالقاضي الخ) فليس كبطل القراءة على المعتدل بل ان
فرغ والامام في الركوع ركنه وأدرك الركعة أو في الاعتدال هوى معه للسجود ولا يركع والامام يتابعه ويجب
عليه نية المفارقة عينا قبيل هوى الامام للسجود لا قبل ذلك وان علم أنه لا يفرغ قبله فان لم ينوها بطلت

الركعة عند فراغ المأموم من الفاتحة فيه نظر لانه يتخلف فيما لو زحم عن السجود وكان المراد القدر الذي
أدركه المأموم مع الامام أولا (قوله للتشهد) انظر هل المراد الاخير (قول المتن يتبعه) أى فلو تخلف أدنى
تخلف بطلت نظر الماضي من التخلف وان كان معذورا هذا ما ظهر لي من كلامهم فليتأمل نعم يستثنى ما اذا
كان عنده في التخلف الزجة وكذا نسيان القدوة كما قاله ابن المقرئ أى فانه لا يضر التخلف بالاكثر
مادام عند الزجة والنسيان قائما ثم قولهم يتبعه ظاهر فيما لو جلس الامام للتشهد وأما في مسألة القيام للثانية
فقد اتفقا في القيام فلو فرض أنه لم يكمل الفاتحة بعد فالتظاهر انه يبنى على ما قرأه منها قبل ثم لو فرض ركوع
الامام قبل اكمل فيحتمل أن يتخلف للبقية ما لم يسبق باكثر من ثلاثة أركان (قوله ويركع مع الامام)
لعموم قوله صلى الله عليه وسلم واذركم فاركموا (قوله الذي هو محلها) أى بخلاف ما اذا أدركه را كما
(قوله وان تخلف عن الامام) انظر هذا التخلف (قوله غير معذور) أى مع أمره بالتخلف كما هو فرض
المسئلة (قوله فان لم يدرك الامام) عبارة شيخنا في شرح البهجة فان لم يدرك الامام في الركوع فاتته الركعة
ولا يركع لانه لا يحسب له بل يتابعه في هوى السجود قاله الامام ونقله عنه في المجموع وجزم به في التحقيق قال

بها أما المتخلف على الشق الثاني من التفصيل

(٣٢) - (قليوبي وعميرة) - اول

ليقرأ قدر ما فاته فقال البغوي هو معذور لانه بالقراءة والمتولى كالقاضي حسين غير معذور لاشتغاله بالسنة عن الفرض أى فان لم يدرك
الامام في الركوع فاتته الركعة كما قاله الغزالي كاماه ولا ينافي ذلك قول البغوي

لور كرك الامام عقب تكبير المسبوق ركع معه وسقطت عنه القراءة وسكتا هنا عن سقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا ينبغي له ذلك كما عبر به في المحرر وغيره (بل) يشتغل (بالتفاحة) فقط (الا أن يعلم) أي يظن (ادراكها) مع الاشتغال بسنة من افتتاح أو تعوذ فيأتي بها قبل التفاحة (ولو علم المأموم فركوعه انه ترك التفاحة) بان نسيها (أو شك) في فعلها (لم يعد اليها) بالعود الى محلها لقوته (بل يصلي ركعة بعد سلام الامام فلو علم) بتركها (أو شك) في فعلها (وقد ركع الامام ولم يركع هو قرأها) لبقاء محلها (وهو متخلف بعذر) كافي بطيء القراءة وقيل للتقصيره بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل (يركع ويتدارك بعد سلام الامام) ركعة (ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد) صلاته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بالتفاحة أو التشهد) بان فرغ من ذلك قبل شروع الامام فيه (لم يصره ويجزئه وقيل تجب اعادته) مع فعل الامام له أو بعده وقيل يصير أي

صلاته بشروع الامام في الهوى للسجود (قوله بعذره في التخلف) أي فلا حزمة ولا كراهة في تخلفه (قوله المسبوق) أي الذي لم يدرك أول القيام كأمير (قوله لا ينبغي) أي لا يندب له بل يندب تركه وأشار الشارح بذلك الى دفع الحرمة المفهومة من كلام المصنف فقوله فيأتي بها أي ندبا (قوله يظن) أي بحسب حاله وحال الامام فلو ركع الامام على خلاف ظنه فغير معذور فيه ما صر في كلام البغوي اذا عبره بالظن البين خطأ أي مع عدم الطلب اصالة (قوله في ركوعه) أي مع الامام أو قبله وأدركه الامام فيه كأمير ومثل التفاحة بقية الأركان (قوله فلو علم تركها الخ) ولو تعمد تركها حتى ركع الامام فقال ابن حجر تبطل صلاته والاصح لا ويأتي فيه ما صر على كلام البغوي وعن شيخ الاسلام أنه يجري في هذه على نظم صلاة نفسه اذا فرغ منها قبل هوى الامام للسجود ولم يرتضه شيخنا (قوله قرأها) أي ما لم يتذكر أنه قرأها وكذا يقال في التي قبلها وهذا كله في حق المأموم وأما الامام والمنفرد فيجب عليهما العود الى قراءة تمامه مطلقا فان لم يعودا بطلت صلاتهما الا ان تذكر في الشك عن قرب ولو شك الامام والمأموم معا وجب على الامام العود وكذا على المأموم ان علم بشك الامام والامام يجزله العود معه وقال شيخنا لا يعود المأموم مطلقا وينتظر الامام فيما هو فيه ان كان ركنا طويلا والافقيا بعده فليراجع (قوله كافي بطيء القراءة) فيغتفر له أكثر من ثلاثة أركان طويلة (تنبيه) قد علم ما تقدم أن من أدرك الامام في أول القيام يقال له موافق وان لم يدرك فدرز من التفاحة وان من أدرك ذلك الزمن يقال له أيضا موافق وان لم يدرك أول القيام وضده المسبوق فهما ويتحصل من ذلك أربعة أحوال وقد علم حكمها مأمور ولو شك في الزمن الذي أدركه هل يسع التفاحة أولا فان كان قبل ركوعه تخلف لاتمامها وهو معذور كبطل القراء والافاقته الركعة وهذا ما اعتمدته شيخنا الرمي وخالفه بعضهم (قوله لم تنعقد صلاته) أي لاجاعة ولا فرادى على المعتمد (قوله ويجزئه) لكن نستحب اعادته خروجا من خلاف من أوجبها وقدمت مراعاة هذا الخلاف لقوته على مراعاة الخلاف في البطلان بتكرير الركن القولي كما قاله ابن حجر وفي الانوار عدم ندب الاعادة في الخروج من هذا الخلاف

الفارق في صورة المسئلة ان يظن أنه يدرك الامام قبل سجوده والافاقته قطعاً ولا يقرأ اه أقول وكلام الفارق في هذا مشكل لا يسمع به من منعه من الركوع وأوجب القراءة عليه لتقصيره بالاشتغال بالسنة عن الفرض فليتأمل (قوله وسكتا هنا الخ) حيث قال في فاتحته (قوله أي يظن الخ) لو اشتغل بها ببناء على هذا الظن فاختلف فيحتمل أنه يعذر كبطل القراء كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسئلة البغوي والقاضي والمتولى السابقة عند عدم الظن بدليل التعليل بالتقصير وقولهم لانه قصر باشتغاله بمالم يؤمر به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأثور بها فلا تقصير لكن لا ينبغي انه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لان الفرض انه لم يدرك زمان يسع التفاحة وأما احتمال أن يركع معه لعذره ولا يلزمه قراءة بقدرها لانه مسبوق وقد اشتغل بشئ هو مأثور به فبعيد بل يحتمل أيضا فرض مسئلة البغوي والقاضي في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارزي صرح به وحينئذ يشكل التعليل السالف (قول المتن وهو متخلف بعذر) لو فرض ترك التفاحة عمدا حتى ركع الامام فعن ابن الرفعة يفارق ويقرأ ويبحث في شرح الروض انه يقرأ ونجب المفارقة وقت خوفه من السبق بركنين (قول المتن وقيل يركع) أي لحديث واذا ركع فاركعوا (قوله بان فرغ من ذلك قبل شروع الامام الخ) أفهم انه لو تأخر شرعوه عن شروع الامام ولكن فرغ الامام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا الواسعة ولكن لم يفرغ قبل شرعوه (قول المتن لم يصره) لان ذلك لا ينضبط كافي بعد الامام أو اسراره أو وجود لفظ أو نحوه ولم يدم غش المخالفة وقوله وقيل تجب اعادته علل بان فعله

فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فيما أتى بعد سلام الامام ركعة (والا) بان كان التقدم بركن أو أقل (فلا) تبطل عمدا كان أو سهواً لان مخالفة فيه يسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمد تام بان فرغ منه والامام فيها قبله قيل (٢٥١) وغير تام كان ركع قبل الامام ولم يرفع حتى ركع الامام والتقدم بركنين يقاس بما تقدم في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما اذا ركع قبل الامام فلما أراد الامام ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجد قال الرافي وتبعه المصنف فيجوز ان يقدر منه في التخلف ويجوز ان يختص ذلك بالتقدم لان مخالفة فيه أخش (تجمة) اذ ار كع المأموم قبل الامام ولم تبطل صلاته في العمد يستحب له العود الى القيام ليركع مع الامام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطع به البغوي والامام لا يجوز له العود فان عاد بطلت صلاته لانه ادى ركنا وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود وفي السهو يتخير بين العود والوقوف وقيل يجب العود فان لم يعد بطلت صلاته وقيل بحرمد العود حكاه في الروضة كاصله في باب سجود السهو وفي شرح المذهب وضبره انه بحرمد التقدم بفعل وان لم يبطل الحد بشأتهى أول الفصل وغيره

وفوع في الخلاف الآخر المذكور وقد علمت جوابه (قوله فلا تبطل) ويجب عليه العود الى الامام على التفصيل الآتي بعده في الركوع (قوله بركن أو أقل) وكذا بركن وبعض ركن بطريق الاولى وهذا سبق ولو ببعض ركن حرام على العمد العالم بالتقييد بقوله تام تصوير للركن وبقوله غير تام تصوير للاقل (قوله يقاس الخ) هذا هو المعتمد عندهم شايخنا (قوله يستحب له العود) هو المعتمد واذالم يعد وهوى الامام للسجود لم تبطل صلاته لانه لم يسبقه بركنين فعليين فيعتدل ويدرك الامام واذ اعد ولو بقصد الاعتدال أو موافقة الامام وركع مع الامام حسب الركوع الثاني كما قاله ابن حجر وخالفه شيخنا وهو الوجه لان الثاني للاتباع فان لم يركع مع الامام حسب العمد وما يجب قيامه عن اعتداله وان لم يقصد حال عوده ولو ركع الامام قبل عوده امتنع عليه العود (قوله وفي السهو يتخير) هو المعتمد وينبغي كون العود أولى لاجل الخروج من الخلاف (قوله (١) فأقل) أى أقل من الركن وذكره لاجل ما بعده (قوله ويجزئه) قال شيخنا الرمي ويستحب اعادة التمام مرة واحدة للخلاف الاقوى كما مر

(فصل) في انقطاع القدوة وما يقبضه (قوله أو غيره) أى من كل ما تبطل به صلاة الامام ولو في اعتقاد المأموم كترك طمأنينة اعتدال أو ترك وضع واحد من الاعضاء السبعة (قوله انقطعت القدوة) أى وان بقيت الصورة بدوام الامام ونجب على المأموم نية المفارقة في هذه ولا يكتفى ببطلان صلاة الامام له ودوام الصورة وحيث انقطعت فللمأموم الاقتداء بغيره وعكسه وسهون نفسه غير محمول عنه ولا يلحقه سهو غيره (قوله جاز) أى فلا تبطل الصلاة وان حرم في نحو توقف الشارع عليه نم تبطل في المعادة وفي الركعة الاولى من الجمعة نواها (قوله لان السنة لا يلزم اتتمامها) الا في الحج والعمرة من غير البالغين الاحرار لعدم الاكتفاء بحياتهم فهم ماسة في حقهم ولزوم الاتمام لهم من حيث عدم محبة الخروج من الاحرام لا لوجوبه عليهم (قوله الا في الجهاد وصلاة الجنائز) ظاهره وان كثر واصلوا فيها طائفة بعد أخرى لوقوعها فرض كفاية من الجميع وكذا يقال في الحج والعمرة ممن يحصل به الاحياء او كان في غير حجة الاسلام لانه فرض عين وخرج بصلاة الجنائز غير هامن أمور تجب بها الميت فلا يحرم قطعها الا ان تعينت ولا يحرم قطع العلم ونحوه لمن شرع فيه لا استقلال مسأله

مقرب على فعل الامام فلا يعتد بما أتى به قبله (قوله فلا تبطل) لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهواً فانه مخير كما سيأتي على الاصح وقد يقال في الاولى الواجب عوده الى الامام أو الركن القى لا يبطل السبق به ولم أر في ذلك شيأ وعليه فلهوى للسجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جازله العود الى الاعتدال أو الركوع كما يجوز الى القيام وهو محل نظر (قوله بان فرغ منه) زاد الاسنوي وان لم يصل الى غيره (قوله فيجوز ان يقدر مثله الخ) أى فيجوز ان تجري مقالتهم هذه في التخلف الخ ولكن المعتمد في التقدم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح (قوله في العمد يستحب ثم قوله وفي السهو يتخير) أقول قد سلف عن غير العراقيين أن محل البطلان اذا تقدم الامام بركنين وشرع في الانتقال الى ما بعدهما وقصيته ان هذا الحكم المذكور هنافي العمد والسهو جاز فيا لوسبقه بالركوع وانتقل الى الاعتدال ولم يفرغ منه أى فيستحب العود في العمد يتخير في السهو

(فصل خرج الامام من صلاته الخ) (قول المتن انقطعت القدوة) أى فلا يقال ان المأموم باق فيها حكما فله ان يقتدى بغيره و يقتدى بغيره ويسجد لسهوه أيضا كذا في الاسنوي وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الامام الظاهر خلافه (قوله سواء الخ) الحاصل ان ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشروع (فان لم يخرج وقطعها المأموم) بان نوى المفارقة (جاز) سواء قلنا الجاهة سنة أم فرض كفاية لان السنة لا يلزم اتتمامها وكذا فرض الكفاية الا في الجهاد وصلاة الجنائز (لا) هذا الى آخر الفصل موجود بالنسخ التي بأيدينا وليس موجودا بالشرح ما كتب عليه

(فصل) اذا (خرج الامام من صلاته) بحث أو غيره (انقطعت القدوة) به

كاذكر في السبر (وف)
 قول (قال في شرح المذهب
 قديم (لا يجوز الا بعدر)
 فبطل الصلاة بدونه
 لقوله تعالى ولا تبطلوا
 أعمالكم وقوله (برخص
 في ترك الجماعة) أى
 ابتداء هو ما ضبط به الامام
 الضرر والخقوبه ما ذكره
 بقوله (ومن الضر تطويل
 الامام) أى القراء قلن
 لا يصبر نصف أو شغل كما
 في المهر وغيره (أو تركه
 سنة مقصودة كقصد)
 وفوت فيلحقه لياتي بها
 (ولو أحرمت منفرداً ثم نوى
 القصد في خلال صلاته
 جاز) ما نواه (في الاظهر)
 كما يجوز أن يقتدى جمع
 بمنفرد فيصير اماماً والثاني
 يقول الجواز يؤدي الى
 محرم المأموم قبل الامام
 وبطل الصلاة بالقصد
 (وان كان في ركعة أخرى)
 أى غير ركعة الامام
 متقدماً عليه أو متأخراً
 عنه وقطع بعضهم بالمنع في
 هذه الصورة لا خلافاً
 (ثم يتبعه قائماً كان أو
 قاعداً) وان كان على
 خلاف نظم صلاته لم يقتد
 به رعاية لحق الاقتداء
 (فان فرغ الامام أولاً فهو
 كسجود) فيتم صلاته
 (أو) فرغ (هو) أولاً
 (فان شانه فارقه) بالنسبة

(قوله لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم) وحمل النهي على الكراهة في المنسوبة والحق الجماعة به لطلب
 التخفيف فيها جما بين الادلة لما هو معلوم من الاحاديث من جواز قطع صوم النفل وغير الصوم مثله وأما
 الاستدلال بجواز مفارقة الفرقة الاولى في صلاة الخوف ومفارقة الرجل معاذ حين طول فغيرنا هض دليلاً
 لانه من حالة الضر (قوله وألحقوا الخ) أى فهو من اعداء الترك ولو في الابتداء لان المراد النظر لمن عادته
 التطويل والقراءة غير قيد فاستأثر أفعال الصلاة وأقوالها كذلك ولولم يرضى بالتطويل ابتداء اذا حصل له
 عذر (قوله لمن لا يصبر الخ) هو قيد لجواز الترك وفيه اعتراض على المصنف حيث أسقطه من المهر مع انه
 قيد لا بد منه وضابطه كما قاله شيخنا الرملي ان يذهب به الخشوع أو كماله (قوله تركه سنة مقصودة) قال ابن
 حجر والمراد بهما ما يجبر بالسهو وقوى الخلاف في وجوبها أو ورد دليل بعظم فضلها كالسورة هنا وهذا بيان
 للسنة المقصودة من حينه وظاهر كلام الشارح اختصاص الحكم هنا بالاول وعمل ذلك في غير ما تجب
 فيه الجماعة عينا كالجمعة (قوله منفرداً) خرج بالواحد من الجماعة ثم نقلها الجماعة أخرى فان كان لبطلان
 الاولى أو فراغها فلا كراهة ولا فيكره وعلى الاول يحمل قول التحقيق انه يجوز بلا خلاف كما صور في
 المجموع ومثل هذه صور الاستخلاف (قوله فيصير اماماً) لكن لا تحصل له الفضيلة الا ان نوى الامامة من
 وقتها ولا تنعطف نيته على ماضى من صلاته سواء علم بالمأمومين أولاً كما تقدم ومقتضى هذا ان فضيلة
 الجماعة تتكرر في الصلاة الواحدة وبعضها وسيأتى خلافه فراجع (قوله يؤدي) أى فديؤدي كما يدل
 له ما بعده والحق ما لم يؤدي بمأدى ومعلوم ان الجماعة لا تنعطف على ماضى قبلها كافي الامام قاله شيخنا
 (قوله وبطل الصلاة الخ) أى على القول الثاني ولو فرغ بمالفاء لكان أولى ويحتمل أن يقرأ بالتحتية حفظاً
 على يقول وبه صرح العلامة ابن عبد الحق (قوله وقطع بعضهم) فيه اعتراض على المصنف من حيث
 الخلاف (قوله في هذه الصورة) وهي وان كان في ركعة أخرى أخذ من العلة نعم لواقتي المنفرد في جلوسه
 الاخير عن ليس فيه كفاً لم يجز له متابعتها ولا يلزمه نيته للمفارقة فينتظره فيه لانه دوام وكذا لواقتي في
 سجوده الاخير بعد طمأنينته وكذا قبلها وبعد وضع الاعضاء السبعة فينتظره فيه ولا يجوز انتظاره في
 الجلوس بعده فان كان قبل الوضع المذكور وجب عليه المتابعة للامام ولو في القيام (قوله قائماً كان) أى
 الامام أو قاعداً وسواء كان المأموم أيضاً قائماً أو قاعداً في غير ما مر فشمّل ما لواقتي في الجلوس بين
 السجدين بمن في القيام فيجب عليه القيام فوراً ويفترقه تطويل الركن القصير للمتابعة وبحسب ما فعله
 قبل الاقتداء ان كان اطمأن فيه والا فافعله مع الامام فلو فارق الامام قبل فعله أعاده وجوباً وشمل أيضاً
 لواقتي قائماً وفي الاعتدال بمن في القصد وفي جلسة الاستراحة فيجب عليه الجلوس معه وياتي فيه ما مر

الافيا استثنى قال الاسنوي ولان اخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصولها بدليل جواز
 في الجمعة بعد حصول ركعة انه مراده حصولها فيما قبل القطع وكأنه يرى حصول الثواب وهو خلاف
 ما سيصرح به الشارح أو يقال مراده حصول أصل الجماعة (قوله وألحقوا به) قضيته ان هذا لا يرخص في
 الابتداء (قوله لمن لا يصبر الخ) أى فليس التطويل عذر الا بهذا القيد (قول المتن ولو أحرمت منفرداً الخ) خرج
 بهذا ما لواقتي حها في جماعة ثم قل نفسه لا أخرى فانه يجوز قطعاً كافي التحقيق وشرح المذهب (قوله يؤدي
 الخ) معناه انه صار مأموماً بالنسبة وقد يكون اقتنع هذه الصلاة قبل الامام فيصير محرماً بهذه الصلاة قبل امامه
 فيها وفي العبارة اشعار بان الجماعة تنعطف على الماضى (قول المتن فان فرغ الامام الخ) لو كان في القصد الاخير
 والامام قائم فيحتمل الجواز وان يشارك في الحال ويحتمل المنع وأما الصحة مع الانتظار فر بما يمنع منها عدم
 اتفاقها في الجلوس كافي المغرب خلف الظهر (قوله وهو أفضل) فديقال كيف يكون أفضل مع حكمه
 بكرهه الاقتداء وقد يجاب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات

وسلم (وان شاء انتظره) وهو افضل على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصبح بالظهور ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المشرقة
يصاحبه الكراهة كما صرح بها في شرح المذهب ويؤخذ منها قنوت فضيلة (٢٥٣) الجامعة الثانية على قياس ما تقدم

(قوله وان شاء انتظره) أي ان لم يكن في ذلك احداث جلوس تشهد كما تقدم (قوله وهو افضل) أي ان لم
يلزم عليه نحو خروج وقت والا فضل بمعنى الاولى كما قاله ابن حجر لما فيه من بقاء العمل الذي ارتكبه باقتدائه
المكروه فلا دليل فيه على فضيلة في القطع ولا على فضيلة جماعة في البقاء وقول شيخنا الرمي بمحصول فضيلة
الجماعة اخذ من ذلك فيه نظر ظاهر بل لا وجه له وبدل عليه كلام الشارح (قوله يصاحبه الكراهة) بلا
خلاف وهو المتمد (قوله في الثانية) وهي اقتداء المنفرد (قوله في الاولى) وهي قطع القدوة فقوله بقطع
القدوة متعلق بقواتها أي قواتها بسبب قطع قدوة نفسه أي لا لغيره كما تقدم (قوله وظاهر الخ) هو في خبر
المستثنين المذكورين لا لاقتداء في الصبح بالظهور كما يصرح به كلام الشارح المذكور قبله ودفع هذا توهم
استواء القيس والقيس عليه في القنوت وعلى ما اعتمد شيخنا الرمي من ان الاقتداء وان كره لا تقوت به
فضيلة الجماعة وانه يخبر فيه بين المفارقة والانتظار يحمل الكلام هنا على عمومته ويلزمه عدم اعتداد كلام
الشارح في الثانية المذكور مع انه مستند اتفاقا فالوجه ما تقدم بل الوجه ان يحمل على ما لا كراهة فيه أصلا
كترك الامام سنة مقصودة (قوله وما أدركه المسبوق فأول صلاته) خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى
(قوله نعم الخ) هو استدراك على ما قبله بقوله وما يفعله بعد سلام الامام آخرها المقضى لعدم طلب القراءة
فيه وحمل قراءته على ان لم يقرأها مع الامام ولم تسقط عنه تبعاً للفاضة ولم يتمكن من قراءتها كما تقدم وخروج
بالسورة الجهر فلا يقضيه لانه صفة (قوله را كما) أي أحرم حال ركوع الامام لاقبله وان لم يقرأ من الفاتحة
شيئا فلا يأتي فيه التفصيل المذكور ويوجب الاحرام على من تسقط عنه الفاتحة في آخر الوقت للخروج من
الحرمة ولو أحرم منفردا وسكت قدر اربع الفاتحة ثم نوى الاقتداء بامام في الركوع ركع معه ولا يتخلف
لقراءة الفاتحة خلافا لبعضهم بخلاف من سكت بعد احرامه مع الامام كما صرح (قوله أدرك الركعة) وان
طلعت صلاة الامام عقب احرامه فركع هو وتم الركعة بنفسه قاله شيخنا فانظره (قوله ان يطمئن) أي يقينا
كما يؤخذ مما بعده ومثله ظن لا ترد معه كما هو ظاهر في نحو بعيدا وأعمى واعتمد شيخنا الرمي (قوله
وسبأ في الجمعة الخ) يفيد أنه لا بد ان يكون الركوع محسوبا بالامام والا فلا يدرك المأموم به الركعة ولا
تدرك بالركوع الثاني من صلاة الكسوف لمن يصليها كذلك وكذلك لمن يصليها كسنة الظاهر في غير الركوع
الثاني من الثانية كما تقدم لا يدرك الركعة في هدمدون غيرها بل لا تصح صلاته كما تقدم (قوله سهوا)
وان لم يعلم بالمأموم وكذا اعتماد لم يعلم بعده نعم ان كان اتيان الركعة لمقتضى كأن ترك ركعتا قبلها سهوا
وعلم بالمأموم جازله متابعتها فيما يأتي به بل يظهر وجوبها عليه ونحسب له ويدرك بها الجمعة لو كان مسبوqa
فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله ثم الجواز في قطع القدوة) احتزبه عن قطع الصلاة فانه حرام في
فرض العين دون غيره الا ما استثنى من فروض الكفايات (قوله ويؤخذ منها) الضمير فيه يرجع لقوله
الكراهة (قوله وظاهر انها لا تقوت في المفارقة التحير بينها وبين الانتظار) من جهة صورة اقتداء المنفرد في
خلال صلاته و فراغه قبل الامام وقصر صرح الشارح أولا بان مثل هذا الفضيلة له فليحمل كلامه على غير
هذا فان أراد من صلى الصبح ابتداء خلف الظهر اقتضى ذلك انها مسنونة في مثل ذلك وقضية قولهم يجوز
الصبح خلف الظهر في الاظهر انها ليست فرضا ولا سنة فابن الفضيلة الخاصة للجماعة وان أراد التصوير بما
لوترك الامام بعضا وطول أشكل عليه قوله وبين الانتظار اللهم الآن يؤزل الانتظار بالاستمرار في الصلاة
وبالجملة فظاهر صنيع الشارح ان مراده المسئلان المذكوران في كلامنا ولا هو مشكل اذ كيف يحكم
بالكراهة في الاولى ثم يترتب بمحصول الفضيلة (قول المتن تشهد في ثابته) فتوافقنا الحنفية على هذا

في المقارنات فواتها في الاولى
أيضا ظاهر بقطع القدوة
وظاهر أنها لا تقوت في
المفارقة التحير بينها وبين
الانتظار (وما أدركه
المسبوق) مع الامام (قوله
صلاته) وما يفعله بعد سلام
الامام آخرها (فيجب في
الباقى) من الصبح التي
أدرك الاولى منها ركعت
مع الامام (القنوت) في محل
وفعله مع الامام الثانية (ولو
أدرك ركعة من القنوت
تشهد في ثابته) لا تساهل
تشهده الاول وتشهد مع
الامام الثانية نعم لو أدرك
ركعتين من الرابعة قرأ
السورة في الاخيرتين مثلا
تخلو صلاته منها كما تقدم
في صفة الصلاة (وان
أدرك أي الامام) را كما
أدرك الركعة قلت بشرط
أن يطمئن قبل ارتفاع
الامام عن أقل الركوع
والله أعلم) كاذ كرافى
ان صاحب البيان صرح
به وان كلام كثير من
النقلة أشعر به وهو الوجه
ولم يتعرض له الا كثيرون
انتهى وفي الكفيلة ظاهر
كلام الأئمة أنه لا يشترط
وفي المسئلة حديث الضمري
عن أبي بكر انه انتهى
الى النبي صلى الله عليه

وسلم وهو را كم فركم الى آخره السابق في الفصل الثاني وسبأ في الجمعة أن من لحق الامام الحنفى را كمال تحسب ركعته على الصحيح
من لحق الامام في ركوع ركعتيها تسهوا

كلمة كرهناك (ولو شك في ادراك احد الاجزاء) بالطمأنينة على ما سبق قبل ارتفاع الامام (لم تحسب ركعته في الاظهر) لان الاصل عدم الادراك والثاني يقول الاصل بقاء الامام في الركوع وتبع المحرر الغزالي في حكاية الخلاف قولين وحكاية في الشرح عن الامام وجهين ومحمده في اصل الروضة موصوفه في شرح المذهب مع تصحيحه طريقة قاطعة بالاول قال لان الحكم بالاعتداد بالركعة بادراك الركوع رخصة فلا يصار اليه الا يقين (ويكبر للاحرام ثم للركوع) كغيره (فان نواهما بتكبيره لم تنعقد) صلاته للتشريك بين فرض وسنة مقصودة (وقيل تنعقد فلا) قال في المذهب كالأخرج (٢٥٤) خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدة التطوع أي فتقع صدقة تطوع بلا خلاف

كما قال المصنف في شرحه ودفع القياس بأنه ليس فيه جامع معتبر (وان لم ينوبها شيئا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) والثاني تنعقد فرضا كما صرح به في شرح المذهب لان قرينة الافتتاح تصرف اليه والاول يقول بقرينة الهوى تصرف اليه فتعارضنا وان نوى بالتكبير الصرم فقط أو الركوع فقط لم يخف الحكم كما قال في المحرر من الانعقاد في الاولى وعنده في الثانية (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله فابعدته) انتقل معه مكبرا) موافقة لفي تكبيره (والاصح انه يوافق في التشهد والتسبيحات) أيضا والثاني لا يوافق في ذلك لانه غير محسوب له (و) الاصح (أن من أدركه) أي الامام (في سجدة) أولى أو ثانية (لم يكبر للانتقال اليها) والثاني يكبر لذلك كما يكبر لو أدركه في الركوع وفرق

(قوله ولو شك) أي تردد ولو برأية على المعتمد ان طرأ له الشك بعد سلام نفسه لا يؤثر كما اعتمد شيخنا الرمي وهو ظاهر لان من أفراد الشك بعد السلام في ترك فرض وقد تقدم (قوله وتبع المحرر الخ) فيه اعتراض على الرافعي حيث تناقض كلامه فعلى المصنف أولى وكان حقه التعبير بالاصح أو المذهب (قوله ويكبر) أي من أدرك الامام في الركوع ويشترط ان يقع جميع التكبير في محل تجزئ فيه القراءة والام ينقصد فرضا قطعاً ولا نفلاً على الاصح (قوله كغيره) أي كغيره من ذكر أو كغير الركوع (قوله فان نواهما الخ) ظاهره ولو جاهدنا بذلك وهو الذي اعتمد شيخنا الرمي هنا وفي كلامه في شروط الصلاة ما يخالفه (قوله ليس فيه جامع معتبر) أي لأن الاتيان بالواجب هنا شرط للاعتداد بالمسبوق وايضا فرق كبير بين عبادة مالية وبدنية (قوله فتعارضنا) أي ولا مرجح فلا ينافي ما لو أتى بدعاء الافتتاح بدل الفاتحة لجزم معناها لان قرينة البدلية مرجحة قال بعض مشايخنا ومحل ما ذكر فيمن هو ملاحظ لتكبير الركوع امان لم يخطر بباله لجهل بطلها أو غفلته عنها فتكبيره صحيح مطلقا (قوله في التشهد) ومنه الصلاة على الآل والتسبيح والدعاء في أي بهاتبعنا (قوله دون السجود) أي فانه غير محسوب له قال شيخنا الزايد ويكبر لسجدة التلاوة ان سجد قراءة الامام أخذ من العلة بخلاف ما اذا لم يسمع لانه لغرض المتابعة ولا يكبر لسجود السهوان لم يكن جائزا ولا فيكبر له لذلك (قوله عقب الاولى) فان قام قبلها ولو قبل تمامها عامدا لم يطل صلاته والام تبطل لكن يجب عليه أن يعود للعود عند تذكره أو علمه ولو بعد سلام الامام ولا يعتد بما فعله من قراءة ونحوها قبل عوده (قوله بطلت صلاته) قال الاذري ان زاد

(قول المتن ويكبر للاحرام الخ) لو وقع بعض التكبير كما لم تنعقد فرضا قطعاً ولا نفلاً على الاصح (قوله ليس فيه جامع معتبر) كل وجه هذا والله أعلم أن تكبير التحريم ركن في الفرض والنفل ويشترط فيه قضاء صارف ومنه حالة التشريك بل لا يرب بخلاف مسألة الصدقة فان قصد التطوع مانع من اعتبارية الفرضية لا يضري كونها تطوعا لا يقال وقصد الفرضية في الصلاة لا يقدر في قصد النفلية لانا نقول قصد النفلية هنا معناه قصد التكبير للانتقال للركوع وذلك لا يصح انعقاد الصلاة نفلاً قطعاً بخلاف قصد التطوع بدرهم فانه صحيح وان محبة نية الفرضية على انه يجوز أيضا الفرق بان البدنية أضيق من المالية (قوله والاول يقول الخ) استشكل الاسنوي رحمه الله الحكم بعدم الانعقاد لوجود التكبير مع النية المعتبرة زاد العراق ولم يفته الا أن يكون التكبير للتحريم وقصد الاركان لا يشترط اتفاقا اه اقول كأنهم والله أعلم لمكان قرينة الركوع اشتراطوا هنا قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والاشكال فيه قوة (قول المتن والاصح انه يوافق) هلته الموافقة (قوله أولى أو ثانية) بما يخرج بهذا سجدة التلاوة وقد قال الاذري يكبر لانهما تحسب له (قوله أو في غيره بطلت الخ) في شرح الروض بحث الاذري اغتفر قد رجسلة الاستراحة

(قوله)

الاول بأن الركوع محسوب له دون السجود ومثله التشهد (واذا سلم الامام قام المسبوق مكبرا

ان كان) جلوسه مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفردا بان أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة الرباعية (والا) أي وان لم يكن جلوسه مع الامام موضع جلوسه لو كان منفردا كان أدركه في ثانية الرباعية أو ثالثة المغرب (فلا) يكبر عند قيامه (في الاصح) والثاني يكبر ثلاثا لانتقاله عن ذكر السنة للسبوق ان يقوم عقب تسامع الامام ويجوز ان يقوم عقب الاولى فلو مكث بعدهما في موضع جلوسه لم يضرب في غيره بطلت صلاته قال في شرح المذهب ان كان متعمدا عالما فان كان ساهيا لم تبطل صلاته ويسجد للسهو وهل للسبوقين أو للقيمين خلف مسافر الاقتداء في بقيت صلاتهم وجهان أحدهما المنع لان الصلاة حصلت اذا أتموا فرادى نالوا فضلها كذا في الروضة كاصلها في كتاب الجمعة

جالوسه على قدر جلوس الاستراحة المطلوب لان جلوسه لتشهد الامام فيه ليس جلوس استراحة له وان لم يشهده وفيه (قوله من حيث حصول الفضيلة) أي ان الفضيلة قد حصلت له ولا فلا يجوز الاقتداء لاجلها لعدم حصولها به وليس فيه منع صحة الاقتداء في نفسه فلا يخالف ما في شرح المذهب من صحته فتأمل

(باب كيفية صلاة المسافر وما يتبعها)

وشرعت في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الانبريق في ربيع الآخر من السنة الثانية قاله الهولابي وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة (قوله المختص هو بجوازها) فيه تصريح بأنهم مباحان وفيه ما مر في مسح الخف وسيائي بعضه ومن وجوب الجمع ما لو بقي من وقت الاولى قدر لولم ينو الجمع فيه عصي ومن وجوب القصر ما لو بقي من وقت الثانية قدر لولم يقصر مما فيه طرح شئ منها ما خروجا بآئمه وان لم ينو الجمع في وقت الاولى (فرع) لو أدرك جماعة في وقت لا يسعها فرادى ولو أحرم معهم أدركها كلها في الوقت لسقوط الفاتحة عنه مثل لازمه الاحرام معهم خروجه من الامم وان كان لو أحرم معهم أدرك ركعة في الوقت لم يلزمه الاحرام معهم لان كونها أداء لم يخرجها عن الامم ولو كان في وقت يسعها منفردا لاجاعة فله الاحرام معهم لأنهم من الدواب وجاز (قوله من الخس) ولو بحسب الاصل فشمل صلاة العصى وصلاة فاقد الطهورين فله القصر كغيره وشمل المعادة وجو بالغير افساد وان كان أتم أصلها على المعتمد وشمل المعادة فبالكن ان قصر أصلها كما اعتمد شيخنا والام يجوز قصرها ككلو شرع فيها تامة ثم أفسدها وخرج النافلة ولو مطلقة والمندورة (قوله مؤداة) أي يقينا كما يأتي ولو جاز بان شرع فيها بعد شروعه في السفر وأدرك مناركة في الوقت كما يصرح به شرح شيخنا الرمي وغيره وقول شيخنا الزياي تبعا لوالد شيخنا الرمي انه يكفي ادراك زمن يسع ركعة من الوقت بعد الشروع في السفر مرادهما أنه يجوز قصرها لكونها فائتة سفر خلافا للعلامة الخطيب من منع قصرها لانها عنده فائتة حضر ولا يجوز أن يقال انها عندهما مؤداة بذلك الزمن لئلا يلزم عدم صحة وصف الصلاة بالقضاء ولما مر من الاتفاق على القضاء فيما لو لم يقع مناركة في الوقت وان كان شروعه في وقت يسعها فأكثر فتأمل (قوله أي الجائز) فالمراد بالمباح غير الحرام (قوله طاعة) شمل الواجب والتدب ويصح أن يكون سفر الحج مثلا لهما الوجوب في حالة ونده في أخرى (قوله وأ غيرها) مباحا ومكروها ويصح كون سفر التجارة مثلا لهما لانه فديكون مكروها كالتجارة في اكفان الموتى والسفر منفردا قال ابن حجر ولا نزول الكراهة الا بثلاثة (قوله يقصر فيها) اعتبار ابو وقت الفوات (قوله ولو شك) أي تردد ولو برجحان (قوله احتياطا) أي بالرجوع الى الاصل من لزومها ذمة تامة

(قوله من حيث حصول الفضيلة الخ) يعني منع منه لان الاقتداء في خلال الصلاة مكروه مانع من الفضيلة كما سلف فلها قال في الروضة يمنع من ذلك هذا مراده فيما يظهر وان كان الملام له أن يقول من حيث فوات الفضيلة

(باب صلاة المسافر)

(قول المتن انما تقصر) قدم القصر للاجتماع عليه (قوله فلا قصر في الصبح) تعرض لهذا وهذا القيد دون القيود الآتية لان الخارج بها يأتي في كلام المصنف (قوله أي الجائز) أي فليس المراد معناه الاصولي وحيثئذ فالخارج به الحرام لا غير ويدخل فيه المكروه كسفر المنفرد (قول المتن لا فائتة الحضر) لانها قد ترتبت في ذمته أربعا (قول المتن فلا ظهر قصره الخ) نظر الى قيام العذر (قوله والثاني يقصر فيها) أي لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء (قوله اعتبار الاداء) عبارة غير لاهنا صلاقتا ركعتين فاذا فوات يؤتى بربع كالجمعة (قوله فالمراد الخ) هذه العبارة يرد عليها حكم فوات الحضر المستفاد من حصر القصر في

لا فائتة الحضر) أي لا تقصر اذا قضيت في السفر (ولو قضى فائتة السفر) أي أراد قضاءها (فلا تظهر قصره في السفر دون الحضر) لانه ليس محل قصر والثاني يقصر فيها والثالث يتم فيها اعتبارا للاداء في القصر وهذا هو الموافق للحضر في المؤداة

دون ما قبله فالمراد من نفي الحضر للقصر في المقضية ما ذكر فيها من التفصيل على الراجح فيضم منه الى المؤداة مقضية فائتة السفر فيه ولو شك في ان الفائتة فائتة حضر أو سفر أتم فيه احتياطا (ومن سافر من بلدة)

هاسور (قوله سفره مجاوزة سورها) المختص بها وان كان داخلها مواضع خربة ومزارع لان جميع ما هو داخلها معدود من البلدة (فان كان وراءه عمارة) أى دور متلاصقة كإلى الروضة وأصلها فى المحرر عمارات ودور (اشتراط مجاوزتها) أيضا (فى الاصح) لتبعية البلدة بالاقامة فيها (قلت الاصح لا يشترط) (٢٥٦) مجاوزتها (واقه أعلم) لانها لا تعد من البلد وهذا التصحيح فى أصل الروضة

(قوله هاسور) هو بالهمزة اسم لبقية الشيء وبعده اسم لراد هنا بمعنى المحيط بالشيء والمراد به هنا ما يختص بالبلد ولومن نحو تراب لمنع العدو أو جبل وان تعددان لم يهجر وسافر من جهته فان لم يكن اعتبر الخندق وهو ما يجر حول البلد استغناء به عن السور وان لم يكن فيه ماء فان فقد اعتبر القنطرة وهى ما عقد خارج الباب فى عرض حائطه لا مازاد على عرضها وسواء فى جميع ذلك سافر فى البرأى فى البحر فى عرض البلد وفى طوله وما فى شرح شيخنا الرملى مما يوهى به انه يعتبر مع السور ما يعتبر مع العمران فى سائر البحر غير مستقيم ولم يرضه شيخنا الزبى (قوله دور متلاصقة) أفاد أنه لا بد من ملاصقتها للسور وانها المراد بالعمارة فقط المحرر لها تفسير (قوله وهذا التصحيح فى أصل الروضة) وهو ما اختصره النووى من عبارة الشرح الكبير للرافى وهذا تهديد للاعتراض (قوله وهو محتمل) أى عبارة الشرح محتملة للاشتراط وعدمه وليس فيها تصحيح لاحد مما فسر بالتصحيح اليه فى أصل الروضة المذكور وفى شرح المذهب غير مستقيمة كما صرح بذلك الاسنوى وغيره وما قيل خلاف هذا من جرح عنه (قوله مجاوزة العمران) أى خروجه منها ان سافر من داخلها وخروجه من محاذاتها ان سافر من جانبها وسبب السفينة فى البحر كذلك فيشترط خروج السفينة من محاذة العمران لمن سافر فى طول البحر وجوبها أو جرى الزورق إليها آخر مرة لمن سافر فى عرضها ابتداء وان سافر بعد ذلك فى طوله فلمن فى السفينة بعد جرى الزورق آخر مرة ان يترخص وان كانت واقفة (قوله وقيل يشترط الخ) هو المعتمد والكلام فى خراب لم يدرس ولم يهجر بالتحويط على العاصم والا فلا يشترط مجاوزته قطعاً وفى كلام العلامة السنباطى ما يصرح بخلاف هذا ولعله سبق قلم (قوله المتصلة) راجع للبساتين والمزارع (قوله فلا يشترط مجاوزتها) هو المعتمد (قوله لما ذكر) بقوله لانه معدود من البلد (قوله فى بعض فصول السنة) بمحتمل أن المراد فصل منها كما ذكرنا بعض كل فصل منها (قوله والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها) هو المعتمد كما لا يشترط مجاوزة مطرح الرماد والمقابر ونحوها فى البلد والقربة على المعتمد بخلاف الحلة (قوله لا انفصال بينهما) أى عرفاً كما قاله ابن حجر وهو المعتمد (قوله يشترط مجاوزتها) هو المعتمد وان اختلف اسمهما وكلا قرينتين الثلاث والاكثر (قوله يكفى) هو المعتمد (قوله واشترط ابن سريج) مرجوح (قوله لم يشترط مجاوزة السور)

وفى شرح المذهب عن شرح الرافى وهو محتمل (فان لم يكن لها سور) مطلقاً أو فى صوب سفره (قوله مجاوزة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذى يتخلل العمارات معدود من البلد كالنهر بين جانبىها (الخراب الذى لا عمارة وراءه فلا يشترط مجاوزته لانه ليس موضع اقامة وقيل يشترط لانه معدود من البلد ومحمده فى شرح المذهب (و لا البساتين) والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محوطة لانها لم تتخذ للسكنى وقيل يشترط لما ذكرنا كان فيها قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا فى

الروضة كأصلها قال فى شرح المذهب بعد نقله ذلك عن الرافى وفيه نظروم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتها لانها ليست من البلد (والقربة كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وان كانت محوطة وقال الغزالى

لمؤداة اللهم الآن يريد بالتفصيل ما يشمل قول المتن لا فائتة الحضرة فلا يراد حينئذ (قول المتن سورها) هو بالهمزة البقية وبعده المحيط بالبلد (قوله أى دور متلاصقة) قال الاسنوى أى تلاصقا معتادا ونقل عن صاحب التتمة انه لو كان على باب البلد قنطرة اشترط مجاوزتها (قوله وفى شرح المذهب) يعنى حكى فى شرح المذهب عن شرح الرافى هذا التصحيح قال الشارح وهو محتمل ثم راجعت الرافى فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولقد انسب الاسنوى الى الرافى انه يؤخذ من كلامه فى الشرح الكبير ذلك وقال اعتمده ولا تغتر بما فى الروضة (قوله وهو محتمل) هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح يقول هذا الذى نسبته النووى لشرح الرافى من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير يحتمله (قوله ومحمده فى شرح المذهب) هذا الذى نسبته لشرح المذهب صورة الاسنوى وغيره بما اذا لم يهجره بالتحويط على العاصم دونه ولا اتخذ مزارع ونفى ابن النقيب الخلاف فى المهجور والمتخذ مزارع (قوله لما ذكر) يرجع

يشترط مجاوزة المحوطة وكذا قال الامام فى البساتين دون المزارع والقرينان لا انفصال بينهما يشترط مجاوزتهما وفيه احتمال للامام والمنفصلتان يكفى مجاوزة احدهما واشترط ابن سريج مجاوزة المتقاربتين ولو جمع سور قرى متفاصلة أو بلدين متقاربتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر ساكن الخيام) كالأعراب والا كراد

(مجاورة الحلة) حتمية كانت ومتفرقة بحيث يجتمعون للسمر في ناد واحد ويستمر بعضهم من بعض وهي كآنية القرية والحلجان كقريتين المتفرقتين ويعتبر مجاوزة مرافقها كطرح الرماد وملعب (٢٥٧) الصبيان والنادي ومططن الابل

فله القصر في جداره حيث تارق العمران وإن سافر من جهته (قوله مجاوزة الحلة) وإن اتسعت كالبلد وهي بكسر الحاء في الأصل اسم للحي النازل فيها أولغزله ومنه المرافق المذكورة والحجيرة في الأصل اسم لاربعة أهواذ تنصب ويسقف عليها شيء من نبات الأرض وجعها خيم وجعه خيام كقنطرة وقلم وقلاع وإطلاق الحجيرة على المتعارف من الثياب ونحوها مجاز وهو المراد هنا (قوله بحيث الخ) قال الشيخنا هو قيد في المتفرقة لتبصر كالحجيرة فراجع ولو كانت الحلة في بعض واد أو بعض مصعد أو بعض مهبط اشترط مجاوزة بقية ذلك في الثلاثة إن اعتدلت وعليه يحمل ما في شرح المنهج وغيره ولو كان لكل حلة مرافق خاصة بها فهي في اعتبار كل واحدة بمالحا على حدتها كالقري فبها مر ومن كان نازلاً وحده اعتبر مجاوزة رحله (تنبيه) شمل ما ذكر جواز الترخيص لمن قصد سفر قصر إذا جاوز ما اعتبر مجاوزته وإن قصد إقامة بعده ولو بموضع قريب فله الترخيص قبله وكذا فيه إن نوى إقامة لا تقطع السفر وسبأ في من نوى الرجوع (قوله وإذا رجع) هو قيد لأجل ما بعده والألفعل الانتهاء لا يتقيد بالرجوع وعلمه (قوله يلوغوه) أي يوصله إلى السوراء والعمران أو مرافق الحلة ومن نوى رجوعاً إلى وطنه وإن لم يرد الإقامة به أولم يكن سافراً منه وألغزله وألغزله لا حاجة إلى قطع سفره بمجرد ديفته فليس له الترخيص في موضعه وإن لم يصلح للإقامة ولا في رجوعه إن لم يبلغ سفر قصر (قوله بموضع) سيد كرماء يعتبر فيه وفيما بعده (قوله بوصول) وإن لم يمكث فيه وله الترخيص بعدم مغرقته وإن بقي من مقعده دون مسافة القصر وكذا بعده إقامة الأربعة الآتية (قوله بقيم) أي يمكث ولو لحظة (قوله وكان) هو عطف على بقيم فهو حديث آخر (قوله رواء) أي المذكور والأنسب رواها كأعلم (قوله وتعتبر ببلدائها) فهي تابعة للأيام فلو دخل في أثناء ليلة لثلاث ليوم قبلها وبقاها (قوله بحسبان منها) أي تحسب مدة إقامته فيها منها

لقوله لأنه مبطود من البلد وقوله بحيث يجتمعون للسمر متعلق بقوله أو متفرقة (قول المتن وإذا رجع) قال الأسنوي أي من سفر القصر ثم قال وأما الرجوع من دونه فإن كان بنية الإقامة انتهى سفره بعزمه على العود وإن رجع لحاجة فإن كان محل وطنه لم يترخص وإن كان محل إقامته من غير استيطان فله الترخيص قال وحيث قلنا لا يترخص إذا عاد فإنه يصير عاداً بالنية وإن لم يعد اه أقول لم يبين حكم نية الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال إن كان حاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر النية وإن كان لوطنه فيقطع الترخيص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديد ثم رأيت في التهاج في الفصل الآتي ما يوافق هذا عند التأمل وإن لم يصرح فيه بحكم العود لحاجة (قول المتن يلوغوه الخ) قال الأسنوي رحمه الله لو أنشأ سافراً من المدينة إلى مكة ونوى أنه إذا قضى مناسكه رجع إلى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصح للقولين اه ولعل محله إذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها إسقاط لامن لا يترخص (قوله أو غير ذلك) منه مرافق الحلة وقوله فينتهي ترخصه هو الحكم المراد من المتن (قوله عينه) لو كان ذلك الموضع على دون مسافة القصر من مباد سفره فالحكم كذلك من الترخيص إلى وصوله اعتباراً بقصد أول مسافة القصر قلت وقد يشكل عليه ما لو قصد ببلد سار مسافة القصر الرجوع إلى محل القى سار منه ليقم به وكان محل إقامته فانه ينقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كإسبائي في كلام الشارح (قوله ولو نوى الخ) منه تعلم أن مجرد وصول المقصد من غير إقامة الأربعة ولا نيتها لا يؤثر شيئاً في الترخيص (قوله الإقامة بمكة) زاد الأسنوي رحمه الله قبل الفتح (قوله والثاني) قال السبكي معناه أنه يؤخذ من إقامتها ما يكمل به الرابع (قوله بحسبان) أي بحسب منها مدة الإقامة منها وقوله كما يحسب من مدة

صوم مقبلا على الثاني ولودخل ليلا لم تحسب بقية الليلة على الاول ولونوى اقامة أربعة أيام العبد أو الزوجة أو الجيش ولم ينو السيد ولا الزوج
ولا الامير فأقوى الوجهين لها القصر لانهم لا يستقلون فتيهم كالمعتمد كره في الروضة وعبر في شرح المذهب بالاصح ولونوى اقامة الاربعة
المحارب أي المقيم على القتال فكثيره (٢٥٨) وفي قول يقصر أبدأ لانه قد يضطر الى الانحلال فلا يكون له قصد جازم ولونوى

الاقامة مطلقا انقطع سفره
وفيما اذا لم يكن الموضع
صالحا لها كالمفازة قول
انه لا ينقطع ونيته لنحو قال
في شرح المذهب ولو نواها
وهو سائر لا يصير مقبلا
لوجود السفر ذكره
البند نيجي وغيره انتهى
وذكر في التهذيب أنه
يصير لان الاصل الاقامة
فيعود اليها بمجرد النية
(ولو اقام ببلد) أو قرية
(بنية أن يرحل اذا حصلت
حاجة يتوقفها كل وقت
قصر ثمانية عشر يوما)
لانه صلى الله عليه وسلم
أقامها بمكة عام الفتح لحرب
هوازن يقصر الصلاة رواه
أبو داود (وقيل) قصر
(أربعة) فقط أي غير تامة
لان القصر يمنع بنية اقامة
الاربعة كما تقدم ففعلها
أولى لانه أبلغ من النية
(وفي قول) قصر (أبدأ)
أي بحسب الحاجة لظهور
انه لو زادت حاجته صلى الله
عليه وسلم على الثمانية
عشر لقصر في الزائد أيضا
(وقيل اختلاف) المذكور
وهو في الزائد على الاربعة
المذكورة (في خائف القتال)
والمقاتل (لا التاجر ونحوه)

قوله فأقوى الوجهين) هو المعتمد (قوله فكثيره) هو المعتمد أيضا (قوله مطلقا) أي عن التقييد بمدة
(قوله ولو نواها وهو سائر) أي لونوى الاقامة في بلد بعد دخوله أو في موضع هو فيه واستمر سائر ايامها لم
ينقطع سفره على المعتمد (تنبيه) سكنت عن اقامة ما بين ثلاثة أيام وأربعة لعدم تصويره وما في المنهج محمول على
نية ذلك فتأمل (قوله كل وقت) مراده مدة لا تنقطع السفر (قوله قصر) أي ترخص بغير سقوط الصلاة
بالتييم والتوجه لغبر القبلة في النافلة (قوله لحرب هوازن) وهي غزوة الطائف حين حاصرهم صلى الله عليه
وسلم تلك المدة بعد فتح مكة المشرفة وقد أقام في فتح مكة تلك المدة بقصر أيضا (قوله ثمانية عشر) وروى
سبعة عشر وتسعة عشر وعشرين وحل الأخير على حساب يومى الدخول والخروج والذي قبله على
أحدهما والاول على فوات يوم قبل حضور الراوى له (قوله أي غير تامة) لان التامة داخلية خلاف المحارب
بعده (قوله وعبارة المحرر الخ) أشار به كرها الى محتمل ما ذكره من عدم تمام الاربعة فهو أولى من عبارة
مسح الخفاف الخ يعنى معناه انه اذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلا حسب باقى النهار من المدة ولا نهمله ونبدأ
من الغد قال السبكي وعلى الاول يعنى الصحيح الذى في المتن لا يضر انضمام اقامة يوم الدخول والخروج الى
الثلاثة ولو زادت بالتلفيق على الاربعة (قوله صار مقبلا على الثاني) أي بخلافه على الاول فانه لا يصير وان
دخل نحوه يوم السبت على عزم عشية الاربعاء واعلم ان الشخص لونوى اقامة تزيد على الثلاثة وهي
دون الاربعة لم يصير مقبلا عند الجمهور كما سلف في عبارة الشارح لكنه قد يخالف قول الغزالي كشيخه
اذ انوى زيادة على الثلاث صار مقبلا قال الرافعي رحمه الله هو مخالف في الصورة ولا مخالفة في الحقيقة لان
الجمهور احتملوا زيادة لا تبلغ الاربعة غير يومى الدخول والخروج وهما لا يحتتملان زيادة على الثلاث غير يومى
الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الاربعة ويكون غير يومى الدخول والخروج
مما لا يمكن اه وبه تعلم ان قول الشارح كجمهوره تغتفر الزيادة على الثلاث اذا كانت دون الاربع معناه
الزيادة من يومى الدخول والخروج (قوله لم تحسب بقية الليلة على الاول) وذلك لانها ليلة دخوله تحكمتها
حكم يومه بخلافه على الثاني فان البعض الذى أقامه منها من الاربعة والله أعلم (قول المتن قصر ثمانية عشر
يوما) يحتمل اطراد هذا في الرخص من الفطر وغيره ويحتمل اختصاصه بالقصر لانهم منعوه فيها زاد على
الثمانية عشر لعدم وروده مع ان أصله قد ورد فالمنع فيما لم يرد بالكلية أولى قال الاسنوى رحمه الله وهذا أقوى
وقوله فالمنع فيما لم يرد أي يمنع منه في الثمانية عشر كما تمتنع القصر بعدها لعدم وروده (قول المتن وقيل قصر
أربعة) عبارة السبكي ثم يعود على هذا الوجه ما تقدم في كيفية احتسابها قاله روضة ذلك محي وجهين
أحدهما يقصر الى أربعة ملفقة يعنى وهو ضعيف والثاني يعنى وهو الاصح الى أسبق غايتهن اما أربعة تامة
أو خمسة ملفقة (قوله غير تامة) جواب عن قول الاسنوى الصواب التعبير بدون الاربعة كافي الشرح
والروضة والحاصل ان هذا الوجه يرى أن المقيم لحاجة كغيره (قوله لان القصر يمنع بنية اقامة الاربعة)
أي التامة (قوله الى أربعة) الغاية خارجة وقوله كما وصفنا أي غير يومى الدخول والخروج (قوله محكى قولنا
في طريقة) أي محكى من تلك الطريقة على حالة هو فيها مقابل القول المصحح من تلك الطريقة فهو
مرجوح بهذا الاعتبار وزاده ضعفا نفيه من الطريقة الاخرى وقوله فساغ التعبير فيه بقيل نظر الطريقة
الحاكية له كان مراده منه أن نفيه في الطريقة القاطعة لما منع نسبتها للامام ساغ التعبير فيه بقيل كأنه من

تخرج

كالتفقه فلا يقصر ان في الزائد عليها قطعوا الفرق أن للحرب أثر في تغيير صفة الصلاة وعبارة المحرر فله

القصر الى أربعة أيام كما وصفنا والاصح ان له القصر الى ثمانية عشر يوما فاذا زاد لم يقصر ومقابل الاصح الثاني للزائد على الاربعة محكى قولنا
في طريقة منفي في أخرى أسقطها من الروضة فساغ تغييره فيها بقيل نظر الطريقة الحاكية له وان كان مشوشا لفهم على انها المصححة فلو

قال بدل قيل وفي قول كان حسنا ولا يخفى ان الاربعة لا يحسن منها يوم الدخول وكذا يقال في الثمانية عشر (ولو علم بقوله) أي جاء حاجته (مدة طويلة) وهي الزائدة على الاربعة المذكورة (فلا قصر) له أصلا (على) (٢٥٩) المذهب) لانه مطمئن بعينه

عن هيئة المسافر بخلاف المتوقع للعاجلة كل وقت ليحصل وسواء المحارب وغيره كالتاجر وقيل فيها خلافاً المتوقع من القصر أربعة أيام أو ثمانية عشر يوماً أو أبداً واستنكره الامام في غير المحارب هذا حاصل ما ذكره الرافعي في الشرح وعبارة المحرر فالاصح أنه لا يقصر

(فصل طویل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية) وهي ستة عشر فرسخاً ورجعاً عبر في الحرر وهي أربعة برد مسافة القصر كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد علقه البخاري بصيغة جزم وأسنده البيهقي بسند صحيح ومنها ما يقصر عن توقيف (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وهي مرحلتان) أي سبعمائة معتدلين (بسرير الانتقال) أي الحيوانات المثقلة بالجمال (والبحر كالبئر) في المسافة المذكورة (فلو قطع الأميال فيه في ساعة) أو لحظة لشدة جرى السفينة بالهواء (قصر) فيها (والله أعلم) كما يقصر لو قطع الأميال في البر في يوم والسبب ولا يحسب من المسافة عدة الرجوع

حتى لو قصد موضعاً على مرحلة بنية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر لاداءها ولا جأها وان نالته مشقة مرحلتين متواليتين لانه

المحتاج وتعبير المحرر بالاصح لا اعتراض عليه لانه ليس له اصطلاح في التعبير عن الخلاف وتعبير الشارح بمقابل الاصح مجازاً لانه لم يصرح في المنهاج بنوع الخلاف وحكى مقابلته تارة بقيل وتارة بقول ومراد الشارح بمقابل الاصح ما عبر عنه المنهاج بقيل لانه محل الاعتراض عليه ومراده بالطريقة المحكي فيها قولاً ما ذكره المصنف والمحرر لان مقابلها التي هي منفي فيها غير مذكورة وانما تعرض لها ليبين بها شدة ضعف هذا القول بنفيه فيها المسوغ للتعبير فيه بقيل في الطريقة الحاككة له وأشار بقوله نظر للطريقة الحاككة له الى ان المصنف لما اعتنى بذلك الطريقة الحاككة له احتاج لذكره ولكن تعبيره فيه بقيل مشوش للفهم لايهامه أنه وجه وأشار بقوله على أنها المصححة الى سبب اعتناء المصنف بها دون الطريقة الاخرى وفيه تقوية للشوش أيضاً (قوله لكان حسناً) فعبارة المصنف لاحسن فيها أصلاً واقتصاره على عدم حساب يوم الدخول لعدم وجود يوم الخروج على كل قول

(فصل في شروط القصر) وهي ثمانية طول السفر وجواز ودوامه وعلم المقصد ونية القصر وعدم الربط بتم وعدم المنافي للقصر والعلم بالكيفية الذي زاده الشارح (قوله طويل السفر الخ) ويكفي ظن طوله بالاجتهاد (قوله علقه البخاري بصيغة الجزم) التعليق حذف أول السند كحذف شيخ الرازي والجزم عدم صيغة التمريض نحو قيل وروى والاسناد عدم حذف واحد من السند (قوله عن توقيف) أي سماع أو رواية من الشارع اذا مدخل للاجتهاد فيه فصح كونه دليلاً (قوله يومين معتدلين) بغير ليلة بينهما أوليتين كذلك بغير يوم بينهما أو يوم وليلة متصلين ولا يكونان الا قدر معتدلين والمراد بالاعتدال أن لا يكون من الايام أو الليالي الطويلة أو القصيرة ويعتبر مع الاعتدال زمن صلاة أو كل ونحوه (قوله الحيوانات) أي الابل (قوله فلو قطع) أي لو فرض ذلك والمراد باللمحظة ما يسع قصر أو لوصلة أو لبعضها وان أقام بعدنية فيها

تخرج الحاككة وقوله وان كان مشوشاً للفهم أي لانه يقتضي انه وجه وقوله على انها الخ باعث آخر على القشوش وذلك لان الطريقة الحاككة له هي الراجحة وحكايته بقيل مع اقتضاها انه وجه بوجهه طريقة مرجوحة هذا مراده رحمه الله ومشوّه الكاشف لك عما قررناه في بيان مراده قول الرافعي رحمه الله في المسئلة طريقان أظهرهما قولان أحدهما ليس له القصر يعني فيما بلغ الاربعة فاكثر لان نفس الإقامة تبلغ من نيتها وأصحهما يقصر لقصة هوازن وعليه كم يقصر قولان أحدهما المدة الواردة في القصة وبينها والثاني أبداً وذ كر دليله والطريق الثاني يقصر ثمانية عشر جزماء بعدها قولان اه وقوله على انها المصححة أي مع أن حكايته بصيغة التمريض يقتضي كونه ليس من الطريقة الراجحة وان كان هو فيها مقابل الاصح (قوله يوم الدخول) لم يقل ويوم الخروج كانه والله أعلم لكون الفرض انه يتوقع حاجة وقد انقضت المدة المذكورة ولم تحصل فلا خروج وقوله بقيل هذا ولا يخفى ان الاربعة يعني بها التي اقامتها لا تمنع القصر وهي النافسة وحينئذ فلا وجه لحساب يوم الخروج هنا لان الوقت الذي لا يبلغ الاربعة ولا يبلغ الثمانية عشر يقصر فيه مكث أو خرج فان بلغ الاربعة أو أكثر كل الثمانية عشر قبل الخروج فلا قصر فيها زاد فلا ينافي حساب يوم الخروج (قوله وهي الزائدة على الاربعة المذكورة) أي غير التامة (قوله وقيل فيها الخ) قال الاسنوي رحمه الله وجه القصر القياس على عدم انعقاد الجمعة بهذا الشخص (قوله أو أربعة أيام) أي ناقصة

(فصل طویل السفر) (قوله أي سبعمائة معتدلين) عبارة الاسنوي وهما يوم وليلة أو يومين معتدلين أوليتان معتدلتان اه ولم يقيد اليوم والليلة لانهما قصر اليومين المعتدلين أو الليلتين (قوله لا يتابع) لفظ

والمسافة تحديد وقيل قريب فلا يصح قصر ميل وهو منتهى البصر أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام واحترز بالهاشمية
أي النسوبة لبني هاشم عن النسوبة (٣٦٠) لبني أمية فالمسافة بها أربعون اذ كل خمسة منها قصر ستة هاشمية (ويشترط

قصد موضع معين أولا) أي أول السفر ليعلم أنه طويل فيقصر فيه (فلا قصر للهاشم) أي من لا يدري أين يتوجه (وان طال تردده) وقيل اذا بلغ مسافة القصر له القصر قال في أصل الروضة وهو شاذ منكر (ولا طالب غريم وآبى يرجع متى وجده) أي وجد مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره لا تتفاء العلم بطوله أوله فلو علم أنه لا يجده قبل مرحلتين ولم يعلم موضعه قصر كما قاله الرافي ونسبه في الروضة ويشمله قول الحرر ويشترط أن يكون قاصدا لقطعه أي الطويل في الابتداء ويشمل الهاشم أيضا اذا قصد سفر مرحلتين (ولو كان مقصده) بكسر الصاد كاضبطه المصنف (طريقان طويل) يبلغ مسافة القصر (وقصر) لا يبلغها (فلك الطويل لغرض كسهولة أو أن) أو زيارة أو عيادة وكذا تزه وفيه تردد للجويني (قصر والا) أي وان سلكه لا لغرض بل لجرد القصر كما في الحرر وغيره (فلا يقصر) في الاظهر

(قوله والمسافة تحديد) هو المعتمد لوجود التقدير فيها عن الاصحاب وكون القصر على خلاف الاصل وبهذين فارق مسافة الاقتداء واعتبار المرحلتين لوجود المسافة فيهما يقينا أو ظنا (قوله والخطوة) بفتح الخاء ما بين القدمين من الأديم كما يؤخذ من ذكر القدمين لانهما من نحو الفرس حافران ومن نحو البقر ظفان ومن نحو الجمل خفان ومن نحو الطير والأسد ظفران وقيل من البعير وقيل من الفرس وقيل من أي حيوان وبالضم التخطي (قوله ثلاثة أقدام) جمع قدم وهو اثنا عشر أصبعا وهو نصف ذراع فالقراع أربعة وعشرون أصبعا والاصبع ست شعيرات معترضات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون فالمسافة بالبرد والفراخ والامبال ماذ كره وبالخطوات مائة ألف خطوة واثنان وتسعون ألف خطوة وبالاذرع مائتا ألف وثمانية وعشرون ألفا وبالاقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا وبالاصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفا وبالشعيرات احد وأربعون ألف ألف وأربع مائة ألف وتسعون ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنان وسبعون ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنان وتسعون ألفا (قوله ليعلم أنه طويل) أفاد أن المراد بالمثل المعين كون السفر مرحلتين في الابتداء وان غيره بعد شروعه فيه كان قصداً يرجع متى وجده غرضه أو أن يقيم محل قريب له القصر الى وصوله (قوله وهو من لا يدري الخ) أي ولا غرض له صحيح ويقال له عاتق فان لم يلزم طريقا قيل له راكب التعاسيف (قوله لا تتفاء العلم الخ) راجع للهاشم وما بعده (قوله قصر) أي الى أن يقيم وان زاد على مرحلتين على المعتمد (قوله ويشمل الهاشم الخ) أي يشترط أن يكون له غرض صحيح كما قاله شيخنا وفي تسميته حينئذها تسمى تجوز (قوله بكسر الصاد) على الافصح (قوله كاضبطه المصنف) أي في باب الفصل من دقائق الروضة (قوله لغرض) أي غير القصر ولو مع القصر على المعتمد (قوله وكذا تزه الخ) الذي اعتمد عليه في قصره لانه ليس الحامل له على السفر بل على العدول فقط (قوله بل لجرد القصر) فالقصر ليس غرضا في كلام غيره أنه غرض غير صحيح فليس يجوز للقصر مطلقا ويلحق به من لا غرض له أصلا وانما قصر الشارح كلام المصنف عليه لاجل محل الخلاف وكالتزه التنقل لرؤية البلاد (قوله فلا يقصر) ولو جاهلا أو غائلا (قوله المقطوع به) اشارة الى أن المسئلة ذات طرق لحقه

حديثا رآته في الرافي مرفوعا يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى أربعة برد من مكة الى عسفان والى طائف اه وهو ظاهر فيما تقرر (قوله نقص ميل) بل وميلين قاله الاسنوي نقل عن ابن يونس وابن الرفعة (قوله ليعلم أنه طويل) فيه بحث فان علم الطول لا يتوقف على قصد وضع معين ثم عبارة المنهاج هنا يرد عليها ما لو علم التابع ان مسيره متبوعه لا ينقص عن مرحلتين وكذلك طالب الغريم والآبى والهاشم عند قصد المرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما يشير اليه الشارح فربما نعم تفيد أن طالب الآبى مثلا لو قصد سفر طويلا من الاول ثم عن له بعد الشروع فيه أن يرجع متى وجده يجوز له القصر وهو كذلك الى أن يجده (قوله أين يتوجه) زاد الاسنوي ويسمى أيضا راكب التعاسيف وعنده ذلك أن سبب القصر وهو إغاثة المسافر على مقاصده ممتنع مفقود فيه اه بمعنى (قوله لا تتفاء العلم بطوله) هو صالح لان يجعل على المسئلة الهاشم أيضا (قوله بل لجرد القصر) لا يعني ان الحكم كذلك اذا لم يكن غرض أصلا نعم هل هو من محل الخلاف قضية صنيع الشارح والحرر والاسنوي لا وعبارة الاسنوي قضية عبارة المنهاج ان يقصر جزا عند غرض القصر فقط مع أنه محل القولين اه بمعنى (قوله مباح) نازع ابن الرفعة في الاباحة قال واذا حرم ركض الهابة واتعابها لغبر غرض فاقطع نفسه أولى وأورد حديث ان الله يغيث الماشين في الارض من غير أرب (قوله ولو بلغ

المقطوع به كالمسلك القصر وطوله بالكتاب يمينان والاول والثاني ينظر الى أنه طويل مباح ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول فله

الغبر غرض قصر بلاخلاف (ولو تبع العبد والزوجة أو الجندی مالک أو قصر) لم لاتقاء علمهم بطول السفر أو له فلو ساروا من حلتين قصر وا

(۲۶۱)

مسئلة النص المذكورة في
الروضة وهي لو اُمر الكفر
رجلا فساروا به ولم يعلم أين
يذهبون به لم يقصر وان
سار معهم يومين قصر بعد
ذلك ويؤخذ مما تقدم انهم
لو عرفوا أن سفره
مرحلتان قصروا كلوا
عرفوا ان مقصده
مرحلتان (فلو نزل مسافة
القصر قصر الجندي
دونهما) قال في الروضة
كاملا لانه ليس تحت يد
الامير وقهره أى وهما
مقهوران فبينهما كالعدم
ومثلهما الجيش كما تقدم ولو
قبيل بأنه ليس تحت قهر
الامير كالأحاديث العظم الفساد
كما قاله بعضهم وفي شرح
المهذب قال بغوى لوني
المولى والزوج الاقامة لم
يثبت حكمها للعبد والمرأة
بل لهما الترخص وفي المحرر
وتعتبرنية الجندي في
الاظهر ولم يذكر هذا
تخلاف في الشرح
وسكت عنه المصنف وقوله
لك أمره لا ينافيه التعليل
لقد كور في الجندي لان
لا امير الملك لأمره لا يبالى
ففراد عنه ومخالفته
تختلف باختلاف مخالفة الجيش اذ
مفرط ولا فسار ثم نرى
ولا يترخص

التعبير بالذهب (قوله لغير غرض) أى صحيح ومنه مجرد القصر كما مر (قوله قصرنا) أى لان الاعتبار قصد متبوعهم ومنعهم من القصر ابتداء لعدم علمهم به وقد علموه ولهذا قالوا الهائم ولهم قصر ما فات من الصلوات قبل علمهم (قوله قصر بعد ذلك) أى وان قصد الهرب أو العود اذا تمكن منه وكذا العبد اذا قصد الاباق أو الرجوع ان عتق وكذا الزوجة اذا قصدت النشوز أو الرجوع اذاطلقت (قوله ويؤخذ) أى بالاولى لوجود التبعية هنا (قوله عما تقدم) فيمن علم أنه لا يجحد مطلوبه الخ (قوله لو عرفوا) أى باخبار متبوعهم وان امتنع عليه القصر لعدم غرض صحيح أو عصيان كافى شرح شيخنا الرملى كابن حجر لعدم سرعان معصيته عليهم أو برؤيته يقصر أو يجمع أو نحو ذلك لابعاده زادا كثيرا مثلا الا ان غلب على ظنهم أنه لطول السفر (قوله كما تقدم) أى فيما لو نوى اقامة أربعة أيام العيد الخ (قوله ولو قيل الخ) حاصله أن المراد عند الشارح بكونه تحت قهر الأمير اختلال نظامه بعدم ارباب العدو وسقوط هيئته عند ذلك يحصل بمخالفة الجيش وبكونه ليس تحت قهره ضد ذلك ومخالفة الأحاد لا تؤثر فيه فلا نظر للآثبات في الديوان وعدمه ومراد غير الشارح بما ذكر سقوط هيبة الأمير مثلا في نفسه أو عند جيشه وعدمها وذلك يحصل بمخالفة المثبت دون غيره لانه لا حكمه عليه وهذا الذى مشى عليه في المنهج واعتمد شيخنا أن كلام الامرين يختل به النظام فلا تعتبرية المثبت ولانية الجيش فراجع ذلك وحوره (قائدة) الهندى واحد الجند وهم الانصار فى الاصل ثم أطلق على كل مقاتل (قوله بل لهما الترخص) قال شيخنا وان علما بنية المتبوع وخالف العلامة ابن قاسم فى العلم بل قال الوجه أنه يلزمهم أيضا اعادة ما قصروه من وقت نية اقامة متبوعهم لان العبرة به كما تقدم فتأمل (قوله وسكت عنه المصنف) أى لعدم ذكره فى الشرح على أن بعض نسخ المحرر لم يذكر فيها الخلاف فلعلها التى وقعت للمصنف (قوله نوى رجوعا) أو رجع بالفعل أو تردد فيه (قوله انقطع سفره) أى فى موضعه ان مكث فيه مادام فيه نعم ان نوى رجوعا لغير وطنه حاجة لم ينقطع سفره فله الترخص فى موضعه ولو الى ثمانية عشر يوما كما مر (قوله الى مقصده الخ) صريحه أنه لا يترخص اذا سار الى مقصده الا ان كان الباقى له قدر مرحلتين وهو يخالف ما نسبنا فى فراجع (قوله ولا يترخص العاصى) خلافا للمزنى من أتمنا ولو شرك فى سفره بين حوام وجائر لم يترخص تغليبا للامان

(الخ) قال الاسنوي هي أولى بالمنع مما قبلها لانه اعقاب لالغرض أصلا وفيه نظر (قول المتن مالك أمره) انما صح افراد الضمير للعطف بأو ومالك أمر الامة المزدوجة سيدها أو الزوج باذنه (قوله فلو ساروا امر حلتين قصرنا) خالف ذلك ما سلف في طالب الغريم ونحوه لان للتبوع هنا قصد اعميحها (قوله ويؤخذ مما تقدم) أي بطريق الاولى فتأمل (قوله امر حلتان) قال الاسنوي وقصده (قوله وقهره) وان كان الامر مالك امر الجندي في الجملة (قوله ومثلها الجيش) أي ولو متطوعا فيما يظهر ولا ينافيه قول المناج مالك أمره لانه مالك له في الجملة لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله المالك لامره أي باعتبار ملكه لأمر جملة الجيش وهو منهم وان كان الجندي في ذاته ليس تحت يد الأمير وقهره من حيث ان الأمير لا يسأل بتخلقه وانفراده عنه ومنه يستفاد ان الجندي لا فرق فيه بين التثب في الديوان والمتطوع وان له لوني الاقامة دون الامير امتنع ترخصه بخلاف الجيش كما سلف (قول المتن ثم نوى رجوعا) أي قبل بلوغه مسافة القصر أو بعدها وانما انقطع بنية الرجوع لزال قصد مسافة القصر المبيح للقصر قال في شرح الروض وصورة المسئلة ان نوى الرجوع لتغير حاجة ويعود والافقيه تفصيل بين الوطن وغيره (قول المتن ولا يترخص العاصي) هو محترز قوله أو لا المباح

رجوعاً لقطع سفره فلا يقصر (فان سار) الى مقصده الاول او غيره (فسر جديد) فان كان العاصي بسفره كآبي وناشرة) وغريم قادر على الاداء لان السفر صلب الرخصة بالقصر وغيره

فلاتنط بالمعصية (فلوأنشأ) سفرا (مباحا لم جعله معصية) كالسفر لقطع الطريق أو الزنا لمراة (فلاترخص) له (في الأصح) من حين
الجملة والثاني له الترخص ككفائه بكون السفر مباحا في ابتداءه ولوناب ترخص جزما ذكره الرافعي في باب المقتطة (ولوأنشأ عاصيا لم تلب
ففتش السفر) بضم الميم وكسر الشين (٢٦٢) (من حين التوبة) فان قصد من حينها مرحلتين ترخص والا فلا وقيل في ترخصه

الوجهان فيما قبلها أحدهما
لا نظرنا الى اعتبار كون
السفر مباحا في الابتداء
(ولو اقتدى بتم) مقیم
أو مسافر (لحظة) كأن
أدركه في آخر صلاته أو
أحدث هو عقب اقتدائه
(لزمه الانعام) ولو اقتدى
في الظهر بمن يقضى
الصبح مسافرا كان أم مقما
فقبله القصر لتوافق
الصلتين في العدد والأصح
لا لأن الصبح تامه
في نفسها ولو صلى الظهر
خلف الجمعة أتم لانها صلاة
أقامة وقيل ان فلناهي ظهر
مقصودة فله القصر والا
فهى كالصبح قال في
الروضة وسواء كان امامها
مسافرا أو مقما فهذا حكمه
قال في شرح المهذب ولو
نوى الظهر خلف من صلى
المغرب في الحضر أو السفر
لم يحز القصر بخلاف
ويؤخذ عما ذكر شرط
للقصر وهو ان لا يقتدى
بتم ولا بمصل صلاة تامه في
نفسها قطعاً أو صلاة جمعة
ويصح ادراجها في المتم
(ولو عرف الامام المسافر)
أو أحدث (واستخلف

متا) من المقتدين أو غيرهم

(قوله فلاتنط) أي تتعلق (قوله ترخص جزما) أي وان لم يبق لمقصده مرحلتان نظر المقتضى ومنعه
الخطيب في دون المرحلتين (قوله عاصيا) أي متلبسا بسفر حرام في ذاته لكونه سببا لتحصيل حرام أو
ترك واجب فشمّل سفر من لزمته الجمعة إذا سافر بعد الفجر وقبل فواتها وسفر صبي بغير إذن أصله لكن
قال شيخنا الزيدى لهما الترخص عقب الفوات والبلوغ إذا قصد كل منهما في الابتداء سفر أطويلا
وان بقي منه دون مرحلتين لانقطاع العصيان عنهما وبذلك قول شيخنا الرملي في شرحه عن زوائد
الروضة لو قصد صبي أو كافر سفر قصر ثم بلغ أو أسلم فله الترخص انتهى فيكون حكم هؤلاء مستثنى
من قول المصنف ففتش السفر من حين التوبة وفي شرح شيخنا هنا كلام غير مستقيم فراجع
(قوله بضم الميم وكسر الشين) لعل هذا الضبط لكونه مرسوما بالياء التحتيه والافصح فتحتهما أي
فابتداء السفر ذلك ولو قصد المعصية بعد توبته لم يترخص فان تاب ثانيا فله الترخص وان لم يبق من
سفره قدر مرحلتين لان التوبة الاولى قطعت المعصية الاولى كما اعتمد شيخنا الرملي (قوله ولو اقتدى
بتم) أي ولو في نافلة والمراد حال اقتدائه فلوزمه الانعام بعد المفارقة جاز للمأموم القصر وكذا الوعد بالامام
لوجود سهو بعد سلامهما ونوى الانعام فان عاد له قبل سلام المأموم لزمه الانعام كالامام لتبين بقاء القدوة
(قوله أحدث هو) أي المأموم وكذا الامام (قوله لزمه الانعام) فنيته القصر لا تضر وان علم حال الامام
لانه من أهل القصر في الجلة بخلاف المقيم اذا نوى القصر لا تصح نيته (قوله قطعاً) أي لا خلاف في انعامها
(قوله لعرف) هو مثل العين والفتح أفصح ثم انضم ثم الكسر وان قل الرعاف لان دم المنافذ غير معفو
عنه عند شيخنا الرملي مطلقا وخالفه ابن حجر في القليل لان اختلاطه بالاجنبى ضرورى هنا (قوله أو غيرهم)
أي وهو موافق لنظم صلاة الامام والا فان نوى الاقتداء به لزمهم الانعام والا فلا (قوله واقتدى به الى آخره)
وقيل يلزمه الانعام وان لم يقتد به لثلاثين نقص الاصل عن الفرع (قوله أو بان امامه محدثا) أي بعد لزوم

(قوله والثاني له الترخص) أي لانه يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء (قوله ترخص جزما) أي فينبى
على القصر الاول هذه الحاشية كتبها ثم راجعت الكتب فلم أرلى سلفا فيها غير أنى رأيت الشيخ في شرح
المنهج صرح بخلافه فافكتشف النهاية للامام فرأيت عبارته دالة لما قاله شيخنا رحمه الله (قوله وقيل الخ) قال
الاسنوى الجمهور قطعوا بالاول لان الاصلاح بحواله بغير خلاف العكس (قول المتن ولو اقتدى بتم الخ)
ولو في نافلة قال الاسنوى كلامه بوجه انه لو أخرج نفسه من القدوة ثم نوى الامام بالزم المأموم قال فلو
قدم لحظة على متم لكان أولى اه وفيه نظر لان تعليق الاقتداء بالتم لا يحصل حقيقة الا في حال التباس
بالانعام (قوله وأحدث هو) أي المأموم ومثله الامام (قول المتن لزمه الانعام) دليله ما روى مسلم عن
موسى بن سلمة قال سألت ابن عباس كيف أصلى اذا كنت بمكة ولم أصل مع الامام فقال ركعتين سنة أى
القاسم صلى الله عليه وسلم وقوله أيضا لزمه الانعام أى واحرامه مباح ولا يضر نية القصر وان علم الحال بخلاف
المقيم بنوى القصر فان احرامه فاسد (قوله بخلاف) وجه عدم توافق الصلاتين بخلاف الظهر خلف
الصبح (قوله قطعاً) راجع لقوله تامه (قوله ويصح ادراجها في المتم) مرجع الضمير الصلاة التامة بقسمها
(قول المتن ولو عرف) هو مثل العين لكن الضم ضعيف والكسر أضعف منه (قول المتن ولو بان امامه)
خرج به ما لو بان حدث نفسه وهو واضح (قوله لانه التزم الانعام الخ) أي فكان مثل فوات الحضر (قوله

(أتم المقتدون) المسافرون لانهم مقتدون بالخليفة حكما بدليل ان سهوه يلحقهم (وكذا الوعد بالامام
واقتدى به) يلزمه الانعام (ولو لزم الانعام مقتديا) كما تقدم (ففسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا أتم) لانه التزم الانعام بالاقتداء
ولما ذكر لا يدفعه قال في شرح المهذب ولو أحرز منفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الانعام (ولو اقتدى بمن غلظ مسافرا) فنوى

القصر الذي هو الظاهر من حال المسافر ان ينويه (قبل ان يقبلا) اتم لتقصيره في ظنه اذ شعر بالاقامة ظاهر (أو) اقتدى بتولي القصر (عن جهل سفره) أي شك في انه مسافر أو مقيم (أتم) وان بان مسافر أقصر (لتقصيره) في ذلك لظهور شعار المسافر والمقيم والاصل الاتمام وقيل يجوز له القصر فيما اذا بان كاذر (ولو علمه) وظنه (مسافرا) وشك في نيته (قصر) أي جازله القصر بان ينويه لانه لا يظن من حال المسافر فان بان أنه متم لزمه الاتمام كما صرح به الرافعي في (٢٦٣) التكلم على لفظ الوجيز وأصطفه من

الروضة (ولو شك فيها) أي في نية الاتمام القصر (فقال) مطلقا عليها في نيته (ان قصر قصره والا) أي وان أتم (أتمت قصره في الاصح) وعبارة المحرر لم يضر أي التعليق كافي الروضة وأصلها الاصح جواز التعليق فان أتم الاتمام أتم وان قصر قصره والثاني لا بد من الجزم بالقصر أي في جوازه في قصر الامام يلزم هذا المأموم الاتمام وعلى الاصح لا يلزمه نقول الشيخ قصر أي في قصر الامام لعلمه بأنه اذا أتم يلزم المأموم الاتمام قطعاً وعلى الاصح لو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جازاً لمأموم القصر وان لم يظهر للمأموم ما نواه لزمه الاتمام احتياطاً وقيل له القصر لانه الظاهر من حال الامام (ويشترط للقصر نيته) بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينو (في الاحرام) كاصل

الاتمام كما هو الفرض فان بانامها أو سبق علم الحدث فله القصر لا تتفاء الربط في الحقيقة المقتضى للاتمام وحصول فضيلة الجماعة خلف المحدث لا تنافي ذلك نظر المدم تقصيره قال شيخنا الرملي ويؤخمن العلة أن الكلام في اقتداء صحيح في صلاة مغنية عن القضاء والا كاماً أي أو متميم بمحل يغلب فيه وجود الماء فله القصر انتهى وفيه بحث فتأمل ولو تبين للمأموم حدث نفسه فله القصر أيضا (قوله بان أنه متم) أي ولم يبين له الحال كالتى بعدها (قوله وعبارة المحرر) هي أولى من عبارة المصنف لان الخلاف في جواز التطبيق لافي القصر المرتب عليه (قوله أي في جوازه) أي لافي نيته فهمي لاغية وغير مضررة على الثاني أيضا (قوله وعلى الاصح الخ) قضية كلامه ان هذا لا يجري في مسألة العلم والظن السابقة والذي ينبغي جوازه فيها قد يراد بقوله فيها بان بان ما ولو بقوله واحتمالا فيسأري ما هنا فتأمل (قوله كاصل النية) أي حكما خلافا كما قاله الاسنوي (قوله أي شك الخ) أفاد أن التردد طرأ في أثناء الصلاة لالحال النية فلا مدافعة ولا منقاة (قوله في الجواب) بقوله أتم ما ليس من المحترز عنه بقوله أو قام الخ المعطوف على أحرم لأنه من المنافي للقصر من غير تردد في نيته (قوله فشك الخ) وله متابعة الامام اذا علم أنه متم والا فلا يتابعه وله انتظاره ولا تبطل صلاته بالانتظار وان تبين أنه متم لانه معذور وخرج بشك ما لو علم بسهولة كتحني بعد ثلاثة مراحل فلا يلزمه

أتم لتقصيره) لو بان حدثه مع تبين اقامته أو قبله قصر قالوا لانه لا قدوة في الباطن لحدثه ولا في الظاهر لظنه اياه مسافرا واستشكه الاسنوي بان الصلاة خلف مجهول الحدث جماعة على الصحيح اه وقد رأيت في الرافعي معنى هذا الاشكال حيث قال بعد ذكر عدم الاتمام وقد ينازعه كلامهم في المسبوق اذا أدرك الامام في الركوع ثم بان أن الامام محدث فانهم رجحوا الادراك وماخذ المستلثين واحد اه أقول ولما كان هذا مبني على مرجوح عدل عنه الاسنوي (قوله لانه الظاهر) علل أيضا باتتفاء التقصير لان النية ليس لها شعار تعرف به (قوله وعبارة المحرر الخ) غرضه من هذا دفع ما توهمه عبارة المصنف من جريان هذا الخلاف في حالة تبين الاتمام (قوله وان قصر قصره) هو آخر كلام الروضة (قوله والثاني لا بد من الجزم) الظاهر أن المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم اجراء الخلاف في مسألة الظن السابقة (قوله وعلى الاصح لا يلزمه) يرجع أقوله الاصح جواز التعليق وقوله يلزم المأموم الاتمام أي من غير استئناف (قوله وعلى الاصح الخ) قضية صنيعه كالاسنوي أن هذا التفصيل لا يجري في مسألة العلم والظن السابقة على مسألة التعليق والموافق لكلام البهجة ولما شئ عليه شيخنا جوازه وهو متجه وفيه الاسنوي على ان فساد صلاة المأموم كفساد صلاة الامام فيما ذكره الشارح رحمه الله (قول المتن ويشترط للقصر نيته) لانه ان لم ينو ان عقدت تأمة (قوله كاصل النية) قضية التشبيه ان المقارنة هنا كما هناك (قول المتن والتحرز عن منافيتها دواما) أي فلا يشترط استحضارها ذكرنا (قوله أي شك) فسر هذا بالشك لان التردد في المسئلة قبله ليس بهذا المعنى واعلم ان الاسنوي اعترض عبارة المتن حيث جعل المقسم الاحرام قاصرا ثم جعل من الاقسام الشك في نية القصر اه أقول المراد أحرم قاصر في نفس الامر فلا تدافع (قوله لضمه اليهما الخ) لك أن تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه مشي الاسنوي

النية (والتحرز عن منافيتها دواما) أي في دوام الصلاة كنية الاتمام فلونواه بعد نية القصر أتم (ولو أحرم قاصرا ثم تردد في انه يقصر أو يتم) أتم (أو) تردد أي شك (في انه نوى القصر) أم لا أتم وان تذكر في الحال انه نواه لتأدي جزء من الصلاة حال التردد على التمام وهاتان المسئلتان من المحترز عنه ولم يصدرهما بالغاء لضمه اليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصارا فقال (أو قام) هو صلب على أحرم (انامه ثلاثة

فكشك هل هو متهم أم ساه (ثم) وإن كان ساه كالمشك في نية نفسه (ولو قام القاصر لثلاثة عمدا بلاموجب للانعام) من نيته أو نية الإقامة
لو غير ذلك (بطلت صلاته) كالم (٢٦٤) قام المتم إلى ركعة زائدة (وان كان) قيامه (سهوا) فتذكر (عاده وسجده) وسلم فان أراد

حينئذ التذكر (إن يتم
عاده) القعود (ثم نهض متنا)
أي نوى بالاتعام وقيل له أن
يضم في قيامه (وبشروط)
للقصر أيضا (كونه) أي
لشخص النوى له
(مسافرا في جميع صلاته
فلو نوى الإقامة فيها) أو
شك هل نواها (أو بلغت
سفيته) لهما (دار إقامته)
أو شك هل بلغت (أنتم)
ويشترط أيضا العلم بجواز
القصر ولو قصر جاهلا
بجوازه لم تصح صلاته
لتلاجه ذكره في الروضة
كاملها وكان تركه لبعده أن
يقصر من لا يعلم جوازه
(والقصر أفضل من الاتعام
على المشهور إذا بلغ) السفر
(ثلاث مراحل) فان لم
يلفها فالاتعام أفضل
خروجا من الخلاف فان
الامام أبا حنيفة يوجب
القصر في الاول والاتعام
في الثاني ومقابل المشهور
ان الاتعام أفضل مطلقا
لانه الاصل وأكثر عملا
ويستثنى على المشهور
الملاح الذي يسافر في
البحر ومعه أهله وأولاده
في سفيته فالأفضل له
الاتعام لانه في وطنه
ولم يخرج من خلاف
الامام أحمد فانه لا يجوز له

الاتعام وله انتظاره ومفارقة ويسجد للسهو وله الاتعام ولكن لا يوافق في السهو بالقيام معه (قوله وان
بان أنه ساه) وقار في عدم لزوم الاتعام فيالوشك في نية امامه كما تقدم خلفاء النية عليه (قوله ما لبس منه) أي
لانه أراد بالمتنا في ما يفعله باختياره وهذا يفعل غيره وان كان من المتنا أيضا فتأمل (قوله قام) أي صار إلى
القيام أقرب منه إلى القعود أخذ بما بعده ولم يقصد في الابتداء الوصول إلى ذلك المحل والابطلت صلاته
بمجرد شروعه في القيام لانه شروع في البطل فقوله عمدا أي قصد القيام من حيث هو فان لم يصل إلى ذلك
عاده ولا تبطل صلاته لان ذلك لا يبطل عمده كما تقدم (قوله نوى بالاتعام) فان لم ينو محال فعوده فله القصر
وارادته الواقعة قبل فعوده لغوا لعمامه في فيه وبهذا اقرت ما لو تردد في النية كالم (قوله والقصر)
أي من ابتداء السفر كما أشار إليه بقوله بلغ السفر ولم يقل المسافر نعم الاتعام لم يدم السفر ولا ح
السفينة أفضل مطلقا مراعاة للامام أحمد رضي الله عنه وقدم لموافقة للاصل عندنا (قوله فالاتعام أفضل)
فالقصر خلاف الاول لا مكروه وعليه يحمل قول الامام الشافعي بالكرهية أي غير الشديدة وكلنا الاتعام
أفضل فيما زاد على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت وقديكره الاتعام في نحو من محلو عن حتم مع القصر
أو من يقتدي به أو كرهت نفسه القصر أو لم تطمئن اليه أو زادت صلاته مع القصر بفضيلة نحو جماعة وقد
يحرم الاتعام كمن يخاف به فوت عرفة أو اتقاد سيرا وضيق وقت كالم (قوله صوم رمضان) قال شيخنا
الرملي ومثله كل صوم واجب كتنفرا وكفارة ومنه ما مر في الواجب بامر الامام في الاستفتاء بل تقدم عنه
أنه لا يجوز فطره فيه الا للضرورة وألحق الرز كشي النفل المؤقت من الصوم بالفرض ولم ير أنه شيخنا (قوله
فالفطر أفضل الخ) وحينئذ فالصوم خلاف الاول على نظير ما مر في القصر أو مكروه فان تحقق الضرر
بالصوم وجب الفطر وقديكره الصوم بما تقدم في كراهية الاتعام وشمل الضرر ما في الحال أو المستقبل
خصوصا في الجهاد والحج والله سبحانه أعلم

(فصل في الجمع بين الصلاتين) سفر أو حضرا (قوله يجوز) أي يباح وقد يطلب فعله أو تركه وجوباً أو نهي
كما يعلم مما مر في القصر ومنع أبو حنيفة والمزني الجمع مطلقا الا في عرفة ومزدلفة للقيم والمسافر لانه عندهما
للفسك لا للسفر (قوله الظاهر) ومثلهما للجمعة في جمع التقديم (قوله والمغرب والعشاء) عدل عنه في التهج إلى
المغربين اختصارا وعلب المغرب للمزني عن تسميتها بعشاء وهو صريح في أن التغليب لوقال العشاءين لا يخرج
من الكراهة وفي الانوار خلافة وهو المعتمد (قوله سائر في وقت الاول) أي ولو مع الثانية أو نازلا فبهما على
المعتمد لسهولة جمع التأخير (قوله والا) أي بان كان نازلا في وقت الاول فقط على المعتمد أيضا وألحق ابن

(قول المتن فشك الخ) وقار في محبة الاقتداء بالمسافر الذي جهل حاله في النية بوجوده في نية القيام هنا (قول
المتن أنتم) راجع لقول الشارح في الجواب الخ (قول المتن والقصر أفضل) لحديث ان الله يحب أن تؤتي رخصه
كما يحب أن تؤتي عزائمه كذا استدل به الاسنوي وفيه نظر ولانه متفق عليه (قول المتن ثلاث مراحل)
هي مدة القصر عند أبي حنيفة ومن ثم تعلم أن قول الشيخ باغ ثلاث مراحل أي كان مدة ذلك وان لم
يقطعها بالفعل (قوله خروجا من الخلاف) راجع لكل من قول المتن والقصر أفضل وقول الشارح فالاتعام
أفضل (قوله للمسافر سفر الطويل) أي مرحلتين فأكثر أما القصر فلا يجوز الفطرية (قوله لم فيه الخ)
بهذا قار في كون القصر قاضيا على ما سلف

(فصل بجواز الجمع الخ) (قول المتن يجوز) فيه إشارة إلى ان ترك الجمع أفضل خروجا من الخلاف

القصر (والصوم) أي صوم رمضان للمسافر سفر الطويل (أفضل من الفطر ان لم يتضرر به) أي بالصوم لم فيه من تبرة (قول
المتن والمحافظة على فضيلة الوقت فان قصر به فالفطر أفضل) (فصل بجواز الجمع بين الظهر والعصر تقديم) في وقت الاول (وتأخيرا)
في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصر في قول فان كان سائرا وقت الاول فتأخيرها أفضل والا

فكسكه) أي بولان لم يكن سائرا وقت الأولى فتقدم بها أفضل روى الشيخان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا لم يحل قبل أن تربع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل لجمع بينهما فإن زافت الشمس قبل أن يرتحل على الظهر والعصر ثم ركع روي أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جده السبر جمع بين المغرب والعشاء وروي مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جهل بالسبر يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما بين العشاء حين يغيب الشفق وروي أبو داود عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع (٢٦٥) بين المغرب والعشاء وإن ارتحل قبل

أن تغيب الشمس آخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما وحسنه الترمذي وقال البيهقي هو عفو وذليل القول المرجوح إطلاق السفر في الأحاديث والراجح فيه الطويل كافي العصر بجمع الرخصة ولا يجوز الجمع في سفر المصيبة ولا جمع الصبح إلى غيرها ولا العصر إلى المغرب (وشروط التقديم ثلاثة البداءة بالأولى) لأن الوقت لها والثانية تبع فلو صلى العصر قبل الظهر يصح ويعيدها بعد الظهر وكذا لو صلى العشاء قبل المغرب (فلو صلاهما) مبتدئا بالأولى (فبان فسادها) بفوات شرط أو ركن (فست الثانية) أيضا لا تتفاء شرطها من البداءة بالأولى لفسادها (رخصة الجمع) لتمييز التقديم المشروع عن التقديم سهوا (وعلمها) الفاضل (أول الأولى ويجوز في ثلثها في

حجر بالنازل فيما وظهر الأحاديث الآتية بواقفه وظهر كلام المصنف اختصاص التأخير بالنازل في وقت الثانية فقط أو به وبالسائر فيهما وظهر المنهج قريب منه نعم لو اقترن بأحد الجنتين فضيلة الجماعة أو ستر فهو أفضل من الآخر مطلقا والاضحية في أحدا الجنتين إذا جمع لا تنافي أن ترك الجمع أفضل فتأمل (قوله مجمل) هو بتسديد الجمع كما في الصحيح (قوله) وشروط جمع التقديم ثلاثة) بل أكثر لأنه يشترط فيه أيضا بقاء السفر إلى عقد الثانية وعدم دخول وقتها قبل فراغها وتيقن صحة الأولى وتيقن نية الجمع (قوله البداءة بالأولى) أي كونها صحيحة يقينا وإن وجبت أعادتها فيجمع فأعاد الظهر من مثلاً إذا أيس في وقت الأولى من وجود أحدهما قبل فوات الثانية سواء جمع التقديم والتأخير ولا تجمع التحيرة بتقديم ما لو لم يجمع تأخيرا ولا نظرا لاحتمال طهرها وقت الأولى (قوله لم تصح) أي فرضا مطلقا ولا نفلا للعالم (قوله فست الثانية) أي فسدت كونها فرضا على ما ذكر (قوله ونية الجمع يقينا) أي حال تلبسه بالسفر وإن شرع فيه في أثناء الأولى (قوله وعلمها الفاضل) أي لا الجائر فالتنفي الاعتراض على الحصر في كلامه (قوله مع التحلل منها) أي في القسمة الأولى وإن كان رفضها قبل ذلك وقصد تركها أما بعد التحلل ومنه القسمة الثانية فلا يكتفى بالنية فيها ولا بعد ما وان قصر الفصل نعم إن رفضها بعد التحلل وقبل شروعه في الثانية وأرادت كذلك ثم عاد لها وأسلم على الفور فله الجمع خلافا لابن حجر وإن رفضها في أثناء الثانية بطلت كذا ابن حجر ولو شك هل نوى في الأولى أولا فلا جمع إلا أن تذكرها من قرب (قوله ومن السبر قصر الإقامة) وكذا قصر تيمم ووضع ولوجدها وطلب خفيف كاسيد كره بان لا يكون للمصروف فيه أكثر من قدر ركعتين مع الاعتدال فزمن هذه الأمور معتق وان لم توجد فيه أو وجد فيه غير مطلوب منه كإذن امرأة أو خنثى والاعتبار بالوسط المعتدل لا بفعل الشخص بنفسه فلا بد بطي الحركة (قوله لو صلى الخ) وغير الراتبة كذلك ولو في الزمن المعتق وخروج بقوله صلى ما لولم يصل فلا يضر وإن كان الزمن قدر زمن ركعتين خلافا لما في شرح شيخنا كابن حجر وهل سجدة التلاوة والشكر كالصلاة راجعه والقلب إلى عدم المنع أميل وينبغي عدم المنع أيضا في صلاة ركعة فقط أو جنازة فراجع (قوله بعد فراغها) قيد به ليخرج ما لو تركه قبل ذلك فإن كان قبل فراغ الأولى أتمها وله الجمع أو في أثناء الثانية لغا أحواصها ويكمل الأولى إن لم يطل فصل بين سلامه منها وتركه وله الجمع أيضا والابطال وله أن يجمع أيضا وقوله إن لم يطل فصل يفيد أن ما فعله من الثانية قبل (قول المتن فست) قال الأسنوي لكن تنعقد نفلا كما نقله في الكفاية عن البحر نظير ما لو أحرم بها قبل الوقت باهلا (قول المتن بالعرف) بذلك لأنه لم يرد فيه ضابط (قوله روى الشيخان الخ) حكمة ذلك أن الثانية تابعة والتبعية لا تتحقق إلا بالموالات (قوله بعد فراغها) كذا في الشرح والروضة فلو علم في أثناء الثانية ترك ركن من الأولى فإن طال الفصل فهو كما بعد الفراغ والابتنى على الأولى وبطل أحواصها بالثانية وبطل البناء بآتي

(٣٤ - (قليوبي وعميرة) - أول) (الظهر) لحصول الفرض بذلك والثاني لا كالعصر وعلى الأول يجوز مع التحلل منها في الأصح (والموالات بان لا يطول بينهما فصل فإن طال ولو بعسر) كالسهو والافهماء (وجب تأخير الثانية إلى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) ومن السبر قصر الإقامة روى الشيخان عن أسامة أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما (وللتيمم الجمع على الصحيح ولا يضر تحلل طلب خفيف) والتيمم بين الصلاتين لأن ذلك من مصلحة الصلاة والمانع يقول تحلل ذلك المحتاج إليه بطول الفصل بينهما قال في شرح المهذب لو صلى بينهما ركعتين سطر رتبة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلاتين (ثم علم) بعد فراغها (ترك ركن من

الاولى بطلان) الاول ترك الركن وتغير التدارك بطول الفصل والثانية لا تنفاه عن شرطها من الا ابتداء بالاولى لبطلانها (ويبعد هما جامعا) ان
 علم تركه (من الثانية فان لم يطل) الفصل (تدارك) ومحمدا (والا) أي وان طال (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل بها فيعيد ما في وقتها
 (ولو جهل) أي لم يدرك ان الترك من الاول (٢٦٦) أم من الثانية (أعادهما وقتيها) رعاية للاختلافين اذ باحتمال الترك من

الاولى يبطلان وباحتماله
 من الثانية بمنع الجمع لما
 تقدم والمستئلة الاولى علمت
 بما تقدم وذكر هنا
 مبدءا للتقسيم (واذا أخر
 الاول) الى وقت الثانية
 (لم يجب الترتيب) بينهما
 (والموالة ونية الجمع) في
 الاول (على الصحيح)
 ويستحب ذلك كما صرح
 به في شرح المذهب والثاني
 يجب ذلك كما في جمع التقديم
 وفرق الاول بان الوقت في
 جمع التأخير للثانية والاولى
 نبع لها على خلافه في جمع
 التقديم فلا يجب الترتيب
 واذا اتفقت الموالة
 ونية الجمع وعلى الثاني لو
 اخل بالترتيب أو أتى به
 وأخل بالموالة أو بنية
 الجمع صارت الاولى قضاء
 بمنع قصرها في وجه تقدم
 (ويجب كون التأخير)
 الى وقت الثانية (بنية
 الجمع) قبل خروج وقت
 الاولى زمن لو ابتدئ فيه
 كانت أداء نقله في الروضة
 كأصلها عن الاصحاب وفي
 شرح المذهب عنهم زمن
 يسعها أو أكثر وهو مبين
 أن المراد بالأداء في الروضة
 الاداء الحقيقي بان يؤتى

تذكره لقولنا تكمل به الاول لبنائه على احوام لاغ وقال بعض مشايخنا انه لا يلغونه الا ما قبل مثل المتروك
 وهو الذي فيه التفصيل بين طول الفصل وعدمه فراجعه وفي ابن حجر ان هذا التفصيل يجري فيما بعد الفراغ
 منها (قوله بطلان) أي الأولى مطلقا والثانية فرضا وتقع له قلا مطلقا كما قاله شيخنا الرملي (قوله فان لم
 يطل الفصل) أي بين سلامه من الثانية وتذكر المتروك (قوله لطول الفصل بها) أي بالثانية الباطلة
 فلا يبعد هاجبا معا وان قصر الفصل لما مر أن وجود الصلاة بينهما مضر مطلقا فلو قال لفعل الثانية لكان أولى
 الا أن يقال لشبهة بطلانها (قوله لو قضيها) يفيد أنه لا يجمع تأخيرا وبه قال ابن عبد الحق واعتمده
 وفي المنهج خلافه واعتمده شيخنا الزبيري كشيخنا الرملي (قوله انتفت الموالة) أي وجوبها كالنية
 (قوله في وجه تقدم) صوابه في قول لما مر في أول الباب في قضاء الفائتة فتجب اعادة ان كان صلاحها
 مقصورة لتبين بطلانها على هذا الوجه (قوله بنية الجمع) أي بنية التأخير لا جل الجمع فلا يكفي بنية التأخير
 مطلقا فلونسي النية حتى خرج الوقت لم يبطل الجمع قاله في الاحياء وهو غير معتمد ان أراد أن الأولى أداء
 والافطار (قوله الاداء الحقيقي الخ) هو المعتمد وهو ما يسع ركعتين ان أراد القصر وان لم يفعل بعد
 أو أربع ركعات فأكثر مطلقا (قوله بأن يؤتى الخ) أي بان يكون الزمن يسع ذلك (قوله بخلاف
 الاتيان بركعة) أي بالفعل وهو غير موجود هنا لان الفرض أنه يريد أن يجمع تأخيرا وادراك الزمن
 لا بنية فيه كما مر (قوله في زمن الخ) بان لم يسع الزمن ايقاع جميعها فيعصى بتأخيرها الى وقت الحرمة
 وتكون قضاء لان لم يقع منها في الوقت شيئا بالفعل ولا عبرة بدارك الزمن كما مر وهذا مما لا غبار عليه
 وما اعترض به شيخ الاسلام وغيره مبني على أن ادراك الزمن كاف في الاداء وليس كذلك فحامل

بها ومن الثانية تداركها وبني وانما قيد الشارح رحمه الله كلامه بقوله بعد فراغها لهذا التفصيل الذي
 لا يصح معه محوم قوله بطلان بعيدا ولا قوله والافطالة ولا جمع فتأمل (قول المتن على الصحيح) هما
 في الجمع مبنيان على اشتراط الموالة نقله الاسنوي عن شرحي الرافي رحمه الله (تنبيه) لوجه تأخير افتد كر
 في تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر والظهر فعليه أن يصلي ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون
 جامعافان كان أحرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء ووجب اعادة الصلاتين لا محال أن يكون من
 الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر قاله في البحر (قوله واذا اتفقت الخ) وذلك لان المراد انتفاء الترتيب الذي اعتبره
 الوجه الثاني فيلزم من نفيه في الموالة ونية الجمع اللذين اعتبرهما الوجه الثاني أيضا فان وجوبهما عنده انما
 هو مع وجوب الترتيب فاذا اتفقت انتفاء أحسن من هذا وأخصر أن يقول لانه لا معنى لاشتراط الموالة مع
 عدم لزوم الترتيب وحيث انتفت الموالة اتفقت نية الجمع (قوله انتفت الموالة) استدلالا محابا على ذلك بأنه صلى
 الله عليه وسلم لما دفع من عرفة الى المزدلفة نزل صلى المغرب ثم أتاه كل انسان بعيره في منزله ثم صلى العشاء
 رواه الشيخان عن أسامة رضي الله عنه ولان الاولى بخروج وقتها الاصل أشبهت الفائتة ثم اذا أوجبنا
 الترتيب والموالة لوتركهما صحت الثانية لوقوعها في وقتها وصارت الاولى قضاء كما ذكره الشارح رحمه الله
 (قوله في وجه تقدم) فيه يجوز فان المتقدم قول لوجه (قول المتن بنية الجمع) لونسى السنة حتى خرج الوقت
 لم يبطل الجمع قاله في الاحياء (قوله وهو مبين الخ) قيل يشكل عليه قوله في الروضة والاعصى وصارت قضاء
 قلنا ما حواه الشارح أيضا يشكل عليه قول المنهاج والاعصى وصارت قضاء اللهم الا أن يقال صارت قضاء

بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده فتسميته أداء بنبعية
 ما بعد الوقت لما فيه كاتقدم في كتاب الصلاة (والا) أي وان أخر من غير نية الجمع أو بنية في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر
 (فيعصى وتكون قضاء) بمنع قصرها في وجه تقدم (ولو جمع تقديم)

بان صلى الاولى في وقتها لم يجمع (فصار بين الصلاتين) اوفى الاولى كافي المحرر وغيره (مقبيا) بنية الاقامة أو باتهام السفينة الى مقصده (بطل الجمع) لزوال العذر فبتعين تاخير الثانية الى وقتها ولا تتأثر الاولى بما تنفق (وفي الثانية وبمدها) لو صار مقبيا (لا يبطل) الجمع (في الاصح) لانقاذها وتتمامها قبل زوال العذر والثاني بقوله هي مجلبة على وقتها للمحرر (٣٦٧)

فليدعها فيه (أو) جمع
(تاخير) اقام بمسافرهما
لم يؤثر) ما ذكره لتمام
الرخصة في وقت الثانية
(وقبله) أي قبل فراغهما
(يجعل الاولى قضاء) لانها
تابعة للثانية في الاداء للعذر
وقد زال قبل تمامها وفي
شرح المهذب اذا اقام في
اثناء الثانية بنى أن
تكون الاولى أداء
(ويجوز الجمع) بين الظهر
والعصر وبين المغرب
والعشاء (بالمطر تقديم)
للقيم بشروط التقديم
السابقة روى الشيخان
عن ابن عباس أنه صلى
الله عليه وسلم صلى بالمدينة
سبعاً جميعاً ونماتاً جميعاً
الظهر والعصر والمغرب
والعشاء وفي رواية لمسلم
من غير خوف ولا سفر قال
الامام مالك أرى ذلك بعذر
المطر (والجسد منه
تأخيراً) لان المطر قد
ينقطع قبل أن يجمع
والقديم جوازه كافي الجمع
بالسفر فيصلى الاولى مع
الثانية في وقتها سواء أقبل
المطر أم انقطع عنه
المراقبون وفي التهذيب
اذا انقطع قبل دخول وقت

(قوله كافي المحرر وغيره) وهو معلوم بما ذكره المصنف بالاولى فالمراد بجمع شرع فيه كما يعلم أيضاً من كلامه بعده (قوله ولا تتأخر) أي ولا تصرف قضاء ولا تبطل بما راجد (قوله قبل زوال العذر) أي فالتبعية باقية بذلك ولهذا يخرج وقت التبعية بان دخل وقتها الحقيقي في أثناءها بطل الجمع فتبطل ويجب استئنافها (قوله قبل فراغهما) سواء قدم الاولى أو الثانية وسواء زال العذر في الاولى أو الثانية والتعليل للاغلب وفارق هذا ما قبله لان زوال الوصف بكونها صارت قضاء مع مجئها أخف من زوال الاصل باطلها وان وقت الثانية وقت للاولى في غير العذر (نتبيه) لو جمع تأخيراً فتذكر في تشهد العصر ترك سجدة وشك هل هي من الظهر أو العصر فعليه أن يصلي ركعة أخرى لتمام العصر ثم يعيد الظهر ويكون جامعاً فان كان قد حرم بالمعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء وجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن تكون من الظهر فلا يصح الاحرام بالمعصر قلبه في البحر واعتمده شيخنا حمزة وفيه نظر ظاهر كما تقدم ولعله سبق فلم يفتأه (قوله ينبغي الخ) المعتمد خلافه (قوله بالمطر) خرج به الوحد والريح والظلمة والخوف فلا يجمع بها وكذا المرض خلافه لما مشى عليه صاحب الروض تبعاً للروضة من جواز الجمع به بتقديم وتأخير وإن قال الاذرى انه المفتى بمقتل أنه نص للشافعي رضي الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حاله الاحرام بهما وعند سلامة من الاولى وبينهما كافي المطر (قوله سبعاً جميعاً ونماتاً) أي من الركعات وذلك دون أن يقول جمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء لاجل دفع توهم جواز القصر مع الجمع (قوله أرى ذلك) هو بضم الهاء وقفتها أي أظن أو اعتقد ورواية ولا مطر شاذة أو يراد ولا مطر كثيراً وأدام (قوله وفي التهذيب الخ) أي بناء على الجديد (قوله وشرط التقديم) هذا الشرط يدل السفر في المسافر وإن لم يسأله في جميع الوجوه لعدم تصور مثل ما هنا في السفر (قوله وجوده) أي المطر يقينا كما اعتمده شيخنا الرملي وأظننا كما اعتمده شيخنا الزبيري فان شك في بقاءه بطل الجمع وان قصر الفصل (قوله ليتصل) أي فلا اتصال شرط فلا ينقطع بينهما بطل الجمع (قوله فلا يجوز الجمع) قال شيخنا الان كان قطعاً كباراً فيجوز حينئذ الجمع (قوله جماعة) أي ولو في الركعة الاولى من الثانية قاله شيخنا الزبيري واكتفى شيخنا الرملي بالجماعة حال الاحرام بالثانية وان صلى الاولى منفردا

نظرا الى أن صورة المسئلة خروج الوقت كله بعد ذلك (قوله بان صلى الاولى الخ) فايضهم من الفراغ من الصلاتين ليس مراداً بقريته باقي الكلام (قوله أوفى الاولى) أي كما يفهم بطريق الاولى (قوله والثاني يقول هي مجلبة الخ) هو تعليل للمستثنين معا وقد علمت الاولى أيضاً بالقياس على العصر ورد بان يخلف القصر لا بوجوب بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم اذا قلنا بالبطلان في المسئلة الاولى قال الاسنوي فيحتمل أن يقال ان نوى الاقامة أو علم حصولها بطلت والا فقلبت نقلاً وقول الشارح وقد زال العذر قبله يقتضي أنه لو لم يحصل الاقامة الا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا الوجه وصنيع الاسنوي بخلافه فليراجع (قوله أيضاً) مجلبة أي فاشبه ذلك خروج القبر عن الاستحقاق بعد التجهيل (قول المتن لم يؤثر) كافي جمع التقديم وأولى (قوله ينبغي الخ) زاد الاسنوي ولم ينقل عن أحد خلافه بل زعم ان كلام الرافعي عليه اذا اقام قبل فراغ الاولى (قول المتن والاصح اشتراطه الخ) قال الاسنوي ينبغي الاكتفاء باستصحاب المطر وان لم يتحقق البقاء وان أدهم تعليل الرافعي خلافه (قوله فان لم يذو بافلاخ) استثنى في الشامل ما اذا كان البرد قطعاً

الثانية لم يجز الجمع ويصلى الاولى في آخر وقتها (وشرط التقديم وجوده) أي المطر (أدلهما) أي الصلاتين ليقلرن الجمع العصر (والاصح اشتراطه عند سلام الاولى) أيضاً ليتصل باول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الاولى أو الثانية أو بعدها وسواء قوي المطر وضعيفه اذا بل الثوب (والثلج والبرد كطهران ذابا) لبلهما الثوب فان لم يذو بافلا يجوز الجمع بهما (والاظهر تخصيص الرخصة بالمطر جامعاً

بمسجد بجدة ذي بالطرف
للمسجد بيب دلره فلا
يرخص لا تغاه المشقة
كغيره عنه الثاني يترخص
لاطلاق الحديث وقوله
والاظهر هو لفظ الحرر في
الروضة الاصح وقيل الاظهر
تبعاصلا

(باب صلاة الجمعة)

بضم الميم وسكونها هي
كغيرها من الخمس في
الاركان والشروط وتختص
بشروط أمور في لزومها
وأما في محنها والباب
معقود لذلك مع آداب
تفرض فيها ومعلوم أنها
ركعتان (انما تسمى) أي
تجب وجوب عين وقيل
وجوبها وجوب كفاية
(على كل مكلف) أي بالغ
عاقل من المسلمين (حر
ذو كرم مقيم بلا مرض
ونحوه) فلا جمعة على
صبي ولا مجنون كغيرها
من الصلوات قال في الروضة
والنهي عليه كالمجنون
بخلاف السكران فإنه يلزمه
قضاءها ظهرا كغيرها ولا
على عبد وامرأ أو مسافر
ومريض لحديث من كان
يؤمن بالله واليوم الآخر
فعلية الجمعة الامراة أو
مسافر أو عبد أو مريض
رواه اللهار قطني وغيره
والحق بللراة تختفي لاحتمال
ان يكون أتى فلا يلزمه

(٣٦٨) طريقه) خلافا من يصلي في بيته منفردا أو جماعة ويصلي الى المسجد في كن أو كان

عندهما كبقية الثانية (قوله يتأذى) أي بالفعل أو بالنظر لغالبا الناس نعم لمام المسجد ومحاور به الجمع
تبعانغيرهم وعلى هذا حل جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطرمع قرب بيته للمسجد أو ملاصقته وللنفرد بالجمع
في المسجد بالشروط السابقة (قوله أو كان المسجد) ليس المسجد فيه أو المراد محل الجماعة (فتبينه) علم
بما مر أنه لا يصلي راتبة بين المجموعتين وجوباً في التقديم وتدباً في التأخير وكذا لا يقدم راتبة الثانية على
الاولى مطلقاً ولا تأخير رواتب الاولى المتقدمة عن الثانية كالتأخرة وحينئذ فله أن يصلي الرواتب على أي
كيفية أراد من ترتيب وعلمه وجمع في احرام وعلمه لكن لا يجمع بين راتبتين صلاتين في احرام واحد
(باب صلاة الجمعة)

هي صلاة أصلية نامة على قدر المقصورة وقيل ظهر مقصورة وسميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لما جمع فيها
من الخبرات أو لجمع خلق آدم صلى الله عليه وسلم في آخر ساعة من يومها ولا جناحه بجواء في عرفة فيها قولاً له
جلسها فيها أو لغير ذلك ويومها أفضل أيام الاسبوع وعند الامام أحمد أفضل الايام مطلقاً حتى من يوم عرفة
وليائها كيومها في الاجر والافضلية وفرضت بمكة المشرقة ولم تقم بها كالم تقم بها صلاة الجماعة لقله المسلمين
وتخلف الاسلام وأقامها سبعين زواراً قبل المدينة الشريفة قبل الهجرة بنقيب الخضران بنون مفتوحة ففاف
مكسورة فتحتية ما كنه فيمن مهمة خفاء مفتوحة مججمة فنادى مجمة مكسورة فقيم فأنشأ آخره فوقية اسم
فريفة على ميل من المدينة وكأوا ر بعين رجلا (قوله بضم الميم) واسكتها وفتحها وحكى كسرهما (قوله
والباب معقود لذلك) أي المقصود منه ذلك وذكر غير معصية مقصود (قوله بخلاف السكران الخ) غيب
أن النبي قبله شامل لعدم القضاء والافقوا لاجمة عليه أيضاً وانما وجب القضاء عليه لانعدام السبب في حقه مع
تعديه نعم ان أفاق قبل فواتها لزمه فعلها ومثله في هذا المجنون والنهي عليه (قوله ومسافر) المراد بمن في
غير بلد الجمعة من أهل محل لا يسمع أهل النداء منها ولا الانصراف ولو بعد اقامتها كافي شرح الروض وغيره
(قوله الامراة الخ) هو مرفوع على تأويل عليه بمعنى لا يترك فهو استثناء من كلام غير موجب معنى وكذا
يقال في حديث الأربعة المذكور في المنهج ويجوز في هذا الحديث الرفع على البدلية من أربعة بخلاف الاول
الا أن يقال هو استثناء من أربعة المحذوف ان صح وقيل عن الجلال السيوطي أن بعض المتقدمين يرمي
النصوب بصورة المرفوع والمجرور ويمكن حل الحديثين عليه (قوله على معذور الخ) ومنه الاحتياج الى
كشف العورة بحضرة من يحرم نظره بخلافه في خروج الوقت لان طابا بدلاونه ومنه الاشتغال بتجيز
الميت ومنه اجابة العين لمن لم يأذن له المستاجر أو لزم فسادهم ومنه حبس لمن منع من الخروج لها وان حرم
منعه بان يكون في خروجه مصلحة ومنه مرض يشق مشقة لا تحتمل عاقبته العي نعم لو اجتمع من هؤلاء
في محلهم جمع تصحب الجمعة لزمهم فيه كما اعتمد شيخنا ومن العنابر ارقم من حلف على شخص أنه
لا يخرج من بيته مثلاً خوفاً عليه ومنه أيضاً من حلف أنه لا يصلي خلفه يد فولز يد اماما في الجمعة وقيل
في هذه يصلي خلفه ولا بحث لانه مكره شرعاً كمن حلف لبطان زوجته اللبلة فاذا هي حائض وكما حلف أنه

كبارا وخاف من السقوط عليه (قوله لا تغاه المشقة) وقوله عنه متعلق بقوله لا تغاه والضمير في عنه يرجع
لقوله يترخص (باب صلاة الجمعة)

سميت بذلك لاجتماع الناس فيها أو لما جمع فيها من الخبر (قول المتن ونحوه) من ذلك الاشتغال بتجيز
الميت ودفعه كما قاله الشيخ عز الدين لما روى خطابة الجامع الصديق بمصر كان يصلي على الموتى قبل الجمعة ثم
يقول لا هلهما وحالها اذهبوا فلا جمعة عليكم (قوله في الحديث الامراة الخ) هكذا الرواية بالرفع ولعل فيها
اختصار والتقدير الأربعة امرأة الخ فيكون أربعة هو المستثنى وامرأة خبر مبتدأ محذوف بدل عليه

الرجع العاصفة بالليل فلا تصوري الجمعة (والمكاتب) لاجمة عليه لانه صباغى عليه درهم (وكذا من بضمرفين) لاجمة عليه (على الصحيح) تغليب الجانب الرقود الثاني عليه الجمعة الواقعة في نوبته ان كان بينه وبين (٢٦٩) السبعمائة (ومن صحت ظهره)

عن لا تزومه الجمعة كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون (صحت جعته) لانها تصح لمن تزومه فلن لا تزومه أولى ونحوه عن الظهور ويستحب حضورها للمسافر والعبد والصبي قال في شرح التهذيب هن البنديجي والهجوز (وله أن ينصرف من الجامع) قبل فعلها (الا المريض ونحوه فيحرم انصرافه) قبل فعلها (ان دخل الوقت) قبل انصرافه (الا أن يزيد ضرره بانتظاره) فعلها فيجوز انصرافه قبله والفرق أن المانع في المريض ونحوه من وجوب الجمعة المشقة في حضور الجامع وقد حضر وامتنع من طواف المانع في غير ذلك صفات قائمته بهم لا تزول بالحضور (وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امركا) ملكا أو بجارة أو عارة (ولم يشق الركوب) عليهم (والا هي يجدها) متبرعا أو بجارة أو ملكا أخذها مذكرا قبله فان لم يجده فاطلق الا كثرون انه لا يلزم الحضور وقال القاضي حسين ان كان يحسن المشي بالعصا من غير قائد لزمه (وأهل

لا يفرع ثوبه فاجنب واحتاج الى زعه لتعذر غسله فيم الفرق بان الجمعة بدلا فيه نظر (قوله الرجع العاصفة الخ) فم تصور هنا فيما بعد الفجر على بعيد الدار (قوله والمكاتب الخ) أفاد أنه معطوف على معذور معنى ورفعه استقلالاً لتنافر العطف وذ كرمع شمول العبد للخلع فيه وان لم يذكره فتأمل (قوله صحت جعته) أى أجزاءه عن ظهره كذا كراه الاسنوى لانه المقصود ولا يلزم من الصحة الاجزاء وعليه تصح الاولوية لانه اذا سقط بها الظهر عن الكاملين فمن غيرهم أولى كذا قاله بعضهم في كلام الشارح ما يقتضى خلافاً لأن يقول بعمل نجزه صحت تفسير على صحت مثلاً فلا تخلفه بدليل ما يأتي (قوله ونحوه) أى فلا يلزم قضاء به ذلك وان كان عند الاصوليين أن معنى الصحة والاجزاء واحصوه الكفاية في سقوط الطلب في ذلك الوقت وان لزمه القضاء (قوله والهجوز) أى ان أذن الزوج ولم تكن ذات هيئة أو رجح (قوله قبل فعلها) أى ولو بعد اقامتها ومنه من أكل ما لم يجرى كرهه لا بقصد اسقاطها على المعتد ومنه الجوع والعطش أيضاً ونحوه ما خرج بقوله قبل فعلها ما لو شرع فيها فلا يجوز الخروج منها ولو بقليلها فلا (قوله ونحوه) أى من سقط عنه الحضور لشقة كالأهمل كاهم (قوله فيحرم انصرافه) ان لم يكن صلى الظهر قبل حضوره وعلى الحرمة لو انصرف لم يلزمه العود (قوله بانتظاره فعلها) أى ابتداء أو دوماً (قوله مركبا) أى لا تقاول ونحوه فرد كذا قائل الأهمل (قوله بجارة) لئلا يزداد على ما يلزمه في الفطرة (قوله أو عارة) أى لا لائمه فيه وهل يجب عليه السؤال في الجارة أو العارة فيه نظرو يظهر الوجوب كافي طلب الماء في التيمم وقد يفرق بوجود البدل هنا راجعه (قوله وقال القاضي الخ) حله شيخنا الرملى على من منزله قريب من المسجد بحيث لا مشقة عليه أصلاً ولا فلا يلزمه مطلقاً (قوله وأهل القرية الخ) فيمرد على الامام أى حنيئة في اسقاطه الجمعة عن أهل القرى (قوله عال) أى معتدل وكونه بالاذان ليس قيدا (قوله لزمهم) أى الجمعة في علمهم في الصورة الاولى ويحرم عليهم تعطيله منها وان فعلوا في غير مولوا امتنع واحد منهم من فعلها فيه حرم عليه وسقطت عن البقية لنقصهم ولا تصح منهم ولا حرمة عليهم ولا يلزمهم السعي الى بلدا الجمعة وان سمعوا النداء منه وتلزمهم في

رواية أبي داود الجمعة حق واجب على كل مسلم الأربعة عبد مملوك الخ قبل ويجوز ان يكون صفقن بمعنى غير نحو الناس كلهم هلكت الا العالمون ونوزع بان فيه وصف المعرفة بالنكرة (قول المتن والمكاتب) عطفه على ما سلف يقتضى انه ليس معذورا في ترك الجماعة وليس كذلك (قوله من لا تزومه الجمعة) كذا في الحرر (قوله لانها تصح الخ) ايضاحه ما قاله الرافعي في حق رباب الاعذار اذا حضروا انعقت لهم وأجزاءهم لانها اكمل في المعنى وان كانت أخصر في الصورة واذا أجزاء من الكاملين الذين لا عندهم لم فلان تجزى أصحاب العذر بالاولى اه (قول المتن ان وجد امركا) قال الاسنوى قياس ما سبق في ستر الصورة أن لا يجب قبول هبته ونقل عن الناشئ عدم الوجوب اذا وجد من يحمله ما قال الاسنوى كانه أراد من الآدميين فيكون متنجها (قول المتن وأهل القرية) خالف أبو حنيفة رضي الله عنه شخص الوجوب باهل الدائن (تنبيه) حكم أهل البساتين والتخيام كاهل القرى (قول المتن وبلغهم) أى ولم يكن فيهم الجمع المذكور ولكن بلغهم صوت الخ (قول المتن من طرف بلهم) قال ابن الرفعة سكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع اقامته اه وقوله لبلد الجمعة يفيد ان أهل القرى يتين اذا نقص عدد كل من الواجب لا يجب عليهم الاجتماع في احدى القرى (فائدة) انما اعتبر طرف البلد لانه اقرب مكان صالح للجمعة (قول المتن بلهم لبلد الجمعة) فيه تقديم الوصف بالجمعة على الوصف بالجوار والمجرور وقمتمعه ابن عصفور وضعفه غيره (قوله وسأني ما يدل للاولى) قال الاسنوى دليلها عموم الادلة خلافاً للحنفية في منعهم الوجوب على أهل القرى

القرية ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعون من أهل الكمال كاسباني (أو بلغهم صوت عال في حدود) للأصوات والرياح (من طرف بلهم لبلد الجمعة لزمهم والا) أى وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور (فلا) تلزمهم الجمعة وسأني ما يدل

للاولى ويدل الثانية حديث أبي داود والجمعة على من سمع النداء ثم المعتبر سمع من أصنى اليعول يجوز سمعه حد العادة ولا يعتبر أن ينف المتأدى على موضع عال كمنارة أو سور ولا في الموضع الذي تقام فيه الجمعة ولو كانت قرية على قمة جبل يسمع أهلها النداء لعلوا ولو كانت على استواء الأرض ماسمعا أو كانت (٢٧٠) في وجه من الأرض لا يسمع أهلها النداء لانخفاضها ولو كانت على استواء

لسمعه فوجهان أحدهما في الروضة كاملها لا يجب الجمعة في الأولى ويجب في الثانية اعتبارا بتقدير الاستواء والثاني وصحة في الشرح الصغير عكس ذلك اعتبارا بنفس السماع وعنده (ويحرم على من زنته) الجمعة كان من أهلها (السفر بعد الزوال) لغونه (الأن أن يمكنه الجمعة في طريقه) أو مقصده كافي الحرر وغيره (أو يتضرر بخلفه) (أو من الرفقة) بأن يغوته السفر معهم أو يخاف في حقوقهم بعدها (وقبل الزوال كبعد) في الحرم (في الجديد) والتقديم للأصل دخول وقت الجمعة وصورض بانها مضافة إلى اليوم وذلك يجب السى إليها قبل الزوال على بعيد الدار وقيد التشبيه لفهم الحرم بقوله (ان كان سفر أمباحا) أى كالسفر للتجارة (وان كان طاعة) واجبا أو منهوبا كالسفر للجمع بقسميه (جاء) قطعا (قلت الأصح أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد (والله أعلم) وهذه الطريقة عميقة في

بلدا الجمعة في الصورة الثانية نعم لو صلا فيه العيد جاز لهم الانصراف وتركها إلا ان دخل وقتها عقب فراغ العيد وقبل انصرافهم (قوله من أصنى) أى لو أصنى وهو بطرف ذلك المحل أيضا على مستومنه والمراد بالطرف آخر محل لا تقصر فيه الصلاة من سافر منه (قوله ولم يجاز الخ) اعتبار الاعتدال في الصوت والسماع ففهم أنه لا يعتبر تميز كلمات الأذان وانما تقرأ من قبل السمع والأصم حيث سمع المعتدل وانما لا تقرأ من سمع لمدة سمعه مثلا (قوله اعتبارا بتقدير الاستواء) فان اعتبر هذا القيد في كلام المصنف فها من أفراد موالاتهم وأردان عليه ومعنى التقدير المذكور عند شيخنا كافي في شرح شيخنا الرملى أن يفرض زوال الجبل وارتفاع المنخفض ويجعل القرية على الاستواء في محاذة عملها الأصلي وقال شيخنا عميرة يفرض الصعود والهبوط ممتدا إلى غير جهة بلدا الجمعة والقرية على طرف لا نهيم يقطعون تلك المسافة في الوصول إليها (قوله والثاني الخ) مرجوح والمعتمد الأول (نفيه) علم بما ذكر أن الناس في الجمعة ستة أقسام باعتبار الزوم والصحة والانعقاد أحدها من وجدت فيه الأوصاف الثلاثة وهو الكامل ثانيها من اتفت كلها فيه كالمجنون ثالثها من وجد فيه الزوم والصحة وهو المقيم رابعها من وجد فيه الصحة فقط وهو المرائى أو المسافر وخمسا (قوله ويحرم على الخ) فإذا سافر فهو عاص ويمنع عليه خص السفر حتى يخرج وقتها أو إلى البأس من أدراكها وقد تقدم عن شيخنا اعتماد هذا لموطر أعلى جنون أو موت سقط عنه الأثم من ابتدأ بقوله شيخنا فراجع فانه غير ظاهر وخرج بالسفر النوم قبل الزوال فلا يحرم وان علم فوت الجمعة كما اعتد به شيخنا الرملى لانه ليس من شأن النوم القوات وخالفه غيره بكرة السفر ليلتها بأن يجوز السور قبل الفجر قال في الأحياء لانه ورد في حديث ضعيف جدا أن من سافر ليلة الجمعة على ملسكاه (قوله يمكنه) أى بحسب ظنه فلا يحرم عليه السفر إلا ان توقف عليه الجمعة بله بأى كان من الاربعين كفى وقول شيخنا في حاشيته تبعا لشيخنا الرملى في شرحه بعدم الحرمه في هذه لانه لا يلزمه نصحيح صلاة غيره ممنوع اذا الحرمه عليه لتعطيله الجمعة بلده فتأمل فمما لا يشكنا آخر (قوله أو يتضرر) ولا يكتفى بمجرد الوحشة بخلاف التيمم لانه وسيلة يكرر كثيرا (قوله بخلفه) أى سببه سواء في محله أو بعد طوقه لم كافله الشارح (قوله مباحا) أى غير مطلوب فيشمل المكروه وهو أدنى منه (قوله واجبا) أى غير فوري والى كالسفر لا تقاذا سير وادراك عرفة فهو واجب فضلا عن الجواز (قوله وما في نسخ الحرر) التي عبارتها ويحرم السفر بعد الزوال ان كان مباحا اه لاننا أخرفها الشرط لما بعد الزوال ومحله قبله (قوله وقبل الزوال) أى من الفجر على هذا القول وغيره موافق لكلام الرافعى أن السفر المباح حرام قبل الزوال وبعده وان الطاعة لا تحرم قبله (قوله قال ولودخل أهل القرية في المسئلة الأولى البلاد وأقاموا الجمعة مع أهل البلاد سقطت عنهم وأساؤا لتعطيلها في بقعهم والتعبير بالأساء وقوع في الروضة والرافعى وشرح المذهب ومعلومها التحريم الآن الا كثيرين قد صرحوا بالجواز وصرح جماعة بالتحريم اه (قوله ولو كانت على استواء لسمعه) المراد لو فرضت مسافة انخفاضها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها سمعت هكذا يجب أن يفهم فليتأمل وقس عليه نظيره في الأولى (قول المتن الآن يمكنه) المراد منه غلبة الظن (قوله وقيد التشبيه الخ) أى غلبت الشرط راجعا للقسمين كأنهم الزركشى ليوافق ما في الحرر (قول المتن ان كان سفر أمباحا) قال الاسنوى كلامه يشعر

بان

الروضة وأصلها عن مقتضى كلام العراقيين ورجحها فيها أيضا أما السفر لطاعة

بعد الزوال ففي الروضة لا يجوز وفي أصلها المفهوم من كلام الأصحاب أنه ليس بمنزلة روافقهما المطلق المتهاج الحرمه كالشرح الصغير وما في نسخ الحرر من قيدها بالمباح من غلط النسخ بتقديم الشرط على محله (ومن لاجعة عليهم) وهم

ببلد الجمعة (نسن الجمعة في ظهرهم) وقتها (في الاصح) لعموم ذلك الجمعة الثاني لانس لان الجمعة في هذا الوقت شرط الجمعة كان
 بغير بلد الجمعة سنت لهم بالا جماع قاله في شرح المذهب (ويحفظونها) استحبابا (ان خفي عندهم) لثلاثتهم وبالرغبة من صلاة الامام لان كل
 ظاهر افلا يستحب الاخفاء لا تنفاه التهمة (وينسب لمن امكن زوال عنده) (٢٧١) قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو

العق والمريض يتوقع
 الخفة (تاخير ظهره الى
 اليأس من) ادراك الجمعة
 لانه قد يزول عنده قبل
 ذلك فيأتي بها كاملا
 ويحصل اليأس برفع الامام
 رأسه من ركوع الثانية
 (و) ينسب (لغيره) أي
 لمن لا يمكن زوال عنده
 (كلرأة والزمن نجعلها)
 أي الظهر ليعوز فضيلة
 أول الوقت قال في الروضة
 وشرح المذهب هذا اختيار
 اخر اسانين وهو الاصح
 وقال العراقيون يستحب
 له تاخير الظهر حتى تقوت
 الجمعة لانه قد ينشط لها
 ولانها صلاة الكاملين
 فاستحب كونها المقدمة
 قال والاختيار التوسط
 فيقال ان كان هذا
 الشخص جازم بأنه لا يحضر
 الجمعة وان تمكن منها
 استحب له تقديم الظهر
 وان كان لو تمكن أو نشط
 حضرها استحب له
 التأخير (واصحها) أي
 الجمعة (مع شرط غيرها)
 من الجنس أي كل شرط له
 وقد تقدم ذلك (شروط)
 خمسة (أحدها وقت الظهر)
 بان تفعل كلها فيه روى

ببلد الجمعة) أي وهم من أرباب الاعذار أما أهل قرية دون أرباب الجمعة في حقهم فرض كفاية (قوله)
 فلا يستحب الاخفاء) قال شيخنا بل يستحب الاظهار وأما عكسه المتقدم فهو خلاف الأولى ان كان في
 أمانة الجمعة (قوله تاخير ظهره) ما لم يخرج وقت الجواز فلو لم يؤخر وزال عنده بعد فعلها الظهر لم تنزله
 الجمعة وان تمكن منها الا ان كان خفي وانضح بالذرة فيلزمه فعلها ان تمكن منه والأعاد الظهر لتبين انها
 في غير محلها ولا يلزمه إعادة ظهره كل جمعة تقدمت لوقوع ظهره التي بعدها قضاء عنها ومثله عبيد تين عتقه
 ولو انضح في أثناء ظهره بطلت ان كان قد أحرم بها قبل فوات الجمعة ولو عتق العبد أو بلغ الصبي أو أقام المسافر
 في أثناء ظهره فله اتمامها وتحجز به قلبها نفلا ويسلم من ركعتين ان أدرك الجمعة مع ذلك والادب قطعها
 لا ادراكها (قوله ويحصل اليأس برفع الامام الخ) أي لا بعدم التحسن كعبد الدار قال الاسنوي ويجب
 الظهر فور اهل من أيس منها بمن تنزله والوجه خلافه كما قاله شيخنا (قوله وهو الاصح) وهو المعتد (قوله)
 أي كل شرط) أشار الى أنه مفرد مضاف فيعم ولا يمنع كون غير متوغة في الابهام (قوله شروط خمسة)
 وعدها في المنهج ستة يجعل شرط الجمعة وهو كونهم أربابا شرطا للجمعة (قوله أحدها وقت الظهر) أي
 ظهر يومها كما يفيد التعريف وكونها لا تقضى وجوزها الامام أحد قبل الزوال (قوله كلها) أي مع
 خطبتيها كما يأتي (قوله نجتمع) بضم ففتح أي نخطب ونصلي فمميز زيادة كون الخطبة في الوقت (قوله نتبع
 النبي) أي نتحرى المشي في الظل (قوله فلا تقضى) أي لو في يوم جمعة أخرى أو تبع الجمعة أخرى كما يفيد
 التفريع فالتفريع في محله (قوله فلو ضاق الوقت) أي يقينا أو ظنا ولو بخبر عدل الرواية وكذا لو شك فيه ولم
 في هذه تعليق النية قاله شيخنا تبعا لابن حجر (قوله صاواظهرها) أي أحرموا بها فلا يصح إحرامهم بالجمعة
 حتى لو تبين ضيقه بعد إحرامهم بها تبين بطلان الاحرام بها ولا تنقلب ظهرها فقولوه ولو خرج الوقت وهم فيها الخ
 أي وكلن الاحرام في وقت يسعها يقينا أو ظنا ولم يظهر خلافه كاعلم (قوله ولو خرج الوقت الخ) يفيد أنهم

بأن المراد المستوي الطرفين وبه صرح في شرح المذهب وحينئذ فيكون ساكتا عن المكروه وخلاف
 الأولى والقياس امتناع الترك بهما اه أقول وهذا ظاهر غنى عن البيان فانه اذا حرم المباح حرم المكروه
 وخلاف الأولى بالأولى (فرع) يكره السفر ليلة الجمعة ذكره ابن أبي الصيف الهنئي ونقله عن المحب الطبري
 وارتضاء (قول المتن نسن الجمعة) قيل الصواب التعبير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف هل هو جار على كل
 أقوال طلب الجمعة أو هو خاص بقول السنة (قول المتن لمن أمكن) عبر في الشرح والمحرر والروضة
 بالتوقع والرجاء وهو أولى (قول المتن الى اليأس) أو رد عليه ما اذا كان منزله بعيدا وانتهى الوقت الى
 حد لو أخذ في السعي لم يدرك فان اليأس حاصل ومع ذلك يستحب التأخير الى رفع الامام رأسه من الركعة
 الثانية (قوله استحب له التأخير) أي كالضرب الأول (قول المتن وقت الظهر) قال ابن الرفعة لانهما
 صلاتا وقت على البديل فكان وقت أحدهما وقت الآخر كصلاة الحضر والسفر ولان آخر الوقت فيهما واحد
 اجبا فوجب أن يكون الأول كذلك (قول المتن فلا تقضى) قال الاسنوي وهو بلو لا الهاء لان عدم
 القضاء لا يؤخر من اشتراط الوقت لان ثم واسطة وهي القضاء في وقت ظهر يوم آخر كافي روى أيام التشريق
 (قوله اذا فاتت) لو فاتته فأخر القضاء الى الجمعة الأخرى فصل الحاضرة مع الامام ثم أدرك جمعة ثانية في البلد
 فأرد قضاء الثانية معهم فالظاهر امتناع ذلك أيضا (قوله الوقت) بل يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق

البخارى عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين غيل الشمس وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال كنا نجتمع مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم رجع نتبع النبي (فلا تقضى) اذا فاتت (جمعة) بل تقضى ظهرها (فلو ضاق الوقت) عنها (بان لم
 يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيها على ما لا بد منه (صاواظهرها ولو خرج الوقت) وهم فيها

وجوب الظهر بناء على ما قبل منها فبفسر بالقراء من حينئذ (وفي قول الاستئنافا) فينوي الظهر حينئذ وينقلب ما قبله من الجمعة نفلاً أو يبطل قولان أحدهما في شرح المهذب الأول ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها أتموها الجمعة لأن الأصل بقاء الوقت وقيل ظهر أعود إلى الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله (٢٧٢) في حق الإمام والمؤمنين المواقين (والمسبوق) المترك مع الإمام ركعة (كغيره)

في الله إذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاته ظهراً (وقيل فيها جعة) لأنها تابعة لجعة صحيحة (الثاني) من الشروط (أن تقام في خطة أبنية أو طان الجمعين) لأنها لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا في مواضع الأقامة كما هو معلوم وهي ماذ كرسوا فيها للمسجد والحل والقضاء بخلاف الصحراء وسواء كانت الأبنية من حجر أم طين أم خشب ولو أنه دمت أبنية البلدة والقريفة فأقام أهلها على العمارة لزمهم الجمعة فيها لأنها وطنهم وسواء كانوا في مظال أم لا (ولو لازم أهل الخيام الصحراء) أي موضعاً منها كفي المهر (أبدافلا جعة) عليهم (في الأظهر) إذ ليس لهم أبنية المستوطنين فلا تصح جمعهم فلا تليهم والثاني تليهم الجمعة في موضعهم لأنهم مستوطنوه ولو لم يلزموه أبداً بأن اتفقوا فيه في الشتاء أو غيره فلا جعة عليهم جزماً ولا نصح منهم في موضعهم على الأظهر في

لوعلموا بضيقة عما سبق منها لم تنقلب حتى يخرج الوقت وفي ابن حجر خلافة ولم يعتمد شيخنا كما في مسألة الحلف لياً كان ذا الطعام غداً حيث لا يحن بتلفه قبله (قوله وجوب الظهر) وإن فعلوا ركعة أو أكثر خلافاً للإمام مالك (قوله بناء) أي وجوباً وكذا استئنافاً (قوله فينوي الظهر) أي بإحرام وتكبير ولو تبين سعة الوقت وجبت الجمعة وتنقلب الظهر نفلاً مطلقاً إن أتموها قبل التبين والابطلت (قوله وينقلب الخ) أي بلا تشهد وسلام ولم يرتضه شيخنا الزياي (قوله ولو شك) أي تردد باستواء لانهم في ظن خروجه ولو تجرعه صل يلزمهم الاستئنافاً كما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا (قوله قبل سلامه) وتجب المارقة على من يمكنه معها السلام في الوقت بالاقتصار على أخف يمكن ويتم الجمعة لهم إن كانوا أربعين والألزمهم الظهر استئنافاً (قوله والمسبوق) أي المترك مع الإمام ركعة فأكثر كغيره فيما ذكر فيه (قوله يتم صلاته ظهراً) لأنه لم يترك الوقت حقيقة ولا حكاماً بهذا فارق من أدرك ركعة مع الإمام لوجود العدة ودنية المقتدى الجمعة في التشهد (قوله الثاني أن تقام) أي أن تقام أبنيتها (قوله في خطة) هي بكسر الحاء المهجمة لفظة الصلاة البناء والمراد بها هنا ما بين الأبنية لأن الجمعة لا تصح في محل يصح فيه قصر الصلاة لا استقلالاً ولا تبعاً وهذا ما اقتضاه شرح شيخنا الرمي كغيره وما قل عنهم من محال من امتنع عليه القصر في محل القصر تبعاً غير متجه وإن مال إليه شيخنا الزياي (قوله وهي) أي المواضع (قوله الصحراء) أي ما يجوز فيه قصر الصلاة ولو مسجد ولو تبعاً كما سيأتي (قوله فلا جعة عليهم جزماً) أي ما لم يقيموا إقامة تقطع السفر والألزمهم فيها يسمعون النداء منه (قوله فأقام أهلها) وهم المستوطنون بها وقت الحراب وإن لم تليهم أصغر مثلاً وكذا ذكرهم بعدهم كمال إليه بعض مشايخنا وخرج بأهلها غيرهم كالطاريين لعمارتها فلا تصح منهم (قوله على العمارة) أي على عدم التحول وإن لم يقصدوا محل العمارة أخذاً بما بعده (قوله أي موضعاً منها) قيد محل الخلاف أخذاً بما ذكره بعد (قوله في الأولى) ومثلها الثانية حيث انقطع سفرهم (قوله لزمهم) أي في ذلك المحل أو غيره (قوله الثالث من الشروط أن لا يسبقها الخ) أي أن لا يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة (قوله وعسر) أي شقياً بما المذكور (قول المتن وجوب الظهر) أي ولو فعلوا في الوقت غالباً خلافاً لما لك فيها إذا وقع في الوقت ركعة لأنها عبادة لا يجوز إلا ابتداء بها بعد خروج الوقت فنقطع به كالحج وأيضاً الوقت شرط ابتداء فيكون شرط دوام وقول المتن بناء أي وجوباً (قول المتن وفي قول الاستئنافا) قال الرافعي القولان مبنيان على أنها ظهر مقصور أو مستقلة لكن صحح النووي في الزوائد الثاني مع أن الراجح البناء كسلف (قوله وقيل ظهراً) أي كالشك في خروج الوقت قبل الشروع فيها (فرج) لو أخبرهم صل وهم فيها بخروجه قال الهادي أتموها إلا أن يعلموا أنه وبشكل عليه مسألة الشارح الآتية بعد قول المتن وقيل بول الخطبة (قول المتن كغيره) قال الأسنوي فيه إشارة إلى الهاديل وهو القياس (قوله لأنها الخ) أي كما يفتري في حق المسبوق حضور الخطبة والعدد وقرق بأن اعتناء الشارع بالوقت أشد (قول المتن في خطة الخ) قال الأسنوي أراد بها الرحبة المعبودة من البلد قال والخطبة هي التي خط عليها أعلام بانها اختيرت للبناء (فرج) لو أقيمت في خطة الأبنية باربعين رجلاً واقتدى بالإمام جماعة آخرون لكنهم خارجون عن الخطبة الظاهر الصحة تبعاً لمن في الخطبة ويحتمل خلافه والله أعلم (قوله وعلى الأظهر في الأولى الخ) ظاهره أن الذين لم يلزموا مكاناً لا الجمعة

الأولى لو سمعوا النداء من محل الجمعة (لزمهم الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا يقارنها عليهم حتى يبلتها) لا تمنع تعددها في البلدة إذ لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم (إلا إذا كبرت وعسر اجتاههم في مكان) واحد فيجوز تعدد حاجتها حينئذ (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) ويتحمل فيها المشقة في الاجتماع في مكان واحد

(وقيل ان حالنهر عظيم بين شقيها) كبداد (كانا) أي الشقان (كبدن) فيقال في كل شيء جمعة (وقيل ان كانت) للجمعة (قرى فاصلت) أبنيتها (تعددت الجمعة بعددها) فيقال في كل قرية جمعة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت الشافعي رضي الله عنه لما دخل بغداد على إقامة جنتين بها وقبل ثلاث فقال الاول الاصح سكونه لمصر (٢٧٣) الاجتماع في مكان والثاني لان المجتهد

لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة رحمه الله بالتعدد والثالث لحيلولة النهر والرابع لانها كانت قرى فاصلت (فلا سبقت جمعة) والبناء على امتناع التعدد (فالصحيحة السابقة) مطلقا (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهي الصحيحة) حذرا من التقدم على الامام ومن تفويت الجمعة على أكثر أهل البلد المصلين معه بقامة الأقل (والمعتبر سبق التحريم) وهو باخر التكبير وقيل بآوله (وقيل) سبق (التحلل وقيل) السابق (بآوله الخطبة) نظرا الى أن الخطبتين بمثابة ركعتين ولودخل طائفة في الجمعة فاجبروا أن طائفة سبقتهم بها استحب لهم استئناف الظهور ولهم اتمام الجمعة ظهرا كالأخرى الوقت وهم فيها (فلودرقتا معا أو شك) في المعية (استؤثقت الجمعة) بان وسعها الوقت لتنافع الجنتين في المعية فليست احدهما أولى من الاخرى ولان الاصل في صورة الشك عدم جمعة

لا يجهل عادة اجتماعهم أي في مكان من الامكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد قال شيخنا الرمي كابن حجر والعبرة بمن يغلب حضوره وان لم يحضر أولم يلزمه وقال شيخنا الزياي العبرة بمن حضر بالفعل وان لم يلزمه وقال العلامة الخطيب العبرة بمن يلزمه وان لم يحضر وفي شرحه على أبي شعاع موافقة شيخنا الزياي وفي شرحه هنا موافقة شيخنا الرمي ونفيه فيه بقوله لا بمن يلزمه راجع لمن يغلب حضوره فراجع وقال العلامة ابن عبدالحق العبرة بمن تصح منه كذلك واعتمده بعض مشايخنا ويقدم عند جواز التعدد من امامها أفضل ثم من مسجدها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعها أكثر ومن صور جواز التعدد بعد طرق في البلد بحيث تحصل مشقة لا تحتمل عادة لانها تسقط السعي عن بعيد الهار ومن جوازه أيضا وقوع خصام وعداوة بين أهل جاني البلد وان لم تكن مشقة وعليه لو نقص عدد جانيه أو كل جانب عن الأربعين لم تجب عليهم فيه ولا في الآخر (قوله الاصح) هو صفة الاول أو مبتدأ والاول أقرب لما بعده (قوله فالصحيحة السابقة) ويلزم للمسبوقين الظهور ان علموا بعد سلام الجنتين فان علموا قبل سلام امام السابقة لزمهم الاحرام معه ولو قبل سلامهم لان احرامهم كان باطلا لما علموا بعد سلامه وقبل سلامهم فقال شيخنا قلهم بناء الظاهر على ما فعلوه وفيه نظر لان احرامهم كان باطلا فوجه انه يلزمهم الاستئناف فتأملهم ماسيا أي (قوله مطلقا) يقابله التفصيل بعده (قوله السلطان) ومثله نائبه وامام ولاه (قوله والمعتبر) أي في السبق سبق التحريم أي تمامه من أحد الامامين قبل الآخر (قوله ولودخل طائفة في الجمعة) أي احرموا بها (قوله فاخبروا) أي أخبرهم عدل ولورواية فاكثير في وقت لا يمكنهم فيه ادراك الجمعة مع السابقين قاله ابن حجر وقال شيخنا في وقت لا يمر كون فيه الاحرام مع امام السابقين لان اليأس انما يحصل بسلامه (قوله استحب لهم الخ) أي لزمهم الظهور اما استئنافا وهو أفضل لاتساع الوقت أو بناء على ما فعلوه من الجمعة واستشكل الزركشي صحة البناء مع فساد احرامهم قال العلامة السنباطي وهو اشكال قوي وفي جواب عنه بان ظنهم الصحة عند احرامهم كاف في صحته ويكتفي في الفساد اذا تبين عدم صحة جمعة انتهى وفيه نظر ويرده ماصر (قوله كالأخرى الوقت) أي من حيث الاتمام وان كان في هذه واجبا لخروج الوقت (قوله استؤثقت الجمعة) أي ان أمكن اجتماعهم قال شيخنا الرمي وان أيس من ذلك فالواجب الظهور وجها فها حينئذ فرض كفاية وفعل روايتها جميعا وما فعل من راتبة الجمعة ينقلب نفلا مطلقا (قوله كان سمع الخ) دفعوا بهذا ما قيل ان من يلزمه الجمعة اذا تركها يكون فاسقا فلا يقبل خبره وان كان دفعه يمكننا بقرب المسجدين مثلا (قوله صلاظها) أي وجوب الاستئناف والجمعة فيها حينئذ فرض كفاية قاله شيخنا قول شيخنا الرمي تسن الجماعة في هذه جواز البناء فيها لعدم تعيين البطالان غير مستقيم اذ لا وجه لوجوب الظهور على الكاملين عليهم وان سمعوا النداء وهو ظاهر (قول المتن وقيل ان حالنهر الخ) هذا الوجه والقدي بليه اعترضهما الشيخ أبو حامد بأنه يلزم قائلهما جواز القصر اذا قطع النداء وجاز قرية من تلك القرى فالترمه ذلك القائل (قوله والثاني لان المجتهد الخ) قال الاسنوي المتجه ان الخطيب المنسوب منه مثله (قوله سبق التحلل) أي آخره وعلمته حصول الامن من عروض فساد بطرأ في الصلاة فكان اعتبارا أولى (قول الشارح كالأخرى الوقت) نظير قوله ولهم اتمام الجمعة ظهرا (قوله ولان الاصل الخ) هذا جعله النووي جوابا عن بحث الامام الآتي (قوله كان سمع مريضان الخ) أما غير هؤلاء ففاسق بترك الجمعة

(٣٥ - (قيلوبى وجهه) - اول)

مجزئة وبحث الامام بأنه يجوز فيها تقديم إحدى الجنتين فلا تصح جمعة أخرى لمينى لتبأ ذمتهم يقيان ان يصلوا بعدها الظهور قال في شرح المنهوب وهذا مستحب (وان سبقت احدا لمولم تتعين) كان سمع مريضان أو مسافر ان خارج المسجد تكبيرين متلاحقين فاخبر بذلك ولم يعرفا للتقسمة منهما (أو نيفت ونسبت صلاظها)

طريقة قلعة في الثانية
بالاول وأشر في الحرر الى
ذلك تعبيرة في الاولى
بالقبس القولين وفي الثانية
بلاصح ولو كان الساطن
في احدي الجمعيتين في الصور
الاربعة وقلنا فيها قبلها ان
جعت هي الصحيحة مع
تأخر حلفها أولى والا فلا
فلا أثر لحضوره (الرابع)
من الشروط (الجامعة)
لأنها لم تفعل في عصر النبي
صلى الله عليه وسلم واختلفوا
الراشدين فمن بعدهم لا
كذلك كجه ومعلوم
(وشروطها) أى الجامعة
فيها (كغيرها) أى
كشروطها في غيرها كنية
الاقتداء والعلم باتتالات
الإمام وعدم التقدم عليه
وغير ذلك مما تقدم في باب
الجامعة (و) زيادة (أن)
قام بأربعين مكافرا
ذكر (أ) روى البيهقي عن
ابن مسعود انه صلى الله
عليه وسلم جمع بالمدينة
وكانوا أربعين رجلا
والصفات المذكورة مع
الاقامة الداخلية في
الاستيطان تقدم اعتبارها
في الوجوب واعتبرت هناك
الانقياد (مستوطنا) بمحل
الجامعة المعلوم من الشرط
الثاني (لا يظن) عنه (شأنه)
ولا صيفا (الحاجة) لأنه

مع سن جاعتها ولا لبناء الظاهر مع العلم بطلان الاحرام لانه لا شك فيه وانما الشك في كونها أى الطائفتين
بل مقتضى تعليقه بعدم تعيين البطلان وجوب تمام الجامعة وليس كذلك (تنبيه) قال شيخنا الرمل
يسن فعل الظاهر لمن ظن أنه من السابقين أو ان التمدد الحاجة بقصد الخروج من خلاف من منع التعدد
مطلقا ويجب على من ظن أو شك أنه من المسبوقين أو ان التعدد لغیر حاجة انتهى وخالفه شيخنا في
الاول وهو كذلك لان فعل الظاهر عن ظن أنه من السابقين مثلا إعادة للجمعة ظهرا وهو باطل اتفاقا
والخروج من الخلاف لا يراعى اذا كان يوقع في خلاف آخر على ان ذلك لا يتقيد بما ذكر بل يوجد مع
تعيين الحاجة للتمدد فتأمل ويجوز فعل رتبة الجامعة القبلية مع احتمال محبتها ولا يجوز فعل رواتبها البعدية
الا لمن ظن محبتها (قوله الرابع الجامعة) ولو في الركعة الاولى فقط ولا يكتفى دون ركعة وسواء المسبوق وغيره
(قوله كنية الاقتداء) أى مع التحريم من الامام والمأموم فالمراد به رتبة الجامعة (قوله بأربعين) لان ذلك
القدر هو قدر زمن بعث الانبياء وقدر ميقات موسى صلى الله عليه وسلم والجامعة ميقات المؤمنين وقدر
العدد الذي كاقبل لم يجتمع الا وفيهم صلى الله تعالى وشروطهم صحة امامة كل منهم للباقيين ودوامهم الى علم
الركعتين بان لا تبطل صلاح واحد منهم وان اختلفوا في وقت سلامهم فلا تصح وفيهم نحو حتى تارك لنحو
البسلة مثلا ولا (قوله وكانوا أربعين رجلا) ولم تثبت اقامتها بدون ذلك العدد سلفا وخلفا وخروج الجامعة
عن القياس جعلها كالركعة يقتصر فيها على ماورد وجوزها أبو حنيفة اماما مأموما والامام مالك باثني عشر
وقرط كون الخطيب من المستوطنين (قوله المعلوم) هو مجرد رصفة لمحل لرفع ارادة مطلق الاستيطان
الشامل للمسافر لانه مستوطن ببلده وقيل منصوب صفة لمستوطنا لرفع اعتراض الاسنوى وهو مردود
كما يعلم من مراجعة كلامه (قوله لا يظن الخ) هو تفسير لمعنى الاستيطان ولو استوطن بلدين اعتبر ما فيه
أهل وماله ثم ما فيه أهله ثم ما اقامته فيه أكثر فان استوى بالانقياد به في كل منهما (قوله مع عزمه الخ) اعلم

(قول المتن الجامعة) لم يقيد الشارح بالركعة الاولى كما فعل ابن المقرئ وغيره كانه والله أعلم لانها اذا حصلت
في الركعة الاولى به فقد حصلت الجامعة في جميع صلاته حكما وان اختلف الثواب فيها اذا فارق بغير عذر فتأمل
(قول المتن بأربعين) لو كان فيهم أى قال الاذرى نقلا عن فتاوى البغوى لم تصح الجامعة اه ومثله فيما يظهر لو
كان فيهم محل بخلاف ترك البسلة مثلا وقد شارح الروض مسألة الامم بان يكون قصر في التعلم والافتتاح
اذا كان الامام قارئا (فرع) من زيادة صاحب الروض لو كان في المأمومين خنثى زائد على الأربعين ثم
انقص بعضهم وكل العدد الخنثى لم يضرب لانه لا يشك في المانع من الصحة وفي شرح الروض نقلا عن القاضي
والبغوى أنه يجب ان يتأخروا من لان مقده به قل الشارح ولا يشك بصحتها خلف الصبي والمسافر لان
الامام متبوع وتقدم احرامه ضروري فاغتفر اه وجزم في الانوار بذلك (قوله أيضا بأربعين) خالف
أبو حنيفة لجوزها اماما ومأمومين وحكى عندنا عن القديم وقوله مع راجع لقول المتن مكفلا الخ (قوله المعلوم
من الشرط الثاني) خالف الاسنوى وغيره من جهة ان الاول وصف للكان وهذا للاشخاص أقول الحق
مع الشارح رحمه الله نظرا الى اضافة الاوطان فيها سلف للجمعين فتأمل هذا ويحتمل أن يكون قوله
المعلوم بالجزم صفة لمحل الجامعة والحق ان المراد ما قلنا من (قوله المتن لا يظن الخ) خروج التفهيم مثلا اذا
أقاموا ببلدة طويلة ولكن على عزم الرجوع الى بلادهم وقوله لا يظن صفة كاشفة (قوله مع عزمه
على الاقامة أياما الخ) هذا ما قاله تبع الاسنوى وغيره وأطبق عليه الشراح وهو لا يحسن أن يكون دليلا على
عدم انعقادها بالمقيم غير المستوطن لما ثبت في الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من
المدينة في حجة الوداع لم يزل يقصر حتى رجع اليها وصرح النووي في شرح المهذب في باب صلاة المسافر بأنه

انقاده بالبرصين) وتنفذ

بالمرضى لكاملهم وعدم
الوجوب عليهم تخفيف
والثاني لانه قد بهم
كالمسافرين وحكامي
الرضة كاصولها فولا
(وان الامام لا يشترط كونه
فوق أربعين) وقيل يشترط
لا شعار الحديث السابق
بزيادته قلنا لان سلم ذلك
وحكي الخلاف قولين أيضا
ثانيهما قديم (ولو انقض
الاربعون) الحاضرون
(أو بعضهم في الخطبة لم
يحسب المفعول) من أركانها
(في غيبتهم) اعدم معاهم
له المشرط كإسباني (ويجوز
البناء على ماضى) منها
(ان عادوا قبل طول
الفصل) ومرجعه العرف
كأقاله في شرح المهذب
(وكذا بناء الصلاة على
الخطبة ان انقضوا بينهما)
أي يجوز ان عادوا قبل
طول الفصل (فان عادوا
بعد طوله) في المستثنين
(وجب الاستئناف) فيهما
للخطبة (في الاظهر)
لانتهاء الموالاة في ذلك التي
فعلها النبي صلى الله عليه
وسلم والآفة بعده كاهو
معلوم فيجب اتباعهم فيها
والثاني يجوز البناء في ذلك
لحصول المقصود معه (وان
انقضوا) أي الاربعون أو
بعضهم (في الصلاة بطلت)
نظرا الى اشتراط المدعى

ان الوجه الحق الذي لا يتجه غيره أن يقال في تقرير الدليل انه لما كان العزم على الاقامة غير موجب للتجمع
اقتضى انها غير معتبرة في ذاتها فلا اعتراض بما قيل انه لم يجمع لعدم قصد اقامة تقطع السفر لما في الصحيحين
انه استمر يقصرو ويجمع مدة دوامه بمكة وهو ثمانية عشر يوما أو أقل أو أكثر ولا بما قيل ان عدم مجتمعه
بمرة لعدم الابنية ولا بما قيل ان عزمه وهو معرفة على الاقامة بمكة لا يجزمه مقيا بمعرفة ولا بما قيل غير ذلك
فتأمل (قوله وتنفذ بالمرضى) وتنفذ ظهرهم لو كانوا فعلا وانفلا، طلقا كذا قالوا ولعله حذر من اعادة
الظهرجمة وقد يقال لا حاجة اليه لان الكلام في الانقضاء وهو لا يتوقف على لزوم فلو جه أن المحسوب لهم
ظهرهم التي صلحوا أو لا انتهى عملها وان هذه الجمعة هي التي كالنفل المطلق فليست بمعادة ولا مانعة من
الانقضاء بصرح بذلك ما مر عن شيخنا من عدم لزومها لهم فراجعه وشمل ذلك ما لو كان الاربعون
مرضى وهو كذلك ويظهر عدم صحة ظهرهم جمعة ويجب عليهم إقامتها اذا انفردوا كاحد ومثلهم الاجراء
والجوسون والخرس حيث خطب لهم ناطق وصح اقتداء بعضهم ببعض بأن لا يكون فهم طارىء الخرس
ولا أصم لانها لا تنفذ عن فهم أصم ومثلهم الاميون بالشرط المذكور بأن اتفقت أمتهم ولا تنصير منهم
في التعليم وما في شرح شيخنا من محتملهم وان اختلفت أمتهم حيث لا تنصير فيه نظر ولم يرتضه شيخنا
لما مر من شرط صحة اقتدائهم بكل واحد منهم وتنفذ بالجن حيث علمت ذلك كورثتهم قال شيخنا وهم على
صور آدميين خلافا لما قيل عن العلامة ابن قاسم كاسر (قوله كالمسافرين) لم يقل كالمبيد مثلاً لقوة شبه
المرضى بالمسافر بطر والمسقط (قوله ان عادوا الخ) ويجب اعادة ما فاعل من أركانها في غيبتهم (قوله
ومرجعه العرف) هو المعتمد وضبطه الامام الرافعي بما بين صلاتي الجمع وغيره بما في صيغة البيع (قوله
بينهما) أي بين فراغ الخطبة واحرام الامام واذا عادوا فورا أدركوا الجمعة ولو بعد احرام الامام مطلقا فان
أحرم الامام فورا وطال الفصل قبل عودهم أدركوا الجمعة أيضا ان قرؤا الفاتحة والا فلا لانه من التباطي
وقيل يلزم الاستئناف هنا بخلاف التباطي لان فيه حضور احرام الامام والمعتمد الاول (قوله أو بعضهم) أي
الذي يتحقق البطلان بانقضاضه فلا يرد عدم البطلان فيما لو كانوا اعدا أو أربعين وفيهم خنثى وبطلت
صلاة واحد منهم للشك في بطلانها (قوله بطلت) أي بطل كونها جمعة فيتمها الباقيون ظهرا كاصرح به
الشارح سواء كان النقص في الركعة الاولى أو الثانية لان عاد التي انقضت في الركعة الاولى وأدرك الفاتحة
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أقام بمكة وبعثات وبني وبالحصب وفي كل ذلك لم تبلغ اقامته أو بعاول
ينقطع سفره أو يضاف عرفات لم يكن بها خطبة ابنية تصح فيها الجمعة والله أعلم ثم اخبرني من أثق به انه كشف
عن المسئلة من شرح المهذب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها صاحب المهذب استدلل بذلك فاعترضه
الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلنا فله الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على المنهاج قال لم
يمح عندي دليل على عدم انقاده بالمرضى اه ثم قضية شرط الاستيطان انه لو أقام أربعين رجلا في
بلد سنين كثيرة من غير استيطان وليس فيها غيرهم لا يجب عليهم الجمعة وهو مشكل وان كان هو قضية
المهذب (قول المتن ولو انقض الاربعون) قال الرافعي رحمه الله العدد المشروط في الصلاة وهو الاربعون
يشترط أيضا في سماع الواجب من الخطبة بخلاف أبو حنيفة فاكتفى بالخطبة منفردا (قول المتن الاربعون)
لا يستقيم الا على اشتراط كون الامام زاهدا عليهم (قول المتن لم يحسب المفعول) أي بخلاف وأجروا
خلافا لا انقضاء في الصلاة كإسباني قال الامام الفرق ان كل مصل يصلي لنفسه فجاز ان يتساع في العدد
والمقصود من الخطبة اتباع الناس فلم يمتلوا نقص العدد (قول المتن وجب) أي سواء كان الانقضاء
بغير أم لا (قوله فيجب اتباعهم الخ) ولان الموالاة لها موقع في استمال النفوس (قول المتن بطلت) أي
لانها لا أثر ذلك في الخطبة التي هي مقدمة في الصلاة اول

دوامها كل وقت فيستمر من بني ظهرا (وفي قول لا) بطل (ان بقي اثنان) مع الامام كغناء بهوام مسمى الجمع وفي قديم يكنى واحده
اكتفاء بهوام مسمى الجماعة ويشترط في الواحد والاثنين صفة الكمال في الصحيح وفي رابع مخرج له انعام الجمعة وان لم يبق معه أحد وفي
خامس مخرج ان كان الانقضاء (٢٧٦) في الركعة الاولى بطلت وبعد فلا يقيم الامام الجمعة وحده وكذا

من معه ان بقي أحد كافي
المسبوق المدرك ركعة من
الجمعة فيها (تمة) لو لم يبق
أربعون قبل انقضاء
الاولين تمت بهم الجمعة وان
لم يكونوا سمعوا الخطبة
وقال الامام لا يتبع عندي
اشتراط بقاها أربعين
سمعوا فان لم يسمعوا
اللاحقون لا تستمر الجمعة
ولو لم يبق أربعون على
الاتصال بانقضاء الاولين
قال في الوسيط تستمر الجمعة
بشرط أن يكونوا سمعوا
الخطبة ذكر ذلك في الروضة
كاصلها (ونصح) الجمعة
(خالف العبيد والمسيح
والمسافر) أي خلف كل
منهم (في الاظهر اذ اتهم
العدد بغيره) لصحتها
منهم وان لم تلزمهم والثاني
يقول الامام أولى باعتبار
صفة الكمال من غيره
والخلاف في الصبي قولان
وفي العبد والمسافر وجهان
قطع البغوي باولهما
ورجع القطع به في أصل
الروضة وزاد في شرح
المهذب وقال البندنجي
وغيره قولان ولو لم يظاهر
يومها قبل الجمعة ففي

مع الامام فاستمر جمعة (قوله فيستمر من بني ظهرا) قال شيخنا وان انسح الوقت وأمكن إقامة الجمعة بعدها
واشتمل هو ومن انقض ولا يلزمهم انتظار عودته لان هذا دأبهم يلزم من انقض أن يقيموا الجمعة ان بلغوا
أربعين أو مكنتهم والا فلهم أن يصلوا الظهر ولو فوراً ولا يلزمهم صلى الظهر من ذكر أن يصل الجمعة وان
أمكنته وفي شرح شيخنا هنا كلام غير مستقيم فلا يفتريه وخرج بالا نفاض ما لو بين حدث بعضهم غير
الامام بعد الفراغ فتم الجمعة لغيره ولو هو الامام وحده باقاع المدد صورة الى تمامها والظاهر أنه لا يلزم الامام
الشاء جمعة للقوم فراجع (قوله خامس مخرج) أي من اشتراط الجماعة في الركعة الاولى دون الثانية (قوله
لو لم يبق أربعون) أي نسخة وثلاثون لان الامام منهم وهو باق على احرامه الا ان كان عن لا تنعقبه وسواء
أحرموا معاً أو مرتباً بان لا ينقض واحد من الاولين الا بعد احرام واحد من اللاحقين وسواء في الركعة الاولى
أو الثانية وسواء اذ ركعوا الفسحة مع الامام أو لا فارق التباطؤ بالتقصير فيه (قوله وقال الامام الى آخره)
مرجوح (قوله أربعون) فيه ما صرفه لبقاء الموالاة (قوله على الاتصال) بان لا يطول فصل عرفا بين
انقضاء آخر الاولين واحرام أول اللاحقين (قوله قال في الوسيط الخ) هو المعتمد (قوله سمعوا الخطبة)
أي حضروا خطبة ذلك المثل كقوله شيخنا قال بعضهم ولا بد من قراءتهم الفاتحة ان لم يكن قرأها الاولون
وفيه نظر بعدم تقصير هؤلاء كما مر وقيل يكفي سماع خطبة ولومن غير ذلك المثل ولومن خطباء متعددين
سمعوا من كل بعضها (قوله ونصح خلف الصبي والعبد والمسافر) أي وان نو واغبر الجمعة كالظهور وفي
الانتظار ما هو معلوم من هذه (قوله والخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف في كلامه تغليب (قوله
ولو صلباً) أي العبد والمسافر وكذا الصبي وانما لم يذكره لان صلاته نقل مطلقاً أصلية كانت أو معادة وظاهر
كلامهم أن هؤلاء قد نوا الجمعة وأنه لا تصح نيتهم الظهر لانها معادة وشرطها الجماعة لتمامها الا أن يقال
نصح نيتهم الظهر لاحتمال انتظار غيرهم لهم الى تمامها وطرق بطلانها لا يضري صحة جمعة القوم راجعه قال
بعضهم وفيما ذكره هنا عادة الظهر جمعة وقسموه كعكسه فعمل هذا مستثنى والوجه أن يقال ان صلاتهم
الجمعة هذه كالنفل المطلق أو سنة كما تقدم في المرض فراجع (قوله من الاربعة) وهم الصبي والعبد والمسافر
والمستنفل وهذا صريح في أن الثلاثة الاول معيدين ناوون الجمعة وتقدم ما فيه وخرج هؤلاء الثلاثة
مستوطن أعادها ومسافر أقام بوطنه ومريض حضر بعد أن صلياً ظهرهما فتنعقد الجمعة بهم كما مر قاله
شيخنا وتقييد بعضهم لهم بكونهم زائدين عن الاربعين ليس في محله لان الكلام في الانعقاد كما مر وثلاً يلزم
مساراة من هو من أهل الوجوب لغيره فيفوت مفهوم تقييد المصنف بالعبد والصبي والمسافر فتأمل ويتجه
ان يلحق بهم صبي بلغ وعبد عتق بعد أن صلياً ظهرهما فراجع (قوله ولو بان الامام جنباً أو محدثاً صحت
جمعتهم ان تم العبد بغيره) سواء بان أنه كان محدثاً في الصلاة أو في الخطبة أو فيها ما وخرج بالامام غيره

(قول المتن ان بقي اثنان) أي من أهل الكمال على الصحيح كإسباني في كلام الشارح (قوله وان لم يكونوا
سمعوا الخ) زاد الاسنوي قضية كلام الرافعي وان لم يكونوا من أهل الكمال حين الخطبة له وأقهر ذلك انه
لا بد ان يكونوا من أهل الكمال وقت الصلاة (قول المتن في الاظهر اذ اتهم العدد بغيره) قال الاسنوي لو
كان الامام مستغلاً فبقي القولان وأولى بالجواز لانه من أهل الفرض ولا تنقص فيه له وقوله اذ اتهم
بغيره خلفهما القولان في صحتها خلف المستنفل الذي تم العدد بغيره أظهرهما الصحة وظاهر انه اذ اتهم
العدد بواحد من الاربعة لا تصح الجمعة جزماً (ولو بان الامام جنباً أو محدثاً صحت جمعتهم في الاظهر ان تم العدد بغيره) كثيرها والثاني
لا تصح لان الجماعة شرط في الجمعة دون غيرها وهي لا تحصل بالامام المحدث ودفع هذا باننا لنسلم عدم حصولها للأموم الجاهل بحاله بل
تحصل له وبنا على فضيلتها في الجمعة بغيرها كقوله الا كثر ونظر الاعتقاد حصوله وحكي في شرح المهذب طريقة قاطعة بالاول

ومحسبها (والا) أي وإن لم يتم العدد بغيره بان ثبته (قوله) تصح جمعهم جزما (ومن خلق الامام الحديث) أي الذي بان حديثه (راكتم تحسب ركعتيه على الصحيح) في الجمعة وغيرهما مع البناء على حصول الجماعة بالامام (٢٧٧) الحديث لان الحديث لعدم حساب صلته

لا يتحمل عن المسبوق القراءة والثاني محسب ولا حاجة الى اعتبار العمل (الخامس) من الشروط (خطبتان قبل الصلاة) للاتباع قال في شرح المذهب ثبتت صلته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين وروى الشيخان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما (واركانهما) حاشية حاشية تعالى للاتباع روى مسلم عن جابر قال كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة بمحمداته وبني عليه الحديث (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لان ما يقتصر الى ذكر الله تعالى يقتصر الى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة (ولفظهما) أي الحمد والصلاة (متعين) كاجري عليه السلف والخلف فيكفي الحمد لله والصلاة على رسول الله (والوصية بالتقوى) للاتباع روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على الوصية بالتقوى في خطبته (ولا يتعين لفظها) أي الوصية بالتقوى (على

من الاربعين وقد تقدم نهايتهم لغير الحديث ولو الامام وحده ومثل الحديث النجاسة الخفية وكل ما لا تنزيم الاعادة معه وخرج بذلك ما لو بان امرأة أرختى أو كافرا أو نحو ذلك من كل ما تنزيم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة لاحد من القوم وان كثروا للزوم الاعادة لهم فله شيخنا الرمي (قوله الحديث) ومثله ما لو كان في ركعة زائدة ولم يعلم به (قوله الخامس) أي على ما سلكه المصنف وهو السادس على ما ذكره غيره (قوله خطبتان) (فائدة) الخطب المشروعة عشر منها ست في غير الحج وهي في الجمعة والعديد والكسوفين والاستسقاء وفي الحج أربع وكما بعد الصلاة وجوبها في غير الاستسقاء وجوازها في الا في الجمعة وعرفة وكما نقن الا الثلاثة الباقية من خطب الحج (قوله قبل الصلاة) وجوبها لان الشرط يتقدم على مشروطه قال شيخنا الرمي وللتمييز بين الفرض والنفل وفيه نظر لا يراد خطبة عرفة ونحوها فراجع وليدرك الصلاة من لم يدرك الخطبة وظاهر قول الله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض (قوله للاتباع) أي المتعبد عليه الاجماع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من السلف والخطب اذ لم تقع في زمنهم الا قبل الصلاة وعائلة الحسن البصري في اجتهاده بجوازها بعد الصلاة شاذة مردودة لانها بعد انعقاد الاجماع فهي غير معتبرة (قوله حمد الله) أي سبغ الحمد وما اشتق منه وان تأخر كركعة الحمد فلا يكفي لاله الا الله خلافا لما لا يحنيفة ولا نحو الشكر لله ولا غير لفظ الله كارجح (قوله والصلاة) أي مصدرها وما اشتق منه قال شيخنا الرمي ولا يضر فيها قصد الخبر بقوله لا صرفها الى غير ما نوزع فيه وخرج نحو الرحمة والبركة وتندب الصلاة على الآل والصعب (قوله على رسول الله) وكذا بقية اسمائه كالعاقب والحاشير وخرج باسمائه ضميره كصلى الله عليه وسلم فلا يكفي وان تقدم له مرجع (قوله يقتصر الى ذكر رسوله) أي غالبا فلا يراد بالرجوع لوجود المانع فيه باهم التثريك (قوله واظهم متعينين) أي على ما مر وخالفنا غيرهما لتعبد بلفظهما كما في النووي في شرح المذهب (قوله والوصية بالتقوى) فلا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها من غير بحث على الطاعة قال شيخنا الرمي (قوله أي الوصية بالتقوى) لو اقتصر على لفظ الوصية لكان أولى لان عدم تعين لفظ التقوى لا خلاف فيه كذا في الاسنوي وظاهر كلام الشارح خلافا

العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم (قوله وإن لم يتم العدد بغيره الخ) الظاهر ان مثل هذا ما لو ترك بعض المأمومين الفاتحة أو آية منها كالبسمة وهذا يقع كثيرا في جمع الارباب من المأمومين المالكية فليقتضيه (قوله فلا تصح جمعهم جزما) أي لفقد العدد وهذا يثبت على ما نقله الشيخان عن صاحب البيان وأقره انه لو كان الامام متطهرا والمأمومون محدثين تحصل الجمعة للامام اه ثم اذا حصلت للامام فهل يسوغ بعد ذلك انشاء جمعة للقوم محل نظر (قوله لان الحديث الخ) هذا الكلام يفيدك ان الحكم كذلك سواء أدرك بعد الفاتحة أم لا وأصرح منه في هذا قول الرافعي رحمه الله فاما غير المحسوب فلا يصح التحمل فيه عن الغير بخلاف ما لو أدرك جميع الركعة فانه قد فعلها بنفسه فتصح على وجه الانفراد فان الركوع لا يتنأبه اه (قوله والثاني بحسب) قال الاسنوي وهذا محسب الرافعي في باب صلاة المسافر (قوله الحديث) منه عقب هذا ثم يقول وقد لا صوته واشتد غضبه من يمد الله فلا مض له الخ (قول المتن والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) الظاهر استحباب الصلاة على الآل (قول المتن متعينين) فلو قال لا لله الا الله لم يكف خلافا لما لا يحنيفة ولا يحنيفة (قوله لان غرضها الوعظ) لم يقولوا في الحمد ان الفرض منه الثناء والفرق (قوله والثاني وقف الخ) عبارة الاسنوي والثاني قاس على الحمد والصلاة (قوله أي في كل منهما) قال الاسنوي لان كل واحدة خطبة ولا لاتباع

الصحيح لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفي أطبعوا الله والثاني وقف مع ظاهر الحديث (وهذه الثلاثة اركان في الخطبتين) أي في كل منهما (والرابع قراءة

أبني أحدهما) لا ينبغي (وقيل في الأولى وقيل فيهما) أي في كل منهما (وقيل لا يجب) في واحدة منهما بل يستحب وسكتوا عن محله ويقاس بمحل الوجوب وعلى الأول قال في شرح المذهب يستحب جعلها في الأولى والأصل في ذلك ما روى الشيخان عن يعلى بن أمية قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وغيره من الأحاديث الدالة على أنه كان يقرأ في الخطبة وذلك محتمل للوجوب والندب وصادق بالقراءة فيهما (٢٧٨) وفي أحدهما فقط وعين الثاني الأولى لتكون القراءة فيها في مقابلتها في الثانية

وحكي الوجوب والاستحب قولين أيضا سواء في الآية الوعد والوعيد والحكم والقصة قال الامام ويعتبر كونها مفهومة فلا يكفي ثم نظر وإن عداية ولا يبعد الاكتفاء بشرط أية طويلة (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية) كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب) بل يستحب وحكي الخلاف قولين أيضا والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهما عبر في الوسيط وفي التنزيل وكانت من القاتنين قال الامام وأرى ان يكون الدعاء متعلقا بما مور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا وان يخص بالسامعين كان يقول رحمكم الله أما الدعاء للسلطان بخصوصه في المذهب لا يستحب لما روى عن عطاء أنه حدث وفي شرحه اتفق أصحابنا على أنه لا يجب ولا يستحب والمختار أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها ويستحب بالاتفاق الدعاء

(قوله آية) أي كلمة وكذا بعض آية بقدرية كإسائي ويجري فيها ما في الفاتحة من المعن والهجز منها (قوله وقيل فيهما) لا تهاركن فأشبهت ما قبلها (قوله ونادوا يا مالك) أي آية نادوا إلى آخرها لذلك اللفظ فقط ولو أتى بآيات تتضمن جميع الأركان لم يعتد بها لأنها لا تسمى خطبة عرفاً وبآية تتضمن ركنين منها اعتد به إن قصد به ذلك الركن فقط فلو قصد به ركنين لم تكف عن واحد منهما إن كان غير الآية كالصلاة والوصية فإن كان أحدهما هو الآية وقصد بهما في شرح شيخنا كان حجة أنها يجب عن القرآن كقوله صده وحده أو أطلق وفيه نظر فراجع (قوله والقصة) وكذا الحكمة ومنسوخ الحكم دون التسلا ومن قراءة سورة ق في الخطبة الأولى وإن لم يرض الحاضرون لوروده عنه صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وينبغي أن يحل فيها إذا لم يكن تعدل لبرجاجة وفيه نظر لأن الاعتبار التحريم (قوله ويعتبر كونها مفهومة) معتد (قوله ولا يبعد الخ) معتد (قوله والمراد الخ) أي من حيث كون التفهيم مندوباً ولا يحتاج في دخول الأناث فيه إلى قصد تغليب أو من حيث ذكرهن بخصوصهن وأقل ما يكفي في الركنية دخول أربعين في دعائهن الحاضرين الذين تنمقدهم الجمعية ولو بقصدهم فقط ويعزم الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم كإسائي (قوله قال الامام) هو المعتد (قوله غير مقتصر الخ) فيجوز كونه عاماً للديوي والأخرى (قوله لا بأس به الخ) معتد (قوله لأئمة المسلمين وولاة أمورهم) هو من عطف العام إذا المراد بالأئمة من له ولاية عظيمة كالسلطان (قوله ويشرط الخ) قد علم من كلامه أنه لا يجب نية الخطبة ولا نية فرضيتها وفي معرفة كيفيتها ما في الصلاة فيها مروى بشرط كون الخطيب ذكراً أو كونه نصح إمامته للقوم كما قال شيخنا الرمي واعتمده شيخنا الزاوي وكونه معتد بالخلاف القوم كإسائي ولو بان محذوف كالامام كما مر وشرط المذكور جاري سائر الخطب كالإسماع والسمع وكون الخطبة عربية (قوله كلها) أي الخطبة أي كل أركانها في الخطبتين ولا يضر غير العربية في غير الأركان وإن عرفها (قوله عربية) وإن كان القوم لا يعرفونها لجوابها إسائي عن القاضي ولا يكفي غير العربية وفي القوم عرفي (قوله خطب أحدهم بلسانه) ولو غير لسان القوم وإن عرفه وهذا في غير الآية بل يقف بقدرها كما مر في الفاتحة (قوله ولم يتعلمها بلسانه) ولو غير لسان القوم وإن عرفه وهذا في غير الآية بل يقف بقدرها كما مر في الفاتحة (قوله ولم يتعلمها أحدهم عصوا) صريحه أنه لا يكفي عنهم تعلم نحو صبي وعبد وقال بعضهم بالاكتفاء لصحة خطبتهم ما هم وإمامتهم لهم (قوله بل يصلون الظهر) ظاهره ولو في أول الوقت وأنهم لا يلزمهم السعي إلى الجمعة في بلد سمعوا (قول المتن وقيل فيهما) علل بائهما بديل من ركنين (قول المتن والخامس ما يقع) قال الأذري لأعلم على ركنيته دليلاً ولا على تخصيصه بالثانية (قول المتن وقيل لا يجب) أي لأنه لا يجب في غير الخطبة فكذلك فيها كالتمسيح (قوله وكانت من القاتنين) قال البيضاوي التذكير للتغليب والاشعار بان طاعتهم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جنسهم وأنسأهم فتكون من ابتدائية (قوله وإن يخص بالسامعين) ينبغي أن يكون المراد بهم الحاضرين ولو من غير أهلها (قوله والمختار أنه لا بأس به إذا لم يكن الخ) قال ابن عبد السلام لا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة الا لضرورة (قوله وقيل لا يشرط الخ) قال الأذري لعلة إذا

لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصالح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجيش الاسلام وفي الروضة بعض ذلك علم (ويشترط كونها) كلها (عربية) كما جرى عليه الناس وقيل لا يشرط ذلك اعتباراً بالمعنى وعلى الأول ان لم يكن في المسلمين من يحسن العربية خطباً أحدهم بلسانه ويجب ان يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية فإن مضت مدة أمكان التعلم ولم يتعلمها أحدهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر عند ما في شرح المذهب وهو مبنى على ان فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الروضة كاصلها من أنه يجب ان

يتعلمها كل واحد منهم وانهم ان لم يتعلموا هم وامني على قول الجمهور ان فرض الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجمع فلم يتعلموا ومعناه اتقوا التعلّم عن كل واحد منهم وأجاب القاضي حسين عن سؤال المأقاهة الخطبة بالمرية اذا لم يعرفها القوم بان فادتها العلم بالوعظ من حيث الجملة وبوافقه ما في (٢٧٩) الروضة كاصحابها لوسموا الخطبة

ولم يفهموا معناها انها تصح
(مرتبة الاركان الثلاثة
الاولى) كما ذكرت من
البداية بالحد ثم الصلاة ثم
الوصية كما جرى عليه
الناس وسبأني تصحيح
المصنف لعدم اشتراط ذلك
ولا يشترط الترتيب بين
القراءة والسمع ولا بينهما
وبين غيرهما وقيل
يشترط ذلك فيأتي بعد
الوصية بالقراءة ثم السمع
حكاية في شرح المذهب (و)
كونها بعد (الزوال) لا اتباع
روى البخاري عن السائب
ابن يزيد قال كان التأذين
يوم الجمعة حين يجلس
الامام على المنبر في عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبي بكر ومهر رضى
الله عنهما قال في شرح
المذهب في باب هيئة الجمعة
ومعلوم أنه صلى الله عليه
وسلم كان يخرج الى الجمعة
متصلا بالزوال وكذلك
جميع الأئمة في جميع الامصار
(والقيام فيهما ان قسر
والجلوس بينهما) لا اتباع
روى مسلم عن جابر بن
سمرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يخطب

النداء منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلّم بسماعه فراجع وحرره (قوله مبني على قول الجمهور) وهو
المعتمد خلافا لما قبله عن شرح المذهب وعلم بقوله ولا جمعة لم أنه لا تصح خطبة واحد منهم بغير المربية
(قوله وسقطت لفظة كل الخ) أي لا يلزم على عدم اسقاطها أن فرض الكفاية يجب على واحد ولا يسقط
الابطل الجميع ولا قائل به وبذلك بطل قول الاسنوي ان ما في الروضة غلط فراجع (قوله العلم بالوعظ) أي
مع كون المربية هي الاصل فلا يرد مثل ذلك في غير المربية (قوله ولا يشترط الترتيب الخ) أفاد أن ذكر
الاركان الثلاثة الاولى ليس قيداً والكلام في أركان كل خطبة مع بعضها لا في أركان خطبة مع أركان الاخرى
(قوله بعد الزوال) أي في وقت الظهر من يومها يقينا أو ظنا ولو عبر بذلك لكان أولى (قوله والقيام الخ)
وعند القيام هنا شرطاً لأنه خارج عن ماهية الخطبة لان حقيقتها الوعظ بخلافه في الصلاة (قوله ولو خطب
قاصداً) فصل بسكتة وجوباً وكذا مضطجعا ومستلقيا كالجزء في الصلاة (قوله ويجوز الاقتداء به) والحال
أنه صلى الله عليه وسلم كما قبل ما بعده ولا يجب سؤاله عن قعوده في الخطبة ولا عن كونه مخالفاً في المذهب ولا (قوله
فان بان) أي قبل الصلاة وكذا بعد صلاته قائماً إذ لو صلى قاعداً وتبين أنه قادر لزم إعادة الجمعة للكل وان
كان زائداً على الاربعين لان القيام شأنه المظهر فهو كالو بان امرأة مثلاً كما مر وانما جعل في الخطبة
كالحدث لانها وسيلة كإتاني فتأمل (قوله كالو بان الامام جنباً) فلا يلزم إعادة الخطبة لانها وسيلة سواء
كان من الاربعين أو زائداً عليهم كما قاله شيخنا الرمي وقيد شيخنا الزيدى بالتأني (قوله في الجلوس
بينهما) خلافاً للأئمة الثلاثة (قوله بفصل الخ) أي لم يكف الاضطجاع أي من غير سكوت والوجه
الاكتفاء بالاضطجاع لأنه أبلغ من السكوت الذي يكفي في المضطجع أو المستلق (قوله وامام أربعين)

علم القوم ذلك للسان (قوله ومعناه اتقوا التعلّم الخ) أي فهو من باب هجوم السلب لا من سلب العموم
(قول المتن مرتبة الاركان الخ) جعل الترتيب هنا شرطاً خلافاً نظيره من التيمم والوضوء والصلاة (قوله
ولا يشترط الترتيب الخ) قال الاسنوي كذا أطلقه الرافعي وقضيته جواز القراءة في أول الاولى والسماع في
أول الثانية اهـ (قوله وقيل يشترط ذلك) مرجع الاشارة للترتيب بينهما وبين غيرهما وحينئذ
فيعلم هذا تعين القراءة في الثانية الآن يقال مراده انه اذا فعلت القراءة في الأولى تكون بعد الحمد والصلاة
والوصية وكذا السمع في الثانية يكون بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فان فرض تأخير القراءة الى الثانية
كانت مع الوصية مؤخرتين عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية ثم رأيت في شرح الارشاد لا بين كل واحد
منهما وبين غيره وهي مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرهما (قوله قال في شرح المذهب الخ)
غرض الشارح من هذا التيمم الدليل الأول فانه ليس فيه دلالة على بعد الزوال (قول المتن والقيام فيهما) عده
شرطاً هنا بخلاف الصلاة لان الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فانها أقوال وأفعال (قوله سواء قال لا أستطيع
الخ) بحث الاسنوي اختصاص هذا بالفقيه الموافق كما في نظائره (قوله فهو كالو بان الامام جنباً) قضيته
أنه يشترط لصحة صلاة القوم ومبايعهم أن يكون زائداً على الأربعين وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه اقتضى
عدم اعتبار مباحه وصلاته لعله يفقد شرطهما (فرع) لو علموا بحال قبل الصلاة فالظاهر أن الخطبة
صحبة (قول المتن وامام أربعين) قال الاسنوي هو مفيد لاشتراط السماع من الحاضرين وذلك

خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائماً فان هجره عن القيام فالأولى أن يستتيب ولو خطب قاعداً أو يجوز الاقتداء به سواء قال
لا أستطيع القيام أم سكنت لان الظاهر انه انما قعد لجزءه فان بان أنه كان قادراً فهو كالو بان الامام جنباً وقد تقسم وجب الطمأنينة في الجلوس
بينهما كفي الجلوس بين السجدين ولو خطب قاعداً لجزءه لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل بسكتة وهي واجبة في الاصح (وامام أربعين
كاملين) عده من تنعقد بهم الجمعة بالاتفاق مع قطع النظر عن الامام

بأن يرفع صوته ليحصل وعظم المقصود بالخطبة فلو لم يسمعوها لبغضوا ولم يسمعوا ولو كانوا كلهم أو بعضهم صام صبح في الأصح
والشروط أصابع أركانها فقط كما تقدم في الانقضاء (والجديد أنه لا يجرم عليهم الكلام) فيها (وبسن الانصات) لها والقديم يجرم
الكلام ويجب الانصات واستدل بقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا
لا شتا لها عليه والامر للجواب واستدل (٢٨٠) لا يجرى عليه النبي باسناد صحيح عن أنس أن رجلا دخل والنبي

وان لم يعرفوا معاني ألفاظ الخطبة ولا يشترط طهرهم ولا سترهم ولا كونهم بمحل الصلاة قال شيخنا ولا
كونهم داخل السور والعمران بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم لما مر من عدم صحة ملائمتها في ذلك ولو
تبعا (تنبيه) يعتبر في الجمعة في الخوف أصابع ثمانين من كل فرقة أربعون كإثني (قوله بان يرفع) أشار
إلى أن هذا هو المراد بالاصباح فلا يصح فيه قولهم ولو بالقوة وإنما يحتاج إليه في السماع حتى لا يضر اللفظ مثلا
قال شيخنا ولا يضر النوم خلافا لمن جعله كالصوم وما في شرح شيخنا يجب حمله على ذلك (قوله أو بعضهم)
أي غير الخطيب لأنه يعلم ما يقول وفارق ما مر في سماع النداء بان المعتبر هنا سماع الحاضرين بالفعل وهناك
سماع شخص ما ولو بالفرض (قوله والجديد أنه لا يجرم الكلام) وحينئذ يندب الاستغناء عنه بالاشارة
ما أمكن (قوله الانصات) هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما مر من وجوب السماع أي
على طريقة الاسنوي القائل بوجوب السماع بالفعل فتأمل (قوله والقديم يجرم) وبه قال الأئمة الثلاثة
ومحل الحرمة في وقت ذكر أركان الخطبة فلا يجرم اتفاقا قبلها ولا بينها ولا بعدها بل ولا يكره أيضا ولو بعد
جلوس الخطيب قاله شيخنا واعتمده (قوله ان رجلا) هو سليك الغفاني وهذه واقعة قولية
والاحتمال بعينها كما أشار إليه الشارح (قوله فهذا ليس يجرم) بل يجب في الأولين ويندب في الأخيرين
وكذا يندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره ولو رفع صوت بلا مبالغة لأنها بدعة
منكرة والفقو في الحديث سيق للتغبر أو يحول على غير نحو هذا فراجع (قوله وصحح البغوي وجوب
رد السلام) على من سلم وهو المتمد (فرع) تحرم الصلاة أجماعا فرضا وقولا وكذا سجدة التلاوة
والشكر بعد جلوس الخطيب ولا تعتد وإن لم يسمع الخطبة مادام يخطب ولو حال الدعاء للسلطان نعم
نصح التحية للداخل قبل جلوسه ولو في ضمن غيرها كسنة الجمعة ويجب تخفيفها كصلاة الخطيب
في أنشائها بان لا يستوفى الاكمل ولا يزيد على ركعتين فيها ابتداء وكذا دأبنا فلو لم يخففها بطلت ولو أجزم
باربع ركعات جلس الخطيب فيها ولو بعد ركعتين وجب قطعهما وقال بعضهم له أتمهما ولا يصل في غير
لأن الاستماع لا يتحقق الا بصحصول السماع اهـ منقحا وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله
في تعليق الطلاق على الاقباض حيث قال في قول المنهاج ويشترط لتحقيق الصفة وهي الاقباض المتضمن
للقبض اهـ (قوله بالاتفاق) وذلك لان لنا وجها باشتراط كون الامام زائدا على الأربعين كما سلف
(قول المتن وبسن الانصات) قال الاسنوي هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما سبق
من وجوب السماع (قوله واستدل به) زاد الاسنوي ولانها بديل عن الركعتين على قول مشهور انتهى
أي وكأنهم يؤتممون حال الخطبة (قوله أو انتهاء عن منكر) ربما يشكل على ذلك تسمية الأمر بالانصات
لفوا في حديث اذا قلت اما حبك الخ ثم رأيت في الروضة انه في مثل هذا نستحب الاشارة ولا يتكلم
ما أمكن وبه يحصل جواب الاشكال وأيضا فاللفظ يصدق بغير الحرام (قوله وأصحهما يجرم الخ) عبارة
الروضة وفي وجوب الانصات على من لم يسمع الخطبة وجهان أحدهما يجب نص عليه وقطع به الأكثرون

صلى الله عليه وسلم يخطب
يوم الجمعة فقال مني الساعة
فأومأ الناس إليه بالسكوت
فلم يقبل وأعاد الكلام
فقاله النبي صلى الله عليه
وسلم في الثالثة ماذا
أحدثت لما قال حب الله
ورسوله قال انك مع من
أحببت وجه الاستدلال
أنه لم يشكر عليه الكلام
ولم يسكن له وجوب
السكوت والامر في الآية
للاستحباب جما بين
الدليلين ولا يجرم الكلام
على الخطيب قطعا وقيل
بترد القولين فيه تخريجا
على أن الخطيبين بمثابة
ركعتين أولا والخلاف في
كلام لا يتعلق به غرض
مهم ناجز فلما اذار أي أهى
وقع في بر أو عقربا ندب
إلى انسان فانذره أو علم
انسان شيئا من الخبر أو نهاه
عن منكر فهذا ليس
بمحرم قطعا ويجوز للداخل
في أثناء الخطبة أن يتكلم
سلم يأخذ لنفسه مكانا
والقولان بعد فعود على
القديم ينبغي أن لا يسلم

قالوا

فان سلم صوت اجابته ويحرم تسميت العاطس على الصحيح فهما وعلى الجديد يجوز ان قطعما ويستحب
التسميت على الأصح وصحح البغوي وجوب رد السلام ووافقه في شرح المنهاج وصرح فيه بكراهة السلام على القولين وحيث حرم
الكلام لا يبطل به جملة المتكلم قطع هذا كله فيمن يسمع الخطبة وان زاد على الأربعين أمان لا يسمعها لبعده عن الامام وزاد على
الأربعين السامعين ففيه على القديم وجهان أحدهما لا يجرم عليه الكلام ويستحب أن يشتغل بالله ذكر والتلاوة وأصحهما يجرم للتلا
يشوش على السامعين

غيرهم من السامعين
سمعوها ولا وعي في الحرر
بالقوم (قلت الأصح أن
ترتيب الأركان ليس بشرط
والله أعلم) لحصول
المقصود بدونه (والأظهر
اشتراط الموالاة وطهارة
الحدث) الأصغر والأكبر
(والجلب) في البدن
والثوب والمكان (والستر)
للعورة في الخطبة كاجري
عليه السلف والخلف في
الجمعة والثاني لا يشترط
واحد مما ذكر فيها أما
الموالاة فالحصول المقصود
من الوعظ بدونها وأما
الباقى فلهيئة الخطبة بالأذن
فإنها ذكر بتقديم الصلاة
وعلى اشتراط الطهارة فيها
لوسبقه حدث لم يعتد بها
يأتي به منها حال الحدث فلو
تطهر وعاد وجب استئناها
وان لم يطل الفصل في الأصح
ومسألة الستر من بدنة على
الحرر مذكورة في الروضة
وأصلها (ونسن) الخطبة
(على منبر) لأنه صلى الله
عليه وسلم كان يخطب عليه
رواه الشيخان (أو)
موضع (مرتفع) أن لم يكن
منبر كافي الروضة وأصلها
لقيامه مقامه في بلوغ
صوت الخطيب عليه
الناس ويسن كون المنبر
على عين المحراب لأن

مسجد لعدم التحية (قوله) وعبر في الحرر بالقوم) أي فهي أولى من عبارة المصنف لعدم احتياجها
للتأويل للذكر وفي التعميم بقوله سمعوها أو لا إشارة إلى جعل القديم وماترب عليه ولو طرأ ما قبل
للجديد كذلك (قوله) أن ترتيب الأركان ليس بشرط) أي في كل من الخطبتين (قوله) اشتراط الموالاة)
أي بين أركان الخطبتين بينهما لو كنا بينهما وبين الصلاة وهي وإن علمت مما مر في الانقضاء لم تذكر
هناك بعنوان الشرطية وضبطها الرافعي بما بين صلاتي الجمع كما قسم عنه ولا يضرب الوعظ بين الأركان وإن
طال عرفا إلا أن طال بغير العربية كالسكوت الطويل (قاعدة) لوسر الأركان أو لأنهم أتوا بهامتخلة
فإن لم يطل فصل بالمتمخلة حسب الأول والأصح المتخلة (قوله) لم يعتد بها (قوله) لا يعتد بما فعله في
حال الحدث قطعاً ولا بما فعله إن طال الفصل كذلك مطلقاً لأنه لا يبنى بنفسه وإن قصر الفصل على الأصح
المعتمد نعم إن استخلف عن قرب واحد من حضر ما مضى بني على ما فعله الأول إلا في الأغواء فلا يبنى
خليفته مطلقاً وجوز الخطيب البناء كالذي قبله وفي شرحه لا كتاب في الفصل الآتي آخر الكتاب موافقة
شيخنا الرملي بعدم الصحة في الأغواء هنا مطلقاً (تنبيه) سكتوا عن العجز عن السترة والطهر عن
الحدث والجلب للإشارة إلى أن العاجز عنها لا يخطب بخلاف القيام كما مر كذا قاله شيخنا وفيه نظر بل
الوجه صحة خطبة العاجز عن السترة كالصلاة بالأولى (قوله) من المنبر بفتح فسكون وهو الارتفاع
وسواء في مكان أو غيرها (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب عليه) أي على منبره وأول من أمر به نبي
الهماري والذي يجزمه بقوم الردي كان ثلاث درجات غير المستراح ومن خشب الأثل على الأصح من عشرة
أقوال ولما خطب عليه أبو بكر نزل درجة ثم هدر درجة ثم على درجة فلهذا تولى معاريفه بحد درجة ينزل
البهاقزاد فيه ست درجات من أسفله فصارت عافياً احترق أبده المظفر صاحب العين بغيره ثم أبده الظاهر

وقالوا البعيد بالخيار بين الانصات وبين الذكر والتلاوة ويحرم عليه كلام الآدميين وغيره أعني
على القديم (قوله) في تخير) هو يشك على التعليل الذي قبله (قوله) في قول المصنف (الخ) هو مفرغ
على قوله وأحدهما يحرم وقوله وإن زادوا قال الأسنوي رحمه الله اختلفوا في محل القولين ف قيل
أربعون حتى إذا لم يسمعوا أم الجميع ككفرض الكفاية وهي طريقة الإمام والغزالي وقيل السامعون
خاصة ومن لم يسمع لم يعد وأصح لأنهم عليه جزموا وهو ما في الحرر وقيل في المؤمنين مطلقاً لا يكثر اللفظ وهو
الصحيح في الشرحين والروضة وغيرها قال وتعبير المصنف محتمل للثلاثة وهو في الأول أظهر ونبه على أن
محل القولين بعد جلوس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذه موضعه كذلك في حال الدعاء للوكة كما قاله في
المرشدة اهـ وما نسبته للغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصريح حيث قال قال الغزالي أن
القولين فيمن عدا الأربعين وأشار إلى أن الأربعين يحرم عليهم الكلام جزماء اهـ وفي نكت العراقي
طريقة الغزالي تبعاً للإمام أن القولين فيمن عدا الأربعين وأما الأربعون فيمن يحرم عليهم جزماء اهـ راجعت
الرافعي رحمه الله فرأيت الأمر على ما قال السبكي وقول الأسنوي وقيل في المؤمنين مطلقاً الذي في الرافعي
في حكاية هذا الطريقة أن القولين في السامعين وفي غيرهم وجهان كما قرر الشارح المحلى رحمه الله (قوله)
كاجري عليه السلف) استدلل على ذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة فلزم أن يكون
متطهراً مستتراً والثاني لا يشترط شمل ذلك الحدث الأكبر وهو كذلك قبل القولان في الطهارة وما بعدها
مبينان على أن الخطبة بدل عن ركعتين أم لا قال الإمام لأرضاه مع القطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه
فأنه على اشتراط الموالاة وعدمه لأنه يحتاج أن يتطهر بعد الخطبة فتدخل الموالاة (قول المتن) على منبر)
كان صلى الله عليه وسلم ولا يخطب إلى جند فلهذا اتخذ المنبر نحو إلى غن الجند حتى سمع منه مثل صوت
المشرك فقام النبي صلى الله عليه وسلم فآثره فسكر والعشار لا بل التي نحن إلى أولادها (قاعدة) كان

معلوم (ويسلم على من عند المنبر) اذا انتهى اليه كافي المحرر اى بسن ذلك (وان يقبل عليهم اذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) بفتح الذال فى حال جلوسه للاتباع فى جميع ذلك روى الاخبار اى التأذين حال الجلوس البخارى كما تقدم وما قبله البيهقي وغيره وعبارة المحرر ويجلس ويشغل المؤذن بلاذان كما جلس واذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما فى الروضة وأصلها أن يبلغ فى صعوده الدرجة (٢٨٢) التى تلى موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفى المنبر أنه صلى الله عليه وسلم

كان يقف على الدرجة التى تلى المستراح قال المصنف فى شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه ويلزم السامع من رد السلام عليه فى المرتين وهو فرض كفاية كالسلام فى باقى المواضع (د) بسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) لا مبتذلة ركيكة فانها لا تؤثر فى القلوب (مفهومة) أى قريبة من الافهام لا غريبة وحشية فانها لا ينتفع بها أكثر الناس (قصيرة) لان الطويلة تمل وفى حديث مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة بضم الصاد وعبارة المحرر كالوجيز مائلة الى القصص أى متوسطة كما عسر به فى الروضة كاصلا وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا أى متوسطة (ولا يلتفت يميناً) لا (شمالاً) فى شئ (منها) بل يسلم على ما تقدم من الاقبال عليهم

بغيره ثم أبدله المؤيد شيخ غيره ثم أبدله الظاهر خوش قدم بغيره فلما احترق أبدله السلطان الاشرف قاينباى طاب نراه بالمنبر الرخام الموجود الآن على صفة منبر معاوية قريبا (قوله أو مرتفع الخ) أفاد الشارح أن أول التنويع لا للتخيير فان لم يكن مرتفع أسند الخطيب ظهره الى خشبة ونحوها كما كان صلى الله عليه وسلم يستند الى الجذع الذى هو أحد سواري مسجده ويقال له العنق بفتح العين لانه اسم للنخلة وبكسرهما اسم للفصن وذلك قبل عمله المنبر المذكور فلما فارقه المنبر من تخمين العشار فزل صلى الله عليه وسلم اليه والتزمه وخبره بين أن يفرسه فيعود أخضر أو يكون فى الجنة معه فاختر الجنة فوعده بها فسكن ثم دفن تحت المنبر الشريف فلما هدم المسجد أخذ ما فى بن كعب فاستمر عنده حتى أكلته الارض (قوله على يمين المستقبل للحراب) بعيدا عنه بنحو ذراعين قاله شيخنا الرملى (قوله ويسلم على من عند المنبر) وكذا كل صف مر عليه قبل التول لا تطلب له التحية ان حضروا الخطبة (قوله وأن يقبل عليهم اذا صعد) مستدبر القبلة ولو فى المسجد الحرام عند الكعبة لانه المطلوب فى مقاصد التحديث ولتلك طلب كون المنبر فى صدر المسجد لئلا يلزم استدبار خلق كثير ويندبه لاستقبالهم من جهة يمينه كما قاله شيخنا تبعه غيره واعتمده فراجع (قوله بفتح الذال) دفعوا توههم عود ضميره للخطيب عند كسرها وان كان صحيحا ويسود الضمير للمؤذن المعلوم من المقام ويندب كون المؤذن واحدا كالقيم وكان بلال يؤذن بين يديه صلى الله عليه وسلم (قوله وعبارة المحرر الخ) هى أولى من عبارة المصنف لافادتهم مقارنة الاذان للجلوس لانه الوارد (فرع) اتخاذ المرقى المعروف بدعة حسنة لما فيها من الحث على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بقراءة الآية المسكومة وطلب الانصات بقراءة الحديث الصحيح الذى كان صلى الله عليه وسلم يقرأ فى خطبه ولم يرد أنه ولا الخلفاء بعده اتخذوا مرقيا وذكر ابن حجر أن له أصلا فى السنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم حين خطب فى عرفة لشخص من الصحابة استغصت الناس (قوله بليغة) أى فصيحة جزلة (قوله أى متوسطة) فهو المراد من القصير لانه بالنسبة الى الصلاة لما ورد أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة وحكمته لحوق التأخر (قوله بل يستمر الخ) دفع به توههم طلب استدباره لهم أو عكسه ويكره مخالفة ما ذكره كالا احتباء لانه يجلب النوم (قوله ويستحب ان يكون ذلك فى يده اليسرى) من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى باليمين كما يدفعه بعد نزوله بها ويكره وقوفه على كل درجة فى طلوعه منبره صلى الله عليه وسلم أربع درج منها درجة المستراح (قول المأثور) فان لم يكن مرتفع استند الى خشبة ونحوها لحديث الجذع (قوله اذا انتهى اليه) قال الاسنوى لانه يريد فراجه (قوله كما جلس) قال الاسنوى أى عنده جلوسه وفى نكت العراقى ان النورى قال فى الدقائق ان هذه اللفظة ليست عربية وان العجم تطلقها بمعنى عند (قوله ولا شمالا) زاد الشارح لفظه لا دفع ما قبل لوالفت بينا فقط أو شمالا فقط صدق انه لم يلتفت يميناً ولا شمالاً فإفرد على العبارة (قوله من الاقبال عليهم الخ) فلو استدبرهم أو استدبروه كره (فرع) يكره له ان يجنبى والامام بخطب لانه يجلب النوم (قوله فى يده اليسرى) ظاهره حتى

الى فراغها أى بسن ذلك ويسن لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له (ويعتمد على سيف أو عصا ونحوه) روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قام فى خطبة الجمعة متوكئاً على عصا أو قوس وروى انه اعتمد على سيف قال فى الكفاية وان لم يثبت فهو فيه معنى القوس والحكمة فى ذلك الاشارة الى ان هذا الدين قام بالسلاح ويستحب أن يكون ذلك فى يده اليسرى كمادة من يده بالضرب بالسيف والرمى بالقوس ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر فان لم يجد شيئا عماد كرجل اليمنى على اليسرى أو رأسها ولا يعيب بها (ويكون جلوسه بينهما) أى الخطيبين

(نحو سورة الاخلاص) أى يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز أقل منه (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة) وبادر الامام لبيلغ المحراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها وفي شرح المذهب يستحب له أن يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغها و يأخذ المؤذنون في الإقامة و يبلغ المحراب مع فراغ الإقامة انتهى ففيه تصريح باستحباب ما ذكرهنا (ويقرأ) بعد الفاتحة (في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين جهرا) للاتباع (٢٨٣) رواه مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجهر وروى هو أيضاً أنه

كان يقرأ في الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث القاشبة قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما سنتان وفيها كاصلها لو ترك الجمعة في الاولى قرأها مع المنافقين في الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو صلاته عن هاتين السورتين (فصل يسن الفصل لحاضرها) أى لمن يريد حضور الجمعة وان لم تجب عليه (وقيل لكل أحد) حضر أولاً ويدل للأول حديث الشيخين اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أى اذا أراد مجيئها وحديث ابن حبان وأبي عوانة من أني الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصرف الامر عن الوجوب الى الندب حديث من نوضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل أفضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذى ومحمده أبو حاتم الرازى وقوله فيها أى

ودفع الدرج برجله وغيرها والاسراع في صعوده وهبوطه أو في الخطبة الثانية والاشارة بيده أو غيرها منه أو من الحاضرين والاكل والشرب بلاعطش كذلك (فرع) بكرة كراهة قوية كتابة الحفاظ في رمضان وتفرقتها على المصلين وقبولهم لها والنسي بين الصفوف للسؤال وأغيره والتصدق عليه (قوله نحو سورة الاخلاص) ويندب أن يقرأ فيها شيئاً من القرآن وسورة الاخلاص أولى من غيرها كافي العباب وابن حجر (قوله بحرف المنبر) أى ان لم يمس نجاسة كوقوفه عليها ولا يقبض حرفه ان كان ينجر بجره وعليه أو فيه نجاسة (قوله شرع المؤذن) أى ندبا كبادرة الامام ولو غير الخطيب (قوله وقرأ الخ) أى وان لم يرض المأمومون بهما وقرأه بعض كل منهما أفضل من قراءة سورة غيرهما (قوله جهرا) ولو مسجوباً في ثابته وقرأ فيها المنافقين مطلقاً وقال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى يقرأ الجمعة فيها ان أدرك الامام في قيام الثانية لعدم تحملها عنه وفيه نظر قال بعضهم وعلى هذا فيجمع معها المنافقون فراجعه (قوله وهل أتاك) وان كانت أطول من سبح لوروده مع حكمة لحوق المتأخر كما مر (قوله قرأها مع المنافقين) أى ان اتسع الوقت والا اقتصر على المنافقين أو على بعضها (فرع) قالوا حكمة قراءة هاتين السورتين كون الاولى فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها والمنافقين تليها في المصحف الشريف والتوالى مطلوب والله أعلم

(فصل) فيما يطلب في الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الاغسال المسنونة والمقصود منها في الجمعة وغيره تبع (قوله يسن) وقد يجيب بالنذر ويندب الوضوء لذلك الفصل كما صرح به في العباب وكذلك اسائر الاغسال ولو لحائض ونفساء ولم يكن محدثاً والتيمم عند الجز عن الماء (قوله لمن يريد حضورها) ظاهره وان حرم عليه الحضور كذات حليل بغيراذنه وهو متجه وان خالف بعض شايخنا فيه غرره (قوله وقيل لكل أحد) فهو كالعيد حق لليوم وفرق الاول بان غسل العيد للزينة (قوله كل محتمل) وشمله لغيره لعدم اختصاصه بالحاضر (قوله ووقته من الفجر) ظاهره على القولين فراجعه على الثاني (قوله وتقرئ به) أصلاً وبدلاً من ذهابه أفضل وان كثر ريمحه الكريه ويقدمه على التكبيرة ان عارضه وبخرج وقته بصمود الخطيب الى المنبر أو بفراغ صلاة الجمعة ولا يطله حدث ولا جنابة وتندب اعادته (قوله تيمم) أى عن الغسل أى بعد تيممه عن الوضوء ولو جدهما في نيته كفي قاله شيخنا (قوله بنية الغسل) قال شيخنا فيقول نويت التيمم بدلاً عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كاسترا الاغسال ويكفي نويت التيمم لظهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية ويكره ترك التيمم

من أول الصعود وانظر اذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للاقبال عليهم هل يكون مبدأ التحول من جهة يمينه أو يساره أم يستوى الامر ان (قول المتن المنافقين) انظر ما حكمتها (قوله مع المنافقين) لو كان الباقي من الوقت ما يسع احداًهما فقط فالظاهر انه يقرأ المنافقين ولو وسعهما فالظاهر البداءة بالجمعة (فصل يسن الفصل الخ) (قول المتن لكل أحد) أى فيكون حقاً لليوم (قوله معها وقوله الفعلة) الضمير فيها راجع للفعلة (قوله في غير أعضائه) الضمير راجع للوضوء (قوله بنية الغسل) فيقول نويت التيمم لغسل الجمعة

بالسنة أخذ أى بما جوزه من الوضوء مقتصر عليه ونعمت الخصلة أو الفعلة والغسل معها أفضل ويدل للثاني حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم أى بالغ والمراد انه ثابت طلبه ندباً لما تقدم (ووقته من الفجر) لحديث الشيخين من اغتسل يوم الجمعة وسيأتي تمامها (وتقرئ به من ذهابه) الى الجمعة (أفضل) لانها أفضل الى الغرض من انتفاء الرائحة الكريهة حال الاجتماع (فان عجز) عن الغسل لتفاد الماء بعد الوضوء أو لقروح في ضرب أعضائه (تيمم) بنية الغسل (في الاصح) وحاز الفضيلة والثاني

وهو احتمال للإمام ورجمه النزال أنه لا يقيم لأن الفرض من الغسل التنقيص وقطع الروائح الكريهة والتيميم لا يبعد هذا الفرض (ومن المسنون غسل العبد بالكسوف والاستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة وسيأتي وقت غسل العبد في باب غسل الكسوف ويدخل وقت الغسل للكسوف (٢٨٤) بوله (و) الغسل (لغسل الميت) مسلماً كان أو كافراً ذكره في

شرح المذهب الحديث من غسل ميتاً فليغسل رءوسه ابن ماجه وحسنه الترمذي ومعه ابن حبان والصارف للامر عن الوجوب حديث ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه معكم الحاكم على شرط البخاري (والجنون والغنى عليه اذا أفاق) روى الشيخان عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغني عليه في مرض موته فاذا أفاق اغتسل وقبس الجنون بالمغنى عليه (والكافر اذا أسلم) لامره صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل لما أسلم وكذلك ثمامة بن أثال رواهما ابن خزيمة وحبان وغيرهما وليس أمر وجوب لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم بالغسل كما هو معلوم وهذا أحب لم يمرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة أو حيض فان عرض له ذلك وجب عليه الغسل ولا عبرة بغسل مضى في الكفر في الاصح (وأغسال الحج) وستأتي في باب (وأكداه) أي الأغسال المسنونة

كالغسل (قوله ومن المسنون) أي من بعضه لأنها كثيرة وإنما لم ينجس جرياً على القاعدة إن كل ذي سبب مستقبل مندوب وكل ذي ماض واجب الأمن الاغماء والجنون والاسلام ولا بد من نية السبب في جميع الاغسال الا في الجنون والاعماء فينوي فيهما رفع الجنابة أو الحدث الأكبر والغسل الواجب لاحتمال انزاله وقيل قال الشافعي رضي الله عنه قل من جن أو أنزل أو لحق به الاغماء قال شيخنا الرمي وينوي به رفع الجنابة فيهما وإن لم يتصور منه جنابة كسبي وخالفه الخطيب ومال إليه شيخنا الزبيدي لاستحالة ما يضاف إليه وانما يجب الغسل لذلك الاحتمال إقامة للظنة مقام اليقين كافي النوم مع احتمال الخارج لأن الغسل هنا له علامة وشأنها الظهور وهي التي وهذا مردود بلن تأمله ولو بان بغسل الغسل أنه جنب وجبت أعادته كوضوء الاحتياط وفيه نظر خصوصاً على ما قاله شيخنا الرمي فتأمل (قوله لاجتماع الناس لها) هو علة لطلب الغسل في أصله وإن طلب للفرد (قوله وقت غسل العبد) ويدخل بنصف الليل وشارك الجمعة نظراً لاتساع وقته فيهما (قوله للكسوف بوله) ويخرج بالانجلاء (قوله لغسل الميت) وإن كان الغاسل له حائضاً وحرم الغسل كالشهيد أو كره كالكافر الحر في وأصل طلبه ازالة الضعف بدن الغاسل بمعالجة جسد خاو ولذلك يندب الوضوء من تيممه لأن فيه من جسده ومثله الجمل لكن بعده وقيل قبله وينب الوضوء قبله أيضاً ليكون حله على طهارة وعلى هذا حمل شيخنا الرمي حديث من حله فليتوضأ بقوله من حله أي أراد حله ويخرج وقته كمنظيره من غسل الجنون والاعماء والاسلام وكل غير موقف بطول الغسل أو الاعراض ولا يقضي اذا فات كذا قاله شيخنا ويتجه عدم فوائده بذلك واذا وجد غسل بعده دخل فيه فتأمل (قوله والكافر الخ) شمل الاتي اذا غسلها زوجها وينسب له خلق رأسه وتواتر أوصافها قال العلامة البرلسي بعد غسله وهو الوجه وفي شرح الروض قبله وقال شيخنا الرمي إن أجنب في الكفر فبعده والافقه (تنبيه) قال بعضهم هذه العبارة كالتى قبلها مقولة والاصل ولين أسلم من كفره ولين أفاق من جنونه أو اغمائه ولا حاجة اليه لأن اذا للوقت فتفيد ذلك مع طلب المبادرة أيضاً (قوله ثمامة بن أثال) بالثلثة فيهما وضم الثلثة الاولى والهمزة (قوله وهذا الخ) أي طلب الغسل المندوب وحده (قوله وجب) أي مع المندوب ولعل أمره صلى الله عليه وسلم لقيس بذلك كان مع أمره بالواجب ومع علم قيس به أو هو الواجب لما قيل أنه كان له أولاد في الكفر ومن لازمها الجنابة (قوله وأغسال الحج) زماناً ومكاناً ومثله العمرة كالاحرام ودخول الحرم ومكة والمدينة وحرمها وغير ذلك ومن المسنون الغسل للبالغ بالسن وللأعفكاف وللأذان ولكل ليلة من رمضان ولدخول المسجد الحرام قال ابن حجر وكل مسجود من خلق القاعة أو الرأس وتقف الا بطن وقص الشارب ونحو القصد وتغير البدن وكل اجتماع ولو لصلاة قال شيخنا الرمي الا الصلوات الخمس وللخروج من الحمام أي عند اعادة الخروج منه بماء معتدل الى البرد وفي سيل واد وكل يوم في أيام زيادة النيل فيه بل في كل وقت فيها وغير المذكورات (قوله صحيحة كثيرة الخ) يؤخذ من ذلك أن أفضلها ما كثرت أحاديثه ومحت ما اختلف في وجوبه ثم ما تحت أحاديثه ثم ما تعدى نفعه قال بعضهم وهذا شيء يتوقف على سبر الاحاديث وقنايس منه

(قوله وهو احتمال للإمام) قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاوى هو الشيخ أبو اسحق والامام والغزالي من أصحاب الوجوه (قوله كالجمعة) أي فالدليل القياس عليها (قول المتن والغسل لغسل الميت) قال الاسنوي

(غسل غاسل الميت ثم) غسل (الجمعة وعكسه القديم) فقال أكدها غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت اختلفوا (قلت القديم هنا أظهر ورجمه الا كفرون وأحاديثه صحيحة كثيرة) وهي أحاديث غسل الجمعة كما في الروضة منها حديثنا الشيخين السابقين أول الغسل

(وليس للجديد حديث صحيح واثق علم) يعني من الأحاديث الطائفة لفصل غافل الميت بل اغتسل في شرح المهذب على التوفيق في الحديث السابق منها فعلى تصحيح ابن حبان لها ولو وجبه الرافعي وغيره الجديد بن الشافعي فبما وجوب غسل غافل الميت دون غسل الجمعة واعترض بان له قديما وجوب غسل الجمعة أيضا وان كان هذا غريبا وذاك (٢٨٥) مشهورا وعملا كونه ترد على القديم في وجوب غسل

غافل الميت ونسبه كآبسه عليه الرافعي وأسقطه من الروضة وذكر فيها من فوائد الخلاف ان من معه ما يدفعه لأولى الناس به ووجد من يريده لفصل الجمعة ومن يريده لفصل من غسل الميت لا يجزا يدفعه (والتبكير بها) لحديث الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها نهرًا في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة أي بدنة من الأبل ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشًا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وروى النسائي في الخمسة كآبى يهدي صفورا وفي السادسة بيضة والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس قال في شرح المهذب فن جاء في أول ساعة منها

(قوله وليس للجديد حديث صحيح) قال ابن حجر أي متفق على صحته ولا حاجة إليه فراجع (قوله والتبكير بها) أي من يريد حضورها قال شيخنا حيث طلب ولوم من أمر أو تخشى وفي التقييد بالطلب تأمل الوجه الاطلاق كإس (قوله نهرًا) قال العلامة البرلسي مقتضاه خصوص هذا الثواب عن الغسل والمعتمد خلافه وأصل الرواج لغة السير بعد الزوال وسمى بها هنا لأنه سمي بالمحصل بعده وفي حديث آخر سيد كر الشارح الإشارة إليه وهو من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الأمام واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صياها وقيامها فقوله غسل بالتخفيف على الأصح بمعنى غسل بدنه فابعدنا كيد أو بمعنى غسل حليته أي ألزمتها الغسل بوطئه لها لأنه مندوب تلك الليلة لما فيه من غض البصر في السعي الآتي أو بمعنى غسل أعضاء الوضوء أو بمعنى غسل ثيابه أو بمعنى غسل رأسه من دهن استعمله فيه كاهو عادنهم ومعنى بكر عففًا فجعل الحضور ومشددا بإدراك الصلاة أول الوقت ومعنى ابتكر أدرك أول الخطبة وقيل هما بمعنى واحد وهو تجليل الحضور كما هو المراد بالخطوات من محل خروجه من بيته مثلالى محل جلوسه في المسجد فلا ينتهي بوصول المسجد خلافا لبعضهم (تنبيه) يحصل التبكير لمن في المسجد بان يتبأ للصلاة ويؤخذ من هذا ومن الرواج فيما مر أنه لا بد من أن يقصد من يريد الحضور أن حضوره للصلاة وان لم يعرف معنى التبكير وهو ظاهر فراجع (قوله واحدة من الأبل) شامل للذكر والأنثى فهما للوحدة (قوله فاذا خرج الإمام) أي لصعود المنبر من نحو خلو (قوله الذكر) أي الخطبة (قوله كآبى يهدي صفورا) وهذه الساعة ساقطة من الرواية الأولى (قوله والساعات من طلوع الفجر) على الصحيح المعتمد وقيل من طلوع الشمس وقيل من الزوال وآخرها على كل قول إلى صعود الإمام للمنبر والمراد أن ذلك الزمان يقسم ستة أقسام متساوية كل قسم منها يسمى ساعة (قوله قال في شرح المهذب الخ) هو المعتمد (قوله وعلى هذا القياس) في البقرة والكبش والدجاجة والعصفور والبيضة ومحل حصول هذا الثواب ان استمر في محل الصلاة إلى أن صلى أو خرج بعذر وعاد عن قرب والافتائه ويحصل له ثواب ساعة عوده وسئل شيخنا عن أسنان تلك الحيوانات فأجاب بأنها كالأهنية فقبل له فالدجاجة والعصفور فتوقف ثم مال إلى اعتبار الكمال عرفا في الجميع (قوله ثلاثينوى الخ) تقدم ما يعلم منه جوابه في كلام شرح المهذب

اختلفوا هل هو تعبد أم لنجاسته عند من قال بها ويستحب أيضا الوضوء له (قوله بل اعترض الخ) رعا يشير بهذا إلى الرد على الأسنوى رحمه الله في قوله عبر الرافعي بقوله لان أحاديثه به في القديم أصح وأثبت وهو أصوب من تعبير المصنف اه (قوله واعترض) المعارض هو الجمل الاسنوى رحمه الله (قوله زعم عماد كز) يعني قوله وعكسه القديم وقول الشارح رحمه الله ووجه الرافعي رحمه الله وعبارته واعلم ان ما نقلناه يقتضى تردد قوله في وجوب هذا الغسل في القديم لانه لو جزم فيه بوجوبه لما انتظم منه القول بان غسل الجمعة آكد منه اه وغرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام دفع ما يقال كيف صح الحكم في القديم بان غسل الجمعة آكد منه مع ان الجزم بوجوبه في القديم كما أورده الاسنوى وقال ان الرافعي حاول الجواب يعني بما سلف عنه قال أعني الاسنوى رحمه الله وسبب هذه المجارلة منه عدم إقلاطه على ان للشافعي قولاً بوجوب غسل الجمعة (قوله من اغتسل يوم الجمعة الخ) هذا الحديث يفيد ان هذا الثواب مخصوص انما يحصل لمن اغتسل (قوله وقيل من طلوع الشمس) قال الرافعي رحمه الله لان أهل الحساب منه يحسبون

ومن جاء في آخرها من ترك ان يحصل أصل البدنة أو البقرة أو غيرها ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة الآخر بدنة للتوسط متوسطة يعني وعلى هذا القياس وفي الروضة كاملها المراد ترتيب البرجاء فضل السابق على القدي بله ثلاثينوى في القضية رجلان جآ في طرف ساعة

(قوله وليس المراد بها الفلكية) وهو كذلك لانهما خمس عشرة درجة دائماً ولا الزمانية أيضاً لانها نصف
سدس النهار دائماً وأولها من طلوع الشمس الى الزوال ولا ترتيب درجات السابقين لانه يفوت عدد الساعات
كما هو الظاهر وتقدم المراد بها (قوله والا الخ) أي لان اليوم الثاني مائة وخمسون درجة في أقصر الايام
ونصفه خمس وسبعون درجة فلا يكمل فيه ست ساعات الا مع حصة الفجر واليوم الصائف مائتان ونحو عشر
درجات ونصفه مائة وخمسين درجة فهو نحو سبع ساعات بفجر حصة الفجر فتأمل (قوله وفي الحديث الخ)
هو دليل للنفي بقوله وليس الخ (قوله ان الامام الخ) وهو الصحيح وحكمته قوة الهيئته فيه وتشوف
الناس له ويحصل له ثواب المبكر أو أكثر قاله شيخنا لکن ينظر أي فرد من أفراد المبكرين فراجعهم وينبغي
أن يراد ثواب الساعة التي لولا طلب التأخير لجاء فيها فراجعهم فان بكر فهو كغيره في البدنة وغيرها (قوله
ماشيا) أي في ذهابه ان لاق به المشي ولم يحصل له مشقة فذهب الخشوع وبخبره فرجوعه لانهما العباد
وقال الاسنوي يندب المشي في عودته أيضاً لما ورد أن رجلاً قيل له لا اشتري لك حماراً تركبه اذا أتيت الى
الصلاة في الرمضاء والظلماء فقال اني أحب أن يكتب لي أجر عشاى في ذهابي وعودي فقال صلى الله عليه
وسلم قد كتب الله لك ذلك وأجيب بان ذلك خصوصية لذلك الرجل نظراً لاعتقاده أو بان المراد كتب له
مجموع ذلك أي الذهاب ووجهه جماعين الدليلين من أنه صلى الله عليه وسلم ركب في عودته ولا يقال ان ركوبه
ليسان الجواز لان بيان الجواز فيما يتوهم فيه الحرمة وليس كذلك هنا فركوبه لبيان عدم الافضلية
فتأمل (قوله لاراكباً) أشار به الى أن المراد بالمشي مطلق المضى ليلام ما بعده (قوله في حديث

وليس المراد بها الفلكية
والا لاختلاف الامر باليوم
الثاني والصائف وفي حديث
أبي داود والنسائي باسناد
صحيح كما قال في شرح
المهذب يوم الجمعة نلتنا
عشرة ساعة وهو شامل
لجميع أيامه وذكر الماوردي
ان الامام يختار له أن تأخر
الى الوقت الذي تقام فيه
الجمعة اتباعاً لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وخلفائه
(ماشيا) لاراكباً للحث
على ذلك مع غيره في حديث

اليوم ويعدون الساعات ورجع الاول بانه أول اليوم شرعاً وبه يدخل وقت الفصل (قوله وليس المراد بها
الخ) عبارة الرافعي رحمه الله وليس المراد على الوجه كلها الاربع والعشرين التي قسم اليوم واليلة عليها
اه فان قلت ما المراد بالساعات باعتبار ما حكاه الشارح عن شرح المهذب قلت قيل جعل كل يوم من أيام الجمعة
شتاء وصيفاً مقسوماً على اثنتي عشرة ساعة كما نطق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتيب السابق في
الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانية عند علماء الميقات وهذا الكلام لي فيه بحث من حيث ان
الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البيان ان الحصة من الفجر الى الزوال تزيد من باقي النهار بنحو
ثلاثين درجة فيلزم يزاد الساعات فيها سواء اعتبرنا الفلكية أم غيرها فليتأمل (قوله والا لاختلاف
الامر باليوم الثاني والصائف) زاد الرافعي ولفات الجمعة في اليوم الثاني لمن جاء في الساعة الخامسة اه
ووجهه ان الطويل منها تزيد ساعاته وقول الشارح وفي حديث أبي داود الخ دليل لقول الشيخين وليس
المراد الفلكية والا لاختلاف الخ وفي قطعة السبكي رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع
الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على اللحظات ويؤيده حديث يوم الجمعة ثنتا عشرة
ساعة الخ واعلم ان الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة يخص كل ساعة ستة عشر درجة فاذا استوى
الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فاذا وصل أحدهما بعد ذلك الى نهاية طوله أخذ من الآخر
ساعتين ثلاثين درجة فتكون غاية القصر الانتهاء الى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الميقات وعندهم
ابتداء النهار من طلوع الشمس والراجح كما علمت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا خفاء ان الحصة من
الفجر الى الزوال تزيد من باقي النهار بكثير فتنى اعتبرنا الفلكية لزم زيادة عدد ما على الست واختلافها في
الشتاء والصيف وان حملناه على الزمانية بالنظر الى اختلاف البدنة مثلاً كالا ونقصاً كما أشار اليه في شرح
المهذب فلا يصح ذلك الا بان يقسم من الفجر الى الزوال ست ساعات متساوية الاجزاء لکن يلزم زيادة
أجزاء كل ساعة من هذه الحصة على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصة الاولى كما علمت
فليتأمل وقول الرافعي رحمه الله ولفات الجمعة الخ لم أدر معناه خصوصاً مع تصحيحه اعتبارها من الفجر

رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (بسكنة) حديث الشيخين إذا أتيت الصلاة فعليكم بالسكينة وهو بين للراصد من قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة (٢٨٧) فاسموا إلى ذكر الله أي امضوا كما

قريء به وفي الروضة كاصلها
تقييد المشي إلى الجمعة على
سكينة بما لم ينعق الوقت
وأنه لا يسي إلى غيره من
الصلوات أيضا (وان يشتغل
في طريقه وحضوره) قبل
الخطبة (بقراءة أو ذكر)
أو صلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والطريق مزيد
على المحرر وغيره وفي التنزيل
في بيوت أذن الله أن ترفع
ويذكر فيها اسمه وفي
الصحيحين فإن أحرككم
في صلاة ما دامت الصلاة
تجبسه وفي مسلم فإن أحرككم
إذا كان يعبد إلى الصلاة
فهو في صلاة (ولا يتخطى)
رقاب الناس للحدث على
ذلك مع غيره في حديث
رواه أبو داود وصححه ابن
حبان والحاكم على شرط
مسلم قال في الروضة كاصلها
الا إذا كان اماما أو كان
بين يديه فرجة لا يصلها بغير
نخط قال في شرح المهذب
فلا يكره التخطي أما الإمام
وفرضه فيمن لم يجد طريقا
إليه فلف ضرورة وأما غيره
فلتفريط الجالسين ورواه
الفرجة بتركها سواء وجد
غيرها أم لا وسواء كانت
قريبة أم بعيدة ولكن
يستحب أن كان له موضع

رواه الخ) هو المتقدم أنفا (قوله بسكنة) وهي التأنى في المشي والحركات واجتناب العبث والوقار مرادف
لها أو هو حسن الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات يمينا وشمالا ويطلب ذلك
لراكب فيه وفي دابته (قوله بما لم ينعق الوقت) أي وقتها بخروجها لولم يسرع أو بفواتها لمسبق كذلك
ولو في أول الوقت فيجب الإسراع في ذلك كما قاله المحب الطبري اعتمده شيخنا قال وان لم يلق به الإسراع
ولا يجب السعي قبل الفجر وان لم يدركه إلا به كعبيد الدار (قوله لا يسي الخ) أي يكره له ذلك ما لم يخش
فوت الجماعة بسلام الإمام فلا يسي لأدراك تكبيرة الاحرام ولا للركعات (قوله من الصلوات) ومثلها كل
عبادة وكذا يندب بخالف الطريق وان يذهب في الطول (قوله في طريقه) فلا تكرر القراءة فيها إلا
لشغل قلب أو لظهور يؤخذ من الأدلة المذكورة كراهة العبث باليدين (فرع) قال ابن حجر يكره التشبيك
لمن في المسجد ينتظر الصلاة كما فيها لا في غير ذلك ولو علقها وعليه حل التشبيك منه صلى الله عليه وسلم في خبر
ذي اليبين (قوله ولا يتخطى) أي سواء ألف موضعا لا يصله إلا بالتخطي أو لا فيحرم أن يتحقق أذى لا يحتمل
عادة وعليه حل الحديث والافلا يحرم وفيه ما يأتي (قوله رقاب الناس) أي الجالسين كما سيأتي فلا يكره خرق
الصفوف مطلقا (قوله اماما) ومثله كل من يتساع بتخطيه اصلاح أو منصب أو جاء أو كان عن تنعقه به الجمعة
ولا يسمع إلا بالتخطي بل يجب التخطي في هذه كما مر (قوله فرجة) وهي خلاها ظاهر أقله ما يسع واقفا
وخرج بها السعة فلا يتخطى لها مطلقا (قوله ندب أن لا يتخطى) فان تخطى خلاف الأولى (قوله بحيث
الخ) هو بيان للقريبة بأن لا يكون فيها تخطي أكثر من صف فقوله ونحوهما أي الرجلين كالراثنين
والصبيين وقيل المراد به صف آخر وحله على رجل واحد غير صحيح لما يأتي (قوله دخلها) أي ندب بظاها
سواء رجي سدها أولا (قوله بعيدة) بأن يكون فيها تخطي صفين فأكثر وهذا هو المراد بقول المنهج واحدا
واثنين وحله على رجل واحد أو رجلين مردود لأن الرجل الواحد ان خلا جانبا وأحد هما ومن الجهة
الخالية فلا يتخطى أصلا فهما أو من غير الجهة الخالية في الثانية فهو من تخطي صف لا من تخطي رجل فتأمل
(قوله ولا يتخطى) فان تخطى خلاف الأولى وفي المنهج أنه مكره وهو غير معتمد (قوله والأفلية تخط) أي
ندبا (تنبيه) علم بما ذكر أن التخطي يوجد فيه ستة أحكام فيجب أن توفقت الصحة عليه والافلا يحرم
مع التأذي ويكره مع عدم الفرجة أمامه ويندب في الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعا وفي البعيدة لمن لم يجر
سدها ولم يجد موضعا وخلاف الأولى في القرية لمن وجد موضعا وفي البعيدة أن رجاسدها وجد موضعا
على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد موضعا (فرع) يكره التخطي في غير الصلاة من مجامع الناس بلا
أذى ويحرم إقامة شخص ولو في غير المسجد ليجلس مكانه فان قام باختياره فلا بأس لكن يكره انتقاله إلى
دون محله نوابا المصلحة كمنعوا عالم وقاري ويجوز أن يبعث من يجلس في مكان ليقوم له منه إذا قدم ويكره
بعث ساجدة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم أحياء البقعة خصوصاً في الروضة الشريفة ولغيره تنجيسها
والأولى أن تكون بغير حل ثلاثي منها (قوله وان يزين) أي من حضر غير الجوز ونحوها (قوله وطيب)
أي لغير محرم وصائم امرأة تريد الحضور ولو عجوزا كما مر (قوله البيض) وأولاهما الجددان لم يخش تأويله
(قول المتن ولا يتخطى) أي ويحرم أن يقيم رجلا ليجلس مكانه فان قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس
مكانه ثم أن تقرب من الإمام أو انتقل إلى مثل الأول لم يكره والا كرهه ان لم يكن له عذر لان الاشارة بالقرب
مكرهه (قول في حديث رواه أبو داود الخ) هو من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب الخ

غيرها ان لا يتخطى وان لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ونحوهما دخلها وان كانت بعيدة تورج ان يتقدموا
إليها إذا أقيمت الصلاة استحب أن يقعد موضعه ولا يتخطى والأفلية تخط (وان يزين باحسن ثيابه وطيب) قد كررهما في الحديث السابق
في التخطي وأولى الثياب البيض فان لبس مصبوغا فاصغ فزله

(قوله كالبرود) منها المعروف بالطرح والقيمة عند العوام (قوله لا ماصغ منسوجا) فهو بعد البرود وهي
 أولى من الساذج وغير الأسود أولى منه ولا يكرهه لبس غير الأبيض ثم ادامة لبس الأسود ولو في النعال
 خلاف الأولى (قوله وازالة الظفر) على ما جرت به العادة وتقييد بعضهم به بشرط تأييد الغالب وتحصل السنة
 بأي كيفية وجدت لكن الأولى في كيفية الرجلين بما في التحليل في الوضوء وفي اليدين بما قاله النووي
 وقيل أنه ورد في رواية ضعيفة وهو أن يبدأ بسبابة اليمنى على التوالي ويختتمها باليمنى ثم يبدأ باليمنى اليسرى
 ويختتمها بسبابتها ونقل في التجارب عن السبكي والبرماوى سواء في اليدين والرجلين أن أزاها على خلاف
 التوالي أمان من الرمضان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة على التوالي حروف
 خوايس يجعل كل حرف من أول اسم أصبح ثم يبدأ بالإبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر
 على التوالي حروف أو حسب على ما تقدم ويكره الاقتصار على إزالة الظفر بدأ وبعضها كالاتصال في رجل واحدة
 وينبغي غسل موضع قلم الظفر لما قيل إن الحلك به قبل الفصل يورث البرص ولا يكره القص في غير يوم الجمعة وما
 نسب لسيدنا علي بن أبي طالب وغيره من كراهته لم يثبت وإن كان منظوما (قوله والشعر) من الإبط والعانة
 والشارب وغيرها على ما جرت به العادة وتقييد بعضهم المائة باربعين يوما للغالب (تنبيه) حلق الرأس في
 غير المولود وإسلام الكافر والنكاح للحج والعمر بعدة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحلق رأسه إلا في نكاح
 مرتين وقيل ثلاثا (فرع) يكره الفرع بقافي فزاي مبهمة مفتوحة حتى فهمته وهو حتى بعض الرأس ولو
 متعددا (قوله كالصنان) أشير إلى أنه لا فرق بين ربح القم وغيره ولو من الفرج أو الثلب (قوله فيزال)
 أي يندابل وجوبا فبإيهام كنه بقصد اسقاط الجمعة ونحوها وتقديم في اعتذار الجمعة ماله تعلق بها ونحوه فليراجع
 منه (تنبيه) هذه المنسويات المذكورة لا تختص بالجمعة بل فيها ما لا يختص بالصلاة كما تقدمت الإشارة إلى
 بعضه (قوله سورة الكهف) لما فيها من ذكر أحوال القيامة الواردة في قيامها في يوم الجمعة وهي أفضل من
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفورده أن من دأب على العشر آيات أو لها من من الدجال (قوله
 يومها) وهو أفضل من الليل وبعد الصبح أكد والاكثر من قراءتها وأقله ثلاث مرات أفضل (قوله
 أضاعه) أي غفله كافي رواية أو كفه الثواب في يوم القيامة قال العلامة السبكي لكن يرد حديث
 وغفله إلى الجمعة الأخرى وفصل ثلاثة أيام وحديث غفله ما بين الجمعة وغير ذلك وفي رواية لمن قرأها
 ليلة يذبح رطل على ألف مائة حتى يصبح وهو في من البلية وذات الجنب والبرص والجذام وقتنة الجبال
 لكن هذا ربما يفيد أن قراءتها أفضل من قراءتها نهارا الآن يراد مجرد الترغيب والمراد بالجمعتين
 الماضية والمستقبلية وظاهره سواء قرأها في إحدى الجمعةين أو فيهما ثم إن كان المراد بالبيت العتيق الكعبة
 فلا إشكال فيه على أن المراد بالأضائة مأمور وكذا أن أريد بالنور حقيقته وبليت العتيق ما في السماء
 لا سواء الناس بالنسبة إليه فإن أريد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البعيد عنه على نور القريب ولا مانع
 منها ويحمل على اختلافه بالكيفية كافي درجات الجمعة أو على مجرد الترغيب (قوله ساعة الاجابة) أي إن
 السماء فيها مستجابو يقع ملامى به لا يقينا فلا ينافي أن كل دعاء مستجاب كإبراهيم من محله (قوله بعد
 العصر) لا حاجة إليه لأنه معلوم من آخر ساعة أو مضر إلا أن جعل ظرفا لا سزا لأننا أكثر من ساعة (قوله
 هي ما بين أي لحظة لطيفة فيما بين جلوس الخطيب على المنبر قبل الخطبة إلى فراغ الصلاة وقيل بين الخطبتين
 والمراد كل خطيب فيتعذر بتعدد الخطباء ولو في المحل الواحد ولا مانع منه ويحتمل أنها بعد الزوال وأنه
 (قوله لا ماصغ) قال البدنجي وغيره يكره لبسه ذكره في شرح الروض (قول المتن يومها وليلتها) قال
 الأذري وقراءتها نهارا أكد (فائدة) ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم الجمعة (قوله أضاعه من
 النهد) ذكر ابن الرضا أنه غفر قال والمراد بالجمعة الماضية وقيل المستقبلية

(قوله كالبرود) منها المعروف بالطرح والقيمة عند العوام (قوله لا ماصغ منسوجا) فهو بعد البرود وهي
 أولى من الساذج وغير الأسود أولى منه ولا يكرهه لبس غير الأبيض ثم ادامة لبس الأسود ولو في النعال
 خلاف الأولى (قوله وازالة الظفر) على ما جرت به العادة وتقييد بعضهم به بشرط تأييد الغالب وتحصل السنة
 بأي كيفية وجدت لكن الأولى في كيفية الرجلين بما في التحليل في الوضوء وفي اليدين بما قاله النووي
 وقيل أنه ورد في رواية ضعيفة وهو أن يبدأ بسبابة اليمنى على التوالي ويختتمها باليمنى ثم يبدأ باليمنى اليسرى
 ويختتمها بسبابتها ونقل في التجارب عن السبكي والبرماوى سواء في اليدين والرجلين أن أزاها على خلاف
 التوالي أمان من الرمضان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة على التوالي حروف
 خوايس يجعل كل حرف من أول اسم أصبح ثم يبدأ بالإبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر
 على التوالي حروف أو حسب على ما تقدم ويكره الاقتصار على إزالة الظفر بدأ وبعضها كالاتصال في رجل واحدة
 وينبغي غسل موضع قلم الظفر لما قيل إن الحلك به قبل الفصل يورث البرص ولا يكره القص في غير يوم الجمعة وما
 نسب لسيدنا علي بن أبي طالب وغيره من كراهته لم يثبت وإن كان منظوما (قوله والشعر) من الإبط والعانة
 والشارب وغيرها على ما جرت به العادة وتقييد بعضهم المائة باربعين يوما للغالب (تنبيه) حلق الرأس في
 غير المولود وإسلام الكافر والنكاح للحج والعمر بعدة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحلق رأسه إلا في نكاح
 مرتين وقيل ثلاثا (فرع) يكره الفرع بقافي فزاي مبهمة مفتوحة حتى فهمته وهو حتى بعض الرأس ولو
 متعددا (قوله كالصنان) أشير إلى أنه لا فرق بين ربح القم وغيره ولو من الفرج أو الثلب (قوله فيزال)
 أي يندابل وجوبا فبإيهام كنه بقصد اسقاط الجمعة ونحوها وتقديم في اعتذار الجمعة ماله تعلق بها ونحوه فليراجع
 منه (تنبيه) هذه المنسويات المذكورة لا تختص بالجمعة بل فيها ما لا يختص بالصلاة كما تقدمت الإشارة إلى
 بعضه (قوله سورة الكهف) لما فيها من ذكر أحوال القيامة الواردة في قيامها في يوم الجمعة وهي أفضل من
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفورده أن من دأب على العشر آيات أو لها من من الدجال (قوله
 يومها) وهو أفضل من الليل وبعد الصبح أكد والاكثر من قراءتها وأقله ثلاث مرات أفضل (قوله
 أضاعه) أي غفله كافي رواية أو كفه الثواب في يوم القيامة قال العلامة السبكي لكن يرد حديث
 وغفله إلى الجمعة الأخرى وفصل ثلاثة أيام وحديث غفله ما بين الجمعة وغير ذلك وفي رواية لمن قرأها
 ليلة يذبح رطل على ألف مائة حتى يصبح وهو في من البلية وذات الجنب والبرص والجذام وقتنة الجبال
 لكن هذا ربما يفيد أن قراءتها أفضل من قراءتها نهارا الآن يراد مجرد الترغيب والمراد بالجمعتين
 الماضية والمستقبلية وظاهره سواء قرأها في إحدى الجمعةين أو فيهما ثم إن كان المراد بالبيت العتيق الكعبة
 فلا إشكال فيه على أن المراد بالأضائة مأمور وكذا أن أريد بالنور حقيقته وبليت العتيق ما في السماء
 لا سواء الناس بالنسبة إليه فإن أريد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البعيد عنه على نور القريب ولا مانع
 منها ويحمل على اختلافه بالكيفية كافي درجات الجمعة أو على مجرد الترغيب (قوله ساعة الاجابة) أي إن
 السماء فيها مستجابو يقع ملامى به لا يقينا فلا ينافي أن كل دعاء مستجاب كإبراهيم من محله (قوله بعد
 العصر) لا حاجة إليه لأنه معلوم من آخر ساعة أو مضر إلا أن جعل ظرفا لا سزا لأننا أكثر من ساعة (قوله
 هي ما بين أي لحظة لطيفة فيما بين جلوس الخطيب على المنبر قبل الخطبة إلى فراغ الصلاة وقيل بين الخطبتين
 والمراد كل خطيب فيتعذر بتعدد الخطباء ولو في المحل الواحد ولا مانع منه ويحتمل أنها بعد الزوال وأنه
 (قوله لا ماصغ) قال البدنجي وغيره يكره لبسه ذكره في شرح الروض (قول المتن يومها وليلتها) قال
 الأذري وقراءتها نهارا أكد (فائدة) ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم الجمعة (قوله أضاعه من
 النهد) ذكر ابن الرضا أنه غفر قال والمراد بالجمعة الماضية وقيل المستقبلية

تختص الصلاة أي يخرج منها قال في شرح المهذب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل أنها متصلة تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في ليلية القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكر وغيره قال القاضي عياض وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار إليه بقوله قال وهذا الذي قاله القاضي صحيح وذكري الروضة في كتب صلاة العبد أن الشافعي رضي الله عنه بلغه أنه يستجاب الدعاء في ليلة الجمعة وأنه استحباب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوم الجمعة وليلتها حديثاً أكثر الصلاة على ليلة الجمعة (٢٨٩) ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أو رواه

إذا صادفها أهل محل كانت في ذلك الوقت ولا يناق طلب الدعاء هنا وقت الخطبة ما صرح من طلب الانصات فيه لأنه يراد بالدعاء استحضاره بالقلب كما قاله البلقيني أو فيها عدا وقت ذكر الأركان كما قاله الحلبي وهو أظهر لما صرح من عدم حرمة الكلام وعدم كراهته اتفاقاً في غير وقت ذكرها (قوله قال في شرح المهذب) هو خلاف المعتمد كالليني عليه (قوله صحيح) هو المعتمد (قوله وذكري الروضة الخ) هو اعتذار عن جعل كلام المصنف شاملاً لعدم ذكرها هنا في كلام الشيخين (قوله ويكثر الصلاة الخ) أي لما قيل أنه صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه باذنيه في يوم الجمعة وليلتها السكن قال ابن الجوزي لم يصح فيه شيء وأقل أكثرها ثلثمائة مرة كما قاله أبو طالب المكي ويقدمها على قراءة القرآن غير الكهف والبخاري ويقدم عليها تكبير العبد ولو افاق ليلة الجمعة لأن الأقل أولى بالرعاية كما طلب ترك أخذ الظفر والشعر في يوم الجمعة في عشر ذي الحجة لم يرد التضيعة وترك الطيب فيه للصائم والمحدث ونحو ذلك (تنبيه) علم بما ذكر أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فلا اشتغال به فيها أولى من غيره ولو من قرآن أو مأثور آخر (قوله في نفوت الجمعة) قال شيخنا فإن لم تقوت لم يحرم ولو حال الركعة الأولى لدوران الحكم مع العلة وفي كلام الأذري عن الشافعي رضي الله عنه ما يدل له وما في كلام شرح شيخنا الرمي بما يخالف بعض ذلك لم يعتمد (قوله لا عاتته) فهو أتم عاتته وهو دون أتم التشاغل وانما لم يحرم على المالك الاعانة في بيع الحاضر للبادي بأن في الاعانة هنا نفوت واجب على الغير وهو لا يجوز فعله ثم تقوت اتساع على الناس وليس المالك ممنوعاً منه لجواز إرادته ابتداء وانما لم يحرم على الشافعي الكلام مع المالك وقت الخطبة لأن الكلام لا يتوقف على اثنين بخلاف نحو البيع وشمل كلامهم حرمة التشاغل ولو لمصلحة كشراء ماء طهارة وسائر عورة ودواء مريض وطعامه ونفقة نحو طفل قال شيخنا وهو كذلك وخرج بالمصلحة الضرورة كاضطرار وكفن ميت خيف تغييره فلا حرمة حينئذ ويقدم الولي العقد بلا ثم على الرجوع (قوله بعد الزوال) أي في بلد جرت عادتهم بالتأخير نحو مكة المشرفة ما لم يفحش التأخير (قوله بخلافه قبل الزوال فلا يكره) نعم أن كان ممن يجب عليه السعي من الفجر حرم عليه ما يفوت كغيره كعباد الدار والله أعلم

(قوله بعد ذكر أقوال التعيين) أي الأقوال التي صافها في شرح المهذب (قوله وغيره) الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر (قول المتن التشاغل بالبيع وغيره) هذا يفيد أن الشخص إذا قرب منزله جدام الجامع وعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة يحرم عليه أن يمكث في بيته لشغل مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الخ وهو أمر مهم فتغطين له (تمة) قال في شرح المهذب كراهة تشبيك الأصابع في المسجد خاص بمن في الصلاة أو ينتظر الصلاة اهـ ولستمع الخطيب إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الروض وقضية تغييرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى محافظة على الاستماع ولو احتاج الولي إلى بيع مال القيم وقت النداء لضرورة فدفع فيه شخص

(٣٧ - (قليوبي وعميرة) - أول) البيع كما قاله في الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمة في حق من جلس له في غير المسجد لما إذا سمع النداء فقام له بقصد الجمعة فباع في طريقه أو وقع في الجامع وبيع فلا يحرم كما صرح به في التتمة وهو ظاهر لكن البيع في المسجد مكروه انتهى ولتوابع اثنين أحدهما ممن تلزمه الجمعة دون الآخر أتم أيضاً لا عاتته على الحرام وفي شرح المهذب عن البندنجي وصاحب العدة كره وهو شاذ وفيه إذا تابعا وليس من أهل فرض الجمعة لم يحرم بحال ولو لم يكره (فإن باع) من حرم عليه البيع (صح) يبيعه لأن المنع منه لم ينفذ خارج منه ويخاص به من العقود (ويكره) التشاغل المذكور (فيل الأذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يكره

على البيع في الكراهة
وعلمها

(فصل من أدرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الإمام واستمر معه إلى أن سلم (أدرك الجمعة) أي لم تقته (فبطل بعد سلام الإمام ركعة) لانعاشها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما اسناده صحيح على شرط الشيخين قال في شرح المذهب وقوله فليصل هو بضم الباء وفتح الصاد وتشديد اللام وتقدم في الباب أن من لحق الإمام المحدثا كما لم يحسب ركعته على الصحيح فاستغنى به عن التقييد هنا بغير الحديث (وإن أدرك أي الإمام بعده) أي بعد ركوع الثانية (فأنته) الجمعة لفهم الحديث الأول (فيم بعد سلامه) أي الإمام (ظهر أربعا) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليصل إليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر أربعا رواه

(فصل) فيما يدرك به الجمعة وحكم الاستخلاف والزحمة وما ينبغ ذلك (قوله ركوع الثانية) أي مع سجدة بها ومع استمرار القوم فيها وإن بطلت صلاة الإمام في التشهد بعد هما وتقييده بالاستمرار لاجل ما بعده وليس شرطاً ونحوه عليه المفارقة كغيره ولومن أرا بعين أن علم أن بقاءه معه يخرج عن الوقت ولو شك وهو مع الإمام في سجدة فعلها فإن فرغ منها قبل سلام الإمام تمت جعته والائتمار يظهر ولو أدرك الركعة مع نفسه حسبته كالأحرام فاستخلفه الإمام قبل الركوع أو فيه ولا يدرك بأدراكه ركعة قام الإمام لها سهواً بل لا يجوز له متابعتها فيها فإن تابعه علماً بعد إبطلت صلاته والا فلا تبطل ولا تحصل له الجمعة وإن انتظره القوم وقال ابن عبد الحق وابن حجر نحصل له وفيه نظر نعم إن علم أن قيامه لها جبر ركن تركه مثلاً وجب عليه القيام معه ويدرك بها الجمعة إن انتظر القوم الإمام والا فلا وعلى هذا الوعد القوم بترك الركن هل يجب عليهم القيام معه أيضاً ظاهر كلامهم أنه لا يجوز ولو كان الركن مما يلزمهم استئناف الصلاة بتركه كالفتاححة أو بعضها فالقياس وجوب الاستئناف عليهم معه لأن صلاتهم باطلة فراجع ذلك وحوره (قوله لم تقته) دفع به إيهام كلام المصنف أن الجمعة تحصل له بترك الفاتحة المعلوم انتفاؤه ما بعده (قوله لانعاشها) ويحجر فيها ولو اقتضى بهذا المسبوق في هذه الركعة أن يعون ناوين الجمعة حصلت لهم الجمعة كذا أفنى به الشهاب ابن حجر وخالفه شيخنا الرملي فأفنى بانقلاب صلاتهم ظهر أو تخونها أربعا أن كانوا جاهلين واللام ينعقد أحرامهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم انعقاد أحرامهم مطلقاً فتأمل (قوله لم تحسب ركعته) أي إلا أن كان أدرك معه قراءة الفاتحة فتحسب له لأنه لم يتحمل عنه شيئاً ومثله المتباطئ بأن حضر أحرام الإمام وأول قيام الثانية ولم يحرم حتى ركع الإمام فإنه إن قرأ الفاتحة وأدرك الإمام في الركوع أدرك الركعة والجمعة والافتقار لصلاته وحده أن كان زائداً على الأربعين والابطلت صلاة القوم أيضاً فراجع (قوله أربعا) تأكيده دفع توهم أن الجمعة تسمى ظهر أم مقصورة ولو أدرك هذا المسبوق جمعة صحيحة وجب عليه فعلها وتنقلب ظهر المذكورة نفلاً مطلقاً قاله شيخنا الرملي (قوله موافقة للإمام) أي بحسب ما هو شأنه الأصلي فلا يرد ما لو كان محرم بالظهر بنحو سفر ونية الجمعة جائزة قلن لا تلزمه وواجبة على من تلزمه كذا قالوه وهو شامل لمن علم ضيق الوقت عن الركعتين بعد سلام الإمام وفيه نظر كما قاله بعض مشايخنا والوجه في هذه وجوب نية الظهر ولا تصح نية الجمعة كما تقدم ويدل له تعليلهم بأن اليأس انما يحصل بالسلام إذ قد يتذكر الإمام ترك ركن فيأتي بركعة فيدرك ذلك المسبوق الجمعة أي إذا صلاها المسبوق معه والقوم ينتظرونه كما تقدم مع ما يتعلق به إذ لا تدرك مع ضيق الوقت فتأمل وقد شاروا بهذا التعليل بعد الأول إلى وجوب نية الجمعة على المسبوق وإن لم

من أهل الجمعة دينار أو دفع فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب الأول أو الثاني احتمالان للروايات (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) (قوله واستمر معه إلى أن سلم) هذا توطئة لقول المتن فيصل بعد سلام الإمام ركعة وليس بشرط إذ لو فارق في التشهد سقطت الجمعة كما صرح به الجلال السيوطي وهو ظاهر نعم لو أحدث الإمام في التشهد فيحتمل عدم صحة جمعة المسبوق لعدم تحقق التبعية لجمعة الإمام وسيأتي في أول الحاشية المسطورة بذيل الصفحة أي على قول الشارح لأنه لم يدرك وهي في الصفحة الثانية وأول كلام المحشي زاد السبكي في قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب إن من اقتدى بالإمام في الثانية ثم استخلفه فاقتدى به شخص فيها أتم الخليفة الظهر والمقتدى به الجمعة وظاهره كما ترى أن المقتدى به يتم الجمعة حينما أدرك معه الركوع والسجود سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للأوموم في مسئلتنا ولا يضره حديث الإمام فليستأمل (قول المتن فيم) يفيد أنه لا حاجة إلى استئناف نية

يكن الامام ناويا كما هو وقد علمت جوابه وأنه لا حاجة اليه ويخرج عن التعليق كما قاله بعضهم لو كان المسبوق والامام عن لا تلزمهم الجمعة وقد نوى الامام الظاهر فلا يلزم المسبوق نية الجمعة في هذه الاولى عامر وظاهر كلامهم بخالفه واذا قام الامام الذي نوى الظاهر لا تمام صلاته فلم يسبوق العالم بحاله أن يقوم معه ويدرك الجمعة أن أمر ركعة قبل سلام القوم وتوقف اليأس هنا على سلام الامام لانه فيمن نازمه الجمعة وهو لا يجوز له الاحرام بغيرها مع امكان ادراكها كما مر فلا تخالف ما مر من حصول اليأس برفع الامام رأسه من ركوع الثانية لانه فيمن لا تلزمه من المذنبين فلا يفوت عليه فضيلة أول الوقت بانتظاره الى فراغها (قوله تمة) هي مفهوم ما ذكره أولا بقوله واستمر معه لمناسبة كلام المصنف كما مر (قوله كراعاف) وبجاسة وقت عليه وتعد دفعها حالا وكذا الأعماء لانه من الحدث بخلافه في الخطبة كما مر (قوله جازله) أي للامام فلا يجب عليه مطلقا ولا على القوم فيندب لهم الا في الركعة الاولى من الجمعة فيجب عليهم الاستخلاف فيها ويجب امتثال من أريد تقديمه في هذه لتوقف محضها على الامام ويجوز في غير الجمعة استخلاف أكثر من واحد ليصلي كل واحد بجماعة الا ان سبق خليفة لا يحتاجون معه الى تجديد نية فيمتنع على غير ما لم ينقطع القدوة به ولو تعدد الخليفة في غير السابق المذكور قدم خليفة الامام الراتب ثم خليفة القوم ثم خليفة الامام غير الراتب ثم من استخلف نفسه نعم ان كان الخليفة هو الراتب قدم مطلقا كذا قالوا وفيه نظر فتأمل وحوره ويمكن ان يصور بما اذا وقع خليفان أو ثلاثة معا ولو تعدد الخليفة من نوع كأن استخلف الامام اثنين مثلا تساقط ان وقعا معا والقديم الاول (تنبيه) خروج الامام بالحدث عمدا يبطل صلاة المأمومين عند أبي حنيفة رضي الله عنه (قوله يجمونها وحدا) فلا يصح الاستخلاف على هذا الوجه المرجوح وفي استخلاف المقتدى في غير الجمعة طريق قاطع بصحته (قوله يجمونها ظهرا) أي على هذا الوجه المرجوح أيضا ويكون ما وقع عندنا في جواز فواتها وان أمكن فعلها (قوله يشترط حصول الاستخلاف) أي الذي لا يحتاجون معه الى تجديد نية (قوله فلو فعلوا) ركنوا ولو قوليا أو قريبا وكذا الوطال الفصل عرفا وقدره شيخنا بما يسع الركن المذكور وخروج بالركن فعل مادونه فلا يمنع ولا يلزمهم اعادته (قوله امتنع الاستخلاف) أي في غير الجمعة بالتجديد نية وفيها مطلقا وبطل ان كان في الركعة الاولى ولا تلب ظهرا لانه كاستخلاف غير المقتدى (قوله مقتديا به) ولو صورة فقوله قبل حدثه أي قبل ظهوره وان كان حالة الاقتداء محدثا كما فتى به الشهاب ابن حجر (فرع) الاستخلاف في الخطبة كالصلاة فلا يستخلف في أثناء الامن حضرا ماضى منها

(قول المتن جازله الاستخلاف في الاظهر) وذلك لان غاية أمره الاقتداء بما مدين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الاولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن الجوح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل للثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر أنه جنب لم يستخلف وقال مكانكم حتى رجع وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه ورد بأن رواية البخاري صريحة في أن الجنابة كانت قبل الاحرام وعلى تقدير البعدية فذلك لبيان الجواز وأضاف قصة المرض آخر الامرين فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعها انه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر ان يثبت مكانه فتذكر ذلك أدبنا بطرق دليل الاول كما قال السبكي ان أبي بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينهض دليلا على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالاولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اه وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفادا بالاولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه (فائدة) خروج الامام بحدث عمدا يبطل صلاة المأمومين عند الحنفية (قوله يجمونها ظهرا) أي ولا حرج عليهم في ترك الجمعة للعذر هذا معنى كلامهم فيما يظهر

الظهر لانها التي يفعلها (تمة) من صلى الركعة الاولى مع الامام ثم فارقه بعد أو بغيره فقلنا بالراجع انه لا تضر المفارقة أعيا جمعة كالأحداث الامام الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كراعاف (جاز) له (الاستخلاف في الاظهر) فيتم القوم الصلاة بمقتدين بالخليفة من غير استئناف نية القدوة كإسباني والثاني يقول يجمونها وحدا فاني الجمعة ان كان الحدث في الاولى يجمونها ظهرا أو في الثانية فيجمونها ظهرا من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الاول قال الامام يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فعلوا على الانفراد ركننا امتنع الاستخلاف بعده (ولا يستخلف للجمعة المقتديا به قبل حدثه) لان في استخلاف غير المقتدى

ولا بعد فراغها للصلاة الامن حصرها من أولها قاله شيخنا الرمي وفي الثانية نظر ظاهر والوجه خلافه (قوله ابتداء جمعة الى آخره) أي والابتداء المذكور ممتنع وان كان حكماً كما استخلاف المسبوقين من يتم أو جاز التعدد لمقتضى الحاجة اليه هنا وهذا ان نوى الخليفة الجمعة وان لم تلزمه فان نوى الظاهر لم تصح نيته ان كان من تلزمه كما مر والاصح وتستمر الجمعة فيه فراجع (قوله ولا يشترط الخ) وكذا لا يشترط توافق نظم صلاته لصلاة الامام أو القوم لوجود شرط الاقتداء قبله فلا يخالف ما يأتي (قوله أدرك الركعة الاولى) أي أدرك ركوعها مع الامام وان أحرم فيه أو لم يقرأ شيئاً من الفاتحة قبله ولو أحرم معه في القيام لم يشترط ركوعه معه لكن لا يركع الخليفة الا بعد اتمام فاتحته وان استخلفه الامام بعد اتمام فاتحة نفسه (قوله في الاولى) كاعتدالها أو سجودها (قوله فيتمها ظهراً) ويكون الاستخلاف ولو من نفسه خلافاً لابن حجر عذراً له في قوائمه ومعلوم أنه لا بد أن يكون زائداً على الاربعين والام تصح جمعهم وعلم من التعليل بقوله لا نعلم يدرك مع الامام ركعة أن الخليفة لو لم يدرك الركعة الاولى وأدرك الركعة الثانية بركوعها وسجودها مع الامام بان استخلفه بعدها أنه يدرك الجمعة كما قاله البغوي وهو المعتمد فقول شيخ الاسلام وقضيته الخ ممنوع لانه مبني على التعليل بأنهم يدرك الاولى وليس هو كذلك فتأمل وانما اشترطوا هذا ادراك جميع الركعة الثانية مع الامام واكتفوا في الاولى بأدراك الركوع لتوقف صلاة القوم على امام في الاولى دون الثانية (قوله ويراعى المسبوق الخ) علوه بأنه التزم ذلك بالاقتداء بالامام ولذلك لا يحتاجون معه الى تجديد يدنية ومقتضاه أن غيره لا يراعى الا نظم صلاة نفسه ويجب على القوم موافقته فيها هو فيه وان كانوا في غيره على ما تنقسم في اقتداء المصلي في أثناء صلاته بغيره وهو كذلك والمراعاة مندوبة في المندوب للامام الاصل من

(قول المتن حضر الخطبة) أما السماع فلا يشترط قطعاً (قوله وقيل يشترط) أي كانه لا يصح ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله وقيل يشترط ادراك الركعة الخ) أي ليكون مدرراً للجمعة وعبر الشارح بالادراك في هذه المسئلة لان مجرد حضور الركعة الاولى ليس كافياً وقد اقال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الاولى (قوله كان اقتدى في الثانية) عبر بالكاف اشارة الى ان مثل ذلك ما لو اقتدى في الاولى بعد فوات الركوع (قول المتن دونه) انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على الاربعين (قوله لانه لم يدرك الخ) زاد السبكي في قطعه بخلاف ما اذا استمر ما موما الى آخر الصلاة فانه اذا أدرك ركعة جعل تبعاً للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن جعله تبعاً للمأمومين وبخلاف ما اذا أدركه في الركعة الاولى وأحدث الامام فيها لان الاقتداء في الاولى أكد وأقوى فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام اه أقول فلعن الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى ان سلم لكن السبكي كما ترى انما شرط بقاء الامام الى السلام لا بقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه الى ان يسلم فتأمل بقي شيء شخص أدرك الامام را كماً في الاولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الاولى لا حسب أحد يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما تمت تبعاً لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل بما ينزع فيها حوله السبكي الا أن يجب بأن الاقتداء في الاولى آكد كما سلف ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلفه يتم ظهراً وفيه نظر وبني ان يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقله عن البغوي (قوله والثاني تم له لانصل ركعة في جماعة) أي كالمسبوق

ابتداء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المتقدم (حضر الخطبة) ولا الركعة الاولى في الاصح فيها (وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراك الركعة الاولى وان لم يحضر الخطبة ثم) على الاصح (ان كان أدرك) الركعة (الاولى تمت جمعهم) أي القوم التام له سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية كما قاله المحرر وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (فتم) الجمعة (لم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهراً والثاني تم لانصل ركعة في جماعة (ويراعى المسبوق) الخليفة

(تكملة صلاة) (المستخلف فاذا صلى بهم) (ركعة تشهد) جالساً (وأشار إليهم) بعد التشهد عند القيام (ليقرأوه) بالنية وسلموا (أو ينتظروا) سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في شرح المذهب ويأتي بثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقتدى به مسبوق في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناءً على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الراجح (٢٩٣) ونصح جفتم بكل حال لأن لم

الاتفراد بالركعة الثانية فلا يضر اقتداءهم فيها بمصلي الظهر وقوله ليقرأوه إلى آخره علة غائية للإشارة أي فيكون بعدهما وليس ناشئاً عنها كاقبل أما خبر الجمعة فيصوزان يستخلف فيها غير مقتدبه عند الأكثرين بشرط أن لا يخالفه في ترتيب صلاته كان يستخلفه في الأولى أو الثالثة من الرابعة بخلاف الثانية أو الأخيرة لا احتياجه بعدهما إلى القيام وهم يحتاجون إلى القعود ولو استخلف مقتدياً به في غير الأولى جاز اتفاقاً كما قاله في شرح المذهب ويراعى الخليفة نظم صلاة الإمام في استخلافه في ثانية الصبح يقنت فيها ويقعد للتشهد ويأتي به كما صرح به في شرح المذهب ثم يقنت في ثانيته لنفسه وعند قيامه إليها يقرأونه بالنية ويسلمون أو ينتظرون سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في التحقيق وإن لم يعرف المسبوق نظم صلاة الإمام في استخلافه قولان قال في الروضة

الأقوال والأفعال ومنها سجود السهو وإن حصل السهو قبل اقتدائه وإذا سجد بهم وانتظروه بعده فينبغي أن لا يعيده معه أيضاً لوفعه في آخر صلاة نفسه فيمتنع عليهم موافقته فيه على الوجه وكذا مراعاته مندوبة في الواجب من الأقوال وإنما تجب في الواجب من الأفعال فقط قاله شيخنا واعتمده من تناقض في كلامهم كثير فقوله تشهد أي ندبوا جالساً وجوباً بقدر الواجب وفي شرح شيخنا الرمي تناقض يعرفه الواقف عليه (قوله وأشار إليهم) أي ندباً (قوله أو ينتظروا) وجزاء لكل منهم الانتظار مع أنه ليس محل جلوسه لو كان منفرداً مراعاة للإمام الأصلي على أن جلوسه مطلوب منه أما وجوباً أو ندباً فهم قد وافقوه في جلوس مطلوبه فلا يخالف ما صرح في سجود السهو كذا قيل فراجع (قوله ثلاث ركعات) على الأصح السابق من أن الجمعة لا تتم له أو ركعة على مقابله (قوله في الركعة الخ) وكذا في التي بعدها من بقية صلاته حيث انتظر القوم سلامه حتى لو اقتدى به في ثانيته لا يجوز له القيام معه في رابعته بل يجب عليه نية المفارقة عيناً لأنه ليس محل جلوس الخليفة ولا الإمام الأصلي ويسلم لنفسه لتمام جمعه وهذا الذي اعتمده شيخنا خلافاً لمن منع صحة الاقتداء عليه كالرعي وغيره زاعمين بأن الاقتداء بالحكمي لا يعتبر إلا إن سبقه اقتداء حقيق ولو جاء مسبوق فرأى الإمام قد سلم والقوم في الركعة الثانية وجب عليه الاقتداء بواحد منهم وتم له الجمعة كذا أفق به ابن حجر كما صرح فراجع فإن فيه نظراً ظاهر أوله له سهواً وغفلة (قوله وقوله ليقرأوه الخ) جواب عن قول السنوي التحير لا يصح أن يكون ناشئاً عن الإشارة لأنه لا يفهم منها خصوصاً عدم البعد وعدم الاستقبال فكيف جعله المصنف ناشئاً عنها انتهى (قوله فيها) أي في الركعة الأولى وهو قيد محل الخلاف كما سيذكره (قوله غير مقتدبه) أي وهو يصلي أيضاً وهذا يراعى نظم صلاة نفسه كما صرح فلاحاً لما تردد فيه بعضهم هنا وموافقة النظم والفورية هنا شرط لعدم احتياجهم لنية اقتداء فيجوز الاستخلاف مع مخالفته وبعد طول الفصل لكن يحتاجون في جواز المتابعة إلى نية اقتداء كما صرح ولا عبرة بمخالفة نظم المأمومين حيث توافق نظم الإمام والخليفة (قوله ولو استخلف) أي في غير الجمعة لأنه المقسم والظرف بقوله في غير الأولى متعلق باستخلف (قوله جاز اتفاقاً) أي بخلاف سواء وافق في نظم الصلاة أم لا فليس كخبر المقتدى المتقدم (قوله ويراعى الخليفة) أي المذكور أنه كان مقتدياً به قبل استخلافه كما مرشداً له ما بعده ويصرح به ما تقدم (قوله يقنت فيها) ولترك هذا القنوت لم يطلب منه سجود السهو (قوله ويقعد للتشهد) أي وجوباً لأنه من الأفعال كما صرح (قوله ويأتي به) أي ندباً كما صرح (قوله أظهر مما سمعته) هو المعتقد (قوله ويراقب المأمومين الخ) أي يرجع إليهم في كيفية صلاة الإمام قبله فليس هذا عامراً في قولهم أنه لا يرجع (قول المتن نظم صلاة المستخلف) أي لا نظم صلاة نفسه (قول المتن تشهد جالساً) قال السنوي الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يزيد على بقاء امامه حقيقة قال بل للتجمل أيضاً أن القعود غير واجب لأن المأموم يجوز له المفارقة بعد أدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبه عليه أنه يجوز للخليفة أيضاً أن يقدم من يسلم بهم (قوله بكل حال) أي سواء قلنا نحصل للخليفة الجمعة أم لا (قوله كما قيل) يريد الإمام السنوي رحمه الله حيث اعترض بأن التحخير لا يفهم من الإشارة لا سيما مع الاستدبار وكثرة الجماعة (قوله اتفاقاً) أي بخلاف الجمعة كما سلف الخلاف فيها (قوله ويقعد ويأتي به) ظاهره الوجوب وقد يشكك على ما سلف نقلناه عن السنوي في بحثه عدم الوجوب في خليفة الجمعة

أرجحه ما دلت على شرح المذهب في قسمها أنه لا يصح وفي التحقيق أظهر مما سمعته ويراقب المأمومين إذا أمم الركعة فإن هو بالقيام قام والاقعد (ولا يلزمهم استئناف نية القدرة) أي أن ينووها بالخليفة (في الأصح) في الجمعة وغيره لا تتربل الخليفة منزلة الأولى في دوام الجماعة والثاني يقول بخروجه من الصلاة صاروا

منفردين (ومن زحم من السجود) على الارض مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة (فأمكنه على انسان) مثلاً كظهره أو رجله (فعل) ذلك لزوماً لما يمكنه (٢٩٤) من سجود يجزيه وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال

في صلته الى فعل غيره فقول ابن حجر انه مستثنى منه ليس في محله (قوله في الركعة الاولى من الجمعة) قيد بذلك لاجل كلام المصنف بعده (قوله ومن زحم) أي منع من السجود مع الامام لاجل الزحمة (قوله على انسان) ولوريقا ولم يأذن وشق عليه ولا يضمنه ان لم يتلف بسبب سجوده كغيره (قوله لزوماً) أي في الركعة الاولى من الجمعة كما هو القرض وتدبافي غيرها ان لم يتضرر بالسجود عليه ولم يخش منه فتنة (قوله أي وان لم يمكنه السجود) أي بهيئته على الصحيح وأطلقه الشارح ليحجرى على الوجهين فالصحيح أنه ينتظر أي في المحل الذي زحم فيه سواء الاعتدال أو غيره ولا يجوز ان يجلس وينتظر ولا ينتظر واجب في الركعة الاولى من الجمعة وفيها الجماعة شرط في صحتها ومنسوب في غير ذلك ويندب للامام تطويل للقيام ليدركه المعذور وان كان في الركعة الثانية أو الثالثة (قوله قبل ركوع امامه) أي قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية سجد على نظم نفسه كذا هو صريح كلام المصنف والوجه اعتبار انتصابه في الركعة الثانية فتى انتصب الامام فيها واقفه المأموم وجوباً فيه ولا يجزى على نظم نفسه فراجع (قوله وهو كسبوق) فيدرك الركعة ان اطمأن يقينا قبل رفع الامام عن أقل الركوع وتحتجته مع الامام والقوم والا أتى بركعة بعد سلام الامام (قوله فيها هو فيه) من الاعتدال والسجود أو جلوس التشهد فان تبعه في الاعتدال نزل معه ساجداً وحسب له أو تبعه ساجداً سجد معه بالاولى سواء أدركه في السجدة الثانية أو في الثانية منها فيسجد هو الثانية وان تبعه في التشهد بعد فراغ الامام من سجدة فله سجودهما كما في شرح شيخنا وقد مر خلافه لا اذ رعى وغيره وفي فراغه منها ما سبأني (قوله معه) أي الامام ففيه طريقان (قوله وان كان) أي امامه سلم أي شرع في السلام قبل رفعه من السجود ولو احتمل الاول بعد الامام لسجود سهو مثلاً كما يأتي فاتته الجمعة بخلاف ما لو قارنه فاعتمد شيخنا انها

(قوله منفردين) أي بدليل تحمله سهوهم العارض في هذه الحالة قبل استخلافه (قول المتن ومن زحم) قال الامام ليس في الزمان من يحيط بطراف مسألة الزحام (قوله في الركعة الاولى) جملة على هذا التقييد كلام المصنف الآتي أما اذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو بعده نعم ان كان مسبوقاً لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام سجد وأدرك الجمعة والا فانت (قول المتن والا الخ) قضيته انه لا يجوز اخراج نفسه من الصلاة قال الامام وهو الذي يظهر عندي لانه يتوقع المضى فيها فكيف يخرج عنها عمداً كذا نقله عنه الشيخان وأقره قال الاسنوي وليس الامر كذلك على المشهور في المذهب والذي نص عليه الشافعي انه يجوز له ابطال الصلاة وينتظر الجمعة ان زال الزحام اه أقول الوجه ما قاله الامام رحمه الله وذلك لان هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم نزل الزحمة الا بعد فراغ الامام من الركوع تابعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض اخراج نفسه فزال الزحام كما ذكرنا فاتته الجمعة فكيف يفسح له في تفويتها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا وتصريحهم بان من أدرك الامام في التشهد يجب عليه أن ينوي الجمعة لا احتمال أن يتذكر الامام ترك ركن فيعود اليه (قوله لقد رتبه عليه) وقد روي هذا الخبر وعدم دوامه (قوله للعذر) متعلق بقوله بومي (قول المتن فان رفع الخ) ذكر فيه أربعة أحوال تعلم من كلامه (قوله والثاني لا يركع معه) هو مقابل الاصح في المتن وفي كلام الشارح ثم على هذا الثاني يجب أن يقتصر على الاركان ويحتمل أن يأتي بالسنن مع مراعاة الوسط نقله الرافي عن الامام (قوله في حال قراءته) الضمير راجع للامام من قول المتن والامام قائم (قول المتن فانت الجمعة) لا يخفى انه لو عاد الامام لسجود السهو كان المأموم مدر كلاً للجمعة (قول المتن في قول الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا سجد فاسجدوا

اذا اشتد الزحام فليسجد أحكم على ظهر أخيه ولا بد في مكانه من القدرة على رعاية هيئة الساجد بان يكون على مرتفع والمسجود عليه في منخفض وقيل لا يضر اخروج عن هيئة الساجد للعذر (والا) أي وان لم يمكنه السجود على شيء مع الامام (فالصحيح انه ينتظر) التمكن منه (ولا يوي به) لقد رتبه عليه والثاني بومي به أقصى ما يمكنه كالريض للعذر والثالث يتخير بينها (ثم) على الصحيح (ان تمكن) منه (قبل ركوع امامه) في الثانية (سجد فان رفع) من السجود (والامام قائم قرأ) فان ركع الامام قبل اتمامه الفاتحة ركع معه على الاصح الآتي في قوله (أو اركع) فالاصح يركع معه (وهو كسبوق) لانه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لانه مؤتم به في حال قراءته بخلاف المسبوق فيتخلف ويقرأ ويسعى خلفه وهو متخلف بعذر (فان كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم واقفه فيها هو فيه) كالسبوق

وقد

(ثم صلى ركعة بعده) وبهذا قطع الامام وحكي غيره معه الوجه السابق انه يشتغل

بترتيب صلاة نفسه (وان كان سلم فانت الجمعة) لانهم تم لهم ركعة قبل سلام الامام بخلاف ما اذا رفع رأسه من السجود وسلم الامام في الحال فيتم في هذا الجمعة وفيما قبله الظهر (وان لم يمكنه السجود حتى يدرك الامام) في الثانية (ففي قول براحي نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن

(والاظهر انه يركع معه وبحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه اني بموقف الاعتدال يركع والثاني التابعة (فركته ملفقة من ركوع الاول وسجود الثانية) الذي أتى به (وتدرك بها الجمعة في الاصح) لصديق (٢٩٥) الركعة في الحديث السابق بها

والثاني يقول لانقصها ومقابل الاصح السابق بحسب ركوعه الثاني دون الاول لطول المدة بينه وبين السجود وعلى هذا تدرك الجمعة بهذه الركعة جزئيا (فلو سجد على ترتيب) صلاة (نفسه عالما بأن واجبه المتابعة) في الركوع على القول الاظهر ذا كر ذلك (بطلت صلاته وان نسي) ذلك المعلوم عنده (أوجهل) ذلك (لم يحسب سجوده الاول) لئلا يفتنه به الامام ولا تبطل به صلاته لعذره (فاذا سجد ثانيا حسب هذا السجود قاله الغزالي كالامام والصيد لاني وهو المراد في قول المهرر فالنقول انه يحسب به أي فتكمل به الركعة (والاصح ادراك الجمعة بهذه الركعة) الملفقة من ركوع الاولى وسجود الثانية لما تقدم (اذا كملت السجودتان) فيها (قبل سلام الامام) بخلاف ما اذا كملنا بعد سلامه وبحت الرافي فيها ذكر عن الغزالي وغيره بأنه اذا لم يحسب سجوده والامام را كع لكون فرضه المتابعة وجب أن لا يحسب والامام في ركع

لا تفوته فيأتي بركعة بعده (قوله بطلت صلاته) أي بمجرد هويته للسجود لانه مشروع في المبطول ويلزمه الاحرام بالجمعة مع الامام لعدم اليأس (قوله وان نسي) أي استمر نسيانه حتى فرغ من سجود ركعته الثانية أو حتى سلم الامام فان تذكر قبل ذلك لزمه موافقة الامام فيما هو فيه سواء حسب له أم لا (قوله ذلك المعلوم عنده) وهو وجوب المتابعة وقيد به ليدفع توهم أنه نسي الصلاة مثلا (قوله أوجهل) أي وان كان مخالطا لانا لانه مما يخفى على العوام (قوله فان سجدتانيا) قال في المنهج ولون مفردا أي عن متابعة الامام لانه في حال القدوة (قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وان فعله حال جلوس الامام للتشهد أو حال ركوعه أو اعتداله على المعتد كما تقدم وانما حسب هذا السجود للاعتداد بالهوى لانه لاحق للامام بخلاف هويته الاول لمخالفته للامام القائم في الثانية فالتى السجود المرتب عليه كالقيام والركوع بعده لان صورة المسئلة أنه سجد أو لم قام وقرأ وركع وسجد ثانيا فان تذكر أو علم حال قيامه في الثانية وجب عليه الهوى للمتابعة بلاكوع وان أدرك مع الامام السجودتين أو الثانية سجد هونائيه حال جلوس الامام لعدم الفحش وتمت ركعته وان أدركه في جلوسه بعد فراغه من سجديته ففي شرح شيخنا أنه يسجد سجديته أيضا لما ذكر وتم له الجمعة بذلك كما مر اتفاقا خلفه شيخنا فقال لا يسجد الا بعد سلام الامام وتفوته الجمعة (قوله لما تقدم) يفيد هذا ان الاصح هو السابق وتقدم مقابله معه (قوله قبل سلام الامام) أي قبل شرعه فيه على ما تقدم ولم يعد الامام لسجود سهو والاعتدال الجمعة وان كان سجد بعد سلام الامام لتبين بقاء القدوة ولولم يسجد الامام للسهو وحسبه عن سجود ركعته على الوجه الوجيه ويطالبه سجود السهو في آخر صلاة نفسه (قوله وبحت الرافي الخ) تقدم جوابه وجواب بعضهم بأنه لم يجب الاول لا مكان ادراك الركعة بالمتابعة بعد بخلاف

وقد سجد امامه وقوله وما فاتكم فأتوا أو فاقضوا ودليل الاظهر قوله صلى الله عليه وسلم واذا ركع فاركعوا والامام را كع الآن فوجب أن يركع معه وأما اذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا انظرا الى الغاء التعقيبية والسجود قدفات ويضد قوله فيه واذا رفع فارقعوا وأما قوله وما فاتكم فأتوا الخ فلو قلنا به هنا لعطلنا أول الخبر بخلاف أمره بالمتابعة فان فيه عملا بول الخبر وآخره لانه يأمر بالمتابعة حالا ويتدارك الغائت ما لا اذا سلم وهذا مانص عليه في الام (قول المتن في الاصح) هذا الاصح ومقابله الآتي قال الرافي رحمه الله ذكرنا أن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال فبركع في الثانية وتسقط الاخرى فمن قائل أراد بالآخرى الاخيرة ومن قائل أراد الاولى قالوا والاو اصح والثاني أشبه بكلامه (قوله والثاني يقول لانقصها) رد بان التلقيق ليس بنقص في حق المعذور وان كان نقصا فهو غير مانع ألا ترى انا اذا احسبنا بالركوع الثاني في مسئلتنا حكمنا بادراك الجمعة بخلاف مع حصول التلقيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرافي (قوله ومقابل الاصح السابق الخ) أخره الى هنا لان قول المتن وتدرك بها الجمعة في الاصح مفرع على الاصح الاول خاصة دون مقابله (قوله ذا كر ذلك) يدل على ان هذا مراد المتان بقوله الآتي وان نسي (قوله ذلك المعلوم) وهو وجوب المتابعة (قول المتن أوجهل) مقابل قوله عالما (قول المتن والاصح ادراك الجمعة) لم يذكر الشارح مقابله لعلمه من نظيره السابق ولذا علل الاصح هنا بقوله الآتي لما تقدم وعبارة الاسنوي رحمه الله والثاني لا وان قلنا تدرك بالملفقة لان الملفقة فيها نقص واحد وهما اثنتان كما سبق اه وأحد النقصين هو التلقيق والآخو القدوة الحكيمة فانه لم يتابع امامه ههنا في معظم ركعته متتابعة حسية بل سجد متخلفا وأخفنا به حكما لكونه معذورا (قول المتن اذا كملت السجودتان) وظاهر ان ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام

بعد الركوع قال والمفهوم من كلام اكثر من أن لا يحسب له شيء مما يأتي به على غير سبيل المتابعة واذا سلم الامام سجد سجودتين لتمام الركعة ولا يكون مدركا بالجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المهذب قطع به المصنف والجوهر

في الاولى (ناسيا) له
(حتى ركع الامام
للتأني) فذكره (ركع معه
على المذهب) أي كما
صرح به في المحرر على
القول الاظهر الذي قطع
به بعضهم والقول الثاني
يراعى نظم صلاة نفسه
كالزحوم وفرق القاطع
بالاول بأنه مقصر بالنسيان
قال الروياني وطريق القطع
أظهر (تمه) لو زحم من
السجود في غير الجمعة حتى
ركع الامام في الثانية فقيه
القولان وقيل بركع معه
قطعا وقيل يراعى نظم صلاة
نفسه قطعا وانما ذكرنا
الزحام في باب صلاة الجمعة
لأنه فيها أكثر

(باب صلاة الخوف)

أي كيفيتها من حيث أنه
يحتمل في الفرائض فيه في
الجماعة وغيرها لا يحتمل
في غيره على ما سيأتي بيانه
(هي أنواع) أربعة كما
سيأتي (الاول) ما يذ كرفي
قوله (يكون العدو في
جهة) القبلة فيرتب الامام
القوم صفين ويصلي بهم
فإذا سجد سجد معه صف
سجدة ثانية وحرس صف فاذا
قاموا سجد من حرس
وطعوه وسجد معه في
الثانية من حرس أو لا وحرس
الآخرين فاذا جلس سجد

الثاني فيه نظر فتأمله (قوله) ولو فرغ من سجوده الخ) يفيد أن هو به انقلب من اللغوالى الاعتدابه لفضل
الامام له بعده كالوركع قبل الامام وركع الامام بعده وانما ينقلب سجوده مع ذلك لتمكنه منه بعد كما هو
الفرض بخلاف الطوى فتأمله (قوله) ناسيا) وسائر الاعتدال كذلك (قوله) ركع معه) أي وجوباً وأندبا على
ما مر وقيل ركوع الامام يجري على نظم نفسه لأنه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان (قوله) في غير الجمعة) ولو في
ركعة ثالثة أو رابعة (قوله) وانما ذكرنا الخ) وكذا ذكر الركعة الاولى
(باب في كيفية صلاة الخوف)

أي الخائف أو حالة الخوف من حيث أنه يغتفر فيها ما لا يغتفر في الامن ولعلمنا من خصائص هذه الامة وما
ينبغيها (قوله) في الفرائض) أي المؤداة أو الفائتة بغير عنبر وكذا النفل المؤقت كالعيد والاضحى وعلى هذا
يحمل اطلاق المنهج (قوله) هي أنواع أربعة) اختار الشافعي رضي الله عنه الثلاثة الاولى منها من ستة عشر
نوعاً وردت في الاحاديث واختار الرابع من القرآن ولم ترد به السنة خلافاً لما في شرح شيخنا وشرعت صلاة
الخوف في غزوة ذات الرقاع فيما بين سنة أربع وخمس ولم يقع فيها قتال بل خوف وغلبة وكانت قبل غزوة
الحنديك ولم تفعل فيه لفقد شرطها قال شيخنا وهذه الانواع موزعة على أحوال العدو فلا يجوز فعل نوع منها
في غير حاله الا ان جاز في الامن (قوله) ما يذ كرفي قوله الخ) أشار الى أن المذكور هو محل النوع لأن نفسه
والنوع من كور في ضمنه وكذا ما يأتي (قوله) يكون العدو في جهة القبلة) أي ولا سائر وفي المسلمين كثرة على
ما يأتي قال شيخنا وهذه الشروط الثلاثة لصحته وجوازها فلا يصح مع فقد شرط منها ولا يتوقف على ضيق
الوقت كالانواع الآتية (قوله) ذا كرافيا) أي الرواية سجود الصف الاول الخ وكل في مكانه (قوله) وبكسه

(قوله) ولو فرغ الخ) يريد أنه لا يأتي هنا بحث الرافي السابق (قوله) فتابعه في سجدة الخ) لو لم يمكن الا في
السجدة الثانية سجدها والظاهر أنه يسجد الاخرى خلافاً للزركشي حيث بحث الانتظار في السجدة
التي سجدها مع الامام وأجروا احتمالاً كما ينتظر في الجلوس بين السجدين (قوله) على القول الاظهر
متعلق بقوله أي كما صرح به (قوله) كالزحوم) أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في الزحوم (قوله)
وقيل بركع معه قطعاً) لعل وجه هذا كثرة الزحام في الجمعة كان وجه الذي بعده فيما يظهر كون الجماعة شرطاً
في الجمعة ونقول وجه الاول التردد في حصول الجمعة بالركعة الملققة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعة بالقعدة
الحكمية والرافي ذكر ما ذكره المشرح ولم يذكره تعليلاً
(باب صلاة الخوف)

(قوله) أربعة كما سيأتي) قال الاسنوي ثلاثة وكانه جعل الثاني والثالث واحداً (قوله) وعبارة المنهاج الخ) اعلم
أن عبارتهما كما قال العراقي صادقة باربع كفييات سجود الصف الاول في الاولى والثاني في الثانية والعكس
مع التقديم والتأخر وعدمه في كل منهما وان كان قول الشارح الآتي ويجوز فيه أيضاً بما يوجبهم اقتصار
الصدق على ثلاثة (تنبيه) قال السبكي أفضل الكيفيات ما جاء في مسلم اه وهو لا ينافي التخخير المذكور في
الحاشية الآتية على قوله وبكسه ثم الظاهر أن محل التقديم والتأخر اعتدال الثانية لأنه وقت الحاجة وفي
شرح الارشاد ما يقتضي أن محله قيام الثانية (قوله) وبكسه) هو ما ذكره الشافعي رضي الله عنه في المختصر
ثم قال وهذا نحو صلاته صلى الله عليه وسلم بعسفان اه فاخذ كثير من رواة وعلموه بان
الصف الاول أقرب الى العدو فاذا حرسوا كانوا اجنة لمن خلفهم ومنعوا من معرفة عدد المسلمين ورداً بهم
حامد وغيره بأنه مخالف للحديث بان الصف الاول أفضل فقدمهم بالسجود وخير بينهما جماعة قال الاسنوي
ورجحه في المحرر وتبعه في المنهاج ومحله في الروضة وغيرها فقال هو مراد الشافعي فإنه ذكر الحديث ثم

وهو جاز أيضاً ويجوز فيه أيضاً أن يتقدم في الركعة الثانية الصف الثاني ويتأخر (٢٩٧) الاول اذ لم تذكر أفعالهم بأن يكون

كل من التقدم والتأخر بخطوتين ينفذ كل واحد في التقدم بين اثنين وهل هذا التقدم والتأخر أفضل أو ملازمة كل واحد مكانه أفضل وجهان والاول موافق للوارد في العكس في الحديث المذكور ويجوز أن يزداد على صفيين ويجرس صفان (ولو جرس فيهما) أي في الركعتين (فرقتان) على المناوبة ودام غيرهما على المتابعة (جزوكذا) فرقة في الاصح) والثاني لاتصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما في الحديث ودفع بان الزيادة لتعدد الركعة لانصر وعسفاً قريبة على مرحلتين من مكة بقرب خلبس (الثاني) من الانواع ما يذكر في قوله (يكون) العدو (في غيرها) أي غير القبلة (فيصلي) الامام بعد جعله القوم فرقتين احدهما في وجه الطور (مرتين كل مرة بفرقة) تذهب المصلي أولاً الى وجه العدو وتأتي الاخرى فيصلي بها تلك الصلاة وتكون له نافلة (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يبطن نخس) رواها الشيخان وهي وان جازت في غير الخوف نعب اليها

أي عكس ذلك المذكور في الرواية وهو سجود الصف الثاني في الاولى والاول في الثانية وكل منهما في مكانه والعبارة صادقة بغير ذلك أيضاً كما يعلم مما يأتي (قوله وهو جاز أيضاً) أي كاجاز الاصل الذي في الرواية (قوله ويجوز فيه) أي في ذلك الاصل الوارد في الرواية ولا يجوز رجوع ضميره للعكس لما فاته لقوله أيضاً ولما يأتي بصدى اذ اسجد الصف الاول في الاولى وأراد الصف الثاني أن يسجد في الثانية فله أن يسجد مكانه كما مر وله أن يتقدم مكان الاول ليسجد ويتأخر الاول مكانه ليجرس لان الحراسة للتأخر أنسب ومحل التقدم والتأخر القيام ومنه الاعتدال (قوله اذ لم تذكر أفعالهم) ولم تغتفر كثرة الافعال هنا لعدم ورودها (قوله وهل هذا التقدم الخ) ظاهره عدم ورود التقدم والتأخر في الرواية مع نصريحهم أنه وارد فيها وسيأتي ما يفيد الا أن يقال حله الوجه الآخر على بيان الجواز لا الافضلية (قوله وجهان) أرجحهما فضلية التقدم والتأخر (قوله والاول) هو مبتدأ راجع للتقدم والتأخر وموافق خبره وللوارد متعلق بهذا الخبر وفي العكس متعلق بالمبتدأ وفي الحديث متعلق بالوارد والمعنى أن صورة العكس فيها سجود الصف الثاني في الركعة الاولى وهو في مكانه فاذا تقدم فيها للسجود مكان الصف الاول وتأخر الصف الاول فيها للحراسة كان ذلك موافقاً لما في الحديث من التقدم والتأخر في الركعة الثانية فعلم أن هذا التقدم والتأخر ليس من الوارد في الحديث كما مر من الاشارة اليه ويظهر على هذا أنه في الركعة الثانية في صورة العكس يعود الصف الاول الى مكانه ويسجد ويتأخر الصف الثاني الى مكانه ليجرس فراجع وحاصله أن عبارة المصنف كالحرف صادقة بسجود الصف الاول في الاولى في مكانه وبسجود الصف الثاني في الثانية وهو في مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما واردان في الرواية المذكورة وصادقة بعكس ذلك وهو سجود الصف الثاني في الركعة الاولى وهو في مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما غير واردين وتقدم أنها صادقة بمثل هذا في الركعة الثانية أيضاً فراجع ونأمل وافهم والله اولى من وفق وألم (قوله ولو جرس الخ) قال شيخنا الرمي بشرط المقاومة في كل حارس ولا يتقدم عاذ كره المصنف ويكره كون الحارس أقل من ثلاثة (قوله وعسفاً) أي بضم العين وسميت بذلك لصف السيول فيها أو لكون السيول عسفها فاذهبت أثرها وتعرف الآن بغيرها (قوله في غيرها) أو فيها مع سائر كما مر (قوله وهي وان جازت في غير الخوف الخ) صريحه أن الاقتداء في الأصلية خلف المعادة في الخوف مستوفى في الامن مباح وكراهة اقتداء المفترض بالمتنفل محمول على غير المعادة وقال شيخنا الرمي بسنها في الامن أيضاً كالخوف ردهم الشارح هنا وفيما يأتي بخالفه على كلام شيخنا الرمي يقال ان الامن يفارق الخوف من حيث شرطية كثرة المسلمين في الخوف دون الامن وفيه بحث وقال بعضهم انها في الامن

ذكر الكيفية الاخرى اعلا بما جازها أيضاً اه (قوله ويجوز فيه) الضمير فيه راجع لقوله وبكسه (قوله في العكس) أي وهو سجود الصف الاول في الاولى والثاني في الثانية فالمراد بالعكس هنا عكس العكس السابق في عبارة الشارح رحمه الله (قوله ودفع الخ) هو بمعنى قول غيره القدر المحتمل في ركعة العذر لا بضر انضمام مثله اليه في ركعة أخرى كما لو تخلف بركن في ركعة وبركن في أخرى (قوله ما يذكر في قوله) هذا وكذا ما سلف وما يأتي دفع لما يقال الانواع هي الصلوات المفوعة في هذه الاحوال لانفس الاحوال (قوله وتكون له نافلة) قال الاسنوي يمكن الاستغناء عن هذا بتعدد الامام نعم الصحابة لا تؤثر خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلنا سوى بينهما في الاقتداء به اه أقول في حالة الخوف قطعوا النظر عن تكليف مثل هذا وانغفرت اقتداء بما ورد كما ان كلام من صلاة عسفاً وذات الرقاع مشتمل على ما يفسد هذه الامن ولكن جاز ذلك في الخوف لو ردهم من هذا الذي قلنا مر بما يذهب الفهم الى استئصال تفضيل غيرهما عليها

والنوع الثالث ذكره في قوله (أو تقف فرقة في وجهه) أي العدو (ويصل) الإمام (بقرقة ركعة فاذا قام للثانية فارقه) بالنية (وأتمت
 وذهبت إلى وجهه) أي العدو (وجاء الواقفون) والإمام منتظر لهم (فاقتربوا به فجلس بهم الثانية فاذا جلس للشهادة قاموا فأتوا ثلثتهم) وهو
 منتظر لهم (ولحقهم وسلم بهم) (٢٩٨) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) رواها الشيخان أيضا (والاصح

مكرهة كغيرها وانما سئت في الخوف للعدو وقيل غير ذلك (قوله والنوع الثالث) هذه الترجمة أخفها
 الشارح من التعبير بالرابع فبإسبائي واستغنى المصنف عن الترجمة بتعبيره بأول التي هي للتنوع فتأمل
 (قوله فارقه) أي وجوبه باوجوده عند الرفع من السجود ونحوه في القيام ووجوبه عند ركوعهم ولو لم يفارقه
 وذهبت إلى وجه العدو ساكتة ثم جاءت الفرقة الثانية فصلى بها ركعته الثانية ثم ذهبت ساكتة إلى وجه
 العدو ثم عادت الأولى بعد سلام الإمام إلى محلها وأتمت صلاتها وذهبت إلى العدو ثم عادت الفرقة الثانية إلى
 محلها أيضا وأتمت صلاتها جاز كافي رواية ابن حجر رضي الله عنهما ويفتقر لها الأفعال الكثيرة بلا ضرورة
 لقيام الخوف (قوله قاموا) ولو فوروا ويندب لهم كالفرقة الأولى التخفيف (قوله وهو منتظر لهم) أي في
 القيام كما سبأني (قوله أفضل من بطن نخل) أي ومن عسفان أيضا وقول المتهج للاجماع على صحته في الجملة
 فيه نظر لأن الفرقة الأولى فيها نية المفارقة وقد منعها في الأمن أبو حنيفة مطلقا وأحمد بن حنبل والفرقة
 الثانية ممنوعة أجماعا فإن أراد بالجملة الركعة الأولى لكل من الفرقتين ورد عليه أن الاجماع موجود في
 الفرقة الأولى بركعتيها في صلاة بطن نخل وفيمن سجد مع الإمام في صلاة عسفان فتأمل (قوله لسلامتها
 الخ) قال العلامة العلقمي يؤخذ من ذلك الفرق تفضيل عسفان على بطن نخل وهو قياس ما قالوه وخالفه
 شيخنا الزبيري وشيخنا الرمي وحصل ما قالاه أن ذات الرقاع أفضل الجميع وإن بطن نخل أفضل من عسفان
 لعدم اشتغالها على مبطل في الأمن وهذا التعليل موضح بأن اقتداء المفترض بالمتنفل في المعادة من محل
 الخلاف وهو مخالف لما مر عن شيخنا الرمي وقد علمته (قوله وذات الرقاع) سميت بذلك لأنهم لقوا
 أقدامهم فيها بالخرق لما تقطعت جلودها وهذا هو الاصح لو ردد الحديث به في الصحيح عند السفر إليها
 وقيل لترفع راياتهم فيها وقيل سميت باسم شجرة فيها وقيل باسم جبل فيه يياض وحرة وقيل غير ذلك
 (قوله موضعان من نجد) أي من أرض غطفان بفتح أوله الميم وثانيه المهم (قوله والقطع به الخ) أفاد
 أن المسئلتين ذات طريقتين قاطعة وهي في التشهد أرجح وحكمة وهي في القراءة أرجح (قوله وماذا كرفي
 الصلاة الثانية) ومنها الجمعة فتصح كصلاة عسفان بسماع أربعين للخطبة وكصلاة ذات الرقاع بشرط سماع
 ثمانين فأكثروا حرام أربعين منهم في كل من الفرقتين ويضرب نقصهم في الفرقة الأولى في ركعتيها في الثانية
 بعد الأحكام كما قاله الجوزي ومال إليه شيخنا الزبيري ليكون لا شرط سماع ثمانين فأئدة واعتمد
 شيخنا الرمي أنه لا يضرب النقص حال أحرامهم أيضا وفيه نظر ظاهر (قوله الجائر) أي لا الفاضل الذي يفهمه

أنها أفضل من (صلاة
 بطن نخل) لسلامتها عما
 في تلك من اقتداء المفترض
 بالمتنفل المختلف فيه والثاني
 عكسه لأن الاقتداء في كل
 الصلاة أفضل منه في بعضها
 و بطن نخل وذات الرقاع
 موضعان من نجد (ويقرأ
 الإمام في انتظاره) الفرقة
 (الثانية) في القيام الفاتحة
 والسورة (ويشهد) في
 انتظارها في الجلوس وبعد
 لحوقها في القيام يقرأ من
 السورة قدر الفاتحة وسورة
 قصيرة ثم يركع (وفي قول
 يؤخر) القراءة والتشهد
 (لتلحقه) فبدر كهما معه
 ويستغل هو بما شاء من
 القراءات والتسبيح إلى لحوقها
 وقطع بعضهم بالأول والقطع
 به في التشهد هو الأرجح في
 الروضة كاصلها فنظر إلى أن
 المعنى الذي أخرت القراءة
 له في قول التسوية بين
 الفرقتين في القراءة بهما
 وهذا المعنى لا يجيء في
 الصلاة الثانية (فإن صلى
 مقربا بفرقة ركعتين
 وبالثانية ركعة وهو أفضل
 من عكسه) الجائر أيضا
 (في الأظهر) لسلامته من

(قوله والنوع الثالث) ذكره في قوله بمعنى عبارته السابقة لأن وقوف فرقة في وجه العدو ليس من
 الصلاة (قول المتن فاذا قام للثانية فارقه) يريد أن المستحب هذا وإن جازت المفارقة عقب رفع رأسه من
 السجدة الثانية وقوله في المتن نعمت خرج به كيفية أخرى رواها ابن عمر هي ذهابها إلى العدو ومصلية
 ساكتة ونجى الأخرى فتصلي معه ركعة ويسلم ثم تقضي كل طائفة ركعة وهي مفضولة وقيل بمنعته (قوله
 والإمام منتظر) لتركه الانتظار وركع فادركوه فيه صحت صلاتهم كافي الأمن (قول المتن فأتوا ثلثتهم)
 ويقرؤون سرا لأنهم مقتدون حكما (قوله بزيادة تشهد) هذه الزيادة بالنسبة إلى صلاة المأمومين دون الإمام
 (قوله والثاني انتظاره في الجلوس أفضل) أي فعلية يستمر جالسا فاذا أحرموا نهض إليهم مكبرا ويكبرون

متابعة

التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية والثاني عكسه أفضل لتنجيز به الثانية
 مما فاتها من فضيلة التحريم (ويستظر) الإمام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهد أو قيام الثالثة وهو) أي انتظاره
 في القيام (أفضل في الاصح) لأنه عمل للتطويل بخلاف جلوس التشهد الأول والثاني انتظاره في الجلوس أفضل ليدركوا معه الركعة من أولها
 كالفرقة الأولى وتبع الشيخ هنا الحرر في حكاية الخلاف وجهين وفي الروضة كاصلها في حكايته

قولين وهل يقرأ الامام في انتظاره في القيام أو يشتغل بالله كرفيه الخلاف السابق قال في شرح المذهب وكذا الخلاف في أنه يشهد في انتظارهم بعد قوله أن الفرق الأولى انما تفارقه بعد التشهد لانه موضع تشهدهم (أو) صلى (رابعة) بان كانوا في الحضرة وأرادوا الاعمال في السفر (في كل) من الفرقتين (ركعتين) ويشهد بهما وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثانية وهو أفضل كما تقدم (فلو صلى) بعد جعلهم أربع فرق (بكل فرقة ركعة) وفارقت كل فرقة من الثلاث وأتم وهو منتظر فراغ الأولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهد أو قيام الثالثة وفراغ الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في (٢٩٩) تشهد الآخرة فيها (صحت صلاة

الجميع في الاظهر) والثاني تبطل صلاة الامام لا بد منه على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علموا بطلان صلاة الامام والثالث تبطل صلاة الفرق الثلاث لمفارقتها قبل انتصاف صلاتها على خلاف المفارقة في صلاة النبي المذكورة فانها بعد الانتصاف والرابع ذكره في الروضة تبطل صلاة الجميع وأسقط قول المحرر في جواز ما ذكر اذا مست الحاجة اليه الذي نقله في الشرح عن العلم لم يتعقبه في الروضة لما قال في شرح المذهب لم يذكره الا كثرون والصحيح عدم احتياطه وبقية كلام الامام أنه ان لم تكن حاجة فهو كفعله في حال الاختيار ويقضي بما ذكر المغرب اذا صلى بكل فرقة ركعة (وسهو كل فرقة) من الفرقتين

أفضل التفضيل لانه قيل بكرهته (قوله قولين) قال بعضهم وهو الصواب (قوله بعد قوله الخ) دفع به توهم ارادة التشهد الاول أو مع الاخير كافي عبارة شرح المذهب وانما المراد به هنا فيها تشهد الامام أو مع الاخير لانه محل الانتظار فتأمل (قوله ويشهد بهما) أي الفرقتين أي يكون تشهدا حالة اقتدائهما ثم تفارقه الأولى وهو جالس ينتظر الثانية على الوجه الاول أو حال قيامه في انتظاره على الوجه الآخر (قوله وهو منتظر فراغ الخ) الأولى وهو منتظر حضور الخ الآن يكون أثر الفرقة الرابعة فقبلها على من قبلها وان كان موها غير المراد فتأمل (قوله صحت صلاة الجميع) ويندب سجود السهو في كل ما خالف الوارد من هذه الكيفيات لانه قيل فيها بالبطلان كاذ كره الشارح (قوله والصحيح الخ) هو المعتمد (قوله وسهو كل فرقة الخ) حاصله أن سهو الامام يلحق من حضره أو أخر عنه لا من فارق قبله وان سهو القوم محمول حال اقتدائهم ولو حكا لا بعد مفارقتهم (قوله بخلاف الترس والهرج) فيكره حله كالجعبة وكلامه محتمل لان يكون ذلك من السلاح متابعه قاله السبكي رحمه الله ومنه تستفيد أن الشخص في حالة الامن اذا كبر والامام في التشهد الاول فقام عقب احرام المأموم يطلب من المأموم أن يكبر ايضا متابعه له وهي مسئلة حسنة (قول المتن في الاظهر) لان الحاجة قد تقتضي ذلك ولان الانتظار انما هو باطلا للقيام والتعود والقراءة والله كبر بل لو لم تكن حاجة جاز ذلك ايضا كما سيأتي عن شرح المذهب (قوله والثاني تبطل صلاة الامام) قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فان الأولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو الواقع في الثالثة لمخالفته الوارد من جهة ان المنتظرين فيما وردهم الطائفة الثانية بخلاف المنتظرين هنا وأيضا من جهة طوله كما بينه الرافعي رحمه الله فان قلنا بقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط ان علمت وان قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة ان علمت فقول الشارح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تفرع على قول الجمهور المذكور في الام وبه تعلم أن قوله لا بد منه على الانتظارين الخ ليس المراد منه الزيادة بانتظار ثالث لان البطلان بالانتظار الثالث وهو الواقع في الرابعة قول ابن سريج كما علمت وانما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الامام فيهما بل المراد من بدنه من حيث الطول والمخالفة لورد في انتظار النبي صلى الله عليه وسلم أو باعتبار أن الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهذا زائد على ذلك وذلك لا يكاديين من كلامه الاممراجعة أصوله والله أعلم (قوله لمفارقتها الخ) أرشدك به الى ان مراده الاول بخلاف الرابعة فانها لم تفارق وذلك على الصحة (قوله تبطل صلاة الجميع) الظاهر أن علة هذا عدم الورد (قوله والصحيح عدم اشتراطه) مقابل قوله لم يذكره الا كثرون (قوله كفعله في حال الاختيار) أي تبطل صلاة الرابعة فقط ان لم ينو المفارقة (قوله من الفرقتين في الثانية) كذا في المحرر أما لو فرقهم أربع فرق فالحكم في الركعة الأولى مستمر في الأربع قال السبكي ذلك أن ندرجه في كلامه وثانية الرابعة كثانية الثانية وثانية البواقي كثانية الأولى (قوله لمفارقتهم الامام الخ) هل مبدؤها انتصاب الامام قائما لان الجميع صائرون اليه أم رفع رأسه من السجود وجهان قال

في الثانية (محول في أولاهم) لاقتدائهم فيها والمقتدى بحمل سهو الامام (وكذا ثانية الثانية) سهوهم فيها محمول (في الاصح) لاستمرار اقتدائهم بانتظار الامام لهم والثاني يقول انفرادها حسا (لأثانية الأولى) لمفارقتهم الامام أولها (وسهو) أي الامام (في الأولى) يلحق الجميع (فتسجد الأولى آخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام (و) سهو (في الثانية) لا يلحق الأولين) لمفارقتهم قبل سهوهم ويلحق الآخرين (ويسن حل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والنشاب بخلاف الترس والهرج (في هذه الأنواع) الثلاثة من الصلاة احتياطاً (وفي قول يجب) قال تعالى وليأخذوا أسلحتهم وقطع بعضهم بالاولى وبعضهم بالثاني وهما في الظاهر فالنجس كسيف عليه دم أو سني سبيلها

ونبلر بر بش ميتة لا يجوز حله وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجبهة ويكره جل ما يتأذى به أحد كالرمح في وسط القوم ولو كان في تركه الجمل
نقض لهلاك ظاهر اوجب على (٣٠٠) الاول ايضا ويجوز ترك الجمل للعذر كمرض أو مطر قال الامام ووضع السيف مثلا

بين يديه حكمه اذا كان مد
اليه في السهولة كسها
اليه وهو محمول (الرابع)
من الانواع بمحله (أن
يلتحم القتال) فلم يحكموا
من تركه بحال (أو يشتد
الخوف) وان لم يلتحم
القتال فلم يأمروا العدو ولو
لونه أو انقسموا (فيعلى)
كل منهم (كيف أمكن
راكبا ومشيا) ولا يؤخر
الصلاة عن الوقت قال تعالى
فان خفتم فرجالا أو ركباناً
(ويعز في ترك) استقبال
(القبة) بسبب العدو
للضرورة فلا تحرف عنها
بمجامع الهداية وطال الزمان
بطلت صلاته ويجوز اقتداء
بعضهم ببعض مع اختلاف
الجهة كالمسلمين حول
الكعبة قال في الروضة
عن الاصحاب وصلاة الجماعة
في هذه الحالة أفضل من
الانفراد كحالة الامن
(وكذا الاعمال الكثيرة)
كالطعنات والضربات
المتوالية يعذر فيها
(الحاجة اليها) (في الاصح)
قياسا على ما في الآية من
المشي والركوب والثاني
لعدم ورود العذر بها
والثالث يعذر فيها بدفع
أشخاص دون شخص

وهو مستثنى أو انه ليس منه ويراد بالسلاح ما يقتل الغير لا ما يدفع مطلقا والاول ما في غير المجموع والثاني
ما فيه كقوله الخطيب (قوله ويكره جل ما يتأذى به الخ) بل يحرم ان غلب على الظن انه يؤدي كقوله الاسنوي
وهو المعتمد (قوله وجب الخ) أي ولو مؤذيا أو نجسا وان وجب القضاء كما سيأتي (قوله حكمه) أي من
حيث الاكتفاء به عنه لا في حكمه اذ قد يجب الوضع حيث يحرم الجمل كالنجس (قوله الرابع) أي النوع
الرابع من الانواع السابقة (قوله بمحله) أي مع محله بدليل عدم التاويل بما ذكر كالانواع قبله أو الباء
ظرفية أي في محله رداعلى الاسنوي القائل بأنه ليس في محله والصواب التعبير بالثالث قال بعضهم ولا مانع
من ارادتهم معا (قوله لو ولو الخ) علة لعدم تمكنهم من أحد الانواع السابقة (قوله فيعلى) أي ولو أول
الوقت حيث وجد أي بعد الشروع وكذا قبله حيث لم يرج الامن فيه كما مر فان رجاءه ولو بقدر ركعة في الوقت
وجب التأخير (قوله ولا يؤخر الصلاة) أي التي تقدم ذكرها أول الباب (قوله فلا تحرف) هو عجز
سبب العدو (قوله وطال الزمن) أي عرفا فان لم يطل لم يبطل ويسجد للسهو على المعتمد على ما تقدم (قوله
كالمسلمين حول الكعبة) نعم يفتقر هنا التقدم على الامام في جهته وزيادة المسافة على ثلاثمائة ذراع (قوله
وصلاة الجماعة الخ) وتقع لهم سنة لا فرض كقافية للعذر كذا قالوه وفيه نظر فراجع نعم ان كانوا في محل غير
محتاج لشعار فظاهر (قوله وكذا الاعمال) ومنها التزول والركوب (قوله الحاجة اليها) بخلاف ما لا حاجة
اليه فلا يفتقر ان كان يضر في الامن ولو انضمت المحتاج اليه مع غيره فكذلك كالحاجة الى ضربة فقصد
الاربعة فيضرب شروعه في الثانية أو الى اثنين لم تضرب الاربعة ولو احتاج الى ثلاثة فقصد ستة ضر شروعه في
الرابعة فان احتاج الى أربعة منها لم تضرب كلها لعدم قصد المبطل كذا قالوا هنا وقياس الامن فيها لو قصد ثلاث
خطوات حيث قالوا يضرب شروعه في الاولى أنه يضرب هنا كذلك لان غير المبطل مع المبطل مبطل فان قالوا
اغتفر هنا للضرورة قلنا قالوا لاجب التقدير بقدرها فتأمل (قوله لا صباح) أي نطق بمبطل ولو بلا رفع صوت
(قوله لعدم الحاجة اليه) أي شانه ذلك فتبطل به وان احتاج اليه كرد خيل أو ليعرف أنه فلان بل وان
وجب كتنبيهه من يراد قتله أو خوف وقوعه في مهلك ونقل عن شيخنا الرمي عدم البطلان مع الحاجة
ووجوب القضاء كما ساءك السلاح النجس ولم يصح عنه وصباح مرفوع عطا على الاعمال وكلام الشارح
يصرح به وقبل مجرور عطا على ترك واختار الاول لا فادته الشان المذكور سابقا (قوله أو يجمله) أي
فورا ويقتصر حله زمن جعله للضرورة وان زاد على زمن الالتقاء والبيضة المانعة من السجود كالسلاح
السبكي وسبوهائية المفارقة اه وقسلفك على قول المتن فاذا قام للثانية فارقته ان الافضل تأخير المفارقة
الى القيام (قوله ويجوز ترك الجمل للعذر الخ) أي على قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على قول السنة أيضا
لان المراد الجواز المستوي الطرفين (قوله بمحله) يعني انه ذكر النوع ومحله وقال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكر
كانه مجرد تفنن (قول المتن أن يلتحم القتال) ما خوذ من التصاق اللحم باللحم (قوله ولا تؤخر الصلاة عن
الوقت) فيه اشعار بان هذا النوع انما يرتكب عند ضيق الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض وشرحه وأما
باقى الانواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك (قول المتن وكذا الاعمال الكثيرة) الظاهر أن المراد الثلاث
المتوالية ويحتمل الكثرة عرفا (قوله لعدم الحاجة اليه) لو احتاج الى اذار أحد من يريد الكافر القتلك به
فيحتمل اغتفاره موعدهم القضاء ويحتمل وجوب القضاء (قوله شرعا) رد لما يقال التعبير بالجز غير صواب
(قول المتن في الاظهر) قال الاسنوي هذا تخريج الامام ومقابله هو المنصوص والمنقول عن الاصحاب فعلى

المصنف

واحتسنة الحاجة اليها في دفعه (لا صباح) أي لا يضر فيه لعدم الحاجة اليه (و يلحق السلاح اذا دى)

خبر من بطلان صلاته في الروضة كاصلها أو يجمله في فراجه كراهة الى أن يفرغ من صلاته ان احتمال الحال ذلك (فان عجز) عما ذكر
فمر بان احتاج الى اساءة (أسكه ولا قضاء) للصلاة حينئذ (في الاظهر) ونقل الامام عن الاصحاب

أنه بقضى لنسور على رأى دى السلاح ومنع لم يذره وقال هو عام وخرج المسئلة على القولين فيمن صلى في موضع نجس وقال هذا مأول
بنفي القضاء للقتال الذي احتمل له الاستدبار وغيره قال الرافعي جعل الاقيس في القضاء والاشهر وجوبه واقصر في المهر على الاقيس ولم يزد
في الروضة على كلام الامام شيئا وقال في شرح المهذب قبله ظاهر كلام الاصحاب (٣٠١) القطع بوجوب الاعادة (وان هجر

من ركوع أو سجود
أوما) بهما (والسجود
أخفض) من الركوع في
الايام بهما (ولهذا النوع)
أي صلاة شدة الخوف
(في كل قتال وهزيمة
مباحين) أي لا تأم فيهما
كقتال أهل العدل لاهل
البي وقنال الرفقة لقطع
الطريق بخلاف عكسهما
وهكهرب المسلم في قتال
الكفار من الثلاثة بخلاف
مادونها (وهرب من
حريق وسيل وسبع) اذا
لم يجد معلا عنه (وغريم
عند الاضرار وخوف
حبسه) بأن لا يصدقه
المستحق وهو عاجز من
بينه الاضرار (والاصح
منه لمحرمان خاف فوت
الحج) بفوت وقوف عرفة
لوصل متسكنا لانه لم يصف
فوت ما هو حاصل كفوت
النفس والثاني بقول
الحج بالاحرام كالحاصل
والقوات طار عليه وعلى
الاول وجهان أحدهما
بؤخر الصلاة ويحصل
الوقوف لان قضاء الحج
صعب وقضاء الصلاة

المتنجس (قوله أنه بقضى) هو نص الشافعي ونقل الاصحاب وهو المعتمد وكلام المصنف معترض (قوله
أولى بنفي القضاء) أي على المرجوح هناك كما هنا (قوله والاشهر) هو من كلام الرافعي فلا يخالفه ما سر عن
الاصحاب (قوله والسجود) يصح نصبه ورفعه وكونه أخفض وجوبا (قوله وله الخ) ان كان في الصلاة
مطلقا ولا يلزمه قطعها ولو في أول الوقت وكذا ان كان قبل الشروع ولم يرج الا من في بقية الوقت والافند
ضيقه (قوله لانهم فيهما) فالمراد بالمباح غير الحرام وكلامه يعني أن الباغي آثم بقتاله (قوله من الثلاثة)
ليس قبله في غير الصف ولو تمكن من نوع من الثلاثة السابقة قدمه على هذا (قوله من حريق) لاشدة
حر على المعتمد (قوله وسبع) ومثله خوف لحوق من له عليه قصاص يرجو العفو عنه وخوف انقطاع
عن رفقة وخروج من أرض مغصوبة ولحوق دابة شردت أو عبد أبق وأطاف نحو نعله ان خاف ضياع ذلك
والافلا ولا يضر وطء نجاسة جاف لم يتعمد موفارها حالا والابطل صلاته وان ضاق الوقت واذا زال عنده أتم
صلاته مكانه مستقبلا ولا اعادة عليه وان كان ركوعه وسجوده بالايام كما مر نعم ان تبين حائل يمنع من
وصول نحو السبع اليه لزمه القضاء كما يأتي في العدو ويؤخذ من الاطلاق في هذا أنه لا يلزم المأموم قطع قدرته
عن الامام وأنه لا يضر بعد مسافقته عنه ولا تأخر عنه كما شئ عليه ابن حجر والخطيب وابن قاسم وغيرهم
وخالفهم شيخنا في ذلك (قوله والاصح منعه لمحرم بالحج) خرج به مريد الاحرام (قوله فوت الحج)
خرج به العمرة لتيسر قضاؤها بل لعدم قواها كما قاله شيخنا تبعه لابن حجر واعتمد شيخنا الرملة أن العمرة
المنذورة في وقت معين كالحج وفيه نظر (قوله فوت ما هو حاصل) أي له فلا يرد أنهم الحقوا بالحج في جواز
الترك انقاذ ريق أي ليس عبد مولد ابنته ونحوهما وخوف صائل أي على غير نفسه أو ماله وخوف انفجار
ميت أو ما نحو عبد ماله ونفسه فهي تحطف نعله فيأمر (قوله أحد ما يؤخر الصلاة) وهو المعتمد ولو أعواما
(قوله هذا النوع) وكذا ما قبله مما يمنع في الامن (قوله ظنوه معدوا) ولو بخبر عدل والمراد به مطلق التردد
الشامل للشك (قوله بخلاف ظنهم الخ) وكذا يجب القضاء لو بان كائنوا أنه عدو لكن ظهر بينهم مانع
تخندق أو ما أو حصن أو بان العدو قمر ضعفهم فأقل نعم لو بان أن قصد العدو الصلح فلا قضاء لعدم الاطلاع
على النية فقوله الذي تبين خطؤه يعني بما يمكن الاطلاع عليه

المصنف اعترض ان حكاية القولين ومخالفة المنصوص وقول الاكثرين (قوله أي دى السلاح) جعل
الاستوى دى السلاح من العام وعلى القضاء بندرة القتال الذي ينشأ عنه ذلك (قوله أي صلاة شدة
الخوف) أي بلا اعادة (قول المتن في كل قتال الخ) يجوز له ذلك أيضا اذا كان عليه قصاص يرجو العفو عنه
لو سكن خليل الولي ذكره الرافعي رحمه الله وقول الشارح أي لا تأم فيهما أي ليسهل المباح الواجب وغيره من
الجانز (قوله أحد ما يؤخر الصلاة) أي وجوبا (قوله لان قضاء الحج الخ) أي ولا نهعه تأخير الصلاة لما هو
اليسير من هذا كما في الجمع ولو أمكنه مع تأخير الصلاة ادراك ركعة قال الاستوى فالتوجه القطع بالجواز (قوله
هذا النوع) مثله كما نقل الرافعي عن البغوي صلاة عسفان وذات الرقاع اه لكن ينبغي ان يختص
البطلان في صلاة ذات الرقاع بالفرقة الاخيرة فوف صلاة عسفان بغير الامام

هين والثاني يصل متسكنا وفوت الحج لعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه في الشرح الكبير وأقرب في الصغير وقال في الروضة الصواب الاول (ولو
صاوا) هذا النوع (لسوا ظنوه معذوبا) بخلاف ظنهم كابل أو شجر (قضاوا في الاظهر) تركهم فروض من الصلاة بظنهم الذي تبين خطؤه
والثاني لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقيل تعالى فان ختم فرجالا أو ركبانا لو سوا في جر بان القولين كانوا في دار الحرب أم
دار الاسلام استند ظنهم الى اخبارهم لا وقيل ان كانوا في دار الاسلام ولم يستند ظنهم الى اخبارهم وجب القضاء قطعا

(فصل) في بيان ما يحل وما لا يحل من الملبوس الذي منه ما يحتاج إليه المقاتل وما يذكر معه (قوله على الرجال) جمع رجل وهو الذكر ولو احتلأ فيشمل الخنثى البالغ العاقل ولو كافراً وان لم يمنعه منه (قوله استعمال الحرير) الشامل للفرج كما يأتي بما يتعارف فيه في البدن بلا حائل بغطاء وفرش أو لبس فشمّل الجلوس تحت ناموسية وإن بعدت أو بشخانة والغطاء بلحاف ولومع حائل تحته وخروج الجلوس عليه على حائل بينهما ولو رقيقاً واتخاذاً لا بقصد استعمال من يحرم عليه والمشي عليه ولو بغير حائل وسنحر حيوان به ويحرم ستر جدران ونحوها به كستر ضريح الأولياء إلا الكعبة وقبور الأنبياء نعم لا يحرم ستر الجدران به في أيام الزينة بقدر ما يدفع الضرر ويحرم المرور والفرجة عليها بغير حاجة خلافاً لابن حجر (تنبيه) يعلم ما هنا وما يأتي في زكاة النقداً الحامل المشهور بغير جائز ولا يحل الفرجة عليه ولا يصح الوقوف عليه ومثله كسوة مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وكذا الذهب الذي على الكسوة والبرقع فراجع ذلك وخوره ويحلى لبس خلع الملوكة لمن خاف من تركها ضرراً بقدر الحاجة ولا يحل غطاء عمامة قال شيخنا للرجل ويجوز للمرأة ولا يحل كتابة عليه ولو لصادق امرأة وأسمها ولا يحل الرسم عليه وتحلى خياطته لانه لا تعد استعمالاً (فروع) يحل منه الأزرار بالعادة كالطريف الآتي وخيط خياطة وخيط سبعة لأشراؤها ونقل عن شيخنا الرمي جواز الشرار بنبع الخيط ويحلى خيط مصحف وكيسه لا كيس دراهم ويحلى خيط غطاء كوز وغطاؤه لانه مندوب وخيط ميزان وخيط منطقة وقنديل وليفة دواة ونحوه كلباس وخيط مفتاح ويحلى اتخاذ ورق الكتابة منه لانه استعماله ونقل عن شيخنا الزبدي حل مندبل فراش الزوجة للرجل قال لانه لا يعد استعمالاً كالاستنجاء بالحرير المتقدم حله وفيه نظر فراجع (قوله الحرير) ومنه القز ومثله المزعفران صبيغ أكثره ويكره المعصر (قوله والتدثر به) ولومع حائل كما مر إلا أن كان حشواً ولو للخدمة أو لحاف ومنه ما لو خاط ثوباً على وجه اللحاف أو خاط ثوب حرير بين ثوبين من غيره فإن كان بغير خياطة حرم فيها (قوله واتخاذ ستر) ومنه الناموسية ونحوها كما مر حيث عدم استعماله عرفاً ولومع حائل (فائدة) استعمال الذهب كالحرير يعتبر فيه العرف فيحرم الجلوس تحت السقوف المذهبة إن حصل بالعرض على النار شيء منها إلا قليلاً كما في الأواني المموهة وأما النعل فحرام مطلقاً كما مر فيها أيضاً (قوله ويحلى للمرأة لبسه) ولو من زركشاً ذهباً وفضة ولو في المداس ولا يحرم على الرجل النوم معها ولا علوها ولا معانقها ما لم يدخل في الثوب معها (قوله وأن للولي) ولو غير أب وجد الباسه الصبي والمجنون والنعل من الملبوس (قوله حل افتراشها) ومثله قد تراه في محرم فهما المزر كش بما مر آنفاً (قوله بأن الأصح الجواز مطلقاً) هو المعتمد (قوله يوم العيد) أي مثلاً (قوله والمصبغ) بتسديد الموحدة أي المصبوغ (قوله لبسه) وفرشه والتدثر به (قوله مهلكين) المراد ضرراً لا يحتمل عادة وإن لم يبيع التيمم (قوله للحاجة) ولو بنعم أو تقيص حيث لا أزار ومنه ستر العورة في الخلوة ولا يلزمه قطع ما زاد على الحاجة منه (قوله وحكة)

(فصل يحرم على الرجل الخ) (قوله ولا الديباج) هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويجوز فيه الفتح والكسر وأصله ديباج بالهاء (قول المتن افتراشها) مثله التدثر بالأولى وقول الشرح لانه ليس في الفرش الخ أي كما أنه يجوز لها التحلى بالذهب ويحرم عليها الأكل في الأواني منه (قوله والوجه الثاني الخ) قال الاسنوي رحمه الله الأوجه في الصبي جارية في استعمال الخلى أيضاً ونقل عن شرح المذهب أن محل الخلاف في الصبي في غير يوم العيد (قول المتن ويجوز للرجل) استثنى ثلاث صور حالة الضرورة والحاجة والقتال (قول المتن لبسه) أفهم جواز غير اللبس بالأولى (قول المتن مهلكين) قال الاسنوي مثل ذلك الخوف على العضو والمنفعة قال بل المتجه الحاق الام بالتدبير بذلك (قول المتن ولم يجد فيه) يبنى أن يكون قيداً

ويحلق به الحرير (ويجوز للرجل لبسه للضرورة كحرو بردهم هلكين أو جلاء حرب ولم يجد فيه ولا حاجة كجرب المستثنين وحكوه دفع قل) روى الشيخان عن أنس أن صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير لحكة

الفاء وفتح الجيم والمذ
 وفتح الفاء وسكون الجيم
 (وللقتال كد يباح لا يقوم
 غيره مقامه) في دفع السلاح
 قياسا على دفع القمل
 (ويحرم المركب من
 ابريسم) أي حرير (وغيره
 ان زاد وزن الابريسم ويحل
 عكسه) تغليباً لا كثر
 فيهما (وكذا) يحل (ان
 استويا) وزناً (في الاصح)
 والثاني يغلب الحرام
 وابريسم بفتح الهمزة
 والراء وبكسرهما وبكسر
 الهمزة وفتح الراء (ويحل
 ما طرز أو طرف بحرير قمر
 العادة) في التطريف
 وقدر أربع أصابع في
 الطراز كما في الروضة
 وأصلها فان جاوز ذلك حرم
 روى مسلم عن عمر قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن لبس الحرير
 الاموضع أصبعين أو ثلاث
 أو أربع وروى مسلم أيضاً
 عن أمية بنت أبي بكر أنه
 صلى الله عليه وسلم كانت
 له جبة يلبسها لها بنة من
 ديباج وفرجها مكفوفان
 بالديباج واللبنة بكسر اللام
 وسكون الموحدة بعدها
 نون رقة في جيب القميص
 أي طوقه وفي رواية لابي
 داود مكفوفة الجيب
 والكمين والفرجسين
 بالديباج والمكفوف القدي

من عطف الخاص لانها جوب يابس وحل الجواز ان اذام غيره ولا يضر قدرته على ازالها بدواء مثلاً (قوله)
 (وللقتال) ولا يتقيد بالفجاء فهو أعم وما في ابن حجر غير مستقيم (قوله كد يباح) بكسر الدال وفتحها فارسي
 معرب وجيمه بدل من هاء مأخوذة من التدبيح وهو النقش والتحسين وجمعه ديباج أو ديباج (قوله ان
 زاد وزن الابريسم) ولو احملاً لانه ليس طارناً على الثوب ولذلك لو شك في زيادة وزن الطرز لم يحرم كافي
 الضبة وللفظ الابريسم فارسي معرب وهو ما عوت دودته فيه فان خرجت منه حية فهو القز وامم الحرير
 بعمهما (قوله يحل ان استويا) يوزن في الاصح وهو المعتمد بخلاف القرآن مع التفسير نظر الاصله مع التعظيم
 (قوله ما طرز أو طرف بحرير) خرج ما طرز أو طرف بذهب وفضة غرام مطلقاً كالنسوج بهما فلم يحرم
 لبس نحو شاش في طرفه نحو قصب لم يحصل بوضعه على النار شي وان كان منسوجاً فيه (قوله في التطريف)
 وهو التسجيف ولا يعتبر فيه وزن بل عادة أمثاله فالوفله زاد الزمة قطعه ولا يسقط القطع ببيعته لمن هو عادته
 كالوباع كافر دار ابنها عالية لمسلم ولو اشترى زائداً على عادة أمثاله من أهلهم لم يلزمه القطع لانه دوام كالأشترى
 كافر دار عالية من مسلم (قوله وقدر أربع أصابع) أي عرضاً ولو احملاً وان زاد طولاً (قوله في الطراز)
 والمعتبر فيه الوزن وأصلها على الكنف والمراد هنا الأعم الشامل لما في داخل الثوب وخارجه ولو بالبرة
 وسواء في المنسوج ما لحته الحرير أو سداه أو بعض كل منهما وخرج بالحرير الكتان والقطن والصوف
 ونحوها وان غلت أتمتها عنه (فروع) نسن العنبة بطرف العمامة وكونها بين الكتفين ولا يكره تركها
 ويحرم اطالها فاحشا ويسن في كم الرجل الى رصفه وفي ذيله الى نصف ساقه ويكره زيادته على الكعب
 ويحرم مع الخيل وفي كم المرأة تخشى ما يحصل به احتياط السرو في ذيلها زيادة تخور بع ذراع عن الكعب
 ويندب التقنع والتسرول والازرول للرجال ويحرم افراط سعة الاكمام أو الثياب أو طولها مع الخيلاء
 ويكره بغيرها الا لمن صارت شعاراً له لنحو علم بل يندب ان كان سبباً لامتنال أمراً واجتناب نهى ويندب
 التعمم قائماً والتسرول جالساً لان عكسهما يورث الفقر والنسيان ويكره المشي في نعل أو خف واحد
 والاتعمال قائماً لغير نحو مداس خشية السقوط ويندب خلع النعل أو الخف للجلوس وجعله في غير امامه
 الا تخوف عليه (فائدة) لم يتحرر في طول عمامته صلى الله عليه وسلم شي وان كان ازاره أربعة أذرع
 ونصفاً تقر بياني عرض ذراعين تقر بياو كذا رداؤه وقيل كان ستة أذرع في عرض ثلاثة وكلها من صوف
 (قوله ويحل لبس الثوب النجس) أي المتنجس لما يأتي وكاللبس الافتراش والتشدرب وتوسده ولوفي

المستلثين قبله (نفيه) خطر بذهني أن يقال هلا جواز التزين بالحرير في الحروب غيظاً للكفار ولو وجد
 غيره كتحلية الآلة لان باب الحرير أوسع والجواب أن التحلية مستهلكة غير مستقلة في الآلة المنفصلة عن
 البدن بخلاف التزين بالحرير فبهما والله أعلم على أن ابن كعب جواز اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال من
 الحرير وان وجد غيره للعنى السابق وقد علمت جوابه (فائدة) تجوز كتابة الصداق في الحرير كنسجه
 وخطاطته للمرأة كما أفق به نضر الدين ابن عسا كرم مفتي الشام وتبعه تلميذه ابن عبد السلام والبارزي لكن
 أفق النووي بالتحريم من حيث ان الكتابة استعمال من الكاتب للحرير (قول المتن من ابريسم)
 قال في الكفاية هو الذي حل من على البودرة بعد موتها فيه والقز ما قطعه وخرجت منه حية فانه لا يمكن
 حله ويزل كالكتان قال كذا رأيت في كلام بعضهم (قول المتن الابريسم) فارسي معرب (قول المتن وكذا
 ان استويا في الاصح) لان الاصل في المنافع الاباحة (قول المتن وطرف الخ) الطرف هو الذي جعل في
 طرفه حرير قال الاسنوي سواء كان من خارج أم من داخل (قول المتن النجس) أي المتنجس
 واتما جاز ذلك لان استدامة الطهارة تنشق خصوصاً على التقير وفي الليل

جعل له كفة بضم الكاف أي سحاف (و) يحل (لبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها)

أي لايجل لبسه (الضرورة كعجاة قتال) ولايجد غيره لان الخنزير لايجل الانتفاع به في حياته بحال وكذا السكب الا لاغراض مخصوصة فبعد موتها أولى (وكذاجلد الميتة) لايجل لبسه (الضرورة) (في الاصح) جلد السكب والثاني يجل مطلقا بخلاف جلد السكب لفظ نجاسته (ويجل الاستصباح بالدهن النجس على المشهور) سواء عرضت له النجاسة كالريت أم لا كودك الميتة والثاني لا يصاب بدن الانسان وثيابه من الدخان عند القرب من السراج وأجيب بأنه قليل معفو عنه وروى الطحاوي في بيان المشكل عن أبي هريرة سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأر توقفت في سمن فقال ان كان جليدا فخنوها وماحوها فالقوه وان كانت مائعا فاستصبحوها أو فاتتغوا به وقال ان رجلا نفث روى الدارقطني استصبحوها به ولا تأكلوه وسنده ضعيف

باب صلاة العيدين عيد

الفطر وعيد الاضحى

(هي سنة) مؤكدة تلواظبة

النبي صلى الله عليه وسلم

عليها كما هو معلوم (وقيل فرض كفاية) نظرا الى أنها من شعائر الاسلام فان تركها أهل بلد قتلوا

على الثاني دون الاول (وتشرع جماعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم (والنفردوا العبد والمرأى والمسافر) ولا يخطب المنفرد

مسجد كيا باني ولغير آدمي نعم يحرم ان لزم تنجس بغير عرق (قوله مطلقا) هو نعميم ليشمل الصلاة ونحوها كابدل له لتليل الشارح بقوله لقطعه الخ وقيل هو نعميم في غير الصلاة ونحوها ويدخل فيه ما كان الحاجة أولا (قوله كالطواف) هو مثال لغير الصلاة ونحوها لا لنحوها كاتوهمه بعضهم لانه لا يحرم قطعه ولو فرضا ومثله خطبة الجمعة وغيرها (قوله في ذلك) أي الصلاة ونحوها ولو أسقطه المصنف لكان صوابا كما ذكره في المنهج اذا لبس من حيث هو جاز ولو في الصلاة والمسجد وحرمته فيهما لقطع الفرض وصون المسجد عن النجاسة والمراد بنحوها نفل صلاة نذر مطرمة قطعه حينئذ لم يثل له الشارح لعدم تصويره كما علمت (قوله لقطعه الفرض) من الصلاة كما علم وبخلاف النفل مطلقا لان استمر فيه لتلبسه بعبادة فاسدة (قوله أي لا يجل لبسه) أي جلد السكب والخنزير لغيرهما ولو غير آدمي ويجل لهما وخرج بلبسه افتراشه والتدبر به فهما حلال مطلقا وكالجلد ببقية الاجزاء فيحرم تسميد الارض وديغ الجلد بدنهما نعم يجل استعمال الشيئة المعروفة لشط الكتان ما لم تكن رطوبه (قوله بالضرورة) أوحاجة كما مر في الحرير (قوله وكذاجلد الميتة لايجل لبسه) وكذا لايجل استعمال بقية اجزائها نعم يجل الامتشاط بمشط من نحو العاج على المعتمد حيث لا رطوبة ويجل حرمة لبسه للآدمي ولو غير مميز أو فوق الثياب كقراء القرآن ويجل لغير آدمي وافتراشه مطلقا والتدبر به كذلك (قوله ويجل الاستصباح به) الا في مسجده مطلقا وفي ملك غيره وموقوف ان لوث فيهما ويجل طلاء السفن به واطعامه لبهيمة وجعله صابونا مثلا (تنبيه) يجوز تنجيس البدن لفرض كعبن سرجين ووطء مستحاضة واصلاح فتيلة في زيت نجس بنحو أصبع وان وجد غيره والتداوى به ويجل تنجيس ملكه كوضع زيت نجس في اناء طاهر مالم يضيع به ما لا يرتنجس ملك غيره وموقوف بما جرت به العادة كالوقود بالسرجين في البيوت وتربية نحو الدجاج فيها وتسميد الارض وديغ الجلد بغير مغلظ كما مر (فرع) قال شيخنا الرمي يحرم القاء القمل ونحوه في المسجد ولو حبالا نه وسبيلة لموته فيه ويحرم القاء الحى في غيره ان تأذى أو أذى وخالفه ابن حجر وجوز القاءه حيا لا لأذى ولو في المسجد وهو ظاهر (قوله كودك الميتة) أي من غير مغلظ كما مر

باب صلاة العيدين

المقتفر فيها ما لا يقتفر في غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وان توالى والمطلوب فيها مالم يطلب في غيرها وهي من خصائص هذه الامة والعيدهم أخوذ من العود لان الله تعالى يعود على عباده فيه بالسروور كل عام ولذلك طلب عقب الصوم والحج الموجبين للفقرة من الذنوب التي هي أعظم أنواع السروور وقيل لعوده في كل عام وقيل غير ذلك ويرسم بالياء في مفردة وجهه ليميز عن أعواد الخشب (قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم) هذه عللها كيد الالتزام لها السنة فهي دليل لهما واستدل بعضهم على السنة بانها صلاة ذات ركوع وسجود لا أذان لها كما في الاصول ومشروعيتها كانت في السنة الثانية من الهجرة كالأنحية وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر فيها فرض رمضان في شعبانها وزكاة الفطر في رمضانها المذكور (قوله جماعة) ولوللنساء والعبيد والصبيان وكذا للحجاج الا في منى فتندب له فرادى (قوله

قول المتن لاجلد كلب وخنزير) لنجاسته عنيهما

باب صلاة العيدين

(قوله نظر الى أنها الخ) أي فيعد تركها تابا بالبدن (قول المتن وللنفرد الخ) لانها صلاة نفل كالاستسقاء وتقل عن القديم انها كالجمعة في الشرائط حتى لا تصح للنفرد وغيره ممن ذكره المصنف تبعا للقوم نعم يستثنى على هذا القول اقامتها في الخطبة وتهديم الخطبتين قال بعضهم والمدقق في الروضة ولو تركها لم

ويخطب امام المسافرين (ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها وليس تأخيرها لترفع) الشمس (كروح) كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انما يدخل وقتها بالارتفاع لينفصل عن وقت الكراهة ودفع بانها ذات سبب أي وقت كما تقدم (وهي ركعتان بحرم بهما) بنية عيد الفطر أو الاضحى (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيد في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خسا قبل القراءة (يقف بين كل نتين كآية معتدلة (٣٠٥) يهلل ويكبر ويمجد) رواه البيهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (وبحسن) في ذلك (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجاعة (ثم يتعوذ ويقرأ) الفاتحة وما سياتي (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام (خسا) بالصفة السابقة (قبل القراءة) للحديث السابق (ورفع يديه في الجميع) السبع والخمس قال البيهقي رويناه في حديث مرسل ويضع يمينه على يسراه بين كل تكبيرتين (ولسن فرضا ولا بعضا) فلا يجبر ترك شيء منها بالسجود (ولونسبها وشرع

ويخطب امام المسافرين) وكذا غيرهم كالعبيد والصبيان وكذا النساء ان أمهن ذكر ولا يخطب امامهن فان وعظتهن واحدة بغير خطبة فلا بأس (قوله طلوع الشمس) أي ابتداءه على المعتمد من يوم يعيد فيه الناس ولو في ثاني شوال كما يأتي (قوله) ويسن تأخيرها لترفع (فلو فعلها قبلها لم تتركه على المعتمد خلافا لابن حجر (قوله بدعاء الافتتاح) ولا يفوت بالتكبيرات لتدبرتها ويفوت بالتعوذ كسائر الصلوات (قوله سبع تكبيرات) ولو في القضاء على المعتمد ويكره ترك شيء منها والزيادة عليها وعند الامام مالك في الركعة الأولى ست وعند الامام أبي حنيفة ثلاث في كل من الركعتين وهي في الركعة الأولى قبل قراءة الفاتحة والسورة وفي الثانية بعد قراءة الفاتحة والسورة فلا يوافق في فعلها ولا يلزمه مفارقتها ولا تبطل صلاته خلافا لابن حجر وعلى كل لو كان المأموم شافعيًا وتركها امامه أو نقص عنها ولو بغير اعتقاد تابعه فيها ولو زاد عليها لم يتابعه في الزيادة بداوان تابعه في التكبير لم يضراً وفي رفع اليدين معه وتوالي بطلت صلاته نعم لوصلي العبد خلف الصبح لم يتركها المأموم بخلاف عكسه وبأخذ الشاك في عددها باليقين (قوله يقف) أي يفصل ندباوان صلى جالساً ومضطجعاً فيكره تواليها ولو مع الرفع ولا تبطل صلاته خلافا لابن حجر كما مر (قوله بين كل تكبيرتين) في اضافة بين الى كل تسامح وخرج بها ما قبل التكبيرات وما بعدهما فلا فصل (قوله كآية معتدلة) ضبطها بعضهم بقدر سورة الاخلاص (قوله ويمجد) أي يعظم بتسبيح وتحميد (قوله وبحسن) فهو أولى من غيره من الاذكار وغيره من الاذكار أولى من السكوت وزاد عليه في العباب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً (قوله ولونسبها) فالعمد أولى بالفوات (قوله وشرع في القراءة) بخلاف التعوذ فلا تنفوت به كما لا يفوت الافتتاح بها وان فات بالتعوذ (قوله فانت) ولا يتداركها في الثانية على المعتمد (قوله في الأولى ق الخ) وفي تركها في الجمعة (قوله بكاملها) ولو امام غير محمورين وفي بدلها ما في الجمعة (قوله جهرا) ولو منفردا (قوله ويسن بعدها خطبتان) الابتداء خطبتان ويشترط

تبطل الصلاة (قوله ويخطب امام المسافرين) سكت عن جاعة العبيد والمتجعة الخطية وأما النساء فالتجعة فيهن أن لا خطبة لانهما ليست من شأنهن نعم ان وعظتهن واحدة فلا بأس وهذا الذي ذكرته في أمر النسوة فند كره الاصحاب فيهن في خطبة الكسوف كما سياتي (قوله كما فعلها صلى الله عليه وسلم) وليرزول وقت الكراهة وخروج من الخلاف (قول المتن ثم سبع تكبيرات) لو اقتدى بمن يرى دون ذلك تابعه من غير زيادة (قول المتن ويمجد) أي يعظم (قوله عن ابن مسعود) قال في الكفاية ولا يقول ذلك الا عن توفيق اه ولان كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر مسنون فكذلك هذا فلا والى كره (قوله وهي الباقيات الصالحات) قال البيضاوي هي أعمال الخير التي يبقى للشخص ثمرتها أبداً ويندرج فيها ما فسرت به من الصلوات وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والكلام الطيب (قول المتن واسن فرضا ولا بعضا) نقل في الكفاية عن نص الامام انه يكره تركها وموالاتها والزيادة عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة منها (قول المتن وفي القديم الخ) أي لان عملها باق وهو القيام (قول المتن وفي الثانية اقتربت) أي بجهر ولو منفردا (قول المتن ويسن بعدها خطبتان) أي ولو بعد خروج الوقت قاله في الروض وشرح

(٣٩ - (قليوبي وعبره) - اول) روى مسلم عن أبي واقد الليثي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاضحى والفطر في واقتربت وعن النعمان بن بشير أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بسبح اسم ربك الاعلى وهل أذاك حديث الفاشية قال في الروضة فهو سنة أيضا (ويسن بعدها خطبتان) روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العبد في قبل الخطبة وفكر برهما مقبس على الجميع لم يثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة لم يعتد بها كالتسنة الرابعة بعد

القرية فتلذت (أركانها كهي) أي كآركان الخطبتين (في الجمعة) وهي جداة تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى فيهما وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين في الثانية ولا يشترط فيهما القيام فإن قام قال في شرح المذهب يسن الجالس بينهما أما الجالس قبلهما على المنبر فليلي لا يستحب والأصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال في شرح للمذهب ويردون عليه كاسبق في الجمعة (ويعلمهم) استحبابا (في) عيد (الفطر الفطرو) في عيد (الاضحى الاضحية) أي أحكامهما والفطر صدقة الفطرو هي كإقال (٣٠٦) المصنف بكسر الفاء مولدة وابن الرفعة كابن أبي السهم بضمها (يفتح) استحبابا

(الاولى تسع تكبيرات) (والثانية سبع ولاء) قال عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود من التابعين ان ذلك من السنة رواه الشافعي والبيهقي ولو فصل بينهما بالجد والتلهيل والثناء جاز قال في الروضة نص الشافعي رضي الله عنه وكثيرون من اصحاب عسلى انها ليست من الخطبة وانما هي مقسمة لها ومن قال منهم يفتح الخطبة بها يحمل على ذلك فان افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدساته التي ليست من نفسه (ويندب الغسل) للعيد روى ابن ماجه عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل للعيد بن وسنده ضعيف (و يدخل وقته بنصف الليل وفي قول بالفجر) كالجمعة ووجه الاول بان أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون لصلاة العيد من قراهم فلو لم يهوز الغسل قبل الفجر لسنق عليهم والفرق بين

لها حيث نذنا في خطبة الجمعة الا لعدد ونحوه كما قاله شيخنا فراجع وفي شرح شيخنا وجوب القيام وحده في نذرهما وفيه نظر (قوله فلو قدمها لم يتدبها) بل يحرم ان قدمها لانها عباداة فاسدة (قوله ولا يشترط فيهما القيام ولا غيره) الا الامام والسامع وكونها عريية وذكورة اخطيب فتصح خطبة الخنب لكن يشترط قصد الآية وان حرم عليه قراءتها (قوله والأصح يستحب) هو المعتمد بقدر جالس الجمعة (قوله مولدة) أي لا عريية ولا معربة (قوله فلا يفصل الخ) ويسن افراد كل تكبيرة بنفس وتنفوت التكبيرات بالثروع في الخطبة ولا تدارك كافي الصلاة (قوله يفتح الخ) يفيد ان التكبيرات ليست من الخطبة وهو كذلك لانها مقدمة لها على خلاف الاصل (قوله من السنة الخ) هو قول تايي واحتج به لانه لا مدخل للراى فيه فافى المنهج مرجوح فراجع (قوله جاز) بل قال الامام الشافعي رضي الله عنه انه حسن وعليه فالراد بالولاء عدم طول الفصل بينهما عرفا (تنبيه) يطلب في القضاء ما في الاداء من تكبيرات الصلاة وطلب الخطبة ان صلوا حاجاة وان لم تطلب وتكبيراتها والجمهور والسورين ونعلم أحكام الفطرة والاضحية وغير ذلك (قوله ويندب الغسل) ولولها حواض وذكرة نوطته اقول ويدخل وقته وكذلك كل مندوبات العيد كالتكبير كما قاله ابن حجر وسيأتى ما يخالفه عن شيخنا الرمل واتباعه ونخرج كلها بالغروب (قوله بنصف الليل) وبعد الفجر أفضل وتقر به من ذهابه أفضل وليس هناك درجات كافي الجمعة لعدم النص هنا (قوله بان أهل القرى) والاولى لهم اقامتها في قراهم ويكره ذهابهم لغيرها (قوله والتطيب) بفوقية اوله كافي بعض النسخ وهي أولى لانه المتعلق به التنب والناسبة ما بعده وما قبله (قوله والتزين كالجمعة) الا في عشر ذي الحجة لم يدا التضحية نعم يندب هنا أغلى الملبوس ولو غيرا يبيض لظهار النعمة ويقسم على الابيض لو وقع العيد يوم الجمعة على أنه لا تعارض خلافا لمن زعمه فتأمل (قوله والخارج الخ) نعم راعى الاستسقاء لو وقع يوم العيد (قوله لتواتر الجمال والهيئة) قال شيخنا الواو بمعنى أو على المعتمد (قوله وفعلها بالمسجدا أفضل الخ) ويندب عدم تعددها والامام المنع منه لغير حاجة كافي الانوار

الاسنوى (قوله ولا يشترط فيهما القيام) أي لانهما سنة كصلاة العيد قال الاسنوى وكذا لا يشترط الوقت ولا الاربعون قال ومقتضى التعبير المذكور في المنهاج عدم اشتراط العريية وسترا العورة والطهارة وهو متجه اه (قوله مولدة) أي لا عريية ولا معربة وكانها من الفطرة التي هي الخلقة أي زكاة الخلقة وهي اسم للخروج (قوله من التابعين) نيه على هذا لان قول التايي من السنة كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح بخلاف الصحابي ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضا (قول المأن والتطيب) قال الاسنوى هو بالتاء المفتوحة في أوله ليستغنى عن الاخبار ويوافق ما بعده وما قبله من المصادر (قوله بان يتزين الخ) هو مستفاد من التشبيه في المأن نعم من التزين استعمال الطيب فهو من عطف العام على بعض افراده (فرع) لو اتفق الخروج للاستسقاء والعيد ترك التزين فيما يظهر

(قوله)

العيد والجمعة تأخير صلاتها وتقديم صلاته فمعلق غسله بالنصف الثاني وقيل بجميع الليل (و) يندب

(التطيب والتزين كالجمعة) بان يتزين باحسن ثيابه وازالة الظفر والريح السكرية كما تقدم سواء في الغسل وما بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال وأما النساء فيكره لثواب الجمال والهيئة الحضور ويستحب للجمائر وينظفن بالماء ولا يتطين ويخرجن في ثياب بقلتهن (وفعلها) أي صلاة العيد (بالمسجدا أفضل) لشرفه (وقيل بالصحراء) أفضل لانها أرفق بالراكب وغيره (الالعنبر) كصنيق المسجد على الاول فتذكره قبله للتشويش بلزحام ووجود المطر أو التاج على الثاني فتذكره في الصحراء على قياس كراهتها في المسجد

قال في شرح المذهب عن الامام اذا وجد مطرا أو غيره وضاق المسجد الاكظم صلى الامام فيه واستخلف من يصلي بباقي الناس في موضع آخر وفي الروضة كاملها ان المسجد الحرام افضل قطعاً وأحق به بيت المقدس المبدلاني قال في شرح المذهب والبندنيجي وسكت الجمهور عنه وظاهر اطلاقهم انه كغيره اه أما مسجد المدينة فقال أبو هريرة أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد رواه أبو داود وابن ماجه وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة الى آخره أي يخرج الى المصلى لذكر هافيه ومواظبته على الخروج (٣٠٧) اليها اضيق مسجده ممن يحضر صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة

(ويستخلف) الامام عند خروجه لصحراء (من يصلي بالضعفة) كالشيوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه أما مسعود الانصاري في ذلك رواه الشافعي بإسناد صحيح واقتصرهم على الصلاة بينهم أن الخليفة لا يخطب وقد صرح به الجليل في شرح التنبيه (ويذهب في طريقين يرجع في آخر) لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك رواه أبو داود وغيره وفي صحيح البخاري عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق والارجح في سبب ذلك أنه كان يذهب في أطول الطريقين تكثيراً للاجر ويرجع في أقصرهما وقيل انه كان يتصدق على فقرائهما وقيل لينهذه الطريقين ويستحب الذهاب في طريقين والرجوع

(قوله قال في شرح المذهب) ذكره لتعارض القولين فيه (قوله من يصلي) ويكره أن يخطب بغير أمر الامام ولا علم رضاء ويحرم مع النهي ولو صلى الامام بمن في المسجد واستخلف بمن يصلي بغيرهم خارجه ففيه ما مر (قوله موضع آخر) أي كن (قوله أفضل قطعاً) ثم مسجد المدينة ثم الأقصى ثم غيرها خلافاً لما يرويه كلام الشارح (قوله لا يخطب) على ما مر وما في المنهج مؤول ولا يتناول الاذن غير مرة هنا وكل ما لا يتكرر كالكسوف (تنبيه) يدخل في تولية امامة العيد خطبته وفي تولية الكسوف خطبته وفي تولية الصلوات الخمس خطبة الجمعة ولا يدخل واحد منها في غيره منها ويدخل في امامة العشاء ولو مع الخمس امامة الوتر في رمضان والتراويح (قوله تكثير الاجر) أي على ما مر في الجمعة ويؤخذ منه عدم الاجر في الرجوع لانه ليس عبادة ولا وسيلة لها وان نوزع فيه نعم يندب الركوب للفرار إذا رها بالصلو (قوله ويكره الناس) من الفجر لغبر بعيد الدار وهول من في المسجد بالتعب ويؤخذ منه اعتبار قصد الصلاة لم بد التكبير كما مر في الجمعة وقال ابن حجر التكبير هنا من نصف الليل فليراجع فانه المناسب كما مر (قوله وقت صلاته) وأفضله في الفطر بعد ربع النهار وفي الاضحى بعد سدسه قاله الامام وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه كاذ كره ابن حجر ومشي عليه شيخنا في شرحه من موافقة كلام الامام المذكور (قوله ويجعل) أي الامام الحضور للخطبة ويخطب وحكمته اتساع وقت التضحية وعكس ذلك في عيد الفطر لاتساع وقت اخراج الزكاة والتجمل عقب وقت الكراهة وقال شيخنا من أول الوقت وفيه نظر (قوله البحر بن) هو اقليم بين حضرموت والبصرة ومنه مدينة هجر (قوله ويأكل) ولوفى الطريق ولو الامام ويكره تركه كالامساك في الاضحى (قوله يطعم) بفتح أوله والعين أفاد أن المراد بالما كول المطعوم ولو مشرو بأوأفضله على ما في الفطر للصائم وعلم بما ذكرنا من نسخ تحريم الفطر قبل الصلاة أو الاسلام (قوله وحكمته) أي الأصلية فلا يرد مفطر رمضان أو صائم عرفة (قوله بالمبادرة الخ) أي تطلب المبادرة والتأخير في العيدين كاف في تمييزها على غيرهما الذي لم يطلب فيه واحد منهما وقال

(قوله وأحق به بيت المقدس الخ) استظهره الاذرعى ونقله عن البغوي وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجدها بل جبال وأعرار (قوله أما مسجد المدينة الخ) عبارة الاستنوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعني بالمسجد الحرام في نفي الخلاف مع وجود العلة وهي الشرف للعديد السابق يعني ما يأتي في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن ويذهب في طريقين) أي أطول (قوله تكثير الاجر) قضية هذه العلة عدم الاجر في الرجوع وبخالفه ما ثبت في مسلم في قصة الرجل الذي سأل في شراء حمار يركبه في الظلماء والرمضاء كما سلفناه في باب الجمعة هذا معنى ما في الاستنوى ولك أن تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلان كون العلة المذكورة مانعة من الاجر في الرجوع قال السبكي وقول الامام ان الرجوع ليس بقربة غلط بل مثبت في رجوعه اه (قول المتن قلت ويأكل الخ) ويكره تركه كما نقله في المجموع عن النص وينبغي أن يقاس به في آخر في الجمعة وغيره اذ كره المصنف في رياضته (ويكره الناس) لياخذوا بمجالسهم وينتظروا الصلاة (ويحضر الامام وقت صلاته) لحديث أبي سعيد الخدري السابق (ويجعل) الحضور (في الاضحى) ويؤخره في الفطر قليلاً كتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم حين ولاد البحر بن أن جعل الاضحى وأخر الفطر رواه البيهقي وقال هو من صل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك في الاضحى) عن الاكل حتى يصلي قال برودة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلي رواه الترمذي ومعه ابن حبان وأما حكمه امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل أو تأخيره (ويذهب ماشياً) كالجمعة (يسكنة) لحديث الشيخين إذا

أثبت الصلاة فليكن التكبير (ولا يكره الفصل قبلها) بعد ارتفاع الشمس ولا بعدها (لغير الإمام والله أعلم) بخلاف الإمام فيكرهه ذلك قاله لفعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلى عقب الحضور وخطب عقب الصلاة كما علم من الأحاديث السابقة وغيرها (٣٠٨)

السبكي في الحكمة ان فيه موافقة المساكين في طلب الصدقة في الفطر قبل الصلاة وفي الاضحية بعده (قوله

قيلها) أي الصلاة ولا يعتد بها قبل الخطبة نعم يكره لمن يسمع الخطبة كذا قاله شيخنا وينبغي ان لا يقيد بمن يسمع (قوله بخلاف الإمام) ان حضروا وقت الصلاة والا فلا يكرهه

(فصل في طلب التكبير في العيد) وكيفيته ووقته (قوله ليلتي العيد) وليلة الجمعة كما مر (قوله ودليله) أي التكبير المرسل وهو في الفطر أفضل والمقيد في الاضحية أفضل منه فهما (قوله في المنازل الخ) دخل فيه خلف الصلاة ويزاد على ما في كلامه نحو التراويح (قوله برفع الصوت) اللفيد ذكر بحضرة غير محرم (قوله حتى يحرم الإمام) أي حتى يدخل وقت احرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفردا أو لم يصل أو أقرأ الإمام الصلاة وهذا ما اعتمدته شيخنا الرملی (قوله ولا يسن التكبير عقب الصلوات) أي من حيث كونه عقب الصلوات ويسن من حيث دخوله في عموم الوقت فيأمر (قوله ويكبر الحاج) سواء كان بمجي أو غيرها والتعليل جرى على الغالب أو لما من شأنه قاله ابن حجر وخرج به المعتمد فيكبر ان لم يكن مستغلا بذ كرطواف وسعى على المعتمد (قوله من ظهر الخ) أي ان تحلل فيه لان العبرة بالتحلل سواء قدمه أو أخره على ما استقر عليه أمر شيخنا فإما يقع فيه التكبير للحاج من الفرائض خمس عشرة صلاة من ظهر النحر الى صبح آخر التشريق (قوله في ذلك) أي مبتدئا تكبيره فالضائر بعده راجعة للقولين وآخرا الوقت على هذين القولين أيضا صبح آخر التشريق كما ذكره (قوله كما تقدم) في كلام المصنف في الحاج (قوله من صبح يوم عرفه الخ) والمعتبر الوقت وهو طلوع الفجر وغروب الشمس آخر الايام سواء وجد فيه صلاة أولا نعم يستثنى من ذلك ليلة العيد لما مر من دليلها ان الخاص المقسم على العموم هنا بل يلزم على دخولها أن يسمى تكبيرها مقيدا أو مرسلا ولا قائل به وغاية ما يقع فيه التكبير من صلوات الفرائض على هذا القول الصحيح عشرون صلاة وعلى ادخال الليل ثلاثة وعشرون وقال شيخنا يكبر عقب المغرب التي عقب أيام التشريق أيضا فيزداد على ما ذكر (قوله والعمل على هذا) أي عمل الناس في الامصار وهو

الفصل في طلب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد (اللام فيه للجنس الصادق بعيد الفطر وعيد الاضحية ودليله في عيد الفطر قوله تعالى ولتسكناوا العدة أي عدة صوم رمضان ولتسكروا الله أي عند اكملها وفي عيد الاضحية القياس على عيد الفطر في المنازل والطرق والمساجد والاسواق) ليلا ونهارا (رفع الصوت) اظهارا لشعار العيد (والاظهر ادايته حتى يحرم الإمام بصلاة العيد) والثاني حتى يخرج لها والثالث حتى يفرغ منها قيل ومن الخطبتين وهو فيمن لا يصلي مع الإمام يكبر الحاج ليلة الاضحية بل يلبي لان التلبية شعاره (ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح) لعدم وروده والثاني يقيسه على التكبير ليلة الاضحية على ما صيأتي فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح (ويكبر الحاج من ظهر يوم النحر) لانها أول صلاته بعد انتهاء وقت التلبية (ويختتم بصبح آخر) أيام (التشريق) لانها آخر صلاته بمجي (وغيره كهو) أي غير

حكم الامساك في النحر (فرع) الشرب كالا كل (قوله ولا بعدها) يستثنى من يسمع الخطبة

(فصل في طلب التكبير الخ) (قوله تعالى ولتسكروا الله) قال الاسنوي الواو وان كانت المطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أرجح كما قاله السهيلي ولان الادلة تثبت المراد اه وقال في الكفاية الواو المطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب قال وقال بعضهم حل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الاجماع فتعين حملها على الترتيب اه (قوله والثاني حتى يخرج) أي لان بخروجه تستغل الناس بالتهيو والاستقبال والقيام الى الصلاة (قوله والثالث الخ) توجيهه ان الإمام ومن معه يقيمون الشعار بالصلاة فن لا يصلي يقيمه بالتكبير (قول المتن ولا يسن) أي التكبير الخ شرع في بيان التكبير المقيد (قوله والثاني يقيسه الخ) عبارة الاسنوي والثاني يقول هو عيد يستحب له المطلق فيستحب له المقيد وهو عند التأمل موافق لتعليل الشارح (فرع) هل يكبر خلف الفوائت على هذا الوجه محل نظر (قوله لانها أول صلاته) هو تعليل لا بدائه وأما أصل مشروعيته فقوله تعالى فاذا قضيت مناسككم الآية وقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وهي أيام التشريق (قول المتن من مغرب ليلة النحر) أي قياسا على تكبير عيد الفطر على القول به هذا كلام الاسنوي رحمه الله فليتأمل ذلك مع التعليل السابق لمقابل الاصح في عيد الفطر عن الاسنوي والشارح (قوله كما تقدم) راجع لقوله ويختتم الخ (قول المتن وفي قول من صبح عرفه الخ) أي فيكون

جامعا

لانها آخر صلاته بمجي (وغيره كهو) أي غير

الحاج كما حاج في ذلك (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غيره (من مغرب ليلة النحر) ويختتم بصبح آخر أيام التشريق كما تقدم (وفي قول من صبح) يوم (عرفه ويختتم بعصر آخر) أيام (التشريق والعمل على هذا) في الامصار قال في الروضة وهو الاظهر عند المحققين

الحديث أي الذي رواه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وقال فيه صحيح الإسناد (والظاهر أنه يكبر في هذه الأيام للقائته) فيها أروى غيرها
(والرابعة) ومنها صلاة العيد (والنافلة) المطلقة لأنه شعار الوقت الثاني لا وانما هو (٣٠٩) شعار بالنسبة إلى الفرائض المؤداة

(وصيغته المحسوبة الله
أ كبر الله أ كبر الله أ كبر
لا اله الا الله والله أ كبر الله
أ كبر والله الحمد يستحب
أن يزيد) بعد التكبير
الثالثة (كبرا والحمد لله
كثرا وسبحان الله بكرة
وأصيلا) وفي الروضة
وأصلها قبل كبر الله أ كبر
وبعد أصيلا لا اله الا الله
ولا نصب الاياه مخلصين له
الدين ولو كره الكافرون
لا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده (ولو شهدوا
يوم الثلاثاء قبل الزوال
برؤية الهلال الليلة الماضية
أفطرنا وصلينا العيد) حيث
بقي من الوقت ما يسع جمع
الناس والصلاة والافكا
لو شهدوا بين الزوال
والغروب وسأى (وان
شهدوا بعد الغروب لم
تقبل الشهادة) في صلاة
العيد وصلى في الغد أداء
وتقبل في غيرها كوقوع
الطلاق والعق المعلقين
برؤية الهلال (أو) شهدوا
(بين الزوال والغروب
أفطرنا وقات الصلاة) أداء
(ويشرع قضاء ما نسي شاء
في الاظهر) ككثيرها
والثاني لا يجوز قضاؤها بعد
شهر العيد (وقيل في

المعتمد وفيه جمع بين الايام المعلومات وهي الخمسة المذكورة والايام المصدودات وهي الثلاثة الاخيرة منها
ولا يقضي هذا التكبير اذا قامت وفرائضه بطول الفصل عقب الصلاة أو باعراض عنه وفي شرح شيخنا
انه يتداركه وان كان تركه عمدا وهو غير مستقيم اذ يلزم تداركه اليوم الاول في اليوم الثاني أو الثالث
ولا قائل به فان قيده بدوام وقته ورد عليه مالا وقت له ولا جلد ذلك رجع شيخنا عنه وحماني حاشيته
نعماله (قوله والرابعة) أي مع الفرائض بقرينة العطف أو الاعم وعليه الشارح وشملت القرينة المقضية
والمندورة والجنائز (قوله والنافلة) المطلقة على كلام الشارح أو ما يعمها والمؤقتة وذات السبب لاسجدة
تلاوة أو شكر (قوله بعد التكبير الثالثة) أي وما بعدها إلى بعد وقته الحمد كما قال المصنف ويزيد الله أ كبر
قبل كبرا ويقدم لا اله الا الله وحده على ما قبله وبذلك علم انه ينظم التكبير المعروف (قوله وهزم
الاحزاب وحده) وبعده كافي الروضة لا اله الا الله والله أ كبر وقته الحمد وهذه على التأويل السابق مذكورة
في محلها وعلى ما ذكره الشارح في كلام المصنف مقدمة من تأخير الموافقة ما عليه العمل في الامصار فقد قال
في الاذكار انه لا بأس به ولم يردوا أمر جنده ويندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله ومحبه بعد
التكبير كما عليه العمل أيضا (قوله أفطرنا) أي وجوبا (قوله جمع الناس) أي من يتيسر اجتماعهم (قوله
والصلاة) ولوركة ولو صلاها وحده ثم أدرك جماعة صلاهم معهم وان خرج الوقت قال شيخنا الرمي وعليه
فهذه مستثناة من شرط الوقت عنده في العادة فراجع (قوله وتصل من الغداء) فتتوقف معها على
طالع شمس ولا يضرب في ذلك قبول اليقظة في غير الصلاة على نظير ما لو وقفوا العاشر غلطي الحج وبهنا سقط
ما لبعضهم هنا ومن ذلك يعلم عدم صحة صوم ذلك اليوم واعتمده شيخنا والقياس خلافه كافي لحلول الديون
وغیرها (قوله وقات الصلاة أداء) أي قطعاً فقه التعبير بالمذهب (قوله بوقت التعديل) هو المعتمد (تم)

جامعا بين الذي في الايام المعلومات والايام المصدودات (قول المتن في هذه الايام) هذه العبارة تشير بان التكبير
يكون عقب الصلوات في هذه الايام ولو قبل فعل الصبح وبعد فعل العصر (قوله وانما هو شعار الخ) لم يذكره
الاسنوي بل قال والثاني عقب الفرائض خاصة مؤداة أو قاتمة مطلقا كالاذان يطلب في هذا دون غيره
والثالث عقب فرائض هذه الايام أداء أو قضاء لانه قضاء ما كان التكبير مأمورا به فيه والرابع عقب
ما ذكرناه فيه وعقب السنن الرواتب ونبه على أن عبارة المصنف قاصرة عن افادة مشروعية ذلك عقب
الاستسقاء والكسوف ونحوهما وعن تناول العيد والضحى ونحوهما من حيث ان الرتبة هي التابعة للفرائض
له بمعناه (قول المتن ويستحب أن يزيد) وجه اختيار هذه الزيادة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث
قالها على الصفا يوم فتح مكة (قوله بعد التكبير الثالثة) اقتضى هذا المنع من المتن والشرح انه يزيد
هذا ثم يختم بلاله الا الله الخ والذي في المحرر كما قال الاسنوي بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزيد فيه
أحد شيئين اما الحمد كورا ولا وهو لا اله الا الله والله أ كبر والله الحمد واما كبرا الى أصيلا ولم يذكر كرا لجمع بينهما
له ثم راجعت الروضة فرأيت فيها بعد الذي حكاه الشارح عن لا اله الا الله والله أ كبر وكان وجه اسقاط
الشارح لذلك دخوله في قول المنهاج ولا اله الا الله الخ وقوله أيضا بعد التكبير الثالثة يرشدنا النظر للمعنى
(قوله جمع الناس والصلاة) أي ولوركة (قوله والعق المعلقين الخ) وكذا يجوز صومه اذا لم يكن من التشريق
فيما يظهر وقد يمنع بظاهر حديث الإفطر يوم يفطر الناس (قول المتن متى شاء الخ) هو في بقية اليوم أولى قال
الرافعي فان عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول المتن وقيل في قول الخ) مقابل قوله وقات الصلاة (قوله
فالعبارة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم ووجه الثاني اسناد التعديل الى الزيادة

قول لا يفوت ادائها بل (تصل من الغداء) اعظم حرمتها والقول الآخر القوات كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعملوا
بندم العبارة بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما

يتبع أحياء يلقى العيدين بذكر أو صلاة أو صلاة التسبيح ويكتفي معظمها وأقلها صلاة العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح كذلك ومثلها ليلة نصف شعبان وأول ليلة من رجب وليلة الجمعة لأنها محال إجابة الدعاء (قائدة) التهنة بالاعباد والشهور والاعوام قال ابن حجر مندوبة ويستأنس لها بطلب سجود الشكر عند النعمة وبغصة كعب وصاحبيه وتهنئة أبي طلحة

(باب صلاة الكسوفين)

المشتملة على ما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها وأول كسوف وقع كان في السنة الخامسة من الهجرة أوفى العائنة كما يأتي وميل الجلال إلى أنها من خصائص هذه الأمة وهي من كسف كسوف متعديا ولازم يقال كسف الشمس وكسفها الله تعالى وكذا يقال في خسف (قوله وهو أشهر) لأن الكسف السر والخسف المحو ونور الشمس لا ينفك عن جرمها وإنما يستمر القمر عنابحياولته عند اجتماعهما ولذلك لا يكون الكسوف إلا في أواخر الشهور فإن وقع في غيرها فهو من خرق العادة ونور القمر ممن من نور الشمس وليس له نور في ذاته فإذا حالت الأرض بينهما محي نوره وذلك عند مقابتهما ولذلك لا يكون الخسوف إلا في أواخر الشهور وما وقع في غير ذلك فهو من خرق العادة أيضا ومن الأول أيضا كسوف الشمس في عاشر ربيع الأول يوم موت ابنه إبراهيم صلى الله عليه وسلم في سنة ثمان من الهجرة ومات وعمره سبعون يوما على الصحيح ومنه الكسوف يوم عاشر المحرم حين قتل الحسين في سنة إحدى وستين (نبيه) وقع في حاشية العلامة البرلسي هنا كلام غير مستقيم يعرف من له الخبرة بحركات الافلاك (قائدة) نسن الصلاة فرادى لا بالهيئة الآتية لبقية الكواكب والآيات السماوية والزلازل والصواعق ولا يجوز لها خطبة ولا جماعة ويدخل وقتها بوجودها ويخرج بزوالها كالسكوف فيصبح في وقت الكراهة (قوله لأنه الخ) كلامه يقتضي أن هذا دليل التأكيد وفيه نظر فراجع (قوله فيحرم الخ) أي مع تعيين الشمس والقمر وتعيين كونها بر كوعين أولا ولا يجوز غير ما نواه فلما طلق التنية تخبر بين الكيفيتين وفارق الوزن بعدم تعدد الركعات هنا إذ لا يجوز إلا سوامها بأكثر من ركعتين قال شيخنا وإذا اختار كيفية تعين وقال بعض مشايخنا له الرجوع عنها قبل الوصول لما بينها كالقيام الثاني في كيفية الركوعين أو الهوى للسجود في الكيفية الآتية ثم يلزم للآموم موافقة الإمام فينوي ما هو فيه وتنصرف نيته المطلقة إليه وإن أدركه في التشهد على الوجه وقيل في هذه بتصرفه نظر لأن في فعله خلافه يلزم مخالفة نظم الصلاة وقد مر منه فراجع (قوله هذا أقلها) أي أقل كلها وأقلها حقيقة كسنة الظهر (قوله فأكثر) وإن زاد على خمسة خلافا لاسنوى ولا حاجة إلى هذا إلا لاجل مقابل الاصح (قوله والاصح المنع) أي فرادى لما يأتي (قوله قدمت) لأنها المتبقية وضربها محتمل إذ لم يرد تكرار فعلها منه صلى الله عليه وسلم بعد الروايات وحينئذ فيمتنع غيرها ابتداء ودواما والجواب بحمل الروايات على بيان الجواز غير مستقيم بل هو سبق قبل لاقتضائه جواز فعلها بأكثر من

(باب صلاة الكسوفين)

(قوله لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بها) والصارف عن الوجوب إلى التنب حديث هل على غيرها (قول المتن فيحرم الخ) مسئلة مكررة في الكتاب (قول المتن ثم رفع ثم يستدل) فيه ميل إلى أنه يكبر في الرفع الأول ويقول في الثاني سمع الله من جده والمسئلة ذات خلاف صرح بهذا الماردى ونقله عن النص وكذا ذهب إليه ابن كج ولكن نص الام ومختصر المزني والبويطي على أنه يقول سمع الله من جده فيها واعتمده الشارح كما سيأتي وهو كالصرح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها (قول المتن ثالث) جعل الاسنوى الخلاف ثابتا في زياد قرايع وخامس لو رددتها في بعض الروايات ومنع من الزيادة على الخامس قلنا (قوله من الركوعين) أي فليس الضمير عائدا للركوع الثالث لفساده (قوله والثاني زياد) هو يمكن في

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فيها خسوفان وفي الأول كسوف والثاني خسوف وهو أشهر وحكي عكسه (هي سنة) وفي الروضة كأصلها مؤكد لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بها وصلى لكسوف الشمس رواها الشيخان (فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع ثم يستدل بركعتين) السجدة ينسب ويأتي بالظمانينة في محالها (فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك) هذا أقلها كافي الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة وكوعان كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فأكثر (فثم يركع الكسوف ولا تقصه) أي نقص ركوع من الركوعين (للانجلاء في الاصح) والثاني زياد وينقص ماذا كر لما ذكر ويجري الوجهان في إعادة الصلاة إذا بقي الكسوف بعد السلام والاصح المنع وما في رواية لمسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلاها وركعتين في كل ركعة ثلاثة ركعات وفي أخرى له أربعة ركعات وفي رواية لابي داود وغيره خمسة ركعات أجلب الأثمة فيها

بأن روايات الركوعين أشهر وأصح فقدمت وما في حديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أي من غير نكس بر كوع كما قال به أبو حنيفة قال في شرح المهذب جاب عنهما أصحابنا بجوابين أحدهما أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواة والثاني أنها حمل أحاديثنا على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز قال ففيه تصريح منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته للكسوف وكان تاركاً للفضل اه ولا ينافي هذا ما تقدم من امتناع نقص ركوع منها لانه بالنسبة لمن قصد فعلها بالركوعين وفي شرح المهذب عن الامام من صلى الكسوف وحده ثم أدر كها مع الامام صلاها معه (والا كل) فيها مع ما تقدم (أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة) وما يتقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ (لبقرة) وأقصرها ان لم يحسنها (وفي الثاني كائني آية منها وفي الثالث (٣١١) مائة وخمسين) منها (والرابع مائة

تقريباً) وفي نص آخر
لثاني آل عمران أو قصرها
وفي الثالث النساء أو قصرها
وفي الرابع المائة أو
قصرها وهما متقربان
والا كثرون على الاول
وفي استحباب التعوذ
للقرآن في القومة الثانية
وجهان في الروضة قال
وهما الوجهان في التعوذ
في الركعة الثانية أي في
سائر الصلوات أصحهما كما
قال في شرح المهذب
الاستحباب (ويسبح في
الركوع الاول قدر مائة من
البقرة وفي الثاني ثمانين
والثالث سبعين والرابع
خمسين تقريباً) ويقول
في الرفع من كل ركوع
سمع الله لمن حمده
ربنا ولك الحمد قال في
شرح المهذب الى آخره
روي الشيخان عن ابن
عباس قال انخفضت الشمس
على عهد رسول الله صلى

ركوعين وليس كذلك (قوله أشهر وأصح) فامتنع غيرهما بما فيه زيادة لا كسنة الظهر فيجوز وعليه
يحمل مع ما بعده كما مشى عليه أبو حنيفة (قوله وحده) وكذا جماعة كما مر في صلاة الجماعة من جواز إعلانها
في جماعة (قوله والا كل ان يقرأ) وان علم الانحلاء في أثناء الصلاة ولم يرض المأمومون أو لم ينحسروا نعم
ينخفض لنحو ضيق وقت جمعة (قوله قصرها) أي البقرة وهي مائتان وثمانون وست آيات وآل عمران مائتان
آية والنساء مائة وسبعون وست آيات والمائدة مائة وعشرون آية فالمراد من القصر في الجميع الآيات
المعتلة (قوله وهما) أي النعمان المذكوران متقاربان اذ السورة الثالثة تزيد على مقابلها بنحو ست
وعشرين آية والرابعة تزيد على مقابلها بنوعشرين آية (قوله في الركعة الثانية) قيد بها لانها محل طلب
القرآن كما هنا (قوله أصحهما) هو المعتدل (قوله ويسبح) وان علم الانحلاء كما مر (قوله انخفضت الشمس)
وصح أنه انخفض القمر أيضاً وصل له وسبأني (قوله والاعتدال) وما في مسلم أنه طویل شاذ كما قاله الرافعي
(قوله في الحرر الاظهر الخ) فالمصنف يوافق في تعبيره الواقع ولا اصله

الركعة الثانية وأما الاولى فقال الاسنوي لعل وجهه فيها أن يكون من أهل المعرفة بامتداده (قوله بان روايات
الركوعين الخ) انظر لو قلنا بالجواز وأحرم وأطلق هل ينصرف الى النوع الذي في المتن (قوله والحدِيثين)
المراد بهما حديث أبي داود وغيره المأخوذ من قوله وما في حديث أبي داود وغيره (قوله ولا ينافي الخ)
جواب عن اعتراض الاسنوي بأنه اذا امتنع النقص بسبب الانحلاء لتعود الى ركعتين كسنة الظهر فلا ن
يمنتع ذلك بلا سبب أولى واعلم أن قول الشارح فيما سلف هذا أقلها كافي الروضة ينبغي حله على أقل السكال
الا ينافي ما تقرر عن شرح المهذب (فرع) لو نواها كسنة الظهر ثم بدله بعد الاحرام ان يزيد ركوعاً
في كل ركعة فالظاهر الجواز ويحتمل خلافه وهو الذي يؤخذ من قوة كلام الشارح (قول المتن والا كل
أن يقرأ الخ) ظاهر اطلاقهم ان التطويل مطلوب وان كان المأمومون غير محصورين (قول المتن كائني آية)
قال الاسنوي ينبغي أن يربط الآيات المتوسطة في الطول والقصر (قوله وهما متقاربان) فديقال كيف
التقارب في القيام الثالث الا أن يعتد بان مائة وخمسين من البقرة قد تكون آياتها مقاربة للنساء وفيه نظر
باعتبار المائتين في الثاني (قوله انه قرأ) صرح في هذه الرواية بالقرآن في القيام الثاني بخلاف الاول (قوله
والاعتدال) قد ثبت في صحيح مسلم تطويل الاعتدال لكن أجاب الرافعي بأنها رواية شاذة مخالفة لرواية
الاكثرين (قوله وأطلق في الحرر الاظهر) أي لم يقل أظهر الوجهين ولا أظهر القولين قال الاسنوي فليت
المؤلف ترك ما في الحرر على حاله أي ليقبض أن الخلاف قولان موافقة لاصطلاحه وما في الشرحين والروضة

الله عليه وسلم فصل في الناس معه فقام قياماً طويلاً نحو من قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً
وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول ثم رفع ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً
طويلاً وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون الركوع الاول ثم رفع ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس وروى أيضاً عن عائشة انه قرأ في القيام الثاني قراءة طويلاً وهي أدنى من القراءة الاولى وانه قال في
الرفع من الركوعين سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد (ولا يطول السجدة في الاصح) كالجلوس بينها والاعتدال والشهد قال في شرح
للمهذب وهذا هو الرابع عند جماهير الاصحاب وحكي فيه وفي الروضة الخلاف قولين وقال الرافعي في الشرح فيه قولان ويقال وجهان
وأطلق في الحرر الاظهر وقبس مقابله على الركوع

(قلت الصحيح نظويها) كقول ابن الصلاح (ثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسى ولفظه فصل في أطول قيام وركوع وسجود ما رأيته قط يفعل في صلاته ومن حديث عائشة ولفظها في صحيح البخاري في الركعة الأولى فسجد سجوداً طويلاً وفي الثانية ثم سجد وهو دون السجود الأول وفي صحيح مسلم ما ركعت ركوعاً قاطعاً ولا سجدت سجوداً قاطعاً كان أطول منه وذكر الرافعي أن نظوي السجود في صحيح مسلم (ونص في البويطي أنه يطول ما نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم) قال البغوي فالسجود الأول كالركوع الأول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختاره في الروضة (وتسن جماعة) بالنصب على التمييز المحول عن نائب الفاعل أي تسن الجماعة فيلوي نادى لها (٣١٢) الصلاة جامعة كافعلها صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس جماعة وبعت لها

معدنيا الصلاة جامعة رواها الشيخان وتسن للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر كاذ كره في شرح المنصب وتسن في الجامع (ويجهر بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لأن الأولى في الليل والثانية في النهار وماروى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته والترمذي عن سمرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمعه صوتاً وقال حسن صحيح قال في شرح المنصب يجمع بينهما بأن الأمر في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم) بعد الصلاة (بخطب الإمام) كما فعل صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس رواه الشيخان (خطبتين) قياساً

(قوله والصحيح) الأولى التعبير بالأصح كما في الشرح وغيره أو بالأظهر لأن الخلاف أقوال كما مر إلا أن يؤول بمعنى الرابع أو يقال فيه إشارة إلى الرد تعبير الرافعي بالأظهر المشعر بقوة الخلاف وعلى كل فهو خلاف اصطلاحه (قوله ثبت في الصحيحين) في هذا وما سياتي بقوله وذكر الرافعي الخ رد على الرافعي في الاستدلال عليه بالقياس لأن النص مقدم (قوله في البويطي) نسبة إلى بويط قرية بصعيد مصر الأدنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان خليفة الشافعي رضي الله عنه في حلقة مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين (قوله فالسجود الأول كالركوع الأول والسجود الثاني كالركوع الثاني) وهكذا فيسبح قدر مائة آية كما في المنهج وغيره في الأول ثم ثمانين في الثاني ثم سبعين في الثالث ثم خمسين في الرابع أو ببعض من ذلك ولا يبطّل الاعتدال ولا الجالس بين السجدة تين اتفاقاً (قوله واختاره) يحتمل عوده إلى كلام البغوي ويحتمل عوده إلى الحكم كله (قوله وتسني جماعة) وغير جماعة على ما مر في العيد وكذا في حضور النساء فيها (قوله يجمع بينهما الخ) هو صريح في أنه صلى الله عليه وسلم صلى لكل منهما (قوله ثم بعد الصلاة بخطب) فلو قسمها لم تصح ويحرم أن قصد ما في العيد ولا يندب فيها ولا في صلاتها استغفاراً ولا تكبير ولا تكفي خطبة واحدة ويندب هنا ثياب البئلة والمهنة وعدم التزين وغير ذلك كما في الاستسقاء (قوله ويحرضهم) الإمام أو نائبه أو قاضي المحل أو غيره كما يأتي ويجب ما ذكر بالأمر كما في الاستسقاء وسيأتي ما فيه (قوله ويخطب امام المسافرين) وكذا امام العبيد والصبيان وكذا امام النساء كما مر في العيد (قوله أي شيئاً منها) يشير إلى أن عدم ادراك الركعة لا خلاف فيه كما يطعم بمابعده (قوله ثم أتى الخ) فعله يتوالى ثلاث قيامات وثلاث ركوعات (قوله وتنفوت صلاة الخ) ويلزمه فوات الخطبة لأنها تابعة فلو انحلت بعد الصلاة لم تفت الخطبة وعلى هذه يحمل ما في المنهج وشرح شيخنا وغيرهما لأنها وعظ وقول شيخنا بعدم فوات الخطبة في الحال الأولى فيه نظر فراجع

(قوله واختاره في الروضة) يحتمل عوده إلى مقالة البغوي ويحتمل عوده إلى الحكم كله (قوله بالنصب الخ) دفع لاعتراض الأسنوي على نصبها حالاً أو رفعها الموجب إلى التقدير (قوله والجهر في كسوف القمر) أي فيكون النبي صلى الله عليه وسلم فصل في كسوف القمر (قول المتن أو في ثمان أو قيام ثان الخ) وأما بعدهما فظاهر أنه لا يحصل سوى الجماعة (قوله أي شيئاً منها) هي عبارة المحرر وهي أوضح (قوله قام هو الخ) أي ولا يسجد لأنه إذا أدرك بالركوع ما قبله من القيام فلا يحصل له السجود الذي فعله بالأولى (قول المتن وتنفوت صلاة كسوف الشمس الخ) بمعنى يمتنع فعلها بعد ذلك لاعتناء فوات الاداء (تنبيه) تقييده

عليها (ويبحث) الناس فيها (على التوبة والخير) قال في الروضة ويحرضهم على الاعتاق والصدقة ويحذرهم العقلة والاعتذار في صحيح البخاري عن أسماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعتاق في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب امامة النساء ولو قامت واحدة وعظمت فلا بأس (ومن أدرك الإمام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات (أو في ركوع) ثمان أو قيام ثان) من أي ركعة (فلا) يدرك الركعة أي شيئاً منها (في الأظهر) لأن الركوع الثاني وقيامه كالتابع للأول وقيامه والثاني يدرك ما لحقه به الإمام ويترك بالركوع القومة التي قبله فإذا كان ذلك في الركعة الأولى وسلم الإمام قام هو وقرا أو ركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم أو في الثانية وسلم الإمام قام وقرا أو ركع ثم أتى بالركعة الثانية بركوعها وضعف هذا القول بأن الاتيان فيه بقيام وركوع من غير سجود مخالف لنظم الصلاة (وتنفوت صلاة) كسوف الشمس

الفوات

(قوله بالانجلاء) أى التام يقيناً قبل الشروع فيها فله الشروع مع الشك فيه فإن تبين الانجلاء قبل الشروع بطلت ان كان قبل الفراغ والاقوت فقلان فعلها كسنة الظهر والا فلا ولا يضر الانجلاء في أنها قال شيخنا الرملى ولا توصف بأداء ولا قضاء ثم قال ولا مانع من وصفها بذلك كغيرها بادر كركعة قبل الانجلاء أو دونها (قوله صلى) وان قال المنجمون انها انجلى كإسباني (قوله حتى يستيقن) يفيد أنه لا يجوز الشروع في الصلاة مع الشك في وجود الكسوف وأنه لا يكفي ظنه أيضاً بل لابد من مشاهدته بنفسه أو باخبار عدد التواتر عن مشاهدته وأنه لا يكفي خبر عدلين عن مشاهدته ولا عدد التواتر عن غير مشاهدته لأنه ليس عن محسوس ومنه اخبار المجملين سواء أخبر بوجوده أو دونه هكذا عن شيخنا تبع الشيخنا الرملى وقال بعض مشايخناولى به أسوة انه ينبغي الا كسوف بخبر عدل ولو عن غير مشاهدته بل بخبر نحو موسى اعتقد صدقه كافي صوم رمضان والتعليل بعدم الا كسوف بذلك هنا لا احتياط في هذه الصلاة التي لا نظير لها من نوع بمصر من جواز الشروع فيها مع الشك في الانجلاء مع أنه يقتضى عدم المنع فيها اذا فعلها كسنة الظهر فتأمل (قوله لبقاء الانتفاع بضوئه) أى لبقاء وقت الانتفاع بضوئه فله الشروع بعد الفجر وان غرب كسوف قبله وبجهر ما لم تطلع الشمس (قوله أو فرض آخر) ولو من ذور لأنه يسلك به مسلك واجب الشرع (قوله تقديم الكسوف) أى صلته ويندب تخفيفها بقراءة سورة قصيرة وان اتسع الوقت والاولى صلاتها كسنة الظهر ويؤخر خطبتها لما بعد صلاة الجمعة كأي تحرير العراق (قوله ولا يجوز أن يقصد الخ) بل يجب قصد الجمعة هنا وحدها لوجود الصارف فلا تصح مع الاطلاق على المعتمد والمراد القصص في الاركان فلا ينافى بقوله متعرضاً للكسوف لأنه فيما بين الاركان وفي هذه الحالة تسقط خطبة الكسوف استغناء بالتعرض المذكور وعليه يحمل ما في شرح الروض ويظهر أنه اذا لم يتعرض للكسوف لا نفوت خطبته ولم أر من ذكره فليراجع (قوله تشريك بين فرض ونفل) أى نفل مقصود فخرج بذلك ما لو اجتمع عيد وكسوف فهو كاجتماع الفرض مع الكسوف لكن له أن يوالى الصلاتين ويؤخر الخطبتين وحينئذ فله أن يقصد هما معا بخطبة لحصول المقصود وبذلك فارق عدم صحة الجمع بين سنتين مقصودتين من الصلوات كذا قاله

الفوات بالصلاة يقتضى أن الخطبة لا نفوت بذلك وهو كذلك (قوله قبل الفجر) لا يشك على ذلك ما قيل ان القمر لا يخسف الا في ليلة الثالث عشر أو الرابع عشر وهو فهم ما لا يغيب قبل الفجر لان هذا قول المنجمين والله على كل شئ قدير ولان الفقيه يفرض المسائل للتدريس وان لم تقع (قوله ولو خسف بعد الفجر الخ) لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبى تحريره على القولين فيما لو غاب بعد الفجر خاسفاً (قول المتن تقديم الكسوف) قال الاسنوى فعلى هذا يقرئ في كل قيام بالفاتحة وقبل هو الله أحد وما أشبهها نص عليه في الام (تنبيه) اذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر اطلاقهم تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لأنها لا نفوت بالانجلاء وأيضاً فقولهم يقتصر على الفاتحة الخ يرشد الى ذلك ثم رأيت في تحرير العراق نقلاً عن التنبيه انه يصلى الكسوف ثم الفرض ثم يخطب والله أعلم (قول المتن قدمت) أى ان حضر وليها وغير الجمعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم نعلم أن الناس مخطوون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجنائز مع اتساع وقت الفرض قال العراق وهذا خطأ يجب اجتنابه اه واذا ذهب معها الولى فلا جمعة عليه وكذا الحالون والظاهر أن الصديق والصهر والزوج كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وترك الجمعة فالوجه الامتناع (قوله لما يخاف من تغير الميت) أقول ولان صلاتها فرض كفاية

ولو حال سحاب وشك في الانجلاء صلى لان الاصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصل حتى يستيقن (وبغروبها كاسفة) لعدم الانتفاع بها بعد الغروب (و) نفوت صلاة كسوف (القمر بالانجلاء) لما تقدم (وطاوع الشمس) لعدم الانتفاع به بعد طلوها (لا) طالع (الفجر في الجديد) لبقاء الانتفاع بضوئه والقديم نفوت به لذهاب الليل (ولا بغروبه) قبل الفجر (خاسفاً) كما لو استتر بغمام ولو خسف بعد الفجر صلى في الجديد غاب أم لا وقيل ان لم يغب صلى قطعاً ولو شرع في الصلاة قبل الفجر أو بعده وطلعت الشمس في أنائها لم تبطل كما لو انجلى الكسوف في الاثناء (ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الفرض الجمعة أو غيرها (ان خيف فوته) لضيق وقته ففي الجمعة يخطب لها ثم يصلها ثم يصلى الكسوف ثم يخطب لها (والا) أى وان لم يخف فوت الفرض (فلا ظهر تقديم الكسوف) لتعرضها للفوات بالانجلاء

لما يخلف من تغير الميت
بتأخرها وان اجتمع جمعة
وجنزة ولم يضي الوقت
قدمت الجنزة وان ضاق
قصمت الجمعة ولو اجتمع
خسوف ووتر قدم الخسوف
وان خيف فوات الوتر
لاتها أكد

(باب صلاة الاستسقاء)

أى طلب السقيا وسبأى
انهار كتمان (هى سنة عند
الحاجة) لا تقطع ماء
الزرع أو قلته بحيث لا يكتفى
بمخلاف انقطاع ما يحتاج
اليه فى ذلك الوقت ولو
انقطع عن طائفة من
المسلمين واحتاجت سن
لقبرهم أيضا أن يصالوا
ويستسقوا لهم ويسألوا
الزيادة لانفسهم وسواء فى
سبأ أهل الامصار والقرى
والبوادي والمسافرون
لاستواء الكل فى الحاجة
وقد فعلها صلى الله عليه
وسلم رواه الشيخان
(وتعاد ثانيا وثالثا ان لم
يسقوا) حتى يسقيهم الله
تعالى (فان تأهبوا للصلاة
فسقوا قبلها اجتمعوا
لشكر والدعاء ويصلون
على الصحيح) شكرا
والثاني استند الى أنه صلى
الله عليه وسلم ماضى هذه
الصلاة الا عند الحاجة
وقطع بالاول الا كثرون
وأجرى الوجهان فيما لم ينقطع الماء وأرادوا أن يصالوا للاستزادة (ويأمرهم الامام بصيام

شيخنا الرملى وفيه نظر مع منعه ذلك فى خطبة الجمعة كما مر قبله (قوله قدمت) أى الجنزة وجو بان خيف
تغير الميت وان خرج وقت الصلاة ولو فرضا ولو جمعة فان لم يخف تغيره قدمت الجنزة وجو بأبضان انسع
وقت الصلاة ولو فرضا فان خيف خروج وقت الغرض قدم عليها والحاصل كافى شرح الروض وغيره أنه اذا
اجتمع صلوات فعنداً من القوات تقدم الجنزة ثم الكسوف ثم الفريضة والعيد وعند خوف القوات تقدم
الفريضة ثم الجنزة الامع خوف تغير الميت كما مر ثم العيد ثم الكسوف تقديم للاخوف فالأى كدأى بعد
تقديم الالهام الذى هو الغرض ولو قال قدم ما يخاف فونه مطلقاً الالهام فالأخوف فالأى كدأى كان أولى ولا
مانع من اجتماع الكسوف مع العيد أو بغرض وقوعه (تنبيه) اذا قدم الكسوف على الغرض صلى
الغرض ثم خطب للكسوف (فرع) قال بعض مشايخنا يقدم عرفة اذا خيف فونها على انفجار الميت
لانه يمكن الصلاة على القبر بلا مشقة بخلاف قضاء الحج فانه يشق وهو ظاهر

(باب صلاة الاستسقاء)

التي وقوعها نادر عن الكسوف يقال سقاء وأسقاء بمعنى ويقال سقاء للخير وسقاهم ربهم شر البههورا
وأسقاء لغيره وأسقيناهم ماء غدقاه وشرعت فى رمضان سنة ست من الهجرة تو يظهرون أنها من خصائص هذه
الامة فراجع (قوله طلب السقيا) أى لغة من الله أو من غيره فسينها للطلب ولو بلا حاجة وشرعوا طلب سقيا
العباد من الله تعالى عند حاجتهم وهى ثلاثة أنواع أدناها مطلق الدعاء ويليه الدعاء خلف الصلوات ولونفلا
وأعلاها الصلاة بالكيفية الآتية (قوله وسبأى الخ) هو بيان المرجع الضمير بقوله هى سنة أى مؤكدة
(قوله لا تقطع ماء) وكذا الملوحة ونحوها والزرع ليس قيداً فالوجه اسقاطه (قوله ولو انقطع الخ) هو ما
دخل فى كلام المصنف وتوهم فى المنهج أن الشارح أورد على كلام المصنف فجعله من زيادته وفيه نظر فان
الزيادة لا نفسهم فيها نفع لهم فلا تخلو عن حاجة فتأمل (قوله عن طائفة) أى غير أهل بدعة أو بى (قوله
والمسافرون) وكذا النساء والعبيد والصبيان وسكت عن ذكرهم هنا للطلب خروجهم فيما يأتى أولان
الكاملين هم المقصودون بالأصالة وفى صلواتهم والخطبة لهم مأمور فى العيد والكسوف (قوله وتعاد) ولو
لنفرد فلا تنقيداً لاجتماعهم ولا بثلاث مرات بل حتى يحصل المقصود ثم ان اشتدت الحاجة لم تتوقف
اعادتها على صوم والافعه كفى الابتداء (قوله للصلاة) بلا صوم وأمره كما مر (قوله ويصلون) أى بالهيئة
الآتية مع الخطبة وانما لم تتمتع بفوات سببها كما مر فى الكسوف لانه لا غنى للناس عن وجود القيث مرة
بعد أخرى اذ لا يخلو عن ينفع به فكان سببها لم يفت كذا قيل ولا حاجة اليه لما يأتى بعده (قوله والدعاء
ويصلون) هما تفسير للشكر أو تفصيل له لانه يطلق على القول والفعل أو يصلون تفسير للشكر والدعاء
لاشتمال الصلاة عليهم لانهما شكر وفيها دعاء (قوله شكرا) أى تقع شكرا ولا بد فيها من نية الاستسقاء على
المعتمد (قوله للاستزادة) أى التى ينفع بها ولو بلا حاجة ظاهرة (قوله ويأمرهم الامام) ومثله نائبه
أو قاضى المحل أو مطاع فيه أو حاكم فى بلد الامام فيه وبأمره لهم يجب عليهم الصوم وغيره مما يأتى ويكتفى فيه
ما فى النذر ولا يتقيد وجوب ذلك بالامر بالاستسقاء بل كل ما ليس معصية يجب بأمره ولو مباحا ولا يجب

(باب صلاة الاستسقاء)

(قول المتن وتعاد الخ) روى ان الله يحب الملعين فى الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدى فى الكامل
والعقيل وابن طاهر نعم فى الصحيحين يستجاب لاحدكم ما لم يجعل يقول دعوت فلم يستجب لي فان قيل لم
شرعت الاعادة هنادون الكسوف كما سلف قلت أجاب بعضهم بشدة الحاجة هنا والله أعلم (قول المتن
وثالثا) أى وأكثر (قول المتن والدعاء) أى لطلب الزيادة (قوله شكرا) قال صاحب المذاكرة ونيونون
بصلواتهم الشكر ويبدلون الشكاية بالشكر اه وقول المنهاج والدعاء يصلون كأنه عطف تفصيل للشكر لانه

ثلاثة أيام أولاً والتوبة والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم في الدم والعرض والمال لأن لكل عملاً كذا في إجابة الدعاء (ويخرجون إلى الصحراء في الرابع صلياً في ثياب بذلة وتخشع) قال ابن عباس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الاستسقاء متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى الحديث وفي آخره أنه صلى ركعتين كما (٣١٥) صلى العبد قال الترمذي حسن صحيح

وقوله متبذلاً هو كما يؤخذ من النهاية من تبذل أي لبس ثياب البذلة والبذلة بكسر الموحدة وسكون المجمة المهنة قال في شرح المذهب وثياب البذلة هي التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة ونصرف الإنسان في بيته (ويخرجون الصبيان والشيوخ) لأن دعاءهم أقرب إلى الإجابة (وكذا البهائم في الأصح) والثاني لاستعجاب إخراجها إذ ليس لها أهلية دعاء ورد بحديث خرج نبي من الأنبياء يستسقي فإذا هو بخلة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال أرجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن الخلة رواد الهارطني والحاكم قال صحيح الإسناد (ولا يمنع أهل السنة الحضور) لأنهم مستزفون وفضل الله واسع (ولا يحتلطون بنا) لأنه قد جعل بهم عذاب بكفرهم المتقرب به في اعتقادهم (وهي ركعتان) كما فعلها صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (كالعبد) أي التكريات

طاعته في الأمر بالعصية ولكن يعز من خالفه لشق العصا ولا يجب شيء على الإمام بأمره لأن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه ويبعد إيجاب الشخص شيئاً على نفسه ولا يسقط الوجوب برجوعه عن الأمر ولا بالسقيا في أثناءه ويجب في الصوم تبييت النية ليلاً ولا يقضى إذا فات ويجزئ عنه صوم غيره ولو نفلاً في هذه الأيام ولا يجوز للسافر فطره وإن تضرع بما لا يبيح التيمم قاله شيخنا الرمي وخالفه شيخنا الزيدى كابن حجر فقال لا يجزئ عنه غيره ويجوز فطره بما يجوز به فطره وضأن وهو الوجه (قوله ثلاثة أيام) بل أربعة بيوم الخروج فانه من جملة الأمر ويجوز صومها ولو من نصف شعبان الثاني لأنه لسبب (قوله والتوبة) وجوبها بالأمر تأكيدي لوجوبها شرعاً وزد شيخنا في وجوبها على من لا ذنب عليه (قوله بوجوه البر) كالصدقة ويجب منها أقل متمول فإن عجز فقراً كالفطرة فأقل اعتبرها أو كالكفارة اعتبر بها قاله شيخنا وهو يشمل الكفارة العظمى ويصير فيها بالعموم الغالب وكالتفق ويعتبر بقيمته بما في الكفارة به ككفاية العمر الغالب والحاصل أن كل ما يجب على المكفر يجب والا فلا (قوله والخروج إلخ) والأمر به تأكيدي لوجوبه الشرعي كما مر (قوله ويخرجون إلخ) ظاهر كلامه أن هذا وما عطف عليه ليس مما دخل في الأمر وإنما يسن فعله لهم في ذاته وفي شرح شيخنا الرمي أنه يسن للإمام الأمر به كالصيام لكن هل يجب بأمره بحث بعضهم أنه يجب لأنه أمر بمندوب كما مر ونوزع فيه فليراجع (قوله إلى الصحراء) أن ولو بمكة والمدينة (قوله وتخشع) عطف على ثياب وينسب المشي والحفا لا كشف الرأس والعري (قوله ويخرجون الصبيان) ومؤنة إخراجهم في ما لهم فإن لم يكن لهم مال فعلى من نازمهم مؤنتهم ومثلهم النساء غير ذوات الهيات ولا بد من إذن جليل ذات الحليل وكذا العبيد باذن ساداتهم لا الجانين وإن أمنت ضرارهم خلافاً لابن حجر (قوله وكذا البهائم) وتبعد أولادها عنها ليكثر الصياح والصحيح (قوله نبي) هو سليمان صلى الله عليه وسلم (قوله غلة) قيل اسمها حرمي وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاء وقال الدميري اسمها عجاجون (قوله رافعة إلخ) وهي ملقاة على ظهرها وهي تدعو بقولها اللهم انا خلق من خلقك لا غنى بنا عن رزقك فلا تنهكنا بذنوب بني آدم أو بفقر ذلك من الأدعية (قوله ولا يمنع أهل السنة) أي لا يجب منعهم بل يندب على أحد احتياطين لأن حجر فتمكينهم من خروجهم مكره كأخراجهم (قوله ولا يحتلطون بنا) أي يكره لنا تمكينهم من ذلك في مصلانا أو غير مولو غير إغني ويمنعهم الإمام من خروجهم استقلالاً في يوم ومافي الأم مؤول (فرع) يجوز إجابة دعاء الكافر بن ويجوز الدعاء له ولو بالغفرة والرحمة خلافاً لما في الأذكار الأمفردة ذنب الكافر مع موته على الكفر فلا يجوز (قوله كالعبد) فلا يصح أن يحرم فيها بأكثر من ركعتين على المعتمد خلافاً لابن حجر وفي بعض نسخ شرح شيخنا الرمي موافقته ونقل أنه ضرب عليه بالقلم وعلى مقاله ابن حجر ينظر في التكبير فيأزدهل يتركه أو يزيده أو ينقصه حرره (قوله والأصح) هو المعتمد (قوله ضعيف) أي الحديث وإن كان قراءة السورتين سنة أيضاً كما في الجمعة (قوله في أي يطلق على القول والفعل) (قول المتن والخروج من المظالم) تصرح ببعض أركان التوبة (قول المتن وتخشع) عطف على قوله ثياب إلخ (قوله إذ ليس لها أهلية دعاء) ولأن الناس يشتغلون بها وأصواتها

سجوا وخسوا والجهر بالقراءة قوماً يقرأ الحديث ابن عباس السابق (لكن قيل يقرأ في الثانية) هذا افتربت (أنا وأرحلنا نوحاً) لاشتغالها على اللاتني بالحال وهو قوله تعالى استغفروا ربكم أنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً والأصح يقرأ افتربت كما يقرأ في الأولى في طاروي الهارطني عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الأولى سبعاً ثم يركع في الثانية هل أتاك حديث الفاشية قال في شرح المذهب ضعيف (ولا تختص بوقت العبد في الأصح) فيجوز فعلها في أي

وقت كان من ليل أو نهار والثاني يختص به أئمة من حديث ابن عباس السابق (ويخطب) بعد الصلاة وسبأ في جواز أن يخطب قبلها دليل
الاول حديث ابن ماجه وغيره انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء فصرى ركعتين ثم خطب (كالعبد) أي تخطبته في الاركان وغيرها
(لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أولهما فيقول أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة ويكثر في أثناء
الخطبة من الاستغفار ومن قول استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (ويدعو في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا)
هو المطر (مغيثا) بضم الميم أي مرويا (٣١٦) مشبعا (هنيئا) هو الطيب الذي لا ينقصه شيء (مريثا) بالهمز هو الحمد

العاقبة (مريعا) بفتح
الميم وكسر الراء أي ذاربع
أي غداء (غدا) بفتح الغين
المجتمعة والعدل المهمة أي
كثير الخير (محلا) بكسر
اللام يحلل الارض أي يعمها
كحل الفرس (سحا)
بالمهملتين أي شديد الوقف
على الارض (طبعا) بفتح
الطاء والباء يطبق الارض
فيصير كالطبقي عليها (دائما)
الى انتهاء الحاجة اليه (اللهم
اسقنا الغيث ولا تجعلنا من
القائطين) أي الآيسين
بتأخير (اللهم اننا نستغفر
انك كنت غفارا فأرسل
السماء أي المطر (علينا
مدرارا) أي كثيرا روي
الشافعي عن ابن عمر انه
صلى الله عليه وسلم كان اذا
استسقى قال اللهم اسقنا
غيثا الى آخره وفيه بين
القائطين وما بعده زيادة
من كورة في الروضة وأصلها
ذكر في المحرر أكثرها
وأسقطه المصنف اختصارا
(ويستقبل القبلة بعد صدر
الخطبة الثانية) وهو نحو

وقت) ولو وقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم ولو أسقط لفظ العيد كان أولى ولعله انما ذكره لكونه
محل الخلاف كما أشار اليه الشارح (قوله والثاني يختص به) وحل على انه المختار (قوله فيقول) أي بدل كل
تكبيرة أستغفر الله الخ خبر الترمذي من قالها غفرا له وان كان قد فر من الزحف (قوله أسقنا) هو يقطع
الهمزة من أسقى وقد تقدم ما يفيد جواز وصلها من سقى (قوله مغيثا) هو في الاصل المنقذ من الشدة (قوله
هنيئا) بالمد والهمز كمرثيا (قوله مريعا بفتح الميم وكسر الراء) وبعدها مشنة تحتية قبل العين المهمة وروى
بضم الميم وسكون الراء بعد ما وحدة مكسورة وفوقية كذلك وهما بمعنى ما قبلهما من أربع البعير كل
الربيع ورعت المشاة أكلت ماشاء (قوله يعمها) أي بالنبات الناشئ عنه (قوله بالمهملتين) أي مع
تشد الثانية يقال سح اذا سال من أعلى الى أسفل وساح اذا سال على وجه الارض (قوله زيادة من كورة
الخ) وهي اللهم ان بالعباد والبلاد من اللاء والجهد والضنك ما لا نشكوا بالنون الا اليك اللهم أنبت لنا
الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من ركات السماء وأنبت لنا من ركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع
والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك واللاء بالهمز والمدشدة الجوع والجهد التعب والضنك
شدة التعب (قوله وأسقطه) أي الاكثر وفيه اقتصار على بعض حديث ولا بدع فيه (قوله ويستقبل) أي
ندبا بعد صدر الخطبة الثانية ولو استقبل في الاولى لم يعد في الثانية لانه ليس من هياتها (قوله ويبالغ في
الدعاء) قال الامام الشافعي رضى الله عنه ويطلب لكل منهم أن يقول اللهم انك أمرتنا بدعائك ووعدتنا
اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فاجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغفرك ما قارفنا واجابتك في سقينا
وسعة في رزقنا ويندب لكل من حضر كثرة الاستغفار والشفاعة الى الله تعالى ورسوله بخالص عمله وباهل
الخبر والصالح (قوله بظهوراً كفهم الخ) حاصل الجمع بين التناقض فيه ان الاشارة بظهور السكف في كل
صيغة فيها رفع نحو كشف وارفع ويطنه في كل صيغة فيها تحصيل نحو اسقنا وأنبت لنا وما في المنهج من
اعتبار القصد ليس على اطلاقه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى الثاني كالمسمع شخصاً دعاه ما فقال اللهم
افعل لي مثل ذلك ويكره رفع اليد للنجسة في الدعاء ولو محائل كداخل كره (قوله ويحول) أي الله كره عند
أي بعد استقباله رداءه لا غيره من نحو قيصه (قوله وحول) أي النبي صلى الله عليه وسلم رداءه وكان طوله
(قول المتن مغيثا) قال الاسنوي هو المنقذ من الشدة (قوله هو الحمد والعاقبة الخ) بتسمين الدواب ونحو
ذلك (قول المتن مدرارا) صيغة مبالغة ومعناه كثير الدر (قوله وأسقطه) قال الاسنوي يتحجب من ذلك
فان الجميع في حديث واحد رواه الشافعي في الام والمختصر والضمير في قوله وأسقطه راجع لقوله أكثرها
(قول المتن ويبالغ في الدعاء) ويكون منه اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما
أمرتنا فاجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغفرك ما قارفنا واجابتك في سقينا وسعة في رزقنا ذكره في المحرر
كما قاله الشارح فيما يأتي (قول المتن عند استقباله) انظر هل يفعل التحويل عند ارادة الاستقبال أو معه

تلتها كما قاله في الشافعي (ويبالغ في الدعاء) حيث تكرر (مراوجها) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية فاذا أمر دعا الناس سرا واذا جهر (أو
أمنوا ويرفعون كلهم أي يديهم في الدعاء مشيرين بظهوراً كفهم الى السماء روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه
الى السماء والحكمة فيه ان القصد دفع البلاء بخلاف قاصد حصول شيء فيجعل بطن كفيه الى السماء وذكر في المحرر دعاء أسقطه المصنف
اختصاراً (ويحول رداءه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني انه صلى الله
عليه وسلم في استسقاها أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه وروى أبو داود في حديث عبد الله المذكور انه عليه الصلاة

والسلام حول رداء فجعل عطاؤه الايمن على عاتقه الايسر وجعل عطاؤه الايسر على عاتقه الايمن (وينكسه على الجديد فيجعل علامة أسفله وعكسه) روى أبو داود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضا قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على انه مستحب وترك للسبب المذكور والقديم ينظر الى انه لم يفعله ويحصل التحويل والتنكيس بجعل الطرف الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايمن والطرف الاسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر والحكمة فيهما التفاؤل بتغير الحال الى الخصب والسعة وروى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم استسقى وحول رداءه ليتحول القحط (ويحول الناس مثله) أي مثل تحويل الخطيب (٣١٧) المشتمل على التنكيس في الروضة

كأصلها والمحرر ويفعل الناس بارد يشتم كفعل الامام روى الامام أحمد في حديث عبد الله بن زيد انه عليه الصلاة والسلام حول رداءه وقلب ظهره لبطن وحول الناس معه (قلت ويترك محولا حتى ينزع الثياب) لانه لم ينقل انه عليه الصلاة والسلام غير رداءه بعد التحويل ويترك ويترك مبنيان للفعل في الروضة كأصلها ويتركونها أي الاردية محولة الى أن ينزعوا الثياب فإذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلا أقبل على الناس بوجهه وحشم على طاعة الله تعالى صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آية وآيتين وقال أستغفر الله ولكم (ولو ترك الامام الاستسقاء فعلة الناس) محافظة على

أربعة أذرع ونصف تقريبا وعرضه ذراعان تقريبا وجنسه من الصوف كآزاده قدرا وجنسا وعمامة جنسا لم يرد فيها تقدير فالتحويل يكون فيما قرب ذلك لاني نحو البردة (قوله وقلب ظهر البطن) أي بالفعل والدوام لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكس أو بالفعل فقط لان الرداء معهما يعود الى حاله الاول كإسباني وفي ذكر معنى الحديث بقولهم فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه نظر يدرك بالتأمل (قوله وينكسه) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه مخففا من باب نصر وبضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه مشددا ولا يطلب تنكيس الرداء غير المربع كالأبطل التحويل ولا التنكيس من المراقاة الخشني (قوله والقديم الخ) أي ولان في التنكيس مع التحويل عود وجه الرداء الماصق للثياب الى حاله قبلهما المتأني بتغير الحال فقوله والحكمة فيهما أي من حيث المجموع أو المصمود أو من حيث الفعل أو تحويل الطرفين لانهما يستمران على التغير (قوله ويحول الناس) أي الذي كور كاسر (قوله المشتمل على التنكيس) أي ليصح الدليل بعده فيهما (قوله حتى ينزع الثياب) أي بالفعل أو بالعود الى محل نزاعها (قوله ولو ترك الامام الاستسقاء) أول يكن امام ولا من يقوم مقامه كاسر (قوله فعلة الناس) أي يدأولو بالهيئة السابقة من الخروج الى الصحراء وأغيره نعم بكرة ذلك بغير أمره ويحرم أن خافوا فتنة منه (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) وكذا يجوز ترك الخطبة دون الصلاة وعكسه لتوسمهم في الاستسقاء بدليل جواز الصلاة بعد السقيا كاسر وبهذا فارق نحو الكسوف (قوله ويسن) أي مؤكدا (قوله لاول مطر السنة) المراد به المطر الاول في ابتداء السنة سواء أوله ووسطه وآخره وهذا من حيث الآ كدية والافيندب لكل مطر وأول كل مطر آ كديم وأوسطه وأما كل مطر خمسة فالاول الوسمي ثم الولي ثم الرسع ثم الصيف ثم الحميم وفي مطابقة الدليل للدول تأمل (قوله بتكوينه) أي إيجاده وزوله (قوله ويكشف غير عورته) وهي عورة الصلاة وأغير عورة الخلو ان كان خاليا ولبس هذا من الحاجة التي تكشف لها العورة والوجه ان يرادها عورة المحارم فرأجه (قوله أو يتوضأ)

أو عقبه (قول المتن وينكسه) قال الاسنوي يقال نكس ينكس كقصد يقعد (قوله في الروضة) متعلق بقوله المشتمل في هذا الحديث الشريف وقلب ظهر البطن لا يمكن منع الجمع بين التحويل والتنكيس السابقين ثم رأيت ذلك مسطورا من بحث الرافعي وكذا السبكي في شرحه لكن الحديث لا يشكل فيه لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكس وانما فعل التحويل فقط والقلب معه يمكن (قوله مبنيان للفعل) أي فيشمل ذلك المأمومين بدليل ما ساقه عن الروضة (قول المتن ويسن أن ييرز الخ) قال ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى وأترزنا من السماء ماء مباركا قال فانما أحب أن نصيب البركة كراشي ورجلي (قوله روى مسلم الخ) قال السبكي في شرحه انفق الشافعي والاصحاب على التخصيص بل ظاهر الثاني العموم

السنة (ولو خطب) له (قبل الصلاة جاز) نقله في الروضة عن صاحب التتمة قال ويحتج به بالحديث الصحيح في سنن أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا تقديم الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجوازي بعض الاوقات (ويسن أن ييرز لاول مطر السنة ويكشف غير عورته لبصبيه) الطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسرتنا حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله قم صنعت هذا قال لا حديث عهد بربنا بتكوينه وتز بطوروا ما لحاكم بلفظ كان اذا مطرت السماء حسرتنا به عن ظهره حتى صببه المطر الحديث وفي الصحيح حسرت كمي عن ذراعي كشفت (وان يغتسل أو يتوضأ في السبل) روى الشافعي في الام أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سال السبل قال اخرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله طهورا فتطهر منه

(و يسبح عنه الرعد والبرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبيه والروضة وكان ذكره لمقارنته الرعد المسموع (ولا ينفق بصره البرق) روى الشافعي في الام عن عروة بن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير اليه الودق بالمهمة المطر (و يقول عنده المطر اللهم صيبا) بتشديد الباء (٣١٨) أى مطرا (نافعا) روى البخاري عن عائشة انه صلى الله عليه

وسلم كان اذا رأى المطر قال ذلك (و يدعو بما شاء) الحديث البيهقي يستجاب الدعاء في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف وزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بسمه) أى بعد المطر أى في اثره كما عبر به في شرح المذهب عن الاصحاب (مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا) بفتح النون وبالهمز آخره أى بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء فلان اعتقد ان النوء هو الفاعل للمطر حقيقة كفر وان اراد أنه وقت أوقع الله فيه المطر فهو عمل الكراهة لايهامه الاول وروى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أثر مساء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أتدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر

هي مانعة خلو جمعها أفضل ثم الفصل وحدهم الوضوء وحده ولا يحتاج فيهما من حيث التبرك الى نية وله نية السبب فيهما ونية غيرهما ان صادفه وبحصل معه كافي التحية وهذا المعتمد والنيل كالسبل فيسن الفصل فيه كل يوم في أيام الزيادة كما قاله شيخنا للحكمة المذكورة في الحديث (قوله وكان ذكره الخ) ظاهره عدم نية التسييح للبرق وحده والمعتمد خلافه والمناسب فيه أن يقول سبحانه من ير يك البرق خوفا وطمعا وفي الحديث بعث الله السحاب فنطقت أحسن النطق وضحت أحسن الضحك فالرعد نقطتها والبرق ضحكها وعن مجاهد ان الرعد ملك والبرق لمعان أجنحته التي يسوقها السحاب قال الاسنوي فيكون المسموع صوته أو صوت تسييحه أو صوت سوقه ولا عبرة بقول الفلاسفة ان الرعد صوت اصطكاك السحاب والبرق ما يتقدم ذلك الاصطكاك فقلوه وذكر بالبناء للمفعول (قوله لمقارنته) قال العلامة البرلسي أى لا يكونه بشرع لهد كرمستقل وقد علمت ما فيه (قوله الرعد المسموع) يفيد ان الاسم لا يسبح للرعد الا ان يراد ما شأنه السماع فيشمله وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله فلا يشير) شامل للاشارة بغير البصر فليراجع (قوله أو الودق الخ) قال بعضهم وكان السلف الصالح لا يشرعون اليه ويقولون عنده لا اله الا الله وحده لا شريك له يسبح قدوس (قوله ويقول) أى ندبوا نلانا (قوله صيبا) من صاب يصوب اذا نزل الى أسفل وفي رواية بالسين بمعنى العطاء (قوله بتشديد الباء) ويجوز تخفيفها وهو الانسب مع السين (قوله عند التقاء الصفوف) المراد بها المقارنة وبالصفوف الجهاد وباقامة الصلاة الفاظها أو التوجه اليها (قوله ويكره الخ) وانما يحرم كافي الذبح لايهام الفاعلين هناك وانفراد النوء هنا (قوله بنوء) لو قال في نوء كذا لم يكره وهو محتمل (قوله بوقت النجم الفلاني) أى بوقت سقوط منزلة من المنازل في الأفق الغربي المقارن اطلوع نظيرتها من الأفق الشرقي فمدة ثلاثة عشر يوما في الحقيقة ان اضافة المطر والحر والبرد وغير ذلك انما هي للطائفة وانما نسب للفارقة نظر الاسم النوء الذي هو السقوط (قوله كفر) أى حقيقة كافي الحديث لان فيه اعتقاد التأييد من غير الله (قوله اثر) بكسر الهمزة وسكون اللامثة وفتحهما (قوله لايهامه الاول) أى أنه فاعل وفيه نظر لان الفاعل محذوف ونائبه ضمير مرادنا وبنوء ظرف لغو الا ان يقال لايهام السببية القريبة من الفاعلية (قوله ويكره سب الريح) قال شيخنا الرمي بطلب الدعاء عندها ماورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عندهم بواللهم اني أسألك خيرا وخيرا ما فيها وخيرا ما رسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها الخ (قوله أى من رحمته) أى في الواقع ونسبة العذاب اليها في الظاهر لا ينافيه وقيل المراد مجموعها (قوله بكثرة) بتثنية الكاف (قوله بان يقولوا) أى ندبالان الدعاء برفع الضرر ومطوب وليس منافيا للتوكل (قوله لمقارنته الرعد المسموع) يعني ذكر لاجل المقارنة لالانه يشرع لاجله تسييح (قول المتن صيبا) قال الاسنوي من صاب يصوب اذا نزل من علوا الى أسفل وفي رواية لابن ماجه اللهم سيبا وهو العطاء (قوله كافر في) أى حقيقة ان اعتقاد التأثير أو كافر بنعم الله سبحانه وتعالى ان لم يعتقد التأثير (قول المتن وسب الريح) في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرا وخيرا ما فيها وخيرا ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به

قال من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب (و) يكره (سب الريح) روى أبو داود وغيره بسند حسن عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله تعالى أى من رحمته تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رأيتها فلا تنسوها واسألوا الله خيرا واستعينوا بها من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر فالسنة ان يسألوا الله رفعه) بان يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) رواه الشيخان

أي اجعل المطرفي الادوية والمرامى لافي الابنية ونحوها (ولا يصلي لذلك ولا تعلم) لعدم ورود الصلاة (باب) بالتشوي (ان ترك)
 المكلف (الصلاة) المهدودة الصادقة باحدى الخمس (باحاد وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (كفر) لانكره ما هو معلوم من
 الدين بالضرورة فيجري عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لقرب عهده (٣١٩) بالاسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه

(أو) تركها (كسلا قتل
 حدا) لا كفر أقال صلى
 الله عليه وسلم أمرت أن
 أقاتل الناس حتى يشهدوا
 أن لا اله الا الله وأن محمدا
 رسول الله ويهيئوا الصلاة
 الحديث رواه الشيخان
 وقال خمس صلوات كتبتن
 الله على العباد فمن جاء بهن
 فلم يضيع منهن شيئا
 استخفافا بحقهن كان له
 عند الله عهد أن يدخله
 الجنة ومن لم يأت بهن
 فليس له عند الله عهدان
 شاء عذبه وان شاء أدخله
 الجنة رواه أبو داود وابن
 حبان ولا يدخل الجنة
 كافر (والصحيح قتله
 بصلاة فقط) لظاهر الحديث
 (بشرط اخراجها عن
 وقت الضرورة) فيها لها
 وقت ضرورة بان يجمع مع
 الثانية في وقتها فلا يقتل
 بترك الظهر حتى تغرب
 الشمس ولا بترك المغرب
 حتى يطلع الفجر ويقتل
 في الصبح بطول الشمس
 وفي العصر بغيرها وفي
 المساء بطول الفجر قال في
 المحرر كالشرح فيطالب
 بأدائها اذا ضاق وقتها

والنفوذ لله (قوله ولا يصلي لذلك) أي الصلاة المتقدمة بل يصلي له فرادى كما صرح في الزلازل والرياح
 (باب)
 هو أنسب من التعبير بالفصل لانه في الفرض ولانه ترك فلا يدخل تحت تعبيره بالباب قبله وقدم على الجنائز
 تبعاً للزنى والجمهور لانه متعلق بصلاة في الحياة فهو أنسب من ذكر الوجيز والشرح والروضة بعده ومن
 ذكر جماعة له أوائل الصلاة ودفع بذكر التنوين توهم الاضافة لفسادها الا أن يراد الاضافة للجملة (قوله
 الصلاة) خرج غيرها فلزكاة والحج يقال عليه ما والصوم يحبس ولا يمنع الا كل حتى يصوم كذا قاله شيخنا
 (قوله الخمس) خرج بها النافلة والمنذورة ولو في وقت معين (قوله بأن أنكره الخ) هو تفسير للجملة
 ويجوز كمن جمع عليه وأشرط كذلك وعلم انه لا حاجة للجمع بين الترك والجد على أن الاول لازم للثاني (قوله
 كسلا) قال شيخنا الرمي أنها وانا (قوله فيما لها الخ) أفاده بأن المراد بوقت الضرورة وقت العذر لان وقت
 الضرورة في جميع الصلوات (قوله فيطالب) أي يطلبه الامام أو نائبه في ذلك فلا عبرة بطلب غيرها
 والتوعد بالقتل ان لم يفعل كالامر ولا يحتاج لجمعها خلافا لما في المنهج (قوله اذا ضاق وقتها) متعلق
 بأدائها فتكفي المطالبة ولو في أول الوقت الى أن يبقى بعد الامر ما يسمعها بظهرها (قوله فان أصر) أي لم يفعل
 بدليل ما بعده وخرج بالتوعد المذكور ما تركه قبله ولو غالب عمره فلا قتله (قوله في الحال) هو المعتمد
 كالاستحباب (قوله وقيل في الوجوب) أي كالمتردد وفرق بان المرتد يخلد في النار فوجب اتقاذه
 (قول المتن باب) عبر في المحرر بفصل وتبعه المصنف وألا ثم خط عليه وعبر بالباب وقدم على الجنائز تبعاً للزنى
 والجمهور وفيه مناسبة وذكره في الوجيز بعدها وتبعه في الشرح والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة
 (قوله بأن أنكره بعد علمه) يخرج به نحو قريب العهد بالاسلام كإسياني وأعلم أن كل جمع عليه كذلك
 لكن بشرط أن يكون من أمور الاسلام الظاهرة المعلومة بالضرورة وأعلم أيضاً أن على عبارة المتن مؤاخذة
 من حيث ان الحمد كاف في الكفر وان لم ينضم اليه الترك ثم عبارة الشيخ تشمل مجدا لجمعة وفيه نظر من
 حيث ان لنا قولاً بأنها فرض كفاية والحنفي يخالف في وجوبها على أهل القرى (قوله لانكره الخ) أي
 فيكون تكديماً للشارع (قوله حتى تغرب الشمس) قال الاسنوي هنا ثلاثة أشياء خروج الوقت بالكلية
 وضيقه بحيث يبقى ما لا يسع الفعل وضيقه عن ركعة وقد قيل بكل والاوجه على ما أوضحته في المهمات اعتبار
 الركعة (قوله اذا ضاق وقتها) هذا في غير الجمعة وأما فيها فيطالب عند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة
 (قوله فان أصر الخ) اقتضى هذا أنه لو اتى التوعد المذكور فلا يقتل وهو كذلك فظاهر ان المراد
 التوعد في وقت الاداء حتى لو ترك التوعد في وقت الظهر مثلاً ثم نوى في وقت العصر على الظهر فلا يقتل
 (قوله أوجه) وجه الاول ان الواحدة يحتمل تركها شبهة الجمع ووجه الثاني ان الثلاث أقل الجمع فيغتفر
 لاحتمال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع
 صلوات قاله ابن الرفعة (قوله اذا ضاق وقت الثانية الخ) انظر على هذا اذا ترك الصبح مثلاً فهل تقول
 لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة أو لا يعتبر هنا وقت الضرورة وهل يشترط أن يطلب منه الفعل
 في كل من الفرضين عند ضيق وقته أم يختص بالثاني (قوله من أدائها) الضمير فيه راجع لقوله الثانية

وتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصر وأخرج استوجب القتل ومقابل الصحيح أوجه انما يقتل اذا ضاق وقت الثانية وامتنع من
 أدائها اذا ضاق وقت الرابعة وامتنع من أدائها اذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء اذا ترك قدراً يظهر به لنا اعتياده للترك
 (وبستتاب) على السكل قبل القتل وتكفي الاستتابة في الحال وفي قول يعجل ثلاثاً أيام وهما في الاستحباب وقيل في الوجوب والمعنى ان
 الاستتابة في الحال أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة

(ثم يضرب عنقه) بالسيفان لم يقب (٣٢٠) (وقيل ينخص بمعدة حتى يصل أو يموت) (وقيل يضرب بالخشب حتى يصل)

(قوله ثم يضرب عنقه) أي من الامام أو نائبه في ذلك لاخيرهما ولومن أهل السطوة فان قتله غيرهما بعد الامر ولو قبل خروج لوقت وليس مثله لم يقتل به الا ان قتله في حالة جنونه أو مكره (قوله تارك الجمعة يقتل) أي ان تركها في محل جمع على وجوبها فيه كالا مصار لا القرى لعدم وجوبها فيها عند أي حنيفة كالا يقتل فاقد الطهورين لذلك ولا يقتل بها حتى يبقى من وقت الظهر ما لا يسع خطبتها وركعتيها الا قبله وان أيس منها على المعتمد ولو أمكنه ادراكها في غير بلده لا يبعد الوجوب (قوله أنه يقتل) مالم يقب بان يصل بالفعل ولا يكفي قوله أصلي فان قال صليت أو تركتها لعزك عدم الماء صدق فلا يقتل وان ظن كذبه لكن يؤمر بان يصل وجوباً في العذر الباطل وندا في غيره (تمة) قال الغزالي رحمه الله تعالى من ادعى أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة أو أباحت له الحمر أو كل مال الناس كزعم بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله بل قتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر والله سبحانه أعلم

(كتاب الجنائز)

المشتمل على بعض افراد الصلوات التي من جلتها الصلاة على المقتول بتركها (قوله اسم الميت في النعش) وقيل بالفتح اسم قتلك وبالكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل عكسه وقيل غير ذلك وينبغي على ذلك نية المصلي اذا قال أصلي على هذه الجنائزة فليكونها اسم الميت لا تصح النية مطلقاً وعلى كونها اسم الميت لا تصح على ميت بلان نعش قال شيخنا وهذا باعتبار ما هنا اللغوي وقده جرح فالتوبة صحيحة مطلقاً (قوله ليكثر ندبا ذكر الموت) أي بلسانه وقلبه باستحضاره بين عينيه (قوله أي قاطع) اقطعه مدة الحياة وبالمهلة من زيل الشيء من أصله كهدم الجدار والموت عدم الحياة هما من شأنه الحياة وقيل عرض يضاد الحياة وتقض بشموله للجهاد وقيل مفارقة الروح الجسد وتقض باخراجه للجنين قبل نفخ الروح فيه والروح جسم لطيف سار في البدن كسر بان الماء في العود الاخضر وقيل كسر بان النار في الفحم وقيل الدم وقيل غير ذلك (قوله ويستعد) أي وجوباً بالتوبة ولو من صغيرة وان أتى بمكفر لانه امر يتعلق بالآخرة وتوبة من لا ذنب له مجاز (قوله ورد المظالم) أي الخروج منها في المال والعرض والنفس ومن عجز عنها يجب عليه العزم على الخروج منها اذا قدر عليه (قوله والمريض أكد) ويكره له الجزع والتضرع مطلقاً والشكوى الا لنحو طيب وصادق ولا يكرهه الا الذين واشتغال به ذكر أو قرآن أولى منه ويندب له تعهد نفسه بتلاوة وذكر وحكاية المالحين ووصية أهله بالصبر وترك نحو نوح وندب وغيرهما وتحسين خلقه واسترضاء من له به علقه من خدمة أو معاملة وترك المنازعة في أمور الدنيا وتندب عيادته ولو من نحو رمد وان لم يعرفه ولو كافراً رجي اسلامه وله قرابة أو جوار والاجزت وتكره لنحو مبتدع وتكره اطالتها وتكرارها الالتئس ونحوه

(قوله ان لم يقب) استشكل بان الحد لا يسقط بالتوبة وأوجب بان الحد هنا شرطه دوام الامتناع (فرع) تارك الجمعة لا يسقط قتله الا بالتوبة لان فعل الظهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فانها تسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاويه وحاصله أن التوبة في غير الجمعة لا تحقق الا بفعل الصلاة وأما في الجمعة فتتحقق بالتوبة فقط (قول المتن أو يموت) أي لان المقصود حمله على الصلاة لا قتله (قول المتن ويفسأل الخ) أي كسائر أرباب الكبار بل أولى لان الحد يسقط العقوبة الا خروية كما قاله النووي رحمه الله

(كتاب الجنائز)

(قوله استحباً) وأما المعطوف الآتي فمعلوم انه واجب وبذلك تعلم ان على عبارة المتن نوع مؤاخذة (قوله وصححه ابن حبان والحاكم) وقال انه على شرط مسلم قال العراقي نقلاً عن محمد بن طاهر معنى شرط البخاري وشرط مسلم انهما لا يخترجان لا الحديث المجمع على ثقة قتله الى الصحابي المشهور (قوله أي قاطع) قال الاسنوي وأما بالاهمال فهو المزيل للشيء من أصله وقول المتن ورد المظالم أولى منه أن يقول والخروج من

(أو يموت) (ويفسأل) (ويكفن) (ويصل عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره) (وقيل لا يفسل ولا يكفن ولا يصل عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر) (تمة) تارك الجمعة يقتل فان قال أصلها ظهراً فقال الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشي عليه في الحاوي الصغير وزاد في الروضة عن الشافعي أنه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي (كتاب الجنائز)

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للميت في النعش من جنزه أي ستره وذكره هنا دون الفرائض لاشتغاله على الصلاة (ليكثر) كل مكلف (ذكر الموت) استحباباً قال صلى الله عليه وسلم أكرموا من ذكر هادم اللذات يعني الموت حسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم زاد النسائي فانه ما يدكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثره أي كثير من الامل والدنيا وقليل من العمل وهادم بالذال المعجمة أي قاطع (ويستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) الى أهلها بان يبادر اليهما فلا يخاف من جفاة الموت المفسوت لهما وصرح برد المظالم وهو من جهة التوبة لئلا يغفل عنه

(ويضع المحتضر أي من حضره الموت) جنبه الايمن الى القبلة على الصحيح فان تعذر لضيق مكان ونحوه) كلمة بجنبه (التي على قفاه ووجهه وأخصاه) بفتح الميم (للقبلة) بأن يرفع رأسه قليلا كما ذكره في شرح المذهب ومقابل الصحيح الالتقاء المذكور قال الامام وعليه عمل الناس ووسط في شرح المذهب بينه وبين الاضجاع على الايمن عند تعذره بالاضجاع على الايسر الى القبلة وظاهر انه اذا قيل بالالتقاء على القفا أولا فتعذر بضجع على جنبه الايمن والاخصان هما أسفل الرجلين وحقيقتهما المنخفض (٣٢١) من أسفلهما قاله في الدقائق

(ويظن الشهادة) أي لا اله الا الله قال صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم قال المصنف المراد ذكر ما من حضره الموت وهو من باب تسمية الشيء بما يصير اليه (بالحاج) لئلا يضجر ولا يقال له قل بل يشهد عنده وليكن غير وارث لئلا يتهمه بالاستحجال للارث فان لم يحضره غير الورثة لقنه أشفقهم عليه واذا قالها مرة لا نعاد عليه الا أن يتكلم بعدها وتقل في الروضة وشرح المذهب عن جماعة من أصحابنا أنه يلقن بمحمد رسول الله أيضا قال والاول أصح لظاهر الحديث (ويقرأ عنده يس) قال صلى الله عليه وسلم اقرؤا على موتاكم يس رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وقال المراد به من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه (وليحسن ظنه به) سبجانه وتعالى) روى مسلم عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه

كتهبرك ويندب أمره بالصبر ووعده بالاجر والدعاء له بالشفاء ومنه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات وأن يرغبه عائده في الوصية والتوبة وأن يطلب الدعاء منه وأن يوصي خادمه بالرفق به والصبر عليه (قوله ويضع) أي نديا بعد التلقين الآتي ان تعذر الجمع بينهما والافعلامعا (قوله ويظن) نديا ملوصبيا هنا لا بعد الدفن وسيأتي (قوله لا اله الا الله) ولا يندب الرفيق الأعلى كما وقع له صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يقال له قل) ولا أشهد لان المقصود كونها آخر كلامه ليفوز بهما مع السابقين أو بعدم الحساب أو بتقدمه على من لم يقل مثله وعليه حل الحديث نعم يجب تلقين الشهادتين لكافر رجى اسلامه ويقال له قل (قوله ثلاثين) أي شأنه ذلك وان لم يكن له ارث وينبغي تعلق الحكم بالثمة لغير الوارث (قوله أشفقهم) ان وجدوا لا تزكه (قوله الا أن يتكلم بعدها) ولو بأخرى (قوله والاول أصح) هو المعتمد (قوله لا يقرأ عليه) أي عادة بل يقرأ عنده ولا مانع من الاول كالسلام عليه ويتعبد قراءة سورة الرعد عنده أيضا لتسهيلها خروج الروح ولما روى في الحديث أنه يموت ريتانا ويدخل قبره ريتانا ويخرج منه ريتانا ويندب أن يجمع ماء خصوصا لمن ظهر منه أماراة طلبه وقد قيل ان الشيطان يأتيه بماء ويقول له قل لا اله الا أنا حتى أسقيك (قوله ثلاث) أي من الأيام (قوله ويستحب لمن عنده) أي للحاضرين عند المريض من الناس (فائدة) قد دلت الاحاديث على أن جبريل يحضر موت كل مؤمن مالم يمت جنباً (قوله يحسن ظنه به) نديا وقبل يجب على من رأى منه بأسا وقنوطا والرجاء له أولى كالصحيح ان غلب عليه اليأس والا فالتخوف له أولى وان غلب عليه الايمان والاستويا نعم الاولى للمريض تقديم الرجاء وعكسه (فائدة) الظن أقسام واجب كحسن الظن بالله وحرام كسوء الظن بالله وبالمسلم الظاهر العادلة ومباح كمن يخاطب الرب ويتجاهر بالخطيئات ومن الجائر ظن اليهود وتقويم الاموال وأروش الجنائيات

المظالم يشمل ابراء صاحبها وغير ذلك (قوله من حضره الموت) أي أخذ من قوله تعالى حتى اذا حضر أحدكم الموت (قوله ومقابل الصحيح الخ) أي فليس الخلاف راجعا للاستقبال أيضا كما يوحىه المتن (قوله وحقيقتهم) أي وهذه الحقيقة ليست مرادة هنا (قول المتن ويظن الشهادة الخ) قيل عموم الكلام يشمل الصغير والمميز لكن قياس عدم تلقينه بعدم موته عدمه هنا وفرق الزكشي بأنه هنا للأصلحة فيفعل وهناك لافتنة وهو لا يفتن بل بحث وجوبه على الولي كتعليم الشرائع (قوله وليكن غير وارث) لو كان فقيرا لاشي له فالوجه ان الوارث كغيره (قوله الا أن يتكلم بعدها) لان الفرض أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله وقال الصيمري لا يعيدها مالم يتكلم بكلام الدنيا أي بخلاف التسبيح ونحوه اهـ ويحتمل خلافا نظرا للفرض السابق وفي الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة بحث في الخلد أن يكون الكلام أهم من اللفظ والنفساني وأنه لو نطق بما يدل على التوحيد يكفي كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم الرفيق الاعلى (قوله لظاهر الحديث) واستحسن بعض المتأخرين أن يلقنه الشهادتين أولا ثم يقتصر بعد ذلك على لا اله الا الله (قوله روى مسلم عن أم سلمة الخ) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره ونوره له (قوله اذا قبض تبعه الخ)

(٤١) - (قليوبي وعميرة) - (اول) وسلم يقول قبل موته ثلاث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن أنه يرجو به فوعنه ويستحب لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رجة الله تعالى (فاذا مات غمض) والابقيت عيناه مفتوحتين وقبح منظره وروى مسلم عن أم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فاغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر قال المصنف

نظرا أن ذهب وقبض خرج من الجسد حتى يصير بفتح السين وضم الراء شخص أى بفتح السين والحاء قال في شرح المذهب ويستحسن أن يقول حال انهماضة بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وشد الحياء بعصاة) هريرة تزي بط فوق رأسه ثلايق فيه منفحة فتدخله الهواء (وليت مفاصله) فيرد ساعده الى عضده وساقه الى غنذه وغنذه الى بطنه ثم يدها ويلين أصابعه أيضا وذلك ليسهل غسله فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة اذا لبت المفاصل في تلك الحالة لانت والالم يمكن تلينها بعد ذلك (وسترجع بدنه بثوب خفيف) بعد نزاع ثيابه كما ذكره في شرح المذهب ويجعل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجليه لئلا ينكشف راحته بالخفيف عن الثقل فانه يحميه فيغيره روى الشيخان عن عائشة قالت سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مات بثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة وهو من برود (٣٣٢) العين وسجد غطى جميع بدنه (ووضع على بطنه شيء ثقيل) كمرآة لئلا ينتفخ فان

لم يكن حديد فطين رطب ويصان المصحف عنه (ووضع على سر يرد نحوه) لئلا يصيبه نداوة الارض فتغيره (وزعت) عنه (ثيابه) التي مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله في شرح المذهب فانها تسرع اليه الفساد فيما حكي (وجه للقبلة كحضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (ويتولى ذنقه) جميعه (أرقى محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه قال في الروضة ويتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم أو النساء من رجال المحارم جاز (ويبادر) بفتح الدال بفعله اذا نيقن موته بظهور أماراته مع وجود العلة كان تسترخي قدماء فلا تنتصبا أو يميل

(قوله ناظرا) ولو أعمى وبقاء النظر بعد مفارقة الروح غير بعيد لبقاء حرارة البدن خصوصا في عضو أقرب الى عمل خروج الروح لانها تدخل وتخرج من اليافوخ والعين آخر شيء تنزع منه الروح وأول شيء تنحله الحياة وأول شيء يسرع اليه الفساد (قوله وليت مفاصله) ولو بنحو دهن توقف عليه وان لم يغسل والعلة للاغلب (قوله جميع بدنه) الرأس المحرم ووجه المحرمة (قوله بعد نزاع ثيابه) ولونبها وشهدا والعلة للغالب وأجاب عن ذلك شيخنا الرملي بما فيه نظر فليراجع وزد ثياب الشهيد اليه كما يأتي (قوله على بطنه) أى فوق ما ستر به بدنه أو تحت (قوله ثقيل) نحو عشرين درهما فاكثر وكونه من الحديد أولى كما ذكره (قوله ويصان المصحف عنه) وجوب بان خيف تنجسه والافتداء وكتب العلم كذلك (قوله على سر يرد) وان لم يكن فعلى أرض والعلة للغالب (قوله وزعت) أى قبل ستره (قوله ووجه للقبلة) فيشد ما نقل به بطنه بنحو خرقه (قوله ويتولى ذلك جميعه) أى التغميض وما بعده (قوله فان تولاه الخ) قال الأذرى والزوج كالمحرم ويجوز من الاجانب مع غض البصر بلامس واستبعده شيخنا الرملي (قوله ويبادر) أى وجوب بان خيف تغيره بالآخر والافتداء (قوله اذا نيقن موته) قال شيخنا هو راجع الى التغميض وما بعده وان خالفه ظاهر الشارح (قوله كأن تسترخي قدماء) وينخلع كفاه وتنقلص خصيتاه وتسترخي جلدناهما (قوله آخر) أى وجوبا (قوله فروض كفاية) وان تسكر موته بعد حياة حقيقة ومحرم تركها على من علم به وغير قريب وعلى جار قصر في علمه بعدم البحث عنه (تنبيه) مشروعية الغسل والحنوط والسدر والكافور وكون الثياب وزرا والحفر والصلاة بهذه الكيفيات من خصائص هذه الامة فلا تعارض أن الملائكة غسلت آدم وصلت عليه وأول من صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم أسعد بن زرارة وأول من صلى عليه في القبر البراء بن معرور وأول من صلى عليه غائب النجاشي (قوله بدنه) ومنه ما يجب غسله في الاستنجاء (قوله وصحح المصنف) هو المعتمد (قوله أى لا تشتط) أفاد انه المراد من عدم الوجوب الذي لا يلزمه البطلان (قوله نية الغاسل) ولا من عم

(قاعدة) قيل ان العين آخر شيء تنزع منه الروح وأول شيء يسرع اليه الفساد (قول المتن وزعت) قال الاسنوى كان ينبغي تقديم هذا على ما سلف اه أقول وقد أشار الشارح الى هذا فيما سلف (قول المتن وغسله الخ) أنظر هل يسقط بفعل المميز مع وجود الرجال كنظيره من الصلاة وهو متجه

أفقه أو ينحسف صدغاه وان شك في موته بان لا يكون به علة واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات فرع (قول) أو غيره أخر الى اليقين بتغير الرائحة وغيره (وغسله وتكفينه والصلاة عليه وفنه فروض كفاية) في حق الميت المسلم بالاجماع أما الكافر فسيأتي حكمه في فرع الاولياء (وأقل الغسل تعميم بدنه) مرة (بعد ازالة النجس) عنه ان كان كذا في الروضة كاصلها أيضا فلا يكفي لها غسلة واحدة وهو مبني على ما صححه الرافعي في الحى أن الغسلة لا تكفيه عن النجس والحديث وصحح المصنف أنها تكفيه كما تقدم في باب الغسل وكأنه ترك الاستدراك هنا للعلم به من هناك (ولانجب نية الغاسل) أى لا تشتط في محبة الغسل (في الاصح) لان القصد بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية والثاني يجب لانه غسل واجب كغسل الجنابة فينوي عند افاضة الماء القراح الغسل الواجب أو غسل الميت ذكره في شرح المذهب (فيكفي) على الاصح (غرفة) عن الغسل (أو غسل كافر) (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الصحيح المنصوص وجوب غسل الفريقين والله أعلم)

لا تلمأورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا (والا كمل وضعه بموضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله الا الغاسل ومن بعينه والولى لانه كان يستتر عند الاغتسال فيستر بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره ظهوره وقد تولى غسله صلى الله عليه وسلم على والفعل بن عباس وأسامة بن زيد تناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره (على لوح) أو سريره في ذلك وليكن موضع رأسه أعلى لينحدر الماء عنه ولا يقف تحته (ويغسل في قميص) يابس عند غسله لانه أستره وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قميص رواه أبو داود وغيره وليكن القميص صحيحاً وباليا ويدخل الغاسل يده في كفه ان كان واسعاً يغسله من تحته وان كان ضيقاً فتق رؤوس الخنازير وأدخل يده في موضع الفتق فاولم يوجد قميصاً أولم يأت غسلاً فيه ستر (٣٢٣) منه ما بين السرة والركبة وسيأتي حكم نظره في المسائل

المشتورة (بماء بارد) لانه يشد البدن بخلاف المسخن فانه يرخيه الا أن يحتاج اليه لوسخ أو برد أو الحر وغيره أنه يكون الماء في اناء كبير ويبعد عن المغسل بحيث لا يصيبه رشاشه (ويجلسه الغاسل) برفق (على المغسل ما لا يوراثه ويضع يمينه على كتفه وأبهامه في نفرة قفاه) لئلا يميل رأسه (ويستند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يسه على بطنه امراراً بليفاً ليخرج ما فيه) من الفضلات ويكون عنده حينئذ عجرة متقدمة فاتحة بالطيب والمعين يصب عليه ماء كثير لئلا تظهر رائحة ما يخرج (ثم يرضعه لقفاه) ويغسل يسه عليها خرقة ملفوفة بها (سوانيه) أي دبره وقبله وما حوله كما يستنجد الخي وفي النهاية

(قوله لانا) معاشر الأديمين ولو غير المكافين ومنهم الميت لو غسل نفسه كرامة والجن كالآدمي على المعتد بخلاف الملائكة والصلاة كالغسل نعم يكفي تكفين الملائكة ودفعهم لوجود الستر (قوله مستور) ونحت سقف كافى الامو يندب كافى وقت موته ان يغطي وجهه في أول وضعه كما قاله المزني عن الامام ويندب التبخير عنده من وقت موته وبعدة كافى المجموع وان كان محرمًا (قوله والولى) أى ان لم تكن عداوة والا فلا جنبي أولى (قوله وأسامة تناول الماء) وكذا اشقران مولا صلى الله عليه وسلم فهم خمسة على والفضل وشرقران وأسامة والعباس وكانت أعينهم معصوبة وكان موته صلى الله عليه وسلم ضحوة يوم الاثنين ودفن ليلة يوم الاربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية المقرضة صلوا عليه فرادى خلافاً لما في المجموع لانه الامام ولم يكن خليفة بعد يجعل اماماً وجلة من صلى عليه من الملائكة ستون الفا ومن غيرهم ثلاثون الفا وأول من صلى عليه صلى الله عليه وسلم عمه العباس ثم بنوه هاشم ثم المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان ومات عن مائة ألف وأربعة وعشرين الفا كلهم له محبة خلافاً للفرزالي ومن قال انهم صلوا عليه ثلاثة أيام محمول على أنه سمي الليلة يوماً بالتغليب أو على أن المراد ليلة الاربعاء التي تليه وفيه نظر (قوله سرير) ويندب رفعه ان خيف الرشاش (قوله وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قميص) وذلك بعد ان اختلف الصحابة في تجر يده ولا فقههم جميعا النعاس فسمعوا قائل يقول لا تجردوا رسول الله وسريره الذي غسل عليه صلى الله عليه وسلم استمر بعده موجوداً الى ان غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قوله بماء بارد) وأولاه الملح ويقدم غير ماء زمزم عليه (قوله في اناء كبير) يعرف منه بصغير الى متوسط يصيبه فالآنية ثلاثة (قوله ويجلسه الخ) لا يخفى مرجع هذه الضمائر (قوله بليفاً) أى من حيث تكراره لاشدته (قوله بخرقه) ملفوفة وجوباً بالافى حق الزوجين فندبا على المعتد لجواز المس والنظر فيها (قوله الاول) هو المعتد (قوله وغسل يديه) أى ان تلوذت كما قاله الرافعي وتبعه شيخنا الرملى (قوله على اليد) أى اليسرى (قوله أصبعه) أى السبابة (قوله كاستناك الخي) من حيث الامر اذا الاولى في الخي أن يكون بعود وفي باطن الاسنان (قوله بأصبعه) أى انحصر من اليسرى ويزيل ما تحت أظافيره ان لم يقلمها (قوله وبوضه كالحى) يفيد وجوب النية فيه واعتمد شيخنا الزياى نديها كالغسل والتيمم وبكفيه فيه نية سنة الغسل قاله شيخنا الرملى ولا يندب تكرير الوضوء بخلاف الغسل كاسياً (قوله ويسرهما) أى في

(قول المتن على لوح) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل على سريره وأنه استمر الى ان غسل عليه يحيى ابن معين وحمل عليه في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قول المتن بماء بارد) واستحب الماوردى والصيمرى

والوسيط انه يغسل كل سواً بخرقه وهو باغ في النظافة لكن الذي ذكره الجمهور الاول ويتبعها على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد لقاء الخرقه وغسل يده بماء وأشنان (يلف) خرقة (أخرى) على اليد (ويدخل أصبعه فيه ويمر بها على أسنانه) بشئ من الماء كاستناك الخي ولا يفتح فاه (ويزيل ما في منخره) بفتح الميم وكسر الخاء (من أذى) بأصبعه مع شئ من الماء (وبوضه كالحى) ثلاثاً ثلاثاً بضمضة واستنشاق وقيل يستغنى عنها بما تقدم ويميل رأسه فيمالئها بل الماء باطنه وتحرق ذلك حتى الامام تردداً في أنه يكفي وصول الماء مقادير الثغر والمنخرين أو يوصل الداخل وقطع بأن أسنانه لو كانت مقارعة لا تفتح (ثم يغسل رأسه ثم يجلسه بسدر ونحوه) أى خطمي (وهو سرهما)

ان تلبس شعرهما (بمشط واسع الاسنان برفق) ليقبل الانتفاخ (ويرد المنتفخ اليه) بأن يوضع في كفته كما نقله في الروضة قبيل باب التكفين من البنوي وغيره (ويصل شقه اليمين ثم اليسر) المقبلين من عنقه الى قدمه (ثم يحرفه) بالتشديد (الى شقه اليسر فيفصل شقه اليمين عما يلي القفا والتظهر الى القدم ثم يحرفه الى شقه اليمين فيفصل اليسر كذلك فهذه) الاغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها غسلة (ويستحب ثانية وثالثة) فان لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع استحب الايتار بواحدة (و) يستحب (أن يستعان في الاولى بسدر أو خطمي) بكسر الحاء وحكى فتحها للتنظيف والانتقاء ومنه ما تقدم في الرأس واللحية (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقه الى قدمه بعض زوال السدر) أو نحوه بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للظهورية وإنما

غير المحرم (قوله ان تلبس) ليس قيد الحكم قال شيخنا الرملي قيد لطلب التسريح مطلقا وقال شيخنا قفدي كون المشط واسع الاسنان (قوله في كفته) ندبا ودفنه واجب (قوله ثم يحرفه) ويحرم كبه على وجهه احترامه وان كرهه حيلانه حقه (قوله مع قطع النظر) أى فالمراد الماء القراح فيها كفايا الثانية والثالثة والسدر ونحوه المذكور هنامن جملة الاستعانة الآتية قدمه على محله كما سينبه عليه فالمراد بقوله زيداى من الماء القراح (قوله وان يستعان في الاولى) أى معها قبل فعلها لا بعده (للمذكورة بقوله ثم يصب ماء قراح الخ) (قوله ومنه ما تقدم الخ) أى فلا حاجة الى اعادته وإنما قدمه لعدم طلب التحريف فيه كما هنا (قوله ثم يصب الخ) أى يعم بدنه به سواء مع تحريفا أولا (قوله فلا تحسب الخ) أى فهم ما غسلتان قبل ثلاثة الماء القراح التى يسقط الواجب باولاها كما ذكره جملة ما فى كلامه خمس غسلات هذا صريح كلام الشارح الذى قرر كلام المصنف عليه وبعضهم قرر على غير ذلك وبعضهم جعل فيه تقديم وتأخير كما تراجع ويعرف بالوقوف عليه ويندب الغسلتان بالسدر والمزيلة قبل الثانية من ماء القراح فتكون الغسلات سبعة يندبان قبل الثالثة أيضا فتكون تسعة وله تأخير ثلاثة الماء القراح عن الستة أيضا تأمل (قوله السالب للظهورية) أى غالبا (قوله فرقه) هو وسط الرأس لانه محل فرق الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم

كونه مالحا (قوله ان تلبس) وكذا ان لم تلبس لازالة ما فى أصوله من السدر وما عساه يكون من الوسخ (قول المتن بمشط) هو بكسر الميم وضحاها وضحاها مع الشين (قول المتن اليمين) أى للحديث وأما الشقان المقبلان فلتسرفهما (قول المتن فهذه غسلة الخ) اعلم أن لك فى غسل الميت كفتين احدهما غسله بالسدر ثم يزال وهكذا ثانيا والثالث ثم يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة للواجب وثلثان للثالثات فالجملة تسعة الثانية واحدة بالسدر وأخرى مزيلة وأخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا والثالثات تسع أيضا قال كيفية الاولى فى كلام السبكي واقتصر عليها الاسنوي وحديث أم عطية فرىب منها والثانية فى كلام السبكي وتبعه شيخنا فى التهجى قال السبكي وكلام المنهاج يمكن حله عليها بان يجعل فيه تقديم وتأخير أى بان يقال فيفصل اليسر كذلك ثم يصب ماء قراح بعض زوال السدر فهذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة أى كذلك أقول لكن ينافيه وان يستعان في الاولى الا أن يحمل على الاولى من كل من الغسلات الثلاث اذا علمت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وإنما فهم كيفية أخرى حاول حمل المتن عليها هى أن يغسل أولا بالسدر ثم يزال ثم ثلاثا بالماء القراح فقوله مع قطع النظر الخ يريد أن المحكوم عليه بالغسلة هو نعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السدر ومنزله وقول المنهاج ويستحب ثانية وثالثة أى بالماء القراح وقوله وان يستعان الى قوله بعض زوال السدر تفصيل وبيان لما هو الاكمل فى الاولى واقادة لان غسلة السدر والمزيلة لا تحسب وإنما تحسب التى بالماء القراح ولذا قال الشارح على وجه الاستنتاج فيما يأتى فتكون الثلاثة بالماء القراح يسقط الواجب باولها ثم هذا الذى ذكره الشارح وحارله هو ظاهر عبارة الروضة بل لا يقبل غيره وكذا صنع فى البهجة والارشاد لكن شارحاه بعد أن قررا ذلك نها على أن الاكمل هو الكيفية الاولى أى التى اعتمدها الاسنوي (قوله عن السدر) أى الذى سلف ذكره فى الرافعى والذى سينبه عليه المنهاج أنه يستعمل فى البدن (قول المتن ثانية وثالثة) أى بالماء القراح (قوله فان لم تحصل النظافة زيد الخ) صرح الاسنوي بأن هذه الزيادة فى غسلة السدر ومنزله بان يكرر امعاو يكون ونرا اذا حصل الانتقاء بشفع وفى شرح الارشاد لا تسمى واعلم أن الزيادة للانتقاء إنما هى فى غسلة السدر ومنزله كما هو ظاهر كلام الروضة وأصلها والحديث وصرح به الاسنوي وغيره خلاف ما يورمه الارشاد من أن ذلك من غسلات الماء القراح اه (قوله ومنه ما تقدم الخ) أى فالمراد بالاولى باقى البدن غير الرأس واللحية (قول المتن من فرقه) هو وسط الرأس سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ولهذا سمي المفرق بفتح الراء وكسرهما

بحسب منهاغلة الماء القراح فيكون الثلاث بالماء القراح فيسقط الواجب باولاها (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء القراح (فليس كافور) بحيث لا يضر الماء لان رائحته تطرد الهوام وهو في الاخرة أكدوا بين مفاصله بعد الفصل ثم ينف تنشيفا بلغا ثلاثا بتلأ كفاه فيسرع اليه الفساد وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها ابدأن بمائها ومواضع الوضوء منها وغاسلها ثلاثا أو خسا أوأ كثر من ذلك ان رأيتن ذلك بقاء وسدروا جعلن في الاخرة كافورا أو شيأ من كافور قالت أم عطية منهن ومشطناها ثلاثة قرون وفي رواية فغفرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها وقوله أو خسا الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع رعاية الوزر لا للتخيير وقوله ان رأيتن أى احتجتن وكاف ذلك بالكسر خطا بالام عطية ومشطنا وضفرنا بالتخفيف وثلاثة قرون أى ضفائر القرنين والنامية (ولو خرج بعده) أى (٣٢٥) الفصل (بحسب وجب ازالته فقط) وان خرج من الفرج

وفتح الرائ وكسرها (قوله ويستحب أن يجعل الخ) ويكره تركه ويحرم فعله في المحرم (قوله وكاف ذلك) أى في الموضعين بالكسر لانه خطاب لمؤث وكان الانسب ذلكن كما قاله شيخ الاسلام في بعض كتبه وأجاب عنه الشارح بقوله خطا بالام عطية لان غير هاتبع لما فم يحتاج خطابه (قوله وجب ازالته) أى قبل الصلاة لمذممة من صحتها عليه وعن شيخنا الرملى وجوبه بعد الصلاة أيضا وفيه نظر ولم يرضه شيخنا ولولم يمكن قطع الخارج منه صلى عليه كالحلى السلس (قوله وان خرج من الفرج) لعدم نقض الوضوء به كما لا يجب بالوماء (قوله والاول فيهما المنصوب) أى ليصح تذكر الفعل في الثاني بوجود الفاصل والمراد بالرجل والمرأة الله كروالاننى نعم لم يميزوا الخشى ولو كبيرا فيفسلان الفريقين ويفسلهما الفريقان قال شيخنا ويقتصر فيهما على غسلة واحدة (قوله ويفسل أمته وزوجته) أى وان تزوج نحوأختها وهي زوجها وان تزوجت قبل غسله كأن ولدت عقبه ونه وال كلام هنامن حيث الجواز وستأني الاولوية (قوله وليس له غسل المزروجة) وكذا المجوسية والوثنية ولومسية (قوله وسواء في الزوجة المسلمة والتمية) وكذا الحررة والامة والضابط في جواز الفسل في الزوج وزوجته والسيد وأمته حل البضع قبل الموت لاحدهما الا في أمته المكتوبة لما ذكر فيها (قوله ويلفان) أى ندا كما مروان لم يكن الغاسل متطهرا (قوله ينبغي) أى يندب (قوله فان لم يحضر) أى لم يوجد في محل يجب فيه السى الى الجمعة بسماع النداء أو في محل يطلب الماء منه أو بمحل الغيبة الآتى كل محتمل فراجه (قوله في الميت المرأة) ومثلها الامر عند خوف

(قوله كافورا أو شيأ) يجب أن يكون هذا شكا من الراوى (قوله خطا بالام عطية) أى لان غير هاتبع لها ونظيره قوله تعالى على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم (قول المتن ويفسل الرجل الرجل) بحث الاسنوى الحاق الامر بالمرأة (قوله والاول فيهما المنصوب) حكمة ذلك افادة الاختصاص هذه الحاشية كتبها ولم ارأى الآن هل لي فيها سلف أم لا وفيها ان افادة الاختصاص انما هي في تقديم العمول على عامه وأما كونها في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه (قول المتن ويفسل أمته) قياسا على الزوجة (قوله لا تتقاطعا عنه) قيدرد أم الولد ويوجب بانها انتقلت عنه الى الحرية بخلاف الزوجة فان علقها باقية (قوله لحرمة بضعهن) قضية هذه العلة انه لا يفسل المجوسية والوثنية وكل أمة يحرم بضعها عليه (قوله أى السيد) أحسن منه أن يقول أى الحليل والزوجة (قول المتن وأجنبية) لومات مسلم وهناك كافر وامرأة أجنبية غسله

ل سقوط الفرض بما وجد (وقيل) يجب ازالته (مع الفصل ان خرج من الفرج) ليختم أمره بالاكل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا الفسل في الخارج من الفرج كما في الحلى وأطلق الجمهور الخلاف وأشار صاحب العدة الى تخصيصه بالخارج قبل الادراج في الكفن قال في الروضة يوافق صاحب العدة والقاضى أبو الطيب والمحاملى والسرخسى صاحب الامالى فجزوا بالا كتنافه بفصل النجاسة بعد الادراج وقال في شرح المهذب اطلاق الجمهور محمول على ما قبل الادراج (ويفسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) هذا هو الاصل

والاول فيهما المنصوب (ويفسل أمته وزوجته وهي زوجها) أى لم ذلك بخلاف الامة لا فسل سيدها في الاصح لا تتقاطعا عنه والزوجة لا تنقطع حقوقها بالموت بدليل التوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة قومت قبلى لفسلكن وكفنتك رواه ابن ماجه وغيره وسواء في الامة في الشقة بين الفتنه والمدة وأم الولد أما المكتوبة فله غسلها أيضا لارتفاع كتابتها بموتها وليس لها غسله بلا خلاف لانها كانت محرمة عليه وليس له غسل المزروجة والمعدة والمستبرأ قولاهن غسله بلا خلاف لحرمة بضعهن عليه وسواء في الزوجة المسلمة والتمية في الشقين إلا أن غسل التمية لزوجها المسلم مكروه ذكره الرافعى كاله ذنب عن النص وفي شرحه لسيد التمية غسلها (ويلفان) أى السيد وأحد الزوجين (خرفة) على يدهما (ولامس) بينهما وبين الميت أى ينبغي ذلك كما عبر به في المحرر فان لم يفعله صح الفسل ولا يبنى على الخلاف في انتقاض طهر الممسوس وأما وضوء الغاسل فيفتقض (فان لم يحضر الأجنبي) في الميت المرأة (أو أجنبية) فبالرجل

(ثم في الأصح) الحائض لا تغسل الغسل بفقد الماء والثاني يغسل الميت في ثيابه ويلب الغسل على يده خرقة ويغسل طرفه ما يمكنه فان اضطر الى النظر نظر للضرورة (وأولى الرجال به) أي بالرجل في غسله (أولاهم بالصلاة) عليهم وهم رجال العصباء من النسب ثم الولاء كإسباني وقيل تقدم الزوجة عليهم لانها كانت تنظر منه الى ما لا ينظرون وهو ما بين السرة والركبة وبعدهم ذوات الارحام ثم الرجال الا جانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال الا جانب (و) أولى النساء (بها) أي بالمرأة في غسلها (قرباتها) يقدمن على زوج في الأصح (ورجعه مقابلة) انه كان ينظر منها الى مالا (٣٢٦) ينظرن اليه (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو قدرت ذكر الميحل له نكاحها

فان استوت اثنتان في المحرمية فالتى في محل العسوبة أولى كالعمة مع الحائض واللواتى لا محرمية لهن يقسم منهن الاقرب فالاقرب (ثم) بعد القربات ذوات الولاء كما ذكره في شرح المذهب (ثم) (الاجنبية) ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم قلت الابن الم ونحوه وهو قريب ليس بمحرم (فكالاجنبي والله أعلم) فلا حق له في غسلها بلا خلاف قاله في شرح المذهب وقال نبيه عليه صاحب العدة وغيره وأهمله الا كثرون (ويقدم عليهم) أي على رجال القرابة (الزوج في الأصح) لانهم ذكور وهو ينظر الى ما لا ينظرون اليه والثاني يقدمون عليه لان القرابة تدوم والنكاح ينتهي بالموت ثم كل من قدم شرطه الاسلام وأن لا يكون قاتلا لميت (ولا يقرب المحرم طيبا) كالكاפור في

الفتنة (قوله ثم) بنية ندبا كالغسل ولو صرف الوضوء أو الغسل أو التيمم لغيره عند الموت لم ينصرف ولا بد من زوال نجاسة عليه ولو من الاجنبى قبل التيمم ويقدم غسلها عليه ان قل الماء فان تعذر ازالتها دفن بالصلاة فان تيسر قبل دفنه وجب أو بعده فلا وقال شيخنا في مرة ينشئ ان لم يتغير ولو وجد الماء بعد تيممه لفقد وجب غسله واعادة الصلاة ان غلب وجود الماء كالحى ووجود الغسل كوجود الماء فيما ذكر (فرع) لو أمكن من الاجنبى الغسل بلا مس ولا نظر وجب بناء على القول الأصح (قوله أولاهم بالصلاة عليه) أي من حيث الدرجة كافي المنهج ليخرج به العمة كالسن والعمة قال شيخنا كشينا الرمي وهذا الترتيب مندوب الا في التفويض لغير الجنس فواجب (قوله وقيل تقدم الزوجة عليهم) والأصح أنها بعدهم وذكر الشارح لهذه مع أن الكلام في الرجال لفهمه أن الرجال ليسوا قيدا (قوله وبعدهم ذوات الارحام) أي بعد بيت المال ان انتظم (قوله ذات محرمية) أي من حيث النسب (قوله فان استوت اثنتان الخ) العتمة تقدم من في محل العسوبة وان بعدت على غيرها (قوله ثم بعد القربات) تقدم في الرجل تقديم ذوى الولاء على ذوى الارحام وقياسه هنا تقدم ذوات الولاء على ذوات الارحام فراجعه وقول الشارح القربات تبع القول المصنف ذلك صريح في محنته لفة خلافا لاسنوى (قوله ويقدم عليهم الخ) ويؤخر عن الاجنبيات (قوله شرطه الاسلام) والحرية الكاملة وعدم القتل وعدم عداوة وفوق وصبا وجنون ووصاية (قوله ولا يقرب المحرم الخ) أي فيحرم تطيبه لا البخور عنده ويحرم أخذ شعره ولو من رأسه فلا يحاق وان لم يبق عليه غيره ويحرم

الكافرو صلات عليه المرأة (قول المتن ثم في الأصح) انظر لو كان على القبل أو الدبر نجاسة ماذا يفعل ثم رأيت في شرح الروض قال الاظهر انه يزىلها لانه لا بد لها (قوله وأولى النساء) هذا الذى قدره الشارح هو المراد وان كان قضية المبارقة أولى الرجال بها فربما انتهم التعبير بالقربات نظرية الاسنوى من وجهين أحدهما ان المؤلف توهم ان القرابة خاصة بالانثى الثاني ان القربات من كلام العوام كما قال الجوهرى وسببه ان المصدر لا يجمع الا اذا اختلف نوعه وأضافى مصدر وقد أطلقها على الاشخاص وقال قبل ذلك انها مصدر بمعنى الرحم تقول بينى وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابى ولا تقول هم قرابى ولاهم قرابى والعامية تقول ذلك ولكن قل هو قرابى قاله الجوهرى اه (فايدة) مذهبا ان الموت محرم للنظر بشهوة في حق الزوجين دون النظر بغير شهوة واعلم أن قول الشارح أولى النساء يندفع به اشكال الاسنوى الاول (قول المتن ذات محرمية) ربما يؤخذ من عمومها أن بنت العم البعيدة اذا كانت أمانة الرضاع أو اختا تقدم على بنت العم القريبة ولكن الظاهر كما قال الاسنوى ان المراد المحرمية من حيث النسب وقد لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية (قوله ثم بعد القربات ذوات الولاء الخ) اقتضى هذا ان ذوات الارحام يقدمن هنا على ذوات الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل فما الفرق ولعله قوة الذكور بدليل عقلهم عنه (قوله ثم كل من قدم شرطه الاسلام) لا يقال فضيته انه لا يشترط في تقدمه البلوغ والحرية ولا العدالة لا نقول قد أحالوا على الصلاة وسيأتى في الصلاة

ان

غسله وكفنه (ولا يؤخذ شعره وموظفوه) ابقاء لآل الاحرام قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذى

مات وهو واقف معه برفة لا تسوه بطيب ولا تخمر وارأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواه الشيخان (وتطيب المعتدة) التى كان يحرم عليها الطبيب بان كانت في عدت وفاة (في الأصح) لزوال المعنى للترتب عليه تحريم الطبيب وهو التفجع على زوجها والتحرز عن الرجال والثاني يستصحب التحريم قياسا على المحرم ورد بان التحريم في المحرم لحق الله تعالى ولا يزول بالموت (والجديد أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعر اطه وعاتته وشاربه) قال الرافى كالرواى ولا يستحب وقال في الروضة عن الاكثرين أو الكثيرين الجديد انه يستحب كالحى والتقدم

انه بكرة لان مصيره الى البلى (قلت الاظهر كراهته وانتاعلم) لما قاله في الروضة من ان اجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بهذا القول بنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والمصاحبة فيه شيء معتمد ونقل في شرح المذهب كراهته عن الام (٣٢٧) والمختصر ولذلك عبر هنا بالظاهر

وفي الروضة قال أصحابنا وتفعل هذه الامور قبل

النفل

(فصل يكفن بماله لبسه

حيًا) من حرير وغيره

للمرأة وغير حرير للرجل

ويحرم تكفينه بالحرير

ويكره تكفينها بالسرف

قال في الروضة ويعتبر فيه

حال الميت فان كان مكثرا

فمن جيات الثياب ومتوسطا

فمن وسطها أو مقلا فمن

خشنها وسيأتي في الزيادة

كلام آخر (وأقله

ثوب) وهو ما يستر العورة

أوجيع البدن الارأس

المحرم ووجه المحرمة وجهان

أصحهما في الروضة وشرح

المذهب الاول فيختلف

قدره في الذكورة والانوثة

وجزم بالثاني الامام والغزالي

والبغوي وغيرهم (ولا

تفخذ) بالتشديد (وصيته

باسقاطه) أي الثوب

الواحد لانه حق لله تعالى

بخلاف الثوب الثاني

والثالث الآتي ذكرهما

في الافضل فانهما حق

للميت تنفذ وصيته

باسقاطهما ولو أوصى بسائر

العورة ففي شرح المذهب

أخذ ظفره ولا فدية على فاعل ما ذكره قبل التحلل الاول وهو بعده كعبه ويحرم أخذ القلفة ولومن غير محرم وان عصي بتأخيرها واذا تعذر ازالها ما تحتها وغسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافا لابن حجر حيث قال يصلى عليه بعد تيممه مما تحتها وتزال نم يزال شعر وظفر وتوقف عليه زوال نجاسة أو غسل ما تحتها ولومن محرم

(فصل في التكفين) أي كيفيته وما يكفن به وما يقبضهما (قوله يكفن) ولو ذميا (قوله بماله لبسه حيا) أي بما يجوز له لبسه لا الحاجة فلا يكفن بالحرير من لبسه لحكة أو قفل وكذا القتل وجوزه شيخنا في الشهيد في القتال تبع الشيخ الرمي ويكفن به صبي ومجنون وان كره المرأة ويقدم الحرير على الجلد وهو على الخشب وهو على الطين والمزعر كالحرير ويكره المعصر ولولا المرأة ويكفن بالنجس بعد الصلاة عليه طر يان لم يوجد نحو طين وكل كفن نقص عن جميع البدن ثم مما بعده وسترا التابوت كالتكفين (قوله العورة) وهي هنا ما بين السرة والركبة في الذكور وما عدا الوجه والكفين في الانثى ولو رقيقة لان الرق يزول هنا بالموت قاله ابن حجر (قوله ويعتبر) قال شيخنا نداء بالمعتبر في القلة والتوسط والا كثرة العرف (قوله فمن جيات الثياب) وان كان مقترا على نفسه الا ان كان عليه دين مستغرق لان براءة ذمته أولى ويبقى المغلس على ما كان لرضاه لنفسه بالذلة (قوله فمن خشنها) وان اعتاد الجياد في حياته (قوله وجزم بالثاني الامام) وهو المعتمد (قوله أي الثوب الواحد) وهو ما يستر العورة على الاول أوجيع البدن على الثاني الذي هو المعتمد ومعنى كون الثوب أقل هو من حيث سقوط الواجب به في نحو بيت المال كما يأتي (قوله لانه) أي الثوب الواحد حق لله تعالى أي محض حقه في سائر العورة ومع الآدمي فباقي من جميع البدن (قوله حق للميت) أي محض حقه وسواء المسلم والكافر في جميع ما ذكر (قوله لم نصحه وصيته) أي وان قلنا بان الواجب ستر العورة فقط لان النقص عن جميع البدن مكروه كذا قاله شيخنا الرمي (قوله فقال بعض الورثة

ان الحر البعيد يقدم على الرقيق القريب ويأتي الكلام على غير ذلك أيضا (قوله لما قاله في الروضة الخ) وأيضا فقياسا على عدم ختبه (قوله عن الام والمختصر) أي فهو جديدا أيضا ولقد عبر بالظاهر ولم يقل قلت القديم أظهر

(فصل يكفن الخ) (قوله بالحرير) بحث الاذرى استثناء الحر اذا كان على قبيل المعركة لاسيما اذا تلطخ بالدم فيدفن فيه كاهو (فرع) يجوز تكفين المحنة فيما حرم عليها لبسه كما يجوز تطييبها (قوله فمن جيات الثياب) لو كان عليه دين مستغرق ومن عاده التقدير على نفسه فينبغي اعتباره ما كان عليه في حياته من التقدير ولا يكون من جيات الثياب (قول المتن ثوب) قضيته عدم جواز التطييب وهو ظاهر نعم ان تعذر الثوب فعل وبحث الاسنوى وغيره تقديم الاذخر ونحوه عليه (قوله أصحهما الاول) استشكل ذلك بان كسوة الرقيق لا يكفي فيها ستر العورة لانه تحقير واذا لكانه الرافعي فالميت أولى ثم هذا الخلاف مبني على خلاف غريب وهو ان الشخص يموت هل يصير كره عورة أم عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن يونس شارح التيجيز (قول المتن باسقاطه) بحث الاسنوى اسقاط الزائد على ستر العورة في هذه المسئلة بناء على أن الواجب ستر العورة (قوله لم نصحه وصيته الخ) قال جماعة من المتأخرين وهو محمول على مذهب الامام والغزالي من أن الواجب ستر جميع البدن (قوله كفن بثوب) هذا قد يشكل عليه ما سيأتي عن التيممة الذي قال في

عن صاحب التقریب والامام والغزالي وغيرهم لم نصحه وصيته ويجب تكفينه بسائر جميع بدنه ولولم يوص فقال بعض الورثة يكفن بثوب يسترجع البدن أو ثلاثه وبعضهم بسائر العورة فقط وقلنا يجوز اذ كفن بثوب أو ثلاثة ذكره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة

كفن بها وقيل بثوب ولو اتفقا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي التتمة انه على الخلاف قال في الروضة قول التتمة أقيس ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء ثوب والورثة ثلاثة أجيب الغرماء في الأصح لانه الى براءة ذمته أخرج منه الى زيادة السترة في شرح المهذب ولو قل الغرماء يكفن بستر العور والورثة بستر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على ستر جميع البدن ولو اتفقت الورثة والغرماء على ثلاثة أبواب جاز بخلاف صرح (٣٢٨) به القاضي حسين وآخرون وقد يشكك فيه انسان من حيث ان ذمته تبقى مرتهنة

بهين انتهى (والأفضل للرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب بمائة بيض ليس فيها قميص ولا عمامة رواه الشيخان (ويجوز رابع وخامس) قال في شرح المهذب من غير كراهة (ولها) أي والأفضل للرأ (خمس) رابعة زيادة الستر فيها والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للسرف والخفشي كالمرأة فيما ذكر (ومن كفن منهما بثلاثة فهي لفائف) يستركل منها جميع البدن (وان كفن الرجل في خمسة يد عمامة وقميص تحنن) روى البيهقي أن عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أبواب قميص وعمامة وثلاث لفائف (وان كفنت في خمسة فازار وخمار وقميص ولفافتان وفي قول ثلاث لفائف فازار وخمار) والازار والمثزر ما ستر به العورة والخمار ما يغطي به الرأس ويجعل بعد القميص وهو بعد الازار ثم يلف روى أبو داود

(الخ) هما مسئلتان احدهما لو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بستر العورة فالجواب طالب الثوب في الاولى وطالب الثلاثة في الثانية لانه طالب الاكثر فيهما وهذا لا ينافي وجوب الثلاثة ولو بلا طلب كما يأتي (قوله كفن بها) هو المعتمد كما لو كان في الورثة محجور عليه (قوله قول التتمة أقيس) هو المعتمد فيكفن بثلاث وان كان فهم محجور عليه كما قاله ابن حجر وغيره (قوله أجيب الغرماء) هو المعتمد (قوله نقل صاحب الحاوي الخ) هو المعتمد (قوله وقد يشكك الخ) قد يقال رضا الغرماء بذلك يؤدي الى رجاء ابرائهم له وعدم مطالبته في الآخرة فلا تكون ذمته من هونة فتأمل (قوله والأفضل) أي من الزيادة الآتية فلا ينافي انها واجبة والخشي كالمرأة (قوله من غير كراهة) بل هي خلاف الاولى وتحرم ان كان في الورثة محجور عليه أو غائب أو امتنع منها بعضهم (قوله مكروهة) أو حرام بالاولى مما صرح (قوله فهي لفائف) قال في المجموع نداء وقال شيخنا الرمي وجوبها ولا تجاب الورثة لو طلبوا غيرها أو كان فهم محجور عليه وهذا عند الاقتصار عليها فلا ينافي ما بعده وقال بعضهم الاولى واجبة لذاتها والاخرين واجبتان لاداء المستحب ولذلك صح اسقاطها ما بالوصية مثلا ومنع الورثة من النقص عنهما لاداء المستحب لا لاداءهما فتأمل (قوله لا مكروه) المعتمد كراهته (قوله فازار الخ) أي في غير المحرم (قوله الملحقة) هي لفافة وكذا الثوب المذكور معها (قوله يبدأ به) أي يقدم به منها على مال الوارث أو الاجنبي وان طلباه نعم ان رضى جميع الورثة بتكفينه من مال الاجنبي جاز ولا يجوز للورثة ابداله ويلزمهم رداه ان ابدلوه الا ان علموا جوازهم من دافعه ولو سرق الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها أو بعدهما فكذلك ان كفن في دون ثلاثة والأفعلى من تازمه نفقته لو كان حيا أو على بيت المال أو المسلم بين قالة شيخنا الرمي وفناء الكفن كسرقته ان ظهر من الميت شيء ولو فتح قبر فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ويكفي وضعه عليه من غير لف فيه ان لم يترك على لفه ثم قى الميت والالف فيه ولو لم يترك سبع مثلا قيل بلاء

الروضة انه أقيس (قوله انه على الخلاف) فضيبته وجوب الثلاث ولا يشك على قولهم أقل الكفن ثوب أو ستر العورة لان معنى ذلك انه لا يحتاج في اسقاط الفرض الى زيادة في بيت المال وغيره وأما عند اتساع التركة فتستوفي الثلاث وجوبا (قوله وقد يشكك فيه انسان الخ) لك أن تقول الميت خرجت ذمته وقد تعلق الدين بالتركة فاذا الغرماء في صرفها في الكفن والحال ما ذكر متضمن للسماحة بما يتعلق من الدين بذلك فلا أثر لتعلقه بالذمة بعد ذلك بل يجوز ان يمنع المطالبة به في الآخرة ويجاب من طرف النووي بأن ذلك لا يسقط الدين عن ذمته بدليل ما لو ظهر له مال ثم المسئلة التي قبلها فاقبلة لهذا التشكيك بناء على أن الواجب ستر العورة وقد يمنع الغريم من الزائد (قول المتن ويجوز رابع وخامس) أي ولا تكن الأفضل خلافاً كما تقدم قال الاذرعى ولو كان في الورثة نحو صغير امتنع الزائد على الثلاث (قول المتن فهي لفائف) فان اقتصر على لفافة مع قميص وعمامة للرجل فهو خلاف الاولى لا مكروه قاله في شرح المهذب (قول المتن وفي قول الخ) توجيهه أن الخمسة فيها كالثلاثة في الرجل (قول المتن ومحل أصل التركة) دليله الاجماع وان النبي صلى الله عليه وسلم كفن مصعب بن عمير في ثوب واحد والرجل الذي مات محرماً في ثوب واحد ولم يسأل هل هناك عليه دين أم لا

(قول) انه صلى الله عليه وسلم أعطى الفاسلات في تكفين ابنته أم كلثوم رضى الله عنها الحقاء ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحقة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر والحقاء بكسر الحاء الازار والدرع القميص (ويسن الابيض) قال صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفنها وفيها موتا كهداه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وسيأتي في الزيادة ان المغسول أولى من الجديد (ومحل أصل التركة) يبداً به في جلة مؤنة التجهيزهها كإسباي أول الفرائض انه يبدأ من تركه الميت بمؤنة تجهيزه الا أن يتعلق ببعض التركة حتى فيقدم

عليها ويستثنى من هذا الأصل من زوجها مال فكفها عليه في الأصح الآتي (فإن لم يكن) لبيت في غير الصورة المستثناة تركه (فعل من عليه نفقته من قريب وسيد) سواء في الميت والأصل والفرع الصغير والكبير لجزءه بالموت والقن وأم الولد والمكاتب لا تنسخ كتابته بموته (وكذا الزوج) معطوف على أصل التركة أي عليه كفن زوجته في جلة (٣٣٩) مؤنة تجهيزها (في الأصح) لوجوب نفقته عليه في الحياة والثاني

قال صارت بالموت أجنبية وعلى الأصح لو لم يكن للزوج مال وجب في مالها وإذا لم يكن لبيت مال ولا كان له من نفقته يجب كفنه ومؤنة تجهيزه في بيت المال كنفقته في الحياة فإن لم يكن في بيت المال مال فعلي عامة المسلمين ولا يلزمهم التكفين باكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن عليه نفقته وقيل يلزمهما التكفين بثلاثة أثواب (وتبسط أحسن اللقائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة) أي فوق الثانية (وبذر) بالمجعة (على كل واحدة حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب وكافور وبذر على الأولى قبل وضع الثانية وعلى الثانية قبل وضع الثالثة (وبوضع الميت فوقها مستلقيا) على ظهره (وعليه حنوط وكافور) ويستحب تبخير الكفن بالعود أو لا (وتند) المياه) بخرقه بعد أن يدرس بينهما قطن عليه حنوط وكافور (ويجعل على منافذ بدنه) من الخضرين والأذنين

الكفن عاد للورثة وإن كان قد كفنها أجنبي (قوله من عليه نفقته) ولو في وقت الموت فدخل الابن الكبير الفقير كما يؤخذ من التعليل بقوله لجزءه بالموت نعم لا يلزم الفرع كفن زوجة أبيه ولو ماتت من نفقته بعد موت غيره وضاق ما له قدم هو على غيره على المعتمد (قوله والقن إلخ) والمبعض يوزع كنفه بحسب ائرق والحرية وإن كان بينهما ما يأتى لبطانها ويحتمل اختصاصه بذى النوبة (قوله وكذا الزوج) أي عليه كفنها مع بقية مؤنة تجهيزها وعمله في الزوج المومر ولو بما خصه من التركة أو بمال حصل له بعد الموت وقيل دفنها ويصير البسار بمافي القطرة وقال ابن حجر بمافي القفس وفيه نظر بما مر في زوجته لاستوائها في زوال الاعفاف والعلمة بموتها فراجع (فرع) لو أوصت الزوجة بأن تكفن من تركتها فهي وصية الوارث فتتوقف على اجزأة بقية الورثة (قوله لوجوب نفقتها) شمل الحرية والامة والبائن والحامل والرجعة لا الناشئة مثلا وخادم الزوجة بالنفقة مثلها ولو ماتت لها أكثر من زوجة معها أو مرتباً قدم من يخاف نفيه فيها والافبالقرعة في الأولى وبالسبق في الثانية وكذا الوما من نفقته ثم يقسم في المية الأب والأم ثم الأقرب فالأقرب وقدم بعضهم البر على الفاجر (قوله عامة المسلمين) أي المومرين منهم بمافي الكفارة ولو كفنه صبي أو مجنون كفى عنهم (قوله وكذا بيت المال) بل يحرم عليه ما زاد على الثوب ونحو الحنوط (قوله ومن عليه نفقته) ومنه الزوجة ولا يجب في تركتها ما زاد على الثوب ولو كفنها غيره من ولي أو غيره ولو نفقته مثل أراج عليه ان كفن باذن حاكم أو شهد (قوله على كل واحدة إلخ) فالمراد بالقن أو كونها تسترجع البدن وكذا لماز بد عليها (قوله نوع من الطيب) وقال الأزهري هو صندل وكافور وذريرة قصب مخلوطة وقال غيره كل ما خلط لاجل الميت فهو حنوط وعلى هذين فعطف الكافور عليه من عطف الجزء على الكل (قوله على ظهره) ويداء على صدره أو مرسلتان بحنبه (قوله بخرقه) كالستحاضة وإدخال القطن في دبره واجب لعنروا لا فكروه ولا تصح الصلاة عليه إذا كان بعضه خارجاً مطلقاً وقال بعض مشايخنا تصح مع العذر (قوله منافذ بدنه) ومنها الجراحة فيه ويسن وضعها بأعلى مواضع السجود كما مالها (قوله وتند) أي في غير محرم لانه من العقد المحرم عليه (فرع) قالوا يحرم كتابة شيء من القرآن أو اسم معظم على شيء مما يتعلق بالميت لانه يتنجس بالصدبد (قوله نزع الشداد) أي شداد اللقائف فقط تفاؤلاً بإحلال الشدة عنه وقيل جيع ما فيه تعقد بدليل قولهم لانه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود (قوله ولا يلبس ولا يستر)

(قول المتن فعل من عليه نفقته) فضيته ان الأب لا يجب عليه تكفين الابن البالغ الفقير لان نفقته غير واجبة عند المصنف لكن نقل في الكبير من التتمة وجوب تكفينه وعلاه بان نفقته يجب اذا كان عاجزاً والميت عاجز وجزم بذلك في الروضة وأشار الى ذلك الشارح بقوله لجزءه بالموت (قوله والقن إلخ) لو كان مبعثاً فعليه وعلى السيد فيما يظهر فان كان بينهما ما يأتى ثم مات في نوبة أحدهما احتمل أن يكون الأمر كذلك لبطان المهاباة كافي الكتابة ويحتمل اختصاص ذلك بذى النوبة (قوله معطوف على أصل التركة) جواب عما يقال ظاهر العبارة ان عمل التعلق بالزوج إذا لم تكن تركة (قوله في الحياة) وكانت معه كالأب والابن لكن تكفينها ومؤنة تجهيزها واجب على الزوج وإن كانت المرأة غنية (قوله ومن عليه نفقته) دخل فيه الزوج (قول المتن والثانية فوقها إلخ) المراد الثانية والثالثة في الرتبة فيفيد اعتبار السعة والحسن فيوافق ما في شرح المذهب (قول المتن نزع الشداد) الظاهر اختصاص النزع بشداد اللقائف دون شداد

(٤٣) - (قليوبى وعميرة) - (اول)

والصين (قطن) عليه حنوط وكافور (وتلف عليه اللقائف) بان يثنى

كل منها من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحى بالقباء ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتند) بشداد خوف الا فتش عند الحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه (ولا يلبس المحرم الله كحيط ولا يستر

وأما ولاوجه المهرقة) ابقاء لآثار الاحرام وتقدم أنه لا يقرب طيبا (وحمل الجنائز بين العمودين أفضل من التربع في الاصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ ورواهما الشافعي في الام الاول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف والثاني التربع أفضل والثالث مما سواه (وهو) أي الحمل بين العمودين (أن يضع الخشبين المتقدمين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرين رجلا) أحد هما من الجانب الايمن والأخر من اليسر ولو توسط المؤخرين واحد كالمتقدمين لم يربا بين قدميه بخلاف المتقدمين (٣٣٠) (والتربع أن يتقدم رجلا ويتأخر آخران) في حملها يضع أحد المتقدمين

العمود الايمن على عاتقه اليسر والآخر العمود الايسر على عاتقه الايمن والتأخران كذلك (والمنشئ أمامها بقر بها) بحيث لو التفت رواها (أفضل) منه ببعضها فلا رواها لكثرة المشائين معها والمنشئ أمامها أفضل منه خلفها للراكب والمنشئ في الرضة ينبغي أن لا يركب في ذهابه معها الا لضر كمرض أو ضعف قال في شرح المذهب فلا بأس به وهو لغيره من يكره روى أصحاب السنن الاربعة عن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز وصحبه ابن حبان وروى الحاكم عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم قال الراكب يسير خلف الجنائز والمنشئ من يمينها وشمالها قريبا منها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري (ويسرع بها) فدا الحديث الشيخين

أي فهم احرام (فرع) يكره اعداد الكفن الامن وجه حلال أو ترصا لا يجوز ابداله وان لم يعلم أنه مما ذكر مرعاة لفرض الميت وبهذا فارق ابدال ثياب الشهيد (قوله أفضل من التربع) والجمع بين الكيفيتين تارة وتارة أفضل ومن حملها تبركا قدم المتقدم على المؤخر والايمن من الحامل على اليسر (قوله والمنشئ أمامها بقر بها) وقالوا أمامها بقر بها لكان أولى لا فائدة ان كل واحدة سنة مستقلة كما صنع الشارح والحاصل الذي ينبغي أن يقال ان المنشئ أفضل ولو خلفها أو بعيدا من الركوب ولو أمامها أو قريبا وأنه أمامها أفضل منه خلفها ولو مشى بالقرب وبهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل (قوله قال الراكب الخ) وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم رأى ناسا ركبا في جنازة فقال ألا تستحيون ان ملائكة الله يمشون على أقدامهم وانتم على ظهور الدواب (قوله ودون الخشب) بخاء مججمة فوحدتين هو المنشئ على الهينة والتأني (قوله من غير الاسراع) هو مفهوم تقييده الخوف قبله بالاسراع لا فائدة انه لو خيف تغيره مع الاسراع من غيره كشدة حر طلبة الزيادة في الاسراع ولذلك عبر بقوله زيد في الاسراع ولم يقل أسرع ويلزم من خوف التغير بما ذكر مع الاسراع ان يكون الخوف مع التأني أولى ولذلك سكت عنه (قوله في الاسراع) أي بقدر الحاجة (فائدة) يندب القيام للجنازة على العتمة وان يدعو لها وينشئ عليها خيرا ان كانت أهلا له وأن يقول سبحان الحي القيلى لا يموت أو سبحان الملك القدوس أو هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتديقا وتسلما أو الله أكبر هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لانه ورد أن من قال ذلك كتب له عشرين حسنة والله أعلم

(فصل في الصلاة على الميت وما يتبعها) وتقدم أنها بهذه الكيفية من خصائص هذه الامة ولم تشرع الا في السنة الاولى من الهجرة في المدينة الشريفة ولم يصل عليه الصلاة والسلام على زوجته خديجة بمكة (قوله يجب قرن النية بالتكبير) ويؤخذ من التشبيه جواز الاقتداء في اثنائها وهو كذلك فلا وجه لفصر كلامه على الحالة الاولى فقط (قوله فلا بد من التعرض له) أي للفرض ظاهره وان كان المصلى صبيًا ولومع الرجال وهو الاوجه وفارق عدم وجوبه عليه في الصلوات الخمس على رأى شيخنا الرملى بان في صلاته هنا اسقاطا عن المكلفين في الجملة والمرأة كالصبي

الاثنين السابق ونحوه (قول المتن بقر بها) لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يرادى (قوله من غير الاسراع) يعني لو أتى بالسنة وهي الاسراع ولكن خيف التغير لامن الاسراع بل من أمر غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح فيما يأتي زيد في الاسراع ولم يقل أسرع بها (قوله زيد في الاسراع) (تقنه) المنصوص وقول الاكثرين عدم استحباب القيام لها واختلف المتولون واختار مقالته في شرح المذهب (فصل لصلاته أركان الخ) (قول المتن ويكتفى بنية الفرض) أي كأن الظاهر مثلا لا يشترط أن يتعرض لكونها فرض عين (قوله فلا بد الخ) هو شامل لصلاة الصبي وصلاة النساء وقصر التوى في شرح

المذهب

أمره بالجنائز فان تك صالحة غير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشرعوا عنه عن

رقابكم (ان لم يخف تغيره) أي الميت بالاسراع فيأتي به حينئذ والاسراع فوق المشي المعتاد ودون الخشب لئلا ينقطع الضعفاء فان خيف تغير الميت من غير الاسراع أو انفق حاره أو انتفاخه زيد في الاسراع (فصل لصلاته أركان أحدها النية) كسائر الصلوات (ووقتها كغيرها) أي كوقت نية غيرها من الصلوات وهو وقت التكبير للاحرام كما تقدم في باب صفة الصلاة انه يجب قرن النية بالتكبير (ونكتفي بنية الفرض) فلا بد من التعرض له وفيه اختلاف المتقدمين في باب صفة الصلاة (وقيل يشترط نية فرض كفاية)

نعرض الكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كز بدأ وعمر وأورجل أو امرأة بل تكفيه نية الصلاة على هذا الميت وإن كان مأموماً ونوى الصلاة على من يصلي عليه إمامه جاز (فإن عين وأخطأ) كان نوى الصلاة على زيداً أو عمر أو رجل فكان امرأة (بطلت) أي لم تصح صلاته كما عبر به في الحرر وغيره زاد في الروضة هذا إذا لم يشر إلى الميت فإن أشار (٣٣)

موتى نواهم) أي قصدهم في نيته وصلاة الحر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المقتدى نية الاقتداء (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً (فإن خُس) هذا (لم تبطل) صلاته (في الأصح) لا تنفذ إذا كرا والثاني بقول زاد ركننا وروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر خمساً ولا تبطل السهو جزماً ولا يدخل لسجود السهو فيها (ولو خُس إمامه) وقلنا لا تبطل صلاته (لم يتابعه في الأصح) وفي الروضة كاصلها الأظهر ورجع في شرح المذهب القطع به (بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) والثاني يتابعه وإن قلنا بالبطان فارق (الثالث السلام) وهو (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كفيته وتعدد ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع قراءة نافلة)

(قوله ولا يجب تعيين الميت) أي الحاضر أما الغائب فلا بد من تعيينه اتفاقاً لعدم قرينة الحضور فيه (قوله نواهم) وله أن ينوي معهم ميتاً آخر كما سبأني فإن نوى معهم حياً أو نقص منهم بلا تعيين أو زاد عليهم بعد نيتهم أو نوى بعضهم مبهماً كذا أو كز عددهم فبانوا أكثر منه بطلت في الجميع نعم إن جهل الحى في صورته لم تبطل قاله شيخنا الرملى وكذا لو أشار إليهم في الأخيرة لم تبطل كما قاله العلامة ابن قاسم ومشى عليه شيخنا (قوله فإن خُس) المراد فإن زادوا أكثر من خمس وإن كرر الأذكار في الزيادة وأخرها إليهم لم يرفع يديه في الزيادة ثلاثاً متواليات بطلت كمال إليه شيخنا وكذا لو اعتقد البطان بالزيادة كما قاله الأذرى (قوله لم يتابعه) أي لم تندب له متابعتة فلا يصح لو تابع على ما تقدم وانتظاراً أفضل سواء كان الإمام ساهياً أو عامداً لم يسبق موافقة الإمام في الزانو بحسبه (قوله كغيرها من الصلوات) منه عدم محبة اقتداء من يحسن القرآن بمن يحسن الذكر ولا مما بمن واجبه الوقوف ولا مانع منه وبه صرح ابن عبد الحق (قوله بعد غير الأولى) ولو فجا بعد الرابعة ولو عازاده عليها وفارقت الفاتحة غير هاتين الأركان بأن القراءة أكل وقيل إنها في صلاة الجنائز دخيلة أي غير أصلية إذا المطلوب فيها الصلاة فلهذا وفيه نظر قال السنوى ولزم من ذلك خلو الأولى عن ذلك وجمع ركنين في غيرها قال شيخنا الرملى ومحل تأخيرها في غير المسبوق ومثله من شرع فيها وإنزع بعضهم فيها وخصوصاً في الثانية ولا يقاس بالشروع في نحو القنوت لا مكان التدارك هنا وسبأني (قوله الصلاة) قال ابن حجر ويندب السلام معها ولا يكبر معنا فرد الصلاة لأجل الوارد وأقل ذلك اللهم صل وسلم على محمد وآله وهل بقية أمماته صلى الله عليه وسلم كذلك كالحاشرو العاقبر راجع (قوله)

المذهب بأن النساء إذا صلين مع الرجال تقع لهن نافلة (قوله نعرض الكمال بوصفها) قال السنوى بدله ليتخير عن فرض العين والاحسن ما قاله الشارح فليتمل ذلك أن تقول هل يجري نظير هذا الوجه في فروض الأعيان وقد يجاب بانها الأصل والغالب (قول المتن ولا يجب تعيين الميت) لأنه قد لا يعرفه (قوله كز بدأ) همرو) واستثنى بعضهم الغائب وعليه فيعينه ولو باضافته للبلد ونحوها فيما يظهر (قول المتن نواهم) لو نوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقدهم عشرة فبانوا أحد عشر وجب إعادة الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين بخلاف العكس ذكره في البحر ونبه على أنه لو صلى على حى وميت تحت مع الجهل دون العلم (قول المتن ثم يتابعه في الأصح) قال السنوى هذا الخلاف في الوجوب لأجل المتابعة قالو يحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب (قوله فارقه) لو فعل الإمام ذلك على وجه السهو ونحوه فلما موم بخير بين المفارقة والانتظار (قول المتن الثالث السلام) لحديث تحليلها التسليم (قول المتن قراءة الفاتحة) روى البخارى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأ فيها بالفاتحة وقال فعلته لتعلموا أنها سنة قال النووى رحمه الله وقوله أنها سنة كقول الصحابي من السنة كذا فيكون مرفوعاً (قول المتن قلت تجزئ الخ) يستفاد منه كما قال السنوى ثلاثة أشياء أخلاء الأولى عن ذلك كز يكون فيها وعدم اشتراط الترتيب بين ركني القراءة وغيره والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة (قوله عقبها) قال السنوى والتخصيص بالثانية يحتاج إلى دليل

كغيرها من الصلوات (بعد) التكبيرة (الأولى) قبل الثانية كما هو ظاهر كلام التزالي روى البيهقي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً قرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى (قلت تجزئ الفاتحة بمصدقها الأولى والله أعلم) قال في شرح المذهب صرح به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كاصلها عن النص أنه لو أخر قراءتها إلى التكبيرة الثانية جاز (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي عقبها ذكره في شرح المذهب عن المرخص

وكلامه مبنى على تعيين الفاحصة قبل الروى الدارقطنى والبيهقى عن عائشة حديث لا يقبل الله صلاة الا بظهور والصلاة على لکن ضفاء (والصحيح أن الصلاة على الآل لا نجب) فيها بل نسن وقيل نجب وهو اختلاف المتقدم فى التشهد الآخر وهذه أولى بالمنع لبنائها على التخفيف (السادس الدعاء للميت بعد الثالثة) قال فى شرح المذهب لا يجزئ فى غيرهما بخلاف وليس لتخصيصه بهادليل واضح انتهى وأقله ما ينطلق عليه الامم نحو اللهم ارحمه اللهم اغفر له وسياقى أكمله (السابع القيام على المذهب ان قدر) عليه كفيرا من الفرائض وقيل وجهان أحدهما (٣٣٢) لا يجب لشبهه بالنافذة فى جواز الترك والثانى يجب ان تعين عليه (ويسن رفع

وكانه مبنى الخ) المتمدن تعينها عقبها وما يحسنه الشارح من البناء مارجوح (قوله بل نسن) وينسب أن
يقسم قبلهما الحمد لله ويؤخر عنهما الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله بعد الثانية) أي بحسب ارادته أخذنا
مما تقدم (قوله الدعاء للميت) أي بخصوصه ولوفى عموم بقصد ولا بد من كونه بأخرى (قوله اللهم الخ)
ولوفى صغير ومنه اللهم اجعله فرطاً وذخراً والديه الخ والمراد بقوله وليس لتخصيصه الخ نفي دليل تخصيص
عدم الخلاف لا نفي دليل الدعاء للميت فلا ينافي ما في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبله فتأمل ذلك
(قوله القيام) ولولم ي و امرأت مع الرجال (قوله في جواز الترك) أي لا في جواز التفضل بصورتها (قوله في
التكبيرات) أي المطلوبة لا في جاز ادعاءها لكن لا يضر لورفع الأفياسر (قوله قال السنة) عبارة المنهج قال
من السنة والمراد الطريقة الشرعية (قوله دون الافتتاح) وان صلى على غائب وقبر ويندب الأمرار
بالتعوذ وغيره من سائر أذكارها الا التكبيرات والسلام وانما خص المصنف القراءة لأنها محل الخلاف
(قوله ويندب التأمين) وبعده الحمد لله رب العالمين كافي الروضة (قوله ومحجوبه وأحبائه) المشهور فيهما
الجر ويجوز رفهما جلة حالية (قوله ما يحبه ومن يحبه) الضمير المستتر فيهما للميت والبارز لمحبوب الميت
من عاقل وغيره (قوله تزل بك) أي صار ضيقاً عندك (قوله وان كان مسبئاً الخ) ولا يضر هذا التعليق وان
صلى على نبي مثلاً على نظير دعاء الاستخارة بقوله اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر الخ ولكن الأولى في نحو
النبي تركه (قوله جنبه) بنون فوحدة مفتحة جنب وبثلاثة فثناة فوقية وهي أولى لعمومها لجميع البدن كما قاله
الاسنوي (قوله ولقنه) أي اعطه تكمراً وأمنه من فتنة القبر وسؤاه (قوله فان كان الميت امرأه الخ) ولو كان
خفياً أو غير معروف قال علو كك (قوله ويؤث الضمائر) أي الا ضمير من ول به فيجب أن يذكر مطلقاً
سواء أفرده كاذ كرم أو جمعه كمنزول بهم لانه عائد الى الله تعالى فإذا أنشأ عامداً لما خيف عليه الكفر (قوله
على ارادة الشخص) قال شيخنا وما اقتضاء كلامه من اعتباره انه يلاحظ ذلك غير مراد (قوله ويقدم
عليه) ويندب أن يقدم عليهما ما عارواه عوف بن مالك عن فقه صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اغفر له
وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى
الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأعذه من
الضيق والموت (قوله وكأنه) الضمير فيه وفي قوله ذكر مراراً الى قوله أي عقبها (قوله لكن ضعفاء) أقول روى الحاكم
عن أبي أمامة ان رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره ان السنة أن يكبر الامام ثم يصلي
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للميت في التكبيرات الثلاثة ويسلم ثم قال انه على شرط
الشيخين (قوله وأقله) ظاهر إطلاقه كغيره ان هذا الأقل حتى في الطفل فلا يكتفي الدعاء لوالديه لكن
قد يشك على ذلك السقوط يصلي عليه ويدعى لوالديه ويمكن دفع الاشكال (قوله نسيم ربحها) قال
الاسنوي ويراد به القضاء أيضاً

بابه في التكميرات) فيها
 حلو منكيه ووضعها
 على صدره كغيرها من
 الصلوات (واصرار
 القراءة) فيها في ليل أو
 نهار (وقيل بجهر ليلًا)
 روى النسائي عن أبي
 أمامة بن سهل قال السنة
 في الصلاة على الجنائز أن
 يقرأ في التكميرة الأولى
 بأم القرآن خافتة ثم يكبر
 ثلاثا والقبام عند الأخيرة
 (والاصح نيب التمود
 دون الافتتاح) لطوله
 والثاني يندبان كافي غيرها
 والثالث لا يندب واحد
 منهما تخفيفا ولا تنبب
 السورة في الاصح وينبب
 التأمين عقب الفاتحة
 (ويقول في الثالثة اللهم
 هذا عبدك وابن عبدك
 الخ) وبقيته كافي المحرر
 خرج من روح الدنيا وسعها
 بفتح أولها أي نسيم ريحها
 وأنساعها ومحبو به وأحبائه
 فيها أي ما يحبه ومن يحبه
 إلى ظلمة القبر وما هو لاقية
 أي من الأحوال كان يشهد

أن لا اله الا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير
(قول)
مزول به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعا له اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان
مسيئا فاغفر له ومجاوز عنه واقبل برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وقلل الارض عن جنبيه وقلعه برحمتك الامن
من عذابك حتى نبينه آمنة الى جنتك يا ارحم الراحمين جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الاحاديث واستحسنه الاحباب فان كان
للبشارة قال اللهم هذا منك وبنت عبدك ويؤت القضاة قال في الروضة ولو ذكر على ارادة الشخص لم يضر (وبقدم عليه)

اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرتنا اللهم من أحيته منا فاجبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على
 الايمان (روى أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا
 وميتنا الخ زاد الترمذي اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلنا بعده والجمع بين الدعاءين ذكر في الشرح الصغير وأشار إليه في الكبير ولم يذكر في
 الروضة ولا شرح المهذب وتقديم الثاني منهما لانه بعض الاول للمعنى (ويقول) (٣٣٣) في الطفل مع هذا الثاني اللهم

اجعله فرطاً لا بوبه) أى
 سابقاً مهيئاً مصالحهما في
 الآخرة (وسلفاً وذخراً)
 بالذال المحجمة (وهظة)
 أى موعظة (واعتبروا
 وشفيعاً وثقل به موازينهما
 وأفرغ الصبر على قلوبهما)
 وفي الروضة كأصلها ولا
 تقتنهما بعده ولا تحرمهما
 أجره ويشهد للدعاء لهما
 ما في حديث المغيرة السابق
 والبطق يصلى عليه
 ويدعى لوالديه بالعافية
 والرحمة (وفي الرابعة
 اللهم لا تحرمنا أجره)
 بفتح التاء وضمها (ولا
 تقتنهما بعده) أى بالابتلاء
 بالمعاصي وفي التنبيه وغيره
 واغفر لنا وله وقد تقدم
 الاولان في حديث أبي
 هريرة (ولو تخلف المقتدى
 بلا عذر فلم يكبر حتى كبر
 اماماً آخرى بطلت صلاته)
 لان التخلف بالتكبير هنا
 متفاحش شبه بالتخلف
 بركعة وفي الشرح الصغير
 احتال أنه كالتخلف بركن
 (ويكبر المسبوق ويقرأ
 الفاتحة وان كان الامام في
 غيرها) كالدعاء رابطة

عذاب القبر وقتنته ومن عذاب النار انتهى وهذا أصح ما في الباب والمراد بادل الزوج ولو تقديراً أو صفة
 فيدخل من لم يتزوج ومن الحور العذراء لان بنات آدم أفضل منهن ولكل انسان من بنات آدم نثنان فقط
 (قوله وميتنا) ولا يكتفى بهذا عن الدعاء لبيت الا ان قصده فيه مخصوصه ولو في عمومها وحينئذ يكتفى ولو في
 الصغير لان المغفرة لا تستدعي سبق ذنب كما قاله ابن حجر (قوله في الطفل) أى من أولاد المسلمين يقيناً وفي
 المشكوك فيه يعلق كما يأتي في الاختلاط وفي الطفلة يؤث ضمها كإمام وبراعى في الدعاء ما يناسب فلا
 يقول فرطاً ونحوه الا فيمن له أصل مسلم ولا عظة ونحوه الا فيمن له أصل حى وهكذا وفي كلام ابن حجر حرمه
 الدعاء للكافر بأخروي وفيه نظر والراجح خلافه كما هو مقرر في محله ومنه جواز الدعاء بالمغفرة خلافاً
 لما في الاذكار كما تقدم (قوله وفي الرابعة) هو عطف على المنسوب لان ذكره هامدوب ويندب تطويلها بقدر
 ما يأتي به في الثلاثة قبلها وأن يقرأ فيها آيات الذين يحملون العرش الى العظيم (قوله وقد تقدم الاولان) لكن
 بلفظ ولا تفلنا (قوله ولو تخلف المقتدى) وكذا لو تقدم ثم ان أحرم المقتدى عقب أحرام الامام ولم يكبر
 حتى كبر امامه أى شرع في التكبير الثالثة بطلت صلاته ومثلها الرابعة لمن أحرم عقب الثانية للامام وخرج
 بالتكبير الشرع في السلام فلا يضر وخرج بالثالثة والرابعة ما زاده الامام فلا يضر التخلف به لانه لا يندب
 متابعتة فيه وقالوا له انتظاره فيه أيضاً كما مر وقيل انه كغيره أيضاً (قوله بلا عذر) أنالو كان لعذر كنسيان
 وجهل وعدم سماع امام وبطء قراءة فلا تبطل بتخلفه بتكبيره ولا بتكبيرتين كما في المنهج واعتمده شيخنا
 الرملى والذي مشى عليه ابن حجر ومال اليه شيخنا عدم البطلان ولو بجميع الصلاة وهو الوجه في غير عدم
 السماع بل معه أولى من الصلاة الاصلية (قوله المسبوق) قال شيخنا الرملى وشيخنا الزيدى المراد به من
 تأخر أحرامه عن أحرام الامام في الاولى أو عن تكبيره فيما بعدها وان أدرك من القيام قدر الفاتحة أو أكثر
 بدليل قولهم ويقرأ الفاتحة وقولهم فلو كبر الخ (قوله ويقرأ الفاتحة الخ) قال ابن حجر جوازاً لانه يجوز
 تأخيرها لما بعد الاولى وذكره شيخنا في حاشيته ثم اعتمد كشيخنا الرملى الوجوب قال وهذا مستثنى عما تقدم
 أنفاً نظراً لسقوطها هنا فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ قدر ما أدركه منها قبل تكبيرة الامام حتى لو قصد تأخيرها
 لم يعتبر قصده وكذا لا يعتمد بتكبيره ولو كبر وقد يقال انما سقطت هنا عن المسبوق نظراً الى ان هذا عملها
 الاصلى وان لم تتمين فيه فلا حاجة للاستثناء (قوله ولو كبر الامام) التكبيرة الثانية أو غيرها (قوله كبرمه) أى
 وجوباً وكذا الوزر كما خرج بقوله كبر الامام لو سلم فيتم المسبوق الفاتحة لفوات المتابعة (قوله والاصح هناك)

(قول المتن وأفرغ الصبر الخ) انظر هل يسقط هذا اذا كان أبواه ميتين وكذا قوله وعظته واعتباراً (قول
 المتن وفي الرابعة) قال في شرح المهذب اتفق الاصحاب على عدم وجوب ذكر فيها (قول المتن فلم يكبر الخ)
 لو كبر المأموم مع تكبيرة الامام الاخرى انجبه الصحة ولو شرع منع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل
 تقول بالصحة أم بالبطان هو محل نظر (قوله متفاحش) وجه ذلك ان المتابعة هنا لا تظهر الا بالموافقة فيها
 تخلوها عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره انه لو تخلف بالرابعة حتى سلم الامام لا تبطل
 صلاته (قوله يتخلفونهم) أى ما لم يسبق بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف بعذر هنا

لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صافي عن الاشكال أى لما قسمه عن النص من جواز تأخير قراءتها الى التكبيرة
 الثانية (فلو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيرة (كبرمه وسقطت القراءة) كذا كبره الامام عقب
 تكبير المسبوق فانه يركع معه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) والثاني يتخلف وجهها وهما كل وجهين فيها اذ ركع
 الامام في فاتحة المسبوق والاصح هناك كما تقدم بالشهو انه ان اغتفل بافتتاح أو توقد تخلف وقرأ بقدر ما الاتباع الامام ولم يذكر النسخان

هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جوازه هنا وبصرح الفوراني أي بناء على نيب التعوذ والافتتاح (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها) (٣٣٤) كافي تدارك بقية الركعات (وفي قول لا يشترط الاذكار) بل يأتي

هو المعتمد هنا أيضا (قوله ولا يضر رفعها قبل اتمامه) ولا خروجها عن القبلة ولا بعد المسافة ولا وجود حائل وكذا الواحرم عليها تارة لجهة القبلة ثم رفعت فان أحرم عليها سائر مع الشروط لم يضر غير بعد المسافة وتقل عن شيخنا الرمي أنه يضر خروجها عن القبلة أيضا وخالفه شيخنا الزبائي نعم لا يصح الاقتداء بهذا المسبوق في أحواله الثلاثة خلافا لبعضهم (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنائز كغيرها ولا يجوز فيها سجود سهو ولا تلاوة وتبطل بهما من العامد العالم (قوله كالطهارة) أي لبيت ولما اتصل به بما يضر في الحى كذا قاله شيخنا وهو صحيح من حيث الحكم والوجه ان المراد طهارة المصلى أخذ من انضمامها البقية الشروط من استقبال القبلة والسترو وغيرها نعم يمكن شمولها لما قاله شيخنا بتجوز وعليه يضر نجاسة على رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبلة لانه كان فجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه (قوله لا الجماعة) أي لا تشترط الجماعة فيها وكذا لا يشترط العدد أخذ مما بعده فالجماعة والعدد فيها مندوبان (قوله بواحد) ولو صبيامع وجود بالغ كسبائي ومصليا بالذكرا أو بالوقوف للجموع مع وجود قادر على الفاتحة أو غيرهما اكتفى بالصبي لان دعاء ما قرب الى الاجابة المقصودة فلا ينافي عدم الاكتفاء به في احياء الكعبة ورد السلام على البالغ (قوله وسواء الخ) راجع للاقوال الثلاثة بدليل عبارة الروضة (قوله أمهم هانم) هو المعتمد وأفرادهم بالذكرا لان اختلاف فيهم طرق (قوله عدد زائد) سواء صلاوا مع غيرهم أو وحدهم أوفرادى (قوله وهناك) أي في محل يجب السعي فيه للجمعة بسماع النداء وبعضهم ضبطه بما يأتي في الغائب وهو الذي مشى عليه شيخنا (قوله رجال) أي ذكر ولو واحدا ممن تزمه الصلاة والا فهم كالعدم كاتقدم ويتوجه على السامع الصبي أمره بالصلاة وضربه عليها فان امتنع صلين وان حضر بعد صلاتهن أو صلاة واحدة منهن رجل لم يجب عليه لسقوط الفرض بهن ونسب الجماعة للنساء وحدهن على المعتمد ونقع صلاتهن مع

(قوله أي بناء على نيب التعوذ الخ) فضيته اذا وفرنا على عدم النيب خالف واشتغل بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظر بل هو أولى بالتخلف فيما يظهر (قول المتن وفي قول) محل الخلاف اذا رفعت أما اذا بقيت بسبب ما في قول الاذكار قطعاً قاله المحب الطبري في شرح التنبيه أقول فلو أبقوها صراحة للأمر المنسوب وهو استمرارها حتى يفرغ المسبوق فالتخلف ثابت فيما يظهر وكلام المحب الطبري هذا لا يفي بذلك (قوله ويستحب أن لا ترفع) فلورفعت لم يضر ولو حولت لغير القبلة (قول المتن لا الجماعة) كغيرها من الصلوات الخمس وكأى صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المراد في الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما في الجماعة أفرادا فستفاد من قوله الآتي ويسقط فرضها بواحد ولو جلنا الجماعة المنفية على العموم لكان قوله ويسقط فرضها بواحد مغنيا عن ذلك (قوله لحصول المقصود به) عبارة غيره لان الجماعة ليست شرطاً فيها فكذلك العدد كسائر الصلوات (قول المتن اثنان) لانهم ينقل الاقتصار على واحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين هكذا استدلل الاسنوي رحمه الله والشارح رحمه الله عليه غير ذلك كاتعرفه من بقية كلامه الآتي وقوله وأقل الجمع اثنان يرجع لقوله اثنان وقوله وثلاثة يرجع لقوله وقيل ثلاثة وقوله قال سواء يرجع لقوله عندنا (قوله واقتصر فيها الخ) غرضه من هذا انه في الروضة ذكر الاول والثالث قولين وذكر الثاني والرابع وجهين (قوله على حكاية الاول) المراد به ما في قول المتن ويسقط فرضها بواحد (قول المتن وهناك) قال الاسنوي اخترت به عما اذا غاب عن المجلس أو بالبه فان المتجه الخافه بالصلاة على الغائب كما ستعرفه فان كان في محراء فيحتمل الخافه بطلب الماء كافي التيمم

يباق التكبيرات نسفا لان الجنائز ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب أن لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل اتمامه (وتشترط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كالطهارة وصتر العورة والاستقبال ويشترط أيضا تقديم غسل الميت كسبائي في الزيادة (لا الجماعة) نعم تستحب فيها كعادة السلف (ويسقط فرضها بواحد) لحصول المقصود به (وقيل يجب) لسقوط الفرض (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لحديث الهارقي صلاوا على من قال لا اله الا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما يجب عندنا أنه أن يحمل الجنائز أربعة لان في أقل منها لزومها بالميت قل سواء صلاوا جماعة أم أفرادا كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر العدد قال سواء الخ واقتصر فيها على حكاية الاول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك من جماعة بعد تحيير بلوجه كافي المحرر وينفرد عليها

انتهى

مالو بن حنبل الامام أو بعض المؤمنين ان بقي العدد المعتبر سقط الفرض والا فلا

وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان أمهم هانم قال في شرح المذهب قال أصحابنا اذا صلى على الجنائز عدد زائد على الشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال في الاصح) لان دعاءهم أقرب

الى الاجابة والثاني استند الى صحة صلاتهن وجاعتهن كل رجل فتأني عليه الوجوه السابقة فيهم وعلى الاصح فيهن ان لم يكن رجل صلى للضرورة منفردات وسقط الفرض بهن ولا تستحب لهن الجماعة وقيل نستحب في جنازة المرأة قال في الروضة اذا لم يحضر الا النساء توجه الفرض عليهن واذا حضرن مع الرجال لم يتوجه الفرض عليهن فلو لم يحضر الا رجل ونساء وقتلنا لا يسقط الا بثلاثة توجه التتميم عليهن والظاهر ان الخنثى في هذا الفصل كالمرأة وجزم بهذا التشبيه في شرح المهذب وقال (٣٣٥) فيه في باب الاحداث اذا صلى

الخنثى على الميت فله حكم المرأة فلا يسقط به الفرض في الاصح (ويصل على الغائب عن البلد) لانه صلى الله عليه وسلم اخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرجهم الى المصلى صلى عليه وكبر اربعا رواه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع وسواء كان الميت في جهة القبلة أم لا على مسافة القصر أم لا أما لحاضر في البلد فلا يصل عليه الا من حضره ويشترط أن لا يكون بينها أكثر من ثلثمائة ذراع تقريباً قاله الشيخ أبو محمد (ويجب تقديمها) أي الصلاة (على الدفن) فان دفن قبلها أثم الدافنون وصلى على القبر كما قال (وتصح بعده) أي بعد الدفن على القبر سواء دفن قبلها أم بعدها وقد تقدم حديث صلاته صلى الله عليه وسلم على القبر (والاصح تخصيص الصحة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت) والثاني بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت فمن كان وقتها غير محتمل لا تصح صلاته

الا كتحفاء سببهن نافلة كما يأتي (قوله أن الخنثى كالمرأة) أي من حيث عدم الاكتفاء به مع الذكر كوراد لا يكتفى بصلاة النساء معه كما سيأتي ولو تعدل لم تسقط الا بصلاة الجميع ويسقط بهن الفرض عن النساء (قوله وقيل يستحب) هو المعتمد ولو في جنازة الرجال خلافا لما ذكره الشارح (قوله على الغائب) خلافا لما لاك وأبي حنيفة وعمله ان علم أو ظن طهره والمراد به من يشق عليه الحضور مشقة لا تحتمل عادة ولو في البلد (قوله فصلي عليه الخ) أي النجاشي هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قيل انه رفع وهو بالحشة اليه صلى الله عليه وسلم محمول على رفع الحاحب لرؤيته مثلاً وما قاله ابن حجر في هذا المحل غير صحيح فراجع (قوله ويشترط أن لا يكون الخ) ويشترط عدم الحائل بينهما الا سلبية غير مسمرة وقبره بيت مغلق غير مسمر (قوله من أهل فرضها) أي ممن يجب عليه وتسقط به ذلك الوقت بأن يكون بالغاً عاقلًا مسلماً طاهرًا فلا تصح على الغائب والقبر من اتصف بذلك كالمصبي بخلاف وغيره على المعتمد خلافاً للامام (قوله وقت الموت) المعتمد وقت الدفن (قوله وقيل أبداً) هو المعتمد (قوله من الانبياء) ومنهم سيدنا عيسى صلى الله عليه وسلم بعد دفنه وتصح قبله بمن حضر موته قال شيخنا ونحرم الصلاة على قبورهم والتوجه بها إليها ولو في غير صلاة الجنازة ولكن لا تبطل (فرع) تندب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في اقطار الارض وينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه فهذا سهل النيات وأولاه (قوله فرع زاد الترجمة به الخ) فيه تسليم أنه ليس بمبني على ما قبله فذكره ليس في محله وأجاب شيخنا الرمي بان الصلاة تستدعي مصلياً وهو يستدعي

انتهى وقوله رجال قال الاسنوي مثلهم الواحد والصبي وفي شرح الارشاد ملؤا لفظه بما يخالف كلامه في مسألة الصبي قلت وما أدري ماذا يقول الاسنوي فيها اذ لم يوجد بالبلد الا النساء والصبيان فان الفرض يتعلق بهن بل لا يربوا ما احتجناهم فلا اشكال فيها فان قال بضعها وتعلق الفرض بهن وانهم مع ذلك لا يسقط منهم الا بفعل الصبي ففي غاية البعد وهذا الفرع مما لم يسبق به في عصر بل قاله أولاً والله أعلم (قوله لم يتوجه الفرض عليهن) بل تقع صلاتهن معهم نافلة (قوله الا بثلاثة) كذا يقال لو قلنا بان اثنين أو أربعة (قول المتن عن البلد) قضية كلامهم ان الشرط غيبته بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه للخارج من البلد بخلاف الذي في البلد وان أفرط اتساعها واعلم أنه سيأتي ان الشخص اذا مات بهدم وتعذر غسله لا يصل عليه وقضيته ان الغائب اذا كان ببلاد الحرب ونحوها وغلب على الظن عدم تغسيله لا يصل عليه بل لو شك في غسله كان الامر كذلك فيما يظهر ثم رأيت الزركشي نقل عن صاحب الوافي انه لو كان الميت خارج السور فربما منه فهو كداخله (قول المتن والاصح تخصيص الصحة) أي في الغائب والدفن (قول المتن بمن كان من أهل فرضها) قال الرافعي وغيره لان هذه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا التعليل يقتضي المنع في الحاضرة أيضاً اذ لم يتصف الشخص بالاهلية الا بعد الموت واعلم أن معنى قولهم لا يتطوع بها انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فانه يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب قاله النووي في شرح المهذب وكان الحامل له على ذلك انها تقع نافلة اذا أعيدت وان كانت الاعادة غير مندوبة وتقع نافلة أيضاً للنساء اذا فعلتها مع الرجال (قوله وقيل أبداً) قال السبكي هو أضعفها (قوله بما اشتمل عليه) الضمير زاج للفرع وقوله

قطعا ومن كان وقته غير الا تصح صلاته على الاول وتصح على الثاني والى متى يصل على القبر قبل الى ثلاثة أيام وقيل الى شهر وقيل ما بقي شيء من الميت وقيل أبداً (ولا يصل على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا قبر غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكره في شرح المهذب قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد رواه الشيخان ويشترط في الصلاة على القبر أواليت الحاضر أن لا يتقدم عليه في المذهب كما سيأتي في الزيادة (فرع) زاد الترجمة به لطول الفصل قبله بما اشتمل عليه كما قصرت رجعة التعزية

بفصل لقصر الفصل قبله (الجديد أن الولي أولى بامتها) أي الصلاة على الميت (من الوالي) لان دعاءه أقرب الى الاجابة والتقديم ان الوالي أولى من الولي كما أنه أولى من المالك في امامة الصلوات وبعد الوالي على التقديم امام المسجد ثم الولي (فيقدم الاب ثم الجد) أبوه (وان علائم الابن ثم ابنته) بولن سفل (ثم الاخ) لان الاصول أشفق من الفروع والفروع أشفق من الخواشي ودعاهم الاشفق أقرب الى الاجابة (والاظهر تقديم الاخ لابوين على الاخ لابل) لان الاول أشفق بز يادقربه والثاني محاسنواذ لا مدخل للامومة في امامة الرجال فلا يرجع بهاد في الروضة كأصلها تصحيح طريق القطع بالاول وعبر في الحرر بالاصح (ثم) بعدهما (ابن الاخ لابوين ثم لاب ثم العصبه) الباقون (على ترتيب الارث) يقدم الم لابوين ثم لاب ثم ابن الم لابوين (٣٣٦) ثم لاب وفي شرح المذهب لواجتمع عثمان أو ابناعم أحدهما لابوين

معرفة وأصافه التي تقدم بها (قوله الولي) أي القريب ولو غير وارثو يقدم على الموصى لها (قوله أولى) أي من الاجانب فلهم ولاية والترتيب مندوب فلو تقدم الاجنبي لم يأثم واثب من له الحق مقدم على الابد فان غلب ولا نائب له قدم الابد (قوله والتقديم) وبه قال الأئمة الثلاثة نعم لو خيف الفتنة قدم اجاعا وبعد الوالي على التقديم امام المسجد أي ان كان هذا الوالي هو الذي ولي امام المسجد أو أعلى منه والاقدم امام المسجد عليه وكذلك يقال على الجديد أيضا (قوله وفي الروضة الخ) اعتراض على المصنف حيث لم يوافق اصطلاحه ولا أصله (قوله على ترتيب الارث) منه يعلم تقديم الاخ للاب على ابن الاخ لابوين وابن الاخ للابوين على ابن الاخ للاب على الاظهر السابق (قوله وفي شرح المذهب) اعتراض أيضا عليه حيث لم يذكر اختلاف في الاعمام وبنهم وجوابه ما ذكره من الروضة (قوله ثم عصبته) ثم امام بيت المال ثم نائبه ان انتظم (قوله ثم ذوالارحام) يقدم منهم أولاد البنات ثم أبو الام ثم الاخ للام ثم انحلال ثم الم للام ويقدم الزوج على الاجانب وكذا الزوجة عند فقد الذكور وتقدم القرابات بتقديم الذكور يقدم السيد في عبده على أقارب العبد ولو أحرار وولي المرأة أولى بالصلاة على أمها (قوله أما الفاسق والمبتدع فلا) ولاحقه في الإمامة أصلا وكذا القاتل قاله العلامة البرلسي كفاي النسل ويمكن كون الفاسق شاملا (قوله ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) بمعنى الأقرب اذ الكلام فيمن لها قرابة واستوى بالوفا والا فيقدم العبد البالغ على الحر الصبي والرفيق القريب على الحر الاجنبي وتقدم الاجانب بما في الصلوات (قوله قطعاً للتراع) يفيد ان القرعة لا ذكر ولو تقدم غير من خرجت قرعته أو

والآخر لاب أو ابناعم أحدهما أخ لام فقيه الطريقان وذكر في الروضة الاخيرة وسكت عن اجتماع ابن أخ لابوين وابن أخ لاب للمعلم بأن اجتماعهما كاجتماع أبييهما فقيه الطريقان ثم بعد عصبه النسب المعتق ثم عصبته (ثم ذوالارحام) والاخ للام يقدم منهم أبو الام ثم الاخ للام ثم انحلال ثم الم للام وقول الوجيز بعد ذكر العصبية ثم ان لم يكن وارث فنسبوا الارحام حله الرافعي على وارث من العصبية حتى لا ينافي ما نقله عن التهذيب من تقدم أبي الام على الاخ للام وأقره على ذلك وجزم به في الروضة وشرح المذهب (ولو اجتماعا) أي اثنان من الاولياء (في درجة) كابنين وأخوين (فالاسن العدل أولى

بفصل متعلق بقوله ترجه (قوله لان دعاءه أقرب الى الاجابة) أي لان كسار قلبه وتأمله وأيضاً الصلاة عليه حق من حقوقه فكانت كالتكفين والتقديم قال الأئمة الثلاثة ولنا وجهه أيضا من جوح ان الموصى له بالصلاة مقدم على القريب (قوله أبوه) خرج أبو الام فانه من ذوى الارحام (قوله اذ لا مدخل الخ) أجيب بانه لا يلزم من انتفاء استقلالها عدم صلاحيتها للترجيح (قوله تصحيح طريق القطع) أي الخافا لهذه المسئلة بالارث والطريق الاولى الخافا بولاية النكاح ونحمل العقل فان فيها قولين (قول المتن على ترتيب الارث) منه يستفيد ان ابن الاخ لاب مقدم على ابن ابن الاخ لابوين (تنبيه) ما سلف في النسل من اشتراط أن لا يكون قاتلا ينبغي أن يأتي هنا (قول المتن ثم ذوالارحام) قد استفدنا من كلامه ان الزوج لا مدخل له هنا وبحت بعضهم تقديمه على الاجانب وهو ظاهر (قوله أي من المجتمعين في درجة) انما

فسر

على النص من الافقه ونص في سائر الصلوات على ان الافقه أولى من الاسن فمن

الاصحاب من خرج من كل من المسئلتين قولاً في الاخرى والجمهور رقررو النصين وفرقوا بين صلاة الجنائز وغيرها بأن الفرض منها الدعاء للميت والاسن أشفق عليه فدعاه أقرب الى الاجابة والمراد به الاكبر سناني الاسلام وان كان شابا وانما يقدم اذا حلت حاله أما الفاسق والمبتدع فلا كذا في الروضة وأصلها عبارة الحرر فالاسن أولى على الاصح ان كان عدلا والحر أولى من الرفيق أي من المجتمعين في درجة وقال المصنف بدل هذه المسئلة لوضوحها (ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) أي كأخ رفيق وعم حر نظر الحرية وقيل العكس نظر القرب وقيل محاسنواذ لتعارض العنيين ولو اجتماعوا في درجة واستوت خصالهم فان رضوا بتقديم واحد فذاك والا فمقرب بينهم قطعاً للتراع (ويقف) المصلي اماما كان أو منفردا

(عند رأس الرجل ومجزها) أي المرأة كذا فعل أنس رضي الله عنه فقبل له هل كان هكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عند رأس الرجل ومجزة المرأة قال ثم روى أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وفي الصحيحين عن سمرقانه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة فقام وسطها قال في شرح المهذب والحنفي كل المرأة فيقف عند مجزته (وتجوز على الجنائز صلاة) لأن المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن والاولى افراد كل جنازة بصلاة ان أمكن وعلى الجمع (٣٣٧) ان حضرت دفعة قدم الى الامام الرجل

ثم الصبي ثم الغنمي ثم المرأة فان كانوا رجلا أو نساء قدم اليه افضلهم بلورج ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه ولا يقدم بالحريبة أو متعاقبة قدم اليه الاسبق من الرجال أو النساء وان كان المتأخر أفضل فلو سبق امرأة ثم حضر رجل أو صبي آخرت عنه ولو سبق صبي رجلا قدم الصبي وقيل الرجل ولا بد من رضا الاولياء بصلاة واحدة فان رضوا وحضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى رجلا كان ميتة أو امرأة وان حضرت معا أقرع بينهم (وتحرم) الصلاة (على الكافر) حريبا كان أو ذميا قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (ولا يجب غسله) على المسلمين ذميا كان أو حريبا لكن يجوز لهم وقد فصل على رضي الله عنه بأمره أبو داود وغيره وضعفه البيهقي وضم في شرح المهذب الى المسلمين غيرهم في النكفين والى الفصل التكفين والدفن

أجنبي لم يأنم لما مر أن الترتيب مندوب ثم لو اجتمع ابنا عم أحدهما أخ لام قدم (قوله عند رأس الرجل) أي الله كوران كان معه أنقى في نعش واحد وصلى على قبره مثلا (قوله ومجزها) ولو على القبر أيضا والحنفي كل امرأة (قوله وتجوز على الجنائز صلاة) بأن يجمعهم في نية كافر فذاك في صحة النية وهذا في جواز ذلك فلا تكرار (قوله ان حضرت) أي في محل يحرم الامام عليها فيه (قوله رجل أو صبي) ومثلها الحنفي وهل ينحى غير النبي له راجعه وقياس الباب عدم التشحية كجأهل سبق عالما (قوله فان كانوا رجلا أو نساء) زاد في بعض نسخ المنهج أو خثاني والصواب اسقاطه لانه لا تقديم فيهم كاذ كره بعده والتقديم المذكور هو في جهة القبلة كما قاله السباطي وفي شرح شيخنا وغيره أن التقديم بالقرب من الامام بدليل ما استدلل به ابن عمر صلى على تسع جنائز ففعل الرجال مما يليه والنساء مما يلي القبلة إلا أن يقال انه من حيث الجواز (قوله رضاء الاولياء) سواء كان أولياء رجلا أو نساء أو خثاني أو مختلفين (قوله فان رضوا) أي بصلاة واحدة فلا ينافي ما بعده من وقوع النزاع بينهم لانه فيمن يقدم فالفرقة واجبة حينئذ (قوله وتحرم) أي ولا تصح على الكافر ولو حكما كالطفل لان من لم يبلغ منهم يعامل في الدنيا معاملة الكفار والصحيح أنهم في الآخرة في الجنة خدما لا أهلها ومحل الحرمة فيمن تحقق كفره والاف كالمسلم وفي ابن حجر خلافة وقد مر أنه ينبغي فيه التعليق كالاختلاط (قوله في الشقين) وهما عدم الوجوب والجواز (قوله في الجواز للمسلم) أي قطعاً فلا ينافي ما بعده (قوله تكفين الذي دفينه) ومثله المعاهد والمؤمن (قوله على المسلمين) أي بعد من نلزمه نفقته ثم بيت المال (قوله عضو) ولو ظفرا أو شعرا إلا الشجرة الواحدة على المعتمد والمشيمة المسماة بالخلاص كالعضو لانها تقطع من الولد فهي جزء منه أما المشيمة التي فيها الولد فليست جزءاً من الام ولا من الولد انتهى (قوله مسلم) ولو بالدار يقيناً لا بداهة ولا من شك في اسلامه (قوله علم موته) أو ظن قبل انفصال العضو منه يقيناً فان علم انفصاله حال حياته ولو بعد جرح مثلاً وان مات بعده أو شك في وقت انفصاله فبدمواراته بخرقه ونحوها كالدّم والظفر والشعر من الحي (قوله بعد غسله) أي وجوباً ومواراته كذلك (قوله بنية الصلاة على جثة الميت) أي وجوباً بان كان بقيته غسلت ولم يصل عليها

فسر بذلك كلام الحرر لان قوله والحر عطف على قوله فلاسن وكلاهما مسبوق بقوله ولو اجتمع في درجة (قوله والاولى افراد الخ) لانه أكثر عملاً (قوله قال تعالى ولا تصل على أحد الخ) أي ولان غفران الشرك محال والمقصود من الصلاة الدعاء (قوله أو حريبا) لان الفصل كرامة وليس الكافر من أهلها (قوله في الشقين) المراد بهما ما في قول المتن ولا يجب غسله وما في قول الشارح لكن يجوز لهم (قوله ويقاس به) الضمير راجع للمسلم من قوله في الجواز للمسلم (قول المتن ودفنه) أي كما يجب أن يطعم ويسقى اذا عجز وفاء بدمته (قوله ولا يجب تكفين الحربي الخ) انظر هل ذلك تكرار مع الذي سلف عن شرح المهذب ولك أن تقول ليس بتكرار لان هذا في نفي الوجوب وذاك في الجواز (قوله وفي وجهه) كأنه من جثة المحكي بقيل (قوله بنية الصلاة الخ) أي ولو علمت الصلاة على باقيه لكن لو علمت الصلاة وعلم فصل هذا

(٤٣) - (قلوب بني وعيمه) - اول في الجواز للمسلم ويقاس به غيره وسواء في الجواز القريب والاجنبي وسبائي في الزيادة أن القريب الكافر أحق من المسلم (والاصح وجوب تكفين الذي دفينه) على المسلمين اذ لم يكن له مال كاذ كره في شرح المهذب وفاء بدمته والثاني يقول انتهت ذمته أي عهد بالموت فلا يجبان قال في شرح المهذب بل يندبان ولا يجب تكفين الحربي ولادفنه قطعاً وقيل يجب دفنه في وجهه وفي وجهه لابل يجوز اغراء السكالب عليه فان دفن فثلاً يتأذى الناس برائحته والمرتد كالحربي (ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى عليه) بعد غسله ومواراته بخرقه بنية الصلاة على جثة الميت كما صلت الصحابة رضي الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتلب

ابن أسيد رضي الله عنه ألقاها طائر نسر بمكة من وقعة الجبل وعرفوا أنها بدب بخاتمها رواها الزبير بن بكار في الانساب وذكرها الشافعي بلاغا ووقعة الجبل في جادى سنة ست وثلاثين ولولم يعلم موت صاحب العضول يصل عليه لكن يدفن كالاول (والسقط) بثلاثين السين (ان استهل) أى صاح (أوبكى) ثم مات (ككبير) فيصل على تيقن حياته وموته بعد ما يغسل ويكفن (والا) أى وان لم يستهل ولم يبك (فان ظهرت أمارات الحياة (٣٣٨) كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) وقيل قطعا لظهور حياته بالامارة

والثاني لعدم تيقنها يغسل قطعا وقيل فيه القولان (وان لم تظهر) أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حد نفخ الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم امكان حياته (وكذا ان بلغها) فصاعدا لا يصل عليه (في الاظهر) لعدم ظهور حياته والثاني ينظر الى امكانها ولا يغسل في الاولى يغسل في الثانية قطعا والفرق بين الصلاة والغسل ان الغسل أوسع فان الذى يغسل بلا صلاة كاتقدم وقيل في الغسل فيهما قولان وحكم التكفين حكم الغسل ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه أى لا يجوز ذلك وقيل يجوز غسله ان لم يكن عليه دم الشهادة وقيل يجوز الصلاة عليه وان لم يجز غسله وتترك الاشتغال بالحرب روى البخارى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد بدفنهم بملابسهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي لفظ له ولم يغسلوا ولم يصل عليهم بفتح اللام والحكمة في ذلك ابقاء أثر

وندا بان كان قد صلى عليها فان لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بنيته فقط فان نوى الجملة لم تصح فان شك في غسل البقية لم تجز نيتها الا اذا علق كقوله ابن حجر (قوله لم يصل عليه) أى لم تصح الصلاة عليه (تنبيه) تعبيرهم بالغسل في العضو يقتضى أنه لا يأتى فيه التيمم وهو كذلك ان لم يكن من أعضاء التيمم ويدفن بعد لفه بخرقه بلا طهارة ولا صلاة والاوجب تيممه والصلاة عليه وتعبيرهم بستره بخرقه يفهم عدم اعتبار اللقائف فيه ولو كان أكثر من النصف مثلاً قال شيخنا ويظهر أنه ان سمي رجلاً أو امرأة فكالكمال والا فلا اعتبار بما ينقص لمسسه الوضوء وعدمه ويقف المصلى عليه عند رأسه ان كان ذكرًا وعجزه ان كان أنثى فان لم يوجد وقف حيث يشاء ويجب في دفن الجزء ما يجب في الجملة ويندب دفن جزء الحى كما مر (قوله والسقط) هو لفظ مأخوذ من السقوط وهو النازل قبل تمام أشهر الستة (قوله صاح) أى وان مات قبل تمام انفصاله فهو كبير (قوله ولم يبك) صوابه الواو (قوله فصاعدا) ظاهره وان بلغ ستة أشهر وهو ما قاله ابن حجر وشيخنا لا يادى وغيرهم وهو الوجه الذى لا يتجه غيره وخالف شيخنا الرملى فجعل من بلغ ستة أشهر كبير وان لم يظهر خلفة ونقله شيخنا في حاشيته ولم يعتد به (قوله وحكم التكفين حكم الغسل) وكذا حكم الدفن أيضا (قوله ولا يغسل الشهيد) سمي بذلك لشهادة الله ورسوله بالجنة أولان دمه يشهد بالجنة أو لشهادة دمه بقتله حيث يبعث وهو يسيل أولانه يشاهد الجنة حين موته أولانه تشهد ملائكة الرحمة قبض روحه (قوله ابقاء الخ) أى لانه فضيلة مكتسبة تعلم باثرها وهذا فارق الانبياء صلات الله وسلامه عليهم (قوله من مات) صغيرا كان أو كبيرا ذكرًا أو أنثى حرا أو رقيقا عاقلا أو مجنونا فصد الحرب أو لا حيث قاتل (قوله في قتال الكفار) أى في محاربة كافر ولو واحدا أو مرتدا أو في قطع طريق أو في صال أو قتله كافر استعان به البغاة وكذا عكسه بأن قتله باغ استعان به كافر وتوقف شيخنا الرملى في المقتول من البغاة بكافر استعان به عليهم (قوله وأتردى في حلقته) أو عادوا اليه بعد

العضو بعد الغسل وقبل الصلاة فالظاهر عدم وجوب الصلاة وان وجب التكفين والدفن ولو علمنا عدم تغسيل الباقي فالظاهر أنه ينوى الصلاة على الجملة (قوله كالاول) فضيته الوجوب لكن الذى في الروضة وأصلها في الأجزاء المنفصلة من الحى استحباب الدفن وقد لا يشك على هذا للجهل بحاله في الموت والحياة وفيه نظر (قوله والسقط) هو مأخوذ من السقوط (قوله ولم يبك) الاحسن ولم يبك (قوله لعدم تيقنها) أى ولم يفهم حديث اذا استهل الصلوات وصل على عليه وكان وجهه كونه المتحرك لا يحصل معه اليقين احتمال أن تكون الحركة غير اختيارية بل لانضغاط ونحوه (قول المتن لم يصل عليه) صرح الاسنوى في الفصل الآتى بان دفنه بأبغاب واجب كذلك عند قول المنهاج ويوضع في اللحد على يمينه (قوله وحكم التكفين حكم الغسل) قال السبكي لكن بعد بلوغه امكان نفخ الروح قد اتفقوا على وجوب الستر بخرقه سواء أوجبنا الغسل أم لا وذكرا ان الرافعى فسر ذلك بما يكون على غير هيئة التكفين وأطال السبكي في الكلام عليه ثم قال ولو فسر ذلك بوضع خرقه من غير احاطة به كاحاطة الكفن لاستقام الكلام (قول المتن فان مات الخ) اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاث قيود الموت حال

القتال

الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أى الشهيد الذى لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار بسببه) كان قتله أحدهم أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاحه أو تردى في حلقته في وهداة أو سقط عن فرسه أو رجمته دابة فمات أو وجد قتيلا عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وان لم يكن عليه أثر دم لان الظاهر ان موته بسبب القتال (فان مات بعد اقتضائه) وفيه حياة مستقرة بجراحة في القتال يقطع عنه موتها

(أو) مات (في قتال البغاة فغير شهيد في الأظهر) ومقابله يلحق الأول بالميت في القتال والثاني (٣٣٩) بالميت في قتال الكفار ولو أنقضى

القتال وحركة الجروح حركة
مذبوح فشهيد بخلاف
أو وهو متوقع البقاء فليس
بشهيد بخلاف (وكذا)
لومات (في القتال لاسببه)
كان مات بمرض أو جفاة فغير
شهيد (على المذهب) وقيل
انه شهيد في وجه لموته في
قتال الكفار أما الشهيد
العارى عن الضابط المذكور
كالقريق والمبطون
والمطعون والميت عشقا
والميتة طاقا والمقتول في
غير القتال ظلهما فيغسل
ويصلى عليه (ولو استشهد
جنب فلا يصح أنه لا يغسل)
كغيره والثاني يغسل لان
الشهادة انما تؤثر في غسل
وجوب الموت وهذا الغسل
كان واجبا قبله فلنا وسقط
به كما سيأتى والوجهان
متفقان على أنه لا يصلى
عليه (و) الاصح (انه) أى
الشهيد (تزال نجاسته غير
الدم) أى دم الشهادة بأن
تغسل والثاني لا تزال سدا
لباب الغسل عنه وعبرة
الروضة كأصلها ولو أصابته
نجاسة لا بسبب الشهادة
فلا يصح انها تغسل والثاني
لا والثالث ان أدى غسلها
الى ازالة أثر الشهادة لم تغسل
والاغتسل وعبرة المحرر
والاصح ان الجنب اذا
استشهد كغيره وان النجاسة
التي أصابته لا بسبب الشهادة

انهز امهم فقتلوه والحلة قوة الحية في شدة القتال (قوله في قتال البغاة) ولم يقتله كافر استعانوا به مثلاً كافر
(قوله أما الشهيد) أى الذى يعطى منازل الشهداء فى الآخرة (قوله العارى الخ) أى العارى عن شهادة
الدنيا التى هى عدم الغسل والصلاة فلم أن الشهيد قسمان شهيد فى الآخرة دون الدنيا وهو العارى عن الضابط
المذكور وشهيد فيهما وهو من فيه الضابط المذكور نعم ان لم يكن قصده اعلاء كلمة الله تعالى بل تحصيل
الكسب أو المفاخرة أو ليقال انه شجاع مثلاً فهو شهيد فى الدنيا دون الآخرة فهو قسم ثالث ويبحث بعضهم
أنه لو علم منه ذلك وجب فيه الغسل والصلاة كغير الشهيد فراجع (قوله كالقريق) أى وان عصى فيه
بنحو شرب خمر نعم يستثنى منه من غرق بسير سفينة في وقت هيجان الامواج (قوله والمطعون) أى الميت
بالطاعون ولو فى غير زمنه أو بغيره فى زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه صابراً محتسباً (فرع) يحرم دخول
بلد الطاعون والخروج منها بلا حاجة لوجود النهى عن ذلك ولا يكره الفرار من غير الطاعون نحو حائط
ماثل الى السقوط وهدف وحجر وسرى وغير ذلك لانه صلى الله عليه وسلم فعله (قوله والميت عشقا) أى
ولم يتسبب فيه كما قاله شيخنا الرملى ولم يرتضه شيخنا الزيدى وسواء كان لمن يحرم عشقه كالمرء أو لا وشرطه أن
يكنم ويؤلف عما يحرم ولو بنحو نظر (قوله والميتة طلقاً) ولو لم ينالها لم يتسبب في الاجهاض (قوله والمقتول
ظلهما) ولو بحسب الهيئة كما قيل ومن هذا القسم من مات فى غربة أو يهدم أو فى طلب العلم * والحاصل
كما قاله شيخنا الرملى أنه ان كان سبب الموت معصية كشرق بشر خراً أو ركوب بحر لشر به أو تسيير سفينة
فى وقت ريح عاصف كإصرار ونحو ذلك فغير شهيد ولا يشترط مقارنة معصية ليست سبباً كزنا ونشوز
واباق وشرب خمر كراكب سفينة لغير شر به فتأمل (قوله جنب) أو نحو حائض (قوله والثاني يغسل) أى
عن الجنابة وعليه هل تجب نية الجنابة عنه أو لا كل محتمل وأما سقوط غسل الموت فلا خلاف فيه كما يعلم من
كلامه (قوله تزال نجاسته) أى وجوباً (قوله غير الدم) أى دم الشهادة أما هو فيحرم غسله ولو بماء نحو
الورد وأما حكمه بنحو عود فمكروه مطلقاً وقال شيخنا الرملى ان أزال الأثر فكالماء ولا يحرم على الشهيد ازالة
دم شهادته لانه حقه (قوله بأن تغسل) لانها ليست منهيان ازالتهما وليست أثر عبادة بخلاف دم الشهادة
(قوله فلا يصح أنها تغسل) أى وان لزم عليه ازالة دم الشهادة أخذ من التفصيل بعدم وهو المعتمد (قوله
بخلاف عبارة المنهاج) قال شيخنا الرملى فيه نظر بل هى مساوية لها بل هى أولى من عبارة المحرر والروضة
وأصلها شمولها ازالة غير دم الشهادة وان حصل بسبب الشهادة على المعتمد (قوله الماطخة) ليس قيداً بل
يندب تكفينه فى ثيابه مطلقاً لكن الماطخة أولى (قوله ثم) أى الى ستر جميع البدن وجوباً وما زاد فندب ويجب
تكفينه فى ثلاث لفائف كما فى غيره ان كان له تركه ودخل فى ثيابه ما لو كانت حريراً أو قد مر جوارحه عن شيخنا
كشبهه وما فى المنهج مبنى على رأيه المرجوح كما تقدم (قوله أما الدرع) أشار الى أن المراد بثيابه فيما مر
ما اعتيد التكفين فيها (قوله فتزع) أى ندباً ان لم يكن فى الورثة محجور مثلاً ولا الفوجو با
(فصل) فى كيفية دفن الميت وما يتبعه (قوله أفل القبر) ومثل القبر ان يوضع من مات فى سفينة بعيدة عن
البر بين لوحين ويلقى فيه ويندب أن يشغل ليصل الى القبر (قوله حفرة) خرج بها وضعه على وجه الارض
القتال وكونه قتال كفار وكونه بسبب القتال فذكر هنا ثلاث مسائل لبيان ما خرج بتلك القيود (قول المتن
أوفى قتال البغاة) استدلل لذلك بأن أسماء غسلت ابنها ابن الزبير ولم ينكر عليها (قوله كأن مات بمرض الخ)
جعل الاسنوى من ذلك أن يقتاله كافر وعبارته اذا مات فى معترك الكفار لا بسبب القتال كما اذا مات بمرض
أو جفاة أو اغتاله مسلم أو كافر انتهى وفيه نظر (قول المتن فلا يصح الخ) قال السبكي اختلاف المصنف فى غسل
الجنب لا فى غسل الموت انتهى أقول فعليه بنوى رفع الجنابة وهل هى واجبة أم لا كغسل الميت هو محتمل
(فصل أفل القبر الخ)

تزال وهى تصدق بما اذا أدت ازالته الى ازالة دم الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (و يكفى فى ثيابه الماطخة بالدم) ندباً (فان لم يكن ثوبه صابغاً تم)
وان أراد الورثة تزع ما عليه من الثياب وتكفينه فى غير هاجز أما الدرع والجلود والفرع او الخفاف فتزع منه (فصل أفل القبر حفرة تمنع)

الجاردمت (الرائحة) ان تظهر منه فتؤذي الحى (والسبع) ان ينش لبأ كل الميت فتنتفك حرمته وى ذكر الرائحة والسبع وان لزم من منع
أحد هما منع الآخر بيان فائدة الدفن (وينشأ أن يوسع ويعمق قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويسط يديه مرفوعة قال صلى
الله عليه وسلم فى قتلى أحد احفروا وأوسموا وأعمقوا رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضى الله عنه أن يعمق قبره قامة
وبسطة (واللحد أفضل من الشق) بفتح الشين (ان صلبت الارض) بخلاف الرخوة فالشق فيها أفضل وهو أن يحفر فى وسطها كالنهر ويبنى
الجانبان بالبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بالبن أو غيره قال فى شرح المذهب ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت واللحد
أن يحفر فى أسفل حائط القبر الذى (٣٤٠) من جهة القبلة مقدار ما يسع الميت روى مسلم عن سعد بن أبى وقاص أنه

في بناء كالفساق للمهودة فلا يجوز الا لعنر كانهيار الارض (قوله وان لزم) الصواب اسقاط الواو فتأمل
(قوله بيان فائدة الدفن) أي بيان ما أُراده الشارع من الدفن وقد علم عدم لزوم بنحو الفساق فانها قد
لا تمنع الراحة وبنحور دم تراب بلا بناء فانه قد لا يمنع السبع فتأمل (قوله ويعقب) هو بالمهمله وقال بعضهم
بالمجمله أيضا (قوله قائمه وبسطة) وهما ثلاثة أن ذرع ونصف بالذراع المعروف أو أربع ونصف بذراع اليد
(قوله احفروا) أي وجوباً وحرمة مبررة وصل وأوسعوا فابوا عجموا كذلك (قوله وأوصى عمر رضي الله
عنه) أي ولم ينكر عليه فهو اجماع وذ كره بعد الحديث لبيان قدر التعميق (قوله ويبنى) الواو بمعنى أو على
انها مائة خلو (قوله أو غيره) أي مما لم يسمه الشارع شيئا الرمي (قوله ويرفع) أي وجوباً بحيث لا يمس
البيت (قوله الرجال) أي هم أولى من النساء لأمروا صلى الله عليه وسلم بأبطله بآدخال ابنته أم كلثوم على
الاصح مع وجود محارمها كفاطمة نعم يندب أن يلبى النساء جلها من محل موته الى المغسل ومنه الى النعش
ومنه الى من في القبر وحل الشدا فيه (قوله وذ كرفيه الخ) أي فاشمله عموم كلام المصنف من أولاد الم
ليس مراداً (قوله من المحارم) أي ويقدم محارم النسب ثم محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة (قوله
فالتحصين) ويقدم عليهم الممسوح ثم المحبوب ثم العنين (قوله فأهل الصلاح الخ) وبعدهم التمتني
ثم النساء وقيل باستوائهما ويقدمن بترتيب الغسل والسيد في أمة لا تخله كالزوج وفي غيرهما يقدم على
الاجانب كعبده ولا حق للوالى مع القريب جز ما وجب الترتيب المذكور مستحب (قوله الأفقه على الأسن)
أي مع اتحاد الدرجة لانه مع اختلاف الدرجات لا تعتبر الصفات ومع اتحادها تعتبر فهو بعكس صفات الصلاة
كأمر وعلى هذا تنزل عبارة المنهاج فتأمل وما اقتضاه كلام بعضهم من تقديم الأفقه على الأقرب مخالف
لكلامهم كما يصرح به كلام المصنف والشارح وغيرهما فراجعهم (قوله ثلاثة) أي أو أقل واقتصر الشارح

(قول المتن أن يوسع) هو الزيادة في الطول والعرض والتعميق الزيادة في النزول وهو من مادة قوله تعالى من كل فج عميق وحكي ابن مكي أنه يقال بالغين أيضا وأنه قرئ به شاذا (قول المتن والاحد) يقال لحمت وفي اللغة ألحمت وأصله الميل (قول المتن الأحق بالصلاة) نبيه الاسنوى على أن الأفقه هنا مقدم على الأسن والاقرب قال فأما تقديمه على الاسن فقد ذكره في شرح المذهب وأما تقديمه على الاقرب فقد ذكره صاحب البيان عن النص واتفاق الاصحاب قال ورأيت أنه أيضا في نص الام ولم يصرح في شرح المذهب بهذه المسئلة واتماحكي الاتفاق على تقديم البعيد الفقيه على الأقرب الذي ليس بفقيه ونبيه الاسنوى على ان الوالي لا يقدم هنا قطعا وان قدمناه في الصلاة على قول (قوله فمبيها) بحث بعضهم تقديم

بجانب الخليفة قروي ابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على العباس والفضل (ويروى في الحديث على يمينه) ندبا
(للقبلة) وجوبا فلودفن مستبرا أو مستلقيا بنش ووجه القبلة مالم يتغير فإن تغير بنش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كره ولم
ينش ويقاس بالحديث كجميعه الشق ويشمله ما قوله في شرح المذهب ويجب أن يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب أن يوضع على
جنبه الايمن (ويستدبره الى جداره) أي القبر (وظهره بلبنة ونحوها) حتى لا يشك ولا يستلقي ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر
ويغشى عنه الايمن اليه أو الى التراب قال في شرح المذهب بان ينعى التكفين (٣٤١) عن خدو يوضع على التراب

(ويستفتح الحمد) بفتح
الفاء وسكون التاء (بلبن)
وطين مثلا حتى لا يدخله
تراب (ويحتمون ثلاثا
حشبات تراب) يسديه
جميعا روى ابن ماجه عن
أبي هريرة أنه صلى الله
عليه وسلم حتى من قبل
رأس الميت ثلاثا قال
البهقي اسناده جيد
ويستحب أن يقول مع
الأولى منها خلفنا كم ومع
الثانية وفيها نعيد كم ومع
الثالثة ومنها نخرجكم تارة
أخرى وقوله حشبات من
يعنى لغة في نحو (ثم بهال)
أي يردم التراب (بالمساحي)
امراعا بشكيل الدفن
(ويرفع القبر شيئا فقط)
ليعرف قبره ويحترم
وروى ابن حبان عن جابر
أن قبره عليه الصلاة والسلام
رفع نحو من شبر ولومات
مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع
قبره بل يعني ثلاثا تعرضوا
له اذا رجع المسلمون
(والصحيح أن نسطيعه

على الثلاثة فما فوقها ضرورة الجمع في كلام المصنف (قوله دفنه على العباس والفضل) وفي رواية على
والفضل وأسامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف ومعهم خامس وفي رواية على والفضل وقم وشقران مولاه
صلى الله عليه وسلم ومعهم خامس قال بعضهم وأعلى الخامس في الروايتين هو العباس المذكور في الرواية
الأولى (قوله للقبلة وجوبا) أي في المسلم ويوجه الكافر لا يجهه كانت نعم يجب استدبار القبلة بكافة جماعة
بمسلم اذا بلغ أو أن نفخ الروح فيه كما نقل عن شيخنا الرمي لان وجهه الى ظهرها وتدفن بين مقابر المسلمين
والكفار (قوله أو مستلقيا بنش) وجوبا وان كان رأسه مرفوعا ورجلاه للقبلة (قوله مالم يتغير) أي ولو
بالراشحة (قوله ويسند) أي ندبا (قوله وجهه) ورجلاه (قوله حتى لا يشك الخ) ولا يجب بنش لو انكب أو
استلقى بعد الدفن وكذا الوانها القبر والتراب عليه كذلك ويجوز بنشه واصلاحه أو نقله محل آخر قاله شيخنا
الرمي نعم لو انها قبل تسوية القبر وقبل طمعه وجب اصلاحه (قوله ويستفتح الحمد) أي ندبا ان لم
يصل التراب الى الميت والاوجب ولو على غائب ولا يندب الاذان عند الدفن كما قيل (قوله بلبن) أي
ندبو كان عدد لبنات الخدو صلى الله عليه وسلم تسع لبنات كافي مسلم (قوله ويحتمون دنا) فالدنا لازم له وهو
مندوب أيضا نعم لا يندب الدنوان حصل فيه مشقة ولا الخنوف في التراب ان لم يزد منه بحاجته طوط به مثلا (قوله
لغة في نحو) أي والمصنف جمع بين اللغتين واليه أفصح من الواو كما يشعر به كلام الشارح والحنوا لاخذ
بالسكفين معاقيل أو باحد هما (قوله تراب) وكونه من تراب القبر ومن جهة رأس القبر أولى (قوله
ويستحب أن يقول مع الأولى الخ) ويستحب أن يزيد مع ذلك في الأولى اللهم لقنه عنه المسئلة بحجته
وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم جاني الارض عن جنته (فائدة) قراءة
انا أنزلناه على شئ من تراب من داخل القبر سبع مرات ووضعته على صدره تحت الكفن أمان من
الفتان (قوله بالمساحي) سميت بذلك لانها تمسح الارض وهي جمع مسحاة من الحسواى الكشف
فيهما زائدة ولا تكون الا من حديد بخلافه الحجر فقهى من خشب (قوله شيئا) أي قدره تقريرا ويرفع
القبر فوق شبر مكرره (قوله في بلاد الكفار) وكذا لو خيف بنشه له دابة أو أخذ كفن (قوله في قبر)
أي شق أو لحدا مالوف لحدين ولوفى قبر واحد جازا اتفاقا (قوله لا يجوز) أي لا يباح (قوله فيكون دفن
اثنين فيه مكرها) وهو ما شئ عليه شيخ الاسلام وغيره واعتد به بعض مشايخنا واهتمد شيخنا الزايدى
بحارم الرضاع والمصاهرة على العبد (قول المتن للقبلة) لوجه القبر مبتدأ من قبلى الى بحرى وأضجع على
ظهره وأخصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له
والظاهر التحريم (قول المتن ويحتمون دنا الخ) عبارة الكفاية يستحب ذلك لكل من حضر الدفن
وهو شامل للقريب والبعيد وعبارة الشافعي لمن على شفير القبر (قوله من يعنى الخ) أي فالمصنف رحمه الله
كانه أشار الى اللغتين حيث قال يعمو وقال حشبات (قوله بالمساحي) سميت بذلك لانها تمسح الارض

أولى من تسديمه) كما فصل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبيه روى أبو داود بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكراته
وأما كذلك والثاني تسديمه أولى لان التسطيع صار شعار الروافض فيترك مخالفة لهم وصيانة للميت وأهلهم من الانهال بالبدعة ودفع
بان السنة لا تترك لموافقة أهل البدع فيها (ولا يدفن اثنان في قبر) قال في شرح المذهب هي عبارة الاكثرين وصرح السرخسي بأنه
لا يجوز وصرح جماعة بأنه يستحب أن لا يدفن اثنان في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كاصلا يستحب في حال الاختيار أن يدفن كل
ميت في قبر

(२४२)

وكذا بين الرجلين والمرأتين
على الصحيح في الروضة
وفي كلام الرافعي إشارة إليه
(ولا يجلس على القبر) ولا
يتكأ عليه (ولا يوطأ)
أي يكره ذلك إلا الحاجة بان
لا يصل إلى قبر ميتة إلا
بوطئه قال في الروضة وكذا
يكره الاستناد إليه قال صلى
الله عليه وسلم لا تجلسوا على
القبور ولا تصالوا البهارواه
مسلم وروى الترمذي عن
جابر نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يوطأ القبر
وقال حسن صحيح وسيأتي
بطوله في التخصيص
(ويقرب زائره) منه
(كقربه منه) في زيارته
(حيا) أي ينبغي له ذلك كما
عبر به في الروضة وأصلها
وسيأتي ندب زيارة القبور
للرجال (والتعزية سنة
قبل دفنه وبعده) أي هما
سواء في أصل السنية
وتأخيرها أحسن لا شغل
أهل الميت بتجهيزه قال في
الروضة الآن يرى من أهل
الميت جزعا شديدا فيختار
تقدمها لصهرهم (ثلاثة

زینب (قولہ اعظم) ہوا فصیح من عظم خلافت العلب

تقريباً لا تعزية بعدها إلا أن يكون العزى أو المعزى غائباً وفي شرح المذهب قال أصحابنا وقت التعزية من حين الموت النفسية أيام تقريباً لا تعزية بعدها إلا أن يكون العزى أو المعزى غائباً وفي شرح المذهب قال أصحابنا وقت التعزية من حين الموت النفسية إلى الدفن وبعد الدفن ثلاثاً أيام وتكره بعد الثلاثة أى لتجديد الحزن بها لئلا يصعب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالباً ومعناها الأمر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء ليت بالمغفرة وللصاحب بحجر المصيبة روى الشيخان عن اسامة بن زيد قال أرسلت إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعو وتخبره أن ابنائنا في الموت فقال للرسول أرجع إليها فاخبرها أن الله تعالى ما أخذوها ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فرفها فتصبر وتحتسب (ويعزى المسلم بالمسلم) أى يقال فى تعزيتيه (أعظم الله أجرك) أى جعله عظيماً

(وأحسن عزاءك) بالمأى جملة حسنا (وغفر لمتك) المسلم (بالكافر أعظم الله أجرك وصبرك) وفي الروضة كاملها وأخلف عليك (والكافر بالمسلم غفر الله لمتك وأحسن عزاءك) ويجوز لاسلم أن يمزى الذي يقر به الذي فيقول (٣٤٣)

أخلف الله عليك ولا نقص عددك وهذا الثاني لتكثر الجزية للمسلمين قال في شرح المذهب وهو مشكل لانه دعاء ببقاء الكافر ودوام كفره فالتحذير تركه (وبجوز البكاء عليه) أي الميت (قبل الموت وبعدة) وهو قبله أولى قال في شرح المذهب وبعدة خلاف الأولى وقبل مكرره روى الشيخان عن أنس قال دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبراهيم ولده يجود بنفسه فجعلت عيناه تذرفان أي يسيل دمعهما وروى البخاري عن أنس قال شهدنا دفن بنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فראيت عينيه تدمعان وهو جالس على القبر وروى مسلم عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله وروى مالك في الموطأ والشافعي وأحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب حديث فاذا وجبت فلا تسكين بأكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت استدله من قال بالكراهة وقال الجمهور

(قوله جملة حسنا) أي بالصبر عليه (قوله وصبرك) وفي معناه أحسن الله عزاءك (قوله ويجوز) بل يندب لنحو جار و قريب (قوله أخلف الخ) هذا فيمن يوجد بدله كالولد والا كالأب فيقال خلف بلاهزم أي صار الله تعالى خليفة عليك (قوله نقص) هو تخفف ويجوز في عددك رفعه فاعلا ونصبه مفعولا (قوله فالتحذير تركه) مرجوح وجوابه علم بما تبلى (فرع) قد عزي الخضر صلى الله عليه وسلم أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته بقوله ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فنقوا واياهم فارجوا فان المصاب من حرم الثواب (فائدة) الخضر نبى حتى الى آخر الدهر عند جاهل العلماء واسمه بران بن ملكان بن قانع بن ارغند بن سام بن نوح وقبل الياس حتى أيضا واقف بخراسان عند سد يأجوج (قوله البكاء) هو بالقصر ما كان بلا رفع صوت ولومع دمع عين وحن قلب ولا خلاف في إباحته وباللحنا كان برفع الصوت وهو محل الكراهة وغيرها ولا يحرم مطلقا عند شيخنا الرملى وقال شيخنا الزيدى بحرمة كافي اذ كار النوى (تنبيه) ان كان البكاء على الميت تخوف عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به وألحبه ورقة كطفل فكذلك لكن الصبر أجل وأصلاح وبركة وشجاعة وفقد نحو علم فندوب أولف صله وبر قيام بمصلحة فمكرره أولهم تسليم للقضاء وعدم الرضا به حرام (قوله أولى) أي بغير حضرة المختضر (قوله تذرفان) هو بالذال المحجمة من باب ضرب ارسال الدموع بلا بكاء (قوله ويجرم التندب) ولو بغير بكاء وهو صغيرة كبقية المحرمات الآتية وليس منه ما نقل عن فاطمة الزهراء رضيت الله عنها أنها قالت يوم موت أبيها صلى الله عليه وسلم بأبتهما أجبر بادعاهما بآباءه الجنة الفردوس مأواه ما ابتاه الى جبريل نفعاه (قوله بتعديدا) الباء زائدة لان التعدي هو التندب مع قرينة تأسفو ويحرم رفع الصوت بالتندب ولو بغير بكاء (قوله وضرب الخد) المعروف بالاطم وكذا التضمخ بنحو رماد وطين وصنع بسواد في ملبوس وفعل كل ما ينافي الاتقياد والاستسلام لقضاء الله وقدره (فرع) لا بأس بالنا بالقصائد كقول السيدة فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا صبت على مصائب لو أنها صبت على الأيام عدن لياليا

ومحل ذلك ما لم تشتمل على تجديد حزن أو تأسف أو محارزة حد أو تبرم أو كفره منها ولا يعذب الميت إلا بما

القسلية وعلم من ذلك تقديم الدعاء للحى انتهى أقول قد اشتمل هذا على الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والدعاء للحى بغير المصيبة (قول المتن وأحسن عزاءك) في ذكر هذا هنا دون المسئلة قبلها اشعار بان معناه تعلق بالميت أيضا فليتامل (قوله تذرفان) من ذرف يذرف ذرفا كضرب يضرب ضربا (قوله من قال بالكراهة) قال الاسنوى محل الخلاف البكاء الاختياري قال والبكاء بالقصر الجمع وبالمرفع الصوت قال وكلام المصنف محتمل الامر بن انتهى قلت لكن صرح النوى في اذكاره بتحريم رفع الصوت بالبكاء (قول المتن بتعديدا) قال الاسنوى لا معنى للباء لانه نفس التعدي يدونه على ان المراد التعداد مع البكاء كما يفيد في شرح المذهب قال الاسنوى لئلا يدخل المادح والمؤرخ قال ويحرم أيضا البكاء اذا انضم الى التندب كعكسه والشمال جمع شمال بكسر الشين وهو ما تصف به الشخص من الطباع كالكرم ونحوه انتهى وما حوله من التقييد بالبكاء بعيد وقوله يدخل الخ عليه منع ظاهر فان المادح والمؤرخ لا ندبة في وصفهما والمحرم هنا هو التندب ولها صنف مخصوصة والوجه فيها التحريم مطلقا لعموم النهى عن دعوى الجاهلية والله أعلم (قول المتن بضرب الصدر الخ) ألحق بذلك النوى في الاذكار

المراد ان الاولى تركه ذكره في شرح المذهب (ويحرم التندب بتعديدا شمله) نحووا كفاه واجبله (والنوح) وهو رفع الصوت بالتندب (والجزع بضرب الصدر ونحوه) كشق الثوب ونشر الشعر وضرب الخد قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق

أوصى به من ذلك والله أعلم (قوله قلت هذه مسائل منثورة) أى متفرقة تشعبا بنظر الدرر أو الجواهر
(قوله يباشر) أى ندباً فى الدين والوصية ان لم يكن طلب والا فوجوباً وقدمه المصنف على ما بعده اهتماماً
بقضائه (قوله محبوسة) أى ان قصر فى وفائه حال حياته ولم يخاف وفاءه وليس نيباً ومنه رهن درعه صلى
الله عليه وسلم مع أن الصحيح أنه افتكه قبل موته كما يأتى وينبى لوليه اذ لم يتيسر وفاؤه سالاً أن يسأل
غرماءه قبل غيبه أن يخالوا به عليه ويلزمهم اجابته وبها تبرأ ذمة الميت ويندب أن يحلوه لغيره حقيقة لانها
حوالة مجازية قال ابن حجر والاجنبى كالولى فبإذ كره قال شيخنا الا فى لزوم الاجابة (قوله ويكره تمنى الموت
الخ) ولا يكره تمنيه لغير ضر ولا تمنيه لغرض آخرى كتمنى الشهادة فى سبيل الله تعالى ولا يمكن شريف
لحكومة المشرفة بل قال الا ذرعى بالنذب فى المكان المذكور (قوله وفى شرح المهذب) هو تفسير للمراد
من الضرر فى كلام المصنف (قوله فليقل) أى مع الكراهة الحقيقية كما قاله شيخنا وذ كرمالانها بمعنى المدة
بخلاف اذا (قوله لا يكره) بل يقل عن المصنف ندبه (قوله الا وضع له دواء) زاد فى رواية جهله من جهله
وعلمه من علمه وانما يجب كأكل الميتة لضررهم القطع بنفعه وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان
الجواز وان كان الافضل لقوى التوكل تركه كمنكسه بل يكره تركه وقال الاسنوى يحرم تركه فى نحو جرح
يظن فيه التلف كالقصود يجوز اعتماد قول الكافر فى الطب ما لم يخالف الشرع (قوله لا تكرهوا الخ) لبس
فى الدليل مطابقة للدلول لان الطعام والشراب فى غير التداوى الا أن يقال انهما يعلمان ما فيه الدواء أو انه
لا فارق بين التداوى وغيره فى طلب الترك (قوله ضعيف) أى فلا يدل على الحرمة بل ولا على الكراهة
وانما دليلها التشويش (قوله ويجوز) أى ويندب فى نحو صالح ومحل ذلك ما لم تكن نية كمرودة وقتبيل
محل السجود أولى من غيره وكونه بلا حائل (قوله وغيرها) كاستغفارهم له وبراءة ذمته والترحم عليه

المبالغة في رفع الصوت مع البكاء فقال انه حرام انتهى وسبب تحريم ذلك وحكمته أنه يشبه من المظالم والذي وقع عدل من الله سبحانه وتعالى ولا يعذب الميت بشئ من ذلك الا اذا أوصى به (قول المتن يبادر الخ) قال الاصحاب فان لم يكن في التركة جنس الدين سأل عليه القراء أن يحلوه ويحتالوا به عليه انتهى وفيه اشعار بأن هذه الحواشي مبررة للضرورة وقد ذكر الموردي الكلام على موت النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه موهبة عند يهودى ان محل كون نفس المؤمن موهوبة بدينه اذا لم يكن تركه (قوله تقييلا للخبر) أى لبيت والوصى له (قوله به) الضمير فيه راجع لقوله لا يكره (قوله وهو ظاهر الخ) وقع للنوروى رحمه الله في أجوبة مسائل مثل عنها التصريح بالاستحباب وان بعضهم نقل ذلك عن النص (قوله تداوبا) هنا الحديث صريح في الطلب بخلاف الاول (قوله فهو فضيلة) زاد الاسنوى عقب هذا وقيل اذا كان به جرح يخاف منه التلف وجب حكام المتولى انتهى (قول المتن ويجوز) صرح الروياني بالاستحباب وقال السبكي ينبغي أن يندب لهم ويجوز لغيرهم (قول المتن وغيرها) أى كالاستغفار له وبراءة ذمته

الأوضح له دواء غير الهرم قال في شرح المذهب فإن ترك التداوى توكلًا فهو فضيلة (ويكره إكراهه) أي المريض (عليه) أي (قوله)
التداوى وفي الروضة على تناول الدواء أي لما في ذلك من التشويش عليه وقال في شرح المذهب حديث لا تكرر هو أمرًا ضم على الطعام والشراب
فإن الله يطعمهم ويسقيهم ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي أنه حسن (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب
وأصدقائه بدل ونحوهم (تقبيل وجهه) روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وصححه الترمذي وغيره
وروى البخاري عن عائشة أن أبا بكر رضي الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بطنه (ولا بأس بالإعلام بكونه لصلاة) عليه (وغيرها)

ذ كره في الروضة وصحح في شرح المذهب أنه مستحب (بخلاف نهي الجاهلية) فإنه يكره كما قاله في الروضة وشرح المذهب وهو النداء بموت الشخص وذ كرمآثره ومفاخره مروي البخاري عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال في النسيان كان يقيم المسجد أو يكسسه فقلت قد فن ليلاً فلا كنتم آذتموني به وفي رواية ما منعكم أن تعلموه وفي روى الترمذي عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النسيان وقال حديث حسن ومراده نهي الجاهلية لا مجرد الاعلام بالموت وهو بسكون العين وبكسر هاء مع تشديد الياء مصدر نعاه ينعيه (ولا ينظر الفاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة) بان ير يد معرفة المغسول من غيره أي يكره نظر الزائد على ذلك ويحرم نظر العورة أي ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب ان الاول خلاف (٣٤٥) الاول وقيل مكروه وان المس فيه كالنظر وان نظر المعين فيه مكروه وفي الروضة وأصلها لا ينظر المعين الا لضرورة (ومن تعذر غسله) كأن احترق ولو غسل لتهرأ (٤٤) ولا يفصل محافظة على جثته لتدفن بحالها ذ كره الرافي قال ولو كان عليه فروج وخيف من غسله تسارع البلاء اليه بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر الى البلاء (ويغسل الجنب والخاص الميت بلا كراهة) ذ كره في الروضة قال في شرح المذهب وكراهتهما الحسن وغيره دالين انهما طاهران كغيرهما (واذا مات غسلا واحدا فقط) ذ كره في الروضة والغسل الذي كان عليهما سقط بالموت قال في شرح المذهب وقال الحسن وحده يغسلان غسليين (وليكن الفاسل أمينا) أي ينبغي أن يكون أمينا كما عبر به

(قوله مستحب) أي ان كان لكثرة المصلين (قوله فانه يكره) أي ان لم يشتمل على التذنب كما مر وتقدم ما في المراتي (قوله وهو النداء بموت الشخص وذ كرمآثره ومفاخره) هذا صريح في أن النسيان اسم لمجموع ما ذكر وقال العلامة البرلسي انه اسم للاول فقط وضم ما بعده اليه انما هو على عادة العرب وامل الشارح انما فسر بما ذ كره لاجل الحكم عليه بأنه مكروه اذا الاول لا كراهة فيه كاذ كره بعده (قوله آذتموني) بالماء أي أعلتموني (قوله يكره) هو المعتمد (قوله ويحرم) أي في غير صغير لا يشتهي وغير الزوجين ولا يحرم فيه ما ولا في غيرهما لضرورة (قوله وان المس كالنظر) هو المعتمد فلا يحرم في الزوجين بل يكره ولو مع الشهوة وقال السبكي يحرم مع الشهوة فيهما وكلام الخطيب بواقفه (قوله بم) ولا تجب نيته كالغسل والوضوء (قوله وكراهتهما الحسن) والمراد به في هذا وما بعده الحسن البصري (قوله وليكن الفاسل أمينا) وكذا نعمينه ومعنى ينبغي يستحب ويحرم على الامام نصب غير أمين وتفويضه ويكره للقريب تفويضه لفاسق (قوله فان غسله فاسق أجزاء) ولو أخبر أنه غسله كفى ولا يكفي أن يقول انه غسل لان الاول اخبار عن فعل نفسه (قوله أن يتحدث به) أي ندبان لم يخف وقوع الناس في بدعته والاوجب (قوله وهذا البحث الخ) صريح كلامه كالمخرج رجوع الاستثناء للثاني قال شديخنا والوجه رجوعه للاول أيضا ليخرج ما لو كان موصوفا بالخبر ورأى عليه بعض علامات أهل البدعة فيسن عدم ذ كره (قوله أقرع) قال شيخنا وجوبا ولو على يد قاض رفع اليه الأمر (قوله وهو المرأة) ومثلها الرجل والخني في المعصفر

(قوله انه مستحب) عبارة الاسنوي بل يستحب ذلك بالنداء ونحوه كما قاله في شرح المذهب في الكلام على الصلاة اه وفي شرح المذهب أيضا وانما يكره ذ كرمآثره والمآثر وهي نهي الجاهلية (قول المتن نهي الجاهلية) اعلم أن النسيان هو الاخبار بالموت وكانت الجاهلية اذا مات فيهم كبير يعشوروا كبارا الى القبائل ينادى بموته ذ كرا المأفية من المناقب والمفاخر (قوله ومراده نهي الجاهلية) في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام نهي النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج الى المصلى فغسل عليه (قوله مع تشديد الياء) متعلق بقوله وبكسرها (قول المتن ومن تعذر غسله الخ) لو لم يفقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه قبل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي (قوله وقع الموقع) نعم المتجه كما قال الاسنوي عدم الاكتفاء باخباره في انه غسله (قول المتن حرم الخ) في صحيح مسلم من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وورد كفوا عن مساوئهم يعني الموتى وضعفه بعضهم ومحمد الحاكم وابن خبان (قول المتن والكافر أحق) قال الله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله وهو المرأة) أما الرجل فهو مكروه في حقه

(٤٤) - (قليوبى وعمره) - أول (في شرح المذهب كالروضة وقال فيه فان غسله فاسق وقع الموقع) فان رأى خيرا ذ كره استحبها كما قاله في الروضة (أو غيره حرم ذ كره الاصلحة) كذا في الروضة وفي شرح المذهب ان الجمهور أطلقوا وان صاحب البيان قال لو كان الميت مبتدعا مظهر البدعة ورأى الفاسل فيه ما يكره فالنهي يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس زجرا عن بدعته وان ما قاله متعين لا عدول عنه وان كلام الاصحاب خرج على الغالب انتهى وهذا البحث هو مراده بقوله الاصلحة (ولو تنازع اخوان أو زوجتان) في الغسل ولا مرجح لاحدهما (أقرع) بينهما ماقطع للنزاع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحق بقريبه الكافر) من قريبه المسلم في غسله كذا في الروضة وأصلها ومثله التكفين والدفن (ويكره الكفن المعصفر) والمزغفر لمن لا يكره له في الحياة وهو المرأة لما فيه من الزينة وقد صرح في الروضة وشرح المذهب بالمرأة والمزغفر أيضا

(و) نكره (المغلاة فيه) أى فى الكفن بارتفاعه فى القبر ويستحب تحسينه فى البياض والنظافة وسبوغه وكشافته ذكر ذلك كله فى الروضة وشرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لا تغالوا فى الكفن فإنه يسلب سلبا مريعا رواه أبو داود بإسناد حسن كما قاله فى شرح المذهب وقال صلى الله عليه وسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه رواه مسلم (والمفسول) بأن لبس (أولى من الجديد) كما ذكره فى الروضة وشرح المذهب لأنه لصديد والخى أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضى الله عنه رواه البخارى (والصبي كالبغى فى تكفينه بأثواب) فيستحب تكفينه بثلاثة كما قاله فى الروضة وشرح المذهب (والحنوط) أى ذره كما تقدم (مستحب وقيل واجب) كالسفن وعبر الرافى بالتحنيط (ولا يحمل الجنائز إلا الرجال وإن كانت أنثى) نصف (٣٤٦) النساء عن حملها (ويحرم حملها على هيئة مزرية) كحملها فى غرارة (وهيئة

يختلف منها سقوطها) ذكر المثلثين الرافى قال فى شرح المذهب ويحمل الميت على سرير أو لوح أو يحمل وأى شئ حمل عليه أجزأ فان خيف تغيره وانفجاره قبل ان يهيأه ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتى يوصل إلى القبر (ويستحب للمرأة ما يستبرأ كتابوت) وفى الروضة كالخيمة والقبة قال فى شرح المذهب على سرير وفيه عز والتعبير بالخيمة لصاحب البيان وبالقبة لصاحب الحاوى وبالمسكة وانها تغطي بثوب للشيخ نصر المقدسى وانهم استدلوا بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضى الله عنها وإن البيهقى روى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه وهي قبل زينب

ويحرم عليها المزعر كما فى حال الحياة وقدم (قوله ونكره المغلاة فى الكفن) بل تحرم من التركة وفى الورثة محجور قاله الأذرى (قوله وكشافته) أى صفاقته والقطن أولى من غيره (قوله فليحسن كفنه) وفى رواية حسنا أو كفا من موتاكم فانهم يتزاورون بهما فى قبورهم (قوله بثلاثة) يقتضى أن كلام المصنف فى ذلك كراخذا من قوله كبالغ والصديقه والخنى فى خمسة كما مر (قوله بالتحنيط) وهو المناسب لقوله مستحب (قوله ولا يحمل الخ) أى ندبا فيكره لغيرهم مع وجودهم والأوجب عليهن وتقدم ما يندب لهن (قوله كتابوت) وهو فى اللغة سمر بر الميت والمراد به القبة والخيمة والمسكة الله كورات والمسكة هى المعروفة الآن (قوله زينب أم المؤمنين) أى لا يقتضى صلى الله عليه وسلم كاتوهمه الاسنوى (قوله ففعلوه) وهو أول نعش غطى فى الاسلام وأول من فعل ذلك بنته فاطمة بأمر زينب وزوجته صلى الله عليه وسلم الله كورة لأنها رأتها بالحشة ثم فعل بزوجته الله كورة مثله وصورته ما يعهد فى بلاد الرف عند العوام من كونه ثوبا على جريد (قوله وروى الترمذى الخ) أقاد به أن الانصراف بعد الدفن لا بعد الصلاة كما يفهمه الحديث الاول (قوله ولا بأس) فهو مباح وعليه حمل الامر فى الحديث (قوله بنشدب المثناة) لأنه التابع لآساكنها الموهوم أن التابع غيره بأمره مثلا (قوله قريبه الكافر) وكالقريب الزوج والجار والصديق والولى والعبدوز يارة قبره كذلك وخروج غيرهم من الاجانب فيحرم لما فيه من التعظيم وبذلك فارق جواز يارة قبورهم أى مع حياوميتا وقيل حوام فيها واما علم بعدم الشارح المعصفر للرجل والمرأة لأنه جعل مراد المتن بيان الكراهة الخاصة بسبب الموت (قوله بان لبس) قصة أبى بكر تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن فى ثوبه الخلق وزيادة ثوبين (قوله كما قاله) مرجع الضمير قوله لأنه للصديد الخ (قول المتن مستحب) أى كان المفلس تجب له الكسوة دون الطبيب (قوله كحملها فى غرارة) وكذا حمل الكبير على الأيدى والكنف من غير نعش ووضع النعش بالأرض وجوه بالحبال ونحو ذلك (قول المتن كتابوت) قال الاسنوى هو سرير فوق قبة أو خيمة ونحو ذلك قال وأول من فعله زينب زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت قد رأتها فى الحبشة لما هاجرت وأوصت به يعنى إلى أختها أم حبيبة رضى الله عنهما انتهى وقول الشارح الآتى وهي قبل زينب فيمرده على الاسنوى فى قوله وأول من فعله زينب (قوله على السرير) متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبة (قوله أى لها) أى للمرأة (قوله وغير ذلك) كان المراد به نفس السرير أو ارتفاعه (قوله روى أبو داود الخ) قال الاسنوى ليس فيه دليل لمطلق القرابة لأن عليا رضى الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بمؤنته فى حال الحياة ونبه على أنه محجوز أيضا يارة قبره كما قاله فى شرح المذهب نقلا عن

بنتين كثيرة فنقوله كتابوت أى لها فإنه مشتمل فى العادة على ما هو كالقبة وعلى أنه طيته بستارة وغير ذلك (ولا يكره الركوب فى الرجوع منها) هو معنى قوله فى الروضة وشرح المذهب لا بأس به روى مسلم عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس معرورى فركبه وفى رواية له بفرس عرى قال المصنف هو معنى الاول وهو بفتح الراء الثانية منونة انتهى وفى الصحاح اعروى بفرس ركبه عريا وفسر عرى ليس عليه مرجع روى الترمذى عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس وقال حديث حسن والدحداح بمهمات وفتح الدال (ولا بأس بالتابع المسلم) بنشدب المثناة (جنازة قريبه الكافر) هو معنى قوله فى الروضة وشرح المذهب عن الاصحاب لا يكره روى أبو داود وغيره عن علي رضى الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان عمك الضال قد مات فقال اذهب فواره قال فى شرح المذهب اسناده ضعيف وقال

غيره حسن (ويكره اللفظ في الجنائزة) وجبرة الروضة في المني معها والحديث في أمور الدنيا بل المستحب الفكري الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفي شرح المذهب عن قيس بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة ان الصحابة رضی الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنائز وعن الحسن انهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (واتباعها) يسكون (٣٤٧) المثناة (بنار) قال في الروضة

في جمره أو غيرها وفي شرح المذهب يكره البخور في الجمره بين يديها الى القبر وعنده حال الدفن لانه يتفادل بذلك فال سوء وفي سنن أبي داود مرفوعا لا تقبع الجنائزة بصوت ولا نار لكن فيه مجهولان وروى البيهقي عن أبي موسى انه وصي لاتبه وفي بصارخه ولا جمره ولا تجملاوا بيني وبين الارض شيئا وروى مسلم في كتاب الايمان بكسر الهمزة عن عمرو بن العاص قال اذا أنامت فلا تصعني نار ولا نائحة (ولو اختلط مسلمون بكفار) كان انهدم عليهم سقف ولم ينجوا (وجب للخروج عن الواجب) غسل الجميع (والصلاة) عليهم (فان شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم (وهو الافضل والمنصوص) أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه ان كان مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما) ويقتصر التردد في النية للضرورة وقوله وهو الافضل والمنصوص زاده في الروضة على الرافي وقال

الكره لما فيها من الاتعاط وقال ابن حجر بالحرمة فيها أيضا وضعف (قوله ويكره اللفظ) هو يسكون الغين المحجمة وفتحها الاصوات المرتفعة ويقال فيه لغاط بوزن كتاب وسواء كان بالقراءة أو بالذكر أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا الرمي ويندب القراءة والذكر مرارا (قوله بنار) أي الحاجة كمرأج وشمعة لمنى أو دفن ليلا والتبخير لنحو رائحة كريمة وقد مر ندب التبخير عنده من أول موته الى دفنه (قوله ولم ينجوا) ليس الجمع في هذا وما قبله قيدها قال بعض مشايخنا وبكى في التمييز بالاجتهاد فراجع (قوله للخروج عن الواجب) أي مع جواز ضده فلا معارضة فيه ولا معارضة في الصلاة أيضا (قوله غسل الجميع) وما يجب من غن الماء وغيره من مؤن التجهيز من كفن وحمل ودفن في تركه كل وان لم يكن واجبا في الكافر للضرورة فان لم يكن تركه فعلى من عليه نفقته ثم على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين كما مر وفي ابن حجر أنه لا بد من فرقة وأنه يغفر التفاوت للضرورة أيضا فراجع فان فيه نظرا ظاهرا (قوله اغفر له ان كان مسلما) فيه نظرا لان الدعاء للكافر بالمغفرة جائز الا ان كان على طريقة المنصف كما تقدم أو يقال ان العموم يشمل ذنب الكفر وهو غير جائز (قوله واختلط الشهداء الخ) نعم هنا يجوز الدعاء بالمغفرة للجميع ويدفنون في مقابر المسلمين ويدفن غيرهم بين مقابر المسلمين والكفار ويلحق بهم من شك في كفره واسلامه كنعراض بينتين مثلا ويصلى عليه بالكيفية الثانية (قوله كاختلط الكفار) أي من حيث وجوب غسل كل والصلاة عليه والافسلس الشهيد حرام كاملا عليه وقدم وجوب الغسل على حرمة نظرا الى أن الاصل في الميت المسلم وجوب الغسل مع أن باب الغسل أوسع بدليل غسل الكافر وغسل النجاسة المؤدية الى زوال دم الشهادة ولا تعارض في الصلاة لتفريقها بغير الشهيد منهم كما مر (قوله وغسله) أي طهره ولو بالتيمم (قوله لم يصل عليه) هو المعتمد وفارق محبة صلاة فاقطع الطهورين في الصلوات بحرمة الوقت (قوله وجوازها) منصوب عطفا على ضمير زاده دفع به ما ربما يتوهم من الاكثرين (قوله بل المستحب الخ) زاده الاسنوي نقلا عن شرح المذهب فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرها (قائمة) اللفظ يسكون الغين وفتحها هو الاصوات المرتفعة ويقال فيه لغاط على وزن كتاب قاله الجوهرى (قول المتن ولو اختلط الخ) انظر المؤنة هنا على من وماذا يجب على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أعيان الموتى (قول المتن مسلمون) أي ولو واحدا (قوله ويغفر) أي كما اغفر ذلك في الزكاة نحو نويت هذا عن مالي الغائب ان كان باقيا والا فمن الحاضر وفي الصوم كان ينوي ليلة الثلاثاءين من رمضان صوم غد ان كان منه وفي الحج كان ينوي احراما كاحرام زيد قال الاسنوي وقد تتعبن الكيفية الاولى اذا كان التأخير لا جتماعهم يخفى منه التغير واعترض مسألة اختلاط الشهداء بأن غسله حرام فدار الامر بين فعل حرام وترك واجب قال وحينئذ فيلزم امتناع الغسل ويلزم منه امتناع الصلاة (قوله واختلط الشهداء الخ) أي ولكن في الدعاء يقول اللهم اغفر له ويطلق ولا يقول ان كان غير شهيد نية عليه البلقيني (قول المتن تقدم غسله) أي كصلاة الميت نفسه ولا به المأثور (قوله لفقد الشرط) قال الاسنوي هو مشكل والقياس وجوب الممكن كما في الخي (قوله وجوازها) الضمير فيه راجع للصلاة من قول المتن ويشترط لصحة الصلاة (قول المتن على الجنائزة الحاضرة) في القوت لوصلي على الجنائزة وهي سائرة قبل ان توضع في محبتها وجهان (قول المتن على المذهب فيهما) قال الاسنوي عبر بالمذهب لان في المسئلة على ما تلخص من

اختلاط الشهداء بغيرهم كاختلاط الكفار (ويشترط لصحة الصلاة عليه تقدم غسله وتكره قبل تكفينه فلو مات بهدم ونحوه) كان وقع في بحر (وتعذر اخواجه وغسله لم يصل عليه) لفقد الشرط وقوله وتكره قبل تكفينه زاده وجوازها في الروضة على الرافي وقال في شرح المذهب تصح وتكره صرح بالبغوي وآخرون (ويشترط أن لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة ولا القبر) في الصلاة عليهما (على المذهب فيهما)

والرافعي قال حرمت الصلاة على الصحيح وعبارة أصل الروضة في أثناء الباب ولوقدم على الجنائزة الحاضرة أو القبر لم تضع على الذهب والرافعي هنا اقتصر على التقدم على الجنائزة وقال قال في النهاية خروجه الاحتمال على القولين في تقدم المأموم على الامام ونزلوا الجنائزة منزلة الامام قال ولا يبعد أن يقال تجوز التقدم على الجنائزة أولى فانها البست اماما متبوعا تبين تقدمه وهذا الذي ذكره اشارة الى ترتيب الخلاف والافتقار فتقوا على ان الاصح المصح انتهى فأقام النووي بحث الامام طريقة قاطعة بالجواز وطرد هاهنا المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب وقال في شرح المذهب في تقدمه في المسئلة الثانية وجهان مشهوران أحدهما باطلاق صلاته وقال المتولي وجاعة ان يجوزنا تقدم المأموم على الامام جاز هذا والا فلا (٣٤٨) على الصحيح واحترزوا بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فانه يصل عليها كما تقدم وان

الكرامة من عدم الصحة كما صرح به بعده (قوله منزلة الامام) علم منه اعتبار المسافة وعدم الحائل وغير ذلك وانه تذكر المساواة وتقدم ما يعلم منه ما المراد بالحاضرة والغائبة وكيفية الصلاة عليها سائرة (قوله وقال المتولي الخ) لو قدم الشارح هذا على ما قبله وجعله جوابا عن المصنف لكان مستقما (قوله مستحبة) هو المعتمد (قوله في المسجد) جلة حالية من ضمير صلى الراجع له صلى الله عليه وسلم ومن سهيل لانهما ابوا حين وما قيل انه من الأول فقط أو انه محتمل أو انه لا يرد من جود بما ورد ان عائشة رضى الله عنها صلت على سعد بن أبي وقاص وهي معه في المسجد فاعترض عليها بعض الصحابة فقالت لم ما أمرع ما نسيت فعله صلى الله عليه وسلم بسهيل ولعل المتعوض لم يكن بل انه ذلك ونوهت انه بلغه (قوله ثلاثة فأكثر) والثلاثة في الفضيلة سواء فیتخير المسبوق بينها خلافا لابن حجر وبحسب الامام صفاء ان كان معه اثنان لانه يقف واحد عن يمينه والآخر خلفه ما فلو حضر مع الامام ثلاثة أشخاص صف واحد عن يمين الامام وواحد بعده خالف الامام والثالث خلف هذا (قوله فرضا كالاولى) هو المعتمد (قوله لا تستحب الخ) أي فتكون خلاف الاولى نعم قد يجب كمالو صلى فاقد الطهورين ثم قدر على أحدهما (قوله لا يتطوع بها) قال النووي أي لا يؤتى بصورتها تطوعا من غير جنائز وعلى هذا فالنقص المذكور غير وارد فتأمل (قوله ثانيا) أو أكثر (قوله وتقع نفلا) هو المعتمد (قوله وجهها مطلقا) أي غير مقيد بالجماعة في صلاته الاولى او الثانية وكذا الوجه بكرهاتهم المذكور بعده (قوله ولا تؤخر) أي لا يندب تأخيرها وان لم يخف تغير الميت وان كان المصلي واحدا حيث يسقط به الفرض نعم تؤخر لولي قرب حضوره (قوله وقاتل نفسه كغيره الخ)

كلام الرافعي طريقين أحدهما على القولين في تقدم المأموم على امامه والثانية القطع بالجواز (فرع) لو تقدم الامام لكونه يرى ذلك فالوجه عدم صحة الاقتداء به اعتبارا بعقيدة المأموم (قوله قال ولا تفقد) راجع لقوله قال في النهاية (قوله وقال المتولي وجاعة) لعل الامام منهم فان هذا موافق للسلف (قوله لحديث مسلم الخ) أي وأما حديث من صلى على الجنائزة في المسجد فلا شيء فانه ضيف وأيضا فالرواية المشهورة فيه فلا شيء عليه قال الاسنوي عن ضعفه الامام أحمد بل قال ابن حبان انه حديث باطل (قوله في شرح المذهب) قال فيه أيضا والساقط بالاولى عن الباقيين خرج الفرض لانفسه ولان بعضهم ليس أولى من بعض بسقوط الفرض به (قوله أي لا تستحب الخ) هي عبارة الروضة وعبارة شرح المذهب يستحب أن لا يبعد (قول المتن وقاتل نفسه كغيره) خالف في ذلك أجد رضى الله عنه محتججا بما في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل نفسه وأجاب ابن حبان بأنه مسوخ ولنا

كانت خلف ظهر المصلي للحاجة الى الصلاة عليها لنفع المصلي والمصلي عليه (وتجوز الصلاة عليه) أي على الميت (في المسجد) بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح المذهب وقال فيه بل هي مستحبة وفيها بل هي فيه أفضل لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد واسمه سهل والبيضاء وصف أمهما واسمها دعد وفي تكملة الصغاني اذا قالت العرب فلان أبيض وفلانة بيضاء فالعنى نقاء العرض من الدنس والعيوب (ويسن جعل صفوفهم) أي المصلين عليه (ثلاثة فأكثر) قال في الروضة لا حديث الصحيح فيه وقال في شرح المذهب انه حسن رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال الحاكم

هو صحيح على شرط مسلم ولفظه ما من مسلم عوت فيصلي عليه ثلاثة صفوف الاغفر له وهذا الاستثناء معنى رواية حديث غيره الا واجب أي أو جب الله له الجنة (واذا صلى عليه فخر من لم يصل صلى) لانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد الدفن كما تقدم ومعلوم أن الدفن إنما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضا كالاولى وسواء كانت قبل الدفن أم بعده جزم به في الروضة كأصلها فينبوي بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب عن المتولي (ومن صلى لا يبعد) أي لا يستحب له الاعادة (على الصحيح) والثاني يستحب في جماعة لمن صلى منفردا كذا في الروضة وأصلها وفيه توجيه النقي بأن المعادة تكون تطوعا وهذه الصلاة لا تطوع فيها ونقصه في شرح المذهب بصلاة النساء مع الرجال على الجنائز فانها تقع نافلة في حقهن وهي محبة وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانيا محت صلاته وان كانت غير مستحبة وتقع نفلا وقال القاضى حسين فرضا وحكى فيه وجهها مطلقا باستحباب الاعادة ووجهها بكرهاتها (ولا تؤخر زيادة مصلين) ذكره في الروضة (وقاتل نفسه كغيره

خلافا لمام أحد وما ورد من أنهم يصل عليه صلى الله عليه وسلم منسوخ أو محمول على الجزم (قوله ولونوى الامام الخ) وكذا لونوى كل أحد حاضر ين أوجع كل في نيته غائبا حاضرا أو غائبا ين أو حاضرا ين سواء اتفقت نيتهما أو اختلفت (قوله والدفن في المقبرة أفضل) ويحجب طابها على ملكه عند التنازع ويحجب الاب على الام في دفن ولد ثم يقدم غير المقبرة عليها لاسر ماموم فيها شرعا تحوكونا مفعولة أو مملوكة بمال فيه شبهة أو فيه أهل بدعة أو فسقة أو تر بها مخالفة ويقدم الأصلح للميت لو تنازع الورثة مثلا في دفنه في إحدى مقبرتين مثلا فان تساوى يقدم من له ولاية الصلاة ولو امتنع أحد الورثة من دفنه ابتداء في ملك أحدهم أوجب لافي بدنه كما لا يبدش لو بيع محله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة كفار ولا عكسه فيحرم الا للضرورة فيجوز ولو جمع مسلم وكافر في قبر وحيث حرم وجب نقله ويجوز جعل المقبرة ولو للكفار بعد الانداس مسجدا كما كان مسجده صلى الله عليه وسلم ويكره الدفن في البيت الا في بني فيجب لانه من خواصهم وفي عمل موته الا الشهيد (قوله من الوحشة) فان لم تكن وحشة كأن كانوا جماعة أو كانت مسكونة فلا كراهة (قوله وان يقول بسم الله الخ) قال ابن منبه انما ترفع العذاب عن صاحب القبر أربعين سنة (قوله روى الترمذى الخ) كذا استدل به وتبعه في المنهج وغيره واسقاط لفظة والله من كلام المصنف لا يخرج عن الرواية فقول الاسنوى اذا تأملت هذه الروايات لم تجد كلام المصنف موافقا لواحدة منها امر دود الا ان أراد تمامها (قوله عذبة بكسر الميم) أى مع فتح الحاء وسميت بذلك للافضاء بها الى الخلد (قوله لانه اضاعة مال) الا لفرض كفسكين حزن فلا تحرم وما قيل انه صلى الله عليه وسلم وضع تحته قطيفة جراء فالاصح انها تزعت قبل اهالة التراب عليه وبفرض بقائها فافرار الصحابة له البيان الجواز ثم يحرم من مال محجور عليه ولو من التركة

حديث الصلاة واجبة على كل مسلم را كان أو كافرا وان عمل الكبائر رواء أبو داود والبيهقي وقال هو أصح ما في الباب الا أنه مرسل والمرسل حجة اذا اعتد به قول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا (قول المتن جاز) أى كما وافقنى في الظاهر بالعصر مثلا وقول الشارح كل من مادفع لما قيل افراد الضمير في عكس مشكل (قوله لونوى الامام الخ) مثل هذا لونوى حاضر او الماموم حاضر آخر وحكمهما يفهم بالاولى من مسئلة الكتاب (قوله لينال الميت دعاء المارين الخ) قال التمتنا رحمة الله ودفن الانبياء في موضع موتهم من الخواص قال الدميري ويستثنى أيضا الشهداء كما في أحد انتهى وهو مذهب أحمد رضى الله عنه وفي فتاوى القفال الدفن بالبيت مكروه انتهى ولو تنازع الورثة في مقبرتين ولم يكن الميت وصى بشئ فقال بعض المتأخرين ان كان الميت رجلا فينبغى أن يحجب المقدم في الصلاة والغسل فان استوا أقرع وان كان امرأة أوجب القريب دون الزوج انتهى ولو حفر لنفسه قبرا قال الاسنوى فلا يكون أحق به مادام حيا ذكره العبادى ووافقه العماد بن بونس واستثنى ما اذا مات عقبه انتهى وقضية جواز الحفر في المسجلة ليعده لدفنه وفيه نظر من حيث انه مانع للقبر لتوهمه شغله وقد صرحوا بأن رفع التراب على القبر بعد اندراس الميت حرام فيها وقد يلوح غرق (فرع) لا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه (قول المتن بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) روى البيهقي عن العلا بن الحلاج عن أبيه أنه قال اذا أدخلتموني قبري فقولوا بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنوا على التراب سنا وأقروا عند رأى أول البقرة وختامها قال ابن عمر ففعل ذلك (قوله روى الترمذى الخ) اذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئا موافقا للفظ المصنف (قول المتن عذبة) بل المطلوب كشف خدعه والافضاء به الى التراب استسكانا وتواضعا ورجاء لرحمة الله وعطفة من الله علينا بالرحمة والعفو في هذا المنزل وقبيله وبعده آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سميت المحنة عذبة لانها آلة لوضع الخلد (قول المتن في نابوت) هو لغة فريش ولغة الانصار نابوه ولعل وجه الكراهة كونه اضاعة مال مع عدم ورود ذلك عن السلف

كل منه ما (جاز) ذكره في الروضة وضم اليه في شرح المذهب لونوى الامام غائبا والماموم غائبا آخر (والدفن بالمقبرة أفضل) لينال الميت دعاء المارين والزارين قاله الرافضى (ويكره الميت بها) ذكره في الروضة ونقله في شرح المذهب عن الشافعى والاصحاب لما فيها من الوحشة (ويشرب ستر القبر بشوب) عند الدفن (وان كان الميت رجلا) أى فهو في المرأة أكد والمعنى فيه انه بما يكشف عند الاضجاع وحمل الشداد فيظهر ما يستحب اخفاؤه (وان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) روى الترمذى وغيره عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وبالله وصلى ملة رسول الله وفى رواية وعلى سنة وأنه صلى الله عليه وسلم قال اذا وضعتم موتاكم في القبر فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلتان ذكرهما الرافضى مع المسائل الثلاث بعدها (ولا يفرش تحته نبي) من الفرائض (ولا

يوضع تحت رأسه) بكسر الميم أى يكره ذلك لانه اضاعة مال وقال في التهذيب لا بأس به (ويكره دفنه في نابوت

الافاضة ندية) بتخفيف التختانية (أورخوة) بكسر الراء ومقتضاها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتحره) ذ ك ذلك في الروضة وقال حديث عقبة بن عامر في صحيح مسلم ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيهن وان تقبر فيهن موتانا وذ ك وقت الاستواء والطلوع (٣٥٠)

والغروب محمول كقال القاضي أبو الطيب والمتولي على تحري ذلك وقصده الحكاية الشيخ أبي حامد وجماعة الاجماع على عدم كراهة الدفن في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها وتغير بفتح النون وضم الموحدة وكسرهما ندفن (وغيرهما) أي غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للدفن منهما أي فاضل عليهما وبعبارة الروضة المستحب ان يدفن نهارا وسكت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذكر في المسئلتين عن الفضيلة في الآخر للعلم بها من النهي وذ ك ر فيه للمسئلة الاولى حديث جابر بن عبد الله قال رأى ناس نارا في المقبرة فاتوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول تاولوني صاحبكم واذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالتمكر رواه أبو داود باسناد على شرط الشيخين (ويكره) تجميع القبر والبناء عليه (والكتابة عليه)

(قوله الا في أرض ندية الخ) وكذا النهي منع سبع أو ثمر بنحو حريق وغير الارض الندية أولى والارض التي لا تبلى سريرا أولى كما قاله الرملي فراجع (قائمة) يقال ارم البيت كضرب اذا بلى وارم بتشديد الميم كذلك وأمله ارم نقلت حركة الميم الاولى الى الراء وحذفت أو أدمت (قوله وتكون من رأس المال) أي مع عدم الوصية والا فن الثالث (قوله ليلا) نعم يندب للامام منع الكفار من الدفن نهارا ان أظهره (قوله ووقت كراهة الصلاة) قال شيخنا سواء تعاق بالزمان أو بالفعل ولم يلزم لصوابه حرم مكة وغيره ويجرم مع التحري في جميع ذلك والتقييد بالفعل وبغير حرم مكة وغيره انما هو في الصلاة ذات الركوع والسجود والعبادة يتحرى من يدفنه (قوله وقصده) هو مصدر مجرور عطفًا على تحري على وجه التفسير (قوله الحكاية الخ) أي فهو من المتفق عليه (قوله المستحب ان يدفن نهارا) فيندب أن يؤخر من مات ليلا اليه الا عند ركته غير وذ ك عبارة الروضة لما فيها من الدليل على تأويله الذي ذكره (قوله لالم) أي بنفيها بهما من التهي المذكور (قوله وألحق به الامام والغزالي التطيين) المعتمد عدم الاخلاق فلا يكره كما ذكره بعده عن الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله اسم صاحبه) نعم لا كراهة في اسم صالح أو من لا يعرف الاب (قوله مسئلة) وهي ما جرت عادة الناس بالدفن فيها وان لم يعلم وقتها قبل ذلك وليس منها الموات خلا فلبعضهم لانه يملكه بالخمر (قوله هدم) أي وجوب ان علم حاله وقت وضعه والا فلا احتمال وضعه بحق كما في البناء الموجود في سواحل الانهار واستثنى بعضهم من وجوب الهدم مشاهد الصالحين والعلماء (قوله بحرمة البناء) ولو نحو بيت لياوى فيه الزائرون وسواء باطن الارض وظاهرها ومنه الاسرار المشهورة الآن وأيضا لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين (قول المتن ليلا) قال الاسنوي لانه صلى الله عليه وسلم وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم دفنوا كذلك وقوله وقت كراهة الصلاة لان له سببا مقدما (قول المتن اذا لم يتحره) الضمير فيه راجع للوقت من قوله ووقت كراهة الصلاة (قوله محمول الخ) قال الاسنوي الامر مختص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل كبعد الصبح والعصر قال فاعلم ذلك فان الحديث والمعنى وكلام الامام يدل عليه ونبه على ان عبارة المصنف تقتضي أن التحري حرام كتحري الصلاة (قوله وهو النهار) المتجه الحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم أن الاسنوي نازع في استحباب التأخير عن وقت الكراهة لفوات الامراع المطلوب وقال ان النووي لم يذ ك ذلك في الروضة وشرح المذهب (قوله وسكت الخ) فيه رد على الاسنوي حيث قال لم يذ ك الفضل في غير اوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالتدقيق اقتضاه المتن وحاربه الشارح سن التأخير من الليل الى النهار ومن وقت الكراهة الى غيره وقد حاول الاسنوي بحثا خلاف الامر بنظرا الى طلب المبادرة (قوله في الآخر) يرجع الى قوله وغير وقت الكراهة وقوله لالم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة (قوله وذ ك ر فيه الخ) وأما المسئلة الثانية فقدم دليلها وهو الاجماع (قول المتن والبناء) قال الاسنوي سواء كان البناء بيتا أم قبة أو نحو ذلك انتهى وسيأتي في كلام الشارح (قول المتن والكتابة) قال السبكي ينبغي عدم الكراهة اذا كتب قدر الحاجة للاعلام لما سياتي انه يستحب وضع شيء يعرف به الميث (قوله وهو الجبر) يسمى أيضا القصة بفتح القاف قال الأئمة وحكمة النهي التزيين أقول واضاعة المال لغير غرض شرعي

هذه المسائل وما بعد هذا ذكرها الزاقي الامامية عليه قال جابر بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمع القبر وان يبنى عليه (قول) رواه مسلم زاد القرطبي وان يكتب عليه وان يوطأ وقال حسن صحيح والتجسيم التبييض بالحص وهو الجبر وألحق به الامام والغزالي التطيين ونقل الترمذي عن الشافعي انه لا بأس به وسواء في البناء بناء قبة أم بيتا أم غيرها وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسئلة هدم) البناء بخلاف ما اذا كان في ملكه وصرح في شرح المذهب بحرمة البناء فيها

(ويندب أن يرش القبر بماء) لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البراء وسعد الله كوره ابن معاذ كما في طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التهذيب ويكره أن يرش على القبر ماء الورد ونقل في شرح المذهب كراهة هذا وإن بطل القبر بالخلق من المتولى وآخرين لأنه أضاغة مال (ويوضع عليه حصي) روى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه إبراهيم ماء ووضع عليه حصباء وهي بالمدى بالوحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجراً وخشبة) روى أبو داود بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وسلم وضع حجراً أي من حجرة عند رأس عثمان بن مظعون (٣٥١) وقال أنعم بها قبر أخى وأدفن اليه من

مات من أهلى وتعلم معنى علم من العلامة (وجمع الاقارب في موضع) ذكره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث المذكور ونقله المصنف في شرحه كالروضة عن الشافعي والاصحاب وقال فيه قال البندنجي ويستحب أن يقدم الأب إلى القبلة ثم الاسن فلاسن (و) تندب (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها قال في شرح المذهب واختلف العلماء في دخول النساء فيه والخيار عند أصحابنا انهن لا يدخلن في ضمير الرجال (ونكره للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جزعهن (وقيل تحرم) قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور رواه الترمذى وغيره

(قوله ويندب أن يرش القبر) أي حال الدفن بعد تمامه (قوله بماء) أي طاهر على المعتمد بارد ويحرم بالنجس ويكره بماء الورد نعم يستحب أن قصد به أكرام الملائكة ولا يكتفى المطر خلافاً لبعضهم لعدم قطعنا (قوله عند رأسه) قال الماوردى وكذا عند رجليه (قوله أخى) أي عثمان وهو أول مهاجرو دفن في البقيع وذكر الاخوة فيه للشفقة والحنوا وأخوة الاسلام وادعى بعضهم أنه أخوه من الرضاة ولم أره فراجع (قوله وجمع الاقارب) وكذا محارم الرضاع والمصاهرة والاصدقاء والازواج والارقاء والعتقاء ويقدمون بماء تقديم الدفن أن أمكن (قوله ونكره للنساء) وكذا الخنثى وتحرم على معتدة ولو عن وفاة وبغير إذن حليل نعم يندب لمن كالرجال زيارة قبره صلى الله عليه وسلم لأنه من أعظم القربات وكذا سائر الانبياء والاولياء قاله شيخنا الرملى قال القاضي ويستحب زيارة الميت لمن كان يزوره حياً لقربة أو صلاح أو صداقة وكذا لقصد ترجم عليه أو اعتبار به أو نحو ذلك (فرع) روح الميت لها ارتباط بقبره لا تفارقه أبداً لكنها أشد ارتباطاً به من عصر الخميس إلى شمس يوم السبت ولذلك اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفي عصر الخميس وأما زيارة صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت فليزى يوم الجمعة عما يطلب فيه من الاعمال مع بعدهم عن المدينة انتهى (فرع) وضع نحو الحجر يدو إلى بحان مندوب ولا يجوز لغير مالكة أخذه مادام رطباً يتعلق حق الميت به وإذا جف زال لكل أحد أخذه ولو كان من وقف عليه لجريان العادة به فقد ورد أنه يخفف عن الميت بوضعه العذاب مادام رطباً وأنه يستغفر له كذلك (قوله وليسلم) أي الزائر لقبور المسلمين ويحرم على الكفار ويندب استقبال وجه الميت حال القراءة والدعاء وإن يكون قائماً وإن يرفع يديه في الدعاء إلى السماء (قوله ويقرأ) أي شيئاً من القرآن ويهدي نوابه للميت وحده أو مع أهل الجبابة وموارد عن السلف أنه من قرأ سورة الاخلاص إحدى عشرة مرة وأهدى نوابها إلى الجبابة غفر له ذنوب بعدد الموتى فيها وروى السلف عن علي رضي الله عنه أنه يعطى له من الاجر بعدد الاموات (قوله ولا تقتنا) وروى عن علي رضي الله عنه اللهم رب هذه الاجساد البالية والعظام المتفجرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عليها رحمة منك وسلاماً مني (قوله من بلد موته) أي محل موته ولو به صحراء وتقييده بالبلد لاجل

(قول المتن ويندب أن يرش الخ) قال الاذرى حضرت جنازة بحاب فوق عقب دفنهما مطر غزير فقلت لهم هذا يكفي عن الرش انتهى قال الغزى وفيه نظر يعرف من غسل الغريق (قوله عثمان بن مظعون رضي الله عنه) هو أول من دفن بالبقيع من المهاجرين (قوله وتعلم بمعنى علم الخ) هو ما مضى أنعم الذي في الحديث (قول المتن وليسلم الزائر) في الحديث ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه وردد عليه السلام رواه عبد الحق في الاحكام وقال اسناده صحيح (قوله ونصبه) زاد الاسنوى جواز جره على البدل وقوله للتبرك يجوز أن يكون عائداً إلى الموتى في تلك البقعة أو الموت على الاسلام

وقال حسن صحيح وضم في شرح المذهب إلى شيخ صاحب البيان والدائر على الاسنة ضم زاي زوارات جمع زوار جمع زائرة مما عاوزا قيساً (وقيل تباح) إذا أمنت الفتنة عملاً بالأصل والحديث فيها إذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعبيد كعادتهم وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافعي عدم السكرانة وتبعه في الروضة وشرح المذهب وذكره في الحديث على ما ذكرنا الاحتياط للجواز ترك الزيارة لظاهر الحديث (وليسلم الزائر) فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم وقد خرج إلى المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واسنادها ضعيف وقوله دار أي أهل دار ونصبه على الاختصاص والتناء وقوله إن شاء الله للتبرك (ويقرا ويدعو) عقب قراءته والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة (ويحرم نقل الميت) قبل

دفنه من بلموته (الى بلد آخر) ليدفن فيه (وقيل بكرة الان يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس) فيختار ان ينقل اليها الفضل
الدفن فيها (لص عليه) الشافعي رضي الله عنه ولفظه لا أحبه إلا أن يكون الى آخره وقال بالكره البغوي وغيره

(٣٥٢)

كلام المصنف (قوله الى بلد آخر) أي لم تجز العادة بدفن أهله فيه (قوله بقرب مكة) المراد بالقرب أن لا يتغير
في مدة نقله والمراد بمكة جميع الحرم وبالمدينة حرمها أيضا وبيت المقدس مقبره ويتجه جواز النقل في هذه
الثلاثة للاشرف فيها لا عكسه (قوله فيختار أن ينقل) ولو شهيدا والشك في غيره بعد غسله وتكفينه
والصلاة عليه لتعلقها بأهل محل موته قال شيخنا الرمي وينقل أيضا المقابر الصالحة ومن دار حرم وأهل بدعة
وفسق وفساد أرض وعموم سيل (قوله ونبشه بعد دفنه للنقل وغيره حرام) ولولا حرم مكة ومحل الحرم قبل
البلاء ولا يتصور نقل بعده فلا حرمه بل تحرم عمارة القبر ونسبته كذا في المنهج قال بعض مشايخنا وعاطف
التسوية تفسير لان البناء حرام مطلقا وسواء فيما ذكر الصالح وغيره (قوله فان تغير) ولو بالرائحة الكريهة
على المعتمد (قوله اذا لم يرض) شامل لما اذا طلبه أو سكت نعم بكرة له طلبه واذا رضى حرم التبش ومثل الطلب
مالو كان لحجور عليه ولو لم يوجد ما يكفن فيه لوبش غير الثوب الذي كفن فيه لم يجز نبشه (قوله وفيه
المصنف) أي قيد صاحب المذهب الوجوب بالطلب وهو المعتمد فعند عدم الطلب يجوز ولا يجب وحمل
الشارح كلام المناهج على الوجوب مع الاطلاق غير صحيح فتأمل ولو بلغ مال نفسه ولو أكثر من الثلث ولو في
مرض موته حرم نبشه وحرم شق جوفه لاخرجه أو مال غيره فكذلك ان لم يطلبه صاحبه والاوجب أو ان
ضمنوه لصاحبه وما في حاشية شيخنا الزبادي من عدم التبش مع الضمان لم يوافق هو عليه (قوله اغبر القبرة)
ومنه الاستلقاء كما مر ولو دفن في مسجد نبش مطلقا وأخرج منه ويجرم نبش الخدمية أو فتح فسقية لدفن
ميت آخر لغبر ضرورة ويجرم ازالة عظام الميت الاول عن محلها كذلك أما بعد الانداس فيجوز مطلقا
ولو ظهر عظام ميت قبل تمام حفر القبر وجبر دمه وسفرها أو بعد تمامه وضع معه (قوله لا للتكفين) أي
لا يجوز نبشه ولا الصلاة عليه خلا لما في شرح المذهب ولا دفنه في الحرير وان حرم (فروع) فدينبش
الميت في صور كحامل رجي حياة جنينها فتنبش ويشق جوفها من غير اخراج لها من القبر لانه أستر ويخرج
الجنين وكذا قبل دفنها فان لم يرج حياته ترك دفنها حتى يموت وغلط من قال بوضع على بطنها ثيابا ثقيل ليموت
وكتعليق طلاق أو عتق أو نذر على مولود بكورة أو ثبوت دفن قبل العلم بها وكدهوى زوجية من رجل
وامرأة على ميت دفن قبل العلم بحاله فأقام كل بيته فان ظهر خنثى قدمت بيته الرجل كما يأتي في الفرائض
وكاحقوق نداوة أو سبل وكاختلاف ورثة في ذكورة وأنثوية للارث وكدهوى جان شال عضو كاصبع خلقه
وكتداعي اثنين مجهولا احتيج لعرشه على قاتل وكنز بادة كفن في العدد لا في الصفة اذا طلبه الورثة وكوضع
الاموات على بعضها كالامتنعة ولا نبش لشهادة على صورته على المعتمد (تنبيهات) يحصل بالصلاة على الميت
المسبوق بالحضور معه من محل موته قيراط من الاجر وفي الحديث انه كجبل أحد أو كجبل العظيم فان استمر
معه الى تمام الدفن لا الموارد فقط حصل له قيراط آخر مثله ويحصل بالصلاة عليه مع الحضور معه الى تمام الدفن من
غير حضور قبلها قيراط فقط ولا يحصل واحد منهما بالحضور بغير صلاة وفي بعض نسخ شيخنا الرمي أنه يحصل

وبالحرمه القول وغيره
ووجهه أن في نقله تأخير
دفنه المأمور بتجهيله
وتعريضه لمهلك حرمته
وتغيره وغير ذلك وقد صح
عن جابر رضي الله عنه
قال كنا حملنا القتلى يوم
أحد لندفنه فناء ما نادى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمركم أن
تدفنوا القتلى في مضاجعهم
رواه أبو داود والترمذي
والنسائي بأسانيد صحيحة
وقال الترمذي حديث
حسن صحيح ذكر ذلك
كله في مسئلة النقل في
الروضة وشرح المذهب
(ونبشه بعد دفنه للنقل
وغيره حرام الا لضرورة
بل دفن بلا غسل) وهو
واجب الفصل فيجب نبشه
تداركا لنفسه الواجب ما لم
يتغير قال في شرح المذهب
والصلاة عليه قال فان تغير
وخشى فساده لم يجز نبشه
لما فيه من انتهاك حرمته
(أو في أرض أو ثوب
مغصوبين) فيجب نبشه
وان تغير ليرد كل على صاحبه
اذا لم يرض ببقائه وفي
الثوب وجسه أنه لا يجوز
التبش لانه كالتلف
فيعطى صاحبه قيمته

(أو وقع فيه) أي في القبر (مال) خاتم أو غيره فيجب نبشه لا خذله قال في شرح المذهب هكذا أطلقه أصحابنا وقيد
المصنف بما اذا طلب صاحبه ولم يوافقوه على التقييد (أو دفن لغبر القبرة) فيجب نبشه ما لم يتغير وتوجيهه للقبرة كان قد قدم (لا للتكفين في
الاصح) لان الغرض منه السترو فسكره الغراب والا كتماء به أولى من هتك حرمته بالتبش والثاني بقيسه على الفصل (ويسن أن يقف جماعة

فيقال

بالصلاة من غير حضور قبلها وبعد ما قيراط دون قيراط من حضر ولم ير نفسه شيخنا الزبدي بل نقل أن تلك النسخة مرجوع عنها وفي ابن عبد الحق موافقة شيخنا الرمي وفيه أنه لو صلى على جنازة صلاة واحدة تعدد القيراط بعددهم انتهى قال العلامة العبادي ومجمله أن شيع كلاً منهم إلى تمام دفنه وهو موافق لما تقدم عن شيخنا وهذا كله في الحاضر والغائب والقبر كما هو ظاهر كلامهم (فرع) لا يستل غير بالغ ولا شهيد ولا نبي ولا جنون لم يسبق له تكليف وغير هؤلاء يستل على المعتمد (قوله بعد دفنه) وبعد أهالة التراب عليه أولى وكذا التلقين وهو مندوب على من يستل في قبره وإن كان بدعة وعادته ثلاثاً مندوبة أيضاً ومنه أن يقول يا عبد الله ابن أمة الله أذ كر ما خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وإنك رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن أمماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين أخواناً ويجلس الملقن عند رأس القبر وينبئ كونه من أهل الصلاح ومن أقاربه أولى ونسبته إلى أمه بقوله ابن أمة الله دون أيه ستر عليه كما قاله شيخنا وفي شرح شيخنا الرمي أن المشهور في يوم القيامة دعاء الناس بأبائهم كما في صحيح البخاري وقيد بغير ولد الزنا والمنفي قال على أنه في المجموع خبر بين أن يقول فلان ابن فلان أو فلان ابن أمة الله انتهى وفي ذلك ميل إلى ما قاله شيخنا أولاً ولا نظراً للسر المذكور وقد روى الطبراني عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله يدعو الناس يوم القيامة بأبائهم سترهم على عباده انتهى بلفظه وهذا معارض لما مر عن صحيح البخاري الآن يؤول بنحو دعاء بعض أفراداً بأبائهم لتشريف أو تخصيص أو أكرام أو نحوها (قوله لجيران أهله) وكذا المعارف ولو غير جيران (قوله يومهم وليتهم) أي يوم ما وليه وإن تأخرت عنه قال شيخنا الرمي ومن البدع المنكرة المكروه فعلها كما في الروضة ما يفعله الناس مما يسمى بالكفارة ومن صنع طعام للاجتماع عليه قبل الموت أو بعده ومن الذبح على القبر بل ذلك كله حرام إن كان من مال محجور ولومن التركة أو من مال ميت عليه دين وترتب عليه ضرراً أو نحو ذلك والله أعلم

فيقال له يا عبد الله ابن أمة الله أذ كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وإنك رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن أمماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين أخواناً حديث ورد فيه زاد في الروضة الحديث وإن كان ضعيفاً لكنه اعتضد بشواهد وأن الملقن يجلس عند رأسه وأن الطفل ونحوه لا يلقن زاد ابن الصلاح في فوائد رحلته عن شرح الوسيط لفخر الدين بن الوجيه وجهين في أن التلقين قبل أهالة التراب أو بعدها قال المختار الأول وقال الشيخ عز الدين التلقين بدعة لم يصح فيه شيء (فرع) قال صاحب الاستقصاء يستحب إعادة التلقين ثلاثاً وأعلم أنه لا يشك على هذا قوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور ونحوه لأنهم يسمعون في وقت دون وقت (قول المتن لجيران أهله تهيبته الخ) عطف على أن يقف

(تم الجزء الأول من حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج)
(وبليه الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة)

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخبتكم وأسالوا له التثبيت فإنه الآن يسئل وعبرة شرح المذهب يستحب أن يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي وانفق عليه الأصحاب والرافعي اقتصر على أن يقف على القبر ويستغفر للميت وذكر الحديث (و) بسن (الجيران أهله تهيبته طعام يشبعهم يومهم وليتهم) لشغلهم بالحزن عنه (و) يلبس عليهم في الأكل (ن) بالتلا يضعفوا بتركه (و) يحرم تهيبته للناحيات والله أعلم) لأنه اعانة على معصية وقوله لجيران أهله أحسن كما قال في الروضة من قول الرافعي لجيرانه ليدخل فيه ما لو كان الميت في بلد وأهله في غيره والأبعد من قرابته كالجيران ذكره في الروضة كأصلها والأسل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقال الحاكم صحيح الإسناد ومؤتة بضم الميم

(فهرست الجزء الاول من حاشية القليوبي وهمزة على شرح المحلى على المنهاج)

صحيفة

١٦	كتاب الطهارة
٢٩	باب أسباب الحدث
٣٨	فصل في آداب الخلاه وفي الاستنجاء
٤٤	باب الوضوء
٥٦	باب مسح الخف
٦١	باب الغسل
٦٨	باب النجاسة
٧٦	باب التيمم
٨٦	فصل يقيم بكل تراب طاهر
٩٨	باب الحيض
١٠٢	فصل في بيان المستحاضة الخ
١١٠	(كتاب الصلاة)
١٢٠	فصل انما يجب الصلاة على كل مسلم الخ
١٢٤	فصل في كيفية الأذان
١٣٢	فصل استقبال القبلة
١٣٩	باب صفة الصلاة
١٧٥	باب شروط الصلاة
١٨٦	فصل تبطل الصلاة بالنطق
١٩٥	باب سجود السهو
٢٠٥	باب سجودى التلاوة والشكر
٢٠٩	باب صلاة النفل
٢٢٠	(كتاب صلاة الجماعة)
٢٢٨	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته
٢٣٦	فصل لا يتقدم المأموم على امامه الخ
٢٤٤	فصل شروط القدوة في الابتداء أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء
٢٤٧	فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة
٢٥١	فصل اذا خرج الامام من صلاته
٢٥٥	باب صلاة المسافر
٢٥٩	فصل طوليل السفر ثمانية وأربعون ميلا
٢٦٤	فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديم الخ
٢٦٨	باب صلاة الجمعة
٢٨٣	فصل يسن الغسل لحاضرها

- ٢٩٠ فصل من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة
 ٢٩٦ باب صلاة الخوف
 ٣٠٢ فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرض وغيره
 ٣٠٤ باب صلاة العيدين
 ٣٠٨ فصل ينسب التكبير بغروب الشمس لميلتي العيد
 ٣١٠ باب صلاة الكسوفين
 ٣١٤ باب صلاة الاستسقاء
 ٣١٩ باب ان ترك المكلف الصلاة جاحدا وجوبها كفر
 ٣٢٠ (كتاب الجنائز)
 ٣٢٧ فصل يكفن بماله ابيه حيا
 ٣٣٠ فصل لصلاته أركان أحدها النية
 ٣٣٩ فصل أقل القبر حفرة تمتع الرابحة

(تمت)

